

* الحمد لله والمنه *



* که فتا وادر المختار *

* شرح تنویر الابصار *

* من مصنفات قدوة الفضلاء الاعلام *

* الفقهاء العظام مولانا محمد علاء الدین *

* الحسکفی بن شیخ علی *

* رحمهما الله تعالى *



* سعی جمیل احقر الناس *

* میر عبد القدوس بمطبع قدوسی *

* رابع محله سیالک من مضامین شهر کانه *

* راز اخرتیه - رجب المرجب *



* سنه ۱۲۷۲ هجری *

* مطابق سنه ۱۸۵۶ عیسوی *

* تدوین و طببع متعلی کردین *



* فهرست كتاب در المختار *

باب الطهارت	٩	باب صلاة المسافر	١١٢
باب المياه	٢٥	باب الجمعة	١١٦
فصل في البير	٣٠	باب العيدين	١٢٢
باب التيمم	٣٢	باب الكسوف	١٢٤
باب المنح على الشفيعين	٣٧	باب الاستسقاء	ايضا
باب الحيض	٢١	باب صلاة الخوف	١٢٦
باب الانجاس	٢٥	باب صلاة الجنائز	١٢٧
فصل في الاستنجاء	٢٨	باب الشهيد	١٣٦
كتاب الصلوة	٤٠	باب الصلوة في الآفة	١٣٧
باب الاذان	٥٢	كتاب الزكوة	ايضا
باب شروط الصلوة	٥٧	باب السائمة	١٤٠
باب صفة الصلوة	٦٣	باب نصاب الابل	١٤١
فصل	٦٨	باب زكوة البقر	ايضا
فصل في الجهم	٧٦	باب زكوة الغنم	١٤٢
باب الامامت	٧٩	باب زكوة المال	١٤٣
باب الاستخلاف	٦٨	باب العاشر	١٤٦
باب ما يغسل الصلوة وما يكره فيها	٨٩	باب الركاز	١٤٨
باب التور والنوافل	٩٦	باب العشر	١٤٦
باب ادراك الغريضة	١٢	باب المصرف	١٥١
باب قضاء القوائت	١٠٣	باب صدقة الفطر	١٠٣
باب سجود السهو	١٦	كتاب الصوم	١١٦
باب صلوة المريض	١٠٩	باب ما يغسل الصوم وما لا يغسل	١٤٠
باب سجود التلاوة	١١١	فصل في الامانة	١٤٣

باب الاعتكاف	١٦٧	فصل فى المشيئة	٢٢٢
كتاب الحج	١٧٠	باب التعليق	٢٢٦
فصل	١٧٢	باب طلاق المريض	٢٥٢
باب القرآن	١٨٢	باب الرجعة	٢٥٥
باب التمتع	١٨٣	باب الايلاء	٢٥٩
باب الجنائيات	١٨٢	باب الخلع	٢٦٢
باب الاحصار	١٩١	باب الظهار	٢٦٦
باب الحج عن الغير	١٩٢	باب المكفارة	٢٦٨
باب الهوى	١٩٢	باب اللعان	٢٧٠
كتاب النكاح	١٩٦	باب العنين وغيره	٢٧٣
فصل	١٩٩	باب العدة	٢٧٢
باب الولى	٢٠٣	فصل فى السداد	٢٧٩
باب الكفاءة	٢٠٧	فصل فى ثبوت النسب	٢٨٢
باب المهر	٢١٠	باب الحضنة	٢٨٥
باب نكاح الرقيق	٢١٨	باب النفقة	٢٨٩
باب نكاح الكافر	٢٢٢	كتاب العتق	٣٠٠
باب القسم	٢٢٢	باب عتق البعض	٣٠٣
باب الرضاع	٢٢٦	باب الحلف بالعتق	٣٠٧
باب الطلاق	٢٢٨	باب العتق على جعل	٣٠٨
باب الصريح	٢٣١	باب التل بيمين	٣٠٩
باب طلاق غير المدخول بها	٢٣٧	باب الاستيلاء	٣١١
باب الكنايات	٢٣٩	كتاب الايمان	٣١٣
باب تعريض الطلاق	٢٤١	باب اليمين	٣٢٠
باب الزمر باليمين	٢٤٣	باب اليمين فى الاكلى	٣٢٢

٢٠١	كتاب الابق	٣٣٢	باب اليمين في الطلاق والعتاق
٢٠٢	كتاب المفقود		باب اليمين في البيع والشراء الصوم
٢٠٣	كتاب الشركة	٣٣٢	والصلوة وغيرها
٢٠٩	فصل في الشركة الفاسدة		باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
٢١١	كتاب الوقف	٣٣٢	كتاب الحد ود
٢١٩	فصل	٣٣٨	باب الرطى
٢٢٧	فصل فيما يتعلق بنفقة الاولاد	٣٣٩	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها
٢٣٩	كتاب البيوع	٣٥١	باب حل الشرب
٢٤٢	فصل فيما يخل في البيع تبعاً لما لا يخل	٣٥٢	باب حل القذف
٢٤٧	باب خيار الشرط	٣٥٦	باب التعزير
٢٥١	باب خيار الروية	٣٦١	كتاب المرقعة
٢٥٣	باب خيار العيب	٣٦٦	باب كيفية القطع
٢٦١	باب البيع الفاسد	٣٦٨	باب قطع الطريق
٢٧٠	فصل في الفضولى	٣٦٩	كتاب الجهاد
٢٧٣	باب الاقالة	٣٧٣	باب الغنم وقسمته
٢٧٦	باب المراجعة والنولية	٣٧٣	فصل في كيفية القسمة
	فصل في التصرف في المبيع والتمن قبل القبض	٣٧٨	باب المستأمن
٢٧٨	والزيادة والخط فيهما وتأجيل الدين		فصل
٢٨٠	فصل في القرض	٣٨٠	باب العشر والخراج والجزية
٢٨٣	باب الربوا	٣٨٣	فصل في الجزية
٢٨٦	باب الحقوق في المبيع	٣٨٧	باب المرتد
٢٨٧	باب الاستحقاق	٣٩١	باب البغاة
٢٩١	باب السلم	٣٩٧	كتاب اللقيط
٢٩٦	باب المتفرقات	٣٩٨	كتاب اللقطة

٦٠٠	باب الاستثناء وما في معناه	٥٠٧	كتاب الكفالة
٦٠٣	باب اقرار المريض	٥١٨	باب كفالة الرجلين
٦٠٧	فصل في مسائل شتى	٥١٩	كتاب السوالة
٦١٠	كتاب الصلح	٥٢١	كتاب القضا
٦١٣	فصل في دعوى الدين	٥٢٦	فصل في الحبس
٦١٦	فصل في التخرج	٥٣٣	باب التحكيم
٦١٧	كتاب المضاربة	٥٣٦	كتاب القاضى الى القاضى وغيره
٦٢٠	باب المضارب يضارب	٥٣٨	مسائل شتى
٦٢٣	فصل في المتفرقات	٥٣٣	كتاب الشهادات
٦٢٥	كتاب الايداع	٥٣٨	باب القبول وعدمه
٦٣٠	كتاب العارية	٥٥٦	باب الاختلاف في الشهادة
٦٣٣	كتاب الهبة	٥٥٨	باب الشهادة علي الشهادة
٦٣٨	باب الرجوع في الهبة	٥٥٩	باب الرجوع عن الشهادة
٦٣٢	فصل في مسائل متفرقة	٥٦١	كتاب الوكالة
٦٣٣	كتاب الاجارة	٥٦٣	باب الوكالة بالبيع والشاء
	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون	٥٦٧	فصل
٦٥٠	خلافا فيها	٥٧١	باب الوكالة بالخصومة والقبض
٦٥٦	باب الاجارة الفاسدة	٥٧٣	باب عزل الوكيل
٦٦٠	باب ضمان الاجير	٥٧٦	كتاب الدعوى
٦٦٣	باب فسخ الاجارة	٥٨٣	باب التحالف
٦٧١	كتاب المكاتب	٥٨٧	فصل في دفع الدعاوى
٦٧٢	باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله	٥٨٨	باب دعوى الرجلين
٦٧٥	باب كتابة العبد المشترك	٥٩٢	باب دعوى النسب
	باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى ايضا	٥٩٥	كتاب الاقرار

٧٦٠	كتاب الاشربة	٦٧٧	كتاب الولاء
٧٦٣	كتاب الصيد	٦٧٩	فصل في ولاء المبرالاة
٧٦٧	كتاب الرهن	ايضا	كتاب الاكراه
٧٧١	باب ما يجوز ارتكابه وما لا يجوز	٦٨٣	كتاب الحجر
٧٧٥	باب الرهن يوضع على يد عدل	٦٨٥	فصل
	باب التصرف في الرهن و	٦٨٦	كتاب الماذن
٧٧٧	الجنابة عليه وجنابته	٦٩١	كتاب الغصب
٧٨١	فصل في مسائل متفرقة	٦٩٧	فصل
٧٨٢	كتاب الجناياب	٧٠١	كتاب الشفعة
٧٨٦	فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه	٧٠٢	باب طلب الشفعة
٧٩٢	باب القود فيما دون النفس	٧٠٦	باب ما تثبت هي فيه اولا
٧٩٥	فصل في الفعلين	٧٠٧	باب ما يبطلها
٧٩٨	باب الشهادة في القتل واعتبار حالته	٧١١	كتاب القسمة
٨٠٠	كتاب الديات	٧١٧	كتاب المزارعة
٨٠٢	فصل في الشجاج	٧٢٠	كتاب المساقاة
٨٠٥	فصل في الجنين	٧٢٢	كتاب الذبائح
	باب ما يحدثه الرجل في الطريق	٧٢٦	كتاب الاضحية
٨٠٧	وغیره	٧٣٢	كتاب الحظر والاباحة
٨٠٩	فصل في الحائط المائل	٧٣٥	فصل في اللبس
٨١١	باب جنابة البهيمه والجنابة عليها	٧٣٨	فصل في النظر
٨١٢	باب الجنابة المملوك والجنابة عليه	٧٤٠	باب الاستبراء وغيره
٨١٦	فصل في الجنابة علي العبد	٧٤٣	فصل في البيع
٨١٧	فصل في غصب القرن وغيره	٧٥٥	كتاب احياء الموات
٨١٩	باب القسامه	٧٥٧	فصل

٨٥٠	كتاب الخنثى	٨٢٢	كتاب المعاقل
٨٥١	مسائل شتية	٨٢٦	كتاب الوصايا
٨٦١	كتاب الغرائض	٨٣٢	باب الوصية بثلاث المال
٨٦٢	فصل في العصبات	٨٣٦	باب العتق في المرض
٨٦٨	باب العول	٨٣٧	باب الوصية للإقارب وغيرهم
٨٧٠	باب توريث ذوى الارحام		باب الوصية بالخلعة والسكنى
٨٧١	فصل في الغرقى والحرقى	٨٢٠	والثمة
٨٧٢	فصل فى المناسحات	٨٢٢	فصل في وصايا الذمى وغيره
ايضا	باب المخارج	٣٢٣	باب الوصى
	تمت بالخير	٨٢٧	فصل فى شهادة الاوصياء

عزوته لقائله روما للاختصار * وما مولى من الناظر فيه ان ينظر بعين الرضا والاستبصار *
وان يتلافى تلافيه بقدر الامكان او يصفح ليصفح عنه عالم الاسرار والاضمار * ولعمري ان
السلامة من هذا الخطر لا مريضة على البشر ولا غرو فان النسيان من خصائص الانسابة *
والخطاء والزلل من شعائر الادمية * واستغفر الله مستعيذا به من حسد ليسد باب الانصاف *
ويرد عن جميع الاوصاف * الا وان الحسد حسك * من تعلق به هلك * وكفى للحاسد
ما في آخر سورة الفلق * في اضطرابه بالقلق * لله در الحسد ما اعدله * يدا يصاحبه
نقتله * وما انا من كيد الحسود بأمن ولا جاهل يزري ولا يتدبر *

و لله در القايل شعر

هم يحسدون وشر الناس كلهم * من عاش في الناس يوما غير محسود * اذ لا يسود ميل بدون
ودود يمدح * وحسود يقبح * لان من ذرع الاحن يحصد المحن * فالليثم يفضح *
والكريم يصلح * لكن يا اخي بعد الوقوف على حقيقة الحال * والا طلاع على ماحورة
المتاخرون كصاحب البحر والنهر والفيض والمصنف وجدنا المرحوم وغرمي زادة واخى زاده
وسعدى افندى والزيلعى والاكمل والكمال وابن الكمال مع تحقيقات سنح بها البال *
وتلقينها عن فحول الرجال * وبابى الله العصمة لكتاب غير كتابه * والمنصف من اغتفر
فليل خطاء المرء في كثير صوابه * ومع هذا فمن اتقن كتابى هذا فهو الفقيه الماهر * ومن
ظفر بما فيه فسيقول بملاء فيه كم ترك الاول للآخر * ومن حصله فقل حصل له الحظ الوافر *
لانه البحر لكن بلا ساحل * ورايل القطر غير انه متواصل * لحسن عبارات ورمز اشارات
ونقح معانى وتحرير مبانى وليس الخبر كالعيان * وستقر به بعد التامل العيان * فخذ

ما نظرت من حسن روضة الاسما * ودع ما سمعت عن الحسن وسلمى * شعر

خذ ما نظرت ودع شيا سمعت به * فى طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل * هذا وقد
اضحت اعراض المصنفين اغراض سهام البسة الحساد * ونقايس تصانيفهم معرضة بايد يهم
تنتهب فوايد ها ثم ترميها بالكساد * شعر

اذا العلم لا تعجل بعيب مصنف * ولم تتيقن زلة منه تعرف * فكم انسل الراوى كلاما بعقله *
وكم حرف الا توال توم وصحفوا * وكم ناسخ اصحى لمعنى مغيرا * وجاء بشئ لم يرد *

المصنف * وما كان تصدى ان يدرج ذكرى بين المحررين من المصنفين و المولفين بل
القصد رياضة القريحة وحفظ الفروع الصحيحة مع رجاء الغفران ودعاء الاخوان وما طي
من اعراض الحاسدين عنه حال حماي * فسيعلقونه بالقبول ان شاء الله تعالى بعد وفاتي *
كما قيل *

شعر

تري الفتى ينكر فضل الفتى * لوماً وخبثاً فاذا ما ذهب * لم به الحرص على نكتة * يكتبها
عنه بماء الذهب * فيها كمولفها ومهذبها لمهمات هذا الفن * مظهر الدقائق استعملت
الفكر فيها اذا ماء الليل جن * متحرراً يا ارجح الاقوال و اوجز العبارات * معتمداً في دفع الابرار
بالطف الاشارة * فربما خالفت في حكم او دليل * فحسب من لا اطلاع له ولا فهم عد ولا عن
السبيل * وربما غيرت تبعاً لما شرح المصنف رح كلمة او حرفاً وما درى ان ذلك لنكتة تدق
عن نظارة وتخفى وقد انشدني شيعي الكبر الشامى والبحر الطامى واحد زمانه وحسنه او انه
شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الرملى اطال الله بقاءه آمين

شعر

قل لمن لم يرى الماصر شيئاً * ويرى للارائل الثقليما * ان ذاك القديم كان حل يثا * وميبقى
هذا الحديث قل يما * وعلى ان المراد ما انشد فيه شيعي راس المحققين والنقاد * محمد افندي
المحاسنى وقد اجاد *

شعر

لكل بنى الدنيا مراد ومقصد * وان مرادى صحة وفراغ * لا بلغ في علم الشريعة مبلغاً * يكون
به لى في الجنان بلاغ * نفى مثل هذا فليتنافس اولوالنهي * وحسبى من الدنيا الغرور بلاغ *
فما الفوز الا في نعيم موبد * به العيش رغد والشراب يساغ

مقلده

حق على من حاول العلم ان يتصوره بحده او رسمه ويعرف موضوعه واستعماله فالفقه لغة
العلم بالشئ ثم خص بعلم الشريعة وفقه بالكسر فقهاً علم وفقه بالضم فقاهة صار فقيهاً واصطلاحاً
عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع
واقوله ثلث مسائل وعند اهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري رح
انما الفقيه المعرض عن الدنيا الزاهل في الآخرة البصير بعيوب نفسه وموضوعه فعل المكلف
ثبوتاً او سلباً واستعماله من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وعائنه العوز بسعادة
الدارين واما فضله فكثير شهير ومنه ما في الخلاصة وغيرها النظر في كتب اصحابنا من غير

سماع افضل من قيام الليل وتعلم الفقه افضل من تعلم ما في القرآن وجميع الفقه لا بد منه
وفى الملتقط وغيره عن محمد رح لا ينبغي للرجل ان يعرف بالشعر والنحو لان آخر امره الى
المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالحساب لان آخر امره الى مساحة الارضين ولا في التفسير
لان آخر امره الى التذكير والقصص بل يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد منه
من الاحكام كما قيل *

شعر

اذا ما اعتز ذوعلم بعلم * فعلم الفقه اولى باعزاز * فكم طيب يفوح ولا كمسك *
وكم طير يطير ولا كمباز * وقد مدحه الله تعالى بتسميته خبرا بقوله ومن يوتى الحكمة
فقد اوتى خيرا كثيرا وقد فسر الحكمة زمرة ارباب التفسير بعلم الفروع الذي هو علم
الفقه ومن هنا قيل *

شعر

وخير علوم علم فقه لانه * يكون الى كل العلوم توسلا * فان فقيها واحدا متورعا * على
الف ذى زهد تغفل واعتلى * وصا ما خوذ ان مما قيل للامام محمد رح * تفقه فان
الفقه افضل قائد * الى البر والتقوى واعدل قاصد * وكن مستفيدا كل يوم زيادة * من الفقه
واسبح في تحور الفوائد * فان فقيها واحدا متورعا * اشد على الشيطان من الف عابد *
ومن كلام علي رضي الله عنه *

شعر

ما الفضل الا لاهل العلم انهم * على الهدى لمن استهدا ادلاء * ووزن كل امرء ما كان
يحسنه * واجاهلون لاهل العلم اعداء * ففر بعلم ولا تجهل به ابدا * الناس موتى واهل
العلم احياء * وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوك * لولا
العلماء لهلك الامر * فانما العلم لاربابه ولا ية ليس لها عزل ان الامير هو الذي يضحي امير اعند عزله
ان زال سلطان الولاية كان في سلطان فضله واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر
ما يحتاج لدينه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وباهل البحر في الفقه وعلم
القلب وحراما وهو علم الفلسفة والشعبه والتنجيم والرمل وعلوم الطباعين والسكر
والكهان ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقا ومكرها وهو
اشعار المولدين من الغزل والبطالة ومباحا كما شعارهم التي لا يستخف فيها كذا في نوأيد
شتى من الاشياء والنظائر تم نقل في مسئلة الرباعيات ومحصلها ان الفقه هو ثمرة الحديث

وليس ثواب الفقيه اقل من ثواب المحدث وفيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته تعالى غيب الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم بحيث الصادق المصدوق من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وفيها كل شئ يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه فقال تعالى وقل رب زدني علما فكيف يسأل عنه وفيها اذا سئلنا عن مذنبنا ومنهيبنا ومخالفنا قلنا وجوبنا منهيبنا صواب يحتمل الخطاء ومنهيبنا مخالفا خطاء يحتمل الصواب واذا سئلنا عن معتقنا ومعتقل خصومنا قلنا وجوب الحق مانحن عليه والباطل ما عليه خصومنا وفيها العلوم ثلاثة علم نصيح وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا نصيح ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نصيح واحترق وهو علم الحديث والفقه وقد قالوا الفقه زرع عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وسقاه علقمة وحصة ابراهيم النخعي وداسة حماد وطحنه ابو حنيفة رح وعجنه ابو يوسف رح وخبره محمد رح وسائر الناس يا كلون من خبزة وقد نظم بعضهم فقال * شععر الغقه زرع ابن مسعود وعلقمه * حصادة ثمر ابراهيم دواس * نعمان طاحنه يعقوب عاجنه * محمد خابزة والاكل الناس * وقد ظهر علمه بتصانيفه كالجامعين والمبسوط والزيادات والنوادر حتى قيل انه صنف في العلوم الدينية تسعمائة وتسعة وتسعين كتابا ومن تلامذته الشافعي رح وتزوج بام الشافعي وفوض اليه كتبه وماله فبسببه صار الشافعي رح فقيها ولقد انصف الشافعي رح حيث قال من اراد الفقه فليلزم اصحاب ابي حنيفة رح فان المعاني قد تيسرت لهم والله ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن رح وقال اسمعيل بن ابي رجا رايت محمد ارح في المنام فقلت له ما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال لو اردت ان اعد بك ما جعلت هذا العلم فيك فقلت له فابن ابو يوسف رح قال فوتنا بدرجتين تلت فابو حنيفة قال هيهات ذاك في اهل عليين كيف وقد صلى الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة وحج خمسا وخمسين حجة ورأى ربه في المنام مائة مرة ولها قصة مشهورة في جنته الاخيرة استاذن حجة الكعبة بالدخول ليلافقام بين العمودين على رجله اليمنى ووضع اليسرى على ظهرها حتى ختم نصف القرآن ثم ركع ومجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع اليمنى على ظهرها حتى ختم القرآن فلما سلم بكى ونالجى ربه وقال الهي ما بك هذا العبد الضعيف

حق عبادتك ليجن عرفك حق معرفتك فهب نقصان خدامته لكمال معرفته فهتف
ها تف من جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق المعرفة وقد خد متنا فاحسنت الخلطة
وقد غفرنا لك ولمن اتبعك ممن كان على مذهبك الى يوم القيمة وقيل لابي حنيفة رحيم
بلغت ما بلغت قال ما نخلت بالافادة وما استنكفت من الاستفادة وقال مسافرين
كرام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله رجوت ان لا يخاف وقال فيه * شعر

حسبي من الخيرات ما اعدته * يوم القيمة في رضي الرحمن * دين النبي محمد خير
الورى * ثم اعتقادي مذهب النعمان * وعنه عليه الصلوة والسلام ان آدم افتخر بي وانا
افتخر برجل من امتي اسمه نعمان وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي وعنه عليه السلام
ان سائر الانبياء يوم القيمة يفتخرون بي وانا افتخر بابي حنيفة * من احبه فقد احبني ومن
ايغضه فقد ابغضني كذا في التقدمة شرح مقدمة ابي الليث قال في الضياء المعنوي وقول
ابن الجوزي انه موضوع فانه تعصب لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني في مناقبه
بسند سهل بن عبد الله التستري انه قال لو كان في امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة
رح لما تهودوا ولما تنصروا ومناقبه اكثر من ان تحصر وصنف فيها سبط ابن الجوزي مجلد بين
كبيرين وسماه الانتصار لامام ائمة الامصار وصنف غيره اكثر من ذلك والحاصل ان ابا
حنيفة النعمان * من اعظم معجزات المصطفى صلى الله عليه وسلم بعد القرآن * وحسبك
من مناقبه اشتها مذهب ما قال قولا الا اخذ به امام من الائمة الاعلام * وقد جعل الله
الحكم لاصحابه واتباعه من زمنه الى هذه الايام * الى ان يحكم بمذهبه عيسى عليه
السلام * وهو كالصديق رضى الله عنه له اجرة واجر من دون الفقه والفقه و فرع احكامه
على اصوله العظام * الى يوم الحشر والقيام * وهذا يدل على امر عظيم اختص به من بين
سائر العلماء العظام * كيف لا وقد اتبعه على مذهب كثير من الاولياء الكرام * ممن
اتصف بثبات المجاهدة وركض في ميدان المشاهدة كابراهيم بن ادهر وشقيق البلخي
ومعروف الكرخي وابي يزيد البسطامي وفضيل بن عياض وداود الطائي وابي حامد اللغاق
وخلف بن ايوب وعبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وابي بكر الوراق وغيرهم
ممن لا يحصى لهم عدد ان يستقصى فلو وجد وفيه شبهة ما اتبعوه ولا ابناء زابه ولا وفقوه

وقد قال الاستاذ ابو القاسم القشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقلده في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول انا اخذت هذه الطريقة من ابي القاسم النصر ابادي وقال ابو القاسم انا اخذتها من الشبلي وهو اخذها من السري السقطي وهو من معروف الكرخي وهو من داؤد الطائي وهو اخذ العلم والطريقة من ابي حنيفة رح وكل منهم اثني عليه واقرب فضلهم فعجبا لك يا اخي الم يكن لك اسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبار اكانوا متهمين في هذا الاقرار والافتخار وهم ائمة هذه الطريقة وارباب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم في هذا الامر فلم تبع وكما خالف ما اعتدوه مردود ومتبدع وبالجمل فليس ابو حنيفة رح في هذه وروده وعبادته وعلمه رفاهه بمشارك ومما قال فيه ابن المبارك *

شعر

لقد زان البلاد ومن عليها * امام المسلمين ابو حنيفة * باحكام واثار وفقه * كآيات الزبور
على الصحيفة * فمافى المشرتين له نظير * ولا في المغربين ولا بكوفه * يببيت مشمرا سهر
الليالي * نضام نهاره لله خيفة * فمن كابى حنيفة في علاه * امام للخليفة والخليفة * رايت
العائبين له سفاها * خلاف الحق مع حجج ضعيفه * وكيف يحل ان يوذى فقيه * له في
الارض آثار شريفه * وقد قال ابن ادريس مقالا * صحيح النقل في حكم لطيفه * بان
الناس في فقه عيال * طلى فقه الامام ابي حنيفة * فلعنة ربنا اعداد رمل * طلى من رد
قول ابي حنيفة * وقد ثبت ان ثابتا والد الامام ادرك الامام علي ابن ابي طالب د عاله
ولذريته بالبركة وصح ان ابا حنيفة سمع الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في اواخر
منية المفتي وادرك بالسن نحو عشرين صحابيا كما بسط في اوائل الضياء وقد ذكر لعلامة
شمس الدين محمد ابو النصر بن عرب شاه الانصاري الحنفي في منظومته الالفية المسماة
بجواهر العقائد ودرر القلائد ثمانية من الصحابة ممن روى عنهم الامام الاعظم ابو حنيفة
رحمة الله عليه وعليهم اجمعين حيث قال *

شعر

معتقلا مذهب عظيم الشأن * ابي حنيفة الفتى النعمان * التابعي سابق الائمة * بالعلم
والدين سراج الامة * جمعا من اصحاب النبي ادركا * انهم قد اتقوا وسلكا * طريقة
واضحة المنهاج * سالمة من الضلال الداجي * وقد روى عن انس وجابر * وابن ابي اوف

كل من عامر * اعني ابا الطفيل ذا ابن وائله * وابن انس الغني ووائله * عن ابن جرير
 قد روى الامام * وبنت عجر * هي التمام * رضي الله الكريم دائما * عنهم وعن كل
 الصحاب العظام * وتوفي ببغداد قيل في السجن ليلي الغضاء وله سبعون سنة بتاريخ خمسين
 ومائة وقيل ويوم توفي ولد الامام الشافعي فعلم من متابعه وقد قيل الحكمة في مخالفة تلاميذه
 انه رأى صبيا يلعب فن الطين فحذره من السقوط فاجابه احذر انت السقوط فان في سقوط
 العالم سقوط العالم فحيث قال لاصحابه ان توجه لكم دليل فقولوا به فكان كل يأخذ برواية عنه
 ويرجحها وهذا من غاية احتياظه وورعه وعلمه بان الاختلاف من آثار الرحمة فمهما كان
 أكثر كانت الرحمة أوفر كما قالوا رسم المفتي أعلم ان ما اتفق عليه اصحابنا في الروايات
 الظاهرة يفتى بها قطعاً واختلاف فيما اختلفوا فيه والأصح كما في السراجية وغيرها ان يفتى
 بقول الامام على الاول ثم بقول الثاني ثم بقول الثالث ثم بقول زفر والحسن بن زياد
 وصح في الحارثي القدسي قوة المدرك وفي وقف البحر وغيره متى كان في المسئلة قولان
 مصححان جاز القضاء والافتاء باحدهما وفي اول المضمرات اما العلامات للفتاء فنقله وعليه
 الفتوى وبه يفتى وبه نأخذ وعليه لاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الائمة وهو الصحيح
 او الاصح او لاظهر او الاشبه او الارجح او المختار ونحوها ما ذكر في حاشية البرزوي انتهى *

قال شيخنا الرملي في فتاواه وبعض الالفاظ أكد من بعض فلفظ الفتوى أكد من لفظ
 الصحيح والاصح والاشبه وغيرها ولفظ به يفتى أكد من عليه الفتوى والاصح أكد من الصحيح
 والآحاد أكد من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح المنية للحلي عند قوله لا يجوز مس
 المصحف الا بغلافه اذا تعارض اما مان معتبر ان عبر احدهما بالصحيح والآخر بالاصح فالأجل
 بالصحيح اولي لانهما اتفقا على انه صحيح والاخذ بالمنقح اوفق فليحفظ ثم رايت في رسالة
 آداب المفتين اذا زيلت رواية في كتاب معتمد بالاصح او الاولى او الاوفق ونحوها فله ان
 يفتي بها ومخالفتها ايضاً اياً شاء واذا زيلت بالصحيح او المأخوذ به او به يفتى او عليه الفتوى
 لم يفت بمخالفه الا اذا كان في الهداية مثلاً هو الصحيح والكافي بمخالفه هو الصحيح
 بخير ويختار الاقوى عنده والاليق والاصح انتهى فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم
 في تصحيحه انه لا فرق بين المفتي والقاضي الا ان المفتي مخبر عن الحكم والقاضي ملزم به

وان الحكم والعقوبات بالقول المرجوح جهل وخروج للاجماع وان الحكم الملقق باطل بالاجماع
وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل انتفاضا وهو المختار في المذهب وان الخلاف
خاص بالقاضي المجتهد واما المقلد فلا ينبغي تضارؤه بخلاف مذهبه اصلا كما في القنية قلت
ولا سيما في زماننا فان السلطان بيض في منشوره على نهيه عن القضاء بالاقوال الضعيفة
فكيف بخلاف مذهبه فيكون معزولا بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا ينبغي تضارؤه فيه
وينقض كما بسط في قضاء الفتح والبحر والنحر وغيرها قال في البرهان وهذا صريح الحق
الذي يعرض عليه بالنوازل نعم امر الامير متى طأف فصلا مجتهدا فيه نقل امره كما في سير
التاريخانية وشرح السير الكبير فلم يحفظ وقد ذكرنا ان المجتهد المطلق قد فقد واما
المقلد فعلى مبع مراتب مشهورة واما نحن فعلى اتباع ما رجحناه وما صححناه كالواختلاف في حيوتهم
فان قلت قد يكون اقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت يعمل بمثل ما عملوا
من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه
ولا يخلو الوجود عن يميزه حقيقة لا ظنا وطى من لم يميز ان يرجع لمن يميز لبراءة
ذمته فنسال الله التوفيق والقبول بحجاء الرسول كيف لا وقد يسر الله تعالى ابتداء تبيينه
في الروضة المحروسة والبقعة المانوسة تجاء وجه صاحب الرسالة وحائز الكمال والبسالة
وضجيعه الجليلين الذرغامين الكاملين رضى الله عنهما وعن سائر الصحابة اجمعين والدينا
ومقلد يهر باحسان الى يوم الدين ثم تجاء الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي الحطيم
والمقام والله الميسر للتمام *

* كتاب الطهارة *

قد تمت العبادات على غيرها اهتماما بشانها والصلوة تالية للايمان والطهارة مفتاحها
بالنص وشرطها مختص لازم لها في كل الاركان وما قيل قد تمت لكونها شرطا لا يسقط
اصلا ولذا فائد الطهورين يؤخر الصلوة وما اورد من ان النية كذا لك مردود كل ذلك
اما النية ففي القنية وغيرها من توالت عليها الهموم تكفيه النية بلسانه واما الطهارة ففي
الظهيرية وغيرها من قطعت يداه ورجلاه وبوجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا تيمم ولا
يعين في الاصح واما فائد الطهورين ففي الغيض وغيره انه يتشبه عندهما واليه ص

رجوع الامام وعليه الفتوى قلت وبه ظهر ان تعمل الصلوة بلا طهر غير مكفر كصلوته لغير الغبلة او مع ثوب نجس وهو ظاهر المذهب كما في الخانية وفي سير الوهبانية وفي كفر من صلى بغير طهارة مع العمل خلف في الروايات يسطر ثم هو مركب اضافي مبتدأ او خبر او مفعول لفعل محذوف فان اريد به التعداد بنى على السكون وكسر تخلصا من الساكنين و اضافته لامية لاميمية وهل يتوقف حله لقبا على معرفته مفردة الراجع نعم فالكتاب مصد ر بمعنى الجمع لغة جعل شرعا عنوانا للسائل مستقبلة بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح وبالضم بمعنى النظافة لغة ولذا افردنا شرعا النظافة من حدث او خبث ومن جمع نظرا لانواعها وهي كثيرة وحكمها شهيرة وحكمها استباحة ما لا يحل بل ونها * وسببها * اى سبب وجوبها * ما لا يحل * فعله فرضا كان او غيره كالصلوة ومس المصحف * الابهة * اى بالطهارة صاحب البحر قال بعد سرد الاقوال ونقل كلام الكمال الظاهر ان السبب هو الارادة فى الغرض والنفل لكن بترك ارادة النفل يسقط الوجوب ذكره الزيلعي فى الظهار وقال العلامة قاسم فى تكملته الصحيح ان سبب وجوب الطهارة وجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل الابهة * وقيل * سببها * الحدث * فى الحكمية وهو وصف شرعي يحل فى الاعضاء يزيل الطهارة وما قيل انها مانعة شرعية قائمة بالاعضاء الى غاية استعمال المزيل فتعريف بالحكم * والتخبط * فى الحقيقة وهو عين مستقلة شرعا * وقيل سببها القيام الى الصلوة * ونسبنا الى اهل الظاهر وفسادهما ظاهر واعلم ان اثر الخلاف انما يظهر فى نحو التعاليق نحو ان وجب عليك طهارة فانت طالق دون الاثر للاجماع على عدمه بالتاخير عن الحدث ذكره فى الترشيع وبه اندفع ما فى السراج من اثبات الثمرة من جهة الاثم بل وجوبها موسع بدخول الوقت كالصلوة فاذا ضاق الوقت صار الوجوب فيها مضيقا وشرائطها ثلاثة عشر على ما فى الاشياء * شرايط وجوبها تسعة وشرايط صحتها اربعة ونظمها شيخنا العلامة العلي المقدسي شارح نظم الكنز فقال * شعر

شرط الوجوب العقل والاسلام * وقدرة الماء والاحتلام * وحدث ونقي حيض وعدم *
نفاستها وضيق وقت نهجم * وشرط صحته عموم البشرة * بمائه الطهور ثم فى المرة * فقد
نفاستها وحيضها وان * يزول كل مانع عن البدن * وجعلها بعضهم اربعة شرط وجودها

الحسي وجود المزيل والمزال عنه والقدرة على الازالة وشرط وجودها الشرعي كون المزيل مشروع الاستعمال في مثله وشرط وجوبها التكليف والحدث وشرط صحتها صدور المطهر من اهله في محله مع فقد ما نعه ونظمها فقال * شعر

تعلم شروطا للوضوء مهمة * مقسمة في اربع وثمان * فشرط وجود الحس منها ثلاثة * سلامة اعضاء وقدرة امكان * لمستعمل الماء القراح وهو معا * وشرط وجود الشرع خذها بامعان * فمطلق ماء مع طهارته ومع * طهوريته ايضا ففر ببيان * وشرط وجوب وهو اسلام بالغ * مع الحدث التمييز بالعقل بالايمان * وشرط لتصحيح الوضوء زوال ما * يبعد ايصال المياه من ادران * كشمع ورمص ثم لم يتخلل * وصفه عيان يا عظيم الشأن * وزيد على هذين ايضا تقاطر * مع الغسلات ليس هذا الذي الثاني * وصفتها فرض للصلوة وواجب للطواف قبل ومس المصحف للقول بان المطهرين الملائكة وسنة للنوم ومنه وب في نيف وثلاثين موضعا ذكرتها في الخزائن منها بعد كذب وغيبة وقهقهة وشعر واكل جزور وبعد كل خطيئة وللخروج من خلاف العلماء وركنها غسل ومسح وزوال نجس وآلتها ماء وتراب ونحوهما ودليلها آية اذا قمت الى الصلوة وهي من نية اجماعا واجمع اهل السيران الوضوء والغسل فرضا بمكة مع فرض الصلوة بتعليم جبرئيل عليه السلام وانه عليه الصلوة والسلام لم يصل قط الا بوضوء بل هو شريعة من قبلنا بل ليل هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي وقد تقرر في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصده الله تعالى ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخه ففائدة نزول الآية تقرير الحكم الثابت وتأتى اختلاف العلماء الذي هو رحمة كيف وقد اشتملت على نيف وسبعين حكما مبسوطة في تيسر الضياء عن فوائد الهداية وعلى ثمانية امور كلها مثنى طهارتين الوضوء والغسل ومطهرين الماء والصعيد وحكمين الغسل والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبيحين المرض والسفر ودليلين التفصيلي في الوضوء والاجمالي في الغسل وكنايتين الغائط والملازمة وكرا متين تطهير الذنوب واتمام النعمة اى بموته شهيد الحديث من دارم على الوضوء مات شهيد اذكره في الجوهرة وانما قال آمنوا بالغيبه دون آمنتم ليعم كل من آمن الى يوم القيمة قال في الضياء وكأنه مبني على ان في الآية التفاتا والتحقيق خلافه واتى في الوضوء باذا التحقيقية

وفي الجنابة باب المشككية للإشارة إلى أن الصلوة من الأمور اللازمة والجنابة من الأمور
العارضة وصريح ذلك كالحديث في الغسل والتيمم دون الوضوء ليعلم أن الوضوء سنة
وفرض والحديث شرط للثاني لا للاول فيكون الغسل على الغسل والتيمم على التيمم عبثا
والوضوء على الوضوء نوراً طلي نور * اركان الوضوء اربعة * عبر بالاركان لانه افيد مع
سلامته عما يقال ان اريد الغرض القطعي يرد تقدير المسح بالربع وان اريد العملي يرد
المغسول وان اجيب عنه بما لخصناه في شرح الملتقى ثم الركن ما يكون فرضاً داخل الماحية
واما الشرط فما يكون خارجها فالغرض اعم منهما وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر جاحداً كاصل
مسح الراس وقد يطلق على العملي وهو ما تفوت الصحة بفواته كالمقدار الاجتهادي في
الغرض فلا يكفر جاحداً * غسل الوجه * اى اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الغيض
اقله قطرتان في الاصح * مرة * لان الامر لا يقتضى التكرار * وهو * مشتق من المواجهة
واشتقاق الثلاثي من المزيد اذا كان اشهر في المعنى شائع كاشتقاق الرعد من الارتعاد واليم
من التيمم * من مبدأ سطح جبهته * اى المتوضى بقريئة المقام * الى اسفل ذقنه * اى
منبت اسنانه السفلى * طولا * كان عليه شعرا ولا عدل عن قولهم من قصاص شعرة الجارى على
الغالب اى المطرد ليعمل الاغم والاضلع والانزع * وما بين شحمتي الاذنين عرضاً * وحيث *
فيجب غسل * المأقي وما يظهر من الشفة عند انضمامها * وما بين العذار والاذن * لك خوله
في الحد وبه يفتى * لا غسل باطن العينين * والانف والغم واصول شعر الحاجبين
واللحية والشارب ونيمر ذباب للحرج * وغسل اليدين * اسقط لفظ فرادى لعدم تقييد
الغرض بالانفراد * والرجلين * الباديتين السليمتين فان المجروحتين والمستورتين بالخيف
وظيفتهما المسح * مرة * لما مر * مع المرفقين والكعبين * على المذنب وما ذكروا من ان
الثابت بعبارة النص غسل يد ورجل والاخرى بدلالته ومن البحث في الي وفي القراءتين
في ارجلكم قال في البحر لا طائل تحته بعد انعقاد الاجماع على ذلك * ومسح ربيع الراس
مرة * فوق الاذنين ولو باصابة مطر أو بلل باق بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الا ان
يتقاطر ولومل اصبعاً او اصبعين لم يجز الا ان يكون مع الكف او بالابهام والسبابة مع ما بينهما
او بمياه ولو ادخل راسه الاثناء او خفيه او جبيرته وهو محلث اجزاه ولم يصير الماء مستعملاً

وان نوى اتقا على الصحيح كما فى البحر من البدائع * وغسل جميع اللحية فرض * يعنى
عمليا * ايضا * على المذهب الصحيح المفتى به المرجوع اليه ومأخذ هذه الرواية مرجوع
عنه كما فى البدائع ثم لا خلاف ان المسترسل لا يجب غسله ولا مسحه بل يسن وان الخفيفة
التي تروح بشرتها يلزم غسل ما تحتها كذا فى النهور وفى البرهان يجب غسل بشرة لم يسترها
الشعر كما يجب وشارب وعنفقة فى المختار * ولا يعاد الوضوء * بل ولا بل المحل * يحلق
راسه ولحيته كما لا يعاد الغسل * للمحل ولا الوضوء * يحلق شاربه وحاجبه وقلمر ظفروه *
وكشط جلده * وكذا لو كان على اعضاء وضوئه قرحة * كما ان ملة * وعليه جلد رقيقة
فتوضأ وامر الماء عليها ثم نزعها لا يلزم اعادة الغسل على ما تحتها * وان تالم بالنزع على
الاشبه لعدم البدلية بخلاف نزع الحنف نصار كما لو مسح خفه ثم حته او قشره * فروع
فى اعضائه شقاق غسله ان قد رواه المسح والتركه ولو بينه ولا يقدر على الماء يتيمم
ولو قطع من المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان ورجلان فلو يبطش بهما غسلهما
ولو باحدهما ففي الاصلية فيغسلها وكذا الزائدة ان نبتت فى محل الغرض كاصبع وكف
زايد تين والافما حاذى منهما محل الغرض غسله وما لا فلا لكن يندب مجتنب * وسنده *
افادانه لا واجب للوضوء ولا للغسل والا لقدمه وجمعها لان كل سنة مستقلة بدليل
وحكم وحكمها ان يوجر على فعله ويلام على تركه وكثير ما يعرفون به لانه محط مواقع
انظارهم وعرفها الشئى بيا ثبت بقوله عليه السلام او بفعله وليس بواجب ولا مستحب
لكنه تعريف لمطلقها والشرط فى المؤكدة مواضبه مع ترك ولو حكما لكن شان الشروط
ان لا تدكر فى التعاريف واورد عليه فى البحر المباح بناء على ما هو المتصور من ان
الاصل فى الاشياء التوقف الا ان الفقهاء كثير ما يلهمجون بان الاصل الاباحة فالترتيب
بناء عليه * البداية بالنية * اى نية عبادة لا تصح الا بالطهارة كوضوء او رفع حدث
او امثال امر وصرحوا بانه بدونها ليس بعبادة ويأثم بتركها وبانها فرض فى الوضوء
المأمور به وفى التوضي سور حمار ونبيل تمر كالتيمم وبان وقتها عند غسل الوجه وفى
الاشبا ينبغي ان تكون عند غسل اليدين للرسغين لينال ثواب السنن قلت لكن
فى القهستاني ومحلها قبل سائر السنن كما فى التحفة فلا تسن عندنا قبل غسل الوجه كما تغرض

عند الشافعي رح انتهى وفيها سبع سوالات مشهورة نظمها العراقي فقال * شعر
 سبع سوالات لدى الفهرات * تحكي لكل عالم في النية * حقيقة حكم محل وزمن *
 وشرطها والقصد والكيفية * والبداية * بالتسمية * قولاً وتحصل بكل ذكر لكن الوارد
 عنه عليه الصلوة والسلام بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام * قبل الاستنجاء
 وبعد * الاحال انكشف وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسيها فسمى في خلاله لا تحصل
 السنة بل المندوب واما الاكل فتحصل السنة في باقيه لا فيما فات وليقل بسم الله اوله
 وآخره * والبداية * بغسل اليدين * الطاهرتين ثلاثاً قبل الاستنجاء وبعد * وتيمم
 الاستيقاظ اتفاقني ولد لم يقل قبل ادخالهما الاثناء لثلايتهم اختصاص السنة بوقت
 الحاجة لان مفاهيم الكتب حجة بخلاف اكثر مفاهيم النصوص كل في النهر وفيه من
 الحجج المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً ومنه اقوال الصحابة رضي الله عنه قال وينبغي
 تقييد بما يدرك بالراي لا ما لم يدرك به انتهى وفي القهستاني عن حد ود النهاية
 المفهوم معتبر في نص العقوبة كما في قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون واما
 اعتباره في الرواية فاكثرى لا كل * الى الرسغين بالضم مفصل الكف بين الكوع
 والكرسوع واما البوع ففي الرجل قال * شعر
 وعظم يلى الابهام كوع وما يلى * لخنصر الكرسوع والرسغ ما وسط * وعظم يلى
 ابهام رجل ملقب * ببوع فنخذ بالعلم واحذر من الغلط * ثم ان لم يمكن رفع الاثناء
 ادخل اصابع يسراه مضومة وصب على اليمنى لاجل التيامن ولو ادخل الكف ان
 اراد الغسل صار الماء مستعملاً وان اراد الاغتراف لاوله لم يمكنه الاغتراف بشئ ويداه
 نجستان تيمم وصلى ولم يعد * فهو * سنة كما ان الفاتحة واجبة * ينوب عن الغرض *
 ويسن غسلهما ايضا مع الذراعين * والسواك * سنة موكدة كما في الجوهرة عند
 المضضة وقيل قبلها وهو للوضوء عندنا الا اذا نسيه فيندب للصلوة كما يندب لاصفرار
 سن وتغير رائحة وقراءة قرآن واقله ثلاث في الاعالي وثلاث في الاسافل بمياه ثلاثة
 ونكب امساكه * يميناه * وكونه لنا مستويا بلا عقل في غلط خنصر وطول شبر ويستاك
 عرضاً لا طولاً ولا مضطجعا فانه يورث كبر الطحال ولا يقبضه فانه يورث الباسور ولا يمسه

فانه يورث العمي ثم يغسله والاف يستاك الشيطان به ولا يزاد على الشبر والا فالشيطان
يركب عليه ولا يضعه بل ينصبه والاف خطر الجنون قهستاني وبكرة بموذو يحرم بدى سم
ومن منفعه انه شفاء لما دون الموت ومن كثر الشهادة عنده وعند نقله او نقل اسنانه
تقوم الخرقه الخشنة او الاصبع مقامه كما يقوم العلك مقامه للمرأه مع القدره عليه *
وغسل الفم * اى استيعابه ولك اعبر بالغسل وللاختصار * بمياه * ثلاثة * والانف *
ببلوغ الماء المارن * بمياه * وهما سنتان موكدتان مشتملتان على سنن خمس الترتيب
والثلاث وثلاثون الماء وفعلها باليمنى * والمبالغة فيهما * بالغرغرة وبمجازرة المارن *
لغير الصائم * لاحتمال الفساد وسنن تغل يمهما اعتبارا باوصاف الماء لان لونه يدرك
بالبصر وطعمه بالفم وريحه بالانف ولو عند ماء يكفى للغسل مرة معهما وثلاثا بل ونهما
غسل مرة ولو اخذ ماء تيمض ببعضه واستنشق بياقيه اجزاه وعكسه لا وهل يدخل
اصبعه فيه وانفه الاولى نعم قهستاني * وتخليل اللحية * لغير المحرم بعد الثلاث
ويجعل ظهر كفه الى عنقه * و * تخليل * الاصابع * اليدين بالتشبيك والرجلين
بجنصر يد * اليسرى باديا بخنصر رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلاليهما فلو منضمة
فرض * وتثليث الغسل * المستوعب ولا عبرة للغرفات ولو اكتفى بمرة اذا اعتاده
اثره والا لا ولوزاد لطمانينة القلب او لقصد الوضوء على الوضوء لا باس به وحديث
فقد تعدى محمول على الاعتقاد ولعل كراهتهم تكرره فى مجلس تنزيهية بل فى
القهستاني معزيا للجواهر الاسراف فى الماء الجارى جائز لانه غير مضيع فتأمل *
مسح كل راسه مرة * مستوعبة فلو تركه وداوم عليه اثم * واذا نيه * معاولو * بمائه *
لكن لو مسح عما مته فلا بد من ماء جدي * والترتيب * الملك كورفى النص وعند
الشافعى رح فرض وهو مطالب بالليل * والولاء * بكسر الواو وغسل المتأخر
او مسحه قبل جفاف الاول بل على رحتى لو فنى مارة فمضى لطلبه لا باس به ومثله
الغسل والنيم وعند مالك رح فرض ومن السنن الدلك وترك الاسراف وترك لطم
الوجه بالماء وغسل فرجها الخارج * ومستحب * ويسمى مند وباواد با وفضيلة وهو
ما فعله عليه السلام مرة وتركه اخرى وما احبه السلف * إتيان من * فى اليدين

والرجلين ولو مسح الاذنين والحد بين فيلغز اى عضوين لا يستحب التيمم من فيهما *
ومسح الرقبة * بظهر يده * لا الحلقوم * لانه بدعة * ومن ادا به * عبر بمن
لان له آدابا اخر او صلها فى الفتح الى نيف وعشرين وارصلتها فى الخزان الى نيف
ومتين * استقبال القبلة وذلك اعضائه * فى المرة الاولى * وادخال خنصره * المبلولة *
صاخ اذنه * عند مسحها * وتقديمه على الوقت لغير المعذور * وهذه احدى
المسائل الثلاث المستثناة من قاعدة الغرض افضل من النقل لان الموضوع قبل الوقت
مندوب وبعد فرض الثانية ابراء المعسر مندوب افضل من انظاره الواجب الثالثة
الابتداء بالسلام سنة افضل من رده وهو فرض ونظمه من قال *
الغرض افضل من تطوع عابد * حتى ولو قد جاء منه باكثر * الا التطهر قبل وقت
وابتداء * للسلام كذا ابراء معسر * وتحريرك خاتمة الواسع * ومثله القراط وكذا
الضيق ان علم وصول الماء والافوض * وعدم الاستعانة بغيره * الا لعذر واما استعانة
عليه الصلوة والسلام بالمغيرة فلتعليم الجواز * وعدم التكلم بكلام الناس * الا الحاجة
تغوته * والجلوس فى مكان مرتفع * تحرزا عن الماء المستعمل وعبرة الكمال وحفظ
ثيابه من التقاط روى اشمل * والجمع بين نية القلب وفعل اللسان * هذه رتبة وسطي
بين من سن التلغظ بالنية ومن كرهه لعدم نقله عن السلف * والتسمية * كما مر * عند
غسل كل عضو * وكذا الممسوخ * والدعاء بالوارد عنه * اى عند كل عضو وقد رواه
ابن حبان وغيره عنه عليه الصلوة والسلام من طرق قال محقق الشافعية الرملي فيعمل
به فى فضائل الاعمال وان انكره النورى *
فأما
شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت اصل عام وان لا يعتقل
سنية ذلك الحديث واما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا روايته الا اذا قرن ببيان
ضعفه * والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد * اى بعد الوضوء
لكن فى الزيلعى اى بعد كل عضو * وان يقول بعد * اى بعد الوضوء * اللهم
اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين وان يشرب بعد * من فضل وضوئه *
كما زمزم * مستقبل القبلة قائما * او قاعا او فيما عد اهما يكره قائما تنزيها وعن

ابن عمر رضي الله عنه كنا نأكل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نثني ونشرب ونحن قيام ورخص للمسافر شرابه ما شيا ومن الآداب تعاهد موته وكعبه وعرقوبه واخصيه واطالة عزته وتجييله وغسل رجله بيساره وبلهما عند ابتداء الوضوء في الشتاء والتمسح بمنديل وعدم نقض يده وقراءة سورة القدر ووضوء ركعتين في غير وقت كراهة * ومكروهه لطم الوجه * او غيره * بالماء * تنزيها والتغيير * والاسراف * ومنه الزيادة على الثلاث * فيه * تحريما لبماء النهر والمملوك له اما الموقوف على من يتطهر به ومنه ماء الملك ارس فحرام * وتثليث المسح بماء جديد * اما بماء واحد فمندوب او مسنون ومن منهيها ته التوضي بفضل ماء المرأة او في موضع نجس لان ماء الوضوء حرمة او في المسجد الا في اثناء او موضع اعد لذلك والقاء النخامة والامتخاط في الماء * وينقضه خروج * كل خارج * نجس * بالفتح ويكسر * منه * اى من المتوضي الحي معتادا او من السبيلين اولا * الى ما يطهر * بالبناء للمفعول اى يلحقه حكم التطهير ثم المراد بالخروج من السبيلين مجرد الظهور وروى غيرهما عن السيلان ولو بالقوة لما قالوا لمسح الدم كلما يخرج ولو تركه لسال نقض والا لا كما لو سال في باطن عين او جرح او ذكر ولم يخرج وكذا مع عرق الاعرق مد من الخمر فناقض على ما سيذكره المصنف ولنا فيه كلام * و * خروج غير نجس * مثل ريح اودودة او حصاة من دبر لا * خروج ذلك من جرح ولا خروج * ريح من قبل * غير مغضاة اما هي فيندب لها الوضوء وقيل يجب وقيل لو مننته * وذكر * لانه اختلاج حتى لو خرج ريح من الدبر وهو يعلم انه لم يكن من الاعلا فهو اختلاج فلا ينقض وانما قيد بالريح لان خروج الدودة والحصاة منهما ناقض اجماعا كما في الجوهرة * ولا * خروج * دودة من جرح او اذن او انف * او فم * وكذا الحم سقط منه * لطهارتها وعدم السيلان فيها عليهما وهو مناط النقض * والمخرج * بعصر * والخارج * بنفسه * سمان * في حكم النقض على المختار كما في البرازية قال لان في الاخراج خروجا وقصارا كالفصد وفي الفتح عن الكافي انه الاصح واعتمد القهستاني وفي القنية وجامع الفتاوى انه الاشبه ومعناه انه الاشبه بالنصوص رواية والراجح دراية وفيكون الفتوى عليه * و *

ينقضه * قى * ملاء فانه * بان يضبط بنكف * من مرة * بالكسر اى مفرا * او علق *
اى سودا واما العلق النازل من الراس فيغير ناقض * او طعنا او ماء * اذا وصل الى
معدته وان لم يستقر وهو نجس مغلظة ولو من صبي ساعة ارتضاه هو الصحيح لمخالطة
النجاسة ذكره الحلبي ولو هو فى المرئى فلا نقض اتفاقا كفى حية او دود كثير لطهارته
فى نفسه كماء فم النائم فانه طاهر مطلقا وبه يفتى بخلاف ماء فم الميت فانه نجس كقى *
عين خمر او بول وان لم ينقض لقلبه لنجاسته بالاصالة لا بالمجاورة * لا * ينقضه قى *
من بلغم * على المعتدل * اصلا * الا المخلوط بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا فكل على حد *
و * ينقضه * دم * مائع من جوف او فم * غلب على بزاق * حكما للغالب *
او ساواه * احتياطا * لا * ينقضه * المغلوب بالبزاق * والقبح كالدم والاختلاط
بالمخلوط كالبزاق * وكذا * ينقضه * علقه مصت عضوا وامتلأت من الدم ومنه
القراد ان كان كبيرا * لانه حينئذ * يخرج منه دم مسفوح * سائل * والا *
نكن العلقه والقراد كل لك * لا * ينقض * كبعوض وذباب * كفى الخانية لعدم
الدم المسفوح وفي القهستاني لا ينقض ما لم يتجاوز الورم ولو شرب بالرباط ان نغله
البلل للخارج نقض * ويجمع متفرق القى * ويجعل كفى * راحن * لاتحاد السبب *
وهو الغثيان عند محارح وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها الا
لما منع كما بسط فى الكافي * و * كل * ما ليس بحدث * اصلا بقريضة زيادة الباء كقى *
فليل ودم لو ترك لم يسلم * ليس بنجس * عند النانى وهو الصحيح رفيقا بصحاب
القروح خلا فالمحمل رح وفى الجوهرية يفتى بقول محمد رح لو اصاب ما ثعا * لو * ينقضه
حكما * نوم يزيل مسكنه * اى قوته الماسكة بحيث تنزل مقعته من الارض وهو النوم
على احد جنبه او ركيه او تغاه او وجهه * والا * يزان مسكنه * لا * ينقض
وان عمله فى الصلوة او غير ما على المختار كالنوم قاعا ولو مستنكبا الى ما لا يزيل
لسقط على المذهب او ساجدا على الهيئة المسنونة ولو فى غير الصلوة على المحمل ذكره
الحلبي او متوركا او محتبيا وراسه على ركبتيه او شبه المنكب او فى محمل او سرج
او كاف ولو الدابة عريانا فان حال الهبوط نفى والا لا ولو نام قاعد ايتما يلى فسقطا

ان انتهبه حين سقط فلا ينقض به يغني كذا عن بعضهم اكثر ما قيل حديثه والعتة لا ينقض كذا نوم
 الا نبياء عليهم الصلوة والسلام. ورصل ينقض اغماره وهو وغشيهم ظاهرا كلام المبسوط
 نعم * و * ينقضه * اغما * ومده الغشي * وجتزون وسكر * يدخل في مشيه تمائل
ولو باكل الحنيفة * وقهقهة * هي ما يسمع جيرانه * بالع * ولو امر امراة سوا * يقضان *
فلا يبطل وضوء صبي واثر بلا صلواتهما به يفتى * يصلى * ولو حكم كالبا اني * بطهارة
صغرى * ولو تيمما * مستقلة * فلا يبطل وضوء في ضمن الغسل لكن رجح في الحانية
 والفتح والفتح النقص عقوبة له وعليها الجمهور كما في الذخائر الا شرفية صلوة كاملة *
ولو عند السلام عمل انا فيها تبطل الوضوء لا الصلوة خلا فالزفر رح كما حرره في الشر
 نبلا لية ولو قهقهة امامه او احد ثمة عمل اثر قهقهة الموت تم ولو مسبو قا فلا نقض بخلافها
بعل كلامه عمل افي الا صح ومن مسائل الا متحان لونسى البانى المسح فقهه قبل قيامه
للصلوة انتقض لا بعده لبطلانها بالقيام اليها * ومباشرة فاحشة * بتماس الفرجين ولو
بين المرأتين او الرجلين مع الا انتشار للجانبين * اللباس والمباشرة ولو بلا بلل على المعتل *
لا * ينقضه * مس ذكر * لكن يعمل بك * ندبا * وامراة * وامر دكن يندب للخروج من
الخلاف لا سيما للإمام لكن بشرط عدم لزوم ارتكابه مكروه منه به * كما * لا ينقض *
لو خرج من اذنه * ونحوها كعينه ونديه * تبع * ونحوه كصد يد وماء سرة وعين *
لا يخرج وان * خرج * به * اي يخرج * نقض * لانه ليل الجرح فك مع من بعينه رملا
وعش ناقض فان استمر صار ذاع لرمجتي والداس عنه غافلون * كا * ينقض * لو حشى
احليله بقطنه وابتل الطرف الظاهر * هل الواقطنة عالية از محاذية لراس الاحليل
وان مستقلة عنه لا ينقض وركذ الحكم في الدبر والفرج الدخل * وان ابتل *
الطرف * الدخل لا * ينقض ولو سقطت فان رطبته انتقض والالا وكذا الدخل اصبعه
في حبره لم يغيبها فان غيبها او ادخلها عك الاستنجاء بطل وضوءه وصومه فروع
يستحب للرجل ان يعشى ان رأبه الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع الابه قد رما يصلى
باسورى خروج دبره ان ادخله بينه انتقض وضوءه وان دخل بنفسه لا وكذا الوخرج
بعض الدودة فان خلت من لد كرة راسان فان لن لا يخرج منه البول المجان بمنزلة

الجرح الخنثى غير المشكل فوجه الآخر كالجرح والمشكلى ينتقض وضوءه بكل منكرو الوضوء هل
 يكفر ان انكر الوضوء للصلاة نعم وغيره لا شك في بعض وضوئه اعادة ما شك فيه لو فنى خلاله
 ولم يكن الشك عادة له والا لا ولو علم انه لم يغسل عضو او شك في تعيينه غسل وجهه اليسرى
 لانه آخر العمل ولو ايقن بالطهارة وشك بالحدث او بالعكس اخل باليقين ولو تيقنهما وشك
 في السابق فهو متطهر ومثله المتيمم ولو شك في نجاسة ماء او ثوب او طلاق او عتق لم يعتبر
 وتامه في الاشياء * وفرض الغسل * اراد به ما يعم العمل كما مر وبالغسل المفروض كما
 في الجوهرة وظاهرة عدم شرطية غسل فمه وانه في المسنون كذا في البحر يعني عدم
 فرضيتها فيه والا فيها شرط في تحصيل السنة * غسل * كل * فمه * ويكفى الشرب عبالان
 الم ليس بشرط في الاصح * وانه * حتى مات تحت المارن * و * باقى * بدنه * لكن في
 المغرب وغيره البدن من المنكب الى الالية وحينئذ فالراس والعنق واليد والرجل خارجة
 لغه واخله تبعاً شرعاً * لا دلالة * لانه متم فيكون مستحباً لا شرطاً خلافاً لما لك رح *
 ويجب * اى يفرض * غسل * كل ما يمكن من البدن بلا حرج مرة كاذن و * سره وشارب
 وحاجب و * اثناء * لحيه * وشعر راس ولو متلبك الما فى فاطهر وامن المبالغة *
 وفرج خارج * لانه كالقلم لا داخل لانه باطن ولا تدخل اصبغها في قبلها به يغتسل * لا *
 يجب * غسل ما فيه حرج كعين * وان اكتحل بكل نجس * وثقب انضم وداخل
 قلعة * بل يندب هو الاصح قاله الكمال وعلمه بالحرج فسقط الاشكال وفي المسعودى ان
 امكن فتح القلعة بلا مشقة يجب والا لا * وكفى بل اصل ظفيرتها * اى شعر المرأة المظفورة
 للحرج اما المنقوض فيفرض غسل كله اتفاقاً ولو لم يبتل اصلها يجب نقضها مطلقاً هو الصحيح
 ولو ضرها غسل راسها تركته وقيل تمسحه ولا تمنع نفسها من زوجها وسجى في التيمم *
 لا * يكفى بل * ظفيره * فينقضها وجوباً * ولو علواً او تركها * لا مكان حلقه * ولا يمنع *
 الطهارة * ونيم * اى خرو * ذباب وبر غوث * لم يصل الماء تحته * وحناء * ولو جرمة
 به يغنى * ودرن ورمخ * عطف تفسري وكذا ادهن ودسومة * وتراب * وطين
 ولو * في ظفر مطلقاً * اى قروياً او مدنياً في الاصح بخلاف نحو عجين * و * لا يمنع *
 ما ملئ ظفر صباغ و * لا * طعام بين اسنانه * او في سنه المجوف به يغنى وقيل ان صلباً منع

وهو الأصح * ولو * كان * خاتمته ضيقاً نزعته أو حرّكه * وجوبها * كقرط ولو لم يكن
 بثقب أذنه قرط قد خل الماء فيه * أي الثقب * عند مروره * على * أذنه * أجزاء كسرة *
 واذن دخلها الماء * والأ * يد خل * أدخله * ولو بأصبعه ولا يتكلف بحشب ونحوه والمعتبر
 غلبة ظنه بالوصول فروع نسي المضمضة أو جزء من بدنه فصلى ثم قد كرفل ونفلا لم يعد
 لعدم صحة شروعه عليه غسل وثمه رجال لا يدعه وإن راوه والمرأة بين رجال
 أو رجال ونساء توخره لا بين نساء فقط واختلف في الرجل بين رجال ونساء أو نساء
 فقط كما بسطه ابن الشحنة وينبغي لها أن تقيم وتصلى لعجزها شرعاً عن الماء وأما
 الاستنجاء فيترك مطلقاً والفرق لا يخفى * وسننه * كسنة الوضوء سوى الترتيب وآدابه
 كآدابه سوى استقبال القبلة لأنه لا يكون غالباً مع كشف عورة وقالوا لو مكث في ماء جارٍ وحوض
 كبير أو مطر قد راوضوا أو الغسل فقد أكمل السنة * البدن يغسل يديه وفرجه * وإن
 لم يكن به خبث أتباعاً للحل يث * وخبث بدنه أن كان * عليه خبث لئلا يشيع * ثم يتوضأ *
 أطلقه فانصرف إلى الكامل فلا يورخر قد ميه ولو في مجمع الماء لما ان المعتدل طهارة الماء
 المستعمل على أنه لا يوصف بالاستعمال إلا بعد انفصاله عن كل البدن لأنه في الغسل
 كعضو واحد فحينئذ لا حاجة إلى غسلها ثانياً إلا إذا كان يده خبث ولعل القائلين
 بتأخير غسلها إنما استحبه لكون البدن المختتم بأعضاء الوضوء وقالوا لو توضأ أولاً
 يأتي به ثانياً لأنه لا يستحب وضوءه إن للغسل اتفاناً أما لو توضأ بعد الغسل واختلف
 المجلس على من هبنا أو فصل بينهما بصلوة كقول الشافعية فيستحب * ثم يفيض الماء *
 على كل بدنه ثلاثاً مستوعباً من الماء المعهود في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية أرطال
 وقيل المقصود عدم الإسراف وفي الجواهر لا إسراف في الماء الجاري لأنه غير مضيع
 وقد قل مناه عن القهستاني * يادياً بيمينه الأيمن ثم الأيسر ثم برأسه ثم * على * يقيه بدنه
 مع ذلك * ثم با وقيل يثنى بالراس وقيل يده بالراس وهو الأصح وظاهر الرواية والأحاديث
 قال في البحر وجه يضعف تصحيح الدرر * وصح ثقل بلة عضو إلى * عضو * آخر فيه * بشرط
 التقاطر * لا في الوضوء * لما مر أن البدن كله كعضو واحد * وفرض * الغسل * عند * خروج *
 منى * من العضو إلا فلا يفرض اتفاناً لأنه في حكم الباطن * منفصل من مقره *

هو صلب الرجل و ترايب المرأة و منيه ابيض و منيها اصفر فلوا غتملت فخرج منها مني ان منيها اعادت الغسل لا الصلوة والا لا * بشهوة * اى لذة ولو حكما كاحتلم ولم يذكر الكفر ليشمل مس المرأة لان الكفر فيه غير ظاهر واما اسناده اليه ايضا في قوله تعالى خلق من ماء دافق الاية فيحتمل التغليب فالمستدل بها كلقهستاني تبعه لاخى حلبى غير مصيب تامل ولانه ليس بشرط عندهما خلافا للثاني ولذا قال * وان لم يخرج * من راس الذكور * بها * وشرطه ابو يوسف رح وبقوله يغتسل في ضيف خاف ريبة او استحى كما في المستصفى وفي القهستاني والتا تاريخية معزيا للنوازل وبقول ابي يوسف رح ناخذ لانه ايسر على المسلمين قلت ولا سيما في الشتاء والسفر وفي الخانية خرج منى بعد البول وذكره منتشر لزمه الغسل وقال في البحر ومحل ان وجد الشهوة وهو تقييد قولهم بعد م الغسل بخروج وجه بعد البول * و * عند * ايلاج حشفة * هي ما فوق الختان * آدمي * احتراز عن الجنى يعني اذا لم تنزل واذا لم يظهر لها في صورة الا دمي كما في البحر * او * ايلاج * قد رها من مقطوعها * ولولم يبق منه قد رها قال في الاشباه لم يتعلق به حكمه ولم اره * في احد سبيلي آدمي * حي * يجامع مثله * سيجى محترزه * عليهما * اى الفاعل والمفعول * لو * كانا * مكلفين * ولواحد هما مكلفا فعليه فقط دون المراهق لكن يمنع من الصلوة حتى يغتسل ويؤمر به ابن عشتاد يبا * وان * وصليته * لم ينزل * منيا بالاجماع يعني لو في دبر غيره اما في دبر نفسه فرجح في النهر عدم الوجوب الا بالانزال ولا يرد الخنثي المشكل فانه لا غسل عليه بايلاجه في قبل اودبر ولا على من جامعه الا بالانزال لان الكلام في حشفة وسبيلين محققين * و * عند * روية مستيقظ * خرج السكران والمغمى عليه * منيا او من يار ان لم يتذكر الاحتلام * الا اذا علم انه مذى او شك انه مذى او روى او كان ذكره منتشرا قبيل النوم فلا غسل عليه اتفاقا كالودى لكن في الجواهر الا اذا نام مضطجعا او تيقن انه منى او تذكر حلمه فعليه الغسل والناس عنه غافلون * لا * يفرض * ان تذكر ولو مع اللذة * والانزال * ولم ير * على راس الذكور * بللا * اجماعا * وكذا المرأة * مثل الرجل على المذهب ولو وجد بين الزوجين ماء ولا مميز ولا تذكر ولا نام قبلهما غيرهما اغتسلا * او لجم حشفة *

او قد رها * ملفوفة بخرقة ان وجد له * الجماع * وجب * الغسل * ولا * على الاصح
 والاحوط الوجوب * و * عند * انقطاع حيض ونقاس * هذا وما قبله من اضافة الحكم الى
 الشرط اى يجب عنده لانه بل بوجوب الصلوة اذ ارادة ما لا يحل كما مر * لا * عند * متى
 وودى * بل الوضوء منه ومن البول جميعا على الظاهر * و * لا عند * ادخال اصبع
 ونحوه * كذا * غير آدمي وذكر خنثى وميت وصبي لا يشتهي وما يصنع من نحو خشب *
 فى البر والقبل * على المختار * و * لا عند * وطئ بهيمة او ميتة او صغيرة غير مشبهة *
 بان تصير مفضاة بالوطئ وان غابت الحشفة ولا ينتقض الوضوء فلا يلزم الاغسل الذى ذكر
 قهستانى عن النظم وشيخى ان رطوبة الفرج ظاهرة عنده فتنبه * بلا انزال * لتصور
 الشهوة اما به فيحال عليه * كما * لا غسل * لو اتى عذرا ولم يزل عذرتها * يضم فسكون
 البكارة فانها تمنع التقاء المختاتين الا اذا حبلت لانزالها وتعين ما صلت قبل الغسل كذا
 قالوا وفيه نظر لان خروج منيها من فرجها الذى اخل شرط الوجوب الغسل على المفتي به
 ولم يوجد قاله الحلبى * ويجب * اى يفرض * على الاحياء * المسلمين * كفاية * اجماعا * ان
 يغسلوا * بالتخفيف * الميت * المسلم الا الخنثى المشكل فيتمم * كما يجب متى من اسلم جنبا
 او حائضا او نفسا * ولو بعد الا نقطاع على الاصح كما فى الشرح لبلاية عن البرهان وعمل ابن
 الكمال ببقاء الحيث الحكمى * او بلغ لابس * بل بانزال او حيض او ولد * ولم ترد
 ماء او اصاب كل بدنه نجاسة او بعضه وخفى مكانها * فى الاصح * راجع للجميع وفى
 التاتارخانية معزيا للعتابية والمختار وجوبه متى مجنون افاق فان قلت وهو يخالف ما ياتى
 متنا الا ان يحمل انه رأى منيا وهل السكران والمغمى عليه كذا لك يراجع * والا * بان اسلم
 طاهرا او بلغ بالسن * فمندوب وسن لصلوة الجمعة * لصلوة * عيد * هو الصحيح كما فى
 غرر الا ذكروا غيره وفى الخانية لو اغتسل بعد صلوة الجمعة لا يعتبر اجماعا ويكفى غسل واحد
 لعيد وجمعة اجتماع جنابة كما لغرضى جنابة وحيض * و * لاجل * احرام * فى جبل *
 عرفة * بعد الزوال * وذلك لمجنون افاق * وكذا المغمى عليه كما فى غرر الا ذكروا
 وهل السكران كذا لك لم اراه * وعند حجامته وفى ليل براءة * وعرفة * وقد ر *
 اذ ارآها * وعند الوقوف بمزدلفة غدا * يوم النحر * للوقوف * وعند دخول منى

يوم النحر * لرمي الجمرة وكذا البقرة الرمي * وعند دخول مكة لطواف الزيارة ولصلوة
كسوف * وخسوف * واستسقاء وفزع وظلمة وريح شديد * وكذا دخول مكة ولحضور
مجمع الناس وأمن لبس ثوبا جديدا أو غسل ميتا أو يراد قتله ولتائب من ذنب ولقادم
من سقر والمستحاضة انقطع دمها * ثمن ماء اغتسالها ووضعها عليه * أي الزوج * ولو غنية *
كما في الفتح لأنه لا بد لها منه فصا رك الشرب فاجرة الحمام عليه ولو كان الاغتسال لا من
جنازة وحيض بل لازالة الشعث والتفت قال شيخنا الظاهر أنه لا يلزمه * ويحرم * بالحدث *
الأكبر دخول مسجد * لا مصلى عيد وجنازة ورباط ومد رسة ذكره المصنف وغيره في الحيض
وتبيل الوتر لكن في وقف القنية المد رسة إذا لم يمنع أهلها الناس من الصلوة فيها فهي
مسجد * ولو للعبور * خلافا للشافعي رح * الا لضرورة * بحيث لا يمكنه غيره ولو احتلم
فيه ان خرج مسرعا يتيمم ندبا وان مكث لخوف فوجوبا ولا يصلى ولا يقرأ * ويحرم * به *
تلاوة قرآن * ولو وزن آية على المختار * بقصد * فلو قصد الدعاء أو الثناء أو افتتاح امر
أو التعليم ولقن كلمة كلمة حل في الاصح حتى لو قصد بالفاتحة الثناء في الجنازة لم يكره الا اذا
قرأ المصلى قصد الثناء فانها تجزئه لانها في محلها فلا يتغير حكمها بقصد * ومس مصحف *
مستدرك بما بعده وهو وما قبله ساقط من نسخ الشرح وكأنه سقط لأنه ذكره في الحيض * و *
يحرم به * طواف * لوجوب الطهارة فيه * و * يحرم * به * أي بالأكبر * وبالاصغر مس
مصحف * أي ما فيه آية كد رهم وجد اروهل مس نحو التوراة كذلك ظاهر كلامهم لا *
الابغلاف متجاف * غير مشرزا وبصرة به يفتى وحل قلبه بعود واختلغوا في مسه بغير اعضاء
الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة بعد المضمضة والمنع اصح * ولا يكره النظر اليه * أي القرآن *
لجنب وحائض * ونفساء لان الجنابة لا تحل العين * كما * لا تكره * ادعية * أي تحريما والا
فالوضوء مطلق الذكركر مندوب وتركه خلاف الاولى وهو مرجع كراهة التنزيهية * ولا *
يكره * مس صبي لمصحف ولوح * فلا بأس بدفعه له وطلبه منه للضرورة اذا الحفظ في الصغر
كالنقش في الحجر * و * لا تكره * كتابة قرآن والصحيفة او اللوح علي الارض عند الثاني *
خلافا للحمد رح وينبغي ان يقال ان وضع علي الصحيفة ما يحول بينها وبين يد يوخذ
يقول الثاني والا فيقول الثالث قاله الحلبي * ويكره له قراءة تورته وانجيل وزبور *

لان لكل كلام الله تعالى وما يدل غير معين وجزم العيني في شرح المجمع بالحرمه وخصها في
 النهي بما لم يدل * لا * ترا * قنوت * ولا اكله وشربه بعد غسل يد وفم ولا معاودة
 امله قبل اغتساله الا اذا احتلم لم يات امله قال الحلي ظاهر الاحاديث انما تغسل الذنب
 لانفي اجواز المقادير من كلامه * والتفسير كصحف لا الكتب الشرعية * فانه رخص مسها باليد
 لا التفسير كافي الدر عن مجمع الفتوى وفي السراج المستحب ان لا يخل كتب الشرعية
 بالكم ايضا تعظيما لكن في الاشياء من قاعد : اذا اجتمع الحلال والحرام رجع الحرام
 قد جوز اصحابنا مس كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسير او قرآنا
 ولو قيل به اعتبارا للغالب كان حسنا قلت لكنه مخالف لما مر فتدبر **فروع**
 المصحف اذا صار يحال لا يقرأ فيه يد فن كالمسلم ويمنع الكافر من مسه وجوزه محمد رح
 اذا اغتسل ولا بأس بتعليمه القرآن والفقه عسى ان يهتدى ويكره وضع المصحف تحت
 راسه الا للحفظ والمقلمة على الكتاب الا للمكتابة ويوضع النحر ثم فونه التعبير ثم الكلام
 ثم الفقه ثم الاخبار والمواظ على التفسير يكره اذابة درهم عليه آية الا اذا كسره رقية
 في غلاف متجاف لم يكره دخول الخلاء به والاحترار افضل يجوز رمي برأية القلم الجديل
 ولا ترمى برأية القلم المستعمل لاحترامه كحشيش المسجد وكناسته لا يلقي في موضع
 يخل بالتعظيم ولا يجوز لف شيء في كاهل فيه فقه وفي كتب الطب يجوز ولوفيه اسم الله
 تعالى والرسول صلى الله عليه وسلم فيجوز محوه ليلف فيه شيء ومحوب بعض الكتابة
 بالريق يجوز وقد ورد النهي في محو اسم الله تعالى بالبراق وعنه عليه الصلوة والسلام
 القرآن احب الى الله تعالى من السموات والارض ومن فيهن يجوز قربان المرأة في
 بيت فيه مصحف مستور بساط او غيره كتب عليه الملك لله يكره بسطه واستعماله لا تعليقه
 للزينة وينبغي ان لا يكره كلام الناس مطلقا قيل يكره مجرد الحروف والاول اوسع
 وتماه في البحر وكرهية القنية قلت وظاهره انتفاء الكراهة بمجرد تعظيمه وحفظه
 علق اولازين به اولاهل ما يكتب على المراوح وجدر الجوامع كذ لك يحرم *

* باب المياه *

جمع ماء بالماء ويقصر امله موه قلبت الواو الفا والهاء همزة وهو جسم لطيف سيار

به حيوة كل نام * يرفع الحدث * مطلقا * بماء مطلق * هو ما يتبادر عند الاطلاق *
 كماء سماء وادوية وعيون وابار وبحار وثلج مذاب * بحيث يتقاطر وبرد وجمل ونداء هذا
 تقسيم باعتبار ما يشاهد والا فاكل من السماء لقوله تعالى السر تران الله انزل من السماء
 ماء الآية والنكرة ولو مثبتة في مقام الامتنان تعم * وماء زمزم * بلا كراهة وعن احمد
 بكراهة * وبما فصل تشميسه بلا كراهة * وكراهته عند الشافعية طيبته وكراهة احمد المسخن
 بالنجاسة * ورفع * بما ينقل به ملح لا بماء * حاصل بذربان * ملح * لبقاء الاول على
 طبيعته الاصلية وانقلاب الثاني الى طبيعة الملحية * ولا * بعصير نبات * اى معتصر من
 شجر او ثمر لانه مقيد * بخلاف ما يقطر من الكرم * او الفواكه * بنفسه * فانه يرفع
 الحدث وقيل لا وهو الاظهر كفاى الشر نبلا لية عن البرهان واعتمده القهستاني فقال
 والاعتصار يعمر الحقيقى والحكمى كماء الكرم وكل اماء الدابوغة والبطين بلا استخراج
 وكل انبيد التمر * ولا بماء * مغلوب * بشىء * طاهر * الغلبة اما بكمال الامتزاج بتشرب نبات
 او بطبخ بما لا يقصد به التنظيف واما بغلبة المخالطة فلو جامل اثبتخانه ما لم يزل الاسم
 كنهين تمر ولو مائعا فلو مائنا لا وصافه فيتعبر اكثرها او موافقا كلبين فباحل هما او مماثلا
 كمستعمل فبالا جزاء فان المطلق اكثر من النصف جاز التطهير بالكل والا لا وهذا يعمر
 الملقى والملاقي ففي الفساقى يجوز التوضي ما لم يعلم بتساوى المستعمل على ما حققه في
 البحر والنهر والمنح قلت لكن الشر نبلا لى في شر الوهبانية فرق بينهما فراجع فتأمل *
 ويجوز رفع الحدث * بما ذكر وان مات فيه * اى الماء ولو قليلا * غير د موى كزنبور وعقرب
 وبق * اى بعوض وقيل بق الخشب وفي المجتبى الاصح في غلق مص الدم انه يفسد ومنه
 يعلم حكمه بق وقراد وعلق في الوهبانية دود القز وماءه وبنده وخره طاهر كدودة
 متولدة من نجاسة * ومائى مولد * ولو كلب الماء او خنزيره * كسمك و سرطان *
 وضلع الا برياله دم سائل وهو مالا سترة بين اصابعه فتفسد في الاصح كحية بريّة ان
 لها دم والا لا * وكل * الحكم * لومات * ما ذكر * خارجة والقي فيه * في الاصح
 فلو تفتت فيه نحو وضلع جاز الوضوء به لا شر به لحرمة لحمه * وينجس * الماء الغليل *
 بموت مائى معاش برى مولد * في الاصح * كبطا واوز * وحكم سائر المائعات كالماء

في الاصح تحتى لو وقع بوله في عشرين في عشر لم يغسل ولو سال دم رجله مع العصير
 لا ينجس خلافاً للمحمد رح ذكره الشمني وغيره * وتغير * احد * اوصافه * من لون او طعم
 او ريح * ينجس * الكثير ولو جاريا اجماعاً اما القليل فينجس وان لم يتغير خلافاً للمالك
 رح * لا لو تغير بطول مكث * فلو علم نتيته بنجاسة لم يجوز ولو شك فالاصل الطهارة والتوضي
 من الحوض افضل من النهر رغماً للمعتزلة * وكذا يجوز بقاء خالطه طاهر جامد * مطلقاً *
 كاشنان وزعفران * لكن في البحر عن الغنية ان امكن الصبغ به لم يجوز كنبيل تمر * وفاكهة
 وزرق شجر * وان غير كل اوصافه * في الاصح ان بقيت رقتة * اى واسمه لما مر * ويجوز بجار
 وقعت فيه نجاسة * والجارى * هو ما يعد جارياً * عرفاً وقيل ما ينصب بتبئته والاول اظهر
 والثاني اشهر * وان * وصليته * لم يكن جريانه بملد * في الاصح فلو سد النهر من فوق فتوضاً
 رجل بما جرى بلامد و جازلانه جار وكذا لو حفر نهر من حوض صغير او صب رفيقه الماء في
 طرف ميزاب وتوضاً فيه وعند طرفه الاخر اناء يجمع الماء جاز توضيه به ثانياً وثم رثم وتمامه
 في البحر ان لم ير * اى لم يعلم * اثره * فلو فيه جيغة او بال فيه رجل فتوضاً آخر من اسفله
 جاز ما لم ير في اجزائه اثره * وهو * اما * طعم اولون او ريح * ظاهرة يعمر الجيغة وغيرها
 وهو ما رجحه الكمال وقال تلمينه قاسم انه المختار وقواه في النهر واقره المصنف وفي
 القهستاني عن المضمرات عن النصاب وعليه الفتوى وقيل ان جرى عليها نصفه فاكثرت لم يجوز
 وهو احوط والحقوا بالجارى حوض الحمام لو الماء نازلاً والغرف متدارك كحوض صغيرين خله
 الماء من جانب ويخرج من آخر يجوز التوضي من كل الجوانب مطلقاً به يغتسل وكعين هي خمس
 في خمس ينبع الماء منه به يغتسل قهستاني معزياً للتممة * ولذا * يجوز * براك * كثير * كذلك *
 اى وقع فيه نجس لم يراثره ولو في موضع وتويع المرئية به يغتسل بحر * والمعتبر * في مقدار الرأك *
 أكبر رأى المبتلى به فيه فان غلب طي ظنه عدم خلوص * اى وصول * النجاسة الى الجانب
 الاخر جاز ولا لا * هذا ظاهر الرواية عن الامام واليه رجع محمد رح وهو الاصح كافي الغاية
 وغيرها وحقق في البحر انه المذهب وبه يعمل وان التقدير بعشر في عشر لا يرجع الى اصل
 يعتمد عليه ورد ما اجاب به صدر الشريعة لكن في النهر وانت خبير بان اعتبار العشر
 اضبط ولا سيما في حق من لا رأى له من العوام فلذا انفتي به المتأخرون الاعلام اى في المربع

بأربعين وفي المد وربسته وثلاثين وفي المثلث من كل جانب خمسة عشر وربعا وخمسا بذراع
 الكر باس ولو أنه طول لا عرض لكنه يبلغ عشر افي عشر جاز تيسيرا ولو أعلاه عشر أو أسفله
 أقل جاز حتى يبلغ الاقل ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يجز حتى يبلغ العشر ولو جمل ماؤه
 فثقب ان الماء منفصلا عن الجمد جاز لانه كالمسقف وان متصلا لالانه كالقصة حتى لو ولغ
 فيه كلب تنجس لا لو وقع فيه فمات لتسغله ثم المذاط طهارة المتنجس بمجرد جريانه وكذلك البير
 وحوض الحمام هذا وفي القهستاني والمختار ذراع الكر باس وهو سبع قبضات فقط فيكون ثمانيا
 في ثمان بذراع زمانا ثمان قبضات وثلاث اصابع علي القول المغني به بالعشر اى ولو حكما
 ليعمر ماله طول بلا عرض في الاصح وكذلك ايسر عمقها عشرة في الاصح وحينئذ فلو ماؤها
 بقدر العشر لم ينجس كما في المانية وحينئذ فعمق خمس اصابع تقريبا ثلثة آلاف وثلثمائة
 واثنى عشر منا من الماء الصافي ويسعه غد ير كل ضلع منه طول وعرضا وعمقا ذراعان وثلاثة
 ارباع ذراع ونصف اصبع تقريبا كل ذراع اربع وعشرون اصبعاً انتهى قلت وفيه كلام اذا المعتمد
 عدم اعتبار العمق وحده فتبصر * ولا يجوز بماء * بالمد * زال طبعه * وهو السيلان
 والارواء والانبات بسبب * طبع كسرق * وماء باقلا الا بما قصد به التنظيف كاشنان وصابون
 فيجوز ان بقي رفته * او بماء * استعمال * لاجل * قربته * اى ثواب ولومع رفع حدث او من
 مميز او حائض لعادة عبادة او غسل ميت او يد لا كل او منه بنية السنة * او * لاجل * رفع حدث *
 ولومع قربته كوضوء محدث ولو التبرد فلو توضأ متوضئ لتبردا وتعليم اولطين يده لم يصير
 مستعملا اتفاقا كزيادة علي الثلث بلانية قربته وكغسل نحو فخذ او ثوب طاهر او دابة توكل *
 او * لاجل * اسقاط فرض * هو الاصل في الاستعمال كما نبه عليه الكمال بان يغسل بعض
 اعضائه او يد خل يده او رجله في جب لغير اغتراف ونحوه فانه يصير مستعملا لسقوط الغرض
 اتفاقا وان لم يزل حدث عضوه او جنابته مالم يعمر لعدم تجزيهما زوالا وثبوتا علي المعتمد
 قلت وينبغي ان يزداد اوسنة ليعمر المضضة والاستنشاق فتأمل * اذا انفصل من عضو
 وان لم يستقر * في شيء علي المد صب وقيل اذا استقر ورجع للجرح ورد بان ما يصيب
 مند يل المتوضئ ونيا به عفو اتفاقا وان كثر * وهو طاهر * ولو من جنب علي الظاهر لكن
 يكره شربه والعجل به تنزيها لا استغناء او علي رواية نجاسته تحر يما * و * حكمه انه *

ليس بطهور * حدث بل لبحث على الراجح فروع اختلف في محدث انجس
 في بيرك لو او تبرد مستنجيا بالماء ولا نجس عليه ولم ينو ولم يتدلك والاصح انه طاهر
 والماء مستعمل لاشترط الانفصال للاستعمال والمراد ان ما اتصل باعضائه وانفصل عنها
 مستعمل لكل الماء على ما مر * وكل اصاب * ومثله المئانة والكروش قال القهستاني
 فالاولى وما * دبغ * ولو بشمس * وهو يحتملها طهر * فيصلى به ويتوضأ منه * ومالا *
 يحتملها * فلا * وعليه الفتوى * فلا يطهر جلد حية * صغيرة ذكره الزيلعي اما قميصها
 فطاهر * وفارة * كانه لا يطهر بذكاة لتقيدها بما يحتمله * خلا * جلد * خنزير *
 فلا يطهر وقد مره لان المقام للاهانة * رادمي * فلا يدبغ لكرامته ولو دبغ طهر وان
 حرم استعماله حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يركل في الاصح احتراما وافاد كلامه
 طهارة جلد كلب وقيل وهو المعتمد * وما * اى اصاب * طهر به * بد باغ * طهر بذكاة *
 على المذهب * لا * يطهر * لحمه على * قول * الاكثر ان * كان * غير مأكول
 هذا اصح ما يغتنى به وان قال في الغيض الفتوى على طهارته * وهل يشترط * لطهارة
 جلده * كون الذكاة شرعية * بان تكون عن الامل في المحل بالتسمية * قيل نعم
 وقيل لا والاول اظهر * لان ذبح المجوسى وتارك التسمية عند الكلاذبح * وان صح
 الثانى * صححه الزاهدى فى القنية والمجتبى واقره فى البحر فروع ما يخرج من
 دار الحرب كسجاب ان علم دبغه بطاهر فطاهر او بنجس فنجس وان شك فغسله افضل *
 وشعر الميتة * غير الخنزير على المذهب * وعظمها وعصبها * على المشهور * وحافرها
 وقرنها * الخالية عن الدسومة وكذا كما لا تحل الحيوة حتى الانفة واللبن على
 الراجح * وشعر الانسان * غير المنتوف * وعظمه * وسنه مطلقا على المذهب واختلف
 في اذنه ففي البدائع نجسة وفي الخانية لا وفي الاشباه المنفصل من الحي كهيئة الا في حق
 صاحبه فطاهر وان كثر وغسل الماء بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر * ودم سمك
 طاهر * اعلم انه * ليس الكلب بنجس العين * عند الامام وعليه الفتوى وان رجع
 بعضهم النجاسة كما بسطه ابن الشحنة فيباع ويوجر ويضمن ويتخذ جلده مصلى ودلوا
 ولو اخرج حيا ولم يصب فيه الماء لا يفسد ماء البير ولا الثوب بانتقاضه ولا بعضه ما لم ير

ريقه ولا صلوة حامله ولو كبير أو شرط الحلواني سد فمه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة
شعره * والمسك طاهر حلال * يوكل بكل حال * وكذا أنا فجهت * طاهرة * مطلقا على
الأصح * فتح وكذا الزباد يشبه لا استحالة الي الطيب * وبول ما كول * اللحم *
نجس * نجاسة مخففة وطهره محل رح * ولا يشرب * بوله * أصلا * لا للتداوى ولا
لغيره عند أبي حنيفة رح فروع اختلف في التداوى بالمحرم وظاهر المذهب المنع
كما في رضاع البحر لكن نقل المصنف ثمة وهنا عن الحارثي وقيل يرخص إذا علم فيه
الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص الخمر للعطشان وعليه الفتوى *

* فصل في البير *

إذا وقعت نجاسة * ليست بحيوان ولو مخففة أو قطرة بول أودم أو ذنب فارة لم يشمع فلو شمع
ففيه ما في الفارة * في يردون القدر الكثير * على ما مر ولا عبرة للعمق على المعتمد *
أو مات فيها * أو خارجها والقي فيها ولو فارة يابسة على المعتمد إلا الشهيد النظيف
أو المسلم المغسول أما الكافر فينجسها مطلقا كسقط * حيوان دموى * غير مائي لما مر *
وانتفع * أو تمعط * أو تفسخ * ولو تفسخ خارجها ثم وقع فيها ذكره الوافي * ينزح
كل مائها * الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكمال * بعد إخراجها * إلا إذا
تعذر كشبة أو خرتة متنجسة فينزح الماء إلى حد لا يملأ نصف الدلو يطهر الكل تبعا
ولو نزح بعضه ثم زاد في الغد نزح قدر الباقي في الصحيح خلاصه قيد بالموت لأنه لو
أخرج حيا وليس بنجس العين ولا به حدث أو خبث لم ينزح شيء إلا أن يدخل فيه
الماء فيعتبر بسوره فان نجسا نزع الكل والا لا هو الصحيح نعم يندب نزح عشرة في المشكوك
لأجل الطهورية كما في الخانية زاد في التاتارخانية وعشرين في الفارة وأربعين في سنور
ودجاجة مخلاة كادمي محدث ثم هذا إذا لم تكن الفارة هاربة من هرة ولا الهرة من كلب
ولاشاء من سبع فان كان نزح كله مطلقا كما في الجوهرة لكن في النهر عن المجتبى الفتوى على
خلافه لأن في بولها شكا * وان تعذر * نزح كلها لكونها معينا * فبقدر ما فيها * وقت ابتداء
النزح قاله الحلبي * يوخذ ذلك بقول رجلين * عدلين * لهما بصارة بالماء * به يغتسل
وقيل ينتهي بمأتين إلى ثلاثمائة وهذا اليسر وذاك أحوط * فانه لا يخرج الحيوان غير منتفع

ولا متفسخ * ولا متعط * فان * كان * كاد مئى * وكذا سقط وسخلة وجدى واورد كبير *
 نزع كله وان * كان * كحامة * وهرة * نزع اربعين من الدلاء وجوبا * الى ستين ندبا *
 وان كعصفور * وفارة * فعشرون * الى ثلثين كما مر وهذا يعمر المعين وغيرها بخلاف
 نحو صهر يج وجب حيث يهراق الماء كله لتخصيص الآبار بالآثار بحر ونهر قال المصنف
 في حواشيه علي الكنز ونحوه في النتف ونقل عن القنية ان حكم الركبة كالبيرو عن الفوائد
 ان الحب المطمور اكثره في الارض كالبيرو وعليه فالصهر يج والزئير الكبير ينزع منه كالبيرو
 فاعتنم هذا التحرير انتهى * بد لور وسط * وهو دلو تلك البيرو فان لم يكن فما يسع صاعا وغيره
 يحتسب به ويكفي ملاء اكثر الدلو ونزع ما وجد وان قل وجريان بعضه وغوران قدر الواجب
 وما بين حمامة وفارة * في الجنة * كفارة * في الحكم * كما انه ما بين دجاجة وشاة
 كل دجاجة * فالحق بطريق الدلالة بالاصغر كما ادخل الاقل في الاكثر كفارة مع هرة ونحو
 الهرتين كشاة اتفان ونحو الغارتين كفارة والثلاث الي الخمس كهرة والست كشاة علي الظاهر * يحكم
 بنجاستها * مغلظة * من وقت الوقوع ان علم والافمذ يوم وليلة ان لم ينتفخ في حق الوضوء *
 والغسل وما عجن به فيطعم للكلاب وقيل يباع من شافعي امان في حق غيره لغسل ثوب
 حكم بنجاسته في الحال وهذا الوطهر من حدث او غسل من خبث والالم يلزم شئ اجماعا
 جوهر * ومنذ ثلثة ايام * بلياليها * ان انتفخ او تقسح * استحسانا وقال من وقت العلم
 فلا يلزم شئ قبله قيل وبه يفتى فروع وجد في ثوبه منيا او بولا او دما عا د من
 آخر يوم وبور عاف ولو وجد في جيبته فارة ميتة فان لا نقب فيها اعاد من وضع القطن
 والا فثلثة ايام منتفخة او ناشغة والا فيوم وليلة * ولا نزع * في بول فارة في الاصح
 نبض * ولا بشر حمة وعصفور * وكذا اسباع طير في الاصح اتعد رصونها عنه * و * لا *
 بتقاطر بول كرويس البغبار نجس * للمعفوعين * وبعري ابل وغنم كما * يعفى * لو وقعنا
 في محلب وقت الحلب فرت * فورا قبل تغت وتلون والتعبير بالبعرتين اتفانى فما فوق
 ذلك كل ذلك ذكره في الغيد * وغيره * و * لذ اقال * قيل القليل المعفوع عنه ما يستقله
 الناظر والكثير بعكسه وعليه * تمام * كما في الهداية وغيرها لان ابا حنيفة رح
 لا يقدر شيئا بالرأى فروع البس البيرو والبالوعة بقدر ما لا يظهر المنيس انر *

ويعتبر سور بيسر * اسم فاعل من اسار اى ابقى لا خثلا طه بلعابه * فسور آدمى
مطلقا * ولوجنبا او كافرا او امرأة نعمة يكره سورها للرجل كعكسه للاستئذان واستعمال
ريق الغير وهو لا يجوز مجتبى * وما كول لحم * ومنه الغرس فى الاصح ومثله ما لادم
له * طاهر الغمر * قيل للكل * طاهر * ظهور بلا كراهة * و * سور * خنزير و كلب وسباع
بهاثم * ومنه الهرة البرية * وشارب خمر فور شر بها * لو شارب طويل لا يستوعبه
اللسان فنجس ولو بعد زمان * وهرة فور اكل فارة نجس * مغلظ * و * سور * هرة
ودجاجة مخلاة * وابل وبقر جلالة فالاحسن ترك دجاجة ليعم الابل والبقر تهستانى *
وسباع طير * لم يعلم ربها طهارة منقارها * وسواكن بيوت * طاهر للضرورة * مكروه *
تنزيها فى الاصح ان وجد غيره والا لم يكره اصلا كاكله لغير * و * سور * حمار * اهلى
ولو ذكر افى الاصح * وبغل * امه حمارة فلو فرسا او بقرة فطاهر كمتولد من حمار وحشى
وبقرة ولا عبرة لغلبة الشبهة لتصريحهم بحل اكل ذئب ولدته شاة اعتبارا للام
وجواز الاكل يستلزم طهارة السور كما لا يخفى وما نقله المصنف عن الاشباه من تصحيح عدم
الحل قال شيخنا غريب * مشكوك فى طهوريته لافى طهارته * حتى لو وقع فى ماء قليل
اعتبر بالاجزاء وهل يطهر النجس قولان * فيتوضأ به * او يغتسل * ويتيمم
اى يجمع بينهما احتياطا فى صلوة واحدة * ان نقل ماء * مطلقا * وصح تيمم
ايهما شاء * فى الاصح ولو تيمم وصلى ثم اراه لزمه اعادة التيمم والصلوة احتمال
طهوريته * ويقدم التيمم على نبذ التمرطى المذهب * المصحح المفتى به لا المجتهد اذا
رجع عن قول لا يجوز الاخذ به * و * حكم * العرق كسور * فعرق حمار اذا وقع
فى الماء صار مشكوكا على المذهب كما فى المصنف وفى المحيط عرق الالة عفوئى الثوب
والبدن وفى الحاشية انه طاهر على الظاهر *

* باب التيمم *

ثلث به تاسيا بالكتاب وهو من خصائص هذه الامة بارتباب * هو * لغة القصد
وشرعا * فصل صعيد * شرط القصد لانه النية * مطا * خرج الارض المتنجسة اذا
جفت فانها كالماء المستعمل * واستعماله * حقيقة او - ليعم التيمم بالحجر الاملس *

بصفة مخصوصة * هذا يفيد ان الضرب من ركن وهو الاصح الا حوط * لا جل اقامة المقربة *
خرج التيمم للتعليم فانه لا يصلى به وركنه شيان الضربتان والا ستيعاب وشرطه
سته النية والمسح وكونه بثلاثة اصابع فاكثروا الصعيل وكونه مطهر ارفقد الماء وسنته ثمانية
الضرب بباطن كفيه واقبالهما وادبارهما ونفضهما وتفرج اصابعه وتسمية وترتيب وولاء
وزاد ابن وهبان في الشروط الاسلام فزدته وضمنت الى سنته الثمانية في بيت آخر
وغيرت شطريته الاول فقلت شعور والاسلام شرط عند ضرب ونية * ومسح وتعميم
صعيل مطهر * وسنته سمي وبطن وفرجن * ونفض ورتب وال اقبل وتدبر * من عجز *
مبتدأ خبره تيمم * عن استعمال الماء * المطلق الكافي لطهارته لصلوة تغتفر لا الى
خلف * لبعده * ولو مقيما في المصر * ميلا * اربعة آلاف ذراع وهو اربع وعشرون
اصبعاً وهي ستة شعيرات ظهر البطن وهي ست شعرات بغل * او لمرض * يشد او يمتد
بغلبة ظن او قول طبيب حاذق مسلم ولو بتحريك او لم يجد من يرضيه فان وجد ولو باجر
مثل وله ذلك لا يتييمم في ظاهر المذهب كما في البحر وفيه لا يجب على احد الزوجين
توضي صاحبه او تعهد وفيه مملوك يجب * او برد * يهلك الجنب او يرضه ولو في
المصر اذا لم تكن له اجرة حمام ولا مائد فيه وما قيل انه في زماننا يتحيل بالعدة فما
لم ياذن به الشرع نعم ان كان له مال غائب يلزمه الشراء بنسيئة والا لا * او خوف عدو *
كحجة او نار على نفسه ولو من فاسق او حبس غريم او ماله ولو امانة ثم ان نشاء
الخوف بسبب وعيد عبد اعاد الصلوة والا لا لانه سماوى * او عطش * ولو لكلبه
او رفيق القافلة حالاً او مالا وكن العجين او ازالة نجس كما سيجي وقيل ابن
الكمال عطش دوابه بتعل وحفظ الغسالة لعدم الاناء وفي السراج للمضطر اخذ
قهر او قتاله فان قتل رب الماء فهو روان المضطر ضمن بقود اودية * او عدم آلة *
طاهرة يستخرج بها الماء ولو شاوا ان نقص باد لائه او شقه نصفين قدر قيمة الماء
كما لو وجد من ينزل اليه باجر * تيمم * لهذه الاعداء كلها حتى لو تيمم لعدم الماء
ثم مرض مرضا يبيح التيمم لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف اسباب الرخصة يمنع
الا احتساب بالرخصة الاولى وتصير الاولى لم يكن جامع الفصولين فليحفظ *

معتو عبا وجهه * حتى لو ترك شعرة او وتره منخرة لم يجوز * ويديه * فينزع الخاتم
 والسوار او يحرك به يغتسل * مع مرثقيه * فيمسحه الاتطع * بضر بتين * ولومن غيره او ما
 يقوم مقامهما كما في الخلاصة وغيرهما لو حرك راسه او ادخله في موضع الغبار بنية التيمم
 جاز والشرط وجود الفعل منه * ولو جنبنا او حائضا * طهرت لعادتها * او نقساء بمطهر
 من جنس الارض وان لم يكن عليه نقع * اى غبار فلو لم يدخل بين اصابعه لم يحتاج الى
 ضربة نالفة للتخلل وعن محل رح يحتاج اليها نعم لو يمس غيره يضرب لثلاث الوجوه واليمينى
 واليسرى تهستانى * وبه مطلقا * عجز عن التراب او لالا نه تراب دقيق * فلا يجوز *
 بلولو ولو مسحوا لتولد من حيوان البحر ولا يمر جان ايضا لشبهه بالنبات لكونه اشجارا
 نابتة فى قعر البحر على ما حرره المصنف ولا * بمنطبع * كفضة و زجاج * ومترمل *
 بالاحتراق الارماد البحر فيجوز كحجر مد تروق او مغسول او حائط مطين او مجصص او
 اوان من طين غير مد هونة وطين غير مغلوب بماء لكن لا ينبغي التيمم به قبل خوف فوت
 وقت لثلا يصير مثله بلا ضرورة ومعادن في محالها فيجوز بتراب عليها وقيد الا سبيجا بى
 بان يستبين اثر التراب بيد يده عليه وان لم يستبين لم يجوز وكذلك اكل ما لا يجوز التيمم عليه
 كحنطة وجوخة فليحفظ * والحكم للغالب لو اختلط تراب بغيره * كذهب وفضة ولو
 مسبوكين وارض محترقة فلو الغلبة لتراب جاز والالاخانية ومنه علم حكم المساوى * وجار
 قبل الوقت ولا اكثر من فرض * جاز * لغيره * كالنفل لانه بدل مطلق عند الا ضرورى *
 و * جاز * لخوف فوت صلوة جنازة * اى كل تكبيراتها ولو جنبنا او حائضا ولو جئ باخرى
 ان امكنه التوضى بينهما ثم زال تمكنه اعاد التيمم والالا به يغتسل * و * فوت * عيل *
 بفراغ امام او زوال شمس * ولو * كان يبنى * بقاء * بعد شروعه متوضيا وسبق حلته *
 بلا فرق بين كونه اماما او لا * فى الاصح لان المناط خوف الفوت لا الى بدل فجاز لكسوف
 وسنن رواتب ولو سنة فجر خاف فوتها وحدها ولنوم ولام وردة وان لم تجز الصلوة به
 قال فى البحر وكذا الكل ما لا تشترط له الطهارة لما فى المبتغى وجاز لك خول مسجد مع
 وجود الماء والنوم فيه واقرة المصنف لكن فى النهر الظاهر ان مراد المبتغى للجنب فسقط
 الدليل قلت وفى المنية وشرحها يتيمم لك خول مسجد ومس مصحف مع وجود الماء

ليس بشئ بل ضرع لم لا تله ليس بعبادة يخاف فونها لكن في القهستانى عن المختار المختار
جوازة مع الماء لسجدة التلاوة لكن سمجى تقييده بالسفر لا الحضر ثم رايت في الشريعة و
شرحها ما يويد كلام البحر قال و ظاهر الرواية جوازة لتسع مع وجود الماء وان لم تجز الصلوة
به قلت بل لعشر بل لا كثر كما مر من الضابطه انه يجوز لكل ما لا يشترط الطهارة له ولو مع
وجود الماء أما ما يشترط له فيشترط نقذ الماء كتيمة لمس مصحف فلا يجوز لو وجد الماء وأما
للقرأة فان محدثا فكالاول او جنبا فكالثاني وقالوا لو تيمم لدخول مسجد او لقرأة
ولو من مصحف او مسه او كتابته او تعليمه او لزيارة قبور او عيادة مريض او دفن ميت
او اذان او اقامة او سلام او ردة لم تجز الصلوة به عند العامة بخلاف صلوة جنازة او سجدة
تلاوة فتاوى شيخنا خير الدين الرملي قلت والظاهر انه يجوز له فعل ذلك فتأمل * لا *
يتيمم * لغوت جمعة او وقت * ولو وقت وتر لغواتها الى بدل وقيل يتيمم لغوات الوقت
قال الحلبي فالاحوط انه يتيمم ويصلى ثم يعيد * ويجب * اى يفترض * طلبه * ولو
برسوله قدر * غلوة * نلتأية ذراع من كل جانب ذكره الحلبي وفي البدائع الاصح
طلبه قدر ما لا يضر بنگسه وبرفته بالانتظار * ان ظن * ظنا قويا * قر به * دون ميل
بامارة او اخبار عدل * والا * اى وان لم يغلب ظن قر به * لا * يجب بل يندب
ان رجا والا لا ولو صلى بتيمم وثمه من يسأله ثم اخبره بالماء عاد والا لا * وشرط له *
اى للتيمم فى حق جواز الصلوة به * نية * عبادة ولو صلوة جنازة او سجدة تلاوة لا شكر
فى الاصح * مقصودة * خرج دخول مسجد ومس مصحف * لا تصح * اى لا تحل ليعمر
قرأة القرآن للجنب * بدون طهارة * خرج السلام وردة * فلغى تيمم كافر لا وضوء *
لانه ليس باهل للنية فما يفتقر اليها لا يصح منه وصح تيمم جنب بنية الوضوء به يقتضى *
وندب لراجيه * رجاء قويا * آخر الوقت * المستحب * ولو لم يبرخر وتيمم صلى جازان كان
بينه وبين الماء ميل والا لا * صلى * من ليس في العمران بالتيمم * ونسي الماء في رحله *
وهو مما ينسي عادة * لا اعادة عليه * ولو ظن فناء الماء اعاد اتفاكا كالونسيه فى عنقه او ظهره او
فى مقله راكبا او موخره سائقا ونسى ثوبه صلى عريانا او في ثوب نجس او مع نجس ومعه ما
يزيله او توضأ بما نجس او صلى محل ثا ثم ذكر اعادا جماعا * ويطلبه وجوبا * على الظاهر *

من رفيقه من هومعه فان منعه * ولود لالة بان استهلكه * تيسم * لتحقق عجزه * وان لم يعطه
الا بئمن مثله * او بئمن يسير * وله ذلك * فاضلا عن حاجته * لا يتيسر ولو * اعطاه *
بالاكثر * يعني بئمن فاحش وموضع قيمته في ذلك المكان * وليس له ثمن ذلك تيسم *
واما للعطش فيجب على القادر شراء * باضعاف قيمته احياء لنفسه وانما يعتبر المثل في تسعة
عشر موضعا مذكورة في الاشياء * وقبل طلب الماء لا يتيسر على الظاهر * اى ظاهر
الرواية عن اصحابنا لانه مبذول عادة كافي البحر عن المبسوط وعليه الفتوى فيجب طلب
الدلو والرشاء وكذلك الانتظار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلوة
ان ظن الا عطاء قطع والا لا لکن في الفهستاني عن المحيط ان ظن اعطاء الماء والالة
وجب الطلب والا لا * والمحصور فاقد * الماء والتراب * الطهورين * بان حبس
في مكان نجس ولا يمكنه اخراج مطهر وكذلك العاجز عنهما لمرض * يوخرها عنه * وقال
ينشبه * بالمصلين وجوبا فيركع ويسجد ان وجد مكانا يابسا والا يومى تايماء ثم يعيد * كالصوم
به يغتلى * واليه صح رجوعه * اى الامام كما في الغيظ وفيه ايضا * مقطوع اليدين
والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة * ولا يتيسر * ولا يعيد على
الاصح * وبهذا ظهر ان تعدد الصلوة بلا طهر غير مكفر فليحفظ وفد مروسيجي في صلوة
المريض فروع صلي المحبوس بالتيسم ان كان في المصر اعادوا الا لاهل يتيسر لسجد
التلاوة ان كان في السفر نعم والا لا الماء المسيل في الغلاة لا يمنع التيسر ما لم يكن
كثيرا يعلم انه للوضوء ايضا ويشرب ماء للوضوء الجنب اولى بباح من حائض ومحدث
وميت ولو لاحد هم فهو اولى ولو مشترك كما ينبغي صرفه للميت جاز تيسر جماعة من محل
واحد حيلة جواز تيسر من معه ماء زمزم ولا يخاف العطش ان يخاطبه بما يغلبه او يهجه
على وجه يمنع الرجوع * وناقضه ناقص الاصل * ولو غسلا فلو تيسر للجنازة ثم احدث
صار محلنا لا جنبا فيتوضأ وينزع خفيه ثم بعده يمسح عليه ما لم يمر بالماء فمع في عبارة
صدا الشريعة بمعنى بعد كافي ان مع العمر يسرافاهم * وقدرة ماء * ولو اباحه في
الصلوة * كاف لطهارة * ولو مرة مرة * فضل عن حاجته * لعطش وعجن وغسل نجس
ما مع ولمعة جنابة لان المشغول بالحاجة وغير الكافي كالمعدوم * لاردة وكذلك * يقضه *

كل ما يمنع وجودة التيمم اذا وجد بعد * لان ما جاز بعد ر بطل بزواله فلو تيمم لم يضر
يبتل بمرئيه او لبرد بطل بزواله والحاصل ان كل ما يمنع وجودة التيمم نقض وجودة
التيمم * وما لا * يمنع وجودة التيمم في الابتداء * فلا * ينقض وجودة بعد ذلك التيمم
ولو قال وكذا زوال ما ابا حه اى التيمم لكان اظهر واخصر وعليه لو تيمم لبعده ميل فساد
فانتقض انتقض فليحفظ * ومرور ناعس * متيمم عن حدث او نائم غير متمكن متيمم
عن جنابة * على ماء * كاف * كمستيقظ * فينقض رابقيا تيممه وهو الرواية المصححة
عنده المختار للفتوى كالتيمم وبقر به ماء لا يعلم به كافي البحر وغيره واقره المصنف *
تيمم لو * كان * اكثر * اى اكثر اعضاء الوضوء عددا وفي الغسل مساحة * مجروحا *
اوبه جردى اعتبارا للاكثر * وبعكسه يغسل * الصحيح ويمسح الجريح * و * كذا * ان
استويا غسل الصحيح * من اعضاء الوضوء ولا رواية في الغسل * ومسح الباقي * منها *
وهو * الاصح لانه * احوط * فكان اولى وصح في الفيض وغيره التيمم كما يتيمم
لوالجرح بيديه وان وجد من يوضيه خلا فالحل * ولا يجمع بينهما * اى تيمم وغسل
كما لا يجمع بين حيض وحبل او استحاضة او نفاس ولا بين نفاس واستحاضة او حيض
ولا زكاة وعشرا وخراج او فطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية وصوم او تصاص ودية
ولا ضمان وقطع او اجر ولا جلد مع رجم او نفى ولا مهر ومتمعة او حل او ضمان افضائها
او موتها من جماعه ولا مهر مثل وتسمية ولا وصية وميراث وغيرها مما سيجى في محله
ان شاء الله تعالى * من به وجع راس لا يستطيع معه مسحه * محل ثا ولا غسله جنبافقى
الفيض عن غريب الرواية يتيمم وافتى تارى الهداية انه * يسقط * عنه * فرض مسحه *
ولو عليه جبيرة نفى مسحها قولان وكذا يسقط غسله فيه مسحه ولو عليه جبيرة ان لم يضره
والا سقط اصلا وجعل عاد ما لذلك العضو حكما كما في الماعل وم حقيقة *

* باب المسح على الخفين *

اخره لثبوته بالسنة وهولغة امر ارا ليد على الشئ وشرعا اصابة البلة لخف مخصوص فى
زمن مخصوص والخف شرعا الساتر للنعبين فاكثر من جلد ونحوه * شرط مسحه * ثلثة امور
الاول * كونه ساترا * محل فرض الغسل * القدم مع الكعب * او يكون نقصانه اقل

من الخرق المانع فيجوز على الزربون ولو مشد ودا الا ان يظهر قد رثلة اصابع وجوز مشايخ
 سمر قند ستر الكعبين باللفافة * و * الثاني * كونه مشغولا بالرجل * ليمنع سراية
 الحدث فلو راسعا فمسح على الزائد ولم يقدم قد مه اليه لم يجز ولا يضر روية رجله
 من اعلاه * و * الثالث * كونه مما يمكن متابعة المشي * المعتاد * فيه * فرسخا
 فاكثر فلم يجز على متخذ من زجاج او خشب او حديد * وهو جائز * فالغسل افضل
 الا لثمة فهو افضل بل ينبغي وجوبه على من ليس معه الا مايكفيه او خاف فوت وقت
 او وقوف عرفة بحروفي القهستاني انه رخصة مسقطلة للعزيمة ولهذا الوصب الماء في خفيه
 بنية الغسل ينبغي ان يصير آثما * بسنة مشهورة * فنكره مبتدع وعلى راي الثاني
 كافر وفي التحفة نبوته بالاجماع بل بالتواتر رواية اكثر من ثمانين منهم العشرة
 قهستاني وقيل بالكتاب ورد بانه غير مغيا بالكعبين اجماعا فالجبر بالجوار * لمحدث *
 ظاهرة عدم جوازه لمجدد الوضوء الا ان يقال لما حصل له القربة بذلك صار كانه محدث *
 لا لجنب * وحائض والمنقي لا يلزم تصويره وفيه ان النفي الشرعي يفتقر الى اثبات عقلي
 ثم ظاهرة جواز مسح مغتسل جمعة ونحوه وليس كذلك على ما في المبسوط ولا يبعد ان يجعل
 في حكمه فالا حسن لموضوعي لا لغتسل والسنة ان يخطه * خطوطا باصابع * يد * مفرجة *
 قليلا * بيد أمن * قبل * اصابع رجله * متوجها * الى * اصل * الساق * ومحل * على ظاهر
 خفيه * من رؤس اصابعه الى معقل الخراك ويستحب الجمع بين ظاهر وباطن ظاهر * او
 جرمونيه * ولوفوق خف او لفافة ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذي لانه رجل مجهول لا يقلد
 فيما خالف النقول * او جرمونيه * ولو من غزل او شعر * الثخينين * بحيث يمشي فرسخا
 ويثبت على الساق بنفسه ولا يرى ماتحته ولا يشف الماء الا ان ينقل الى الخف قد والغرض
 ولو نزع جرمونيه اعاد مسح خفيه ولو نزع احد مما مسح الخف والموق الباقي ولو ادخل يده
 تحتها ومسح خفيه لم يجز * والمنعلين * بسكون النون ما جعل على اسفله جلدة * والمجلدين
 مرة ولو امرأه * او خنثي * ملبوسين على طهر * فلو احدث ومسح بخفيه او لم يمسح فلبس
 جرمونيه لا يمسح عليه * تام * خرج الناقص حقيقة كلمة او معني كتميمه ومعدور فانه
 يمسح في الوقت فقط الا اذا تروضا ولبس على الانقطاع مكالم صحيح * عند الحدث * فلو تخفف

المحدث ثم خاض الماء فابتل قدماه ثم تمسح وضوءه ثم أحدث جازان يمسح * يوماً وليلة
لمقيم وثلاثة أيام ولياليها لمسافر * وأبتداء المدة * من وقت الحدث * فقد يمسح المقيم ستاً
وقد لا يتمكن الا من اربع كمن ترويضاً وتخفف قبل الفجر فلما طلع صلي فلما تشهد أحدث *
لا * يجوز * على عمامة وقلنسوة وبرقع وتقازين * لعدم الحرج * وفرضه * عملاً *
قد رثثة اصابع يد * اصغرهما طولا وعرضا من كل رجل لا من الخف فمنعوا فيه مد
الاصبع فلم يمسح برؤس اصابعه وجافي اصولها لم يجز الا ان يبتل من الخف عند الوضع قد ر
الفرض قاله المصنف رح ثم قال وفي الذخيرة ان الماء يتقاطر جازوا لا لا ولو قطع قدمه
ان بقي من ظهره قد ر الفرض مسح والا غسل كمن قطع من كعبه ولوله رجل واحدة
مسحها وجاز مسح خف مغصوب خلا للحنابلة كجاز غسل رجل مغصوبة اجماعاً * والخرق
الكبير * بموحدة او مثلثة * وهو قد رثثة اصابع القدم الا صاغر * بكما لها ومقطوعها
يعتبر باصابع مائة * يمنع * الا ان يكون فوقه خف آخر او جرموق فيمسح عليه وهذا
لو الخرق على غير اصابعه وعقبه ويرى ماتحته فلم عليها اعتبر الثلث ولو كباراً ولو عليه اعتبر
بد وأكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشي لصلابته لم يمنع وان كثر كالوا انفتقت الظهارة
دون البطانة * وتجمع الخروق في خف * واحد * لا فيهما * بشرط ان يقع فرضه علي
الخف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير * واقل خرق يجمع ليمنع * المسح الحالى
والاستقبالي كما ينتقض المأصوى تهستانى قلت ومران ما ينقض التيمم يمنع ويرفع كنجاسة وانكشاف
حتى انعقادها كما سيجي فللمحفظ * ما تدخل فيه المسئلة لا مادونه * الحاقاله بمواضع الخرز *
بخلاف نجاسة * متفرقة * وانكشاف * عورة وطيب محرم * واعلام ثوب من حرير * فانها
تجمع مطلقاً * واختلف في جمع خروق اذني اصحية * وينبغي ترجيح الجمع احتياطاً *
وانقضه ناقض وضوئه * لانه بعضه * ونزع خف * ولو را حل * ومضي المدة * وان لم
يمسح * ان لم يخش * بغلبة الظن * ذهاب رجله من برد * للضرورة فيصير كالجيرة فيستوعبه
بالمسح ولا يتوقت ولد اقالوا لو تمت المدة وهو في صلوته ولا ماء مضي في الاصح وقيل
تغسل ويقيم وهو الاشبه * وبعدهما * اى النزاع والمضي * غسل المتروضي رجله لا غير *
لحلول الحدث السابق قد ميه الا المانع كبرد فيتيمم حينئذ * وخروج اكثر قدمه *

من الخف الشرعي وكذا اخراجہ * نزع * في الاصح اعتبارا للاكثر ولا عبرة بخروج عقبه
 ودخوله وما روى من النقص بزوال عقبه فمقيد بما اذا كان بنية نزع الخف اما اذا لم يكن اى
 زوال عقبه بنية بل لسعة او غيرها فلا ينقص بالاجماع كما يعلم من البر جندى معزيا للنهاية
 وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع فتنبه * وينتقض *
 ايضا * بغسل اكثر الرجل فيه * لو ادخل الماء خفيه وصحبه غير واحد * وقيل لا * ينتقض
 وان بلغ الماء الركبة * وهو الاظهر * كما فى البحر عن السراج لان استئثار القدم بالخف يمنع
 سراية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسلا معتبرا فلا يوجب بطلان المسح نهر لم يغسلها اثنان
 بعد المدة او النزع كما مر وبقي من نواقض الخرق وخروج الوقت للمعذور * مسح مقيم *
 بعد حدثه * فساير قبل تمام يوم وليلة * فلربعد نزع * مسح ثلثا ولو اقام مسافر بعد
 مضى مدة مقيم نزع والا تمها * لانه صار مقيما * وحكم * مسح جيرة * هي عيدان
 يجبر بها الكسر * وخرقة قرحة وموضع فصل * وكى * ونحو ذلك * كعصابة جراحة
 ولو براسه * كغسل لما تحتها * فيكون فرضا يعنى عمليا لثبوته بظنى وهذا قولها واليه رجع
 الامام خلاصة وعليه الفتوى شرح مجمع وقد منا ان لفظ الفتوى آكد فى التصحيح من المختار
 والاصح والصحيح ثم انه يخالف مسح الخف من وجوه ذكر منها ثلثة عشر فقال * فلا يتحقق *
 لانه كالغسل حتى يوم الاحياء ولو بدلها باخرى او سقطت العليا لم يجب اعادة المسح
 بل يندب * ويجمع * مسح جبيرة رجل * معه * اى مع غسل الاخرى لا مسح خفيها بل خفيه *
 ويجوز * اى يصح مسحها * ولو شلت بلا وضوء * وغسل دفعا للجرح * ويترك * المسح
 كالغسل * ان ضرر الا لا * يترك * وهو * اى مسحها * مشروط بالعجز عن مسح * نفس *
 الموضع فان قدر عليه فلا مسح * عليها والحاصل لزوم غسل المحل ولو بماء حار فان ضرر
 مسح فلوضر مسحها سقط اصلا * يمسح * نحو * مفتصل وجريح على كل عصابة * مع فرجتها
 فى الاصح * ان ضررها * الماء * او حلها * ومنه ان لا يمكنه ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها *
 انكسر ظفره فجعل عليه دواء او وضعه على شقوق رجله اجرى الماء عليه * ان قدر والا مسح
 والتركه * و * المسح * يبطله سقوطها عن برء * والا لا * فان * سقطت * فى الصلوة
 استأنفها وكذا * الحكم لو سقط الداء او * برء موضعها ولم تسقط * مجتنبى وينبغي تعجيله

بها اذا لم يضر ازالتها فان ضره فلا يحرر * والرجل والمرأة والمحدث والجنب في المسح عليها
وعلى توابعها سواء * اتفاقا * ولا يشترط * في مسحها * استيعاب وتكرار في الاصح فيكفي
مسح اكثرها * مرة به يفتى * وكل الا يشترط * فيها * نية * اتفاقا بخلاف الخف في قول
وما في نسخ المتن رجع عنه المصنف في شرحه *

* باب الحيض *

عنون به لكثرتة واصالته والانهي لثلاثة حيض ونفاس واستحاضة * هو * لغة السيلان وشرعا
علي القول بانه من الاحداث مانعية شرعية بسبب الدم المذكور وعلي القول بانه من الانجاس *
دم من رحم * خرج الاستحاضة ومنه ما تراه صغيرة وآيسة ومشكل * لا للولادة * خرج
النفاس وسببه ابتلاء ابتلاء الله لحواء لاكل الشجرة وركنه بروز الدم من الرحم وشرطه تقدم
نصاب الطهر ولو حكما وعدم نقصه عن اقله واورانه بعد النسخ ووقت ثبوته بالبروز وترك
الصلوة ولو مبتدأة في الاصح لان الاصل الصحة والحيض دم صحة شهني * واقله ثلاثة ايام
بلياليها * الثلث فالاضافة لبيان العدد المقدر بالساعات الفلكية لا للاختصاص فلا يلزم
كونها ليالي تلك الايام وكذا قوله * واكثره عشرة * بعشرين ليل كذا رواه الدارقطني وغيره *
والناقص * عن اقله * والزائد * على اكثره او اكثر النفاس وعلي العادة وجاوز اكثرهما *
وما تراه * صغيرة دون تسع علي المعتمد وآيسة على ظاهر المذهب * حامل * ولو قبل
خروج اكثر الولد * استحاضة واقل الطهر * بين الحيضتين او النفاس والحيض * خمسة
عشر يوما * ولياليها اجماعا * ولا حد لاكثره * وان استغرق العمر * الا * عند الاحتياج *
الى * نصب * عادة لها اذا استمر بها الدم * فيحل لاجل العدة بشهرين به يفتى وعم
كلامه المبتدأة والمعتادة ومن نسيت عاداتها وهي المتخيرة والمضلة واضلاها اما بعدد او
مكان او بهما كما بسط في البحر والحاوي وحاصله انها تتحرى ومتى ترددت بين حيض
يدخل فيه وطهر تتوضأ لكل صلوة وان بينهما والخروج منه تغتسل لكل صلوة وترك
بهر موكة ومسجد او جماعا وتصوم رمضان ثم تقضي عشرين يوما ان علمت بدائته
يلو الا فائتين وعشرين وتطوف لركن ثم تعيد بعد عشرة وتصلو ولا تعيد وتعتل لطلاق
سبعة اشهر علي المفتى به * وما تراه * من لون ككدره وتربية * في مدته * المعتادة *

سوى بياض خالص * قيل هو شئ يشبه الخيط الابيض * ولو * المرئي * طهر امتحلا *
بين الدمين * فيها حيض * لان العبرة لاوله و آخره وعليه امانون فليحفظ ثم ذكر احكامه
بقوله * يمنع صلوة مطلقا * ولو سجد شكر * وصوما * وجماعا * وتقضيه لزوما دونها *
للحرج ولو شرعت تطوعا فيها فحاضت تفتتها خلافا لما زعمه صدر الشريعة بحر وفي الغيض
لو نامت طاهرة وقامت حائضا حكم بحيضها من قامت وبكسسه من نامت احتياطا * و *
يمنع حل * دخول مسجد * وحل * الطواف * ولو بعد دخولها المسجد وشرعها فيه *
وقربان مات تحت الازار * يعني ما بين سررة وركبة ولو بلا شهوة وحل ما عداه مطلقا وهل
يحل النظر ومباشرتها له فيه تردد * وقراءة قرآن * بقصده * ومسه * ولو مكتوبا بالغارسية
في الاصح * الا بغلقه * المفصل كما مر * وكذلك * يمنع * حمله * كلوح وورق فيه آية * ولا پاس *
لجنب وحائض * بقراءة ادعية ومسها وحملها وذكر الله وتسبيح * وزيارة قبور ودخول
مصلي عيد * واكل وشرب بعد مضمضة وغسل يد * واما تبليها فيكره لجنب لا حائض
ما لم تخاطب بغسل ذكره الحلبي * ولا يكره * تحريما * مس قرآن بكره * عند
الجمهور وتيسير اوصح في الهداية الكراهة وهو احوط * ويحل وطؤها اذا انقطع
حيضها لاكثره * بلا غسل وجوبه بابل ندبا * وان * انقطع الدون اقله تنوضا وتصلي في
آخر الوقت وان * لاقله * فان لدون عاداتها لم يحل وتغتسل وتصلي وتصوم احتياطا
وان لعاداتها فان كتابة حل في الحال والا * لا * يحل * حتى تغتسل * او تيمم بشرطه *
او يمضي عليها زمن يسع الغسل * ولبس الثياب * والتحريمة * يعني من آخر وقت
الصلوة لتعليمه بوجوبها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العبد لا بد ان يمضي وقت
الظهور كما في السراج وهل تعتبر التحريمة في الصوم الاصح لا وهي من الطهر مطلقا وكذلك
الغسل لولاكثره والا فمن الحيض فتقضى مطلقا ان بقي قد بالغسل والتحريمة ولو لعشرة
فقد والتحريمة فقط ايلا تزيد ايامه علي عشرة فليحفظ * و * وطئها * يكفر مستحله * كما
جزم به غير واحد وكذا مستحل وطئ الدبر عند الجمهور مجتبى * وقيل لا * يكفر في
المسئلتين وهو الصحيح خلاصة * وعليه الموعول * لانه حرام لغيره ولما يجي في المرقد انه
لا يفتي بتكفير مسلم كان في كفره خلاف واوروا رواية ضعيفة ثم هي كبيرة لو عامد اختارا

هالما بالحرمة لاجا هلا او مكرها ما ونا سها فتلزمه العوبة ويندب تصدته بل ينار او نصفه
 مصرفه كزكوة وهل علي المرأة تصدق قال في الضياء الظاهر لا * ودم استحاضة * حكمه *
 كرعاف دائمه * وقتا كاملا * لا يمنع صوما وصلوة * ولو نفلا * وجماعا * لحديث توضحني
 وصلي وان تضر الدم علي الحصر * والنفس * لغة ولادة المرأة شرعا * دم * فلولم تدهل
 تكون نفسا المعتمد نعم * يخرج * من رحم فلولا ذلك من سرتها ان سال الدم من
 الرحم فنفساء والا فذات جرح وان ثبت له احكام الولد * عقب ولد * او اكثره ولو
 متقطعا عضوا عضوا الا قلته فتتوضا ان قدرت اوتيمم وتومي بصلوة ولا توخر فما عذر
 الصحيح القادر * * حكمه كالحيض في كل شئ الا في سبعة ذكرتها في الخرائن وشرحي
 للملتقى سها انه * لا حل لاقله * الا اذا احتجج اليه لعدة كقولها اذا ولدت فانت طالق
 فقالت مضت عديتي فقدره الامام بخمسة وعشرين يوما مع نلت حيض والذاني باحد عشر
 والثالث بساعة * واكثره اربعون يوما * كذا رواه الترمذي وغيره ولان اكثره اربعة امثال اكثر
 الحيض * والزائد * على اكثره * استحاضة * لم مبتدأة اما المعتادة فتزدل عاداتها وكذا الحائض
 فان انقطع علي اكثرهما او قبله فالكل نفاس وكذا الحيض ان وليه طهر تام والا فعاداتها
 وهي تثبت وتنقل بمرة به يفتى وتامه فيما علقناه علي الملتقي * والنفس لام التوامين
 من الاول * هما ولدان بينهما دون نصف حول وكذا الثلاثة ولويين الاول والثالث
 اكثر منه في الاصح * * وانقضاء * العدة من الاخير وفاقا * لتعلقه بالفراغ * وسقط *
 مثلث السين اى مسقوط * ظهر بعض خلقه كيد او رجل * او اصبع او ظفرا وشعرا ولا يستبين
 خلقه الا بعل مائة وعشرين يوما * ولد * حكما * فتصبر * المرأة * به نفساء والامة ام
 ولد ويحنث به * في تعليقه * وتنقضي به العدة * فان لم يظهر له شئ فليس بشئ والامر
 حيض ان دام ثلثا وتقل منه طهر تام والا استحاضة ولولم يد رحاله ولا عد ايام حملها
 ودام الدم تدع الصلوة ايام حيضها بيقين ثم تغتسل ثم تصلي كمعدور * ولا يحل اياس بدة
 بل هو ان تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها فيه * فاذا بلغته را نقطع دمها حكم باياسها *
 فماراته بعد الا نقطاع حيض * فيبطل الاعتداد بالا شهر وتفسد الانكحة * وقيل يحل
 لخمس سنين وعليه المعول * والغتوى في زماننا مجتبى وغيره * تيسيرا * وحده في العدة

بخمس وخمسين قال في الضياء وعليه الاعتماد * وما رآه بعد ما * اى بعد المدة
 المذكورة * فليس يحض في ظاهر المذهب * الا اذا كان د ما خالصا فمحض حتى
 يبطل به الاعتدال بالاشهر لكن قبل تمامها لا بعده حتى لا تغسل الا لئلا هو المختار
 للفتوى جوهرية وغيرها وسنحققه في العدة * وصاحب عذر من به سلس بول *
 لا يمكنه امساكه * او استطلاق بطن او انقلاط ربيع او استحاضة * او بعينه رمل او
 عشب او غرب وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من اذن او ثدى وسرة * ان استوعب
 عذره تمام وقت صلاة * مفروضة بان لا يجد في جميع وقتها زمنا يتوضأ ويصلى فيه
 خاليا عن الحدث * ولو حكما * لان الانقطاع اليسير ملحق بالعدم * وهذا شرط *
 العذر * في * حق * الابتداء وفي * حق * البقاء كفى وجوده في جزء من الوقت *
 ولو مرة * وفي * حق * الزوال بشرط استيعاب الانقطاع * تمام الوقت * حقيقة *
 لانه الانقطاع الكامل * وحكمه الرضوء * لا غسل ثوبه ونحوه * لكل فرض * اللام
 للوقت كما في لد لو ك الشمس * ثم يصلى فيه فرضا وتغلا * فدخل الواجب بالاولى *
 فاذا خرج الوقت بطل * اى ظهر حدثه السابق حتى لو توضأ على الانقطاع ودام الى
 خروجه لم يبطل بالخروج ما لم يطرء حدث آخر او يسلب كمسئلة مسح خفه وافاد انه
 لو توضأ بعد الطلوع ولو لعيد او ضحى لم يبطل الا بخروج وقت الظهر * وان سال على
 ثوبه * فوق درهم * جاز * له * ان لا يغسله ان كان لوغسله تنجس قبل الفراغ منها *
 اى الصلاة * والا * تنجس قبل فراغه * فلا * يجوز ترك غسله هو المختار للفتوى وكذا
 مريض لا يسط ثوبا الا تنجس فوراً له تركه * و * المعذور * انما تبقى طهارته في الوقت *
 بشرطين * اذا توضأ * لعذره * ولم يطرء عليه حدث آخر ما اذا توضأ * لحدث آخر وعذره
 منقطع ثم سال او توضأ لعذره ثم طرأ عليه حدث آخر بان سال احد منخريه او جرحيه
 او قرحتيه ولو من جد رى ثم سال الاخر * فلا * تبقى طهارته
 فروع
 يجب رد عذره او تقليله بقدر قدرته ولو بصلوته موميا وورده لا يبقى ذاعدا بخلاف
 الجائض ولا يصلى من به انقلاط ربيع خلف من به سلس بول لانه معه حدث ونجس *

* باب الالنجاس *

جمع نجس بفتحين وهو لغة يعم الحقيقي والكلمي وعرفنا يختص بالاول * يجوز رفع نجاسة
 حقيقية عن محلها * ولو اثناء او ما كولا علم محلها او لا * بماء ولو مستعملا * به يفتى *
 وبكل مائع طاهر قالع * للنجاسة ينعصر بالعصر * كخل وماء وزد * حتي الرقيق فتطهر اصبع
 وثدي بلحس ثلثا * بخلاف نحو لبن * كزيت لانه غير قالع وما قيل ان اللبن وبول ما يوركل
 مزيل فبخلاف المختار * ويظهر خف * ونحوه كنعن * تنجس بذي جرم * هو كل ما يورى
 بعد الجفاف ولومن غير ما كحمر وبول اصابه تراب به يفتى * بذلك * يزول به اثرها *
 والا * جرم لها * فيغسل ويظهر صقيل * لامسام له * كمرآة * وظفر وعظم وزجاج وآنية
 مدهونة او خراطي وصفايح فضة غير منقوشة * بمسح يزول به اثرها * مطلقا به يفتى *
 و * تطهر * ارض * بخلاف نحو بساط * يبيسها * اى جفافها ولو بريح * وذهاب اثرها *
 كلون وريح * لا * جل * صلوة * عليها * لا تيسر * بها لان المشروط لها الطهارة وله
 الطهوية * وحكم اجر * ونحوه كلبن * مفروش وخص * بالخاء نجاسة سطح * وشجر و
 كلاء قائمين في ارض كذ لك * اى كارض فيطهر بجفاف وكذا كلما كان ثابتا فيها لاخته
 حكمها باتصاله بها فالمنغسل يغسل لا غير الاحجار خشنا كرها كارض * ويظهر منى *
 اى محله * يابس بفرك * ولا يضر بقاء اثره * ان طهر راس حشفة * كان كان مستنجيا
 بماء وفى المجتبى اولج فنزع فانزل لم يطهر الا بغسله لتلوته بالنجس انتهى اى برطوبة
 الفرج فيكون متفرعا على قولها نجاستها اما عنده فهى ظاهرة كسائر رطوبات البدن جوهرية *
 والا * يكن يابسا ولا راسها طاهرا * فيغسل * كسائر النجاسات ولود ما عبيطا على المشهور *
 بلا فرق بين منيه * ولورقيقا لمرض به * ومنيه * ولا بين منى آدمى وغيره كما بحثه الباقاني *
 ولا * بين * ثوب * ولو جدي او مبطنا فى الاصح * وبدن على الظاهر * من المذهب
 ثم هل يعود نجسا ببلله بعد فركه المعتمد لا وكذا اكل ما حكم بطهارته بغير مائع وقد انهيت
 فى الخزائن المطهرات الى نيف وثلاثين وغيرت نظم ابن وهبان فقلت شعتر وغسل
 ومسح والجفاف مطهر * ونحت وتلب العين والحفر يدكر * ودبغ وتحليل ذكاة تحلل *
 وفرك وذلك والدخول المتقور * تصرفه فى البعض ندف ونزحها * وثار وغلى غسل بعض

تغور * و * يطهر * زيت تنجس يجعله صابونا * به يفتي للبلوى كتنور رش بماء نجس
لا باس بالخبر فيه * كطير تنجس فجعل منه كوزا بعد جعله في النار * يطهران لم يظهر فيه
اثر النجس بعد الطبخ ذكره الحلبي * وعفا * الشارع * عن قدر درهم * وان كره تحريما
فموجب غسله وما دونه تنزيها فيسن وفوقه مبطل فيغوض والعبرة لوقت الصلوة لا الاصابة
علي الاكثر نهر * وهو مثقال * وزنه عشرون قيراطا * في * نجس * كثيف له جرم وعرض
مقعر الكف * وهو داخل مفاصل الاصابع * في رقيقه من مغلظه كقنرة * آدمي
وكل اكلما خرج منه موجبا للوضوء او غسل مغلظ * وبول غير ما كول ولو من صغير لم يطعم *
الابول الخفاش وخرؤه فظاهر وكذا بول الفارة لتعد التحرز عنه وعليه الفتوى كما في
التا تاريخانية وسيمى آخر الكتاب ان خراها لا يفسد ما لم يظهر اثره وفي الاشباه بول السنور
في غير اواني الماء عفوا وعليه الفتوى * ودم * مسفوح من سائر الحيوانات الا دم شهيد
مادام عليه وما بقي في لحم مهزول وعروق وكبد وطحال وقلب وما لم يسل ودم سمك
وقمل وبرغوث وبق زاد في السراج وكتان وهي كافي القاموس كرمات وهي دروية
حمراء كساعة والمستثنى اثنا عشر * وخمر * وفي باقى الاشارة روايات التغليظ والتخفيف
والطهارة رجع في البحر الاول وفي النهر الاوسط * وخرؤه * كل طير لا يزرق في الهواء
كبطاهلى و * دجاج * اما ما يزرق فيه فان ما كولا فطاهر والا فمخفف * وروث وخشى *
اراد بهما نجاسة خر كل حيوان غير الطيور وقالا مخففة وفي الشربلية قولهما اظهر
وطهرهما محل آخر للبلوى وبه قال مالك رح * ولو اصابه * نجاسة * مغلظة و * نجاسة *
مخففة جعلت الخفيفة تبعا للغليظة * احتياطا كافي الظهيرية ثم حيث اطلقوا النجاسة فظاهرها
التغليظ * وعفى دون ربع * جميع بدن و * ثوب * ولو كبير اهورا المختار ذكره الحلبي
ورجحه في النهر على التقدير ربع المصاب كيد وكم وان قال في الحقايق وعليه الفتوى *
من * نجاسة * مخففة كبول ما كول * ومنه الفرس وطهره محمد رح * وخرؤه طير *
من السباع او غيرها * غير ما كول * وتقل طاهر وصح ثم الخفة انما تظهر في غير الماء
فليحفظ * و * عفي * عن دم سمك ولعاب بغل وحمار * والمذنب طهارتها * وبول
انتضح كرؤس ابر * وكذا اجانبها الاخر وان كثيرا صابة الماء للضرورة لكن ان وقع في ماء

قليل نجسه في الاصح لان طهارة الماء أكد جوهره وفي القنية لو اتصل وانبسط وزاد
 على قدر الدرهم ينبغي ان يكون كالدهن النجس اذا انبسط وطين شارع ونجار نجس
 وغبار سرقين ومحل كلاب وانتضاح غسالة لا يظهر مواقع قطرها في الاناء عقو *
 وماء * بالملح * ورد * اى جرى * على نجس نجس * اذا ورد كله او اكثره
 ولو اقله لا كجيفة في نهر او نجاسة على سطح لكن قد منا ان العبرة للآثر * كعكسه *
 اى اذا وردت النجاسة على الماء تنجس الماء اجماعا لكن لا يحكم بنجاسته اذا لاقى
 المتنجس ما لم ينفصل فليحفظ * لا * يكون نجسا * رماد قد ر * والا لزم نجاسة الخبز
 في سائر الامصار * و * لا * ملح كان حمارا * او خنزيرا ولا قد روتع في بير فصار
 طينا لا انقلاب العين به يفتى * وغسل طرف ثوب * او بدن * اصابته نجاسته محلا منه
 ونسي المحل * الغسل * مطهر له وان * وقع الغسل * بغير نحر * هو المختار ثم لو ظهر انها
 في طرف آخر هل يعيد في الخلاصة نعم وفي الظهيرية المختار انه لا يعيد الا الصلوة التي
 هو فيها * كالربال حمر * خصها لتغليظ بولها اتفانا * على * نحو * حنطة تدوسها فقسم
 او غسل بعضه * او ذهب بهبة او اكل او بيع كامر * حيث يطهر الباقي * وكذا الذهب
 لاحتمال وقوع النجس في كل طرف كمسئلة الثوب * وكذا يطهر محل نجاسة *
 اما عينها فلا تقبل الطهارة * مرئية * بعد جفاف كدم * بقلعها * اى بزوال عينها
 وانرها ولو بمره او بما فوق ثلث في الاصح ولم يقل بغسلها ليعم نحو ذلك وفرك * ولا يضر
 بقاء اثر * كلون وريح * لازم * فلا يكلف في ازالته الى ماء حارا وصابون ونحوه
 بل يطهر ما صبغ او خضب بنجس يغسله ثلاثا والاولى غسله الى ان يصقوا الماء ولا يضر
 اثر دهن الا دهن ودك ميمته لانه عين النجاسة حتى لا يد بغ به جلجل بل يستصبح به في غير
 مسجد * و * يطهر محل * غيرها * اى غير مرئية * بغلبة ظن غاسل * لو مكلفا والا
 فمستعمل * طهارة محلها * بلا عدد به يفتى * وقد ر * ذلك لموسوس * بغسل وعصر
 ثلاثا * او سبعا * فيما ينعصر * مبالغا بحيث لا يقطر ولو كان لعصره غيره قطر طهر بالنسبة
 اليه دون ذلك الغير ولو لم يبالغ لرقته هل يطهر الاظهر نعم للضرورة * و * قد ر *
 بتثليث جفاف * اى انقطاع تقاطر * في غيره * اى غير منعصر مما يتشرب النجاسة والا

فيقلعها كما مروها اكله اذا غسل في اجائه اما لو غسل في غد ير اوصب عليه ماء كثير ارجى عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط عصر ونجفيف وتكرار غمس هو المختار ويطهر لبن وغسل ودبس ودمن بغلى ثلثا ولحم طبخ بخمر بغلى وتبريد ثلثا وكذا اذا جاجة ملقاة حالة غلى للنتف قبل شقها نتم وفي التنجيس حنطة طمخت في خمر لا تطهر ابد ا به يغتسل ولو انتفخت من بول تقعت وجففت ثلثا ولو عجن خبز بخمر صب فيه خل حتى ينصب اثره انتطهر *

* فصل في الاستنجاء *

ازالة نجس عن سبيل فلا يسن من ريح وحصاة ونوم وفصد * وهو سنة * موكدة مطلقا وما قيل من ان افتراضه انحوحض ومجاوزة مخرج فتسامح * واركانه * اربعة شخص * مستنجى * شئ * مستنجى به * كماء وحجر * ونجس * خارج * من احد السبيلين وكذا لو اصابه من خارج وان قام من موضعه على المعتمد * ومخرج * دبر او قبل * بنحو حجر * مما هو عين طاهرة قالة لا قيمة لها كندر * منق * لانه المقصود فختار الا بلغ والا سلم عن التلويث ولا يتقيل باقبال وادبار شتاء وصيفا * وليس العد * ثلثا * بمسنون * فيه بل مستحب * والغسل * بالماء الى ان يقع في قلبه انه طهر ما لم يكن موسوما فيقدر ثلث كما مر * بعل * اى الحجر * بلا كشف عورة * عند احد امامه فيتركه كما مر فلو كشف له صار فاسقا لو كشف لا غتسال او تغوط كالحثه ابن الشحنة * سنة * مطلقا به يغتسل سراج * ويجب * اى يفرض * غسله ان جا وزا المخرج نجس * مانع * يعتبر القدر المانع * لصلوة * فيما وراء موضع الاستنجاء * لان ما على المخرج ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا تكره الصلوة معه * وكرة * تحريما * بعظم وطعام وروث * يابس كعذرة يابسة وحجر استنجى به الا يحرف آخر * واجر وخذف وزجاج وشئ محترم كخرقة دياج ويمين * ولا عد ريسراه فلو مشلولة ولم يجد ماء جاريا ولا صابا ترك الماء ولو شلتا سقط الصلا كمر يض ومرضة لم يجد من يحل جماعه * وفحم وعلف حيوان * وحق غير وكما ينتفع به * فلو فعل اجزاه مع الكراهة * لحصول الانتقاء وفيه نظر لما مر انه سنة لا غير فينبغي ان لا يكون مقبلا لها بالنهي عنه * كما كره * تحريما * استقبال قبله واستدبارها * لا * جل * بول او غائط * فلو لا استنجاء لم يكره * ولو في بنين * لا طلاق النهي * فلو جلس

مستقبلا لها * غافلا * ثم ذكره انحراف ند با * لحد يث الطبراني من جلس يبول * قبالة
القبلة فلما ذكرها فانحرف عنها اجلا لا لها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له * ان امكنه والا
فلا باس وكذا ايكره * هذه نعم التحريمية والتنزيهية * للمرأة امساك صغير لبول او غائط
نحو القبلة * وكذلك امد رجله اليها * واستقبال شمس وقمر لهما * اى لاجل بول او غائط *
وبول وغائط في ماء ولو جاريا * في الاصح وفي البحر انها في الراكد تحريمية وفي الجاري
تنزيهية * وعلى طرف نهر او بئر او حوض او عين او تحت شجرة مثمرة او في زرع او في ظل *
ينتفع بالجلوس فيه * ويجنب مسجد ومصلى عيد وفي مقابر وبين دواب وفي طريق الناس
وفي مهب ريح وجحر فارة او حية او سمكة ونقب * زاد العيني وفي موضع يعبر عليه احد
او يقعد عليه ويجنب طريق او قافلة او خيمة وفي اسفل الارض الى اعلاها والنكلم عليهما *
وان يبول قائما او مضطجعا او متجردا من ثوبه بلا عذراء * يبول * في موضع يتروضا *
هو * او يغتسل هو فيه * لحد يث لا يبولن احدكم في مستحمه فان عامة الوسواس منه
فروع يجب الاستبراء بمشي وتنجس ونوم على شقه اليسر ويختلف بطباع الناس
ومع طهارة المغسول تطهر اليد ويشترط ازالة الرائحة عنها وعن المخرج الا اذا عجزوا
الناس عنه غافلون استنجى المتوضى ان على وجه السنة بان ارخى انتقض والا لا نام
او مشى على نجاسة ان ظهر عينها تنجس والا لا ولو وقعت في نهر فاصاب ثوبه فظهر اثرها
تنجس والا لا لف ظاهر في نجس مبتل بقاء ان بحيث لو عصر قطر تنجس والا لا ولولف
في مبتل بنحو بول ان ظهر ند او ته او اثره تنجس والا لا فارة وجدت في همز فرميت فتخلل
ان متفسخة فنجس والا لا وقع خمر في خل ان قطره لم يحل الا بعد ساعة وان كوزا حل
في الحال ان لم يظهر اثره فارة وجدت في قمقمه ولم يد رهل ماتت فيها ام في جرة ام
في بئر يحمل على القمقمه نلت قرب من سمن وعسل ودبس اخذ من كل حصه وخطا
فوجد فيه فارة يضعها في الشمس فان خرج منها الدهن سمن والا فان بقي بحال الجمل
فالعسل او متلطخا نال دبس يعمل بخبر الحرمة في الذبيحة وبخبر الحبل في ماء او طعام يتحرى
في ثياب اقلها طاهرا وان اكثرها طاهرا لا اقلها بل يحكم بالاغلب الا لضرورة
شرب يحرم اكل لحم انتن لا حوسن ولبن وشعير في بعر او روث صلب يوكل بعد غسله

وفي خثي لامرأة كل حيوان كبوله وجرتة كزبله حكم العيص حكم الماء وطوبه الفرج طاهرة
 خلا فالحما العبرة للطاهر من تراب وماء اختلطابه يغنى مشى فى حمام ونحوه لا ينجس
 ما لم يعلم انه غساله نجس لا ينبغي اخذ الماء من الانبوبة لانه يصير الماء راكلا التكبير الى
 الحمام ليس من المروءة لان فيه اظهار مقلوب الكناية ثياب الفسقة واهل الذمة
 طاهرة ديباج اهل فارس نجس لجعلهم فيه البول لبريقه راعا في ثوب غيره نجاسة مانعة
 ان غلب على ظنه انه لو اخبره ازالها وجب والا لا فالامر بالمعروف على هذا حمل العجادة
 فى زماننا اول احتياطا لما ورد اول ما يسأل عنه فى القبر الطهارة وفى الموقف الصلوة *

* كتاب الصلوة *

شروع فى المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يخل عنها شريعة مرسل ولما صارت تربة بواسطة
 الكعبة كانت دون الايمان لانه بل من فروعه وهى لغة الدعاء فنقلت شرعا الى
 الافعال المعلومة وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء فى الامي والاخرس * وهى
 فرض عين على كل مكلف * بالاجماع فرضت فى الاسراء ليلة السبت سبع عشر رمضان
 قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله صلواتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها شمني *
 وان وجب ضرب ابن عشر عليها بيد لا خشبة * لحدث مررا اولادكم بالصلوة وهم
 ابناء سبع راض بومهم وهم ابناء عشر قلت والصوم كالصلوة على الصحيح كما فى صوم
 القهستاني معزى للزاهدى وفى حظر الاختيار انه يومر بالصوم والصلوة وينهى عن
 شرب الخمر ليالى الخمر ويترك الشر * ويكفر جامدا * لثبوتها بدليل قطعى *
 وتاركها * عمدا * مجانفة * اى تكافا فاسق * يحبس حتى يصلى * لانه يحبس لحق
 العبد بحق الحق اوقيل يضرب حتى يحيل منه الدم وعند الشافعى رح يقتل بصلوة
 واحدة حل او قيل كفر * ويحكم بسلام فاعلمها * بفروا اربعة ان يصلى فى الوقت * مع جماعة *
 موتا متمما وكذا الاذن فى الوقت او مسجد للتلاوة او زكي السائمة صار مسلما لا يصلى
 فى غير الوقت او منفردا اراما ما وافقها او فعل بقية العبادات لانها لا تختص بشريعتنا
 ونظمها صاحب النهر فقال شعر وكافر فى الوقت صلى باقتل * متمما صلوته لا مفعلا *
 او اذن ايضا معلنا او زكى * سوانها كان سجد تزكى * فسلم لا بالصلوة منفرد *

ولا الصيام والزكاة والحج زد * وهي عبادة بدنية محضة فلا نية فيها أصلاً * أي لا بالغفر
 كما صحت في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم بالغديلة للفاني لأنها إنما تجوز بأذن الشرع
 ولم يوجد * سببها * ترادف النعم ثم الخطاب ثم الوقت أي * الجزء الأول * منه *
 أن اتصل به الأداء والافنا * أي جزؤه من الوقت * يتصل به * الأداء * والا * يتصل
 الأداء بجزء * فالسبب هو * الجزء الأخير * ولونا قصاص حتى يجب على مجنون ومغيب
 عليه أفاقا وحائض ونقضاء طهرتا وصبي بلغ ومر تداعلم وإن صلياني أول الوقت * وبعد
 خروجه يضاف * السبب * إلى جملته * لثبت الواجب بصفة الكمال وأنه الأصل
 حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح * وقت * صلاة * الفجر * قد مد له لأنه لا خلاف
 في طرفيه وأول من صلاة آدم عليه السلام وأول الخمس وجوباً وقدم محل الظاهر لأن
 أولها ظهور أو بياناً ولا يخفى توقف وجوب الأداء على العلم بالكيفية فلذلك لم يقصر
 نبينا عليه الصلاة والسلام الفجر صبيحة ليلة الأسرى ثم هل كان قبل البعثة متعبداً بشيء
 أحد المختار عندنا لا بل كان يعمل بما ظهر له بالكشف الصادق من شريعة إبراهيم
 عليه السلام وغيره وصح تعبده في حراء بحر * من * أول * طلوع الفجر الثاني *
 وهو البياض المنتشر المستطير لا المستطيل * إلى * قبيل * طلوع ذكاء * بالضم غير
 منصرف اسم الشمس * ووقت الظهر من زوالها * أي ميل ذكاء عن كبد السماء
 إلى بلوغ الظل مثليه * وعند مثله وهو قولها وزفر والائمة الثلاثة قال الأما
 الطحاوي وبه ناخذ وفي غرر الأذكار وهو المأخوذ به وفي الجرحان وهو الأظم
 لبيان جبريل عليه السلام وهو نص في الباب وفي الغيظ وعليه عمل الناس اليوم و
 يفتى * سورة نبي * يكون للأشياء قبيل * الزوال * ويختلف باختلاف الزمان
 والمكان ولو لم يجد ما يغرز اعتبر بقامته وهي ستة أقدام ونصف بقل مد من طرف ابهامه
 ووقت العصر منه إلى * قبيل * الغروب * فلو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت
 الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب * و * وقت * المغرب منه إلى * غروب * الشا
 وهو الحمره * عند ما وبه قالت الثلاثة واليه رجع الإمام كافي شروح المجمع وغيره ما
 هو المذهب * و * وقت * العشاء والوتر * منه * إلى الصبح * لكن * لا * يصح أن

يُقدَّم عليها الوتر * إلا ناسيا * لوجوب الترتيب * لانهما فرضان عند الامام * وفائد
وقتهما * كبلاغ ران فيه يطلع الفجر قبل غروب الشفق في اربعينية الشتاء * مكلف
بهما فيقد رلهما * ولا ينو القضاء لفقد وقت الاداء به انتى البرهان الكبير واختاره
الكمال وتبعه ابن الشحنة في الغاية فصحة فزعم المصنف انه المذهب * وقيل لا *
يكلف بهما لعدم سببهما وبه جزم في الكنز والدردر والملتقي وبه انتى البقالى ووافقه
الحلواني والمرغيناني ورجحه الشرنبلالى والحلي واوسعا في المقال ومنع ما ذكره
الكمال قلت ولا يساعد حديث الدجال لانه وان وجب اكثر من ثمانية ظهر مثلا
قبل الزوال ليس كمسئلتنا لان المفقود فيه العلامة لا الزمان واما فيها فقد فقد الامران *
والمستحب * للرجل * الا بتداء * في الفجر * بالاسفار والختم به * هو المختار بحيث
يرتل اربعين آية ثم يعيده بطهارة لو نسد وقيل يؤخر جد الان الفساد موهوم *
الا لحاج بمزدلفة * فالغليس افضل كمرأة مطلعا وفي غير الفجر الا فضل لها انتظار
فراغ الجماعة * وتأخير ظهر الصبف * بحيث يمشي في الظل * مطلقا * كذا في المجمع
وغيره اى بلا اشتراط شدة حر وحرارة بان وقصد جماعة وما فى الجوهرة وغيرها من
اشتراط ذلك منظور فيه * وجمعة كظهر اصلا واستحبابا * في الزمانين لانها خلفه *
و * تاخير * عصر * صيفا وشتاء توسعة للنوازل * ما لم تتغير * ذاء بان لانها رالعين
فبها فى الاصح * و * تاخير * عشاء الى ثلث الليل * قيله فى الخاتمة وغيرها بالشاء
اما فى الصيف فيندب تعجيلها * فان اخرها الى ما زاد على النصف * كره لتقليل الجماعة
اما اليه فباح * و * اخر * العصر الى اصفرار ذكاء * فلو شرع فيه قبل التغير فملا اليه
لا يكره * و * اخر * المغرب الى اشتباك النجوم * اى لكثرتها * كره * اى التأخير
لا الفعل لانه ما موربه * تحريما * الا بعد ركسفر وكون على الكل * و * تاخير * الوتر
الى آخر الليل لوانق بالانتباه * والا فقبل النوم فان افاق فاته الافضل * و * المستحب *
تعجيل ظهر شتاء * يلحق به الربيع وبالصيف الحريف * و * تعجيل * عصر وعشاء يوم
غيم * و * تعجيل * مغرب مطلقا * وتأخير * قل دركعتين يكره تنزيها * وتأخير غيرهما فيه *
هل افي ديار يكثر شتاؤها ويقل رعايتها اوقاتهما اما في ديار نافي اعني الحكم الاول وحكم

الاذان كالصلوة تعجيلا وتأخيرا * كره * تحريما وكل ما لا يجوز مكروه * صلوة * مطلقا *
 و * لوقضاء او واجبة او نافلة او * على جنازة وسجدة تلاوة وسهو * لا شكر قنية * مع شروق *
 الا العوام فلا يمنعون من فعلها لانهم يتركونها والاداء الجائز عند البعض اولى من الترك
 اصلا كما في القنية وغيرها * واستواء * الانفل يوم الجمعة على قول الثاني المصحح المعتمد
 كذا في الاشياء ونقل الحلبي عن الحارثي ان عليه الفتوى * وغروب الا عصر يومه *
 فلا يكره فعله لادائه كاجب بخلاف الفجر والاحاديث تعارضت فتساقطت كما بسطه
 صدر الشريعة * وينعقد نفل بشروع فيها * بكرة التحريم * لا * ينعقد * الغرض * وما هو ملحق
 به كواجب لعينه كوتر * وسجدة تلاوة و صلوة جنازة تليت * الآية * في كامل وحضرت *
 الجنازة * قبل * لوجوبه كاملا فلا يتأدى ناقصا فلو وجبتا فيها لم يكره فعلها اي تحريما وفي
 التحفة الا فضل ان لا توخر الجنازة * وصح * مع الكراهة * تطوع بدأ به فيها ونذر اداء
 فيها * وقد نذره فيها * وقضاء تطوع بدأ به فيها * فافسده لوجوبه ناقصا ثم ظاهر الرواية
 وجوب القطع والقضاء في كامل كافي البحر وفيه عن البغية الصلوة فيها على النبي صلي
 الله عليه وسلم افضل من قراءة القرآن وكانه لانها ركن من اركان الصلوة فالاولى ترك
 ما كان ركنالها * وكره نفل * قصدا ولو تحية مسجد * وكلما كان واجبا * لالعينه بل * لغيرة *
 وهو ما يتوقف وجوبه على فعله * كمنذ ورور كعتي طواف * وسجد تي سهو * والذي شرع
 فيه * في وقعة مستحب او مكروه * ثم افسده * ولو سنة فجر * بعد صلوة فجر * صلوة *
 عصر * ولو المجموعة بعرفة * لا * يكره * قضاء فائتة * ولو وتر * ولا سجد تلاوة و صلوة جنازة
 وكل * الحكم من كراهة نفل و واجب لغيرة لان فرض و واجب لعينه * بعد طلوع فجر سوى سنته *
 لشغل الوقت به تغليرا حتى لو نوى تطوعا كان سنة الفجر بلا تعيين * وقبل * صلوة *
 مغرب * لكراهة تأخيرها الا يسيرا * وعند خروج امام * من الحجرة ارقيا مه للصعود
 ان لم يكن له حجرة * لخطبة ما * وسيجيئ انها عشر * الى تمام صلوته بخلاف فائتة * فانها
 لا تكرر و قيل لها المصنف في الجمعة بواجبة الترتيب والا فيكره وبه يحصل التوفيق بين
 كلامي النهاية والصدور * وكل اكره تطوع عند اقامة صلوة مكتوبة * اي اقامة امام مذهبه
 لحل يث اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة * الاسنة فجر ان لم يخف فوت جماعتها *

ولو بادراك تشهد ما فان خاف تركها اصلا وما ذكر من الحيل مردود وكذا يكره غمر المكتوبة
 عند ضيق الوقت * وقيل صلوة العيد بين مطلقا وبعد ما به مسجد لا بيت * في الاصح *
 وبين صلواتي الجمع بعرفة ومزدلفة * وكذا بعد ما كافر * وعند ملأمة الاخبثين *
 او احل هما او الریح * ووقت حضور طعام نأنت نفسه اليه و * كذا اكل * ما يشغل باله
 عن افعالها ويخل بخشوعها * كائنا ما كان هذه نفث وثلاثون وقعا وكذا اكره في اماكن
 كفوق كعبة وفي طريق ومزبلة ومجزرة ومقبرة ومغتسل وحمام وبطن واد ومعادن ابل
 وغنم ونقر زاد في الكافي ومرايط دراب واصطبل وطاحون وكنيف وسطوحها ومسيل
 واد وارض مغصوبة او لانيار او مزروعة او مكروبة وصحراء بلا سترة لما رفته ثلاثون ويكره
 النوم قبل العشاء والكلام المباح بعدها وبعد طلوع الفجر الى ادائه ثم لا بأس امشيته
 لحاجته وقيل يكره الى طلوع ذكاء وقيل الى ارتقاها فبض * ولا جمع بين فرضين
 في وقت بعد ر * سغرو مطر خلا للشافعي رح وما رواه محمول على الجمع فعلا لا وقتا *
 فان جمع فسد لوقته * الغرض على وقته * وحرر لوعكس * اي اخره عنه * وان صح *
 بطريق القضاء * الاحاج بعرفة ومزدلفة * كما سيجي ولا بأس بالتقليد عند الضرورة
 لكن يشترط ان يلتزم جميع ما يوجب ذلك الامام لما قدمنا ان الحكم الملقق باطل بالاجماع *

* باب الاذان *

* هو * لغة الاعلام وشرعا * اعلام مخصوص * لم يقل بد خول الوقت ليعم الفائتة وبين
 يد الخطيب * على وجه مخصوص بالفاظ كذلك * اي مخصوصة * سببه ابتداء اذان
 الجبريل عليه السلام * ليلة الاسرى واما مته حين امامته عليه السلام ثم رؤيا عبد الله
 بن زيد اذان الملك النازل من السماء في السنة الاولى من الهجرة وهل هو جبريل
 عليه السلام قيل وقيل * و * سببه * بقاء دخول الوقت وهو سنة * للرجال في مكان
 عال * موكة * هي كالواجب في لحوق الاثم * للفرايض * الخمس * في وقتها ولوقضاء *
 لانه سنة للصلوة حتى يبرده لالوقت * لا * يس * لغرها * كعيل * فيعاد اذان وقع *
 بعضه * قبله * كالا نامة خلا للثاني في الفجر * بتربيع تكبير في ابتداء * وعن الثماني
 ننين وبفتح راء اكبر والعوام يضمونها روضة لكن في الطلبة معنى قوله عليه السلام

الاذان حزم اى مقطوع. المك فلا يقول الله لانه استغهام وانه لحن شرعي او مقطوع
 حركة الآخر للوقف فلا يقف بالرفع فانه لحن لغوي فتاوى صوفية من الباب * ولا ترجيع *
 فانه مكروه ملتقي * ولا لحن فيه * اى تنغم بغير كلماته فانه لا يحل فعله وسماعه كالغنى
 بالقرآن وبلا تغيير حسن وقيل لا باس به فى الحجعتين * ويترسل فيه * بسكتة بين كل كلمتين
 ويكره تركه وتندب اعادته * ويلتفت فيه * وكذا فيها مطلقا وقيل ان المحل متسعا *
 يميناً ويساراً * نقط لئلا يستدبر القبلة * بصلوة وفلاح * ولو وحده او لمولود لانه سنة
 الاذان مطلقا * ويستدير فى المنارة * لو متسعة ويخرج راسه منها * ويقول * ندباً *
 بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين * لانه رقت نوم * ويجعل * ندباً *
 اصبعيه فى صاخ اذنيه * فاذا نهى عنه حسن وبه احسن * والاقامة كالاذان * فيها امر *
 لكن هى * اى الاقامة وكذا الامامة * افضل منه * فتح * ولا يضع * المقيم * اصبعيه
 فى اذنية * لانها اخفض * ويحذر * بضم الدال اى يسرع * فيها * فلو ترسل لم يعد لها
 فى الاصح * ويزيد قد قامت الصلوة بعد فلاحها مرتين * وعند الثلاثة هي فرادى *
 ويستقبل * غير الراكب * القبلة بهما * ويكره تركه تنزيها ولو قدم فيهما موخرا عاد
 ما قدم فقط * ولا يتكلم فيهما * اصلاً ولو رد سلام فان تكلم استأنفه * ويثوب * بين الاذان
 والاقامة فى الكل للكل بما تعارفوه * ويجلس بينهما * بقدر ما يحضر الملازمون
 مراعى الوقت الندب * الا فى المغرب * فيسكت قائماً قد رثلت آيات قصار ويكره
الوصل اجماعاً * فائى * التسليم بعد الاذان حدث فى ربيع الآخر سنة
سبع مائة واحد * وثمانين فى عشاء ليلة الاثنين ثم الجمعة ثم بعد عشر سنين احدث
 فى الكل الا المغرب ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة * * يسن ان * يوزن * ويقوم
لغائبة * رانفا صوتها لو جماعة او صحراء الا بنيتها مفردة * وكذا * يسنان * لاولى
الفرائت * لا لفاصة * ويخير فيه للباقي * لوفى مجلس وفعله اولى ويقوم للكل * ولا يسن *
 ذلك * فيما تصليهن النساء اداء وقضاء * ولو جماعة كجماعة صبيان وعبيد ولا يسنان ايضا
فى ظهر يوم الجمعة فى مصر ولا * فيما يقضى من الفرائت فى مسجد * لان فيه تشويشاً
 وتغليظاً * ويكره قضاؤها فيه * لان التاخير معصية فلا يظهرها بزاوية * ويجوز *

بلا كراهة * اذان صبي مراحم وعبد * ولا يحل الا بالاذن كاجير خاص * واعسى
وراك زنا وعرابي * وانما يستحق ثواب المودنين اذا كان عالما بالسنة والافات ولو غير
محتسب بحر * ويكره اذان جنب واقامته واقامة محدث لا اذانه * على المذهب * و*
اذان * امرأة وخنثي وفاسق * ولو عالما لكنه اولى بامامة واذان من جاهل تقي *
وسكران * ولو ببهاج كعتوه وصبي لا يعقل * وقاعد الا اذا اذن لنفسه * وراكب الا
المسافر * ويعاد اذان جنب * ند با وقيل وجوبا * لا اقامته * لمشروعية تكراره في الجمعة
دون تكرارها * وكذا * يعاد * اذان امرأة ومجنون ومعتوه وسكران وصبي لا يعقل *
لا اقامتهم لما مر ويجب استقبالهما لموت مؤذن وغشيه وخرسه وحصره ولا ملقن وذها به
للووضوء لسبق حدث خلاصة لكن عبر في السراج بيندب وجزم المصنف بعدم صحة اذان
مجنون ومعتوه وصبي لا يعقل قلت وكافر فاسق لعدم قبول قوله في الدانات * وكره
تركهما * معاً * لمسافر * ولو منغودا * وكذا تركهما * لا تركه لحضور الرفقة * بخلاف مصل *
ولو بجماعة * في بيته بمصر * او قرية لها مسجد فلا يكره تركهما اذان الحي يكفيه * او *
مصل * في مسجد بعد صلاة جماعة فيه * بل يكره فعلهما وتكرار الجماعة الا في مسجد
على طريق فلا بأس بذلك جوهرة * اقام غير من اذن بغيته * اي المؤذن * لا يكره
مطلقاً * وان بحضوره كره ان لحقه وحشة كاكراهه مشيه في اقامته * ويجيب * وجوب اوقات
الحلواني ند بار الواجب الا جابة بالقدم * من سمع الاذان * ولو جنباً لا حائضاً ونفساً
وسامع خطبة وبي صلاة وجنازة وجماع ومستراح واكل وتعليم علم وتعلمه بخلاف قرآن *
بان يقول * بلسانه * كماله * ان سمع المسنون منه وهو ما كان عربياً لا لحن فيه ولو
تكرر اجاب الاول * الا في الحيعلتين * فبحر قل * و* في * الصلاة خير من النوم *
فيقول صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع الاذان بزايه ولم ينكر هل يستمر
الى فراغه او يجلس ولو لم يجبه حتى فرغ لم ادره وينبغي تداركه ان قصر الفصل ويدعو
عند فراغه بالوسيلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم * ولو كان في المسجد حين سمعه ليس
عليه الا جابة ولو كان خارجه اجاب * بالمشي اليه * بالقدم ولو اجاب باللسان لا به
لا يكون مجيباً * وهذا ابناء * على ان الاجابة المطلوبة بقوله * لا بلسانه كما هو قول الحلواني

وعليه الفتوى * فيقطع قراءة القرآن * ان كان يقرء لو * بمنزله ويجيب ولو بمسجد لا *
لانه اجاب بالحضور وهذا متفرع على قول الحلواني والظاهر وجوبها بلسانه اظاهر الامر
في حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول كما بسطه في البحر واقره المصنف
وقواه في النهي ناكلا عن المحيط وغيره بانه على الاول لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ
بل يقطعها ويجيب ولا يشتغل بغير الاجابة قال وينبغي ان لا يجيب بلسانه اتفاقا في
الاذان بين يدي الخطيب وان يجيب بقله اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة
لوجوب السعي بالنص وفي التاخير خاتمة انما يجيب اذان مسجد * وسئل ظهير الدين
عن سعه في آن من جهات ماذا يجب عليه قال اجابة اذان مسجد * بالفعل * يجيب
الاقامة * ند باجماعا * كالاذان * ويقول عند قد تامة الصلوة اقامها الله تعالى
وادامها * وقيل لا * يجيبها وبه جزم الشنقي فروع صلي السنة بعد الاقامة وحضر
الامام بعد ما لا يعيد هابزاوية وينبغي ان طال الفصل او وجد ما يعد قاطعا كاكل ان تعاد
دخل المسجد والمؤذن يقيم تعد الى قيام الامام في مصلاه رئيس المحلة لا ينتظر ما لم
يكن شريرا او الوقت متسع بكرة له ان يؤذن في مسجد ين ولاية الاذان والاقامة لباني
المسجد مطلقا وكذلك الامامة لو عد لا الا فضل كون الامام هو المؤذن وفي الضياء
انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه واقام وصلى الظهر وقد حققناه في الجزائن

* باب شروط الصلوة *

هي ثلاثة انواع شرط انعقاد كنية وتحريمية ووقت وخطبة وشرط دوام كطهارة وستر عورة
واستقبال قبله وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنته بائداء الصلوة وهو القراءة فانه
ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان تقدير اولد الم يجوز استخلاف الامي
نم الشرط لغة العلامة اللازمة شرعا ما يتوقف عليه الشئ ولا يدخل فيه * هي * ستة *
طهارة بدنه * اي جسده لدخول الاطراف في الجسد دون البدن فلم يحفظ * من حدث *
بنوعيه وقدمه لانه اغلظ * وخبث * مانع كذلك * ونوبه * وكذلك ما يتحرك بحركته او يعد
حامل له كصبي عليه نجس ان لم يستمسك بنفسه منع والا لا كجنب وكتب ان شذ فيه في
الاصح * ومكانه * اي موضع قدميه او احدهما ان رفع الاخرى وموضع سجوده اتفاقا

في الاصح لا موضع يد به وركتبه علي الظاهر الا اذا سجل على كفه وثوبه كما سيجي * من
 الثاني * اى اخبث لقوله تعالى وثيابك فطهر فبدنه ومكانه بالاولى لانها الزم * و*
 الرابع * ستر عورته * ووجوبه عام ولو في الخلوة علي الصحيح الا لغرض صحيح وله لبس ثوب
 نجس في غير صلوة * وهي للرجل ما تحت سترته الى ما تحت ركبته * وشرط احمل ستر احد
 منكبيه ايضا وعن مالك رح هي القبل والد بر نقط * وما هو عورة منه عورة من الامة *
 ولو خشي او مل برة او مكاتبة او ام ولد * مع ظهرها وبطنها واما * جنبها * فتبع لها ولو
 اعنقها مصلية ان استترت كما قدرت صحت والا لا علمت بعنقه او لا على المذهب قال ان
 صليت صلوة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت بلا قناع ينبغي الغاء القبلية ووقوع العتق كارجح
 في الطلاق الدورى * المحررة * ولو خشي * جميع بدنها * حتى شعرها النازل في الاصح *
 خلا الوجه والكفين * فظهر الكف عورة على المذهب * والقلم ميبس * على المعتمد
 وصورتها على الراجح وذراعيها على المرجوح * وتمنع * المرأة الشابة * من كشف الوجه
 بين رجال * لا لانه عورة بل لخوف الفتنة كمسه وان امن الشهوة لانه اغلظ ولذا ثبتت
 به حرمة المصاهرة كما ياتي في الحظر * ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء * فانه يحرم
 النظر الى وجهها ووجه الامرء اذا شك في الشهوة اما بدنها فباح ولو جميلا كما اعتمد
 الكمال قال فان حل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة وفي السراج
 لا عورة للصغير جد اثم ما دام لم يشته فقبل ودبر ثم ينغلظ الى عشر سنين ثم كبا لغ
 وفي الاشياء يد خل على النساء الى خمسة عشر سنة حسب * زينه * حتى انعقادها * كشف
 ربع عضو * قد راداء ركن بلا صنعة * من * عورة * غليظة او خفيفة * على المعتمد *
 والغليظة قبل ودبر وما حولها والخفيفة ماعدا ذلك * من الرجل والمرأة وتجمع
 بالاجزاء لو في عضو واحد والا فبالقذفان بلع ربع ادناها كاذن منع * والشرط سترها
 عن غيره * ولو حكما كما كان مظلم * لا * سترها * عن نفسه * به يفتى فلورأها من زينة
 لم تفسد وان كره * وعادم ساتر * لا يصف ما تحته ولا يضر التصاقه وتشكله ولو حرير الز
 طين ايقى الى تمام صلوته او ماء كد الا صافيا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلمة في مجمع
 الانهر بحثنا نعم في الاضطراب لا الاختيار * يصلى قاعا * كما في الصلوة وقيل ما دارجليه *

موميا بركوع وسجود وهو افضل من صلوته قائما * يركع ويسجد * وقائما * بايماء او *
بركوع وسجود * لان الستراهم من اداء الاركان * ولو ايمح له ثوب * ولو باعارة *
نبتت قدرته * هو الاصح ولو وعد به ينتظر ما لم يخف فوت الوقت هو الظاهر كراجي
ماء وثوب وطهارة مكان وهل يازمه الشراء بثمن مثله ينبغي ذلك * ولو وجد ما * اي
ساترا * كله نجس * لمس باصلي كجلد ميتة لم يد بغ فانه لا يستتر به بيها اتفاقا بل خارجها
ذكرة الحلواني * اواقل من ربعة ظاهر ندب صلوته فيه * وجاز الايماء كامر وحنم محل
لبسه واستحسنه في الاسرار وبه قالت الثلاثة * ولو * كان * ربعة ظاهر اصلي به حتما *
اذ الربع كالكل وهذا اذا لم يجد ما يزيل به النجاسة او يقللها فيحتتم لبس اقل ثوبه
نجاسة والضا بطان من ابتلي ببليتين فان تساويا خبر وان اختلفا اختار الاخف * ولو
وجدت * الحر البالغة * ساتر ايستر بدنهما مع ربع راسها يجب سترهما * نلو تركت ستر
راسها اعادت لخلاف المراهقة لانه لما سقط بعد الرق فبعد الصبا اولى * ولو * كان يستر *
اقل من ربع الراس لا * يجب بل يندب لكن قوله * ولو وجد * المكلف * ما يستر به
بعض العورة وجب استعماله * ذكرة الكمال زاد الحلبي وان قل يقتضي وجوبه مطلقا
فتامل * ويستر القبل والدبر * اولا * فان وجد ما يستر احدهما * قيل * يستر الدبر *
لانه افحش في الركوع والسجود وقيل القبل حكاها في البحر بلا ترجيح وفي النهر الظاهر
ان الخلاف في الاولوية والتعليل يفيد انه لوصلي بالايماء تعين ستر القبل ثم فخذ ثم طحن
المرأة وظهرها ثم الركبة ثم الباقى علي السواء * واذا لم يجد * المكلف المسافر * ما يزيل
به النجاسة * او يقللها بعد ميلا او لعطش * صلي معها * ارعا ريا * ولا اعادة عليه
وينبغي لزومها لو العجز عن مزيل وسا تر بفعل العباد كامر في التيمة ثم هذا للمسافر
لان المقيم يشترط السا تر وان لم يملكه تهستاني * و * الخامس * النية * بالاجماع
وهي الارادة * المرجحة لا احد المستأويين اي ارادة الصلوة لله تعالى علي الخلوص * لا *
مطلق * العلم * في الاصح الاترى ان من علم الصدق لا يكفر ولو نواه يكفر * والمعتبر
فيها عمل القلب اللازم للا رادة * فلا عبرة للكر بالسان وان خالف القلب لانه كلام
لانية الا اذا عجز عن احضاره لهوم اصابته فيكفيه اللسان مجتهلى * وهو * اي عمل

القلب * ان يعلم * عند الارادة * بداهة * بلا تأمل * اى صلوة يصلي * فلو لم يعلم
 الا بتأمل لم يجز * والتلفظ * عند الارادة بها * مستحب * هو المختار ويكون بلفظ الماضي
 ولو فارسي لانه الاغلب في الانشاءات وتصح بالحال قهستاني * وقيل سنة * يعني احبه
 السلف ارسنة علمائنا اذ لم ينقل عن المصطفى صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة ولا التابعين
 بل قيل بدعة وفي المحيط انه يقول اللهم اني اريد صلوة كذا فيسرها لي وتقبلها مني
 وسجدي في الحج * وجازت قل يمه علي التكبير * ولو قيل الوقت وفي البدائع خرج
 من منزله يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية جاز ومفاده جواز
 تقل يمر نية الاقتداء ايضا فليحفظ * ما لم يوجد * بينهما * قاطعا من عمل غير لا ثق بصلوة *
 وهو كل ما يمنع البناء وشرط الشافعي رح قرانها فيندب عندنا * ولا عبرة بنية متأخرة
 عنها * علي المذهب وجوز الكرخي الى الركوع * ويكفي مطلق نية الصلوة * وان لم
 يقل لله تعالى * لنفل وسنة * راتبة * وتراويح * علي المعتمل اذ تعيينها بوقوعها وقت
 الشروع والتعيين احوط * ولا بد من التعيين عند النية * فلو جهل الفرضية لم يجز ولو علم
 ولم يميز الفرض من غيره ان نوى الفرض في الكل جاز وكذا الوام غيره فيما لا سنة قبلها *
 لفرض * انه ظهر او عصر قرنه باليوم او الوقت او لا هو الاصح * ولو * الفرض * قضاء *
 لكنه يعين ظهر يوم كل اعلى المعتمل والاسهل نية اول ظهر عليه او آخر ظهر وفي القهستاني
 عن المنبة لا يشترط ذلك في الاصح وسجى آخر الكتاب * وواجب * انه وتراوئد
 او سجود تلاوة وكذا شكر بخلاف سهو * دون * تعيين * عد دركاته * لحصولها ضمنا فلا
 يضر الخطاء في عددها * ويتوى المقتضى المتابعة * لم يقل ايضا لانه لو نوى الاقتداء
 بالامام او الشروع في صلوة الامام ولم يعين الصلوة صح في الاصح وان لم يعلم بها ليجعله
 نفسه تبعا لصلوة الامام بخلاف ما لو نوى صلوة الامام وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم
 نية الاقتداء الا في الجمعة وجنازة وعيد علي المختار لا اختصاصها بالجماعة * ولو نوى
 فرض الوقت * مع بقائه * جاز الا في الجمعة * لانها بدل * الا ان يكون عنده * في
 اعتقاده * انها فرض الوقت * كما هو رأى البعض فتصح * ولو نوى ظهر الوقت * فلو * مع
 بقائه * اى الوقت * جاز * ولو في الجمعة * ولو مع عدمه * بان كان قد خرج * وهو

لا يعلم لا * يصح في الاصح ومثله فرض الوقت فالاولى نية ظهر اليوم لجوازه مطلقا
 لصحة القضاء بنية الاداء كعكسه هو المختار * ومضى الجنارة ينوى الصلوة لله تعالى و *
 ينوى ايضا * الدعاء للميت * لانه الواجب عليه فيقول اصلي لله تعالى داعيا للميت *
 وان اشتبه عليه الميت * ذكرام اننى * يقول نويت اصلى مع الامام على من يصلى عليه *
 الامام وافاد في الاشباه بجهتها انه لو نوى الميت المذكور فبان انه اننى او عكسه لم يجز وانه
 لا يضر تعيين عدد الموتى الا اذا بان انهم اكثر لعدم نية الزائد * والامام ينوى صلوته
 فقط ولا يشترط * لصحة الاقتداء بنية * امامة المقتدى * بل لنيل الغواب عند اقتداء احد
 به لا قبله كما يجتنب في الاشباه * لوام رجالا * فلا يحتث في لا يوم احد اما لم ينو الامامة *
 وان ام نساء فان اقتدت به * المرأة * محاذية لرجل في غير صلوة جنازة فلا بد * لصحة
 صلوتها * من نية امامتها * لئلا يلزم الفساد بالمحاذاة بالنزاهة * وان لم تقتد محاذية
 اختلف فيه * فقليل يشترط وقيل لا كجنازة اجماعا وكجمعة وعيد على الاصح خلاصة واشباه
 وعليه ان لم تحاذ احد اتمت صلوتها والا لا * ونية استقبال القبلة ليست بشرط * مطلقا
 على الراجح فما قيل لو نوى بناء الكعبة او المقام او محراب مسجد لم يجز مفرع على المرجوح *
 كنية تعيين الامام في صحة الاقتداء * فانها ليست بشرط فلو اقيم به بظنه زيد افاذا هو
 بكر صح الا اذا عينه باسمه فبان غيره الا اذا عرفه بمكان كالتأيم في المحراب او اشارة
 كهذا الامام الذى هو زيد الا اذا اشار بصفة مختصة كهذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح
 وبعكسه يصح لان الشاب يدعى شيخا لعلمه وفي المجتبى نوى ان لا يصلى الا خلف من هو
 على مذهبه فاذا هو على غيره لم يجز فائله * لما كان الاعتبار للنسبية عندنا لم يختص
 ثواب الصلوة في مسجد عليه الصلوة والسلام بما كان في زمنه فليحفظ * و * السادس *
 استغبال القبلة * حقيقة او حكما كعاجز والشرط حصوله لا طلبه وهو شرط زائد للابتناء يسقط
 للعجز حتى لو سجد للكعبة نفسها كفر * فللمكي * وكذا المدني لثبوت قبلتها بالوحي *
 اصابة عينها * يعم المعائن وغيره لكن في البحر انه ضعيف والاصح ان من بينه وبينها
 حائل كالغايب واقره المصنف تأيلا فالمراد بقولي فللمكي مكى يعاين الكعبة * وغيره *
 اى غير معاينها * اصابة جهتها * بان يبقى شئ من سطح الوجه مسامتا للكعبة او

هوائها بان يغرض من تلقاء وجه مستقبلها حقيقة في بعض البلاد خط علمي زواية قائمة الى
 الافق ما را علي الجعبة وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين يمنة ويسرة منح قلت
 فهذا معني التيامن والتياسر في عبارة الدرر فتبصر وتعرف بالدليل وهو في القرع والامصار
 محاريب الصحابة والتابعين وفي المغارز والبحار النجوم كالقطب والافمن الاهل العالم
 بهم امن لو صاح به سمعه * والمعتبر * في القبلة * العروة لا البناء * فهي من الارض السابعة
 الى العرش * وقبلة العاجز * عنها المرض وان وجد موجهها عند الامام او خوف مال
 وكذا اكل من سقط عنه الاركان * جهة قدرته * واومض طجعا بايماء لخوف روية
 عدو ولم يعد لان الطاعة بحسب الطاقة * ويتحرى * هو بذل المجهود لنيل المقصود *
 عاجز عن معرفة القبلة * بما مر * فان ظهر خطأ لم يعد * لما مر * وان علم به
 في صلوته او تحول رايه * ولو في سجود سهو * استدبره * حتى او صلى كل
 ركعة بجهة جاز او بمكة او مسجد مظلم ولا يلزمه قرع ابواب ومس جدار ولو اعني فسواه
 رجل بنى ولم يقتل الرجل به ولا بمحتر تحول ولو ايتهم بمحتر بلا تحرك لم يجز ان اخطأ الامام
 ولو سلم فتحول راي مسبوق ولاحق استدبر المسبوق واسنانف اللاحق ومن لم يقع تحريكه
 على شيء صلى اكل جهة مرة احتياطا ومن تحول رايه لجهة الاولى استدبره ومن ترك ترك
 سجدة من الاولى استأنف * ولو شرع بلا تحرك لم يجز ان اصاب * لتركه فرض التحري الا اذا علم
 اصابته بعد فراغه فلا يعيد اتفاقا بخلاف مخالف جهة تحريكه فانه يستأنف مطلقا كمصل على انه
 محدث او ثوبه نجس او الوتت لم يدخل فبان بخلافه لم يجز * صلى جماعة عند اشتباه
 القبلة * فلم ولم تشتبه ان اصاب جاز * بالتحري * مع امام * وتبين انهم صلوا الى جهات
 مختلفة فمن تيقن * منهم * مخالفة امامه في الجهة * او تيقن منه عليه * حالة الاداء *
 اما بعده فلا يضر * لم تجز صلوته * لا اعتقاده خطأ امامه وتركه فرض المقام * ومن
 لم يعلم ذلك فصلوته صحيحة * كما لو لم يتعين الامام بان راي رجلين يصليان فأتهم بواحد
 لا يمينه **فروع** النية عندنا شرط مطلقا ولو عقبها بمشيئة فلموما يتعلق باقوال كطلاق
 وعناق بطل والا لا ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤدى الا على قول محل رح في الجمعة
 وهو ضعيف والمعتمد ان العباد ذوات الافعال تنسحب نيتها على كلها افتتح خالصا ثم

خالطه الرياء اعتبر السابق والرياء انه لو خلي عن الناس لا يصلي فلو معهم بحسنها وروحها
 لانه ثواب اصل الصلوة ولا يترك لحوف دخول الرياء لانه امر موهوم ولا رياء في
 الغرائض في حق مقوط الواجب قيل لشخص صل الظهر ولك دينار فصلى بهذه النية
 ينبغي ان تجزيه ولا يستحق الدينار الصلوة لارضاء المخصوص لا تفيد بل يصلي الله تعالى
 فان لم يعف خصمه اخذ من حسنة جاء انه يؤخذ لك انق ثواب مائة صلوة بالجماعة
 ولو ادرك الغوم في الصلوة ولم يد رافرض ام تراويح ينوي الغرض فانهم فيه صحح والا
 تقع نفلا ولو نوى فرضين كمكتوبة وجنابة فلكمكتوبة ولو مكتوبتين فائنة ووقتية فلو قتيمة ولو
 فائتين فللا ولي لو من اهل الترتيب والاغا فليحفظ واونا فائنة ووقتية فللغا فائنة لو اوقعت
 متسعا ولو فرضا ونفلا فللغرض واونا فلتبين كسنة فجر وقيمة مسجد فعنهما ولو نافلة وجازة
 فنافلة ولا تبطل بنية القطع ما لم يكبر بنية مغائرة واونا نوى في صلوته الصوم صح *

* باب صفة الصلوة *

شروع في المشروط بعد بيان الشروط هي لغة مصدر روعر فاكيفية مشتملة على فرض وواجب
 وسنة ومنه وب * من فرائضها * التي لا تصح بدونها * التحريم * قائما * وهي شرط *
 في غير جنازة على القادر به يفتى فيجوز بناء النفل على النفل وعلى الغرض وان كرهه لا فرض على
 فرض او نفل على الظاهر ولا اتصالها بالاركان روعي لها الشروط وقد منعه الزيلعي ثم
 رجع اليه بقوله ولئن سلم نعم في التلويح تقديم المنع على التسليم اولى لكن نقول الاحتياط
 خلافة وعبرة البرهان وانما اشترط لهما ما اشترط للصلوة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار اتصالها
 بالقيام الذي هو ركنها * ومنها القيام * بحيث لو مد يد به لا ينال ركبتيه ومغروضة
 وواجبه ومسنونه ومنه وبه بقدر الغراء فيه فلو كبر قائما فركع ولم يقف صح لان ما اتى
 به من القيام الى ان يبلغ الركوع يكفيه تنية * في فرض * وملحق به كند روعة فجر
 في الاصح * لقادر عليه * وعلى السجود فلو نذر عليه دون السجود ان يب اياما قاعدا
 وكذا من يسيل جرحه او سجد وقد يحتم القعود كمن يسيل جرحه اذا قام او يسلس
 بوله او يبد ربع عورته يضعف عن القراءة اصلا او عن صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام
 الخروج لجماعة صلى في بيته قائما به يفتى خلافا للاشياء * و * منها * القراءة * لقادر

عليها كما سيجي وهي ركن زائد عند الأكثر لسقوطه بالافتداء بلا خلف * و * منها *
الركوع * بحيث لو مد يديه نال ركبتيه * و * منها * السجود * بجهته وتدنيه ووضع اصبع
واحدة منها شرط وتكراره بعد ثابته بالسنة كعد الركعات * و * منها * القعود الاخير *
والذي يظهر انه شرط لانه شرع للخروج كالتحريم للشروع وصح في البدائع انه ركن
زائد يحث من حلف لا يصلي بالرفع من السجود وفي السراجية لا يكفر منكروه *
قد ر * ادنى قراءة * التشهد * الى عبده ورسوله بلا شرط موالاة وعدم فاصل لما في
الولوية صلى اربعاً وجلس لحظة فظها ثلاثاً فقام ثم تكلم ثم جلس ثم تكلم فان كلا
الجلستين قد ر التشهد صحت والا لا * و * منها * الخروج به نعه * كفعله المنافى لها بعد
تمامها وان كره تحريماً والصحيح انه ليس بفرض اتفاقاً قاله الزيلعي وغيره واقره المصنف
وفي المجتبى وعليه المحققون وبقي من الفروض تمييز المفروض وترتيب القيام علي الركوع
والركوع علي السجود والقعود الاخير على ما قبله واتمام الصلوة والانتقال من ركن
الى آخر ومتابعته لامامه في الفروض وصحة صلوة امامه في رائه وعدم تقدمه عليه
وعدم مخالفته في الجهة وعدم تكبر فائته وعدم محاذاة امرأة بشرطها وتعليل
الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة قال العيني وهو المختار واقره المصنف وبسطناه في
الجزائن * وشرط في ادائها * اى هذه الفرائض قلت وبه بلغت نيفاً وعشرين وقد
نظم الشرنبلالي في شرح الوهبانية للتحريم عشرين شرطاً وغيرها ثلثة عشر فقال شعر
شروط التحريم حظيت بجمعها * مهذبة حسناً مد الدهر تزهو * دخول الوقت واعتقاد
دخوله * وستروا طهراً والقيام المحرر * ونية اتباع الامام ونطقه * وتعيين فرض او وجوب
فيه كـ * بجملة ذكر خالص عن مراده * وبسملته عرباء ان هو يقدر * وعن تركها واولها
جلالة * وعن مد همزات وباء باكبـ * وعن فاصل فعل كلام مبائن * وعن سبق تكبير
ومثلك يعدر * فدونك هدى مستقيماً لقبلته * لعلك تحظى بالقبول وتشكر * فجملتها
العشرون بل زيد غيرها * وناظمها يرجو الجواد فيغفر * والحققتها من بعد ذاك بغیرها *
ثلثة عشر للمصلين تظهر * قيامك في المفروض مقدار آية * وتقرأ في ثنتين منه تخير *
وفي ركعات النفل والوتر فرضها * ومن كان موتاً فعن تلك يخطر * وبعد قيام فالركوع

فمسجدة * وثانية قد صح عنها توخر * وشرط سجود القرآن بجهة * وقرب تعود فصل مقرر *
 على ظهر كف او على فضل ثوبه * اذا تطهر الارض الجواز مقرر * اداؤك افعال الصلوة ببقطة *
 وتمييز مغروض عليك مقرر * سجودك في حال فظهر مشارك * لسجدتها عند ازو حائك
 يغفر * ويختتم افعال الصلوة تعود * وفي صنعه عند الخروج محدد * والاختيار * اى
 الاستيقاظ اموالوركع او مسجد ذاهلا كل الذصول اجزاء * فان اتى بها * او باحد هابان قام
 او قرأ او ركع او سجد او قعد الاخير * نائما لا يعتد * بما اتى به * بل يعيده ولو القراءة
 او القعدة على الاصح وان لم يعد تغسل لصدوره لاعتن اختيار فكان وجوده كعد منه والناس
 عنه غافلون فلواتى النائم بركعة تامة تغسل صلوته لانه زاد ركعة وهي لا تقبل الرفض ولو
 ركع او سجد فنام فيه اجزاه لحصول الرفع منه والوضع بالاختيار * ولها واجبات * لا تغسل
 بتركها وتعاد وجوباً فى العمل والسهوان لم يسجد له وان لم يعد ها يكون فاسقا آثماً وكذا اكل
 صلوة اديت مع كراهة التحريم تجب اعادتها والمختار انه جابر للازل لان الغرض لا يتكرر *
 وهي * على ما ذكره اربعة عشر * قراءة فاتحة الكتاب * فيسجد للسهو بترك اكثرها لافلها
 لكن في المجتبى يسجد بترك آية منها وهو اولى ثلث وعليه فكل آية واجب ككل تكبيرة عيد
 وتعد يل ركن وايتان كل وترك كل كما يأتى فليحفظ * وضم * اقصر * سورة * كالكوثر او ما
 قام مقامها وهو ثلث آيات قصار نحو ثم نظرت ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر وكذا لو كانت
 الآية او الايتان تعدل ثلثا قصارا ذكره الحلبي * فى الاولين من الغرض * وهل يكره
 فى الاخرين المختار لا * وفى جميع ركعات النفل * لان كل شفع منه صلوة * وكل *
 التور * احتياط * وتعيين القراءة فى الاولين * من الغرض على المذهب * وتقدير
 الفاتحة على * كل * السورة * وكذا ترك تكريرها قبل سورة الاولين * ورعاية الترتيب *
 بين القراءة والركوع * فيما تكرره * اما فيما لا يتكرر فغرض كأمرو * فى كل ركعة كالسجدة *
 او فى كل الصلوة كعدد ركعاتها حتى لو نسي سجدة من الاصل قضاءها ولو بعد السلام قبل الكلام
 لكنه يتشهد ثم يسجد للسهو ثم يتشهد لانه يبطل بالعود الى الصلوة والتلاوة اما السهوية
 فترفع التشهد لا القعدة حتى لو سلم بسجود رفعه منها لم تغسل بخلاف تلك السجدتين *
 وتعد يل الاركان * اى تسكين الجوارح قد رسمت في الركوع والسجود وكذا اني الرفع

منهما على ما اختاره الكمال لكن المشهور ان مكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة وعند الثاني الاربعة فرض * والقعود الأول * ولو في نفل في الاصح وكل اترك الزيادة فيه على التشهد و اراد بالاول غير الاخير لكن يرد عليه لو اختلف مسا فسبقه الحث مقيما فان القعود الاول فرض عليه وقد يجاب بانه عارض * والتشهد ان * ويسجل للسهر بترك بعضه ككله وكذا في كل فعدة في الاصح اذ قد يتكرر عشر امكن ادرك الامام في تشهدى المغرب وعليه سهر فسجل معه وتشهد ثم تكرر سجدة تلاوة فسجل معه وتشهد ثم سجل للسهر وتشهد معه ثم قضى الركعتين بتشهدين ووقع له كل لك قلت ومثل التلاوية تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها ايضا لهما زيد اربع اخر لما مر ولو فرضنا تعد التلاوية والصلابة لهما ايضا زيد ست ايضا ولو فرضنا ادراكه للامام ساجد اولم يسجد صما معه فمقتضى القواعد انه يقضيها فيزيد اربع اخر فتدبر ولم ينبه عليه والله اعلم * ولفظ السلام * مرتين فالثاني واجب على الاصح برهان دون عليكم وتنقض قدوة بالاول قبل عليكم على المشهور عندنا وعليه الشافعية خلافا للتكملة فلوا يتم به بعدة قبل قوله عليكم لم يجز وهل تنقطع التحريمة بالاول ام بالثاني جزم في الجوهرة والبرهان وغيرهما بالاول وصح شارح التكملة الثاني وعليه فيصح الاقتداء قبله والمعتد عند الشافعية انه لو اقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم يصح القدوة ذكره الرمي الشافعي في باب سجود السهر * و * قراءة * قنوت الوتر * وهى مطلق الدعاء وكل ا تكبيرة قنوته وتكبيرة ركوع الثالثة زيلعي * وتكبيرات العيدين * كلها او بعضها وكل ا تكبير ركوع الركعة الثانية كلفظ التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلوة بحر فليحفظ * والجهر * للامام * والاسرار * لكل * فيما يجهر * فيه * ويسر * وبقي من الواجبات اتيان كل واجب او فرض في محله فلوا تم القراءة فمكث متفكرا سهوا ثم ركع وتذكر السورة راعا فضها قائما اعد الركوع وسجد للسهر وترك تكرير ركوع وتليث سجود وترك تعود قبل ثابئة او رابعة وكل زيادة تتخلل بين فرضين وانصات المقتدى ومتابعة الامام يعني في المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه او بعدم سنيته كقنوت فجر وانما تفصل بمخالفته في المفروض كما بسطناه في الخرائن قلت فبلغت اصولها نيغا واربعين وبالبسط اكثر من مائة

الغبا اذا اخذها ينتج ٣٩٠ من ضرب خمسة قعدة المضروب بتشهد ها وترك نقص منه
 وزيادة فيه او عليه في ٧٨ كما مر والتتبع ينبغي الحصر فتبصر فيلغزاي واجب يستوجب ٣٩٠
 واجبا * ومننها * ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا بل اساءة لوعامد اغير مستخف وقالوا
 الاساءة اذ من من الكراهة ثم هي على ما ذكره ثلثة وعشرون * رفع اليدين للتحرية *
 في الخلاصة ان اعتاد تركه اثم * ونشر الاصابع * اى تركها بحالها * وان لا يطاق طأ رأسه عند
 التكبير * فانه بدعة * وجه الامام بالتكبير * بقدر حاجته للاعلام بالدخول والانتقال
 وكل بالتسميع والسلام واما الموتى والمنفرد فيسمع نفسه * والغناء والتعوذ والتسمية والتأمين *
 وكونهن * سرا ووضع يمينه على يساره * وكونه * تحت السرة * للرجال لقول علي رضي الله
 عنه من السنة وضعهما تحت السرة والخوف اجتماع الدم في رؤس الاصابع * وتكبير الركوع
 و * كل ا * الرفع منه * بحيث يستوى قائما * والتسبيح فيه ثلثا * والصاق كعبيه * واخذ ركبتيه
 بيديه * في الركوع * وتفريج اصابعه * للرجال ولا يندب التفريج الا هنا ولا الضم الا في
 السجود * وتكبير السجود * كل انفس * الرفع منه * بحيث يستوى جالسا * و * كل ا *
 تكبيرة والتسبيح فيه ثلثا ووضع يده وركبتيه * في السجود فلا يلزم طهارة مكانهما عندنا مجمع
 الا اذا سجد على كفك كما مر * وافتراش رجله اليسرى * في تشهد الرجل * والجلسة * بين
 السجدين ووضع يده على فخذه كالشهد للتراث وهذا مما اغفله اهل المتون والشروح
 كما في امداد الفتاح للشرنبلالي قلت وياتي معزيا للمنية فافهم * والصلوة على النبي * صلي
 الله عليه وسلم * والسلام * في القعدة الاخيرة وفرض الشافعي رح قول اللهم صل على محمد
 صلى الله عليه وسلم ونسبوه الى الشذوذ ومخالفة الاجماع * والدعاء * بما يستحيل سؤاله من
 العباد وبقي بقية تكبيرات الانتقالات حتى تكبيرة القنوت على قول والتسميع للامام والتحميد
 لغيره وتحويل الوجه يمنة ويسرة للسلام * ولها آداب * تركه لا يوجب اساءة ولا عتبا باكثر
 سنة الزوائد لكن فعله افضل * نظره الى موضع سجوده حال قيامه والى ظهره قد فيه حال
 ركوعه والى ارنبته حال سجوده والى حجره حال تعوده والى منكبيه الايمن والايسر
 عند التسليمة الاولى والثانية * لتحصيل الخشوع * وامساك فمه عند الثواب * ولو ياخذ
 شفته بسننه * فان لم يقل رغطا * بظهر * يد * اليمنى وقيل باليمنى لوقائما والافيسراه

مجتنب * أركمه * لان التغطية بالضرورة مكروهة * واخراج كفيه من كفيه عند التكبير *
 للرجل بالضرورة كبر * ودفع السعال ما استطاع * لانه بلا عدل ومغسل فيتنجبه * والغيام *
 لامام وموت * حين قيل حي علي الفلاح * خلا فالزفر رح فعند * عند حي على الصلوة ابن
 كمال * ان كان الامام بقرب المحراب والا فيقوم كل صف يستهي اليه الامام على الاظهر *
 وان دخل من قد ام قاموا حين يقع بصرهم عليه الا اذا قام الامام بنفسه في مسجد فلا يغفوا
 حتى يتم اقامته ظهيرة * وشروع الامام * في الصلوة * مذ قال قد قامت الصلوة * ولواخر
 حتى اتمها لا بأس به اجماعا وهو قول الثاني والثلاثة وهو اعدل المذاهب كما في شرح
 المجمع للمصنف وفي القهستانى معزيا للخلاصة انه الاصح فرع لو لم يعلم ما في الصلوة
 من فرائض وسنن اجزاء نية والله اعلم فصل واذا اراد الشروع فيها كبر * لو قادرا *
 للافتتاح * اى قال وجوب الله اكبر ولا يصير شارعا بالمبتدأ فقط كالله ولا باكبر فقط هو
 المختار فلو قال الله مع الامام واكبر قبله او ادرك الامام راكعا فقال الله قائما واكبر راكعا
 لم يصح في الاصح كاللوفغ من الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا
 لمحمد رح * بالحدف * اذ مل احدى الهزتين مغسل وتعمل كغروك الباء في الاصح
 ويشترط كونه * قائما * فلو وجل الامام راكعا فكبر منحنيا ان الى القيام اقرب صح ولغت نية
 تكبيرة الركوع فرع كبر غير عالم بتكبير امامه ان اكبر رايه انه كبر قبله لم يجز والا جاز
 محيط ولو اراد تكبيرة التعجب او متابعة المؤذن لم يصير شارعا ويجزم الراء لقوله عليه السلام
 الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم منح وقد مر في الاذان * و * انما * يصير شارعا
 بالنية عند التكبير لا به * وحده ولا بها وحدها بل بهما * ولا يلزم العاجز عن النطق *
 كاخروس وامى * تحريك لسانه * وكذا في حق القراءة * والصحيح لعدم الواجب فلا يلزم غيره
 الا بدليل فتكفى النية لكن ينبغي ان يشترط فيها القيام وعدم تقلبها لقيامها مقام التحريمة
 ولم اره ثم في الاشباه في قاعه التابع تابع فالفتى به لزومه في تكبيرة وتلبية لقراءة * ورفع يديه *
 قبل التكبير وتيل معه * ما سا با بهاميه شتمى اذنيه * هو المراد بالمحاذ لانها لا تتيقن الا
 بذلك ويستقبل بكفيه القبلة وقيل خديه * والمرأة * ولوامة كافي البحر لكن في النهر عن السراج
 انها هنا كالرجل وفي غيره كالحر * ترفع * بحيث يكون رؤس اصابعها * حذاء منكبيها *

وقيل كالرجل * وصح شروعه * ايضا مع كراهة التحريم * بتسبيح وتهليل * وتحميد *
 وسائر كرم التعظيم * الخالصة له تعالى ولوم مشتركة كرحيم وكريم في الاصح وخصه الثاني بالكبر
 وكبير منكر او معر فاذاد في الخلاصة والكبار مثقلا ومخفعا * كما * صح * لو شرع بغير عربية *
 اى لسان كان وخصه البردعي بالفارسية لمزيتها الحد يث لسان اهل الجنة العربية والفارسية
 الدرية بعشيد الراء تهستاني وشرطا عجزه وعلل هذا الخلاف الخطبة وجميع اذكار الصلوة
 اما ما ذكر بقوله * ارا من اولي اوكبر او سلم او سمى عند ذبح * او شهد عند حاكم او رد سلاما
 ولم ازلو شمت عاطسا * او قرأ بها عاجزا * فجازا جما عا قيل القراءة بالعجز لان الاصح رجوعه
 الى قولها وعليه الفتوى قلت وجعل العيني الشروع كالقراءة لاسلف له فيه ولا سند يتو به بل
 جعله في التاتارخانية كالطلبية تجوز اتفاقا فظاهرة كالمتمن رجوعهما اليه لاهو اليهما فاحفظه
 فقد اشتبه على كثير من القاصرين حتى الشرنبلالي في كتبه فتنبه * لا * يصح * ان اذن
 بها علي الاصح * وان علم انه اذان ذكره الحد ادى واعتبر الزيلعي المتعارف فروع قرأ
 بالفارسية او التوردة او الانجيل ان قصة تغسل وان ذكر الارالحق به في البحر الشاذ لكن في
 النهر الاوجه انه لا يفسد ولا يجزى كالتنجي ويجوز كتابة آية او آيتين بالفارسية لا اكثر ويكره
 كتب تفسير تحته بها * ولو شرع بمشوب لاحتجته كتموذ وبسلة وحونلة * واللهم اغفر لي
 او ذكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم * فقط فانه يجوز فيها على الاصح كما الله * ووضع *
 الرجل * يمينه على يساره تحت سرتة اخذ ارسغها بخنصره وابهامه * هو المختار وتضع المرأة
 والخصي الكف على الكف تحت ذنبا * كما فرغ من التكبير * بلا ارسال في الاصح * وهو
 سنة قيام * ظاهرة ان القاعد لا يضع ولم اده ثم رأيت في مجمع الانهر الماراد من القيام ما هو
 الاعم لان القاعد يفعل كذلك * له ترار فيه ذكر مسنون فيضع حالة الثناء وفي القنوت
 وتكبيرات الجنازة لا * يسن * في قيام * متخلل * بين ركوع وسجود * لعدم القرار *
 * ولا بين * تكبيرات العيد * لعدم الذكر ما لم يطل القيام فيضع سراج * وقرأ * كما كبر *
 سبحانك اللهم * تاركا وجل ثناؤك الا في الجنازة * مقتصر عليه * فلا يضم وجهات وجهي
 الا في النافلة ولا تغسل بقوله وانا اول المسلمين في الاصح * الا اذا * شرع الامام في
 القراءة سواء * كان مسبوتا * او مد ركعا * و * سواء كان * امامه يجهر بالقراءة * او لا *

فأنه * لا يأتى به * لما فى النهر عن الصغر ادرک الامام فى القيام يثني مالم يبدأ بالقراءة
وقيل فى المخافة يثني ولو ادرکه راجعاً او ساجداً ان اكبراً به انه يدركه اتى به * و * كما
استفتح * تعوذ * بلغط اعوذ على المذنب * سرا * قيل للاستفتاح ايضاً فهو كالتمنازع *
لقراءة * فلو تركه بعد الفاتحة تركه ولو قبل اكملها تعوذ وينبغي ان يستأنفها ذكره الحلبي ولا
يتعوذ التلميذ اذا قرأ على استاذة ذخيرة اى لا يسئ فليحفظ * فيأتى به المسبوق عند قيامه
لقضاء ما ذاته * لقراءته * لا المقتضى * لعلها * ويؤخر * الامام التعوذ * عن تكبيرات
العيد * لقراءتها بعد ما * و * كما تعوذ * سمي * غير ما وتم بلفظ البسمة لا مطلق الذكر كفى
ذبحه ووضوء * فى * اول * كل ركعة * ولوجهرية * لا * تسن * بين الفاتحة والسورة
مطلقاً * ولوسرية ولا تكره اتفاقاً وما صححه الزاهدى من وجوبها ضعفه فى البحر * وهي
آية * واحدة * من القرآن * كله * انزلت للفصل بين السور * فافى النمل بعض آية
اجماعاً * وليست من الفاتحة ولا من كل سورة * فى الاصح فتحرم على الجنب * ولم تجز الصلوة
بها * احتياطاً * ولم يكفر جاهداً بالشبهة * اختلاف مالك رح * فيها * كما سمي * قرأ
المصلي لو اماً او منفرداً الفاتحة * قرأ بعد ما وجوباً * سورة او ثلث آيات * ولو كانت الآية
او الايتان تعدل ثلث آيات قصار انتفت كراهة التحريم ذكره الحلبي ولا تنتفي التزهيمة الا
بالمسنون * وامن * بمدا وتصر وماله ولا تغسل يده مع تشديد او حذف ياء بل بقصر مع احدهما
او يمد معهما وهذا مما انفردت بتحريه * الامام سراً كما موم ومنفرد * ولو فى السرية اذا
سمعه ولو من مثله فى نحو جمعة وعيد واما حديث اذا من الامام فامن من التعليق بمعلوم
الوجود فلا يتوقف على سماعه منه بل يحصل بتمام الفاتحة بل ليل اذا قال الامام ولا الضالين
فقولوا آمين * ثم * كافراً * يكبر * مع الانخفاض * للركوع * ولا يكره وصل القراءة
بتكبيره ولو بقي حرف او كلمة فاقمه حالة الانحناء لا بأس به عند البعض منية المصلي * ويضع
يديه * معتملاً بهما * على ركبتيه ويفرج اصابعه * للتمكن ويسن ان يلصق كعبيه وينصب
ساقيه * ويهبط ظهره * ويسوى راسه بعجزة * غير رافع ولا منكس راسه يسمح فيه * واقله *
فلما * فلو تركه او نقصه كره تنزيهاً وكره تحريماً اطالة ركوع او قراءة لا دراك الجائي اى ان
عرفه والا فلا بأس به ولو اراد التقرب الى الله لم يكره اتفاقاً لكنه نادر وتسمى مسئلة الرياء

فينبغي التحرز عنها * و * اعلم ان مما ينبغي ان لزوم المتابعة في الاركان انه * لورفع
 الامام راسه * من الركوع او السجود * قبل ان يتم المأموم التسميات * الثالث *
 وجب متابعتها * وكل اعكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين * بخلاف سلامه * او
 قيامه لثالثة * قبل اتمام الموتم التشهد * فانه لا يتابعه بل يتمه لجوبه ولولم يتمه جاز ولو سلم
 والموتم في ادعية التشهد تابعه لانها سنة والناس عنه غافلون * ثم يرفع راسه من ركوعه مسمعا *
 في الولوالجية لوابل النون لاما تغسل رهل يقف بجزم او تحريك قولان * ويكتفي به الامام *
 وقال يضم التحميد سرا * و * يكتفي * بالتحميد الموتم * وافضله اللهم ربنا ولك الحمد ثم حلف الوار
 ثم حلف اللهم فقط * ويجمع بينهما لم منفردا * على المعتمد فيسمع رافعا ويحمد مستويا * ويقوم
 مستويا * لما رآه سنة او واجب او فرض * ثم يكبر * مع الانخفاض * ويسجد واضعا ركبتيه *
 او لا قربهما عن الارض * ثم يديه * الالعذر * ثم وجهه * مقدا ما انفعه لما مر * بين كفيه *
 اعتبار الاخر الركعة باولها صا ما اصابع يديه لتوجهه للقبلة * ويعكس تموضه وسجد بانفعه * اى
 على ما صلب منه * وجهته * حذرها طولامن الصدغ الى الصدغ وعرضا من اسفل الحاجبين
 الى القحف ووضع اكثرها واجب وقيل فرض كبعضها وان قل * وكراهة اقتصاره * في السجود *
 على احد هما * ومنعا الاكتفاء بالانف بلا عل رواليه صح رجوعه وعليه الفتوى كما حررناه في
 شرح الملتقى وفيه يفترض وضع اصابع القدم ولو واحدة نحو القبلة والالم تجز والناس عنه
 غافلون * كايكره * تنزيها * بكور عمامة * الالعذر * وان صح * عندنا * بشرط كونه
 على جبهته * كلها * او بعضها * كامر * اما اذا كان * الكور * على راسه فقط وسجد عليه
 مقتصرا * اى ولم تصب الارض جبهته ولا انفعه على القول به * لا * يصح لعدم السجود على
 محله ويشترط طهارة المكان وان يحجم الارض والناس عنه غافلون * ولو سجد على كفه او
 فاضل ثوبه صح لو كان المكان * المبسوط عليه ذلك * طاهرا * والالام لم يعد سجودا على
 طاهر فيصح اتقانها وان احكم كل متصل ولو بعضه ككفه في الاصح وفحنه ولو بعد رلا ركبتيه كمن
 صح الحلبي انها كفحنه * وكراهة * بسط ذلك * ان لم يكن ثمه تراب او حصة * ازحراز برد لانه
 ترفع * والا * يكن ترعا فان لم يخف اذا * لا * بأس به فيكره تنزيها وان خافه كان
 مباحا وفي الزيلعي اذا رفع التراب عن وجهه كره وعن عمامته لا يصح الحلبي عدم كراهة

بسط الخرقه ولو بسط القباء جعل كتفه تحت قد يمه وسجد على ذيله لانه اقرب للتواضع *
وان سجد للرحام على ظهر * هل هو قيد احترامى لم اراه * فصلى صلوته * التى هو فيها *
جاز * للضرورة * وان لم يصلها * بل صلى غيرها ولم يصل اصلا او كان فرجة * لا * يصح
وشرط فى الكفاية كون ركبتي الساجد على الارض وشرط فى المجتنب سجود المسجود عليه
على الارض فالشروط خمسة لكن نقل القهستاني الجواز ولو الثاني على الثالث وعلى غير ظهر
المصلى بل على ظهر كل ما كول بل على غير الظهر كالغندين للعدر * ولو كان موضع سجوده ارفع
من موضع القلمين بمقدار لبنتين منصوبتين جاز * سجود * وان اكثر لا * الا لزحمة كاهن
والمراد لبنة بخارى وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع فمقدار ارتفاعها نصف ذراع ثنتي
عشرا صبيعا ذكر الحلبي * ويظهر عضديه * في غير زحمة * ويباعد بطنه عن فخذيه * ليظهر
كل عضو بنفسه بخلاف الصفوف فان المقصود اتحادهم حتى كانهم جسد واحد * ويستقبل باطراف
اصابع رجليه القبلة ويكره ان لم يفعل * ذلك كما يكره لو وضع قدمي ورفع اخرى بلاعدر * ويسبح
ثلثا * كاهن * والمرأة تنخفض * فلا تبلى عضديها * وتلصق بطنها بفخذيها * لانه استبرج حردنا
فى الخزانين انها تخالف الرجل فى خمسة وعشرين * ثم يرفع راسه مكبرا ويكفي فيه * مع الكراهة *
ادنى ما يطلق عليه اسم الرفع * كما صححه فى المحيط لتعلق الركنية بالاولى كسائر الاركان بل لو
سجد على لوح فنزع فسجد بلارفع اصلاح وصح فى الهداية انه ان كان الى القعود اقرب صح
والا فلا ورجحه فى النهى الشربلانية ثم السجدة الصلوتية تتم بالرفع عند محمد رح وعليه الفتوى
كالتلاوة اتفاقا مجمع * ويجلس بين السجدين مطمئنا * لما روى يضع يديه على فخذيه كالتشهيد
منية المصلي * وليس بينهما ذكر مسنون وكذا * ليس * بعد رفعه من الركوع * دعاء وكان
لا يأتى فى ركوعه وسجوده بغير التسبيح * على المذهب * وما ورد محمول على النفل * ويكبر
ويسجد * ثانية مطمئنا * ويكبر للمهوض * على صدره من يديه * بلا اعتماد وقعود * استراحة ولو
فعل لا بأس ويكره فقد يم احد على رجليه عند النهوض * و * الركعة * الثانية كالاولى * فيما روى *
غير انه لا ياتي بثناء وتعوذ فيها * اذ لم يشرعا الامرة واحدة * ولا يس * مؤكدة * رفع يديه
الافى * سبع مواطن كما ورد بنا على ان الصفا والمروة واحد نظر للسعي ثلثة فى الصلوة * تكبيرة
افتتاح وقنوت وعمل * خمسة فى الحج * استلام * العجر * والصفا والمروة وعرفات والجمرات *

ويجمعها على هذا الترتيب بالنثر نقس صمعي وبالنظم لابن الفصح قوله شعر فتح قنوت
 عيد استلم الصفا * مع مروءة عرفات الجمرات * والرفع بحذاء اذنيه * كالتحريرة * في الثلث
 الاول * اما * في الاستلام و * الرمي * عند الجمرتين * الاولى والوسطى فانه * يرفع
 حذاء منكبيه ويجعل باطنهما نحو * الحجر * الكعبة * واما * عند الصفا والمروة وعرفات
 فيرفعهما كالدعاء * والرفع فيه وفي الاستسقاء يستحب * فيبسط يديه * حذاء صدره *
 نحو السماء * لانها قبلة الدعاء ويكون بينهما فرجة والاشارة بمسبحة لعذر كبردي يكفي والمسح
 بعلى * على وجهه سنة في الاصح شربلانية وفي وتر البحر الدعاء اربعة دعاء رغبة يفعل كما مروءة
 رغبة يجعل كفيه لوجهه كالمستغيث من الشيء ودعاء تضرع يعقل الخنصر والبنصر ويخلق
 ويشير بمسبخته ودعاء الخفية ما يفعله في نفسه * وبعد فراغه من سجدتي الركعة الثانية يفتش *
 الرجل * رجله اليسرى * فيجعلها بين اليدين * ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويوجه
 اصابعه * في المنصوبة * نحو القبلة * هو السنة في الغرض والنفل * يضع يمينه على فخذه
 اليمنى ويسرا على اليسرى ويبسط اصابعه * مفرجة قليلا * جاعلا اطرافها عند ركبتيه *
 والمرأة تجلس متوركة ولا يأخذ الركبة هو الاصح لتوجهه للقبلة * ولا يشير بسبابته عند الشهادة
 وعليه الفتوى * كافي الولوالجية والتجنيس وعمدة المفتي وعامة الفتاوى لكن المعتمد ما صححه
 الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي والبهمنسي والباقاني وشيخ الاسلام الجبل وغيرهم
 انه يشير لفعله عليه السلام ونسبوه بمحمد والامام روح بل في متن درر البحار وشرحه
 غرر الاذكار المفتي به عندنا انه يشير باصابعه كلها وفي الشربلانية عن البرهان الصحيح انه
 يشير بمسبخته وحدها ويرفعها عند النفي ويضعها عند الاثبات واحترزنا بالصحيح عما قيل لا يشير
 لانه خلاف الدراية والرواية وبقولنا بالمسبحة عما قيل يعقل عند الاشارة انتهى وفي العيني عن
 التحفة الاصح انها مستحبة وفي المحيط سنة * ويقرأ تشهد ابن مسعود رض * وجوبا كما بحثه في
 البحر لكن كلام غيره يغيب ندبه وجرم شيخ الاسلام الجبل بان الخلاف في الافضية ونحوه في مجمع
 الانهر * ويقصد بالفاظ التشهد * معانيها مرادة له على وجه * الانشاء * كانه يحكي الله تعالى ويسلم
 على نبيه صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه واوليائه * لا الاخبار * عن ذلك ذكره في المجتبى وظاهره ان
 ضمير علينا للماضين لاحكاية سلام الله وكان عليه السلام يقول فيه اني رسول الله * ولا يزيد *

فى الغرض * علي التشهد في القعدة الاولى * اجمعا * فان زاد عامل آكره * فوجب الاعادة *
او ساهيا وجب عليه سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد * نقط * علي المذهب * المقتضى
به لا لخصوص الصلوة بل لتأخير القيام ولو فرغ الموتر قبل امامه سكت اتفاقا واما المسبوق فيترسل
ليرفع عند سلام امامه وقيل يتم وقيل يكرر كلمة الشهادة * واكتفي المفترض فيما بعد الاوليين
بالفائحة * فانها سنة علي الظاهر ولو زاد لابس به * وهو مخير بين قراءة الفائحة * وصحح العيني
وجوبها * وتسبيح ثلثا * وسكوت قدرها وفي النهاية قد رتب تسبيحة فلا يكون مسيا بالسكوت *
علي المذهب * لثبوت التخيير عن علي وابن مسعود رض وهو الصارف للمواظبة عن الوجوب *
وينعل في القعود الثاني * الافتراش * كالاول وتشهد * ايضا * وصلي علي النبي * صلي
الله عليه وسلم وصح زيادة في العالمين وتكرار انك حميد مجيد وعدم كراهة الترحم ولو ابتداء
وتدب السيادة لان زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك الادب فهو افضل من تركه ذكره الرملي
الشافعي وغيره وما نقل لا تسودوني في الصلوة فكذب وقولهم لا تسيدوني بالياء لحن ايضا
والصواب بالواو وخص ابراهيم لسلامه علينا اولانه سمانا المسلمين اولان المطلوب صلوة يتخذ
بها خيلا وعلي الاخير فالتميمه ظاهر اراجع لآل محمد صلى الله عليه وسلم او امشبه به قد يكون
ادنى مثل مثله كمشكوة * وهي فرض * عملا بالامر في شعبان ثاني الهجرة * مرة
واحدة * اتفاقا في العمر فلو بلغ في صلواته فابت عن الغرض نهرا بحثا وفي المجتبى لا يجب علي
النبي صلي الله عليه وسلم ان يصلي على نفسه * واختلف * الطحاوى والكرخي * في
وجوبها * على السامع والذاكر * كما ذكر * صلي الله عليه وسلم * والمختار * عند الطحاوى *
تكراره * اي الوجوب * كما ذكر * ولو اتحد المجلس في الاصح لان الامر يقتضي التكرار
بل لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فيتكرر بتكرره وتصير ديننا بالترك فتقضي لانها حق
عبد كالتمشيت بخلاف ذكره تعالى * والمذهب استحبابه * اي التكرار وعليه الفتوى والمعتمد
من المذهب قول الطحاوى كذا ذكره الباقي تبعا لما صححه الحلبي وغيره ورجحه في البحر
باحاديث الوعيد كزعموا بقاء وشقاء ويخل وجفاء ثم قال فتكون فرضا في العمر واجبا كلما ذكر
على الصحيح وحراما عند فتح التاجر متاعه ونحوه سنة في الصلوة ومستحبة في كل اوقات
الامكان مكرهة في صلوة غير تشهد اخير فان استثنى في النهر من قول الطحاوى ما في تشهد

اولى وضمن صلوة عليه لئلا يتسلل بل خصه في درر البحار بغير الد اكر لحد يث من ذكرت
 عنده فلم يحفظ وازعاج الاعضاء برفع الصوت جهل وانما هي دعاء له والد دعاء يكون بين الجهر
 والمخافتة كذا اعتمد الناجي في كنز العفاف وحرر انها قد ترد كلمة التوحيد مع انها اعظم
 منها وفضل لحد يث الاصبها في وغيره عن انس رح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من صلى علي مرة واحدة فتقبلت منه محي الله عنه ذنوب ثمانين سنة فقيد المأمول بالقبول *
 ودعاء * بالعربية وحرر ما نهر لنفسه وابويه واستاذة والمؤمنين ويحرم سؤال العافية
 من الدهر وخمر الدارين ودفع شرهما او المستحيلات العادية كنزول المائدة قبل والشرعية والحق
 حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر لا لكل المؤمن كل ذنوبهم محرر * بالادعية المذكورة في القرآن
 والسنة لا بما يشبه كلام الناس * اضطرب فيه كلامهم ولا سيما المصنف والمختار كما قاله الحلبي ان
 ما هو في القرآن او في الحد يث لا يفسد وما ليس في احد هما ان استحالة طلبه من الخلق لا يفسد
 ولا يفسد ولو قبل قبل التشهد والاتتم به ما لم يتذكر سجدة فلا تفسد بسؤال المغفرة مطلقا ولو لم يسمع او لم يسمع
 وكان الرزق ما لم يغفل به مال ونحوه لاستعماله في العباد مجازا * ثم يسلم عن يمينه ويساره *
 حتى يروح بياض خده ولو عكس سلم عن يمينه فقط ولو تلفاه وجهه سلم عن يساره اخرى
 ولو نسي اليسار اتى به ما لم يستدبر القبلة في الاصح وتنقطع التحريمة بتسليمه واحدة يرهان وفي
 التاتارخانية ما شرع في الصلوة مثنى فللواحد حكم المثنى فيحصل التحليل بسلام واحد كما يحصل
 بالمثنى وتفقيد الركعة بسجدة واحدة كما تنفيع بسجدة تين * مع الامام * ان اتم التشهد بغير
 ولا يخرج الموتى بنحو سلام الامام بل بغيره وحل ثلثه عند الانتفاء حرمتها فلا يسلم ولو اتمه قبل
 امامه فتكلم جاز وكره فلو عرض منافع تفسد صلوة الامام فقط * كالتحرية * مع الامام وقال الافضل
 فيهما بعد * قائلا السلام عليكم ورحمة الله * هو السنة وصرح الحد ادى بكرامة عليكم السلام *
 و * انه لا يقول * هنا * وبركاته * وجعله النورى بدعة ورد الحلبي وفي الحاوي انه حسن *
 وسن جعل الثاني اخفض من الاول * خصه في المنية بالامام وافر المصنف * وينوي * الامام
 بخطابه * السلام على من في يمينه ويساره * ممن معه في صلوته ولو جئنا او انسا اما سلام التشهد
 فيعلم لعدم الخطاب * والحفظه فيهما * بلانية عدد كالايمان بالانبياء عليهم السلام وتقدم القوم
 لان المختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء

افضل من عوام الملائكة والمراد بالاتقياء من اتقى الشرك فقط كالفسقة كما في البحر عن الروضة
واقره المصنف قلت وفي مجمع الانهر تبعا للقهستاني خواص البشر واساطه افضل من خواص الملك
واساطه عند اكثر المشائخ وهل تتغير الحفظة قولان وبغارقه كاتب السيات عند جماع وخلاء وصلوة
والاختار ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه مما اثر الله بعلمه نعم في حاشية الاشباه تكتب في
رق بلا حرف كثبوتها في العقل وهو احد ما قيل في قوله تعالى والطور وكتاب مسطور في رق
منشور وصحح النيشابوري في تفسيره انها يكتبان كل شئ حتى انينه قلت وفي تفسير الد مياطي
يكتب المباح كاتب السيات ويحى يوم القيمة وفي تفسير الكازروني المعروف بالاخوين الاصح
ان الكافر ايضا تكتب اعماله الا ان كاتب اليمين كالشاهد على كاتب اليسار وفي البرهان ان
ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن آدم بالنهار وولد بالليل وفي صحيح مسلم
ما منكم من احد الا وقد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا اياك يا رسول الله
صلي الله عليه وسلم قال واياي ولكن الله اعاني عليه فاسلم روى يفتح الميم وضمها *
وزيد * الموت * السلام على امامه في التسليمة الاولى ان كان * الامام * فيها والافى
الثانية ونواه فيها لومحاذاي وينوي المنفرد الحفظة فقط * لم يقل الكتبة ليعم المميز اذ لا كتبة
معه ولعمري لقد صار هذا كالشريعة المنسوخة لا يكاد ينوي احد شيئا الا الفقهاء وفيهم نظروا ويكره تاخير
السنة الا بقدر اللهم انت علام الخ وقال الحلواني لا باس بالفصل بالاوراد واختاره الكمال
قال الحلبي ان اريد بالكراهة التنزيهية ارتفع الخلاف قلت وفي حفطي حمله على القليل
ويستحب ان يستغفر ثلثا ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلثا وثلثين ويهلل
تمام المائة ويدعو ويختم بسبحان ربك وفي الجوهرية يكره للامام التنفل في مكانه لا للموتوم
وقيل يستحب كسر الصفوف وفي الخاتمة يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعنى يسار
المصلى لتنفل او رد وخيرة في المنية بين تحويله يمينا وشمالا واماما وخلقا وذهابه
لبيته واستقباله الناس بوجهه ولودون عشرة ما لم يكن بحد انه مصلي ولو بعيد اعلى المذهب *

فصل

ويجوز للامام * وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه اساء فلوا يتم به بعد الفاتحة او بعضها سرا
اعادها جهرًا لكن في آخر شرح المنية ايتيم به بعد الفاتحة لجهر بالسورة ان قصد الامامة والا

فلا يلزمه الجهر * في الفجر واولى العشائين اداء وقضاء وجمعة وعيد بين وتراخي وتربع لها *
 اى في رمضان فقط للتوارث قلت في تقييدها بعد ما نظر لجهره فيه وان لم يصل التراخي على
 الصحيح كما في مجمع الانهر نعم في القهستانى تبعاً للقاتلى لاسمها بالمخافة في غير الغرائض كعيد و
 وتر نعم الجهر افضل * ويسرى غيرها * وكان عليه السلام يجهر فى الكل ثم تركه فى الظهر والعصر
 لدفع اذى الكفار كما في * كمتغل بالنهار * فانه * يسرى بخبر المنفرد في الجهر * وهو افضل ويكتفى
 بادناه * ان ادعى * وفي السرية تخافت حتما على المذهب * كمتغل بالليل * منفردا فلوام
 جهر لتبعية النفل للغرض ذيلعي * وتخافت * المنفرد * حتما * اى وجوبا * ان قضى * الجهرية
 في وقت المخافة كان صلي العشاء بعد طلوع الشمس كذا ذكره المصنف بعد عل الواجبات قلت
 وهكذا اذكرة ابن الكمال في شرح المنار من بحث القضاء * علي الاصح * كما في الهداية لكن تعقبه
 غير واحد ورجحوا تخييره كمن سبق بركعة من الجمعة فقام يقضيها بخير * وادني الجهر اسما
 غيره * ادني * المخافة اسما نفسه * ومن يقربه فلو سمع رجل او رجلا ن فليس يجهر
 الجهر ان يسمع الكل خلاصة * ويجرى ذلك * المذكور * في كل ما يتعلق ينطق كتسمية على
 ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستثناء * وغيرها فلو طلق واستثنى ولم يسمع نفسه لم
 يصح في الاصح وقيل في نحو البيع يشترط سماع المشتري * واوترك سورة اولى العشاء * مثلاً ولو عمدا *
 قرأها وجوبا * وقيل ندبا * مع الفاتحة جهر اى الاخرين * لان الجمع بين جهر ومخافة في
 ركعة شنيع ولو تذكروها في ركوعه قرأها واعد الركوع * ولو ترك الفاتحة * فى الاولين * لا *
 يقضيها في الاخرين للزوم تكرارها ولو تذكروها قبل ركوعه قرأها واعد السورة * وفرض القراءة
 آية علي المذهب * هي لغة العلامة وعرفا طائفة من القرآن مترجمة اقلها ستة احرف ولو تقل يرا
 كلم بلد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها مرارا الا اذا حكم حاكم يجوز ذكره القهستانى
 ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة اتفاناً لانه يزيد على قدر ثلثة قصار قاله الحلبي * و
 حفظها فرض عين * متعين على كل مكلف * وحفظ جميع القرآن فرض كفاية * وسنة عين افضل
 من النفل وتعلم الفقه افضل منهما * وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم * ويكره
 نقص شيء من الواجب * ويسن في السفر مطلقا * اى حالة قرار وقرار كذا اطلق في الجمع الصغير
 ورجحه في البحر ورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل زوده في النهر وحرران ما في الهداية

افضل من عوام الملائكة والمراد بالاتقياء من اتقى الشرك فقط كالفسقة كما في البحر عن الروضة
واقره المصنف قلت وفي مجمع الانهر تبعا للقهستاني خواص البشر واساطه افضل من خواص الملك
واساطه عند اكثر المشايخ وهل تتغير الحفظة قولان وبغارقه كاتب السيات عند جماع وخلاء وصوله
والمختار ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه مما اثر الله بعلمه نعم في حاشية الاشباه تكتب في
رق بلا حرف كشبهتها في العقل وهو احد ما قيل في قوله تعالى والطور وكتاب مسطور في رق
منشور وصحح النيشابوري في تفسيره انها يكتبان كل شئ حتى انينه قلت وفي تفسير الدمي
يكتب المباح كاتب السيات ويمحى يوم القيمة وفي تفسير الكازروني المعروف بالاخوين الاصح
ان الكافر ايضا تكتب اعماله الا ان كاتب اليمين كالشاهد على كاتب اليسار وفي البرهان ان
ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن آدم بالنهار وولد بالليل وفي صحيح مسلم
ما منكم من احد الا وقد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا اياك يا رسول الله
صلي الله عليه وسلم قال واياي ولكن الله اعانني عليه فاسلم روى بفتح الميم وضمة هـ *
وزيد * الموت * السلام على امامه في التسليمة الاولى ان كان * الامام * فيها والافنى
الثانية ونواه فيهما لومحاذيا وينوى المنفرد الحفظة فقط * لم يقل الكنية ليعلم المميز اذ لا كنية
معه ولعمري لقل صار هذا كالشريعة المنسوخة لا يكاد ينوى احد شيئا الا الفقهاء وفيهم نظرون يكره تأخير
السنة الا بقل واللهم انت السلام الخ وقال الحلواني لا باس بالفصل بالاوراد واختاره الكمال
قال الحلبي ان اريد بالكراهة التنزيهية ارتفع الخلاف قلت وفي حفطي حمله على القليل
ويستحب ان يستغفر ثلثا ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلثا والمئين ويهمل
تمام المائة ويدعو ويختتم بسبحان ربك وفي الجوهرية يكره للامام التنفل في مكانه لا للموتوم
وقيل يستحب كمر الصغوف وفي الخاتمة يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعني يسار
المصلي لتنفل او رد وخيره في المنية بين تحويله يميناً وشمالاً واماماً وخلفاً وذهاباً
ليتيته واستقباه الناس بوجهه ولودون عشرة سالم يكن مجداً مصل ولوبعيل اعلي المذهب *

فصل

ويجهر الامام * وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه اسماء فلو ايتهم به بعد الفاتحة وبعضها سرا
اعادها جهرًا بحر لكن في آخر شرح المنية ايتهم به بعد الفاتحة يجهر بالسورة ان قص الامامة والا

فلا يلزمه الجهر * في الفجر واولى العشاءين اداء وتضاء وجمعة وعيد بين وتراويح وتر بعد ها *
 اى في رمضان فقط للتوارث قلت في تقييده بيعل ها نظر لجهره فيه وان لم يصل التراويح على
 الصحيح كافي مجمع الانهر نعم في القهستانى تبعاً للقاعدى لاسهوا بالمخافنة في غير المراض كعيد و
 وتر نعم الجهر افضل * ويسرفى غيرها * زكان عليه السلام يجهر فى الكل ثم تركه فى الظهر والعصر
 لدفع اذى الكفار كافي * كمتنفل بالنهار * فانه * يسر ويخبر المنفرد في الجهر * وهو افضل ويكتفي
 بادائه * ان ادنى * وفي السرية يخاف حتما على المذهب * كمتنفل بالليل * منفرد افلوام
 جهر لتبعية النفل للفرض زيلعي * ونخاف * المنفرد * حتما * اى وجوبا * ان قضى * الجهرية
 في وقت المخافنة كان صلي العشاء بعد طلوع الشمس كذا ذكره المصنف بعد عل الراجبات قلت
 وهكذا ذكره ابن الكمال في شرح المنار من بحث القضاء * علي الاصح * كافي الهداية لكن تعقبه
 غير واحد ورجحوا تخييره كن سبق بركة من الجمعة نقام يقضيها بخير * وادنى الجهر اسماع
 غيره * وادنى * المخافنة اسماع نفسه * ومن يقربه فلو سمح رجل او رجلا ن فليس يجهر
 الجهر ان يسمع الكل خلاصة * ويجرى ذلك * المذكور * في كل ما يتعلق بنطق كتسمية على
 ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستثناء * وغيرها فلو طلق واستثنى ولم يسمع نفسه لم
 يصح في الاصح وقيل في نحو البيع يشترط سماع المشتري * واوترن سورة اولى العشاء * مثلاً ولو عمدا *
 قرأها وجوبا * وقيل ندبا * مع الفاتحة جهر افي الاخرين * لان الجمع بين جهر ومخافنة في
 ركعة شنيع ولو تذكروا في ركوعه قرأها واعد الركوع * ولو ترك الفاتحة * في الاوليين * لا *
 يقضيها في الاخرين المزوم تكرارها ولو تذكروا قبل ركوعه قرأها واعد السورة * وفرض القراءة
 آية علي المذهب * هي لغة العلامة وعرفا طائفة من القرآن مترجمة اقلها ستة احرف ولو تقل يرا
 كلم يلى اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها مرارا الا اذا حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني
 ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة اتفاناً لانه يزيد على قدر ثلثة قصار قاله الحلبي * و
 حفظها فرض عين * متعين على كل مكلف * وحفظ جميع القرآن فرض كفاية * وسنة عين افضل
 من النفل وتعلم الفقه افضل منهما * وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم * ويكره
 نقص شيء من الواجب * ويسن في السفر مطلقا * اى حالة قرار وفرار كذا اطلق في الجاسع الصغير
 ورجحه في البحر ورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل رده في النهرو حرران ما في الهداية

هو المحرر * الفاتحة * وجوبا * واي سورة شاء * وفي الضرورة بقدر الحال * ويسن * في الحضر *
 لامام ومنفرد ذكره الحلبي والناس عنه غافلون * طول الفصل * من الحجرات الى آخر البروج *
 في الفجر والظهر * منها الى آخر ما يكن * واساطه في العصر والعشاء * وباقيه * تصاره في
 المغرب * اي في كل ركعة سورة ما ذكر ذكره الحلبي واختار في البدائع عدم التقدير وانه يختلف
 في الوقت والقوم والامام وفي الحجة يقرأ في الغرض بالتوسل حرفا حرفا في التراويح بين بين وفي
 النفل ليلاله ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات السبع لكن الاولى ان لا يقرأ بالغريبة
 عند العوام صيانة لدنيهم * وتطال اولي الفجر على ثنائيتها * بقدر الثلث وقيل النصف بل باقلو
 فحش لا بأس به * فقط * وقال محمد رح اولي الكل حتى التراويح قيل وعليه الفتوى * واطالة
 الثانية علي الاولى يكره * تنزيها * اجماعا ان بثلاث آيات * ان تقاربت طولها وقصرها والا اعتبر
 الحروف والكلمات واعتبر الحلبي فحش الطول لاعداد الآيات واستثنى في البحر ما ورد به
 السنة واستظهر في النفل عدم الكراهة مطلقا * وان باقل لا * يكره لانه صلى الله عليه وسلم سئل
 بالمعوذتين * ولا يتعين شيء من القرآن لصلوة على طريق الغرض * بل تعيين الفاتحة على وجه
 الوجوب * ويكره التعيين * كالسجدة وهل اتى لفجر كل جمعة بل يندب قراءتهما احيانا *
 والموت لا يقرأ مطلقا * ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد رح ضعيف كاسطه الكمال *
 فان قرأ كره تحريما * وتصح في الاصح وفي درر البحار عن ميسرة خواهر زاده انها تغسل ويكون غامقا
 وهو مروي عن عدة من اصحابه فالمنع احوط * بل يستمع * اذا جهر * وينصت * اذا امر لقول
 ابي هريرة رضي الله تعالى عنه كنا نقرأ خلف الامام فنزل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا *
 وان * وصلى * فقرأ الامام آية ترغيب او ترهيب * وكل الامام لا يشتغل بغير القرآن وما ورد
 حمل علي النفل منفردا كما مر * كذا الخطبة * فلا ياتي بها يغوت الاستماع ولو كتابة او ود سلام *
 وان صلى الخطيب علي النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ * آية * صلوا عليه فيصلي المستمع
 سرا * في نفسه وينصت بلسانه عملا بامري صلوا وانصتوا * والبعيد * عن الخطيب * والقريب
 سمان * في افتراض الانصات **فروع** يجب الاستماع للقراءة مطلقا لان العبارة عموم
 اللفظ لا ماس ان يقرأ سورة ويعبد هائي الثانية وان يقرأ في الاولى من محل زني الثانية من آخر
 ولو من سورة ان بينهما آيتان ذكروا يكره الفصل بسورة قصيرة وان يقرأ منكوسا الا اذا ختم فيقرأ من

المقبولة في القنية تراعى الأولى الكثرون وفي الثانية ألم تراوتبت ثم ذكر يتم وقيل يقطع ويبدل أو لا
يكره في النفل شيء من ذلك وثلاث تبلغ قد راقص سورة افضل من آية طويلة وفي سورة وبعض
سورة العبرة الاكثر وبسطناه في الخزان *

* باب الامامة *

هي صغرى وكبرى فالكبرى استحقاق تصرف عام علي الانام ونحقيقه في علم الكلام
ونصبه اهم الواجبات فلذا قد موه على دفن صاحب المعجزات ويشترط كونه مسلما حرا
ذكرا عاقلا بالغ قادرا قرشيا لا هاشميا علويا معصوما ويكره تقليد الفاسق ويعزل به الالغنة
ويحب ان يدعي له بالصلاح وتصح سلطنة متغلب للضرورة وكذا صبي وينبغي ان يفوض
امور التقليد علي زال تابع له والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة
اذا به بقضاء جمعة كما في الاشياء عن البرازية وفيها لوبلغ السلطان والوالي يحتاج الى تقليد جدي
والصغرى ربطا صلوة الموم بالامام بشروط عشرة نية الموتى الاقتداء واتحاد مكانهما وصلواتهما
وصحة صلوة امامه وعدم محاذاة امرأه وعدم تقلد مه عليه بعقبه وعلمه بانتقالاته وبحاله من
اقامة وسفر ومشاركته في الاركان وكونه مثله اودونه فيها وفي الشرائط كما بسطه في البحر قبل
وتبوتها بآركعوامع الراكمين ومن حكمتها نظام اللغة وتعلم الجاهل من العالم * هي افضل
من الاذان * عندنا خلافا للشافعي رح قاله العيني وقول عمر رض لولا الخلفة لاذنت اى مع
الامامة اذ الجمع افضل وقال بعضهم اخاف ان تركت الفاتحة ان يعاتبني الشافعي رح او قراءتها
يعاتبني ابو حنيفة رح فاخترت الامامة * والجماعة سنة مؤكدة للرجال * قال الزاهدى
اراد بالتاكيد الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط وفي التراويح سنة كفاية وفي وتر رمضان
مستحبة على قول وفي وتر غيره وتطوع على سبيل التلاهي مكروهة وسنحقة ويكره تكرار الجماعة
باذان واقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق او مسجد لا امام له ولا مؤذن * واكلها انان *
واحد مع الامام ولو مسجد او ملكا او جنبا في مسجد او غيره وتصح امامة الخشنى اشياء * وقبل
واجبة وعليه العامة * اى عامة مشائخنا وانه جزم في التحفة وغيرها قال في البحر وهو الراجح
عند اهل المذهب * فحسن ان تجب * ثمرة تظهر في الانم بتركها مرة * على الرجال العقلاء
البالغين الاحرار القادرين على الصلوة بالجماعة من غير حرج * ولو فاتته ندب طلبها في مسجد

آخر الا المسجد الحرام ونحوه * فلا نجس على مريض ومقتل وزمن ومقطوع يد ورجل من خلاف * اورجل فقط ذكره الحدادی * ومفلوج وشيخ كبير عاجز واعى * وان رجل قائم * ولا على من حال بينه وبينها مطر وطين وبرود شد يد وظلمة كئ لك * وريح ليل لا نهرا وخوف على ماله او من غريم او ظالم او مدافعة احد الاخبثين وارادة سفر وقيامه بمريض وحضور طعام تتوته نفسه ذكره الحدادی وكذا اشتغاله بالفقه لا بغيره كذا اجزم به الباقراني تبعا للبهنسي اى الا اذا واظب تكاسلا فلا يعذر ويعزروا لو باخذ المال يعني بحبسه عنه مدة ولا تقبل شهادته الا بتاويل بدعة الامام او عدم مراعاته * والاحق بالامامة * تقديما بل نصبا مجمع الانهر * الا علم باحكام الصلوة * فقط صحة وفسادا بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة وحفظه تد رفرض وقيل واجب وقيل سنة * ثم الاحسن تلاوة * وتجويد القراءة * ثم الاورع * اى الاكثر اتقاء للشبهات والتعقوى اتقاء المحرمات * ثم الامن * اى الاقدم اسلاما فيقدم شاب على شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا وفي النهر عن الراد وعليه يقاس سائر الخصال فيقال يقدم اقدمهم علما ونحوه وحينئذ فقلما يحتاج للقرعة * ثم الاحسن خلقا * بالضم الفة بالناس * ثم الاحسن وجهها * اكثرهم تهجد ازا في الزاد ثم اصبحهم اى اصحبهم وجهائهم اكثرهم حسنا * ثم الاشرف نسباً * زاد في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي الاشباه قبيل ثمن المثل ثم الاحسن زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكثر جاهاً * ثم الانظف ثوباً * ثم الاكبر رأسا والاسغر عضوا ثم المقيم على المسافر ثم الحر الاصلي على العتيق ثم المتيمم عن حدث على متيمم عن جنابة فائقة لا يقدم احد في التزام الا يرجع ومنه السبق الي الدرس والافتاء والدعوى فان استوروا في المجئ اقرع بينهم انتهى كلام الاشباه وفي الفصل الثاني والثلاثين من حظر التاثر خانية وفي طلبة العلم يقدم السابق فان اختلفوا وانه بينة فيها الا اقرع كمجيئهم معا في الحرتي والغرتي اذا لم يعرف الازل يجعل كنهم مائة معا انتهى وفي محاسن القراء لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جازان يقدم من شاء * ان شاء الله تعالى * على تقدم الاسبق واول من منه ابن كثير * فان استورا يقرع * بين المستويين * والخيار الي القوم * فلوا اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قد مواخير الاولى اساءا بلائهم * و * اعلم ان صاحب البيت * ومثله امام المسجد الراتب * اولى بالامامة من غيره * مطلقا * ان يكون معه سلطان ارقاض فيقدم عليه * لعموم ولا يتهموا صرح الحدادی بتقديم الراتب * راتب

والجهر والمسا جراح حق من المال * لما مر * ولوام قوما وهم له كارهون ان * الكراهة *
 لفساد فيه اولانهم احق بالامامة منه كره * له ذلك تحريما لحد يث ابي دار ولا يقبل الله صلوة
 من تقلد قوما هم له كارهون * وان هو احق لا * والكراهة عليهم * ويكره * تنزيها * امامة
 عبد * ولومعتقا قهستاني من الخلاصة والعللة ما قد مناه من تقديم البحر الاصلي اذ الكراهة تنزيها
 قنية * واعرابي * ومثله تركان واكراد وعامي * وفاسق واعمل * ونحوه الاعمش نهر * الا ان
 يكون * اى غير الفاسق * اعلم القوم * فهو اولى * ومبتدع * اى صاحب بدعة وهي اعتقاد
 خلاف المعروف عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا بعائنة بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلتنا *
 لا يكفر بها * حتى الخوارج الذين يستحلون دماءنا واماوارنا وسب اصحاب الرسول صلى الله عليه
 وسلم وينكرون صفاته تعالى وجوازه ويثبته لكونه عن تاريل وشبهة بدليل قبول شهادة تهمه الا
 الخطابية ومنهم كفرهم * وان انكر بعض ما علم من الدين * ضرورة * كفر بها * كقوله ان الله
 تعالى جسم كالأجسام وانكاره صحبة الصديق رضى الله عنه * فلا يصح الا قتله به اصلا * فليحفظ *
 وولد الرثا * هذا ان وجد غيرهم والا فلا كراهة بحر حثا وفي النهر عن المحيط صلى خلف فاسق
 او مبتدع نال فضل الجماعة وكل انكره خلف امرود وسفيه ومفلوج وابصر شاع برصه وشارب خمر
 وآكل ربوا ونمام ومرائى ومتصنع ومن ام باجرة قهستاني زادا بن ملك ومخالف كشانعي لكن
 في وتر البحر ان تيقن المراعاة لم يكره او علم بها لم يصح وان شك كره * و * يكره تحريما * تطويل
 الصلوة * على القوم زائد على قدر السنة في قراءة واذكار رضي القوم والا لاطلاق الامر بالتخفيف
 نهر وفي الشربلانية ظاهر حديث معاذ انه لا يزيد على صلوة اضعفهم مطلقا وان قال الكمال الا
 لضرورة وصح انه عليه السلام قرأ بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء صبي * و * يكره تحريما *
 جماعة النساء * ولو في التراويح * في غير صلوة جنازة * لانها لم تشرع مكررة فلما تغردن تغوتهن
 بفراغ احد هن ولو امت فيها رجالا لا تعاد لسقوط الغرض بصلواتها الا اذا استخلفها الامام وخلفه
 رجال ونساء فتفسد صلوة الكل * فان فعلن تقف الامام وسطهن * فلو تقلدت اثمت الا الخشنى
 فيتقلد مهن * كالعراة * فيتوسطهم الامام وتكره جماعة تحريما نوح * ويكره حضورهن الجماعة *
 ولو لجمعة وعيد ووعظ * مطلقا * ولو عجزوا اليلا * على المذهب * المفتى به لفساد الزمان و
 استثنى الكمال بحث العجائز المتغانية * كما تكره امامة الرجل لمن في بيت ليس معهم رجل

غيرة ولا محرم منه * كاخته * اورزوجه او امته اما اذا كان معهم واحد ممن ذكر او امهم في
 المسجد لا * يكره بحر * ويقف الواحد * ولو صبيا اما الواحد فنتأخر * محاذيا * اى مساويا *
 ليمين امامه * على المذهب ولا عبرة بالرأس بل بالقدم فلو صغير فالاصح ما لم يتقدم أكثر قدم الموتى
 لا تغسل * فلو وقف عن يساره كره * اتفاقا * كزنا * يكره * خلفه على الاصح * لمخالفة السنة *
 والزائد يقف خلفه * فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريرا لو أكثر ولو قام واحد بجانب الامام
 وخلفه صف كره اجماعا * ويصف * اى يصفهم الامام بان يأمرهم بذلك قال الشمني
 وينبغي ان يأمرهم بان يترأصوا ويسدوا الخلل ويسروا مناكبهم ويقف وسطا وخير صفوف
 الرجال اولها في غير جنازة ثم رؤسهم ولو صلى على روف المسجد ان وجد في صحته مكانا كره
 كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة ايضا صرح الشافعية وقال السيوطي في بسط
 الكف في اتمام الصف وهذا الفعل مغفوت لفضيلة الجماعة الذى هو التضعيف لاصل بركة الجماعة
 فتضعيفها غير بركتها وبركتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص انتهى ولو وجد فرجة في
 الاول لا الثاني له خرق الثانى لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة غفر له وصح خياركم اليحكم
 مناكب في الصلوة وبهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل بجانبه في الصف ويظن انه
 ربا كما بسط فى البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيرهما بخالفه ثم نقل تصحيح عدم الفساد
 فى مسألة من جذب من الصف فتأخر فهل ثمه فرق فليحرز * الرجال * ظاهره يعم العبيد *
 ثم الصبيان * ظاهره تعدد هم فلو واحد ادخل فى الصف * ثم الخنثى ثم النساء * قالوا الصغوف
 الممكنة اثنا عشر لكن لا يلزم صحة كلها لمعاملة الخنثى بالاضر * واذا احاذته * ولو بغير واحد
 وخصه الزيلعي بالساق والكعب * امرأة * ولوامة * مشتهاة * حالا كبتت تسع مطلقا ثم ان
 وسبع لوضحة او ماضيا كيجوز * ولا حائل بينهما * اقله قد رذراع فى غلظ اصبع او فرجة تسع
 رجلا * فى صلوة * وان لم تتحد كنيتهما ظهرا بمصلي عصر على الصحيح سراج فانه يصح بغلا على
 المذهب بحر وسيجئ * مطلقة * خرج الجنازة * مشتركة * فمحاذاة المصلية لمصل ليس فى
 صلواتها مكروه لا مفسد فتح * تحريم * وان سبقت ببعضها * واداء * ولو حكما بملا حقين بعد
 فراغ الامام بخلاف المسبوقين والمحاذاة فى الطريق * واحداث الجهة * فلو اختلفت كما فى جوف
 الكعبة وليلة مظلمة فلا فساد * فسدت صلواته * لو كلفوا الا لا * ان * نوى الاسام وتوت

شروطه لأبعد * * * إمامتها * * * وإن لم تكن حاضرة على الظاهر ولو نوى امرأة معينة أو النساء الأهل *
 عملت نيته * * * والا * * * ينوها * * * فسدت صلواتها * * * قالوا أشار إليها بالتأخير فلم تتأخر وتركها فرض
 المقام فتح وشرطوا كونها عاتلة وكونها في مكان واحد في ركن كامل فالشروط عشرة * * * ومحاذاة
 الأمر والصحيح * * * المشتبه * * * لا يغسل ما على المذهب * * * تضعيف لما في جامع المحبوبي ودرر البحار
 من الفساد لأنه في المرأة غير معلول بالشهوة بل يترك فرض القيام كحقيقته ابن الهمام * *
 ولا يصح اقتل رجل بامرأة * * * وخنثى * * * وصبي مطلقا * * * ولو في جنازة ونفل على الأصح * * * وكذلك
 لا يصح الاقتل * * * مجنون مطبق أو منقطع في غير حالة فاقتله أو سكران * * * أو معتوه ذكره الحلبي * * * ولا
 طاهر بمعذر * * * هذا * * * إن قارن الوضوء الحدث أو طرأ عليه * * * بعد * * * وصح لو توضأ على الانقطاع
 وصلي كذلك * * * كقتل * * * بفتصد أمن خروج الدم وكقتل امرأة بمثلها أو صبي بمثله ومعذر بمثله
 وذو عذرين بذى عذر لا عكسه كذى انفلات بذى سلس لأن مع الإمام حدث ونجاسة وما في
 المجتبى الاقتل * * * بالمماثل صحيح إلا ثلثة الخنثى المشكل والضالة والمستحاضة أى لاحتمال الحيض
 فلوا نتفى صح * * * و * * * لا * * * حافظ آية من القرآن بغير حفاظها * * * وهو الأمي والأمي بأخرس لقتل
 الأمي على التحريم فصح عكسه * * * و * * * لا * * * مستور عورة بعار * * * فلوام العارى عريانا ولا بسمين
 فصوله الإمام ومماثلة جائزة اتفاقا وكذا أذو جرح بمثله وبصحيح * * * و * * * لا * * * قاد رطل ركوع
 وسجود بعارض عنهما * * * لبناء القوى على الضعيف * * * و * * * لا * * * مفترض بمتنفل وبمفترض فرضا
 آخر * * * لأن اتحاد الصلوتين شرط عندنا وصح أن معاذ أرض كان يصلي مع النبي صلى الله عليه
 وسلم نفلا وبقومه فرضا * * * و * * * لا * * * ناذر * * * بمتنفل ولا بمفترض ولا بناذر * * * لأن كلا منهما
 كمفترض فرضا آخر * * * إلا إذا نذر أحدهما عين من ذور الآخر * * * للاتحاد * * * و * * * لا * * * ناذر بحالف * *
 لأن المنذور أقوى فصح عكسه وبحالف بمتنفل ومصلباركعتي طواف كذا ذرين ولو اشتراكا في
 نافلة فأنفذها صح الاقتل * * * إلا أن أنفذها منفردين ولو صليا الظهر ونوى كل إمامة الآخر
 صححت لأن نويا بالاتحاد والفرق لا يخفى * * * و * * * لا * * * لاحق * * * و * * * لا * * * مسبوق بمثلها * * * لما تقرران
 الاقتل * * * في موضع الانفراد مغسل كعكسه * * * و * * * لا * * * مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر * *
 كالظهر سواء أحرم المقيم بعد الوقت أو فيه فخرج فاقبل على المسافر * * * بل * * * أن أحرم * * * في الوقت * *
 فخرج صح * * * وأتم * * * تبعا لإمامه أما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون اقتل * * * بمتنفل في حق

تعد: او قراءه باقتل الله في شفع اول اوثان * و * لا * نازل براكب * ولا راكب براكب دابة
اخرى فلو معه صح * و * لا * غير التبع به * اى بالتبع * على الاصح * كفاى البحر من المجتهد
وحرر الحلبي وابن الشحنة انه بعد بدل جهده واثماحتما كالامى فلا يؤم الامثلة ولا تصح
صلوته ان امكنه الاقتل * بمن يحسنه او ترك جهده او وجد قد بالغ فيه هذا
هو الصحيح المختار في حكم الالغ وكل امن لا يقل رعلى التلفظ بحرف من الحروف او لا يقلد
على اخراج الفاء الابتكار * و * اعلم انه * اذا نسل الاقتل * باى وجه كان * لا يصح
شروعه في صلوة نفسه * لانه قصد المشاركة وهي غير صلوة الانفراد * على * الصحيح محيط وادعى
فى البحر انه * المذكور * قال المصنف رح لكن كلام الخلاصة يفيد ان هذا قول محمد رح
خاصة قلت وقد ادعى فيما مر بعد تصحيح السراج بخلافه ان المذكور انقلابها انقلاباً مطلقاً
وحيث لا يشبه ما فى الزيلعي انه متى نسل لفقد شرط كظاهر بعدد ولم تنعقد اصلاً وان
لاختلاف الصلوتين فتنعقد بغلا غير مضروب وثمرته الانتقاض بالقهقهة * ويمنع من الاقتل *
صف من النساء بلا حائل قد رذاع او ارتفاعهن قد رقامة الرجل مفتاح السعادة او * طريق
تمر فيه عجلة * آلة بجرها الثور * او نهر تجرى فيه السفن * ولو زورتا ولو فى المسجد * او خلا *
اى نضاء * فى الصحراء * او فى مسجد كبير جد كمسجد القدس * يسع صفيين * فاكثرا الا اذا اتصلت
الصفوف فيصح مطلقاً كان قام فى الطريق ثلثة وكل اثنان عند الثاني لا واحد اتفاقاً لانه كراهة
صلوته صار وجوده كعدمه فى حق من خلفه * والحائل لا يمنع * الاقتل * ان لم يشبه حائل
امامه * بسماع او رؤية ولو من باب مشبك يمنع الوصول فى الاصح * ولم يختلف المكان *
حقيقة كمسجد وبيت فى الاصح قنية ولا حكماً عند اتصال صفوف ولو اقتل على من سطح دار
المتصلة بالمسجد لم يجز لاختلاف المكان درر ومجروح غيرهما واقره المصنف لكن تعقبه فى الشرنبلانية
ونقل عن البرهان وغيره ان الصحيح اعتبار الاشتباه فقط قلت وفى الاغنياء وزواهر الجواهر ومفتاح
السعادة ومجمع الفتاوى والنصاب والخانية انه الاصح وفى النهر عن الزاد انه اختار جماعة
من المتأخرين * وصح اقتل متوض * لاما معه * بمتيم * وتمع توفى بسور حمار مجتمى *
وغامل بامح * ولو على جبهة * وقائم بقاعد * يركع ويسجد لانه عليه السلام صلى آخر صلوته
قاعد وهم قيام وابوبكر رضي الله عنه يبلغهم تكبيره وبه علم جواز رفع المؤذنين اصواتهم

في جمعة وغيرها يعني اصل الرفع امامات عارضة في زماننا فلا يبعد انه مغسل اذا الصياح ملحق بالكلام
فتح * وقائم باحد ب * وان بلغ حد به الركوع على المعتمد وكل اباخرج وغيره اولى * وموم
بمثله * الا ان يومي الامام مضطجعا والموتى قاعا او قائما هو المختار * ومتنفل بمفترض في غير
التراويح في الصحيح * خائفة وكأنه لانها سنة على هيئة مخصوصة فيها عبي وصفها الخاص للخروج
عن العهد فروع صح اقتل اء متنفل بمتنفل ومن يرى الوتر واجبا بمن يراه سنة ومن
اقتل في العصر وهو مقيم بعد الغروب بمن احرم قبله للاتحاد * واذا ظهر حدث امامه * وكذا
كل مغسل في رأى مقتل * بطلت فيلزم اعادتها * لتضمنها صلوة الموتى صحة وفسادا * كما يلزم
الامام اخبار القوم اذا امهم وهو محدث او جنب * او فاق شرط اركان وهل عليهم اعادة ان عد
لاعم والانباء وقيل لالفسقه باعتزافه ولو زعم انه كاف لم يقبل منه لان الصلوة دليل الاسلام واجبر
عليه * بالقتل المكن * بلسانه * او بكتاب او رسول على الاصح * لو معينين والا لا يلزمه بحر
عن المراح وصح في مجمع الفتاوى عدله مطلقا لكونه عن خطأ معفو عنه لكن الشروح
مرجحة على الفتاوى * واذا اقتل على امي وقارئ بامي * تغسل صلوة الكل المقدرة على القراءة
بالاقتداء بالقارئ سواء علم به او لانه او لا على المذهب * اراستخلف الامام اميا في الآخرين *
ولو في التشهد اما بعد فتصح لخروجه بصنعه * تغسل صلواتهم * لان كل ركعة صلوة فلا تخلو عن القراءة
ولو تقليرا * وصحت لوصلي كل من الامي والقارئ وحده * في الصحيح * بخلاف حضور الامي
بعد افتتاح القارئ اذا لم يقتل به وصلى منفرد فانها تغسل في الاصح * لما مر * واحلم ان *
الكل رك من صلاها كاملة مع الامام واللاحق من فاتته * الركعات * كلها وبعضها * لكن بعد
اقتل اء بعد ركعة وزحمة وسبق حدث و صلوة خوف ومقيم ايتهم بمسافر وكل ابلا عذر بان سبق
امامه في ركوع وسجود اء يقضي ركعة وحكمه كموتهم فلا يأت بقراءة ولا سهوا ولا يتغير فرضه بنية
اقامة ويبدأ بقضاء ما فاتته عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان امكنه ادراكه والا تابعه ثم صلى ما نام
فيه بلا قراءة ثم ما سبق به بها ان كان مسبوقا ايضا ولو عكس صح واثم لترك الترتيب * والمسبوق
من سبقه الامام بها وبعضها وهو منفرد * حتى يشئ ويتعوذ ويقرأ وان قرأ مع الامام لعدم الاعتداد
بها لكرهتها مفتاح السعادة * فيما يغضيه * اى بعد متابعتها لامامه فلو قبلها لا يظهر الفساد
ويقضي اول صلوته في حق قراءة وآخرها في حق تشهد فكل رك ركعة من غير فجر يأتى

بركعتين بفاتحة وسورة وتشهد بينهما وبرابعة الرابعة بغائبة فقط ولا يقعد قبلها * الا
في اربع * فكمقتل احدها * لا يجوز الا قتله به * وان صح استخلافه في حال ذاته لا حالة
القضاء فلا استثناء اصلا كما زعم في الاشياء نعم لوني احل المسبوقين فقصي ملاحظ الاخر بلا اقتداء
صح * و * ثانيها * ياتي بتكبيرات التشريق اجماعا * و * ثالثها * لو كبرينوى استيناف صلوته
وقطعها يصير مستأنفا وقاطعا * للاولى بخلاف المنفرد كما سمعنى * و * رابعها * لو قام الى قضاء
ما سبق به وعلى الامام سجد تاسهو * ولو قبل اقتل الله * فعليه ان يعود * وينبغي ان يصبر حتى
يفهم انه لا سهو على الامام ولو قام قبل السلام هل يعتد بادهائه ان قبل تعود الامام قبل التشهد لا وان
بعد * نعم وكراهية تحريما الاعداء كخوف حدث وخروج وقت فجر وجمعة وعيد ومعن ورو تمام مد
مسح و مرور ما بين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحت * ولو لم يعد كان عليه ان
يسجد * للسهو * في آخر صلوته * استحسانا قيل بالسهولان الامام لو تكبر سجدة صليبة او تلاوة
فرضت المتابعة وهذا كله قبل تقييد ما قام اليه بسجدة اما بعد * فتفسد في صليبة مطلقة وكل
في تلاوة وسهو ان تابع والا لا ولو سلم ساهيا ان يعد امامه لزمه السهو والا لا ولو قام الامام بخامسة
فتابعه ان يعد القعود تفسد والا لا حتى تقبل الخامسة بسجدة ولو ظن الامام السهو فسجد له فتابعه
فبان ان لا سهو فالاشبه الفساد لا قتله في موضع الانفرد والله اعلم *

* باب الاستخلاف *

اعلم ان لجواز البناء ثلاثة عشر شرطا كون الحدث سببا واما من بدنه غير موجب لغسل ولا نادر وجود
ولم يؤدركنا مع حدث او مشى ولم يفعل منافيا او فعلا له منه بد ولم يترأخ بلاعد ركز حمة ولم يظهر
حل له السابق كضمي ملة مسحه ولم يتنكر فائته وهو ذو ترتيب ولم يتم الموت في غير مكانه و
لم يستخلف الامام غير صالح لها * سبق الامام حدث * مساوى لا اختيار للمعد فيه ولا في سببه
كسفر جلة من شجرة وكحل ثمة من نحو عطاس على الصحيح * غير مانع للبناء * كما قد سناه * ولو بعد
التشهد * ليأتي بالسلام * استخلف * اى جاز له ذلك ولو في جنازة باشارة او جرح لحراب ولو
لمسبوق ويشير باصبع لبقاء ركعة وباصبعين لركعتين ويضع يده على ركبته لترك ركوع وعلى
جهته لسجود وعلى فمه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة او صدره لسهو * ما لم يجاوز الموضع
لوفى الصحراء * ما لم يتقدم فحل السترة او موضع السجود على المعتمل كالمفرد * وما لم يترح

من المسجد * أو الجبابة أو الدار * لو كان يصلى فيه * لأنه على إمامته ما لم يجاوز هذا الحد و
 لم يتقدم أحد ولو بنفسه مقامه ناوياً الإمامة وإن لم يجاوزه حتى لو تكبر فائتة أو تكلم لم تفسد
 صلوة القوم لأنه صار مقتدياً ولو كان الماء في المسجد لم يحجج للاستخلاف * واستينافه أفضل *
 تحرز عن الخلاف * ويتعين * الاستيناف ما لم يكن تشهد * لجنون أو حدث عبد * وخروجه
 من مسجد بظن حدث * أو احتلام * بنوم أو تفكير أو نظر أو مس بشهوة * أو غم أو قهقهة *
 لندرتها * وكذا * يجوز له * أن يستخلف إذا حصر عن قراءة قدر المفروض * لحد يثابى
 بكر الصديق رضي الله عنه فإنه لما أحس بالنبي صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة فتأخر فتقدم
 النبي صلى الله عليه وسلم واتم الصلاة فلم يكن جائزاً لما فعله بدائع وقالوا تفسد وبكسر
 الخلاف لو حصر ببول أو غائط ولو عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف كالقراءة لم أراه * ليجل *
 أى لأجل خجل أو خوف اعتراء * لا * يستخلف أجمعاً * لو نسي القراءة أصلاً * لأنه صار
 أمياً * أو أصابه * عطف على المنفي * بول كثير * أى نجس مانع من غير سبق حدثه فلم
 منه فقط بنية * أو كشف عورته في الاستنجاء * أو المرأة ذراعها للوضوء * إذا لم يضطر له *
 فلم يضطر لم تفسد * أو قرأ في حالة الذهاب أو الرجوع * لأدائه ركناً مع حدث أو مشي بخلاف
 تسبيح في الأصح * أو طلب الماء بالإشارة أو شراء بالمعاطاة * للمنافي أو جاوز ماء إلى آخر الاقتد رصفين
 أو نسيان أو زحمة أو كونه بئر الان الاستقاء يمنع البناء على المختار * أو مكث قد واداء ركن * وإن
 لم ينو الاداء * بعد سبق الحدث * إلا لعذر كنوم ورفاف * وإذا ساغ له البناء توضاً * نوراً بكل
 سنة * وبنى على ما مضى * بلا كراهة * ويتم صلوته ثمه * وهو أولى تقليلاً للمشي * أو يعود إلى
 مكانه * لينحل مكانهما * كمنفرد * فإنه مخير وهذا * أن فرغ خليفته والاعاد إلى مكانه * حتمالو
 بينهما ما يمنع الاقتداء * والمقتدى إذا سبقه الحدث * أعلم أنه * أن تعمد عملنا فيها بعد
 جلوسه قد تشهد * ولو بعد سبق حدثه * تمت * لتبام فرائضها نعم تعاد لترك واجب السلام *
 ولو * وجب المنافي * بلا صنعه * قبل القعود بطلت اتفاقاً ولو * بعد * بطلت * في المسائل الاثنى
 عشرية عند * وقالوا صحت ورجحه الكمال وفي الشرنبلانية والظاهر قولهما بالصحة في الاثنى عشرية
 وهي ما ذكره بقوله * كما تبطل * لو فرع بالغاء كما في الدرر لكان أولى * بقدره المتيمم على الماء *
 وإمامة مثله رؤية المتوضى الموم بمتيمم الماء ففيها خلاف زفر رح فقط وتنقلب نغلا * ومضى ملة

مسحه ان وجلساء * ولم يخف تلف رجله من برد والافىضى * على الاصح * كما مر في بابه *
 وتعلم امي آية * اى تذكرة او حفظه بلا صنع * ولو كان * الامي * مقتدى بقارى على ما عليه
 الاكثر * لكن في الظهيرية صح الصحة قال الفقيه وبه تأخذ * ووجود العارى ما اترا * تصح
 الصلوة به ومثله او صلى بنجاسة فوجد ما يزيلها او اعتقت الامة ولم تنقع فورا * ونزع الماسح خفته *
 الواحد * بعمل يسير * فلو بكثير تم اتفاقا * وقدرة موم على الاركان وتذكر فائنة عليه او على
 امامه وهو صاحب ترتيب * والوقت متسع * وتقلىم القارى اميا مطلقا وقيل لانساد لو كان *
 استخلافه * بعد التشهد بالاجماع وهو الاصح * كما في الكافي لانه عمل كثير * وطلوع الشمس
 في الفجر * وزوالها في العيد ودخول وقت من الثلاثة على مصلى القضاء * ودخول وقت
 العصر * بان بقي في فعلته الى ان صار الظل مثليه * في الجمعة * بخلاف الظاهر فانها لا تبطل *
 وزوال عن المألور * بان لم يعد في الوقت الثاني وكذا خروج وقته * وسقوط جبهة عن برة *
 اعلم انه * لا تنقلب الصلوة في هذه المواضع * العشرين * تقلا اذا بطلت الا * في ثلث * بما اذا تذكر
 فائنة او طلعت الشمس اخرج وقت الظهر في الجمعة * كاني الجوهرة زاد في الحاوي والموسى اذ مدر
 على الاركان ويزاد مسئلة الموتى بمنهم كما قدمنا والظاهر ان زوالها في العيد ودخول الاوقات
 المكروهة في القضاء كل ذلك ولم اره * ولو استخلف الامام مسبوقا * او لاحقا ومقيما وهو مسافر * صح *
 والمدر كاولى ولو جهل الكمية تعد في كل ركعة احتياطا ولو مسبوقا بركعتين فرضتا الفعل من
 ولو اشار له انه لم يقرأ في الاوليين فرضت القراءة في الرابع * فلواتم * المسبوق * صلوا الامة *
 قد ممد ركعا للسلام * فلواتى بما يناسبها * كضحك * تفسد صلوته دون القيام المدر *
 لتمام اركانها * وكذا تفسد صلوة من حاله كحاله * للمنافى خلالها * وكذا * تفسد * صلوة
 الامام * الاول * احدث ان لم يفرغ فان فرغ * بان توضحا ولم يفته شيء * لا * تفسد في الاصح
 لما مر انه كموثم * وتفسد صلوة مسبوق * عند الامام * بغيره امامه وحلله العمل منى *
 بعد * تعود قل راكتشهد * الا اذا قيل ركعته بعجل ذلتا كل انفراد * واوتكلم * امامه *
 خرج من مسجد * لا * تفسد اتفاقا لانها منهيان لا مفسدان وان ايلزم المدر ركعتين السلام ويغفر من
 في القهقهة بلا سلام * بخلاف المدر * فانه لا امام اتفاقا * ولو لاحقا في فساد صلوته نص *
 صح في السراج الفساد في الظهيرية عدمه وظاهر البحر والنهر تأييد الاول * ولو احدث الامام *

لا خصوصية له في هذا المقام * في ركوعه أو سجوده توساً وبنياً وإعادة هما * في البناء على سبيل الغرض * ما لم يرفع رأسه منهما مريد الأداء إما إذا رفع * رأسه * مريد إبداء ركن فلا * يبنى بل تفسد ولو لم يرد الأداء فرأيتان كافي الكافي وفي المجتبى ويتأخر محدداً ولا يرفع مستويًا فتفسد * ولو تكبر * المصلي * في ركوعه أو سجوده * أنه ترك * سجدة * صلبية أو تلاوية فأنحط من ركوعه بلا رفع أو رفع من سجوده * فسجد ما * عقب التذكير * أعادها * أي الركوع والسجود * تدباً * لسقوطه بالنسيان وسجد للسجود ولو أخرها لأخر صلواته تضاعها فقط * ولو أم واحد * فقط * فحدث الإمام * أي وخرج من المسجد والافه على امامته كأمير * تعيين المأموم للإمامة لو صلح لها * أي لإمامة الإمام * بلانية * لعدم المزاحم * والأ * يصلح كصبي * فسد صلوة المقتدى * اتفاقاً * وزن الإمام على الأصح * لبقاء الإمام أماماً والموتير بالإمام * هذا إذا لم * يكن * يستخلفه فان استخلفه فصلوة الإمام والمستخلف * كليهما * باطلتان * اتفاقاً * وأوام * رجل * رجل واحد أو خرج من المسجد تمت صلوة الإمام وبنى على صلواته فسدت صلوة المقتدى * لما مر * اخذ رعا فيمكث إلى انقطاعه ثم يتوضأ ويبني * لما مر والله أعلم *
*** باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ***

عقب العارض الاضطراب بالاختيارى * يفسد ما التكلم * هو النطق بحرفين أو حرف مفهم (كع) (واق) أمرؤوا استعطف كلباً أو مراً أو ساق حماراً لا تفسد لأنه صوت لا هجاء له * عمل * وسهره قبل قعوده قد والتشهد سيان * وسواء كان ناسياً أو نائماً أو جاهلاً أو مخطئاً أو مكرهاً هو المختار وحديث رفع الخطأ محمول على رفع الأثر وحديث ذي اليدين منسوخ بحديث مسلم أن صلواتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس * إلا السلام ساهياً * للتحليل أي * للخروج من الصلوة قبل انتهائها على ظن أكالها * فلا تفسد * بخلاف السلام على إنسان * التحية أو على ظن أنها تروحية مثلاً أو سلم قائماً في غير جنازة * فإنه يفسد ما * مطلقاً وإن لم يقل عليكم * ولو ساهياً * فسلام التحية مفسد مطلقاً وسلام التحليل إن عمل * ورد السلام * وأوسهوا * بلسانه * لا يبيد بل يكره على المعتمد نعم لو صافح بنية السلام قالوا تفسد لأنه عمل كثير وفي النهي عن صدر الدين الغزي فقال **شعر** سلامك مكروه على من ستسمع * ومن بعد ما أبدى يسر ويشعر * مصلٍ وتالٍ ذاك ومحدث * خطيب ومن يصغي اليهم ويسمع * مكر رفقته جالس لقضائه * ومن يحثوا

في الفقه وعلمهم لينفعوا * مؤذن ايضا ومقيم مدرس * كذا الاجنبيات الغيبات امنع * ولعاب
 شطرنج وشبه الخلفهم * ومن هو مع اهل له يتمتع * ودع كافرا ايضا مكشوف هورا * ومن هو في حال
 التغوط اشنع * ودع اكلا الا اذا كنت جائعا * وتعلم منه انه ليس يمنع * وقد زدت عليه المتفقه
 على استاذة كفاي القنية والمغنى ومطير الحمام والحقة نقلت * كذا لك استاذ مغن مطير * فهذا اختتام
 والزيادة تنفع * وصرح في الضياء بوجوب الرد في بعضها ويعلم منه في قوله سلام عليكم بجزم
 المير * والتنجيح * بحر فين * بلا عذر * اما به بان نشأ من طبعه فلا * او * بلا * غرض
 صحيح * فلو لتحسين صوته اذ لم يهتدى امامه او لاعلام انه في الصلوة فلا ينادى بالصحيح * والدعاء بها
 يشبه كلامنا * خلافا لما شاعى رح * والابن * قوله ايها القصر * والتاوه * قوله آه بالمد * والتأنيب *
 اف ارتف * والبكاء بصوت * يحصل به حروف * لوجع او مصيبة * قيد الاربعة الالمريض لا يملك
 نفسه عن انين وتاوه لانه حينئذ كعطاس وسعال وجشاء وتناوب وان حصل حروف للضرورة *
 لال كر الجنة والار * فلو اعجبته قراءة الامام فجعل يبكي ويقول بللى از نعم او ارى لا تغسل سر اجبه
 لد لاله على الخشوع * و * يغسل ما ت تشميت عطاس * لغيرة * بمرحمتك الله راو من اعطاس
 لنفسه لا * وبكسه التامين بعد التشميت * وجواب خبر * موه * بالاسترجاع على المذهب *
 لانه بقصد الجواب صار كلام الناس * وكذا * يغسل ما * كلما قصد به الجواب * كان قيل امع
 الله اله فقال لا اله الا الله او ممالك فقال الخيل والبغال والحمير او من اين جئت فقال وبشر بعطسه
 وقصر مشيد * او الخطاب * كقوله لمن اسمه يحيى او موسى * يا يحيى خذ الكتاب بقوة * او *
 وما تلك بيمينك يا موسى مخاطبا لمن اسمه ذلك * او لمن بالبواب ومن دخله كان اسنا فروع
 سمع اسم الله فقال جل جلاله او النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه او قرأ الامام فقال صدق
 الله ورسوله تغسل ان قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان فلعنه تغسل وقيل لا ولو حوّل لمفع الوضوء
 ان لامر الدنيا تغسل لالامور الآخرة ولو سقط شيء من السطح فبسل او دعا لاحد ار عليه فقال آمين
 تغسل ولا تغسل في الكل عند الثاني والصحيح قولهما عملا بقصد المتكلم حتى لو امتثل امر غيره
 فقبل له تغسل م فتغسل م او دخل فرجة الصنف احد فوسع له فسلت بل يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه
 قهستانى معزى للزاهدى ومروياتي تنية وقيل بقصد الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل اراد علاه
 بانه في الصلوة لا تغسل اتقا ابن ملك وملقى * وفتح على غير امامه * الا اذا اراد التلاوة

ولكنه لا يخل إلا إذا تذكروا قبل تمام الفتح * بخلاف فتحه على إمامه * فإنه لا يغسل * مطلقا *
 لغايته وأخل بكل حال إلا إذا سمعه الموتى من غير مصل ففتح به تبطل صلوة الكل وينوي الفتح لا
 القراءة * ولو جرد على لسانه نعيم * أو رطل * أن كان يعتادها في كلامه تغسل * لأنه من
 كلامه * والالا * لأنه قرآن * وأكله وشربه مطلقا * ولو سبحة ناعيا * إلا إذا كان بين أسنانه
 ما كره * دون الحصة كافي الصوم هو الصحيح قاله الباقي * فابتلعه * أما المضغ فمفسد كسكر
 في فيه يبتلع ذروبه * و * يغسلها * انتقاله من صلوة إلى مغايرتها * ولو من وجهه حتى لو كان
 منفردا فكبر ينوي الاقتداء أو عكسه صار مستأثرا بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر إلا
 إذا تلفظ بالنية فيصير مستأثرا مطلقا * وقواء * من مصحف * أي ما فيه قرآن * مطلقا *
 لأنه تعلم إذا كان حافظا لما قرأه وقرأ بلا حمل وقيل لا تغسل إلا بأية واستظهره الحلبي وجوز
 الشافعي رح بلا كرامة ومما بها للتشبه بأهل الكتاب أي أن قصده فإن التشبه بهم لا يكره في
 كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر * و * يغسلها * كل عمل كثير * ليس
 من أعمالها ولا لإصلاحها وفيه أقوال خمسة أصحها * ما لا يشك * بسببه * الماظر * من بعيل *
 في فاعله أنه ليس فيها * وإن شك أنه فيها لم لا يقلل لكونه يشك بالمس والتقييل تتأمل *
 فلا تغسل بجمع يديه في تكبيرات الزوائد على المذهب * وما روى من الفساد فشاذا * و *
 يغسلها * سجدة على نجس * وإن أعاده على طاهر في الأصح بخلاف يديه وركبتيه على الطاهر *
 و * يغسلها * أداء ركن * حقيقة اتفاقا * أو تمكينه * منه بسنة وهو تد رثلث تسبيحات * مع
 كشف عورة أو نجاسة * مائة أو وقوع لزومة في صف نساء أو إمام أو إمام * عند الثاني * وهو المختار
 في الكل لأنه أحوط قاله الحلبي * وصلوته على مصل مضرب بنجس الباطنة * بخلاف غير
 مضرب ومبسوط على نجس أن لم يظهر لون أو ريح * ونحويل صدره عن القبلة * اتفاقا * بغير
 عذر * فلوطن حدثه فاستدبر القبلة ثم علم عدمه أن قبل خروجه من المسجد لا تغسل وبعد
 فسدت فروع مشى مستقبل القبلة هل تغسل أن تد رصف ثم وقف قد ركن ثم مشى
 ووقف كذلك وهكذا لا تغسل وإن كثر ما لم يختلف المكان وقيل لا تغسل حالة العذر ما لم يستدبر
 القبلة استحسانا ذكره القهستاني وهل يشترط في المغسل الاختيار في الجنائزية نعم وقال الحلبي
 لأن من دفع أرجله به الدابة خطوات أو وضع عليها أو أخرج من مكان الصلوة أو مص

ثم يهاثلنا امرؤ ونزل لبنا ومنسها بشهوة او قبلها بدونها فسدت لالوت قبله ولم يشتمها والفرق
 ان في تقبيله معنى الجماع معه حجر فرمى به طائر الم تغسل ولو انسانا تغسل كضرب ولو مرة لانه
 مخصوصة او تاديب او ملاعبة وهو عمل كثير ذكره الحلبي بقي من المفصلات ارتداد بقلبه
 وموت وجنون واغماء وكل موجب لوضوء وغسل وترك ركن بلا قضاء وشرط بلا عدل ومساوقة
 الموتى بركن لم يشاركه فيه امامه كان ركع ورفع رأسه قبل امامه ولم يعد معه او بعد وسلم مع
 الامام ومتابعة المسبوق امامه في سجود السهو بعد تأكل افرادة اما قبله فتجب متابعتة وعدم
 اعادة الجلوس الاخير بعد اداء سجدة صلبية او تلاوية ثم كررها بعد الجلوس وعدم اعادة
 ركن اداء نائما وقهقهة امام المسبوق بعد الجلوس الاخير ومنها مد الهزة في الكبير كما مر
 ومنها القراءة بالالكان ان غير المعنى والا لا في حرف مدولين ان فحش والا لا بزيادة وسهها
 زلة القارئ ولو في اعراب او تخفيف مشدد او عكسه او زيادة حرف فاكثرت نحو الصراط الذي بن او وصل
 حرف بكلمة نحو اياك نعبد او بوقف وابتداء لم تغسل وان غير المعنى به يفتى بزيادة الا تشاء ان
 رب العالمين واياك نعبد فتركه تغسل ولو زاد كلمة او نقص كلمة او نقص حرفا ونسبه او بدل
 باخر نحو من ثمره اذا اثمر واستحمد تعالى جد ربنا انفرجت بدل انفجرت اياك بدل اواب
 لم تغسل مالم يتغير المعنى الا ما يشق تمييزه كاضاد والطاء فاكثروهم لم يغسلها وكل الوكرد كلمة وصحيح
 الباقاني الفساد ان غير المعنى نحو رب رب العالمين للاضافة كالرب بدل كلمة بكلمة وغير المعنى نحو ان
 الفجار لغى جنات وتماه في المطولات * ولا يغسلها نظره الى مكتوب وفيه * ولو مسنغها
 وان كره * ومرور مارفي الصحراء او مسجد كبير بموضع سجود * في الاصح * او * مروره * بين
 يديه * الى حائط القبلة * في * بيت * مسجد صغير * فانه كبقعة واحدة * سطلعا * و
 امراء او كلبا * او * مروره * اسفل من المكان امام المصلى لو كان يصلي عليها *
 المكان * بشرط محاذاة * بعض اعضاء * المار * بعض اعضائه * وكل اسطح وسرير وكل مرتفع *
 دون قامة المار وقيل دون السترة كما في غرر الاذكار * وان اثم المار * حديث الاميرار او يعلم المار
 ما ذا عليه من الوزر لو وقف اربعين خريفا * في ذلك * المرور لو بلا حائل ولو ستارة توافع اذا
 سجد وتعود اذا قام ولو كان نرجة مللك اخل ان يمر على رقبة من لم يسلمه الا انه اسقط حرمة
 نفسه قنية * ريغز * ذك بابل ائع * الامام * وكان المنفرد * في الصحراء * ونحوها * مره

بقدر ذراع * طولا * وغلظ اصبع * لعبد وللناظر * بقربه * دون ثلثة اذرع * طين *
حناء * احد حاجبيه * لابين عينيه والايمن افضل * ولا يكفى الرضع ولا الخطا * وقيل يكفى
فمخط طولا وقيل كالحرا ب * ويدفعه * مورخصة فتركه افضل بدائع قال الباقاني فلو ضرب به
فمات لاشئ عليه عند الشانعى رح خلا فالنا على ما يفهم من كتبنا * بتسبيح * ارجهر بقراءة *
اواشارة * ولايزاد عليها عندنا قهستاني * لايهما * فانه يكره والمرأة تصفق لا بيطن على بطن
ولو صفق او سمحت لم اره وقد تركا السنة تا قار خانبة * وكفت سترة الامام * لكل * ولو عدم
المروور الطريق جاز تركها * ونعلها اولى * وكبره * هذه نعم التنزيهية التى مرجعها خلاف الاولى
فالفارق الدليل فان نهما ظنى الثبوت ولا صارف فتحريرية والافتنزيهية * سدل * تحريما للنهي *
ثوبه * اى ارساله بلابيس معتاد وكذا القبا بكم الى وراء ذكره الحلبي كشد ومنديل يرسله من
كتفيه فلو من احد هالم يكره كحالة عن رواج صلوة فى الاصح وفى الخلاصة اذا لم يدخل اليه
في كم الفرجية المختار انه لا يكره وهل يرسل الكم او يمسك خلاف والاحوط الثانى قهستاني *
* كره * كفه * اى رفعه ولو لتراب كمشمر كم او ذيل * وعبته به * اى بثوبه * ويجلس *
للهي الاحاجة ولا بأس به خارج الصلوة * وصلوته في ثياب بدلة * يلبسها في بيته *
ومهنة * اى خدمة ان له غيره والا لا * واخذ درهم * ونحوه * في فيه لم يمنعه من القراءة *
فلو منعه تفسد * وصلونه حاسرا * اى كاشفا * راسه للتكاسل * ولا بأس به * للتدلل *
واما للاهانة بها فكفر ولو سقطت قلنسوة فاعادتها افضل الا اذا احتاجت لتكوير او عمل كثير *
وصلوته مع مدافعة الاخبثين * او احد هما * او الريح * للنهي * وعقص شعرة * للنهي
عن كفه ولو جمعه او ادخل اطرافه في اصوله قبل الصلوة اما فيها فمفسد * وقلب الحصى *
للهى * الاجودة * التام في رخص * مرة * وتركها اولى * وفرقة الا صابع *
وتشبيكها ولو منتظر الصلوة او ماشيا اليها للنهي ولا يكره خارجها الحاجة * والتخصر * وضع اليد
على الخاصرة للنهي يكره خارجها تنزيها * والالتفات بوجهه * كله * او بعضه * للنهي وببصره
يكره تنزيها وبصدرة تفسد كامر * وقيل * قائله قاضي خان * تفسد بتجويله والمعتمد لا واقعاؤه *
كالكلب للنهي * وانفراش * الرجل * ذراعيه * للنهي * وصلوته الى وجه انسان * ككرامة
استقباله فالاستقبال لو عن المصلي فالكرامة عليه والا فملى المستقبل ولو بعيدا ولا حائل * ورد

السلام بيده * او برأسه كما مر فروع لابا من يتكلم المصلي واجابته برأسه كالوطلب منه شيء
 او رأه درهما وقيل اجيل فارمي بنعم او لا او قيل كمر صليتم فاشار بيده انهم صلوا ركعتين اما لو قيل
 له تقدم فتقدم او دخل احد الصف فوسع له فورا فقلت ذكره الحلبي وغيره خلافا لما مر من البحر *
 و * كره * التربع * تنزيها لترك الجلسة المستوفى * بغير عذر * ولا يكره خارجها لانه عليه السلام
كان جل جلوده مع اصحابه التربع وكذا امر رضي الله تعالى عنه * والتشاوب * ولو خارجها ذكره
مسكين لانه من الشيطان والانبياء محفوظون منه * وتغميض عينيه * للهي الاكمال الخشوع *
وقيام الامام في المحراب لا سجود فيه * قد ما خارجة لان العبرة للقدم * مطلقا * وان لم يشبهه
حال الامام ان علل بالتشبيه وان بالاشتباه ولا اشتباه فلا اشتباه في نفى الكراهة * وانفراد الامام
على الدكان * للهي وقد رالارتفاع بذراع ولا با من بعد وانه وقيل ما يقع به الامتياز وهو الازجه
 ذكره الكمال وغيره * و * كره * عكسه * في الاصح وهذا كاله * عند عدم العذر * كجمعة وعيد
فلو قاموا على الرفرف والامام على الارض او في المحراب لضيق المكان لم يكره كما لو كان معه بعض القوم
في الاصح وبه جرت العادة في جوامع المسلمين ومن العذر ارادة التعليم والتبليغ كما بسط في البحر
وقد عينا كراهة القيام في صف خلف صف فيه فرجة للنهي او كذا القيام منفردا وان لم يجد فرجة بل
يجذب احد من الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في زماننا تركه اولي فلذلك قال في البحر يكره
وحده الا اذا لم يجد فرجة * ولبس ثوب به تماثيل * ذو روح * وان يكون فوق راسه او بين يديه او
يحل اذنه * يمنة او يسرة او محل سجود * تمثال * ولو في رسادة منصوبة لا مفروشة * واختلف
فيما اذا كان * التمثال * خلفه والظاهر الكراهة ولا * بكره * لو كانت تحت قدميه * او محل
جلوسه لانها مهانة * او في يده * عبارة الشمني بدنه لانها مستورة بشيابه * او على خاتمه * بنقش
غير مستبين قال في البحر ومغادرة كراهة المستبين لا المستتر بكيس او صرة او ثوب آخر واقرة المصنف *
او كانت صغيرة * لا تتبع تفاصيل اعضائها للناظر قائما وهي على الارض ذكره الحلبي * او مقطوعة
الرأس او الوجه * او محصورة عضو لا تعيش بدنه * او غير ذي روح لا * بكره لانها لا تعبد وخبر
جبريل عليه السلام مخصوص بغير المهانة كسطه الكمال واختلف المحلثون في امتناع ملائكة
الرحمة بما على النقلين فنفاء عياض واثبتته النوروى * و * كره تنزيها * على الامى وسور السج
باليد في الصلوة مطلقا * وان غلظا ما خارجها فلا يكره كعد بقلبه او بغمز انا مله وعليه يحمل

مأجاء من صلوة التسليم فرغ لابأس بالتحاذ مسبحة لغير ربا كما بسط في البحر * لا * يكره *
قتل حية او عقرب * ان خاف الا ذئ اذا الامر للإباحة لانه منفعة لنا فالاولى ترك الحية البيضاء
لخوف الا ذئ * مطلقا * ولو بعمل كثير علي الا ظهر لكن صح الحلبي الفساد * و *
لا يكره * صلوة الى ظهر قاعد * او قائم ولو * يتحد ث * الا اذا خيف الغلط لحد يثه *
و * لا الى * مصحف او سيف مطلقا او شع او سراج * او ثار توقد لان المجوس انما تعبد الجمر
لا النار الموقد ثنية * او طى بساط فيه تايل ان لم يسجد عليها * لما مر فروع يكره اشتغال الصماء
والاعتجار والثلثم والتختم كل عمل قيل بلا عذر ركت عرض لقملة قبل الا ذئ وترك كل سنة او مستحب
وحمل الطفل وما ورد نسخ يحدث ان في الصلوة لشغل ويباح قطعها لنحو قتل حية ونك دابة
وفور قد روض يا ما قيمته درهم له او لغيره ويستحب لم افعة الا خبثين وللخروج من الخلاف
ان لم يخف فوت وقت ارجماعة ويجب لا غائبة لمهوف وغريق وحريق لا لنداء احد ابويه بلا
استغانة الانى النفل فان علم ان يصلى لابأس ان لا يجيبه وان لم يعلم اجابه * ويكره * تحريما *
استقبال العيلة بالفرج * ولو * فى الخلا * بالم بيت التغوط * وكل استند بارها * فى الاصح *
كما كره * لبالغ * امساك صبي * ليبول * نحوها * كما كره * من رجليه في نوم او غيره اليها * امى
عمل الانه اساء ادب قاله ملا با كبير * او الى مصحف او شئ من الكتب الشرعية الا ان تكون
على موضع مرتفع عن المحاذاة * فلا يكره قاله الكمال * و * كما كره * غلق باب المسجد * الا لخوف
على متاعه به يفتنى * و * كره تحريما * الوطي فوته والبول والتغوط * لانه مسجد الى عنان السماء *
وانخاذه طريقا بغير عذر * وصرح فى الثنية بفسقه باعتياده * وادخال نجاسة فيه * وعليه * فلا
يجوز الاستصباح بد من نجس فيه * ولا تطينه بنجس * ولا البول * والفصل فيه ولو كان *
فى اناء * ويحرم ادخال صبيان ومجانين حيث غلب تنجيسهم والافكره وينبغي لد اخله تعامل
نعله وخفه وصلوته فيهما افضل * لا * يكره ما ذكر فوق بيت * جعل فيه مسجد * بل *
ولا فيه * لانه ليس مسجد شرعا * واما المختل لصلوة جنازة ارعيد * فهو * مسجد فى حق جواز
الاقتداء * وان انفصل الصغوف رفقا بالناس * لا فى حق غيره * به يفتنى نهاية * فحل دخوله
لجنب وحائض * كفناء مسجد ورباط ومدرسة ومساجد حياض واسواق لاقوارع * ولا باس بنقشه
خلا محرابه * فانه يكره لانه يلهى المصلى ويكره التكلف بد تائق المنقوش ونحوها خصوصا فى جدار

القبلة قاله الحلبي وفي حظار المجتبى وقيل بكثرة في المحراب دون السقف والمؤخر انتهى وظاهره
 ان المراد بالمحراب جدار القبلة فلم يحفظ * بجص وماء ذهب * لو * بماله * الحلال * لا من مال
 الوقف * نانه حرام * وضمن متوليه لوفعل * النقش او البياض الا اذا خيف طمع الظلمة فلا
 بأس به كافي والا اذا كان لاحكام البناء او الواقف فعل مثله لقولهم انه يعمر الوقف كما كان
 وتمامه في البحر فروع افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبائمه
 الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد استاذة لدرسه او لسماع الاخبار افضل اتفاقا ومسجد حية
 افضل من الجامع والصحيح ان ما الحق بمسجد المدينة ملحق به في الفضيلة نعم تحرى الاول
 اولى وهو مائة في مائة ذراع ذكره ملا على في شرح لباب المناسك ويحرم فيه السؤال ويكره
 الاعطاء وقيل ان نخطا وانشاد ضالة وشعر الا ما فيه ذكر ورفع صوت بذكر الا للمتفقه والوضوء
 الا فيها اعد لذلك وغرس الاشجار لا لنفع كتليل نزيديكون للمسجد واكل ونوم الا لمعتكف وغريب
 ودخول نحو آكل ثوم ويمنع منه وكذا اكل موز ولو بلسانه وكل عقد الا لمعتكف بشرطه والكلام المباح
 وقيل في الظاهرية بان يجلس لاجله لكن في النهر الاطلاق اوجه وتخصيص مكان لنفسه وليس
 له ازعاج غيره منه ولو مد رسا واذا ضاق فللمصلي ازعاج القاع ولو مشغلا بقراءة او درس بل
 ولاهل المحلة منع من ليس منهم عن الصلوة فيه ولهم نصب متول وجعل المسجد ين واحد او عكسه
 لصلوة لا لدرس او ذكر في المسجد عظة وقرآن فاستماع العظة أولى ولا ينبغي الكتابة على جدران
 ولا بأس برمي عش خفاش وحمام لتنقيته *

* باب الوتر والخوافل *

كل سنة نافلة ولا عكس * هو فرض عملا وواجب اعتقادا وسنة ثبوتا * بهذا او نقول بين الروايات
 وعليه * فلا يكفر * بضم فسكون اى لا ينسب الى الكفر * جاحده وتذكره في الفجر مغسل له لعكسه *
 بشرطه خلا فالحما * و * لكنه * يقضي * ولا يصح قاعدا ولا رابعا اتفاقا * وهو ثلث ركعات بتسليمه *
 كالمغرب حتى لو نسي القعود لا يعود ولو عا دينبغي الفسا وكما سيجي * و * لكنه * يقرأ في كل ركعة
 منه فاتحة الكتاب وسورة * احتياطا والسنة السور الثلث وزيادة المعوذتين لم يشترها الجمهور *
 وكبر قبل ركوع ثالثة رافعا يديه * كما مر ثم يعتمد وقيل كالداعي * وقسم فيه * ريس الدعاة المشهور
 ويصلى علي النبي صلى الله عليه وسلم به يغتنى وصح الجدل بالكسر بمعنى الحق وملحق بمعنى لاحق

ونحوه بل ان مهملة نسرع فان قرأ بمعجمة نسدت خانية لانه كلمة مهمة * مخافة على الاصح
 مطلقا * ولو اما ما لم يث خمير الدعاء الخفى * وصح الاقنن فيه * ففي غيره اولي ان
 لا يتحقق منه ما يفصل ما في اعتقاده في الاصح كاسط في البحر * بشا نعي * مثلاً * لم يفصله
 بسلام * لا ان فصله * على الاصح * فيهما للاتحاد وان اختلف الاعتقاد * و * لذ ا *
 ينوي الوتر لا الوتر الواجب كافي الغيد ين * للاختلاف * وبأى الماموم بقنوت الوتر * ولو
 بشا نعي يقنت بعد الركوع لانه مجتهد فيه * لا الفجر * لانه منسوخ * بل يقف ساكناً على الاظهر *
 مر سلايد به * ولو نسيه * اى القنوت * ثم تذكره في الركوع لا يقنت فيه * لغوات محله *
 ولا يعود الى القيام * في الاصح لان فيه رفض الفرض للواجب * فان عاد اليه وقنت ولم يعد
 الركوع لم تقبل صلاته * لكون ركوعه بعد قراءة تامة * وسجد السهو * قنت او لا لزواله عن
 محله * ركع الامام قبل فراغ المقتدى * من القنوت قطعه * وتابعه * ولو لم يقرأ منه شيئاً تركه
 ان خاف فوت الركوع معه بخلاف قراءة التشهد لان المخالفة فيما هو من الاركان او الشرائط مغسلة
 لافى غيرها درر * قنت في اول الوتر اثنائه سهواً لم يقنت في ثالثه * اما لو شك انه في ثانيته
 او ثالثته كرره مع القعود في الاصح والفرق ان السامى قنت على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف
 الشاك ورجح الحلبى تكراره لهما واما المسبوق فيقنت مع امامه فقط ويصير من ركابادراك ركوع
 الثالثة * ولا يقنت لغيره * الا لئلا فيقنت الامام في الجهرية وقيل فى الكل فائقة
 خمسة يتبع فيها الامام قنوت وتعود اول تكبير عيل وسجدة قلادة وسهواربعة لا يتبع زيادة تكبير
 عيل وجنازة وركن وقيام لخامسة وثمانية تفعل مطلقاً الرفع لتحريمة والثناء وتكبير انتقال وتسميع
 وتسميع وقراءة تشهد وسلام وتكبير تشريق * وسن * مؤكداً اربع قبل الظهر * اربع قبل الجمعة *
 اربع * بعد ما بتسليمة * فلو بتسليمتين لم تنب عن السنة وكذا الوند رها لا يخرج عنه بتسليمتين
 وبكسره يخرج * وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء * شرعت البعلية ليجبر النقصان
 والقبلية لقطع طمع الشيطان * ويستحب اربع قبل العصر وقبل العشاء وبعد ما بتسليمة * وان شاء
 ركعتين وكذا بعد الظهر لحد يث الترمذى من حافظ على اربع قبل الظهر واربع بعد ما حرمة الله
 علي النار * وست بعد المغرب * ليكتب من الاوابين * بتسليمة * او ثنتين او ثلث والاول اذوم
 واشق وهل تحسب المؤكدة من المستحب ويؤدى الكل بتسليمة واحدة اختار الكمال نعم وحرر

اباحة ركعتين خفيفتين قبل المغرب واتره في المغرب والمصنف * و* السنن * آكل ما سنة الفجر *
 اتفاقا ثم الاربع قبل الظهر في الاصح الحديث من تركها لم تنله شفاعتي ثم الكل سواء * وقيل
 بوجوبها فلا تجوز صلواتها قاعدا * ولا رآكبا اتفاقا * بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها لعالم صار
 مرجعا في الغنا والمخلاف باقي السنن * فله تركها لحاجة الناس الى فتواه * ويخشى الكفر على
 منكرها وتقضى * اذا فاتت معه بخلاف الباقي * ولو صلى ركعتين تطوعا مع ظن ان الفجر لم يطلع
 فاذا هو طالع * او صلى اربعاً فوقع ركعتان بعد طلوعه * لا تجزيه عن ركعتيها على الاصح * نجيب
 لان السنة ما رآب عليها الرسول صلى الله عليه وسلم بتحريرة مبتدأة * وتكره الزيادة على اربع
 في نقل النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمه * لانه لم يزد * والافضل فيها ما الرابع بتسليمه * وقالاني
 الليل المني افضل قيل وبه يفتي * ولا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الا في
 في الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها * ولو صلى ناسيا فعليه السهو وقيل لا كذا قال الشنن *
 ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة منها * لا ياكلها لكانها اشبهت الفريضة * وفي البراق من ذوات
 الاربع يصلى * على النبي * ويستفتح * ويتعوذ ولونذرا لان كل شفع صلاة * وقيل لا * يأتي في كل
 وصحة في القعدة * وكثرة الركوع والسجود احب من طول القيام * كافي المجتبى ورجحه في البحر
 لكن نظريه في النهر من ثلثة اوجه ونقل عن المعراج ان هذا قول محمد راجح وان مذهب الامم
 راجح فصيلة القيام صحة في البدائع قلت وهكذا رايته بنسختي المجتبى معزي المحدثين سقط
 فتنبه وهل طول قيام الاخرى افضل كالقارئ لم اراه * ريسن تحية * رب * المسجل وهي ركعتان
 واداء الغرض * او غير * وكان ادخوله بنية نرض او اقتداء * ينوب عنها * بلانية وتكفيه لكل يوم *
 ولا تسقط بالجلوس عندنا بحر قلت وفي الضياء عن القوت من لم يتمكن منها احدث او غيره يقول
 قد باكمات التسبيح الاربع اربعا * ولو تكلم بين السنة والغرض لا يسقطها ولكن يقصروا بها *
 وقبل تسقط * وكذا كل عمل ينافي التحريم على الاصح * تنية وفي الخلاصة واشتغل ببيع او
 شراء او اكل اعادها وبقية او شربة لا يبطل ولو جئ بعطام ان خاف ذهاب حلاوته او بعضها
 تناوله ثم سنن الا اذا خاف فوت الوقت ولو اخرها الاخر الوقت لا تكون سنة وقيل ان يكون
 فروع الاسفار بسنة الفجر افضل وقيل لا نذر السنن واتى بالمنى ورفها السنة وقيل لا يرد
 العوافل بنذر ما لم يصلها وقيل لا ترك السنن ان رآها حقا ثم والا كذا الا فضل في النوافل غير

العزائم المنزل الالحوف شغل عنها والاصح افضلية ما كان اخشع واخلص * ونذب ركعتان
بعد الوضوء * يعنى قبل الجفاف كافى الشرنبلالية عن المواصب * و * ندب * اربع فصاعدا
فى الضحى * من بعد الطلوع الى الزوال ووقتها المختار بعد ربع النهار وفى الامنية اقلها
ركعتان واكثرها اثنى عشر واوسطها ثمان وهو افضلها كما فى الزخائر الاشرقية لثبوتها
بقوله وقوله عليه السلام واما اكثرها فبقوله فقط وهذا الوصلى الاكثر بسلام واحدا مالوفصل
فكلما زاد افضل كما افاده ابن حجر فى شرح البخارى ومن المنذ وبات ركعتا السفر والقدم منه
وصلوة الليل واقلها على ما فى الجوهرة ثمان ولو جعلها اثلا ثافالا وسطا افضل ولو انصافا فالاخير
افضل واحيا ليلتى العيدين والنصف من شعبان والعشر الاخير من رمضان والاول من ذى الحجة
ويكون اكل عبادة تعم الليل او اكثره ومنهار ركعتا الاستخارة واربع صلوة التسبيح بثلثائة تسبيحة
وفضلها اعظيم واربع صلوة الحاجة وقيل ركعتان وفى الحاوى انها اثنى عشر بسلام واحدا وبسطناه فى
الحزائن * وتقرض القراءة * عملا * فى ركعتى الغرض * مطلقا اما تعيين الاولين فواجب
على المشهور * وكل النفل * للمنفرد لان كل شفع صلوة كنه لا يعم الرباعية المؤكدة فتأمل * و *
كل * الوتر * احتياطا * ولزم نفل شرع فيه * بتكبيره الاحرام او بقيام لثالثة شروعا صححا * قصدا *
الاذا شمع متغلا خلف مفترض ثم قطعه واقتدى ناويا ذلك الغرض بعد تذكرة ارتطوعا آخرا وفى
صلوة ظان ازامى او امراة او محدث يعنى وانفسه فى الحال اما لو اختار المضى ثم افسده لزمه القضاء *
ولو عند غروب وطلوع واستواء * على الظاهر * فان افسده * حرم لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم الا
بعذر و * وجب قضاؤه * وانفساده بغير فعله كتميم راعى ماء ومصلية او صائمة حاصت واعلم ان ما يجب
على العبد بالترامه نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسيجى وما يجب بالفعل وهو الشروع فى النوافل
ويجمعها قوله * من النوافل سبع تلتزم اشارع * اخذ ذلك مما قاله الشارع * صوم صلوة طواف حج
رابع * عكونه عمرة احرامه السابع * وقضى ركعتين لونهى اربعا * غير مؤكدة على اختيار الحلبى وغيره *
ونقص فى * خلال * الشفع الاول او الثاني * اى وتشهد للال والايفسد الكل اتفاقا والاصل ان كل شفع
صلوة الابعارض اقتدا او نذر او ترك قعود اول * كما * يقضى ركعتين * لو ترك القراءة فى شفعية او تركها
فى الاول * نقط * او اثنائى او احدى * ركعتى * الثانى او احدى * ركعتى * الاول او الاول او احدى
الثانى لا غير * لان الاول ما بطل لم يصح بناء الثانى عليه فهذه تسع صور للزوم ركعتين * و * قضى *

اربعاً * في ست صور * لو ترك القراءة في احد على كل شفع او في الثاني واحداً على الاول * وبصورة
 القراءة في الكل تبلغ ستة عشر لكن بقي ما اذا لم يقعد او قعد ولم يقم لثالثة او قام ولم يقم لها بسجدة
 او قيل لها فتنبه وميز المثل اخل وحكم موتم ولو في تشهد كإمام * ولا قضاء لو * نوى اربعاً *
 قعد قبل التشهد ثم نقض * لانه لم يشرع في الثاني * او شرع * في فرض * طائفاً انه عليه *
 فلكراداه * انقلب نفلاً غير مضمون لانه شرع مسقطاً لا ملتزماً * او * صلى اربعاً فكثر * ولم
 يقعد بينهما * استحساناً لانه بقيامه جعلها صلوة واحدة فتبقى واجبة والحاجة هي الغريضة
 وفي التشريع صلى الف ركعة ولم يقعد الا في آخرها صح خلافاً للمحمد رح ويسجد للسجود لا يثنى
 ولا يتعوذ فليحفظ * ويتنفل مع قدرته على القيام قاعداً * لا مضطجعا لا بعذر * ابتداء *
 كل ا * بناء * بعد الشروع بلا كراهة في الاصح كعكسه بحر وفيه اجر غير النبي صلى الله عليه
 وسلم على النصف الا بعذر * ولا يصلى بعد صلوة * مفروضة * مثلها * في القراءة او الجماعة
 او لاتعاد عند توهم الفساد للنهي وما نقل ان الامام قضى صلوة عمره فان صح فنقول ان يصلى
 المغرب والوتر اربعاً بثلاث قعات * ويقعد * في كل نغله * كما في التشهد على المختار *
 ويتنفل المقيم * راكباً خارج المصر * محل القصر * مؤمياً * فلو سجد اعتبر ايما لانها
 انما شرعت بالاياء * الى اى جهة توجهت دابته * ولو ابدل عندنا او على موجه
 نجس كثير عند الاكثر ولو سيرها بعمل قليل لا بأس به * ولو افتتح * النفل * راكباً نزل
 بنى وفي عكسه لا * لان الاول ادعى اكمل مما وجب والثاني بعكسه * ولو افتتحها خارج المصر
 ثم دخل المصر اتم على الدابة * بالياء * وقيل لا * بل ينزل وعليه الاكثر ناله الجلبى وقبل يتم
 راكباً ما لم يبلغ منزله فهستاني ويبنى قائماً الى القبلة او قاعداً لو ركب تغسل لانه عمل كثير
 بخلاف النزول * ولو صلى على دابة في شق * محمل * وهو يقدر على النزول * بنفسه * لا تجوز
 الصلوة عليها اذا كانت واقعة الا ان تكون عيداً ان المحمل على الارض * بان ركز نسيه خشبة *
 واما الصلوة على العجلة ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير او لا * تسير * فهي صلوة
 على الدابة فيجوز في حالة العذر * المذكور في التيمم * لا في غيرها * ومن العذر المطر
 وطين يغيب فيه الوجه وذهاب الرفقاء ودابة لا تركب الا بعناء او بعمى او محرم الان قد رده
 الغير لا تعتبر حتى لو كان مع امه مثلاً في شقى محمل واذا نزل لم تقدر تركب وحل ما جازله

أيضا كإفادته في البحر المحفوظ * وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز * لو واقفة لتعليقهم
 بانها كالسرب * هذا كله * في الفرض * والواجب بانواعه وسنة الفجر بشروط ايقانها للقبلة ان امكنه
 والافضل والامكان لثلاث يختلف بسيرها المكان * وامام في النفل فيجوز علي المحمل والعجلة مطلقا *
 فرادى لا جماعة الاعلى دابة واحدة * ولو جمع بين نية فرض ونفل * ولو نية * رجع الفرض *
 لقوته وبطلها محذور والائمة الثلاثة * ولو نذر ركعتين بغير طهر لزماء به عند * اي ابي يوسف
 رح كالوندر بغير قراءة او عريانا او ركعة وكذا نصف ركعة عند ابي يوسف رح وهو المختار * واهدرة
 الثالث * اي محذور * او نذر عبادة * في مكان كذا افادها في اقل من شره جاز * لان
 المقصود القربة خلافا لفرح والثلاثة * ولو نذرت عبادة * كصوم وصلوة * في غد فحاضت فيه
 يلزمها قضاؤها * لانه يمنع الاداء لا الوجوب * ولو نذرتها * يوم حيضها لا * لانه نذر
 بمعصية * والترابيح سنة * مؤكدة لمواظبة الخلق الراشدين * للرجال والنساء * اجماعا *
 ووقتها بعد * صلوة * العشاء * الى الفجر * قبل التور وبعد * في الاصح فلو فاتت بعضها
 وقام الامام للوتر وترعه ثم صلى ما فاتته * ويستحب تأخيرها الى ثلث الليل * او نصفه ولا تكره
 بعد * في الاصح * ولا تقضي اذا فاتت اصلا * ولا راحة في الاصح * فان قضاها كان نفلا مستحبا
 وليس بترابيح * كسنة مغرب وعشاء * والجماعة فيها سنة علي الكفاية * في الاصح فلو
 تركها اهل مسجد اثموا لو ترك بعضهم وكما شرع بجماعة فالمسجد فيه افضل قاله الحلبي * وهي
 عشرون ركعة * حكمته مساراة المكمل للمكمل * بعشر تسليمات * فلو فعلها بتسليمية فان تعد اكل
 شفع صحت بكرامة والانايت عن شفع واحد به يغتفر * يجلس * ندبا * بين كل اربعة بقدرها
 وكذا بين الخامسة والوتر * ويخبرون بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلوة فرادى نعم تكره صلوة
 ركعتين بعد كل ركعتين * والختم مرة * سنة ومرتين فضيلة وثلاثا افضل * ولا يترك الختم لكسل
 القوم * لكن في الاختيار الافضل في زماننا قد رما لا يثقل عليهم واقرة المصنف وغيره وفي
 المجتبى عن الامام لو قرأ ثلثا قصارا او آية طويلة في الفرض فقد احسن ولم يسمى فما ظنك بالترابيح
 وفي فضائل رمضان للراصدى انتهى ابو الفضل الكرماني والوبرى انه اذا قرأ في الترابيح
 الغائبة وآية او آيتين لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه فهو جاهل * ويأتي الامام و
 القوم بالغناء في كل شفع ويزيد * الامام * علي التشهد الا ان يمل القوم فيأتي بالصلوات *

ويكتفي باللهم صل على محمد صلى الله عليه وسلم لانه الغرض عند الشافعي رح * ويترك الدعوات *
ويجتنب المنكرات * وهذا رتبة القراءة وترك تعوذ وتسمية وطما نينة وتسبيح واستراحة *
وتكره قاعدا * لزيادة تأكيد ما حتم قيل لا تصح * مع * لقد ردة علي القيام * كما كره تأخير القيام
الى ركوع الامام للتشبيه بالمنافقين * ولو تركوا الجماعة في الغرض لم يصلوا التراويح بجماعة *
لانها تابع فمصلية وحده يصلها معه * ولو لم يصلها * اى التراويح * بالامام * او صلاها مع غيره *
له ان يصلي الترت * معه بقي لو تركها الكل هل يصلون الترت بجماعة فليراجع * ولا يصلي الترت *
لا * التطوع بجماعة خارج رمضان * اى يكره ذلك على سبيل التداعى بان يقتل اربعة بواحد
كافى الدرر ولا خلاف فى صحة الاقتداء اذ لا مانع نهرونى الاشياء عن البرازية يكره الاقتداء فى
صلوة رغائب وبراءة وقد رالا اذ قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة انتهى قلت وتعمة عبارة
البرازية من الامامة ولا ينبغي ان يتكلف كل هذا التكليف الامر مكره وفى التاثير خاتمة لو لم
ينوالامامة لاكمراهة على الامام فلم يحفظ * وفيه * اى رمضان * يصلي الترت وقياسه بها * وهل
الافضل فى الترت الجماعة ام المنزل تصحيحان لكن نقل شارح الوهبانية ما يقتضى ان المذهب
الثاني واقره المصنف وغيره *

* باب ادراك الفريضة *

* شرع فيها اداء * خرج النافلة والمنذورة والقضاء فانه لا يقطعها * منفردا ثم اقيمت * اى شرع
فى الفريضة فى مصلاه لا اقامة المؤذن ولا الشروع فى مكان وموفاى غيره * يقطعها * لعذر احرار
الجماعة كالوئدت دابته او فارقد رها او خاف ضياع درهم من مال او كان فى النفل فجئ بجسار
وخاف فوتها قطعها لا مكان قضائه ويجب القطع لنحو انجاء غريق او حريق ولودعاه احد اموه
فى الغرض لا يجيبه الا ان يستغث به وفى النفل ان علم انه فى الصلوة فلا يجيبه والا
اجابه * قائما * لان القعود مشروط للتحلل وهذا قطع لا تحلل ويكتفى * بتسليمه واحدا *
هو الاصح غاية * ويقتدى بالامام * وهذا * ان لم يقيد الركعة * الاولى * بسجدة او قيدها *
بها * فى غير رباعية او فيها * لكن * ضم اليها * ركعة * اخرى * وجوباً ثم اتم احرار النفل
والجماعة * وان صلى ثلاثا منها * اى الرباعية * اتم * منفردا * ثم اقتدى * بالامام *
منفردا ويترك * بذلك * فضيلة الجماعة * هاوى * الا فى العصر * فلا يقتدى بكمراهة النفل

بعد * والشارع في نفل لا يقطع مطلقا * وبتمة ركعتين * وكذا سنة الظهر * سنة * الجمعة
إذا أقيمت أو خطب الإمام * يتمها اربعا * على * القول * الراجح * لأنها صلوة واحدة وليس
القطع للأكل بل للإبطال خلافا لما رجحه الكمال * وكره * تحريم النهي * خروج من لم يصل من
مسجد اذن فيه * جرى على الغالب والمراد دخول الوقت اذن فيه أولا * الامن ينتظم به امر
جماعة اخرى * اذا كان الخروج من مسجد حيه ولم يصلوا فيه أو لاستاذة لدسه أو لسماع الوعظ أو
لحاجة ومن عزمه ان يعود نهر * و * الا * لمن صلى الظهر والعشاء * وحده * مرة * فلا يكره
خروجه بل تركه للجماعة * لا عند * الشروع في * الاقامة * فيكره لمخالفته الجماعة بلا عذر
بل يقتل من تنفلا لما مر * و * الا * لمن صلى الفجر والعصر والمغرب مرة * فيخرج مطلقا * وان
أقيمت * لكراهة النفل بعد الاربعين وفي المغرب احد المحظورين البتة * أو مخالفة الامام بالاتمام
وفي النهر ينبغي ان يجب خروجه لان كراهة مكثه بلا صلوة اشد قلت اذا القهستاني ان كراهة النفل
بالثلث تنزيهية وفي المضمرات لو اقتضى فيه لاساء * واذا خاف فوت * ركعتي * الفجر لا اشتغاله
بسننها تركها * لكون الجماعة اكمل * والا * بان رجا ادراك ركعة في ظاهر المذهب وقيل التشهد
واعتمد * المصنف والشرنبلالي تبع البحر كن ضعفه في النهر * لا * يتركها بل يصليهما عند باب
المسجد ان وجد مكانا والا تركها لان ترك المكره مقدم على فعل السنة ثم ما قيل يشرع فيها ثم
يكبر للفريضة او ثم يقطعها ويقضيها مردود بان درأ المفسد مقدم على جلب المصلحة * ولا يقضيها
الا بطريق التبعية لقضاء * فرضها قبل الزوال لابعده * في الاصح لو ردد الخبر بقضائها في
الوقت المهمل بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس * بخلاف سنة الظهر * وكذا الجمعة * فانه
ان خاف فوت ركعة يتركها ويقتل ثم يأتي بها * على انها سنة * في وقته * اي الظهر * قبل شفعه
عند محمد رح وبه يفتي جوهرة * واما قبل العشاء فمنه وب لا يقضى اصلا * ولا يكون مصليا
بجماعة * اتفاقا * من ادرك ركعة من ذوات الاربع * لانه منفرد ببعضها * لكن ادرك
فضلها * ولو بادراك التشهد اتفاقا لكن ثوابه دون المدرك لغوات التكبيرة الاولى واللاحق
كالمذكور كونه مؤنما حكما * وكذا المدرك الثلث * لا يكون مصليا بجماعة * على الاظهر
وقال السرخسي للاكثر حكم الكل وضعفه في البحر * واذا امن فوت الوقت تطوع * ما شاء * قبل
الغرض والا * بل يحرم التطوع لتقوية الغرض * ويأتي بالسنة * مطلقا * ولو صلى منفردا علي

الأصح * لكونها مكملات وإما في حقه عليه الصلوة والسلام فلزيادة الدرجات ثم قول الدررزان فاتمه الجماعة مشكل بما مر فتدبر * ولو اقتضى بامام رآك فوقك حتى رفع الامام رأسه لم يدرك الموتر الركعة * لان المشاركة في جزء من الركن شرط لم تجز فيكون مسبوقاً فيما أتى بها بعد فراغ الامام بخلاف ما لو ادركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدركاً لها فيكون لاحقاً فيما أتى بها قبل الفراغ ومتمم لم يدرك الركوع منه تجب المتابعة في السجل تبين وان لم يحتسب اليه ولا تغسل بتركها فلو لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه لما سلم الامام قام واتى بركعة فصلوته تامة قد ترك واجبا نهى عن التجنيس * ولو ركع * قبل الامام * فلحقه امامه فيه صح * ركوعه وكراهته ان قرأ الامام قدر الغرض والا لا يجزيه ولو سجل الموتر مرتين والامام في الاولى لم يجزه سجلته عن الثانية وتامه في الخلاصة *

* باب قضاء الغوائت *

لم يقل المتروكات ظناً بالمسلم خيراً اذا تاخير بلا عذر كبير لا تنزل بالقضاء بل بالتوبة والرجوع من العذر العذر وخوف الغالبة موت الولد لانه عليه السلام اخرها يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته وبالكراهية فقط بالوقت يكون اداء عندنا وبركعة عند الشافعي رح والاعادة فعل مثله في وقته لخلل غير الفساد لقولهم كل صلوة اديت مع كراهية التحريم تعاد اي وجوبها في الوقت واما بعد فقد ابا والقضاء فعل الواجب وبعد وقته واطلاقه على غير الواجب كالتي قبل الظهر مجازاً * الترتيب بين الغروض الخمسة والوتر اداء وقضاء لازم * يغوت الجواز بغوته للخبر المشهور من نام عن صلوة ربه يثبت الغرض العملي * وقضاء الغرض والواجب والسنة فرض وواجب وسنة * لف ونشر مراتب وجميع اوقات العزرة وقت للقضاء الا الثلاثة المنهية كما مر * فلم يجز * تفريع على المزموم * فجر من ذكر انه لم يوتر * لوجوبه عنده * الا * استثناء من الزوم فلا يلزم الترتيب * اذا ضاق الوقت * المستحب حقيقة اذ ليس من الحكمة تفويت الوقتية لتدراك الغائنة ولو لم يسع الوقت كل الغوائت فالاصح جواز الوقتية مجتنب وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصلاهما وفيه سعة يكرها الى الطلوع وفرضه الاخير * او نسيت * الغائنة لانه عذر * اوقات ست * اعتقادية لدخولها في حد التكرار المقتضى للجرح * بخروج وقت السادسة * على الاصح ولو متفرقة وقتية على المعتمد لانه متى اختلف الترجيح رجح اطلاق المتون بحر * او ظن ظناً معتبراً * اي يسقط

لزوم الترتيب ايضا بالظن المعتبر كمن صلى الظهر ذكرا التركه الفجر فسل ظهره فاذا قضى الفجر ثم
صلى العصر ذكرا للظهر جاز العصر اذا لافائة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد
فيه وفي المجتبي من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخارى وعليه
يخرج ما في القنية صبي بلغ وقت الفجر وصلى الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم الترتيب بهذا القدر *
ولا يعود * لزوم * الترتيب بعد سقوطه بكثرتها * اى الفوائت * يعود الفوائت الى القلة بسبب *
القضاء * لبعضها على المعتمد لان الساقط لا يعود * وكل الا يعود * الترتيب * بعد سقوطه بياتى
المسقطات * السابقة من النسيان والضيق لكن في النهر السراج عن الدراية لوسقط للنسيان
والضيق ثم تذكر اواسع الوقت يعود اتفاقا ونحوه في الاشياء في بيان الساقط لا يعود فليحذر
حتى لو خرج الوقت في خلال الوقتية لا تنفس وهو مؤد هو الاصح مجتبي * ونسأد * اصل *
الصلوة بترك الترتيب موقوف * عند ابي حنيفة رح سواء ظن وجوب الترتيب اولا * فان
كثرت وصارت الفوائت مع الغائبة ستاظهر صحتها * بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة
الفوائت لان دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر يوم وادى باقى صلواته انقلبت
صحيحة بعد طلوع الشمس * والا * بان لم تصر ستا * لا * يظهر صحتها بل تصير نقلا وفيها
يقال صلوة تصح خمسا واخرى تفعل خمسا * ولومات وعليه صلوات فائتة وارصى بالكفارة
يعطى لكل صلوة نصف صاع من بر * كالغطرة * وكل ا * حكم * الوتر * والصوم وانما يعطى *
من ثلث ماله * ولو لم يترك ما لا يستقرض وارثه نصف صاع مثلا ويدفعه لفقير ثم يدفعه لفقير
للوارث ثم وثم حتى يتم * ولو قضى ورثته بامر لم تجز * لانها عبادة بن نية * بخلاف الحج *
لانه يقبل النيابة ولو ادى الفقير اقل من نصف صاع لم يجز ولو اعطاه الكل جاز ولو ادى عن
صلواته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم * ويجوز تاخير الفوائت * وان وجبت على الفور *
بعد السعي على العمال وفي الحوائج على الاصح * وسجدة التلاوة والذکر المطلق وقضاء
رمضان موسع وضيق الحلواني كذا اني المجتبي * ويعذر بالجهل حربي اسلم ثمه ومكث مد *
فلا قضاء عليه * لان الخطاب انما يلزم بالعلم او بدليله ولم يوجد * كما لا يقضي مرتد ما فات
زمنها * ولا ما قبلها الا الحج لانه بالردة يصير كالكاثر الا صلي * * * * * * * * * *
اداءه * ارتد عقبه وتاب * اى اسلم * في الوقت * لانه حبط بالردة قال الله تعالى ومن يكفر

بالإيمان نقد حبط عمله وذالف الشافعي رحمه الله تعالى قال: فإذا فات عملين
وجزائين احباط العمل والخلود في النار فالاحباط بالردة والخلود بالموت عليها فليحفظ
فروع صبي احتلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد الفجر لزمه قضاؤه ما صلى في مرضه
 بالتيمم والإيماء ما فاتته في صحته صح ولا يعيد لو صح كثرة الغواثت نوى اول ظهر عليه أو آخره وكذا
 الصوم لو من رمضان والأصح وينبغي ان لا يطلع غير طلي قضاؤه لان التأخير معصية فلا يظهرها *

* باب سجود السهو *

من اضافة الحكم الى سببه واولاه بالغواثت لانه لاصلاح ما فات وهو الشك والنسيان واحد عند
 الفقهاء والظن الطرف الراجح والوهم الطرف المرجح * يجب له بعد سلام واحد * عن وجهه
 فقط لانه المعهود وبه يحصل التحليل وهو الاصح بحر عن المجتنب وعليه لو اتى بتسليمتين سقط عنه
 السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكرة تنزيها وعند مالك رحمه الله في المقصان وبعد في الزيادة
 فيعتبر القاف بالقاف والدا ال بالدا ال * سجدتان * يجب ايضا * تشهد وسلام *
 لان سجود السهو يرفع التشهد دون القعدة لقوتها بخلاف الصلوية فانها ترفعها وكل التلاوة
 على المختار ويأتى بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في القعود الاخير في المختار
 وقيل فيهما احتياطا * اذا كان الوقت صالحا * فلو طلعت الشمس في الفجر او احمرت في القضا
 او وجد منه ما يقطع البناء بعد السلام سقط عنه فتح وفي القنية لو بنى النفل على فرض سهوا
 لم يسجد * بترك * متعلق بيجب * واجب * ما مر في صفة الصلوة * سهوا * بلا سجود في العمل
 قيل الا في اربع تركه القعدة الاولى وصلوته فيه علي النبي صلى الله عليه وسلم ونفكره عند احسن
 شغله عن ركن وتأخير احدى سجدتي الركعة الاولى الى آخر الصلوة نهر * وان تكرر * لان
 تكراره غير مشروع * كر كوع * متعلق بترك واجب * قبل قراءة الواجب * لوجوب ثقل بسيما
 ثم انما يتحقق الترك بالسجود فلو تذكر ولو بعد الرفع من الركوع عاذه ثم اعاد الركوع الا انه في ذلك
 الفاتحة يعيد السورة ايضا * وتأخير قيام الى الثالثة بزيادة علي التشهد بقدر ركن * وقيل
 بحرف وفي الزيلعي الاصح وجوبه باللهم صل على محمد صلى الله عليه وسلم * والجهر بها
 بخانت * للامام * وعكسه * لكل مصل في الاصح والاصح تقليره * بقيل وما يجوز به الصوم
 في الفصلين وقيل * قائله قاضيهان * يجب السهو * بهما * اي بالجهر المخافة * مطلقة *

اى قل او كثر * وهو ظاهر الرواية * واعتدل الحلواني * على منفرد * متعلق بيجب * ومقتل
 بسهو امامه ان سجل امامه * لوجوب المتابعة * لابسهوة * اصلا * والمسبوق يسجل مع امامه
 مطلقا * سواء كان السهو قبل الاقتران او بعده * ثم يقضي ما فاتته * ولو سهوا فيه سجل ثانيا * وكذلك
 اللاحق * لكنه يسجل فى آخر صلوته ولو سجد مع امامه اعاده والمقيم خلف المسافر كما مسبوق وقيل
 كاللاحق * سها عن القعود الاول من الغرض * ولو عمليا اما للنفل فيعود ما لم يقبل بالسجد * ثم
 تذكره عاد اليه * وتشهد ولاسهو عليه فى الاصح * ما لم يستقم قائما * فى ظاهر المذهب وهو الاصح
 فتح * والا * اى وان استقام قائما * لا * يعود لاشتغاله بغرض القيام * وسجل للسهو * لترك
 الواجب * فلو عاد الى القعود * بعد ذلك * تفسد صلوته * لرفض الغرض لما ليس بغرض
 وصحة الزيلعي * وقيل لا * تفسد لكنه يكون مسيا ويسجل لتأخير الواجب * وهو
 الاشبه * كما حققه الكمال وهو الحق بحر وهذا فى غير الموت اما الموت فيعود حتما وان
 خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره انه لو لم يعد يطلت
 بحرقت وفيه كلام والظاهر انها واجبة فى الواجب فرض فى الغرض نهرو لنا فيها رسالة حافلة
 فراجعها * ولو سها عن القعود الاخير * كله او بعضه * عاد * وبكفى كون كلا الجلستين قد ر
 التشهد * ما لم يقبلها بسجدة * لان ما دون الركعة محل الرفض * وسجل للسهو * لتأخير
 القعود * وان قيلها بسجدة * عاملا او ناسيا * تحول فرضه نفلا يرفعه * الجبهة عند محل
 رح وبه يفتى لان تمام الشئ باخيره فلوسبقه الحدث قبل رفعه توضحا وبني خلا فالابى يوسف
 رح حتى قال رح صلوة فسدت اصلحها الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم
 حتى سجل ولم تفسد صلوتهم ما لم يتعمدوا السجود وبها يلغى مصل ترك القعود الاخير وقيل
 الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه * وضم سادسة * ولو فى العصر والفجر * ان شاء * لا خصاص
 اكرهه والانام بالقصد * ولا يسجل للسهو على الاصح * لان النقض بالفساد لا يجبر * وان فعل
 فى الرابعة * مثلاً قد را التشهد * ثم قام عاد وسلم * ولو سلم قائما صح ثم الاصح ان القوم ينتظرونه
 فان عاد تبعوه * وان سجل للخامسة * سلموا لانه * ثم فرضه * اذ لم يبق عليه الا السلام * وضم
 اليها سادسة * ولو فى العصر وخامسة فى المغرب ورابعة فى الفجر به يفتى * لنصير الركعتان
 له نفلا * والضم هنا آكل ولاعهة لوقطع ولا باس بانامه فى وقت كراهة على المعتمد * وسجل

للسهو * في الصورتين لنقصان فرضه بتأخير السلام في الاولى وتركه في الثانية * و * الركعتان *
لا ينوبان عن السنة الراغبة * في الاصح لان المواظبة عليهما انه كانت بتحرية مبتدأة ولو اقبل على
به فيهما صلاحها ايضا وان افعل قضاها به يغني نقاية * ولو ترك القعود الاول في النفل هو
سجل ولم تفسد استحسانا * لانه كما شرع ركعتين شرع اربعا ايضا وقد قلنا انه يعود ما لم يقيد
الثالثة بسجدة وقيل لا * واذا صلى ركعتين * فرضا او نفلا * وسها فيهما فسجل له بعد السلام ثم
اراد بناء شفع عليه لم يكن له ذلك * البناء اى يكره تحريما لثلا يبطل سجوده بلا ضرورة *
بخلاف المسافر * اذا نوى الإقامة لانه لو لم يبين بطلت * ولو فعل ما ليس له * من البناء *
صح * بناؤه * لبقاء التحريمة ويعيد * هو المسافر * سجود السهو على المختار * لطلانه بوقوعه
في حلال الصلوة * سلام من عليه سجود السهو يخرج * من الصلوة خروجا * موتونا * ان سجد
عاد اليها والاولى هذا * فيصح الاقتداء به ويبطل وضوءه بالقهقهة ويصير فرضه اربعا بنه
الإقامة ان سجد * للسهو في المسائل الثلاث * والا * يسجد * لا * تثبت الاحكام المذكورة كان
في غاية البيان وهو غلط في الاخيرتين والصواب انه لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه سجد او لا
لسقوط السجود بالقهقهة وكذلك بالنية لثلا يقع في خلال الصلوة وتامه في البحر والنهر * ويسجد
للسهو ولو مع سلامه * نازدا * للقطع * لان نية تغيير المشروع لغو * ما لم يتحول عن القبلة او يتكلم *
لبطلان التحرية ولو نسي السهو وسجد صلبية او تلاوية يلزمه ذلك مادام في المسجد نتج * سلم
مصلي الظهر * مثلا * على * رأس * الركعتين توصا * اتمامها * اتمها * اربعا * وسجد للسهو *
لان السلام ساهيا لا يبطل لانه دعاء من وجه * بخلاف ما لو سلم على ظن * ان فرض الظهر
ركعتان بان ظن * انه مسافر او انها الجمعة او كان قريب عهد بالسلام فظن ان * فرض *
الظهر ركعتان او كان في صلوة العشاء فظن انها الترابيع فسلم * او سلم ذكرا ان عليه ركنا حيت
تبطل لانه سلام عمد او قيل لا تبطل حتى يقصد به خطاب آدمي * والسهو في صلوة العمد
والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء * والمختار عند المتأخرين عدمه في الاوليين مع
الفتنة كما في جمعة البحر واقرة المصنف وبه جزم في الدرر * واقاشك * في صلوته * من لم
يكن ذلك * اى الشك * عادة له * وقيل من لم يشك في صلوة قط بعد بلوغه وعلمه كثر المستأنح
يحر عن المخلاصة * كم صلي استأنف * بعمل مناف وبالسلام قاعد الولى لانه المحلل * وان

كثير * شك * عمل بغالب ظنه ان كان * له ظن للحرج * والاخذ بالاقل * اتيقنه * وتعد في كل موضع ترميه موضع قعوده * ولو واجبا لثلا يصير تاركاً فرض القعود او واجبه * و * اعلم انه * اذا شغله ذلك * الشك فتفكر * قد راد اركان ولم يشتغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح * ذكره في الذخير * وجب عليه سجود السهوي * جميع * صور الشك * سواء عمل بالتحريم او بنى على الاقل فتح لتأخير الركن لكن في السراج انه يسجد للسهوي اخذ الاقل مطلقا وفي غلبة الظن ان تفكر قد ركن فروع اخبره عدل بانه ماضى الظهر اربعاً وشك في صدقه وكذا به اعادة احتياطاً ولو اختلف الامام والقوم فلو الامام على يقين لم يعد والا اعادة بقولهم شك انها نائية الوترام ثالثه تمنت وتعد ثم صلى اخرى وتنت ايضا في الاصح شك هل كبر للافتتاح او لا او احدث او لا او اصابه نجاسة او لا او مسح رأسه او لا استقبال ان كان ازل مرة والا واختلف لو شك في اركان الحج وظاهر الرواية البناء على الاقل وعليك بالاشباه في قاعدة اليقين لا يزول بالشك والله اعلم *

• باب صلوة المريض •

من اضافة الفعل لفاعله او محله ومناسبتة كونه عارضا ساريا فتأخر سجود التلاوة ضرورة * من تعذر عليه القيام * اى كله * لمرض * حقيقي وحاد ان يلحقه بالقيام ضرره يغنى * تبليها او فيها * اى الغريضة * او * حكمى * بان خاف زيادته او بطؤ برئه بقيامه او دوران رأسه او وجع لقيامه الماشد يد * او * ان لو صلى قائما سلس بوله او تعذر عليه الصوم كحمار * صلى قاعدا * ولو مستندا الى وسادة او انسان فانه يلزمه ذلك على المختار * كيف شاء * على المذهب لان المرض اسقط عنه الاركان فالهيات الاولى وقال زفر رح كالتشهد قيل وبه يغنى * بر كوع وسجود وان قدر * على بعض القيام ولو متكئا على عصا او حائط * قام * لزوما بقدر ما يقدر ولو قد رآه او تكبيرة على المذهب لان البعض معتبر بالكل * وان تعذر * ليس تعذره ما شرط بل تعذر السجود كاف * لا لقيام او ما * بالهزة * قاعدا * وهو افضل من الایاء قائما لقربه للارض * ويجعل سجوده اخفض من ركوعه لزوما ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه * فانه يكره تحريمه * فان فعل * بالبناء للمجهول ذكره العيني * وهو يخفف رأسه لسجوده أكثر من ركوعه صح * على انه ايماء لا سجود الا ان يجعل حجم قوة الارض * والا * يخفف * لا * يصح لعدم الایاء *

وان تعذر القعود * ولو حكما * او ما مستلقيا * على ظهره * ورجلاه نحو القبلة * غير انه ينصب
ركبتيه لكرامة من الرجل الى القبلة ويرفع رأسه يسيرا يصير وجهه اليها * او على جنبه *
الايمن او الايسر ووجهه اليها * والاول افضل * على المعتمد * وان تعذر الايماء * برأسه *
وكثرت الفوائت * بان زادت على يوم وليلة * سقط القضاء عنه * وان كان يفهم في ظاهر
الرواية * عليه القعود * كافي الظهيرية لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب واقاد بسقوط
الاركان سقوط الشرائط عند العجز بالاولى ولا يعيد في ظاهر الرواية بدائع * ولو اشتبه على مريض
اعداد الركعات والسجرات لنعاس يلحقه لا يلزم الاداء * لو اداها بتلقين غيره ينبغي ان
تجزئه كذا في القنية * ولم يؤم بعينه وقلبه وحاجبه * خلا فالزفر روح * ولو عرض له مرض في صلواته
يتم بما قدر * على المعتمد * ولو صلى قاعدا بركوع وسجود فصح بنى ولو كان يصلي *
بالايماء * فصح * لا * يبني الا اذا صح قبل ان يؤمى بالركوع والسجود * كما لو كان يؤمى
مضطجعا ثم قد رعى القعود ولم يقدر على الركوع والسجود * فانه يستأنف * على المخدات *
لان حالة القعود اقوى فلم يجز بناؤه على الضعيف * وللمتطوع الاثكاء على شيء * كعمى
وجدار * مع الاعياء * اى التعب بلاكراهة وبدونه يكره * و * له * القعود * بلاكراهة
مطلقا هو الاصح ذكره الكمال وغيره * صلى الغرض في تلك * جار * تأمل ابلاعد رصح * لغله
العجز * واساء * وقال لا يصح الا بعد روهو الا ظهر برهان * والمربوطة في الشط كالشط *
في الاصح * والمربوطة بلجة البحر ان كان الريح يحركها شديدا فكما لسائرة والا فكالواقفة *
ويلزم استقبال القبلة عند الافتتاح وكما دارت ولو ام قوماني فلكين مربوطين صح والا *
ومن جن او اغمى عليه * ولو بغزع من سبع او آدمى * يوما وليلة قضى الخمس وان راد وفسد
صلوة * سادسة * لا * للخرج فلوافاق في المدة فان لفاته وقت معلوم قضى والا لا * ر ر
عقله ببنج او خمر او دواء لزمه القضاء وان طال * لانه يصنع العباد كالنوم * ولو قطعت يد
ورجله من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة * ولا يتيمم ولا يعيد هو الاصح
وقد مرفي التيمم وقيل لاصلوة عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع **فروع** اسكن الغرابة
الصلوة بالايماء بلا عمل كثير لزمه الاداء والا لامره الطبيب بالاستلقاء لنزع الماء من عيب
صلى بالايماء لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس مريض تحته ثياب نجسة وكلما

شيئ تنجس من ساعته صلى على حاله وكل الولم يتنجس الا انه يلحقه مشقة بتحركه *

* باب سجود التلاوة *

من اضافة الحكم الى سببه * تجب بسبب تلاوة آية * اى اكثرها مع حرف السجدة * من اربع عشرة آية * اربع فى النصف الاول وعشر فى الثانى * منها اول الحج * اما ثانيه فصلوتية لاقتراانها بالركوع * وصح * خلافا للشافعي واحمد رح ونفى ما اك رح سجود المفصل * بشرط سماعها * فالسبب التلاوة وان لم يوجد السماع كتلاوة الاصم والسمع شرط في حق غير التالى ولو بالفارسية اذا اخبر * او * بشرط * الايتام * اى الاقتداء * بسن تلاها * فانه سبب لوجوبها ايضا وان لم يسمعها ولم يحضرها للمتابعة * ولو تلا الموتى لم يسجد * المصلى * اصلا * لافى الصلوة ولا بعدها * بخلاف الخارج * لان الحجر ثبت لمعنيين فلا يعد وهم حتى لو دخل معهم سقطت ولا تجب على من تلا في ركوعه او سجوده او تشهد له للحجر فيها عن القراءة * بشروط الصلوة * المتقلمة * خلافا لحرمة * ونية التعيين * يفصل ما يفسلها وركنها السجود اريد له ركوع مصلى وايماء مريض وراكب * وهي سجدة بين تكبيرتين * مسنونتين جهرا وبين قيامين مستحبين * بلا رفع يد وتشهد وسلام * فيها * تسبيح السجود * فى الاصح * على من كان * متعلق بتجب * اهلا لوجوب الصلوة * لانها من اجزائها * اداء * كالاصم اذا تلاها * او قضاء * كالجنب والسكران والنائم * فلا تجب على كافر وصبي ومجنون وحائض ونفساء قرؤ او سمعوا * لانهم ليسوا اهلا لها * وتجب بتلاوتهم * يعنى المذكورين * خلا للمجنون المطبق * فلا تجب بتلاوته لعدم اهليته ولو قصر جنونه فكان يوما وليلة او اقل تلزمه تلا او سمع وان كفر لا تلزمه بل تلزم من سمعه على ما حرره خسرو لكن جزم الشرنبلالى باختلاف الرواية ونقل الوجوب باستماع من المجنون عن الفتاوى الصغرى والجمهورية قلت وبه جزم القهستاني * لا * تجب * بسماعه من الصدا والطيور * او من كل تال حرفا ولا بالتهجى اشياء * ولا * من * الموتى * لو كان السامع * فى صلوته * اى صلوة الموتى بخلاف الخارج كامر * وهي على التراخي * على المختار ويكره تاخيرها تنزيها ويكفيه ان يسجد عدد ما عليه بلا تعيين ويكون مؤديا وتسقط بالحض والردة * ان لم تكن صلوتية فعلى الفور * لصيرورتها جزءا منها فبأنتم بتاخيرها ويقتضيها ما دام فى حرمة الصلوة ولو بعد السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقولهم صلوتية خطأ قاله المصنف لكن فى العناية انه خطأ مستعمل وهو

عند الفقهاء خير من صواب نادراً ومن معها من امام * ولو باتت أنه به * فإيت به قبل ان يسجد *
 الامام لها * سجد معه * ولو ايت بعد لا يسجد اصلاً كذا اطلق في الكنز تبعاً للاصل * فان لم
 يقتل به * اصلاً * سجد ما * وكذا لو اقتل على به في ركعة اخرى على ما اختاره البزدوي
 وغيره وهو ظاهر الهداية * ولو تلاها في الصلوة سجد ما فيها لا خارجها * لما مر في البدائع و
 اذام يسجد اثم فنزل منه التوبة * الا اذا فسدت الصلوة بغير الحيض * فلو به تسقط عنها السجدة
 ذكره في الخلاصة * فمسجد ما خارجها * لانها لما فسدت لم يبق الا مجرد تلاوة فلم تكن صلوة توبة
 ولو بعد ما سجد ما لم يعد ما ذكره في القنية ويخالفه ما في الخانية تلاها في نفل فافسد قضاءه وذن
 السجدة الا ان يحمل على ما اذا كان بعد سجودها * وتؤدي بركوع وسجود * غير ركوع
 الصلوة وسجودها * في الصلوة * وكذا في خارجها ينوب عنها الركوع في ظاهر المروى
 بزازيه * لها * اى للتلاوة * وتؤدي * بركوع صلوة * اذا كان الركوع * على الفور من
 قراءة آية * او آيتين وكذا الثلث على الظاهر كما في البحر * ان نواه * اى كون الركوع بسجود
 التلاوة على الراجح * وتؤدي * بسجودها كذلك * اى على الفور * وان لم ينوه *
 بالاجماع ولو نواه في ركوعه ولم ينوه الموت لم يجزه ويسجد اذا سلم الامام ويعيد القعدة ولو تركها
 فسدت صلوته كذا في القنية وينبغي حمله على الجهرية نعم لو ركع وسجد لها فوراً تاب بلائمة
 ولو سجد لها فظن القوم انه ركع فمن ركع رفضه وسجد لها ومن ركع وسجد سجدة اجزأته
 عنها ومن ركع وسجد مجنتين فسدت صلوته لانه انقرد بركعة تامة * ولو سمع المصلي * السجدة
 من غيره لم يسجد فيها * لانها غير صلوتية * بل * يسجد * بعد ما * لساها من غير محذور *
 ولو سجد فيها لم تجزه * لانها ناقصة للنهي فلا يتأدى بها الكامل * واعاده * اى السجود لما مر الا
 اذا تلاها المصلي غير الموت ولو بعد صاعها مراج * دونها * اى الصلوة لان زيادة ما دون
 الركعة لا تغسل الا اذا تابع المصلي التالي فتفصل لمتابعته غير امامه ولا تجزيه عما سمع تجنيس
 وغيره * وان تلاها في غير الصلوة فسجد ما ثم دخل في الصلوة فتلاها * فيها * سجد اخرى *
 ولو لم يسجد او لا كفته واحد لان الصلوة اقوى تستتبع غيرها وان اختلف المجلس ولو لم
 يسجد في الصلوة سقط في الاصح واثم كافر * ولو كررها في مجلسين تكررت وفي مجلس *
 واحد * لا * تتكرر بل كفته واحد وفعليها بعد الاولى الى الثانية وفي البحر التأخير احرم

والأصل أن مبناها على التد اخل دفعا للخروج بشرط اتحاد الآية والمجلس * وهو تد اخل في السبب *
 بأن نجعل الكل كتلاوة واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي تبعها وهو اليق بالعبادة لان
 تركها مع وجود سببها شنيع * لا تد اخل * في الحكم * بأن يجعل كل تلاوة سببا للسجدة فتد اخلت
 السجرات فاكفي بواحدة لانه اليق بالعقوبة لانها للزجر وهو ينزجر بواحدة فيحصل المقصود
 والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة به وافاد الفرق بقوله * فتنبوب الواحدة * في تد اخل السبب *
 عما قبلها * عما * بعد ها * ولا تنوب في تد اخل الحكم الأعما قبلها حتى لو زني فحد ثم زني
 في المجلس حد ثانيا * واساء الغوب * ذاهبا وآيبا * وانتقاله من غصن * شجرة * الى *
 غصن * آخر وسبحه في نهر او حوض تبدل للمجلس * والاية * فتجب * سجد او سجلات *
 اخرى * بخلاف زوايا سجد وبيت وسغينة سائرة وفعل قليل ككل لقمتين وقيام ورد سلام
 وكن اداة يصلى عليها لان الصلوة تجمع الاماكن ولولم يصل تتكرر * كما * تتكرر * لو تبدل
 مجلس سامع دون قال * حتى لو كررها راكبا يصلي وعلامه يمشي يتكرر على الغلام لا راكب *
 لانه تتكرر في مكانه * وهو تبدل مجلس التالى دون السامع على المعتنى به وهذا يقبل ترجيح
 سببية السماع واما الصلوة على الرسول صلى الله عليه وسلم فذلك عند المتقن مبين وقال المتأخرون
 بتكررا ذلالتن اخل في حقوق العباد واما العطاس فالاصح انه ان زاد على الثلث لا يشتمه خلاصة *
 وكثرة ترك آية سجد وقراءة باقي السورة * لان فيه قطع نظم القرآن وتغيير تاليه واتباع
 النظام والاليف ما موربه بدائع ومغادة ان الكراهة تحريرية * لا * يكره * عكسه * لكن *
 ان بضم آية او آيتين اليها * قبلها او بعد ها لنوع وهم التفضيل اذ الكل من حيث انه كلام الله
 في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة با شتماله على صفاته تعالى واستحسن اخفاؤها عن سامع
 غير متمهي للسجود واختلف التصحيح في وجوبها على متشاغل يحمل ولا يسمعها والراجح الوجوب
 زجراله عن تشاغله عن كلام الله فنزل سامعا لانه بحوزية ان يسمع * ولو سمع آية سجد * من *
 قوم من * كل واحد منهم حرثا لم يسجد * لانه لم يسمع * من قال خاتمة فل اذا دان اتحادا الى شرط
 مهمة لكل مهمة في الكافي قيل من قرأ آى السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كعاد الله تعالى ما
 اهمه وثا صره ان يقرأها اولاً ثم يسجد ويتحمل ان يسجد لكل بعد قراءتها وهو غير مكروه كما
 مر وسجد - الشكر مستحبة به يقتضى لكونها تكرة بعد الصلوة لان الجهلة يعتقدونها سنة او واجبة

وكل مباح يؤدي اليه فمكروه ويكره للإمام ان يقرأها في مخاضة ولجمعة وعيد الا ان تكون بحيث تؤدي بركوع الصلوة او سجودها ولولا على المنبر سجد وسجد السامعون *

*** باب صلوة المسافر ***

من اضافة الشيء الى الشرط ازمحله ولا يخفى ان التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض مباح الا بعارض نكاح اخر ومضى به لانه يسفر عن اخلاق الرجال * من خرج من عمارة موضع اقامته * من جانب خروجه وان لم يجاوز من الجانب الاخر في الخانية ان كان بين الغناء والمصراقل من غلوة وليس بينهما مزرعة يشترط مجاوزته والا فلا * قاصدا * ولو كافرا ومن طاف الدنيا بلا قصد لم يقصر * مسيرة ثلاثة ايام ولياليها * من اقصر ايام السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال ولا يعتبر بالغراسخ على المذهب * بالسير الوسط مع الاستراحات المعتادة * حتى لو اسرع فوصل في يومين قصر ولو لموضع طريقا ن احد هامة السفر والاخر اقل قصر في الاول لا الثاني * صلى الغرض الرباعي ركعتين * وجوب القول ابن عباس رضي الله عنهما على لسان نبيكم صلواته المقيم اربعا والمسافر ركعتين وذلك اعدل المصنف عن قولهم قصر لان الركعتين ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه والا فال ليس رخصة في حقه بل اساءة قلت وفي شرح البخاري ان الصلوة فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين سفر وحضر الا المغرب فلما هاجر عليه الصلوة والسلام وطمان بالمدينة زيدت الا الفجر لطول القراءة فيها والمغرب لانها وتر النهار فلما استقر فرض الرباعية حفت منها في السفر عند نزول قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة وكان قصرها في السد الرابعة من الهجرة وبهذا تجتمع الادلة انتهى كلامهم فليحفظ * ولو * كان * عاصيا اسفروا * لان القبح المجاز لا يعلم لمشروعيته * حتى يدخل * من موضع * مقامه * ان سار من السفر والافئدة بمجردنية العود لعدم استحكام السفر * او بنوى * ولو في الصلوة اذ لم يخرج وقتها ولم يك لاحقا * اقامة نصف شهر * حقيقة او حكما لما في البرازية وغيرها لو دخل الحاج الشام وعلم انه لا يخرج الا مع القافلة في نصف شوال اتم لانه كناوى الإقامة * بموضع * واحد * صالح لها * من مصر او قرية او صحراء دارنا وهو من اصل الاخبية * فيقصر ان نوى * الإقامة * في اقل منه * اى من نصف شهر * او * نوى * فيه لكن * في غير صالح * كبحر او جزيرة او * نوى فيه لكن * بموضعين مستقلين * كمكة ومنى فلو دخل الحاج مكة ايام العشر لم تصح نيته لانه يخرج الى منى وعرفة نصا :

كنية الإقامة في غير موضعها وبعد عودته من منى تصح كالونوى مبيتته باحد مما اركان احدهما
 تبعاً للآخر بحيث تجب الجمعة على ساكنها للاتحاد حكماً * او لم يكن مستقلاً برأيه * كعبد
 وامراً * او دخل بلد ولم ينوها * اى مدة الإقامة * بل تقرب السفر * غل او بعد *
 ولو بقى * على ذلك * سنين * الا ان يعلم تأخر القافلة نصف شهر كامر * وكن * يصلى
 ركعتين * عسكر و دخل ارض حرب او حاصر حصناً فيها * بخلاف من دخلها بامان فانه يتم * او *
 حاصر * اهل البغي في دارنا في غير مصر معنية الإقامة مدتها * للترودين القرار والفرار *
 بخلاف اهل اخبية * كعرب وترك * نورها * في المغازة فانها تصح * في الاصح * وبه يفتى
 اذا كان عند هم من الماء والكلاما يكفيهم مدتها لان الإقامة اصل الا اذا قصد واموضعاً بينهما
 مدة السفر فيقصرون ان نواضعوا والا لا ونوى غيرهم الإقامة معهم لم يصح في الاصح
 والحاصل ان شروط الاتمام ستة النية والمدة واستقلال الرأى وترك السير واتحاد الموضع
 وصلاحيته قهستانى * فلواتم مسافران قعد في * القعد * الاولى ثم فرضه * لكنه * اساء *
 لو عامل التأخير السلام وترك واجب القصر وواجب تكبيرة افتتاح النفل وخطا النفل
 بالفرض وهذا لا يحل كما حره القهستانى بعد ان فسر اساء يائهم واستحق النار * وما زاد نفل *
 كبصلى الفجر اربعاً * وان لم يقعد بطل فرضه * وصار الكل نفلاً لترك القعدة المفروضة الا اذا
 نوى الإقامة قبل ان يقعد الثلاثة بسجدة لكنه يعمل القيام والركوع لوقوعه نفلاً فلا ينوب عن
 الفرض ولو نوى في السجدة صار نفلاً * وصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعدة فاذا قام *
 المقيم * الى الاتمام لا يقرأ * ولا يسجد للسهو * في الاصح * لانه كاللاحق والقعدان فرض
 عليه وقيل لا قنيه * وندب للامام * هذا المخالف الخانية وغيرها ان العلم بحال الامام شرط
 لكن في حاشية الهداية للهندى الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابتلاء وفي شرح
 الارشاد ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه والافبع سلامه * ان يقول * بعل التسليمتين في
 الاصح * اتواصلوكم فاني مسافر * لدفع توهم انه سها ولو نوى الإقامة لا لتحقيقها بل ليتم
 صلوة المقيمين لم يصرمقياً واما اقتداء المسافر بالمقيم فيصيح في الوقت ويتم لا بعدة فيما يتغير لانه
 اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة لواقته في الايامين والقراءة لو في الاخيرتين *
 ويأتى * المسافر * بالسنتين * ان كان * في حال امن وقرار والا * بان كان في خوف وفرار *

وفى البحر وقد اُختيت مراراً بعد مصلوة الاربع بعد ما بينية آخر ظهر خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وهو الاحتياط فى زماننا وامان لا يخاف عليه مغسل منها فالاولى ان تكون فى بيته خفية * ويشترط لصحتها * سبعة اشياء الاول * المصر وهو ما لا يسع اكبر مساجد اهل المكلفين بها * وعليه فتوى اكثر الفقهاء رح مجتبى لظهور التواني فى الاحكام وظاهر المذهب انه كل موضع له امير وقاض يقدر على اقامة الحد وكما حررناه فيما علقناه على المتن وفى القهستاني اذن الحاكم ببناء الجامع فى الرستاق اذن بالجمعة اذا قال على ما قاله السرخسي واذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه فليحفظ * ارفناؤه * بكسر الفاء * وهو ما حوله * اتصل به او لا كما حرره ابن الكمال وغيره * لاجل مصالحه * كد فن الموتى وركض الخيل والمختار للمفتوح تقوى بغيره ذكره الولوالجي * والثاني * السلطان * ولو متغلبا او امرأة فيجوز امرها باقامتها لا اقامتها * او ما مورده باقامتها * ولو عبد اولى عمل ناحية وان لم تجز انكحته واقضيته * واختلف فى الخطيب المقرر من جهة الامام الاعظم او * من جهة * نائبه هل يملك الاستنابة فى الخطبة فقول لا مطلقا * اى لضرورة او لا الا ان يغرض اليه ذلك * وقيل ان لضرورة جاز * والا لا * وقيل نعم * يجوز * مطلقا * بلا ضرورة لانه على شرف الفوات لتوقته فكان الامر به اذ نابا لاستخلاف دلاله ولا اكل لك القضاء * وهو الظاهر * من عباراتهم ففى البدائع كل من ملك الجمعة ملك اقامة غيره وفى التحفة فى تعدد الجمعة لابن جرير انما يشترط الاذن لا اقامتها عند بناء المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن مستصحب لكل خطيب وتماه فى البحر وما قيله الزيلعى لا دليل له وما ذكره ملا خسر وغيره رده ابن الكمال فى رساله خاصة برهن فيها على الجواز بلا شرط واطنب فيها وابدع وكثير من الفوائد اودع وفى مجمع الانهر انه جائز مطلقا فى زماننا لانه وقع فى تاريخ خمس واربعين وتسعمائة اذن عام وعليه الفتوى وفى السراجية لو صلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا ائتم به من له ولاية الجمعة يؤيد ذلك انه يلزم اداء النفل لجماعة واقره شيخ الاسلام * مات * الى مصر فجمع خليفته او صاحب الشرط * بغتتين حاكم السياسة * او القاضى المأذون له فى ذلك جاز * لان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فلقاضى القضاة بالشام ان يقيمها وان يولى الخطباء بلا اذن صريح ولا تقرير الباشا وقالوا يقيمها امير البلد ثم الشرطى ثم القاضى من ولاه قاضى القضاة * ونصب العامة الخطيب غير معتبر مع وجود من ذكر * اما مع عدمهم

فيجوز للضرورة * وجازت الجمعة بمنى في الموسم * فقط * لوجود الخليفة وامير الحجاز * او
 العراق او مكة ووجود الاسواق والسكك وكل اكل اينية نزل بها الخليفة وعدم التعميم بمنى
 للتخفيف * لا * يجوز * لامير الموسم * لقصور ولا يته على امور الحج حتى لو اذن له جاز *
 ولا يعرفات * لانها مغارة * وتؤدي في مصر واحد بمواضع كثيرة * مطلقا على المذهب وعليه
 الفتوى شرح المجمع للعيني وامامة فتح القد يرد فعلا للحرج وعلي المرحوم فالجمعة لمن سبق تحريرة
 وتفسد بالمعية والاشتباه فيصلي بعد ما آخر ظهر وكل ذلك خلاف المذهب فلا يعول عليه كاحراره
 في البحر وفي مجمع الانهر معزى بالمطلب والاحوط نية آخر ظهر ادركت وقته لان وجوبه عليه بأخر
 الوقت فتنبه * و * الثالث * وقت الظهر فتبطل * الجمعة * بخروجه * مطلقا ولا حقا بعد
 نوم او زحمة علي المذهب لان الوقت شرط الاداء لا شرط الافتتاح * و * الرابع * الخطبة فيه *
 فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح * و * الخامس * كونها قبلها * لان شرط الشيء سابق عليه *
 بحضرة جماعة تنعقد بهم ولو كانوا * صا او نياما فلو خطب واحد لم يجز على الاصح *
 كما في البحر عن الظهيرية لان الامر بالسعي للذكر ليس الا لاستماعه والمأ مور جمع وجزم
 في الخلاصة بانه يكفي حضور واحد * وكفت تحميدة او تهليلة او تسبيحة * للخطبة المفروضة
 مع الكراهة وقال الابد من ذكر طويل واقله قد والتشهد الواجب * بنيتها فلو حمل لعطاسه *
 او تعجبا * لم ينب عنها على المذهب * كافي التسمية على الذبيحة لكنه ذكر في النجاشي
 انه ينوب فتأمل * ويسن خطبتان * خفيفتان وتكره زيادتهما على قد وسورة من طول
 المفصل * بجلسة بينهما * بقدر ثلث آيات علي المذهب وقار كها مسعى علي الاصح كتركه قراء
 قد رثلث آيات ويجهز بالثانية لا بالاولى وبيل أبا التعود سرا ويندب ذكر الخلفاء الراشدين والعلمين
 لالاء للسلطان وجوزة القهستاني ويكره تحريما وصفه بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها الا لاسر
 بمعروف لانه منها ومن السنة جلوسه في محل عه عن يمين المنبر وليس السواد وترك السلام
 من خروجه الى دخوله في الصلوة وقال الشافعي رح اذا استوى علي المنبر سلم مجتبي * وطهارة *
 وسنة عودة * قائما * وهل هي قائمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزيلعي بل كشرها في الثواب
 ولو خطب جنبائهم اغتسل وصلى جازوا فصل باجنبي فان طال بان رجع لبيته فتغسل
 ارجاعا وغتسل استقبال خلاصة اى لزوما بطلان الخطبة سراج لكن سيجي انه لا يشترع اتحاد

الامام والخطيب * و * السادس * الجماعة واقلمها ثلثة رجال * ولو غير الثلثة الذين حضروا
الخطبة * سوى الامام * بالنص لانه لابد من الذكروهم والخطيب وثلثة سواء بنص فاسعوا الى
ذكر الله * فان نفروا قبل سجوده * وقالوا قبل التحريمة * بطلت وان بقى ثلثة * رجال ولذا اتى
بالتاء * او * نفروا * بعد سجوده * او عادوا وادركوه راكعا او نفروا بعد الخطبة وصلى باخرين * لا *
تبطل راتهما الجمعة * و * السابع * الاذن العام * من الامام وهو يحصل بفتح ابواب الجامع
للواردين كافى فلا يضر غلق باب القلعة لعدوا ولعادة فديمة لان الاذن العام مقرر لاهله وغلقه لمنع
العد ولا المصلى نعم لو لم يغلق لكان احسن كافى مجمع الانهر معن بالشرح عيون المذاهب قال وهذا
اولى مما فى البحر والمنع فليحفظ * فلودخل امير حصنا او قصره واغلق بابيه وصلى باصحابه لم تنعقل *
ولو فتحه واذن للناس بالدخول جاز وكره فالامام فى دينه ودنياه الى العامة محتاج فسبحان
من تنزه عن الاحتياج * وشرط لا فتراضها * تسعة تختص بها * اقامته بمصر * واما المنفصل عنه
فان كان يسمع النداء تجب عليه عند مجئ رح وبه يفتى كذا فى الملتقى وقد مناعن الولا لاجية
تقل يره بغرسه ورجح فى البحر اعتبار عوده لبيته بلا كلفة * وصحة * والحق بالمرض الممرض
والشيخ الغاني * وحرية * والاصح وجوبها على مكاتب واجير ومبعض ويسقط من الاجر بحسابه
لو بعيد او الا لولا اذن له مولاه وجبت وقيل بخير جواره ورجح فى البحر التخيير * وذكرورة *
محقة * وبلوغ وعقل * ذكرهما الزيلعي وغيره وليسا خاصين * ووجود بصر * فتجب على
الاعور * وقد رته على المشى * جزم فى البحر بان سلامة احدهما كاف للوجوب لكن قال
الشمى وغيره لا يجب على مغلوج الرجل ولا مقطوعهما * وعدم حبس * و * عدم * خوف *
عدم * مطرشد يد * ورجل ونلج ونحوها * وفاقدها * اى هذه الشروط وبعضها ان اختار العزيمة
* وصلاها وهو مكلف * بالغ عاقل * وتعت فرضا * عن الوقت لئلا يعود على موضوعه بالنقض
وفى البحر هي افضل الا للمرأة * ويصلح للامامة فيها من صلح اما ما لغيرها فجازت لمسا فروعبد
ومريض وتنعقل * الجمعة * بهم * اى يحضرونهم بالطريق الاولى * وحرر لمن لا عدله
صلوة الظهر قبلها * اما بعد ما فلا يكره غاية * فى يومها بمصر * لكونه سببا لتفويت الجمعة
وهو حرام * فان فعلتم * ندم * و * سعى * عبر به اتبا عالاية ولو كان فى المسجد لم تبطل الا
بالشروع قيل بقوله * اليها * لانه لو خرج لحاجة او مع فراغ الامام او لم يقمها اصلا لم تبطل فى

الاصح فالبطالان به مقيد بامكان ادراكها * بان انفصل عن * باب * دارة * والامام فيها اذ لو
 لم يدركها لبعث المسافة فالاصح انه لا يبطل سراج * بطل * ظهره الا اصل الصلوة ولا ظهر من اقتل على به
 ولم يسع * ادراكها اولا * بلافراق بين معذور وغيره علي المذهب * وكراهة * تحريما * لمعذور
 ومسجون * ومسافر * اذ اظهر الجماعة في مصر * قبل الجمعة وبعد ما التقليل الجماعة وصورة
 المعارضة وافتاد ان المساجد تغلق يوم الجمعة الا الجامع * وكل اهل مصر فاتهم الجمعة * فانيهم
 يصلون الظهر بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكراهة ان
 لم يؤخرها للصحيح * ومن ادراكها في تشهد او سجود سهو * علي القول به فيها * يتمها جماعة *
 خلافا لمحمد رح * كما * يتم * في العيد * اتفاقا كما في عيد الفتح لكن في السراج انه عند محمد
 رح لم يصرمذ وكاله * وينوي جمعة لاظهار * اتفاقا فلونوئ الظهر لم يصح اقتداء او تم الظاهر
 انه لا فرق بين المسافر وغيره نهر بحثا * واذا خرج الامام * من الحجرة ان كان والانقياسه للصعود
 شرح المجمع * فلا صلوة ولا كلام الى تمامها * وان كان فيها ذكر الظلمة في الاصح * خلافا
 فائنة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية * فانها لا تكره سراج وغيره لضرورة صحة الجمعة
 والا لا لو خرج وهو في السنة او بعد قيامه لثلاثة النفل يتم في الاصح ويستغف المقرء *
 وكلما حرم في الصلوة حرم فيها * اى في الخطبة خلاصة وغيره ما فتنهم اكل شرب وكلام وز
 تسبعا اورد سلام او امر بمعروف بل يجب عليه ان يستمع ويسكت * بلا فرق بين قريب وبعد *
 في الاصح محيط ولا يرد تحذير من خيف هلاكه لانه يجب لحق آدمي وهو محتاج اليه والاصوات
 لحق الله تعالى ومبناه على المسامحة وكان ابو يوسف رح ينظر في كتابه ويصححه والاصح *
 لا بأس بان يشير برأسه او يده عند رؤية منكرو الصواب انه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تسميته ولا رد سلام به يغتنى وكذا يجب الاستماع *
 الخطب كخطبة نكاح وختم وعيد على المعتمدين وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعد ما واذ جلس
 عند الثاني والخلاف في كلام يتعلق بالآخرة اما غيره فيكره اجماعا وعلى هذا الترفية المتعارضة
 زمانا تكره عند * لا عند ما واما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الترضي ونحوه فمكره
 اتفاقا وتماه في البحر والعجب من المارقى ينهى عن الامر بالمعروف بمقتضى حد *
 يقول انتصروا حكمكم الله قالت الا ان لحمل على قولها فتنبه * ووجب سعي اليه وترك بيع *

ولومع السعي وفي المسجد اعظم وزرا * بالاذان الاول * في الاصح وان لم يكن في زمن
الرسول صلي الله عليه وسلم بل في زمن عثمان رضي الله عنه وانادى في البحر صحة اطلاق الحرمة
علي المأكورة بحريها * ويؤذن * ثانيا * بين يديه * اى الخطيب افاد بوحدة الفعل ان المؤذن
ان كان اكثر من واحد اذ نوا واحد بعد واحد ولا يجتمعون كما في الجلالى والتمر تاشي ذكره
القهمستاني * اذا جلس علي المنبر * فاذا اتم اقيمت ويكره الفصل بامر الدنيا ذكره العيني * لا ينبغي
ان يصلي بالقوم غير الخطيب * لانها كشي واحد * فان فعل بان خطب صبي بامر السلطان
وصلى بالغ جاز * هو المختار * ولا بأس بالسفر يومها اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت
الظهر * كذا في الحانية لكن عبارة الظهيرية وغيرها بلفظ دخول بدل خروج وقال في شرح المنية
والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال * القروى اذا دخل المصر
يومها ان نوى الملك ثمة ذلك اليوم لزمته الجمعة وان نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها او
بعد لا تلزمه * لكن في النهر ان نوى الخروج بعد لزمته والا لا وفي شرح المنية ان نوى الملك
الى وقتها لزمته وقيل لا * كما * لا تلزم * لو قدم مسافر يومها * على عزم ان لا يخرج يومها * ولم
ينوا لاقامة * نصف شهر * يخطب * الامام * بسيف في بلدة فتجب به * كمة * والا لا *
كاملد ينة وفي الحاوي القدسي اذا فرغ المؤذن قام الامام والسيف بيما وهومتكى عليه وفي
الخلاصة ويكره ان يتكى على توس او عصى فروع سمع النداء وهو ياكل تركه ان خاف
فوت الجمعة او مكتوبة لاجتماع رستاقى سعى يريد الجمعة وحوائجها ان معظم مقصودة الجمعة نال
ثواب السعي اليها ويهمل ان يعلم ان من شرك في عبادته فالعبادة للاغلب الافضل حلق الشعر وقلم
الظفر بعد الا باس بالتخطي مالم يأخذ الامام في الخطبة ولم يؤذ احد الا ان لا يجزى الا فرجة
امامه فيمخطى اليها للضرورة ويكره التخطي للسؤال بكل حال وسئل عليه السلام عن ساعة
الاجابة فقال ما بين جلوس الامام الى ان يتم الصلوة وهو الصحيح وقيل وقت العصر واليه ذهب المشائخ
كما في التا تاريخانية وفيها سئل بعض المشائخ ليلة الجمعة افضل ام يومها فقال يومها وذكر في احكام
الاشياء ما اختص به يومها قراءة الكهف فيه ومن فهم عطفه على قوله ويكره افراد بالصوم وافراد
ليلته بالقيام فقد وهم وفيه تجمع الارواح وتزاد القبور ويؤمن الميت من عذاب القبور ومن مات
فيه اوفى ليلته امن من عذاب القبور ولا تسجر فيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى *

* باب العيدين *

سمي به لان الله فيه عوائد الاحسان ولعوده بالسرو ورجالها او تغا ولا يستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل * عيد وعيد وعيد صرن مجتمعه * وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة * فلما اجتمعوا لم يلزم الا صلاة احد هما قيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كل افي القهستاني عن التمر تاشي قلت قد راجعت التمر تاشي فرأيتنه حكاة عن الغير وبصيغة التمريض فتنبه وشرع في الاولى من الهجرة * تجب صلوتهما * في الاصح * على من تجب عليه الجمعة بشرائطها * المتقدمة * سوى الخطبة * فانها سنة بعد ما وفي القنية صلاة العيد في القرى تكره تريماى لانه اشتغال بما لا يصح لان المصير شرط الصحة * وتقدم * صلوتهما * على صلاة الجنائزة اذا اجتمعنا * لانه واجب عينه والجنائزة كفاية * و * تقدم * صلاة الجنائزة على الخطبة * وعلى سنة المغرب وغيرهما والعيد على الكسوف لكن في البحر قيل الاذان عن الحلبي الفتوى على تاخير الجنائزة عن السنة واقره المصنف رحمه الله الحاقا لهما بالصلاة لكن في آخر احكام دين الاشياء ينبغي تقدم الجنائزة والكسوف حتى على الغرض ما لم يضق وتنه فتأمل * وندب يوم الفطر اكله * حملوا وترار لوقوريا * قيل * من روجه الى * صلوتهما واستياكه واغتساله وتطيبه * بماله ريح لالون * ولبسه احسن ثيابه * و * روجه ابيض * واداء فطرته * صح عطفه على اكله لان الكلام كله قبل الخروج ومن ثم اتى بكلمة * ثم خروجه * ليفيد تراخيه عن جميع مامر * ما شيئا الى الجبانة * زهي المصلي العام والواجب مطلق التوجه * والخروج اليها * اى الجبانة صلاة العيد * سنة وان وسعهم المسئلة اتباع * هو الصحيح * ولا بأس باخراج منبر اليها * لكن في الخلاصة لا بأس ببنائه دون اخراجه ولا بأس بعوده راكباً وندب كونه من طريق آخر واظهار البشاشة واكثر الصدقة والتشتم والتهنية بتقبلاته منا ومنكم لا ينكر * ولا يكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها سلقا * يتعلق بالكبر والتنفل ان احدهما المصنف تبعاً للبحر لكن تعقبه في النهج ورجح تقييد * بالجهزاد في البرهان وقال لا يجهزية سنة كالاصحى وهو رواية ووجهها ظاهر وقوله تعالى وتكملوا العدة وتكبروا الله على ما همل لكم روجه الاول ان رفع الصوت بالذكربدعة فيقتصر على مورد الشرع انتهى * و * كذا لا يتنفل * بل * في مصلحتها * فانه مذكروه عند العامة * وان * تنفل بعلمها * في البيت جائز * بل بنذبت تنفل باربع وهذا للخواص واما العوام فلا يعنون من تكبير ولا تنفل اصلا لقلة رغبتهم في التكبيرات

وفي ما شيعه بخط ثقة وكذلك أصولة رغائب وبراءة وقد رلان علياً رضي الله عنه رأى رجلاً يصلي
 بعد العيل فقبل اما تمنعه يا امير المؤمنين فقال اخاف ان ادخل تحت الوعيد قال الله تعالى
 ارايت الذي ينهي عبداً اذا صلى * ووقتها من الارتفاع * قد ررمح فلا تصح قبله بل تكون نفلاً
 محرماً * الى الزوال * باسقاط الغاية * فلوزالت الشمس وهو في اثنائها فسدت * كافي الجمعة
 كل افي السراج وقد مناه في الاثني عشرية * ويصلي بهم الامام ركعتين مثنياً قبل الزوايل وهي
 ثلث تكبيرات في كل ركعة * ولوزاد تابعه الى ستة عشر لانه ما ثور الا ان يسمع من المكبرين
 فيأتي بالكل * ويوالي * نكبا * بين القراءتين * ويقراً كالجمعة * ولوادرك * الموتمة *
 الامام في القيام * بعد ما كبر كبر في الحال برأى نفسه لانه مسبوق ولو سبق بركعة يقرأ ثم
 يكبر اثلاً يتوالي التكبيرات * فلو لم يكبر حتى ركع الامام قبل ان يكبر * الموتمة * لا يكبر *
 في القيام * ولكن * يركع ويكبر في الركوع * علي الصحيح لان الركوع حكم القيام فالاتبان
 بالواجب اولى من المسنون * كما لو ركع الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود
 الى القيام ليكبر * في ظاهر الرواية فلو عادينبغي الفساد * ويرفع يده في الزوائد * وانما ير
 امامه ذلك * الا اذا كبر ركعاً * كما سفليرفع يده على المختار لان اخذ الركبتين سنة في محله *
 وليس بين تكبيراته ذكر مسنون * ولذا يرسل يده * ويسكت بين كل تكبيرتين مقولاً ثلث
 تسبيحات * هذه يختلف بكثرة الزحام وقتله * ويخطب بعد خطبتين * ومسانة * فلو خطب
 قبلها صح واساء * لترك السنة وما يسن في الجمعة ويكره يسن فيها ويكره * والخطب ثمان بل عشر *
 ويدأ بالتحميد في * ثلث * خطبة جمعة واستسقاء ونكاح * وينبغي ان تكون خطبة الكسوف وختم
 القرآن كل لك ولم اره * ويدأ * بالتكبير في * خمس * خطبة العيلين * وثلث خطب
 الحج الا ان التي بمكة وعرة يدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كل افي خزنة ابي الميث *
 ويستحب ان يستفتح الاولى بتسع تكبيرات تقرأ * اي متتابعات * والثانية بسبع * هو السنة *
 * ان * يكبر قبل نزوله من المنبر اربع عشرة * واذا صعد عليه لا يجلس عندنا معراج * ويعلم
 الناس فيها احكام * صدقة * الفطر * ليؤديها من لم يؤدها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها
 ليخرجوها في محالها ولم اره وهكذا كل حكم احتج اليه لان الخطبة شرعت للتعليم * ولا
 يصليها وحده ان فاتت مع الامام * ولو بالافساد اتفاقاً في الاصح كافي فيهم البحر وفيها يلغزى

رجل افسد صلوة واجبة عليه ولا قضاء عليه * ولو امكنه الذهاب الى امام آخر فعل لانها *
 تؤدى بمصر * واحل * بموضع * كثيرة * اتفاقا * فان عجز صلى اربعا كالضحى * وتؤخر بعذر *
 كقطر * الى الزوال من الغد فقط * فوقيتها من الثانى كالاول وتكون قضاء لا اداء كما سيجى في
 الاضحية وحكى القهستاني قولين * واحكامها احكام الاضحية لكن هنا يجوز تاخيرها الى ثالث
 ايام النحر بلا عد رمع الكراهة وبه * اى بالعدر * بل ونها * فالعد رهنالغى الكراهة وفى الفطر
 للصحة * ويكبر جهرا * اتفاقا * فى الطريق * قيل وفى المصلى وعليه عمل الناس اليوم لافى
 البيت * ويندب تاخير اكله عنها * وان لم يضح فى الاصح ولو اكل لم يكره اى تحريرا * ويعلم
 الاضحية وتكبير الشريق * فى الخطبة * ووقوف الناس يوم عرفة في غيرها تشبيها بالواقفين ليس
 بشئ * هو كراهة فى موضع النفى فتعم انواع العباداة من فرض وواجب ومستحب فيفيل الاباحة
 وقيل يستحب ذلك كل افي مسكين وقال الباقي لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لسماع
 الوعظ بلا وقوف وكشف رأس جاز بلا كراهة اتفاقا * ويجب تكبير الشريق * فى الاصح
 لامره * مرة * وان زاد عليها يكون فضلا قاله العيني صفته * الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
 والله اكبر الله اكبر والله الحمد * هو المأثور عن الخليل والمختاران الذابح اسماعيل وفى
 القاموس انه الاصح قال ومعناه مطيع الله * عقب كل فرض * عيني بلا فصل يمنع البناء *
 ادى جماعة * اوقضى فيها منها من عامه لقيام وقته كالاضحية * مستحب * حرج جماعة
 النساء والعراة لا العبد فى الاصح جوهره اوله * من فجر عرفة * وآخرة * الى عصر العبد *
 بادخال الغاية نهى ثمان صلوات ووجوبه * على امام مقيم * بمصر * وعلى * مقتل *
 اوقروى او امرأة * بالتبعية لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم اقتل على مسافر * ونحوه لا وجوبه
 فورك فرض مطلقا * ولو منفردا او مسافرا او امرأة لانه تبع للمكتوبة * الى * عصر يوم
 الخامس * آخر ايام الشريق وعليه الاعتماد * والعمل والفتوى فى عامة الاصاص *
 الا عصار ولا بأس به عقب العيد لان المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه المشيرون ولا
 يمنع العامة من التكبير فى الاسواق فى ايام العشر وبه تأخذ بحرم مجتبه وغيره *
 الموت به * وجوبا * وان تركه امامه * لادائه بعد الصلوة قال ابو يوسف رح صليت بهم
 المغرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر فكبر بهم ابو حنيفة رح * والمسبوق بكبر * وجوبا دلا حقا

لكن * عقب القضاء * لما فاتته ولو كبر مع الامام لا تقعد ولو لم يفسد * ويدل الامام
 بسجود السهو * لوجوبها في تحريريتها * ثم بالتكبير * لوجوبه في حرمتها * ثم بالتلبية ولو
 محرما * لقد مهما خلاصة وفي الولا الجية لوبدأ بالتلبية سقط السجود والتكبير *

* باب الكسوف *

مناسبتة اما من حيث الاتحاد والتضاد ثم الجمهور على انه بالكاف والنحاء للشمس والقمر * يصلى
 بالناس من يملك اقامة الجمعة * بيان للمستحب وما في السراج لابد من شرائط الجمعة الا الخطبة
 رده في البحر * عند الكسوف ركعتين * بيان لا قلهما وان شاء اربعا واكثر كل ركعتين بتسليمه
 او كل اربع مجتبي وصفتها * كالنفل * اى بركوع واحد في وقت غير مكروه * بلا اذان و *
 لا * اقامة و * لا * جهرو * لا * خطبة * وينادى الصلوة جامعة ليجتمعوا * ويطيل فيها
 الركوع والسجود والقراءة * والادعية والاذكار الذي هو من خصائص النافلة * ثم يدعو *
 بعد ما جالس مستقبل القبلة او قائما مستقبل الناس والقوم يرمنون * حتى تنجلي الشمس *
 كلها * وان لم يضر الامام * للجمعة * صلى الناس فرادى * في منازلهم تحرزا من الفتنة *
 كالسجود * للقمر * والريح * الشديدة * والظلمة * القوية نهارا والضر القوي ليلا *
 والغزع * الغالب ونحو ذلك من الايات المخوفة كالزلازل والصواعق والثلج والمطر الدائم
 وعموم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر بدعة اى حسنة وكل وباء طاعون
 ولا عكس وتما مه في الاشباه وفي العيني صلوة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها
 وصلوة السجود حسنة وكل البقية وفي الفتح واختلف في استئذان صلوة الاستسقاء فلذا اخر *

* باب الاستسقاء *

هو دعاء واستغفار * ذاته السبب لارسال الامطار * بلا جماعة * مسنونة بل هي جائزة * و *
 بلا * خطبة * وقال لا يفعل كالعيد وصل يكبر الزوائد خلاف * و * بلا * قلب رداء * خلافا
 لمتمدرج * و * بلا * حضور ذي * وان كان الراجح ان دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا
 واما قوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال ففي الاخرة شروح مجمع * وان صلوا فرادى جاز *
 فهي مشروعة للمنفرد وقول التحفة وغيرها ظاهر الرواية لصلوة اى بجماعة * ويخرجون ثلثة
 ايام * لانه لم ينقل اكثر منها * متتابعات * ويستحب للامام ان يأمرهم بصيام ثلثة ايام قبل

الخروج وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع * مثناة في ثياب غسيلة او مرتعة مثل اللين متواضعين
 خاشعين لله ناكسي رؤسهم ويقدمون الصلوة في كل يوم قبل خروجهم ويجل دون التوبة
 ويستغفرون للمسلمين ويستسقون بالضعفة والشيوخ * والعجائز والصبيان ويبعدون
 الاطفال عن امهاتهم ويستحب اخراج الدواب والارللى خروج الامام معهم وان
 خرجوا باذنه او بغير اذنه جاز * ويجتمعون في المسجد بمكة وبيت المقدس * ولم يذكر
 المدينة كانه لضيقه وان دام المطر حتى اخر فلا بأس بالدعاء بحبسه وصرنه حيث ينفع وان
 سقوا قبل خروجهم ندب ان يخرجوا شكر الله تعالى *

* باب صلوة الخوف *

من امانة الشئ الى شرطه * هي جائزة بعده عليه السلام عندهما * اى عند ابي حنيفة ومحمد
 رح خلافا للثاني * بشرط حضور عدو * يقينا فلو صلوا على ظنه فبان خلافه اعدوا * اوسع *
 ارحية عظيمة ونحوها وخاف خروج الوقت كفى مجمع الانهر ولم اذ له غيره فلا يخطئ قلت ثم رأيت
 في شرح البخارى المعنى انه ليس بشرط الاعداء البعض حال التحام الحرب * فيجعل الادم والطقة
 بازاء العدو * ارضا باله * ويصلي باخرى ركعة في الثنائى * ومنه الجمعة والعيد * وركعتين في
 غيره * لزوما * وذهبت اليه وجاءت الاخرى فصلى بهم ما بقي وسلم وحده وذهبت اليه *
 ندبا * وجاءت الطائفة الاولى اتموا صلواتهم بقراءة * لانهم لاحقون * وسلموا ثم جاء
 الطائفة * الاخرى واتموا صلواتهم بقراءة * لانهم مسبقون هذا ان تنازعوا في الصلوة خلف
 واحد والا فالا فضل ان يصلي بكل طائفة امام * وان اشد خوفهم * وعجزوا عن النزول *
 صلوا ركبا فرادى * الا اذا كان رد يغال امام فيصح الاقتداء * بالايماء الى جهة قل ربه *
 للضرورة * وفسدت بمشي * بغير اصطفا وسبق حدث * وركوب * مطلعا * وتقال كثير *
 لا بغليل كرمية سهم * السابح في البحر ان امكنه ان يرسل اعضائه ساعة صلى بالايماء والا لا *
 تصح كصلوة الماشي والسائق وهو يضرب بالسيف فروع الركاب ان كان مطلوبا تصح صلواته
 وان كان طالبا لا لعدم خوفه شرعوا ثم ذهب العدو ولم يجز انحرافهم وبعبكسه جاز لا تشرع صلواته
 الخوف للعاصي في سفره كفى الظهيرة وعليه فلا تصح من البغاة صح انه عليه الصلوة والسلام صلواتهما
 في اربع ذات الرقاع وبطن نخل وعسقان وذى قرد *

* باب صلوة الجنائزة *

من اضافة الشيء الى هيبه وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير وقيل لغتان والموت صفة وجودية خلقت
 ضد الحياة وقيل عدمية * يوجه المحتضر * وعلامته استرخاء قد ميه واعوجاج منخره وانخساف
 صدغيه * القبلة * على يمينه هو السنة * وجاز الاستلقاء * على ظهره * وقد ماها اليها * وهو
 المعتاد في زماننا * و لكن * يرفع ارسه قليلا * ليتوجه للقبلة * وقيل يوضع كما تيسر على الاصح *
 صححه في المبتغى * وان شق عليه ترك على حاله * والمرجوم لا يوجه معراج * ويلقن * نذ با
 وقيل وجوبا * بذكر الشهادتين * لان الارلى لا تغبل برون الثانية * عنده * قبل الغرغرة
 واختلف في قبول توبة البأس والمختار قبول توبته لا ايمانه والفرق في البرازية وغيرها * من غير
 امره بهما * لثلاثي سحر واذا قالها مرة كفاه ولا يكرر عليه ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه لا آله الا الله
 ويندب قراءة يس والرعد * ولا يلقن بعد تلحيد * وان فعل لا ينهي عنه وفي الجوهر انه
 مشروع عند اهل السنة ويكفي قول يا فلان يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل رضيت بالله رباً وبالاسلام
 ديناً وبمحمد صلي الله عليه وسلم نبياً قيل يا رسول الله وان لم يعرف اسمه قال ينسب الى حوا ومن
 لا يسأل ينبغي ان لا يلقن والاصح ان الانبياء عليهم السلام لا يسألون ولا اطفال المؤمنين وتوقف
 الامام في اطفال المشركين وقيل هم خدام اهل الجنة ويكره تمنى الموت وتبامه في النهر وسيجي في
 الحظر * وما ظهر منه من كلمات كفرية يستغفر في حقه ويعامل معاملة موتي المسلمين * حملا
 على انه في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره الكمال * واذا مات
 تشد لحياه وتغمض عيناه * تحسينا له ويقول مغمضه بسم الله وعلى ملته رسول الله اللهم يسر عليه
 امره وسهل عليه ما بعد واسعد بقلائك واجعل ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه ثم ييد اعضاه
 ويوضع على بطنه سيف او حديد لثلاثي تنفخ ويحضر عنده الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء
 والجنب ويعلم به جيرانه واقرباؤه ويسرع في جهازة ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع الى الغسل
 كما في القهستان معزباً للتنف قلن وليس في التنف الى الغسل بل الى ان يرفع نقط وفسره في البحر
 برفع الروح وعبارة الزيلعي وغيره نكروه القراءة عند حتى يغسل وعلمه الشرنبلالي في امداد
 الفتاح تنزيها للقرآن عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسته خبيث وقيل حدث وعليه فينبغي
 جوازها كقراءة المحدث * ويوضع * كمات * كما تيسر * في الاصح * على سرير مجمر وترا *

الى سبع نقاط فتح * ككفنه * وهند موته نهى ثلث لا خلفه ولا في القبر * وكرة قراءة القرآن عنده
 الى تمام غسله * عبارة الزيلعي حتى يغسل وعبارة النهر قبل غسله * وتسمى عورته الغليظة فقط
 على الظاهر * من الرواية * وقيل مطلقا * الغليظة والخفيفة * وصحح * صححه الزيلعي وغيره *
 ويغسل تحت خرقته * المسترة * بعد لف * خرقته * مثلها على يديه * لحزمة اللمس كالنظر *
 ويجرد * من ثيابه * كما مات * وغسله عليه السلام في قميصه من خواصه * ويوضي * من يؤمر
 بالصلوة * بلام مضمضة واستنشاق * للمخرج وتيل يغفلان بخرقته وعليه العمل اليوم وأوكن جنباً
 ارواحاً نضار ونفساء فعلاً اتفاقاً تتميماً للطهارة كما في امداد الفتاح مستعمل من شرح المقدسي ويبدأ
 بوجهه ويمسح رأسه * ويصب عليه ماء مغلي بصدور * ورق النبق * اوحرض * يضم فسكون
 الاثنان * ان تيسر والافناء خالص * مغلي * ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي * نيت بالعرف *
 ان وجد والافناء صابون ونحوه * هذا الوجه ما شعر حتى لو كان امردا واجرد لا يفعل * ويجمع
 على يساره * ليبدأ أيمينه * فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التشت منه أمر على يمينه كذلك
 ثم يجلس مستنداً * بالبناء للمفعول * اليه ويمسح بطنه رقيقاً وما خرج منه يغسله *
 بعد اقعاده * يضجعه على شقه الايسر ويغسله وهذه * غسلة * ثالثة * ليحصل المسمون *
 ويصب عليه الماء عند كل اضجاع ثلث مرات * لما مر * وان زاد عليها او نقص جاز *
 الواجب مرة * ولا يعاد غسله ولا وضوؤه بالتأرجح منه * لان غسله ما وجب لرفع الحدث
 لبقائه بالموت بل لتنجسه بالموت كسائر الحيوانات الدموية الا ان المسلم يطهر بالغسل كبر
 له وقد حصل تحرر وشرح مجمع * وينشف في توب ويجعل التيمم * وهو يفتح *
 العطر المركب من الاشياء الطيبة غير زعفران وورس * لكراهتهما للرجال وجعلهما في
 الكفن جهل * على رأسه ولحيته * ذبا * والكافور على مساجله * كبرائه * ولا يسرح
 شعره * اى يكره ذلك تحريماً * ولا يقص ظفوره * الا المكسور * ولا * شعره * ولا يستن
 ولا بأس بعمل القطن على وجهه وفي مشاركة كل بر وقيل واذن وفم ويوضع يده في جيبه
 لا على صدره لانه من عمل الكفار ابن ملك * ويمنع زوجها من غسله ومسها لاسن الشجر
 اليها على الاصح * منيه وقالت الائمة الثلاثة يجوز لان عليه ارضى الله عنه غسل فائمة رضى
 الله عنها قلنا هذا محمول على بقاء الزوجية لقوله عليه السلام كل سبب ونسب ينقطع بالموت

الامسبي ونسبي مع ان بعض الصحابة رضي الله عنه أنكروا عليه شرح المجمع للعيني * وهي لا تمنع
 من ذلك * ولو ذممة بشرط بقاء الزوجية * بخلاف ام الولد * والمدة برة والمكاتبه فلا يغسلنه ولا
 يغسلهن على المشهور مجتبى * والمعتبر * في الزوجية * صلاحيتها الغسله حالة الغسل لا * حالة *
 الموت فتمنع من غسله لو * بانته قبل موته او * ارتدت بعده * ثم اسلمت * او مست ابنه بشهوة *
 لزوال النكاح * وجازلها * غسله * لو اسلم * زوج المجوسية * فمات فاسلمت * بعد * يحل
 مسها حينئذ اعتبارا بحالة الحيوة * وجد وارأس آدمى * او احد شقيه * لا يغسل ولا يصلى
 عليه * بل يدفن الا ان يوجد أكثر من نصفه ولو بلا رأس * والا فضل ان يغسل * الميت * مجانا
 فان ابتغى الغاسل الاجر جاز ان كان ثمة غيره والا لا * لتعينه عليه وينبغي ان يكون حكم
 الحمال والحفار كذلك سراج * ولو غسل * الميت * بغير نية اجزا * اى لطهارته لا لاسقاط
 الغرض عن ذمة المكلفين * و * لذ اقالوا * لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلثا * لانا
 امرنا بالغسل فيحركه في الماء بنية الغسل ثلثا فتح وتعليقه يغسل انهم لو صلوا عليه بلاعادة غسله صح
 وان لم يسقط وجوبه عنهم فتد برة وفي الاختيار الاصل فيه تغسيل الملائكة لادم عليه السلام وقالوا
 لولد هذه سنة موتاكم فروع لو لم يد راس لم ام كافر ولا علامة فان في دارنا غسل وصلى عليه والا
 لا اختلط موتانا بكفار ولا علامة اعتبر الاكثر فان استوا وغسلوا اختلف في الصلوة عليهم ومحل الدفن
 كل فن ذممة حبل من مسلم قالوا والاخرط دفنها على حدة ويجعل ظهرها الى القبلة لان وجه
 الولد لظهرها ماتت بين رجال ارضويين نساء يسميه المحرم فان لم يكن فالاجنبي بخرقة ويقيم الخنثى
 المشكل لومرا هقا والا فغيره فيغسله الرجال والنساء يمسق ماء وصلى عليه ثم وجدوه غسلوه
 وصلوا ثانيا وقيل لا * ويسن في الكفن له ازار وقميص ولغافة وتكره العمامة * للبيت * في
 الاصح * مجتبى واستحسنها المتأخرون للعلماء والاشراف والاباس بالزيادة على الثلاثة وتحسن
 الكفن لحديث حصوا اركان الموتى فانهم يتزاوون فيما بينهم ويتفاخرون بحسن اكفانهم ظهريه *
 ولها درع * اى قميص * وازار وخمار ولغافة وخرقة تربطها ذنباها * وبطنها * وكفاية له
 ازار ولغافة * في الاصح * ولها ثوبان وخمار * ويكره اقل من ذلك * وكفن الضرورة لها ما يوجد *
 واقله ما يعم البدن وعند الشافعي رح ما يستر العورة كالحي * تبسط اللغافة * اولا * ثم يبسط
 الازار عليها ويقص ويوضع على الازار ويلف يساره ثم يمينه ثم اللغافة كذلك * ليكون الايمن

على الايسر * وهى تلبس الدرع ويجعل شعرها ظفيرتين على صدرها فوقه * اى الدرع *
والخمار فوقه * اى الشعر * تحت اللقانة * ثم يفعل كأمير * ويعقل الكفن ان خيف انتشاره وخنثى
مشكل كأمراة فيه * اى الكفن والمحرم كالحلال والمراحم كالبالغ ومن لم يراحم ان كفن فى واحد
جاز والسقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت * و * آدمى * منبوش طوى * لم يتفسخ * يكفن
كألى لم يدفن مرة * بعد اخره * وان تعسخ كفن فى ثوب واحد * والى هنا صار المكفنون
احد عشر والثانى عشر الشهيد ذكرها فى المجتبى * ولا بأس فى الكفن ببرد وكنان وفى النساء
بحريرو ومغفر ومعصر * لجواز ذلك ما يجوز لبسه حال الحيوة واحبه البياض اذا كان يصلح
فيه * وكفن من لا مال له على من يجب عليه نفقته * فان تعددوا فعلى تدويرهم اتمر * واختلف
فى الزوج والغرة على وجوب كنفها عليه * عند الثانى * وان تركت مالا * خاينه ورعيه
فى البحر بانه الظاهر لانه ككسوتها * وان لم يكن ثمة من يجب عليه نفقته فى بيت اول فان
لم يكن * بيت المال معورا او منتظما * فعلى المسلمين تكفينه * فان لم يقلدوا * والناس له اوباء
فان فضل شئ رد للمتصدق ان علم والا كفن به مثله والا تصدق به مجتبى وظاهره انه لا يجب
عليهم الاسؤال كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان فى مكان ايسر فيه الا واحد وذلك لو ايسر له
الا ثوب لا يلزمه تكفينه به ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع * والصلوة عليه * صحتها * فرض
كفاية * بالاجماع فيكفر منكرها لانه انكر الاجماع فنيه * ككفنه * وغسله وتجهيزه فانما يفرض كفاية *
وشروطها * ستة * اسلام الميت وطهارته * ما لم يهل عليه التراب فيصلح على نبرة بلا غسل وان
صلح عليه اولا استحسانا وفى القنية الطهارة من النجاسة فى ثوب و بدن ومكان وسائر العود شرط
فى حق الميت والامام جميعا فلوام بلا طهارة والقوم بها اعيدت وبعبارة كالمواثبات امرأة ولو امة
لسقوط فرضها بواحد وبقي من الشروط بلوغ الامام تأمل وشروطها ايضا حضوره * ووجعه * وكونه هوار
اكثره * امام المصلي * وكونه للقبلة فلا تصح على غائب ومحمول على نحو دابة وموضوع خافه
لانه كالا امام من وجهه دون وجه لصحتها على الصبى و صلوة النبى صلى الله عليه وسلم على
النجاشى لقوته از خصوصيته وصحت لو وضعوا الرأس موضع الرجلين واساوا ان تعمل ولو
اخطاوا القبلة صححت ان تحرروا والا لا مفتاح السعادة * وركتها * شيان * المكبرات * الاربع
فالاولى ركن ايضا لا شرط فللم يجوز بناء اخرها عليها * والقيام * فلم تجز قاعد ابلا على *

وسننها * ثلاثة * التحميد والغناء والدعاء فيها * ذكره الزاهد وغيره وما فهمه الكمال من
ان الدعاء ركن والتكبير الاول شرط رده في البحر لتصريحهم بخلافه * وهي فرض على كل مسلم
مات خلا اربع بغاة وقطاع طريق * فلا يغسلوا ولا يصلى عليهم * اذا قتلوا في الحرب * ولو بعد
صلى عليهم لانه حد او قصاص * وكذا * اهل عصبة * ومكابري مصر لئلا بسلاح وخناق *
خنق غيره مرة فحكمهم كالغاة * من قتل نفسه * ولو * عمد اغسل ويصلى عليه * به يغتفر وان
كان اعظم وزرا من قاتل غيره ورجح الكمال قول الثاني بما في مسلم انه عليه السلام اتى برجل
قتل نفسه فلم يصل عليه * لا * يصلى على * قاتل احد ابويه * اهانة له والحقة في النهر بالغاة *
وهي اربع تكبيرات * كل تكبيرة قائمة مقام ركعة * يرفع يده في الاولى فقط * وقال ائمة
بلخ في كلها * وينتفى * بعد ما وهو سبحانه اللهم حمدك وتبارك اسمك الح * ويصلي على
النبي * صلى الله عليه وسلم كافي التشهد * بعد الثانية * لان تقل يمها سنة الدعاء * ويدعو
بعد الثالثة * بامور الآخرة والمأثور الاولى وقد م فيه الاسلام مع انه الايمان لانه منبى عن
الانقياد فكانه دعاء في حال الحيوة بالايمان والانقياد وما في حال الوفاة فالانقياد هو العمل
غير موجود * ويسلم * بلاد دعاء * بعد الرابعة * بتسليمتين ناويا الميت مع القوم ويسر الكل
الا التكبير زيلعى وغيره لكن في البلاء ائع العمل في زماننا على الجهر بالنسليم وفي جواهر
الغناوى يجهر بواحدة * ولا قراءة ولا تشهد فيها * وعين الشافعى رح الفاتحة في الاولى
وعندنا يجوز بنية الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام وافضل صفونها
آخرها اظهار التواضع * ولو كبر امامه خمسا لم ينبع * لانه منسوخ * فيمكث * الموتى * حتى
يسلم معه اذا سلم * به يغتفر هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوى الافتتاح بكل
تكبيرة وكذا في العبد * ولا يستغفر فيه الاصبى ومجنون * ومعتوه لعدم تكليفهم * بل يقول
بعد دعاء البالغين اللهم اجعله لنا فرطا * بفتحيتين اى سابقا الى الخوض ليهيى الماء وهو دعاء
له ايضا بتقلده في الخير لاسيما وقد قالوا احسنات الاصبى له لا لابيويه بل لهما ثواب التعليم *
واجعله ذخرا * بضم الذال المعجمة ذخيرة * وشافعا مشفعا * مقبول الشفاعة * ويقوم
الامام * ند * بحذاء الصد ومطلقا * للرجل والمرأة لانه محل الايمان والشفاعة لاجله *
والاسبق * ببعض التكبيرات لا يكبر في الحال * بل ينتظر * تكبير * الامام ليكبر معه *

للافتتاح للمؤمن كل تكبيرة ركعة والمسبوق لا يبدأ بها فاته وقال أبو يوسف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى * لا * ينتظر
 كما لا ينتظر * الحاضر في حال التحريمة * بل يكبر اتفاقا للتحريمة لانه كامل رك ثم يكبر ان
 ما فاتهما بعد الفراغ نسقا بلا دعاء ان خشيا رفع الميت على الا عناق وما في المجتنب من ان
 المذرك يكبر الكل للحال شاذ نهر * فلو جاء * المسبوق * بعد تكبيرة الامام الرابعة فاته
 الصلوة * لتعد رالك خول في تكبيرة الامام وعند أبي يوسف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى دخل لبقاء التحريمة فاذا
 سلم الامام كبر ثلثا كما في الحاضر وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره * واذا اجتمعت الجنائز
 فافراد الصلوة * على كل واحد * اولى * من الجمع * وتقديم الافضل * افضل * وان جمع
 جاز ثم * ان شاء * جعل الجنائز صفا * واحد اوقام عند افضلهم وان شاء جعلها صفا *
 مما يلي القبلة * واحد خلف واحد * بحيث يكون صد ركل * جنازة * مما يلي الاسام *
 ليقوم بحداء صد ركل وان جعلها درجا فحسن لحصول المقصود * وراعى الترتيب * المأمور
 خلفه حال الحيوة فيقرب منه الافضل فالافضل الرجل مما يليه فالصبي فالشئى فالبالغ والمرأة
 والصبي الحريق قدم على العبد والعبد على المرأة واما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فكمس هذا
 فيجعل الافضل مما يلي القبلة فتح * ويقدم في الصلوة عليه السلطان * ان حضر * وذا به *
 وهو امير مصر * ثم القاضي * ثم صاحب الشرع ثم خليفته ثم خليفة القاضي * ثم امام الشى *
 فيه ايهاهم وذلك ان تقديم الولاية واجب وتقديم امام الحى مندوب فقط بشرط ان يكون متصل
 من الولي والا فالولي اولى كما في المجتبى وشرح المجمع لمصنفه وفي الدراية امام المسجل السابع
 اولى من امام الحى اى مسجد محلته نهر * ثم الولي * بترتيب عسوبة الانكاح الا ان يتقدم
 على الابن اتفاقا الا ان يكون عالما والاب جاهلا وان لم يكن ولي فالزوج ثم الميراث وسوى لعبد
 اولى من ابنه الحر لبقاء ملكه والفتوى على بطلان الوصية بغسله والصلوة عليه * وله * اى المولى
 ومثله كل من تقدم عليه من باب اولى * الاذن لغيره فيها * لانه حقه نيم ملك ابطاله * الا *
 انه * ان كان هناك من يساويه فله * اى لذلك المساوى ولو اصررنا * المنع * لمشاركته في الحق ما
 البعيد فليس له المنع * فان صلى غيره * اى الولي * ممن ليس له حق التقدم * على الولي *
 ولم يتابعه * الولي * اعاد الولي * ولو على قبره ان شاء لاجل حقه لا لسقاط الفرض وان اقتصا
 ليس لمن صلى عليها ان يعيد مع الولي لان تكرارها غير مشروع * والا * اى وان صلى من

حق التقدم كقاضٍ أو نائبه أو إمام حتى أو من ليس له حق التقدم وتابعه الولي * لا * يعيد
 لأنهم أولى بالصلوة منه * وإن طلى هو * أي الولي * بحق * بأن لم يحضر من يقدم عليه *
 لا يصلى غيره بعده * وإن حضر من له التقدم لكونها بحق أم لا صلى الولي بحضرة السلطان
 مثلاً أعاد السلطان كافي المجتبى وغيره وفيه حكم صلوة من لا ولاية له كعدم الصلوة أصلاً فيصلى
 على قبره ما لم يتمزق * وإن دفن * وأهيل عليه الخراب * بغير صلوة * أو بها بلا غسل أو ممن
 لا ولاية له * صلى على قبره * استحساناً * ما لم يغلب على الظن تفسخه * من غير تقدم غيره و
 الأصح وظاهره أنه لو شك في تفسخه صلى عليه لكن في النهر عن محمد رح لا كأنه تقدم بها للمانع *
 ولم تجز * الصلوة * عليها رآكبا * ولا قاعداً * بغير عذر * استحساناً * وكمره تحريماً * وقيل
 تنزيهاً * في مسجد جماعة هو * أي الميت * فيه * رحل * أو مع القوم * واختلف في الخارج *
 عن المسجد وحده أو مع بعض القوم * والمختار الكراهة * مطلقاً خلاصة بناء على أن المسجد إنما
 بني للمكتوبة وتوابعها كذا قلنا وذكر وتدريس عالم وهو الموافق لاطلاق حديث أبي داود من صلى
 على ميت في المسجد فلا صلوة له * ومن ولد فمات يغسل ويصلى عليه * ويرث ويورث ويسمى *
 أن استهل * بالبناء للفاعل أي وجد منه ما يدل على حيوته بعد خروج أكثره حتى لو خرج رأسه
 فقط وهو يصح نذحه رجل فعليه الغرة وإن قطع أذنه فخرج حيا فمات فعليه الدية * والا *
 أي وإن لم يستهل * غسل رسمي * عند الثاني وهو الأصح فيفتى به على خلاف ظاهر الرواية
 أكراما لبني آدم كافي ملتقى البحار وفي النهر عن الظهيرية وإن استبان بعض خلقه غسل وحشر
 هو المختار * وأدرج في خرقه ودفن ولم يصل عليه * وكذا لا يرث إذا انفصل بنفسه * كصبي
 سبي مع أحد أبويه * لا يصلى عليه لأنه تبع له في أحكام الدنيا لا العقبى لما مر أنهم خدم أهل
 الجنة * ولو سبي بل ونه * فهو مسلم تبع للدلالة واللساني * أو به فاسلم هو أو * اسلم * الصبي
 وهو عاقل * أي ابن سبع * صلى عليه * لصيرورته مسلماً قالوا ولا ينبغي أن يسأل العامي عن
 الإسلام بل يذكر عند حقيقته وما يجب الإيمان به ثم يقال له هل أنت مصدق بهذا فإذا قال
 نعم أكتفى به ولا يضر توقة في جواب ما الإيمان ما الإسلام فتح * ويغسل المسلم ويكفن ويدفن
 قريبه * كخاله * الكافر الأصلي * أما المرتد فيلقى في حفرة كالكلب * عند الاحتياج * فلو
 له قريب فالأولى تركه لهم * من غير مراعاة السنة * فيغسله غسل الغوب النجس ويلغفه في خرقه

ويلقيه في حفرة وليس للكافر غسل قربه المسلم * فاذا حمل الجنازة وضع * ندبا * مقل منها *
 بكسر الهمزة وتفتح وكذا الموح * على يمينه * عشر خطوات ليجل يث من حمل جنازة اربعين
 خطوة كبرت عنه اربعين كبيرة * ثم * وضع * موخرها * على يمينه كذا لك * ثم مقل منها على
 يساره ثم موخرها * كذا لك فيقع الفراغ خلف الجنازة فيمشي خلفها وصح انه عليه السلام حمل
 جنازة سعد بن معاذ ويكره عندنا حمل بين عمودي السري بل يرفع كل رجل قائمة باليد لا على
 العنق كالامتعة ولذا كره حمل على ظهر ودابة * والصبي الرضيع او العظيم او فوق ذلك قليلا يحمله
 الواحد على يديه * ولورا كبا * وان * كان * كبير احمل على الجنازة ويسرع بها بلا خيب *
 اى عد وسريع ولوبه كره * وكره تاخير صلوته ودننه ليصلى عليه جمع عظيم بعد صلوة الجمعة *
 الا اذا خيف فوتها بسبب دونه قنيه * كما كره * لمتبعها * جلوس قبل وضعها * وقيام بعد *
 ولا يقوم من فى المصلى * لها * اذا رآها * قبل وضعها ولا من مرت عليه هو المشتهر وما ورد به
 منسوخ زيلعي * ونادى المشي خلفها * لانها متبوعة الا ان يكون خلفها نساء فالمشي امامها
 احسن اختيار ويكره خروجهن تحريما وتزجر النائبة ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشي عن يمينها
 ويسارها * ولو مشى امامها جاز * وفيه فضيلة ايضا * ولكن * ان تباعد عنه او تقدم انك *
 او ركب امامها * كره * كما كره فيها رفع صوت بكرا وقراءة فتح * وحفر قبره * في غير دار * مقل ر
 نصف قامة * فان زاد فحسن * ويلحد ولا يشق * الا في ارض رخوة * ولا * يجوز * ان يوضع فيه
 مضربة ومخدرة * وما روى عن علي رضي الله عنه تغير مشهور ولا يخل به ظهيرة * ولا بأس
 بالتخاذل ابوت * ولو من حجر او حديد * له عند الحاجة * كرخاوة الارض * و * يسمن * ان *
 يغرش فيه التراب مات في سفينة غسل وكفن وصلى عليه والقي في البحر ان لم يكن قريبا
 من البر * فنج * ولا * ينبغى * ان يدفن * الميت * فى الماء او ولو * كان * صغير *
 لا اختصاص هذه السنة بالانبياء عليهم السلام واقعات * و * يستحب * ان * يدخل
 من قبل القبلة * بان يوضع من جهتها ثم يحمل فيلحد * و * ان * يقول واضعه بسم الله * وبالله *
 وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويوجه اليها * وجوبا وينبغي كونه على شقه اليمين
 ولا ينبش لموجه اليها * وتحل العقدة * للاستغناء عنها * ويسوى اللبن عليه والقصب لا الاجر *
 المطبوخ * والخشب * لو حول الميت اما فوقه فلا يكره ابن ملك فائقة عدد اجنات

لحـد النبي عليه السلام تسع بهنسى * وجاز * ذلك حوله * بأرض رخوة * كالنابوت *
 ويسجى * أى يغطى * قبرها * ولو خشي * لاقبره * الالعد * كمطار * ويهاى التراب عليه
 وتكره الزيادة على ما خرج منه * من التراب لانه بمنزلة البناء ويستحب حثيه من قبل رأسه
 ثلثا وجلس ساعة بعد دفته لدماء وقراءة بقدر ما ينحدر الجزور ويفرق لحمه * ولا بأس برش
 الماء عليه * حفظ الترابه عن الاند راس * ولا يربع * للنهى عنه * ويسنم * تد با وفى
 الظهيرة وجوبا قد رشبر * ولا يخصص * للنهى عنه * ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وقيل
 لا بأس به وهو المختار * كافي كراهة السراجية وفى جنازها لا بأس بالكتابة ان احتيج اليها حتى
 لا ينصب الاثر ولا يمتهن * ولا يخرج منه * بعد اهالة التراب * الا * لحق آدمى * كان
 تكون الارض مغصوبة او اخذت بشفعة * ويخير المالك بين اخراجه ومساواته بالارض كما جاز
 زرعه والبناء عليه اذ ابلى وصارت ابا زيلعى * حامل ماتت ولدها حى * يضطرب * شق
 بطنها * من الايسر * ويخرج ولدها * ولو بالعكس وخيف على الام قطع واخرج لوميتها
 والا لا كافي كراهة الاختيار ولو ابتلع مال غيره ومات هل يشق فيه قولان والاولى نعم فتح
 فروع الاتباع افضل من النوافل لولقرابة ازجوار وفيه صلاح معروف يندب دفته فى
 جهة موته وتعجيله وستر موضع غسله فلا يراه الا غاسله ومن يعينه وان رأى ما يكره لم يجز ذكره
 لحـد يث اذكر وامحاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم لا بأس بنقله قبل دفته وبالا اعلام بموته
 وبارثائه بشعرا وغيره لكن يكره الا فرط فى مدحه ولا سيما عند جنازته لحـد يث من تعزى بعزا
 الجاهلية وبتعزية اهله وترغيبهم فى الصبر وباتخاذ طعام لهم وبالجلوس لها فى غير مسجد ثلاثة
 ايام وارلها افضل وتكره بعد ما الاغائب وتكره التعزية ثانيا وعند القبر وعند باب الد ارو
 يقول عظم الله اجرک واحسن عزاک وغفر لمتك وبزيارة القبور ولو للنساء لحـد يث كنت
 نهيتكم عن زيارة القبور الا فرورها يقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم
 لاحقون ويقرأ يس وفى الحـد يث من قرأ الا خلاص احد عشر مرة ثم وهب اجرها للاث مرات
 اعطى من الاجر بعدد الاموات ويحفر قبر النفس وقيل يكره والذى ينبغي انه لا يكره تهية نحو
 الكفن بخلاف القبر يكره المشي فى طريق ظن انه محدث حتى اذا لم يصل الى قبره الا بوطى
 قبر تركه لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر وهو المختار عظمه الذى محترم

انما يعذب الميت ببكاء اهله اذا ارصى بذ لك كتب على جبهة الميت او عامته او كفته ههنا ثامه
يرجى ان يغفر الله للميت اوصى بعضهم ان يكتب في جبهته وصلة بسم الله الرحمن الرحيم
ففعل ثم رأى في المنام فسئل فقال لما وضعت في القبر جاء تني ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا
على جبهتي بسم الله قالوا امنت من عذاب الله تعالى *

* باب الشهيد *

فعل بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة او فاعل لانه حي عند ربه فهو شاهد * هوكل مكلف مسلم
ظاهر * فالحائض ان رأت ثلثة ايام غسلت والا لالعلم كونها حائضا ولم يعد عليه الصلوة والسلام
غسل حنظله لحصوله بفعل الملائكة بدليل قصة آدم * تم ظلما * بغرق * بجراحة * اى
بما يوجب القصاص * ولم يجب بنفس القتل مال * بل قصاص حتى لو وجب المال بعارض
كالصلح او قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة * ولم يرث * فلوارث غسل كما سمى * وكذا * يكون
شهيدا * لو قتله باغ او حربي او قاطع طريق * ولو تسبى * او بغر آلة جراحة * فان مقتواهم
شهيد باى آلة قتله لان الاصل فيه شهود احد ولم يكن كلهم قتيل سلاح * او رجل جريح سبى
معتقهم * المراد بالجراحة علامة القتل كخروج الدم من عينه او اذنه او حلقه صافيا لامن انفه
او ذكره ارد بره او حلقه جامدا * فينزعه عنه ما لا يصلح للكفن ويزاد * ان نقص ما عليه عن كفن
السنة * وينقص * ان زاد * لاجل * ان يتم كفته * المستنون * ويصلى عليه بلا غسل ويدفن
بدنه وثيابه * لتحل يث زملوهم بكلومهم * ويغسل من وجد قتيل في مصر * او قرية * فيما * اى
موضع * تجب فيه الدية * ولو في بيت المال كالمقتول في جامع وشارع * ولم يعلم قاتله * او علم ولم يجب
القصاص فان وجب كان شهيدا كمن قتله للصمص ليل في المصر فانه لا تسامة ولا دية فيه للعلم بانه قتله
للصمص غاية الامر ان عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه غافلون * او قتل محل او قصاص *
اى يغسل وكذا يتعزير او انتراس سبع * او جرح وارث * وذلك * بان اكل او شرب او نام او
تد اوى * ولو قليلا * او اوى خيمة او مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل * ويقدر على ادائها *
او نقل من المعركة * وهو يعقل سواء وصل حيا او مات على الايدى وكذا الوقام من مكانه الى
مكان آخر بدائع * لا تخوف وطى الخيل او اوصى بامور الدنيا وان بامور الآخرة لا *
يصير مرتبا * عند محل رح وهو الاصح * جوهره لانه من احكام الاموات * اربع واشترى

أو تكلم بكلام كثير * والأفلا وهذا أكله إذا كان * بعد انقضاء الحرب ولو فيها * أم في الحرب * لا * يصير مرتدًا بشئ مما ذكر وكل ذلك في الشهيد الكامل والأفلا مرتد شهيد الآخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصد العدو فاصاب نفسه والغريق والحريق والغريب والمهدوم عليه والمبطون والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم وقد عد صمد السيوطي نحو الثلثين *

* باب الصلوة في الكعبة *

في الباب زيادة على الترجمة وهو حسن * يصح فرض ونقل فيها وفوقها * ولو بلا سترة لان القلبية عندنا هي العروة والهواء الى عنان السماء * وان كرهه الثاني * للنهي وترك التعظيم * منفردا او جماعة وان * وصلى * اختلفت وجوههم * في التوجه الى الكعبة * الا اذا جعل قفاه الى وجه امامه * فلا يصح اقتداءه * لتقدمه عليه * ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل ولو لجنبه لم يكره فهي اربع * وتصح لو تحلقوا حولها ولو كان بعضهم اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبه * لتأخره حكما ولو وقف مستامنا لركن في جانب الامام وكان اقرب لم ادره وينبغي الفساد احتياطا لترجيح جهة الامام وهذه صورته * وكذا الواقتل من خارجها بامام فيها والباب مفتوح

امام مقننى

صح * لانه كقيامه في المحراب * كتاب الزكوة *

قرانها بالصلوة في اثنين وثمانين موضعا في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجماعا * هي * لغة الطهارة والنماء وشرعا * تملك * خرج الاباحة فلوا اعم يتيماننا وبها الزكوة لا تجزيه الا اذا دفع اليه المطعوم كما وكساه بشرط ان يعقل القبض الا اذا حكم عليه بنفقتهم مضمورات خلا للثاني بزيادة * جز مال * خرج المنفعة فلوا سكن فقهر اداره سنة ناويا لا تجزيه * عينه الشارع * وهو ربع عشر نصاب حولي خرج النافلة والغطرة * من مسلم فقير * ولو معتوها * غيرها شمسى ولا مولاه * اى معتقه وهذا معنى قول الكنز تملك المال اى المعهود اخراجه شرعا * مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه * فلا يدفع لاصله وفرعه * لله تعالى * بمان لا اشتراط النية * وشرطا افتراضها

عقل وبلوغ وإسلام وحرية * والعلم به ولو حكما ككونه في دارنا * وسببها * أي سبب افتراضها *
 ملك نصاب حولي * نسبة للحول لحواله عليه * تام * بالرفع صفة ملك خرج مال المكاتب
 أقول أنه خرج باشتراط الحرية على أن المطلق ينصرف إلى الكامل ودخل ما ملك بسبب
 خبيث كمغصوب خلطه إذا كان له غيره منفصل عنه يوفي دينه * فارغ عن دين له مطالب
 من جهة العباد * سواء كان لله كزكاة وخراج أو للعباد ولو كغالة أو موقلا ولو صدق زوجته
 الموقل للفراق أو نفقة لزمته بقضاء أو رضاء بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب ولا
 يمنع الدين وجوب عشر وخراج وكفارة * و * فارغ من * حاجته الأصلية * لأن المشغول
 بها كالمعدوم * و * فسره ابن ملك بما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كشيابه أو تقلد يراكم يده *
 نام ولو تقلد يرا * بالقدرة على الاستمناء ولو بنائبه ثم فرع على سببه بقوله * فلا زكاة على
 مكاتب * لعدم الملك العام ولا في كسب ماذون ولا في مرهون بعد قبضه ولا فيما اشتراه لتجارة
 قبل قبضه * ومليون للعبد بقدر دينه * فيزكي الزائد أن بلغ نصابا وعروض الدين كالهلاك
 عند محمد ربح وجهه في البحر ولو له نصب صرف الدين لا يسرها قضاء ولو اجناسا صرف لأقلها
 زكاة فان استويا كاربعين شاة وخمس ابل خير * ولا في ثياب البدن * المحتاج إليها دفع
 البحر والبر وابن ملك * واثاث المنزل ودار السكنى ونحوها * وكل الكتب وإن لم تكن لأهلها
 إذا لم ينو التجارة غير أن الأهل له أخذ الزكاة وإن ساوت نصبا إلا أن تكون غير فقه وحديث
 وتفسير أو تزيد على نسختين منها هو المختار وكذلك آلات المحترفين إلا ما يبقى أثر عييه
 كالغصن لدفع الجمل ففيه الزكاة بخلاف ما لا يبقى كصابون يساوي نصابا وإن حال السؤل
 وفي الأشباه الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج إليها إلا في دين العباد فتباع له * ولا في مال
 مفقود * وجهه بعد سنين * وساقط في بحر * استخراج بعد ما * ومغصوب لا بينة عليه *
 فلوله بينة تجب لما مضى إلا في غصب السائمة فلا تجب وإن كان الغاصب مقررا في الثانية *
 ومليون بيرية نسي مكانه * ثم نذكره وكل الوديعه عند غير معارفه بخلاف المليون في حرز
 واختلف في المليون في كرم وأرض مملوكة * ودين * كان * جعله المليون سنين * ولا بينة
 عليه * ثم * صارت له بان * اقرب بعد ما عند قوم * وقيد في مصرف الثانية بما إذا حلف عليه
 عند القاضي أما بقوله فتجب لما مضى * وما أخل مصادرة * أي ظلما * ثم وصل إليه بعد سنين *

لعدم النور والاصل فيه حديث علي رضي الله عنه لا زكوة في مال الضار وهو ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك * ولو كان الدين على مقر ملي * او على مقر * معسر او مغلس * اى محكم بافلاسه * او * على * جاحل عليه بينة * وعن محمد رح لا زكوة وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لان البينة قد لا تقبل * او علم به قاض فوصل الى ملكه * سمجى ان المفتى به عدم القضاء بعلم القاضي * لزوم زكوة ماضى * وسنغصل الدين في زكوة المال * وسبب لزوم ادائها توجه الخطاب * يعني قوله تعالى آتوا الزكوة * وشرطه * اى شرط ان تراها ادائها * حولان الحول * وهو في ملكه * وثمنية المال كالدراهم والدنانير * لتعينهما للتجارة باصل الخلقة نلتزم الزكوة كيفما امسكهما ولو للنفقة * او السوائم * بقيد هالاتي * اونية التجارة * في العروض اما صريحا ولا بد من مقارنتها بعقل التجارة كما سمجى او دلالة بان يشتري عينا بعرض التجارة او يوجرداره التي للتجارة بعرض فتصير للتجارة بلانية صريحا واستثنوا من اشتراط النية ما يشتريه المضارب فانه يكون للتجارة مطلقا لانه لا يملك بما لها غير هالاتي نية التجارة فيما خرج من ارضه العشرية او الخراجية او المستاجرة او المستعارة لثلاثي اجتماع الحقان * وشرط صحة ادائها نية مقارنته له * اى للاداء * ولو كانت المقارنة * حكما * كالودع الوكيل بلانية ثم نوى والمال قائم في يد الفقير او نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلانية او دفعها للذمي ليدفعها للفقراء جاز لان الاعتبارية الامر ولد الوقايل هذا تطوع اوعن كفارتي ثم نواه عن الزكوة قبل دفع الوكيل صح ولو خلط زكوة موكله ضمن وكان متبرعا الا اذا وكله الفقراء وللوكيل ان يدفع لولاء الفقير وزوجته لالنفقة الا اذا قال ربها ضعيفا حيث شئت ولو تصدق بدراهم نفسه اجزا ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم الموكل قائمة * او * مقارنة * بعزل ما وجب * كله او بعضه ولا يخرج عن العهد بالعزل بل بالاداء للفقراء * او تصدق بملكه * الا اذا نوى ان ياروا اجبا آخر فيصح ويضمن الزكوة ولو تصدق ببعضه لا تسقط حصته عند الثاني خلافا للثالث واطلقه نعم العين والدين حتى لو ابرأ الفقير عن النصاب صح وتسقط عنه واعلم ان اداء الدين عن الدين والعين عن العين وعن الدين يجوز واداء الدين عن العين وعن دين سيقبض لا يجوز وحيلة الجواز ان يعطي مديونه الفقير زكوته ثم ياخذها عن دينه ولو امتنع المديون مديدا واخذها لكونه ظفر بجنس حقه فان مانعه دفعه للقاضي وحيلة التكفين بها التصديق على فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب له ما تركه في تعمير المسكين وثمामه

في حيل الاشياء * واقترضها عمرى * اى على التراخي صححه البا قاني وغيره * وقيل فوزى
وعليه الفتوى * كافي شرح الوهبانية * فيائم بتأخيرها * بلا عذر * وترو شهادته * لان الامر
بالصرف الى الفقير معه قرينة الفور وهي انه لدفع حاجته وهي معجلة فمتى لم تجب على الفور
لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التمام وتامه في الفتح * لا يبق للجار ما * اى عبد مثلاً *
اشترى لها فنوى * بعد ذلك * خذ منه ثم * ما نواه للخدمة * لا يصير للتجارة وان نواه لها ما
لم يبعه * يحسن ما فيه الزكاة والفرق ان التجارة عمل فلا يتم بمجرد النية بخلاف الاول فانه ترك
العمل فيتم بها * وما اشترى لها * اى للتجارة * كان لها * لمقارنته النية لعقل التجارة * لا ما وردته
ونواه لها * لعدم العقل الا اذا تصرف فيه اى ناولا فتجب الزكاة لا تتران النية بالعمل * الا الذي هب
والفضة * والسائمة لما في الخانية لو ورث سائمة لزمته زكوتها بعد حول نوى اولا * وما ملكه
بصنعه كهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عن قود * قيل بالقود لان العبد للتجارة اذا اقتله عبد
خطاء ودفع به كان المدفوع للتجارة خانية وكذلك اكل ما عوض به مال التجارة فانه يكون لها بلا نية
كأمر * ونواه لها كان لها عند الثاني والاصح * انه لا يكون لها من البدائع وفي اول الاشياء
ولو قارنت النية ما ليس بدل مال بما لا تصح على الصحيح * لا زكاة في اللالى والجرار *
وان ساوت الغا اتفاقاً * الا ان تكون للتجارة * والاصل ان ماعدا الحجرين والسوائم انما يزكى
بنية التجارة بشرط عدم المانع المودى الى الثنى وشرط مقارنتها بعقل التجارة وهو كسب المال بالمال
بعقل شراء او اجارة او استقراض فلو نوى التجارة بعد العقل واشترى شيئاً لنفسه ناولاً انه ان وجد ربحاً
باعد لا زكاة عليه كالمودى التجارة فيما خرج من ارضه كما مر وكل الواشترى ارضاً خراجية ناولاً
التجارة او عشرية وزرعها او بذراً للتجارة وزرعه لا يكون للتجارة لقيام المانع *

* باب السائمة *

هي لغة الراعية وشرعاً * المكتفية بالرعي المباح * ذكره الشمني * فى أكثر العام لقصد الدر
والنسل * ذكره الزيلعي وزاد فى المحيط * والزيادة والسمن * ليعم الذكور فقط لكن فى البدائع
لو اسامها للحمل لا زكاة فيها كالمواضع للحمل والركوب ولو للتجارة ففيها زكاة التجارة ولعلمهم ترك
ذلك لتصريحهم بالحكمين * فلو علم انصفه لا تكون سائمة * فلا زكاة فيها للشك فى الموجب *
ويبطل حول زكاة التجارة بعلمها للسوم * لان زكاة السوائم وزكاة التجارة مختلفان قد راوسها

فلا ينسئ حول احد مما على الآخر * فلو اشترها لها * اى للتجارة * ثم جعلها سائمة اعتبر اول الحول من وقت الجعل * للسوم * للرباع السائمة فى وسط الحول او قبله بيوم بجنسها او بغير جنسها او بنقل ولا نقل عدل؛ او بمرض ونوى بها التجارة فانه يستقبل حولاً آخر جوهرة وفيها ليس فى سرائم الوقف والخيل المسبلة زكوة لعدم المالك ولا فى المواشى العمى ولا مقطوعة القوائم لانها ليست بسائمة *

* باب نصاب الابل *

بكسر الباء وتسكن موثته لازاحد لها من لفظها والنسبة اليها ابلي بفتح الباء سميت به لانها تبول على افخاذها * هو خمس فيؤخذ من كل خمس * منها * الى خمس وعشرين تحت * جمع بختي وهو ما له سنامان منسوب الى تحت نصر لانه اول من جمع بين العربي والعجمي فولد منهما ولد فسمي بختيا * اعراب شاة * وما بين النصابين عفو * وفيها * الى الخمس والعشرين * بنت مخاض وهي التي طعنت فى * السنة * الثانية * سميت به لان امها غاليا تكون مخاضاى حاملا باخرى * وفي * ست وثلاثين * الى خمس واربعين * بنت لبون وهي التي طعنت فى الثالثة * لان امها تكون ذات لبن باخرى غالبا * وفي ست واربعين * الى ستين * حقة * بالكسر * وهي التي طعنت فى الرابعة * وحق ركوبها * وفي احدى وستين * الى خمس وسبعين * جعدة * بفتح الدال المعجمة * وهي التي طعنت فى الخامسة * لانها تجلج اى تقلع اسنان اللبن * وفي ست وسبعين * الى تسعين * بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين * كذا كتب النبي عليه السلام الى ابي بكر رضي الله عنه * ثم تستانف الفريضة * عندنا * فيؤخذ فى كل خمس شاة * مع الحقتين * ثم فى كل مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقتان ثم فى كل مائة وخمسين ثلث حقاى ثم تستانف الفريضة * بعد المائة والخمسين * ففي كل خمس شاة * مع ثلث حقاى * ثم فى كل خمس وعشرين بنت مخاض * مع الحقاى * ثم فى ست وثلاثين بنت لبون * معهن * ثم فى مائة وست وتسعين اربع حقاى الى مائتين ثم تستانف الفريضة * بعد المائتين * ابل كما تستانف فى الخمسين التى بعد المائة والخمسين * حتى يجب فى كل خمسين حقة ولا تجزى ذكر الابل الا بالقيمة الاناث بخلاف البقر والغنم فان المالك يحجر *

* باب زكوة البقر *

من البقر بالسكون وهو الشق سمي به لانه يشق الارض كالغور لانه يثير الارض ومفرد بقره والباء

للولحة * نصاب البقر والجاموس * ولو متولد امن وحشى واصلية بخلاف عكسه ووحش بقرو
 غنم وغيرهما فانه لا يدل فى النصاب * نلقون سائمة * غير مشتركة * وفيها تبع * لانه يتبع
 امه * ذر سنة * كاملة * او تبعة * اثناء * وفي اربعين مسن ذوسنتين او مسنة وفيما زاد *
 على الاربعين * بحسابه * في ظاهر الرواية عن الامام وعنه لاشئ فيما زاد * الى ستين فقلها
 ضعف ما فى ثلثين * وهو قولهما والثلثة وعليه الفتوى بحر عن البناء وتصحيح القل ورى * ثم
 فى كل ثلثين نبيع وفى كل اربعين مسنة * الا اذا دخل كائة وعشرين فيشتر بين اربعة اتبعة
 وثلاث مسنات وهكذا *

* باب زكوة الغنم *

مشتق من الغنم لانه ليس له آلة الدفاع فكانت غنيمة لكل طالب * نصاب الغنم كما هو *
 لانها سواء فى تكميل النصاب والاصحية والرافى اداء الواجب والابان * اربعون *
 شاة * نعم الذكور والانثى * وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفى مائتين واحد *
 وفى اربع مائة اربع شياه وما بينهما غنوم * بعد بلوغها اربع مائة * فى كل مائة *
 غير نهاية * ويؤخذ فى زكوتها * اى الغنم * النسل من الضأن * والمعز * وهو من است
 سنة لا الجبل * الا بالغنمة * وهو ما انى عليه أكثرها على الظاهر وعنه جنود الجبل * من
 الضأن وهو قولهما والذليل رجحه ذكره الكمال والنذير من البقر ابن سنة من راسن لان
 ابن خمس والجبل * من البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع * ولاسى فى حبل * سائمة
 عند صما وعليه الفتوى خانية وغيرها ثم عند الامام هل لها نصاب سقار الاصل لانها من
 بالنقل يري * ولافى * بغال وحمير * سائمة اجماعا * استلزام * بلوغها ثلاثا
 من العروض * ولافى * عوامل وعلوة * مالم تكن العلوة للبيارة * وثمة لافى *
 حمل * بفكسين وان الشاة * وفصيل * ولد السائمة * وعجول * وورد سورد وان
 البقرة وصورته ان يموت كل الكبار ويتم الحول على اولادها الصغار * الا انهم اكسروا *
 ولو واحد او يجب ذلك الواحد مالم يكن جيل افيلزم الوسط وملاكه سقطه ولو *
 الواجب وجب الكبار فقط ولا يكمل من الصغار خلا للذنان * وثمة لافى * عمر وهو
 * نصاب * فى كل الاموال مخصصا بالسوائه * ولافى * هالك يعمل وحوايه *
 * نصاب * فى كل الاموال مخصصا بالسوائه * ولافى * هالك يعمل وحوايه *
 * نصاب * فى كل الاموال مخصصا بالسوائه * ولافى * هالك يعمل وحوايه *

الساعي في الاصح لتعلقها بالعين لا بالذمة وان هلك بعضه سقط حفظه ويصرف الهالك الى
العفو ولا ثم الى نصاب يليه ثم و ثم * يخلاف المستهلك * بعد التحول لوجود التعدي ومنه
مالو حبسها عن العلف او الماء حتى هلك فيضمن بل ائع والتوى بعد القرض والاعارة
واستبدل مال التجارة بمال التجارة يعد هلاكاً وبغير مال التجارة والسائمة بالسائمة استهلكاً *
وجاز دفع القيمة في زكوة وعشرو خراج وفطرة ونذر وكفارة غير الاعاق * وتعتبر
القيمة يوم الوجوب وقال يوم الاداء وفي السوائم يوم الاداء اجماعاً هو الاصح
ويقوم في البلد الذي فيه المال ولو في مفازة ففي اقرب الامصار اليه فتح * والمصدق لا يأخذ
الا الوسط * وهو اعلى الادنى وادنى الاعلى ولو كله جيد انجيد * وان لم يتبدل * المصدق
وكل ان وجد فالقيد اتفاقي * ما وجب من * ذوات * سن دفع * المالك * الادنى مع
الفضل * جبر اعلى الساعي لانه دفع بالقيمة * او * دفع * الاعلى ورد الفضل * بلا جبر
لانه شراء فيشترط الرضاء هو الصحيح سراج * او دفع القيمة * ولو دفع ثلث شيئا سمان عن اربع
وسط جاز * والمستغاد * ولو من هبة وارث * وسط التحول يضم الى نصاب من جنسه * فيزكيه
تحول الاصل ولو ادعى زكوة نقله ثم اشترى به سائمة لا يضم ولو له نصابان مما لم يضم احدهما
كمن سائمة مركبة والف درهم وورث الفاضلت الى اقربهما حولاً وبيع كل يضم الى اصله * اخذ
البغاة والسلاطين الجائرة زكوة الاموال * الظاهرة * كالسوائم والعشور والخراج لاعادة على
اربابها ان صرف * المأخوذ * في محله الاتي * ذكره * والا * يصرف فيه * فعليه *
فيما بينهم وبين الله * اعادة غير الخراج * لانهم مصارفه واختلف في الاموال الباطنة ففي
الولوالجبة ر شرح الوهبانية المغنى به عدم الاجزاء وفي المبسوط الاصح الصحة اذا نوى بالدفع
لظلمة زمانها الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء حتى اننى اعير بلخ بالصيام الكفارة
عن يمينه ولو اخذها الساعي جبر لم تقع زكوة لكونها بلا اختيار ولكن يجبر بالحبس ايودى بنفسه
لان الاكراد لا ينافى الاختيار لكن في التجنيس المغنى به سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة *
ولو خلط المملطان المال المنصوب بماله ملكه فتجب الزكوة فيه ويورث عنه * لان الحياط استهلاك
ذالم يمكن تمييزه عند ابي حنيفة رح وقوله ارفق اذ قلما يخلو مال عن غصب وهذا اذا كان له
بمال غير ما استهلكه بالخلط منفصل عنه يوفى دينه والا فلا زكوة كالمركب الكلى خبيثاً في النهر

عن الحواشي السعدية وفي شرح الوهبانية عن البرازية فما يغرا اذا تصدق بالحرام القطعي
 اما اذا اخل من انسان مائة ومن آخر مائة وخلطهما ثم تصدق لا يكفر لانه ليس بحرام لعينه
 بالقطع لاستهلاكه بالخلط * ولو عجل ذر نصاب * زكوته * لسنين او لنصب صح * لوجود
 السبب وكذا الوعجل عشر زرعه او ثمره بعد الخروج قبل الادراك واختلف فيه قبل النيات
 وطلوع الثمرة والاطمراح الجواز وكذا الوعجل خراج رأسه وتماحه في النهر * وان * وصليته *
 ايسر الفقير قبل تمام الحول او مات او ارتد * وذلك * لان المعبر كونه مصرفا وقت الصرف
 اليه * لا بعد ولو غرس في ارض الخراج كرما فما لم يثمر الكرم كان عليه خراج الزرع مجمع
 الغتا وعلى * ولا شيء في مال صبي وتغلبى * بفتح اللام وتكسر نسبة ابني تغلب بكسرهما قوم
 من نصارى العرب * وعلى المرأة ما على الرجل منهم * لان الصلح وقع منهم كذلك * ويؤخذ *
 في زكوة السائمة * الوسط * لا الهزم ولا الكرائم * ولا تأخذ من تركته بغير وصية * لفقد
 شرطها وهو النية * وان اوصى بها اعتبرت من الثلث * الا ان تميز الزرعة * وحولها * اى
 الزكوة * قمرى * بحر عن القنية * لشمسي * وسيجيى الفرق في العنين * شك انه ادب
 الزكوة اذ لا يؤديها * لان وقتها العمر اشباه *

* باب زكوة المال *

آلى فيه للعهد في حديثها تواربع عشرة والكم فان المراد به غير السائمة لان زكوتها غير
 مقفولة به * نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم * كل عشرة دراهم * وزن سبعة
 مثاقيل * والدينار عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات فيكون
 الدرهم الشرعى سبعين شعيرة والمثقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم وقيل يغتنى في
 كل بلد بوزنهم * والمعتبر زنها اداء وجوبا * لا قيمتهما * واللازم مبتدأ * في مضروب كل *
 منهما * ومعموله ولو تبرأ او حليا مطلقا * مباح الاستعمال او لاولو للتجمل والنفقة لانهما
 خلقا ثمانا فيزكيهما كيف كانا * و * في * عرض تجارة قيمته نصاب * الجملة صفة عرض
 وهو هنا ما ليس بنقل واما عدم صحة النية في نحو الارض الخراجية فليقيام المانع كما قد منا لان
 الارض ليست من العروض قنية * من ذهب او ورق * اى فضة مضروبة فاذا ان التقويم
 يكون بالمتكوى عملا بالعرف * مقوما باحد هما * ان استويا فلا راحل بهما اروح تعين

التبرير به ولو بلغ بأحد هـ ما نصاباً دون الآخر تعين ما يبلغ ولو بلغ بأحد هـ ما نصاباً وخمساً بالآخر
 اقل قومه هـ بالانفع للفقير سراج * ربع عشر * خبر قوله اللازم * وفي كل خمس * بضم الخاء *
 بحسابه * ففي كل أربعين درهما درهم وفي كل أربعة مثاقيل قيرطان وما بين الخمس إلى الخمس
 عفو وقال ما زاد بحسابه وهي مسألة الكسور * وغالب الفضة والذهب فضة وذهب وما غلب
 غشه منها ما يقوم * كالعروض ويشترط فيه النية إلا إذا كان يخلص منه ما يبلغ نصاباً أو أقل وعنده
 ما يتم به أو كانت اثماً ناراً ثجة وبلغت نصاباً من أدنى نقل تجب زكوة فتجب والأفلا * واختلف
 في * الغش * المساوي والمختار لزومها احتياطاً * خانية ولد الاتباع الأوزنا وأما الذهب
 المخلوط بفضة فإن غلب الذهب فلذهب والأفان بلغ الذهب أو لفضة نصاباً وجبت * وشرط
 كمال النصاب * ولو سائمة * في طرفي الحول * في الابتداء لا انعقاد وفي الانتهاء للوجوب *
 فلا يضر نصابه بينهما * فلو ملك كله بطل الحول وأما الدين فلا يقطع الحول ولو مستغرقاً *
 وقيمة العرض * للتجارة * تضم إلى الثمنين * لأن الكل للتجارة ونحوها وجعلها * ويضم الذهب
 إلى الفضة * وعكسه يجامع الثمنية * قيمة * وقالوا بالأجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير
 قيمتها مائة وأربعون تجب مئة عنده وخمسة عند هـ ما فافهم * ولا تجب * الزكوة عندنا * في
 نصاب مشترك من سائمة * وما ل تجارة * أن صحت الخلطة فيه * باتحاد أسباب الاسامة
 التسعة التي يجمعها أرض من يشفع وبيانها في شرح المجمع وإن تعدد النصاب تجب أجمعاً ويترجعان
 بالحصص وبيانها في الحاوي فإن بلغ نصيب أحد هـ ما نصاباً زكوة دون الآخر ولو بينه وبين ثمانية
 رجلان نون شاة لاشي عليه لأنه مما لا يقسم خلافاً للثاني سراج وأعلم أن الديون عند الإمام
 ثلاثة قوى ومتوسط وضعيف * فتجب * زكوتها إذا تم نصاباً وحال الحول لكن لا نوراً بل * عند
 قبض أربعين درهما من الدين * القوى كقرض * وبدل مال تجارة * فكلما قبض أربعين درهما
 يلزمه درهم * و * عند قبض * مائتين غيرها * أي من بدل ماله لغير تجارة وهو المتوسط
 كثمان سائمة وعبيل خل مقنوحها مما هو مشغول بحوائجها الأصلية كطعام وشراب وأملاك ويعتبر
 ما مضى من الحول قبل القبض في الأصح ومثله ما للوردت ديناراً على رجل * و * عند قبض *
 مائتين مع حولان الحول بعد * أي بعد القبض من دين ضعيف وهو * بدل غير مال *
 كهمر ودية وبدل كتابة وخلع إلا إذا كان عند ما يضم إلى الضعيف كما مر ولو أبرأ رب الدين

المدينون بعد الحول فلا زكاة سواء كان الدين قويا او لا خانية وقيل في المحيط بالمعسر واما الموسر فهو استهلاك فليحفظ بحرقه في النهر وهذا ظاهر في انه تقييد للاطلاق وهو غير صحيح في الضعيف كما لا يخفى * ونجب عليها * اي المرأة * زكاة نصف مهر * من ثقل * مردود بعد * مضى * الحول من الف * كانت * قبضته مهرا * ثم ردت النصف * لطلاق قبل الدخول * فنزكي الكل لما مر ان النقود لا تتعين في الفسوخ والعقود * وتسقط * الزكاة * عن موهوب له * في نصاب * مرجوع * فيه * مطلقا * سواء رجع بقضاء او غيره * بعد الحول * لورود الاستحقاق على عين الموهوب وان الارجوع بعد هلاكه قيد به لانه لا زكاة على الواهب اتفاقا لعدم الملك وهي من الحيل ومنها ان يهبه لطفله قبل التمام بيوم *

* باب العاشر *

قيل هذا من تسمية الشيء باسم بعض احواله ولا حاجة اليه بل العشر علم لما يأخذ العاشر مطلقا ذكره سعدى اي علم جنس * هو حر مسلم * بهذ اعلم حرمة تولية اليهود على الاعمال * غير هاشمي * لما فيه من شبهة الزكاة * قادر على الحماية * من المصوص والقطاع لان الجباية بالحماية * نصبه الامام على الطريق * للمساكين خرج الساعى فانه الى يسعى في القبائل ليأخذ صدقة المواشي في اماكنها * ليأخذ المصقات * تغلبا للعبادة على غيرها * من التجار * بوزن فجار * المارين باموالهم * الظاهرة والباطنة * عليه * وما ورد من ذم العشارين محمول على الاخذ ظلما * فمن انكر تمام الحول او قال * لم انزل التجارة او * على دين * محيط * او منقص للنصاب لان ما يأخذ زكاة معراج وهو الحق بحولك اطلقه المصنف * او * قال * ادبت الى عاشر آخر * وكان عاشر آخر محققا * او * قال * ادبت انا الى الفقراء في المصر * لا بعد الخروج لما يأتي * وحلف صدق * في الكل بلا اخراج براءة في الاصح لاشباه الخطا حتى لو اتى بها على خلاف اسم ذلك العاشر وحلف صدق وعدت على ما لو ظم ترك به بعد سنين اخذت منه * الا في السوائم والاموال الباطنة بعد اخراجها من الملك * لانها بالاخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها للامام فيكون هو الزكاة والاول ينقلب تغلا ويأخذ هاهنا بقوله يقول عمر رضي الله عنه لا تنبشوا على الناس متاعهم لكنه يختلف اذا اتهم * وكما صدق فيه مسلم * مما مر * صدق فيه ذمي * لان لهم هائلنا * لانني قوله ادبت انا الى الفقير * لعدم ولايته ذلك * لا

يصدق * حربي * في شيء * الا في ام ولد وقوله لغلام يولد مثله لله صلى اولدى * لعقب المالية
فان لم يولد عتق عليه وعشر لانه اقر بالعتق فلا يصدق في حق غيره * و * الا في * قوله اديت
الى عاشر آخر وثمة عاشر * آخر لثلاثي ودى الى استيصال المال جزم به لا ملا خسرو ذكره
الزبلي تبالسروجى بلفظ ينبغي كذا نقله المصنف عن البحر لكن جزم في العناية والغاية
بعد تصديقهم ورجحه في النهر * واخذ من اربع عشر ومن الهامى ضعفه ومن الحربي عشر *
بل لك امر عمر رضي الله تعالى عنه * بشرط كون المال * لكل واحد * نصابا * لان
ما دونه عفو * و * بشرط * جهلنا * بقدر * ما اخذ وامننا فان علم اخذ مثله * مجازاة الا اذا
اخذ والكل * فلا تأخذ * بل ترك له ما يبلغه ما منه ابقاء للامان * ولا تأخذ منهم شيئا
اذا لم يبلغ ما لهم نصابا * وان اخذ وامننا في الاصح لانه ظلم ولا متابعة عليه * اولم يأخذوا
منا * ليستمر وا عليه ولا تا حق بالمكرم * ولا يؤخذ * العشر * من مال صبي حربي
الا ان يكونوا يأخذون من اموال صبياننا * شيئا كما في الحاكم * اخذ من الحربي مرة
لا يؤخذ منه ثانيا في تلك السنة الا اذا عاد الى دار الحرب * لعدم جواز اخذ بلا تجدد
حول اوعهه * ولومر الحربي بعشر ولم يعلم به * العاشر * حتى دخل * دار الحرب *
ثم خرج * ثانيا * لم يعشه لما مضى * لسقوطه بانقطاع الولاية * بخلاف المسلم والذي *
لعدم المسقط ذكره الزبلي * ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر * وجلود ميتة * كافر *
كذا اقره المصنف في شرحه * لو للتجارة * وبلغ نصابا * و * يؤخذ * عشر القيمة من
حربي * بلانية تجارة ولا يؤخذ من المسلم شيء اتفاقا * لا * يؤخذ * من خنزيره *
مطلقا لانه تيمى فاخذ قيمته كعينه بخلاف الشعنة لانه لو لم يأخذ الشفيع بقيمة الخنزير يطل
حقه اصلا فيتضرر ومواقع الضرورة مستثناة ذكره سبكي * و * لا يؤخذ ايضا من * مال في
بيته * مطلقا * و * لا من مال * بضاعة * الا ان تكون لحربي * و * لا من مال * مضاربة *
الا ان يربح المضارب فيعشر نصيبه ان بلغ نصابا * و * لا من * كسب ماذون مديون *
بل من * محبط * به الله ورقبته * او * ماذون غير مديون لكن * ليس معه مولاه * على
الله صحيح في الثلاثة لعدم ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر من الوصي اذا قال هذا مال اليتيم ولا من
عبد ومكاتب * مر على عاشر الخوارج بعشرون ثم مر على عاشر اهل العدل اخذ منه ثانيا *

لتقصيره بمروره بهم بخلاف ما لو غلبوا على بلد فخرج من بئصاب رطاب للتجارة كبطيخ و
نحوه لا يعشره عند الامام الا اذا كان عند العاشر فقراء فيأخذ ليدفع لهم نهر سخا *

* باب الركاز *

الحقوة بالزكوة لكونه من الوظائف المالية * هو لغة من الركز اي الاثبات بمعنى المركز
وشرعا مال * مركز * تحت ارض * اعم * من * كون راكزه الخالق او المخلوق فلك اقال *
معدن خلقه الله تعالى * و * من * كنز * اي مال * مدنون * دفنه الكفار لانه
الذي يخمس * وجد مسلم اودى * ولو قنا صغيرا او انثى * معدن نقل ونحو حد يد * وهو
كل جامد ينطبع بالنار ومنه الرقيق فخرج المائع كنفط وقار وغيره المطبوع كمعادن الاحجار * وفي
ارض خراجة او عشيرة * خرج الدار لا المغازة لدخولها بالاولى * خمس * ميغفا اي اخذ
خمس لحد يث وفي الركاز الخمس وهو يعم المعدن كالمز * وباقيه لما لكها ان ملكت والا *
كجبل ومغازة * فللواجد والمعدن لاشي فيه ان وجد في دارة * وحائوته * وارضه * في رواية
الاصل واختارها في الكنز * ولا شيء في ياقوت وزمردون وغيره زج * ونحوها * وجدت في جبل *
اي في معادنها * ولو * وجدت * وفي الجاهلية * اي كنز * خمس * لكونه غنيمة
والحاصل ان الكنز يخمس كيف كان والمعدن ان كان ينطبع * و * لافي * لو لو * هو مطر
الربيع * وعنبر * حشيش في البحر او خثلى دابة * وكل اجمع ما يستخرج من البحر من حلية *
ولو ذهب كان كنزا في تعبر البحر لانه لا يرد عليه القهر فلم يكن غنيمة * وما عليه سبه الاسلام
من الكنوز * نقل او غيره * فلقطة * سيجي حكمها * وما عليه سمة الكفر خمس وبانها
للمالك اول الفتح * ولوارثه لو حيا والافليت المال على الارجه وهذا * ان ملكت ارضه
والافللواجد * ولو ذميا قنا صغيرا انثى لانهم من اهل الغنيمة * خلا حربي مستأمن * داه
يسترده منه ما اخذ * الا اذا عمل * في المغازة * باذن الامام على شرطه فله المشروط *
ولو عمل رجلان في طلب الركاز فم للواجد وان كان اجيرين فهو للمستأجر * وان خلا عنها *
اي العلامة * واشتبه الضرب فهو جاهلي على * ظاهر * المذهب * ذكره الزيلعي لانه
الغالب وتيل كاللقطة * ولا يخمس ركاز * معدنا كان او كنزا * وجد في * صحراء * دار
الحرب * بل كله للواجد ولو مستأمن لانه كالمخلص * و * لذ * لو دخل جماعة ذر منعة

وظهوراً بشئ من كنوزهم * ومعدل نهم * خمس * لكونه غنمة * وان وجد * * اى الركاز *
 مستأ من فى ارض مملوكة * لبعضهم * رده الى مالكه * تحرز اعن الغدر * فان لم يرد *
 فاخرجه منها ملكه ملكاً خبيثاً * فسيبيله التصديق به فلو باعه صح لقيام ملكه لكن لا يطيب
 للمشتري * ولو وجد * * اى الركاز * غير * * اى غير مستأ من * فيها * * اى فى ارض مملوكة
 لهم حل له * فلا يرد ولا يخمس * لما مر بلفرق بين متاع وغيره وما فى النقاية من ان ركاز متاع
 ارض لم تملك يخمس سهواً لان يحمل على متاعهم الموجود فى ارضنا فرع للواجد صرف
 الخمس لنفسه واصله وفرعه واجنبي بشرط فقرهم *

* باب العشر *

يجب * العشر * فى عسل * وان قل * ارض غير الخراج * ولو غير عشرية كجبل ومغارة بخلاف
 الخراجية لئلا يجتمع العشر والخراج * * وكذا يجب العشر * فى ثمره جبل او مغارة ان حماه
 الامام * لانه مال مقصود لان لم يحمله لانه كالصيد * * ويجب * فى مسقي سماء * اى
 مطر * اوسيح * كنهر * بلا شرط نصاب * راجع للكل * * بلا شرط * بقاء * وحولان حول
 لان فيه معنى المونة ولد الاكان للامام اخذ جبراً ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين وفى ارض
 صغير ومجنون ومأذون ووقف وتسمية زكاة مجاز * الا فى * ما لا يقصد به استغلال
 الارض * نحو حطب وقصب * فارسي * وحشيش * وتبن * وسعف وصمغ وقطران وخطمي
 واشنان وشجر قطن وباذنجان وبذر بطيخ وقنار وادوية كحلية وشونيز حتى لو شغل ارضه بها
 يجب العشر * * ويجب * نصفه فى مسقي غرب * اى دلو كبير * ودالية * اى دلو كبير
 المونة وفى كتب الشافعية اوسقاه بماء اشتراه وقواعد لالاتاباء ولو سقي سمحاً وبألة اعتبر الغالب
 ولو استويا فنصفه وقيل ثلثه اربعة * بلا رفع مؤن * اى كلف * الزرع * وبلا اخراج البذر
 لتصير يحم بالعشر فى كل الخارج * * ويجب * ضعفه فى ارض عشرية لتغلبى مطلقاً * وان كان
 طغلاً او انشاً او * اسلم او ابتاعها من مسلم او ابتاعها منه مسلم او ذمي * لان التضعيف كخراج
 فلا يتبدل * * واخذ الخراج من ذمي * غير تغلبى * اشترى * ارضاً * عشرية من مسلم *
 وتبعضها منه للتنا فى * * واخذ * العشر من مسلم اخذها منه * من الذمي * بشفعة *
 لتحول الصفقة اليه * اوردت عليه بفساد البيع * او بخمار الشرط او الروية مطلقاً وعيب بقضاء

وأوبغيره بقيت خراجية لأنه أقاله لافصح * وأخذ خراج من داوجعلت استأنا * أزمزرعة * أن *
 كانت * لذمي * مطلقا * أولمسلم * وقد * سقاها بمائه * لرضا به * و * أخذ * عشران
سقاها * المسلم * بمائه * أوبها لأنه البقي به * ولاشي في دار ومقبرة * ولولد مي *
ولأني عين قمر * أى زفت * ونقط * دهن يغلو الماء * مطلقا * أى فى أرض عشر وأخراج *
 و * لكن * فى حربها الصالح للزراعة من أرض الخراج خراج * لأنها تتعلق الخراج بالتمكين
من الزراعة وأما العشر فيجب فى حربها العشرى أن زرعه والا لا تتعلق بالخراج * ويؤخذ
العشر * عند الامام * عند ظهر الثمرة * وبد وصلاحها برهان وشرط فى النهر من فسادها *
ولا يحل لصاحب أرض * خراجية أكل * غلتها قبل أداء خراجها * ولا يأكل من طعام العشر
حتى يؤدى العشر وإن أكل ضمن عشره مجمع الفتاوى والامام حبس الخراج للخراج ومن منع
الخراج سنن لا يؤخذ لما مضى عند أبى حنيفة رح خانية وفيها * من عليه عشر وأخراج إذا
 مات أخذ من تركته وفى رواية لا * بل يسقط بالموت والاول ظاهر الرواية فروع تمكين
ولم يزرع وجب الخراج دون العشر ويسقطان بهلاك الخراج على الغاصب من زرعه
 وكان جاحدا ولا بينة لربها والخراج فى بيع الوفاء على البائع أن بقى فى يده ولو باع الزرع أن
قبل أدراكه فالعشر على المشتري ولو بعد فعلى البائع والعشر على المورج كخراج موظف وقال
على المستأجر كستعير مسلم فى المزارعة أن كان البذر ومن رب الأرض فعليه ومن العامل فعليه
بالحصة ومن له حظ فى بيت المال وظفر بما هو موجه له أخذ ديانة والمودع صرف ودبعة مات
ربها ولا وارث لنفسه أو غيره من المصارف دفع النائبة والظلم عن نفسه أولى الأذا تحمل حصة
بأقيهم وتصح الكفالة بها ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل وأن كان الأخذ باطلا وهذا يعرف
ولا يعرف كفالمادة الظلم يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر وسيجى تمامه مع بيان بيوت المال
ومصارفها فى الجهاد ونظمها ابن الشحنة نقال * بيوت المال أربعة لكل * مصارف بينها
العالمون * فالها الغنائم والكنوز * وكا بعد ما المتصل تون * ونالها خراج مع عشر *
وجالية يليها العالمون * ورابعها الضرائع مثل مالا * يكون له أناس وأنون *
فمصرف الأول أعلى بنص * ونالها حواء مقاتلون * ورابعها فمصرفه حيات *
تساوى النفع فيها المسلمون *

* باب المصروف *

أى مصرف الزكوة والعشر وأما خمس المعدن فمصرفه كالفنائم * هو فقير وهو من له أدنى
 شئ * أى دون نصاب وقد نصاب غير نام مستغرق فى الحاجة * ومسكين من لا شئ
 له * على المذهب لقوله تعالى أو مسكيناً ذميراً وآية السفينة للترحم * وعامل * يعم الساعى
 والعاشر * فيعطى * ولو غنيا لاهاشماً لأنه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج إلى الكفاية والغنى
 لا يمنع من تناولها عند الحاجة كما بنى السبيل يحرم عن البدائع بهذا التعليل يقوى ما نسب للموافقات
 من أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكوة ولو غنياً إذا فرغ نفسه لأفادة العلم واستفادته لعجزه عن
 الكسب والحاجة داعية إلى ما لا بد منه كذا ذكره المصنف * بقدر عمله * ما يكفيه وأما بالوسط
 لكن لا يزداد على نصف ما يقبضه * ومكاتب * غير هاشمي ولو عجز حل للمولى ولو غنياً كفقير استغنى
 وابن سبيل وصل لما سكنت عن المؤلعة قلوبهم لسقوطهم أما بزوال العلة أو نسخ بقوله عليه السلام
 لمعاذ فى آخر الأمر خذ ما من اغنياً ثم ردها إلى فقرائهم * ومد يون لا يملك نصاً بافضلاً
 عن دينه * وفى الظهيرية الدفع للمديون أولى من الفقير * وفى سبيل الله وهو منقطع
 الغزاة * وقيل الحاج وقيل طلبة العلم ونسره فى البدائع يجمع القرب وثمره الخلاف فى نحو
 الأوقاف * وابن السبيل وهو * كل * من له مال لا معه * ومنه ما لو كان ماله مؤجلاً أو طين
 غائب أو معسراً أو جاحداً ولوله بينة فى الأصح * يصرف * المزكى * إلى كلهم وإلى بعضهم *
 ولو واحد من أى صنف كان لأن آل الجنسية تبطل الجمعية وشرط الشافعى رح ثلثة من كل
 صنف وبشترط أن يكون الصرف * تملكاً * لا أبا حذ كما مر * لا * يصرف * إلى بناء * نحو *
 مسجد * لا إلى * كفن ميت وقضاء دينه * أما دين الحى الفقير فيجوز له بأمره ولو أذن فمات
 فاعلاق الكتاب يفيد عدم الجواز وهو الأزجه نهر * ولا إلى * ثمن ما * أى فن * يعتق *
 لعدم التملك وهو الركن وقد ما أن الحيلة أن يتصدق على الفقير ثم يأمره بفعل هذه الأشياء
 وهل له أن يخالف أمره ولم اره والظاهر نعم * ولا إلى * من بينهما ولاد * ولو مملوكاً لفقير *
 أو * بينهما * زوجية * ولو مبانة وقال تدفع هي لزوجها * ولا إلى * مملوك المزكى *
 ولو مكاتباً أو مدبراً * ولا إلى * عبد اعتق المزكى بعضه * سواء كان كله له أو بيه وبين وابنه
 فاعتق الأب حظه معسر إلا يدفع له لأنه مكاتبه أو مكاتب ابنه وأما المشترك بينه وبين أجنبى

فتحكمه علم مما مر لانه اما مكاتب نفسه او غيره وقالا يجوز مطلقا لانه حر كله او حر مد يون فانهم *
 و * لا الى * غني * يملك قد ونصاب نارغ عن حاجته الاصلية من اى مال كان كمن له نصاب
 سائمة لا تساوى مائتى درهم كاجزم به فى البحر والنهر واقرة المصنف قائلا وبه يظهر ضعف
 ما فى الوصائية وشرحها من انه تحل له الزكوة وتلزمه الزكوة انتهى لكن اعتمد فى الشر بلائية ما فى
 الوصائية وحرر وجزم بان ما فى البحر وهم * و * لا الى * مملوكه * اى الغني ولو مد يرا اوزمنا
 ليس فى عيال مولا او كان مولا غائبا على المذنب لان المانع وقوع الملك لمولا * غير المكاتب *
 والمأذون والمد يون بحيط فيجوز * و * لا الى * طفله * بخلاف ولده الكبير ورايه وامراته
 الفقيرة او طفل الغنية فيجوز لا انتفاء المانع * و * لا الى * بنى هاشم * الامن ابطال النص قرابته
 وهم بنو هاشم فتحل لمن اسلم منهم كما تحل لبنى المطلب ثم ظاهر المذنب اطلاق المنع وقول العيني
 والهاشمى يجوز له دفع زكوته لمثله صوابه لا يجوز نهر * و * لا الى * مواليتهم * اى اعتقائهم فاقاربهم
 اولى لحل يث مولى القوم منهم وهل كانت تحل لسائر الانبياء خلاف راعتمد فى النهر حلها لاقر بائهم
 لالهم * وجازت التطوعات من الصدقات و * غلة * الاوقاف لهم * اى لبنى هاشم سواء
 ساهم الواقف او لا على ما هو الحق كما حققه فى الفتح لكن فى السراج وغيره ان ان ساهم جاز
 والا لا قلت وجعله محشى الاشياء محمل القولين ثم نقل عن البحر عن المبسوط وهل تحل الصدقة
 لسائر الانبياء قيل نعم وهذه خصوصية لنبينا صلى الله عليه وسلم وقيل لا بل تحل لاقر بائهم فهى
 خصوصية لقرابة نبينا صلى الله عليه وسلم اكراما واثارا والفضيلته صلى الله عليه وسلم فليحفظ *
 ولا * تدفع * الى ذمي * لحل يث معاذ * و * جاز * دفع * غيرها وغير العشر * والخراج *
 اليه * اى الذمي ولو واجبا كندرو كفارة وفطرة خلا فاللثانى وبقره يفتى حاروى الفل سى
 واما الخربى ولو مستأ من جميع الصدقات لا تجوز له اتقا بحر عن الغاية وغيرها لكن جزم الزيدى
 بجواز التطوع له * دفع بتحر * لمن يظنه مصرفا * فبان انه عيب * او مكاتبه او حربى ولو مستأنا
 اعادها * لما مر * وان بان غناه او كونه ذميا او انه ابوه او ابنه او امراته او هاشمى لا * يعيد
 لانه اتى بما فى وسعه حتى لو دفع بلا تحريم يجران اخطا * وكرة اعطاء فقير نصابا * او اكثر *
 الا اذا كان * المدفوع اليه * مد يونا او * كان * صاحب عيال * بحيث * لو فرقه عليهم
 لا يحص كلا * او لا يفضل بعد دينه * نصاب * فلا يكره فتح * و * كره * نقلها الا الى قرابته *

بل في الظهيرة لا تقبل صدقة الرجل وقرباته محاريج حتى يبدأ بهم فيسأل حاجتهم * أو أخرج *
 أو أصلح أو أورد أو أنفع للمسلمين * أو من دار الحرب إلى دار الإسلام أو إلى طالب علم *
 وفي المعراج التصديق على العالم الفقير أفضل * أو إلى الزهاد أو كانت معجلة * قبل تمام الحول
 فلا يكره خلاصة * ولا يجوز دفعها لأهل البيت ع * كالكرامية لأنهم مشبهة في ذات الله تعالى
 وكل المشبهة في الصفات * في المختار * لأن موقوف المعرفة من جهة الصفات يلحق بموقوف
 المعرفة من جهة الذات مجمع الفتاوى * كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولد منه * أي من الزنا
 وكل الذي نفاه احتياطاً * إلا إذا كان * الولد * من ذات زوج معروف * نصولين والكل
 في الأشباه * ولا * يحل * أن يسأل * شيئاً من القوت * من له قوت يومه * بالفعل وبالقوة
 كالصحيح المكتسب ويأثم معطيه أن علم بحاله لا عانتة على المحرم * ولو سأل الكسوة * أو
 لا شغلته عن الكسب بالجهد أو طلب العلم * جاز * لو محتاجاً فروع يندب دفع
 ما يغنيه يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقراء مكان المال
 وفي الرصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المودع عند محل رح وهو الأصح لأن رؤسهم تبع
 لرأسه دفع الزكاة إلى صبيان أقرائه برسم عيد أو إلى مبشرين أو مهملين الباكورية جاز إلا إذا نص
 على التعريض ولو دفعها لاخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصاباً وهو ملي مقر ولو طلبت لم يستنع
 عن الأداء لا يجوز ولا جاز ولو دفعها للمعلم لخليفته أن كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صح والالا
 ولو وضعها على كفه فانتهبها الفقراء جاز ولو سقط مال فرغه فقير فرضي به جاز أن كان يعرفه
 والمال تائم خلاصة *

* باب صدقة الفطر *

من إضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ إسلامي والفطرة مولد بل قيل لحن وأمر بها في السنة التي
 فرض فيها رمضان قبل الزكاة وأن عليه السلام لم يخطب قبل الفطر بيومين يأمر بأخراجها ذكره
 الشمني * يجب * وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه قد راجع
 على أن منكرها لا يكفر * موسعا في العمر * عند أصحابنا وهو الصحيح بحر عن الأئمة معلل بأن
 الأمر بادائها مطلق * كزكاة * على قول كافر ولو مات فاداءها وارثه جاز * وقيل مضيقاً وم
 الفطر عينا * فبعل * يكون قضاء واختياره الكمال في تحريره * على كل حر مسلم * ولو صغيراً أو

مخرجها وإيهما واجب الاداء بعد البلوغ * ذى نصاب فاضل عن حاجته
 الاصلية * كدبته وحوائج عياله * وان لم ينم * كامر * وبه * اى بهذا النصاب * تحرم
 الصدقة * كامر واجب الاضحية ونفقة المحارم وانما لم يشترط النولان * وجوبها بقدر إمكانية *
 هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاءها لبقاء الوجوب لانها شرط محض * لا بقدر
 ميسرة * هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيرته من العسر الى اليسر فيشترط بقاءها لانها شرط
 فى معنى العلة وقد حررناه فى ما علقناه على المنار ثم فرع عليه * فلا تسقط * الفطرة وكل
 الحجج * بهلاك المال بعد الوجوب * كما لا يبطل النكاح بموت الشهود * بخلاف الزكوة *
 والعشرواخراج لا يشترط بقاء الميسرة * عن نفسه * متعلق بيجب وان لم يصم لعذر * وطاعه
 الفقير * والكبير المجنون ولو تعدد الاباء فعلى كل فطرة ولو زوج طفله الصالحة لثمنه الزوج
 فلا فطرة والجل كالاب عند نقله او فقرا كما اختاره فى الاختيار * وعبد لثمنه * ولو لم يولد
 او مستجرا او موهونا اذا كان عند وفاء بالدين واما الموصى لثمنه لو اخل وبقربته الاخر
 ففطرتاه على مالك وقبته كالعبد العارية والوديعه والجاني وقول الزيلعي لا تجب سبق ثمنه فسخ
 ومداينه وام ولد له ولو كان * عبده * كافرا * لتحقيق السبب وهو رأس يموته ويولي عليه *
 لاعن زوجته * وولد الكبير العاقل ولو ادعى عنهما ابلا اذن اجزا استحسانا للاذن عادى اى
 لوفى عياله والا لا تهستاني * وعبده الابق * والماسور * والمغصوب المجتود * ان لم يكن
 عليه بينة خلاصة * الابدع عوده فتجب لما مضى و * لاعن * مكاتبه ولا تجب * عليه لان
 فى يده مولاه * وعبيد مشتركة * الا اذا كان عبد بين اثنين وتهايا ورجل الوقت فى برة
 اخل هما فتجب فى قول * وتوقف * الوجوب * لو * كان المملوك * سبيها شيئا * اذا
 مريم الفطر والخيار اى تلزم من يصيراه * نصف صاع * فاعل يجب * من يراود قبضه او سواه
 او زبيب * وجعلاه كالتمر وهو رواية عن الامام وصححه البهسي وغيره وفى التحقيق
 والشربلالية عن البرهان وبها يفتى * اوصاع من تمر او شعير * ولو رد يام لم ينص عنه
 كدرة وخبز يعتبر فيه القيمة * وهو * اى الصاع المعتبر * ما ينع الخارربعين درهمين ما شرب
 عدس * انما قدر بهما التساويهما اكيلا ووزنا * ودفع القيمة * اى الى راسم * افضل من دفع
 العين على المذهب * المفتى به جوهره ونحوه عن الظهيرية وهذا فى السعة وانما فى الشدة فرفع

العين افضل كما لا يخفى * بطلوع فجر الفطر * متعلق بمسبب * فمن مات قبله * اى الفجر *
 او ولد بعده * او اسلم لا تجب عليه ويستحب اخراجها قبل الخروج الى المصلى بعد طلوع فجر الفطر *
 عملا بامره وفعله عليه الصلوة والسلام * وصح ادائها اذا قدمه على يوم الفطر واخره * اعتبارا
 بالزكاة والسبب موجود اذ هو الرأس * بشرط دخول رمضان فى الاول * اى مسألة التقديم
 هو الصحيح * وبه يغتنى * جوهره وبحر عن الظهيرية لكن عامة المتون والشروح على صحة التقديم
 مطلقا وصحة غير واحد ووجهه فى النهر ونقل عن الولوالجية انه ظاهر الرواية قلت فكان هو
 المذهب * وجازدفع كل شخص فطرته الى * مسكين او * مساكين على * ما عليه الاكثر وبه
 جزم فى الولوالجية والحانية والبدائع والمحيط وتبعهم الزيلعي فى الظهار من غير ذكر خلاف
 وصحته فى البرهان فكان هو * المذهب * كتفريق الزكاة والامر فى حديث اغنوههم للمذهب
 فيفيد الاولوية ولذا قال فى الظهيرية لا يكره التأخير اى تحريما * كما جازدفع صدقة جماعة الى
 مسكين واحد بلا خلاف * يعتد به * خلطت امرأة * امرها زوجها باداء فطرته * حنطته
 بحنطتها بغير اذن الزوج ودفعت الى فقير جاز عنها لا عنه * لما مر ان الاختلاط عند الامام
 استهلاك يقطع حق صاحبه وعندهما لا يقطع فيجوز ان اجاز الزوج ظهيرية ولو بالعكس قال
 فى النهر لم اره ومقتضى ما مر جوازه عنهما بلا اجازتها * ولا يبعث الامام على صدقة الفطر
 ساعيا * لانه عليه السلام لم يفعله بدائع * وصدقة الفطرة كزكاة فى المصارف * فى كل حال *
 الا فى * جواز * الدفع الى ذمى * وعدم سقوتها بهلاك المال وقد مر * ولو دفع صدقة
 فطرته الى زوجة عبد * جاز * وان كانت نفقتها عليه عمدة الفتاوى للشهيد خاتمه واجبات
 الاسلام سبعة الفطرة ونفقة ذى رحم وتروا وصحية وعمرة وخدمة ابويه والمرأة الزوجها حل ادى *

* كتاب الصوم *

قيل لو قال الصيام لكان اولى لما فى الظهيرية ولو قال لله على صوم لزمه يوم ولو قال صيام لزمه ثلاثة
 ايام كفى قوله تعالى فغلية من صيام وتعقب بان الصوم له انواع على ان ال تبطل معنى الجمع
 والاصح انه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشرى شعبان بعد الهجرة
 بسنة ونصف * هو * لغة امساك مطلقة او شرعا * امساك عن المفطرات * الاتية * حقيقة
 او حكما * كمن اكل ناسيا فانه ممسك حكما * فى رقت مخصوص * وهو اليوم * من شخص

مختص * مسلم كائن في دارنا او عالم بالوجوب طاهر عن حيض ونفاس * مع النية * المعهودة
 واما البلوغ الا فاته فليس من شرط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن او غصى عليه بعد النية وانما
 لم يصح صومهما في اليوم الثاني لعدم النية وحكمه نيل الثواب ولومنها عنه كافي الصلوة في ارض
 منصوبة * وسبب صوم * المنذر والند رولد الوعين شهر او صام شهر اقبله عنه اجزا لوجود
 السبب ويلغوا التعيين والكفارات الحنث والقتل * رمضان شهر وجزء من الشهر * من ليل او نهار
 على المختار كافي الجنازية واختار فخر الاسلام وغيره انه الجزء الذي يمكن ايشاء الصوم فيه
 من كل يوم حتى لو افاق المجنون في ليلة او في آخر ايامه بعد الزوال لا تصاء عليه وعليه العتوم
 كافي المجتبي والنهر عن الدراية وصحته غير واحد وهو الحق كافي الغاية * وهو * اقسام
 ثمانية * فرض * وهو نوعان معين * كصوم رمضان اداء * وغير معين كصومه * قضاء * و
 صوم * الكفارات * لكنه فرض عملا لا اعتقاد اوله الا يكفر جاحل قاله البيهقي نهي لابن ابي عمير
 وواجب * وهو نوعان معين * رولد والمعين * وغير معين كالند * المعلق * راه قوله
 تعالى وايوفوا نذرهم فلذلك الاختصاص لند ربه مصية فلم يبق قطاعيا وقيل * الملة الا ليل
 وغيره واعتمد الشرنبلالي وتعقبه السعدى بالخرق فان المنذر لا تؤدى بعد صلوة العصر بخلاف
 الغائبة * هو فرض على الاظهر * كالكفارات * يعني عملا لان سطلق الاجماع لا يفيد الغرض
 التقطعي كما بسطه خسرو * ونقل كثيرهما * يعيم السنة كصوم عاشوراء مع التماس والمنذر كايام
 البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو منفردا وعرفة والايام لم يضعفه المكي * نذر ياكله من بين
 وتزنيها كعاشوراء وحل * وسبب وحل * ونذر وزوم ورجان ان تعمل وصوم دهر وصوم صمت ومال
 وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابن يوسف رح كافي المحيطات هي خمسة عشر وانواعه اربعة عشر
 سبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهار وقتل ويمين وانظار رمضان ونذر معين واعتكاف واجب وسنة
 يخير فيها نفل وقضاء رمضان وصوم متعة وند يه حلف وجزاء صيد ونذر مطلق اذا انقضى *
 فبصح * اداء * صوم رمضان والنذر والمعين والنفل بنية من الليل * فلا تصح قبل الغروب
 ولا عند * الى الضحوة الكبرى * لا بعد لها * ولا عند لها * اعتبارا لاكثر اليوم * وبه طلق لنية *
 اى نية الصوم قال بدل عن المضاف اليه * ونية نفل * لعدم المزاحم * وشطرا في وصف *
 كنية واجب آخر * في اداء رمضان * فقط لتعيينه بتعيين الشارع * الا * اذا تمت النية *

من مريض أو مسافر * حيث يحتاج إلى التعيين لعدم تعيينه في حقهما فلا يقع عن رمضان *
 بل يقع عما نوى * من نفل أو واجب * على ما عليه الأكثر * بخروجه الأصح سراج وقيل بأنه
 ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعاً للدرر لكن في أوائل الأشباه الصحيح وقوع النكاح عن
 رمضان سوى مسافر نوى واجباً آخر واختاره ابن الكمال وفي الشرح لبلاية عن البرهان
 أنه الأصح * والنذر للمعين * لا يصح بنية واجب آخر بل يقع * عن واجب نواه * مطلقاً
 بين تعيين الشارع والعباد * ولو صام مقيم عن غير رمضان ولو جهله به * أي رمضان * فهو
 عنه * لا عما نوى لحد يث إذا جاء رمضان فلا صوم إلا عن رمضان * واحتاج صوم كل يوم
 من رمضان إلى نية * ولو صح ما مقيماً تمييزاً للعبادة عن العادة وقال زفر وما لك رح تكفى
 نية واحدة كالصلوة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلوة * والشرط للباقى * من
 الصيام قرآن النية للفجر ولو حكما وهو * تبين النية * للضرورة * وتعيينها * لعدم تعيين الوقت
 والشرط فيها أن يعلم بقلبه أي صوم يصومه قال الحدادي والسنة أن يتلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة
 بل بالرجوع عنها بأن يعزم ليلا على الفطرونية الصائم الفطر لغورنية الصوم في الصلوة صحيحة
 ولا تفسد ما بلا تلفظ ولو نوى القضاء بها راسراً فلا يفيضه لو نسيه لأن الجهل في دارنا غير معتبر
 فلم يكن كالمظنون بحر * ولا يصام يوم الشك * هو يوم الثلاثين من شعبان وإن لم يكن علة أي
 القول بعدم اختلاف المطالع لجواز تحقق الرؤية في بلدة أخرى وأما على مقابله فليس بشك
 ولا يصام أصلاً شرح المجمع للعيني عن الزاهدي * التطوعا * ويكره غيره * ولو صامه لواجب
 أخره * تنزيهاً ولو جزم أن يكون عن رمضان كره تحريماً * ويقع عنه في الأصح أن لم تظهر
 رمضان نيته والا * بأن ظهرت * فعنه * لو مقيماً * والتفعل فيه أحب * أي أفضل اتفاقاً * أن
 وافق صوماً يعتاده * أو صام من آخر شعبان ثلثة وأكثر لا أقل لحد يث لا تقل مواري رمضان بصوم
 يوم أو يومين وأما حد يث من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم لا أصل له * ولا يصومه
 الخواص ويفطار غيرهم بعد الزوال * به يغتفر تغيا التهمة النهي * وكل من علم كيفية صوم الشك
 فهو من الخواص إلا أنه من العوام والنية * المعتبرة هنا * أن ينوى التطوع * على سبيل الجزم *
 من الاعتاد صوم ذلك اليوم * أما المعتاد فحكمه مر * ولا يخطئ به أنه إن كان من رمضان فعنه *
 ذكره أخيه زاده * وليس بصائم * لورد في أصل النية * كان نوى أن يصوم غداً إن كان

من رمضان والافلا * اصوم لعدم الجزم * كما * انه ليس بصائم * لو نوى انه ان لم يجد غدا
فهو صائم ولا يفطر ويصير صائما مع الكراهة * لورد في وصفها * بان نوى ان كان من
رمضان فعنه والافن واجب آخر وكذا * يكره * لو قال انا صائم ان كان من رمضان والافن
نفل * للتردد بين مكروهين او مكروه وغير مكروه * فان ظهر رمضانته فعنه والافنغلهما *
اي الواجب والنفل * غير مضمون بالقضاء * لعدم التغفل قصد الكل المتلوم ناسيا قبل النية
كأكله بعد ما هو الصحيح شرح وهبانية * راي * مكلف * هلال رمضان او الفطر ورد قوله *
بدليل شرعي * صام * مطلقا وجوبا وقيل لا * بان افطر قضى نقطا * فيهما اشبه الرد *
واختلف * انشأخ لعدم الرواية عن المتقدمين * فيما اذا افطر قبل الرد * لشهادته * والراجح
عدم الكفارة * وصححه غير واحد ان ما رآه يحتمل ان يكون خيالا لا هلالا راما بعد قبوله
فتجب الكفارة ولو ناسقا في الاصح * وقيل بلا دعوى * بلا * لفظ اشهد * وبلا حكم ومجلس
قضاء لانه خبر لاشهاد * للصوم مع علة كغيره * وغبار * خبر عدل * او مستور على صاحبه
البرازي على خلاف ظاهر الرواية لانه لا يناسق اتفاقا واصله ان يشهد مع علمه بغسقه قال البرازي
نعم لان القاضي ربما قبله * ولو * كان العدل * قنا وانثى از محمد وداني قد فتاب *
بين كيفية الرؤية والاعلى المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر كعدل وانثى ولو على مثلهم ما
ويجب على الجارية المخدرة ان تخرج في ليلتها بلا اذن مولها وتشهد كافي الحاضبة * وشرط
للغطر * مع العلة والعدالة * نصاب الشهادة ولفظ اشهد * وعدم الحد في قذف لعلق
نفع العبد لكن * لا * تشترط * الدعوى * كالاتي في عتق الامة وطلاق الحرة * ورواها
ببلا للاحكام فيها صاموا بقول نفعه وافطروا باخبار عدلين * مع العلة * للصورة * ولو رآه
الحاكم وحده خير في الصوم بين نصب شاهد وبين امرهم بالصوم بخلاف العبد كافي الجمهور
والاعبرة بقول الموقنين ولو عدل والاعلى المذهب قال في الوهبانية * وقول اذلى التوفيت ليس
بموجب * وقيل نعم والبعض ان كان يكثر * و * قيل * بلا علة جمع عظيم بقع العلم * الشرعي
وهو غلبة الظن * يخبرهم وهو مخوض الى راي الامام من غير نقل يبعد * على المذهب
وعن الامام انه يكتفي بشاهدين واختاره في البحر وصح في الاقضية الكفء بواحد ان جاء
من خارج البلد او كان على مكان مرتفع واختاره ظهير الدين وقالوا وطريق اثبات رمضان

والعيد ان يدعى وكالة معلقة بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة وينكر
الدخول فيشهد الشهود بروية الهلال فيقضي عليه به ويثبت دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله
تحت الحكم * شهد وان شهد عند قاضي مصر كد اشاهد ان بروية الهلال * في ليلة كل ا *
وقضى القاضي به ووجد استجماع شرائط الدعوى تضى * اى جاراهن القاضي ان يحكم *
بشهادتهما * لان قضاء القاضي حجة وقد شهد رابه لالشهد وبروية غيرهم لانه حكاية نعم
لراستغاض الخبر في البلدة الاخرى لزمهم على الصحيح من المذهب مجتنب وغيره * وبعد
صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر * الباء متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل لوجود نصاب
الشهادة * ولو * صاموا * بقول عدل * حيث يجوز زوم هلال الفطر * لا * يحل على المذهب
خلافا لمحمد رح كذا ذكره المصنف لكن نقل ابن الكمال عن الذخيرة انه ان غم هلال
الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه ان غم حل والا لا * وهلال * الاصحى * وبقية الاشهر
التسعة * كالغفر * على المذهب ورويته بالنهار ليلة الاية مطلقا على المذهب ذكره الحدادى *
واختلاف المطالع غير معتبر على * ظاهر * المذهب * وعليه اكثر المشائخ وعليه الفتوى بحر
عن الخلاصة * فيلزم اهل المشرق بروية اهل المغرب * اذا ثبتت عندهم روية اولئك بطريق
موجب كما مر قال الزيلعي الاشبه انه يعتبر لكن قال الكمال الاخذ بظاهر الرواية احوط
فرع اذا رأى الهلال يكره ان يشيروا اليه لانه من عمل الجاهلة كافي السراجية
وكراهة البرازية *

* باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده *

الفساد البطلان في العبادات سيان * اذا اكل الصائم او شرب او جامع * حال كونه * ناسيا *
في الغرض والنفل قبل النية او بعد ما على الصحيح بحر عن القنية الا ان يذكر فلم يتذكر وينكره
لو تويا والا لا وليس عند رافي حقوق العباد * او دخل حلقه غبارا واذ باب او دخان * ولو
ذاكرا استحسانا لعدم امكان التحرز عنه ومغاد * انه لو ادخل حلقه الدخان افطراى دخان
كان ولو عود او عنبر لو ذاكرا لا مكان التحرز عنه فايتم به له كما بسط الشرنبلالى * او ادهن
او اكل حل او احتجم * وان وجد طعمه في حلقه * او قبل * ولم ينزل * او احتلم او انزل
بنظر * ولو الى فرجها مرارا او تفكر وان طال مجمع * او بقى بلل في فيه بعد المضمضة

وابتلعه مع الريق * كطعم ادوية . مص اهليلج بخلاف نحو سكر * او دخل الماء في اذنه وان
 كان بفعله * على المختار كالو حك اذنه يعود ثم اخرجه وعليه درن ثم ادخله ولو مرارا *
 او ابتلع ما بين اسنانه وهودون الحمصة * لانه تبع لريقه ولو قد رها فطر كما سيجي * او خرج
 الدم من بين اسنانه ودخل حلقه * يعنى ولم يصل الى جوفه اما اذا وصل فان غلب الدم
 او تساوى فسد والا الا اذا وجد طعمه بزازية واستحسنه المصنف وهو ما عليه الاكثر . سيجي *
 او طعن برمح فوصل الى جوفه * وان بقى في جوفه كالو القى حجر في البجائة او نفل السهم
 من الجانب الاخر ولو بقى النصل في جوفه فسد * او ادخل عودا * او نحوه * في سقعه نه
 وطرفه خارج * وان غيبه فسد وكذا الوابتلع خشبة او خيطا ولو فيه لقمة مربوطة الا ان ينفصل
 منه شئ ومفاده ان استقرار الد اخل في البوف شرط للفساد بدائع * او ادخل اصبعه اليابسة
 فيه * اى دبره او فرجها ولو مبتلة فسد ولو ادخل قطنه ان غابت فسد وان بقى طرفها في
 فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجا حتى بلغ موضع الحقنة فسد وهذا قلما يكون ولو كان
 فيورث داء عظيما * او نزع المحام * حال كونه * ناسيا في الحال عند ذكره * وكذا عند
 طلوع الفجر وان امنى بعد النزع لانه كالا احتلام ولو مكث حتى امنى ولم يتحرك مضى ولفظ
 وان حرى نفسه قضى وكفر كالونزع ثم اولج * او رمى اللقمة من فيه * عند ذكره او طلوع
 الفجر ولو ابتلعها ان قبل اخر اجها كفر وبعد لا * او جامع فيما دون الفرج ولم ينزل * يعنى في
 غير السبيلين كسرة ونخل وكذا الاستمنا بالكف وان كره تحريما لحد يث ناكح اليد ملعون
 ولو خاف الزنا يرجى ان لا وبال عليه * او ادخل في بهيمة * او ميتة * من غير انزل *
 او مس فرج بهيمة او قبلها فانزل * او اقطر في اهليله * ماء او دهنا وان وصل الى المانة على
 المذهب واماني قبلها ففسد اجماعا لانه كالحقنة * او اصبح جنبا * وان بقى كل اليوم *
 او اغتاب * من الغيبة * او دخل انفه مخاط فاستشمه فادخل حلقه * وان نزل لرأس انفه
 كالوتر طب شفتاه بالبزاق عند الكلام ونحوه فابتلعه او سال ريقه الى ذقنه كالخيط ولم ينقطع
 فاستنشقه * ولو عمدا * خلافا للشافعي رح في القادر طلع مع التخامة فينبغي الاحتياط * او
 ذاق شيا بغمه * وان كره * لم يغطر * جواب الشرط وكذا لو نفل الخيط ببزاق مرارا وان
 بقى فيه عقل البزاق الا ان يكون مصبوغا وظهر لونه في ريقه وابتلعه ذاكر او نظم ابن السكنة

يقال * مكرربل الخطب بالريق ما تلا * بادخاله في فيه لا يتضرر * وعن بعضهم ان يبلغ الريق
 بعد ذا * يضر كصبغ لونه فيه يظهر * وان افطر خطاء * كان تضيض فسبغه الماء او شرب نائما
 او تسحرا وجامع على ظن عدم الفجر * او * اجر * مكرها * او نائما واما حديث رفع الخطاء
 فالمراد رفع الاثم وفي التحرير المواخلة بالخطا مجازة عندنا خلافا للمعترلة * او اكل * ارجامع *
 ناسيا * او احتلم او انزل بنظر او ذرعه القمى * فظن انه افطر فاكل عمدا * للشبهة ولو علم عدم
 نظره لزمنته الكفارة الا في مسألة الامتن فلا كفارة مطلقا على المذهب لشبهة خلاف مالك رح خلافا
 لهما كما في المجمع وشروحه نفيد الظن انما هو لبيان الاتفاق * او احتقن او استعط * في انقه
 شيا * او اقطر في اذنه دهنا او دوا على جائفة او امة * ان وصل الدواء حقيقة في جوفه ووماغه *
 او ابتلع حصة * ونحوها مما لا يأكله الانسان او يعانه او يستقذره ونظم ابن الشحنة فقال *
 ومستقذره مع غير ما كول مثلنا * ففي اكله التكبر يلغي ويهجر * او لم ينو في رمضان كله صوما
 ولا نظرا * مع الامساك لشبهة خلاف زفر رح * او اصبح غيرنا وللصوم فاكل عمدا * ولو بعد
 النية قبل الزوال لشبهة خلاف الشانعي رح ومقاده ان الصوم بمطلق النية كذلك * او دخل
 حلقه مطرا او نلج * بنفسه لا مكان التحرز عنه بضم فيه بخلاف نحو الغبار والقتر تبين من دموعه
 او عرقه واما في الاكثرفان وجد الملوحة في جميع فيه واجتمع شيء كثير وابتلعه افطروا لا
 خلاصة * او وطئ امرأة ميتة او صغيرة * لا تشهي نهر * او بهيمة او فخذ او بطن او قبل *
 ولو قبله فاحشة بان يد غداغ او يمس شفتيها * او لمس * ولو بجائل لا يمنع الحرارة او استمنى
 بكفه او بمباشرة فاحشة واوبين المرأتين * وانزل * قيد لكل حتى لو لم ينزل لم يفطر كما مر * او
 افسل غير صوم رمضان اداء * لاختصاصها بهتك رمضان * او وطئت نائمة او مجنونة * بان
 اصبحت صائمة فحيت * او تسحرا وافطر بظان اليوم * اي الوقت الذي اكل فيه * ليل او *
 الحال ان * العجرا طالع والشمس لم تغرب * لف وشر ويكفي الشك في الاول دون الثاني عملا
 بالاصل فيها ولو لم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة تنفرع الى ستة وثلاثين محلا
 المطولات * تضي * في الصور كلها * فقط * كالمشهد على الغروب واخر ان على عدمه فافطر
 مظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر تضي وكفر لان شهادة النفي لا تعارض شهادة الاثبات
 واعلم ان كل ما انتفى فيه كفارة محله ما اذ لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى لاجل قصر المعصية

فان فعله وجبت زجره بل لك انعم ائمة الامصار وعليه الفتوى قيمة وهذا احسن نهر *
 والاخير ان يسكن بقية يومهما وجوبا على الاصح * لان الفطر قيمه وترك القبح شرعا واجب *
 كمسا فراقم وحائض ونفساء طهرتا ومجنون افاق ومريض صح * مفطر ولو مكرها او خطا *
 وصبي بلغ زكافرا سلم وكلهم يقضون * ما فاتهم * الا الاخيرين * وان افطر احد مالهيهما
 في الجزء الاول من اليوم وهو السبب في الصوم لكن لو نوبا قبل الزوال كان تغلا فيقضي بالافساد
 كافي لشره بلائيه عن الثانية ولو نوى المسافر والمجنون والمريض قبل الزوال صح عن الفرض
 ولو نوى الحائض والنفساء لم يصح اصلا للمنافي اول الوقت وهو لا يتجزئ ويومر الصبي بالصوم
 اذا اطاقه ويضرب عليه ابن عشر كالصلوة في الاصح * وان جامع * المكلف آدميا شتهى *
 في رمضان اداء * لما مر * او جومع * وتوارت الحشفة * في احد السبيلين * انزل اولا *
 او اكل او شرب غدا * بكسر الغين وبالدال المعجمتين والماء ما يتغل على به * اودوا * ما يتناولون
 به والضابط وصول ما فيه صلاح بل نه لجوفه ومنه ريق حبيبه فكفر لوجود معنى صلاح البدن
 فيه دراية وغيرها وما نقله الشره بلائيه عن السيد ادى رده في النهر * عمد * راجع للكل *
 او احتجم * اى فعل ما لا يظن الفطر به كفصا وكحل ولمس وجماع بهيمة بلا انزال اراد خال
 اصبع في دبر ونحو ذلك * فظن فطره به فاكل عمد اقضى * في الصور كلها * وكفر * لانه ثمن
 في غير محله حتى لو افناه مغت يعتمد عليه اوسع حل يثا ولم يعلم تاويله لم يكفر للشبهة وان اخطأ
 المفتي لم يثبت الاثر الا في الادهان وكل الغيبة عند العامة ذلعي لكن جعلها في المتعلق كالسحابة
 ورحبه في البحر للشبهة * ككفارة المظاهر * الفاتحة بالكتاب واما هذه فبالسنة ومن ثم شبهوها
 بها ثم انها يكفر ان نوى ليلا ولم يكن مكرها ولم يطرأ مسقط كمرض وحيض واختلف فيما لو مرض
 بجرح نفسه او سقوفه مكرها والمعتد لزومها وفي المعتاد حمي وحيض والمتقن تتال عن ولو
 افطر ولم يحصل العذر والمعتد سقوفها ولو تكرر فطره ولم يكفر للاول تكفيه واحد ولو نوى
 رمضانين عند محل رح وعليه الاعتماد بزيادة ومجتبى وغيرهما واختار بعضهم للفتوى ان الفطر
 بغير الجماع تل اخل والا لا لو اكل عمد اشهره بلا عذر يقتل وتامه في شرح الوهبانية * واودعه
 القبي وخرج * ولم يعد * لا يفطر مطلقا * ملا * اولا * فان عاد * بلا صناعه * ولو * هو * سلا *
 الغم مع تذكره للصوم لا يفسد * خلا للثاني * وان عاده * او قل رخصة منه فاكثر حل ادى *

افطراجهما * ولا كفارة * ان ملا الفهم والا * هو المختار * وان استقاء * اي طلب القى *
عامل * اي متن كرا الصوم * ان كان ملا الفهم فسد بالاجماع * مطلقا * وان قل لا * عند
الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية أقول محذرح انه يغسل كافي الفتح عن الكافي * فان عاد
بنفسه لم يفسد وان اعاده فغير مقبول * اصحهما لا يغسل محيط * وهذا كله في طعام او ماء
او مرة * اردم * فان كان بلغا فغير مقبول * مطلقا خلا للثاني واستحسنه الكمال وغيره *
ولو اكل لحما بين اسنانه * ان * مثل حمصة * فاكثر * قضى فقط وفي اقل منها لا * يفطر *
الا اذا اخرج * من فيه * فاكله * ولا كفارة لان النفس تعانه * واكل مثل سمسة * من
خارج * يفطر * ويكفر في الاصح * الا اذا مضغ بحيث تلاشت في فيه * الا ان يجعل الطعام
في حلقه كما مر واستحسنه الكمال قائلا وهو الاصل في كل شيء مضغه * وكره ذوق شيء * كذا *
مضغه بلا عل * قيل فيهما قاله العيني ككون زوجها اوسيد هاسي الخلق فذاقت وفي كراهة
الذوق عند الشراء قولان ووفق في النهر بانه ان وجد بل او لم يخف غبنا كره والا لا وهذا في
الغرض لا النفل كذا الوار فيه كلام لحرمة الفطر فيه بلا عل على المذهب فتبقي الكراهة * و
كره * مضغ علك * ايض مضغ ملتئم والا في فطر ويكره للمفطرين الا في الخلوة بعد روقيل
يباح ويستحب للنساء لانه سوا كهن فتح * وكره * قبلة * ومس ومعاينة ومباشرة ناحشة *
ان لم يأمن * المفسد وان امن لا باس * لا يكره * دهن شارب * لا * كحل * اذا
لم يقصد الزينة او تطويل اللحية اذا كانت بقدر المسنون وهو القبضه وصرح في النهاية بوجوب
قطع ما زاد على القبضه بالضم ومقتضاه الاثم بتركه الا ان يتمل الوجوب على الثبوت واما
الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومخنفة الرجال فلم يحكم احد واخذ كلها
فعل اليهود والهنود ومجوس الاعاجم فتح وحديث التوسعة على العمال يوم عاشوراء صحيح
واحاديث الاكتحال فيه ضعيفة لاموضوعه كما زعم ابن عبد العزيز * والاسواك ولوعشيا * ارطبا
بالماء على المذهب وكرهه الشافعي رح بعد الزوال وكن الايكره حجامة وتلفف بثوب مبتل
ومضمضة واستنشاق او غتسال للتبرد عند الثاني وبه يغني شرب لالية عن البرهان ويستحب
السجود وتأخير وتعجيل الفطر حديث ثلث من اخلاق المرسلين تعجيل الاطوار وتأخير السجود
والسواك فروع لا يجوز ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيحجز نصف النهار ويستريح

الباقى فان قال لا يكفيني كذب باتصرايام الشتاء فان اجهل الحر نفسه بالعمل حتى مرض
فاطرق نفى كفارته قولان قنية وفى البرازية لوصام عجز عن القيام صام وصلى قاعد اجمعين العبادتين

* فصل فى العوارض *

المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة وبقي الاكراه وخوف هلاك او نقصان عقل
واوبعطش او جوع شديد او لسعة حية * لمسافر * مغر اشريهيا ولرب معصية * او حامل او مريض *
اما كانت او ظمرا على الظاهر * خانت * بغلبة الظن * على نفسه او ولى لها * وقيد : البهيمى
تبعه الابن الكمال بما اذا تعينت للارضاع * او مريض خاف الزيادة لمرضه * وصحيح خاف المرض
وخادمة خانت الضعف بغلبة الظن بامارة او تجربة او اخبار طبيب حاذق مسلم مستور ووافاد
فى الشهر جواز التطيب بالكافر فيما ليس فيه ابطال عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم تصحيح المسلم
كفر فائى يتطيب بهم وفى البحر عن الظاهرية للامة ان تمتنع من امتثال امر المولى اذا كان يعجز
عن اقامة الغرائض لانها مبقاة على اصل الحرية فى الغرائض * الغطار * يوم العذر الا السفر
كما سيجى * وقضوا * لزوما * ما قد رواه بلاندية و * بلا * ولا * لانه على التراخي وان
جاز التطوع قبله بخلاف قضاء الصلوة * ولوجاء * رمضان * الثانى فندم الاداء على القضاء
ولا فدية لما مر خلافا للشافعي رح * ويندب لمسافر الصوم * لاية وان تصور موخير لكم والشهر
بمعنى البر لا فعل تفضيل * ان لم يضروه * فان شق عليه او ملق رفقته فافطر افضل لموافقة
الجماعة * فان ماتوا فيه * اى فى ذلك العذر * فلا تجب * عليهم * الوصية بالغذية *
لعدم ادراكهم علة من ايام اخر * ولوما توا بعد زوال العذر وجبت الوصية * بقدر ادراكهم
علة من ايام اخر واما من افطر عمدا فوجوبها عليه بالاولى * وفدى * لزوما * عنه * اى
عن الميت * وليه * الذى يتصرف فى ماله * كلفطرة * قد را * بعد قدرته عليه * اى
على قضاء الصوم * وفوته * اى فوت القضاء بالموت فلوفاته عشرة ايام نقول وعلى خمسة نراه
فقط * بوصية من الثلث * متعلق بقدر * وان * لم يوص * تبرع وليه به جاز * ان شاء
الله تعالى ويكون الثواب للمولى * وان صام او صلى عنه * المولى * لا * احد يث النسائي
لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد * و * اكن يطعم * كذا * يجوز * وتبرع
عنه * وليه * بكفارة يمين او قبل * باطعام او كسوة * بغير الاعتاق * لما فيه من الزام الولاء

للبيت بلا رضاه * وفدية كل صلوة ولو ترا * كما مر في قضاء الغائت * كصوم يوم * على المنصب وكل
 الفطرة والاعتكاف الواجب يطعم عنه لكل يوم كالفطرة والواجبة والحاصل ان ما كان عبادة بدنية
 فان الوصى يطعم عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة والمالية كالزكوة يخرج عنه القدر الواجب
 والركب كالحج يحج عنه وجلا عن مال الميت * وللشيخ الغائى العاجز عن الصوم للفطر ويغدى *
 وجوب الزوى اول الشهر وبلا تعدد فقمير كالفطرة لوموسرا والافيمستغفر الله هذا اذا كان الصوم اصلا
 بنفسه وخطوب بادائه حتى لو لزمه الصوم لكفارة بعد ارتكبه ثم عجز لم تجز القديقه لان الصوم هنا
 بدل عن غيره ولو كان مسافرا فمات قبل الانامة لم يجب الايصاء ومضى قد رضى لان استمرار العجز
 بشرط الخليفة وهل تكفي الاباحة في القديقه قولان المشهور نعم واحتمل النكاح * ولزم تغل شرع
 فيه قصد * كما مر في الصلوة فلو شرع ظنا فانظر نور الابلا قضاء اما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه
 لمضيها صار كانه نوى المضى عليه في هذه الساعة تجنيس ومجتمعا * اداء وقضاء * اى يجب
 اتامه فان نسي ولو بعروض حيض في الاصح وجب القضاء * الا في العيدين واليام التشريق *
 فلا يلزم لصيرورته صائما بنفسه الشروع فيصير مرتكبا للمني اما الصلوة فلا يكون مصليا ما لم يسجد
 بل ليل مسئلة اليمين * ولا يغطر * الشارع في نفل * بلاخذ رفي رواية * وهو الصحيح وفي
 اخرى محل بشرط ان يكون من نية القضاء واختارها الكمال وقاج الشريعة وصدرها في الوقاية
 وشرحها * والضياقة عذر * للضيف والمضيف * ان كان صاحبها ممن لا يرضى بمجرد حضوره
 ويتاذى بترك الافطار * فيفطر * والا لا * هو الصحيح من المنصب ظهيرية * ولو حلف *
 رجل على الصائم * بطلاق امراته ان لم يغطر افطوره * لو كان صائما * قضى * ولا يمنه * على
 المعتدلة بزيادة وفي المنهر عن الك خيرة هذا اذا اكل قبل الزوال اما بعد فلا الا احد ابويه الى
 العصر لا بعد وفي الاشهاد دعاة احد اخوانه لا يكره فطره لو صائما غير قضاء رمضان ولا تصوم المرأة
 نفلا الا باذن الزوج الا عند عدم الضرر به ولو فطرها وجب القضاء باذنه اربع البيوتة ولو صام
 العبد وما في حكمه بلا اذن المولى لم يميز وان فطره قضى باذنه او بعد العتق * ولو نوى مسافر
 الفطر * اول يوم * فاقام ونوى الصوم في وقتها * قبل الزوال * صح * مطلعا * ويجب عليه *
 الصوم * لو كان * في رمضان * للزوال المرحص * كحبيب علي مقام اتمام * صوم * يوم
 منه * اى رمضان * ان فيه * اى في ذلك اليوم * ولكن * لا كفارة لو افطر فيها *

للشبهة في اوله وآخره الا اذا دخل مصر: لشيء نسيه فافطر فانه يكفر * ولو نوى الصائم الفطر
 لم يكن مفطرا * كما نوى التكلم في صلواته ولم يتكلم * شرح الوهمانية قال وفيه
 خلاف الشافعي رح * وقضي ايام اغماؤه ولو كان الاغماء * مستغرا للشهر * لنكرة امتداد *
 سوى يوم حدث الاغماء فيه او في ليله * فلا * يقضيه الا اذا علم انه لم ينو * وفي الجنون ان
 لم يستوعب * الشهر * قضى * ما مضى * وان استوعب * لجميع ما يكتله انشاء الصوم فيه على
 ما مر * لا * يغضى مطلقا للخرج * ولو نذر الصوم في الايام المنهية * او صوم هذا * السنة
 صح * مطلقا على المختار وفرقوا بين النذر والشروع فيها بان نفس الشروع معصية ونفس النذر
 طاعة فصح * و * لكن * افطر * الايام المنهية وجوب التحامية عن المعصية * وتظاهرها * اسقاطا
 للواجب * وان صامها خرج عن العهد * مع الكراهة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية فلو بعد ما
 لم يقض شيئا وانما يلزمه باقى السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم او نكر السنة وشرط التتابع فيفطرها
 لكنه يقضيها هنا متتابعة يعيد لو افطار يوما بخلاف المعينة ولو لم يشترط التتابع يقضي خمسة والمبني
 ولا يجزئه صوم الخمسة في هذه الصورة واعلم ان صيغة النذر يحتمل اليمين فلذا كانت ست صور
 ذكرها بقوله * فان لم ينو * بنذره الصوم * شيئا او نوى النذر فقط * دون اليمين * او *
 نوى * النذر * نوى * ان لا يكون يميننا كان * في هذا * الثلث الصور * نذر فقط * اجماعا
 عملا بالصيغة * وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان * في هذا * الصور * يمين فقط
 اجماعا عملا بيمينه * وعليه كفارة * يمين * ان افطر * لحشه * وان نواه ما او * نوى *
 اليمين * بلا نفي النذر * ان * في صورتين * نذر او يميننا حتى لو افطر يجب القضاء للمد
 والكفارة لليمين * عملا بعموم المجاز خلافا للثاني * ونذر ب تعريق صوم الست من شوال *
 ولا يكره التتابع على المختار خلافا للثاني حارم والاتباع المكروه ان يصوم الفطر وخمسة بعد *
 افطار الفطر لم يكره بل يستحب ويسن ابن الكمال * ولو نذر صوم شهر غير معين متبعا فافطر
 يوما * ولو من الايام المنهية * استقبل * لانه اخل بالوصف مع خلوه من الايام المنهية
 نهر بخلاف السنة * لا * يستقبل * في * نذر شهر * معين * لثلايقع كله في غير الوقت *
 والنذر * من اعتكاف ارجح او صلوة او غيرها * غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودوام *
 وفقير فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدوام على فلان فخالف جازوك والوعجل قبل

فلو عين شهر الاعتكاف او للصوم فجعل قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يصوم سنة كان الفصح سنة قبلها
صح او صلوة في يوم كان افصلاها قبله لانه تعجيل بعد وجود السبب وهو النذر فياغي التعيين
شربلاية فليحفظ * بخلاف * النذر * المعلق * فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط كما سيجي
في الايمان * ولو قال مريض لله على ان اصوم شهر افادت قبل ان يصح لاشي عليه وان صح *
ولو * يوما * ولم يصمه * لزمه الوصية لجميعه * على الصحيح كالصحيح اذا نذر ذلك ومات قبل
تمام الشهر لزمه الوصية للجمع بالاجماع كافي الاجازية بخلاف القضاء فان سببه ادراك العلة
فروع قال والله اصوم لاصوم عليه بل ان صام حنث كما سيجي في الايمان نذر صوم رجب
قد خل وهو مريض افطرو قضي كرمضان او صوم الابل فضعف للاشتغال بالمعيشة افطرو وكفر كما مر
او يوم يقل م فلان فقد م بعد الاكل او الزوال او حيضها قضي عند الثاني خلا للثالث ولو قد م
في رمضان فلا قضاء اتفاقا ولو عني به اليمين كفر فقط الا اذا قد م قبل نية فنواه عنه برئ بالنية
ورقع عن رمضان ولو نذر شهره لزمه كاملا او الشهر فبقية او جمعة فالاسبوع الا ان ينوي اليوم
ولو نذر يوم السبت ثمانية ايام صام سبتين ولو قال سبعة فجمعة اسبت والفرق ان السبت لا يتكرر
في السبعة فحبل على العبد بخلاف الاول واعلم ان النذر الذي يقع للاموات من اكثر العوام
وما يورث من الداهم والشمع والزيت ونحوها الى ضرائح الاولياء الكرام تقربا اليهم فهو بالاجماع
باطل وحرام ما لم يقصد واصر بها الفقراء الانام وقد ابتلي الناس بملك ولا سيما في هذه الاعصار
وتن بسطه العلامة قاسم في شرح درر البحار ولذا قال الامام محمد لو كان العوام عبيدا لاعتقهم
واسقطت ولائى وذلك لانهم لا يهتدون فالكمل بهم بتغيرون *

* باب الاعتكاف *

وجه المناسبة له والتاخير اشتراط الصوم في بعضه والطلب الاكل في العشر الاخير * هو * لغة
اللبث شرعا * لبث * بفتح اللام وتضم الميم * ذكر * ولو مميزا * في مسجد جماعة *
هو ما له امام ومؤذن اديت فيه الخمس او لا عن الامام اشتراط اداء الخمس فيه وصحة
بعضهم وقالوا يصح في كل مسجد وصحة السروجي واما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا * او *
لبث * امراء في مسجد بيتها * ويكره في المسجد ولا يصح في غير موضع صلواتها من بيتها كما اذا
لم يكن فيه مسجد لا تخرج من بيتها اذا اعتكفت فيه وهل يصح من الخنثى في بيته لم اره والظاهر

لا احتمال ذكره * بنية * فاللبث هو الركن والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر
 عن جنابة وحيض وتغاسل شرطان * وهو * ثلاثة اقسام * واجب بالنذر * بلسانه وبالشروع
 وبالتعليق ذكره ابن الكمال * وستة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان * اى سنة كفاية
 كما في البرهان وغيره لاقتراحها بعد مالا تكارطى من لم يفعله من الصحابة * ومستحب في غيره
 من الازمنة * هو بمعنى غير المؤكدة * وشرط صوم * الصحة * الاول * اتفاقا * فقط *
 على المذهب * فلونذراعتكاف ليلة لم يصح * وان نوى معها اليوم لعدم محليتها المصوم اما
 لو نوى بها اليوم صح والفرق لا يخفى * بخلاف ما لو نال * في نذره * بللا ونهارا * فانه يصح
 وان لم يكن الليل محلا للمصوم لانه يدخل تبعا * و * اعلم * ان الشرط * في الصوم مراعاة *
 وجودة لايجاده * للمشيروط قصدا * ولو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه واجزاه * صوم رمضان *
 عن يوم الاعتكاف * لكن قالوا الرصام تطوعاتهم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لانتفاءه من اوله
 نظروا نفعه وجعله واجبا * وان لم يعتكف * رمضان المعين * فضلى شهرا غيره بصوم مقصود *
 لعود شرطه الى الكمال الاصلى فلم يجزنى رمضان آخر ولا في واجب سوى قضاء رمضان الاول
 واختفيقه في الاصول في بحث الامر * واقله ثلث ساعة * من ايل ونهار عند محل رحه وظاهر
 الرواية عن الامام لبناء النفل على المسامحة وبه يفتى والساعة في عرف الفقهاء اجزاء من الزمان
 لاجزاء من اربع وعشرين كما يقول المنجمون كن اني غرر الاذكار وغيره * بلوشرع في نفيه امر
 قطعه لا يلزمه قضاؤه * لانه لا يشترط له الصوم * على الظاهر * من المذهب وما في بعض
 المعتبرات انه يلزم بالشروع مفرع على الضعيف قاله المصنف رح وغيره * وحرم عليه *
 على المعتكف اعتكافا واجبا اما النفل فله الخروج لانه منه له لا مبطل كما مر * الخروج الاحتاجه *
 الانسان * طبيعية * كيول وغائطا وغسل واحتلم ولا يمكنه الاغتسال في المسجد كن في النهار *
 او شرعية * كعين واذا ن لو مؤذنا وباب المنارة خارج المسجد * او الجمعة من وقت الزوال
 ومن بعد منزله * اى معكفه * خرج في وقت يدركها * مع سنتها يحكم في ذلك رأيه ويسن
 يعملها اربعا وستا على الخلاف ولو مكث أكثر لم يفسد لانه محل له ذكره تنزيها للغة ما التزمه
 بالضرورة * فان خرج * ولو ناسيا * ساعة * زمانية لاره اية كما مر * بلا عذر فسد * فيفضيه لا
 اذا فسد وبالرواية معتبرا أكثر النهار قالوا هو الاستحسان ويبحث فيه الكمال * وان * خرج *

بعد ريعلم وقوعه * وهو ما مر لا غير * لا * يغسل واما ما لا يغلب كاتجاه غريق وانهدام مسجد
 فمسقط الالائم لا للبطلان والالكان النسيان اولئ لعلم الفساد كما حققه الكمال خلافا لما فصله
 الزيلعي وغيره لكن في النهر وغيره جعل عدم الفساد لانهدامه وبطلان جماعته واخراجه
 كرها استحسانا وفي العاتار خاتبة عن الحجة لوشروط وقت السد وان يخرج لعبادة مريض وصلوة
 جنازة بحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ * وخص * المعتكف * باكل ويوم وشرب وعقد احتاج
 اليه * لنفسه اوعيا له فلو لتجارة كره * كبيع ونكاح ورجعة * فلو خرج لاجلها فسد عدم الضرورة *
 وكره * اى تحريما لانها محل اطلاقهم بحر * احضار مبيع فيه * كما كره فيه مبايعة غير المعتكف
 مطلقا للنهي وكذا اكله ونومه الا لغريب اشباه وقد مضى قبيل الوتر لكن قال ابن الكمال لا يكره
 الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه في المجتبى * و * يكره تحريما * صمت * ان اعتقد
 قربة والا لالحديث من صمت بها ويجب اى الصمت كما في غرر الاذكار عن شريح بن يثرب رحم الله
 امرأتكلم فغنم او سكت فسلم * وتكلم الا بخير * وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح عند الحاجة اليه
 لا عند عدمه وهو محتمل ما في الفتح انه مكروه في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب
 كما حققه في النهر * كقراءة قرآن وحديث وعلم * وقد ريس في سير الرسول صلى الله عليه
 وسلم وتقص الانبياء عم وحكايات الصالحين رضى الله عنهم وكتابة امور الدين * وبطل بوطي
 في فرج * انزل ام لا * ولو * كان وطئه خارج المسجد * ليلا او نهارا حامدا او ناسيا * في
 الاصح لان حاله مذكرة * و * بطل * بانزال بقبلة او لمس * او تفخيذ ولو لم ينزل لم يبطل
 وان حرم الكل لعدم الخروج ولا يبطل بانزال بذكر او نظروا بسكر ليلا ولا باكل ناسية البقاء الصوم
 بخلاف اكله عمد او رده وكن اغماؤه وجنونه ان داما ايا ما فان دام جنونه سنة قضاء استحسانا *
 ولزمه الليالي بنده * بلسانه * اعتكف ايام ولا * اى متتابعة وان لم يشترط التجاع * كعكسه *
 لان ذكر احد العددين بلفظ الجمع وكالتثنية يتناول الآخر * فلو نوى في * نذر * الايام
 لنهار خاصة صحت نيته * لنية الحقيقة * وان نوى بها * اى بالايام * الليالي لا * بل يلزمه
 كلاهما * كما لو نذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة او * نوى * عكسه * اى الليالي خاصة
 فانه لا تصح نيته لان الشهر اسم المقدري يشمل الايام والليالي فلا يحتمل مادونه الا ان يستثنى الليالي
 فيختص بالنهار ولو استثنى الايام صح ولا شئ عليه لما مر واعلم ان الليالي تابعة للايام الاليلة عرفة

وليا الى النحر فتسبح للنهار الماضية ونقبا للناس كما في اصححة الولوالجية هذا ليلة القدر اثره في رمضان اتفاقا الا انها تنقل مرتنا اخر خلا نالها ما وثقته فيمن قال بعن ليلة منه انت حر وانك طالق ليلة القدر فعند لا يقع حتى ينسأ شهر رمضان الاتي لجواز كونها في الاول في الاول وفي الاتي في الاخير؛ وقال لا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الاتي ولا خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان وقع بمضيه قال في المحيط والفتوى على قول الامام لكن قيد بكون الحالف فقيها يعرف الاختلاف والانهي ليلة السابع والعشرين *

* كتاب الحج *

هو بفتح الحاء وكسرهما لغة القصد الى معظم لا مطلق القصد كما ائنه بعضهم وشرعا * زبارة *
 اي طواف ووقوف * سكان مخصوص * اي الكعبة وعرفة * في زمن مخصوص * في الطواف
 من طلوع فجر النحر الى آخر العروة في الوقوف من زوال شمس عرفة الى فجر النحر * بفعل
 مخصوص * بان يكون محرما بنية الحج سابقا كما سيجي لم يقل لادرك من اركان الحج ليعمر
 حج النفل * فرض * سنته تسع واما اخر عليه الصلوة والسلام لعشر لعل رجع علمه ببقاء حرمته
 ليكمل التبليغ * مرة * لان سببه البيت وهو واحد والزيادة تطوع وقد يجب كما اذا جاز الميزات
 بلا احرام فانه كما يجي يجب عليه احد النسكين فان اختار الحج اتصف بالوجوب وقد يتصف
 بالحرمة كالحج بمال حرام وبالكراهة كالحج بلا اذن من يجب استئذنه وفي الموازل وان
 الابن صبي فلا بلاب منه حتى يلتحق * على الغور * في العام الاول عند الثاني واصلح الروايتين
 عن الامام وما لك واحد فيفسق وتروى شهادته بتاخير اى سنيما لان تاخير صغير وباركابه
 مرة لا يفسق الابا لاصرار بحرر وجهه ان الغورية غنية لان دليل الاحتياط ظني ولكل الجمع انه
 لو تراخى كان اداء وان اثم بموته قبله وقالوا لم يحج حتى تلف ماله وسعه ان يستقرض ويحج
 ولو غير قاد على زفائه ويرجى ان لا يؤخذ الله بذلك اى لو ناولا دفاءه اذا قل زكاة ائيل في
 الظهيرية * على مسلم * لان الكافر غير مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد حققنا
 فيما علقنا على المذاق * حر مكلف * عالم بفرضيته اما بالكون بد ارنا او باخبار اهل المستورين *
 صحيح * البدن * بصير * غير محبوس وخائف من سلطان يمنع منه * ذى زاد * يصح به
 بل نه الماعتاد للحج ونحوه اذا قل على خبر زوجين لا يعل قادرا * وراحلة * مختصة به هو المسمى

بالمقْتَب ان قد رُوِيَ الا يشترط القدر على المحارة للفاقي لا ملكي يستطيع المشي لشبهه بالسعي
 للجمعة وافاد انه لو قد رُعلَى غير الراحلة من بغل او حمار لم يجب قال في البحر ولم اره صريحاً
 وانما صرحوا بالكراهة وفي السراجية الحج راكماً افضل منه ما شابه يفتى والمقْتَب افضل من
 المحارة وفي اجارة الخلاصة حمل الجمل اثنتان واربعون مناراً والحمار مائة وخمسون وظاهره
 ان البغل كالحمار ولو وهب الاب لابنه ما لا ليحج به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب
 تحصيلها هذه منها باتفاق الفقهاء خلافاً للصوابين * فضلاً عما لا بد منه * كما مر في الزكوة
 ومنه المسكن ومروته واوكبير ايمكه الاستغناء ببعضه والحج بالغاضل فانه لا يلزمه بيع الزائد نعم
 هو الافضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولى وكذا لو كان عنده
 ما لو اشترى به مسكناً رخادماً لا يبقَى بعد ما يكفي للحج لا يلزمه خلاصة وحرر في النهر انه يشترط
 بقاء رأس مال لحرثته ان احتاجت لذلك والا لا وفي الاشياء معه الف وخاف العزوة ان كان
 قبل خروج اهل بلدة فله التزوج ولو وافته لزمه الحج * و * فضلاً * عن ثقة عياله * ممن
 تلزمه نفقته لتقدم حق العبد * الى * حين * عود * وقيل بعد * بيوم وقيل بشهر * مع امن
 الطريق * بغلبة السلامة ولو بالرشوة على ما حققه الكمال وسيجيى آخر الكتاب ان قتل بعض
 الحجاج عن ربه هل ما يؤخذ في الطريق من المكس والحقارة عند قولان والمعتدل لا يكفي القنية
 والمجتبى عليه الفتوى فيحتسب في الغاضل عما لا بد منه القدر الى المكس ونحوه كافي مناسك
 الطرابلسي * ومع زوج او محرم * ولو عبد او ذمياً او برصاع * بالغ * قيل لهما كافي النهر
 بحثاً * عاقل المارح كماله * جوهره * غير مجوس ولا فاسق * لعدم حفظهما * مع وجوب
 النفقة * لمحرمها * عليها * لانه محبوس عليها * لامرأة * حره * ولو عجزوا * في سفر * وهل
 يلزمها التزوج قولان وليس عبد لها بمحرم لها وليس لزوجها منعها عن حجة الاسلام ولو حجت
 بلا محرم جازع الكراهة * و * مع * عدم * عليها مطلقاً * اية * كانت ابن ملك * والعبرة
 لوجوبها * اى للعد * المانعة من سفرها * رقت خروج اهل بلدها * وكذا سائر الشروط *
 فلو احرم صبي عاقل * او احرم عنه ابوه صار محرمًا وينبغي ان يجردة قبله ويلبسه ازاراً ورداءً
 مبسوطاً وظاهره ان احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه اولى * فبلغ اربعين نفقة * قبل
 الوتف * فمضى * كل على احرامه * لم يسقط فرضها * لان عقاده نفلاً * فلو وجد الصبي

الاحرام قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة الاحلام اجزاء ولو فعل * العبد * المعتق ذلك * النجس يد
 الملك كور * لم يجز * لان عقاده لازما بخلاف الصبي والكافر والمجنون * و * الحج * فرضه *
 ثلثة * الاحرام * وهو شرط ابتداء * وله حكم الركن انتهاء حتى لم تجز لغائت الحج استد امته
 ليقضى به من قابل * والوقوف بعرفة * في آرائه سميت بها لان آدم رحووا عليهما السلام تعارفا
 فيها * و * معظم * طواف الزيارة * وهما ركنان * و راجبه * نيف وعشرون * وقوف جمع *
 وهما مزدلفة سميت بذلك لان آدم عليه السلام اجتمع لحووا وزدلف اليها اي . ثامنها * والسعي *
 وعند الائمة الثلاثة هو ركن * بين الصفا * سمي به لانه جلس عليه آدم صغرة الله * والمرور *
 لانه جلس عليها امرأة وهى حواء ذلك اثنت * ورمى الجمار * لكل من حج * وطواف الصدر *
 اي الرضاع * للافاقى * غير الحائض * والحلق او التقصير وانشاء الاحرام من المقات
 وبعد الوقوف بعرفة الى الغروب * ان وقف نهارا * والبداء بالطواف من الشجر الاسود *
 طي الاشبه لما ظمته عليه السلام وتيل فرض وقيل سنة * والتيا من فيه * اي في الطواف في
 الاصح * والمشي فيه لمن ليس له عذر * يمنعه منه ولو نذر طوافا زحفا لزمه ما شيا ولو شرع يستغفر
 زحفا فمشيه افضل * والطهارة فيه * من النجاسة التحكية على المذهب قيل والتحققية من ثوب
 وبدن ومكان طواف والاكثر طي انه سنة مؤكدة كافي شرح لباب المناسك * وسنن العودة *
 فيه وبكشف ربع العضو فاكثركافي الصلوة يجب الدم * وبداية السعي بين الصفا والمرور *
 الصفا * لو بدأ بالمرور لا يعتد بالشوط الاول في الاصح * والمشي فيه * في السعي * لمن ليس
 له عذر * كامر * وذبح الشاة للمقارن او المتعص و صلوة ركعتين لكل اسبوع * من اي طواف كان
 فلو تركها هل عليه دم قيل نعم فيوصل به * والترتيب * الاتى بياته * بين الرمي والحلق والذبح
 يوم النحر * واما الترتيب بين الطواف وبين الرمي والحلق سنة فلو نأف قبل الرمي والحلق
 لاشي عليه ويكره لباب وسمي ان المفرد لاذبح عليه و سنحقيقه * وفعل طواف الافاضة * اي
 الزيارة * في * يوم من * ايام النحر * ومن الواجبات كون الطواف وراء العظيم وكون السعي
 بعد طواف معتد به وتوقيت الحلق بالمكان والزمان وترك المحظور كالجماع بعد الوقوف ولبس
 المخيط وتغطية الرأس والوجه والضابط ان كلما يجب بتركه دم فهو واجب صرح به في المتقن
 ويستصح في الجنائيات * وغيرها سنن وآداب * كان يتوسع في الذنقة ويحفظ علي الطهارة

وعلى صوت لسانه ويستأذن أبويه ودائنه وكفيله ويودع المسجد بركعتين ومعارفه ويستحلهم
ويلتمس دعاءهم ويتصدق بشئ عند خروجه ويخرج يوم الخميس ففيه خرج عليه السلام
في حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة بعد التوبة والاستخارة أي في أنه هل يشتري أو يكتري
وهل يسافر برا أو بحرا وهل يرافق فلانا أو لانا الاستخارة في الواجب والمكروه لا محل لها
وتأمله في النهر * وأشهره شوال وذو القعدة * بفتح القاف وتكسر * وعشر ذي الحجة *
بكسر الحاء وتفتح عند الشافعي رح ليس منها يوم النحر وعند مالك رح ذو الحجة كله عملا بالآية
قلنا اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وفائدة التاقيمت أنه لو فعل شيئا من أفعال الحج خارجها
لا يجزيه * و * أنه * يكره الأحرار له قبلها * وإن أمن على نفسه من المحذور لشبهه بالركن
كما مر وأطلاقها يفيد التحريم * والعمرة * في العمرة * سنة مؤكدة * علي المذهب وصح في
الجوهرة وجوبها قلنا المأثورة في الآية الاتمام وذلك بعد الشروع وبه نقول * وهي أحرار
وطواف وسعى * وحلق أو تقصير فالأحرار شرط ومعظم الطواف ركن وغيرهما واجب هو المختار
ويفعل فيها كفعل الحاج * وجازت في كل السنة * وثبت في رمضان * وكراهت * تحريما *
يوم عرفة وأربعة بعد ها * أي كره أنشاؤها بالأحرار حتى يلزمه دم وإن رفضها لادائها فيها بأحرار
سابق كقارن فاته الحج فاعتمر فيها لم يكره سراج وعليه فاستثناء الخاتمة القارن منقطع فلا يختص
بيوم عرفة كما توهمه في البحر * والمواقيت * أي المواضع التي لا يجاوزها يريد مكة الأحرار ما
خمس * ذو الحليفة * بضم ففتح مكان على ستة أميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسميها
العوام أبار على رضى الله عنه يزعمون أنه قاتل الجن في بعضها وهو كذب * وذات عرق *
بكسر فسكون على مرحلتين من مكة * وجحفة * على ثلث مراحل بقرب رابع * وقرن * على
مرحلتين وفتح الراء خطأ ونسبه أويس إليه خطأ آخر * ويللم * جبل على مرحلتين أيضا *
للمدني والعراقي والشامي * الغير المار بالمدينة بقرينة ما يأتي * والنجدى واليميني * لف
ونشر مرتب وجمعها قوله * عرق العراق يللم اليميني * وبذى الحليفة يحرم المدني * للشام
جحفة أن مررت بها * ولاهل نجد قرن فاستبين * وكذا هي لمن مر بها من غير أهلها * كالشامي
يمربقات أهل المدينة فهرميقاته قاله النووي الشافعي وغيره وقالوا لو مر بمبقاتين فأحرماه
من الأبعد أفضل ولواخره إلى الثاني لأشئ عليه على المذهب ولو لم يمر بها تحرى وأحرما إذا

حاذي احد هما وابعدهما افضل فان لم يكن بحيث يحاذي فعلى مرحلتين * وحرم تاخير
 الاحرام عنها كلها لمن * اى لا فاقى * قصد دخول مكة * يعنى الحرم * ولو لحاجة * غير
 الحج اما لو قصد موضعا من الحل كخليص وجدة حل له مجاوزته بلا احرام فاذا حل به التحق
 باصله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمن يريد ذلك الا لما مورى بالحج مخالفته * لا * يحرم *
 التقديم * للاحرام * عليها * بل هو افضل ان في اشهر الحج وامن على نفسه * وحل
 لاهل داخلها * يعنى لكل من وجد في داخل المواقيت * دخول مكة غير محرم * ما لم يرد
 نسكا للحرج كما لو جاوزها خطا بواد مكة فهذا * ميقاته الحل * بين المواقيت * و * الحرم
 الميقات * لمن بمكة * يعنى من يدخل الحرم * للحج * والحرم * للعمرة الحل * ليتحقق نوع
 سفر والتنعم افضل ونظام حل ود الحرم ابن المقن فقال * وللحرم التحديد من ارض طيبة *
 ثلثة اميال اذ ارمت اتقانه * وسبعة اميال عراق وطائف * وحده عشر ثم تسع جمراته *

فصل

في الاحرام وصفة المفرد بالحج * ومن شاء الاحرام * وهو شرط صفة النسك ككبير
 الانتاح للصلاة فالصلاة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج اقوى من وجهين
 الاول يقضي مطلقا ولو مظنونا بخلاف الصلاة الثاني انه اذا اتم الاحرام لحج او عمرة لا يشرح
 عنه الا بعمل ما احرم به وان افسده الا في الغوات فيعمل العمرة والا الاحصار فيذبح الهدي *
 تروا وغسله احب وهو للنظافة * لا للطهارة * فيحب * نساء مهمل * في حق حائض ونفساء *
 وصبي * والتيمم له عند العجز * عن الماء * ليس بمشروع * لانه ملوث بخلاف جمعة وعين
 ذكره الزيلعي وغيره لكن سوى في الكافي بينهما وبين الاحرام ورجحه في النهي وشرطه لنيل السنة
 ان يحرم وهو على طهارته * وكل يستحب * لمريد الاحرام * ازالة ظفوره * وشارب زعائه
 وحلق راسه ان اعتاده والانسرجه * وجماع زوجته او جاريتها لو معه ولا مانع منه * كحيض *
 وابس ازار * من السرة للركبة * ورداء * على ظهرة ويسن ان يدخله تحت يمينه ويلقيه على
 كتفه الا يسرف ان ذرره او خلله او عقده اساء ولا دم عليه * جدي لين او غسيلين طاهرين *
 ابيضين ككفن الكفاية وهذا بيان السنة والانسراج العورة كاف * وطيب بدنه * ان كان عند
 لا يؤبه بما تبقى عينه هو الاصح * وصلى * ند بابل ذلك * شفعا * يعنى ركعتين في غير وقت مكرره

وتجزئه المكتوبة * وقال المفرد بالحج * بلسانه مطا بقا لجنا نه * اللهم انى اريد الحج فيسره لى *
لمشقته وطول مدته * وتقبله منى * لقول ابراهيم واسماعيل عليهما السلام وكذا المعتمر والقارن
بخلاف الصلوة لان مدتها يسيرة كذا فى الهداية وقيل يقول كذلك فى الصلوة وعمه الزيلعي فى
كل عبادة وما فى الهداية الاولى * ثم لبى و بر صلوته ناويا بها * بالتلبية * الحج * بيان للاكمل
والافيصح الحج بمطلق النية ولو بقلبه لكن بشرط مقارنتها بذكر يقصد به التعظيم كتسبيح وتهليل
ولو بالفارسية وان احسن العربية * والتلبية على المذهب * هى لبيك اللهم لبيك لبيك
لا شريك لك لبيك ان الحمد * بكسر الهجمة وتفتح * والنعمة لك * بالتفتح او مبتدأ او خبر *
والملك لا شريك لك وزاد * ندبا * فيها * اى عليها لافى خلالها * ولا ينقص منها * فانه
مكروه اى تحريم القولهم انها مرة شرط الزيادة سنة ويكون مسياً بتركها وترك رفع الصوت بها *
واذا لبى ناويا نسكا وساق الهدى او قلد * اى ربط قلادة على عنق * بدنة نفل او جزاء صيد *
قتله فى الحرم او فى احرام سابق * ونحوه * كجناية ونذر ومتمعة وقران * وتوجه معها *
والحال انه * يريد الحج * وهل العمرة كذلك ينبغى نعم * او بعثها ثم توجه ولحقها * قبل الميقات
فلو بعد * لزمه الاحرام بالتلبية من الميقات * او بعثها لمتعة * او قران وكان التقليل والتوجه *
فى اشهره * والالم يصير محرما حتى يلحقها * وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها * استحسانا *
فقد احرم * لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظيمى تكون بكل فعل مختص بالاحرام ثم صحة
الاحرام لا تتوقف على نية النسك لانه لو ابرهم الاحرام حتى طاف شوطا واحدا صرف للعمرة
ولو اطلق نية الحج صرف للفرض ولو عين نفلا فنفل وان لم يكن حج الفرض شربلا لية عن الفتح *
ولو اشعرها * سحر سنامها الايسر * او جللها * بوضع الجبل * او بعثها لالمتعة * وقران *
ولم يلحقها * كما مر * او قلد شاة لا * يكون محرما لعدم اختصاصه بالنسك * وبعد * اى
الاحرام بلامهلة * يتقي الرفث * اى جماع النساء او ذكره بحضرة النساء * والغسوق * اى
الخروج عن طاعة الله تعالى * والجدال * فانه من المحرم اشنع * وقتل صيد البر * لا البحر *
والاشارة اليه * فى الحاضر * والدلالة عليه * فى الغائب ومحل تحريمها ما اذا لم يعلم المحرم
اما اذا علم فلانى الاصح * والتطيب * وان لم يقصده ويكره ثمه * وقلم الظفر وستر الوجه *
كله او بعضه كغمه وذقنه نعم فى الخاينة لا بأس بوضع يد على انفه * والرأس * بخلاف الميت

وبقية البدن ولو حمل على رأسه ثيابا كان تغطية لاحمل عدل وطبق ما لم يحدث يوما وليلة
 فتلزمه صلوة وقالوا لو دخل تحت ستر الكعبة فاصاب رأسه او وجهه كره والا فلا بأس به * وغسل
 رأسه وحقيقته يخطئ * لانه طيب او يقتل الهوام بخلاف صابون ودلوك واشنان اتفاقا زاد
 في الجوهره او سد وهو مشكل * وقصها * اى اللحية * وحلق رأسه و * اذالة * شعر بدنه *
 الا الشعر النابت في العين فلا شئ فيه عندنا * ولبس قميص وسراويل * اى كل معمول على
 قد ربد نه او بعضه كزردية وبرنس * وقباء * ولو لم يدخل يد به في كفيه جاز الا ان يزرره
 او يغسله ويجوز ان يرتدى بقميص اوجبة ويلتحف به في نوم وغيره اتفاقا * وعامة * وتلنسه *
 وخفين الا ان يجلس نعلين فيقطعهما اسفل من الكعبين * عند معقل الشراك فيجوز لبس الزموزمه
 لا الجوربين * وثوب صبيغ بماله طيب كورس * وهو الكركم * وعصفر * وهو زهر القرام *
 الابلع زواله * بحيث لا يغوح في الاصح * لا * يتقي * الاستحمام * لحد يث البيهقي انه
 عليه الصلوة والسلام دخل الحمام في الخففة * والاستظلال ببيت ومحمل لم يصب رأسه و
 وجهه فلما صاب احدهما كره * كامر * وشدهميان * بكسر الهاء * في وسطه ومنطفة وسقف
 وسلاح وتختم * زيلغي لعدم التغطية واللبس * واكتحال بغير مطيب * فلواكتحل بمطيب مرة
 او مرتين فعليه صلوة واو كثر افعليه دم سراجية * ولا * يثقي * خثانا وفصل او حياطة وقلع
 ضرسه وجبر كسر وحك رأسه و بدنه * لكن يرفق ان خاف سقوط شعره او قملة فان الواحد
 يتصدق بشئ وفي الثلث كف من طعام غرر الاذكار * واكثر * المحرم * التلبية * ندب *
 متى صلي * ولو نفلا * او على شرفا او هبطا واديا او لقي ركبا * جمع راكب او جمعا شاه
 وكذا الولقي بعضهم بعضا * او اسحر * اى دخل في السحراذ التلبية في الاحرام كالنكبير في
 الصلوة * رافعا * استننا * صوته بها * بلا جهل كما يفعله العوام * واذا دخل مكة بدأ بالمسجد *
 الاحرام بعد ما يامن على امتعته واخلأ من باب السلام بها راى ناملبيا متوضعا خاشعا ملاحظا
 جلالة البقعة ويسن الغسل لدخولها وهو للنظافة فيجب لحائض ونفساء * وحين شاهد البيت
 كبر * ثلثا ومعناه الله اكبر من الكعبة * وهلل * لثلايقع نوع شرك * ثم * ابتدأ بالطواف
 لانه تحية البيت ما لم يخف فوت مكتوبة او جماعتها او التوراة سنة راتبة فاسنقبل الحجر مكبرا
 مهللا رافعا يد به * كالصلوة * واستلمه * يكفيه وقبله بلا صوت وهلل يسجد عليه قيل نعم *

بلايئة * لانه سنة وترك الاذى واجب فان لم يقل ريشعهما ثم يقبلهما او احلهما * والا *
 يمكنه ذلك * يس * بالحجر * شيئا في يده * ولوعصى * ثم قبله * اى الشئ * وان عجز
 عنها * اى الاستلام والامساس * استقبله * مشيرا اليه بباطن كفيه كانه واضعهما عليه *
 وكبر وهلل وحمد الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم * ثم يقبل كفيه وفي بقية
 الرفع فى الحج يجعل كفيه للسما * الاعند الجمرتين فللكعبة * وطاف بالبيت طواف القدوم
 ويس * هذا الطواف * للفاقي * لانه القادى * واخذ الطائف عن يمينه مما يلي الباب *
 فتصير الكعبة عن يساره لان الطائف كالموتم بها والواحد يقف عن يمين الامام ولوعكس اعاد
 مادام بمكة فلورجع فعليه دم وكل الوابتل امن غير الحجر الاسود كما مر قالوا ويرجم جميع بل نه على
 جميع الحجر * جا علا * قبل شروعه * رداءه تحت ابطله اليمين ملقيا طرفه على كتفه الايسر *
 استنا * وراء العظيم * رجوبا لان منه ستة اذرع من البيت فلو طاف من الفرحة لم يجز كاستقباله
 احتياطا وبه قبر اسه عيل وما جر * سبعة اشواط * فقط * فلوطاف نامناع علمه به * فالصحيح
 انه * يلزمه اتمام الاسبوع للشرع * اى لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لوطن انه سابع لشرعه
 مسقطا لملتزما بخلاف الحج واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد ولوراء زمزم لا خارجه
 لصيرورته طائفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى جنازة او مكتوبة او تجد يد
 وضوء ثم عاد بني وجاز فيها اكل وبيع وافتاء وقرعة لكن الذكر افضل منها وفي منسك النورى
 الذكر المأثور افضل واما في غير المأثور بالقران افضل فليراجع * رمل * اى مشي بسرعة مع
 تقارب الخطأ وهز كفيه * فى الثلاثة الاول * استنا * فقط * فلو تركه او نسيه ولو فى الثلاثة
 لم يرمل فى الباقي ولوزحمه الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لان له بل لا *
 من الحجر الى الحجر * فى كل شوط * وكلما مر بالحجر فعل ما ذكر * من الاستلام * واستلم الركن
 اليماني وهو مندوب * لكن بلا تقبيل وقال محمد رح هو سنة ويقبله والدلائل تؤيد *
 يكره استلام غيرهما * وختم الطواف باستلام الحجر استنا ثم صلى شغعا * فى وقت مباح *
 يجب * بالجيم على الصحيح * بعد كل اسبوع عند المقام * حجارة ظهر فيها اثر قد مى الخامل *
 او غيره من المسجد * وهل يتعين المسجد قولان * ثم التزم * الملتزم وشرب من زمزم *
 وعاد * ان اراد السعي * واستلم الحجر وكبر وهلل وخرج * من باب الصغاني * فصعد الصفا *

بحيث يرى الكعبة من الباب * واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم * بصوت مرتفع خانية * ورفع يده * نحو السماء * ودعا * لحجته العباد * بما شاء *
 لان محمد ارحم لم يعين شيئاً لأنه يذهب رقة القلب وان يترك بالماثور فحسن * ثم مشى نحو المروة
 ساعياً بين الميلىين * الا خضرين المنحوتين في جد ارا المسجل * وصعد عليها وفعل ما فعله على
 الصفا يفعل هكذا سباعيداً بالصفا ويحتم * الشوط السابع * بالمروة * فلو بدأ بالمروة لم يعتد
 بالاول هو الاصح وقد بختمه بركعتين في المسجل كحتم الطواف * ثم سكن بمكة محرماً * بالحج
 لا يجوز نسخ الحج بالعمرة عدلنا * وطاف بالبيت تفلاً ما شاء * بلارمل وسعي وهو افضل من الصلوة
 نافلة للافاتي وقلبه للمكي وفي البحر ينبغي تقيده بزمان الموسم والافى الطواف افضل من
 الصلوة مطلقاً * وخطب الامام * اولى خطب الحج الثالث * سابع ذى الحجة بعد الزوال *
 بعد * صلوة الظهر * وكراً قبله * وعلم فيها المناسك فاذا صلى بمكة الفجر * يوم التروية *
 ثامن الشهر خرج الى منى * قرية من الحرم على فرسخ من مكة * ومكث بها الى فجر عرفة ثم *
 بعد طلوع الشمس * راح الى عرفات * على طريق صب * و * عرفات * كلها موقوف الابلان
 عرفة * بفتح الراء وضما واد من الحرم غربي مسجد عرفة * فيعمل الزوال قبل * صلوة *
 الظهر خطب الامام * في المسجد * خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك * وبعد الخطبة *
 صلى بهم الظهر والعصر باذان واقامتين * وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئاً على المذهب *
 وشرط * لصحة هذا الجمع * الامام * الاعظم او نائبه والاصلوا وحده انا * والاحرام * بالسج *
 فيهما * اى الصلوتين * فلا يجوز العصر للمنفرد في احد بهما * فلو صلى الظهر وحده لم يصل
 العصر مع الامام * ولا * يجوز العصر * لمن صلى الظهر بجماعة * قبل احرام الحج * ثم احرم
 الا في وقته * وقال لا يشترط لصحة العصر الا احرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر شربلاية
 عن البرهان * ثم ذهب الى الموقف بغسل سن ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة *
 عند الصخور الكبار * مستقبلاً * القبلة * والقيام والنية فيه * اى الوقوف * ليست
 بشرط ولا واجب فلو كان جالساً جاز حجه و * ذلك لان الشرط * الكينونة فيه * فصيح وقوف
 مجتاز وهارب وطالب غريم ونائم ومجنون وسكران * ودعا جهراً * يجهل * وعلم المناسك
 ووقف الناس خلفه * يقر به * مستقبليين القبلة سامعين لقوله * خاشعين باكبين وهو من مواضع

الاجابة وهى بسكة خمسة عشر نظهما صاحب النهر فقال * دعا البرايا يستجاب بكعبة * وملتزم
 والموقفين كذا الحجر * طواف وسعى مروتين وزمزم * مقام وميزاب جمادك تعثر * زادنى
 الباب عند روية الكعبة وعند السدرة والركن اليماني وفي الحجر وفي منى في نصف ليلة البدر *
 واذا غربت الشمس اتى * على طريق المازمين * مزدلفة * وحدها من مازمى عرفة الى
 مازمى محسر * ويستحب ان ياتيهما ماشيا وان يكبر ويهلل ويحمد ويلبي ساعة فساعة و *
 المزدلفة * كلها موقف الا وادى محسر * هو وادي بين منى ومزدلفة فلو وقف به او بطن عرنة
 لم يجز على المشهور * ونزل عند جبل قزح * بضم ففتح لا ينصرف للعلمية والعدل من قازح
 بمعنى مرتفع والاصح انه المشعر الحرام وعليه ميقاتة قبل كانون آدم * وصلى العشائين باذان
 واقامة * لان العشاء في وقتها فلم يحتج للاعلام كالا احتياج هنا للإمام * ولوصلي المغرب في
 الطريق او في عرفة اعادة * لحديث الصلوة امامك فتوتنا بالزمان والمكان والوقت فالزمان
 ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة قبل العشاء لم يصل
 المغرب حتى يدخل وقت العشاء فيصلح الغرامن وجوه * ما لم يطلع الفجر * فيعود الى الجواز
 وهذا اذا لم يخف طلوع الفجر في الطريق فان خافه صلاهما * ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة
 صلى المغرب ثم اعادة العشاء فان لم يعد لها حتى ظهر الفجر عاد العشاء الى الجواز * وينوي
 المغرب اداء ويترك سنتها ويحييها فانها اشرف من ليلة القدر كما انتى به صاحب النهر وغيره
 وجرم شراح البخارى سيما القسطلانى بان عشرين الحجاة افضل من العشر الاخير من رمضان *
 وصلى الفجر بغلس * لاجل الوقوف * ثم وقف * بمزدلفة ووقته من طلوع الفجر الى طلوع
 الشمس ولو مارا كفى عرفة لكن لو تركه بعد ركز حمة لاشى عليه * وكبر وهلل ولبي وصلى * على
 المصطفى صلى الله عليه وسلم * ودعا واذا اسفر * جل * اتى منى * مهلا مصليا فاذا بلغ
 بطن محسر اسرع فبررمية حجر لانه موقف النصارى * ورمى جمرة العقبة من بطن الوادى *
 ويكره تنزيها من فوق * سبعاخذل * بمعجمتين اى برؤس الاصابع ويكون بينهما خمسة اذرع
 ولو وقعت على ظهر رجل ارجل ان وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز ولا لثلاثة اذرع بعين
 وما دونه قريب جوهره * وكبر لكل * اى مع كل * منها وقطع تلبيته بارلها فلورمى باكثر
 منها * اى السبع * جاز لالو * رمى * بالقل * فالتقييل بالسبع لمنع النقص لا الزيادة *

وجاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالحجر والمدر * والطين والمغرة * وكل * ما يجوز
 التيمم به ولو كفى من تراب * فيقوم مقام حصاة واحدة * لا يجوز * بحشب وعنب ولؤلؤ *
 كبار * وجواهر * لانه اعترازا لاهائه وقيل يجوز * وذهب ونفضة * لانه يسمى نثارا لارميا *
 وبعر * لانه ليس من جنس الارض وما في فروق الاشياء من جوازه بالبعر كلام بعض المتقشقة
 لانهم يقولون ان رمى بالبعرة اجزاه لان المقصود اهائه الشيطان وهو بالبعر يحصل ولسنا نقول
 به منهج * ويكره الاخذ من عند الجمرة * تنزيها لانه حصل من لم يقبل حجه فان من قبلت
 خلاف المذهب * وكره * اخذها * عند الجمرة * لانها مردودة لحديث من قبلت حجه
 رفعت جمرته * ويكره ان يلتقط حجرا واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا * وان يرمى
 بمنجسة ييقن ووقته من الفجر الى الفجر ويمن من طلوع ذكاء لزالها وياح لغروبها ويكره
 للفجر * ثم * بعد الرمي * ذبح ان شاء * لانه مفرد * ثم قصر * بان ياخذ من كل شعرة قدر
 الانملة وجوبا وتقصير الكل مندوب والربع واجب ويجب اجراء الموسى على الاقرع ان امكن
 (ن) ومتى تعد واحد مما يعارض تعيين الآخر فلولبدة بهيغ بحيث تعد والتقصير تعين التلق (ن)
 وحلقه * الكل * افضل * ولو ازاله بنحو نورة جاز * وحل له كل شئ الا النساء * قيل والطيب
 والصيد * ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر * الثلاثة بيان لوقته الواجب * سبعة * بيان
 للاكمل والا فالركن اربعة * بلا رمل * لا * سعى ان كان سعى قبل * هذا الطواف * والا
 فعلمها * لان تكراره ما لم يشرع * و * طواف * الزيارة اول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر
 وهو فيه * اى الطواف في يوم النحر الاول * افضل * ويمتد وقته الى آخر العمر * وحل له
 النساء * بالخلق السابق حتى لو طاف قبل الخلق لم يحل له شئ فلو قلم غفره مثلا كان جناية
 لانه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق * فان اخره عنها * اى ايام النحر وليا اليها منها * كره *
 تحريما * ووجب دم * لترك الواجب وهذا عند الامكان فلو طهرت الحائض ان قدرت
 على اربعة اشواط ولم تفعل لزم دم والا لا * ثم اتى منى * فبیت بها للرمي * وبعد زوال
 نانى النحر رمى الجمار الثلاث بيد * استنانا * مما يلي مسجد الخيف ثم بما يليه * الوسطى *
 ثم بالعقبه سبعا وسبعا وقف * حاملا مهلا مكبرا مصليا قد قرأه البقرة * بعد * تمام كل *
 رمي بعد رمي * فلا يقف بعد الثالث * ولا بعد * رمي * يوم النحر * لانه ليس بعد رمي *

ودعا * لنفسه وغيره رانعا كفيه نحو السماء والقبلة * ثم رمي غدا كذا لك ثم بعد * كذا لك ان
 مكث وهو احب وان قدم الرمي فيه * اى فى اليوم الرابع * على الزوال جاز * فان وقت
 الرمي فيه من الفجر الى الغروب واما فى الثانى والثالث فمن الزوال الى طلوع ذكاء * وله النفر من
 منى قبل طلوع فجر الرابع لابل * لد خول وقت الرمي * وجاز الرمي * كله * راكبا * لكنه *
 فى الاوليين * الاولى والوسطى * ماشيا افضل * لانه يقف * لافى الاخرة * اى العتبة لانه ينصرف
 والراكب اقل رعليه واطلق افضلية المشي فى الظهيرية ورجحه الكمال وغيره * ولو قدم نقله *
 بفتحتين متاعه وخدمه * الى مكة واقام بمنى * او ذهب لعرفة * كره * ان لم يامن لا ان
 امن وكذا يكره للمصلي جعل نحو نعله خلفه لشغل قلبه * واذا نفر * الحاج * الى مكة نزل *
 استنانا ولو ساعة * بالخصب * بضم * ففتحتين الابطح وليست المقبرة منه * ثم * اذا اراد السفر *
 طاف للصد * اى للرداع * سبعة اشواط بلا رمل وسعي وهو واجب الاعلى اهل مكة *
 ومن فى حكمهم فلا يجب بل يندب كمن مكث بعد * ثم النية * للطواف شرط فلوطافه اربا
 او طابا لم يجز لكن يكفي اصلها فلوطاف بعد اردة السفر نوى التطوع اجزاه عن الصد ركعا لوطاف
 بنية التطوع فى ايام النحر وقع عن الغرض * ثم * بعلى ركعتيه * شرب من ماء زمزم وقبل
 العتبة * تعظيما للكعبة * ووضع صدره ووجهه على الملتزم وتشبث بالاستار ساعة * كالمستشفع
 بها . لو لم ينلها يضع يده على راسه مبسوطتين على الجبل ارقا متبين والتصق بالجدار * دعا
 مجتهدا وبكى * او يتباكى * ويرجع القهقرى * اى الى خلف * حتى يخرج من المسجد *
 وبصره ملاحظ للبيت * وسع طواف القلزم عن وقف بعرفة ساعة * عرفية وهو اليسر ومن
 الزمن وهو المحمل عند اطلاق الفقهاء * قبل دخول مكة ولا شئ عليه بتركه ومن وقف بعرفة
 ساعة من زوال يومها * اى عرفة * الى طلوع فجر يوم النحر اجتاز * مسرعا * اثنائهما ومغني
 عليه * كذا * لو اهل عنه رفيقه * وكل غير رفيقه فتح * به * اى بالحج مع احرامه عن نفسه فاذا
 انبته او افاق واتى بافعال الحج جاز ولو بقى الاغماء ان الاغماء بعد احرامه طيف به المناسك
 وان احرموا عنه اكتفى بما شرتهم ولم اذما وجن فاحرموا عنه وطافوا به المناسك وكلام الفتح يغيى
 الجواز * ارجه لانه عرفة صح * حجه لان الشرط الكينونة لالنية * ومن لم يقف فيها فأت
 حجه * لحد يث الحج عرفة * فطاف وسعى وتيمم * اى بافعال العمرة * وقضى * ولو حجه

نذرا وتطوعا * من قابل * ولادم عليه * والمرأة * فيها مر * كالرجل * لعموم الخطاب
 ما لم يقم دليل الخصوص * لكنها تكشف وجهها لاراسها ولوسلت شيئا عليه وجافته عنه جاز * بل
 نذ * ولا تلبي جهرا * بل تسمع نفسها وفعالمغتنة وما قيل انه عورة ضعيف * ولا ترمل *
 ولا تضبطع * ولا تسعي بين المبلين ولا تحلق بل تقصر * من ربح شعرها كامر * وتلبس المشيط *
 والخفين والحلي * ولا تقرب الحجر * في الزحام لمنعها من مماسة الرجال * والشئ المشكل
 كالمرأة فيما ذكر * احتياطا * وحيضها لا يمنع نسكا الا الطواف وهو بعد حصول ركنيه يسقط
 طواف الصدر * ومثله النفاس * والبدن * جمع بل نذ * من ابل وبقر والهذى منها
 ومن الغنم * كما سيجي *

* باب القران *

هو افضل * لحل يث اتاني آت من ربي وانا بالعقيق فقال يا آل محم اهلوا بحجة وعمره معا ولانه
 اشق والصواب انه عليه الصلوة والسلام احرم بالتحج ثم ادخل عليه العمرة لبيان السبب فصار
 قارنا * ثم التمتع ثم الافراد والقران * لغة الجمع نين شيئين وشرعا * ان يهل * ان يرفع
 صوته بالتلبية * بحجة وعمره * معا حقيقة او حكما بان يحرم بالعمرة او لا ثم بالتحج قبل ان يطوف
 لها اربعة اشواط وعكسه بان يدخل احرام العمرة على التحج قبل ان يطوف للقدوم وان ساء
 او بعد * وان لزمه دم * من الميقات * اذا القارن لا يكون الا افقيا * او قبله في شهر الحج
 او قبلها ويقول * اما بالنصب والمراد به النية او مستأنف والمراد به بيان السنة اذ النية بقلبه
 تكفى كالصلوة مجتنب * بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني *
 ويستحب تقليم العمرة في الذكركر لتقل مها في الفعل * وطاف للعمرة * ولا حتى لونوا * للحج
 لا يقع الا لها * سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاول ويسعى بلا حلق * فلو حلق لم يحل من عمرته
 ولزمه دمان * ثم يحج كامر * فيطوف للقدوم ويسعي بعد ان شاء * فان اتى بطوافين *
 متواليين * ثم سعين لهما جازا ساء * ولادم عليه * وذبح للقران * وهو دم للشكر فبالكل
 منه * بل رمى يوم النحر * لوجوب الترتيب * وان عجز صام ثلاثة ايام * ولو متفرقة *
 آخرها يوم عرفة * نذ بارجاء القدرة على الاصل * وسبعة بعد تمام حجة * فرضا او واجبا
 وهو بضي ايام التشريق * ان شاء * لكن ايام التشريق لا يجزيه لقوله تعالى وسبعة اذ ارجعتم

اي متي * فان فاتت الثلاثة تعيين الدم * فلو لم يقدر تحلل وعليه دمان ولو قد وعليه في ايام
 النحر قبل الحلق بطل صومه * فان وقف * القارن بعرفة * قبل * اكثر طواف * العمرة بطلت *
 عمرته فلو اتى باربعة اشواط ولو بقصد القل وم او التطوع لم تبطل ويتمها يوم النحر والاصل ان
 المأتي به من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف للمتلبس به * وقضيت * لشروعه
 فيها * ووجب دم الرنض * للعمرة * وسقط دم القران * لانه لم يوفق للنسكين انتهى *

* باب النمتع *

هو * لغة من المتاع او المتعة وشرعا * ان يفعل العمرة ازاكثر اشواطها في اشهر الحج * فلو طاف
 الاقل في رمضان مثلا ثم طاف الباقي في شوال ثم حج من عامه كان متمتعاً فتح قال المصنف فليغير
 النسخ الى هذا التعريف * ويطوف ويسعي * كامر * ويحلق او يقصر * ان شاء * ويقطع
 التلبية في اول طوافه * للعمرة واقام بمكة حلالا * ثم يحرم بالحج * في سفر واحد حقيقة او
 حكما بان يلم باصله الما غير صحيح * يوم التروية وقبله افضل ويحج كالمفرد * لكنه يرمل في طواف
 الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد مها بعد الاحرام * وذبح * كالقارن * ولم تنب الاضحية
 عنه فان عجز * عن دم * صام كالقران وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها * اي العمرة لكن في
 اشهر الحج * لا قبله * اي الاحرام * وتأخير افضل * رجاء وجود الهدي كامر * وان اراد *
 المتمتع * السوق * للهدي * وهو افضل احرم ثم ساق هديه معه وهو اولى من قوده الا اذا
 كانت لا تساق * فيقودها * وقل بدنته وهو اولى من التحليل وكرة الاشعار وهو شق سنامها
 الايسر * والايمين لان كل واحد لا يحسنه فاما من احسنه فان قطع الجبل فقط فلا بأس به *
 واعتبر لا يتحلل منها * حتى ينحر * ثم احرم للحج كامر * فيمن لم يسق * وحلق يوم النحر *
 اذا حلق * حل من احراميه * على الظاهر * والمكي ومن في حكمه يغرد فقط * ولو قرن
 او تمتع جازا ساء وعليه دم جبر ولا يجزيه الصوم ولو معسرا * ومن اعتمر بلا سوق * هدي *
 ثم * بعد عمرته * عاد الى بلكه * وحلق * نقل الم * الما ما صححنا فبطل تمتعه * ومع
 سوقه تمتع * كالقارن * وان طاف لها اقل من اربعة قبل اشهر الحج واتمها فيها وحج فقل تمتع
 ولو طاف اربعة قبلها لا * اعتبار الاكثر * كوني * اي افاقي * حل من عمرته فيها * اي
 الاشهر * وسكن بمكة * اي داخل المواقيت * او بصرة * غير بلكه * وحج * من عامه *

متمتع * لبقاء سفره * ولو افسد ما ورجع من البصرة * الى مكة * وقضاها وحي لا يكون متمتعاً *
 لانه كالكي * الا اذا لم باصله * ثم رجع * واتى بهما * لانه سفر آخر ولا يضركون العمرة قضاء
 عما افسده * واى * النسكين * افسد * المتمتع * اتم بلا دم * للتمتع بل الفساد والله اعلم *

* باب الجنايات *

الجناية هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام او الحرم وقد يجب بها دمان او دم او صوم او
 صدقة ففصلها بقوله * الواجب دم على محرم بالغ * فلا شئ على الصبي خلا فاللشافعي رح *
 واونا صيا * اوجاهلا او مكروها فيجب على نائم غطى رأسه * ان طيب عضو كاملا * واوفنا
 باكل طيب كثير او ما يبلغ عضو او جمع والبدن كله كعضو واحد ان اتحد المجلس والاملل
 طيب كفارة او ذبح ولم يزل له لزمه دم آخر اتركه واسا الثوب المطيب اكثره فيشترط لزوم
 الدم ذرام لبسه يوما * او خضب رأسه بخناء * رقيق اسما التلبد فغبه دمان * او ادهن
 بزيت او حل * بفنح المهمللة الشرج * ولو * كانا * خالصين * لانهما اصل الطيب بخلاف
 بعمه الادهان * فلوا كله * واستعتة * اردا على به * جراحة * او شقوق رجله او فطر
 في اذنه لا يجب دم ولا صدقة * اتفاقا * بخلاف المسك والعنبر والمانجولية والكافور ونحوها *
 مما هو طيب بنفسه * فانه يلزمه الجزاء بالاستعمال ولو على وجه التداوى * واوجعله في اوعام
 تد طبع فلا شئ فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كره اكله كشم طيب وتغاح * او لبس شيطا * لبسا
 معتادا فلواتزربه او وضعه على كتفيه لا شئ عليه * او ستر رأسه * بمعتاد ولو يحمل اجانة او
 عدل فلا شئ عليه * يوما كاملا * اوليلة كاملة وفي الاقل صدقة * والزائل * على اليوم *
 كاليوم * وان نزع ليل او اعادة نهارا ولو جميع ما يلبس * ما لم يعزم على الترك * للبه *
 عند النزع فان عزم عليه * اى الترك * ثم لبس تعدد الجزاء كقول الاول والاوكل * يتعد
 الاجزاء * ولبس او ما فارق دما * للبه * ثم دام على ابيه يوما آخر فعليه الجزاء * ايضا لانه
 سحر نور فكان له دما حكم الابطال ودرام اللبس بعد ما احرم وهو لا يسهك نشائه بعد *
 ومكروها او نائما ولو تعدد بسبب اللبس تعدد الجزاء ولو اضطر الى قميص فلبس قميصين
 او الى قلسنوه فلبسهما مع عمامة لزمه دم واثم ولو تبقي زوال الضرورة فاستمر كفرا اخرى و
 نغلية ربع الرأس او الوجه كالكلى والناس بتغطية اذنيه ونفاه ووضع يديه على انفه بلا ثوب *

أو حلق * أي ازال * ربع رأسه * أو ربع لحيته * أو * حلق * محاجبه * يعني واحتجم
 والانصدقة كأي البحر عن الفتح * أو * حلق * أحد من ابطينه أو مانتة أو رقبته * كلها * أو قص
 الظفر يد يه أو رجليه * أو الكل * في مجلس واحد * فلو تعدد المجلس تعدد الدم إلا إذا اتى المحل
 كحلق ابطينه في مجلسين أو رأسه في أربعة * أو يد أو رجل * إذا ربع كالكل * أو طاف للقدوم *
 لوجوبه بالشرع * أو للصد رجنباً * أو حائضاً * أو للغرض محدثاً * ولو جنباً فبدنة إن لم يعد
 والأصح وجوبها في الجنابة ونكحها في الحدث وإن المعتبر الأول والثاني جابله فلا يجب إعادة
 السعي جوهراً وفي الفتح لو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً فعليه دم وكل الترتك من طوافها شوطاً
 لأنه لا محل للصدقة في العمرة * أو أفاض من عرفة * لو نكح بعيرة * قبل الإمام * والغروب
 ويسقط الدم بالعود ولو بعد في الأصح غاية * أو ترك أقل من سبع الغرض * يعني ولم يطف
 غيره حتى لو طاف المصل وانتقل للغرض ما يكمله ثم إن بقي أقل المصل رفضدقة والقدم * وترك
 أكثره بقي محرماً * أبداً في حق النساء * حتى يطوفه * فكلما اجتمع لزمه دم إذا تعدد المجلس
 إلا أن يقصد الرض فتح * أو * ترك * طواف الصد راو أربعة منه * ولا يتحقق الترك إلا
 بالخروج من مكة * أو ترك السعي * أو أكثره أو ركب فيه بلا عذر * أو الوقوف بجمع * يعني
 مزدلفة * أو الرمي كله أو في يوم واحد أو * الرمي * الأول أو أكثره * أي أكثر رمي يوم *
 أو حلق في حل * يعني * في أيام النحر فلو بعد ما ن * أو عمرة * لاختصاص الحلق بالحرم *
 لا * دم * في معتمر * خرج * ثم رجع من حل * إلى الحرم * ثم قصر * وكل الحاج إن رجع
 في أيام النحر والقدم للتأخير * أو قبل * عطف على حلق * أو لمس بشهوة أنزل أولاً * في
 الأصح أو استمنى بكفه أو جامع بهيمة وأنزل * أو آخر * الحاج * الحلق أو طواف الغرض عن
 أيام النحر * لتوقيتها بها * أو قدم نسكاً على آخر * فيجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي
 ثم الذبح غير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لأشئ على من طاف قبل الرمي والحلق نعم يكره
 لباب وقد تقدم كالأشئ على المفرد إلا إذا حلق قبل الرمي لأن ذبحه لا يجب * ويجب دمان
 على قارن حلق قبل ذبحه * دم التأخير ودم للقران علي المذبح كاحرره المصنف قال وبه
 إنفع ما توهمه بعضهم من جعل الدمين للجنابة * وإن طيب * جوابه قوله لا يني تصدق *
 أقل من عضو أو ستر رأسه أو لبس أقل من يوم * في الخزنة في الساعة نصف صاع وفيما دونها

تقبضة وظاهرة ان الساعة فلكية * او حلق * شارب * اراقل من ربع رأسه * والحيته وبعض
رقبته * اوقص اقل من خمسة اظافر وخمسة * الى ستة عشر * متفرقة * من كل عضو اربعة
وتل استقران لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ دما فينقص ما شاء * او طاف للقلوم والصدر
محدثا وترك ثلثة من سبع الصدر * ويجب لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع * او احل
جمارا لثالث * ويجب لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ دما فكما مر وان ادى انه ينقص
نصف صاع * او حلق رأس * محرم او حلال * غيره * او رقبته او قلم ظفره بشلاف ما لو طيب
عضو غيره او لبسه مخيطا فانه لا شيء عليه اجماعا ظهيرية * تصدق بنصف صاع من بر *
كاغطرة * وان طيب او حلق * او لبس * بعد ر * خيران شاء * ذبح * في الحرم * او تصدق
بثلثة اصوع على ستة مساكين * اين شاء * او صام ثلثة ايام * ولو منفرقة * ووطؤه في احل
السبيلين * من آدمي * ولوناسيا * او مكروها او نائمة او صبيا او مجنونا ذكره الحلال ادى لكن
لادم عليه * قبل وقوف فرض يغسل حجه * وكل الراستد خلت ذكرهما او ذكر امقطوعا فسد
حجها اجماعا * ويمضي * وجوبا في فاسد كجائزه * ويدبح ويقضي * ولو نعلز لو افسد
القضاء هل يجب قضاؤه لم اره والذى يظهر ان المراد بالقضاء الاعادة * ولم يتفرقا * وجوبا
بل ند بان خاف الوقاع * و * ووطؤه * بعد وقوفه لم يغسله ونجب بدنة وبعد السلق * قبل
الطواف شاة لحفة الجنابة * و * ووطؤه * في عمرته قبل طوافه اربعة مغسل له امضى وذبح وقضى *
وجوبا * و * ووطؤه * بعد اربعة ذبح ولم تغسل * خلافا للشافعي رح * فان قتل محرم صيد *
او حيوانا برياً متوحشا باصل خلقته * اودل عليه قاتله * مصد قاله غير عالم واتصل القتل
بالدلالة او الاشارة والدال والمشير باق على احرامه واخذ قبل ان ينقلب عن مكانه * بل ا
او عودا او سهوا او عمدا * مباحا او مملوكا * فعليه جزاؤه ولو سبعا غير ما تل او مستانسا او
حما * ولو * مسرولا * بفتح الواو ما في رجله ريش كالسراويل * او هو مضطرا الى اكله *
كالمزومة القصاص لو قتل انسانا او اكل لحمه ويقدّم الميتة على الصيد والصيد على مال الغير ولستم
الانسان قيل والخنزير ولو الميت نبيا لم يحل بحال كالاياكل طعام مضطرا خروفي البرازية الصيد
الملك بوح اولى اتفاقا اشباه * و * الجزء * هو ما قومه عدلان * وقيل الواحد والواحد
يكفي * في مقتله او في اقرب مكان منه * ان لم يكن في مقتله قيمة فاللتنويع لا للتخيير * و *

الجزء * في سبع * أي حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا أو فيلا * لا يزداد على * قيمة * شاة وإن
كان * السبع * أكبر منها * لأن الفساد في غير المأكول ليس الأبارقة الدم فلا يجب
فيه الأدم وكذلك القتل معلما ضمنه لحق الله تعالى غير معلم ولما لكمة معلما * ثم له * أي للقاتل *
أن يشتري به هل يؤول إليه بمكة أو طعاما ويتصدق * أين شاء * على مسكين * ولو ذميا *
نصف صاع من براصا عام من تمر أو شعير * كالغطرة * لا * يجزيه * أقل * أو أكثر * منه *
بل يكون تطوعا * أو صام عن طعام كل مسكين يوما وإن فضل عن طعام مسكين * أو كان
الواجب ابتداء أقل منه * تصدق به أو صام يوما * بدله * ولا يجوز أن يفرق نصف صاع
على مساكين * قال المصنف تبعاً للبحر هكذا ذكره هنا وقد م في الغطرة الجواز فينبغي كذلك
هنا وتكفي الإباحة هنا كنف القيمة * ولا * أن * يدفع * كل الطعام * إلى مسكين واحد
هنا * بخلاف الغطرة لأن العد منصوص عليه * كما لا يجوز دفعه * أي الجزء * إلى * من
لا تقبل شهادته له كإصله وإن علا وفرعه وإن سفل وزوجته وزوجها * هذا * هو الحكم في كل
صدقة واجبة * كما م في المصنف * ووجب بخرجه ونف شعره وقطع عضوه ما نقص * إن لم يقصد
الإصلاح فإن قصد كتحليص حمام من سنور أو شبكة فلا شيء عليه وإن ماتت * و * وجب *
بنتف ريشه وقطع قوائمه * حتى خرج من حيز الامتناع * وكسر بيضه * غير المذر * وخرج
فرخ ميت به * أي بالكسر * وذبح حلال صيد الحرم وحلبه * لبنه * وقطع حشيشه وشجره *
حال كونه * غير مملوك * يعني النابت بنفسه سواء كان مملوكا أو لا حتى قالوا لو نبت في ملكه
أم غيلان فقطعها إنسان فعليه قيمته لما لكها وأخرى لحق الشرع بناء على قولهما المفتى به من
تملك أرض الحرم * ولا منبت * أي ليس من جنس ما ينبتة الناس فلم من جنسه فلا شيء عليه
كمقلوع وورق لم يضرب بالشجر وإن أحل قطع الشجر المثمر لأن إثارة أقيم مقام الانبات *
قيمته * في كل ما ذكر * إلا ما جف * أو انكسر لعدم النماء أو ذهب بحفر كالون أو ضرب
تسطا لعدم إمكان الاحتراز عنه لأنه تبع * والعبرة للأصل لا الغصنه وبعضه * أي الأصل * كهو *
ترجيحا للحرمه * والعبرة لمكان الطير فإن كان * على غصن بحيث * لو وقع * الصيد * وقع في
الحرم فهو صيد الحرم والألا ولو كان قوائم الصيد * القائم * في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة لقوائمه *
وبعضها كلها * لا لرأسه * وهذا في القائم فلو نائما فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه

حيثئذ فاجتمع المباح والمحرم والعبرة بالدالة الرمي الا اذا رماه من الحبل ومرا السهم في الحرم
 يجب الجزاء استحقاقا نائبا ائع * ولو شوى يمضا او جر ادا * او حلب لبن صيد * فضمنه
 لم يحرم اكله * وجاز بيعه ويكره ويجعل ثمنه في الفلء ان شاء لعدم الدكاة بخلاف
 ذبح المحرم او صيد الحرم فانه ميتة * ولا يرعى حشيشه * بل اية * ولا يقطع * بمنجل * الا
 الاذخر ولا بأس باخذ كاه * لانها كالجاف * وبقتل قملة * من بدنه او الغائها او القاء ثوبه
 في الشمس لتموت * تصدق بما شاء كجراد * ويجب الجزاء فيها * اى القملة * بالذلالة كما
 في الصيد * ويجب * في الكثير منه نصف صاع * والكثير * هو الزائد على ثلثة * و
 الجراد كلفل بحر * ولا شئ يقتل الغراب * الا العقق على الظاهر ظهريه وتعمم البحريه
 في النهر * وحده * بكسر ففتحين وجوز البرجندى فتح الحاء * وذئب رحية وعقرب وفأرة *
 بالهمزة وجوز البرجندى التسهيل * وكلاب عقور * اى وحش اما غيره فليس بصيد
 اصلا * وبعوض ونمل * لكن لا يحل قتل ما لا يؤذى وان اقلوا لم يحل قتل الكلب الا هلي
 اذا لم يؤذ الا امر بقتل الكلاب منسوخة في الفتح اى اذا لم تضر * وبرغوث وقراد وسليخة *
 بضم ففتح فسكون * وفراش * وذباب ووزغ وزنبور وتنفذ وصرصر و صياح ليل وان عرس
 وام حنين وام اربعة واربعين وكل اجمع هوام الارض لانها ليست بصيود ولا متولد
 من البدن * وسبع * اى حيوان * ما صائل * لا يمكن دفعه الا بالقتل فلوا سكن غيره
 فقتله لزمه الجزاء كما تلزمه قيمته او مملوكا * وله ذبح شاة ولو ابوها ظبيا * لان الام هي الاصل *
 وبقرويعير ودجاج وبط اهلي واكل ما صاده حلال * ولو لم يحرم * وذبيته في الحبل بلادالة
 محرم ولا امر به * ولا اعانته فلو وجد احد هما حبل للحيال لا للمحرم على المختار * وتجب
 قيمته ان يح حلال صيد الحرم وتصدق بها ولا يجزيه الصوم * لانها غرامة لا كفارة حتى
 لو كان الذابح محرما اجزاء الصوم وقيل بالذبح لانه لا شئ في دلالة الا الاثم * ومن دخل
 احرم * ولو حلالا * او احرم * ولو في الحبل * وفي يد حقيقة * يعنى الجارحة * صيد
 وجب ارساله * (اى اطارته) وارساله للحل ودية قهستاني * على وجه غير مضيع له *
 لان تسبيب الدابة حرام بحر وفي كراهية جامع الغتاول شوى عصافير من الصياد واداعتها
 جازان قال من اخذ ما نهى له ولا يخرج من ملكه باعته وقال لا لانه تضيع المال انتهى

قلت وحينئذ تنقيد الاطارة بالاباحة تتأمل وفي كراهة مختارات النوازل سيب دابة فاخلها
 آخروا صلحها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند سيبها هي ان اخذها وان قال لا حاجة لي
 بها فله اخذها والقول له يمينه انتهى * لا * يجب * ان كان * الصيد * في بيته * لجريان
 العادة الفاشية بذلك وهي من احدى الحجج * او قصه * ولو القهص في يد بليل اخذ
 المصحف بغلافه للمحدث * ولا يخرج * الصيد * عن ملكه بهذا الارسال فله امساكه
 في الحل و * له * اخذ * من انسان اخذ منه * لانه لم يرسله عن اختيار * فلو كان جارا
 كبا زفقتل حمام الحرم فلا شئ عليه * لفعله ما وجب عليه * فلو باعه رد المبيع ان بقي والا
 فعليه الجزاء * لان حرمة الحرم والاحرام تمنع بيع الصيد * ولو اخذ حلال صيد افا حرم ضمن
 مرسله * من يد * الحكمة اتفاق من الحقيقة عند * خلافا لهما وقولهما استحسان كما في البرهان *
 ولو اخذ * محرم لا * ضمن مرسله اتفاقا لان المحرم لم يملكه وحينئذ لا يأخذ * ممن اخذ *
 والصيد لا يملكه * المحرم * بسبب اختياري * كسواء رهبة * بل * بسبب * جبري * والسبب
 الجبري في احدى عشر مسألة مبسطة في الاشياء فلن اقال تبعا للبحر عن المحيط * كالارث *
 وجعله في الاشياء بالاتفاق لكن في النهر عن السراج انه لا يملكه بالميراث وهو الظاهر * فان
 قتله محرم آخر * بالغ مسلم * ضمنا * جزائين الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل * ورجع آخذ *
 على قاتله * لانه قرر عليه ما كان بمعرض السقوط وهذا * ان كفر بما لوان يصوم فلا * على
 ما اختاره الكمال لانه لم يغرم شيئا * ولو كان القاتل * بهيمة لم يرجع على ربها * ولو صبيا او
 نصرانيا فلا جزاء عليه * لله تعالى * و * لكن * رجع الاخذ عليه بالقيمة * لانه يلزمه حقوق
 العباد دون حقوق الله تعالى * وكل ما على المفرد به دم بسبب جنايته على احرامه * يعني
 بفعل شئ من محظوراته لامطلقا اذ لو ترك واجبا من الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد
 الجزاء لانه ليس جنائية على الاحرام * فعلى القارن * ومثله متمتع ساق الهدى * دمان
 وكل الحكم في الصدقة * فتعني ايضا جنايته على احرامه * الامجاوزة الميقات غير محرم *
 استثناء منقطع * فعليه دم واحد * لانه حينئذ ليس بقارن * ولو قتل محرمان صيد اتعد
 الجزاء * لتعد الفعل * ولو حلالا * صيد الحرم * لا * لاتحاد المحل * وبطلان بيع محرم
 صيدا * واكل تصرف * وشراؤه * ان اصطا * وهو محرم والا فالبيع فاسد * فلو قبض *

المشترى * فغلب في يد فعلية وعلى البائع الجزاء * وفي الفاسل يقصن قيمته ايضا كما مر *
ولدت ظبية * بعد ما * اخرجت من الحرم وما تاغر منها وان ادخل جزاها * اى الام * ثم
ولدت لم يجر * اى الولد لعدم سرية الامن حينئذ وهل يجبر دها بعد اداء الجزاء الظاهر
نعم * افاقي * مسلم بالغ * يريد الحج * ولو نفلا * او العمرة * فلم يرد واحد امنهما لا يجب
عليه دم بمجاوزة الميقات وان وجب حج او عمرة ان اراد دخول مكة والحرم على ملبسأتى
فى المتن قريبا * وجاوز رقتة * ظاهر ما فى النهر عن البدائع اعتبار الارادة عند المجاوزة *
ثم احرم لزمه دم * كما اذا لم يحرم * فان عاد * الى ميقات * ثم احرم او عاد اليه * حال
كونه * محرما لم يشرع فى نسكه * صفة محرما كطواف ولو شوطا وانما قال * ولبى * لان
الشرط عند الامام تجل يد التلبية عند الميقات بعد العود اليه خلا فالحاجة سقط عنه * والانفل
عوده الا اذا خاف فوت الحج * والا * اى وان لم يعد او عاد بعد شروعه * لا * يسقط
الدم * كمكى يريد الحج ومتمتع فرغ من عمرته * وصار ملكيا * وخرجا من الحرم واحراما *
بالحج من الحل فان عليه ما دم لمجاوزة ميقات الملكى بلا احرام وكذا الواحرام بعمرته من الحرم
وبالعود كما مر يسقط الدم * دخل كوفى * اى افاقي * البستان * اى مكانا من السيل
داخل الميقات * لحاجة * قصد ها واد عند المجاوزة على ما مر ونية مد الاقامة ليست بشرط
على الملك هب * له دخول مكة غير محرم وروقتة البستان ولا شئ عليه * لانه الشئ : هله
كما مر وهل حيلة لافاقي يريد دخول مكة بلا احرام * و * يجب * على من دخل مكة بلا
احرام * لكل مرة * حجة او عمرة * فلو عاد فاحرم بنسك اجزاء عن آخر دخوله وتمامه فى
الفتح * وصح منه * اى اجزاء عماله لزمه بالدخول * لو احرم عماله * من حجة الاسلام او
نفرا او عمرة منذ وردا لكن * فى عامه ذلك * لند اركه المتروك فى رقتة * لا بعد * لا يصير رقتة
دينا بتحويل السنة * جاوز الميقات بلا احرام فاحرم بعمرته ثم افسلها مضى وقضى ولا دم
عليه لترك الوقت * لجبره بالاحرام منه فى القضاء * مكى * ومن فى حكمه * طاف لعمرته
ولو شوطا فاحرم بالحج رنضه * وجوبا بالخلق لنهي الملكى عن الجمع بينهما * وعليه دم *
لاجل الرنض * وحج وعمره * لانه كفاية الحج حتى لو حج فى سنته سقطت العمرة ولو رنضها
قضاها سقط * فلواتها صح * واساء * وذبح * وهو دم جبر وفى الافاقي دم شكر * ومن احرم

يحج * وحج * ثم * احرم * يوم النحر بأخرفان * كان قد * خلق للاول لزمه الآخر * في
العام الغابل * يلا دم * لانتهاه الاول * والا * يخلق للاول * فمع دم قصر * عبر به
ليعبر المرأة * اولا * لجنايته على احرامه بالتقصير او التأخير * ومن اتى بعمره الا الحلق
فاحرم باخرى ذبح * الاصل ان الجمع بين احرامين لعمرتين مكروه تحريما فيلزم الدم
لا يجتنب في ظاهر الرواية فلا يلزم * افاتي احرم يحج ثم * احرم * بعمره لزمه * وصار قارنا
مسيا كما مر * و * لذا * بطلت * عمرته * بالوقوف قبل افعالها * لانها لم تشرع مرتبة على
الحج * لا بالتوجه * الى عرفة * فان طاف له * طواف القلزم * ثم احرم بها فمضى عليها
ذبح * وهو دم جبر * وندب رفضها * لتأكده بطوانه * فان رفض قضى * لصحة الشروع فيها *
واراق دما * لرفضها * حج فاهل بعمره يوم النحر اوفي المئة ايام بعد لزمته * بالشروع لكن
مع كراهة التحريم * ورفضت * وجوبا تخلصا من الاثم * وقضيت مع دم * لرفض *
وان مضى * عليها * صح وعليه دم * لارتكاب الكراهة فهو دم جبر * فأنت الحج اذا
احرم به او بها وجب الرفض * لان الجمع بين احرامين لحجتين او لعمرتين غير مشروع *
وما فات الحج بقي في احرامه فيلزمه * ان يحلل * من احرام الحج * بافعال العمره ثم *
بعد * يقضي * ما احرم به لصحة الشروع * ويدب * للتحلل قبل اوانه بالرفض *

* باب الاحصار *

هو لغة المنع وشرعا منع عن ركن * اذا احصر بعد او مرض * او موت محرم او هلاك نقطة
حل له التحلل فحينئذ * بعث المفرد دما * او قيمته فان لم يجل بقي محرم احتى يجل او يتحلل
بطواف وهن الثاني انه يقوم الدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجل صنام عن كل نصف
صاع يوما * والقارن دمين * فلو بعث واحد لم يتحلل عنه * وعين يوم الذبح * ليعلم
متى يتحلل وينحى * في الحرم ولو قبل يوم النحر * خلا فأيهما * ولو لم يفعل ورجع الى
اهله بغير تحلل ارصبر * محرم * حتى زال الخوف جاز فان ادرك الحج فبها * ونعمت *
والا تحلل بالعمره * لان التحلل بالدب انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشقق عليه
زيلعي * وبن نحو يحل * ولو * بلا حلق وتقصير * هذا افائدة التعيين فلو كان ذبحه ففعّل
كما لحلل فظهر انه لم ينبغ او ذبح في حل لزمه جزاء ما جنى * و * يجب * عليه ان حل

من حجة * و لو نفلا * حجة * بالشروع * وعمرة * للتحلل ان لم يحج من عامه * وعلى
المعتمر عمرة و * على * القارن حجة و عمرتان * احد بهما للتحلل * فان بعث ثم زال
الاحصار وقد رطب * ادراك * الهدى والحج * معا * توجه * وجوبا * والا * يقل رعليهما *
لا * يلزمه التوجه وهي رباعية * ولا احصار بعد ما وقف بعرفة * للامن من الغوات *
والممنوع * ولو * بمكة عن الركنين محصرا * على الاصح * والقادر على احد هما لا * اما على
الوقوف ملتصام حجه به و اما على الطواف فلتحلله به كما مر *

* باب الحج عن الغير *

الاصل ان كل من اتى بعبادة مالية جعل ثوابها لغيره وان نواها عند الفعل لنفسه لظاهر
الالة واما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى الى الا اذا وهبه له كما حققه الكمال
واللام بمعنى على كما في قوله تعالى ولم لهم اللعنة ولقد افصح الزاهد عن اعتزاله هنا والله الموفق *
العبادة المالية * كزكاة وكفارة * تقبل النيابة * عن المكلف * مطلقا * عند الضرر *
والعجز ولو النائب ذميا لان العبرة لنية الموكل ولو عند دفع الوكيل * والبدنية * كصلوة و
صوم * لا * تقبلها * مطلقا والمركبة منهما * كحج الغرض * تقبل النيابة عند العجز فقط *
لكن * بشرط دوام العجز الى الموت * لانه فرض العمر حتى تلزم الاعادة بزوال العذر *
و * بشرط * نية الحج عنه * اى عن الامر فيقول احرمت عن فلان وليبيت عن فلان وروسي
اسمه فنوى عن الامر صريح وتكفي نية القلب * هذا * اى اشتراط دوام العجز الى الموت *
اذا كان * العجز كالجنون * والمرض الذى يرجى زواله وان لم يكن كذلك كالعمى
والزمانة سقط الغرض * بحج الغير * عنه * فلا اعادة مطلقا سواء * استمر ذلك بعد ربه
ام لا * ولو ارجح وهو صحيح ثم عجز واستمر لم يجزه لفقد شرطه * وبشرط الامر به * اى بالحج
عنه * فلا يجوز حج الفرع بغير اذنه الا اذا حج * ارجح * الوارث عن سوره * لوجود
الامر دلالة وبقي من الشرائط النفقة من مال الامر كلها واكثرها وحج المأمور بنفسه و
تعيينه ان عينه فلو قال يحج عني فلان لا غير لم يجز حج غيره ولو لم يقل لا غيره جاز واصلها نى
المباب الى عشرين شرط منها عدم اشتراط الاجرة فلو استأجر رجلا بان قال استأجرتك على
ان تحج عني بكذا لم يجز حجه وانما يقول امرتك ان تحج عني بلا ذكر اجاره واولا ينفق من

مال نفسه او خلط النفقة به الحج وانفق كله او اكثره جا زوبرى من الضمان * وشروط العجز *
الملك كور * للحج الغرض لا النفل * لاتساع بابه * ويقع الحج * المفروض * عن الامر على
الظاهر * من المذهب وقيل عن المأثور نفلا وللأمر ثواب النفقة كحج النفل * لكنه تشترط *
لصحة النيابة * اصلية المأثور لصحة الافعال * ثم فرع عليه او لا بقوله * فجاز حج الضرورة *
بمهمة من لم يحج * والمرأة * ولوامة * والعبد وغيره * كالمراحم وغيرهم اولى لعدم الخلاف *
ولو امرؤ ميا * او مجنوناً * لا * يصح * واذا عرض المأثور بالحج * في الطريق ليس له
دفع المال الى غيره لحج * ذلك الغير * عن الميت الا اذا اذن له * بذلك * بان قيل له
وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له * ذلك * مرض او لا * لانه صار وكيلاً مطلقاً * خرج *
المكلف * الى الحج ومات في الطريق واوصى بالحج عنه * انما تجب الوصية به اذا اقره
بعل وجوبه او لو حج من عامه فلا * فان فسر المال * او المكان * فالامر عليه * اي على ما فسر *
والافتح * عنه * من بلد * قياساً لا استحساناً فليحفظ فلما حج عنه الوصي من غيره لم يصح *
ان رفق به * اي بالحج * من بلد ثلثه * وان لم ينف به فمن حيث يبلغ استحساناً ولو وصي
الميت او وارثه ان يسترد المال من المأثور ما لم يحرم ثم ان رده لخيانة منه نفقة الرجوع في
ماله والافتي مال الميت * اوصى بحج فتطوع عنه رجل لم يجزه * وان امره الميت لانه لم يحصل
مقصود وهو ثواب الاتفاق كمن لو حج عنه ابنه ليرجع في التركة جاز ان لم يقل من مالي وكل
لوا حج لا ليرجع كالبني اذا قضاه من مال نفسه * ومن حج عن كل من * امره وقع عنه
ضمن مالهما * لانه خالفهما * ولا يقدر على جعله عن احدهما * لعدم الاولوية وينبغي صحة
التعيين لو اطلق الاحرام ولو ابهمه فان عين احد ما قبل الطواف والوقوف جاز * بخلاف
مالواهل بحج عن ابويه او غيرهما * من الجانب حال كونه * متبرعاً فعين * بعد ذلك
جاز لانه متبرع بالثواب فله جعله لاحد هما او لهما وفي الحديث من حج عن ابويه نقل قضى
عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وبعث من الابرار * ودم الاحصار * لا غير * على الامر
في ماله ولو ميتاً * قيل من الثلث وقيل من الكل ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان باقة سماوية
لا * ودم القران * والتمتع * والجنائيات على الحاج * ان اذن له الامر بالقران والتمتع
والانقصير مخالفاً فيضمن * ضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه * فيعيد بمال نفسه * وان بعد

فلا * ليحصل المقصود * وان مات * المأمور * اوسرت نفقته في الطريق * قبل وقوفه *
 حج من منزل آمرة بثلاث ما بقي * من ماله فان لم يف فمن حيث يبلغ فان مات اوسرت ثانيا
 حج من ثلث الباقي بعد ما هلك امره بعد اخرى الى ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فتبطل
 الرصية قلت وظاهره انه لا رجوع في تركه المأمور فليراجع * لامن حيث مات * خلافا لهما
 وقولهما استحسانا فروع يصير مخالفا بالقران او التمتع كاملا بالتأخير عن السنة الاولى
 وان عينت لانه للاستعجال لا للتقييد والافضل ان يعود اليه وعليه رد ما فضل من النفقة وان
 شرطه فالشرط باطل الا ان يوكفه بهبة الفضل من نفسه او يوصى الميت به لمعين ولوارثه ان يسترد
 المال من المأمور ما لم يحرم وكذا ان احرم وقد دفع اليه ليحج عنه وصية فاحرم ثم مات الامر
 وللوصي ان يحج بنفسه الا ان يأمره بالدفع او يكون وارثا ولم تجز البقية ولو قال منعت وكذب
 لم يصدق الا ان يكون امر اظاهرا ولو قال حججت وكذب صدق بيمينه الا اذا كان مديون
 الميت وقد امر بالانفاق ولا تقبل بنيتهم انه كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهنوا على اقراره انه لم يحج *

* باب الهدى *

* هو * في اللغة والشرع * ما يهدى الى الحرم * من النعم * ليتقرب به * فيه * ادناه
 شاة وهو ابل * ابن خمس سنين * وبقر * ابن سنتين * وغنم * ابن سنة * ولا يجب تعريفه *
 بل يندب في دم الشكر * ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا * كما سيجي فيصح اشتراك
 ستة في بدنة شريت لقربة وان اختلفت اجناسها * ونجوز الشاة * في الحج * في كل شئ الا
 في طواف الركن * جنبا او حائضا * ووطئ بعد الوقوف * قبل الحلق كامر * ويجوز اكله *
 بل يندب كما في الاضحية * من هدى التطوع * اذا بلغ الحرم * والمتعة والقران فقط * ولو
 اكل من غيرها ضمن ما اكل * ويتعين يوم النحر * اى وقته وهو الايام الثلاثة * ان يحج المسعد
 والقران فقط * فلم يجز قبله بل بعده وعليه دم * ويتعين الحرم * لامن * لماكل لا لغيره *
 لكنه افضل * وبصدق لجلاله وخطاه * اى زمامه * ولم يعط اجر الجزاء * اى الذابح *
 منه * فان اعطاه ضمنه اما لترصد عليه جار * ولا يركبه * مطلقا * بلا ضرورة * وان
 اضطر الى الركوب ضمن ما نقص بركوبه وحمل متاعه وتصدق به على الفقراء شويلا ليه فان
 اطعم منه غنيا ضمن قيمته مبسوط * ولا يحلبه وينضح ذرعها بالماء البارد * لو اذبحه قريبا ولا حلبه

وتصدق به * ويقوم بدل * هدى * واجب عطف او تعيب * بما يمنع الاصلية * وصنع
 بالمعيب ما شاء ولو * كان المعيب * تطوعا نحره وصيغ قلاوته بل منه وضرب به صفحة سنامه *
 ليعلم انه هدى للفقراء * ولا * يطعم * منه غنيا * لعدم بلوغه محله * ويقبل * نذبا *
 بدته التطوع * ومنه النذر * والمتعة والقران نقط * لان الاشتها ربا لعبادة الحق والستر
 بغيرها احق * شهدا * بعد الوقوف * بوقوفهم بعد رفته لا تقبل * شهادتهم والوقوف صحيح
 استحسانا حتى الشهود للجرح الشدي * وقبله * اى قبل وقته * قبلت ان امكن التدارك *
 ليلا مع اكثرهم والا لا * رمى فى اليوم الثانى * او الثالث او الرابع * الوسطى وثلاثة ولم يرم
 الاولى فعند القضاء ان رمى الكل * بالترتيب * حسن وان تضي الازل جاز * لسنية الترتيب *
 نذر * المكلف * حجا ما شيا * مشي من منزله وجوبا فى الاصح * حتى يطوف الغرض *
 لانتماء الاركان ولوركب في كله او اكثره لزمه دم وفي اقله يحس به ولو نذر المشى الى المسجد الحرام
 او مسجد المدينة او غيرها لاشى عليه * اشترى محترمة * ولو * بالاذن له ان يحللها * بلاكرامة
 لعدم خلف وعده * بقص شعرها او بقلم ظفرها * او بمس طيب * ثم يجامع وهو اولى من التحليل
 بجماع * وكذا الوكع حرة محرمة بنفل بخلاف الغرض ان لها محرم والا فهي محصورة فلا تتحلل
 الا بالهدى ولو اذن لامرأته بنفل ليس له الرجوع فيه لملكها منافعها وكذا المكاتبه بخلاف
 الامة الا اذا اذن لامته فليس لزوجها سنها فروع حج الغني افضل من حج الفقير حج
 الغرض اولى من طاعة الوالد بن بخلاف النفل بناء الرباط افضل من حج النفل واختلف فى
 الصدقة ورجح فى البرازية افضلية الحج لمشقته فى المال والبدن جميعا قال وبه افتى
 ابو حنيفة رح حين حج وعرف المشقة لوقته الجمعة مزيد سبعين حجة ويغفر فيها لكل
 فرد بلا واسطة ضاق وقت العشاء والوقوف يدع الصلوة وينهب لعنة للخرج هل الحج
 يكفر الكبائر قيل نعم كحربي اسلم وقيل غير المتعلقة بالادمي كذمي اسلم قال عياض اجمع
 اهل السنة ان الكبائر لا يكفرها الا التوبة ولا فائى بسقوط الدين ولو حقا لله تعالى كدين صلوة
 وزكوة نعم اثم المطل وتأخير الصلوة ونحوها يسقط وهذا معنى التكفير على القول به وحديث
 ابن ماجة انه عليه الصلوة والسلام استحيب له حتى فى الدماء والمظالم ضعيف يندب دخول
 البيت اذا لم يشتمل على اذى نفسه او غيره وما يقوله العوام من العزرة الوثقى والمسمار الذى

في وسطه انه سرور الدنيا لا اصل له ولا يجوز شراء الكسوة من بنى شيعة بل من الامام او نائبه وله لبسها ولو جنباً او حائضاً لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال لا حرم للمدنية عندنا ومكة افضل منها على الراجح الا ما ضم اعضاؤه الشريفة صلى الله عليه وسلم فانه افضل مطلقاً حتى من الكعبة والعرش والكرسي وزيارته قبره الشريف مندوبة بل تيل واجبة لمن له سعة ويد أبا الحج لو فرضاً ويخير لو غفلاً ما لم يمر به عليه الصلوة والسلام فيبدأ بزيارته صلى الله عليه وسلم لا محالة ولينوي معه زيارة مسجد الشريف فقل اخبر ان الصلوة فيه خير من الف في غيرها الا المسجد الحرام وكل ابقية القرب ولا تكره المجاوزة بالمدينة وكل ابكة لمن يشق بنفسه *

* كتاب النكاح *

ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم عليه السلام الى الان ثم تستوفى الجنة الا النكاح والايمان هو * عند الفقهاء * عقد يفيد ملك المتعة * اى حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي فتخرج الذكر والخنثى المشكل لجواز ذكوريته والمثارة والجنينة وانسان الماء لا اختلاف الجنس واجاز الحسن نكاح الجنينة بشهود قنية * تصد * خرج ما يفيد الحل ضمنا كشرأة امة للتسرى وعند اهل الاصول والمغة * هو حقيقة في الوطى مجاز في العقل * فحيث جاء في الكتاب والسنة مجردا عن القرائن يراد به الوطى كافي ولا تنكحوا ما نكح ابائكم فتحرم من زينة الاب علي الابن بثلاف حتى تنكح زوجا لا سنادا اليها والمقصود منها العقل لا الوطى الا مجازا * يكون واجبا عند الترتقان * فان تيقن الزنا الا به فرض نهاية وهذا اذا ملك المهر والنفقة والا فلا انهم بتركه بدائع * ويكون سنة * موكدة في الاصح فنام بتركه ويثاب ان نوى تحصينا وولد * حال الاعتدال * اى العقلية على واطى وسهر ونغمة ورجح في النهي وجوبه للمراغبة عليه والا نكار على من رغب عنه * ومكروه الخوف الجور * فان تيقنه حرم ونذاب اعلانه وتقل يم خطبته وكونه في مسجد يوم الجمعة يعاقب رشيد وشهود عدول والاستدانة له والنظر اليها قبله وكونها دون سن وحسباً وعزاً ولا وفوقه ادا وخلقاً وورعاً وجمالاً وهل يكره الزفاف المختار لا اذا لم يشتمل على مفسدة دينية * وينعقل * ملتبساً * بايجاب * من احد هما * وقبول * من الاخر * وضعاً للمضي * لان الماضي ادل على التحقيق *

كزوجة * نفسي او بنتى او مولدتى منك * ويقول * الاخر * تزوجت و * ينعقد ايضا *
 بما * اى بلفظين * وضع احد هـ له * للمضى * والاخر للاستقبال * او للحال فالاول
 الامر * كزوجني * او زوجيني نفسك او كوني امرأتى فانه ليس بايجاب بل هو وكيل ضمنى *
 فاذا قال * فى المجلس * زوجت * او قبلت او بالسمع والطاعة بزيادة قام مقام الطرفين وقيل
 هو ايجاب ورجحه فى البحر والثاني المضارع المبني وبهمزة او نون او تاء كزوجني نفسك اذا لم ينو
 الاستقبال وكذا انا متزوجك او جئتكم خا طبا لعدم جريان المساومة فى النكاح ارجل اعطينيها
 ان المجلس للنكاح وان للوعد فوعد ولو قال لها يا عرسى نقالت لي بك انعقد على المذهب * فلا
 ينعقد * بغيره بالفعل كقبض مهر ولا بتماط ولا بكتابة حاضر بل غايب بشرط اعلام الشهود كما فى
 الكتاب ما لم يكن بلفظ الامر فتتولى الطرفين فتح ولا * بالاقرار على المختار * خلاصة كقوله هي
 امرأتى لان الاقرار اظهر لما هو ثابت وليس بانشاء * وقيل ان * كان * بحضور من الشهود صح *
 كما يصح بلفظ الجعل * وجعل * الاقرار * انشاء هو الاصح * ذخيرة * ولا ينعقد بتزوجت نصفك
 فى الاصح * احتياطاً لخافية بل لابد ان يضيغه الى كلها ارماع به عن الكل ومنه الظاهر والبطن على
 الاشبه ذخيرة ورجحوا فى الطلاق خلافه فيحتاج للفرق * واذا وصل الايجاب بالتسمية * للمهر *
 كان من تمامه * اى الايجاب * فلو قبل الاخر قبله لم يصح * لتوقف ازل الكلام على آخره لو فيه
 ما يغير اوله ومن شرائط الايجاب والقبول اتحاد المجلس لو حاضرين وان طال كخبرة وان
 لا يخالف الايجاب للقبول كقبلت النكاح لا المهر نعم يصح الخط كزيادة قبلها فى المجلس وان
 لا يكون مضافاً ولا متعلقاً كما سيجى ولا المنكوحة مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقبول
 فيما يستوى فيه الجدل والهزل اذا لم يحجج لنية به يغتنى * وانما يصح بلفظ تزويج ونكاح *
 لانها ماصريح * وما * عدلها كناية وهو كل لفظ * وضع لتمليك عين * كاملة فلا يصح بالشركة *
 فى الحال * خرج الرصية غير المقيدة بالحال * كهبة وتمليك وصدة * وقرض و صلح وصرف
 وعطية وسلم واستجارة وكل ما تملك به الرقاب بشرط نية او قرينة وفهم الشهود المقصود * لا *
 يصح * بلفظ اجارة * براء اوزاء * واعارة ووصية * ورهن ووديعة ونحوهما ما لا يفيد الملك
 لكن تثبت به الشبهة فلا يحل ولها الاقل من المسمى ومهر المثل زكك تثبت بكل لفظ لا ينعقد
 به النكاح فليحفظ * والفاظ مصحفة كزوجت * لصدره لا عن قصد صحيح بل عن تحريف

وتصحيح فلم يكن حقيقة ولا مجازا لعدم العلاقة بل غلطا فلا اعتبار به اصلا تلويح نعم لو اتفق
توم على النطق بهذه الغلطة وصدرت عن قصد كان ذلك وضعا جديا ان يصح به انتفى المرحوم
ابو المسعود واما الطلاق فيقع بها تضامنا كافي اوائل الاشياء * ولا بتعاط * احتراما للفروج *
وشرط سماع كل من العاقد بين لفظا الاخر ليتحقق رضاها * و * شرط * حضور * شاهدين *
حرين * او حر وحر تين * مكلفين سامعين معاقوا لهما * على الاصح * فاهمين * انه نكاح
على المذهب بحر * مسلمين لنكاح مسلمة ولو ناسقين او مسلم ودين في قذف او اعميين او ابني
الزوجين او ابني احد هما وان لم يثبت النكاح بهما * اى بالابنين * ان ادعى القريب كـ
صح نكاح مسلم ذمية عند ذميين * ولو مخالفتين لدينهما * وان لم يثبت النكاح بهما * انكاره *
الاصل عندنا ان كل من ملك قبول النكاح بولاية نفسه انعقد بحضوره * امر * الاب * رجلا
ان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل او امرتين و * الحال ان * الاب حاضر صح * لانه
يجعل عاقد احكما * والا لولوزوج ابنته البالغة * العاقلة * بحضور شاهد واحد جاز ان *
كانت ابنته * حاضرة * لانها تجعل عاقلة * والا لا * الاصل ان الامر متى حضر جعل به شر
ثم انما تقبل شهادة المأمور اذا لم يذكر انه عقل لئلا يشهد على فعل نفسه ولو زوج المولى عبد
البالغ بحضرته وواحد لم يجز على الظاهر ولو اذن له فعقد بحضره المولى ورجل صح والفرق
لا يخفى * ولو قال * رجل * لاخر زوجتني ابنتك فقال * الاخر * زوجت ابنتك *
مجيئها له * لم يكن نكاحا ما لم يقل المجيب * بعد * قبلت * لان زوجتني استتبعه وليس
بعقد بخلاف زوجني لانه توكيل * غلط وكيلا بالنكاح في اسم ابيها بغير حضورها لم يصح *
للجهالة وكذا لو غلطني اسم بنته الا اذا كانت حاضرة وشار اليها فيصح ولو له بنتان اراد
تزويج الكبرى فغلط فسمها باسم الصغرى صح للصغرى خاياه * ولو بعث * سريلا * لانه
اقواما للخطبة فزوجها الاب * او المولى * بحضورتهم صح * فيجعل المتكلم فقط خاياه اياهم
شهودا به يفنى فتح فروع قال زوجني ابنتك على ان امرها يهلك لم يكن له الامر لانه
تغويض قبل النكاح وكله بان يزوجه فلانه بكل ان زاد الوكيل في المهر لم ينفذ فلو لم يعلم حالي
دخل بقى الخيارين اجازته وفسخه ولها الاقل من المسمى ومهر المثل لان الموقوف كالمثل
تزوج بشهادة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لم يجز بل قيل يكفر *

* فصل *

فى المحرمات اسباب التحريم انواع ثرابة مصاهرة رضاع جمع ملك شرك ادخال امة على
 حرة فهى سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وبقي التطليق نلنا وتعلق حق الغير بنكاح او عد
 ذكرهما فى الرجعة * حرم * على المتزوج ذكر اركان ارائنى نكاح * اصله وفرعه * علا او نزل *
 وبنت اخيه واخته وبناتها * ولو من زنا * وعمته وخالته * فهذه السبعة من كورة فى آية
 حرمت عليكم امهاتكم ويدخل عمه جد * وجدته وخالتهما الاشقاء وغيرهن واما عمه عمه امه
 وخاله خالة ابيه فحلل كبرت عمه وعمته وخاله وخالته لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم *
 و * حرم بالمصاهرة * بنت زوجته الموطوءة وام زوجته * وجداتها مطلقا بمجرد العقد الصحيح *
 وان لم توطأ * الزوجة لما تقرران وطأ الامهات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات
 ويدخل بنات الربيبة والرييب وفى انكشاف واللمس ونحوه كالدخول عند ابى حنيفة رح
 واقرة المصنف * وزوجة اصله وفرعه مطلقا * ولو بعيد ادخل بها اولادها وبنت زوجة ابيه او
 ابنه فحلل * و * حرم * الكل * مما مرتحريمه نسبا ومصاهرة * رضاعا * الا ما استثنى في
 بابه **فروع** يقع مغلظة فيقال طلق امرأته طلقين ولها منه لبن فاعتدت فنكحت صغيرا
 فارضعت محرمته عليه فنكحت آخر فنزل بها فابانها فهل تعود للاول بواحدة ام بثلاث الجواب
 لا تعود اليه ابل الصيرورتها حليلة ابنه رضاعا شرعى امة ابيه لا تحل له ان علم انه وطئها تزوج
 بكر افوج لها ثيبا وقالت ابوك فضني ان صل قها بانث بلا مهر والا لاشمني * و * حرم ايضا
 بالصهرية * اصل من نيته * اراد بالزنا الوطأ الحرام * و * اصل * ممسوسته بشهوة * ولو
 بشعر على الرأس يحائل لا يمنع الحرارة * و * اصل * ماسته ونظرة الى ذكره والمنظور الى
 فرجها * المدور * الداخل ولو * نظره * من زجاج او ماء هي فيه ونزوعهن * مطلقا والعبرة
 للشهوة عند اللمس والنظر لابلها وحدها فيهما تحرك آلتها او زيادته به يغتنى وفي امرأة
 ونحو شيخ تحرك قلبه او زيادته وفى الجوهر لا يشترط فى النظر المغرج تحريك آلتها به يغتنى هذا
 اذ لم ينزل فلوا نزل مع مس او نظره فلا حرمة به يغتنى ابن كمال وغيره وفى الخلاصة وطأ اخت
 امرأته لا تحرم عليه امرأته * لا * تحرم * المنظور الى فرجها الداخل * اذا رآه * من امرأة
 او ماء * لان المرئى مثاله * بالانعكاس لا * هو * هذا اذا كانت حية مشتها * ولو ما ضيا *

الخمس * و * صح نكاح * اربع من الحرائر والاماء فقط للحر * لا أكثر * وله التسرى بما شاء
من الاماء * فلوله اربع والفسرية واراد شراء اخرى فلامه رجل خفيف عليه الكفر ولو اراد
التسرى فقالت له امرأته اقتل نفسي لا يمنع لانه مشروع لكن لو ترك لثلاث يغمها يوجر لحد يث
من رق لامني رق الله له بزانية * ونصفها للعبد * ولو مد برا * ويمتنع عليه غير ذلك *
فلا يحل له التسرى اصلا لانه لا يملك الا الطلاق * و * صح نكاح * حبلى من رنالا * حبلى *
من غيره * اى الزنا لثبوت نسبه ولو من حربي اوسيلها المقربة * وان حرم وطوها * ودواعيه *
حتى تضع * متضل بالمسئلة الاولى لثلاث يسقى ماءه زرع غيره اذ الشعر ينبت منه فروع
لو نكحها الزاني حل له وطوها اتقا والولد له ولزمه النفقة ولو زوج امته او ام ولد الحامل بعد
علمه قبل اقراره به جاز وكان نفيا نهر عن التوشيح * و * صح نكاح * الموطوءة بملك * بمن
ولا يستبرأها زوجها بل سيدها وجوبا على الصحيح ذخيرة * او * الموطوءة * بزنا * اى جاز
نكاح الزانية وان رآها تزني وله وطؤها بلا استبراء واما قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا اذن
فمنسوخ بآية فانكحوا ما تاب لكم وفي آخر حظر المجتبى لا يجب على الزوج تطليق الفاجر ولا
عليها تسريح الفاجر الا اذا خاف ان لا يقيما حل ود الله فلا بأس ان يتفرقا في الوصيانة ضعف
كما بسطه المصنف * و * صح نكاح * المضومة الى محرمة والمسمى * كاه * لها * ولودخل بالمحرمة
فلها مهر المثل * وبطل نكاح متعة وموفت * وان جهلت المدة او طال في الاصح ولبس منه
مالو نكحها على ان يطلقها بعد شهر او ثوى مكانه معها مدة معينة ولا بأس بتزوج النهاريات عيني
و * يحل * له وطو امرأه ادعت عليه * عند قاض * انه تزوجها * بنكاح صحيح * وهي *
اى والحال انها * محل للنشاء * اى لانتاء النكاح عليه خالية عن الموانع * وتضى *
القاضي * بنكحها ببينة * اقامتها * ولم يكن * في نفس الامر * تزوجها وكان * حل له * او ادعى
نكاحها * خلافا لها وفي الشربلية عن المواهب بقولها ما يفتى * ولو تضى بطلاقها بشهادة
الزور مع علمها * بذلك تغزو * حل لها التزوج باخر بعد العدة * و * حل * للشاهد * زورا * تزوجها
وحرمت على الاول * وعند الثاني لا تحل لها وعند محم رح تحل الاول مالم يدخل الثاني وهو من
فروع القضاء بشهادة الزور كما سيجئ * والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط * كتزوجتك ان رضي ابي
لم يعقد النكاح لتعليقه بالخطر كافي العمادية وغيرها ما في الدرر منه نظر * ولا اضافته الى المستقبل *

كثير زجتها عند الوعد غدا لم يصح * ولكن لا يبطل * النكاح * بالشرط الفاسد و * انما * يبطل
 الشرط و نه * يعني لو عقل مع شرط فاسد لم يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط *
 الا ان يعلقه بشرط * ماض * كائن * لامحالة * فيكون تحقيقا * فيعتقد للحال كان خطب
 بنتا لابنه فقال ابوها زوجتها قبلك من فلان فكذلك به فقال ان لم اكن زوجتها فلان فقد زوجتها
 لابنك فقبل ثم علم كذب به انعقد لتعليقه بموجود وكذا اذا رجع المعلق عليه في المجلس ذكره
 عمري زاد * وعنه المصنف بحثا لكن في النهر قبيل كتاب الصرف في مسئلة التعليق برضا الاب
 والحق الاطلاق فليأمل المفتي *

* باب الولي *

هو لغة خلاف العد ووعرفا العارف بالله تعالى وشرعا * البالغ العاقل الوارث * ولو فاسقا على
 المذهب ما لم يكن متهنكا وخرج انحصري ووصي مطلقا على المذهب * والولاية تنفيل القول
 على الغير * تثبت بارع قرابة وملك وولاء وامامة * شاء او ابي * وهي هنا نوعان ولاية تدب
 على المكلف ولوبكر او ولاية اجبار على الصغير ولو ثيبا ومعتوهة ومرفقة كما اباد به بقوله *
 وهو * اى الولي * شرط * صحة * نكاح صغير ومجنون ورقيق * لا مكلفه * فنقل نكاح حرة
 مكلفه بلا * رضى * ولي * والاصل ان كل من تصرف في ماله تصرف في نفسه وما لا فلا *
 وله * اى الولي * اذا كان عصبة * واوغر محرم كابن عم ففى الاصح خانية وخرج ذو
 الارحام والام والقاضي * الاعتراض في غير الكفو * فيفسخه القاضي ويتجبد ويتجبد
 النكاح * ما لم * يسكت حتى * تلك منه * ثملا يضيع الولد وينبغي الحاق الحمل الظاهر *
 ويغتى * في غير الكفو * بعد مجوارده اصلا * وهو المختار للفتوى * لفساد الزمان * فلا تحيل
 مطلقة فلنا نكحت غير كفو بلا رضى رلى بعد معرفته اياه فليحفظ * و * بناء * على الاول *
 وهو ظاهر الرواية * فرضي البعض * من الاولياء قبل العقد او بعده * كالكل * لثبوته لكل
 كمالا كولاية امان وقود وسنحقة في الوقف * ولو اسنور اى الدرجة والا فلا اقرب * منهم
 حق * الفسخ وان لم يكن له اولى فهو * اى العقل * صحيح * نافذ * مطلقا * انفاقا *
 وقبضه * اى ولي له حق الاعتراض * المهر ونحوه * ما يدل على الرضى * رضا * دلالة
 ان كان عدم الكفاءة ثابعا عند القاضي قبل خاصته والام يكن رضا * لا * يكون * سكوت * *

رضا ما لم تلد واما تصليقه بانه كفو فلا يسطح حق الباقي مبعوط * ولا تجبر البالغة البكر
 على النكاح * لانقطاع الولاية بالبلوغ * فان استأذنها هو * اى الولي وهو السنة * او وكيله
 او رسوله او زوجها * وليها واخبرها رسوله او فضولي عدل * فسكتت * عن رده مبتارة *
 او ضحكت غير مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت * فلو بصوت لم يكن اذنا ولا رد احتى
 لورضيت بعل * انعقد معراح وغيره فما فى الوقاية والمتقى فيه نظر * فهو اذن * اى توكيل
 فى الاول ان اتحل الولي فلو تعدد المزوج لم يكن سكوتها اذنا اجازة فى الثانى ان بقي النكاح
 لا لو بطل بموته ولو قالت بعل موته زوجني ابى بامرى وانكرت الورثة فالقول لها فترثت وتعتل
 ولو قالت بغير امرى لكنه بلغني فرضيت فالقول لهم وقولها غيره اولى منه رد قبل العقل لا بعل *
 ولو زوجها لنفسه فسكوتها رد بعل العقل لانبله ولو استأذنها فى معين فردت ثم زوجها منه فسكتت
 صح فى الاصح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم ماتت رضيت لم يجز لبطالانه بالرد * استحسنوا التجيز
 عند الزفاف لان الغالب اظهار النفرة عند فجأة السماء ولو استأذنها فسكتت فوكل من يزورها
 ممن سماه جازان عرف الزوج والمهر كفى القنية واستشكله فى المحر بان ايس للوكيل ان يوكل
 بلا اذن فمقتضاها عدم الجواز ازانها مستثناة * ان علمت بالزوج * انه من هو اظهر الرغبة
 فيه او عنه ولو فى ضمن العام كجيرانى او بني عمى لو يحصون والا لا ما لم تغوض الامر * لا *
 العلم * بالمهر * وقيل يشترط وهو قول المتأخرين يحرم عن الذخير واقراء المصنف وما صححه
 فى الدرر عن الكافي رده الكمال * وكذا اذا زوجها * الرلى * عندها * اى بحضورتها *
 فسكتت * صح فى الاصح ان علمه كأمروا السكوت كالنطق فى سبع * نلتين مسئلة من كوزة فى الاشياء *
 فان استأذنها غير الاقرب * كاجنبي او ولي بعيل * فلا * عبرة اسكوتها بل * لان من الغول
 كالثيب * البالغة لا فرق بينهما الا فى السكوت لان رضاها يكون بالذلة كما ذكره بقوله *
 او ما هو فى معناه * من نعل يدل على الرضا * كطلب مهرها * ونقمتها * وتمكنها
 من الرطى * ودخوله بها رضاها ظهيرة وقبول التهنية والضحك سرورا فذلك بخلاف خلافه
 او قبول هديته * من رات بكارتها برتبة * اى نذرة * او * درور * حيض او * حصول *
 جراحة او تعيس * اى كبر * بكر حقيقة * كنفريق يجب او عنه او طلاق او موت بعل خلوة
 قبل وطى * او زنا * وهذه فقط * بكر حكما * ان لم ينكر رد لم تجز به والا لثيب كزنا ولاء

بشبهة أو نكاح فاسد * قال * الزوج للبكر البالغة * بلغك النكاح فسكنت وتالت بل رددت *
 النكاح * ولا بينة لهما * على ذلك * ولم يكن دخل بها طوعا * فى الأصح * فالقول قولها *
 يمينها على المفتى به وتقبل بنيتها على سكوتها لانه وجودى بضم الشفتين ولو برهننا فيمينتها أولى
 الا ان يبرهن على رضاها أو اجازتها * كالوزوجها ابوها * مثلاً زاعماً عدم بلوغها * فقات
 انا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراشقة وقال الاب * او الزوج * بل هى صغيرة * فان القول
 لها ان ثبت ان سنهن تسع وكذا الوادى المراهق بلوغه ولو برهننا فيمينة البلوغ أولى * على الأصح *
 بخلاف قول الصغيرة رددت حين بلغت وكذا بها الزوج فالقول له لا نكاح زوال ملكه لو اختلفا
 بعد زمان البلوغ ولو حالة البلوغ فالقول لها شرح ومباشرة فلم يحفظ * والمولى * الآتي بيانه *
 النكاح الصغير والصغيرة * جبراً * ولو ثبته * كعتوه ومجنون شهر * ولزم * النكاح * ولو بغبن
 فاحش * بنقص مهرها وزيادة مهره * او * زوجها * بغير كفو ان كان الرولى * المزوج
 بنفسه بغبن * ابا ارجل * وكذا المولى وابن المجنونة * لم يعرف منهما سوء الاختيار * مجانة
 ونسقا * وان عرف لا * يصح النكاح اتفاقاً وكذلك لو كان سكران فزوجها من فاسق اشرير او فقير اذى
 حرفة دنية لظهور سوء اختياره فلا يعارضه فقته المظنونة بحر * وان كان المزوج غيرهما * اى غير
 الاب وابيه ولو الام او القاضى او وكيل الاب لكن فى النهر يحتمل بعين لو كيله القدر صح * لا يدمح *
 النكاح * من غير كفو او بغبن فاحش اصلاً * وما فى صد الشريعة صح * لهما فسخه وهم *
 وان كان من كفو وبمهر المثل صح * لكن * لهما * اى لصغير وصغيرة وملحق بهما * خيار الفسخ *
 ولو بعد الدخول * بالبلوغ او العلم بالنكاح بعد * لقصور الشفقة ويغني عنه خيار العتق
 ولو بلغت وهو صغير فرق بحضرة ابيه ووصيه * بشرط القضاء * للفسخ * فيتوارثان فيه * ويلزم
 كل المهر ثم الفرقة ان من قبلها ففسخ لا ينقص عد والطلاق ولا يلحقها علق الافرقة وان من
 قبله فطلاق الاب ملك او ردة او خيار عتق وليس لنا فرقة منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار
 عتق وشرط لكل الغضاء الاثنائية ونظمه صاحب النهر فقال * فرق النكاح اتتك جميعاً ناعاً *
 فسخ طلاق وهذا الذى يحكيها * تباً بنى الكازم نقصان مهر كذا * فساد عتق وفقد الكفو ينفعها *
 تقبيل سبى واسلام المحارب او * رضاع صهرتها فسد وافيهما * خيار عتق باو غ ردة وكذا *
 ملك لبعض وتلك الفسخ يحصنها * اما لطلاق فجب عنه وكذا * ايلاء ولعان ذاك ينلوهما *

تضا قاض اتى شرط الجميع خلا * عتق وملك واسلام اتى فيها * تقبيل سبي مع الابلاء يا املي *
تباین مع فساد العقد يد فيها * وبطل خيا البكر بالسكوت * لو مختارة * عالمة باصل *
النكاح * ولو سألت عن قد رالمهر قبل الخلوة اذ عن الزوج اوسلمت على الشهر ولم يبطل خيارها
فهي وحشا * ولا يمتد الى آخر المجلس * لانه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول اطلب الحقيين ثم تبدأ
بخيار البلوغ لانه ديني وتشهد قائلة بلغت الان ضرورة احياء الحق * وان جهلت به * لتفرغها
للعلم * بخلاف * خيار * المعتقة * فانه يمتد لشغلها بالمولى * وخيار الصغير والتميب اذا بلغا
لا يبطل * بالسكوت * بلا صريح رضا اودلالته * علمه * كقبلة ولمس * ودفع مهر * ولا *
يبطل * بقيامها عن المجلس * لان وقته العمر فيبقى حتى يزوج الرضا ولودعت التمكين
كرها صدقت ومغادرة ان القول لدعي الاكراه ولو في حبس الوالي فليحفظ * الوالي في النكاح *
لا المال * العصبه بنفسه * وهو من يتصل باميت حتى المعتقة * بلا توسط انثى * بيان لما قبله *
على ترتيب الارث والحجب * فيقدم ابن المجنونة على ابنها لانه يحجب حجب نقصان * بشرط
حرية وتكليف واسلام في حق مسلمة * تريد التزوج * ووال مسلم * لعن م الولاية * وكذا
لا ولاية * في نكاح ولا مال * مسلم على كافرة الا * بالسبب العام * بان يكون * المسلم *
سيد امه كافرة او سلطانا * او نائبه او شاهدا * وللكافر ولاية على * كافر * مثله * اتفاقا *
فان لم يكن عصبه فالولاية للام * ثم لام الاب وفي القنية عكسه ثم للبنت ثم لبنت الابن ثم
لبنت البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا اثم للجد الفاسد * ثم الاخت لاب
وام ثم * الاخت * لاب ثم لولد الام * الذكروا لاني مواء ثم لاولادهم * ثم لذوي الارحام *
العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام وبهذا الترتيب اولادهم ثم شمني ثم مولى
المولات * ثم للسلطان ثم لقاض نص له عليه في منشوره * ثم انوابه ان فوض له ذلك والا *
وليس للوصي * من حيث هو وصي * ان يزوج * اليتيم * مطلقا * وان اوصى اليه الاب
بذلك على المذهب نعم لو كان قريبا او حاكما يملكه بالولاية كما لا يخفى **فروع** ليس للقاضي
تزويج الصغيرة من نفسه ولا ممن لا تقبل شهادته له كما في معين الاحكام واقره المصنف وبه علم
ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى صغيرة تزوجت نفسها اولادها ثم توفى ونفل باجازتها
بعد بلوغها لان له مجيزا وهو السلطان واو زوجها واما ان مستويان قدم السابق فان لم يد راورقعا

معا بطلا * وتسولي * الابدل التزويج بغيبة الاقرب * فلو تزوج الابدل حال قيام الاقرب توقف على
اجازته ولو تحولت الولاية اليه لم يجز الا باجازه بعد التحول قهستاني وظهيرية * مسافة القصر *
واختار في الملتقى ما لم ينتظر الكفو المحاطب جوابه واعتمد الباقي ونقل ابن كمال ان الفتوى عليه
وثمره الخلاف فيمن اختفى في المدينة هل تكون غيبة منقطعة * ولو زوجها الاقرب حيث هو جاز *
النكاح * على الظاهر * ظهيرية * ويثبت للابدل * من اولياء النسب شرح وهبانية لكن في
القهستاني عن الغياث لو لم يزوج الاقرب زوج القاضي عند فوت الكفو * التزويج بغض
الاقرب * اى بامتناعه عن التزويج اجماعا خلاصه * ولا يبطل تزويجه * السابق * يعود
الاقرب * لحصوله بولاية تامة * ورلى المجنونة * والمجنون ولو عارضا * فى النكاح * اما
التصرف فى المال فلا ب اتفاقا * ابنها * وان سفل * دون ابها * كما مر والاولى ان يامر
الاب به ليصح اتفاقا * ولو اقرولى صغيرا وصغيرة او * اقر * وكيل رجل او امرأة او مولى
العبد بالنكاح لم ينفذ * لانه اقرار على الغير بخلاف مولى الامة حيث ينفذ اجماعا لان منافع
بصنعها ملكه * الا ان يشهد الشهود على النكاح * بان ينصب القاضي خصما عن الصغير حتى
ينكر نقيام البينة عليه * او يدرك الصغير او الصغيرة فيصدق به * اى الولي المقر * او يصدق
الموكل او العبد * عند ابي حنيفة رح وقال يصدق في ذلك وهذه المسئلة مخرجة من قولهم من
ملك الانشاء ملك الاقرار به ولها نظائر فر ع هل لولي مجنون ومعتوه تزويجه اكثر من
واحدة لم اره ومنعه الشافعي رح وجوزة فى الصبي للحاجة *

* باب الكفاءة *

من كافاه اذا ساراه والمراد هنا مساواة مخصوصة او كون المرأة ادنى * الكفاءة معتبرة * فى
ابتداء النكاح للزومه وصحته * من جانبه * اى الرجل لان الشريفة تأبى ان تكون فراشا
للدني ولد * لا * تعتبر * من جانبها * لان الزوج مستغفرش فلا يغيبه دناءة الفراش وهذا
عند الاثر في الصحيح كما فى الجنازية لكن فى الظهيرية وغيرها هذا عند وعندها تعتبر فى
جانبيها ايضا * و * الكفاءة * هي حق الولي لاحقها * فلو نكحت رجلا ولم تعلم حاله فاذا
سوء حاله لا خيار لها بل للاولياء ولو زوجها صابرا لم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا لا خيار لاحد
الاذا شرطوا الكفاءة ارا خبرهم به اوقت العقل فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير كفو كان لهم

الخمار ولو الجية فلم يحفظ * وتعتبر * الكفاءة * للزوم النكاح خلافا لما للكرح * نسبنا نفقريش *
 بعضهم * الكفاء * بعض * و * بقية * العرب * بعضهم * أكفاء * بعض * واستثنى في الملتقى
 نبال الهداية بني باهلة لخستهم * الحق الاطلاق قاله المصنف كالبحر والنهر والفتح والشرق بلالية
 ويعتقله اطلاق المصنف كالكنز والدردر وهذا في العرب * و * اما * في العجم * فتعتبر *
 حرية واسلاما * فمسلم بنفسه او معتق غير كفو لمن ابوهان مسلم او حر او معتق وامها حرة الاصل
 ومن ابوه مسلم او حر غير كفو لذات ابوين * ابوان فيهما كالاباء * لتمام النسب بالجد وفي
 الفتح ولا يبعث مكانة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه واما معتق الوضيع فلا يكافي معتقه الشريف
 واما مرتد اسلم بكفو لمن لم يرتد واما الكفاءة بين الذميين فلا تعتبر الا لغته * و * تعتبر
 في العرب والعجم * ديانة * اهل تقوى فليس فاسق كفو لصالحة او فاسقة بنت صالح معلنا كان اولا
 على الظاهر نهر * وما لا * بان يقل رطل المعجل ونعقة شهر ولو غير محترف والا فان يكسب كل يوم
 كفايتها لتطبيق الجماع * وحرقة * فمثل حائك غير كفو لمثل خياط ولا خياط لبزاز ولا تاجر ولا صا
 لغالم وقاض واما اتباع الظلمة فاحس من الكل واما الوظائف فمن الحرف فصاحبها كفو للتاجر
 لو غير دينية كبراة وذو رطل ريس او نظر كفو ابنت الامير بمصر حر * و * الكفاءة * اعتبارها
 عند * اهل * العقل فلا يضرز والها بعد * فلو كان ونته كفو اثم فحرم يفسح واما لو كان دباغا
 ثم صار تاجرا فان بقي عاريا لم يكن كفو اولا لانهر بحثا * العجمي لا يكون كفو للعربية ولو *
 كان العجمي * عالما * او سلطانا * وهو الاصح * فتح عن الينا بيع وادعى في البحر انه ظاهر الرواية
 واقره المصنف لكن في النهران فسر الحسب بذي النسب والجاه غير كفو للعلوية يبايع وان
 بالعالم فكفو لان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما جزم به البرازية وارتضاء الكمان
 وغيره والوجه فيه ظاهر ولد اقل ان عائشة رضى الله عنها افضل من فاطمة رضى الله عنها
 قهستاني والحنفي كفو لبنت الشافعي ومتى يسألتا عن مذهبه اجبنا ببل هبنا كما بسطه المصنف
 معز الجواهر الفتاوى * القروي كفو للمدني * فلا عبرة بالبلد كما لا عبرة بالجمال خانية ولا
 بالعقل ولا بعيوب يفسخ بها البيع خلافا للشافعي رح لكن في النحر عن المرغيناني المجنون
 ليس بكفو للعاقلة * وكذلك الصبي كفو بغناء ابيه * او امه او جد * نهر عن المحيط * بالنسبة
 الى المهر * يعني المعجل كافر * لا * بالنسبة الى * النعقة * لان العادة ان الاء يتحملون

من الابناء المهر لا النفقة ذخيرة * ولو نكحت باقل من مهرها فللولي * العصبية * الاعتراض
 حتى يتم * مهر مثلها * او يفرق * القاضى بينهما ما د فعلا لعار * ولو طلقها * الزوج * قبل
 تفريق الولي قبل الدخول فلها نصف المسمى * ولو فرق الولي بينهما قبل الدخول فلا مهر لها
 وان بعد فلها المسمى وكذا الوما ت احد هما قبل التفريق فليس للولي المطالبة بالاتمام
 لانتهاء النكاح بالموت جواهر الفتاوى * امره بتزويج امرأة فزوجه امة جاز * وقال لا يصح
 وهو استحسان ملتقى بعلله اية وفي شرح الطحاوى قواهما احسن للفتوى واختاره ابو الليث
 واقره المصنف واجمعوا انه لو تزوجه بنته الصغيرة ارموايته لم يجز كما امره بمعيته او بحرة او
 امة فخالف او امراته بتزويجها ولم تعين فزوجه غير كفولم يجز اتفاقا * و * لو تزوجه المأمور
 بنكاح امرأة * امرأتين في عقد واحد لا * ينعقد للمخالفة وله ان يجيزهما او احداهما
 لو في عقدين لزم الاول وتوقف الثاني ولو امره بامراتين في عقد فزوجه واحدة او اثنتين
 في عقدين جاز الا اذا قال لا تزوجني الامراتين في عقد او عقدتين لم يجز للمخالفة *
 ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر العقود * من نكاح وبيع وغيرهما
 بل يبطل الايجاب ولا يلحقه الا جازة اتفاقا * ويتولى طرفي النكاح واحد * بايجاب يقوم
 مقام القبول في خمس صور كان وليا او وكيلًا من الجانبين او اصيلا من جانب ووكيلا من
 آخر او وليا من آخر او وليا من جانب ووكيلا من آخر كزوجت بنتي من موكلتي * ليس *
 ذلك الواحد * بغضولي * ولو * من جانب * وان تكلم بكلامين على الراجح اذ قبوله غير
 معتبر شرعا اما تقرر ان الايجاب لا يتوقف على قبول غائب * ونكاح عبد وامة بغير اذن
 السيد موقوف * على الاجازة * كنكاح الفضولي * وسيجيى في البيوع توقف عقود
 كلها ان لها مميزات حالة العقد والاتبطل * ولا بن العم ان يزوجه بنت عمه الصغيرة * فلو
 كبيرة فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجه ابلا استئذان فسكتت او افصحت بالرضا لا يجرز
 عند ما قال ابو يوسف رح يجوز وكل المولى المعتق والحاكم والسلطان جوهرية يني
 بخلاف الصغيرة كما مر فليجرز * من نفسه * فيكون اصيلا من جانب وليا من آخر * كالوكيل
 الذي وكلته ان يزوجه من نفسه نه فان * له ذلك * فيكون اصيلا من جانب ووكيلا من
 آخر * بخلاف ما لو وكلته بتزويجها من رجل فزوجه من نفسه * لانها نصبته مزوجا

لا متزوجا* او وكنه ان يتصرف في امرها او قالت له زوج نفسي ممن شئت* لم يصح تزويجها
من نفسه كافي الخاتمة والاصل ان الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت النكوة* ولو
اجاز* من له الاجازة* نكاح الفضولي بعل موته صح* لان الشرط قيام المعقود له واحد
العائد بين نقط* بخلاف اجازة بيعه* فانه يشترط قيام اربعة اشياء كما سمعنا فروع
الفضولي قبل الاجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع يشترط للزوم عقد الوكيل موافقة

في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل*

* باب المهر *

ومن اسمائه الصداق والصدقة والخلة والعطية والعقرون في استيلاء الجوهرة العقر في الحرائر
مهر المثل وفي الاماء عشرة قيمة البكر ونصف عشرة قيمة الثيب* اقله عشرة دراهم* ليس يث
البيهي وغيره لا مهر اقل من عشرة دراهم ورواية الاقل تحمل علي المعجل* فضة وزن سبعة*
مناقل كافي الزكوة* مضروبة ثمانت اولا* ولودينا او عرضا قيمته عشرة رقت المثل اما
في ضمانها بطلاق قبل وطئ فيوم القبض* ونجب* العشرة* ان سماها او ذنها* يجب
الاكثر منها ان سمي* الاكثر وبتأكل* عند وطئ او خلوة صحت* من الزوج* او موت
احدهما* ارتزوج نانيا في العدة او ازاله بكارتها بنحو حجب* بخلاف ازالتها بل نعه فانه يجب
النصف بطلاق قبل وطئ ولو ادفع من اجنبي فعلى الاجنبي ايضا نصف مهر منبها ان التمت
قبل الدخول والا فكله نهر بختا* و* يجب* نصفه بطلاق قبل وطئ او خلوة* فلم كان
نكحها طلق ما قيمته خمسة كان لها نصفه او درهما ونصف* وعاد النصف الى ملك الزوج
بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلماتها وان كان* مسلماتها* لم يطل ملكها منه بل* توقف*
عوده الى ملكه* على القضاء او الرضاء* فلها* لانقاذ اعتقه* اى الزوج* قبل النهر
بعل طلقها قبله* اى قبل القضاء ونحوه لعن ملكه قبله* ونفذ تصرف المارة قبله في الليل
لبقاء ملكها* وعليه نصف قيمة الاصل يوم القبض لان زيادة المهر بالمنفعة تنصف قبل
لقبض لا بعل* ووجب مهر المثل في الشغار* وهو ان يزوجه بنته او اخته طلق ان يزوجه
الاخر بنته او اخته مثلا معاوضة بالعتقين وهو منهبي عنه لشهره عن المهر فارجبنا فيه مهر
المثل فلم يبق شغارا* وفي* خلة زوج حر* سنة* للامهارة* لحره اراة لان

فيه قلب الموضوع كذا قالوا ومفاده صحة تزوجها على ان يخدم سيدها او وليها القصة شعيب
مع موسى عليه السلام كصحته على خدمة عبده او امته او عبد الغير برضا مولاه او حر آخر
برضا *** و *** في *** تعليم القرآن للنص *** بالا ابتغاء بالمال و بقاء زوجتك بما معك من القرآن
للسببية او للتعليل لكن في النهر ينبغي ان يصح على قول المتأخرين *** ولها خد مته لو *** كان
الزوج *** عبدا *** مأذونا في ذلك اما الحر فخل مته لها حرام لما فيه من الالهانة والاذلال
وكان الاستئجار منه نهر عن البذل *** و *** كان *** يجب *** مهر المثل *** فيما اذا لم يسم *** مهرا ***
او نفى ان وطئ *** الزوج *** او مات احد هما اذا لم يتراضيا على شئ *** يصلح مهرا ***
والافداك *** الشئ *** هو الواجب اذ يسمى خمر الزخير او هذا الخل وهو خمر او من العبد
وهو حر لتدل التسليم *** اودابة *** او نوبا او دارا *** ولم يبين جنسها *** لغش الجهالة *** و ***
يجب *** منعة مغروضة *** هي من زوجت بلا مهر *** طلقت قبل الوطئ وهي درع وخمار وملحفة
لا تزيد على نصفه *** اي نصف مهر المثل لو الزوج غنيا *** ولا تنقص عن خمسة دراهم *** لو فقيرا ***
واعتبر *** المدة *** بحالها *** كالنفقة به يفتن *** وتستحب المدة لمن سواها *** اي المغروضة *** الامن سمي
لها مهر *** والمقت قبل وطئ *** فلا تستحب لها بل المودعة *** سمي لها مهرا او لا فاما المقات اربع ***
وما فرض *** بتراضيهما اذ يفرض قاض مهر المثل *** بعد العقل *** الخالي عن المهر *** اوزين ***
على ما سمي فانها تلزمه بشرط تبوأها في المجلس او قبول ولي الصغيرة ومعرفة قنرها
وبغاه الزوجية على الظاهر نهر في الحما في جلد النكاح بزيادة الف لزمه الالفان
على الظاهر نهر وفي الثانية لو وهبته مهرها ثم اقر بكنان من المهر وقبلت صح ويحمل
على الزيادة وفي البرازية الاشبه ان لا يصح بلا قصد الزيادة *** لا ينصف *** لا اختصاص
التمصيف بالمغروض في العقل بالنص بل يجب المنة في الاول ونصف الاصل في الثاني *** وصح
حملها *** زوجه او بمصه عنه *** قبل او لا يزير ان بالرد *** والخلوة *** مبنية فوله الاتي
كالوطئ *** بلا مانع حسي *** كعرض الاحل هو يمنع الوطئ *** وطبعي *** كوجوه ثالثا تل ذكره ابن
الكامل وجعله في الاقرار من الحسي وعليه وليس للطبعي مثال مستقل *** وتنعى *** كاحرام
لفرض او نقل *** و *** من الحسي *** رتق *** بختنتين التلاحم *** وقرن *** بالسكون عظم *** وعقل ***
بختنتين على *** وصغر *** ولو بزواج *** لا يطلق *** مع الجماعة *** ولا *** وجود ثالث معهما *** ولو نائما**

او اعمى * الا ان يكون * الثالث * صغير لا يعقل * بان لا يعبر عما يكون بينهما * او مجنونا او
 مغمى عليه * لكن في البرازية ان في الليل صحت لان في النهار وكذا الاعمى في الاصح * او جارية
 احد هما * فلا تمنع به يقتل منتقى * والكلب يمنع ان * كان * عقورا * مطلقا في الفتح وعندى ان كلبه
 لا يمنع مطلقا * او * كان * للزوجة والا * يكن عقورا اركان له * لا * يمنع وبقي عدم صلاحية المكان
 كمسجد وطريق وصحراء وسطح وبیت بابه مفتوح وما اذا لم يعرفها * وصوم التطوع والمنذور
 الكفارات والقضاء غير مانع لصحتها * في الاصح اذ لا كفارة بلا نسا و مفادة انه لو اكل
 ناسيا فامسك فحلى بها ان تصح وكذا كلما اسقط الكفارة نهر * بل المانع صوم رمضان *
 اداء وصلاة الغرض فقط * كالوطى * فيما يجئ * ولو * كان الزوج * مجبورا وعيننا او
 خصيا * او خنثى ان ظهر حاله والا فنكاحه موقوف وما في البحر والاشباه ليس على ظاهره
 كما بسطه في النهر وفيه عن شرح الوهبانية ان العنة قد تكون لمرض او ضعف خلقة او كبر سن *
 في ثبوت النسب * ولو من المجهول * وفي * تأكل المهر * المسمى ومهر المثل بلا تسمية *
 والنفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها واربع سواها * في عدتها * وحرمة نكاح الامة ومراعاة
 وقت الطلاق في حقها * وكذا في وقوع طلاق بائن آخر على المختار * لا * يكون كالوطى *
 في حق * بقية الاحكام كالغسل و * الاحصان وحرمة البنات وحلها الاول والرجعة والميراث *
 وتزويجها كالبكار على المختار وغير ذلك كانهما صاحب النهر فقال * وخلوة الزوج مثل
 الوطى في صور * وغيره وبهذا العقد تحصيل * تكميل مهر واعداد كل انساب * اتفاق سكنى
 ومنع الاخت مقبول * واربع وكذا قالوا الاما وقد * راعوا زمان فراق فيه ترحيل * و
 او عوافيه تطليقا اذ الحقا * وقيل لا والصواب الاول القيل * اما المغاير فالاحصان يا املي *
 ورجعة وكذا النور يث معقول * سقوط وطى واحلال لها وكذا * تحریم بنت نكاح البكر مبدول *
 كذا لك الغنى والكفر ما فسدت * عبادة وكذا بالغسل تكا * بل * ولو انتزعت فقلت بعد
 الدخول وقال الزوج قبل الدخول نال القول لها * لانكارها سقط نصف المهر وان انكرت
 الوطى ولو لم تمكنه في الخلوة فان بكر اصبحت والا لان البكر اذا توطأ كرها كما يحسنه الطرطوسي
 واقره المصنف * ولو قال ان خاوتك فانت طالق فخلها طلقت * بائنا لوجود الشرط *
 ووجب نصف المهر * ولا عد عليها برزاقية * وتجب العدة في الكل * اى كل انواع الخلوة

ولو فاسدة * احتياطا * اى استحسانا اتوهم الشغل * وقيل * قائله القدر ورى واختاره
التمر تاشى وقاضى خان * ان كان المانع شرعيا * كصوم * نجس * العدة * وان * كان *
حقيقيا * كصغر ومرض مد نف * لا * تجب والمذهب الاول لانه نص محمد رح قاله المصنف
وفى المبتلى الموت ايضا كالوطى فى حق العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الام قبل دخوله
بها حلت بنتها * قبضت الف المهر فوهبته له وطلقت قبل وطى رجع * عليها * بمصغه *
لعدم تعيين النقود فى العقود * وان لم تقبضه او قبضت نصفه فوهبت الكل * فى الصورة
الاولى * وما بقى * وهو النصف فى الثانية * او * وهبت * عرض المهر * كشوب معين
ارفى الامة * قبل القبض او بعده * لا * رجوع لحصول المقصود * نكحها بالف على ان لا
يخرجها * من البلد * ولا يتزوج عليها او * نكحها * على الف ان اقام بها وعلى الغين ان
اخرجها فان رضى * بشارطه فى الصورة الاولى * واقام * بها فى الثانية * فلها الالف *
لرضاها بها فصورتان الاولى كمية المهر مع ذكر شرط ينفعها والثانية تسمية المهر على تقدير
وغيره على تقدير * والا * يوفى ولم يغم * فمهر المثل * لغقدر رضاها بغوت النفع لكن *
لايزاد * المهر فى الصورة الثانية ذات التقديرين * على الغين ولا ينقص عن الف * لاتفاقها على
ذلك ولو طلقها قبل الدخول تنصف المسمى فى المثلتين اسقوط الشرط وقال الشرحان *
يخلاف ما اذا تزوجها على الف ان كانت قبيحة وعلى الغين ان كانت جميلة فانه يصح الشرطان *
اتفاقا فى الاصح لقلة الجهالة بخلاف ما لو رد فى المهر بين القلة والكثرة للثبوتة والبراءة فانها
ان ثبب الزمها الاقل والافهر المثل لايزاد على الاكثر ولا ينقص عن الاقل فتح ولو شرط البكارة
فوجد ما ثبب الزمها الكل ودر وجهه فى البرازية * ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا
الالف * او الالفين * او على هذا العبد او على احد هذين * واحد هما او كس
حكم * القاضى * مهر المثل * فان مثل الارفع او فوقه فلها الارفع او مثل الارفع او دونه فلها
الارفع * والافهر المثل * وفى الطلاق قبل الدخول تحكم متعة المثل * لانها الاصل حتى لو كان
نصف الارفع او اقل من المتعة رجبت المتعة فتح * ولو تزوجها على فرس * او عبد او ثوب هروى
او فراش بيت او عدد معلوم من نحو ابل * فالواجب * فى كل جنس له وسط * الوسط او
قيمتها * وكل ما لم يجز السلم فيه فالخيار للزوج والا فلا المرأة * وكذا الحكم * وهو اوزوم الوسط *

فى كل حيوان ذكر جنسه * هو عند الفقهاء المقول على كثيرين مختلفين فى الاحكام *
 دون نوعه * هو المقول على كثيرين متفقين فيها بخلاف مجهول الجنس كثوب ودابة
 لانه لا وسط له ووسط العبيد فى زماننا الحبشي * وان امهرها العبد ين * والحال ان *
 احد هما حر فمهرها العبد * عند الامام * ان سار على اقله * اى عشرة دراهم * والاكمل
 لها العشرة * لان وجوب المسمى وان قل يمنع مهر المثل وعند الثاني لها قيمة الحر لو عبدا
 ورجحه الكمال كما لو استحق احد هما * ويجب مهر المثل فى نكاح فاسد * وهو الذى فقد
 شرا من شرائط الصحة كشهود * بالوطى * فى القبل * لا بغيره * كالخلوة لحرمة وطئها * ولم
 يزد * مهر المثل * على المسمى * لرضائها بالخط ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد
 التسمية بفساد العقد ولو لم يسم او جهل لزم بالغاما بلغ * * يثبت * لكل واحد منهما فسده
 ولو بغير محضر من صاحبه دخل بها او لا * فى الاصح خروجها من المعصية فلا ينافي وجوبه بل
 يجب على القاضى التفريق بينهما * وتجب العدة * بعد الوطى لا للخلوة للطلاق للموت *
 من وقت التفريق * او متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتاركة فى الاصح * ويثبت
 السب * احتياطا بلا دعوى * وتعتبر مدته * وهي سنة اشهر * من الوطى فان كانت
 منه الى الوضع اقل مدة الحمل * يعنى ستة اشهر فاكثر * يثبت * النسب * والا * بان
 ولدته لا قل من ستة اشهر * لا * يثبت وهذا قول محمد رح وبه يفتى وقالوا ابتداء المد
 من وقت العقد كالصحيح ورجحه فى النهر بانه احوط وذكر من التصرفات الفاسدة احد على
 وعشرين ونظم منها العشرة التى فى الخلاصة فقال * وفاسد من العقود عشر * اجازة وحكم
 هذا الاجر * وجوب مهر المثل او مسمى * او كله مع فقدك المسمى * والواجب الاكثر
 فى الكتابة * من الذى سماه او من قيمة * وفى النكاح المثل ان يكن دخل * وخارج
 البذر لما لك اجل * والصلح والقرض لكل نقضه * امانة او كالصحيح حكمه * ثم الهبة مضمونة
 يوم قبض * وصح بيعه لعبدا اقترض * مضاربة وحكمها الامانة * والمثل فى البيع والا
 القيمة * * والحر * مهر مثلها * الشرعي * مهر مثلها * اللغوى اى مهر امرأة تماثلها *
 من قوم ابائها * لا امها ان لم تكن من قومه كبنيت عمه ونى الخلاصة ويعتبر باخواتها وعماتها
 فان لم تكن فبنيت الشقيقة وبنيت العم انتهى ومغادرة اعتبار الترتيب فليحفظ باعتبار الممانلة نى

الا وضاف * وقت العقد سنا وجمالا وما لا ربل او عصر او عقلا ودينا وبكارة وثيوبة وعفة
 وعلمها وادبا وكال خلق * وعدم ولد ويعتبر حال الزوج ايضا ذكره الكمال قال ومهر
 الامة بقدر الرغبة فيها * ويشترط فيه * اى في ثبوت مهر المثل بما ذكر * اخبار رجلين
 اورجل وامراتين ولفظ الشهادة * فان لم توجد شهود عدول فالقول للزوج بيمينه وما فى
 المحيط من ان للقاضي فرض المهر حمله فى النهر على ما اذا رضى ابن لك * فان لم يوجد من
 قبيلة ابيها فمن الاجانب * اى فمن قبيلة تماثل قبيلة ابيها * فان لم يوجد فالقول له * اى
 للزوج في ذلك بيمينه كامر * وصح ضمان الولي مهرها ولو * المرأة * صغيرة * ولو عاتدا
 لانه سفير لكن بشرط صحته فلو في مرض موته وهو وارثه لم يصح والاصح من الثلث وقبول
 المرأة او غيرها في مجلس الضمان * وتطالب ايا شاءت * من زوجها البالغ او الولي
 الضامن * وان ادعى رجوع على الزوج ان امر * كاهو حكم الكفالة * ولا يطالب الاب
 بمهر ابنه الصغير الفقير * اما الغني فيطالب ابوه بالدفع من مال ابنه لا من مال نفسه *
 اذا تزوجه امرأة الا اذا ضمنه * على المعتمل * كما في النفقة * فانه لا يبرأ اخذ بها الا اذا ضمن
 ولا رجوع للاب الا اذا شهد علي الرجوع عند الاداء * لها منعه من الوطى * ودواعيه
 شرح مجمع * والسفر بها ولو بعد وطى او خلوة رضيت * ما * لان كل وطأة معقود عليها فتسليم
 البعض لا يوجب تسليم الباقي * لا اخذ ما بين تعجيله * من المهر كلا او بعضا * او * اخذ *
 قد رما يعجل لمثلها عرفا * به يفتى لان المعروف كامل شرط * ان لم يوجله * او يعجل * كله *
 فكما شرط لان الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل جهلا فاحشة فيجب حالا غاية
 الا التاجيل لطلاق او موت فيصح للعرف بزانية وعن الثانى لها منعه ان اجل كله وبه يفتى
 استحسانا ولو الجية وفى النهر لو تزوجها على مائة على حكم الحلول على ان يعجل اربعين
 لها منعه حتى يقبضه * و * لها * النفقة * بعد المنع * و * لها * السفر والخروج من
 بيت زوجها للحاجة * و * لها * زيارة اهله بلا اذنه ما لم يقبضه * اى المعجل فلا تخرج
 الا لحق لها او عليها او لزيارة ابويها كل جمعة مرة او المأرم كل سنة او لكونها قابلة
 او غاسلة لا فيما عد ذلك وان اذن كانا عاصيين والمعتمل جوازا الحمام بلا تزيين اشياء
 وسيجى في النفقة * ويسافر بها من اداء كله * مؤجلا ومعجلا * اذا كان ما مؤنا عليها والا *

يؤد كله أو لم يكن مأموناً * لا * يسافر بها وبه يفتى كافي شروح المجمع واختاره في ملتقى الأحرار
مجمع الفتاوى واعتمد المصنف وبه افتى شيخنا الرملي لكن في النهر والذى عليه العمل
في ديارنا أنه لا يسافر بها جبراً عليها وجزم به البزازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي
الفصول يفتى بما يقع عند من المصلحة * وينقلها فيما دون مدته * أي السفر * من المصير
إلى القرية وبالعكس * ومن قرية لقرية لأنه ليس بغربة وقيل في التاثر خائفة بقرية يمكنه
الرجوع قبل الليل إلى وطنه وأطلقه في الكافي قائلًا وعليه الفتوى * وإن اختلفا في المهر ففي
أصله * حلف منكر التسمية فإن نكل ثبت وإن حلف * يجب مهر المثل * وفي المهر يكلف *
أجماعاً * إن اختلفا * في قدره حال تمام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل * يمينه *
وأي أقام بينة قبلت * سواء * شهد له مهر المثل * أولها * أولاً وإن أقام * البينة *
فبينتها * مقلدة * أن شهد له مهر المثل ويمينته * مقلدة * أن شهد * مهر المثل * لها * لأن
البينات لا تثبت خلاف الظاهر * وإن كان * مهر المثل * بينهما تحالفاً فإن حلفا وبرهنا
قضي به وإن برهن أحدهما قبل برهانه * لأنه نور دعواه * وفي الطلاق قبل الوأى حكم
متعة المثل * أو المسمى ديناً وإن عينا كمسئلة العبد والجارية فلها المتعة بلا تحكيم إلا أن يرضى
الزوج بنصف الجارية * وأي أقام بينة قبلت فإن أقام فبينتها * أولى * أن شهدت
له * المتعة * وبينته أن شهدت لها وإن كانت * المتعة * بينهما تحالفاً وإن حلفا وجب
متعة المثل وموت أحدهما كحياتها في الحكم * أصلاً وقد رآه م سقوطه بموت
أحدهما * وبعد موتهما ففي القول لورنته * في الاختلاف * في أصله * القول
لمنكر التسمية * لم يقض بشئ * ما لم يبرهن على التسمية * وقال لا يقضى بمهر المثل * كحال
الحيوة وبه يفتى * وهذا * كله * إذا لم تسلم نفسها فإن سلمت ووقع الاختلاف في الحالين *
الحيوة وبعدها * لا يحكم بمهر المثل * لأنها لا تسلم نفسها إلا بعد تعجيل شئ عادة *
بل يقال لها * لا بد * أن تقر بما تعجلت والاتصينا عليك بالمتعارف * تعجيله * ثم يعمل
في الباقي كما ذكرنا * وهذا إذا ادعى الزوج إيصال شئ إليها بحر * ولو بعث إلى امرأته
شئاً ولم يزل كرجة عند دفع غير * جهة * المهر * فلرذكرة جهة كقوله أشع أو حناء ثم
قال أنه من المهر لم يقبل تنبيهه لوقوعه هدية فلا ينقلب مهراً * نقات هو * أي المبعوث *

هدية وقال هو من المهر * او من الكسوة او عارية * فالقول له * بيمينه والبينة لها فان
 حلف والمبعوث قائم فلها ان ترد وتراجع بياقي المهر ذكره ابن الكمال ولو عوضته ثم ادعاه
 عارية فلها ان تسترد العوض من جنسه زيلعي * في غير المهر للاكمل * كتياب وشاة حية
 وسن وعسل وما يبقى شهر اذ ذكره اخي زاده * والقول * لها * بيمينها * في المهر اليه *
 كخبز ولحم مشوي لان الظاهر يكل به ولد اقل الفقيه المختار انه يصدق فيما لا يجب
 عليه كخف وملاءة لا فيما يجب كخمار ودرع يعني ما لم يدع انه كسوة لان الظاهر معه *
 خطب بنت رجل وبعث اليها اشياء ولم يزوجه ابوها فما بعث للمهر يسترد عينه قائما *
 فقط وان تغير بالاستعمال * او قيمته ها لكا * لانه معاوضة ولم تتم فجاز الاسترداد * وكذا *
 يسترد * ما بعث هدية وهو قائم دون الهيا لك والمستهلك * لان فيه معنى الهبة * ولو
 ادعت انه * اى المبعوث * من المهر وقال هو ردعة فان كان من جنس المهر فالقول
 لها وان كان من خلافه فالقول له * بشهادة الظاهر * انفق * رجل * على معتلة الغير بشرط
 ان يتزوجها * بعد عدتها * ان تزوجه لا رجوع مطلقا وان ابت نله الرجوع ان كان دفع
 لها وان اكلت معه فلا مطلقا * بجر عن العادة وفيه عن المبتغى * جهزا بنته بجهاز وسلمها
 ذلك ليس له الاسترداد منها * ولا لورثته بعد ان سلمها ذلك في صحته بل تختص به *
 وبه يفتى * وكذا لو اشتراه لها في صغرها ولو الحيلة ان يشهد عند التسليم اليها انه
 انما سلمه عارية والاحوط ان يشتريه منها ثم تبرئه درر * اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم
 فللزوجة ان تسترده * لانه رشوة * جهزا بنته ثم ادعى ان مادفعه اليها عارية وقالت
 هو تمليك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب * او ورثته بعد موته *
 عارية فاستعمل ان * القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهزا
 لا عارية * اما * ان كان مشتركا * كمصر والشام * فالقول للاب * كالمو كان اكثر مما
 يجهز به مثلها * والام كالاب في تجهيزها * وكان اولى الصغيرة شرح وهبانية واستحسن
 في النهر تبع لقاضي خان ان الاب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية * ولو
 دفعت في تجهيزها لابنتها اشياء من امتعة الاب بحضرته وعلمه وكان سائمة وزفت الى الزوج
 فليس للاب ان يسترد ذلك من ابنته * لجرى ان العرف به * وكذا لو انفقت الام

في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تفسن * الام وهما من المسائل السبع والثلاثين
 بل الثمان واربعين على ما في زواهر الجواهر التي السكوت فيها كالنطق فروع لوزنت
 الهمه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الاب بالنقد قنية زاد في البحر عن المبتغى الا اذا سكت
 طويلا فلا خصومة له لكن في النهر عن البرازية الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في
 النكاح غير مقصود * نكح ذمي * او مستأمن * ذمية او حربي حربية ثمة بميمته او بلا مهر بان سكتا
 عنه او نفيا * الحال ان * ذاجائر عند هم فوطئت او طلقت قبله او مات * عنها * فلا مهر
 لها * ولو اسلما وترا فعلا لينا لانا امرنا بتركهم وما يد ينون * وتثبت * بقية * احكام النكاح في
 حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما * كعدة ونسب وخيار بلوغ
 وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلثا ونكاح محارم * وان نكحها بخمر او خنزير عين *
 اى مشار اليه * ثم اسلما او اسلم احدهما * قبل القبض * فلها ذلك * فتخلل الخمر وتسبب
 الخنزير ولو طلقت قبل الدخول فلها نصفه * ولها * في غير عين قيمة الخمر ومهر المثل
 في الخنزير * اذا خلد قيمة القيمي كاخذه عينه فروع الوطوني دار الاسلام لا يخلو
 عن حد او مهر الا في مسئلتين صبي نكح بلاذن وطاوعته وبائع امة وطئها قبل تسليمه ويسقط من
 الثمن ما قابل البكارة والا فلا تدافعت جارية مع اخرى فازالت بكارتها لزمها مهر المثل
 لآب الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل قال البرازي ولا يعتبر
 المسن فلوسلمها فهربت لم يلزمه طلبها خلع امرأة واخذها حبس الى ان يأتي بها او يعلم
 موتها المهر مهر السر وقيل العلانية المؤجل الى الطلاق ويتعجل بالرجعي ولا يتأجل
 بمراجعتها ولو وهبته المهر على ان يتزوجها فابى فالمهر باق نكحها او لا ولو وهبته المهر
 لاحد ووكلته بقبضه صح ولو احوالت به انسانا ثم وهبته للزوج لم يصح وهذه حيلة من
 يريد ان يهب ولا تصح *

* باب نكاح الرقيق *

هو المملوك كلا او بعضا والقن المملوك كلا * توقف نكاح قن وامة ومكاتب ومدبر وام
 ولد على اجازة المولى فان اجازته وان رد بطل * فلا مهر ما لم يدخل في طالب بمهر
 المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى من له ولاية تزويج الامة كاب وجد وقاض ووصى و

مكاتب ومفاوض ومتول وأما العبد فلا يملك تزويجه إلا من يملك اعتاقه درر * فان
 نكحوا بالاذن فالمهر والنفقة عليهم * أى على القن وغيره لوجود سبب الوجوب منه *
 ويسقطان بموتهم * لغوات محل الاستيفاء * وبيع قن فيها لا * يباع * غيره * كمد بر بل
 يسعى ولومات مولاه لزمه جملة ان قد رنهر عن القنية * لكنه يباع في النفقة مرارا *
 ان نجد دت * وفى المهر مرة * ويطالب بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه منها خانية * ولو
 زوج * المولى * امته من عبده لا يجب المهر * فى الاصح ولو الجمية قال اليزازى بل
 بسقط ومحل الخلاف اذا لم تكن الامة مأذونة مد يونه فان كانت بيع ايضا لانه يثبت لها
 ثم ينتقل للمولى نهر * فلو باعه سيده بعد ما زوجه امرأة فالمهر برقبته يد ورمعه اينما
 دارك بين الاستهلاك * لكن للمرأة فمنح البيع لو المهر عليه لانه دين فكانت كالغرماء
 منح * وقوله لعبد طلقها رجعية اجازة * للكاح الموقوف * لا طلقها او فارقتها * لانه
 يستعمل للمتاركة حتى لو اجازة بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الفضولى * واذا لعبد فى
 النكاح ينتظم جائزه وفاسده فيباع العبد لمهر من نكاحها فاسد ابعده اذنه فوطئها *
 خلا فالحما ولو نوى المولى الصحيح فقط تقيد به كالنقض عليه ولو رض على الفاسد صح وصح
 الصحيح ايضا نهر * ولو نكحها ثانيا * صححا * او * نكح * اخرى بعد ما صححا توقف على
 الاجازة * لانتهاء الاذن بمرة وان نوى مرارا ولو مرتين صح لانهما كل نكاح العبد
 وكل التوكيل بالنكاح * بخلاف التوكيل به * فانه لا يتناول الفاسد فلا ينتهى به به يفتى
 والوكيل بنكاح فاسد لا يملك الا الصحيح بخلاف البيع ابن ملك وفي الاشباه في قاعدة
 الاصل في كلام الحقيقة الاذن فى النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد
 وبالنكاح لا واليمين على نكاح وصلوة وصوم وحج وبيع ان كانت على الماضي تناوله
 وان على المستقبل لا * ولو زوج عبد له ما ذونا مد يونا صح وسأوت * المرأة * غرماء *
 فى مهر مثلها * والاقل * والزائد * عليه * تطالب به * بعد استيفاء الغرماء * كدين
 الصحة مع * دين * المرض * الا اذا باعه منها كامر * ولو زوج بنته مكانه ثم مات
 لا يفسد النكاح * لانها لم تملك المكاتب بموت ايها * الا اذا عجز فرد فى الرق *
 فحينئذ يفسد للتنافي * زوج امته * او ام ولد * لا يجب عليه تبريتها * وان شرط فى

العقل اما لشرط الحرية اولادها فيه صح وعق كل من ولدته في هذا النكاح لان قبول المولى الشرط والتزويج على اعتبارها وهو معنى تعليق الحرية بالولادة فيصح فتح ومفاده انه لو باعها او مات عنها قبل الوضع فلا حرية ولو ادعي الزوج الشرط ولا بينة له حلف المولى نهر * لكن لا نفقة ولا سكنى لها الا بها * بان يدفعها اليه ولا يستحل منها * وتخدم المولى ويطأ الزوج ان ظفر بها * فارغة عن خدمة المولى ويكفي في تسليمها قوله متى ظفرت بها وطمثها نهر * فان بواها ثم رجع * عنها * صح * رجوعه لبقاء حقه * وسقطت * النفقة * ولو حل منه * اى السيل بعد النبوية * فلا يستحل امه * او استحل منها نهارا واعادها لبيت الزوج ليلا * لا * تسقط لبغاء النبوية * وله * اى المولى * السفر بها * اى بامته * وان ابى الزوج * ظهريه * وله اجبار فنه و امته * ولو ام ولد ولا يلزمه الاستبراء بل يدب فلورلدات لاقل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد بحر من الاستيلاء ونبوت النسب * على النكاح * وان لم يرضيا لا مكاتبه ومكاتبته بل يتوقف على اجازتهما ولو صغيرين الحائبا بالبالغ فلو اديا فاعتقاعا موقوفا على اجازة المولى لا على اجازتهما لعدم اهليتهما ان لم يكن عصبة غيره ولو عجز اتوقف نكاح المكاتب على رضی المولى ثانيا للعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتبه لانه طره حل بات على موقوف فابطله والد ليل بعمل العجائب وبحث الكمال ههنا غير صائب * ولو قتل * المولى * امه فبطل الوطى * ولو خطأ نفع * وهو مكلف * فلو صبي لم يسقط على الراجع ذكره المصنف * سقط المهر * لمنعه المبدل كحرارة ردت ولو صغيرة * لا لوفعات ذلك * القتل * امرأة * ولو امة على الصحيح خانية * بنفسها * او قتلها وارثها او ردت الامة او قبلت ابن زوجها كما رجحه في النهر اذ لا تفويت من المولى * او فعله بعد * اى الوطى لتعزيره به ولو فعله بعبد او مكاتبته او ما ذرنته المديونة لم يسقط اتفاقا * والاذن في العزل * وهو الابرال خارج الفرج * لمولى الامة لالها * لان الولد حقه وهو يغيث التقييد بالبالغة وكل الشبهة نهر * ويعزل عن الحرية * وكل المكاتبه نهر بخنا * باذنها * لكن في الخانية انه يباح في زماننا لفساده قال الكمال فليعتبر عن رامسقطا لاذنها وقا لوايباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر ولو لا اذن زوج * وعن امته بغير اذنها * بلا كراهة فان ظفر بها حبل حل نفيه ان لم يعد نيل

يوله * وخيرت امة * ولو ام ولد * ومكاتبة * واوحكما كمعتقة بعض * عتقت تحت حرا وعبد
 ولو كان النكاح برضاها * وفعالزيادة الملك عليها بطلقة ثالثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها
 اوزوجها فالمهر لسيدها ولو صغيرة تأخر لبلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح * او كانت *
 الامة * عند النكاح حرة ثم صارت امة * بان ارتدت او لحق بالارحوب ثم سببا معا فاعتقت
 خيرت عند الثاني خلافا للثالث مبسوط * والجهل بهذا الخيار * خيار العتق * عذر * فلم
 تعلم به حتى ارتدت او لحقا فعلمت ففسخت صح الا اذا قضى بالحاق وليس هذا بالحكم بل فتوى
 كافي * ولا يتوقف على القضاء * ولا يبطل بسكوت ولا يثبت لغلام ويقتصر على مجلس كخيار
 مخيرة بخلاف خيار البلوغ في الكل خانية * نكح عبد بلا اذن فعتق * او باعه فاجاز المشتري *
 نفل * لزوال الموانع * وكل * حكم * الامة * ولا خيار * لها لكون النفل بعد العتق فلم
 تتحقق زيادة الملك وكل الواقر ثابان زوجها فضولي واعتقها فضولي واجازهما المولى وكل
 من برة عتقت بموته وكل ام الولد ان دخل بها الزوج والام ينفل لان عدتها من المولى تمنع
 نفاذ النكاح * فلوطى * الزوج الامة * قبله * اى العتق * فالمهر * المسمى له * اى للمولى *
 او بعد فلها * لمقا بلته بمنفعة ملكها * ومن وطى قنة ابنه فولدت * فلم تلد لزم عقرها وارتكب
 محرما ولا يحل قاذفه * فادعاه * الاب وهو حر مسلم عاقل * ثبت نسبه * بشرط بقاء ملك ابنه
 من وقت الوطى الى الدعوى وبيعها لاختيه مثلا لا يضر نهر بحثا * وصارت ام ولد * لاستناد
 الملك لوقت العلوق * وعليه قيمتها * ولو فقيرا اقصور حاجة بقاء نسله عن بقاء نفسه ولك ايحل
 له عند الحاجة الطعام لا الوطى ويجبر على نفقة ابيه لاطل دفع جارية للمتسرى * لا عقرها
 قيمة ولدها * ما لم تكن مشتركة فتجب حصه الشريك وهذا اذا ادعاه وحده فلموع الابن
 فان شريكين قدم الاب والابن والابن ولو ادعى ولد ام ولد * المنفي او ولد برة او مكاتبته شرط
 تصديق الابن * وجد صحيح كاب بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون ورق فيه * اى فى
 الحكم المذكور * لا * يكون كالا ب * قبله * اى قبل الزوال المزبور ويشترط ثبوت ولايته
 من حين الوطى الى الدعوى * ولو تزوجها * ولو ناسدا * ابوه * ولو بالولاية * فولدت لم
 تصر ام ولد * لتولده من نكاح * ويجب المهر لا القيمة وولدها حر * ملك اخيه له ومن اكمل
 ان يملك امته لطفله ثم يتزوجها * ولو وطى جارية امرأته او والى او ولد فولدت فادعاه

لا يثبت النسب الا بتصليق المولى * فلو كذب به ثم ملك الجارية وقتما ثبت النسب وسمي في الاستيلاء * حرة * متزوجة برقيق * قالت لمولى زوجها * الحر المكلف * اعتقه عني بالف * او زادت ورطل من خمراذ الفاسد هنا كالصحيح * ففعل فسد النكاح * لتقديم الملك اقتضاء كانه قال بعته منك واعتقته عنك لكن لو قال كذا لك وقع العتق عن المأمور لعدم القبول كما في الحواشي السعدية ومغادة انه لو قال قبلت وقع عن الامر * والولاء لها * ولزمها الالف وسقط المهر * ويقع العتق * عن كفارتها ان نوته * عنها * ولو لم تقل بالف لا * يغسل لعدم الملك * والولاء له * لانه المعتق *

* باب نكاح الكافر *

يشمل المشرك والكتابي وهما ثلاثة اصول الاول ان * كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين اهل الكفر * خلافا لما لك رح ويرده قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقوله عليه الصلوة والسلام ولدت من نكاح لامن سفاح * والثاني ان * كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه * لعدم شهود * يجوزني حقهم اذا اعتقدوه * عند الامام * ويقرؤون عليه بعد الاسلام * الثالث ان * كل نكاح حرم لحرمة المحل * كمحارم * يقع جائزا وقال مشايخ العراق لا * بل فاسد او الاول اصح وعليه فتجب النفقة ويحل قاذفه واجمعوا انهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح الصحيح مطلقا فيقتصر عليه ابن ملك * اسلم المتزوجان بلا * اسماع * شهود او في عدة كافرين معتقدين ذلك اقرارا عليه * لانا امرنا بتركهم وما يعتقون * ولو كانا * اى المتزوجان اللذان اسلموا * محرمين او اسلم احد المحرمين او ترافعا لينا وهما على الكفر فرق * القاضي او الذي حكماء * بينهما * لعدم المحلية * وبمراعاة احد هما لا * يفرق لبقاء حق الآخر بخلاف اسلامه لان الاسلام يعلم ولا يعلم * الا اذا طلقها ثلثا وطلبت التفريق فانه يفرق بينهما * اجماعا * كاللواحق انما اقام معها من غير عقد او تزوج كتابية في عدة مسلم * او تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقها ثلثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مراعاة بحر عن المحيط خلافا للمزيلي والحاوي من اشتراط المرافعة * واذا اسلم احد الزوجين المجوسيين او امرأة الكتابي عرض الاسلام على الاخر فان اسلم * فيها * والا * بان ايسر او سكت * فرق بينهما ولو كان الزوج * صبي امة ميز * انفا على الاصح * والصبي كالصبي * فيها ذكر والاصل ان كل من صح منه الاسلام اذا اتى به

صح منه الإباء إذا عرض عليه * وينتظر عقل * أي تمييز * غير المميز ولو كان * مجنوناً * لا ينتظر
لعلم نهايته بل * يعرض * الإسلام * على أبويه * فأيهما أسلم تبعه فيبقى النكاح فان لم يكن له أب
نصب القاضي عنه وصيا فيقضيه عليه بالفرقة باقاني عن البهمنسي عن روضة العلماء للرازي *
ولو أسلم الزوج وهي مجوسية فتهودت أو تنصرت بقي نكاحها كالوكانت في الابتداء كذلك * لأنها
كتابية مالا * والتفريق * بينهما * طلاق * ينقص العد * لو أبى لا الوأبت * لان الطلاق لا يكون من
النساء * وإباء المميز واحد أبوى المجنون طلاق * في الأصح وهي من أغرب المسائل حيث يقع الطلاق
من صغير ومجنون فيلغى وفيه نظر إذا طلق من القاضي وهو عليهما لامنهما فليسا باهل لا يغاع بل
للوقوع كالورث قربة ولو قال ان جنت فانت طالق فجن لم يقع بخلاف ما إذا قال ان دخلت الدار
فان خلها مجنوناً وقع * ولو أسلم أحدهما * أي أحد المجوسيين أو امرأة الكتابي * ثم * أي في
دار الحرب وملحق بها كالحرم الملح * لم تبين حتى تحيض ثلثاً * أو تمضي ثلثة أشهر * قبل إسلام
الأخر * إقامة لشروط الفرقة مقام السبب وليست بعدة لك خول غير امد خول بها * ولو أسلم زوج
أمة كاتبة * ولو مالا كما مر * فهي له و * المرأة * تبين بتباين الدارين * حقيقة وحكما * لا بالسبي
فلو خرج * أحدهما * إلى مسلم * أو ذمياً أو أسلم أو صار ذمياً في دارنا * أو أخرج مسيئاً * وأدخل
دارنا * بآنت * بتباين الدار إذا اهل الحرب كالموتى ولا نكاح بين حي وميت * وان سبياً * أو أخرج
إلى ذمياً * معاً * ذميين أو مسلمين أو ثم أسلم أو صار ذميين * لا * تبين لعلم التباين حتى لو كانت
المسبية منكوبة مسلم أو ذمياً لم تبين ولو نكحها ثم خرج قبلها بآنت وان خرجت قبله لا وما في
الفتح عن المحيط تحريف نهر * ومن هاجر إلىنا * مسلمة أو ذمياً * حاملاً بآنت بلا علة * فيحل
تزوجها إنما الحامل فتصل تصنع على الظاهر لا للعد بل لشغل الرحم بحق الغير * وأردت إذا حل *
أي الزوجين * فسخ * فلا ينقص عد الطلاق * عاجل * بلا قضاء * فللموطوءة * ولو حكماً *
كل مهرها * لتأكل به * ولغيرها النصف * لو مسمى والمتعة * لو أردت * وعليه نفقة العدة *
ولاشئ * من المهر والنفقة سوى السكنى به يفتى * لو أردت * لمجي الفرقة منها قبل تأكل * ولو
ماتت في العدة ورثها زوجها المسلم استحساناً وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين ويجوز على الإسلام وطى
تجلى النكاح زجر الهابى يسير كل ينار وعليه الفتوى ولو الجمية وافتمى مشائخ بلح يعلم الفرقة برودتها
زجر أو تيسر الأسماء التي تقع في المكفر ثم تنكر قال في النهر والافتاء بهن الأولى من الافتاء بما في

النواد ر لكن قال المصنف ومن تصفح احوال نساء زماننا وما يقع فيهن من موجبات الردة مكر رافى كل يوم لم يتوقف في الافتاء برواية النوادر ق اول وقد بسطت في القنية والمجتبى والفتح والبحر حاصلها انها بالردة تسترق وتكون نيا للمسلمين عند ابى حنيفة رح ويشترى بها الزوج من الامام او يصرفها اليه لو مصر فاولواستولى عليها الزوج بعد الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كام الولد ونقل عن المصنف في كتاب الغصب ان عمر رضي الله عنه هجم على نائجة فضر به ابالردة حتى سقط خمارها فقبل له يا امير المؤمنين قد سقط خمارها فقال انها لا حرمة لها ومن هنا قال الفقيه ابو بكر البلخي حين مر بنساء على شطنهم كاشفات الرؤس والذراع فقيل له كيف تمر فقال لا حرمة لهن انما الشك في ايمانهم كانهم حريبات * وبقي النكاح ان ارتد امعا * بان لم يعلم السبق فيجعل كالغرقى * ثم اسلما كل لك * استحسانا * وفسد ان اسلم احدهما قبل الاخر * ولا مهر قبل الدخول لو املتأخر هي ولو هو فنصفه او متعة * والولد يتبع خير الابوين ديننا * ان اتحدت الدار ولو حكما بان كان الصغير في دارنا والاب ثمة بخلاف العكس * والمجوسي ومثله * كونني وسائر اهل الشرك * شر من الكتابي * والنصراني شر من اليهودي في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يخنق كمجوسي وفي الاخرة اشد عذابا وفي جامع الفصولين لو قال النصرانية خير من اليهودية ار من المجوسية كفر لا ثباته الخير لما قبح بالقطعي لكن ورد في السنة ان المجوسي اسعد حالة من المعتزلة لا ثبات المجوسي خالقين فقط وهو لاء خالقا لاعد له بزازية * ولو تمجس ابو صغير نصرانية تحت مسلم * بانت بلا مهر * ولو كان * قد ماتت الام نصرانية * مثلا وكل اعكسه * لم تبين * لتناهي التبعية بموت احد هما ذميا او مسلما او مرتدا فلم تبطل بكفر الآخر وفي المحيط لو ارتد الم تبين ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت فارتد الم تبين مطلقا مسلم تحت نصرانية فتمجسا او تنصرا بانت * ولا * يصح * ان ينكح مرتدا او مرتدة احد * من الناس مطلقا * اسلم * الكافر * وتحت خمس نسوة فصاعدا او اختان او ام وبنتها بطل نكاحهن ان تزوجهن بعقل واحد فان رتب فالآخر * باطل وخمرة محل والشافعي رح يحل يث فيوزق لنا كان تخيير في الزوج بعد العرق * بلغت المسلمة المنكوحه ولم تصف الاسلام بانت * ولا مهر قبل الدخول وينبغي ان يذكر الله تعالى بجميع صفاته عند ما تقربن لك كما في الكافي *

بفتح القاف القسم وبالكسر النصيب * يجب * فظاهر الآية انه فرض نهر * ان يعدل * اى
 ان لا يجوز * فيه * اى فى القسم بالتسوية فى البيتوتة * وفى اللبوس والمأكل * والصحة *
 لانى المجامعة * كالمحبة بل يستحب ويسقط حقها مرة ويجب ديانة احيانا ولا يبلغ مدة الايلاء الا
 برضاها ويومر المتعب بصحتها احيانا وقد رده الطحاوى بيوم وليلة من كل اربع لحره وسبع الامة
 ولو تضررت من كثرة جماعه لم تجز الزيادة على قدر طاقتها والرأى فى تعيين المقدار
 للقاضي فقصى بما يظن طاقتها نهر بحثا * بلفرق بين فحل وخصى وعنين ومحبوب ومريض
 وصحيح * وصلى دخل بامرأته وبالغ لم يدخل بحر بحثا واقره المصنف ومريضة وصحيحة *
 رحا ئض وذات بغاس ومجنونة لا تشاف ورتقاء وفناء * وصغيرة يمكن وطؤها محرمة ومظاهرة
 وموئل منها ومقابلاتهن وكل امطلقة رجعية ان تصد رجعتها والا لبحر * ولو اقام عند واحد
 شهر افي غير سفر تم خاصته الاخرى * فى ذلك * يومر بالعدل بينهما فى المستقبل وهذا
 مضى وان اثم به لان القسم تكون بعد الطلب * وان عاد الى الجور يعدل بهى القاضي عز *
 بغير حبس جوهره لتقويته الحق وهذا اذ لم يقل انما فعلت ذلك لان خيار الدور لي فحينئذ
 يقضى القاضي بقوله نهر بحثا * والبكر والثيرم والجليلة والقليمة والمسلمة والكتامة سواء *
 لاطلاق الآية * وللامة والمكاتبه وام الولد والمذبرة * والمبعضة * نصف مال لحره * اى من
 البيتوتة والسكنى معها اما النفقة بمحالهما * ولا قسم فى السفر * دفعا للخرج * فله السفر بمن شاء
 منهن والقرعة احب * تطيب القلوبهن * ولو تركت قسمتها * بالكسر اى نوبتها * لضرتها صح ولها
 الرجوع فى ذلك * فى المستقبل لانه ما وجب فماسقط ولو جعلته لمعينه هل له جعله لغيرها ذكر
 الشافعي رح لا وفى البحر بحثا نعم ونازعه فى النهر * ويقوم عند كل واحد منهن يوما ليلة * لكن
 انه ائلمه التسوية فى الليل حتى لوجاء الاول بعد الغروب والثانية بعد العشاء فقل ترك القسم
 ولا يجامعها فى غير نوبتها وكل الايدى خل عليها بالليل الاعيادتها ولو اشتد ففي الجوهرة لا بأس ان
 يقيم عندها حتى تشفى او تموت انتهى يعنى اذ لم يكن عندها من يونسها ولمرض هو فى بيته
 دعي كلافى نوبتها لانه لو كان صحيحا او اراد ذلك ينبغي ان يقبل منه نهر * وان شاء ثلثا *
 اى ثلثة ايام وليا ايها * ولا يقيم عند احد هما اكثر الا باذن الاخرى * خلاصة زاد فى الخاتمة *
 والرأى فى البلاء * فى القسم * اليه * وكل افي مقدار الدور هذه اية وتبين وتبين فى الفتح

نحشا بمدة الايلاء اوجمعة وعمه في البحر فنظر فيه في النهر قال المصنف وظاهر نحرهما انها لم يطلعا على ما في الخلاصة من التقييد بثلاثة ايام كما عولنا عليه في المختصر والله اعلم **فروع** لو كان عمله ليلا كالبحار ذكر الشافعية انه يقسم نهارا وهو حسن وحقه عليها ان قطيعه في كل مباح يأمرها به وله منعها من الغزل ومن اكل ما يتاذى من رائحته بل ومن الحناء والنقش ان تاذى من رائحته نهر وتامه فيما علقته على الملتقى *

* باب الرضاع *

* هو لغة بفتح وكسر مص الثدي وشرعا * مص من ثدي آدمية * ولو بكر او ميتة او آيسة والحق بالمص الوجور والسعوط * في وقت مخصوص * هو * حولان ونصف عند * وحولان * فقط * عندهما وهو الاصح * فتح وبه يفتى كافي تصحيح القدوري عن العيون لكن في الجوهرة انه في الحولين ونصف ولو بعد الفطام محرم وعليه الفتوى واستدلوا بقول الامام بقوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا اى مدة كل منهما ثلثون غير ان النقص في الاول تام بقول عائشة رض لا يبقى الولد اكثر من سنتين ومثله لا يعرف الاسماء والآية مأولة لتوزيعهم الاجل على الاقل والاكثر فلم تكن دلالتها قطعية على ان الواجب على المقلد العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليله كما افاده في رسم المفتى لكن في آخر الحاوى فان خالفاتيل يخير المفتى والاصح ان العبرة بقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم اما لزوم اجر الرضاع للمطلقة فمقدري حولين بالاجماع * ويثبت التحريم في المدة * فقط ولو * بعد الفطام والاستغناء بالطعام على * ظاهر * المذهب * وعليه الفتوى فتح وغيره قال المصنف كالبخاري في الزيلعي خلاف المعتمد لان الفتوى متى اختلف رجع ظاهر الرواية * ولم يبح الارضاع بعد مدته * لانه جزؤ آدمي والانتفاع به غير ضرورة حرام على الصحيح شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز التداءى بالمحرم في ظاهر المذهب اصله بول المأكول كما مر * وللاب اجبار امته على فطام ولدها منه قبل الحولين ان لم يضره * اى الولد * الفطام كما له * ايضا * اجبارها * اى امته * على الارضاع وليس له ذلك * يعني الاجبار بنوعيه * مع زوجته الحرة * ولو * قبلها * لان حق التربية لها جوهرة * ويثبت به * ولولين الحريين بزازية * وان قل * ان علم وصوله بجوفه من فمه او انقه لا غير فلو التقم الحلمة ولم يد رادخل اللبن في حلقه ام لا لم يحرم لان في المانع شك ولو ارضعها اكثر اهل قرية ثم لم يد رادخلهم تزوجها

ان لم يظهر علامة ولم يشهد بن لك جاز خانمة * امومية المرضعة للرضيع * ويثبت * ابوة زوج
مرضعة * اذ كان * لبنها منه له * والا لا ينجى * فيحرم منه * اى بسببه * ما يحرم من النسب *
رواه الشيخان واستثنى بعضهم احد على وعشرين صورة وجمعها فى قوله * يغارق النسب الارضاع
فى صور * كام نافلة اوجلة الولد * وام اخت واخت ابن وام اخ * وام خال وعمة ابن اعتمد *
الام اخيه واخذه * استثناء منقطع لان حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن الحل يثمتنا
ولما استثناء الفقهاء فلا تخصيص بالعقل كما قيل فان حرمة ام اخته واخيه نسبا لكونها امه او موطوءة
ابيه وهذا المعنى مفقود فى الرضاع * وتس عليه * اخت ابنه * وبنته * ورجلة ابنه * وبنته *
وام عمه وعمته وام خاله وخالته * وكل اعمة ولد * وبنت عمته وبنت اخت ولد * وام اولاد اولاده
فهو لاء من الرضاع حلال للرجل وكل الخوا بن المرأة لها فها عشر صور تصل باعتبار الذكورة والانوثة
الى عشرين وباعتبار ما يحل له اولها الى اربعين مثلاً يجوز تزوجه بام اخيه وتزوجها بابن اخيهما
وكل منهما يجوز ان يتعلق الجار والمجرور اعنى من الرضاع تعلقاً معنوياً بالمضاف كام كان تكون له اخت
نسبية لها ام رضاعية او بالمضاف اليه كالاخ كان يكون اخ نسبى له ام رضاعية او بهما كان يجتمع مع آخر
على ثلثى اجنبية ولاخية رضاعاً ام اخرى رضاعية فهى مائة وعشرون وهذا من خواص كتابنا *
وتحل اخت اخيه رضاعاً * يصح اتصاله بالمضاف كان يكون له اخ نسبى له اخت رضاعية وبالمضاف
اليه كان تكون لاخيه رضاعاً اخت نسباً او بهما وهو ظاهر * وكذلك * نسباً * بان يكون لاخيه لابييه
اخت لام فهو متصل بهما لا باحد هما للزوم التكرار كما لا يخفى * ولا حل بين رضيعى امرأة *
لكنهما اخوين وان اختلف الزمن والاب * ولا حل * بين الرضيعه وولد مرضعتها * اى
التي ارضعتها * وولد ولدها * لانه ولد الاخ * ولبن بكر بنت تسع سنين * فاكثر * محرم * والا
لاجوهرة * وكل * يحرم * لبن ميتة * ولو محلوباً فيصير ناكحاً محرم للميتة فيمميها ويدفنها
بخلاف وطئها وفرق بوجود التغلى لا اللذة * ومخلوط بماء اود واء اولين اخرى اولين شاة اذا
غلب لبن المرأة وكان اذا استويا * اجما عالعدم الاولوية جوهرة وعلق محم رح الحرمة بالمرأتين
مطلقاً قليل وهو الاصح * لا * يحرم * المخلوط بطعام * مطلقاً وان حساه حسوا وكذلك الوجبة لان اسم
الرضاع لا يقع عليه يحرم * ولا * الاحتقان والاقطار فى اذن * واحليل * وجائفة وآمة *
لا * لبن رجل * ومشكل الا ان قال النساء انه لا يكون على غزارته الا للمرأة والا لا جوهرة *

* ولا لبن * شاة * وغيره لعدم انكراة * ولو ارضعت الكبيرة * ولو مبانة * ضررتها * الصغيرة
 وكذا الواجزة رجل في فيها * حرمتا * ابد ان دخل بالام واللبن منه والا جاز تزوج الصغيرة
 ثانيا * ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ * لمجي الفرقة منها * وللصغيرة نصفه * لعدم الدخول * ورجع *
 الزوج * به على الكبيرة * وكذا على المأجر * ان تعملت الفساد * بان تكون عاقلة طائفة
 مستيقظة عامة بالنكاح وبافساد الرضاع ولم تقصد دفع جوع او هلاك والا لان النسب يشترط
 فيه التغذي والقول لها ان لم يظهر منها تعمل الفساد معراج * طلق ذات لبن فاعتدت وتزوجت
 بآخر فحبلت وارضعت فحكمه من الاول * لانه منه بيقين فلا يزول بالشك ويكون ريبا للثاني *
 حتى تذل * فيكون اللبن من الثاني والوطؤ بشبهة كالحلال قيل وكذا الزنا والوجه لا يتنج * قال *
 لزوجته * هل * رضيعتي ثم رجع * عن قوله * صدق * لان الرضاع مما يشفى فلا يمتنع التناقض
 فيه * ولو ثبت عليه بان قال * بعد * * صوحق كالت و نحوه * هكذا افسروا الثبات في الهلية
 وغيرها * فرق بينهما وان اقرت المرأة بذلك * ثم اكلت نفسها وقالت اخطأت وتزوجها
 جاز كما لتزوجها قبل ان تكلت نفسها * وان اصررت عليه لان الحرمة ليست اليها قالوا به يغني
 في جميع الوجوه بزيادة ومغادة انها لو اقرت بالثلث من رجل حل لها تزوجه * واقر ابد لك
 جميعا ثم اكلت با انفسهما وقالوا اخطأنا ثم تزوجها * جاز * وكذا * الاقرار * في النسب ليس
 يلزمه الا ما ثبت عليه فلوقال هذه اختى او امي وليس نسبها معروفا ثم قال وهمت صدق وان
 ثبت عليه فرق بينهما * الرضاع * حجته حجة المال * وهو شهادة على لبن او عدل وعدلين
 لكن لا يقع الفرقة بالتفريق القاضي لتضمنها حق العبد * وهل يتوقف ثبوته على دعوى
 المرأة الظاهر لا * لتضمنها حرمة الفرج وهو من حقوقه تعالى * كافي الشهادة بطلانها * ولو شهد
 عند هاعد لان علي الرضاع بينهما او طلاقها نكاحا وهو يجل ثم ما تا او غابا قبل الشهادة عند
 القاضي لا يسعها المقام معه ولا قبله به يفتى ولا الزوج باخر وقيل لها التزوج ديانة شرح وهبانية
 فروع قضى القاضي بالتفريق برضاع بشهادة امرأته لم ينفل مص رجل ثلثي زوجته لم تحرم تزوج
 صغيرتين فارضعت كلا امرأة ولبنهما من رجل لم تضمنوا وان تعملت الفساد لعروضه بالاختية قبل
 الابن زوجة ابيه وقال تعملت الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم المهر *

* كتاب الطلاق *

* هو لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقا وفي غيرها اطلاقا فلذلك كان انت مطلقه بالسكون
 كناية وشرعا * رفع قيد النكاح في الحال * بالباطن * او المال * بالرجعي * بلفظ مخصوص *
 هو ما اشتمل على الطلاق فخرج الفسوخ كخيار عتق وبلوغ وردة فانه فسخ لاطلاق وبهذا اعلم
 ان عبارة اكنز والملتقى منقوضة طردا وعكسا بحر * وايقاعه مباح * عند العامة لاطلاق الآيات
 اكمل * وقيل * قائله اكمال * الاصح حظرة * اى منعه * الا الحاجة * كرية وكبر والمذهب
 الاول كافي البحر وقولهم الاصل فيه الحظر معناه ان الشارع ترك هذا الاصل فاباحه بل يستحب
 لومؤذية او تاركة صلوة غاية ومغادرة ان لا اثم بمعاشرة من لا تصلي ويجب لو فات الامساك بالمعروف
 ويحرم لو بدعبا ومن محاسنه التخلص به من المكاره وبه يعلم ان طلاق الدور نحو ان طلبتكم
 فانت طالق قبله نلتا واقع اجماعا كما حرره المصنف معزيا لجواهر الفتاوى حتى لو حكم بصحة الدور
 حاكم لا ينفذ اصلا * واقسامه ثلاثة حسن واحسن وبدعي * ياثم به * والفاظه صريح * وملحق
 به * وكناية ومحله المنكوحه * واصله زوج عاقل بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص خال عن
 الاستثناء * طلقة * رجعية * نقطاني طهر لاوطى فيه * وتركها حتى تمضي عدتها * احسن *
 بالنسبة الى البعض الاخر * وطلقة لغير موطوءة ولو في حيض ولموطوءة تفريق الثلث في * ثلثة *
 اطهار لاوطى فيها * ولا في حيض قبلها ولا طلاق فيه * فيمن تحيض * ثلثة * اشهر في * حق *
 غيرها حسن وسنى * فعلم ان الاول سنى بالاولى * وحل طلاقهن * اى الايسة والصغيرة
 والحامل * عقب وطى * لان الكراهة فيمن تحيض لتوهم الحبل وهو مفقود هنا * والبدعي
 ثلث * متفرقة * او ثنتان بمرة او مرتين في طهر * واحد * لارجعة فيه او واحدة في طهر
 وطئت فيه او * واحدة في * حيض موطوءة * لو قال والبدعي ما خالفهما كان اوجزا وفورا *
 وتجب رجعتها على الاصح * فيه * اى في الحيض دفعا للمعصية * فاذا طهرت طلقها ان شاء *
 او امسكها قيد بالطلاق لان التخيير والاخييار والخلع في الحيض لا يكره مجتبى والنفاس
 كالحيض جوهرية * قال لموطوءته وهي * حال كونها * ممن تحيض انت طالق نلتا * او ثنتين *
 للسنة وقع عند كل طهر طلقة * وتقع اولاني طهر لاوطانيه لموغير موطوءة ولا تحيض تقع واحدة
 للحال ثم كلما نكحها اومضى شهر يقع * وان نوى ان تقع الثلث الساعة او * ان تقع * عند * رأس *
 كل شهر واحدة صحت نيته * لانه محتمل كلامه * ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل * ولو تقديرا

بدائع ليدخل السكران * ولو عبد أو مكرها * فإنه طلاقه صحيح لا قراره بالطلاق وقد نظم
 في النهر ما يصح مع الأكره فقال * طلاق وإيلاء وظهار ورجعة * نكاح مع استيلاء عفوة عن العمل *
 رضاع وإيمان وفيه ونذر * قبول لايداع كذا الصلح عن عمد * طلاق على جعل يمين به أتت * كذا
 العتق والاسلام تدبير للعبد * وإيجاب احسان وعتق فهذه * تصح مع الأكره عشرين في العدد *
 أو هازلا * لا يقصد حقيقة كلامه * أو سفيها * خفيف العقل * أو سكران * ولو بينيد أو حشيش
 أو انيون أو بنج زجرا به يغتسل تصحيح القدر وري واختلف التصحيح فيمن سكر مكرها أو مضطرا نعم
 لو زال عقله بالصداع أو بمباح لم يقع وفي القهستاني معزيا للزاهدى انه لو لم يميز ما يقوم به
 الخطاب كان تصرفه باطلا انتهى واستثنى في الاشياء من تصرفات السكران سبع مسائل منها
 الوكيل بالطلاق صاحبها لكن قهه البرازى بكونه على مال والواقع مطلقا ولم يوقع الشائبي رح
 طلاق السكران واختاره الطحاوى والكرخي وفي التاتارخانية عن التفريق والفتوى عليه *
 أو آخرس * ولو طاريا ان دام للموت به يغتسل ويتفرغ عليه فتصرفاته موقوفة واستحسن اكمال
 اشتراط كتابته * بأشارته * المعهودة فانها يكون كعبارة الناطق استحسانا * أو مخطئا * بان اراد
 التكلم فجرى على لسانه الطلاق أو تلفظ به غير عالم بمعناه أو غافلا أو ساهيا أو بالغاي مصدقة يقع
 قضاء فقط بخلاف الهازل واللاعب فإنه يقع قضاء وديانة لان الشارع جعل هزله به جد افتح *
 أو مريضا أو كافرا * لوجود التكليف وأما طلاق الفضولي والاجازة قولاً ونعلا فكذا نكاح بزانية * و *
 بناء على اعتبار الزوج المنكور * لا يقع طلاق المولى على امرأة عبده * لحديث ابن ماجة
 الطلاق لمن اخذ بالساق الا اذا شرط في العقل فقال زوجته منك على ان امرها بيدى اعلمها كما
 شئت فقال العبد قبلت وكذا اذا قال العبد اذا تزوجتها فامرها بيدى كذا ابدان كان لك خانية *
 والمجنون * الا اذا علق عاقلا ثم جن فوجب الشرط او كان عنيما او مجبوبا او اسلمت وهو اقر و ابن
 ابره الاسلام وقع الطلاق اشياء * والصبي * ولو مراهقا او اجازة بعد البلوغ اما لو قال او قعته وقع
 لانه ابتداء ايقاع وجوزة الامام احمد * والمتحرر * من العتق وهو اختلال في العقل * والمبرسم *
 من البرسام بالسكر علة كالمجنون * والمغمى عليه * هو لغة المغشى * والمكشوش * فتح ونفى القامر
 د هـ ش تحمير ود هـ ش بنيا للمفعول فهو من هـ ش واد هـ ش الله * والنائم * لا تنفاه الارادة ولذا
 لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء أو قال اجزته او وقعته لا يقع لانه اعاد الضمير الى

غير معتبر جوهره ولو قال ارتفعت ذلك الطلاق او جعلته طلاقا وقع بحر* واذا ملك احدهما الآخر*
 كله* او بعضه بطل النكاح ولو قال حررته حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت الحربية* الينا*
 مسلمة ثم* خرج* زوجها كذلك* مسلما* فطلقها في العدة الغاء الثاني* في المسئلتين* ووقعه
 الثالث* فيهما* واعتبار عدو بالنساء* وعند الشافعي رح بالرجال* فطلاق حرثة ثلث و
 طلاق امة ثنتان* مطلقا* ويقع الطلاق بلفظ العتق* بنية او دلالة حال* لآعكسه* لان ازالة
 الملك اقوى من ازالة القيد فروع كتب الطلاق ان مستبيننا على انحلوله وقع ان نوى وقيل
 مطلقا ولو على نحو اياه فلا مطلقا ولو كتب على وجه الرسالة والخطاب كان يكتب يا فلانة اذا اتاك كتابي
 هذا فانك طالق طلقت بوصول الكتاب جوهره وفي البحر كتب لامرأة كل امرأة الى غيرك وغير فلانة
 طالق ثم مجيء اسم الاخيرة وبعثه لم تطلق وهل هي حيلة عجيبة وسيجيء ما لو استثنى بالكتابة والله اعلم*

* باب الصريح *

صريحه ما لم يستعمل الا فيه* ولو بالغارسية* كطلقتك وانت طالق ومطلقة* بالتشديد قيد
 بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق او لا تخرجي الا باذني ناني حلفت بالطلاق فخرجت
 لم يقع لتركه الاضافة اليها* ويقع بها* اي بهذه الالفاظ وما بمعناها من الصريح ويدخل نحو طلاغ
 وتلاغ وطلاك وتلاك او طلق او طلاق باش بلا فرق بين عالم وجاهل وان قال تعمدت تخويغالم
 يصدق قضاء الا اذا شهد عليه قبله به يغتفر ولو قيل له طلقت امرأتك فقال نعم او بلى بالهجماء
 طلقت بحر* واحدة رجعية وان نوى خلافها* من البائن او أكثر خلافا للشافعي رح* او لم ينو
 شيئا* ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرنه بعد ولو مكرها صدق قضاء ايضا كما لو صرح
 بالوثاق او القيد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها الاول على الصحيح خانية ولو نوى عن العمل
 لم يصدق اصلا ولو صرح به دين فقط* وفي انت الطلاق* او طلاق* وانت طالق الطلاق او
 انت طالق طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئا او نوى* يعني بالمصد لانه لو نوى بطالق واحدة
 وبالطلاق اخرى وقعتا رجعتين لو مد خولا بها كقوله انت طالق انت طالق زيدي* واحدة او
 ثنتين* لانه صريح مصدر لا يحتمل العد* فان نوى ثلثا فثلث* لانه فرد حكمي* و* لذ
 كان* الثنتان في الامة* وكذا في حرية تعدد معها واحدة جوهره لكن جزم في البحر انه سهو*
 بمنزلة الثلث في الحرية* ومن الالفاظ المستعملة الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق

وعلى الحرام فيقع بلانية للعرف ولولم تكن له امرأة يكون يمينا فيكفر بالحنث تصحيح القدوري
وكان على الطلاق من ذراعى بحر ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد واجب او لازم او ثابت
او فرض هل يقع قال البزازی المختار لا وقال الخاصي المختار نعم ولو قال طلاقك الله هل يغتفر
لنية قال الكمال الحق نعم ولو قال لها كوني طالقا او اطلقني او يا مطلقة بالتشديد وقع وكان ايا طال
بكسر اللام وضمه لانه ترخيم او انت طال بالكسر والا توقف على النية كالموتيمحى به او العتق وفي
النهر عن تصحيح القدوري الصحيح عدم الوقوع بموهبتك طلاقك ونحوه * واذا اضاف الطلاق
اليها * كانت طالق * او الى ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق والروح والبدن والجسد * لان
الاطراف داخله في الجسد دون البدن * والفرج والوجه والرأس * وكان الاست دون البضع
والدبر والدم على المختار خلاصة * او * اضافته * الى جزء شائع منها * كنصفها وثلثها * وقع *
لعدم تجزئه ولو قال نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل ثنتين وتعت بشاري فاننى
بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث عملا بالا ضافتين خلاصة * واذا قال الرقبة منك او الوجه او
وضع يدك على الرأس او العنق * او الوجه * وقال هذا العضو طالق لم يقع فى الاصح * لانه
لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الرأس طالق و اشار الى
رأسها وقع فى الاصح ولو نوى تخصيص العضو ينبغي ان يد بين فتح * كما * لا يقع * لو اضافته الى
اليدين * الابنية المجاز * والرجل والدبر والشعر والانف والساق والفخذ والظهر والبطن
واللسان والاذن والغم والصدور والذقن والسن والريق والعرق * وكان اللدى والدم
جوهره لانه لا يعبر به عن الجملة فلو عبر قوم به عنها وقع وكان كل ما كان من اسباب الترسه
لا الحبل اتفاقا * وجزء الطلقة * ولو من الف جزء * تطليقة * لعدم التجزى ولو زادت الا
جزاء وقع اخرى وهكذا امالم يقل نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة فيقع الثلاث ولو بلا او فواحدة
ولو قال طلقة ونصفها فثنتان على المختار جوهره وكان لو كان مكان السدس ربعا فثنتان على المختار
وقيل واحدة قهستاني وسميحي ان استثناء بعض التطليق لغو بخلاف ايقاعه * و * يقع بقوله *
من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة * و * بقوله من واحدة او ما بين
واحدة * الى ثلاث ثنتان * الاصل فيما اصله الحظر دخول الغاية الاولى فقط عند الامام
وفيما مرجعه الاباحة كخذ من مالى من مائة الى الف الغايتين اتفاقا * و * يقع * بثلاثة انصاف

طلعتين ثلثة * وقيل ثنتان * وبثلثة انصاف طلقة * او نصفى طلعتين * طلعتان وقيل يقع
ثلث * والاول اصح * وبواحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو او نوى الضرب * لانه يكسر الاجزاء
 لا الافراد * وان نوى واحدة وثنتين فثلث * لومل دخولها * وفي غير الموطوءة واحدة * كقوله لها *
واحدة وثنتين * لانه لم يبق للثنتين محل * وان نوى مع الثنتين فثلث * مطلقا * و * يقع *
بثنتين * في ثنتين ولو * بنية الضرب ثنتان * لما مر ولو نوى معنى الواو او مع فكما مر * و *
 بقوله * من هنا الى الشام واحدة رجعية * ما لم يصغها بطول او كبر فبأنة * و * انت طالق *
بمكة او في مكة او في الدار او الظل او الشمس او ثوب كذا تنجيز * يقع للحال * كقوله انت طالق مريضة
 او مصلية * او انت مريضة او انت تصلين * ويصدق * في الكل * ديانة * لا قضاء * لو قال
عنيت اذا * دخلت الدار او اذا * لبست او اذا مرضت * ونحو ذلك فيتعلق به كقوله الى
 سنة او الى رأس الشهر او الى الشتاء * واذا دخلت مكة تعليق * وكذا في دخولك الدار وفي لبسك
 ثوب كذا او في صلواتك ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط ولو قال لدخولك او لحيضك
 تنجيز ولو بالباء تعليق وفي حيضك وهي حائض فحتى تحيض اخرى وفي حيضتك فحتى
 تحيض وتطهر وفي ثلثة ايام تنجيز وفي مجئ ثلثة ايام تعليق بمجئ الثالث سوى يوم حلفه
 لان الشرط تعتبر في المستقبل ويوم القيمة لغو وقبله تنجيز وفي طالق تطليقة حسنة في دخولك
 الدار ان رفع حسنة تنجيز وان نصبها تعليق وسأل الكسائي محمد ارح عن قال لامرأته
 شعرا * فان ترفقي ياهند فالرفق ايمن * وان تحرقني ياهند فالحرق اشأم * فانت طالق والطلاق
 عزيمة * ثلث ومن يخرق اعق واظلم * كم يقع فقال ان رفع ثلثا فواحدة وان نصبها فثلث
 وتماه في المفتى وفيما علقناه على الملتقى * و * بغوله * انت طالق غد او في غد يقع عند * طلوع *
 الصبح وصح في الثاني نية العصر * اى آخر النهار * قضاء وصدق فيهما ديانة * ومثله انت
 طالق شعبان وفي شعبان * وفي انت طالق اليوم غد او غد اليوم اعتبر * اللفظ * الاول * ولو
 عطف بالواو يقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله انت طالق بالليل والنهار او اول النهار
 وآخره وعكسه او اليوم ورأس الشهر والاصل انه متى اضاف الطلاق لوقتتين كائن ومستقبل بحرف
 عطف فان بدأ بالكائن اتحد او بالمستقبل تعدد وفي انت طالق اليوم واذا جاء غد او انت طالق
 لا بل غد اطلقت واحدة للحال واخرى في الغد * انت طالق واحدة او لا او مع موتى او مع مرتك

لغو * اما الاول فلحرف الشك واما الثاني فلاضافته لحالة منافية للايقاع او للوقوع * كذ انت طالق
 قبل ان تزوجك او امس و * قد * نكحها اليوم * ولو نكحها قبل امس وقع الآن لان الانشاء في
 الماضي انشاء في الحال ولو قال امس واليوم تعدد وبعبكسه التحل وقيل بعكسه * او انت طالق قبل ان
 اخلق او قبل ان تخلقني او طلقتك وانا صبي او نائم * او مجنون وكان معه ودا كان لغوا * بخلاف *
 قوله * انت حر قبل ان اشتريك او انت حر امس وقد اشتراه اليوم فانه يعتق كما * يعتق * لو اقر
 بعبد ثم اشتراه * لاقراره بحريته * انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر ومات قبل مضي شهرين
 لم تطلق * لانتهاء الشرط * وان مات بعده طلقت مستند * لاول المدة لا عند الموت * و * دائمه
 انه * لا ميراث لها * لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث حمض * قال لها انت طالق كل يوم *
 او كل جمعة او رأس كل شهر * ولانية له تقع واحدة * فان نواه كل يوم او قال في كل يوم او مع او
 عند او كل ماضى يوم يقع ثلث في ايام ثلث والاصل انه متى ترك كلمة الظرف التحل والاعتد
 وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم تطليقة وقع ثلث للحال * قال اطونكم امرا طالق الان لا تطلق
 حتى تموت احد بهما فنطلق الاخرى * لوجود شرطه حينئذ * قال انت طالق قبل قدوم زيد بشهر
 فقدم بعد شهر وقع الطلاق مقتصرا * اعلم ان طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب والاقتصار
 والاستناد والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة علة كال تعليق والاقتصار ثبوت الحكم في الحال
 والاستناد ثبوته في الحال مستند الى ما قبله بشرط بقاء المحل كل المدة كزوم الزكاة حين
 الحلول مستند الوجوب النصاب والتبيين ان يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في
 الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فمها تطلق من حين القول فتعتد منه * انت طالق
 ما لم اطلقك او متى اطلقك او متى لم اطلقك وسكت طلقت * للحال بسكوته * وفي ان لم اطلقك لا *
 تطلق بالسكوت بل يمتد النكاح * حتى يموت احد هما قبله * اى قبل تطليقه فنطلق
 قبيل الموت لتحقيق الشرط ويكون فارا * واذا ما واذا بلاية مثل ان عند * و * منزل * متى
 عند هما * وقد مر حكمهما * وان نوى الوقت او الشرط اعتبرت * نيته اتفاقا ما لم تقم قرينة
 الغور فعلى الغور * و * في قوله * انت طالق ما لم اطلقك انت طالق مع الوصل * بقوله ما لم
 اطلقك * طلقت * بالمنجزة * الاخيرة * فقط استحسانا فر ع قال ان لم اطلقك اليوم فلما
 فانت طالق ثلثا فحمله ان يطلق على الف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق به يفتى

هائية لان التطليق المقيد يدخل تحت المطلق * انت طالق يوم اتزوجك فتكلمها ليلا حدثت
 بخلاف الامر باليد * اى امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلا لم تتخير ولو نهى رابقى للغروب والاصل
 ان اليوم متى قرن بفعل يستوعب المدة يراد به النهار كالا مر باليد فانه يصح جعله بيد ها يوما
 ارشهر او متى قرن بفعل لا يستوعبها يراد به مطلق الوقت كايقاع الطلاق فانه لو قال طلقك شهر
 كان ذكر المدة لغوا وتطلق للحال * انا منك طالق * او برئ * ليس بشئ ولو نوى * به الطلاق
 وتبين فى البائن والحرام * اى انا منك بائن او انا عليك حرام * ان نوى * لان الابانة لازالة
 الوصلة والتحريم لازالة الحبل وهما مشتركان فتصح الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك او عليك
 لم يقع بخلاف انت بائن او حرام حيث يقع اذ نوى وان لم يقل منى نعم لو جعل امرها بيد ها شرط
 قولها بائن منى ويقع بابرأتك عن الزوجية بلا نية * انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك
 فاعتق * سيل ها طلقت ثنتين و * له الرجعة * لوجود التطليق بعن الاعتاق لانه شرط ونقل
 ابن الكمال ان كلمة مع اذا اتت بين جنسين مختلفين يحل محل الشرط * ولو علق *
 بالبناء للمجهول * عتقها وطلقها بمعنى الغل فجاء * الغل * لا * رجعة له لتعلقها بشرط
 واحد * وعدتها * فى المسئلتين * ثلث حيض * احتياطا * ولو * كان الزوج * مريضا
 لا ترث منه * لو قوعه وهى امة فلا ترث مبسوط * انت طالق هكنا امشيرا بالاصابع *
 المنشورة * وقع بعن دها * بخلاف مثل هذا فانه ان نوى ثلثا وتعن والا فواحدة لان الكاف
 للتشبيه فى الذات ومثل للتشبيه فى الصفات ولذا قال ابو حنيفة رح ايمانى كايما جبريل
 لا مثل ايمان جبريل بحر * وتعتبر المنشورة * لا المضمومة الا ديانته ككف والمعتمد فى الاشارة فى
 الكف نشر كل الاصابع ونقل القهستانى انه يصح قضاء بنهية الاشارة بالكف وهى واحدة ولو لم
 يقل هكنا ايوقع واحدة لغفل التشبيه ولو قال انت هكنا امشيرا لم يقل طالق لم اره * ولو اشار
 بظمورها فاما المضمومة * المعروف ولو كان رؤسها نحو المخاطب فان نشر اعن ضم فالعبرة بالنشر وان ضما عن
 نشر فالضم ابن كمال * و * يقع * بسقوله * انت طالق بائن او البته * وقال الشافعى رح يقع رجعي
 لو موطوءة * او افحش الطلاق او طلاق الشيطان او البدة او اشر الطلاق او كالجبيل او كالف وملاء
 البيب او تطليقة شدة او عريضة او طويلة او اسوة او اشد او اخبثه * او اخشنه * او اكبره
 او اعرضه او اطوله او اغلظه او اعظمه واحدة بائنة * فى الكل لانه وصف الطلاق بما يحتمله *

ان لم يمتثلنا * في الحرة وثنتين في الامة فيصح لما مر كما لو نوى طالق واحد وبنحو بائن اخر
 فيقع ثنتان بائنتان ولو عطف فقال وبائن او ثم بائن ولم ينوشياً فرجعية ولو بالغاء فبائنة ذخير *
 كما * يقع البائن * لو قال انت طالق طلقة تملكى بها نفسك * لانها لا تملك نفسها الا بالبائن
 ولو قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك له الرجعة وقيل لا جوهره ورجع في البحر الثاني
 وخطاً من اتمى بالرجعي في التعاليق وقول الموثقين تكون طالق طلقة تملك بها نفسها ألخ
 لكن في البرازية وغيرها لو قال للمدخولة ان طلقتك واحدة فهي بائنة او ثلث ثم طلقها يقع
 رجعي لان الوصف لا يسبق الموصوف وكذا لو قال ان دخلت الدار فكذلك اثم قبل دخولها الدار
 قال جعلته بائناً او ثلثاً لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتمى ومغاده وقوع الطلاق الرجعي
 في متي تزوجت عليك فانت طالق طلقة تملكى بها نفسك اذ غابته مساواة لا انت بائن و
 الوصف لا يسبق الموصوف كن احرة المصنف هنا وفي الكنايات * بخلاف * انت طالق *
 اكثر * اى الطلاق * بالتاء المثناة من فوق فانه يقع به الثلث ولا يدين في * ارادة *
 الواحد * كما لو قال اكثر الطلاق او انت طالق مراراً ولو قال او لا قليل ولا كثير فثلث هو المختار
 كما في الجوهره ولو قال اقل الطلاق فواحدة او قال عامة الطلاق او اجله او لونه
 منه او اكثر الثلث او كبير الطلاق ثنتان وكان الاكثر ولا قليل علي الاشبه مضمرات وفي القنية
 طلقك آخر الثلث تطليقات فثلث وطالق آخر ثلث تطليقات فواحدة والفرق دقيق حسن
 فروع يقع بان طالق كل التطليقة واحدة وكل تطليقة ثلث وعدد التراب واحدة وعدد
 الرمل ثلث وعدد شعر ابليس وعدد شعر بطن كفى واحدة وعدد شعر ظمركفى ارساقي اوسافك
 او فرجك او عدد ما في هذا الحوض من السمك وقع بعده ان وجد والا لا لست لك بزواج
 او لست لي بامرأة او قالت له لست لي بزواج فقال صدقت طلاق ان نواه خلافا لهما ولو أكد
 بالقسم او سئل آلمك امرأه فقال لا لا تطلق اتفاقا وان نوى لان اليمين والسؤال قرينتا ارادة النفي
 فيهما وفي الخلاصة قيل له لست طلقته تطلق ببلى لا بنعم وفي الفتح ينبغي عدم الفرق للعرف
 وفي البرازية قالت له انا امرأتك فقال لها انت طالق كان اقرارا بالنكاح وتطلق لاقتضاء الطلاق
 النكاح وضعاعلم انه حلف ولم يدرب طلاق او غيره لغا كما لو شك اطلق ام لا ولو شك اطلق واحدة واكثر
 بني على الاقل وفي الجوهره طلق المنكوحه فاسد انما له تزوجها بلا محلل ولم يحك خلافا والله اعلم *

* باب طلاق غير المدخول بها *

قال لزوجته غير مدخول بها انت طالق * يا زانية * ثلثا * فلا حد ولا لعان لوقوع الثلث عليها
وصى زوجته ثم بانته بعد؛ وكل انت طالق ثلثا يا زانية ان شاء الله تعالى تعلق الاستثناء بالوصف
بزانية * وقعن * لما تقرر انه متى ذكر العبد كان الوقوع به وما قيل انه لا يقع لنزول الآية في
الموطوءة باطل محض منشاء الغفلة عما تقرر ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وحمله في
غرر الاذكار على كونها متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط * وان فرق * بوصف او خبر او جمل بعطف
او غيره * بانته بالاولى * لا الى عدة * * * * * لئلا * * * لم يقع الثانية * بخلاف الموطوءة حيث يقع الكل
وعم التفريق قوله * * * * * كل انت طالق ثلثا متفرقات * او ثنتين مع طلاقي اياك فطلقها واحدة
يقع * واحدة * * * * * قال نصفها وواحدة على الصحيح جوهره ولو قال واحدة ونصفا فثنتان اتفاقا
لانه جملة واحدة ولو قال واحدة وعشرين او ثلثين فنلت لما مر * والطلاق يقع بعد دترن به
لا به * * * نفسه عند ذكر العبد وعند عدله الوقوع بالصيغة * فلو ماتت * يعم الموطوءة وغيرها *
بعد الايقاع قبل * تمام * العبد لغا * لما تقرر * ولومات * الزوج او اخذ احد فيه قبل ذكر
العبد * وقع واحدة * عملا بالصيغة لان الوقوع بلغظه لا يقصد * * * * * ولو قال * لغير الموطوءة * انت
طالق واحدة * * * بالعطف * او قبل واحدة او بعد واحدة يقع واحدة * بائنة ولا تلحقها
الثانية لعدم العدة * وفي * انت طالق واحدة * بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او
معها واحدة ثنتان * الاصل انه متى وقع بالاول لغا الثاني او بالثاني اقترنا لان الايقاع في
الماضي ايقاع في الحال * * * يقع بانته طالق واحدة وواحدة ان دخلت الى اثنتان
لو دخلت * لتعلقها بالشرط دفعة * * * يقع * واحدة ان قدم الشرط * لان المعلق كالمنجز * و
يقع * في الموطوءة ثنتان في كلها * لوجود العدة ومن مسائل قبل وبعد ما قيل * وما يقول
الغفقيه ايد الله * ولا زال عنده الاحسان * في فتى علق الطلاق بشهر * قبل ما بعد قبله
رمضان * ينشد على ثمانية اوجه فيقع بمحض قبل في ذي الحجة ومحض بعد في جمادى
الآخرة وقبل او لا او وسطا او آخر افي شوال ويبعد كذلك في شعبان لا لغا الطرفين
فيبقى قبله او بعد رمضان * ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان او ثلث تطلق واحدة *
منهن * وله خيار التعيين * اتفاقا واما صحيح الزيلعي فانها صوفي غير الصريح كما مر اني حرام

كما حرره المصنف وسيجي في الايلاء * قال لنسائة الاربع بينكن تطليقة طلقت كل واحدة
تطليقة وكذلك لو قال بينكن تطليقتان او ثلث او اربع الا ان ينوي قسمة كل واحدة بينهما فتطلق
كل واحدة ثلثا ولو قال بينكن خمس تطليقات يقع علي كل واحدة طلاقان هكذا الى ثمان
تطليقات فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلثا * ومثله قوله اشر كنكن في تطليقة خانيه وفيها *
قال لامرأتين لم يدخل بواحدة منهما امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال اردت واحدة
منهما لا يصدق ولو مد خولتين فله ايقاع الطلاق على احد صما * لصحة تفريق الطلاق على
المدخولة لا على غيرها * قال امرأته طالق ولم يسم وله امرأة * معروفة * طلقت امرأته *
استحسانا * فان قال لي امرأة اخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الا ببينة ولو كان * له امرأتان كلتاها
معروفة له صرفه الى ايتها شاء * خانية ولم يحك خلافا فروع كردد لفظ الطلاق وقع الكل
فان نوى التاكيد دين كان اسمها طالق او حرة فناداها ان نوى الطلاق او العتاق وقعا والا لا
قال لامرأته هذه الكلبة طالق طلقت او لعبد هذه الحمار حرعتك قال انت طالق او انت
حر وعنى به الاخبار كن باوقع قضاء الا اذا شهد علي ذلك وكذا المظلوم اذا شهد عند استخلاف
الظالم بالطلاق الثلث انه يحلف كاذبا صدق قضاء وديانة شرح وهبانية وفي النهي قال
فلا تطلق واسمها كذا لك وقال عنيت غيرها دين ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا لو حلف
لدائه بطلاق امرأته فلا تطلق واسمها غيره لم تطلق وقد كثر في زماننا قول الرجل انت طالق
على اربعة مذاهب قال المصنف وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة ولو قال انت طالق في قول
الفقهاء او فلان القاضي او المفتي دين قال نساء الدنيا ونساء العالم طواق لم تطلق امرأته بخلاف
نساء المحلة والد ار والبيت وفي نساء القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا العتق قالت لزوجه
طلقني فقال فعلت طلقت فان قالت زدني فقال فعلت طلقت اخرى ولو قالت طلقني طلقني
فقال طلقت فواحد ان لم ينو الثلث ولو عطق بالواو فثلث ولو قالت طلقت نفسي فاجاز
طلقت اعتبارا بالانشاء كذا بنت نفسي اذا نوى ولو ثلثا بخلاف الاول وفي اخترت لا يقع
لانه لم يوضع الاجوابا وفي البرازية قال بين اصحابه من كانت امرأته عليه حراما فليفعل
هذا الا مرفعه واحد منهم فهو اترار منه يحرمها وقيل لا انتهى وسئل ابو الليث عن قال
لجماعة كل من له امرأة مطلقة فليصنع بيده فصغورا فقال يلقن وقيل ليس هو باقرار جماعة

يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هدا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف
طلقت امرأته لان كلمة من للتعميم والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيحدث *

* باب الكنايات *

كنائته * عند الغفهاء * ما لم يوضع له * اى الطلاق * واحتمله وغيره * فالكنايات * لا تطلق
بها * قضاء * الابنية اود لالة الحال * وهي حالة من اكرة الطلاق او الغضب فالحالات ثلث
رضا وغضب ومن اكرة والكنايات ثلث ما يحتمل الرد او يصلح السب او لا * فنحوا خرجي و
اذهي وقومي * تقنعى تخمري استبرى انتقلي انطلقى اغربي اعزبي من الغربة او العزوبة *
يحتمل رد ونحوه خلية بريد حرام بائن * ومرادها كبتة بتلة * يصلح سبا ونحوا اعتدى واستبرى
رحمك انت واحدة انت حرة اختارى امرئك بيدك فارتك لا يحتمل الرد والسب ففي حالة
الرضا * اى غير الغضب والمداكرة * تتوقف الاقسام * الثلاثة تاثيرا * على نية * للاحقاق و
القول له بيمينه فى عدم النية ويكفي تحليفها له في منزله فان ايدى رفعته للحاكم فان نكل فرق
بينهما مجتبى * وفى الغضب * توقف * الاولان * ان نوى وقع والا لا * وفى مداكرة
الطلاق * يتوقف * الاول فقط * ويقع بالاخيرين وان لم ينولان مع الدلالة لا يصدق قضاء
فى نفي النية لانها اقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولد اتقبل بينها على الدلالة لا على النية
الا ان يقام على اقرارها بما دية ثم فى كل موضع يشترط النية فلما السوال بهل يقع بقول نعم
ان نوى ولو بكم يقع بقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية بزايده فليحفظ * وتقع رجعية بقوله
اعتدى واستبرى رحمك وانت واحدة * وان نوى اكثر ولا عبرة باعراب واحدة فى الاصح
* * يقع * بباقيها * اى باقى الفاظ الكنايات المدكورة فلا يرد وقوع الرجعى ببعض
الكنايات ايضا نحو انا برئ من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتخفيف وانت
اطلق من امرأة فلان وهي مطلقة وانت طالق وغير ذلك مما صرحوا به * خلا اختارى *
طلقها واحدة فجعلها ثلثا ونوى بالاول طلاقا والباقي حيفا صدق وان لم ينوشيا
فثلث فان نية الثلث لا تصح فيه ايضا ولا يقع به ولا بامرئك بيدك ما لم تطلق المرأة نفسها
كما يأتى * البائن ان نواها او الثنتين * لما تقرر ان الطلاق مصدر لا يحتمل محض
العد * ثلث ان نواه * للواحدة الجنسية ولد اصح فى الامة نية الثنتين * قال اعتدى ثلثا ونوى

بالاول طلاقا وبالباقي حيضا صدق * قضاء لنية حقيقة كلامه * وان لم ينوبه * اى بالباقي *
 شيئا فثلث * لدلالة الحال بنية الاول حتى او نوب بالثاني فقط فنحنان او بالثالث فواحدة ولو لم
 ينوب لكل يقع واقسامها اربعة وعشرون ذكرها الكمال ويزاد لو نوب لكل واحدة فواحدة ديانة
 وثلث قضاء ولو قال انت طالق اعتدى او عطف بواو ارفاء فان نوب واحدة فواحدة او اثنتين
 وتعدنا وان لم ينوب في الواثنتين وفي الغاء واحدة وقيل ثنتين * طلقها واحدة * بعد الدخول *
 فجعلها لنا صريح كما لو طلقها رجعيًا فجعله * قبل الرجعة * بائنا * او ثلثا وكذا لو قال في العدة الزمت
 امرأته ثلث تطليقات بذلك النطليقة او الزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو كما قال ولو قال ان
 طلقتك فهي بائن او ثلث ثم طلقها يقع رجعيًا لان الوصف لا يصبغ الموصوف كما مر فتذكر * الصريح
 يلحق الصريح * يلحق * البائن * بشرط العد * والبائن يلحق الصريح * الصريح مالا يحتاج
 الى نية بائنا كان الواقع به اود رجعيًا فتح منه الطلاق الثلث فيلحقها ما ركز الطلاق على مال فيلحق
 الرجعي ويجب المال والبائن يقع ولا يلزم المال كما في الخلاصة فالمعتبر فيه اللفظ لا المعنى على
 المشهور * لا * يلحق البائن * البائن * اذا امكن جعله اخبارا عن الاول كانت بائن او ابنتك بتطليقة
 فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة في جعله انشاء بخلاف ابنتك باخرى او انت طالق بائن او قال
 نويت البينونة اكبرى لتعد رحله على الاخبار فيجعل انشاء ولد او وقع المعلق كما قال * الا
 اذا كان * البائن * معلقا بشرط * او مضافا * قبل * ايجاد * المنجز البائن * كقوله ان دخلت الدار
 فانت بائن ناويا الطلاق ثم ابانها ثم دخلت بانت باخرى لانه لا يصلح اخبارا ومثله المضاف
 كانت بائن غد اثم ابانها ثم جاء الغد يقع اخرى وفي البحر عن الوهبانية انت بائن كناية معلقا
 كان او منجزا فيغفر الى النية ولو قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال ان كلمت زيد افا انت
 بائن ثم دخلت الدار فانت ثم كلمت يقع اخرى ذخيرة وفي البزازية ان فعلت كذا فحلل الله
 على حرام ثم قال كذا لك لامر آخر ففعل احد هما بانت وكذا الوعد الثاني على الاشبه فليحفظ قيد
 بالقبلية لانه لو ابانها او لا ثم اضاف البائن او علقه لم يصح كتنجيزه بل ائع ويستثنى ما في البزازية
 قال كل امرأة له طالق لم يقع على المختلة او قال ان فعلت كذا فامر أنه كذا لم يقع على معتدة
 البائن وبضبط الكل ما قيل * كحرقا آخر لا بائنا مع مثله * الا اذا علقته من قبله * الا بكل امرأة
 وقد خلع * والحق الصريح بعد لم يقع * كل فرقة هي نسخ من كل وجه * كاسلام وردة مع لحاق

وخمار بلوغ وعتيق * لا يقع الطلاق في عدتها * مطلقا * وكل فرقة هي طلاق يقع * الطلاق *
 في عدتها * متى نحو ما بينا * فروع * انما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق اما المعتدة للوطى فلا
 يلحقها خلاصة وفي الغنية زوج امرأته من غيره لم يكن طلاقا ثم رقم ان نوى طلق اذ هي و
 تزوجي تقع واحدة بلانية اذ هي الى جهنم يقع ان نوى خلاصة وكذلك اذ هي عني والفحى و
 فسخت الزكاح وانت على كالميتة او كلحم الخنزير او حرام والماء لانه تشبيه بالسرعة ولا يقع باربعة
 طرق عليك معترحة وان نوى ما لم يقل خذى اى طريق شئت والله سبحانه وتعالى اعلم *

* باب تفويض الطلاق *

لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه غيره باذنه وانواعه ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة
 والفاظ التفويض ثلاثة تخيير وامر بيل ومشية * قال لها اختارى او امرك بيدك ينوى *
 تفويض * الطلاق * لانها كناية فلا يعملان بلانية * او طلقي نفسك فلها ان تطلق في مجلس
 علمها به * مشاهمة او اخبارا * وان طال * يوما او اكثر ما لم يوقته ويمضى الوقت قبل علمها * ما لم
 تقم * لنبدل مجلسها حقيقة * او * حكما بان * تعمل ما يقطع * مما يدل على اعراض لانه تمليك
 فيتوقف على قبولها في المجلس لا توكيل فلم يصح رجوعه حتى لو خيرها ثم حلف ان لا يطلقها
 فطلقت لم يحث في الاصح * لا * تطلق * بعد * اى المجلس * الا اذا زاد * على قوله طلقي نفسك و
 اخواته * متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت * فلا يتقيد بالمجلس * ولم يصح رجوعه *
 بالمر * و * اما * في طلقي ضرتك * قوله لا جنبي * طلق امرأتى فيصح رجوعه * عنه * ولم يقيد
 بالمجلس * لانه توكيل محض وفي طلقي نفسك وضرتك كان تمليكا في حقها توكيلا في حق ضرتها
 جوهره * الا اذا علقه بالمشية * فيصير تمليكا لا توكيلا والفرق بينهما في خمسة احكام نفى التمليك
 لا يرجع ولا يعزل ولا يبطل بجنون الزوج ويتقيد بمجلس لا بعقل فيصح تفويضه لجنون وصبي
 لا يعقل بخلاف التوكيل بحر نعلم لو جن بعد التفويض لم يقع فيها تسومح ابتداء لا بقاء عكس القاعدة
 فليحفظ * وجلس القاثة وانكاه القاعدة وعود المتكئة ودعاء الاب * او غيره * للمشورة *
 بفتح فضم المشاورة * و * دعاء * الشهود للاشهاد * على اختيارها الطلاق اذا لم يكن عندها
 من يدعوهم سواء تحولت عن مكانها او لا في الاصح خلاصه * وايقاف دابة هي رآبتها
 لا يقطع * المجلس ولو اقامها او جامعها مكرهه بطل لتمكنها من الاختيار * والغلك لها كالبيت وسير

وابتعها كسيرا * حتى لا يتبدل المجلس بغير الغلک ويتبدل بسير الدابة لا ضافته اليها الا ان
 تجب مع سكوتها او يكونا في محمل يقودهما الجمال فانه كالسفينة * وفي اختاري نفسك لا تصح
 نية الثلث * لعدم تنوع الاختيار بخلاف انت بائن او امرک بيدک * بل تبين * بواحدة *
 ان قالت اخترت نفسي * او * انا * اختار نفسي * استحسانا بخلاف قوله طلقي نفسك
 فقالت انا طالق انا اطلق نفسي لم يقع لانه وعد جوهرة ما لم يتعارف او تنوى الانشاء * وذكر
 النفس او الاختيار في احد كلاميهما شرط * صحة الوقوع بالاجماع * ويشترط ذكرها متصلا
 فان كان منفصلا فان في المجلس صح * لانها تملك فيه الانشاء * والا لا * الا ان يتصا دقا
 على اختيار النفس فيصح وان خلا كلاهما عن ذكر النفس درر ونالجه و اقرة البهسي والبا قاني
 لكن رده الكمال ونقله الاكمل بقليل فالحق ضعفه نهر * فلو قال اختاري اختيارة او طلبة *
 او امك * وقع لو قالت اخترت * فان ذكر الاختيار ركز النفس اذ التاء فيه للوحدة و
 كذا ذكر التليقة وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت ابي او امي او اهلي او الزوج يقوم
 مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام احد هما كما مثلنا فلم يختص اختياره بكلام الزوج
 كما ظن ولو قالت اخترت نفسي وزوجي او نفسي لا بل زوجي وقع وما في الاختيار من عدم
 الوقوع سهو ونعم لو عكست لم يقع اعتبارا للمقدم وبطل امرها كما لو عطفته با واشارها لاختارها
 فاختارته او قالت الحققت نفسي باهلي * ولو كررها * اى لفظة اختياري * ثلثا * بعطف
 او غيره * فقالت * اخترت او * اخترت اختيارة او اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة
 يقع ثلثا بلانية * من الزوج لدلالة التكرار ثلثا وقالا يقع في اخترت الاولى والخ واحدة بائنة
 واختارها الطحاوي بحر واقرة المقدسي وفي الحاروي القدسي وبه نأخذ انتهى فقد افاد ان
 قولهما هو المغنى به لان قولهم وبه نأخذ من الالفاظ المعلم بها علي الافتاء كل بخط الشرف الغزي
 محشي الاشباه * ولو قالت * في جواب التخيير المذكور * طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطليقة *
 از اخترت الطلقة الاولى * بانته بواحدة في الاصح * لتفريضة بالبائن فلا تملك غيره * امرک
 بيدک في تطليقة او اختاري تطليقة فاخترت نفسها طلقت رجعية * لتفريضة اليها بالصريح و
 المغيد للبينونة اذا قرن بالصريح صار رجعيا كعكسه قيد بغني ومثلها الباء بخلاف لتطلقني نفسك
 او حتى تطلقني فهي بائنة كما جعل امرها بيدها ولم تصل نفقتي اليك فطلقني نفسك متى شئت

فلم تصل فطلقت كان بائناً لان لفظة الطلاق لم تكن فى نفس الامر فروع قال لرجل خير امرأتى فلا خيار لها ما لم يخبرها بخلاف اخبرها بالخيار لا تراه به قال لها انت طالق ان شئت واختارى فقالت شئت واخترت وقع ثنتان قال اختارى اليوم وغدا ائحد ولو قال واختارى غدا تعد وقال اختارى اليوم او امرك بيدك هذا الشهر خيرت في بقيتها وان قال يوماً او شهراً فمن ساعة تكلم الى مثلها من الغد والى تمام ثلثين يوماً ولو جعله لها رأس الشهر خيرت فى الليلة الاولى ويومها ولا يبطل الموقت بالاعراض بل بمضى الوقت علمت اولاً *

* باب الامر باليد *

هو كالاختيار الا فى نية الثلث لا غير * اذا قال لها * ولو صغيرة لانه كالتعليق بزازية * امرك بيدك * او بشمالك او فمك او لسانك * ينوى ثلثاً * اى من تغويضها * فقالت * فى مجلسها * اخترت نفسي بواحدة * او قبلت نفسي واخترت امرى او انت لى حرام او منى بائن او انا منك بائن او طالق * وقعن * وكذا لو قال ابوها قبلتها خلاصه وينبغي ان يقيد بالصغيرة * واعرتك طلاقك * وامرك بيد الله ويدك وامرى بيدك على المختار خلاصه * كأمرك بيدك * وذكر اسم الله تعالى للتبرك وان لم ينو ثلثاً فواحدة ولو طلقت ثلثاً فقال نويت واحدة ولا دلالة لحلف وقيل بينتها على الدلالة كأمرك واتحاد المجلس وعلمها * وذكر النفس او ما يقوم مقامها * شرط فلوجعل امرها بيد هاد لم تعلم * بذ لك * وطلقت نفسها لم تطلق * لعدم شرطه خانية * وكل لفظ يصلح للايقاع منه يصلح للجواب منها وما لا يصلح للايقاع منه * فلا يصلح للجواب منها فلو قالت انا طالق او طلقت نفسي وقع بخلاف نحو طلقتك لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اختيار * الالفاظ الاختيار خاصة * فانه ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جواباً عنها بل ائع تكن برد عليه صحته بقبولها وقبول ايها كأمرك بر * وفى * قولها فى جوابه * طلقت نفسي واحدة واخترت نفسي بتطليقة بانته بواحدة * لما مر ان المعتبر تغويض الزوج لا ايقاعها * ولا يدخل الليل فى * قوله * امرك بيدك اليوم وبعد غد * لانها تملكان * فان ردت الامر فى يومها بطل الامر فى ذلك اليوم فكان امرها بيد هاد بعد غد * ولو طلقت ليلاً لم يصح ولا تطلق الامرة * ويدخل * الليل * فى امرك بيدك اليوم وغدا وان ردته فى يومها لم يبق فى الغد * لانه تغويض واحد * ولو قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك غدا فلهما امران * خانية ولم يذكر خلافاً ولا يدخل الليل كما

لا يخفى تنبيه ظاهر فأمراً ته يرتد بردها لكن في العمادية انه يرتد قبل قبوله لابعده كالابراء وانه
 في المتحد لا يبقى في الغد لكن في الولو الجبة امر ك يترك الى رأس الشهر فقلت اخترت زوجي
 بطل خيارها في اليوم ولها ان تختار نفسها في الغد عند الامام ووجهه في الدراية انه متى ذكر
 الوقت اعتبر تعليقاً والافتمليكا بقي لو طلقها بائناً هل يبطل امرها ان كان التفويض منجزاً نعم
 وان كان معلقاً كان دخلت الدار او موتاً لاعمادية لكن في البحر عن القنية ظاهر الرواية ان
 المعلق كالمنجز * فروع نكحها على ان امرها بيد صاحب ولو ادعت جعله امرها بيد هالم تسمع
 الا اذا علقت نفسها بحكم الامر ثم ادعته فتسمع قالت طلقت في المجلس بلا تبديل وانكر فالقول
 لها جعل امرها بيد هان ضربها بغير جنابة فضر بها ثم اختلفا فالقول له لانه منكر وتقبل بينتها
 على الشرط المنفى كما سيجي طلب اوليائها طلاقها فقال الزوج لا يبيها ما نريد مني افعل ما تريد
 وخرج فطلقها ابرها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول له فيه خلاصة لا يدخل نكاح
 الغضولي ما لم يقل ان دخلت امرأة في نكاحي جعل امرها بين رجلين فطلقها احد هالم يقع *

* فصل في المشيئة *

قال لها طلقي نفسك ولم ينو او نوى واحدة * او ننتين في الحرة * فطلعت وقعت رجعية وان
 طلقت نلتا ونوا * وقعن * فيد بخطابها لانه لو قال طلقي اى نسائي شئت لم تنخل تحت عموم
 خطابه * وبقولها * في جوابه * ابنت نفسي طلقت * رجعية ان اجازة لانه كناية * لا باخترت *
 نفسي وان اجازة لان الاختيار ليس بصريح ولا كناية * ولا يملك * الزوج * الرجوع عنه *
 اى عن التفويض بانواعه الثلاثة لما فيه من معنى التعليق * وتقييد بالمجلس * لانه تملك * الا
 اذا زاد متى شئت * ونحوه مما يفيد عموم الوقت فتطلق مطلقاً * ولو قال لرجل ذلك * ارفال
 لها طلقي ضرتك * لم يتقيد بالمجلس * لانه توكيل فله الرجوع * الا اذا زاد * وكلما عزلتك
 فانت وكيل * الا اذا زاد ان شئت * فيتقيد به * ولا يرجع * لصيرورته تملكاً وفي الثانية طلقها
 ان شئت لم يصروكيلا ما لم تشأ فاذا شاءت في مجلس علمها طلقها في مجلسه لا غير والوكلاء عنه
 غافلون * قال لها طلقي نفسك نلتا * او ننتين * وطلعت واحدة وقعت * لانها بعض ما فوضه و
 كذا الوكيل ما لم يقل باللف * لا * يقع شيء * في عكسه * وقالوا واحدة * طلقي نفسك نلتا ان
 شئت فطلقت واحدة * وكذا * عكسه لا * يقع فيهما الا بشرط الموافقة لفظاً لما في تعليق الخانية

امرها بعشر فطلقت ثلثا او بواحدة فطلقت نصفاً لم يقع * امرها ببائناً او رجعي فعكست في الجواب
 وقع ما امر * الزوج * به ويلغو وصقها * والاصل ان المخالفة في الوصف لا تبطل بخلاف الاصل
 وهذا اذا لم يكن معلقاً بمشيئتها فان علقه بمشيئتها انعكست لم يقع شيء لانها ما اتت بمشيئة
 ما فوض اليها خانية نحر * قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت * انت * فقال
 شئت ينوي الطلاق او قالت شئت ان كل المعدوم * اي ام يوجد بعد كان شاء ابي
 او ان جاء الليل وهي في النهار * بطل * الامر لفقد الشرط * وان قالت شئت ان كل
 الامر قد مضى * اراد بالماضي المحقق وجوده كان كان ابي في الدار وهو فيها او ان كان هذا
 ليلا وهي فيه مثلاً * طلقت * لانه تنجز * قال لها انت طالق متى شئت او متى ماشئت او اذا
 شئت او اذا ماشئت فردت الامر لا يرتد ولا يتقيد بالمجلس ولا تطلق * نفسها * الا واحدة *
 لانها تعم الا زمان لا الانعزال فتملك التطليق في كل زمان لا تطليق بعد تطليق * ولها تفريق
 الثلث في كلما شئت ولا تجمع * ولا تمنى لانها العموم الافراد * ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع * ان
 كانت طلقت نفسها ثلثاً متفرقة والافلها تفريقها بعد زوج آخر وهي مسألة الهدم الآتية * انت طالق
 حيث شئت او اين شئت لا تطلق الا اذا شاءت في المجلس وان قامت من مجلسها * قبل مشيئتها *
 لا * مشيئة لها لانها للمكان ولا تعلق للطلاق به فجعل مجازاً عن ان لانها ام الباب * وفي كيف شئت
 يقع * في الحال * رجعية فان شاءت بائنة او ثلثاً وقع * ماشاءته * مع نيته * والافرجعية لو موطوءة
 والابانت وبطل الامر وقول الزيلعي والعيني قبل الدخول صوابه بعد فتنبه * وفي كم شئت او ما
 شئت اي ان تطلق ماشاءت * في مجلسها ولم يكن بدعياً للضرورة * وان ردت * اوتت بما يغفل
 الاعراض * ارتد * لانه تمليك في الحال فجوابه كذلك * قال لها طلقي * نفسك * من ثلث
 ماشئت تطلق ما دون الثلث ومثله اختاري من الثلث ماشئت * لان من تبعية وقالا بانياتية فتطلق
 الثلث والاول اظهر فروع قال انت طالق ان شئت وان لم تشائي طلقت المحال ولو قال ان كنت
 تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضينه فانت طالق لم تطلق لانه يجوز ان لا تحب ولا تبغض
 ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء ولو قال لها اشدك احباً للطلاق او اشدك بغضاً له طالق فقال كل انا اشد حباله
 لم يقع لدعوى كل ان صاحبها اقل حبالها فلم يتم الشرط ثم التعليق بالمشيئة او الارادة او الرضاء او
 الهوى او المحبة يكون تمليكا فيه معنى التعليق فيتعين بالمجلس كأمرك ببدك بخلاف التعليق بغيرها *

* باب التعليق *

هو * من علقه تعليقا جعله معلقا واصطلاحا * ربط حصول مفسون جملة بحصول مفسون جملة
 أخرى * ويسمى بمينا مجازا وشرطا صحته كون الشرط معد وما طلق خطر الوجود فالمتحقق كان كان
 السماء فوتنا تنجيزا والمستحيل كان دخل الجمل في سم الخياط لغو وكونه متصلا بالعدوان لا يقصد
 به المجازاة فلو قالت يا سغلة فقال ان كنت كاتلت فانت كذا تنجيز كان كذا او لا وذكر المشروط
 فنحو انت طالق ان لغوبه يغتني ووجود رابط حيث تاخر الجزاء كايأى * شرطه الملك * حقيقة
 كقوله لقنه ان فعلت كذا فانت حر او حكما * كقوله لمنكوحته * او معتد ته * ان ذهبت فانت طالق
 او الاضافة اليه * اى الملك الحقيقي عاما او خاصا كان ملكك عبد او ان ملكتك لمعين فكذا او
 الحكمي كذا لك * كان * نكحت امرأة او ان * نكحتك فانت طالق * وكل اكل امرأة * يكفي معنى الشرط
 الا فى المعينة باسم او نسب او اشارة فلو قال المرأة التي اتزوجه طالق تطلق بتزوجه ولو قال هذه الخ
 لا لتعريفها بالاشارة فلغا الوصف * فلغا قوله لاجنبية ان زرت * زيد * فانت طالق فنكحها فزارت *
 وكل اكل امرأة اجتمع معناه في فراش فهي طالق فنزوح لم تطلق ومثله كل جارية اطوها حرة
 فاشترى جارية فوطئها لم تعتق لعدم الملك والاضافة اليه وان ادعى السحر ان زيارة المرأة فى عرفنا
 لا تكون الا بطعام معها يطبخ عند المزور فليحفظ * كالغايقاعه * الطلاق * مقارنا لثبوت ملك *
 كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزوجي اياك لتعام الكلام بغاعله ومنعوله * او زواله * كع
 موتى او موتك فائالة فى المجتبى عن محمد رح فى المضافة لا يقع وبه افتى آئمة خوارج انتهى
 وهو قول الشافعي رح وللحنفي تقليد * بفسخ قاض شافعي بل محكم بل افتاء عدل وبفتوين فى
 حادثين وهذا يعلم ولا يغتني به بزازية * ويبطل تنجيز الثلث * للحرة واثنتين للامة * تعليقه *
 للثلاث ومادونها الا المضافة الى الملك كامر * لا * تنجيز * مادونها * اعلم ان التعليق يبطل
 بزوال المحل لا بزوال الملك فلو علق الثلث ارمادونها بدخول الدار ثم نجز الثلث ثم نكحها بعد
 التعديل * ان التعليق فلا يقع بدخولها شى ولو كان نجز مادونها لم يبطل فيقع المعلق كله ووقع محمد
 بقية الاول وهى مسألة الهدم الآتية وثمرته فيمن علق زاحلة ثم نجز اثنتين ثم نكحها بعد زوج
 آخر فدخلت له رجعتها خلا للمحمد رح وكل ايبطل بلحاظه مرتد ابدار الحرب خلا فالهماو
 يغوت محل البركان كلمة فلا تارود خات هذه الدار فمات او جعلت بستانا كما بسطنا فيما

حلقناه على الملتقى وشيخى مسئلة انكوز بغروها فرع قال لزوجه الامه ان دخلت الدار
 فانت طالق ثلثا فعتقت قد خلت له رجعتها قنية * والفاظ الشرط * اى علامات وجود الجزاء *
 ان * المكسورة ولو فتحها وقع للحال ما لم ينو التعليق فيدين وكل الوحدف الغاء من الجواب في
 كسوطلية واسمية وبجامد وبما وقد وبلن وبالنغميس كما لخصناه فى شرح الملتقى * واذا اذا
 ما وكل * لم تسمع * كلما * الامنصوية ولو مبتدأ لاضافتها لمبنى * ومتى ومتى * ونحو ذلك كلو كانت
 طالق لو دخلت الدار تعلق بدخولها ومن نحو من دخل منكن الدار فهي طالق فلو دخلت واحدة
 مرارا طلقت بكل مرة لان الدخول اضعف الى جماعة فازداد عمومها كل اى الغاية وهي غريبة
 وجعله فى البحر احد القولين * وفيها * كلها * تنحل * اى تبطل * اليمين * بطلان التعليق *
 اذا وجد الشرط مرة الا فى كلما فانه ينحل بعد الثلث * لاقتضاؤها عموم الافعال كاقضاء كل عموم
 الاسماء * فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر الا اذا دخلت كلما على الزوج نحو كلما تزوجتك فانت كل *
 لدخولها على سبب الملك وهو غير متناه ومن لطيف مسائلها لو قال لموطوءة كلما طلقتك فانت طالق
 فطلقها واحدة تقع ثنتان وفي كلما وقع عليك طلاقي يقع ثلث لتكرار الوقوع لكنه لا يزيد
 على الثلث * وزوال الملك * من نكاح او يمين * لا يبطل اليمين * فلوا بائنا ارباعه ثم نكحها
 او اشتراه فوجد الشرط طلقت وعق لبقاء التعليق ببقاء محله * وتنحل * اليمين * بعد *
 وجود * الشرط مطلقا * لكنه ان وجد فى الملك طلقت وعقت والا فخيلة من علق الثلث
 بدخول الدار ان يطلقها واحدة ثم بعد العقد تدخل فنحل اليمين فينكحها * فان اختلفا فى وجود
 الشرط * اى ثبوته ليعم العدمي * فالقول له مع اليمين * لانكاره الطلاق ومغادره انه لو علق طلاقها
 بعد موصول نفقتها ايا ما فادعي الوصول وانكرت ان القول له وبه جزم فى القنية لكن صحح
 فى الخلاصة والبرازية ان القول لها واقره فى البحر والنهر وهو يقتضى تخصيص المتون لكن قال
 المصنف وجزم شيخنا فى فتواه بما تفيد المتون والشروح لانها الموضوعة لنفل المذهب كالاخفى *
 الادار منمت * فان البينة تقبل على الشرط وان كان نفيها كان لم تجزى صهرتي الليلة فامرأتى كان
 فشهداها لم تجزه قبلت وطلقت فتح وفي التبيين ان لم اجامعك فى حيضك فانت طالق للسنة ثم
 قال جامعك ان حائضا فالقول له لانه يملك الانشاء والا لا انتهى قلت فالمسئلة السابقة والآتية
 ليست اعلى اطلاقها * وما لا يعلم * وجوده * الا منها صلقت فى حق نفسها خاصة * استحسانا

بلا يمين نهر بحثا ومراصة كبا لغة واحتلام كحيض في الاصح * كقوله ان حضت فانت طالق وفلانة
 اوان كنت تحبين عن اب الله فانت كذا اربعه حر فلو قالت حضت * والحيض قائم فان انقطع
 لم يقبل قولها زيلعي وحل ادى * اراحب طلقت هي نقط * ان كذبها الزوج فان صدتها وعلم
 وجود الحيض منها طلقتا جميعا حل ادى * وفي ان حضت لا يقع برؤية الدم * لا حتميا
 الاستحاضة * فان استمر ثلثا وقع من حين رأت * وكان بدعيًا فلو غير من خولة فنزوجت باخر
 في ثلثة ايام صح فلو ماتت فيها فارثها للزوج الاول دون الثاني وتصدق في حقها دون ضرتها *
 وفي * ان حضت حيضة * او نصفها او ثلثها او سدسها لعد من تنزيها * لا يقع حتى تطهر منها *
 لان الحيضة اسم للكامل ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضة اخرى جوهره * وفي * ان صمت يوما
 فانت طالق حين غربت الشمس من يوم صومها بخلاف ان صمت * فانه يصدق بساعة *
 قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدتها
 ولم يدرا الاول تلزمه طلقة واحدة قضاء وثنتان تنزهها * اى احتياطا لا احتمال تقدرم الجارية *
 ومضت العدة * بالثاني فلذلك لم يقع به شيء لان الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يقع فان علم الاول
 فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لانه منكر وان تحقق ولادتهما معا وقع الثلث وتعدت بالاقرار *
 وان ولدت غلاما وجارية بين ولا يدري الاول يقع ثنتان قضاء وثلث تنزيها * وان ولدت غلامين
 وجارية فواحدة قضاء وثلث تنزيها * وهذا بخلاف ما * لو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق
 واحدة وان كان حاربه فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق * لان الحمل اسم لكل فما لم يكن
 الكل غلاما وجارية لم تطلق * وكذلك لو قال * ان كان ماني بطنك غلاما * والمسئلة بحال العموم ما *
 بخلاف ان كان في بطنك * والمسئلة بحالها * فانه يقع الثلث * لعدم اللفظ العام فروع لعلق
 طلاقها بحالها لم تطلق حتى تلد لا كثر من سنتين من وقت اليمين قال ان ولدت ولد فانت طالق
 اوحدة فولدت ولدا ميتا طلقت وعتقت قال لام ولده ان ولدت فانت حرة تنقضي به لعدك جوهره *
 * علق * العتاق والطلاق ولو * الثلث بشيئين * حقيقة بتكرار الشرط او لا كان جاء زيد وبكر
 فانت كذا * يقع * المعلق * ان وجد * الشرط * الثاني في الملك والا لا * لا شترط الملك حالة
 الحنث والمسئلة رباعية * علق الثلث او العتق * لامته * بالوطى حنث * بالتقاء الختانين *
 ولم يحجب عليه العقر * في المسئلتين * باللبث * بعد الايلاج لان اللبث ليس بوطى * * *

لم يصربه مراجعاً في * الطلاق * الرجعي الا اذا خرج ثم ارج * نيا * حقيقة او حكماً بان حرك
 نفسه فيصير مراجعاً بالحركة الثانية ويجب العقر لا الحل لا اتحاد المجلس * لا تطلق * الجدي * في *
 قوله للقول يمة * ان نكحتها * اى فلانة * عليك فهي طالق اذا نكح * فلانة * عليها في عدة البائن *
 لان الشرط مشاركتها في القسم ولم يوجد * ولو * نكح * في عدة الرجعي * او لم يقل عليك * طلقت *
 الجدي * ذكره مسكين وقيل * في النهر بحثاً بما اذا اراد رجعتها والاملا قسم لها كما مر * قال لها
 انت طالق ان شاء الله متصلاً * الالتئس او سعال او حبس او عطاس او نقل لسان او امساك فم او
 فاصل مغيل لتاكيد او تكميل او نداء كانت طالق يا زانية او يا طالق ان شاء الله صح الاستثناء خانية
 بخلاف الفاصل اللغو كانت طالق رجعيان شاء الله وقع وبأثنا لا يقع ولو قال رجعي او بأثنا يقع بنية
 البائن لا الرجعي قنية وقواه في النهر * مسموعاً * بحيث لو ترب شخص اذنه الى فيه يسمع فصيح
 استثناء في الاصح الخانية * لا يقع * للشك * وان ماتت قبل قوله ان شاء الله * وان مات يقع *
 ولا يشترط * فيه * القصص ولا التلفظ * بهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولاً او عكس
 او ازال الاستثناء بعد الكناية لم يقع عمادية * ولا العلم بمعناه * حتى لو اتى بالمشيئة من غير
 قصد جاهل لم يقع خلافاً للشافعي ربه وانتي الشيخ الرملي الشافعي فيمن حلف على شيء بالطلاق
 فاستثنى له الغير طناً صحته بعلم الوقوع انتهى قلت ولم اره لاحد من علماءنا الله اعلم ولو شهد ابها
 وهو لا يذكرها ان كان يحال لا يدري ما يجري على لسانه لغضب جازله الاعتماد عليهما والا لا
 بحر * ويقبل قوله ان ادعاه * وانكرته * في ظاهر المروى * عن صاحب المذهب * وقيل لا يقبل *
 الابينية * وعليه الاعتماد * والفتوى احتياطاً لغلبة الفساد خانية وقيل ان عرف بالصلاح
 فالقول له * وحكم من لم يوقف علي مشيئة * فيما ذكر * كالانس والجن * والملا نكته والجد ارو
 الحما * كل لك * ولو شرك كان شاء الله وشاء زيد لم يقع اصلاً ومثل ان لا وان لم واذ اما وما لم و
 من الاستثناء انت طالق لولا ابوك او لولا حسنك او لولا انى احبك فلا يقع خانية ومنه سبحانه
 الله ذكره ابن الهمام في فتاواه * قال انت طالق نلتا ونلتا ان شاء الله وانت حر وان شاء
 الله طلقت نلتا وعق العبد * عند الامام لان اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه توكيداً للغسل
 بالواو بخلاف قوله حر حر احر وعتيق لانه توكيد وعطف تفسير فيصح الاستثناء * وكان * يقع
 الطلاق بقوله * ان شاء الله انت طالق * فانه تطليق عندهما تعليق عند ابي يوسف ربه

لا اتصال المبطل بالايجاب فلا يقع كما لو اخر وصحه البرازى وفى الخاتمة طى قول ابى
يوسف رح الغتوى وقيل الخلاف بالعكس وطى كل فالمغنى به عدم الوقوع اذ اقدم المشيئة
ولم يات بالغاء فان اتى بها لم يقع اتفاناً كما فى البحر والشرى بلانية والقهمستانى وغيرها وثمرته
فيمىن حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق لا الابطال * وبانت طالق بمشيئة الله
او بارادته او بحجته او برضاة لا * تطلق لان الباء للالصاق فكان كالصاق الجزاء بالشرط * وان
اضافه * اى الملك كور من المشيئة وغيرها * الى العبد كان * ذلك * تمليكا فيقتصر على المجلس *
كما مر * وان قال بامره او بحكمه او بقضائه او باذنه او بعمله او بقرنه يقع فى الحال اضعف اليه تعالى
او الى العبد * اذ يراد بمثله التنجيز عرفا * كقوله * انت طالق * بحكم القاضي وان * قال
ذلك * باللام يقع فى الوجوه كلها * لانه للتعليل * وان * كان ذلك * بحرف فى ان اضافته الى
الله تعالى لا يقع فى الوجوه كلها * لان فى معنى الشرط * الا فى العلم فانه يقع فى الحال * وكذا
القدرة ان نوى بها ضد العجز لوجود قدرته الله تعالى قطعاً كالعلم * وان اضاف الى العبد كان
تمليكا فى الاربع الاول * وما بمعناها كالمهوى والروية * تعليقا فى غيرها * وهى ستة ثم العشرة اما
ان تضاف لله او للعبد والعشرون اما ان تكون بيازالام او فى فهمي ستون وفى البرازية كنب الطلاق
واستثنى بالكتبة صح وطى ما مر عن العامة دية فهمي مائة وثمانون وفى كيف شاء الله تطلق رجعية *
انت طالق ثلثا الا واحد يقع ثنتان وفى الاثنتين يقع واحد وفى الاثلاثا يقع ثلث * لان
استثناء الكل باطل ان كان بلفظ الصد او مساوية وان غيرها كنسائي طواقى الاهو لاء او الازينب
وعمرة وهند وعبيدى احرار الاهو لاء او الاسالما وغانا وراشد او هو الكل صح كما سيجى فى
الاقترار * ويعتبر * فى المستثنى * ونه كلاً او بعضاً من جملة الكلام الذى يحكم بصحته * وهو المثلث
نفى انت طالق عشر الا تسع يقع واحد والا ثمانية يقع ثنتان والا سبعة يقع ثلث ومتى تعد
الاستثناء بلا وراكان كله اسقاطا مما يليه فيقع ثنتان بان طالق عشر الا تسع الا ثمانية الا سبعة و
يلزمه خمسة بانه على عشرة الا ٩ الا ٨ الا ٧ الا ٦ الا ٥ الا ٤ الا ٣ الا ٢ الا واحد وتقريره ان
تأخذ العد الاول بيمينك والثانى بيسارك والثالث بيمينك والرابع بيسارك وهكذا ثم تسقط
ما بيسارك مما بيمينك فما بقي فهو الواقع * اخراج بعض التطبيق لغو خلاف ايقاعه فلوقال
انت طالق ثلثا الانصف تطليقة وقع الثلث فى المختار * وعن الثانى ثنتان فتح وفى السراجة

و
٢٥٠

انت طالق الا واحد يقع ثنتان انتهي فكانه استثنى من ثلث مقدر * سالت المرأة الطلاق فقال
 انت طالق خمسين طلقة فقالت المرأة ثلث تكفيني فقال ثلث لك والبراقى لصواحبك وله ثلث
 نسوة غير ما تطلق المخاطبة ثلثا لا غير ما اصلا * هو المختار لصيرورة الباقي لغوا فلم يقع بصره
 لصواحبها شيء فروع في ايمان الفتح ما غلظه وقد عرف في الطلاق انه لو قال ان دخلت
 الى ارفانت طالق ان دخلت الى ارفانت طالق ان دخلت الى ارفانت طالق وقع الثلث واقرة
 المصنف ثم ان سكنت هذه البلدة فامرأته طالق وخرج فورا فخلع امرأته ثم سكنها قبل العدة
 لم تطالق بخلاف فانت طالق فلم يحفظ ان تزوجتك وان تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى يتزوجها
 مرتين بخلاف ما لو اخر الجزاء فلم يحفظ ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك بيديك ثم طلقها فاعتدت
 فتزوجت ثم عادت للاول ثم غاب اربعة اشهر فلها ان تطلق نفسها ولو اختلعت لا لانه تنجز و
 الاول تعليق دعائها للوقاع فابت فقال متى يكون فقالت غدا فقال ان لم تغعلي هذا
 المراد غدا فانت كذا ثم نسيها حتى مضى الغول لا يقع حلف لاياتيها فاستلقي فجات فجامعت
 ان مستيقظا حنث ان لم اشبعك من الجماع فعلى انزالها ان لم اجامعك الف مرة فكل فعلى
 المبالغة لا العدة وان وطئتك فعلى جماع الفرج وان نوى الدوس بالقدم حنث به ايضا له
 امرأة جنب وحائض ونفساء فقال اخبرك طالق طلقك النفساء وفي افحشكن فعلى الحائض
 قال لي اليك حاجة فقال امرأته طالق ان لم اقضها فقال هي ان تطلق امرأتك فله ان لا يصلته
 قال لاصحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأته كذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم
 العسس فحبسهم لا يحنث ان خرجت من الدار الا باذني فخرجت لحريقها لا يحنث حلف
 لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه لا يحنث حلف لم يخرج من ساكن داره اليوم والساكن ظالم فان لم يمكنه
 اخراجه فاليمين على التلفظ باللسان ان لم تجئ بغلان ازان لم تردى ثوبي الساعة فانت طالق
 فجاء فلان من جانب آخر بنفسه واخذ الثوب قبل دفعها لا يحنث كذا ان لم ادفع اليك الدينار
 الذي على الى راس الشهر فكذا فابرأته قبل الشهر بطل اليمين بقي ما يكتب في التعاليق متى
 نقلها او تزوج عليها وابرأته من كذا او من باقي صداقها فلودفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا
 لنصر يجرهم بصحة براءة الاسقاط والرجوع بما دفعه حلف بالله انه لا يدخل هذه الدار اليوم ثم
 قال عبد حر ان لم يكن دخل لا كفارة ولا يعتق عبده اما لصده او لانها غموس ولا مل دخل

للقضاء في اليمين بالله حتى لو كانت يمينه الاول بعنق او طلاق حنث في اليمين لدخولها في
القضاء اخذت من ماله درهما فاشتريت به لحما وخلطه باللحم بد راسه وقال زوجها ان لم
ترد به اليوم فانت كذا فحبلته ان تاخذ كيس اللحم وتسلمه للزوج ولوضع من اللحم فما لم
يعلم انه اذيب او سقط في البحر لا يحنث حلف ان لم اكن اليوم في العالم او في هذه الدنيا
فكذ الحبس ولو في بيت حتى يمضي اليوم ولو حلف ان لم يخرب بيت فلان غدا انقيد ومنع
حتى يمضي الغد حنث كذا ان لم اخرج من هذا المنزل فكذ انقيد وان لم اذهب بك الى
منزلي فاخذ هاهنا فربت منه وان لم تحضري الليلة منزلي فكذ امنيها ابوها حنث في المختار
بخلاف لا سكن فاغلق الباب او قيد لا يحنث في المختار قلت قال ابن الشحنة والاصل انه متى
عجز عن شرط الحنث حنث في العدم لا الوجودي قال في النهر ومغادة الحنث فيمن حلف
ليودين اليوم دينه فعجز لغفرة ونقل من يقرضه خلا لما بحثه في البحر فتدبر والله سبحانه اعلم *

* باب طلاق المريض *

عنون به لا صالته ويقال له الغار لغارة من ارثها فمرد عليه قصده الى تمام عدتها وقد يكون
الغار منها كما سمعنا * من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بان اضناه مرض عجز به عن
اقامة مصالحه خارج البيت * هو الاصح كعجز الفقيه عن الاتيان الى المسجد وعجز السوقي عن
الاتيان الى دكانه وفي حقها ان تعجز عن مصالحها داخله كما في البزاية ومغادة انها لو قدرت
على نحو الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخر وصايا
المجتبى المرض المعتبر الماضي المبيع لصلوته قاعد والمقعود والمفلوج والمسلول اذا تنازل ولم يقع
في الفراش كالصحيح ثم رمز شيخ حد التطاول سنة انتهي وفي القنية المفلوج والمسلول والمقعود
مادام يزداد كالمريض * اوبار زرجلا * اتوى منه * او قدم ليقفل من قصاص او رجم * او بقى
على لوح من السفينة او افرسه سبع وبقى في فيه * فار بالطلاق * خبر من * ولا يصح تبرعه الا
من الثلث فلوا بانها * وهي من اهل الميراث علم باهليتها ام لا كان اسلمت او عتقت ولم يعلم *
طائعا * بلارضاهن لو اكره ارضيت لم ترث ولو اكرهت على رضاها او جامعها ابنه مكرهه ورثت *
وهو كاللوك * بذ لك الحال * ومات * فيه فلو صح ثم مات في عدتها لم ترث * بذ لك
السبب * موته * او بغيره * كان يقتل المريض او يموت بجهة اخرى * في العد * للمل خواتم *

ورثت * هي منه لاهو منها لرضاها باسقاطه حقه وعند احمد رح ترث بعد العدة ما لم تنزوج
 باخر * وكل * ترث * طالبة رجعية * او طلاق فقط * طلقت * بائنا او * ثلثا * لان الرجعي
 لا يزيل النكاح حتى حل وطؤها ويتوارثان في العدة مطلقا وتكفي اهليتها للارث وقت الموت
 بخلاف البائن * وكل * ترث * مباينة قبلت * او طارعت * ابن زوجها * لمجيى الحرمة
 بيمينته * ومن لاعنها في مرضه او آلى منها مريضا كذا لك * اى ترث كأم * وان آلى في صحته
 وبانت به * بالايلاء * في مرضه او ابانها في مرضه فصحت فمات او ابانها فارتدت فاسلمت *
 فمات * لا * ترثه لانه لا بد ان يكون الممرض الذي طلقها فيه مرض الموت فاذا صح تبين انه
 لم يكن مرض الموت لا بد في البائن ان تستمر اهليتها للارث من وقت الطلاق الى وقت الموت
 حتى لو كانت كتابية او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت او اعتقت لم ترث * كما * لا ترث * لو طلقها
 رجعيًا * او لم يطلقها * فطارعت * او قبلت ابنه لمجيى الغرقة منها * او ابانها بامرها * قيد به
 لانها لو ابانت نفسها فاجاز ورثت عملا باجازته قنية * او اختلعت منه او اختارت نفسها * ولو
 ببلوغ وعتق وجب وعنة * لم ترث * لرضاها * ولو * كان الزوج * محصورا * بحبس *
 او في صف القتال * ومثله حال فشوا الطاعون اشباه * او فائما مصلحه خارج البيت * مشتكيا *
 من الم * او محبوسا او محبوسا بقصاص او رجم لا * ترث لغلبة السلامة * والحامل لا تكون
 فارة الا بلبسها بالمخاض * وهو الطلاق لانها حينئذ كالمريضة وعند مالك رح اذا تم لها ستة اشهر *
 اذا علق * المريض * طلقها * البائن * بفعل اجنبى * اى غير زوجين ولو ولدها منه * او
 بمجيى الوقت * الحال * ان التعليق والشرط في مرضه او * علق طلقها * بفعل نفسه وهما
 في المرض او الشرط فقط فيه او * علق * بفعلها ولا بد لها منه * طبعا او شرعا ككل وكلام
 ابوين * وهما في المرض او الشرط * فيه فقط * ورثت * لغراره ومنه ما في البه ايع ان لم
 اطلقك وان لم اتزوج عليك فانك طالق ثلثا فلم يفعل حتى مات وراثته ولو ماتت هي لم يرثها *
 وفي غيرها لا * ترث * وهو ما اذا كان في الصحة او التعليق فقط او بفعلها ولها منه بد وحاصلها ستة
 عشر لان التعليق اما بمجيى وقت او بفعل اجنبى او بفعله او بفعلها وكل وجه على اربعة لان
 التعليق والشرط اما في الصحة او المرض او احدهما وقد علم حكمها * قال لها في صحته ان شئت
 انا وفلان فانك طالق ثلثا ثم مرض فشاء الزوج والا جنبى الطلاق معا وشاء الزوج ثم الا جنبى

ثم مات الزوج لا ترث وإن شاء الأجنبية أولاً ثم الزوج ورثت * كذا في الخانية والفرق لا يخفى إذ
 بمشيئة الأجنبية أو لأصاير الطلاق مع لقا على نعله فقط * تصادقاً * أي المريض مرض الموت والزوجة *
 على ثلثة في الصحة * وعلى * مضي العدة ثم أقر لها بد ين * أو عين * أو وصي لها بشي فلها الأقل
 منه * أي ما أقر أو وصى * ومن الميراث * للتمهة وتعتد من وقت إقراره به يغتني ولو مات بعد
 مضيتها فلها جميع ما أقر أو وصى عما دية ولو لم يكن بمرض موته صح إقراره ووصيته ولو كن بتة لم
 يصح إقراره شرح مجمع وفي الفصولين ادعت عليه مريضاً أنه أبانها فجحد وحلفه القاضي فحلف
 ثم صدقته ومات ترثه لو صدقته قبل موته لا لو بعد * كمن طلقت ثلثاً بامرأته في مرضه ثم وصى
 لها وأقر * فان لها الأقل * قال صحيح لامرأته أحد كاطلق ثم بين * الطلاق * في مرضه *
 الذي مات فيه * في أحدهما صار فاراً بالبيان فترث منه * كافي ومفاده أنه لو حلف صحيحاً
 وحنث مريضاً فبينه في أحد لهما صار فاراً ولم اره نهر * ولا يشترط علمه * أي الزوج *
 بأصليتها * أي المرأة * بالميراث فلو طلقها بأثنا في مرضه وقد كان سيد ما اعتقها قبله * أو كانت
 كتأبية فأسلمت * ولم يعلم به كان فاراً * فترثه ظهيرية * بخلاف ما لو قال لامته أنت حرة غدا
 وقال الزوج أنت طالق ثلثاً بعد غدا ان علم بكلام المولى كان فاراً والا * يعلم * لا ترث
 خانية ولو علقه بعقها أو بمرضه أو وكله به وهو صحيح فوقعه حال مرضه قادر على عزله كان فاراً *
 ولو باشرت * المرأة * بسبب الفرقة وهي * أي والحال أنها * مريضة وماتت قبل انقضاء
 عدتها ورثها * الزوج * كما إذا وقعت الفرقة * بينهما * باختيارها نفسها في خيار البلوغ والعنق
 أو بتقبيلها * أو مطاوعتها * ابن زوجها * وهي مريضة لأنها من قبلها وإن لم يكن طلاقاً *
 بخلاف وقوع الفرقة * بينهما * بالجنب والعنة والمعان * فانه لا يرثها * على * ما في الخانية
 والفتح عن الجاهل وحزم به في الكافي قال في البحر فكان هو * المذنب * لأنها طلاق فكانت مضافة
 إليه * وقيل * قائله الزيلعي * هو الأول * فيرثها * ولو ارتدت ثم ماتت أو لحقت بد أو الحرب
 فان كانت الردة في المرض ورثها زوجها * استحساناً * والا * بان ارتدت في الصحة * لا يرثها
 بخلاف ردته فانها في معنى مرض موته فترثه مطلقاً ولو ارتدت امعافان أسلمت هي ورثته والا لخانية *
 قال آخر امرأة أن زوجها طالق ثلثاً فمكح امرأة ثم ماتت الزوج طلقت * الأخرى *
 عند التزوج ولا يصير فاراً * خلافاً لهما لان الموت معرق واتصافه بالآخرية من وقت الشرط

فيثبت مستند اد ر فر وع ابانها في مرضه ثم قال لها اذ اتزوجتك فانت طالق ثلثا فتزوجها في العدة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة مستقبلة وقد حصل الزوج بفعلها فلم يكن فاراخلا فالمحمد رح خانية كذ بها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها كقولها طلقني وهو نائم وقالوا في اليقظة والولوالجية طلقها في المرض ومات بعد العدة فامشكل من متاع البيت لو ارث الزوج لصيرورتها اجنبية بخلافه في العدة جامع الفصولين *

* باب الرجعة *

بالفتح وتكسر يتعدى ولا يتعدى * هي استدامة الملك القائم * بلا عوض مادامت * في العدة * اي عدة المدخول بها حقيقة اذ لا رجعة في عدة الخلو ابن اكمال وفي البرازية ادعي الوطأ بعد الدخول وانكرت فله الرجعة لاني عكسه وتصح مع اكراه وهزل ولعب وخطاء * بنحو * متعلق باستدامة * راجعتك * ورد ذلك ومسكتك بلا نية لانه صريح * و * بالفعل مع الكراهة * بكل ما يوجب حرمة المصاهرة * كمس ولومنها احتلاما او نائما او مكرها او مجنونا او معتوها ان صل قها هو او ورثته بعد موته جوهره ورجعة المجنون بالفعل بزيادة * و * تصح * بتزوجها في العدة * به يغني جوهره * ووطؤها في الدبر علي المعتمد * لانه لا يخلو عن مس بشهوة * ان لم يطلق بائنا * فان ابانها فلا * وان ابنت * ا وقال ابطلت رجعتي او لا رجعة لي فله الرجعة بلا عوض ولو سمى هل يجعل زيادة في المهر تولان ويتعجل الموجل بالرجعي ولا يتاجل برجعته اخلاصه وفي الصيرفية لا يكون حاحا حتى تنقضي العدة * ونذب اعلا مها بها * لثلاث تنكح غيره بعد العدة فان نكحت فرق بينهما وان دخل شمني * و * نذب * الاشهاد * لعدين ولو بعد الرجعة بالفعل * ونذب * عدم دخوله بلاذنها عليها * لتتاهب وان قصد رجعتها كراهتها بالفعل كما مر * ادعاهما بعد العدة فيها * بان قال كنت راجعتك في عدتك * فصل قته صح * بالمصادقة * والا لا يصح * و * لذ * لو اقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها قد راجعتها او انه قال قد جاء معتها * وتقدم قبولها على نفس المس والتقبيل ليحفظ * كان رجعة * لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة وهذا من اعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينة * كما لو قال فيها كنت راجعتك امس * فانها تصح * وان كذبته * ملكه الانشاء في الحال * بخلاف * قوله لها * راجعتك * يريد الانشاء *

فقالت مجيبة له قد مضت عدتي * فانها لا تصح عند الامام لمقارنتها لانقضاء العدة حتى
 لو سكنت ثم اجابت صحت اتفاقا كما لو نكحت عن اليمين عن مضي العدة * قال زوج الامة
 بعد ما * اى العدة * راجعتها فيها فصلقه السيد وكن بته * الامة ولا بينة * وقالت مضت
 عدتي وانكر * الزوج والمولى * فالقول لها * عند الامام لانها امانة * فلو كن به المولى و
 صدقته الامة فالقول له * اى للمولى على الصحيح لظهور ملكه فى البضع فلا يمكنها ابطاله *
 قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة * لاخبارها بكن بها فى حق عليها شمى
 ثم انما تعتبر المدة لوبا لحيض لا بالسقوط وله تحليفها انه مستبين الحاق ولو بالولادة لم تقبل الا
 بينة ولو حرة فتج * وتنقطع * العدة * اذا طهرت من الحيض الاخير * يعم الامة * عشرة *
 ايام مطلقا * وان لم تغتسل او بمضي وقت صلوة ولا قل لا * تنقطع * حتى تغتسل * ولو بسور حمار
 مع وجود الماء المطلق لكن لا تصلي ولا تنزوج احتياطا * او بمضي * جميع * وقت صلوة *
 فتصير دينا فى ذمتها ولو عاردها ولم يجاوز العشرة فله الرجعة * او * حتى * تنيم * عند عدم
 الماء * وتصلى * ولو غلا صلوة تامة فى الاصح وفي الكتابة بمجرد الانقطاع ملتقى لعدم خطا بها
 قلت ومغادرة ان المجنونة والمعتوهة كذلك * ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو تنقطع * لتسارع
 الجفاف فلو تيقنت عدم الوصول او تركته عمدا لا تنقطع * ولو * نسيت * عضو الا * تنقطع و
 كل واحد من الماضضة والاستنشاك كالاقل لانها عضو واحد على الصحيح * طلق حاملا منكر
 وطأها فراجعها * قبل الوضع * فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر فصاعد * من وقت النكاح *
 صحت * رجعتة السابقة وتوقف ظهور صحتها على الوضع لا ينافي صحتها قبله فلا مسامحة فى
 كلام الوقاية * كما * صحت * لو طلق من ولدات قبل الطلاق * فلورأت بعد * فلا رجعة لمضى
 العدة * منكر وطأها * لان الشرع كذب به يجعل الولد للغراش فبطل زعمه حيث لم يتعلق باقراره
 حق الغير * ولو خلا بها ثم انكره * اى الوطأ * ثم طلقها لا * يملك الرجعة لان الشرع لم يكن به
 ولو اقر به وانكرته فله الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة له لان الظاهر شاهد لها ولو الرجعة * فان
 طلقها فراجعها * والمسئلة بحالها * فجاءت بولد لاقل من حواين * من حين الطلاق * صحت *
 رجعتة السابقة لصيرورته مكن باكثر * ولو قال ان ولدات فانت طالق فولدت * فطلقت
 باعتبار * ثم * ولدت * آخر بطنين * يعنى بعد ستة اشهر واو لاكثر من عشر سنين ما لم تقر

بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا الاياس * فهو * اى الولد الثاني * رجعة *
 اذ يجعل العلوق بوطى حادث في العدة بخلاف ما لو كان يبطن واحد * وفي كل ما ولدت *
 فانت طالق * فولدت ثلثة يبطن تقع الثلث والولد الثاني رجعة * في الطلاق الاول كما مر
 وتطلق به ثانيا * كما لو ولد * الثالث * فانه رجعة في الثاني وتطلق به ثلثا عملا بكما * وتعد *
 للطلاق الثالث * بالحيض * لانها من ذوات الاقراء ما لم تدخل في سن الاياس فبالاشهر
 ولو كانوا يبطن يقع ثنتان بالاولين لا بالثالث لانقضاء العدة به فتح * والمطلقة الرجعية تترين *
 ويحرم ذلك في البائن والوفات * لزوجها * الحاضر لا الغائب لفقد العلة * اذا كانت الرجعة
 مرجوة * والا فلا تفعل ذكره مسكين * ولا يخرجها من بيتها * ولو ما دون سفر للنهي المطلق *
 ما لم يشهد على رجعتها * فتبطل العدة وهذا اذا صرح بعد م رجعتها فلولا لم يصرح كان السفر رجعة
 دلالة فتح بحثا واقره المصنف * والطلاق الرجعي لا يحرم الوطأ * خلافا للشافعي رح * فلو وطئ
 لا عقر عليه * لانه مباح * لكن تكره الخلوة بها * تنزيها * ان لم يكن من قصد المراجعة والا لا *
 يكره * ويثبت القسم لها ان كان من قصد المراجعة والا لا * قسم لها يحرم البذل ائع قال وصرحوا
 بان له ضرب امرأته على ترك الزينة وهو شامل للمطلقة رجعي * وينكح مبانة بما دون الثلث
 في العدة وبعد ما بالاجماع * ومنع غيره فيها لاشتباه النسب * لا * ينكح * مطلقة * من نكاح
 صحيح نافذ كما سنحققه * بها * اى بالثلث * لوحدة وتنتين لوامة * ولو قبل الدخول وما في المشكلات
 باطل او ما دل كما مر * حتى يطأها غيره ولو * الغير * مراصقا * يجامع مثله وقد رده شمس الاسلام
 بعشر سنين او خصيا او مجبوبا او ذميا له مية * بنكاح نافذ * خرج الفاسد والموقوف فلونكحها
 عبد بلاذن سيده ووطئها قبل الاجازة لا تحلها حتى يطأها بعد ما ومن لطيف الحيل ان تزوج
 لمملوك مراهق بشاهدين فاذا اولج يملكه لهافي بطل النكاح ثم تبعته لبلد آخر فلا يظهر امرها لكن على
 رواية الحسن المفتى بها انه لا يحلها لعدم الكفاءة ان لها وليا ولا فيحلها اتفاقا كما مر * تمضى عدته * اى
 الثاني * لا يملك يمين * لاشتراط الزوج بالنص فلا يحلها وطأ المولى ولا ملك امة بعد تطليقتين
 او حرة بعد ثلث وردة وسبي نظيره من فرق بينهما بظهار او لعان ثم ارتدت وسبيت ثم ملكها
 لم تحل له ابل * والشرط التيقن بوقوع الوطئ في المحل * المتيقن به فلو كانت صغيرة لا يوطأ
 مثلها لم تحل للاول والاحلت وان افضاها بزازية * فلو مفضاة لا تحل الا اذا حبست * ليعلم ان

الوطأ كان في قبلها * كالتزوجت بحبيب * فانها لا تحل حتى تحبل او جود الدخول حكما
حتى يثبت النسب فتح فالاعتصار على الوطئ قصور الا ان يعمم بالحقيقي والحكمي * والايلاج
في محل البكارة يحلها والموت عنها لا * كافي القنية واستشككه المصنف وفي النهر وكانه ضعيفا لما
في التبيين يشترط ان يكون الايلاج موجبا للغسل وهو التقاء الختانين بلا حائل يمنع الحرارة
وكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة اليد الا اذا اتعش وعمل ولو في
حيض ونفاس واحرام وان كان حراما وان لم ينزل لان الشرط الذوق لا الشبع قلت وفي المجتبى
الصواب حلها بدخول الحشفة مطلقا لكن في شرح المشرق لابن ملك لو وطئها وهي نائمة لا يحلها
للاول لعدم ذوق العسيلة وينبغي ان يكون الوطئ في حالة الاغماء كذا لك * وكرة * التزوج
المثاني * تحريما * لحد يث لعن الله المحلل والمحلل له * بشرط التحليل * كتزوجتك طلى ان
احللك * وان حللت للاول * لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حققه الكمال
خلافا لما زعمه المزازي ومن لطيف الحيل قوله ان تزوجتك وجامعتك او امسكتك فوق ثلث
مثلا فانت بائن ولو خافت ان لا يطلقها تقول زوجتك نفسي طلى ان امرى بيدى زيلعي وتمامه
في العمادية * اما اذا اضمرد ذلك لا * يكره * وكان * الرجل * ما جورا * لقصد الاصلاح و
تاويل اللعن اذا شرط الاجر ذكره المزازي ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى لو كان
بلاولى بل بعبارة المرأة او بلفظها او بحضرة فاسقين ثم طلقها نلثا وادخلها بلا زوج يرفع
الامر لشافعي فيقضى به وببطلان النكاح اى في القائم والان لا في المقضي بزازه وفيها قال
الزوج الثاني كان النكاح فاسدا ولم ادخل بها وكذبته فالحقول لها ولو قال الزوج الاول ذلك
فالحقول له * والزوج الثاني يهدم بالدخول * فلولم يدخل لم يهدم اتفاقا قنينة * مادون
الثالث ايضا * كما يهدم الثلث اجماعا لانه اذا هدم الثلث فما دونها اولى خلافا لمحمد رح فمن
طلقت دونها وعادت اليه بعد آخر عادت بثلاث لوحرة وبثنتين لوامة وعند محمد رح وباقي
الاثمة بما بقى وهو الحق فتح واقرة المصنف وغيره * ولو اخبرت المطلقة الثلث بمضي عدته
وعده الزوج الثاني * بعد دخوله * والمدة تحمله له * اى الاول * ان يصدها ان غلب طلى
ظنه صدقها * واقل مدة عدته عند بحيض شهران ولامة اربعون يوما ما لم تدع السقط كما مر
ولوتزوجت بعد مدة تحمله ثم قالت لم تنقض عدي او ماتت زوجت بأخر لم تصدق لان اقدامها

على التزوج دليل الحل وعن السرخسي لا يحل تزوجها حتى يستغفرها وفي البرازية قالت طلقني
 ثلاثاً ثم ارادت تزوج نفسها منه ليس لها ذلك اصرت عليه ام كلت نفسها * سمعت من زوجها
 انه طلقها ولا تغل رطل منعه من نفسها * الا بقتله * لها قتله * بدوا اخوف الغصاص ولا تقتل
 نفسها وقال الازجندی ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا بينة فالانتم عليه وان قتله فلا شيء
 عليها والباثن كالثالث بزانية وفيها شهد انه طلقها لثلاثها الزوج بأخر التحليل ولو غاب
 انتهى قلت يعني ديانة والصحيح عدم الجواز قنية وفيها لو لم يقدره وان يتخلص عنها ولو غاب
 سحرته وردته اليها لا يحل له قتلها ويبيع عنها جهده * وقيل لا * تقتله قائله الاسبيجاني *
 وبه يفتى * كما في التاتارخانية وشرح الوهبانية عن المتقط والانتم عليه كما مر * قال بعده *
 اي بعل طلاقه ثلاثاً * كان قبلها طلقت واحدة وانقضت عدتها وصدقته * المرأة * في ذلك
 لا يصدق ان طلق المذهب * المفتى به كما لو لم تصدقه هي وقيل يصدق ان ولو طلقها ثنتين قبل
 الدخول ثم قال كنت طلقته قبلها واحدة اخذ بالثالث والله اعلم *

* باب الایلاء *

مناسبتة البينونة مالا * هو * لغة اليمين وشرا * الحلف على ترك قربانها مدة * ولو ذميا *
 والمولى هو الذي لا يمكنه قربان امرأته الابشي * مشق * يلزمه * الا لما منع كفر وركنها الحلف *
 وشرطه محلية المرأة بكونها منكوحه وقت تنجيز الایلاء * ومنه ان تزوجتك فوالله لا اقربك ولو زاد
 وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة بالقربان ووقع بائن بتركه * واصلية الزوج للطلاق * وعندهما
 للكفارة * نصي إیلاء الذمي * بغير ما هو قربة وفائده وقوع الطلاق ومن شرائطه عدم النقص
 عن المدة * وحكمه وقوع طلاقه بائنة ان بر * فلم يبطأ * والكفارة والجزاء * المعلق * ان حنث *
 بالقربان * و * المدة * اقلها للحر اربعة اشهر وللامه شهران * ولا حد لاكثرها فلا إیلاء بحلفه
 على اقل من اقلين وسببه كالسبب في الرجعي والفاظه صريح وكناية فمن الصريح * لو قال
 والله * وكل ما ينقض به اليمين * لا اقربك * لغير حائض ذكره سعدى لعدم اضافته المنع الى اليمين *
 او * والله * لا اقربك * لا اجامعك لا اطأك لا اغتسل منك من جنابة * اربعة اشهر * ولو
 لحائض لتعين المدة * وان قربتك فعلى حج او نحوه * مما يشق بخلاف فعلى صلو ركعتين
 فليس بمول لعدم مشقتها بخلاف فعلى مائة ركعة وقياسه ان يكون موایباً بانه ختمه اواتباع

مائة جنازة ولم اره * او فانت طالق اربع * حر * ومن الكناية لا امسكك لاتهك ولا اغشاك
لا اقرب فراشك لا ادخل عليك ومن الموبد نحو حتى نخرج الدابة او الدجال او تطلع
الشمس من مغربها * فان قربها في المدة * ولو مجنونا * حنت * وحينئذ * فغي الحلف بالله
وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الايلاء * لانتهاء اليمين * والا * يقر بها * بان
براحل * بمضيها ولو ادعاه بعد مضيه لم يقبل قوله الا بيمينه * وسقط الحلف لو كان * موقتا * و
لو بدل تين اذ مضى الثانية تبين بثانية وسقط الايلاء * لا لو كان * موبدا * وكانت طاهرة كما مر ورفرغ
عليه * فلو نكحها ثانيا وثالثا ومضت المدة ثانيا بلا فسخ * اى قربان * بانتهى باخر يمين * والمدة من وقت
النزوح * فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق * لانتهاء هذا الملك بخلاف ما لو بانتهى بالايلاء دون
ثالث او ابانها بتنجيز الطلاق ثم عادت بثالث يقع بالايلاء خلافا لمحمد رح كما مر في مسألة
الهدم * وان وطئها * بعد زوج آخر كفر * لبقاء اليمين * للحنت * والله لا اقربك شهرين وشهرين
بعد هذين الشهرين ايلاء * لتحقيق المدة * ولو مكث يوما * اراد به مطلق الزمان اذ الساعة كذلك
بحر * ثم قال والله لا اقربك شهرين * لم يكن موليا قال * بعد الشهرين الاولين * او لا
لنقض المدة لكن ان قاله اتخذت الكفارة لا تعددت * او قال والله لا اقربك سنة الا يوما *
لم يكن موليا للحال بل ان قربها وبقي من سنته اربعة اشهر فاكثر صار موليا والا لا ولو حلف
سنة لم يكن موليا حتى يقر بها فيصير موليا ولو زاد الا يوما اقربك فيه لم يكن موليا ابد الا انه استثنى
كل يوم يقر بها فيه فلم يتصور منعه ابد * او قال وهو بالبصرة والله لا ادخل مكة وهي بها لا *
يكون موليا لانه يمكنه ان يخرجها منها فيطأها * آلى من المطلقة رجعييا صح * لبقاء الزوجية
ويبطل بمضى العدة * ولو * آلى * من مباينة او من اجنبية نكحها بعد * اى بعد الايلاء
لم يصفه للملك كما مر * لا * يصح لغوات محله ولو وطئها كفر لبقاء اليمين ولو آلى فابانها ان
مضت مدته وهي في العدة بانتهى باخرى والا لا خانية * عجز * عجزا حقيقيا لا حكيميا كاحرام
لكونه باختيار * عن وطئها لمرض باحل هما او صغرها او رتقها * اوجبة او عنة * او بمسافة
لا يقدر على قطعها في مدة الايلاء او حبسه * اذا لم يقدر على وطئها في السجن كما في البتر عن
الغاية وقوله * لا يحق * لم اره لغيره فليراجع وكذا حبسها ونشوزها نفيوه * نحو قوله * نكحها *
فتت اليها * اوراجعتك او ابطلت الايلاء اورجعت عما قلت ونحوه لانه اذاها بالمنع فيرضيها

بالوعد * فان قد رُعلَى الجماع فى المدة فغيمته الوطؤ فى الفرج * لانه الاصل * فان وطئ فى
 غيمه * لك بر * لا * يكون فيثا ومغاده اشتراط دام العجز من وقت الايلاء الى مضي مدته وبه
 صرح فى الملتقى وفى الحاروى آلى وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيوه الا الجماع وبقي شرطا ثالث
 ذكره فى البدائع وهو قيام النكاح وقت الفرج باللسان فلو اباها ثم فاه بلسانه بقى الايلاء * قال
 لامراته انت على حرام * ونحو ذلك كانت معنى فى الحرام * ايلاء ان نوى التحريم او لم ينوشيا
 وظهار ان نواه وهذان نوى الكذب * وذاد يانه واما قضاء فايلاء قه سنانى * وتطبيقه بائنة
 ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها ويفتى بانه طلاق بائن وان لم ينوه * لغلبة العرف ولد لا يحلف
 به الا الرجال ولولم يكن له امرأة او حلفت به المرأة كان يميننا كالمومات او بان لا الى عدة
 ثم وجد الشرط لم تطلق امراته المتزوجة به يفتى لصيرورتها يمينافلا ينقلب طلاقا ومثله انت معي
 فى الحرام والحرام يلزمنى وحرمتك على وانت محرمه او حرام علي او لم يقل على وانا عليك
 حرام او محرم او حرمت نفسي عليك او انت على كالحمر او الخنزير بزازية * ولو كان له اربعة
 نسوة * والمسئلة بحالها * وقع على كل واحد منهن طلقة * واحدة بائنة * وقيل تطلق واحدة
 منهن * واليه البيان كما مر فى الصريح * وهو الاظهر * والاشبه ذكره الزيلعي والبرزازى وغيرهما
 وقال الكمال الاشبه عندى الاول وبه جزم صاحب البحر فى فتاواه وصححه فى جواهر الفتاوى
 واقره المصنف فى شرحه لكن فى النحر يجب ان يكون معنى قول الزيلعي والمسئلة بحالها يعنى
 التحريم لا يقيد انت على حرام مخاطبا لواحدة كفاى المتن بل يجب فيه ان لا يقع الا على مخاطبة
 انتهى قلت يعنى بخلاف حلال الله او حلال المسلمين فانه يعم وبه يحصل التوفيق فليحفظ
 فروع انت على حرام الف مرة يقع واحدة طلقها واحدة ثم قال لها انت حرام ناويا ثنتين
 وقع واحدة كرده مرتين ونوى بالاول طلاقا والثاني يميناصح قال ثلث مرات حلال الله على
 حرام ان فعلت كذا او وجد الشرط وقع الثلث قال لهما انتما على حرام ونوى فى احد هما ثلثا
 وفى الاخرى واحدة فكما نوى به يفتى وتامه فى البرزازية قال انتما على حرام حنث بوطئ
 كل ولو قال والله لا اقربكما لم يحنث الا بوطئهما والفرق لا يخفى وفى الجوهره كروا لله لا اقربك
 ثلثا فى مجلس ان نوى التكرار اتحل والا فالايلاء واحد واليمين ثلث وان تعدد المجلس تعدد

الايلاء واليمين والله اعلم *

* باب الخلع *

هو لغة الإزالة واستعمل في إزالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وشرعا كما في البحر * إزالة ملك النكاح * خرج به الخلع في النكاح الفاسد وبعد البينونة والردة فانه لغو كما في الفصول * المتوقعة على قبولها * خرج ما لو قال خلعتك ناويا الطلاق فانه يقع بائنا غير مسقط للحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة او اختلعي بالامر ولم يسم شيئا فقبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البدل رده خانية * بلفظ الخلع * خرج الطلاق على مال فانه غير مسقط فتح و زاد قوله * او مافى معناه * لينحل بلفظ المباراة فانه مسقط كما يجيى ولفظ البيع والشراء فانه كذلك كما صححه في الصغرى خلافا للخانية و افاد التعريف صحة خلع المطلقة رجعيا * ولا باس به عند الحاجة * للشقاق لعدم الوفاق * بما يصلح للمهر * بغير عكس كلى لصحة الخلع بدون العشرة وبما في يد هاربطن غنمها وجوز العينى انعكاسها * و شرطه كالطلاق وصحته ما ذكره بقوله * هو بمن في جانبه * لانه تعليق الطلاق بقبول المال * فلا يصح رجوعه * عنه * قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس * اى مجلسه ويقتصر قبولها على مجلس علمها * وفي جانبها معاوضة * بمال * يصح رجوعها * قبل قبوله * و صح * شرط الخيارها * ولو اكثر من ثلثة ايام بحر * ويقتصر على المجلس * كالبيع فائلكة يشترط في قبولها علمها بمعناه لانه معاوضة بخلاف طلاق وعتاق وتدبير لانه اسقاط واسقاط يصح مع الجهل * وطرف العبد في الاعتاق على مال كطرفها في الطلاق * الخلع * يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة * كبعت نفسك او طلاقك او طلقتك على كذا او بارأتك اى فارتبك وقبلت المرأة * و حكمه ان * الواقع به * ولو بلا مال * ولو بالطلاق * الصريح * على مال طلاق بائن * وثمرته فيما لو بطل البدل كما سيجيى * و الخلع * هو من الكنايات فيعتبر فيه ما يعبر فيها * من ترأين الطلاق لكن لو قضي بكونه فسحا نفل لانه مجتهد فيه وقيل لا * خلعتها ثم قال لم انوبه الطلاق فان ذكر بدل لم يصدق * قضاء في الصور الاربع * والا لصدق * فيما اذا وقع بلفظ * الخلع والمباراة * لانهما كنايةتان ولا قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق وفيه اشارة الى اشتراط النية وهو ظاهر الرواية الا ان المشائخ قالوا لا يشترط النية هنا لانه يحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح كفى القهستاني عن متفرقات طلاق المحيط * وكره له * تحريما * اخذ شىء * ويلحق

به الا براء عما لها عليه * ان نشزوان نشزت لا * ولو منه نشوزا ايضا ولو باكثر مما اعطاها على
 الار وجه فتح وصحح الشمنى كراهية الزيادة وتعبير الملتقى لا باس به يفيد انها تنزيهية وبه
 يحصل التوفيق * اكرها * الزوج * عليه تطلق بلا مال * لان الرضا شرط للزوم المال و
 سقوطه * ولو ملك بد له في يدها * قبل الدفع * واستحق فعلها قيمته لو * البدل * قيميا
 ومثله لو مثليا * لان الخلع لا يقبل الفسخ * خلعا او طلقها خمر او خنزير او ميتة او نحوها *
 مما ليس بمال * وقع * الطلاق * بائن في الخلع رجعى في غير * وقوعا * مجانا * فيها
 لبطلان البدل وهو الثمرة كالمروست حلا لا كهذا الخل فاذا هو خمر رجوع بالمهر وان لم يعلم
 ولا شئ له * كذا لعنى طلق ما في يدي * اى الحسية * ولا شئ في يدها * لعن التسمية و
 كل عكسه لكن لو كان في يده جوهره لها فقبلت فهي له علمت او لا ضرارها نفسها بقبولها *
 وان زادت من مال او دراهم ردت * عليه في الاولى * مهرها * ان قبضته والا لا شئ
 عليها جوهره * او ثلثة دراهم * في الثانية ولو في يدها اقل كملتها ولو سمت دراهم نبات
 وناير لم اده * والبيت والصندوق وبطن الجارية * اذ لم تلد لا تل المدة * * وبطن * الغنم *
 وثمره الشجر * كاليدين * فنكر اليد مثال كافي البحر قال وقيد في الخلاصة وغيرها بعدم العلم
 فقال لو علم انه لامتناع في البيت او انه لا مهر لها عليه في خلعا بمهرها لا يلزمها شئ لانها
 لم تطمعه فلم يصرمغروا ولو ظن ان عليه المهر ثم تدكر عد منه ردت المهر * خالعت طلق
 عبد ابق لها على براءتها من ضمانه لم تبرأ * وعليها تسليمه ان قدرت والا فقيمه لانه يبطل
 بالشرط الفاسد كالنكاح * قالت طلقنى ثلثا بالالف او على الف فطلقها واحدة وقع في الاول
 بأينة بثلثه * اى بثلث الالف ان طلقها في مجلسه والافمجانا فتح وفي الثانية لو كان طلقها
 ننتين فله كل الالف * وفي الثانية رجعية مجانا * لان على الشرط وقال كالباء * قال لها طلقني
 نفسك بثلثا بالالف او علي الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شئ * لانه لم يرض بالبينونة الا بكل
 الالف بخلاف ما مرارضاها بالف فبعضها اولى * وقوله لها انت طالق بالالف او على الف
 فقبلت * في مجلسها * لزم * ان لم تكن مكروهة كالمرو ولا سغية ولا مريضة كالجبي * الالف * لانه
 تغريض او تعليق وفي البحر عن التاتارخانية قال لامراتيه احدكما طالق بالف درهم والاخرى بمائة
 دينار فماتتا طلقتا بغير شئ * انت طالق عليك الف او انت حر عليك الف طلق وتعتق مجانا *

وان لم يقبل لان قوله وعليك الف جملة تامة وقالوا ان قبلا صح ولزم المال عملا بان الواو
للحال وفي الحاروي وبقولهما يفتي * قال طلقك على الف فلم تقبلي وقالت قبلت فالقول
له يمينه بخلاف قوله بعثك طلاقك امس على الف فلم تقبلي وقالت قبلت فالقول لها *
وكذا لو قال لعبد كذا لك * كقوله * لغيره * بعث منك هذا العبد بالف امس فلم تقبل وقال
المشتري قبلت * فان القول للمشتري والفرق ان الطلاق بمال يمين من جانبه وهي تدعى
حنثه وهوينكر اما البيع فاقراره به اقرار بالقبول فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهنا اخذ بينتها
تأثرا خاتمة * ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر يقع الطلاق * باقراره * والدعوى في المال
لحاله * فيكون القول لها لانها تنكر * وعكسه لا * كيف ما كان بزازية فروع انكر الخلع
او ادعى شرط او استثنى او ان ما قبضه من دينه او اخلفا في الطوع والكره فالقول له ولو قالت
كان بغير بدل فالقول لها ادعت المهر ونفقة العدة وانه طلقها وادعى الخلع ولا بينة فالقول لها
في المهر وله في النفقة خلع امرأته على عبد قسمت قيمته على سهميهما خالعتك على عبدى وقف
على قبولها ولم يجب شيء بحر * ويسقط الخلع * في نكاح صحيح ولو بلغ طبع وشراء كما اعتمدت العمادى
وغيره * والمباراة * اى البراءة من الجانبين * كل حق * ثابت وقتها * لكل منهما على الآخر
ما يتعلق به * لك * النكاح * حتى لو ابا نهائم نكحها نائما بهر آخر فاختلعت منه على مهرها برئ
عن الثاني لا الازل وهلمه المتعة بزازية وفيها اختلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى
ان له كذا من القطن صح لا اختصاص البراءة بحقوق النكاح * الا نفقة العدة * وسكنها فلا
يسقطان * الا اذا نص عليها * فتسقط النفقة لا السكنى لانها حق الشرع الا اذا ابرأته عن مؤنة
السكنى فيصح فتح وهو مستغنى عنه بما ذكرنا اذ النفقة والسكنى لم يجبا وقتها بل بعدهما * وقيل
الطلاق على مال * مسقط للمهر * كالخلع والمعتد لا * ذكره البرازى ولا يبرأ بأبرأك الله ذكره
ابن هني * شرط البراءة من نفقة الولد ان وتما * وقتا كسنة * صح ولزم والا لا * بحر وفيه عن الملتقى
وغيره لو كان الولد رضيعا صح وان لم يوتما وترضعه حواين بخلاف العظم ولو تزوجها اوهربت او
ماتت او مات الولد رجع به بقية نفقة الولد والعدة الا اذا شرطت براءتها ولها مطالبة بكسوة الصبي الا
اذا اختلعت عليها ايضا ولو فطما فيصح كالظئر * ولو خالعت على نفقة ولد * شهرا * مثلا * وهي معسرة
فطالبت به بالنفقة يجبر عليها * وعليه الاعتماد فتح وفيه لو اختلعت على ان تمسكه الى البلوغ

صح في الاثم لا الغلام ولو تزوجت فللزواج اخذ الولد وان اتفقا على تركه لانه حق الولد
وينظر الي مثل امساكه لتلك المدّة فيرجع به عليها * خلع الاب صغيرته بما لها او مهرها طلقت *
في الاصح كما لو قبلت هي وهي مميرة * ولم يلزم * المال لانه تبرع وكذا الكبيرة الا اذا قبلت
فيلزمها المال ولا يصح من الام ما لم تلزم البذل ولا على صغيرا صلا * كالو خالعت * المرأة *
بذل المك * اي بما لها او بمهرها * وهي غير رشيدة * فانها تطلق ولا يلزم حتى لو كان بلغظ الطلاق
يقع رجعيًا فيها شرح وهبانية * فان خالعتها * الاب على مال * ضامناته * اي ملتزم ما
لا كفيلا لعدم وجوب المال عليها * صح والمال عليه * كالخلع من الاجنبي فالاب
اولى * بلا سقوط مهر * لانه لم يزل خلع تحت ولاية الاب ومن حيل سقوطه ان يجعل بدل
الخلع على اجنبي بقدر المهر ثم يحيل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه بزازية *
وان شرطه * اي الزوج الضمان * عليها * اي الصغيرة * فان قبلت وهي من اهله *
بان كانت تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب * طلعت بلا شيء * لعدم اهلية الغرامة وان
لم تقبل اولم تغفل لم تطلق وان قبل الاب في الاصح زيلعي وان بلغت واجازت جاز فتح *
فال * لزج * خالعتك فقبلت * المرأة * ولم يذكرا ما لا * طلقت * لوجود الانجاب والقبول * ويرى
عن * المهر * الموجل لو * كان * عليه * والا * يكن عليه من الموجل شيء * ردت * عليه * ما ساق
اليها من * المهر * المعجل * لما مر انه معارضة فتعتبر بقدر الامكان * خلع المريضة يعتبر من الثلث *
لانه تبرع فله الاقل من الارث وبذل الخلع ان خرج من الثلث والا فالاقل من اربعة والثلث
ان ماتت في العدة او بعدها ولو قبل الدخول فله البذل ان خرج من الثلث وتامه في
الفصولين * اختلعت المكاتبه لزمها المال بعد العتق ولو باذن المولى * لحررها عن التبرع *
والامة وام الولد ان ياذن المولى لزمها البذل للحال * فتباع الامة وتسعى ام الولد والمكاتبه
ولو بلا اذن فبعد العتق * خلع الامة مولاها على رقبتهما ان زوجها حرا صح الخلع مجانا وان *
زوجها مكا تبارع عبد او ممل وراح وصارت امة للسيد * فلا يبطل النكاح واما الحر فلو ملكها ابطل
النكاح يبطل الخلع فكان في تصحيحه ابطاله اختصار فروع قال خالعتك على الف قاه
ثلثا فقبلت طالقت بثلاثة الاف لتعليقه بقبولها في الملتقى انت طالق اربعه بالف فقبلت طلقت ثلثا
وان قبلت الثلث لم تطلق لتعليقه بقبولها بازاء الاربع انت طالق على دخولك الدار توقف علي

القبول وعلي ان تدخلي الدار توقف علي الدخول قلت فيطلب الفرقان أن والفعل
بمعني المصدرفتل بر قال خالعتك واحدة بالف وقامت انما سالتك الثلث فلك ثلثها فالقول
لها خالعتها على ان صدقتها الولد ها ولا جنبي او على ان يمسه الولد عدده صح الخلع وبطل
الشرط قلت اختلعت منك فقال طلقتك بانت وقيل رجعي ولا رواية لو قالت ابرءتك من
المهر بشرط الطلاق الرجعي فطلقها رجعي لكن في الزيادة انت طالق اليوم رجعي وغدا
اخرى رجعي بالف فالبدل لهما وهما بائنتان لكن يقع غدا بغير شيء ان لم يعد ملكه وفي الظهيرية
قال لصغيرة ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك بك بعد ان تبريني من المهر فوجد الشرط
فابراثة طلقت نفسها لا يسقط المهر ويقع الرجعي وفي البرازية اختلعت بمهرها على ان يعطيها
عشرين درهما ركن امنا من الارزصح ولا يشترط مكان الايغاء لان الخلع اوسع من البيع قلت و
مغاده صحة ايجاب بدل الخلع عليه فليحفظ وفي القنية اختلعت بشرط الصك او بشرط ان يرد اليها
اقمشتها فقبل لم تحرم ويشترط كتابة الصك ورد الاقمشة في المجلس والله اعلم

* باب الظهار *

هو لغة مصدر ظاهر من امرأته اذا قال لها انت على كظهر امي وشرعا تشبيهه المسلم فلاظهار
لذمي * زوجته * ولوكتابية او صغيرة او مجنونة * او تشبيهه * مايعبر به عنها * من
اعضاؤها * او تشبيهه * جزء شايح منها بحرم عليه تايلد * بوصف لا يمكن زواله فخرج
تشبيهه باخت امرأته او بمطلقة ثلثا وكل ابجوسية لجواز اسلامها وقوله بحرم صفة
لشخص المتناول للذكر والانثي نلوشبهها بفرج ابيه او قريبه كان مظاهرا قاله المصنف تبعا
للبحر ورده في النهر بما في البدن اثناع من شرائط الظهار كون المظاهر به من جنس النساء
حتى لو شبهها بظهر ابيه او ابنه لم يصح لانه انما عرف بالشرع والشرع ورد في النساء نعم يرد ما
في الخانية انت علي كالدّم والخنزير والخمر والغيبة والنميمة والزنا والربا والرشوة وقتل
المسلم ان نوى طلاقها او ظهارا فكما نوى على الصحيح كانت علي كامي فان التشبيه بالام تشبيه
بظهرها وزيادة ذكره القهستاني معزيا للمحيط * وصح اضافته الى ملك وسببه * كان نكحتك
فكذلك لو قال ان تزوجتك فانت علي كظهر امي مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة تا تاريخه *
وظهارها منه لغو * فلا حرمة ولا كفارة به يفتى جوهره ورجح ابن الشحنة ايجاب كفارة يمين *

وذا * اى الظهار * كانت على كظهر امي * او امك وكذا الوحد ف على كما فى النهر * او
 راسك * كظهر امي * ونحوه * كالرقبة ما يعبر به عن الكل * او نصفك * ونحوه من الجزء
 الشائع * كظهر امي او كبطنها او كفخذها او كفرجها او كظهر اختي او عمتي او فرج امي او فرج
 بنتي * كذا فى نسخ الشرح ولا يغنى ما فيه من التكرار والذى فى نسخ المتن او فرج ابى
 بالباء او قريبى وقد علمت رده * يصير به مظاهرا * بلانية لانه صريح * فيحرم وطؤها عليه
 ودواعيه * الممنوع عن التماس الشامل للكل وكذا يحرم عليها تمكينه لا يحرم النظر وعن محمد رح
 لو قدم من سفر له تقبيلها للشفقة * حتى يكفر * وان عادت اليه بملك يمين او بعد زوج آخر
 لبقاء حكم الظهار وكذا اللعان * فان وطئ قبله * تاب * واستغفر وكفر للظهار فقط * وقيل عليه
 لخرى * ولا يعود * لو وطئها نائيا * قبلها * قبل الكفارة * وعوده * المذكور فى الآية * عزمه * عزما
 موكل اذ لو عزم ثم بد الى الكفارة عليه * على * استباحة * وطئها * اى يرجعون عما قالوا
 فيريدون الوطأ قال الغاء العود الرجوع واللام بمعنى عن * وللمرأة ان تطالبه بالوطئ *
 لتعلق حقها به * وعليها ان تمنعه من الاستمتاع حتى يكفر وعلي القاضى الزامه به * بالتكفير
 دفعا للضرر عنها بحبس او ضرب على ان يكفر او يطلق فان قال كفرت صدق ما لم يعرف بالكذب
 ولو قيل هو بت سقط بمضيه وتعليقه بمشيئة الله تعالى تبطله بخلاف مشيئة فلان * وان نوى
 بانث على مثل امي * او امي وكذا الوحد ف على خانيه * بر او ظهارا او طلاقا صحت نيته *
 ووقع مانواه لانه كناية * والا * ينوشيا او حذف الكاف * لغا * وتعين الادنى اى البر يعنى
 الكرامة ويكره قوله انت امي ويا بنتى ويا اختى ونحوه * وبانت على حرام كامي صح مانواه
 من ظهار وطلاق * وتمنع ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم ينو ثبت الادنى وهو الظهار فى
 الاصح * وبانت على حرام كظهر امي ثبت الظهار لا غير * لانه صريح * ولاظهار * صحيح * من
 امته ولا ممن نكحها بلا امرها ثم ظاهر منها ثم اجازت * لعنم زوجية * انتن على كظهر امي ظهار
 منهن * اجماعا * وكفر لكل * وقال مالك رح واحمد يكفيه كفارة واحدة كالا يلاء * ظاهر
 من امرأته مرار فى مجلس او مجالس فعليه لكل ظهار كفارة فان عني التكرار * والتاكيد *
 فان بمجلس صدق قضاء والا * على المعتمد وكذا الوعلقه بنكاحها كما مر عن القاتار خانية
 فروع انت علي كظهر امي كل يوم اتحد ولواتى بفي تجد دواه قربانها ليل ولو قال كظهر

اممي اليوم كلما جاء يوم فكما جاء يوم صار مظاهرا وظهارة آخر مع بقاء الاول ومتمي علق بشرط متكرر تكرر
ولو قال كظهر اممي رمضان كله ورجب كله ائحل استحسانا ويصح تكفيره في رجب لا في شعبان كمن
ظاهر واستثنى يوم الجمعة مثلا ان كفر في يوم الاستثناء لم يجز والا جاز تاخر خانيه بحر *

* باب الكفارة *

اختلف في سببها والجمهور وعلي انه الظهار والعود * هي * لغة من كفر الله عنه الذنب محاه
وشرعا * تحرير رقبة * قبل الوطى اى اعتاقها بسبب الكفارة فلو ورث اباها نوبا الكفارة لم يجز *
ولو صغيرا * رضيعا * او كافرا * او مباح الدم او مروه نونا او مديونا او بقا علمت حبائته امرتة
وفى المرتد وخرى خلى سبيله خلاف * او اصم * ان صح به يسمع والا لا * او خصيا او مجنونا *
اورتقا او تزنا * او مقطوع الاذنين * ارذا هب الحاجبين او شعر لحيته وراس او مقطوع انف
او شفتهين ان قد رعى الكل والا لا * او اعمش * او مقطوع احدى يديه او احدى
رجليه من خلاف او مكاتبا لم يود شيئا * واعتقه مولا لا الوارث * وكل * يقع عنها * شراء قريبه
بنية الكفارة * لانه بصنعه بخلاف الارث * واعتاق نصف عبد ثم باقيه * عنها * استحسانا بخلاف
المشترك كما يجزى لا يجزى * فائت جنس المنفعة * لانه مالك حكما * كالا عبي والمجنون الذى
لا يعقل * فمن يغيب يجوز فى حال افايته * ومريض * لا يرجى برؤه وساقط الاسنان *
والمقطوع يداه او ايهاهما * ارثلت اصابع من كل يد * او رجلاه او يد ورجل من جانب * ومعتوه
ومغلوب كافي * ولا * يجزى * مدبر واملوك ومكاتب ادى بعض بدله * ولم يعجز نفسه فان
عجز فحرره جاز وهي حيلة الجواز بعد ادائه شيئا * واعتاق نصف عبد * مشترك * ثم باقيه
بعد ضمانه * لتمكن النقصان * نصف عبد * عن تكفيره ثم باقيه ثم بعد وطى من ظاهر
منها * للامر به قبل التماس * فان لم يجد * المظاهر * ما يعتق * وان احتاجه لخل منه
اول قضاء دينه لانه واحد حقيقته بد ايع فما في الجوهر له عبد للخل منه لم يجز الصوم الا ان يكون
زمننا انتهى يعنى العبد ايوافق كلامهم ويحتمل رجوعه للمولى لكنه يحتاج الى نقل ولا يعتبر
مسكنه ولوله مال وعليه دين مثله ان ادى الدين اجزاء الصوم لا فتولا ولوله مال غائب
انتظره ولو عليه كفارتان وفي ملكه رقبة فصام عن احد هما ثم اعتق عن الاخرى لم يجز وبعبارة
جاز * صام شهرين * ولو ثمانية وخمسين يوما بالليل والافاضة من يومها ولو قال رعى التحريم

آخر الاخير لزومه العتق واتم يومه ند بالولا قضاء لو افطر وان صار تغلا * متبا بعين قبل المسيس
ليس فيها رمضان وايا م نهى عن صومها * وكذا اكل صوم شرط فيه التتابع * فان افطر بعد *
كسفر ونقاس بخلاف حيض الا اذا نسيت * او بغيره او وطئها * اى المظاهر منها اما لو وطئ
غيرها وطئا غير مفطر لم يضره اتفاقا كالوطئ في كفارة القتل * فيها * اى الشهرين * مطلقا *
ليلا او نهارا عاملا او ناسيا في المختار وغيره وتقييد ابن ملك الليل بالعد غلط بتركه في
القهيستاني ما يخالفه فتنبه * استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خلافه * لاغلاق النص
في الاطعام وتقييد في تحرير وصيام * والعبد * ولو مكاتب او مستسعى * كذا الجرا المجبور عليه
بالفسه علي المعتمد * لا يجزيه الا الصوم * المدكور ولم ينتصف لما فيها من معنى العبادة وليس
للسيل منعه منه * ولو * وصلى * اعتق سيدة عنه او اطعم * ولو بامر له لم اهلية التملك
الافى الاحصار فيه طعم عنه المولى قيل ند باوقيل وجوبا * فان عجز عن الصوم * لمرض لا يرجي
برؤه او كبر * اطعم * اى ملك * ستين مسكينا * ولو حكما ولا يجزى غير المراهق بدائع *
كالغطار * قد راو مصر فا * اوقية ذلك * من غير المنصوص اذ العطف للمغايرة * وان *
اراد الاباحة * غداهم وعشاءهم * ارجلهم واعطاهم قيمة العشاء او عكسه او اطعمهم غداثنين
او عشاءتين او عشاء وسحورا واشبعهم * جار * بشرط ادم في خبز شعير وزرة لا بر * كما *
جاز * لو اطعم واحد استعين يوما * لتجد الحاجة * ولو اباحه كل الطعام في يوم واحد
اجزأ عن يومه ذلك فقط * اتفاقا * وكذا اذا ملكه الطعام بد فعات في يوم واحد علي
الاصح * ذكره الزيلعي لفقد التعدد حقيقة وحكما * امر غيره ان يطعم عنه عن ظهارة ففعل *
ذلك الغير * صح * وهل يرجع ان قال علي ان ترجع رجوع وان سكت نفى الدين يرجع
اتفاقا وفي الكفارة والزكاة لا يرجع على المذهب * كما صحت الاباحة * بشرط الشبع * في طعام
الكفارات * سوى القتل * وفي * الفدية * لصوم وجناية حج وجاز الجمع بين اباحة و
تمليك * دون الصدقات والعشر * والضابطان ما شرع بالمفط اطعام وطعام جاز فيه الاباحة
وما شرع بلغظ ايتاءه شرط فيه التملك * حرر عبد ين عن ثهارين * من امرأة او امرأتين *
ولم يعين * واحد * صح عنهما ومنله * فى الصحة * المصيام * اربعة اشهر * والاطعام *
مائة وعشرين فقير الاتحاد الجسم بخلاف اختلافه الا ان ينوى بكل كلا فيصح * وان حرر

عنهما رقة * واحدة * اوصام * عنهما * شهرين صح عن واحد * بعينه وله وطو التبي
 كفر عنها دون الاخرى * وعن ظهار وقتل لا * يصح لما مر ما لم يحرك كافر فتصح عن الظهار
 استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل * اطعم ستين مسكينا كلا صاعا * بدفعة واحدة * عن ظهارين *
 كما مر * صح عن واحد * كذا في نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح ان عنهما خلافا لمحمد رح
 ورجحه الكمال * وعن افتار وظهار صح * عنهما تغا ق والا صل ان نية التعيين في الجنس
 المتحد سببه لغو وفي المختلف سببه مغيد فروع المعتمد في اليسار والاعسار وقت التكفير اطعم
 مائة وعشرين في يوم لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعين على ستين منهم غدا وعشيا ولو في يوم
 آخر للزوم العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم ولا شعبان *

* باب اللعان *

هو لغة مصد ر لاعتن كقاتل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لبالغضب اللعنة نفسه قبلها
 والسبق من اسباب الترجيع وشرعا * شهادات * اربع كشهود الزنا * موكلات بالايان
 مقرونة * بشهاداته * باللعن * وشهاداتها بالغضب لانهن يكثرن اللعن فكان الغضب
 ارفع لهما * قائمة * شهاداته * مقام حد القذف في حقه * وشهاداتها * مقام حد الزنا في حقه *
 اى اذا تلاعن سقط عنه حد القذف وعنهما حد الزنا لان الاستشهاد بالله مملك كالحد بل اش *
 شرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا * لا فاسدا * وسببه قذف الرجل زوجته قل فايوجب الحد
 في الاجنبية * خصت بذلك لانها هي المقذوفة فتم لها شروط الاحصان * وركنه شهادات موكلات
 باليمين واللعن وحكمه حرمة الوطى والاستمتاع بعن التلاعن ولو قبل التفريق بينهما * لحد يث
 المتلاعنان لا يجتمعان ابل * واهله من هو اهل للشهادة * على المسلم * فمن قذف * بصريح
 الزنا في دار الاسلام * زوجته * الحية بنكاح صحيح ولو في عدة الرجعي * العفيفة عن * فعل *
 الزنا * وتهمته بان لم توطأ حراما ولو مرة بشبهة ولا بنكاح فاسد ولا لها ولد بلا اب * وصح لا اداء
 الشهادة * على المسلم فخرج نحو قن وصغير ودخل الاعمى والفاسق لانهما من اهل الاداء *
 او * من * نفى نسب الولد * منه او من غيره * وطالبتة * او طالبة الولد المنفى * به * اى بموجب
 القذف وهو الحد عند القاضي ولو بعد العفو والتقادم فان تقادم الزمان لا يبطل الحق
 في قذف وقصاص وحقوق عباد جوهره والافضل لها السر وللحاكم ان يامرها به * لا عن *

خبر لمن اى ان اقربقل فله او ثبت قل فله بالبينة فلو انكر ولا بينة لها لم يستحلف وسقط اللعان * فان
 ابنى حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحل * للقل ف * فان لاعن لاعنت * بعد * لانه المدعي
 فلو بى ابلعائها عادت فلو فرق قبل الاعادة صح لحصول المقصود * والا حبست حتى تلاعن او
 تصدقه * فيندفع به اللعان ولا تحل وان صدقته اربعاً لانه ليس باقرار قصدا ولا ينتفى النسب
 لانه حق الولد فلا يصح قان في ابطاله فلو امتنع احبسا وحمله في البحر علي ما اذالم تعف
 المرأة واستشكل في النهر حبسها بعد امتناعه بعد م وجوبه عليها حينئذ * واذا لم يصلح *
 الزوج * شاهدا * لرقه او كفره * وكان اهلا للقل ف * اى بالغاعا قلنا طقا * حد * الاصل
 ان اللعان اذا سقط معنى من جهته فلو القا ذف صحح احدا والا فلا حد ولا لعان * وان صلح *
 شاهد * و * الحال انها * هي * لم تصلح او * ممن لا يحل قاذفها فلا حد * عليه كما لو قتل فيها
 اجنبى * ولا لعان * لانه خلفه لكنه يغرز حتمال هذا الباب وهذا التصريح بما فهم * ويعتبر الاحصان
 عند القذف فلو قتل فمها وهي امه او كافرة ثم اسلمت او عتقت فلا حد ولا لعان * زبلى * ويسقط *
 اللعان بعد وجوبه * بالطلاق البائن ثم لا يعود بتزويجها بعد * لان الساقط لا يعود * وكذا *
 يسقط * بزناها ووطئها بشبهة وبردتها ولا يعود لو اسلمت بعد * ويسقط * بموت شاهد القذف
 وغيبته لا * يسقط * لوعمي * الشاهد * اوفسق ازارتد ولو نال * لزوجه * زنيته وان
 صبى ارجونه وهو * اى الجنون * معهود فلا لعان * لاسناده لغير محله * بخلاف * زنيته *
 واث ذمية او امة او من اربعين سنة وعمرها اقل * حيث يتلاعنان لا تقتصاره فتح * وصفته
 ما تطلق النص * الشرعي * به * من كتاب وسنة * فان التعنا * ولو اكثره * باث بتفريق الحاكم *
 فيتوارثان قبل تفريقه * الذى وقع اللعان عنده * ويفرق * وان لم يرضيا * بالفرقة شمني
 ولو زالت اهلية اللعان فان بما يرجى زواله كجنون فرق والا لا ولو تلاعنا فغاب احد هما و
 وكل بالتفريق فرق تا تاريخا نية ومغادرة انه اذالم يوكل ينتظر * فلو لم يفرق * الحاكم * حتى
 عزل او مات استقبله الحاكم الثاني * خلا فالاحمد رح اختيار * ولو اخطأ الحاكم ففرق
 بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل * اى مرة او مرتين * لا * ولو فرق بعد
 لعانه قبل لعانها نفذ لانه مجتهد فيه تانا رخا نيه وقيل * في البحر بغير القاضى الحنفى اما هو
 فلا ينفذ * وحرم وطؤها بعد اللعان قبل التفريق * لما مرولها نفقة العدة * وان قل ف *

الزوج * بولك * حي * نفى * الحاكم * نسبه * عن ابيه * والحقه بامه * بشرط صحة السكاح
 وكون العلوق في حال يجري فيه اللعان حتى لو علق وهي امة او كناية فعتقت واسلمت لا
 ينتفي لعدم التلاعن واما شروط النفي فستة مبسوطة مذكورة في البدائع * وان
 اكل ب نفسه * ولود لالة بان مات الولد المانفي عن مال فادعي نسبه * حل * للقل ف *
 وله * بعل ما اكل ب نفسه * ان ينكحها * حل اولاً * وكل ان قل ف غير ما فحل او * صل قته
 او * زنت * وان لم تجل لزوال العفة والحاصل ان له تزوجها اذا خرجا من اهلها عن اهلية
 اللعان * ولا لعان او كانا خرسين او احدهما زكناً الوطأ ذلك * الخرس * بعل * اى اللعان *
 قبل التفريق فلا تفريق ولا حل * له * رثه بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ اشهر وكل الاطلاق عن
 بالكتابة * كمال لعان بنفي الحمل * لعدم تيقنه عند القل ف ولو تيقناه بولادتها لا قتل الملة
 يصير كانه قال ان كنت حاملاً فكن او القل ف لا يدرى تعليقه بالشرط * وتلاعن بقوله * زنت * و
 هذا الحمل منه * للقل ف الصريح * ولم ينف * الحاكم * الحمل * لعدم الحكم عليه قبل ولادته
 ونفيه عليه الصلوة والسلام ولو هلال لعنه بالوحي * نفى الولد * الحي * عند التهنئة * ومدها
 سبعة ايام عادة * وعند * ابتياح آلة الولادة صح * بعل * لا * لا قراره به دلالة واوغائبا
 فحالة علمه كحالة ولادتها * ولا عن فيهما * فيما اذا صح ازال لوجود القل ف فقد تحقق اللعان
 بنفي الولد ولم يثبت النسب فبقوله فيما مر ونفى نسبه ليس على اطلاقه * نفى اول التوأمين وافر
 بالثاني حل * ان لم يرجع اليك بيه نفسه * وان عكس لاعتن * ان لم يرجع لقل فها بنفيه * والنسب
 ثابت فيهما * لانهما من ماء واحد * ولوجاءت بثلاثة ففى بطن واحد فنفى * الثاني واقربا لاول
 والثالث لاعتن وهم بنوه ولو نفى الاول * الثالث واقربا لثاني بحد وهم بنوه * كموت
 احد هم شمى * مات ولد اللعان وله وان فادعاه الملا عن ان ولد اللعان ذكر اي ثبت نسبه *
 اجماعا * وان * كان * اثنى لا * لاستغنائها بنسب ابيه خلا نالهما ابن ملك فر وع
 الاقرار بالوالد الذي ليس منه حرام كالسكوت لاستلحاق نسب من ليس منه بحر وفيه متى
 سقط اللعان بوجه ما اوثبت النسب بالاقرار بطريق الحكم لم ينتف نسبه ابد افلوه ناه ولم يلاعن
 حتى قل فها اجنبي بالولد فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفى بعل ذلك نفى نسب التوأمين
 ثم مات احد هما عن تومعه وامه واخ لام فالارث اثلاثا فصار رد الام السدس والاخوين الثلث

والباقى يرد عليهم وبه علم ان نفيه يخرجهم عن كونه عصبة قال وصرحوا ببقاء نسبه بعد القطع في كل الاحكام لقيام فراشها الا في حكمين الارث والنفقة فقط حتى لا تصح دعوة غير النافي وان صدقته الولد انتهى قلت قال البهمنسى الا ان يكون ممن يولد مثله لمثله او ادعاه بعد موت الملاعن فليحفظ *

* باب العنين وغييرة *

هو * لغة من لا يقل رعلى الجماع فعيل بمعنى مفعول وجمعه عنن وشرعا * من لا يقل رعلى جماع زوجته * يعني لما منع منه كبر سن او سحر اذ الرتقاء لا خيار لها للمانع منها خانية * اذا وجدت المرأة زوجها مجبوا * او مقطوع الذكركر فقط از صغيرة جد اكالذر ولو قصر الا يمكنه ادخاله داخل الفرج فليس لها الفرقة بحروفي بعض النسخ وفيه نظر وفيه المجبوب كالعينين الا في مسألتين التاجيل ومجئ الولد * فرق * الحاكم بطلبها لو حرة بالغة غير رتقاء وقرناء وغير عالة بحاله قبل النكاح وغير راضية به بعد * بينهما في الحال * ولو المجبوب صغير العدم فائدة التأخير * فلو جب بعد وصوله اليها مرة * او صار عنيينا بعد * الى الوصول * لا * يفرق للحصول حقها بالوطى مرة * جاءت امرأة المجبوب بولد * ولم تعلم بحبه فادعاه ثبت نسبه ثم علمت فلها الفرقة تا تاريخانية ولو ولدت * بعد التفريق الى سنتين ثبت نسبه * لانزاله بالسحق * والتفريق * باق * بحاله * لبقاء جبه * ولو * كان * عنيينا بطل التفريق * لزوال عنته بثبوت نسبه كما يبطل التفريق بالبينة على اقرارها بالوصول قبل التفريق لا بعد * للتهمة فسقط نظر الزيلعي * ولو ولدت عنيينا * هو من لا يصل الى النساء لمرض او كبر او سحر ويسمى المعقود وهبانية * او خصبا * لا ينتشر ذكره فان انتشر لم تخير بحرو عليه فهو من عطف الخاص على العام لخفائه وان كان باولان الفقهاء يتسامحون في ذلك نهر * اجل سنة * لا شتما لها على الفصول الاربعة ولا عبرة بتاجيل غير قاضى البلدة * بمرته * بالاهلة على المذهب وهي ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وبعض يوم و قيل شمسية بالايام وهي ازيد باحد عشر يوما فيلزمه يغتفى ولو اجل في اثناء الشهر فبالايام اجما عا * ورمضان وايام حيضها منها * وكذا حجه وغيبته * لا ملة * حجها وغيبتها * مرضه ومرضها * مطلقا به يغتفى ولو الحجية ويوجل من وقت الخصومة ما لم يكن صبيا او مريضا او محرما فبعد بلوغه وصحته واحرامه ولو مظاهرا لا يقدر على العتق اجل سنة وشهرين * فان وطى * مرة فبها * والابانت بالتفريق * من القاضي ان ابنى طلقها * بطلبها * يتعلق بالجميع

فيهم امرؤ المحبوب كما مر ولو فجنونة بطلب وإيها اومن نصبه القاضي * ولوامة فالخيار لمولاهما *
 لان الولد له * وهو * اى الخيار * على التراخي * لا الفور * فلو وجدته عنيها * او محبوبا *
 ولم تخصم زمانا لم يبطل حقها * وكذا لو خاصته ثم تركته مدة فلها المطالبة ولو ضاعته تلك
 الايام خانية * كما لو رفعته الى قاض فاجله سنة ومضت * السنة * ولم تخصم زمانا * زيلعى *
 ولو ادعى الوطأ وانكرته فان قالت امرأة ثقة * والثلثان احوط * هي بكر * بان تبول على
 جل ار ويدخل فى فرجها مع بيضة * خيرت * فى مجلسها * وان قالت هي ثيب * او كانت
 ثيبا * صدق بحلفه * فان نكل فى الابداء اجل وفى الانتهاء خيرت * كما * يصدق * لو وجدت
 ثيبا وزعمت زوال عد رتها بسبب آخر غير وطئه كاصبعه مثلا * لانه ظاهر والاصل عدم اسباب
 آخر معراج * وان اختارت * ولو دلالة * بطل حقها كالمولود * وجد منها دليل اعراض بان * قامت
 من مجلسها او اقامها اعوان القاضي * او اقام القاضي * قبل ان تختار شيئا * به يغتنى واقعات
 لامكانه مع القيام فان اختارت طلق او فرق القاضي * تزوج * الاول او امرأة * اخرى عالمة
 بحاله لا خيار لها على المذهب * المقتضى به يحرم من المحيط خلافا لتصحيح الخانية * ولا يتخير *
 احد الزوجين * بعيب الآخر * ولو فاحشا كجنون وجد ام وبهرص ورتق وقرن وخالف
 الاثمة الثلاثة فى الخمسة لو بالزوج ولو قضي بالرد صح فتح * ولو تراصيا * اى العنين وزوجته *
 على النكاح * ثانيا * بعد التفريق صح * وله شق رتق امته وكنى ازوجته وهل يغير الظاهر
 نعم لان التسليم الواجب عليها لا يمكن بدونه نهر قلت وافاد البهنسى انها لو تزوجته على
 انه حرا وسنى او قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه او على انه فلان بن فلان فاذا هو لقيط
 او ابن زنا كان لها الخيار فليحفظ *

* باب العدة *

هي * لغة بالكسر الاحصاء وبالضم الاستعداد للامور شرعا تر بص يلزم المرأة از الرجل عند
 وجود سببه ومواضع تربصه خمسة وعشرون مذكورة فى الخزائن حاصلا يرجع الى ان من
 امتنع نكاحها عليه لما منع لا بد من زواله كنكاح اختها واربع سواها واصطلاحها * تر بص يلزم
 المرأة * اوولى الصغيرة * عند زوال النكاح * فلا عدة لزنا * وشبهة * كنكاح فاسد ومزفونة
 لغير زوجها وينبغي زيادة او شبهه ليشمل عدة ام الولد * وسبب وجوبها عقد النكاح

المتناكح بالتسليم وما جرى مجراه * من موت او خلوة اى صحبة فلا عدّة لخلوة الرتقاء *
 وشرطها الفرقة وركنها حرمان ثابتة بها * كحرمة تزوج وخروج * وصحة الطلاق فيها *
 اى فى العدّة وحكمها حرمة نكاح اختها وانواعها حيض واشهر ووضع حمل كما افاده بقوله * وهى
 فى * حق * حرّة * ولو كانت بية تحت مسلم * تحيض لطلاق * ولورجعيا * افسخ * بجميع اسبابه
 ومنه الفرقة بتقبيل ابن الزوج نهر * بعد الدخول حقيقة او حكما * اسقطه فى الشرح وجزم
 بان قوله الاتي ان وطئت راجع للجميع * نلت حيض كواحد * لعدم تجزى الحيضة فالاولى
 لتعرف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح والثالثة لفصيلة الحرية * كل * عدّة * ام ولد مات
 مولها واعتقها * لان لها فراهة كالحرة ما لم تكن حاملا او آيسة او محرمة عليه ولومات مولها
 وزوجها ولم يد راول تعتد باربعة اشهر وعشرا باعد الاجلين بحر ولا ترث من زوجها
 لعدم تحقق حرّيتها يوم موته ولا عدّة على امة ومد برة كان يطاها لعدم الغراش جوهره * و *
 كل * موطوءة بشبهة * كمن فوثة لغير علمها * او نكاح فاسد * كموت * فى الموت والفرقة * يتعلق
 بالصورتين معا * والعدّة * فى * حق * من * لم تحض * حرّة ام ولد * لصغر * بان لم تبلغ تسعا *
 او كبر * بان بلغت سن الاياس * او بلغت * بالسن * خرج بقوله * ولم تحض * الشابة الممتدة الطهر بان
 حاضت ثم امتد طهرها فتعتد بالحيض الى ان تبلغ حد الاياس جوهره وغيرها وما فى شرح الوهبانية
 من انقضائها بتسعة اشهر غريب مخالف للجميع الروايات فلا يفتى به كيف وفى نكاح الخلاصة
 لو قيل لحنفى ما من ذهب الامام الشافعى رح فى كل اوجب ان يقول قال ابو حنيفة رح كل انعم
 لورضي ما لكى بن لك نفل كما فى البحر والنهر وقد نظمه شيخنا الخير الرملى سالما من النقص
 فقال * لمتدة طهر بتسعة اشهر * وقاعدة ان ما لكى يقرر * ومن بعد لا وجه للنقص هكذا *
 يقال بلا نفل عليه ينظر * واما ممتدة الحيض فالمغني به كما فى حيض الفتح نقدر طهرها بشهرين
 فستة اشهر لاطهارها وثلاث حيض بشهر احتياطا * ثلثة اشهر * بالاهلة لوفى الغرة والانسابا لايام *
 بحر وغيره * ان وطئت * فى النكاح ولو حكما كالخلوة ولو فاسدة كما مر ولورضيها تحت العدّة لا المهر
 قنية * والعدّة * للموت اربعة اشهر * بالاهلة لوفى الغرة كما مر * وعشرا * من الايام بشرط
 بقاء النكاح صحى الى الموت * مطلقا * وطئت اولادها وصغيره او كتابية تحت مسلم ولو عبدا
 فلم يخرج عنها الا الحامل قلت وعم كلامه ممتدة الطهر كما لم رضع وهى واقعة الفتوى ولم ارها

الآن فرأى الجنة وفي حق أمة تحض إطلاق أوفسح حيضان أعد م التجزى و
في أمة لم تحض إطلاق أوفسح أومات عنها زوجهما نصف مال الحر لغبول التنصيف و
وفي حق الحامل مطلقا ولوامة أو كتاية أو من زنا بان تزوج حبل من زنا قل خل
بها ثم مات أو طلقها تعتل بالوضع جواهر الفتاوى وضع جميع حملها لان الحمل
اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج أكثر الولد كأن في كل الأحكام الأن في حملها للزواج
احتياطاً ولا عبارة خروج الراس ولومع الأقل فلا قصاص بقطعه ولا يثبت نسبه من المبائة لولا أقل
من سنتين ثم بأقمة لا كثير ولو كان زوجها الميت صغيرا غير مراهم وولدت لا أقل
من نصف حول من موته في الأصح لعموم آية وأولات الأحمال وفيهن حبلى بعد موت
الصبي بان ولدت لنصف حول فأكثر عدة الموت أجماعا أعد م الحمل حين الموت و
ولا نسب في حاليه أذ لاماء للصبي نعم ينبغي ثبوته من المراهم احتياطاً فتح ولو مات في
بطنها ينبغي بقاء عدها إلى أن ينزل أو تبلغ حل الإياس نهر وفي حق أمرأة الغارمن و
الطلاق البائن أن مات وهي في العدة أبعد الأجلين من عدة الوفات وعدة الطلاق و
احتياطاً بان تربص أربعة أشهر وعشرا من وقت الموت منها ثلث حيض من وقت الطلاق
شمني وفيه قصور لأنها الولم ترفيها حيضا تعتل بعد ها ثلث حيض حتى لو امتد طهرها تبقى عدها
حتى تبلغ الإياس فتح وتيد بالبائن لان المطلقة الرجعي ما للموت أجماعا و
العدة فيمن اعتقت في عدة رجعي لا عدة البائن ولا الموت أن تم كعدة حر ولو و
اعتقت في أحد هما أى البائن أو الموت فكعدة الأمة لبقاء النكاح في الرجعي دون
الأخيرين وقد تنقل العدة ستأكمة صغيرة منكوحة طلقت رجعيا فتعتل بشهر ونصف فحاضت
تصير حيضتين فاعتقت تصير ثلثا فامتد طهرها الإياس تصير بالأشهر فعاود مها تصير بالحيض
نمات زوجها تصير أربعة أشهر وعشرا آيسة اعتلت بالأشهر ثم عاود مها على جاري عادتها
أو حبلى من زوج آخر طلعت عدها وفسد نكاحها استأنفت بالحيض لان شرط الخلقة
تحقق الإياس عن الأصل وذلك بالعجز الدائم إلى الموت وهو ظاهر الرواية كأفي الغاية واختاره
في الهداية نعمين المصير إليه قاله في البحر بعد حكاية سته أقوال صححة واقرة المصنف رح
لكن اختار البهنسي ما اختاره الشهيد أنها إن رأته قبل تمام الأشهر استأنفت لا بعد ها

قلت وهو ما اختاره صدق الشريعة وملا خسروا الباقي واقرة المصنف في باب الحيض وعليه
فالنكاح جائز وتعد في المستقبل بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرية والمجتبى
انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي صحيح القل وري هذا الصحيح اولى من صحيح الهداية
وفي النهر انه اعدل الروايات وتماه فيما علق علي الملتقى * والصغيرة * لو حاضت بعد تمام
الاشهر * لا * تستأنف * الا اذا حاضت في انائها * فتستأنف بالحيض * كما تستأنف *
العدة * بالشهور من حاضت حيضة * او اثنتين * ثم آتت * تحرز عن الجمع بين الاصل و
البدل * و * الاياس * سنة * للرومية وغيرها * خمس وخمسون * عند الجمهور وعليه
الفتوى وقيل الفتوى علي خمسين نهر وفي البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض
حكم باياسها * وعدة المنكوحة نكاحا فاسدا * فلا عدة في باطل وكذا موقوف قبل الاجازة اختيار
لكن الصواب ثبوت العدة والنسب بحر * والموطأ * بشبهة * ومنه تزوج امرأة الغير غير عالم
بحالها كما سيجي * وللموطأ * بشبهة * ان تقيم مع زوجها الاول وتخرج باذنه في العدة لقيام
النكاح بينهما انما حرم الوطؤ حتى تلزمه نفقتها وكسوتها بحر يعني اذا لم تكن عالمة راضية كما
سيجي * وام الولد * فلا عدة على مدبرة ومعتقة * غير اليسة ولحامل * فان عدتاهما بالاشهر
واوضع * الحيض للموت * اى موت الواطئ * وغيره * كفرقة او متاركة لان عدة هو لاء
لتعرف براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكتف بحیضة احتياط * ولا اعتد اد بحيض طلقت فيه *
اجماعا * واذا وطئت المعتدة بشبهة * واومن المطلق * وجب عدة اخرى * لتجد والسبب *
وقد اخلتنا والمرئي * من الحيض * منهما * عليهما ان * اتم * العدة * الثمانية ان تمت
الاولى * وكذا لو بالاشهر او بهما لو معتدة وفات فلوحذف قوله والمرئي منهما لعمهما وعم
الحامل لو حملت فعلى انها الوضع الا معتدة الوفات فلا تتغير بالحمل كما مر صححه في البدائع *
ومبدأ العدة بعد الطلاق * بعد * الموت * على الفور * وتنقضى العدة وان جهلت *
المرأة * بهما * اى بالطلاق والموت لانها اجل فلا يشترط العلم بمضيه سواء اعترف بالطلاق
او انكر * فلرطلق امرأته ثم انكره واقیمت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة * كان ادعته عليه في
شوال وقضي به في المحرم * فالعدة من وقت الطلاق لا من القضاء * بزازية وفي الطلاق المبهم
من وقت البيان ولو شهد ابطالها ثم بعد ايام عد لا فقصى بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة

لا القضاء * بخلاف ما لو اقر بطلانها منذ زمان * ما ض فان الغتوى انها من وقت الاقرار
 مطلقا نفيًا لتهمة المواقعة لكن * ان كذ بهته * في الاسناد او قالت لا ادرى * وجبت * العدة *
 من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكل ذلك غير انه * ان وطئها الزمها مهر ثان
 اختياره * لا نفقة * ولا كسوة * ولا سكنى * لها لقبول قولها على نفسها خاينة وفيها اباؤها ثم
 اقام معها زمانا ان مقر ابطالها تنقضي عدتها الا ان منكر اذنى اول طلاق جواهر الفتاوى
 اباؤها و اقام معها فان اشتهر بطلانها فيما بين الناس تنقضي والا لا وكن الوخالعها فان بين الناس
 واشهد على ذلك تنقضي والا لا هو الصحيح وكذا لو كنتم طلاقها لم تنقض زجرا انتهى وحينئذ
 فمبطل وها من وقت الثبوت والظهور * ومبطل وها * في النكاح الفاسد بعد التفريق * من القاضى
 بينهما ثم لو وطئها حل جوهره وغيره اوقين * في البحر بحثا بكونه بعد العدة لعدم الحل بوطئ المعتدة
 * او * المتاركة اى * اظهار العزم * من الزوج * على ترك وطئها * بان يقول بلسانه تركتك ونحوه
 ومنه الطلاق وانكار النكاح لو حضرتها والا لا بمجرد العزم لومد خولته والا فيكفى تفرق الابدان
 والخلو في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا تنقص عدة الطلاق لانه فسخ جوهره ولا تعدل
 في بيت الزوج بزازية * قالت مضت عدتي والمدة تحتمله وكذا بها الزوج قبل قولها مع حلفها
 والا * تحتمله المدة * لا * لان الامين انما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشهور فالمقدّر
 المذكور ولو بالحض فاقبلها لحره ستون يوما ولامة اربعون مالم تدع السقط كما مر في الرجعة
 وما لم يكن طلاقها معلقا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين للنفس كما مر في الحيض * نكح *
 نكاحا صحيحا * معدته * ولو من فاسد * وطلقها قبل الوطئ * ولو حكما * وجب عليه مهر
 تام * وعليها * عدة مبتدأة * لانها مقبوضة في يد * بالوطئ الاول لبقاء اثره وهو العدة وهذه
 احدى المسائل العشرة المبينة على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وفول زفر
 رح لا عدة عليها فتحل للزوج ابطله المصنف رح بما يطول وجزم بان القاضى المقلد اذا
 خالف مشهور مذهبه لا ينبغي حكمه في الاصح كما لو ارشى الا ان ينص السلطان على العمل
 بغير المشهور فيسوغ فيصير حنفيًا زفر يا وهذا الم يقع بل الواقع خلافه فليحفظ * ذمية غير
 حامل طلقها ذمي او مات عنها لم تعتد * عند ابي حنيفة رح * اذا اعتقل واذلك * لانا مرنا
 بتركهم وما يعتقلون * ولو * كانت الذمية * حاملا تعتد بوضع * اتفاقا وقيل ولو لوالجى بما

إذا اعتقلوها * و * الذمية * لو طلقها مسلم * أو مات عنها * فتعتد * اتفاقا * مطلقا *
 لأن المسلم يعتقل * وكل الاعتد مسببة افتقرت بتباين الدارين * لأن العدة حيث وجبت
 حقاً للعباد والحربي ملحق بالجماد * إلا الحامل * فلا يصح تزوجها لأنها معتدة بل لأن نفي
 بطنها ولد ثابت النسب * كحريبة خرجت إلينا مسلمة أو ذمية أو مستأمنة ثم أسلمت أو صارت
 ذمية * لما مر أنه ملحق بالجماد * إلا الحامل * لما مر * وكل الأعداء لو تزوج امرأة الغير * و
 وطئها * عالماً بذلك * وفي نسخ المتن * ودخل بها * ولا بد منه وبه يغني ولهن الحد بالحرمة
 مع العلم لأنه زنا والمزني بها لا تحرم على زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة لا يقربها
 زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقى ماؤه زرع غيره فليحفظ لغير ابته *
 بخلاف ما إذا لم يعلم * حيث تحرم على الأول إلى أن تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الأول
 لأنها صارت ناشئة خائفة قلت يعني لو عالمة راضية كما مر فتدبر فروع ادخلت منية في
 فرجها هل تعتد في البحر بحثنا نعم لاحتياجها التعرف براءة الرحم وفي النهر بحثنا ان ظهر حملها
 نعم والألا في القنية ولدت ثم طلقها ومضى سبعة أشهر فنكحت آخر لم يصح إذا لم تحض فيها
 نلت حيض وإن لم تكن حاضت قبل الولادة لأن من لا تحيض لا تحبل ونيتها طلقها ثلثا ويقول
 كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلم مضى سبعة أشهر فنكحت آخر لم يصح إذا لم تحض فيها
 عليه بوقوع الثلث بالبينة بعد انكاره فلو برهن أنه طلقها قبل ذلك بمدة طلقه لم تقبل بحرو
 فيه عن الجوهرة أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات أو طلقها ثلثا أو أتاها منه كتاب على يد ثقة
 بالطلاق إن أكبر رائها أنه حق فلا بأس أن تعتد وتزوج وكذا لو قالت امرأة لرجل طلقني
 زوجي وانقضت عدتها لا بأس أن ينكحها وفيه عن الحاكم لو شككت في وقت موته تعتد من
 وقت تستيقن به احتياطاً وفيه عن المحيط كل بنته في مدته تحمله لم تسقط نفقتها وله نكاح اختها
 عملاً بخبرها بقدر الإمكان ولو ولدت لأكثر من نصف حول ثبت نسبه ولم يفسد نكاح
 اختها في الأصح فترثه لو مات دون المعتدة *

* فصل في الحلال *

جاء من باب اعد ومن وفرو قد روى بالجميم وهو لغة كما في الغاموس ترك الزينة للعد
 وشرعاً ترك الزينة ونحوها المعتدة باين أو موت * نكح * بضم الحاء وكسر ها كما مر * مكلفه

مسلمة ولو أمة منكوحه * بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله * إذا كانت معتدة بت أو موت *
وان أمرها المطلق أو الميت بتركه لأنه حق الشرع اظهار التأسف على فوات نعمة النكاح *
بترك الزينة * بحلي أو حرير أو امتشاط بضيق الاسنان * والطيب * وان لم يكن لها كسب
الا فيه * والدهن * ولو بلا طيب كزيت خالص * والكحل والحناء ولبس المعصفر والمزعفر *
ومصبوغ بمغرة أو ورس * الا بعدد * راجع للجمع اذا الضرورات تبيح المحضورات ولا باس
باسود وازرق ومعصفر خلق لا راحة له * و * لاحد اد على سبعة كافر وصغيرة ومجنونة و * معتدة
عتق * كموته عن ام ولد * و * معتدة * نكاح فاسد * او وطئ بشبهة او طلاق رجعي ويباح
الحل اد على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوج منعها لان الزينة حقه فتح وينبغي حل الزيادة
على الثلث اذا رضى الزوج اولم تكن مزوجة نهر وفي التاتارخانية ولا تغل رفي ابس السواد
وهي آئمة الا الزوجة في حق زوجها فتعذر الى ثلاثة ايام قال في البحر وظاهرة منعها من السواد تاسفا
على موت زوجها فوق الثلث وفي النهر لو بلغت في العدة لزمه الحل اد فيما بقي * والمعتدة * اى
معتدة كانت عينى فتعم معتدة عتق ونكاح فاسد واما الخالية فتخطب اذا لم يخطبها غيره
وترضى به فلو سكنت فقولان * تحرم خطبتها * بالكسر وتضم * وصح التعريض * كاريذ الزوج *
لومعتدة الوفات * لا المطلقة اجماعا لافضاؤه الى عداوة المطلق ومغادرة جواز لمعتدة عتق
ونكاح فاسد ووطئ بشبهة نهر لكن في القهسنا نى عن المضمرات ان بناء التعريض على الشروع *
ولا تخرج معتدة رجعي وبائن * باى فرتة كانت على ما في الظهيرية ولو مختلعة على نغفة عدتها
في الاصح اختيار او علي السكني فيلزمها ان تكثرى بيت الزوج معراج * لو حرة * او امة او
مبوءة ولو من فاسد * مكلفة من بيتها اصلا * لالا ولا نهارا ولا الى صحن دار فيها منازل
لغيره ولو باذنه لانه حق الله تعالى بخلاف نحو امة لتقدم حق العبد * ومعتدة موت تخرج
في الجديدين وتبيت * اكثر الليل * في منزلها * لان نفقتها عليها فتحتاج للخروج حتى
اركان عند ما كفايتها صارت كالمطلقة فلا يحل لها الخروج فتح وجوز في القنية خروجها
لاصلاح ما لا بد لها منه كزراعة ولا وكيل لها * طلقت * او مات وهي زائرة * في غير مسكنها
عادت اليه فورا * لوجوبه عليها * وتعتد ان * اى معتدة طلاق وموت * في بيت وجبت فيه *
ولا تخرج ان منه * الا ان يخرج اربعمائة من المنزل اربعمائة * انهم امة * او تلف مالها اربعا

تجد أولا كراء البيت * ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا قرب موضع إليه وفي الطلاق إلى حيث شاء الزوج وأولم يكفها نصيبها من الدار اشترت من الجانب مجتبي وظاهرة وجوب الشراء لو قاصرة أو الكراء بحر واقرة أخوة المصنف قلت لكن الذي رأيته بنسخة المجتبي استتريت من الاستئثار فليكرز * ولا بد من سترة بينهما في البايين * ليلا يختلي بالاجنبية ومفاده ان الحائل يمنع الخلوة المحرمة * وان ضاق المنزل عليهما وكان الزوج فاسقا فخرج وجه أولى * لان مكثها واجب لا مكثه ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال * وحسن ان يجعل * العاصي * بينهما امرأة * نفقة تزق من بيت المال بحر عن تلخيص الجامع * قادرة علي الحيلولة بينهما * وفي المجتبي الافضل الحيلولة بستر ولو فاسقا فبأمرأة قال ولهما ان يسكنا بعد الثلث في بيت واحد اذ لم يلتقيا التقاء الأزواج ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افترقا وكل منهما ستون سنة وبينهما اولاد تعتل وعليهما مفارقتهم فيسكنان في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلسقيا التقاء الأزواج هل لهم ذلك قال نعم واقرة المصنف * ابانها او مات عنها في سفر * ولو في مصر * وليس بينهما وبين مصر مائة سفر رجعت * ولو بين مصر واربين مقصد ما اقل مضت * وان كانت تلك * اى مدة السفر * من كل جانب * منها ولا يعتبر ما في ميمنة وميسرة فان كانت في مغارة * خيرت * بين رجوع ومضي * معها ولي أولا * في الصورتين * والعود احم * لتعتل في منزل الزوج * و * تكن * ان * مرت بما يصلح للاقامة كافي البحر وغيره زاد في النهر وبينه وبين مقصد ما سفر او * كانت في مصر * او قرية تصلح للاقامة * تعتل ثمة * ان لم تجد محرما اتقا وكذا ان وجدت عند الامام * ثم تخرج بحرم * ان كان * وتنتقل المعتدة * المطلقة بالبادية فتح * مع اهل الكلاء * في محقة او خيمة مع زوجها * ان تضررت بالملك في المكان * الذي طلقها به فله ان يتحول بها والا لا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي بحر * ومطلقة الرجعي كالبائن * فيما مر * غير انها تمتنع من مفارقة زوجها في مدة سفر * لقيام الزوجية بخلاف المايئة كما مر فروع طلب من الغاصي ان يسكنها بجواره لا يجيبه وانما تعتل في مسكن المفارقة ظهريه قبلت ابن زوجها فلها السكنى لا النفقة تا تاريخانية لا تمنع مع ذلك نكاح فاسد من الخروج مجتبي قلت مر عن البرازية خلافه لكن في البذل ايع له منعها التحسين مائه كتنا بية ومجنونة وام وان اعتقها فليحفظ *

* فصل في ثبوت النسب *

أكثر مدة الحمل سنتان * لخبر عائشة رضي الله عنها كما مر في الرضاع وعند الأئمة الثلث أربع سنين * أقلها ستة أشهر * أجماعا * فيثبت نسب * ولد * معتدة الرجعي * ولو بالاشهر لا يأسها بل إيع وفاسد النكاح في ذلك كصححة قهستاني * فان ولدت لأكثر من سنتين * ولو بعشرين سنة فأكثرا لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها في العدة * ما لم تقر بمضي العدة * والامانة تحمله * وكانت * الولادة * رجعة * لو * في الأكثر منهما * اولتماها لعلوقها في العدة * لاننى الأقل * للشك وان ثبت نسبه * كما * يثبت بلاد عوة احتياطا * في مبتوتة جاءت به لا قل منها * من وقت الطلاق لجواز وجوده وقته * ولم تقر بمضيها * كما مر * وان لتماها لا * يثبت النسب وقيل يثبت لتصور العلوق في حال الطلاق وزعم في الجوهرة انه الصواب * إلا بد عوته * لانه التزمه وهي شبهة عقد ايضا والا اذا ولدت توأمين احدهما لا قل من سنتين والاخر لاكثر والا اذا ملكها فيثبت ان ولدت لاقل من ستة اشهر من يوم الشراء ولو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق وكالاتلاق سائر اسباب الغرقة بدائع امكن في القهستاني عن شرح الطحاوى ان الد عوة مشروطة في الولادة لاكثر منهما * وان لم تصدقه * المرأة * في رواية * وهي الاوجه فتح * ويثبت نسب ولد * المطلقة ولو رجعي * المراهقة المدخول بها * وكذا غير المدخولة ان ولدت لاقل من الاقل * غير المقررة بانقضاء عدتها * وكذا المقررة ان ولدت كذا لك من وقت الاقرار * اذا لم تدع حبلا * فلواد عنه فكبالغة * لانل من تسعة اشهر * من طلقها تكون العلوق في العدة * والا لا * لكونه بعد ما لانها الصغرى يجعل سكوتها كاتقرار بمضى عدتها * فلوادعت حبلا فهي ككبيرة * في بعض الاحكام * لاعترافها بالبلوغ * ويثبت نسب ولد معتدة * الموت لاقل منهما من وقته * اى الموت * اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها * اما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبت والا لا ولو اقرت بمضيها بعد اربعة اشهر وعشر فولدت لسته اشهر لم يثبت واما الايسة فكحائض لان عدة الموت بالاشهر للمل لا للحامل زيلعي * وان ولدت لأكثر منهما * من وقته * لا * يثبت بدائع ولولهما فكالأكثر بحر بحثا * و * كذا * المقررة بمضيها * لو * لانل مدته من وقت الاقرار * ولاقل من أكثرها من وقت البت للتيقن بكذبها * والا لا * يثبت لاحتمال حمل وثه بعد الاقرار * و *

يثبت نسب ولد * المعتدة * بموت او طلاق * ان جعلت ولادتها بحجة تامة * واكتفيا بالقابلة
قبل زهرجل * او حمل ظاهر * وهل تكفى الشهادة بكونه ظاهراً فى البحر بحسبنا نعم * او اقرار *
الزوج * به * اى بالحبل ولو انكر تعيينه تكفى شهادة القابلة اجماعاً كما تكفى في مدونة رجعية
ولدت لاكثر من سنتين لا اقل * او تصديق * بعض * الورثة * فيثبت في حق المقرين *
و * انما * يثبت النسب في حق غيرهم * حتى الناس كافة * ان تم نصاب الشهادة بهم * بان
شهد مع المقر رجل آخر وكذا الوصدق المقر عليه الورثة وهم من اهل التصديق فيثبت النسب ولا
ينفع الرجوع * والا * نعم نصابها * فلا * يشارك امكن بين وهل يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم
الاصح لانظر الشبهة الاقرار وشرطوا العدد ونظر الشبهة الشهادة ونقل المصنف عن الزيلعي ما يفيد
اشتراط العدة ثم قال فقول شيخنا وينبغي ان لا تشترط العدة مما لا ينبغي قلت وفيه انه كيف
تشرط العدة فى المقر اللهم الا ان يقال لاجل السراية فتأمل وليراجع * ولو ولدت فاختلفا *
فى المدة * فقالت * المرأة * نكحتني منذ نصف حول وادعى الاقل فالقول لها بلا يمين * وقالوا
تحلف وبه يغنى كما سيجئ فى الدعوى * وهو * اى الولد * ابنه * لشهادة الظاهر لها بالولادة من
نكاح حملها على الصلاح * قال ان نكحتها نهي طالق فنكحها فولدت لنصف حول منذ نكحها لزمه
نسبه * احتياطاً لتصور الوطى حالة العقل ولو ولدته لاقل منه لم يثبت وكذا الاكثر ولو يوم تكن
بحث فيه فى الفتح واقرة فى البحر * و * لزمه * مهرها * لجعله واطناً حكماً ولا يكون به محصناً
نهايه * علق طلاقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة * بل بحجة تامة خلافاً لها كما مر * ولو اتر *
المعلق * مع ذلك بالحبل * او كان ظاهراً * طلقت * بالولادة * بلا شهادة * لاقراره بذلك واما
النسب ولو ازمه كامومية الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقاً بحر * قال لامته ان كان فى
بطنك ولد * وكان بها حمل * فهو منى فشهدت امرأة * ظاهراً * نعم غير القابلة * بالولادة فهي ام
ولد * اجماعاً * ان جاءت به لاقل من نصف حول من وقت مقالته وان لاكثر منه لا * لا احتمال
علموقه بعد مقالته قيل بالتعليق لانه لو قال هذه حامل منى ثبت نسبه الى سنتين حتى ينقيه غاية *
قال لغلام هو ابني ومات المقر * فقالت امه * المعروفة بحرية الاصل والاسلام وبابها ام الغلام *
انا امرأتة وهو ابنه يرثانه * استحساناً * فان جهلت حريتها * او امر ميتها لم ترث وقوله *
فقال وارثه انت ام ولد ابى * قيد اتفاقاً اذ الحكم كذا لم يقل شيئاً او كان صغيراً كما فى البحر *

أو كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم إسلامها * وقته * أوقال * وارثه * كانت زوجة له وهي
 أمه لا * ترث في الصور المذكورة وهل إياها مهر المثل قيل نعم * زوج أمته من عبده فجاءت
 بولد فادعاه المولى يثبت نسبه * للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ * وعق * الولد * وتصير *
 الامة * أم ولد * لا قرارة بينوته وأموميتها * ولدت أمته الموطوءة له ولد اتوقف ثبوت نسبه
 على دعوته * لضعف فراشها * كامة * مشتركة بين اثنين استولها واحد * عبارة الدرر
 استولها * ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدونها * لحرمة وطئها كام ولد كآبها مولاها وسيجي
 في الاستيلاء ان الفراش ملئ اربع مرات وقد اكتفوا بقيام الفراش بلا دخول كزوج المغربي
 بمشرقية بينهما مسافة سنة فولدت لستة أشهر من تزوجهم التصورة كرامة واستحل ما فتح لكن في الزهر
 الاقتصار على الثاني اولى لان طياً المسافة ليس من الكرامة عندنا قلت لكن في عقائد الفتاوى انى
 جزم بالاول تبعاً لما غنى الثقلين النسقى بل سئل عما يحكي ان الكعبة كانت تزور واحد من الاولياء
 هل يجوز القول به فقال خرق العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة ولكن
 ليس بالمعجزة لانهم اذا دعوا الى القربا دعائها يكفرون فلا كرامة وتمايه في شرح الوهبانية من
 السير عند قوله * ومن لولي نال طبع مسافة * يجوز جهول ثم بعض يكفر * واثباتها في كل ما كان
 خارقاً * عن النسفي النجم يروى وينصر * اى ينصر هذا القول بنص محمد رح اننا من بكرامات
 الاولياء * غاب عن امرأته فتزوجت باخر وولدت اولاداً * ثم جاء الزوج الاول * فالاولاد للثاني
 على الملك هب * الذى رجع اليه الامام وعليه الفتوى كافي الخانية والجوهرة والكافي وغيرها وفي
 حاشية شرح المنار لابن الحنبلى وعليه الفتوى ان احتمله الحال لكن فى آخر دعوى المجمع حكى
 اربعة اقوال ثم افتى بما اعتمده المصنف وعلله ابن ملك بانه المستغرض حقيقة فالولد للفراش
 الحقيقي وان كان فاسداً وتمايه فيه فراجعه **فروع** نكح امة فطلقها فشرها فولدت لاقل من
 نصف حول من شرها لزمه والا لا المطلقة قبل الدخول والمبانة بنتين فمذطلقها لكن في
 الثانية لسنتين فاقل وفي الرجعي لاكثر مطلقاً بعد ان يكون لاقل من نصف حول من شرها
 فى المسئلتين وكذا لو اعتقها بعد الشراء ولو باعها فولدت لاكثر من الاقل من باعها فادعاه هل
 يغتقر لتصلد يق المشتري قولان مات عن ام ولد او اعتقها فولدت لرون سنتين لزمه ولاكثر لا
 ان يل عليه ولو تزوجت فى العدة فولدت لسنتين من عتقه او موته ولنصف حول فاكثرت من تزوجت

وادعياء معا كان للمولى اتفاقا تكونها معتد بخلاف ما لو تزوجت ام الولد بلا اذنه فانه للزوج اتفاقا ولو تزوجت معتد باثن فولدت لاقل من سنتين مذ بانث ولا قل من الاقل مذ تزوجت فالولد للاول لفساد نكاح الاخر ولو لاكثر منهما مذ بانث ولنصف حول مذ تزوجت فالولد للثاني ولو لاقل من نصفه لم يلزم الاول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو لاقل منهما ولنصفه ففي عقد البحر بحثا انه للاول لكنه نقل هنا عن ابن ثع انه للثاني معللا بان اقل امها على الزوج دليل انقضاء عدتها حتى لو علم بالعدّة فالنكاح فاسد وولدها للاول ان امكن اثباته منه بان تدل لاقل من سنتين مذ طلق او مات ولو نكح امرأة فجات بسقط مستبين الخلق فان لاربعة اشهر فنسبه للثاني وان لاربعة الا يوما فنسبه للاول وفسد النكاح الكل من البحر قلت وفي مجمع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النسب منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل والله تعالى اعلم *

* باب الحضانة *

بفتح الحاء وكسر هاء تربية الولد * تثبت للام * النسبية ولو كنا بية او مجوسية * ولو بعد الفقرة الا ان تكون مرتقة * فحتي تسلم لانها تحبس * او فاجرة * فجورا يضيع الولد به كزنا وغنا وسرقة ونياحة كما في البحر بحثا قال المصنف والذي يظهر العمل باطلاقهم كما هو من هب الشافعي رح ان الغاسقة بترك الصلوة لاحضانة لها وفي القنية الام احق بالولد ولو سيئة اليسرة معروفة بالفجور الم يعقل ذلك * او غير ما مونة * ذكره في المجتبى بان تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا * او * تكون * امة او ام ولد او مبرة او مكاتبة ولدت ذلك الولد قبل الكتابة * لاشتغالهن بخدمة المولى لكن ان كان الولد رقيقا كن احق به لانه للمولى مجتبى * او متزوجة بغير محرم * الصغيرة * او ابت ان تربيته مجانا * الحال ان * الاب معسر والعمة تقبل ذلك * اى تربيته مجانا ولا تمنعه عن الام قيل للام اما ان تمسكه مجانا اوتدفعه للعمّة * علي المذ هب * وهل يرجع العم او العمة على الاب اذا يسر قيل نعم مجتبى والعمة ليست بغير نيا يظهر وفي المنية تزوجت ام صغير توفي ابوه وارادت تربيته بلا نفقة مقلدة واراد وصية تربية بها دفع اليها لاليه ابقاء ماله وفي الحاوي تزوجت باجنبي وطلبت تربيته بنفقة والتزمه ابن عمه مجانا ولا حاضنة له فله ذلك * ولا تجبر * من لها الحضانة * عليها الا اذا تعينت لها * بان لم ياخذ نكاحا غيرهما ولم يكن للاب ولا للصغير مال به يفتي خاوية وسيمجي في النفقة واذا

اسقطت الام حقها صارت كميتة او متزوجة فتنتقل للجد بحر * ولا تقلد الحاضنة على ابطال
 حق الصغير فيها * حتى لو اختلعت على ان تترك ولدها عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط
 لانه حق الولد فليس لها ان تبطله بالشرط وان لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف فتح
 هذا يعم مالو وجد وامتنع من القبول بحر وحيث فلا اجرة لها جوهره * وتستحق *
 الحاضنة * اجرة الحضانة اذا لم تكن منكوبة ولا معتلة * لا يبه وهي غير اجرة ارضاعه و
 نفقته كما في البحر عن السراجية خلا فالما نقله المصنف عن جواهر الفتاوى وفي
 شرح النقاية للباقاني عن البحر المحيط سئل ابو حفص عن لها امساك الولد وليس لها
 مسكن مع الولد فقال علي الاب سكنها ما جميعا وقال نجم الائمة المختاران عليه السكني
 في الحضانة وكذا ان احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به وفي كتب الشافعية رح مؤنة
 الحضانة في مال المحضون لوله مالي والا فعلى من تلزمه نفقته قال شيخنا وقواعدنا تقضي
 فيغني به ثم حرران الحضانة كالرضاع والله تعالى اعلم * ثم * اي بعد الام بان ماتت او لم
 تقبل او اسقطت حقها او تزوجت باجنبي * ام الام * وان علت عند عدم اهلية القربي *
 ثم ام الاب وان علت * بالشرط المذكور واما ام اب الام فتوخر عن ام الاب بل عن الخالة
 ايضا بحر * ثم الاخت لاب وام ثم لام * لان هذا الحق لقراءة الام * ثم * الاخت * لاب *
 ثم بنت الاخت لا بويين ثم لام ثم لاب * ثم الخالات كذا لك * اي لا بويين ثم لام ثم لاب ثم بنت
 الاخت لاب ثم بنات الاخ هكذا * ثم العمات كذا لك * ثم خالة الام كذا لك ثم خالة الاب
 كذا لك ثم عمات الامهات والاباء بهذا الترتيب ثم العصابات بترتيب الارث فيقدم الاب
 ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم بنوه كذا لك ثم العم ثم بنوه واذا اجتمعوا فالأورع ثم الاسن
 اختيار سوى فاسق ومعتوه وابن عم لمشتهاه وغير مأمون ثم اذا لم تكن عصبة فلدى الارحام
 فتدفع للاخ لام ثم لابنه ثم للعم لام ثم للخال لا بويين ثم لام برهان وعيني وبحرفان تساورا
 فاصلحهم ثم اورعهم ثم اكبرهم ولا حق لولد عم وعمه وخال وخالة لعدم المحرمية * والحاضنة *
 الزمية * ولو مجوسية * كمسلمة مالم يعقل دينا * ينبغي تغليز به سبع سنين لصحة اسلامه
 حيث لا نهر * و * الى ان * يخاف ان يالف الكفر * فينزع منها وان لم يعقل وبنابر * و *
 الحاضنة * يسقط حقها بنكاح غير محرمة * اي الصغير وكذا بسكنائها عند المبعوض له لما في القنية

لو تزوجت الام باخر فامسكتة ام الام في بيت الراب فللاب اخذ وفي البحر قد ترددت فيما
 لو امسكتة الخالة ونحوها في بيت اجنبي عارية والظاهر السقوط قيا ساطع ما مر لكن في النهر
 والظاهر عد مه للفرق بين زوج الام والاجنبي قال والرحم فقط كابن العم كالا جنبي *
 وتعود * الحضانة * بالفرقة * البائنة لزوال المانع والقول لها في نفى الزوج وكذا في
 تطليقه ان ابهته لان عينته * والحاضنة * اما ارضعها * احق به * بالغلام * حتى يستغنى *
 عن النساء وقد ربيع وبه يغني لانه الغالب ولو اختلفا في سنه فان اكل وشرب ولبس و
 استنجى وحل * دفع اليه ولو جبر الا لا * والام والجد * لام اولاب * احق بها * بالصغيرة *
 حتى تحيض * اى تبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حيضها فالقول للام بحر بحثا وتول
 ينبغي ان يحكم بسنها ويعمل بالغالب وعند مالك رح حتى يحتلم الغلام وتزوج الصغيرة و
 يدخل بها الزوج عتي * وغيرهما احق بها حتى تشتهي * وقد ربيع وبه يغني وبنت احد
 عشر مشتهاة اتفاقا زيلعي * وعن محمد رح ان الحكم في الام والجد كذل وبه يغني * ككرة
 الفساد زيلعي واذا دانه لا تسقط الحضانة بتزوجهما مادامت لا تصلح للرجال الا في رواية عن
 الثاني اذا كان يستانس بها كما في القنية وفي الظهيرية امرأة قالت هذا ابنيك من بنتي وقد ماتت
 امه فاعطني نفقته فقال صدقت لكن امه لم تمت وهي في منزلي واراد اخذ الصبي يمنع
 حتى يعلم القاضي امه وتحضره فتأخذ * لانه اقربا نها جدته وحاضنته ثم ادعى حقية غيرها
 وذا محتمل فان * احضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجد * لا *
 ما هذا ابنتي * وقد ماتت ابنتي ام هذا الولد فالقول للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي
 اليهما * لان الفراش لهما فيكون الولد لهما * كزوجين بينهما ولد فادعي * الزوج * انه
 ابنه لامنها * بل من غيرها * وعكست * فقالت هو ابني لامنه * حكم بكونه ابنا لهما * لما قلنا
 وكذا لو قالت الجد هذا ابنيك من بنتي الميتة فقال بل من غيرها فالقول له ياخذ الصبي منها
 وكذا لو احضر امرأة وقال ابني من هذه لا من بنتك وكذا به الجد وصحتها المرأة فالاب اولى
 به لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة فنقل انكر كونها جد فيكون منكر الحق حضانتها وهي
 اقرب له بالحق انتهى ملخصا * لا خيار للولد عندنا مطلقا * ذكر او انثى خلا فاللشافعي رح
 قلت وهذا قبل البلوغ اما بعد * فيخير بين ابويه وان اراد الا نقراد له ذلك مويد زاده

معزيا للمنية وافاد بقوله * بلغت الجارية مبلغ النساء ان بكر اضمها الاب الى نفسه * الا اذا
دخلت في السن واجتمع لها رأى فتسكن حيث احبت حيث لا خوف عليها * وان ثيبا لا
يضمها * الا اذا لم تكن ما مونة على نفسها * فللاب والجل ولاية الضم لا لغيرهما كما في الابن
بحر عن الظهيرية * والغلام اذا عقل واستغنى برأيه ليس للاب ضمه الى نفسه * الا اذا لم
يكن ما مونا على نفسه فله ضمه لدفع فتنة اوعار و تاديبه اذا وقع منه بشىء ولا نفقة عليه الا ان
يتبرع بحر * والجل بمنزلة الاب فيه * فيما ذكر * وان لم يكن لها اب ولا جل * تكن * لها اخ او عم
فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان * مفسدا * لا * يمكن من ذلك * وكذا الحكم في كل عصابة
ذى رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا جل ولا غيرهما من العصابات او كان لها عصابة
مفسد فالنظر فيها الى الحاكم فان * كانت * ما مونة خلاها تنفرد بالسكنى والارضها عند *
امراة * امينة قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب * لانه جعل ناظر المسلمين ذكره
العينى وغيره واذا بلغ الذكور حل الكسب يدفعهم الاب الى عمل ليكتبوا ويؤجرهم وينفق
عليهم من اجرتهم بخلاف الاناث ولو الاب مبدى زائد فعكس الابن الى امين كما في سائر الاملاك
مؤيد زاده معزيا للخلاصة * ليس للمطلقة * بائنا بعول عدتها * الخروج بالولد من بلد الى
اخرى بينهما تفاوت * فلو بينهما تفاوت بحيث يمكنه ان يبصر ولد * ثم يرجع في نهاره لم يمنع
مطلقا لانه كالاتقال من محلة الى اخرى شمني * الا اذا انتقلت من القرية الى المصروفي
عكسه لا * لضرر الولد بتخلفه باخلاق اهل السواد * الا اذا كان * ما انتقلت اليه * وطنها *
قد * نكحها ثم * اى عقد عليها فى وطنها ولو قرية في الاصح الادار الحرب الا ان يكون
مستامين * وهذا * الحكم * في الام * المطلقة نقط * ما غيرها * كجدة وام ولد اعتقت *
فلا تقل رطل نقله * لعدم العقل بينهما * الا باذنه * كما يمنع الاب من اخراجه من بلد امه
بلا رضاها ما بقيت حضانتها * فلما خذ المطلق ولد * منها لتزوجها * جاز * له ان يسافر به
الى ان يعود حق امه * كما مر في السراجية وقيل * المصنف في شرحه بما اذا لم يكن له من ينتقل
الحق اليه بعولها وهو ظاهر وفي الحاوى له اخراجه الى مكان يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم
كما في جانبها فليحفظ قلت وفي السراجية اذا سقطت حضانتها لام واخذ الاب لا يجبر على ان
يرسله لها بل هي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك وافتى شيخنا الرملي بانه يسافر بعول

تمام حضانتها وبان غير الاب من العصابات كلاب وعزاه للخلاصة والتا تاريخانية فر ع
 خرج بالولد ثم طلقها فطالبته برده ان اخرجها باذنها لا يلزمه رده وان بغير اذنها يلزمه كما
 لو خرج به مع امه ثم ردها ثم طلقها فعليه رده بحر والله تعالى اعلم *

باب النفقة

هي لغة ما ينفقه الانسان على عياله وشرعا * هي الطعام والكسوة والسكنى * وعرفا هي
 الطعام * ونفقة الغير تجب على الغير باسباب ثلثة زوجية وقرابة ومملك * بدأ بالاول لمناسبة ما
 مراولانها اصل الولد * فتجب للزوجة * بنكاح صحيح فلو بان فساد او بطلانه رجع بها اخذته
 من النفقة بحر * على زوجها * لانها جزاء الاحتباس فكل محبوس لمنفعة غيره تلزمه نفقته
 كمفت وقاض ووصي زيلعى وعامل ومقاتلة قاصد العبد ومضارب سافر بمال مضاربة
 ولا يرد الرهن لحبسه لمنفعتها * ولو صغيرا * جل افى ماله لا على ابيه الا اذا كان ضمنها كما مر
 فى المهر * لا يقدر على الوطى * لان المانع من قبله * او فقير او لو * كانت * مسلمة او كافرة
 او كبيرة او صغيرة تطيق الوطى * او تشتهى للوطى فيما دون الفرج حتى لو لم تكن كذلك
 كان المانع منها فلا نفقة كالوكان صغيرين * فقيرة او غنية موطوءة او لا * كان كان الزوج صغيرا
 او كانت رتقاء او قرناء او معتوهة او كبيرة لا توطأ وكن اصغيرة تصلح للخدمة او للاستيناس ان
 امسكها فى بيته عند الثاني واختاره فى التحفة * ولو منعت نفسها للمهر * دخل بها او لا ولو
 كله موجلا عند الثاني وعليه الفتوى كما فى البحر والنهر وارتضاة محشي الاشباة لانه منع بحق
 فتستحق النفقة * بقول رجالهما * به يغنى ويخاطب بقدر وسعه والباقي دين لميسرة ولو موسرا
 وهى فقيرة لا يلزمه ان يطعمها مما ياكل بل يندب * ولو هي فى بيت ابيها * اذا لم يطا بها
 الزوج بالنفقة به يغنى وكن اذا طلبها ولم تمتنع او امتنعت للمهر * او مرضت فى بيت
 الزوج * فان لها النفقة استحسانا لقيام الاحتباس وكن لو مرضت ثم اليه نقلت او فى منزلها
 بغيت ولنفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حرره فى الفتح وفى الحانية مرضت عند الزوج فان نقلت
 لدار ابيها ان لم يكن نقلها بمحفة ونحوها فلها النفقة والا لا كما لا يلزمه من اوتاهها * لا * نفقة
 لاحدى عشر مرتبة ومقبلة ابنه ومعتق وموت ومنكوحة فاسد وعده وامة لم تبو وصغيرة لا
 توطأ * والخارجة من بيته بغير حق * وهى الناشئة حتى تعود ولو بعلى سقر خلافا للشافعى رح

والقول لها في عدم النشوز بيمينها وتسقط به المفروضة لا المستدانة في الاصح كالموت قيل
 بالخروج لانها لو ما نعتته من الوطى لم تكن ناشرة وشمل الخروج الحكمي كان كان المنزل
 لها فمنعته من الدخول عليها فهي كالخارجة ما لم تكن سائلة النقلة ولو كان فيه شبهة
 كبيت السلطان فامتنعت منه فهي ناشرة لعدم اعتبار الشبهة في زماننا بخلاف ما لو
 خرجت من بيت الغصب وابتدأت الذهاب اليه او السفر معه او مع اجنبي بعته لينقلها فلها النفقة
 وكذا لو آجرت نفسها لارضاع صبي وزوجها شريف ولم يخرج وقيل تكون ناشرة
 ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار او عكسه فلا نفقة لنقض التسليم قال في المجتبى وبه عرف
 جواب واقعة في زماننا بانه لو تزوج من المحترفات التي تكون بالنهار في مصالحها
 وبالليل عند فلا نفقة لها انتهى قال في النهر وفيه نظر * ومحبوسة * ولو ظلما الا
 اذا حبسها هو بل ين له فلها النفقة في الاصح جوهرية وكذا لو قدر علي الوصول اليها في الحبس
 صيرفية كحبسه مطلقا لكن في تصحيح القدرى لو حبس في سجن السلطان فالصحيح سقوطها
 وفي البحر عن مال الفتاوى لو خيف عليها الفساد تحبس معه عند المتأخرين * ومريضة لم تزف *
 اى لا يمكنها الا انتقال معه اصلا فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم تقدر بالبحر *
 ومغصوبة * كرها * وحاجة * ولو غفلا * لا معه ولو بحرم * لغوات الاحتباس * ولو معه فعليه
 نفقة الحضر خاصة * لا نفقة السفر ولا الكراء * امتنعت * المرأة * من الطحن والخبز ان كانت
 ممن لا تخدم * او كان بها علة * فعليه ان ياتىها بطعام مهيا والا * بان كانت ممن تخدم نفسها
 وتقدر على ذلك * لا * يجب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه عليها ديانة
 ولو شريفة لانه عليه الصلوة والسلام قسم الاعمال بين علي وفاطمة رضى الله عنهما فجعل اعمال
 الخارج على علي رضى الله عنه والد اخل على فاطمة رضى الله عنهما مع انها سيدات العالمين
 بحر * ويجب عليه آلة طحن وآنية شراب وطبخ ككوز وجرة وقدرو مغرفة * وكل اسائر ادوات
 البيت كحصى ولبد وطنفسة وما تنطف به وتزيل الوسخ كمشط واشنان وما يمنع الصنان و
 مل اسرجلها وتمامه في الجوهرية والبحر وفيه اجرة القابلة على من استاجرهما من زوج او
 زوجة ولو جاءت بلا استيجار قيل عليه وقيل عليها * وتقرض لها الكسوة في كل نصف حول
 مرة * لتجد الحاجة حرا وبردا * وللزوج الانفاق عليها بنفسه * ولو بعل فرض القاضي خلاصة *

الا ان يظهر للقاضي عدم اتفائه فيغرض * اى يقدر * لها * بطلبها مع عضرته ويأمره ليعطيها
ان شكت مطله ولم يكن صاحب مائة لان لها ان تاكل من طعامه وتخذ ثوبا من كرباسه بلا اذنه
فان لم يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة خلاصة وغيرها وقوله * في كل شهر * اى كل مدة تناسبه
كموم للمحترف وسنة لك هقان وله الدفع كل يوم كالحا للطلب كل يوم عند المساء لليوم الاتي
ولها اخذ كغيل بنفقة شهر فاكثر خوفا من غيبته عند الثاني وبه يغتنى فتح وقس عليه سائر
الديون وبه يغتنى بعضهم جواهر الفتاوى من كغالة الباب الاول ولركفل له كل شهر كذا ابد
وقع على الابد وكذا لو لم يقل ابد عند الثاني وبه يغتنى بحروفه عليها دين لزوجها لم يلتقيا
قصاصا الا برضاه لسقوطه بالموت بخلاف سائر الديون وفيه اجرت دارها من زوجها وهما يسكنان
فيه لاجر عليه ولو دخل بها في منزل كانت فيه باجر فطولبت به بعد سنة فقالت له اخبرتك بان
المنزل بالكرام عليك الاجر فهو عليها لانها العاقبة بزانية ومفهومه انها لو سكنت بغير اجازة
في وقف او مال يتيم او معد للاستغلال فالاجرة عليه فليحفظ * وتقدرها بقدر الغلاء والرخص
ولا تقدر ربها هم * ودنانير كما فى الاختيار وعزاه المصنف لشرح المجمع لكن للمصنف فى البحر
عن المحيط ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضها اصنافا او قومها بالدراهم ثم يقدر بالدراهم وفيه
لو فترت على نفسها فله ان يرفعها للقاضي لتاكل بما فرض لها خوفا عليها من الهزال فانه يضره
كأله ان يرفعها للقاضي للبس الثوب لان الزينة حقه * وتزاد في الشتاء جبة * وسروالا وما يدفع
به اذى حر وبرد * ولحافا وفراشا * وحدها لانها ربما تعتزل عنه ايام حيضها ومرضاها *
ان طلبته ويختلف ذلك يسارا واعسارا وحالا وبلدا * اختيار وليس عليه حقها بل حق
امتها مجتبى وفي البحر قد استغيد من هذا انه لو كان لها امتعة من فرش ونحوها لا يسقط عن
الزوج ذلك بل يجب عليه وقد راينا من يأمرها بغرش امتعتها له ولا ضيافة جبر عليها و
ذلك حرام كمنع كسوتها انتهى لكن قد مناهى المهر عنه عن المجتبى لو زنت اليه بلا جهار يليق
به فله مطالبة الاب بالنقل الا اذا سكنت انتهى وعليه فلوزنت به اليه لا يحرم عليه الانتفاع
به وفي عرفنا يلتزمون كثرة المهر لكثرة الجهاز وقلته لقلته ولا شك ان المعروف كالمشروط
فينبغي العمل بما مركن افي النهرو وفيه عن قضاء البحر هل تقدر القاضي للنفقة حكم منه
قلت نعم لان طلب النقل يرشده عوى فلا تسقط بعضى المدة ولو فرض لها كل يوم او كل شهر

هل يكون قضاء ما دام النكاح قلت نعم الا لما منع ولد اقالوا الاباء قبل الغرض باطل وبعده
يصح ميامضى ومن شهر مستقبل حتى لو شرط في العقد ان النفقة تموين من غير تغل يرو
الكسوة كسوة الشتاء والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التغل ير فيها ولو حكم بموجب
العقد ما لكي يرى ذلك فللحنفي تغل يرها لعمد الد عوى والحادثة بقى لو
حكم الحنفى رح بغرضها د راهم هل للشافعي رح بعد ان يحكم بالتموين قال
الشيخ قاسم فى موجبات الاحكام لا وعليه فلو حكم الشافعي رح بالتموين ليس للحنفي الحكم
بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا بعد الغرض على ان تاكل معه تموينا بطل الغرض السابق
لرضاها بذلك وفي السراجية قل ركسوتها د راهم ورضيت وقضى به هل لها ان ترجع وتطلب
كسوة تماشا اجاب نعم وقالوا ما بقى من النفقة لها فيقضى باخرى بخلاف اسراف وسرقة وهلاك
ونفقة محرم وكسوة الا اذا تخرقت بالاستعمال المعتاد او استعملت معها اخرى فيغرض اخرى
* ويجب * لخادمها المملوك * لها على الظاهر ملكا تاما ولا شغل له غير خد متها بالفعل
فلو لم يكن فى ملكها او لم يخل منها لا نفقة له لان نفقة الخادم بازاء الخدمته ولو جازها بخادم لم يقبل
منه الا برضاها فلا يملك اخراج خادمها بل ما زاد عليه بحر * لو * حرة لا امة جوهره لعمد
ملكها * موسرا * لا معسرا فى الاصح والقول له في العسار ولو برضا فبينتها اولى خاينة * ولو له
اولاد لا يكفيه خادم واحد فرض عليه لخادمين او اكسرا تعا * فتح وعن الثاني غنية زفت اليه
يخدم كثير استحققت نفقة الجمع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية وبه ناخذ قال وفي
السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى *
ولا يفرق بينهما العجزة عنها * بانواعها الثلاثة * ولا بعد ما يغائه * لو غائبا * حقها ولو موسرا *
وجوزة الشافعي رح باعسار الزوج ويتضررها بغيبته ولو قضى به حنفى لم ينفذ نعم لو امر
شافعيًا بقضى به نفذ اذ لم يرتش الامر والمأمور بحر * و * بعد الغرض * يا مرها القاضى
بالاستدانة * لتحيل * عليه * وان ابي الزوج اما بدون الامر فيرجع عليها وهي عليه ان صرحت
بانها عليه انوت ولو انكر نيتها فالقول له مجتبى وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار
لولا الزوج كاخ وعم ويحبس الاخ ونحوه اذا امتنع لان هذا من المعروف زيلعى واختيار
وسيتضح * قضى بنفقة الاعسار ثم اسر فخاصته تم * نفقة يساره في المستقبل * او بالعكس

وجب الوسط * كأم * صالحت زوجها على نفقة كل شهر على دراهم ثم قالت * لا تكفيني زينة *
ولو قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم * فلا التفات إلى مقالته بكل حال * إلا إذا تغير سعر الطعام
وعلم * القاضي * أن ما دون ذلك * المصالح عليه * يكفيها * فيجوز أن يفرض كفايتها نقله المصنف
عن الخانية وفي البحر عن ابن خيرة إلا أن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيوجب
بقدر طاقته وفي الظهيرية صالحتها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزواج محتاج لم يلزمه إلا نفقة
مثلها * والنفقة لا تصير دينا إلا بالقضاء أو الرضاء * أي اصطلاحهما علمي فدرهمين أصنافا أو دراهم
فقبل ذلك لا يلزمه شيء وبعد ترجع بما انقعت ولو من مال نفسها بلا امر قاض ولو اختلفا في المقدار
فالقول له والبيئة لها ولو أنكرت انفاقه فالقول لها بيمينها ذخيرة * وبموت أحدهما أو طلاقها *
ولو رجعا كما في الظهيرية والخانية واعتدل في البحر بحثا عدم سقوطها بالطلاق لكن اعتدل
المصنف ما في جواهر الفتاوى والفتوى على عدم سقوطها بالرجعي كيلا يتخذ الناس ذلك حيلة
واستحسنه محشي الأشباه وبالاول أفتى شيخنا لكن صحح الشرنبلاني في شرحه للوهبانية ما بحثه
في البحر من عدم السقوط ولو بئنا قال وهو الأصح ورد ما ذكره ابن الشكنة فتأمل عند الفتوى *
سقط المفروض * لانه صلة * إلا إذا استد انت بامر قاض * فلا تسقط بموت أو طلاق في الصحيح
لما مر أنها كاستدل أنه بنفسه وعبرة ابن الكمال إلا إذا استد انت بعد فرض قاض ولو بلا امره
فليكرز * ولا ترد * النفقة والكسوة * المعجلة * بموت أو طلاق عجلها الزوج أو أبوه ولو قائمة
به يغتني * ببيع القن * ويسعى من بر ومكاتب لم يعجز * الماذون بالنكاح * وبذنه يطالب بعد
عتقه * في نفقة زوجته * المفروضة إذا اجتمع عليه ما يعجز عن أدائه ولم يغدر ذخيرة ولو
بنت المولى لا أمته ولا نفقة وله ولو زوجته حرة بل نفقته على أمه ولو مكاتبه لتعينه للام ولو
مكاتبين سعى لأمه ونفقته على أبيه جوهر * مرة بعد أخرى * أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى
بعد ما اشتراه من علم به أو لم يعلم ثم علم فرضي ببيع ثانيا وكن المشتري الثالث وهلم جرا لأنه
دين حادث قاله الكمال وابن الكمال فما في الد رتبة للصد رسم * وتسقط بموته وقته *
في الأصح * ويباع في دين غيرها مرة * لعدم التجدد وسيجي في الماذون أن للغرماء استسعاؤه
ومغاداة أن لها استسعاؤه ولو نفقة كل يوم بحر وقال وهل يباع في كفنها ينبغي على قول
الثاني المفتي به نعم كما يباع في كسوتها * ونفقة الأمة المنكوحة * ولو مبررة أو أم ولد أما المكاتب

فكالحرة * انما تجب * على الزوج ولو عبد * بالتبوية * بان يدفعها اليه ولا يستحلها * فلو
استحلها المولى * واصله * بعدها او بواها بعد الطلاق * لاجل * انقضاء العدة لاقبله * اى
ولم يكن بواها قبل الطلاق * سقطت * بخلاف حرة نشزت فطلقت فعادت وفى البحر لحنا
مرضها قبل التبوية باطل ونفقات الزوجات المختلفة مختلفة بالحال * وكذا تجب لها السكنى
في بيت خال عن اهله * سوى طفله الذى لا يفهم الجماع وامته وام ولده * واصلها * ولو
ولدها من غيره * بقدر حاله * كطعام وكسوة * وبيت منفرد من دار له غلق * زاد فى الاختيار
والعيني ومرافق ومغادره لزوم كنيف ومطبخ وينبغي الافتاء به بحر * كفى لها * لحصول المقصود
هداية وفى البحر يشترط ان لا يكون فى الدار احد من احياء الزوج يؤذيها ونقل المصنف عن
الملتقط كفايته مع الاحياء لامع الضرر فلكل من زوجتيه مطالبتة ببيت من دار علي حدة * ولا
يلزمه اتيانها بمؤنسة * ويامره باسكانها بين جير ان صالحين بحيث لا تستوحش سراجية ومغادره
ان البيت بلا جير ان ليس مسكنا شرعا بحر وفى النهر وظاهره وجوبها لو البيت خاليا عن
الجير ان لا سيما اذا خشيت علي عقلها من سعتة قلت لكن نظر فيه الشرنبلاني بما مر ان مالا
جير ان له غير مسكن شرعي فتنبه * ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين * فى كل جمعة ان
لم يقدر علي اتيانها علي ما اختاره فى الاختيار ولوا بوها زمن املا واحتاجها فعلينا تعاهده ولو
كافرا وان ابى الزوج فتح * ولا يمنعها من الدخول عليها فى كل جمعة وفى غيرها من المحارم
فى كل سنة * لها الخروج ولهم الدخول زيلعي * ويمنعهم من الكينونة * وفى نسخة من البيتونة
لكن عبارة ملا مسكين من القرار * عندها * به يفتى خانية ويمنعها من زيارة الاجانب وعيادتهم و
الوليمة وان اذن كانا عاصيين كما مر فى باب المهر وفى البحر له منعها من العزل وكل عمل ولو تبرعا
لا جنبي ولو قابلة او مغسلة لتقل م حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم الا لنازلة امتنع
زوجها من سوالها ومن الحمام الانفساء وان جاز بلا تزين وكشف عورة عند احد قال الباقاني
وعليه الفتوى فلا خلاف فى منعهم للعلم بكشف بعضهم وكذا فى الشرنبلانية مع الكمال *
وتفرض * النفقة بانواعها * لزوجة الغائب * مدى سفر صيرفية واستحسنه فى البحر ولو مفقودا *
وطفله * ومثله كبير زمن وانثى مطلقا * وابويه * فقط لا تفرض لملوكه واخيه ولا يقضى عنه
وبنه لانه قضاء على الغائب * فى مال له من جنس حقهم * كتبر وطعام اما خلافه فيقتقر للبيع

ولا يباع مال الغائب اتفاقاً * عند هم * او على * من يقر به * عند الامانة وعلى المديون ويدأ
 بالاول ولوا اتفاقاً بلا فرض ضمنابلا رجوع ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا المديون الابينة
 او اقرارها بحر وسجى * وبالزوجة * بقراءة * الولاد وكذا * الحكم ثابت * اذا علم قاض
 بذلك * اى بمال وزوجة ونسب ولو علم باحدهما احتيج للاقرار بالآخر ولا يمين ولا بينة
 هنا لعدم الخصم * وكفلها * اى اخذ منها كفيلاً بما اخذته وجوباً فى الاصح * ويحلفها معه *
 اى مع الكفيل احتياطاً وكذا اكل اخذ نفقة فلو ذكر الضمير كابن الكمال لكن الاولى * ان الغائب
 لم يعطها النفقة * ولا كانت ناشئة ولا مطلقة مضت عدتها فان حضر الزوج وبرهن انه اوفاهها
 النفقة طولبت هي او كفيلها بردها اخذت وكذا الولم يبرهن ونكحت ولو حلفت طوالت فقط * لا * تغرض
 على غائب * باقامة * الزوجة * بينة على النكاح * او السبب * ولا * تغرض ايضا * ان لم يخلف
 ما لا فاقامت بينة ليغرض عليه ويامرهابالاستدانة ولا يقضي به * لانه قضاء على الغائب * وقال
 زفره يقضي بها * اى بالنفقة * لا به * اى بالنكاح * وعمل القضاة اليوم على هذه الحاجة
 فيفتى به * وهذا من الست التى يفتى بها يقول زفر رح وعليه فلو غاب وله زوجة وصغار تقبل
 بينتها على النكاح ان لم يكن عالماً به ثم يغرض لهم ويامرهابالانفاق والاستدانة ليرجع بحر *
 و * يجب * لمطلقة الرجعي والبائن والمفرقة بلا معصية كخيار عتق وبلوغ وتغريق بعد مكفاهة
 النفقة والسكنى والكسوة * ان طال المدة ولا تسقط النفقة المفروضة بمضي العدة على المختار برأية
 ولو ادعت امتداد الطهر فلها النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم تدع الحبل فلها النفقة الى
 سنتين من طلقها فلو مضتا ثم تبين ان لا حبل فلا رجوع عليها وان شرطه لانه شرط باطل بحر
 ولو صالحها عن نفقة العدة ان بالاشهر صرح وان بالحيز لا للجهالة * لا * يجب النفقة بانواعها *
 معتدة موت مطلقاً * ولو حاملاً * الا اذا كانت ام ولد وهى حامل * من مولاهما فلها النفقة
 من كل المال جوهرية * ويجب السكنى * فقط * لمعتدة فرقة بمعصيتها * الا اذا خرجت من بيته
 فلا سكنى لها في هذه الفرقة قهستانى وكفاية * كرده * وتقبيل ابنه * لا غيرها * من طعام
 وكسوة والفرق ان السكنى حق الله تعالى فلا تسقط بحال والنفقة حقها فتسقط بالفرقة بمعصيتها *
 وتسقط النفقة بردها بعد البت * اى ان خرجت من بيته والا فواجبة قهستانى * لا بتسكين
 ابنه * لعدم حبسها بخلاف المرتدة حتى لو لم تحبس فلها النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب

ثم عادت وتابت لسقوط العلق بالحاق لانه كالموت بحر وهو يشير الى انه قد حكم بلحاقتها
والافتعود نفقتها بعدوها فلم يحفظ * و * تجب النفقة بانواعها علي الحر * لطفله *
يعم الانثى والجمع * الفقير * الحر فان نفقة المملوك على مالكه والغنى في ماله الحاضر فلو
غائباً فعلى الاب ثم يرجع ان اشهد لا ان نوى الاديانة ولو كانا فقيرين فالاب يكتسب او
تكفف وينفق عليهم ولو لم يتمسرا نفق عليهم القريب ورجع علي الاب اذا ايسر ذخيرة
ولو خاصته الام في نفقتهم فرضها القاضي وامره بدفعها للام ما لم تثبت خيانتها في دفعها
صباحاً ومساءً او يأمر من ينفق عليهم وصح صلحها عن نفقتهم ولو بزيادة يسيرة قد خل تحت
التقدير وان لم تدخل طرحت ولو على مالا يكفيهم زينت بحر ولو ضاعت رجعت بنفقتهم
دون حصتها بحر وفي المنية اب معسروا موسرة تومر الام بالانفاق ويكون ديناً على الاب و
هي اولى من الجد الموسر وفيها لا نفقة على الحر ولا ولادة من الامة ولا على العبد ولا ولادة ولو
من حرة وعلي الكافر نفقة ولد المسلم كما سيجي بحر * وكذا * تجب * لولد الكبير العاجز عن
الكسب * كائنثى مطلقاً وزمن ومن يلحقه العار بالتكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا في
الزبلى والعيني وانتهى ابو حامد بعد مهالبة العلم في زماننا كما بسطه في القنية وكذا قيل
في الخلاصة بذي رفة * لا يشاركه * اي الاب ولو فقير * احد في ذلك كنفقة ابويه و
عرسه * به يفتى ما لم يكن معسراً فيلحق بالميت فتجب على غيره بلا رجوع عليه على الصحيح
من المذهب الا لام موسرة بحر قال وعليه فلا بد من اصلاح المتون جوهره فروع لولم
يقدر الا على نفقة احد ابويه فالام احق ولوله اب وطفل فالطفل احق وقيل يقسمها فيهما
وعليه نفقة زوجة ابيه وام ولد بل وتزويجه وتسريه ولوله زوجات فعليه نفقة واحق يلفعها
للاب ليوزعها عليهن وفي المختار والمتقى ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيراً فقيراً
او زماً وفي واقعات المغتربين لقد رى انتدى ويجبر الاب على نفقة امرأة ابنه الغائب و
ولدها وكذا الام على نفقة الولد ليرجع بها على الاب وكذا الابن على نفقة الام ليرجع على
زوج امه وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه ليرجع بها على الاب وكذا الابعل اذا غاب الاقرب
انتهى وفي الفصولين من الرابع والثلاثين اجنبي انفق على بعض الورثة فقال انفقت بامر
الوصي واقر به الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول الوصي بعن ما انفق يقبل قول الوصي لو المنفق

عليه صغير انتهى وفيه قال انفق على اولى اولادى اوعيا لى ففعل قيل يرجع بلا شرطه
وقيل لا ولوتضى دينه بامر يرجع بلا شرطه وكذا كل ما كان مطالبا به من جهة العباد كجناية
وموّن مالية ثم ذكر ان الاسير ومن اخذ السلطان ليصادره لو قال لرجل خلصنى فدفعت
المأمور ما لا فخلصه قيل يرجع وقيل لا فى الصحيح به يغنى * وليس على امه ارضاعه * قضاء
بل ديانة * الا اذا تعينت * فتعبر كما مر فى الحضنة وكذا الظير تجبر على ابقاء الاجارة
بزانية * ويستاجر الاب من ترضعه عند ما * لان الحضنة لها والنفقة عليه ولا يلزم الظير
المكث عند الامام ما لم يشترط فى العقد * لا * يستاجر الاب * امه لو منكوحة * ولو من مال
الصغير خلا فالدخيرة والمجتبى * او معتق رجعي * وجازى البائن فى الاصح جوهره كاستيجار
منكوحته لو كان من غيرها * وصى احق * بارضاع ولد صاعد العقد * اذا لم تطلب زيادة على
ما تاكله الاجنبية * ولودون اجر المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها زيلعى اى فى الارضاع
اما جرة الحضنة فلام كما مر وللرضيع النفقة والكسوة وللام اجر الارضاع بلا عقد اجارة وحكم
الصلح كالا ستيجار وفى كل موضع جاز الاستيجار ووجبت النفقة لا تسقط بموت الزوج بل تكون
اسوة للغرماء لانها اجرة لانفقة * و * تجب * على موسر * ولو صغيرا * يسار الفطرة * على
الارحح ورجح الزيلعى والكمال اتفاق فاضل كسبه وفى الخلاصة المختاران الكسوة يدخل
ابويه فى نفقة وفى المبتغى للفقير ان يسرق من ابنه الموسر ما يكفيه ان ابى ولا قاضى ثمه
ولا اثم * النفقة لاصوله * ولواب امه ذخيرة * الفقراء * ولو قادر بن على الكسب والقول
لمنكر اليسار والبيئة لم عليه بالسوية * بين الابن والبنت وقيل كالارث وبه قال الشافعي
رح * والمعتبر فيه القرب والجزئية * فلوله بنت وابن ابن او بنت بنت واخ النفقة على البنت او
بنتها لانه * لا * يعتبر * الارث * الا اذا استويا كجدا وابن ابن فكارثهما والمرجح كوالد وولد
فعلى ولد * امرجه بانتهى مال لا يملك وفى الخاتمة له ام واب ابن فكارثهما وفى الغنية له ام
واب ام فعلى الام ولوله عم واب ام فعلى اب الام واستشكله فى البحر بقولهم له ام وعم فكارثهما
قال ولوله ام وعم واب ام هل تلزم للام نقاط ام كالارث احتمال * و * تجب ايضا * لكل ذى
رحم محرم صغيرا وانثى * مطلقا * ولو كانت الانثى * بالغة * صحيحة * او * كان الذكور
* بالغا * لكن * عاجزا * عن الكسب * بنحو زمانه * كعمي وعنة وفلج زاد فى الماتقى والمختار او

لا يحسن الكسب لحرفة او لكونه من ذوى البنوت او طالب علم * فقير * حال من المجموع بحيث
 تحل له الصدقة ولوله منزل وخادم علي الصواب بدائع * بقدر الارث * لقوله تعالى وعلى الوارث
 مثل ذلك * و * لذ * يجبر عليه * ثم فرع علي اعتبار الارث بقوله * نفقة من * اى فقير * له
 اخوات متغرات * موسرات * عليهن اخماسا * ولواخوة متغرقين نسل سها علي الاخ لام والباقي
 علي الشقيق * كاره * وكن او كان معهن او معهم ابن معسر لانه يجعل كالميت ليصير وورثة ولو كان
 مكانه بنت نفقة الاب علي الاشقاء فقط لارثهم معها وعند النعل ويعتبر المعسر و احياء
 فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل كذاى ام واخوات متغرات والام والشقيقة موسرتان
 فالنفقة عليهما ارباعا * والمعتبر فيه * اى الرحم المحرم * اهلية الارث لاحقيقته * اذ لا يتحقق
 الا بعد الموت نفقة من له خال وابن عم طى الخال لانه محرم ولو استويا فى المحرمية كعم وخال
 زوج الوارث للحال ما لم يكن معسرا فيجعل كالميت وفي الغنية يجبر الأبعد اذا غاب الاقرب وفي
 السراج معسر له زوجة ولزوجه اخ موسر اجبر اخوها طى نفقتها ويرجع به على الزوج اذا ايسر انتهى
 وفيه النفقة انما هى طى من له رحمه كامل ولذا قال القهستاني قولهم وابن العم فيه نظر لانه ليس
 بمحرم والكلام في ذى الرحم المحرم فانهم * ولا نفقة * بواجبة * مع الاختلاف دينا الاللزوجة
 والاصول والغروع * علوا وسفلوا * الذميين * لا الحريين ولومستامين لاقطاع الارث *
 يبيع الاب * لان له ولاية التصرف * لا الام * ولا بقية اقاربه ولا القاضي اجماعا * عرض
 ابنه * الكبير الغائب لا الحاضر اجماعا * لاعقاره * فيبيع عقار صغير مجنون اتفاقا * للنفقة *
 له ولزوجه واطغاله كفى النهر بحثا بقدر حاجته لا فوقها * ولا ني دين له سواها * لمخالفة
 ذين النفقة لسائر الذيون * ضمن * قضاء لا ديانة * مودع الابن * كمد يونه * لو انفق
 او دبعة على ابويه * وزوجه واطغاله * بغير امر * مالك * او قاض * ان كان والا فلا ضمان
 استحسانا كما لا رجوع وكما لو انحصر ارثه فى المذنوع اليه لانه وصل اليه عين حقه * و *
 الابوان * لو اتفقا ما عندهما * للغائب * من ماله على انفسهما وهو جنسه * اى جنس
 النفقة * لا * يضمنان لو جوب نفقة الاولاد والزوجة قبل القضاء حتى او طفر بجنس حقه فله
 اخذه ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف بقية الاقارب ولو قال الابن انفقته وانت موسر وكن به
 الادب حكم الحال يوم الخصومة ولو برهنا بنينة الابن خلاصة * قضى بنفقة غير زوجة * زاد

الزيلعي والصغير * ومضت مدة شهر * اى شهر فاكثر * سقطت * لحصول الاستغناء فيما مضى
 واما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فيصير دينا بالقضاء * الا ان يستل بين * غير الزوجة *
 بامر قاض * فلو لم يستلن بالفعل فلا رجوع بل فى الذخير لواطل اطغاله من مسئلة الناس
 فلا رجوع لامهم ولو اعطوا شيئا واستل انت شيئا او انفقت من مالها رجعت بما زادت خانية *
 وينفق منها * عزاء فى البحر للمبسوط لكن نظريه فى النهر بانه لا اثر لانفاقه مما استل انه حتى
 لو استل ان وانفق من غيره ووفى مما استل انه لم يسقط ايضا انتهى * فلو مات الاب * او من
 عليه النفقة * بعد ما * اى الاستدانة المذكورة * فهي * اى النفقة * دين * ثابت * في
 تركته فى الصحيح * يحرم نقل عن البرازية تصحيح ما يخالفه ونقله المصنف عن الخلاصة قائلا
 ولو لم ترجع حتى مات لم تاخذها من تركته هو الصحيح انتهى ملخصا فتأمل وفي البدائع الممتنع
 من نفقة القريب المحرم يضرب ولا يحبس اغواتها بضى الزمن فيستدرك بالضرب وقيل: فى
 النهر بحثا بما فوق الشهر لعدم سقوط مادونه كما مر ولا يصح الامر بالاستدانة ليرجع عليه بعد
 بلوغه * و * يجب النفقة بانواعها * لمملوكة * منقعة وان لم يملكه رقبة كموصي بخدمته
 وفي القبة نفقة المبيع على البائع مادام في يده هو الصحيح واستشكله فى البحر بانه لا ملك رقبة
 ولا منقعة فينبغى ان نلزم المشتري * فان امتنع فهم فى كسبه * ان قدر بان كان صحيحا ولو غير
 عارف بصناعة فيوجر نفسه كمعين البناء بحر * والا * ككونه زمنا اوجارية لا يوجر مثلها * امره
 الغاصى ببيعه * وقال البيهقي القاضي وبه يغتنى * ان محلاله * والاكمل بروام ولد الزم بالانفاق
 لا غير * عبد لا ينفق عليه مولاة اكل * واخذ * من مال مولاة * قدر كفايته * بلارضاة ان
 عاجز عن الكسب * او لم ياذن له فيه * والا لا * ياكل كما لو تتر عليه مولاة لا ياكل منه بل
 يكتسب ان قدر مجتنب وفيه تنازعانى عبد اذ ابته فى ايل يهما يجبران على نفقته * نفقة العبد
 المغصوب على الغاصب الى ان يرد الى مالكه فان طلب * الغاصب * من القاضى الامر بالنفقة
 او البيع لا يجيبه * لانه مضمون عليه * و * لكن * ان خاف * القاضى * على العبد الضياع باعه
 القاضى الغاصب وامسك * القاضى * ثمنه لما لكه طلب المودع * واخذ الا انق او احد شريكي
 عبد غاب احد هما * من القاضى الامر بالنفقة على عبد الوديعه * ونحوها * لا يجيبه * لئلا تاكله
 النفقة * بل يوجره وينفق منه او يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاة * دفعا لضرر النفقة على الآجر والاراهن

والمستعير وما كسوته فعلى المعير وتسقط بعته ولو زنا وتلزم بيت المال خلاصة * دابة مشتركة
بين اثنين امتنع احدهما من الانفاق اجبره القاضي * اثلا يتضرر شريكة جوهرة وفيها * ويومر *
اما بالبيع واما * بالانفاق على بهائمه ديانة لا قضاء على * ظاهر * المذهب * للنهي عن تعذيب
الحيوان واضاعة المال وعن الثاني يجبر ورجحه الطحاوى والكمال وبه قالت الائمة الثلاثة ولا
يجبر في غير الحيوان وان كره تضييع المال ما لم يكن له شريك كما مر قلت وفي الجوهرة فان كان العبد
مشتركا فامتنع احدهما انفق ورجع عليه ونقل المصنف رح تبع البحر عن الخلاصة انفق الشريك
على العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك او القاضي فهو متطوع وكذا النخل والزرع والوديعة
واللقطة والدار المشتركة اذا استرمت والله اعلم *

* كتاب العتق *

ميزت الاسقاطات باسما اختصارا ناسقاط الحق عن القصاص غفر وعما في الذمة ابراء وعن البضع
طلاق وعن الرق عتق وعنون به لا بالاعتاق ليعم نحو استيلاء وملك قريب * هو * لغة الخروج
عن المملوكية من باب ضرب ومصدره عتق وعتاق وشرعا * عبارة عن اسقاط المولى حقه
عن مملوك بوجه * مخصوص * يصير المملوك به * اى بالاسقاط المذكور * من الاحرار *
وركنه اللفظ الدال عليه او ما يقوم مقامه كملك قريب ودخول حربي اشترى مسلمانا بالحرب
وصفته واجب لكفارة ومباح بلا نية لانه ليس بعبادة حتى صح من الكافر ومنذوب لوجه الله تعالى
لحد يث عتق الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشراء قريب الظاهر نعم ومكررة لغلان وحرام
بل كفر للشيطان * ويصح من حر مكلف * ولو سكران او مكرها او مخطيا او مريضا ولا يعلم
بانه مملوك كقول الغاصب للمالك او البائع للمشتري اعتق عبدى هذا واشار الى المبيع عتق
لا من صبي ومعتوه ومل هوش ومبرسم ومغمل عليه ومجنون ونائم كالا يصح طلاقهم ولو اسند
لحالة مما ذكر او قال وانا حربي في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له * فى ملكه * ولورقبة
كمكاتب وخرج عتق الحمل اذا ولدته لستة اشهر فاكثر ولو لا قل صح * ولو باضافته اليه * كان
ملكته والى سببه كان اشتريتك فانت حر بجلاف ان مات مورثي فانت حر لا يصح لان الموت
ليس سببا للملك ومن لطايف التعليق قوله لامته ان مات ابي فانت حرة فباعها لابيها ثم
نكحها فنقل ان مات ابي فانت طالق ثنتين فمات الاب لم تطلق ولم تعتق ظهريه وكائه لان

المملك ثبت مقارنهما بالموت فتأمل * بصريحة بلانية * سواء وصفه به * كانت حر * او عتق
او * عتيق او معتق او محرر * ولو ذكر الخبر فقط كان كناية * او * اخبر نحو * حررتك او
 اعتقتك او اعتقك الله * في الاصح ظهيرية * او هذا مولاي او * نادى نحو * يا مولاي * او
 يا مولاتي بخلاف انا عبدك في الاصح * او يا حرا ويا عتيق * ولو قال اردت الكذب او
 حرية من العمل دين * الا اذا سماه به * واشهد وقت تسميته خانية فلا يعتق ما لم يرد الانشاء
 وكذا في الطلاق * ثم * بعد تسميته بالحر * اذا ناداه * بمراده * بالعجمية * كيا
آزاد * او عكس * بان سماه يا آزاد وناداه بالعربية بياحر * عتق * لعدم العلمية * وكذا
رأسك حرو وجهك حر ونحوهما مما يعبر به عن البدن * كما مر في الطلاق ولو اضافنه
 بجزء شائع كثلثه عتق ذلك القدر لتجزئه عند الامام كما سيحى ومن الصريح
 قوله لعبد ه انت حر ولا مته انت حرة خانية ومنه وهبتك او بعتك نفسك فيعتق مطلقا
 ولو زاد بك اتوقف علي القبول فتح ومنه المصل نحو العناق عليك وعتقك علي فيعتق بلانية
 ولو زاد وا يجب لم يعتق لجواز وجوبه لكفارة ظهيرية وفي البدن ائع قيل له اعتقت عبدك ناومي
 برأسه ان نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضاء ولو قال يا سا لم فاجابه غانم فقال انت
 حر ولا نية له عتق المجيب ولو قال عنيت سالما عتقا قضاء ونى الجوهرة قال ما من لا يحسن العربية
 قل لعبدك انت حر فقال له عتق قضاء ولو قال رأسك رأس حر بالاضافة لا يعتق وبالتنوين عتق
 لانه وصف لا تشبيه * وبكنايته ان نوى * للا حتمال * كلامك لي عليك والا سبيل او لارق وخرجت
من ملكي او خليت سبيلك * وكقوله * لامته قد اطلقتك * وانت اعتق او لزوجه انت اطلق
من فلانة وهي مطلقة تعتق وتطلق ان نوى كتمجيهما وفي الخلاصة قال لعبد ه انت غير مملوك
 لا يعتق بل ثبت له احكام الاحرار حتى يقربا انه مملوكه ويصدقه فيملكه وكذا ليس هذا بعبدى
 لا يعتق وقاس عليه في البحر لا ملك لي عليك لكن نازعه في النهر * و * يصح ايضا * بهذا
ابني * او بنتي * للا صغر * سنا من المالك * والاكبر * وكن * هذا الي * او جدي * او
هذه * امي وان لم * يصلحو ذلك اولم * ينرو * العتق لانها صرائح لا كناية ولذا اجاء بالباء واخرها
لتفصيلها فان صلحو او جهل نسبهم في مولدهم وليس للقائل اب معروف ثبت النسب ايضا
 ما لم يقل ابني من الزنا فيعتق فقط وهل يشترط اتصال يقه فيما سوى دعوة البينة قولان ولا تصير امه

أم ولد ولو قال لعبد: هذه بنتي أو لأمته هذا ابني افتقر للنية وفي هذا خالي أو عمي
 عتق وأخى لأم لم ينومن النسب * لا يعتق * بيا ابني وأخى * وأبائي وأختي * ولا سلطان لي
 عليك ولا بالفاظ الطلاق * صريحة * وكناية * بخلاف عكسه كأم * وإن نوى * قيل للإخيرة لتوقفه
 في النذر أعلي النية كإثقاله ابن الكمال وكذا نفى السلطان كإرجحه الكمال وأقره في البحر *
 و * كذا * أنت مثل الحر * يعتق بالنية ذكره ابن الكمال وغيره * إلا في قوله * أطلقتك
 ولو لعبد فتح * أمرك بيدك أو اختياري فإنه عتق مع النية * فهو من كنيات العتق أيضا ولا يدع
 بدائع ويتوقف على القبول في المجلس وكذا اختر العتق أو أمر عتقك بيدك وإن لم يستج للنية
 لأنه تمليك كالطلاق ولا عتق بنحو أنت على حرام وإن نوى لكن يكفر بوطئها * و * يصح أيضا *
 بقوله عبدى أو حمارى * أوجد أرى * حر * كالوجع بين امرأته وبهيمة أو حجر وقال
 أحد كما طلق طلقت امرأته لا لوجع بين امرأته أو أمته الحية والميتة جوهرة وزيلعي * و *
 يصح أيضا * بملك ذى رحم محرم * أى قريب حرم نكحه أبدا ولو شقصا يعتق بقدره عند *
 أو حملا كسواء زوجة أبيه الحامل منه * ولو * المالك * صبي أو مجنون أو كافرا * فى دارنا
 حتى لو اعتق المسلم أو الحر بي عبده فى دار الحرب لا يعتق بعثقه بل بالنخلة فلا ولاه خلافا
 للثاني ولو عبده مسلما أو ذميا عتق بالاتفاق لعدم محليته للاسترقاق زيلعي * و * يصح أيضا *
 بتحرير لوجه الله * تعالى * والشيطان والصنم * وإن اثم * وكفر به * أى بالاعتاق للصنم *
 المسلم عند قصد التعظيم * لأن تعظيم الصنم كفر وعبارة الجوهرة لوقال للشيطان أو للصنم كفر *
 و * يصح أيضا * بكراهة * أى إكراه ولو غير ملجئ * وسكر بسبب محذور * سيجى أن كل مسكر
 حرام فلا يخرج الأشراب المضطر فإنه كالإغماء * و * يصح أيضا مع * هزل * هو عدم قصد
 حقيقة ولا مجازا * وإن علق العتق بشرط * كدخول دار * صح * رعتق إذا دخل * والتعليق
 بامر كائن تنجيز فلوقال * لعبد: وهو فى ملكه * أن ملكتك فانت حر عتق للحال بخلاف قوله
 ملكته إن أنت عبدى فانت حرا * يعتق لقصور الإضافة ظهريّة وفيها تصحيح حر التعليق وتقوم
 حر أو تقع حر تنجيز قال إن سقيت حمارى ثلث هب به للماء ولم يشرب عتق لأن المراد عرض
 الماء عليه قال عبدى الذى هو قد يم الصحة حر عتق من صحة سنة هو المختار ولو قال أنت
 عتق ونوى فى الملك دين ولو زاد فى السن لا يعتق * وعتق بها أنت الأحر * لا بما أنت الأمثل

العروان نوى ولا بكل مالى حر ولا بكل عبد فى الارض او كل عبيد الدنيا اراهل بلخ حر عند
 الغاني وبه يغتنى بخلاف هذه السكة او الدار بحر * حر رحاملا عتقا * اصالة وقصد * اذ اولته
 بعد عتقها لا قتل من نصف حول * ولولا كثر عتق تبعاء وثمرته انجرار ولوائه * ولو حرره * ولو بلغظ
 علقه او مضغه او ان حملت بولد فهو حر * عتق نقطا * ولم يجز بيع الام وجاز هبتها ولود برة لم تجز
 هبتها فى الاصح لانه كمشاع وبطل شرط المال عليه وكذا اعلى امه لكن يشترط قبولها للعتق وفي
 الظهيرية قال ما فى بطنك متى ادى الى الغاتعليق وفيها اوصى به ومات فاعتقه الورثة جازو
 ضمنوه يوم الولادة ولو قال اكبر ولد فى بطنك حر فولدت ولد بن فارلها حر و جا اكبر * والولد *
 ما دام جنينا * يتبع الام * ولو بهيمة فيكون لصاحب الاثنى ويوكل ويصحى به لو امه كذا لك *
 فى الملك * بسائر اسبابه * والرق * الاول المغرور وصوره الرق بلا ملك كالتغار فى دار الحرب
 فان كلهم ارتقاء غير مملوكين لاحد فالاول ما يورث الاسير بوصف بالرق لا المملوكية حتى يحرز
 بن ارضا فاذا اخذت ومعها ولد يتبعها فى الرق قهستاني * والحرية والعتق وفروعه * ككتابة
 وتدبير مطلق واستيلاء واذا لم يشترط الزوج حرية الولد كما مر وفي رهن ردين وحق اضمية
 واسترداد بيع سريان ملك فهي اثنا عشر ولا يتبعها فى كفالة واجارة وجناية وحل وقود وزكوة
 وسائمة ورجوع فى هبة وايضاء بخد متها ولا يتنكى بن كوة امه فهي تسع كما بسطه فى بيع
 الاشباه وزاد فى البحر ولا فى نسب حتى لو نكحها شمسى امه فولد لها شمسى كايه رقيق كامه
 ولا يتبعها بعد الولادة الا فى المسئلتين اذا استحققت الام ببينة واذا بيعت البهيمة ومعها ولد لها
 وقته * وولد الامه من زوجها ملك لسيدها * تبعها * وولدها من مولاها حر * وقد يكون
 حرا من رقيقين بلا تحرير كان نكح عبد امه ابيه فولد حر لانه ولد للمولى ظهيرية وعليه
 فولد لها من سيدها ومن ابنه او ابيه حر فروع حملت امه كافرة لكافر من كافر فاسلم هل
 يؤمر ما نكحها الكافر ببيعها لاسلامه تبعات فى الاشباه لم اره قلت الظاهر انه لا يجبر لانه قبل
 الوضع موهوم وبه لا يسقط حق المالك والله سبحانه اعلم *

* باب عتق البعض *

اعتق بعض عبد * ولو مبهما * صح * ولزمه بيا نه * وسعى فيما بقى * وان شاء حرره * وهو *
 اى معتق البعض * كمكاتب * حتى يودى الا فى الثلث * بل ارد الى الرق لو عجز * ولو جمع بينه

وبين قن في البيع بطل فيهما ولو قتل ولم يترك وفاء فلا قود بخلاف المكاتب * وقال * من اعتق
بعضه * اعتق كله * والصحيح قول الامام قهستانى عن المضمرات والخلاف مبنى على ان الاعتاق
يوجب زوال الملك عنه وهو متجز وعندهما زوال الرق وهو غير متجز وعلى هذا الخلاف
التدبير والاستيلاد ولا خلاف في عدم تجزى العتق والرق ومن الغريب ما في البدائع من تجزئتهما
عند الامام لان الامام لو ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على انصافهم ومن علي
الانصاف جاز ويكون حكمهم بقاء كالمبعض * ولو اعتق نصيبه فله شريكه * ست خيارات بل سبع * اما
ان يحرق * نصيبه منجز او مضافا للملك كمدق الاستسعاء فتح * او * يصلح او يكاتب لا علي اكثر
من قيمته لو من النقلين ولو عجز استسعاء فان امتنع اجبره جبرا او * يدبر * وتلزمه السعاية
للحال فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج من الثلث * او يستسعى * العبد كافر * والولاء لهما *
لانهما المعتقان * او يضمن * المعتق * لو موسرا * وقد اعتق بلا اذنه فلو به استسعاء على المذهب *
ويرجع * بما ضمن * علي العبد والولاء * كله * له * لصداق العتق كله من جهته حيث ملكه
بالضمان وهل يجوز الجمع بين السعاية والضمان ان تعد الشر كاعنم والا لا ومتى اختار امرأتين
الا سعاية فله الاعتاق ولو باعه او وهبه نصيبه لم يجز لانه ككاتب * ويساره بكونه مالكاً قد رقيمة
نصيب الآخر * يوم الاعتاق سوى ملبوسه وقوت يومه في الاصح مجتبى ولو اختلفا في قيمته ان
قائم قوم للحال والا فالقول للمعتق لانكاره الزيادة وكذا لو اختلفا في يساره واعساره * ولو شهدا *
اي اخبر العدم قبولهما وان تعدوا لجزءهم مغنما بدائع * كل من الشريكين بعتق الآخر * حظه
فانكر كل * سعى لهما * ما لم يحلفهما القاضى فحينئذ يسترق او يسعى * في حظه * ولو نكل
احدهما صار معتقاً فلا سعاية ولو مات قبل ان يتفقا فلبيت المال بحر * مطلقا * ولو موسرين
او مختلفين * والولاء لهما * وقال يسعى المعسرين لا للموسرين * ولو تخالفا يسارا سعى للموسر
لا لزيد * وهو المعسر والولاء موقوف في الكل حتى يتصاوتا كذا في البحر والملتقى وعامة الكتب قلت
ففي المتن خلط لا يخفى فتنبه ثم رأيت شيخنا الرملي انه على ذلك كذلك فله الحمد فر ع قال
احل شريكين للآخر بعت منك نصيبى وان لم اكن بعتك منك فهو حر وقال الآخر ما اشتريته منك
وان كنت اشتريته منك فهو حر فالقول لمنكر الشراء بيمينه فان حلف ولا يمينه للبائع عتق بلا
سعاية مدعى البيع بل للآخر في حظه بكل حال وكذا عندهما لو البائع معسر او لموسر الم يسع

لاحد في الاصح * واوعلق احدهما عتقه بفعل غل * مثلاً كان دخل فلان الدار غل انا نت
 حر * وعكس * الشريك * الآخر * فقال ان لم يدخل فمضى الغل * وجهل شرطه * ادخل
 ام لا * عتق نصفه * لحدث احدهما يمينين * وسعى في نصفه لهما * مطلقاً والولاء لهما * ولا
 عتق * والمسئلة بحالها * لو حلف على عبد بين كل واحد منهما لاحدهما * لتغاشى الجها لة حتى
 لو اتحد المالك كان اشترى اهما من علم لحلفهما عتق عليه احدهما وامر بالبيان فتح او الحالف
 بان قال * عبد حر ان لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امرأته طالق ان كان دخل
 اليوم عتق وطلقت * لانه بكل يمين زعم الحدث في الاخرى بخلاف ما لو كانت الاولى بالله اذا
 الغموس لا تدخل تحت الحكم ليكون به في الاخرى * ومن ملك قريبه بسبب ما * مع * رجل *
 آخر عتق حظه بلا ضمان علم * الشريك * بقرابته اولا * على الظاهر لان الحكم يد ارفع السبب *
 ولشريكه ان يعتق او يستسعى * اما لو ملك مستولكته بالزكاح مع الآخر فيضمن حظ شريكه لكونه
 ضمان تملك * وان اشترى نصفه اجنبي ثم القريب باقيه فله ان يضمن المشتري * موسر * او
 يستسعى * العبد هذه ساقطة من نسخ الشرع * وان اشترى نصف قريبه ممن يملكه * كله * لا يضمن
 لبايعه مطلقاً * ما شاركته في العلة وقيد بتملكه لانه * لو اشتراه من احد الشريكين لزمه
 الضمان * اجماعاً * للشريك الذي لم يبيع لو * المشتري * موسر اعلم بين ثلاثة دبره واحد
 وبعده اعتقه آخر وهما موسران ضمن الساكت * الذي لم يدبر ولم يحسره * مدبره *
 ان شاء ثلث قيمته تناورجع بها على العبد * لا معتقه * لان التلبيس ضمان معاوضة وهو الاصل *
 و * ضمن * المالك بر معتقه ثلثه مدبر الا ما ضمنه * المالك بر من ثلثه قننا لنقصه بتلبيس * و
 سيجي ان قيمة المالك بر ثلثا قيمته قننا * والولاء بين المعتق والمالك بر ثلثا ثلثا للمدبر وما بقي
 للمعتق * لعتقه هكذا على مذهبهما * ولو قال هي ام ولد شريكي وانكر * شريكه ولا يمينه * تخلى منه
 يوماً وتنوقف * بلا خلد مة * يوماً * عملاً باقراره ونفقتها في كسبهما والا فعلى المنكر وجنايتها
 موقوفه * ولا قيمته لام ولد * الا لضرورة اسلام ام ولد النصراني وقومها بنلت قيمتها قنة *
 فلا يضمن غني اعتقها مشتركة * بان ولدت فادعيا وصارت ام ولد لها واعتقها احدهما
 لم يضمن وكذا لو ولدت فادعاه احدهما ثبت نسبه ولا ضمان ولا سعاية خلا فالحما * و * انها *
 تضمن بالجناية * اجماعاً * فلو قرب بها الى سبع فافتروا بها ضمن * لانه ضمان جناية لا غصب ولذا

يضمن الصبي الحر بمثله زيلعي * ولو قال لعبد ين عند من ثلاثة عبد له احد كما حر فخرج
 واحد ودخل اخر فاعاد * قوله احد كما حر فاعاد * ان مات بلا بيان عتق
 ممن ثبت ثلاثة اربعة * نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني * وعتق * من كل من
 غيره نصفه * لثبوته بطريق التوزيع والضرورة فلم يتعد * وان صدر ذلك * المذكور * منه
 في مرضه * وضاق الثلث عنهم * ولم يجزه الورثة * وقيمتهم سواء * قسم الثلث بينهم كما * بان
 جعل كل عبد سبعة * اسهم * كسهم العتق * لاحتياجا الى مخرج له نصف وربع واقله اربعة
 فنقول لسبعة هي ثلث المال * وعتق ممن ثبت ثلاثة * من سبعة وسعى في اربعة * وعتق *
 من كل من غيره سهمان * ويسعى في خمسة فبلغ سهام السعاية اربعة عشر وسهام الوصايا
 سبعة لنفاذها من الثلث * وان طلق * نسوته الثلث * كذلك * ومهرهن سواء * قبل وطئ *
 ليفيد البينونة * سقط ربع مهر من خرجت وثلثة اثمان من ثبتت وثمان من دخلت * لان
 بالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفين الخارجة والثابتة فسقط ربع كل ثم بالايجاب
 الثاني سقط الربع منصفين الثابتة والداخلية * واما الميراث * لهن من ربع او ثمن *
 فلذلك اخلته نصفه * لانه لايزاحمها الا الثابتة * والنصف الاخر بين الخارجة والثابتة نصفان *
 لعدم المخرج * وطئ كل منهن عدة الوفاة احتياطاً * لا الطلاق لعدم الدخول * والوطء والموت
 بيان في طلاق * بائن * مبهم * كقوله لامرأته احد كما بائن فوطئ احد لهما وماتت كان
 بياناً لاخرى تبيل وكذا التقبيل لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق كالطلاق والعرض علي
 البيع كالبيع لم اره * كبيع * ولو فاسد * وموت * ولو بقتل العبد نفسه * وتحريم * ولو معلقاً *
 وتدبير * ولو مقيد * واستيلاء * وكذا اكل تصرف لا يصح الا في الملك ككتابة واجارة وايضاء
 وتزويج ورهن * وهبة وصدقة * ولو غير * مسلمتين * ابن الكمال لان المساومة بيان فنه
 اولى بلا قبض بدائع * في * حق * عتق مبهم * كقوله احد كما حر ففعل ما ذكر تعين الاخر ولو
 قيل له ايها نوبت فقال لم اعن هذا عتق الاخر ثم ان قال لم اعن هذا عتق الاول ايضا وكذا
 الطلاق بخلاف الاقرار واختيار ولو جنى احد هما تعين الجاني وعليه الدية دفعا للضرر و
 لواجبة * لا * يكون * الوطء * ودواعيه بيانا * فيه * وقالاهوريان حبلت اولاً وعليه الفتوى
 لعدم حله الا في الملك * وكذا الموت لا يكون بياناً في الاخبار * اتفاقا * فلو قال لغلامين

احد كما ابني او قال لجاريتين احدكما ولد من فمات احدهما لا يتبعين الباقي للعنق ولا
 للاستيلاء * لان الاخبار يصح في الحي والميت بخلاف الانشاء * قال لامته ان كان اول
 ولد تلد ينفه ذكر افانت حرة فولدت ذكرا وانثى ولم يد ر الاول رق الذكر * بكل حال * و
 عتق نصف الام والانثى * لغتقهما يتقلد الذكر ورقهما بعكسه فيعتق نصفهما ويسعيان في نصف
 قيمتهما * شهد ابعث احد مملوكيه * ولو امتيه * لغت * عند ابعتق نصفه رح لكونها على عتق
 مبهم * الا ان يكون * شهدتهما * في وصية * ومنها التدين في الصحة والعنق في المرض *
 او طلاق مبهم * فتقبل اجماعا والا صل ان الطلاق المبهم يحرم الفرج اجماعا فلا يشترط له
 الد عوى بخلاف العتق المبهم فلا يحرم عند لكن لم يجز ان يغتصم به فليحفظ * كما * تقبل *
 لو شهد ابعث موته انه * امي المولى * قال في صحته * لغت * احد كما حر على الاصح * لشروع
 العتق فيهما بالموت فصا ركل خصما متعينا وصحة ابن الكمال وغيره فروع شهد ابعثقه
 سالما ولا يعرفونه عتق ولوله عبد ان كل اسمه سالم ووجد فلا عتق كشهادتهما ابعثقه لمعينة سماها
 فنسب اسمها او بطلاق احد من زوجتيه وسماها فنيها لم تقبل للجهالة فتح والله اعلم *

* باب الكلف بالعنق *

قال ان دخلت الد ارفل مملوك لي يومئذ حر عتق من له حين دخوله * ولو ايلساوا * ملكه
 بعد حلفه او قبله * لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله * و * ان * لو لم يقل
 يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط كقوله كل عبد لي او املكه حر بعد غل * او بعد شهرا اعتبر
 وقت حلفه لان لي او املكه للحال فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه لغايينه *
 ود بر كل عبد لي او املكه حر بعد موتي من * كان * له * مملوك * يوم قال * هذا القول *
 لا * يكون مد بر اطلقا بل مقيدا * من ملكه بعد * و * لكن * ان مات عتقا من الثلث *
 لتعليقه بالموت فيصير وصية * المملوك لا يتناول الحمل * لانه تبع لامه * فلا يعتق حمل جارية
 من قال كل مملوك لي ذكرا فهو حر * ولو لم يقل ذكر الد خل الحامل فيعتق الحمل تبعا * وكذا *
 لفظ المملوك والعبد لا يتناول * المكاتب * والمشتري ويتناول المدبر والمرهون والماذون على
 الصواب ولو نوى الذكور او لم ينو المالك بردين وفي ماليهني كلهم احرار لم يد ين لرفع احتمال التخصيص
 بالتاكيد فروع حلف لا يعتق عبد * فكاتب او اشترى قريبا او اشترى العبد نفسه حدث ان

بعتك فانت حر فباعه فاسل اعتق وصححها لان دخلت دار فلان فانت حر فشهد فلان وآخر انه
دخل عتق وفي ان كلمته لا لانها ملية فعل نفسه ولو شهد ابن فلان انه كلم اباها جازت ان جحد
وكذا ان ادعاه عند محمد رح وابطلها الثاني *

* باب العتق على جعل *

بالضم ويفتح المال * اعتق عبد على مال * صحيح معلوم الجنس والقل ر * فقبل * العبد
كل المال * في المجلس * يعم مجلس علمه لو غائبا * عتق * وان لم يؤد لانه معلق على القبول
لا الاداء حتى لو رد او اعرض بطل * واما * لو علقه بآدائه * كان اديت فانت حر * صار
ما ذونا له * دلالة وهل يصح حجرة تردد فيه في البحر * لا مكانيا * لا نه صريح في تعليق العتق
بالاداء وهو يخالف المكاتب في عشرين مسألة ذكر منها تسعة فقال * فلا يتوقف * عتقه * على
قبوله ولا يبطل برده وللمولى بيعه قبل وجود شرطه * وهو الاداء لو باعه ثم اشتراه هل يجب
قبول ما يأتي به خلاف * وعتق بالتخلية * بحيث لو مديد للمال اخذ * ولو ادعى عنه غيره
تبرعا * او امر غيره بالاداء فادى * لا * يعتق لان الشرط اداء * ولم يوجد * كما * لا يعتق *
لو قيل * بل راعهم فادى دنانير او بكيس ابيض فل فع في كيس اسود او بهن الشهران فل فع في
غيره * او حط عنه البعض بطلبه وادى الباقي * وكذا الوابرة * او مات المولى واداه الى الورثة *
لعدم الشرط بل العبد باكسائه للورثة كالمومات العبد قبل الاداء فتركته لمولاه بل له اخذ ما
ظفر به او ما فضل عنه * من كسبه ولو ادى من كسبه قبل التعليق عتق ويرجع السيل بمثله عليه * وتعلق
اداره بالمجلس * ان علق بان وباذالا ولا يتبعه اولاده بخلاف المكاتب في الكل * وهو * اى
المال * دين صحيح يصح التكفيل به بخلاف بدل الكتابة * فانه لا تصح الكفالة به وهذه الموقبة
عشرون ويزاد ما في الذخيرة لو علقه بالف فاستقرضها ودفعها للمولاه عتق ويرجع الغريم علي المولى
لان غرما الماذون احق بما له حتى يتم ديونهم ولو استقرض الغين فل فع احد هما زاكل الاخرى
فللغريم مطالبة المولى بهما لمنعه بعتقه من بيعه بدينه * ولو قال انت حر بعل موتى بالف ان قبل
بعل * اى موته * واعتقه * مع ذلك * وارث او وصي او قاض عند امتناع الوارث * هو الاصح لان
الميت ليس باهل للاعتاق * عتق * بالالف والولاء للميت * والا * يوجد كلا الامرين * لا *
يعتق بدل لك * ولو حرره على خذ منه حولا * مثلا كاعتقتك على ان تخذ منى سنة * فقبل عتق في

الحال * وفي أن خلد متني سنة فانت حر لا يعتق إلا بشرط فلو خلد منه اقل منها او عوضه عنها او قال
 ان خلد متني واولادى فمات بعض اولاده لا يعتق لان ان للتعليق وطى للمعاوضة * وخذل منه *
 الخدم المعروفة بين الناس * مدته * ايا كانت * فان * جهلت او * مات هو * ولو حكما
 كعمي * او مولاه قبلها * ولو خلد م بعضها فحسابه * نجب قيمته * فتوخذ منه للورثة او من
 تركته للمولى وعند محمد رح نجب قيمة خلد منه وبه نا خلد حارم وهل لفقة عيا له لو نغير اطلق
 مولاه في المدة كالموصى له بالخدم او يكتسب للانفاق حتى يستغنى ثم يخدم كالمعسر بحث في
 البحر الثاني والمصنف رح الاول * كبيع عبد منه بعين * كبعتك نفسك بمن العين * فهلك *
 او استحققت * نجب قيمته * وعند محمد رح قيمتها * ولو قال * رجل لمولى امة * اعتق املك
 باللف طى ان تزوجنيها ان فعل * العتق * وابت * النكاح * عتقت مجانا ولا شئ له طى
 امره * لصحة اشتراط البذل طى الغير في الطلاق لا في العتاق * ولو زاد * لفظ * عني قسم
 الالف طى قيمتها ومهرها * اى مهر مثلها لتضمنه الشراء اقتضاء * ولد * انجب حصة * ما سلم
 اى * القيمة * وتسقط حصة المهر * فلو نكحت * القائل * فحصة مهر مثلها * من الالف *
 مهرها * فيكون لها * في وجهيه * ضم عني وتركه * وما اصاب قيمتها * فى الاولى هل ر *
 وفى الثانية مولاها * باعتبار تضمن الشراء وعدمه * اعتق * المولى * امته على ان تزوجه نفسها
 فزوجته فلها مهر مثلها * وجوزة الثاني اقتل اء بفعله عليه الصلوة والسلام في صغية قلنا كان
 عليه الصلوة والسلام مخصوصا بالنكاح بلامهر * فان ابنت فعليها * السعاية في * قيمتها * اتفاقا
 وكذا لو اعتقت المرأة عبد اعلى ان ينكحها فان فعل فلها مهرها وان ابنت فعليه قيمته * ولو كانت *
 المعتقة على ذلك * ام ولد * فقبلت عتقت * فان ابنت * نكاحه * فلا شئ * عليها خانية
 لعدم تقوم ام الولد فروع قال اعتق عني عبد او انت حر فاعتق عبد اجيد لا يعتق وفي
 اد الى يعتق لانه ادخال في ملكه فيكون راضيا بالزيادة واما العتق اخراج لان كسبه ملك للمولى *

* باب الخلد بغير *

هو لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بعل الموت وشرعا * تعليق العتق بمطلق موته * ولو معنى كان
 مت الى مائة سنة وخرج بقبيل الاطلاق التدبير المقيد كاسيحي وبموته تعليقه بموت غيره فانه
 ليس بتدبير اصلا بل تعليق بشرط * كذا * او متى ازان * مت * او هلك او حدث بي حادث

* فانت حر * او عتيق او معتق * اوانت حر عن دبر مني اوانت مل بر ارد برتك * زاد بعد موتى
 ارلا * اوانت حريوم اموت * اريد به مطلق الرقت لقراه بما لا يمتل فان نوى النهار صبح وكان
 مقيد * اوان مت الى مائة سنة * مثلاً * وغلب موته قبلها * هو المختار لانه كالنكاح لا محالة
 وافاد بالكاف عدم الحصر حتى لو اوصى لعبه * بهم من ماله عتق بموته ولو جزء لا والفرق لا يخفى
 وذكرناه في شرح الملتقى * دبر عبه * ثم ذهب عقله فالتد بير على حاله * لما مر انه تعليق وهو
 لا يبطل بجنون ولا رجوع * بخلاف الوصية * برقبته لانسان ثم جن ثم مات بطلت * ولا يقبل *
 التد بير * الرجوع * عنه * ويصح مع الاكراه بخلافها * فالتد بير كوصية الا في هذه الثلاثة اشباه
 ويزاد مدبر السفه ومد بر قتل سيده * فلا يباع المد بر * المطلق خلافا للشانعي رح فلو قضى
 بصحة بيعه نفذ وهل يبطل التد بير قيل نعم لو قضى ببطلان بيعه صار كالحر * ولا يوهب ولا
 يرهن * فشرط واقف انكتب الرهن باطل لان الوقف في يد مستعير * امانة فلا يتأتى الايغاء و
 الاستيغاء بالرهن به بحر * ولا يخرج من الملك الا بالاعتاق والكتابة * تعجلا للحرية وسيتمضم
 في بابها والحيلة لمريد التد بير على وجه يملك بيعه ان يد بر مقيد اكان مت و انت في ملكي
 وان بقيت بعد موتى فانت حر * ويستخدم * المد بر * ويستاجر * وينكح * والامة توطأ وتنكح *
 جبراً * والمولى احق بكسبه وارثه ومهر المد بر * لبقاء ملكه في الجملة * وبموته * ولو حكما
 كالحاقه مرتداً * عتق * في آخر جزء من حيوة المولى * من ثلثه * اى ثلث ماله يوم موته الا
 اذا قال في صحته انت حرا ومد بر ومات مجهلا فيعتق نصفه من الكل ونصفه من الثلث حاوي *
 وسعى * بحسابه ان لم يخرج من الثلث * وفي ثلثيه * لان عتقه من الثلث * ان لم يترك غيره
 وله وارث لم يجره * اى التد بير * فان لم يكن * وارت * او كان واجازة عتق كله * لانه وصية
 ولد لو قتل سيده سعى في قيمته كمد بر السفه ولو قتلته ام الولد لاشى عليها كما بسط في الجهررة *
 وسعى في كله * اى كل قيمته مد بر امجبتى وهو حينئذ ككاتب وقالا حرمد يون * لو * المولى *
 مد يون * بمحيط ولد بر احد الشر يمين فللاخر خيارا العتق فان ضمن شريكه فمات سعى
 في نصفه مختار * وولد المد بر * تد بير امطلقا * مد بر * اما المقيدة فلا يتبعها وذكر المصنف
 رح في البيع الفاسد ان ولد المد بر كايه فقال واما تد بير الحمل فكتعه * ولو ولدت المد بر
 من سيدها فهي ام ولد وبطل التد بير * لانه من الثلث والاستيلاده من الكل فكان اقوى * وبيع *

وذهب ورهن المذبح المقيد * كان قال له ان مت من سفرى او مرضى * هذا * او الى عشرين سنة * مثلاً مما يقع غالباً او ان مت وغسلت او كفنت او ان مت او قتلت خلافاً لفرج ورجحه الكمال او انت حر بعد موتى وموت فلان مالم يميت فلان قبله فيصير مطلقاً * او انت حر بعد موت فلان * كافى الدردوا كنز وردة في البحر بما فى المبسوط وغيره من انه ليس تدبير ابل تعليقاً حتى لو مات فلان والمولى حي عتق من كل المال ولومات المولى او لا بطل التعليق * ويعتق * المقيد * ان وجل الشرط * بان مات من سفره او مرضه ذلك * كعتق المذبح * من الثلث لوجود الاضائة للموت * قال ان مت من مرضى هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف * مالم قال * فى مرضى * ففرق بين من وفى ولوله حمى فتحول صاعداً او بعكسه قال محمد رح هو مرض واحد مجتبى * وقيمة المذبح * المطلق * ثلثا قيمته قنا * به يفتى * والمذبح * المقيد يقوم قنا * ورر عن الخانية وفيها عنها صحيح قال لعبده انت حر قبل موتى بشهر فمات بعد شهر عتق من كل ماله زاد فى المجتبى ولمولا به بيعه فى الاصح فرج قال مريض اعتقوا غلامى بعد موتى ان شاء الله صح الايباء وفي هو حر بعد موتى انشا الله لم يصح لان الاول امر والاثنين فيه باطل والثاني الجواب فصح الاستثناء *

* باب الاستيلاء *

هو * لغة طلب الولد من زوجة ارامه وخصه الفقهاء بالثاني * اذا ولدت * ولو سقطا * الامة * ولومل برة * من سيلها * ولو باسدت خال منيه فرجها * باقراره * وينبغى ان يشهد لثلاث استرق ولد بعد موته * ولو حاملاً * كقوله حملها او ماني بطنها منى كما مر في ثبوت النسب وهذا قضاء اما ديانة فيثبت بلاد عود كاستيلاء معتوه ومجنون وهبانية * او * ولدت * من زوج * ولو فاسد او طوى بشبهة فولدت * فاشترها الزوج * اى ملكها كالا وبعضها * فهى ام ولد * من حين الملك فلو ملك ولدها من غيره فله بيعه وكن الواستولكها بملك ثم استحققت او لحقت ثم ملكها فان عتق ام الولد يتكرر بتكرار الملك كالمحارم بخلاف المذبح * والمستولك * كالمذبح * وقد مر * الا * فى ثلثة عشر من كورة فى فروق الاشياء والبيع الغاسل من البحر منها * انها تعتق بموته من كل ماله * والمذبح من ثلثه * من غير سعاية * والمذبح برة تسعى ولو قضى بجواز بيعها لم ينغل بل يتوقف على قضاء قاض آخر امضاء وابطال اذ خيرة وينغل فى المذبح

كما مر * وان ولدت بعد ذلك اثبت نسبه بلا دعوة * اذ لم تحرم عليه بنحو نكاح او كتابة او وطئ
 ابنه او المولى امها فحينئذ لو ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت الا بل دعوته الا في المراجعة فلا
 يثبت بل يعتق عليه بل دعوته ولو لا قل من ستة اشهر ثبت بلا دعوة وفسد النكاح لندب
 الاستبراء بها قبله بحر وقد مناه في نكاح الرقيق وثبوت النسب * لكنه ينتفى بنفيه من غير توقف
 على لعان * لان الفراش اربعة ضعيف للامة ومتوسط لام الولد وعلم حكمها وقوى للمنكوحة
 فلا ينتفى الا باللعان واقوى للمعتقة فلا ينتفى اصلا لعدم اللعان * الا اذا قضى به قاض * غير
 حنفى يرى ذلك فيلزمه بالقضاء * او تطاول الزمان * وهو ساكت كما مر في اللعان لانه دليل الرضاء
 بحر * فلا * ينتفى بنفيه في هاتين الصورتين * اذا اسلمت ام ولد الذمي * يعني الكافر او
 مدبرة مسكين * عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له والاسعت * نظر اللجانين لان خصومة
 الذمي والد ابنة يوم القيمة اشد من خصومة المسلم * في * ثلث * قيمتها * قنة * وعتقت
 بعد ادائها * اى القيمة التى قد رها القاضى * وهى مكاتبة فى حال سعايتها * الا فى صورتين
 * بلا رد الى الرق او عجزت * اذ لوردت لاعيدت * ولومات تبيل سعايتها * ولها ولد ولدت له
 فى سعايتها يسعى فيما عليها * والا عتقت مجانا * لانها ام ولد وكذا حكم المدبر يسعى فى
 ثلثي قيمته * ولو اسلم قن الذمي عرض الاسلام عليه فان اسلم فيها والا امر ببيعه * تخلصا من
 يد الكافر ذكره مسكين * فان ادعى ولد امة مشتركة * ولومع ابيه * ثبت نسبه منه * ولو كافرا
 او مريضا او مكاتبه لكنه ان عجز فله بيعها * وهى ام ولد وضمن * يوم العلوق * نصف قيمتها
 ونصف عقرها * ولو معسر * لا قيمة ولدها * لانه علق حر الاصل * فان ادعاه معا * ارجه
 السابق * وقد استويا * وقت الدعوة لا العلوق * فى الارصاف فهما ابنتهما * فلوم يستويا قدم
 من العلوق فى ملكه ولو بنكاح واب ومسلم وحر وذمي وكتابي على ابن وذمي وعبد ومرد و
 مجوسي ثم لا يثبت نسب ولد ثان بلا دعوة لحرمة الوطئ كما مر * وهى ام ولد هما * ان حبلت
 فى ملكهما لا لواشترى اياها حبلت لانها دعوة عتق فوالاء لهما وادعاء احد هما يضمن نصف
 قيمة الولد لا العقر * وعلى كل نصف عقرها وتقاصا الا اذا كان نصيب احد هما اكثر فياخذ
 منه الزيادة * لان المهر بقدر الملك * بخلاف البنوة والارث والولاء فان ذلك لهما سوية و
 ان كان احد هما اكثر نصيبا من الآخر * لعدم تجزى النسب فيكون سوية لعدم الاووية

ويتبعه الارث والولاء * وورث * الابن * من كل ارث ابن * كما مل * وورثا منه ارث اب *
واحد وكل الحكم عند الامام لو كثروا ولو نساء وتسامه في السر وفيه لومات احد هما او اعتقها
عتقت بلا شيء قلت فالعنعق انما يتجزئ في القنة لا في ام الولد بل يعتق بعضها يعتق كلها اتفاقا
مجتبى فليحفظ * جارية بين رجلين ولدت فادعاه احد هما واعتقه الاخر وخرج الكلامان *
منهما * معا فالدعوى الاولى * لاستنادها للعلوق خانية * ادعى ولد امة مكاتبه وصدة المكاتب
لزم النسب * بتصادقهما كل عوته ولد جارية الاجنبي اما ولد مكاتبته فلا يشترط تصديقها
كما سيجي * و * لزم المدعى * العقر وقيمة الولد * يوم ولد * وسقط الحن * عنه * للشبهة
ولم تصر ام ولد * لعدم ملكه * وان كذب * المكاتب * لم يثبت النسب * لبحر * على نفسه
بالعقل * ولدت منه جارية غيره وقال احلها لي مولاهما والولد ولدى فصلته المولى في
الاحلال وكذب به في الولد لم يثبت * نسبه * فان صدقته فيهما * جميعا * يثبت * والا لا وقال
الزيلي ولوصدته في الولد يثبت اى مع تصديقها في الاحلال فلا مخالفة كما لا يخفى * ولو
ملكها * او ملكه * بعد تكذب به * اى المولى ولو مكاتبه * يوما * من الدهر * ثبت النسب *
وتصير ام ولد * اذا ملكها لبقاء اقراره * ولو استولج جارية احد ابويه * اوجده * او امرأته
وقال ظننت حلها لي فلا حد * للشبهة * ولا نسب * الا ان يصدق فيهما * وان ملكه يوم اعتق
عليه * وان ملك امه لا تصير ام ولد لعدم ثبوت نسبه كذا ذكره المصنف تبعاً للزيلي لكنه نقل هنا
وفي نكاح الرقيق عن الدرر والخانية انه لو ملكها بعد تكذب به يوم ائتمت النسب لبقاء
الاقرار فتدبر نعم في الخانية زنى امة فولدت فملكها لم تصر ام ولد وان ملك الولد عتق وفي الاشياء
لو ملك اخته لامه من الزنا عتقت ولو اخته لابيها لا فرع اراد وطا امته ولا تصير ام ولد
يملكها طاعله ثم تزوجها اقربا موميتها في مرضه ان هناك ولد او حبل تعنى من الكل والافمن
الثلث وما في يد المولى الا اذا اوصى لها به نعم في المجتبى استحس محله ان يترك
لها ملحفة وتميص ومقنعة ولا شيء للمدبر والله سبحانه اعلم

* كتاب الايمان *

مناسبته عدم تأثير الهزل والاكراه وقد اجمعت على مشاركة للطلاق في الاسقاط والسرابة *
السن * لغة القوة وشرعاً * عبارة عن عقل قوى به عزم الخالف على الفعل والترك * قد خل

التعليق فانه يمين شرعا الا في خمس مذكورة في الاشياء فلوحلف لا يحلف حنث بطلاق وعتاق
 وشرطها الاسلام والتكليف وامكان البر وحكمها البر او الكفارة وركنها اللفظ المستعمل فيها وهل
 يكره الحلف بغير الله تعالى قيل نعم للنهي وعامتهم لاوبه افتوا لاسيما في زماننا وحملوا النهي
 على الحلف بغير الله لا على وجه الوثيقة كقولهم يا بيبك ولعمرك ونحو ذلك عيني * وهي *
 اي اليمين بالله لعدم تصور الغموس واللغو في غيره تعالى فيقع بها الطلاق ونحوه عيني فليحفظ
 ولا يرد نحو هو يهودي لانه كناية عن اليمين بالله وان لم يعقل وجه الكناية بدائع * غموس *
 يغمسه في الاثم ثم في النار وهي كبيرة مطلقا لكن اثم الكبائر متفاوت نهر * ان حلف على كذب
 عمل * ولو غير فعل او ترك كوالله انه حجر الآن في ماض * كوالله ما فعلت * كذا * عالما
 يفعل او * حال * كوالله ماله على الف عالما بخلافه ووالله انه بكر عا لما بان به غيره * وتقييد هم
 بالفعل والماضي اتفريقي واكثرى * ويأثم بها * فتلزمه التوبة * و * ثانيها * لغو * لا يواخذ
 فيها الا في ثلث طلاق وعتاق ونذر اشياء فيقع الطلاق على غالب الظن اذا تبين خلافه وقد
 اشتهر عن الشافعية رح خلافه * ان حلف كاذبا بظنه صادقا * في ماض او حال فالغارق بين
 الغموس واللغو تعمل الكذب واما في المستقبل فالمنعقدة وخصه الشافعي رج بما جرى على اللسان
 بلا قصد مثل لا والله وبلي والله ولولات فلن اقال * ويرجى عفو * او تواضعا او تادبا وكالغو
 حلفه على ماض صادقا كوالله اني لقائم الآن في حال قيامه * و * ثالثها * منعقدة وهي حلفه
 على * مستقبل * آت * يمكنه فنحو والله لاموت ولا تطلع الشمس من الغموس * و * هذا
 القسم * فيه الكفارة * لاية واحفظوا ايمانكم ولا يتصور حفظه الا في مستقبل * فقط * وعند
 الشافعي رح يكفر في الغموس ايضا * ان حنث وهي * اي اكفارة * ترفع الاثم وان لم ترجل *
 منه * التوبة * عنها * معها * اي مع الكفارة سراجية * ولو * الحالف * مكرها * او
 مخطئا او ذاهلا او ساهيا * او ناسيا * بان حلف ان لا يحلف ثم نسي فحلف فيكفر مرتين مرة لحنثه
 واخرى اذا فعل المحلوف عليه عيني لحد يث ثلاث هل من جل منها اليمين * في اليمين او في الحنث *
 فيحنث بفعل المحلوف عليه مكرها خلا فالشافعي رح * وكذا * يحنث * لو فعله وهو مغفل عليه
 او مجنون * فيكفر بالحنث كيف كان * والقسم بالله تعالى * ولو برفع الهاء او نصبها او حذفها
 كما يستعمله الا تراك وكذا او اسم الله كحلف النصراني وكذا بسم الله عند محمل رح ووجهه في

البحر بخلاف بله بكسر اللام الا اذا كسر الهاء وقصل اليمين * او باسم * آخر * من اسمائه *
 ولو مشتركاً تعرف الحلف به او اعلى المنه * كالرحمن الرحيم * والحليم والعليم ومالك يوم
 الدين والطالب الغالب * والحق * معرنا لامنكر اسمي سيجي وفي المجتبى لونه غير الله غير
 اليمين دين * او بصفة يحلف بها * عرفنا * من صفاته تعالى * صفة ذات لا يوصف بصفها *
 كعزة الله وجلاله وكبريائه * وملكوته وجموده * وعظمته وقدرته * او صفة فعل يوصف بها
 وبضها كالغضب والرضا فان الايمان مبنية على العرف فما تعرف الحلف به فيمين وما لا
 فلا * لا * يقسم * بغير الله تعالى كالنبي والقرآن والكعبة * قال الكمال ولا يخفى ان الحلف
 بالقرآن الآن متعارف فيكون يميناً واما الحلف بكلام الله فيدور مع العرف وقال العيني و
 عندى ان المصحف يمين لا سيما في زماننا وعند الثلاثة المصحف والقرآن وكلام الله يمين
 زاد احمى والنبي ايضا ولو تبرأ من احد هما فيمين اجماعاً الا من المصحف الا ان يتبرأ مما
 فيه بل لو تبرأ من دفتر فيه بسملة كان يميناً ولو تبرأ من كل آية فيه او من الكتب الاربعة فيمين
 واحق ولو كره البراءة فإيمان بعد دها وبرئى من الله وبرئى من رسوله يمينان ولو زاد والله
 ورسوله بريثان منه فاربعة وبرئى من الله الف مرة يمين واحدة وبرئى من الاسلام او صوم
 رمضان او الصلوة او من المؤمنين او اعدى الصليب يمين لانه كفر وتعليق الكفر بالشرط يمين
 وسيجي انه ان اعتقل الكفر به يكفر والا لا يكفر وفي البحر عن الخلاصة والتجريد وتعد الكفارة
 لتعدد اليمين والمجلس والمجالس سواء ولو قال عنيت بالثاني الاول ففي حلفه بالله لا يقبل
 وبهجة او عمرة يقبل وفيه معزيا لا صل هو يهودى هو نصرانى يمينان وكذا الله والله او
 والله والرحمن فى الاصح وتفقدوا ان والله والرحمن يمينان وبلا عطف واحدة وفيه
 معزيا للفتح قال الرازى اخاف طي من قال بحياتى وحياتك وحيات رأسك انه يكفر وان
 اعتقل وجوب البر فيه يكفر ولو لا ان العامة يقولونه ولا يعملونه لقلت انه مشرك وعن ابن
 مسعود رضى الله عنه لان احلف بالله كاذباً احب الى من ان احلف بغيره صادقا * لا * يقسم
 ايضا * بصفة لم يتعارف الحلف بها من صفاته تعالى كرحمته وعلمه ورضاه وفضبه ومخطه و
 عذابه * ولعنته وشريعته ودينه وحده وصفته وسبحان الله ونحو ذلك لعدم العرف * و *
 القسم ايضا * بقوله لعمر الله * اى بقاءه * وايم الله * اى يمين الله * وعهل الله * ووجه الله وسلاطان

الله ان نوى قـلـ رتـه * وميثاقـه * وذمتـه * والقسم ايضا بقوله * اقسم او احلف او اعزم او اشهد *
 بلفظ المضارع وكذا الماضي بالاولى كما قسمت وحلفت وعزمت وآليت وشهدت * وان لم يقبل
 بالله * اذا علقه بشرط * وعلي نذر * فان نوى بلفظ النذر قرينة لزمته والالزمة الكفارة وسيتضح *
 و * على * يمين او عهد وان لم يصفه الى الله * اذا علقه بشرط مجتبى * و * القسم ايضا بقوله *
 ان فعل كذا فهو يهودى * او نصرانى او فاشهد واعلى بالنصرانية او شريك للكفار * او كافر * فيكفر
 بحنثه لو نوى المستقبل اما الماضي عالما بخلافه فغموس واختلف في كفرة * و * الاصح * ان * الحالف *
 لم يكفر * سواء * علقه بماض او آت ان كان عنده * فى اعتقاده * انه يمين وان كان * جاهلا * وعنده
 انه يكفر فى الحلف * بالغموس او بمباشرة فى المستقبل * يكفر فيهما * لرضاه بالكفر بخلاف الكافر
 فلا يصير مسلما بالتعليق لانه ترك كاسطه المصنف رح فى فتاواه وهل يكفر بقول الله يعلم او يعلم
 الله انه فعل كذا او لم يفعل كذا كاذبا قال الزاهدى الاكثر نعم وقال الشمني الاصح لانه قصد ترويح
 الكذب دون الكفر وكذا الوطى المصحف قائلا ذلك لانه امر وبع كذب به لاهانة المصحف مجتبى وفيه
 اشهد الله لا افعل يستغفر الله ولا كفارة وكذا اشهدك ز اشهدك ملائكتك لعدم العرف وفى الذ خيرة
 ان فعلت كذا افلا اله فى السموات يكون يميننا ولا يكفرونى فانابرى من الشفاعة ليس يمين لان
 منكرها مبتدع لا كافر وكذا فصلوتى وصيامي لهذا الكافر واما فصولى لليهود فيمين ان اراد به
 القرينة لان اراد به الثواب * وقوله * مبتدع اخبره قوله الاتي لا و * حقا * الا اذا اراد به اسم الله تعالى *
 وحق الله * واختار فى الاختيار انه يمين للعرف ولو بالباء فيمين اتفاقا بحر * وحرمة *
 وبحرمة شهر الله وبحرمة لا اله الا الله وبحق رسول الله صلى الله عليه وسلم والايمان او الصلوة * وعذابه
 ونوابه ورضاه ولعنة الله واما نته * لكن فى الخانية امانة الله يمين وفى النهر ان نوى
 العبادات فليس بيمين * وان فعله فعليه غضبه او سخطه او لعنة الله او هوزان او سارق
 او شارب خمر او اكل ربوا * يكون تسما لعدم التعارف فلو تعرف هل يكون يميننا ظاهر
 كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال لا وتماه فى النهر وفى البحر ما يباح للضرورة لا يكفر مستحله
 كدم وخنزير * الا اذا اراد * الحالف بقوله * حق اسم الله تعالى فيمين على المذهب *
 كما صححه فى الخانية * و * من * حروفه الواو والباء والتاء * ولا م القسم وحرف التنبيه
 وهمزة الاستفهام وقطع الف الوصل والميم المكسورة والمضمومة كقوله لله وهما لله وم الله * وقد

تفسير * حرره انجازا فيختص اسم الله بالحركات الثلاث وغير الجوز والتزم رفع ايمن
ولعمري الله * كقوله الله * بنصبه بنزع الخافض وجره الكوفيون مسكين * لا فعلن كذا * انا
ان اضمار حرف التاكيد في المقسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله * الحلف * بالعريية * في
الاثبات لا يكون الا بحرف التاكيد وهو اللام والنون كقوله والله لا فعلن كذا * والله لافعلت
كذا امقروا بكلمة التوكيد وفي النفي بحرف النفي حتى لو قال والله افعل كذا اليوم كانت يمينه
على النفي وتكون لامضمرة كانه قال لا افعل كذا لامتناع حذف حرف التوكيد في الاثبات
لاضمار العرب في الكلام الكلمة لبعض الكلمة من البحر عن المحيط * وكفارته * هذه اضافة
للشرط لان السبب عندنا الحنث * تحرر رقبة او اطعام عشر مساكين * * في الظهار
او كسوتهم بما * يصلح الاوساط وينتفع به فرق ثلثة اشهر * ويسترة عامة البدن * فام تجز السراويل
الا باعتبار قيمة الاطعام * ولو ادى الكل * اتم امره بما لم ينوال بعد تمامها المزوم النية
لصحة التكفير * وقع منها واحد هو اعلاها قيمة ولو ترك الكل عوقب بواحد هو ادناها قيمة *
لسقوط الفرض بالاداء * وان عجز عنها * كلها * وقت الاداء * عندنا حتى لو هب ماله
سلمه ثم صام ثم رجع به * اتم اجزاه الصوم مجتنبى قلت وهذا يستثنى من قولهم الرجوع نى الهبة نسبة
من الاصل * صام ثلثة ايام ولا * ويبطل بالحيض بخلاف كفارة الغط وجوز الشافعي رح
التفريق اعتبار العجز عند الحنث مسكين * والشرط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو
صام المعسر يومين ثم * قبل فراغه ولو بسادة * ايسر * ولو بهوت مورثه موسرا * لا يجوز له
الصوم * ويستأنف بالمال خائفة ولو صام ناسيا للمال لم يجز علي الصحيح مجتنبى ولو نسي كيف
حلف بالله او بطلاق او بصوم لاشئ عليه الا ان يتذكر خائفة * ولم يجز * التكفير ولو بالمال
خلافا لشافعي رح * قبل حنث * ولا يسترد من الفقير لوقوعه صدقة * ومصرفها مصرف
الزكاة * فما لم يقل الا لى مى خلافا لشافعي رح وبقوله يفتى كما مر في بابها *
ولا كفارة يمين كازوان حنث مسلما * بآية انه لا ايمان لهم واما وان نكثوا ايمانهم
في معنى الصورى كتلف الحاكم * وهو * اى الكفر * يبطلها * اذا عرض بها *
فلوحلف مسلما ثم ارتد * والعياذ بالله * ثم اسلم ثم حنث فلا كفارة * اصلا لها تقرران
الاوصاف الرجعة الى المحل يسوى فيها الا بتلا * والبقاء كالحرمية في النكاح وكذا الوذر

الكافر بما هو قربة لا يلزمه شيء * ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابويه او قتل
فلان * وانما قال * اليوم * لان وجوب الحنث لا يتأتى الا في اليمين الموقته اما المطلقة فحنثه في آخر
حياته فيوصي بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن يمينه بهلاك المحلوف عليه غاية * وجب الحنث
والتكفير * لانه اهون الامرين وحاصله ان المحلوف عليه اما فعل او ترك وكل منهما اما معصية
وهي مسئلة المتن او واجب كحلفه ليصلين الظهر اليوم وبرة فرض او هو اولى من غيره او غمرة
اولى منه كحلفه على ترك زوجته شهرا ونحوه وحنثه اولى ومستويان كحلفه لا يأكل هذا الخبز
مثلا وبرة اولى وآية واحفظوا ايمانكم تقيد وجوبه فتح يهي عشرة * ومن حرم * اى على
نفسه لانه لو قال ان اكلت هذا الطعام فهو ملئ حرام فاكله لا كفارة خلاصة واستشكله المصنف
رح * شيئا * ولو حراما او ملك غيره كقوله الخمر او مال فلان ملئ حرام فيمين مالم يرد الاخبار
خافية * ثم فعله * باكل او نفقة ولو تصدق او وهب لم يحنث بحكم العرف زيلعي * كفر *
ليمينه لما تقر بان تحريم الحلال يمين ومنه قولها لزوجها انت ملئ حرام او حرمتك على نفسي
فلوطا وعنه في الجماع او اكرهها كفرت مجتبه وفيه قال لقوم كلامكم ملئ حرام او كلام الفقهاء
او اهل بغداد اكل هذا الرغيف على حرام حنث بالبعض وفي والله لا كلمكم اولا اكله لا يحنث
الا باكل زاد في الاشياء الا اذا لم يكن اكله في مجلس واحد او حلف لا يكلم فلانا وفلانا ونوى
احدهما اولا يكلم اخوة فلان وله اخ واحد وتما مه فيها قلت وبه عرف جواب حادثة حلف
بالطلاق ان اولاد زوجته لا يطالعون بيته فطلع واحد منهم لا يحنث * كل حل * او حلال
الله او حلال المسلمين * على حرام * زاد الكمال او الحرام يلزمني ونحوه * فهو على الطعام
والشراب * ولكن * الفتوى * في زماننا * ملئ انه تبين امرأته * بتطليقه ولوله اكثر من
جميعا * بلانية * وان نوى ثلثا فنلث وان قال لم انو طلاقا لم يصدق قضاء لغلبة الاستعمال
ولن الا يحلف به الا الرجال ظهريه * وان لم يكن له امرأة * وقت اليمين سواء نكح بعدها
اولا * فيمين * فيكفر باكله او شر به لو يمينه على آت ولو بالله على ماض فغموس او لغو ولوله
امرأة وقتها فبانت بلا علق فاكل فلا كفارة لا نصرانها للطلاق وقد مر في الايلاء * ومن نذر
نذرا مطلقا او معلقا بشرط وكان من جنسه واجب * اى فرض كما يصرح به تبع للبحر والدردر *
وهو عبادة مقصودة * خرج الزور وتكفين الميت * ووجد الشرط * المعلق به * لزم النذر *
وهو عبادة مقصودة * خرج الزور وتكفين الميت * ووجد الشرط * المعلق به * لزم النذر *

لحد يث من نذر وسعى فعليه الوفاء بما سعى * كصوم وصلوة وصلة * ووقف * واعتكاف *
 واعتاق رقبة وحج ولو ما شيا فائها عبادات مقصودة ومن جنسها واجب لجوب العتق في
 الكفارة والمشى للحج على القادر من اهل مكة والقعة الاخير في الصلوة وهي لبث
 كالاكتاف ووقف مسجد للمسلمين واجب على الامام من بيت المال والافعلي المسلمين فتح *
 ولم يلزم * الناذر * ما ليس من جنسه فرض كعيادة مريض وتشجيع جنازة ودخول مسجد *
 ولو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم او الاقصى لانه ليس من جنسها فرض مقصود وهذا
 هو الضابط كافي الدردروفي البحر شرائطه خمس فزاد ان لا يكون معصية لذاته فصيح نذر
 صوم يوم النحر لانه لغيره وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر فلونذ رحمة الاسلام لم يلزمه
 شئ غير هذا وان لا يكون ما التزمه اكثر مما يملكه او ملكا لغيره فلونذر التصديق بالف ولا يملك
 المائة لزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلت ويزاد ما في زواهر الجواهر وان لا يكون مستحيل
 الكون فلونذر صوم امس او اعتكافه لم يصح نذره وفي القنية نذر التصديق على الاغنياء لم يصح
 ما لم ينو ابناء السبيل ولونذر التسبيحات دبر الصلوة لم تلزمه ولونذر ان يصلى على النبي
 صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزمة وقيل لا * ثم * ان المعلق فيه تفصيل * فنان علقه بشرط
 يريد ان كان قد غاب * او شغل مريض * يوفي * وجوبا * ان وجد * الشرط * وان *
 علقه * بما لم يرد * كان زينة بقلادة * مثلا فنحن * وفي * بنذره * او كفر * ليمينه * على
 الملص * لانه نذر بظاهرة يمين بمعناه فخير ضرورة * نذر * مكلف * بعق رقبة في ملكه
 وفي به والا * اى ان لم يف * اتم * بالترك * ولا بدخل تحت الحكم * فلا يجبره القاضي *
 نذر ان يذبح ولده فعليه شاة * لقصة الخليل على نبينا وعليه الصلوة والسلام والغاة الثاني و
 الشافعي رح كذره بقتله * ولغالو كان بذبح نفسه او عبده * وواجب محم رح الشاة * و *
 لو بذبح * ابيه او جداه * لغا جماعا لانهم ليسوا كسبه * ولو قال ان برئت من مرضي
 هذا ذبحت شاة او على شاة اذ يحها فبرئ لا يلزمه شئ * لان الذبح ليس من جنسه فرض بل
 واجب كالا ضحية فلا يصح * الا اذا زاد واتصدق بلحمها * فيلزمه لان الصلقة من جنسها
 فرض وهي الزكاة فتح بحرفي متن الدردر تناقض منه * ولو قال لله علي ان اذبح جزورا
 اتصدق بلحمه فلذبح مكانه سبع شياه جاز * كذا في مجموع النوازل ووجهه لا يخفى وفي القنية

ان ذهب هذه العلة فعلى كذا ان ذهب ثم عادت لاي لزمه شيء * نذر لفقره مكة جازا الصرف
الى فقره غيرهما * كما تقر في كتاب الصوم ان النذر غير المعلق لا يختص بشيء * نذر ان يتصدق
بعشرة دراهم من الخبز فتصدق بغيره جازان ساوى العشرة * كتصدق به بيمينه * نذر صوم
شهر معين لزمه متنا بعالكن ان افطر فيه يوما قضا * وحده وان تال متنا بعا * لا لزوم
استقبال * لانه معين ولو نذر صوم الابد فائس لنذر في * نذر ان يتصدق بالفدين ماله
وهو يملك دونها لزمه * ما يملك منها * فقط * هو المختار لانه فيما لم يملك لم يوجد النذر في
الملك ولا مناه الى سببه فلا يصح * كالوقال * الى نبي المساكين صدقة ولا مال له لم يصح * اتفاقا *
نذر التصديق بهذه المائة يوم كذا على زيد فتصدق بمائة اخرى قبله * اى قبل ذلك اليوم *
وان فقير آخر جاز * لما تقر فيما مر * قال على نذر روم يزد عليه ولا نية له فعليه كفارة يمين *
ولو نوى صياما بلا عد لزمه ثلاثة ايام ولو صدقة فاطعام عشرة مساكين كالفطرة ولو نذر ثلثين
حجة لزمه بقدرهم * وصل بحلفه ان شاء الله بطل * يمينه * وكذا ايبطل به * اى بالاستثناء
المتصل * كل ما تعلق بالقول عبادة او معاملة * لربصيغة الاخبار ولو بالامر والنهي كاعتقوا
عبدى بعد موتى ان شاء الله لم يصح وبع عبدى هذا ان شاء الله تعالى لم يصح الاستثناء *
بخلاف المتعلق بالقلب كالنية * كما مر في الصوم والله اعلم *

* باب اليمين *

في الدخول والخروج والسكنى والايان * والركوب وغير ذلك الاصل ان الايمان مبنية عند
الشافعية على الحقيقة اللغوية وعند مالك ربح على الاستعمال القرانى وعند احمد على النية
وعندنا على العرف مالم ينوما يحتمله اللفظ فلا حنت في لايهم بيتا بيتا ذكرت الا بالنية
فتح * الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو * اختلفا على غيرهم * حلف ان لا يشتري
له شيئا بفلس فاشترى له بد درهم * او اكثر * شيئا لم يحنت كمن حلف لا يخرج من الباب
او لا يضر به اسواطا وليغنى عنه اليوم بالف فخرج من المطبخ وذرب بعض اوغدى * رغيف * اشترى
بالف اشباه * لم يحنت * لان العبرة لغوم اللفظ الا في مسائل حلف لا يشترى به عشرة حنت
ياحد عشر بخلاف البيع * اشباه * لا يحنت بد دخول الكعبة والمسجد والبيعة * النصارى
والكنيسة * اليهود * والدهليز والظلة * التي على الباب اذا لم يصلحا للبيتوتة بحر * في حلفه

لايدخل بيتا * لانها لم تعد للبيتوتة * و * لذ * بحث في الصفة * والايوان * على المذكور *
لانه يبات فيه صيفا وان لم يكن مستقفا فتح * وفي * لايدخل * دارا * لم بحث * بدخلها
خرية * لانباء فيها اصلا * وفي هذه الدار بحث وان * صارت * صحرا * او بنمت دار اخرى
بعد الانهدام * لان الدار اسم للعروة والبناء وصف والصفة انما تعتبر في المنكر لا للمعين الا
اذا كانت شوطا ارد اعية للمعين كحلفه على هذا الرطب فيتقيد بالوصف * وان جعلت * بعد
الانهدام * بستانا او مسجدا او حاما او بيتا او غلب عليها الماء فصارت نهر الا * بحث وان
بنيت دارا بعد ذلك * كمن البيت * وكذا بيتا بالاولى * فهدم او بني * بيتا * آخر * ولو بنقض
الاول لزوال اسم البيت * ولو هدم السقف دون الحيطان قد خله حنث في المعين * لانه
كالصفة * لاني المنكر * لان الصفة تعتبر فيه كأمرو عزا في البحر للبدائع لكن نظر فيه في النهر
بانه لا فرق حيث صلح للبيتوتة قيد بهذه الدار لانه لو اشار ولم يسم بان قال هذه حنث بدخلها
على اى صفة كانت كهل المسجل فخر ببقائه مسجدا الى يوم القيامة به يفتى ولو زيد فيه حصه
فدخلها لم بحث مالم يقل مسجدا بنى فلان فيبحث وكن لك الدار لانه عقد يمينه على الاضانه
وذلك موجود في الزيادة بدائع وبحر * ولو حلف لا يجلس الى هذه الاسطوانة او الى
هذا الحائط فهدم ما بنى * ولو * بنقضها * او لا يركب هذه السفينة فنقضت ثم اعيدت
بخشبها * لم بحث كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم برأه فكتب به * لان غير المبرى
لا يسمى قلما بل انبوا فاذا كسره نقل زال الاسم ومتى زال بطلت اليمين * والواقف على
السطح داخل * عند المتقدين ميين خلا للمتأخرين ووافق الكمال بحمل الحنث على سطح له
سا تر وعده على مقابله وقال ابن الكمال ان الحالف من بلاد العجم لا بحث قال مسكين
وعليه الفتوى وفي البحر وافاد انه لو ارتقى شجرة او حائطا حنثا وعلى قول المتأخرين لا
والظاهر قول المتأخرين في الكل لانه لا يسمى داخل عرفا كما لو حفر سردابا وقناة لا ينتفع
بها اهل الدار قال وعم اطلاقه المسجل فلو فوقه مسكن قد خله لم بحث لانه ليس بمسجل
بدائع ولو قيل الدخول بالباب حنث بالحادث ولو نقبا الا اذا عينه بالاشارة بدائع * و *
الواقف بقدميه * في طاق الباب * اى عتبته التى * بحيث لو اغلق الباب كان خارجا لا *
بحث * وان كان بعكسه * بحيث لو اغلق كان داخل * حنث * في حلفه لايدخل * ولو

كان المحلوف عليه الخروج انعكس الحكم * لكن في المحيط حلف لا يخرج فترى شجرة نصارى حال
 لو سقط سقط في الطريق لم يحنث لان الشجرة كبناء الدار * وهذا * الحكم المذكور * اذا كان *
 الحالف * واقفا بقل ميمه في طاق الباب فلو وقف باحدى رجليه على العتبة وادخل الاخرى
 فان استوى الجانبان او كان الجانب الخارج اسفل لم يحنث وان كان الجانب الداخل اسفل
 حنث * زيلعي * وقيل لا يحنث مطلقا هو الصحيح * ظهيرية لان الانفصال التام لا يكون
 الا بالقد ميم * ودوام الركوب واللبس والسكنى كالانشاء * فيحنث بمكته ساعة * لادوام
 الدخول والخروج والتزوج والتطهر * والضابطان ما يمتد فله واما حكم الابتناء والا فلا
 وهذا لو اليمين حال الدوام اما قبله فلا فلو قال كلما ركبت فانت طالق او فعلتي درهم ثم ركب
 ودوام لزمه طلقه ودرهم لو كان ركب لزمه في كل ساعة يمكنه النزول طلقه ودرهم قلت في عرفنا
 لا يحنث الا بابتداء الفعل في الفصول كلها وان لم ينو اليه مال استاذنا مجتبي * حلف
 لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة * يعنى التجارة * فخرج وبقي متاعه واهله * حتى لو بقي
 وت * حنث * واعتبر محل رح نقل ما يقوم به السكنى وهو ارفق وعليه الفتوى قاله العيني ولو
 الى مكة او مسجد على الارضه قاله الكمال واقره في النهر وهذا اليمينه بالعربية ولو بالفارسية
 برئ خروجه بنفسه كما لو كان سكناه تبعا وكما لو ابنت المرأة النقلة وغلبته او لم يمكنه الخروج ولو
 بدخول ليل او غلق باب او اشتغل بطلب دار اخرى او دابة وان بقى اياما او كان له متعة كثيرة
 فاشتغل بنقلها بنفسه وان امكنه ان يستكرى دابة لم يحنث ولو نوى التحول ببذنه دين وعند
 الشافعي رح يكفي خروجه بنية الانتقال * بخلاف المص * والبلد * والقرية * فانه يبر بنفسه نقط
 قرح حلف لا يسكن فلانا فساكنه في عرصة دار او هذا في حجره وهذا في حجرة حنث الا ان
 تكون دارا كبيرة ولو تقاسمها يحاط بينهما ان عين الدار في يمينه حنث وان نكحها الاولاد خلها
 فلان غصبا ان اقام معه حنث علم والا وان انتقل فورا لا كما لو نزل ضعيفا زك الوسايف الحالف فسكن
 فلان مع اهله به يغتسل لانه لم يساكنه حقيقة ولو قيل المساكنة بشهر حنث بساعة لعم امتدادها
 بخلاف الاقامة يحرق في خزانة الفتاوى حلف لا يضربها فضر بها من غير قصد لا يحنث * وحنث
 في لا يخرج * من المسجد * ان حمل واخرج * مختار * بامر ويزدونه * بان حمل مكرها *
 لا * يحنث * ولو راضيا بالخروج * في الاصح * ومثله لا يدخل اقساما واحكاما * واذا لم يحنث

بن خوله بلا امره لوبزلق او عن ارهوب ربح ارجع دابة علي الصحيح ظهيرة * لا تنحل
 يمينه * لعدم فعله * على الملك هب * الصحيح فتح وغيره وفي البحر عن الظهيرة به يفتى لكنه
 خالف في فتاونه فافتى بانحلالها اخذ بقول ابي شجاع لانه ارفق لكنك علمت المعتمد
 * ولا يحنت في قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها * قاصدا عند انفصاله من باب
 داره مشى معها ام لا لما في البلد ائع ان خرجت الا الى المسجد فانت طالق فخرجت تريد
 المسجد ثم بد الهازهت لغير المسجد لم تطلق * ثم اتى الى امر آخر * لان الشرطي الخروج
 والذهاب والرواح والعيادة والزيارة النية عند الانفصال لا الوصول الا في الايتان فلو *
 حلف لا يخرج ولا يذهب * او لا يروح بحر بحثا * الى مكة فخرج يريد هاتم رجع * عنها قصد
 غيرهما لانهم * حنت اذا جا وزعمران مصره علي قصدها * ان بينه وبينها مد سفر والا حنت
 بمجرد انفصاله فتح بحثا وفيه حلف ليخرجن مع فلان العالم الى مكة فخرج معه حتى جاوز
 البيوت بروفي لا يخرج من بغل اد فخرج مع جنازة والمقابر خارج بغل اد حنت * وفي
 لا ياتيها لا * يحنت الا بالوصول كما مر والفرق لا يخفى * كما * لا يحنت * لو حلف ان لا تاتي
 امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمه حتى مضى * العرس لانها ماتت العرس
 بل العرس اتاها ذخيرة * حلف ليا تينه * فهو ان ياتي منزله او حانوته لقيه ام لا * و * لو *
 لم ياته حتى مات * احلها * حنت في آخر حياته * وكذا كل يمين مطلقة اما الموقته فيعبر
 آخره فان مات قبل مضيه فلا حنت وقوله حنت يغيد انه لو ارتد ولحق لا يحنت لبطلان
 يمينه بالله بمجرد الرد كما مر فتدبر حلف * ليا تينه * غدا * ان استطاع نهي * استطاعة الصحة
 لانه التعارف تنقح * على رفع الموانع * كمرض او سلطان وكل اجنوب او نسيان بحر بحثا * وان
 نوى * بها * القدر * الحقيقية المقارنة للفعل * صدق ديانة * لا قضاء على الوجه فتح لانه
 خلاف الظاهر وقد اظهر الزاهدى اعتزاله هنا في المجتبى كما اظهره في القنية في موضعين
 من الفاظ التكفير * لا تخرجى * بغير اذنى او * الا باذنى * او بامر او بعلمى او برضاى * شرط *
 للبس * لكل خروج اذن * الا غرق او حرق او فرقة ولو نوى الاذن مرة دين وتنحل يمينه بخروجها
 مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح عند محمد رح
 وعليه الغتوى ولو الحجية وفي الصيرفية حلف بالطلاق لا ينقل اهله لبلد كذا فرغ الامر للمحاكم

او مشمشالم يحنت بخلاف حلفه لا ياكل ثمر فاكل حيسا فانه يحنت لانه تمر مفتت وان ضم اليه
شي من السمن او غيره بحر وفيه الاصل فيما اذا حلف لا ياكل معين فاكل بعضه ان كل شيء ياكله
الرجل في مجلس او يشربه في شربة فالحلف على كله والا فعلى بعضه * وكذا لا يحنت
لو حلف * لا ياكل بسر فاكل رطبا او لا ياكل عنب فاكل زيبا * بخلاف نحو جوز ولوز فان الاسم
يتناول الرطاب ايضا * ولو حلف لا ياكل رطبا او بسرا او لا ياكل رطبا ولا بسرا حنت باكل المذنب *
بكسر النون لاكله المحلوف عليه وزيادة * ولا حنت بشراء كباسة * بكسر الكاف اى عرجون ويقال
عنقود * بسر فيها رطب في حلفه لا يشتري رطبا * لان الشراء يقع على الجملة والمغلوب تابع
بخلاف حلفه على الاكل لوقوعه شيئا * و * لا حنت * في * اكله * لا ياكل لحم باكل *
مروقة او * سمك * الا اذا نواها * و * لا * في لا يركب دابة فركب كافرا او لا يجلس على
وتد فجلس على جبل * مع تسميتها فى القرآن لحمار دابة واوتاد العرف وما في التبيين من حنه
في لا يركب حيوانا يركوب الانسان رده فى النهر بان العرف العملي مخصوص عند ناك العرف
القولى * ولحم الانسان والكبد والكرش * والرية والقلب والطحال * والخنزير لحم * هذا
في عرف اهل الكوفة امانى عرفنا فلا كما فى النحر عن الخلاصة وغيرها ومنه علم ان العجمي يعتبر
عرفه قطعا وفى الخانية الراس والاكارع لحم في يمين الاكل لاني يمين الشراء وفي لا ياكل من
هذا الحمار يقع على كرائه ومن هذا الكلب يقع على صيده ولا يعم البقر الجاموس ولا يحنت باكل
الني هو الاصح * ولا * يحنت * بشحم الظهر * وهو اللحم السمين * في * حلفه * لا ياكل شحما *
خلافا لما بل شحم البطن والامعاء اتفاقا لا بما فى العظم اتفاقا نفع * واليمين على شراء الشحم *
وبيعه * كهى على اكله * حكما وخلافا زيلعى * ولا * يحنت * بالية فى * حلفه * لا ياكل *
او لا يشتري * شحما ولحما * لانها نوع ثالث * ولا * يحنت * بخبز او دقيق او سويق فى *
حلفه لا ياكل * هذا البر الا بالقضم من عينها * لومقلية كالبلية فى عرفنا اما لو قضمها نية فلا
حنت الا بالنية فتح وفى النهر عن انكشف المسئلة على ثلثة اوجه احدها ان يقول هذه الحنطة
ويشير لصبورة وهى مسئلة المختصر الثانية ان يقول هذه بلا ذكر حنطة فيحنت باكلها كيف كان
ولونية او خبزنا الثالثة ان يقول حنطة فيحنت باكلها ولونية لا بنحو الخبز ولوزرعه لم يحنت
بالخارج * وفى هذا الدقيق حنت بما يتخذ منه كالخبز ونحوه * كعصيدة وحلوى * لا يسعه *

فى الاصح كما مر فى اكل عين النخلة * والخبز ما اعتاده اهل بلد الحالف * فالشامى بالبر
 واليمنى بالذرة والطبرى بخبز الارز وبعض اهل القرى بالشعير فلقد دخل بلد البر واستمر
 لا ياكل الا الشعير لم يحنت الا بالشعير لان العرف الخاص معتبر فتح * حلف لا ياكل من خبز
 فلانة انصرف الى الخابزة التى تضربه فى التنور لالمن عجنته وهيشته للضرب * ظهيرية ومنه
 الرقاق لا الفطائر والثريد اربع مائة اوقية لانه لا يسمى خبز او حنت فى لا ياكل طعاما من
 طعام فلان ياكل خله او زيتته او ملحها ولو بطعام نفسه لالواخذ من نبيله او مائه فاكل به خبزا
 وفى لا ياكل سمنا فاكل سويقا ولا نية له ان يحث او عصر لسال السمن حنت والا لا جوهره وفى
 البدائع لا ياكل طعاما فاضطر لميته فاكل لم يحنت * والشواء والطبيع * يقعان * على اللحم *
 المشوى والمطبوخ بالماء هذا فى عرفهم امانى عرفنا فاسم الطبيع يقع على كل مطبوخ بالماء ولو بودك
 او زيت او سمن كما نقله المصنف روح عن المجتبى وفى النهر الطعام يعم مايوكل على وجه التطعم
 كخبز وفاكهة لكن فى عرفنا لا * والراس ما يباع فى مصر * اى مصر الحالف اعتبار اللعروف *
 والفاكهة التفاح والبطيخ والمشمش * ونحوها * لا العنب والرمان والرطب * خلافا لما خلاف
 عصر والعبرة للعرف فيحنت باكل ما يعد فاكهة عرفنا ذكره الشمنى واقرة المصنف * والكلوى
 ما ليس من جنسه حامض فتحنت باكل خبيص وعسل وسكر * لكن المرجع فيه الى عادات الناس
 ففى بلادنا لا حنت فى فانيد وعسل وسكر كما نقله المصنف روح عن الظهيرية * والادام ما يصطنع
 به الخبز * اذا اختلط به * كخل وزيت وملح * الذى به فى الغم * لا اللحم والبيض والجبن وقال
 محمد رح هو مايوكل مع الخبز غالبا * به يفنى كما فى البحر عن التهذيب وفيه فاما يوكل وحده غالبا
 كتمر وزبيب وجوز وعنب وبطيخ وبقل وسائر الفواكه ليس ادا اما الا فى موضع يوكل تبعال للخبز
 غالبا اعتبار اللعروف وفى البدائع الجوز رطبة فاكهة ويابسة ادا م فروع حلف لا ياكل لحما
 والاخر بصلا والاخر فلغلا فطبخ حشويه كل ذلك فاكلوا لم يحنثوا لاصحاب الغفل لانه لا يوكل الا
 كذا وهذا ان وجد طعمه ويزاد فى زعفران روية عينه وفى لا ياكل لبنا فطبخه بارزا ولا ينظر الى
 فلان فنظر الى يده او رجله او اعلى راسه لم يحنت الى راسه وظهره وبطنه حنت وفى المس
 يحنت بمس اليد والرجل عرض عليه اليمين فقال نعم كان حالفانى الصحيح كذا فى الصيرفية
 وغيرها قال المصنف روح هذا هو المشهور لكن فى فوائد شيخنا عن التاتار خانية انه بنعم لا يصير

خالفوا الصحيح ثم فرع ان ما يقع من التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعالينا
فيقول نعم لا يصح على الصحيح * التغلى الاكل المترادف الذي يقصد به الشبع * وكذا التعشى
ولا بد ان يأكل اكثر من نصف الشبع في غداء وعشاء وسحر * في وقت خاص وهو ما بعد طلوع
الفجر * وفي البحر عن الخلاصة عند طلوع الشمس قال وينبغي اعتماده للعرف زاد في النهر
واهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت الغداء فيعمل بعرفهم قلت
وكذلك اهل الشام * الى زوال الشمس * ثم لا بد ان يكون * مما يتغلى به * اهل بلده *
عادة وغدا اكل بلده ما تعارفه اهلها * حتى لو شبع بشرب اللبن يحنت البدوى لا الحضري
زيلعي * والتعشى منه * اى الزوال وفي البحر عن الاسيبج بي وفي عرفنا وقت العشاء بعد
صلوة العصر قلت وهو عرف مصر والشام * الى نصف الليل والسحر هو الاكل بعد نصف الليل
الى طلوع الفجر قال ان اكلت او * قال ان * شربت او لبست * او نكحت ونحو ذلك نعتى
حر * ونوى معينا * اى خبزنا اولينا او قطنا مثلاً * لم يصدق اصلاً * فيحنت باى شئ اكل او شرب
وقيل يد بين ما لو نوى كل الاطعمة او كل مياه العالم حتى لا يحنت اصلاً لنية محتمل كلامه *
ولو ضم * لان اكلت * طعاماً او * شربت * شراباً او * لبست * ثوباً دين * اذا قال عنيت شيئاً
دون شئ لانه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لانه نكرة في سياق الشرط فتعم كالنكرة في النفي
والاصل ان النية انما تصح في الملفوظ الا في ثلث فيدين في فعل الخروج والمساكنة وتخصيص
الجنس كحبشية او عربية لا الصفة ككوفية او بصرية فتح * نية تخصيص العام نصح ديانة * اجماعاً
فلو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلد كذا * لا * يصدق * قضاء * وكذا
من غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم عما نوى خاصاً * به يغتلى * خلافاً للخصاف وفي الولوالجية
متى حلفه ظالم واخذ بقول الخصاف فلا بأس به وقالوا النية للحالف لو بطلاق او عتاق
وكذا بالله لو مظلوماً وان ظالماً فلم يستحلف ولا تعلق للقضاء في اليمين بالله حلف * لا يشرب
من * شئ يمكن فيه الكرع نحو * دجلة * فيمينه * على الكرع * منه حتى لو شرب من نهر
اخذ منه لم يحنت وفي البحر عن الظهيرية الكرع لا يكون الا بعد الخوض في الماء لكن في
القمرستاني عن الكشف انه ليس بشرط بخلاف ماء دجلة * فيحنت بغير الكرع ايضاً * وفيما
لا يتاتي فيه الكرع كالبر والحب يحنت بالشرب بالاناء مطلقاً * سواء قال من البئر او من ماء

البشر لعين المجاز * ولو تكاف * انكرو * فيما لا يتأتى فيه ذلك * اى الكرع * لا يحنث * فى
الاصح لعدم العرف * امكان البر فى المستقبل شرطا انعقاد اليمين * ولو بطلاق * وبقاءها * اذ
لا بد من تصور الاصل لتنعقد فى حق الحلف وهو انكفارة ثم فرع عليه * نفي * حلفه * لا شرب
ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فيه ماء وصب * ولو بفعله او بنفسه * فى يومه * قبل
الليل * او اطلق * يمينه عن الوقت * ولا ماء فيه لا يحنث * سواء علم وقت الحلف ان فيه ماء او لا
فى الاصح لعدم امكان البر * وان * اطلق * كان * فيه ماء * نصب حنث * لجوب البر فى
المطلقة كما فرغ وقد فات بصبه اما الموقته ففى آخر الوقت وهذا الاصل فروعه كثيرة منها ان لم
تصل الصبح غدا فانت كذا لا يحنث يحضها بكثرة فى الاصح ومنها ان لم تردى الدينار الذى
اخذته من كيسى فانت طالق فاذا الدينار فى كيسه لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تهبى
صدائقك اليوم فانت طالق وقال ابوها ان رهنه فامك طالق فالحيلة ان تشتري منه بمهرها
ثوبا ملغوا وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يحنث ابوها لعدم الهبة ولا الزوج لعجزها عن الهبة عند
الغروب لسقوط المهر بالبيع ثم اذا ارادت الرجوع ردت به بخيار الروية * وفى * حلفه والله *
ليصعدن الى السماء وليقلبن هذا الحجر ذهبا حنث للحال * لا مكان البر حقيقة ثم يحنث
للعجز عادة ولو وقت اليمين لم يحنث ما لم يمض ذلك الوقت وفى حيرة الفقهاء قال لامرأته
ان لم اعرج الى السماء فى هذه الليلة فانت كذا ينصب سلمائم يعرج الى سماء البيت لقوله تعالى
فليمد بسبب الى السماء اى سماء البيت قال الباقلاني والظاهر خروجها عن قاعدة مبنى
الايمان * وكذا * الحكم لو حلف * ليقتلن فلانا لما بموته * اذ يمكن قتله بعد احياء
الله تعالى فيحنث * وان لم يكن عالما * بموته * فلا * يحنث لانه عقل يمينه على حيوة
كانت فيه ولا يتصور كمسئلة الكوز وكقوله ان تركت مسى السماء فعليه حر لان الترك لا يتصور
فى غير المقدور * حلف لا يكلمه فناداه وهوائمه فايظله * فلوم يوقظه لم يحنث هو المختار ولو
مستيقظا حنث لو بحيث يسمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال موصولا ان كلمتك فانت طالق
فاذهبى او اذهبى لا تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذهبى طلقت لانه مستأنف ولو
قال يا حائط اسمع او اصنع كذا او كن او تصد اسمع المحلوف عليه لم يحنث زيعلي وفى
السراجبة سال محمد بن رح حال صغرة ابا حنيفه رح فيه من قال لا اخرجك الله ثلاث مرات

فقال ابو حنيفة رح ثم ما ذا فنبسم محمد رح وقال انظر حسنا يا شيخ فنكس ابو حنيفة رح ثم قال
حنث مرتين فقال محمد رح احسنت فقال ابو حنيفة رح لا ادري اى الكمتين اوجع لى قوله حسنا
او احسنت * او * حلف لا يكلمه * الا باذنه فاذن له ولم يعلم * با لا ذن فكلمه * حنث *
لا شتقاق الاذن من الاذن فيشترط العلم بخلاف لا يكلمه الا برضا فرضى ولم يعلم لان رضاء
من اعمال القلب فيتم به * الكلام * والتحد يث * لا يكون الا باللسان * فلا يحنث باشارة
وكتابة كما في التنف وفي الحانية لا اقول له كذا انكتب اليه حنث ففرق بين القول والكلام لكن
نقل المصنف رح بعد مسئلة شم الریحان عن الجامع انه كالكلام خلا فالابن سماعه * والاخبار
والاقرار والبشارة تكون بالكتابة لا بالاشارة والاياء والاظهار والانشاء والاعلام يكون *
بالكتابة و * بالاشارة ايضا * ولو قال لم انزل الاشارة دين وفي لا يدعوه او لا يبشره
يحنث بالكتابة * ان اخبرتنى * او علمتنى * ان فلا ناقد م ونحوه يحنث بالصدق والكذب
ولو بقدر ومه ونحوه فعلى الصدق خاصة * لا فادتها الصاق الخبر بنفس القدر وم كاحققناه
فى بحث الباء من الاصول وكذا ان كتبت بقدر وم فلان كما سمخى في الباب الاتي وسأل الرشيد
محمد ارح عمون حلف لا يكتب الى فلان فارمى بالكتابة هل يحنث فقال نعم يا امير المؤمنين ان
كان مثلك * لا يكلمه شهر ان من حلفه * ولو عرفه فعلى باقيه * بخلاف لا عتكفن * ولا صوم *
شهر فان التعيين اليه * والفرق ان ذكر الوقت فيما يتناول الابد لاخراج ما رواه وفيما لا يتناول له للبد
اليه زيعلي * حلف لا يتكلم فقرأ القرآن اوسمى فى الصلوة لا يحنث * اتفاقا * وان فعل ذلك خارجها
حنث على الظاهر * كارجحه في البحر ورجح في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه الدرر
والملتقى بل فى البحر عن التهذيب انه لا يحنث بقراءة الكتب في عرفنا انتهى وقواه فى
الشرعية قائل ولا عليك من كثرة التصحيح له مع مخالفة العرف ويقاس عليه القاء درس ما
تكن يعكس عليه ما فى الفتح واما الشعر فحنث به لا نه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم اولى
بتأمل * حلف لا يقرأ القرآن اليوم يحنث بالقراءة فى الصلوة او خارجها ولو قرأ البسمة فان نوى
ما فى النمل حنث والا لا * لا نهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة كذا
او كتاب فلان لا يحنث بالنظر فيه وفهمه به يغنى واقعات * حلف لا يكلم فلانا اليوم فعلى
الجد بد ين * لقرانه اليوم بفعل لا يمتد نعم * فان نوى النهار صدق * لانه الحقيقة * ولو قال

ليلة اكلم فلا نا * فكنا * فهو على الليل خاصة * لعن م استعما له مفردا في مطلق الوقت قال *
 ان كلمته * اى عمروا * الا ان يقدم زيد او حتى او الا ان ياذن او حتى يا ذن فكنا افكلمه
 قبل قد ومه او * قبل * اذ نه حنث ولو بعد صلا لا يحنث * لجعل القدر وم والا ذن غاية لعن م الكلام
 * وان مات زيد * قبلهما * سقط الحلف * قيد بتأخير الجراء لانه لو قد منه فقال امراته طالق الا
 ان يقدم زيد لم تكن للغاية بل للشرط لان الطلاق مما لا يحتمل التاقيت فلا تطلق بقدر ومه
 بل بموته * كما لو قال * لغيرة * والله لا اكلمك حتى يا ذن لى فلان او قال لغريمه والله لا افارقك
 حتى تقضينى حقي * او حلف ليوفيه اليوم * فمات فلان قبل الاذن او برى من الدين *
 فاليمين ساقطه والاصل ان الحالف اذ اجعل ليمينه غاية وفاتت الغاية بطل اليمين خلافا
 للناني * كلمة مازال ومادام وما كان غاية تنتهي اليمين بها * فلو حلف لا يفعل كذا مادام بمخاري
 فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانتهاء اليمين وكذا الا ياكل هذا الطعام مادام فى ملك
 فلان فباع فلان بعضه لا يحنث باكل باقيه لانتهاء اليمين ببيع البعض وكذا الا افارقك
 حتى تعطينى حقى اليوم او حتى اتد ملك الى السلطان اليوم لا يحنث بمضى المدة بل
 بمفارقتة بعد * ولو قدم اليوم لا يحنث ولو فارقه بعد * يحركن الحلف ان يحركه الى باب
 القاضي ويحلفه فاعترف الخصم او ظهر شهود سقط اليمين لتقييده من جهة المعين بحال انكره
 كما سمجى فى باب اليمين في الضرب * وفي * حلفه * لا يكلم عبدا * اى عبد فلان * او عرسه
 او صد يقه او لا يدخل داره * او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه او لا يركب دابته * ان زالت
 اضافته * ببيع او طلاق او عد او * وكلمه لم يحنث فى العبد * ونحوه ما يملك كالد ار * اشار
 اليه * بهذا * او لا * علي المذهب لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالثوب والد ار *
 وفي غيره * اى فى تكلم غير العبد من العرس والصليق لا الدار لانها لا تكلم فتكون الدار
 مسكوت عنها للعلم بانها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه * ان اشار * بهذا الوعين * حنث * لان الحر يهجر
 لذاته * والا * يشير ولم يعين * لا * يحنث * وحنث بالمتجدد * بان اشترى عبد او تزوج
 بعبد اليمين * لا يكلم صاحب هذا الطيلسان * مثلا * فكلمه بعد ما باعه حنث * لان الاضافة
 للتعريف ولذالك لو كالم المشتري لم يحنث * الزمان والحين ومنكرهما ستة اشهر * من حين حلفه
 لانه الوسط * وبها * اى بالنية * ما نوع * فيهما على الصحيح بدائع * وغرة الشهر ورأس الشهر

اول ليلة * منه * ويومها واوله الى ما دون النصف وآخره اذا مضى خمسة عشر يوما *
 فلو حلف ان يصوم اول يوم من آخر الشهر وآخر يوم من اول الشهر صام الخامس عشر
 والسادس عشر والصيف من حين القاء الحشو الى لبسه ضد الشتاء بل ائع * و * في حلفه
 لا يكافه * الد هو والابل هو العمر * اى مدة حيوة الحالف عند علم النية * ودهر * منكرو *
 لم يد روقالا هو كالحين * وغير خاف انه اذا لم يرد عن الامام شى فى مسئلة وجب الافتاء
 بقولهما نهر وفى السراج وتوقف الامام فى اربعة عشر مسئلة ونقل لادري عن الائمة
 الاربعة بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل ايضا * الايام وايام كثيرة والشهور
 والسنون * والجمع والازمنة والاحائين والد هور * عشرة * من كل صنف لانه اكثر ما يدكر
 بلفظ الجمع ففي لا يكافه الازمنة خمس سنين * ومنكرها ثلثة * لانه اقل الجمع ما لم توصف
 بالكثرة كما مر حلف * لا يكلم عبيد او عبد فلان ولا يركب دوابه ولا يلبس ثيابه ففعل بثلثة منها
 حنث وان كان له * اى لفلان * اكثر من ثلثة * من كل صنف * والا * بان كالم اقل من ثلثة * لا *
 يحنث وتصح نية الكل * ولو كانت يمينه على زوجاته او اصل قائه او اخوته لا يحنث ما لم يكلم الكل *
 مما سمي لان المنع لمعنى في هو لاء فتعلقت اليمين باعيانهم ولو لم يكن له الا اخ واحد فان كان
 يعلم به حنث والا لا كما فى الوقعات والحق فى النهر الاصل قاء والزوجات قلت وهى من
 المسائل الاربع التى يكون فيها الجمع لواحد كما فى الاشباه واما الاطعمة والغياب والنساء فيقع
 على الواحد اجماعا لانصراف المعرف للعهد ان امكن والا فللجنس ولو نوى الكل صح والله اعلم
 * باب اليمين فى الطلاق والعناق *

الاصل فيه ان الولد الميت ولد فى حق غيره لافى حق نفسه وان الاول اسم لغرد سابق والآخر
 لغرد لاحق والوسط لغرد بين العددين المتساويين وان المتصف باحدها لا يتصف
 بالآخرى للتنافى ولا كذا لك الفعل لعدمه لان الفعل الثانى غير الاول فلو قال اخر تزوج
 انزوج فالتى انزوجها طالق طلقت المتزوجة مرتين لانه جعل الاخر وصفا للفعل وهو العقد
 وعقد ما هو الاخر * اول عبد اشتريه حر فاشترى عبد اعتق * لما مر ان الاول اسم لغرد
 سابق وقد وجد * ولو اشترى عبد بين معائمه آخر فلا * عتق * اصلا * لعدم الفردية * فان
 زاد * كلمة * وحده * او اسود او بالذناير * عتق الثالث * عملا بالوصف * ولو قال اول

عبد اشترى به واحد افاشترى عبد ين ثم اشترى واحد الا يعتق الثالث * و اشار الى الفرق
بقوله * للا حتمال * اى لان قوله واحد الاحتمال ان يكون حالاً من العبد او المولى فلا يعتق
بالشك وجوز في البحر جرحه صفة للعبد فهو كواحد وجوز في النهر الرفع خبر المبتدأ أحد وف
فهو كواحد * ولو قال اول عبد املكه فهو حر فملك عبد او نصف عبد عتق الكامل * وكذا
النياب بخلاف المكيلات والموزونات للمزاحمة زيلعى * قال اخر عبد املكه فهو حر فملك
عبد اقامت الخائف لم يعتق * اذ لا بد للاخر من الاول بخلاف العكس كالعبد لا بد له من
قبل بخلاف الغبل * فلو اشترى * الخائف المذكور * عبد اثم عبد اثم مات * الخائف * عتق *
الثانى * مستند الى وقت الشراء * فيعتبر من كل المال لو اشراء في الصحة والا فمن الثالث و
عليه فلا يصير فار الوعلق البائن بالاخر خلا فالحما واما الوسط ففي البند ائع انه لا يكون الا
في وترثنا في الثلاثة وسط وكن اثالث الخمسة وهكذا * ان ولدت فانت كذا احدث بالميت *
ولو سقطا مستبين الخلق والا لا * بخلاف فهو حر فولدت ميتا ثم آخر حيا عتق الحي وحده *
لبطلان الرق بالموت بخلاف الولد او الولادة * البشارة عرف اسم لخبير سار * خرج الضار
فليس ببشارة عرفا بل لغة ومنه فبشرهم بعذاب اليم * صدق * خرج الكذب فلا يعتبر *
ليس للمبشر به علم * فيكون من الاول دون الباقيين * فلو قال كل عبد بشرني بكذا فهو
حر فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول * فقط كما قلنا وتكون بكتابة ورسالة ما لم ينو المشافهة
فيكون كالحد يث ولو ارسل بعض عبده عبد آخر ان ذكر الرسالة عتق المرسل والا الرسول *
وان بشره معا عتقوا * لتحقيقها من الكل بل ليل فبشره بغيام عليهم * و * البشارة * لا فرق فيها
بين * ذكر * الباء وعدل منها بخلاف الخبر * فانه يختص بالصدق مع الباء كما مر في الباب قبله *
والكتابة كالخبر * فيما ذكر * والاعلام * لا بد فيه من الصدق ولو بلا باء * كالبشارة * لان
الاعلام اثبات العلم والكنب لا يفيد بل ائع قبا على * النية اذا قارنت
علة العتق * الاختيارية كالشراء مثلاً بخلاف الارث لانه جبرى * و * الحال * ان رق المعتق
كامل صح التكفير والا * بان لم تقارن العلة او قارنتها والرق غير كامل الولد * لا * يصح
التكفير ثم فرع عليها بقوله * فصح شراء ابية للكفارة * للمقارنة * لا شراء من حلف بعته *
لعل منها * ولا شراء مستولدة بنكاح علق عتقها عن كفارته بشرائها * لنقصان رقتها * بخلاف

ما اذا قال لقننه ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني فاشترها * حيث تجزيه عنها للمقارنة
 كاتهاب ووصية نارية عند القبول بخلاف ارث لما مر زيلعي * وعق بقله ان اشترت امة
 فهي حرة من تسراها وهي ملكه ايضا حينئذ * اى حين حلفه لمصادفتها الملك * لا * يعتق *
 من اشترها فسرهما * ويثبت التسرى بالتحصين والوطى وشرط الثاني عدم العزل فتح * ولو
 قال ان تسريت امة فانت طالق او عبدى حر فتسرى بمن في ملكه او من اشترها بعد التعليق
 طلقت وعق * وافاد الفرق بقله * لوجود الشرط * بلا مانع لصحة تعليق طلاق المنكحة باى
 شرط كان فليحفظ * كل مملوك لى حرعتق عبده ومم بروه * ويدين في نية الذكور لا
 الاناث * وامهات اولاده * لملكهم يد اورقبة * ومعنق البعض كالمكاتب * لعدم الملك يد ا
 وفي الفتح ينبغي في كل مرقوق لي حر ان يعتق المكاتب لام الولد الابالية * هذه طالق او
 هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاوليين وكذا العتق والاقرار * لان اولاء احد المذكورين
 وقد ادخلها بمن الاوليين وعطف الثلث على الواقع منهما فكان كاحد كما طالق وهذه لا يصح
 عطف هذه على هذه الثانية للزوم الاخبار عن المثنى بالفرد وهذا اذا لم يذكركلثاني والثالث
 خبر * فان * ذكر بان * قال هذه طالق او هذه او هذه وهذه طالق او قال هذا حرا وهذا
 وهذا حرا ان * فانه * لا يعتق * احد * ولا تطلق * بل يخير * ان اختار الاجاب الاول
 عتق * الاول * وحده وطلقت * الاولى * وحدها فان اختار الاجاب الثاني عتق الاخير ان
 وطلقت الاخيرتان * حلف لا يساكن فلا ناسافر الحالف فساكن مع اهل الحالف حنت عنده
 لا عند الثاني وبه يفتى قال لعبده ان لم تات الليلة حتى اضربك فأتى فلم يضربه حنت عند
 الثاني لا عند الثالث وبه يفتى اختلف في لحاق الشرط باليمين المعقود بعد السكوت وصححه
 الثاني وابطله الثالث وبه يفتى فلا حنت في ان كان كذا فكذا او سكنت ثم قال ولا كذا ثم
 ظهر انه كان كذا اخانية انتهى والله اعلم *

* باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلوة وغيرها *

الاصل فيه ان كل فعل يتعلق حقوقه بالمباشرة كبيع واجارة لا حنت بفعل ما مورده وكل ما يتعلق
 حقوقه بالامر كنكاح وصدقة وما لاحقوق له كاعارة وابراء يحنت بفعل وكيله ايضا لانه سفير
 ومعبور * يحنت بالمباشرة * بنفسه * لا بالامر اذا كان ممن يباشر بنفسه في البيع * ومنه الهبة

* بعوض ظهيرة * والشراء * ومنه السلم والاقالة قيل والتعاطي شرح وهبانية * والاجارة
والاستيجار * فلو حلف لا يوجرو له مستغلات آجرتها امرأته واعطته الاجرة لم يحنث لتركها
 في ايدي الساكنين وكأخذ اجرة شهر قد سكنوا فيه بخلاف شهر لم يسكنوا فيه ذخيرة *
والصلح عن مال * وقيل بقوله * مع الاقرار * لانه مع الانكار سفير * والقسم والخصومة
 وضرب الولد * اى الكبير لان الصغير يملك ضربه فيملك التفويض فيحنث بوكيله كالقاضي *
 وان كان * الحالف * ذا سلطان * كقاض وشريف * لا يباشر * هذه الاشياء * بنفسه
 حنث * بالمباشرة * وبالامر ايضا * لتقييد اليمين بالعرف وبمقصود الحالف * وان كان يباشر
 مرة ويقوض اخرى اعتبر الاغلب * وقيل يعتبر السلعة فلو مما يشتريها بنفسه لشرفها لا يحنث
 بوكيله والا حنث * ويحنث بفعله وفعل مأموره * لم يقل وكيله لان من هذا النوع الاستقراض
 والتوكيل به غير صحيح * فى النكاح * لا للانكاح * والطلاق والعناق * الواقعين بكلام وجد
 بعد اليمين لاقبله كتعليق بدخول دار زيلعي * والخلع والكتابة والصلح عن دم عمدا *
 وانكار كما مر * والهبة * ولو فاسدة او بعوض * والصدقة والقرض والاستقراض *
 وان لم يقبل * وضرب العبد * قيل والزوجة * والبناء والخيطة * وان لم يحسن ذلك
 خايمة * والذبح والاستيداع والايدياع * وكذا * الاعارة والاستعارة * ان اخرج الوكيل
 الكلام مخرج الرسالة والافلا حنث تارخانية * وقضاء الدين وقبضه والكسوة * وليس
 منها التكفين الا اذا اراد الاستردون التمليك سراجية * والحمل * وذكر منها في البحر
 نيفا واربعين وفي النهر عن شارح الوهبانية نظم والذي ما لا حنث فيه بفعل الوكيل لانه
 الاقل مشير الى حنثه فيما بقى فقال * بفعل وكيل ليس يحنث حالف * ببيع شراء
 صلح مال خصومة * اجارة استيجار الضرب لابنه * كذا قسمه والحنث في غيرها اثبت *
 ولا م دخل * مبتدأ خبره اقتضى الاتى * على فعل * اراد بدخولها عليه قريها منه ابن
 كمال * تجرى فيه النيابة * للغير * كبيع وشراء واجارة وخطبة وصباغة وبناء اقتضى *
 اى اللام * امره * اى توكيله * ليخصه به * اى بالمحلف عليه اذ اللام للاختصاص ولا يتحقق
 الا بامره المفقيد للتوكيل * فلم يحنث في ان بعثك ثوبا ان باعه بلا امر * لانتفاع التوكيل
 سواء * ملكه * اى المخاطب ذلك الثوب * اولا * بخلاف ما لو قال ثوبالك فانه يقتضى كونه

ملكاً له كما سيجي * فان دخل اللام على عين * اى ذات * او * على * فعل لا يقع * ذلك
 الفعل * عن غيره * اى لا يقبل النيابة * كاكل وشرب ودخول وضرب الولد * بخلاف العبد
 فانه يقبل النيابة * اقتضى * دخول اللام * ملكه * اى ملك المخاطب للمحلف عليه لانه كمال
 الاختصاص * فحنث في ان بعث ثوبالك ان باع ثوبه بلا امره * هذا نظير الدخول على العين
 وهو الثوب لان ثوبه ان بعث ثوباً هو مملوك لك واما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره
 فذكره بقوله * وكذا * اى مثل ما مر من اشتراط كون المحلف عليه ملك المخاطب قوله * ان
 اكلت لك طعاماً او شربت لك شراً باقتضى ان يكون الطعام * والشراب * ملك المخاطب * كما
 ان في اكلت طعاماً لك لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل والقرب من اسباب الترجيح
 واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص * وان نوى غيره * اى ما مر *
 صدق فيما فيه * تشديد * عليه * قضاء وديانته ودين فيما له ثم الفرق بين الديانته والقضاء
 لايتأني في اليمين بالله لان الكفارة لا مطالب لها كما مر * قال ان بعته او ابتعته فهو حر فعقل *
 عليه بيعاً * بالخيار لنفسه حنث * لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان اجميز بعد ذلك في
 الاصح كما لو قال ان ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام قيل بالخيار لانه * لو قال ان بعته
 فهو حر فباعه بيعاً صحيحاً بلا خيار لا يعتق * لزوال ملكه وتحل اليمين لتحقيق الشرط يلعي *
 ويحنث * الحالف في المسئلتين بالبيع والشراء * الفاسد والموقوف لا بالباطل * لعدم الملك
 وان قبضه ولو اشترى مدبراً او مكاتباً لم يحنث الا باجازه قاض ومكاتب فروع قال لامته
 ان بعث منك شيئاً فانت حرة فباع نصفها من زوج ولدت منه او من ابوها لم يقع عتق المولى ولو
 من اجنبي وقع والفرق في الظهيرة * * انما قيل بالبيع لانه * في حلقه لا ينزج * امرأة
 او * هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد * في الصحيح * وكذا الوحلف لا يصلي او لا
 يصوم * او لا يحج لان المقصود منها الثواب ومن النكاح الحلال ولا يثبت بالفاسد فلا تحل به
 اليمين بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وانه يثبت بالفاسد والهبة والاجارة كبيع * ولو كان *
 ذلك كله * في الماضي * كان تزوجت او صيت * فهو عليهما * اى الصحيح والفاسد لانه
 اخبار * فان عني به الصحيح صدق * لانه النكاح المعنوي بدائع * وان لم ابع هذا الرقيق فكذا
 فاعتق * المولى * او بدبر رقيقه * تدبيراً * مطلقاً * فلا يحنث بالمقيّد فتح * واستولى الامة حنث *

لتحقق الشرط بغوات محلية البيع حتى لو قال ان لم ابعك فانت حر قد برأ واستولد عتق ولا
يعتبر تكرار الرق بالردة لانه موهوم * قالت له * امرأته * تزوجت على فقال كل امرأة لي
طالق طلقت المحلقة * بكسر اللام وعن الثاني لا وصححه السرخي رح وفي جامع قاضي خان
وبه اخذ مشائخنا وفي الذخيرة ان في حال غضب طلقت والا لا * ولو قيل له الك امرأة غير
هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي كذا لا تطلق هذه المرأة * لان قوله غير هذه المرأة لا يحتمل
هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف الاول فروع يتفرع على الحنث لغوات المحل نحو
ان لم تصبي هذا في هذا الصحن فانت كذا فكسرتة وان لم تد هبي فتاتي بهذا الحمام فانت كذا
فطار الحمام طلقت قال المحرمه ان تزوجتك فعبدى حر فتزوجها حنث لان يمينه ينصرف الى
ما يتصور حلف لا يتزوج بالكونة عقد خارجها لا لان المعتبر مكان العقد ان تزوجت ثيبا فهي
كذا اطلق امرأته ثم تزوجها ثانيا لا تطلق اعتبار الغرض وقيل تطلق حلف لا يتزوج من بنات
فلان وليس لفلان بنت لا يحنث بمن ولدت له بحر * النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة لا *
تدخل تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار احد فكد اوالدار له او لغيره فدخلها الحالف
حنث لتكثيره ولو قال دارى اودارك لاحنث بالحالف لتعريفه وكذا لو قال ان مس هذا الرأس
احد واشار الى رأسه لا يحنث بالحالف به لانه متصل به خلقه فكان معرفة اقوى من المعرفة
بالاضافة بحر وذكره المصنف رح قبيل باب اليمين فى الطلاق معزى بالاشباه * الا * بالنية * وفي
العلم * كان كلم غلام محمد بن احمد احد فكد ادخل الحالف لوهو كذا لك لجواز استعمال العلم
فى موضع النكرة فلم يخرج الحالف من عموم النكرة بحر * قلت * وفى الاشباه المعرفة لا تدخل
تحت النكرة الا المعرفة فى الجزاء اى فتدخل فى النكرة التي هي فى موضع الشرط كان دخل
دارى هذه احد فانت طالق قد خلت هي طلقت ولود خلها هو لم يحنث لان المعرفة لا تدخل
تحت النكرة وتماهه فى القسم الثالث من ايمان الظهيرية * ويجب حج او عمرة ماشيا *
من بلد * فى قوله علي المشي الى بيت الله تعالى او الكعبة او اراق دما ان ركب *
لا دخاله النقص ولو اراد بيت بعض المساجد لم يلزمه شئ * ولا شئ بعلي الخروج والذهاب
الى بيت الله او المشي الى الحرم او * الي * المسجد الحرام * او باب الكعبة او ميزابها *
او الصفا والمروة * او مزدلفة او عرفة لعدم العرف * لا يعتق عبد قيل له ان لم احج العام

فانت حر* ثم قال حججت وانكر العبد واتى بشاهدين* فشهد ابنجره* لا ضحية* بكونته* لم تقبل لقيامها على نفي الحج اذا التضحية لا تدخل تحت القضاء وقال محمد رح يعتق ورجحه الكمال* حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية* وان افطرو لوجود شرطه* واوقال* لا اصوم* صوما او يوما حنث بيوم* لانه مطلق فيصرف للكمال* حلف ليصوم من هذا اليوم وكان بعد اكله او بعد الزوال صحت* اليمين* وحنث للحال* لان اليمين لا يعتدل الصحة بل التصور كتصوره في الناس وهو* كالموقال لامرأته ان لم تصل اليوم فانت كذا افحاضت من ساعتها او بعد ما وصلت ركعة* فان اليمين تصح وتطلق في الحال لان مرور الدم لا يمنع كافي الاستحاضة بخلاف مسألة الكوز لان محل الفعل وهو الماء غير قائم اصلا فلا يتصور بوجه* وحنث في لا يصلي بركعة* بنففس السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت حر لا يعتق الا بالاول شفع لتحقق الركعة* وفي* لا يصلي* صلوة بشفع* وان لم يقعد بخلاف لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط التشهل* وحنث* في لا يوم* احل ابا قتلاء قوم به بعد شروعه وان* وصلي* قص ان لا يوم احل* لانه امهم* وصدق ديانته* فقط* ان نواه* اى لا يوم احل* وان اشهد قبل شروعه* انه لا يوم احل* لا يحنث مطلقا* لادبانه ولا قضاء وصح الا قتلاء واولى الجماعة استحسانا* كما* لا حنث* لو امهم في صلوة الجنائز او مسجد التلابة* لعلم كمالها* بخلاف النافلة* فانه يحنث وان كانت الامامة في النوافل منها عنها فروع ان صليت فانت حر فقال صليت وانكر المولى لم يعتق لا مكان الوقوف عليها لا حرج قال ان تركت الصلوة فطالق فصلتها قضاء طلقت علي الاظهر ظهري حلف ما اخر صلوة عن وقتها وقد نام فقضاها استظهر الباقي عدم حنثه لحيث فان ذلك وقتها اجتمع حدثان فالطهارة منها حلف ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة وجماع امرأته ولا يغتسل يصلي الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم يجامعها ثم يغتسل كما غربت الشمس ويصلي المغرب والعشاء بجماعة فلا يحنث* حلف لا يحج فعلى الصحيح منه* فلا يحنث بالغاسل* ولا يحنث حتى يقف بعرفة عن الثالث* اى محمد رح* او حتى يطوف أكثر الطواف* المفروض* عن الثاني* وبه جزم في المنهاج للعلامة عمرو بن محمد العقيلي الانصارى كان من كبار فقهاء بخارى ومات بها سنة سبعين وخمسائة ولا يحنث في العمرة حتى يطوف اكثرها* ان لبست من مغزولك

فهو هل * اتصل ق به بمكة * فملك * الزوج * قطنا * بعد الحلف * فغزله * ونسج * ولبس
فهو هل * عند الامام وله اتصل ق بقيمته بمكة لا غير وشرطا ملكه يوم حلف وافتى
بقولهما في ديارنا لانها انما تغزل من كتان نفسها وقطنها بقوله في الديار الرومية لغزلهما من
كتان الزوج نهر * حلف لا يلبس من غزلها فلبس ثكته منه لا يحنت * عند الثاني و به يفتى
لانه لا يسمى لا بساعر فا * كلا يلبس ثوبا من نسج فلان فلبس من نسج غلامه * لا يحنت *
اذا كان فلان يعمل بيد * والا حنت * لتعيين المجاز * كاحنت بلبس خاتم ذهب * ولورجلا
بلا فص * اوعقل لو او زبرجد او زمرد * ولو غير مرصع عندهما و به يفتى * في حلفه
لا يلبس حليا * للعرف * لا * يحنت * بخاتم فضة * بل ليل حليه للرجال * الا اذا كان مصبوغا
على هيئة خاتم النساء بان كان له فص * فيحنت هو الصحيح زيلعي ولو كان مموها بل هب ينبغي
حنته به نهر كخلخال وسوار * حلف لا يجلس على الارض فجلس على * حائل منفصل كخبث
او جلد او * بساط او حصير او * حلف * لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه آخر فنام عليه
اولا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه آخر لا يحنت * في الصور الثلاثة كالواخرج الحشوم من
الفراش للعرف ولو انكر الاخيرين حنت مطلقا للعموم وما في القدرى من تنكير السرير
حملة في الجوهرة على المعرف * بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السرير او الواح
هذا السفينة فغرش على ذلك فراش لم يحنت * لانه لم ينم على الواح يحركها في نسج الشرح
لكن ينبغي التعبير بآداة التشبيه نحو كوالوا الى آخر الكلام او تاخير عن مقالة الغرام لصبغ المرام
كما لا يخفى على ذوي الافهام وكما هو الموجود في غالب نسخ المتن بل يارناد مشق الشام فتنبه *
ولو جعل على الفراش قرام * بانكسر الملا * او * جعل * على السرير بساط او حصير حنت *
لانه يعد نائما وجالسا عليهما بخلاف ما مر * بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السفينة
او الواح هذا السرير فغرش على ذلك فراش * فانه لا يحنت لانه لم ينم على الواح * حلف
لا يمشي على الارض فمشى عليها بنعل او خف * او مشى على احجار * حنت * وان مشى على
بساط لا يحنت فرع ان نمت على ثوبك او فراشك فكذا اعتبر اكثر بهن والله اعلم *

* باب اليمين في الضرب والقعل وغير ذلك *

ما يناسب ان يترجم بمسائل شتى من الغسل والكسوة الاصل هنا ان * ما شارك الميت فيه

الحى يقع اليمن فيه على الحاليتين * الموت والحيوة * وما اختص بحالة الحيوة * وهو كل فعل
 يلك ويؤلم ويغمر ويسركشتم وتقيل * تقيد بها * ثم فرع عليه * فلو قال ان ضربتك او كسوتك
 او كامنك او دخلت عليك او قبلتك تقيد * كل منها * بالحيوة * حتى لو علق بها طلاقا او عتقا
 لم يحنث بفعلها في ميت * بخلاف الغسل والحمل والمس والباس الثوب * كحلفه لا يغسله
 او لا يحمله لا يتقيد بالحيوة * يحنث في حلفه * ولو بالغارسية * لا يضرب زوجته فملا شعرها
 او خنقها او عضها * او قرصها ولو مما زاحا خلا فالما صححه في الخلاصة * والقصل ليس بشرط
 فيه * اى في الضرب * وقيل شرط علي الاظهر * والاشبه بحروبه جزم في الخانية والسراجية
 واما الايلام فشرط به يقتضى ويكفى جمعها بشرط اصابة كل سوط واما قوله تعالى وخذ بيدك ضغثا
 اى حزمت ربحان فخصوصية لرحمة زوجة ايوب عليه الصلوة والسلام فتح * حلف ليضربن *
 او ليقتلن * فلا نال مرة فهو على الكثرة * والمبالغة كحلفه ليضربن به حتى يموت او حتى
 يقتله او حتى لا يتركه لاحيا ولا ميتا ولو قال حتى يغشي عليه او حتى يستغيث او حتى يبكي
 فعلى الحقيقة * ان لم اقل زيل اكنك اوهو * اى زيد * ميت ان علم * الحالف * بموته
 حنث والا لا * وقد قل منها عند ليصعدن السماء * حلف لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد
 ومات بها حنث * كحلفه لا يقتله يوم الجمعة فجرحه يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنث *
 بعكسه * اى ضر به بكوفة وموته بالسواد * لا * يحنث لان المعتبر زمان الموت ومكانه بشرط
 كون الضرب والجرح بعد اليمين ظهيرية وفيها ان لم تأتني حتى اضربك فهو علي الا تيان
 ضر به او لا ان رأيتك لاضر به فعلى التراخي مالم ينوال فوران رأيتك فلم اضربك فرآه الحالف
 وهو مريض لا يقلد على الضرب حنث ان لقبته فلم اضربك فرآه من قد رميل لم يحنث بحر *
 الشهر وما فوقه * ولو الى الموت * بعيد ومادونه قريب * فيعتبر ذلك في ليقضين دينه او لا
 يكلمه الى بعيد او الى قريب * و * لفظ * العاجل والسريع كالقريب والاجل كالبعيد * وهذا
 بلا نية * وان نوى * بقریب او بعيد * مدة * معينة * فمهما فعل ما نوى * ويدين فيما فيه
 تخفيف بحر * حلف لا يكلمه ميلا او طويلا ان نوى شيئا فذاك والا فعلى شهر ويوم * كذا فى
 البحر عن الظهيرية وفى النهر عن السراج على شهر وكذا اكل ايوما احدى عشر ولو اواحد
 وعشرون بضعة عشر ثلثة عشر * يبر فى حلفه ليقضين دينه اليوم لو تضى نهر جة * ما يرد

التجار * اوزيونا * ما يرد به بيت المال * ارمستحقة * للغير ويعتق المكاتب بدفعها * لا * يبر *

لوقضاة رصاصا وستوقة * وسطها غش لانها ليسا من جنس الدراهم ولكل التوجز بهما في صرف وسلم لم يجوز ونقل مسكين ان النبهرجه اذا غلب غشها لم تأخذ واما الستوقة فاخذها حرام لانها نحاس انتهت وهذه احدى المسائل الخمس التي جعلوا الزيف فيها كالحياد * يبر *

المديون * في حلفه * لرب الدين * لا قضيين مالك اليوم * فجاءه فلم يجد * ودفع للقاضي ولو في موضع لا قاضي له حنث به يفتى منية المفتى وكذا يبر * لو * وجد * فاعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تناله يده لو اراد * قبضه * والا * يكن كذا لك * لا * يبر ظهورية وفيها حلف ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان باع ما للقاضي بيعه لو رفع الامر اليه * وكذا يبر بالبيع * ونحوه مما يحصل المقاصة فيه * به * اى بالدين لان المديون تقضى باموالها * وهبة * الدائن * الدين منه * اى من المديون * ليس بقضاء * لان الهبة اسقاط لامقاصة * و * حينئذ فلا * يحنث لو كانت اليمين موقته * لعدم امكان البر مع هبة الدين وامكان البر شرط البقاء * كما * هو شرط البقاء كما مر في مسألة الكوز وعليه * لو حلف ليقبض دينه غدا فنقضه اليوم او حلف ليقتلن فلانا غدا فمات اليوم او * حلف * لياكلن هذا الرغيب غدا فاكله اليوم لم يحنث * زيلعي *

حلف ليقضين دين فلان فامر غيره بالاداء واحاله فقبض برؤاى قضى عنه متبرع لا يبر * ظهورية وفيه حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ففعل بحيث يراه او يحفظه فليس بمفارق ولو نام او غفل او اشغله انسان بالكلام او منعه عن الملازمة حتى صوب غريمه لم يحنث ولو حلف بطلاقها ان يعطيها كل يوم درهما فربما يدفع اليها عند الغروب او عند العشاء قال اذا لم يخل يوما وليلة عن دفع درهم لم يحنث * حلف لا يقبض دينه من غريمه درهما دون درهم فقبض بعضه لا يحنث حتى يقبض كله * قبضا * متفرقا * لوجود شرط الحنث وهو قبض الكل بصفة التفريق * لا * يحنث * اذا قبضه بتفريق ضرورى * كان يقبضه كله بوزنين لانه لا يعد تفريقا عرفا مادام في عمل الوزن * لا يأخذ ماله على فلان الاجملة او الاجمعا فترك منه درهما ثم اخذ الباقي كيف شاء لا يحنث * ظهوريه وهو الحيلة في عدم حنثه في المسئلة الاولى * كما لا يحنث من قال ان كان لى المائة او غير اوسوى * مائة * فكذلك يملكها * اى المائة * وبعضها * لان غرضه نفي الزيادة على المائة وحث بالزيادة لومها فيه الزكوة والا لاحتى لو قال * امرأته كذا *

ان كان له مال وله عروض * وضياح * ودور لغير التجارة لم يحنث * خزانه اكمل * حلف
 لا يفعل كذا اتركه على الابد * لان الفعل يقتضى مصدر امنكرا والنكرة فى النفى نعم * فلو فعل *
 المحلوف عليه * مرة * حنث * وانحلت يمينه * وما نبي شرح المجمع من عدم سهر * فلو فعله
 مرة اخرى لا يحنث * الا فى كلما * ولوقيد ما بوقت * كوالله لا افعل اليوم * فمضى * اليوم *
 قبل الفعل بر * لوجود ترك الفعل فى اليوم كله * وكذا ان ملك التحالف والمحلوف عليه بر *
 لتحقيق العدم واوجن التحالف فى يومه حنث عندنا خلافا لاحمد فتح * ولو حلف ليفعلن بر
 بمرة * لان النكرة فى الاثبات تخص والواحد هو المتيقن ولوقيد ما بوقت فمضى قبل الفعل
 حنث ان بقى الامكان والابان وقع الياس بموته او بغت المحل بطلت يمينه كما مر فى مسألة الكوز
 زيلعي * حلفه وال ليعلمنه بكل داعر * بهمليتين اى مفسل * دخل البلد * تقييد حلفه *
 بقيام ولايته * بيان لكون اليمين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقييد يمينه بغور
 علمه واذا سقطت لا تعود ولو ترقى بلا عزل الى منصب اطل فاليمين باقية لزيادة تمكنه فتح
 من هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله * كما لو حلف رب الدين غريمه او الكفيل بامر
 المكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه تقييد بالخروج حال قيام الدين بالكفالة * لان
 الاذن انما يصح ممن له ولاية المنع حال قيامه * و * منها * لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه تقييد
 بحال قيام الزوجية * بخلاف لا يخرج امرأته من الدار لعدم دلالة التقييد زيلعي * حلف
 ليهجن فلانا فوصبه له فلم يقبل بر * وكذا اكل عقد تبرع كعارية ووصية وقرار * بخلاف
 البيع * ونحوه حيث لا يبر بلا قبول وكذا فى طرف النفي والاصل ان عقود التبرعات بازاء
 الايجاب فقط والمعاوضات بازاء الايجاب والقبول معا * وحضرة الموهوب له شرط فى الحنث *
 فلو وهب التحالف لغائب لم يحنث اتفاقا ابن ملك فليحفظ * لا يحنث فى حلفه لا يشم ريحانا
 بشم وردىا سيمين * والمعول عليه العرف فتح * و * يمين * الشم يقع على * الشم * المقصود
 فلا يحنث لو حلف لا يشم طيبا فوجد ريحه وان دخلت الرائحة الى دماغه * فتح * ويحنث فى
 حلفه لا يشمى بنفسه او وردا بشرء ورقم ما لادهنهما * للعرف * حلف لا يتزوج فزوجه
 فضولى فاجاز بالقول حنث وبا لفعل * منه الكتابة خلافا لابن سماعه * لا * يحنث به يفتى
 خانية * واو زوجه فضولى ثم حلف لا يتزوج لا يحنث بالقول ايضا * اتفاقا لاستنادها لوقت

العقل * كل امرأة قد خل في نكاحي * او تصير حلا لالي * فكذلك افاجا زكاح فضولي بالفعل
لا يحنت * بخلاف كل عبد يدخل في ملكي فهو حر فاجازته بالفعل حنت اتعا لكثره اسباب
الملك عما دية وفيها حلف لا يطلق فاجاز طلاق فضولي قولاً او فعلاً فهو كالنكاح غير ان سرق
المهر ليس باجازه لوجوبه قبل الطلاق قال لامرأة الغير ان دخلت دار فلان فانت طالق
فاجاز الزوج قد خلت طلقت * ومثله * في عدم حنثه باجازه فعلاً ما يكتبه الموثقون في
التعليق من نحوه قوله * ان تزوجت امرأة بنفسي او بوكيل او فضولي * اودخات في نكاحي
بوجه ما تكون زوجته طالق لان قوله او بفضولي الخ عطف على قوله بنفسي وعامله تزوجت و
هو خاص بالقول وانما ينسد باب الغضولي لوزاد او اخبرت نكاح فضولي ولو بالفعل فلا
مخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المتزوجة فيرفع الامر الى شافعي لتفسخ اليمين المضافة
وقد منافي التعليق ان الاثناء كاف في ذلك بحر * حلف لا يدخل دار فلان انتظم المملوكة
المستاجرة والمستعارة * لان المراد به المسكن عرفاً ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق
التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلانة قد دخل دارها وزوجها ساكن بها لم يحنت لان
الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج نهى عن الواقعات * لا يحنت في * حلفه *
انه لا مال له وله دين على مغلس * بتشديد اللام اى محكوم بافلاسه * او * على * ملى *
غنى لان الدين ليس بمال بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة فروع قال لغيره
والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يفعله المخاطب حنت ما لم ينو الا ستخلاف قال لغيره
اقسمت عليك بالله او لم يقل عليك لتفعلن كذا فالحالف هو المبتدئ ما لم ينو الاستغهام ولو
قال عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف المجيب لا يدخل فلان داره فيمينه
على النهي ان لم يملك منعه والافعل النهي والمنع جميعاً آجر داره ثم حلف انه لا يتركه
فيها برقوله اخرج لا يدع ماله اليوم على غريمه فنقله للقاضي وحلفه برقيل له ان كنت
فعلت كذا فامرأتك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلقت وفي الاشباه القاعقة الحادية عشر
السؤال معاذني الجواب قال امرأة زيد طالق او عبد حر او عليه المشي لبیت الله ان فعل
كذا او قال زيد نعم كان حالاً الخ ادعى عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شيء فبرهن بالمال حنت
به يفتي حلف ان فلانا ثقیل وهو عند الناس غير ثقیل لم يحنت الا ان ينوى ما عند الناس

لا يعمل معه في القسامة مثلاً فعل مع شريكه حنث ومع عبده الماذون لا لا يزرع ارض
فلان فزرع ارضا بينه وبين غيره حنث لان نصف الارض يسمى ارضا بخلاف لا ادخل
دار فلان فدخل المشتركة اذا لم يكن ساكناً والله سبحانه وتعالى اعلم *

* كتاب الحنث ورد *

هو لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة وجبت حق الله تعالى زجرا * فلا تجوز الشفاعة فيه
بعد الوصول للحاكم وليس مطهرا عند نابل المطهر التوبة واجمعوا انها لا تسقط الحنث في الدنيا *
فلا تعزير * حنث لعدم تقريره * ولا قصاص حنث * لانه حق الولي * والزنا * الموجب للحنث * وطى *
وهو ادخال خال قد وحشة من ذكر قوله مكلف خرج الصبي والمعتوه فلو وطى الصبي والمعتوه امرأة
عاقلة بالغة لم تحنث المرأة ايضا لان هذا الميسم زنا يوجب الحنث ودصرح هذه المسئلة في آخر الباب
الاتي لكانت به * مكلف * خرج الصبي والمعتوه * ناطق * خرج وطى الاخرس فلا حنث عليه
مطلقا للشبهة واما الا عمن فيحنث للزنا بالانثى بالبرهان شرح وهبانية * طائع في قبل
مشتهاة * حالا او ماضيا خرج المكره الدبر ونحو الصغيرة * خال عن ملكه * اى ملك الواطى *
وشبهته * اى في المحل لا في الفعل ذكره ابن الكمال وزاد الكمال * في دار الاسلام * لانه
لا حنث بالزنا في دار حرب * او تمكينه من ذلك * بان استلقى ففعلت على ذكره فانها حنث ان
لوجود التمكين * او تمكينها * فان فعلها ليس وطأ بل تمكين فتم التعريف وزاد في المحيط
العلم بالتحريم فلو لم يعلم لم يحنث للشبهة وروده في الفتح بحرمة في كل ملة * ويثبت بشهادة
اربعة * رجال * في مجلس واحد * فلو متفرقين حنثا * بلفظ الزنا لا * مجرد اللفظ *
الوطى او الجماع * وظاهر الدرر ان ما يغيب معنى الزنا يقوم مقامه * ولو * كان * الزوج
احد هم اذا لم يكن * الزوج * قد فيها * ولو شهد بزناها بولده للتهمة لانه يدفع اللعان عن
نفسه في الاول ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة لو بعده في البائية ظهيرية *
فسألهم الامام عنه ما هو * اى عن ذاته وهو الايلاج عيني * وكيف هو واين هو ومتى زنى
وبمن زنى * لجواز كونه مكرها وبدا الحرب او في صباه او بامة ابنه فيستقضى القاضي
احتياالا للذكر * فان بينوه وقالوا رأينا وطئها في فرجها كالميل في المكحلة * هو زيادة بيان
احتياالا للذكر * وعدلوا سرا وعلنا * اذا لم يعلم بحالهم * حكم به * وجوبا وترك الشهادة

به اولى ما لم يتهتك فالشهادة اولى نهر * ويثبت * ايضا * بأقراره * صريحا صاميا ولم يكن به
 الآخر والاظهر كذا به يجبه اور تقها ولا اقربنا نخر ساء او هي باخرس لجواز ابد اما يسقط
 الحبل ولو اقرب به او بسرقة في حال سكره لاحد ولو سرق او زنى حل لان الانشاء لا يحتمل
 التكنيب والاقرار يحتمله نهر * اربعاني مجالسه * اى المقر * الاربعة كلما اقر *
 بحيث لا يرا * وساله كامر * حتى عن المرنى بها لجواز بيمانه با مئة ابنه نهر * فان بينه *
 كما يحق * حد * فلا يثبت بعلم القاضي ولا بالبينة على الاقرار ولو قضى بالبينة فاقر مرة
 لم يحل عند الثاني وهو الاصح ولو اقرارا بطلت الشهادة اجما عا سراج * ويحلى سبيله
 ان يرجع عن اقراره قبل الحبل او في وسطه ولو * رجوعه * بالفعل كهر وبه * بخلاف
 الشهادة * وانكار الاقرار رجوع كان انكار الردة توبة * كاسمجي * وكذا يصح الرجوع عن
 الاقرار بالاحصان * لانه لما صار شرطا للحل صار حقا لله تعالى فصح الرجوع عنه لعدم
 المكذب بحر * وكنه عن * سائر الحدود والخالصة لله * كحل شرب وسرقة وان ضمن
 المال * ونذب تلقينه * الرجوع * بلعلك قبلت او لمست او وطئت بشبهة * لحد يث ما عز *
ادعى الزاني انها زوجته سقط الحد عنه وان * كانت * زوجة للغير * بلا بينة * ولو تزوجها
بعد * اى بعد زناه * واشترها الا * يسقط في الاصح لعدم الشبهة وقت الفعل بحر * ويرجم
محض فى قضاء حتى يموت * ويصطفون كصغوف الصلوة لرجمه كما رجم قوم تنجوا ورجم
آخرون * فلوقتل شخص او فقا عينه بعد القضاء به فهدر * وينبغي ان يعز ولافتياته على الامام
نهر * لو * قبله * اى قبل القضاء به * يجب القصاص فى العمل والدية فى الخطاء *
 لان الشهادة قبل الحكم بها الاحكم لها * والشرط براءة الشهود به * ولو حصاة صغيرة الاعتر
كمروض نيرجم القاضي بحضرتهم * فان ابوا او ماتوا او غابوا * او قطعوا بعد الشهادة * او بعضهم
سقط * الرجم لغوات الشرط ولا يحل ون فى الاصح * كالمخرج بعضهم عن الاصلية * للشهادة *
بفسق او عى او خرس * او قذف ولو بعد القضاء لان الامضاء من القضاء فى الحد وهو لو
 محصنا اما غير فيحل فى الموت والغيبة كفى الحاكم * ثم الامام * هذا ليس حتما كيف و
 حضوره ليس بلازم قاله ابن الكمال وما نقله المصنف عن الكمال تعقبه فى النهر * ثم الناس *
 اناد فى النهر ان حضورهم ليس بشرط فرمهم كذا لك فلو امتنعوا لم يسقط * ويبدى الامام لو

مقراً * مقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجسه وان امرهم لغوت شرطه فتح تكن سيجي انه لو
قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسعك رجسه وان لم تعاین الحجّة وبكره للمحرم الرجم
وان فعل لا يحرم الميراث * وغسل وكفن وصلى عليه * وصح انه عليه الصلوة والسلام صلى
على الغامدية * وغير المحصن يجلد مائة جلدة ان حراً ونصفها للعبد * بدلالة النص والمراد
بالمحصنات في الآية الحرائر ذكراً البيضاوى وغيره وذكر الزيلعي انه غلب الاناث على الذكور
لكنه عكس القاعدة * والعبد * لا يحل سبيله * بغير اذن الامام * ولو فعله هل يكفى الظاهر
للقولهم ركنه اقامة الامام نهر * بسوط لا عقدة له * فى الصحاح نهر : السياط عقد اطرافه *
متوسطاً * بين الجراح وغير المولم * ونزع ثيابه خلا ازار * لستر عورته * وفرق * جلد *
على بدنه خلا رأسه ووجهه وفرجه * قيل وصدرة وبطنه ولو جلد في يوم خمسين متواليه
ومثلها فى اليوم الثانى اجزاه على الاصح جوهره * وقال على رضى الله عنه * يضرب الرجل
قائماً * والمرأة قاعداً * فى الحدود * والتعازير * غير ممدود * على الارض كما يفعل فى
زماننا فانه لا يجوز نهر وكذا لا يمد السوط لان المشترك فى النفي يعم ابن كمال * ولا ينزع ثيابها
الا الفرو والكشور تضرب جالسة * لما روينا * ويحفر لها * الى صدرها * فى الرجم * وجاز تركه
لسترها بنياها ولا يجوز الحفر له ذكره الشنبي ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان مقراً لا يتبع
ولا يتبع حتى يموت كما مر * ولا يجمع بين جلد ورجم * فى المحصن * ولا بين جلد ونفي *
اى تغريب فى البكر ونسره فى النهاية بالحبس وهو احسن واسكن للفتنة من التغريب لانه يعود
على موضعه بالنقض * الاسياسة * وتعزير ان يفرض الامام ركن افي كل جناية نهر * ويرجم مريض زنى
ولا يجلد * حتى يبرأ الا ان يقع اليباس من برئه فيقام عليه بحر * ويقام على الحامل بعد وضعها *
لا قبله اصلاً بل تحبس لو زناها ببينة * فان كان حلاً لها الرجم رجمت حين وضعت * الا اذا لم يكن
للموادر من يربيه فحتى يستغنى ولو ادعت الحمل يربها النساء فان قلن نعم حبسها سنتين ثم
رجمها اختيار * وان كان الجبل فبعد النفاس * لانه مرض * وشرائط * احصان الرجم *
سبعة * الحرية والتكليف * عقل وبلوغ * والاسلام والوطى * وكونه * بنكاح صحيح * حال
الدخول * وكونها * بصغة الاحصان * المذكورة وقت الوطى فا حصان كل منهما شرط
لصيرورة الآخر به محصناً فلو نكح امه او الحره عدا احصان الا ان يطأها بعد العتق فيحصل

لا حصان به لا بما قبله حتى لو زنى ذمي بمسلمة ثم اسلم لا يرحم بل يجلد وبقي شرط آخر ذكره ابن
 كمال وهو ان لا يبطل احصاؤها بالارتداد فلو ارتد اثم اسلم لم يعد الا بالادخل بعد ولو بطل
 يجنون او عنة عاد بالافاقه وقيل بالوطى بعد * و * اعلم * انه لا يجب بقاء النكاح لبقائه *
 اى الاحصان فلو نكح فى عمره مرة ثم طلق وبقي مجرد اوزنى يرحم ونظم بعضهم الشرط
 فقال * شروط الاحصان ائت ستة * فخذها عن النص مستفهما * بلوغ وعقل وحرية *
 ورابعها كونه مسلما * وعقل صحيح ووطى مباح * متى اختلف شرط فلا يرحم *

* باب الوطى *

الذى يوجب الحل والذى لا يوجب * لقيام الشبهة لحديث ادراك الحل ودبالشبهات
 ما استطعتم * الشبهة ما يشبهه * الشئ * الثابت وليس بثابت * فى نفس الامر * وهى
 ثلاثة انواع شبهة * حكمية * فى المحل وشبهة فى * اشتباه * الفعل وشبهة فى العقد * والتحقيق
 ودخل هذه فى الاوليين وسنحققه * فان ادعاهما * اى الشبهة * وبرهن قبل * برهان *
 وسقط الحل وكذا يسقط * ايضا * بمجرد دعواها الا فى دعوى الاكراه * خاصة * فلا بد
 من البرهان * لانه دعوى بفعل الغير فيلزم ثبوته لحر * لا * حل بلازم * بشبهة المحل * اى
 الملك وتسمى شبهة حكمية اى الثابت حكم الشرع بحله * وان ظن حر مته كوطى امه ولد *
 وولد ولده * وان سفل ولرولد * حيا فتحل يث انت ومالك لا ييك * ومعتق الكنايات *
 ولو خلا خلا عن مال وان نوى بها ثلثا نهر لقول عمر رضى الله تعالى عنه الكنايات رواج * و *
 وطى * البائع * الامه * المبيعة الزوج * الامه * الممهوره قبل تسليمها * لمشترو زوجة وكذا بعد *
 فى الفاسد * ووطى الشريك * اى احل الشريكين * التجارية المشتركة * ووطى * جارية
 مكاتبه وعبد * الماذون له وعليه دين محيط بما له ورقبته * زيلعى * وطى جارية من الغنيمة
 بعد الاحراز * بل ارنا * اوقبله * ووطى جاريتها قبل الاستبراء والتى فيها خيال للمشتري والتى
 هي اخته رضا عا وزوجة حرمت بردها ومطاعها لابنه او جماعه لامها او بنتها لان من الامة
 من لم يحرم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتتبع فدعوى الحصر فى ستة مواضع ممنوع * ولا *
 حل ايضا * بشبهة الفعل * وسمى شبهة اشتباه * اى شبهة فى حق من حصل له اشتباه * ان ظن
 حله * العبرة لدعوى الظن وان لم يحصل له الظن ولراده اياه احل هما فقط لم يحل احتيا يفر

جميعا بعلمها بالحرمة نهر * كوطى امه ابويه * وان عليا شمني * ومعتد الثالث * ولو جملة *
وامه امرأته وامه سيد * وطى * المرتحن * الامة * المرهونه * في رواية كتاب الحدود
وهي المختار زيلي وفي الهداية المستعير للرحمن كالمرتحن وسيجى حكم المستاجر والمغصوبة
وينبغي ان الموقوفة عليه كالمرهونه نهر * ومعتد * الطلاق على مال * وكل المختلعة
على الصحيح بدائع * ومعتد * الاعتاق * والحال انها * هى ام ولد * والواطى * ان
ادعى النسب ثبت فى الاولى * شبهة المحل * لا فى الثانية * اى شبهة الفعل لمتحضة زنا *
الانى المطلقة ثلثا بشرطه * بان تلد لاقل من سنتين لا اكثر الا بدعوى كامر فى بابه وكن المختلعة
والمطلقة بعوض بالاولى نهايه والافى * وطى امراة زفت * اليه * وقال النساء هى زوجتك
ولم تكن كذل لك * معتدل خبرهن فيثبت نسبه بالدعوى بحر * ولا احد ايضا * بشبهة العقل *
اى عقل النكاح * عند * اى عند الامام كوطى محرم نكاحها وقالا ان علم بالحرمة حد و
عليه الفتوى خلاصه لكن المرجح فى جميع الشروح قول الامام فكان الفتوى عليه اولى قاله قاسم
فى تصحيحه لكن فى القمستانى عن المضمرة الفتوى على قولهما فى المتن وحررى الفتح
انها من شبهة المحل وفيهما يثبت النسب كامر * وطى * فى نكاح بغير شهود * لا حد فيه لشبهة
العقل وفى المجتبى زوج بمحرمه او منكوحه الغير او معتدل وهو ظاننا الحل لا يحد يعزر
وان ظاننا الحرمة فذل لك عند خلافا لها فظهر ان تقسيمها ثلاثة اقسام قول الامام * وحد
بو طى امه اخيه وعه * وسائر محارمه سوى الولاد لعدم البسوطه * وطى * امراة
وجدت على نراشه * ظننها زوجته * ولو هو اعلم * للتميز بالسؤال الا اذا ادعاها فاجابته
قائلة انا زوجتك وانا فلانة باسم زوجته فواتعها لان الاخبار دليل شرعى حتى لو اجابته بالفعل
او بنعم حد * وذميه * عطف على ضمير حد وجاز للفصل * زنى بها حرى * مستامن *
ولا حد * ذمى زنى بحرية * مستامنه * لا يحد * الحربى * فى الاولى * والحرية *
فى الثانية والاصل عند الامام ان الحد ودكلها لا تقام على مستامن من الحد القد ف *
ولا يحد * بو طى بهيمه * بل يعزر وتد يحرق ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجتبى
وفى النهر الظاهر انه يطالب بند بالقولهم تضمن بالقيمة * ولا يحد * بو طى اجنبية زفت
اليه * وقيل خبر الواحد كاف فى كلما يعمل فيه بقول النساء بحم * هى عرسك وعليه

مهرها * بذ لك قضى عمر رضي الله تعالى عنه وبالعد * أو * بوطي * دبر * وقالان
 فعل في الا جانب حل وان في عبد * او امته او زوجه فلا يحل اجبا عا بل يعز ر قال في
 الد ر نحو الاحراق بالنار او هدم الجدار والتنكيس من محمل مر تقع با تباع الاحجار
 وفي الحاوى والجلد اصح وفي الفتح يعز ر ويسجن حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواطه
 قتله الامام سياسة قلت وفي النهر معزيا للبحر التقييد بالامام يفهم ان القاضي ليس له الحكم
 بالسياسة فرع وفي الجوهرة الاستمناء حرام وفيه التعزير ولو ممكن امراته او امته من البعث
 بذ كره فانزل كره ولا شيء عليه * ولا تكون * اللواطه * في الجنة على الصحيح * لانه تعالى
 استقبحتها وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها فتح وفي الاشباه حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة
 وقيل سمعية فتوجد وقيل يخلق الله تعالى طائفة نصفهم الا على كالد كور والاسفل كالاناث
 والصحيح الاول وفي البحر حرمتها اشد من الزنا لحرمتها عقلا وشرعا وطبعيا والزنا ليس بحرام
 طبعيا وتزول حرمة بتزوج وشراء بخلافها وعدم الحل عند * لا لاختفائها بل للتغليظ لانه مطهر
 على قول وفي المجتبى يكفر مستحلها عند الجمهور * او زنى في دار الحرب او البغي * الا اذا
 زنى في عسكر لاميره ولاية الاقامة هداية * ولا * حل * بزنا غير مكلف بمكافئة مطلقا * لاعليه
 ولا عليها * وفي عكسه حل * فقط * ولا * حل * بالزنا بالمستاجرة له * اى للزنا والحق
 وجوب الحل كالمستاجرة للخدمة فتح * ولا بالزنا باكره ولا باقراره انكره الآخر * للشبهة
 وكذا لو قال اشتريتها ولو حرة مجتبى * وفي قتل امته بزناها الحل * بالزنا * والقيمة * بالقتل
 ولو اذهب عينها لزمه قيمتها ويسقط الحل لتملكه الجثة العميا فاورث شبهة هداية وتفصيل مالو
 انضاهما في الشرح * ولو غصبها ثم زنى بهائم ضمن قيمتها فلا حل عليه * اتفانا * بخلاف مالو
 زنى بهائم غصبها ثم ضمن قيمتها كالمزنى بحرة ثم نكحها * لا يسقط الحل انفاقا فتح * والخليفة *
 الذى لا الى فوقه * يورث بالقصاص والاموال * لانها من حقوق العباد فيستوفيه ولى الحق
 اما بتمكينه او بمنعة المسلمين وبه علم ان القضاء ليس بشرط لاستيفاء القصاص والاموال بل
 للمتمكين فتح * ولا يحل * ولولقد ف لغلبة حق الله تعالى واقامته اليه والولاية لاحل عليه *

بخلاف امير البلل * فانه يحل بامر الامام والله سبحانه وتعالى اعلم *

* باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها *

شهد واحد متقادماً بلا عذر * كمرض أو بعد مسافة أو خوف طريق * لم تقبل * للتهمة * إلا
 في حد القذف * إذ فيه حق العبد * ويضمن المال المسروق * لأنه حق العبد فلا يسقط
 بالتقادم * ولو اقربه * أي بالحد * مع التقادم * لا انتفاء التهمة * إلا في الشرب *
 كما سمجى * وتقادمه بزوال الريح وغيره بمضي شهر * هو الأصح * ولو شهدوا بزيادة متقادماً
 حد الشهود عند البعض وقيل لا * كذا في الحمانية * شهدوا على زناه بغائبة حد ولو على سرقة
 من غائب لا * لشرطية الدعوى في السرقة دون الزنا * أقر بالزنا بمجهولة حد وإن شهدوا
 عليه بذلك لا * لاحتمال أنها امرأته أو أمته * كاختلافهم في طوعها أو قهرها ولو كان على
 كل زنا أربعة * لكذب أحد الغريقين يعني أن ذكر أو قتل واحد أو تباعد المكانان والاقبلت
 فتح * ولو اختلفوا في * زاويتي * بيت واحد صغير حد * أي الرجل والمرأة استحساناً لا مكان
 التوفيق * ولو شهدوا على زناها * لكن * هي بكر * أو رتقاء أو قرناء * أو هم فسقة أو شهدوا
 على شهادة أربعة وإن * وصلياً * شهد الأصول * بعد ذلك * لم يحد أحد * وكذا لو شهدوا
 على زناه فوجدوا مجبواً * ولو شهدوا * بالزنا * * لكن * هم عميان أو محدرون في قذف
 أو ثلاثة أو أحد منهم محل ود أو عبد أو ووجد أحد منهم كذلك بعد إقامة الحد حدوا * للقذف إن
 طلبه المقتول * وأرش جلد * وإن مات منه * هدر * خلا فإلها * ودية رجمه في بيت
 المال * اتفاقاً * ويحد من رجع من الأربعة بعد الرجم فقط * لانقلاب شهادته بالرجوع قذفاً *
 وغرم ربع الدية * إن رجع * قبله * أي الرجم * حدوا * للقذف * ولا رجم * لأن
 الأمضاء من القضاء في باب الحدود * ولا شيء على خامس * رجع بعد الرجم * فإن رجع آخر
 حد أو غرم أربع الدية * ولو رجع الثالث ضمن الربع ولو رجع الخمسة ضمنوا أخماساً حراماً *
 ضمن المزكي دية المرجوم إن ظهر أو * غير أهل الشهادة * عبيد أو كفار * وهذا إذا أخبر
 المزكي بحرية الشهود وإسلامهم ثم رجع قائلاً تعدت الكذب والأفالية في بيت المال اتفاقاً
 ولا يحدون للقذف لأنه لا يورث بحر * كما لو قتل من أمر برجمه * بعد التزكية * فظهروا
 كذلك * غير أهل فإن القائل يضمن الدية استحساناً للشبهة صحة القضاء فلو قتل قبل الأمر
 أو بعد قبل التزكية اقتصر منه كما يقتصر بقتل المقضى بقتله قصاصاً ظهر الشهود عبيداً أو لا
 لأن الاستيفاء للوأي زيلعي من الردة * وإن رجم ولم ترك * الشهود * فوجدوا عبيداً فدينته

في بيت المال * لا مثاله امر الامام فنقل فعله اليه * وان قال الشهود للزنا تعد لنا النظر قبلت * لا باحته لتحمل الشهادة * الا اذا قالوا * تعدنا * للمثل ذنبا * تقبل لغسقهم فتح * وان انكر الاحصان فشهد عليه رجل وامراً تان اولدت زوجته منه * قبل الزنا مهر * رجم ولو خلا بها ثم طلقها وقال وطئتها وانكرت فهو محصن * باقراره * دونها * لما تقهران الا قرار حجة قاصرة * كالمو قالت بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كانت مسلمة * فيرجم المحصن ويجلد غيره وبه استغنى عما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله * اذا كان احد الزانيين محصنا يحل كل منهما حل * فتأمل * تزوج بلا ولي فدخل بها لا يكون محصنا عند الثاني *

لشبهة الخلاف نهر والله اعلم *

* باب حل الشرب *

المحرم * يحل مسلم * فلوارتد فسكر ناسلم لا يحل لانه لا يقيم على الكفار ظهيرية لكن في منية المفتي سكر الذمى من المحرم حل في الاصح لحرمة السكر في كل ملة * ناطق * فلا يحل اخرس للشبهة * مكلف * طائع غير مضطر * لشرب الخمر ولو قطرة * بلا قيد سكر * او سكر من نبيل * ما به يغتنى * طوعا * عالما بالحرمة حقيقة او حكما بكونه في دارنا لما قالوا لو دخل حربى دارنا فاسلم فشرب الخمر جاهلا بالحرمة لا يحل بخلاف الزنا لحرمة في كل ملة قلت يرد عليه حرمة السكر ايضا في كل ملة فتأمل * بعن الافاقه * فلوحل قبلها فظاهر انه يعاد عيني * اذا دخل الشارب وريح ما شرب * من خمر او نبيل فتح فمن قصر الرائحة علي الخمر فقد قصر * موجودة * خبر الريح وهو مونث مما عي غاية * الا ان تنقطع الرائحة * لبعن المسامة * وحينئذ فلا بد ان يشهد بالشرب طائعا ويقول لا اخذناه وريحها موجودة * ولا يثبت * الشرب * بها * بالرائحة * ولا بتقييها بل بشهادة رجلين يسألها الامام عن ماهيتها وكيف شرب * لا حتمال الاكراه * ومتى شرب * لا حتمال التقادم * واين شرب * لا حتمال شربه في دار الحرب فاذا بينوا ذلك حبسه حتى يسأل عن عد التهم ولا يقضى بظاها في حل ما خانية ولو اختلفا في الزمان او شهد احد هما بسكرة من الخمر والاخر من السكر لم يحل ظهيرية * او * يثبت * باقراره مرة صاحبائنا من سوطا * متعلق بيحل * للحر ونصفها للعبد وفرق على بل نه كحل الزنا كما مر فلواقر سكران او شهدوا بعد زوال ريحها *

لا بعد مسافة * او اقر كذا او رجع عن اقراره * لا يحل لانه خالص حق الله تعالى
 فيعمل الرجوع فيه ثم ثبوته باجماع الصحابة ولا اجماع الا برأى عمرو ابن مسعود رضي
 الله تعالى عنهم اجمعين وهما شرط قيام الرأفة * والسكران من لا يفرق بين * الرجل
 والمرأة * السماء والارض وقال من يخلط كلامه * غالبا فلو نصفه مستقيما فليس بسكران
 بحر * ويحذر للفتوى * لضعف دليل الامام فتح * ولو ارتد السكران * لم يصح * فلا تحرم
 عرسه * وهذه احلى المسائل السبع المستثناة من انه كالصالح كما بسطه المصنف معزيا
 للاشياء وغيرها ونقل في الاشارة عن الجوهرة حرمة اكل بنج وحشيشة وافيون لكن دون
 حرمة الخمر ولو سكر باكلها لا يحل بل يعززانها وفي النهر التحقيق ما في العناية ان البنج
 مباح لانه حشيش اما السكر منه فحرام * اقيم عليه بعض الحل فهرب * ثم اخل بعد التقادم
 لا يحل لما مر ان الامضاء من القضاء في باب الحل ود * و * لو * شرب * او زنى * نائبا
 يستأنف الحل * لتدخل المحل كما سيأتي فخرج سكران او صاح جميع به فرسه فصل ما انسا
 فمات ان قادرا علي منعه ضمن والا لانه ليس بمسير له فلا يضاف سيره اليه فلا يضمن مصنف

عمادية والله سبحانه اعلم *

* باب حل القذف *

هو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا وهو من الكبائر بالاجماع فتح لكن في النهر قذف غير المحصن
 كصغيرة ومملوكة وحرمة متهمكة من الصغائر * هو كحل الشرب كمية وثبوتا * فيثبت برجلين
 يسألها الامام عن ماهيته وكيفيته الا اذا شهد بقوله يا زاني ثم يحبسها ليسأل عنها كما يحبس
 لشهود يمكن احضارهم في ثلاثة ايام والا لا ظهيرية ولا يكفله خلا فاللثاني نهر * يحل الحر
 والعبد * ولو ذميا او امرأة * قاذفا للمسلم الحر * الثابتة حرمة والافقية التعزير * البالغ
 العاقل العفيف * عن فعل الزنا فينقص عن احصان الرجم بشيئين النكاح والدخول وبقي
 من الشروط ان لا يكون ولد او ولد ولد حرا او اخرسا او مجنونا او خصيا او وطئ بنكاح او ملك
 فاسد او هي رتقاء او قرناء وان يوجد الا حصان وقت الحل حتى لو ارتد سقط حل القاذف
 ولو اسلم بعد ذلك بفتح * بصريح الزنا * ومنه انت ازني من فلان او منى على ما في الظهيرية
 ومثله انيك كما نقله المصنف في شرح المنار ولو قال يا زاني بالهمزة لم يحل شرح تكمله * او *

بقوله * ذنات في الجبل * بالهمزة فانه مشترك بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب
تعيين الفاحشة * اولست لا بيك * ولوزاد ولست لامك اوقال لست لا بويك فلا حد *
اولست بابن فلان لا بيه * المعروف به * والحال * ان امه محصنة * لانها المقلد وفته في
الصورتين اذ المعتبر احصان المقلد ولا الطالب شمنى * في غضب * يتعلق بالصور الثالث *
بطلب المقلد * المحصن لانه حقه * ولو * المقلد * غائب * عن مجلس القاذف *
حال القذف * وان لم يسمعه احد نهر بل وان امره المقلد فبذلك شرح تكمله * وينزع
الفر والشو فقط * اظهار للتخفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب وزنا * لا يحل *
بلست بابن فلان جده * لصدقه * ونسبته اليه اولى خاله او عمه او رابه * بتشديد الباء
مرييه ولو غير زوج امه زيلعي لانهم اباه مجازا * ولا بقوله يا ابن ماء السماء * فيه نظر ابن
الكمال * ولا * بقوله * يا نبطي لعربي * في النهر متى نسبه لغير قبيلته او نغاه عنها عز ورفيه
يا فرخ الزنا يا بيض الزنا يا حمل الزنا يا سحل الزنا قذف بخلاف يا كبش الزنا او يا حرام زاده
قنية وفيها لو حمل ابوه نسبه فلا حد * ولا * حد * بقوله لامرأته زنيته ببعير او بثور او بحمار
او بغرس * لانه ليس بزنا شرعا * بخلاف زنيته ببقرة ارشاة * او بناقة او بحمار * او بغوب او
بد راحم * فانه يحل لاهلها لا تصلح للايلاج فيراد زنيته واخذت البدل ولو قيل هذا الرجل فلا
حد لعدم العرف باخذه المالك * واما * يطلبه بقذف الميت من يقع القذف في نسبه بسبب
قذفه * اى الميت * وهم الاصول والفروع وان علوا وسفلا ولو كان الطالب * محجوبا * او
محروما عن الميراث * يقتل اوراق او كفر * او ولد بنت * ولو مع وجود الاقرب او عفو او
تصل يقه للحقوقهم العار بسبب الجزئية قيل بالميت لعدم مطالبتهم في الغائب لجواز تصل يقه اذا
حضر * قال يا ابن الزانيين وقد مات ابواه فعليه حد واحد * للبتل اخل الآتي ثم موت ابويه
ليس بقيد بل فائدته في المطالبة ذكر في آخر المبسوط ان معتوه قالت لرجل يا ابن الزانيين
فجاء بها الى ابن ابي ليلى فاعترفت فحدها حدين في المسجد فبلغ ابا حنيفة رح فقال اخطأني
سبع مواضع بنى الحكم على اقوال المعتوه والزنها الحد وحد واحد بين واقامهما معا في المسجد
وقائمة وبلا حضرة وليها قال في الدرر لم يتعرف ان ابويه حيان فتكون الخصومة لهما او ميتان
فتكون للابن * اجتمعت عليه اجناس مختلفة * بان قذف وشرب وسرق وزنى غير محصن *

يُقام عليه الكل * بخلاف المتحل * ولا يوالى بينها * خيفة الهلاك بل يحبس حتى يسراً *
ويبدأ بحد القذف * لحق العبد * ثم هو * أى الامام * يخير ان شاء * بدأ بحد الزنا ولو شاء
بالقطع لثبوتها بالكتاب * ويؤخر حد الشرب * لثبوتها باجتماع الصحابة رض ولو نقأ ايضاً بدأ
بالفقاء ثم القذف ثم يرحم لومحصنا ولغاغيرها حر وفى الحار القدسي ولو قتل ضرب للقذف
وضمن للسرقة ثم قتل وترك ما بقى ويؤخذ ما سرقه من تركته لعدم قطعه نهر * ولا يطالب
ولد * أى فرع وان سفل * وعبد اباه * أى اصله وان علا * وسيد * لف ونشر مرتب *
بقذف امه الحر المسلمة * المحصنة * فلو كان لها ابن من غيره * اواب او نحوه * ملك
الطلب * فى النهر واذا سقط عنه الحد عزربل بشتم ولد يعزر * ولا ارث * فيه خلافا
للمشايخي رح * ولا رجوع * بعد اقرار * ولا اعتياض * أى اخذ عوض * ولا صلح ولا عفوية
وعنه * نعم لوعفا المقذوف فلا حد لالصحة العفوبل لترك الطلب حتى لو عاد وطلب حد شمني
ولد الا يتم الحد الا بحضوره * قال لاخريازاني فقال الاخر * لا * بل انت حد * لغلبة حق الله
تعالى فيه * بخلاف ما لو قال له من لا ياخبث فقال بل انت * لم يعزرا لانه حقهما وقد تساويا *
فتكافيا * بخلاف ما سيجي لو تشافيا بين يدى القاضي او تضارب الم يتكافيا لهمتك مجلس الشرع
واتفاوت الضرب * ولو قاله لعرسه * وهو من اهل الشهادة * فردت به حد ولا لعان * الاصل
ان الحدين اذا اجتماع وفي تقلد هما اسقاء الاخر وجب تقلد يه احتمالا للمد رء واللعان
فى معنى الحد ولد اقالو الوقال لها يازانية بنت الزانية بدأ بالحد لينتفى اللعان * ولو قالت *
فى جوابه * زني بك * او معك * هدر * أى الحد واللعان للك قيد بالخطاب لانها لو
اجابته بانت ازنى منى حد وحده خانية * ولو كان ذلك مع اجنبية حدت دونه * اتصل يقها *
اقرب ولد ثم نفاه يلعن وان عكس حد * للقذف * والولد له فيهما * لاقراره * ولو قال ليس بابنى
ولا بابنك فهو * لانه انكر الولادة * قال لامرأة يازاني حد * اتفاقا لان الهاء تدخل للترخيم *
ولرجل يازانية لا * وقال محمد رح يحد لان الهاء تدخل للمبالغة كعلامة قلنا الاصل فى الكلام التل كبر *
ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له * معروف فى بلد القذف * او من لاعت بولد * لانه امارة
الزنا * او * بقذف * رجل وطئ فى غير ملكه بكل وجه * كامه ابنه * او بوجه * كامه مشتركة *
او فى ملكه المحرم ابد كامه هى اخته رضاعا * فى الاصح لغوات العفة * او * بقذف * من زنت فى

كفره * لسقوط الاحصان * آو * بقل ف * مكاتب مات عن وفاء * لا اختلاف اصحابه في حرمة
 فاورث شبهة * وحل قاذف من وطئ عرسه حائضا او امة مجوسية ومكاتبية ومسلم نكح محرمة في
 كفره * لثبوت ملكه فيهن وفي الاخرة خلا فيهما * حل مستامن قل ف مسلما * لانه التزام ايفاء
 حقوق العباد * بخلاف حل الزنا والسرقه * لانهما من حل ود الله تعالى المحضة كحل الخمر
 واما الذي في محل في اكل الا الخمر غاية لكن قل منا عن المنية تصحيح حل به السكر ايضا وفي
 السراجية اذا اعتقل واحرمة الخمر كانوا كالمسلمين وفيها لو سرق الذي ارزنى فاسلم ان ثبت
 باقراره او شهادة المسلمين حل وان بشهادة اهل الذمة لا * اقر القاذف بالقذف فان
 اقام اربعة على زناه * ولو في كفره لسقوط احصانه كافر * او اقر بالزنا * اربعا * كافر * عبارة الدرر
 او اقراره بالزنا فيكون معناه او اقام بينة على اقراره بالزنا وقد حرر في البحران البينة على
 ذلك لا تعتبر اصلا ولا يعول عليها لانه ان كان منكرا فقل رجع فتلغو البينة وان كان مقرا لا تسمع
 مع الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشباه ليست هذه منها فلذلك اغمر المصنف العبارة فتنبه *
حل المقلوف * يعني اذا لم تكن الشهادة بحل متقادم كالا يخفى * وان عجز * عن البينة
 للحال * واستأجل لاحضار شهوده في المصير يؤجل الى قيام المجلس فان عجز حل ولا يكفل
 لين هب لطلبهم بل يحبس ويقال ابعث اليهم * من يحضرهم ولو اقام اربعة فسا قال انه قال
 درأ الحل عن القاذف والمقلوف والشهود ملتقط * يكتفي بحل واحد لجنايات التحل جنسها
 بخلاف ما اختلف * جنسها كابيناء وعم اطلاقه ما اذا التحل المقلوف ام تعدد بكلمة ام كلمات
 في يوم ام ايام طلب كلهم ام بعضهم وما اذا حل للقلوف الاسواط ثم تعدد في آخر في المجلس فانه
 يتم الاول ولا شيء للثاني للتداخل وما اذا تعدد فتعدد مقلوف اخر حل حل العبد فان اخذه الثاني
 كمل له ثمانون لوقوع الاربعين لهما فتح وفي سرقة الزيلعي قل فيه فحل ثم قل فيه لم يحل ثانيا لان
 المقصود وهو اظهار كنه به ودفع العار حصل بالاول انتهى ومغاده انه لو قال له يا ابن الزانية
 وامه ميتة فخاصمه حل ثانيا كالا يخفى واناد تقييده بالحل ان التعزير يتعدد بتعدد الغاظه لانه
 حق العبد فرع عاين القاضي رجلا يزني او يشرب لم يحل * استحسانا وعن محل رح
 يحل قياسا على حل القذف والقود قلنا الاستيفاء للقاضي وهو مندوب للدرء بالخبر

* باب التعزير *

هو لغة العاديب مطلقا وقول القاموس انه يطلق على ضرب دون الحد غلط نهر وشرعا *
 قاديب دون الحد اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاثة * لو بالضرب وجعله في الدرد على
 اربع مراتب وكله مبنى على عدم تفويضه للحاكم مع انها ليست على اطلاقها فان من كان
 من اشراف الاشراف لو ضرب غيرة فادماه لا يكفي تعزيره بالاعلام وارى انه بالضرب صواب
 نهر * ولا يفرق الضرب فيه * وقيل يفرق ووفق بانه ان بلغ اقصاه يفرق والا لشرح وهبانية *
 ويكون به وبالحبس وبالصفع * علي العنق * وفرك الاذن وبالكلام العنيف وينظر القاضي
 له بوجه عبوس وبشتم غير القذف * * مجتنب وفيه عن السرخسي لا يباح بالصفع لانه من اعلى
 ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة * لا باخل مال في المذهب * بحر وفيه رواية
 عن البرازية وقيل يجوز ومعناه انه يمسكه مدة لينزجر ثم يعيده له فان ايس من توبته صرفه
 الى ما يرضى وفي المجتنب انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ * * التعزير * ليس فيه تقدير
 بل هو مفوض الى راي القاضي * وعليه مشائخنا زيلعي لان المقصود منه الزجر وحوال الناس
 فيه مختلفة بحر * ويكون * التعزير * بالقتل كمن وجد رجلا مع امرأة لا تحل له * ولو اكرهها
 فله قتله ودمه هدر وكذا الغلام وهبانية * ان كان يعلم انه لا ينزجر بصياح وضرب بمادون السلاح
 والا * بان علم انه ينزجر بما ذكر * لا * يكون بالقتل * وان كانت المرأة مطوعة قتلها * كذا
 عزاه الزيلعي للهند واني ثم قال وفي منية المفتى * لو كان مع امرأته وهو يزني بها ازمع محرمه
 وهما مطاوعان قتلها جميعا * انتهى واقره في الدرد قال في البحر ومغادة الفرق بين
 الاجنبية والزوجة والمحرم فمع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الانزجار
 المذكور وفي غيرها يحل * مطلقا * انتهى ورده في النهر بما في البرازية وغيرها من التسوية بين
 الاجنبية وغيرها ويدل عليه تنكير الهند واني للمرأة نعم ما في المنية مطلق فيحمل على المقيد
 ليتفق كلامهم ولذا جزم في الوهبانية بالشرط المذكور مطلقا وهو الحق بلا شرط احصان لانه ليس من
 الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتنب الاصل ان كل شخص راعى مسلما ان يزني يحل له قتله
 وانا يمتنع خوفا من ان لا يصدق انه زنى * وعلى هذا * القياس * المكابر بالظلم وقطاع
 الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة با دنى شيء له قيمة * وجميع الكبائر والاعونة والسعاة

نباح قتل الكل ويثاب قاتلهم انتهى وافتى الناصحى بوجوب قتل كل مودفى شرح الوهبانية و
 يكون بالنفي عن البلد وبالهجوم على بيت المفسدين وبالاخراج من الدار ويهد مها وكسر
 دنان الخمر وان ملحوها ولم ينقل احراق بيته * وبقيمة كل مسلم حال مباشرة المعصية *
 قنية * و * اما * بعد ها فليس ذلك لغیر الحاكم * والزوج والمولى كما سيحى فرع من
 عليه التعزير لو قال لرجل اقم على التعزير ففعله ثم رفع للحاكم فانه يحتسب به قنية واقرة المصنف
 ومثله في دعوى الخانية لكن في الفتح ما يجب حق العبد لا يقيمها الا الامام لتوقعه على الدعوى
 الا ان يحكما فيه فليحفظ * ضرب غيره بغير حق وضر به المضروب * ايضا * يعزر ان * كما لو
 تشاتما بين يدي القاضي ولم يتكافيا كما مر * وببد اقامة التعزير بالبادى منهما * لانه اظلم
 قنية وفي مجمع الفتاوى جاز المجازاة بمثله في غير موجب حل اللاذن به ولمن انصر بعد ظلمه
 فارثك ما عليهم من سبيل والعفو افضل فمن عفى واصلى ناجره على الله * وصح حبسه * ولو
 في بيته بان يمنعه من الخروج منه نهر * مع ضربه * اذا احتج لزيادة التاديب * وضربه
 اشل * لانه خفف عدد الاثام بخفف وصفا * ثم حل الزنا لثبوتها بالكتاب * ثم حل الشرب *
 لثبوتها باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا يجرى في الحل ود * ثم القذف * لضعف سببه باحتمال
 صدق القاذف * وعزر كل مرتكب منكرا وهو ذى مسلم بغير حق بقول او فعل * الا اذا كان
 الكذب ظاهرا ككذب بحر * ولو بغير العين * او اشارة اليه لانه غيبة كما يحى في الحظر
 فمر تكبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لاحل فيها التعزير اشباه * فيعزر * بشتن ولده
 وقتله * وبقتل موارك * ولو ام ولده * وكذا بقتل كافر * وكل من ليس بحصن * بزنا *
 ويبلغ به غايته كما لو اصاب من اجنبية محرما غير جماع اراخل السارق بعد جمعه للمتاع قبل
 اخراجه وفيما عدلها لا يبلغ غاية * وبقتل * امى شتم * مسلم * ما * بيا فاسق الا ان يكون
 معلوم الفسق * كما س مثلا او علم القاضي بفسقه لان الشين قد الحقه هو بنفسه قبل قول
 القائل فتح * فان اراد * القاذف * اثباته * بالبينه * مجردا * بلا بيان سببه * لا يسمع
 ولو قال يازاني واراد اثباته سمع * لثبوت الحل بخلاف الاول حتى لو بينوا فسقه بما فيه حق الله
 تعالى اوللعبد قبلت وكذا في جرح الشاهد وينبغي ان يسأل القاضي عن سبب فسقه فان بين
 سببا شرعيا كتقبيل اجنبية وكذا اعناتها وخلوته بها طلب بينة ليعزره ولو قال هو ترك واجب

سأل القاضي المشتموم عما يجب عليه فعله من الغرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى
من ترك الاشتغال بالفتنة لا تقبل شهادته والمراد ما يجب عليه فعله منه نهر * وعزر * الشام *
بما كافر * وهل يكفر ان اعتقل المسلم كافرا نعم والالابنه يقتل شرح وهبانية ولو اجابته بلبيك
كفر خلاصة وفي التاتارخانية قيل لا يعزروا لم يقل يا كافر بالله لانه كافر بالطاغوت فيكون
محتملا * يا خبيث يا سارق يا فاجر يا مخنث يا خائن * يا سفيه يا بليد يا احمق يا مباهي يا عواني *
بالوطى * وقيل يسأل فان عني انه من قوم لوط عليه الصلوة والسلام لا يعزروا ان اراد به ان
يعمل عملهم عز عند * وحل عند هما والصحيح تعزير * لو في غضب او هزل فتح * يا زنديق *
يا منافق يا رافضي يا مبتدع يا يهودي يا نصراني يا ابن النصراني نهر * يا لص * الا ان
يكون لصا صدق القائل كما مر والنسب ليس بغير اذا الاخبار كانت او فلان فاسق ونحوه كذلك ما لم
يخرج مخرج الدعوى قنية * يا ديوث * هو من لا يغار على امراته او محرمه * يا قزطبان *
مراد فديوث بمعنى مغرض * يا شارب الخمر يا آكل الربوا يا ابن القحبة * فيه ايماء الى
انه اذا شتم اصله عزربطلب الولد كما ابن الفاسق يا ابن الكافر وانه يعزربقوله يا قحبة
لا يقال القحبة عرفنا فحش من الزانية لكونها تجاهر به بالاجرة لانا نقول لذلك المعنى لم يكن
فان الزنا بالاجرة يسقط الحد عنده خلا فالحما ابن الكمال لكن صرح في المضمرات بوجوب
الحد فيه قال المصنف وهو ظاهر * يا ابن الفاجرة انت ماوى اللصوص انت ماوى الزواني
يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده * معناه المتولد من وطئ الحرام فيعم حالة الحيض
لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لانا نقول كثير اما يراد به الحد اع
اللئيم فانه لا يحل فرع اقر على نفسه بالذات او عرف بها لا يقتل ما لم يستحل ويبالغ
في تعزيره او يلاعن جواهر فتاوى وفيها فاسق ناب وقال ان رجعت الى ذلك فاشهد واعليه
انه رافضي فرجع لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو كافر فرجع تلزمه كفارة
يمين * لا * يعزر * بها حمار ويا خنزير يا كلب يا تمس يا قرد * يا ثور يا بقر يا حية يا ظهور
كذلك به واستحسن في الهداية التعزير لو مخاطب من الاشراف وتبعه الزيلعي وغيره *
يا حجام يا ابله يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك * واوجب الزيلعي التعزير بيا ابن الحجام *
يا ماجر * لانه عرفنا به منى الماجر * يا بغا * هو المايون بالفارسية وفي الملتقط في عرفنا

يعزرفيهما وفي ولد الحرام نهر والضابط انه متى نسبته الى فعل اختياري محرم شرعا وبعد
 عار عر ما يعزروا الا لابن كمال * يا ضحكة * بسكون الحاء من يضحك عليه الناس اما بفتحها من
 يضحك علي الناس وكل * يا سخرة * واختار في الغاية التعزير فيهما وفي يا سا حريا مقام
 وفي الملتقى واستحسنوا التعزير لو المقول له ففيها او علويا * ادعى سرقة * علي شخص *
 وعجز عن اثباتها لا يعزروا لو ادعى علي آخر بد عوى توجب تكفيره وعجز * المدعي * عن
 اثبات ما ادعاه * فانه لا شيء عليه اذا اصل الكلام علي وجه الد عوى عند حاكم شرعي اما
 اذا اصل ر علي وجه السب والانتقاص فانه يعزروا ولو تارعى البهل اية * خلاف د عوى
 الزنا * فانه اذا لم يثبت يحل لما مر * وهو * اى التعزير * حق العبد * غالبا فيه * فنجوز
 فيه الابراء والعفو * والتكفيل زيلعى * واليمين * ويحلف بالله ماله عليك هذا الحق الذى
 يدعى لا بالله ما قلت خلاصه * والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين * كافي
 حقوق العباد ويكون ايضا حقا لله تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم الامام ان جارا الفاعل ولا يمين
 كالموادعى عليه انه قبل اخته مثلا ويجوز اثباته بمدع شهل به فيكون مدعيا شا هذا لو معه
 آخر وما فى القنية وغيرها لو كان المدعى عليه ذامرة وكان اول ما فعل يوعظ استحسانا و
 لا يعزروا ان يكون فى حقوق الله تعالى فان حقوق العباد ليس للقاضي اسقاطها فتح ومافى
 كراهة الظيرية رجل يصلي ويضر الناس بيد ولسانه فلا نأس باعلام السلطان به لينزجر يغيد انه
 من باب الاخبار وان اعلام القاضي بذلك يكفى لتعزيره نهر قلت وفيه من الكفالة معزى للمحرو
 غمرة للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه وكل تعزير لله تعالى يكفى فيه خبر العدل لانه
 فى حقوقه تعالى يقضى فيها بعلمه اتقا ويقبل فيها الجرح المجر د كامر وعليه فما يكتب من
 المحاضر فى حق انسان يعمل به فى حقوق الله تعالى ومن افتى بتعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى
 ملخصا وفي كفاية العيني عن الثانى من يجمع الخمر ويشربه ويترك الصلوة احبسه وادبه ثم
 اخرجهم ومن يتهم بالقتل والسرقه وضرب الناس احبسه واخذه فى السجن حتى يتوب لان
 شر هذا على الناس وشر الاول علي نفسه * شتم مسلم ذميا عزز * لانه ارتكب معصية فتقييد
 مسائل الشتم بالمسلم اتفقت فتح وفي القنية قال ليهودى او مجوسى يا كافر ياثم ان شق عليه و
 مقتضاه انه يعزروا لارتكاب الاثم بحر و اقرا المصنف لكن نظرفيه فى النهر قلت ولعل وجه مامر

في يا فاسق فتأمل * يعزرا المولى عبد* والزواج زوجته * ولو صغيرة كما سيجي * على تركها
 الزينة * الشرعية مع تدريتها عليها * وتركها * غسل الجنابة * علي * الخروج من المنزل *
 لو غير حق * وترك الاجابة الى الفراش * لو طاهرة من نحو حيض ويلحق بذلك ما لو ضربت
 ولدها الصغير عند بكائه او ضربت جارية غيره * ولا تعذب بوعظه او شتمته او بنحو يا حمار
 او ادعت عليه او مرقنت ثيابه او كاسته ليسمعها اجنبى او كشف وجهها لغير محرم او كلمته او شتمته
 او اعطت ما لم تجر العادة به بلا اذنه والضا بطل كل معصية لاحد فيها فللزواج والمولى التعزير
 وليس منه ما لو طلبت نفقتها او كسوتها والخت لان لصاحب الحق مقالا بحر * ولا علي ترك
 الصلوة * لان المنفعة لا تعود اليه بل اليها كذا اعمد * المصنف نبعاللد رر على خلاف ما
 في الكنز والملتنقى واستظهره في حظر المجتبى * وللاب تعزير الابن عليه * وقد منا ان للمولى
 ضرب ابن سبع علي الصلوة ويلحق به الزوج نهر وفي القنية له اكراه طفله علي تعلم قرآن
 وادب وعلم لغرضه على الوالدين وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولد * الصغير لا يمنع وجوب
 التعزير * فيجرى بين الصبيان وهذا لو حق عبد * اما لو كان حق الله * تعالى بان زنى او
 سرق * منع * الصغير منه مجتبى * من حد او عزز فهلك فدمه هذا لامرأة عزرها زوجها *
 بمثل ما مر * فماتت * لان ثا ديه مباح فيتقيد بشرط السلامة قال المصنف وبهذا اظهر انه
 لا يجب علي الزوج ضرب زوجته اصلا * ادعت علي زوجها ضربا فاحشا ونبت ذلك عليه
 عزرا لو ضرب المعلم الصبي ضربا فاحشا * فانه يعزرو ويضمنه ثومات شنى وعن الثاني لو زاد
 القاضي على مائة فمات فنصف الدية في بيت المال لقتله بفعل مأذون فيه وغير مأذون
 فيمتنصف زيلعى فروع ارتدت لتفارق زوجها تجبر على الاسلام وتعزرها خمسة وسبعين
 سوطا ولا تنزوج بغيره به يعنى ملتقطا لتحل اليه من هب الشافعى يعزرها سراجيه قذف بالمعريض
 يعزرها وي زنى بامرأة ميتة يعزرها اختيارا دعى على آخرانه وطى امته فحبلت فنقصت فان
 برهن فله قيمة النقصان وان حلف خصمه فله تعزير الملعنة وفي الاشباه خل ع امرأة
 انسان واخر جهار زوجها حتى يتوب او يموت لسعيه في الارض بالفساد من له
 دوى على آخر فلم يجد فامسك اهله للظلمة فحبسوه وعزموهم عزرو يعزرها على الورع
 البا ردكتعرف نحو ثمة التعزير لا يسقط بالتوبة كالحل ثم قال واستثنى الشافعى روح ذوى ؟

الهيئات قلت قد مناه لا صاحبنا عن القنية وغيرها وزاد الناطقى في اجناسه ما لم يتكرر
فيضرب التعزير وفي الحل يث تجا فواعن عقوبة ذوى المروة الا في الحل وفي شرح الجامع الصغير
للمناوى الشافعي في حديث اتق الله لا تأتي يوم القيمة ببغير تحمله على رقبته له رغاء او بقرة
لها خوار او شاة لها ثواج قال يؤخذ منه تجريس السارق ونحوه فليحفظ *

* كتاب السرقة *

هي * لغة اخذ الشيء من الغير خفية وتسمية المسروق سرقة مجازا وشرعا باعتبار الحرمة
اخذ كذا لك بغير حق نصا باكان ام لا وباعتبار القطع * اخذ مكلف * ولوانثى او عبد او
او كافرا او مجنونا حال افاقته * ناطق بصير * فلا يقطع اخرس لا حتمال نطقه بشبهة ولا
اعمى لجهله بمال غيره * عشرة دراهم * لم يقل مضروبة لما في المغرب الدراهم اسم للمضروبة *
جيا دار مقاديرها * فلا تقطع بنقرة وزنها عشرة لا تساوى عشرة مضروبة ولا بد ينار قيمته دون
عشرة وتعتبر القيمة وقت السرقة ووقت القطع ومكانه بتقويم عدلين لهما معرفة بالقيمة ولا تقطع
عند اختلاف المقومين ظهيرة * مقصودة * بالاخذ فلا تقطع بثوب قيمته دون عشرة وفيه
دينار او دراهم مضروبة الا اذا كان وعاء لها عادة تجنيس * ظاهرة الاخراج * فلوا ابتلع
دينارا في الحرز وخرج لم يقطع ولا ينتظر تغوطه بل يضمن مثله لانه استهلكه وهو سبب الضمان
للحال * خفية * ابتداء وانتهاء لو الاخذ نهارا ومنه ما بين العشائين وابتداء فقط لوليل او هل
العبرة لزعم السارق ام لزعم احد ما خلاف * من صاحب يد صحيحة * فلا يقطع السارق
من السارق فتيه * مما لا ينسارع اليه الفساد * كلحم وفواكه مجتبى ولا بد من كون المسروق
متقوما مطلقا فلا تقطع بسرقة خمر مسلم مسلما كان السارق او ذميا وكذا الذي اذا سرق من
ذمى خمر او خنزير او ميتة لم يقطع لعدم تقومها عندنا ذكره الباقي ولو عبد اشترط حضرة
مولاه ولا تقبل على اقراره ولو بحضرته * في دار العدل * فلا يقطع بسرقة في دار حرب
او بغي بدائع * من حرز * بمرة واحدة التحل مالكة ام تعدد * لا شبهة ولا تاويل فيه * وثبت
ذلك عند الامام كاسي تضع * فيقطع ان اقر بها مرة * واليه رجوع الثاني * طائعا * واقارارها
مكرها باطل ومن المتأخرين من افتى بصحته ظهيرة زاد القهستاني معزيا لخزانة المفتين
ويحل ضربه ليقروا سنحقه * او شهد رجلان وسألهما الامام كيف هي وابن هي وكم هي *

زاد في الدرد وما هي ومتى هي ومن سرق * وبيننا ما * احتيا لا للدرار ويحبسه حتى يسأل عن
 الشهود لعدم الكفالة في الحد ويسأل المقر عن الكل إلا الزمان وما في الفتح إلا المكان تحريف
 نهري * وصح رجوعه عن اقراره بها * وان ضمن المال وكذا الرجوع احدهم او قال هو مالي
 او شهد اطلاق اقراره بها وهو يحل او سكت فلا قطع شرح وهبانية * فان اقربها ثم هرب فان في
 فوره لا يتبع بخلاف الشهادة * كذا نقله المصنف عن الظهيرية ونقله شارح الوهبانية بلائق
 الفورية * ولا قطع بنكول واقرار مولى على عبده بها وان لزم المال * لاقراره على نفسه بها * و
 السارق * لا يغتني بعقوبته * لانه جور تجنيس وعزاه القهستاني للواقعات معللا بانه خلاف
 الشرع ومثله في السراجية ونقل عن التجنيس عن عصام انه سئل عن سارق منكر فقال
 عليه اليمين فقال الامير سارق ويمينها تو بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فأتى بالسروقة
 فقال سبحان الله ما رايت جورا شبه بالعدل من هذا وفي اكره البزازية من المشائخ من
 افتى بصحة اقراره بهامكرها وعن الحسن يحل ضربه حتى يقر ما لم يظهر العظم ونقل المصنف
 عن ابن العز الحنفى صح انه عليه الصلوة والسلام امر الزبير بن العوام بتعذيب بعض المعاهد بن
 حين كنتم كنز حي بن اخطب ففعل قد لهم علي المال قال وهو الذي يسع الناس وعليه العمل
 والا فالشهادة على السرقات اندر الامور ثم نقل عن الزيلعي في آخرباب قطع الطريق
 جواز ذلك سيما سنة واقتره المصنف تبعا للبحر وابن الكمال زاد في النهي وينبغي التعويل
 عليه في زماننا لغلبة الفساد ويحمل ما في التجنيس على زمانهم ثم نقل المصنف قبله عن القنية
 لو كسر سنة او يد ضمن الشاكي ارشه كالمال لا لو حصل ذلك بسودة الجدار او مات
 بالضرب لندوره وعن الذخيرة لو صعد السطح ليغير خوف التعذيب فسقط فمات ثم
 ظهرت السرقة على يد آخر كان للورثة اخذ الشاكي بديته ابيهم وبما غرمه للسلطان لتعذيبه
 في هذا السبب وسيجي في الغصب * قضى بالقطع ببينة او اقرار فقال المسروق منه هذا متاعه
 لم يسرقه مني * وانما كنت اودعته * او قال شهد شهودى بزورا وقره هوبيا طل او ما
 اشبه ذلك فلا قطع * وندب تلقينه كيلا يقر بالسرقة * كما * لا يقطع * لو شهد كافران على
 كافر ومسلم بها في حقهما * اى الكافر والمسلم ظهيرية * تشارك جمع واصاب كلا قدر نصاب
 قطعوا وان اخذ المال بعضهم * استحسانا سأل الباب الفساد ولو فيه صغير او مignon او متو

او محرم لم يقطع احد * و شرط للقطع حضور شاهد بها وقته * وقت القطع * كحضور المدعي *
 بنفسه * حتى لو غابا او ماتا لا قطع * وهل اني كل حد مولى رجم وقود نحر قلت لكن نقل المصنف
 في الباب الآتي تصحيح خلافة فتنه * ويقطع بساج وقنا وابنوس * بفتح الباء * وعود ومسك
 وادهان وورس وزعفران وصندل وعنبر ونصوص خضر * اى زمرد * وياقوت وزبرجد و
 لؤلؤ ولعل وفير وزج وانا وباب * غير مركب ولو متخذين * من خشب وكذا اكل ماهومن
 اعز الاموال وانفسها ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل غير مرغوب فيه * هذا هو الاصل *
 لا * يقطع * بتافه * اى حقير * يوجد مباحا في دارنا كخشب * لا يحرق عادة * وحشيش
 وقصب ومسك * ولو ملحا * وغير * ولو بطا اود جاجا في الاصح غاية * وصيد وزرنيخ ومغرة
 ونورة * زاد في المجتبى واشنان وفحم وملح خنزف وزجاج لسرعة كسره * ولا بما يتسارع
 فساد كالبخول ولحم * ولو قد يد اكل مهيا لاكل كخبز وفي ايام قحط لا قطع بطعام مطلقا شمني *
 وفاكهة رطبة وثمر على شجر وبطيخ * وكل ما لا يبقى حولا * وزرع لم يحصد * لعدم الاحراز *
 واشربة مطربة * ولو الاناء ذهبا * وآلات لهو * ولو طبل الغزاة في الاصح لان صلاحية للهو
 صارت شبهة غاية * وصليب ذهب اوفضة وشطرنج ونرد * لتأويل الكسرة بما عن المنكر * وباب
 مسجل * ود ارلانه حرز لا محرز * ومصحف وصبي حر * ولو * محليين * لان الحلية تبع * وعدم
 كبير * يعبر عن نفسه ولونائما او مجنونا او اعمى لانه اما غصب او خداع * ود فاتر * غير الحساب
 لانها لو شرعية كتبت تفسير وحديث وفقه فكمصحف والا فكطنبور * بخلاف * العبد * الصغير
 ود فاتر الحساب * الماضى حسابها لان المقصود ورقتها يقطع ان بلغ نصابا اما المعمول بها
 فالمقصود علم ما فيها وهو ليس بمال فلا قطع بلافق بين دفاتر تجار وديوان واوقاف نهر *
 وكلب وفهد ولو عليه طوق من ذهب علم * السارق * به اولا * لانه تبع * لا * بخيانه *
 في دبيعة * ونهب * اى اخذ قهرا * واختلاس * اى اختطاف لا انتفاء الركن * نبش *
 لقبور * ولو كان القبر في بيت مقفل * في الاصح * او * كان * النوب غير الكفن * وكذا لو سرق
 من بيت فيه قبر او ميت لتأوله بزيارة القبر او التجميز ولاذن بل خوله عادة ولو اعتاده قطع
 سيانته * ومال عامة او مشترك * وحصير مسجل واستار كعبة ومال وقف لعدم المالك بحر *
 ومثل دينه ولو * دينه * مؤجلا * اوزيل عليه او اجود لصيرورته شريكا * اذا كان من جنسه

ولو حكما * بان كان له دراهم فسرق دنانير وبعكسه هو الاصح لان النقل ين من جنس واحد
 بخلاف العرض ومنه الحللى فيقطع به ما لم يقل اخذته رهنا او قضاء واطلق الشافعي رح اخذ
 خلاف الجنس للمجانسة في المالية قال في المجتبى وهو واسع فيعمل به عند الضرورة * بخلاف
 سرقته من غريم ابيه او غريم ولد * الكبير او غريم مكاتبه او غريم عبد * الماذون المديون *
 فانه يقطع لان حق الاخذ لغيره * ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا كسرقته شئ يقطع فيه
 ولم يتغير * ما لو تبدل العين او السبب كالبيع قطع على ما في المجتبى * او من ذى رحم محرم
 لا برضاع * فلو محرميته برضاع قطع كابن عمه هو اخ رضاء فانه رحمه نسبا محرم رضاء عيني
 فسقط كلام الزيلعي * ولو * المسروق * مال غيره * اى غير ذى الرحم * بخلاف ماله
 اذا سرق من بيت غيره * فانه يقطع اعتبارا للحرز وعده * وبخلاف مرضعته * صوابه
 مرضعه بلاتاء ابن كمال * مطلقا * سواء سرق من بيتها او بيت غيرها فانه يقطع لما مر * و
 لا بسرقة * من زوجته * وان تزوجها بعد القضاء بالقطع جوهره * وزجها ولو كان * المسروق *
 من حرز خاص له ولا عبد من سيد * او عرسه او زوج سيدنه * للاذن بالدخول عادة * * لا *
 من مكاتبه وختنه وصهره ومن مغنم * وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصا شبهة غاية
 تحتها * وحمام * في وقت جرت العادة بدخوله كذا احوال التجار والحانات مجتبى *
 وبيت اذن في دخوله * ولو اذن المخصوصين فدخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع او علم انه
 لا يعتبر الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز بالمكان لانه اقوى فلا يعتبر الحافظى الحمام لانه حرز
 ويعتبر فى المسجد لانه ليس بحرزه يفتى شمنى * وكما كان حرز النواع فهو حرز للانواع كلها *
 فيقطع بسرقة لو لو من اصطبل * على المذهب * وقيل حرز كل شئ معتبر بحرز مثله والاول
 هو المذهب عندنا مجتبى لكن جزم القهستاني بان الثاني هو المذهب فتنبه * ولا يقطع قفاه *
 هو من يسرق الدراهم بين اصابعه * وفشاش * بالغاء وهو من هوى لعلق الباب ما يفتحه *
 اذا فشى * حانوتا او باب دار * نهار او خلا البيت من احد * فلو فيه احد وهو لا يعلم قطع
 شمنى * ويقطع لو سرق من السطح * نصا بالانه حرز شرح وهبانية * او من المسجد * اراد به
 كل مكان ليس بحرز فعم الطريق والصحراء * اورب المتاع عنده * اى بحيث يراه * ولو *
 الحافظ * نا * فى الاصح * لا * يقطع * لو سرق ضعيف ممن اضافته * ولو من بعض بيوت

الدار من صندوق مقفل لا اختلال الحرز * اوسرق شيئاً ولم يخرج منه من الدار * لشبهة عدم
 الاخذ بخلاف الغصب * وان اخبره من حجرة الدار * المتعة جد الى صحتها * او اعاد من
 اصل الحجرة على حجرة * اخرى لان كل حجرة حرز * او نقب قد خل او القى * كذا راينته في
 نسخ المتن والشرح باووصوابه بالوارك في الكنز * شيئاً في الطريق * يبلغ نصاباً * ثم اخذ *
 قطع لان الرمي حيلة يعتاده السارق فاعتبر ان كل فعلاً واحداً ولو لم يأخذ * واخذ غيره فهو مضيع
 لا سارق * او حملة على دابة فساقه واخرجه * او علق رسنه في عنق كلب وزجره لان سيره
 يضاف اليه * او القاه في الماء فاخرجه بتحريك السارق * لما مر * او لا بتحريكه بل * اخرجه *
 قوة جرية على الاصح * لانه اخرجه بسببه زيلعي * قطع * قطع في الكل لما ذكرنا ويشكل على
 الاخير ما قالوا لعلقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع فكذلك الله اعلم جزم الحد ادى
 وغيره بعدم القطع * وان * نهب ثم * ناوله آخر من خارج * الدار * او ادخل يد في بيت
 واخذ * ويسمى اللص الظريف ولو وضعه في النقب ثم خرج واخذ لم يقطع في الصحيح شئ *
 او طر * اى شق * صرة خارجة من * نفس * الكم * لافلوا داخله قطع وفي الحل بعكسه * او
 سرق * من مرعى او * من قطار * بفتح القاف الابل على نسق واحد * بعيراً او حملاً * عليه *
 لا * يقطع لان السائق والقائد والراعى لم يقصدوا الحفظ * وان * كان معها حانظ * او شق
 الحمل فسرق منه او سرق جوالقا * بضم الجيم * فيه متاع ور به يحفظا ونا ثم عليه * او بقر به *
 او ادخل يده في صندوق الغير او * في * جيبه او كفه فاخذ المال قطع * في الكل والاصل ان
 الحرز ان امكن دخوله فتمتكه بدخوله والافساد خاله اليه فيمضى والاخذ منه فروع سرق قسطاً
 منصوباً لم يقطع ولو ملغوا عند من يحفظه او في قسطاً آخر قطع فتح اخرج من حرز شاة لا تبلغ
 نصاباً فتبعها اخرى لم يقطع سرق ما لا من حرز قد دخل آخر وحمل السارق بما معه قطع المحمول
 فقط سراج * قال انا سارق هذا الثوب قطع ان اضاف * لكونه اقراراً بالسرقه * وان نوته *
 ونصب الثوب * لا * يقطع لكونه علق لا قراراً درر وتوضيحه اذا قيل هذا قاتل زيد معناه انه
 قتله واذا قيل قاتل زيد معناه انه يقتله والمضارع يحتمل الحال والاستقبال فلا يقطع بالشك
 قلت وفي شرح الوهبانية ينبغي الفرق بين العالم والجاهل لان العوام لا يفرقون الا ان يقال
 يجعل شبهة لداء الحد وفيه بعد * للامام قتل السارق سياسة * لسعيه في الارض بالفساد ودر

وهذا ان عاد واما قتله ابدى اء فليس من السياسة في شئ نهر قلت وقد مناعنه مغزيا للبحر في باب الوطني الموجب للحد ان التقييد بالا مام يفهم انه ليس للقاضي الحكم بالسياسة فليحفظ *

* باب كيفية القطع *

واثباته تقطع يمين السارق من زنده * هو مفصل الرسغ * ونحسم * وجوبا وعند الشافعي * ند بافتح * الافني حر وبرد شديد دن * فلا يقطع لان الحد راجع لا متلف وبحبس ليتوسط الامر * وثمن زيتة وموئنته * كاجرة حد اد وكلفة حسم * على السارق * عندنا لتسببه بخلاف اجرة المحضر للخصوم ففي بيت المال وقيل على المتورد شرح وهبانية قلت وفي قضاء الخانية هو الصحيح تكن في قضاء البزازية قيل على المدعي وهو الاصح كالسارق * ورجله اليسرى من الكعب ان عاد فان عاد * نال الاو * حبس * وعزرا ايضا بالضرب * حتى يتوب * اى تظهر امارات التوبة شرح وهبانية وما روى يقطع نالها واربعا ان صح حمل على السياسة او نسخ * كمن سرق وابهامه اليسرى مقطوعة او شلا او اصبعان منها ما رواها * سوى الابهام * اورجله اليمنى مقطوعة او شلاء * لم يقطع لانه اهلاك بل يحبس ليتوب * ولا يضمن قاطع * اليد * اليسرى * ولو عمل افي الصحيح نهر * اذا امر بخلافه * لانه اتلف واخلف من جنسه ما هو خير منه وكذا لو قطعه غير الحد اد في الاصح * ولو قطعه احد قبل الامر وجب القصاص في العمد والدية في الخطاء وسقط القطع عن السارق * سواء قطع يمينه او يساره * وقضاء القاضي بالقطع كالامر * على الصحيح * فلا ضمان * كافي وفي السراج سرق فلم يؤخذ بها حتى قطعت يمينه قصاصا قطعت رجله اليسرى * وطلب المسروق منه * المال لا القطع على الظاهر بحر * شرط القطع مطلقتا في اقرار وشهادة على المدعي لان الخصومة شرط لظهور السرقة * وكذا حضوره * اى المسروق منه * عند الاداء * للشهادة * * وعند * القطع * لاحتمال ان يقوله بالملك فيسقط القطع لاحضور الشهود على الصحيح شرح المنظومة واقره المصنف قلت لكنه مخالف لما قدمه متناوئرا لبحر وقد حرره في الشريعة بما يفيد ترجيح الاولين فتأمل ثم فرع على قوله وطلب المسروق اليه نقال * فلواقرانه سرق مال الغائب يوقف القطع على حضوره ومخاصمته * وكذا لو قال سرقت هذه الدار هم ولا ادرى لمن هي او لا اخبرك من صاحبها لا قطع * لانه يلزم من جهالة عدم طلبه * * كل * من له يد صحيحة ملك الخصومة * ثم فرع

عليه بقوله * كمودع ونحاصب * ومرتحن ومطول وارب ووصى وقابض على سوم شراء *
وصاحب ربوا * بان باع درهما بد درهمين وقبضهما فسرقا منه لان الشراء فاسل بمنزلة المغصوب
بخلاف معطي الربوا لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد شمنى ولا تقطع بسرقة اللقطة خانيه *
ومن لا يد له صحبة * فلا * يملك الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع لم تقطع بخصومة
احد ولو مالكا لان يد غير صحبة كما يأتى آنفا * ويقطع بطلب المالك * ايضا * لو سرق منهم *
اى من الثلاثة وكذا بطلب الراهن مع غيبة المارتهن علي الظاهر لانه هو المالك * لا بطلب
المالك * للعين المسروقة * او * بطلب * السارق لو سرق من سارق بعد القطع * لسقوط عصمته *
بخلاف ما اذا سرق * الثاني من السارق الاول * قبل القطع * او بعد ما درى بشبهة *
فان له ولرب المال القطع * لان سقوط التعويم ضرورة للقطع ولم يوجد فصا ركا لغاصب ثم بعد
القطع هل الاول استرد اده روايتان واختار الكمال رده للمالك * سرق شيئا ورده قبل
الخصومة * عند القاضي * الى مالكه * ولو حكما كاصوله واوفى غير عياله * او ملكه * اى
المسروق * بعد القضاء * بالقطع ولو بهيمة مع قبض * اراد على انه ملكه * وان لم يرهن للشبهة *
او نقصت قيمته من النصاب * بنقصان السعر في بلد الخصومة * لم يقطع * في المسائل الاربع *
اقرب سرقة نصاب تم ادعى احد هما شبهة * مسقطه للقطع * لم يقطعا * قيد باقرارهما لانه
لو اقر انه سرق وفلان وانكر فلان قطع المقر كقوله قتلنا فلانا * ولو سرقا وغاب احد هما
وشهد * اى شهد اثنان * على سرتهم ما قطع الحاضر * لان شبهة الشبهة لا تعتبر * ولو
اقر عبد * مكلف * بسرقة قطع ورد السرقة الى المسروق منه * لو قاتمة * كما لو قامت عليه
بينة بلك * لكن * بشرط حضرة مولاه عند اقامتها * خلا للثاني لا عند اقراره بحل اتفاقا *
ولا عزم علي السارق بعد ما قطعت يمينه * هذا لفظ الحديث وروى غير ما رواه الكمال بعد
قطع يمينه * وترد العين لو قاتمة * وان باعها او وهبها لبقائها على ملك مالكها * ولا فرق *
في عدم الضمان * بين هلاك العين واستهلاكها في الظاهر * من الرواية لكنه يفتى باده
قيمتها ديانة سواء كان الاستهلاك * قبل القطع او بعد * مجتبي وفيه لو استهلكه المشتري
منه او الموهوب له فللمالك تضمينه * ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا * وقال لا يضمن
ماله يقطع فيه * سرق ثوبا فسقطه نصغين ثم اخرجه قطع ان بلغت قيمته نصا با بعد شقه ما لم

يكن اتلافاً * بان ينقص أكثر من نصف القيمة فله تضمين القيمة فيملكه مستند إلى وقت الاخذ
 فلا قطع زيلعي وهل يضمن نقصان الشق مع القطع صحيح البخاري لا وقال الكمال الحق نعم
 ومتى اختار تضمين القيمة يسقط القطع لما مر * ولو سرق شاه فذبحها فاخرجها لا * لما مر انه
 لا قطع في اللحم * وان بلغ لحمها نصاباً * بل يضمن قيمتها * ولو فعل ما سرق من الحجرين
 وهو قد رنصاب * وقت الاخذ * دراهم اردنانير * ارانية * قطع وردت * قال لا يرد
 لتقوم الصنعة عند ما خلا فاله واما نحو النحاس لوجعله اراني فان كان يباع وزناً فلك لك
 وان عد دافهي للسارق اتعاقباً اختيار * ولو صبغه احمر او طحن الكنطة * اولت السويق *
 فقطع لا رد ولا ضمان * وكذا لو صبغه بعد القطع بخر خلافاً في الاختيار * ولو صبغه *
 اسودرده * لان السواد نقصان خلافاً للثاني وهو اختلاف زمان لابرهان * سرق في ولاية
 سلطان ليس لسلطان آخر قطعه * اذ لا ولاية على من ليس تحت يده فليحفظ هذا الاصل *
 اذا كان للسارق كغان في معصم واحد * قيل يقطعان وقيل * ان تميزت الاصلية وامكن
 الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد * لانه غير مستحق للقطع * والا * تكن متميزة * قطعاً *
 هو المختار لانه لا يتمكن من اقامة الواجب الا بذلك سراج والله سبحانه وتعالى اعلم *

* باب قطع الطريق *

وهو السرقة الكبرى * من قصد * ولو في المصر ليلاً به يفتى * وهو معصوم على * شخص *
 معصوم * ولو ذمياً فلو طلى المستأمنين فلا حد * واخذ قبل اخذ شيء وقتل * نفس * حبس *
 وهو المراد بالنفي في الآية وظاهر ان المراد توزيع الاجزية على الاحوال كما تقر في الاصول *
 بعد التعزير * لمباشرة منكر التخويف * حتى يتوب * لا بالقول بل بظهور سيماء الصلحاء
 او يموت * وان اخذ ما لا معصوماً * بان يكون مسلماً او ذمياً كما مر * واصاب كلا نصاب قطع
 يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف * لثلاث تغوت نفسه وهذه حالة ثانية * وان قتل *
 معصوماً * ولم يأخذ * مالا * قتل * هذه حالة ثالثة * حد * لا قصاصاً فلك * لا يعفو ولي
 ولا يشترط ان يكون * القتل * موجباً للقصاص * لوجوبه جزاء المحاربة لله تعالى بمخالفة امره وبهذه
 الحل يستغنى عن تغدير مضاف كما لا يخفى * والحالة الرابعة * ان قتل واخذ * المال خير
 الامام بين ستة احوال ان شاء * قطع * من خلاف * ثم قتل * او قطع * ثم صلب * او فعل

الثلاثة * أو قتل * و صلب * أو قتل فقط أو صلب فقط * كل انصله الزيلعي ويصلب * حيا *
 في الاصح وكيفيته في الجوهرة * ويبيع * بطنه * برمح * تشهيرا له ويحضره فيه * حتى
 يموت ويترك ثلاثة ايام * من موته ثم يخلي بينه وبين اهله ليدفنوه * لا أكثر منها * علي
 الظاهر وعن الثاني يترك حتى ينقطع * وبعد اقامة الحن عليه لا يضمن ما فعل * من اخذ
 مال وقطع وجرح زيلعي * وتجرى الاحكام * المذكورة * علي الكل ببشارة بعضهم * الاخذ
 والقتل والاخافة * وحجر وعصى لهم كسيف * والحالة الخامسة * ان انضم الي الجرح اخذ
 قطع * من خلاف * وحد رجرحه * لعدم اجتماع قطع وضمان * وان جرح فقط * اى لم
 يقتل ولم ياخذ نصا با قال الزيلعي ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلا حد ايضا لان المقصود هنا
 المال وهى من الغرائب * أو قتل عمد * واخذ المال * فتأب * قبل مسكه ومن تمام توبته
 رد المال ولو لم يرد قيل لاحد * او كان منهم غير مكاف * او اخرس * او كان ذا رحم محرم من *
 احد * المارة * او شريك مغاوض * او قطع بعض المارة على بعض او قطع * شخص * الطريق
 ليلا او نهارا في مصر او بين مصرين * وعن الثاني ان قصده ليلا مطلقا او نهارا بسلاح
 فهو قاطع وعليه الفتوى بحرود رواقه المصنف * فلا حد * جواب للمسائل الست *
 وللولى القود * في العمل * والارش * في غيره * او العفو * فيهما * العبد في حكم قطع
 الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر الرواية * فتح لكنها لا تصلب مجتنب وفي السراجية والدرر
 فيهم امرأة فباشرت الاخذ والقتل قتل الرجال دونها هو المخنث عشرة نسوة قطعن واخذن
 وقتلن قتلن وضمن المال * ويجوز ان يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصا با يقتل من يقتله
 عليه * لا طلاق الحد يث من قتل دون ماله فهو شهيد فتح * ومن تكرر الخنق * بكسر
 النون منه * في المصر * اى خنق مرارا ذكره مسكين * قتل به * سياسة لسعيه بالفساد
 وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل * والا * بان خنق مرة * لا * لانه كالقتل بالمثل فيه
 القود عند غير ابي حنيفة رحمه الله تعالى *

* كتاب الجهاد *

اورده بعد الحد ولا تحاد المقصود ووجه الترقى غير خفى وهولغة مصد رجاهد في سبيل
 الله وشرعا الدعاء الى الدين الحق وقاتل من لم يقبله شمنى وعرفه ابن الكمال بانه بدل

اوسع في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونة بما لا يورى او تكثير سواد وغير ذلك انتهى
 ومن توابعه الرباط وهو الإقامة في مكان ليس ورآه اسلام هو المختار وصرح ان صلوة المراتب الخمسة
 ودرهمه بسبعمائة وان مات فيه اجر على عليه عمله ورزقه وامن الفتان وبعث شهيداً من
 الغزاة الاكبر وتماه في الفتح * هو فرض كفاية * كل ما فرض لغيره فهو فرض كفاية اذ حصل المقصود
 بالبعض والا ففرض عين ولعله قد م الكفاية لكثرة * ابتداء * وان لم يبد ونا وما قوله تعالى
 فان قاتلوكم فاقتلوهم وتحريمه في الاشهر الحرام فمنسوخ بالعمومات كاقتلوا المشركين حيث
 وجدتموه * ان قام به البعض * ولو عبيد او نساء * سقط عن الكل والا * يقيم به احد في زمن ما *
 انما بتركه * اى انهم الكل من المكلفين واياك ان تنوهم ان فريضته تسقط عن اهل الهند بقيام
 اهل الروم مثلاً بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العد والى ان يقع الكفاية فلولم تقع الا بكل
 الناس فرض عيناً كصلوة وصوم ومثله الجنادة والتجهيز وتماه في الدرر * لا * يفرض * على
 صبي * وبالغ له ابوان او احدهما لان طاعتهما فرض عين وقال صلى الله عليه وسلم للعباس بن
 مرداس لما اراد الجهاد ائزم امك فان الجنة عند رجل امك سراج وفيه لا يحل سفر فيه خطر الا
 باذنهم ما لا يخطر فيه يحل بلا اذن ومنه السفر في طلب العلم * وعبد وامراه * لحق المولى والزوج
 ومغاداة وجوبه لوامرها الزوج به فتح وعلى غير المزروجة نهر قلت تعليل الشمني لضعف بنيتها ايغيد خلافه
 وفي البحر انما يلزمها امره فيما يرجع الى النكاح وتوابعه * واعمل ومقعد * اى اعرج فتح *
 واقطع * لعجزهم * ومديون بغير اذن غريمه * بل وكفيله ايضاً لو بامر تجنيس ولو بالنفس
 نهر وهذا في الحال اما الموجل فله الخروج ان علم برجوعه قبل حلوله ذخيره * وعالم ليس
 في البلدة افقه منه * فليس له الغزو وخوف ضياعهم وعم في البرازية السفر ولا يخفى ان
 المقيد يغيد غيره بالاولى * وفرض عين اذا هجم العدو فخرج الكل ولو بلا اذن * ويأثم الزوج
 نحوه بالمنع ذخيره * ولا بد * لغرضيته * من * قيد آخر وهو * الاستطاعة فلا يخرج المريض
 المدنف * اما من يقدر على الخروج دون الدفع ينبغي ان يخرج لتكثير السواد ارضا بفتح وفي
 السراج وشرط لوجوبه القدرة على السلاح لا من الطريق فان علم انه اذا حارب قتل وان لم
 يحارب اسلم يلزمه القتال * ويقبل خبر المستنفر ومنادى السلطان ولو * كان كل منهما *
 فاسقاً * والا لانه خبر يشتهر في الحال ذخيره * كره * الجعل * اى اخذ المال من الناس لاجل

الجهاد * مع الفقى * اى مع وجود شئ فى بيت المال و درر و صدق الشريعة و مفاد ان الفقى هنا
 يعنى الغنيمة فليحفظ * والا لا * لدفع الضرر الاعلى بالادنى * فان حاصرناهم دعوناهم الى
 الاسلام فان اسلموا * نبها * والا فالى الجزية * لو محلا لها كاسيحي * فان قتلوا ذلك نلهم مالنا *
 من الانصاف * وعليهم ما علينا * من الانتصاف فخرج العبادات اذ لا يخاطبون بها عندنا يؤيد
 قول على رضى الله عنه انما بدلو الجزية ليكون دماؤهم كدمائنا و اموالهم كاموالنا * ولا *
 يحل لنا ان * نقاتل من لا تبلغه الدعوة * بفتح الدال * الى الاسلام * وهزوان اشتهر فى زماننا
 شرقا و غربا لكن لا شك ان فى بلاد الله من لا شعور له بذلك بقى لو بلغه الاسلام لا الجزية ففى
 العاتار خانية لا ينبغي قتلهم حتى يدعواهم الى الجزية نهر خلا نالما نقله المصنف * وندعونهم با من
 بلغته الا اذا تضمن ذلك ضررا * ولو بغلبته الظن كان يستعادون او يتحصنون فلا يفعل فتح * والا *
 يقبلوا الجزية * نستعين بالله ونحاربهم بنصب المناجيق و حرقهم و غرقهم و قطع اشجارهم * ولو
 مثمرة * و افساد زروعهم * الا اذا غلب على الظن ظفرنا فيكرو فتح * و رميهم * بنبل و نحوه *
 وان تترسوا ببعضنا * ولو تترسوا بنبي سئل ذلك النبي * و نقصلهم * اى الكفار * و ما اصاب
 منهم * اى من المسلمين * لادية فيه و لا كفارة * لان الغروض لا نفرن بالغرامات * ولو فتح
 الامام بلدة و فيها مسلم او ذمي لا يحل قتل واحد منهم اصلا و لو اخرج واحد * ما * حل *
 حينئذ * قتل الباقي * لجواز كون المخرج و هو ذاك فتح * و نهى مانع اخرج ما يجب تعظيمه و يحرم
 الاستخفاف به كمنصف و كتب فقه و حديث و امرأة * و لو عجز المداوة هو الاصح فخير و اراد
 بالنهي ما فى مسلم لا تسافر و ابا لقرآن فى عرض العدو * الا فى جيش يومن عليه * فلا كراهة
 لكن اخرج العجائز و الاماء و الولي * و اذا دخل مسلم اليهم بامان جاز حمل المصحف معه اذا
 كانوا يوفون بالعهد * لان الظاهر عدم تعرضهم هداية * و * نهينا * عن غدر و غلول * وعن *
 مثله * بعد الظفر بهم اما قبله فلا باس بها اختيار * و * عن * قتل امرأة و غير مكلف و شيخ *
 حر * فان * لاصياح و لانسلا له فلا تقتل و لا اذا ارتد * و اعلم و مقعد * و زمن و معتوة و راهب
 و اهل كنائس لم يخاطبوا الناس * الا ان يكون احد هم ملكا * او مقاتلا * او ذارأى * او مال *
 فى الحرب و لو قتل من لا يحل قتله * ممن ذكر * فعليه التوبة و الاستغفار فقط * كسائر المعاصي
 لان دم الكافر لا يتقوم الا بالامان و لم يوجد ثم لا يتركونهم فى دار الحرب بل يحملونهم تكثيرا للفقى

وتما منه في السراج وسجى فرعان الاول لا بأس بحمل رأس المشرك لو فيه غيظهم او فراغ
قلبنا وقد حمل ابن مسعود رض يوم بدر رأس ابي جهل والغاصبين يد فيه عليه الصلوة والسلام
فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله اكبر هذا فرعونى وفرعون امي كان شره على ولى امي
اعظم من شر فرعون على موسى وامته ظهيرة الثاني لا بأس نبش قبورهم طلبا للمال تا تاريخانية
وعبارة الخانية قبور الكفرة فعمت الذمي * ولا * يحل للفرع * ان يبدأ أصله المشرك بقتل *
كما لا يبدأ قريبه الباغي * ويمتنع الفرع عن قتله * بل يشغله * لاجل ان يقتله غيره * فان فقد
قتله * ولو قتله فهدر * لعدم العاصم * ولو قصد الاصل قتله ولا يمكن دفعه الا بقتله * قتله
لجواز الدفع مطلقا * ويجوز الصلح * على ترك الجهاد * معهم بما لا * منهم او منا * لو خيرا *
لقوله تعالى وان جنحو للسلم فاجنح لها * تنبذ * اى تعلمهم بنقض الصلح تحرزا عن الغد والمحرم
لو خيرا * لفعله عليه الصلوة والسلام باهل مكة * ونقا تلهم بلا نبذ مع خيانة ملكهم * ولو بقتال
ذى منعة باذنه ولو بولونه انتقض حقهم فقط * ونصالح * المرتد ين اذا غلبوا على بلدة و
صارت دارهم دار حرب * لو خيرا * بلا مال والا * يغلبوا على بلدة * لا * لان فيه تقرير المرتد
على الردة وذلك لا يجوز فتح * وان اخذ * المال * منهم لم يرد * لانه غير معصوم بخلاف
اخذ من بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب اوزارها فتح * ولم يتبع * فى الزيلعي يحرم ان يبيع *
منهم ما فيه تقويتهم على الحرب * كحمل يد وعبيد وخيل * ولا نكحهم اليهم ولو بعد صلح * لانه
عليه الصلوة والسلام نهى عن ذلك وامر بالميرة وهى الطعام والقماش فجاز استحسانا * ولا تقتل
من امنه حرا وحره ولو فاسقا * واعمل اوفانيا اوصبيا اوعبد اذن لهما في القتال * باى لغة
كان * الامان * وان كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين * ذلك * بشرط ما عهدهم ذلك من
المسلمين فلا امان لو كان بالبعد منهم * ويصح بالصرح كامنن او لا بأس عليكم ولو بالكناية كتعال
اذا ظنه امانا وبالاشارة بالاصبع الى السماء ولونادى المشرك بالامان صح لو امتنعوا وصح طلبه
لنداريه لاهل بلدة ويدخل فى الاولاد اولاد الابناء لا اولاد البنات لو غار عليهم عسكر آخر
ثم بعد القسمه علموا بالامان فعلى القتال الدية وعلى الواطى المهر والولد حرم مسلم تبعا لابييه
وترد النساء والاموال الى اهلها يعنى بعد ثلث حيض * وينقض الامام * الامان * لو * بقاؤه *
شرا * ومباشرة بلا مصلحة يؤدب * وبطل امان ذمي * الا اذا امر به مسلم شمني * واسيرو

تاجر وصبي وعبد مكجورين عن القتال * وصح محمد رح امان العبد وفي الخانية خذمة المسلم مولاه
الحربي امان له * ومجنون وشخص اسلم ثمة ولم يجر اليها * لانهم لا يمكنون القتال والله اعلم *
* باب المغنم وقسمته *

في المغرب الغنيمة ما نيل من الكفار عنوة والحرب قائمة فتخمس وباقيها للغانمين والفقى ما نيل
منهم بعد كخراج وهو لكانة المسلمين * اذ فتح الامام بلد صلحا جرى على موجب وكذا امن بعه *
من الامراء * واراضها تبقى مملوكة لهم ولو فتحها عنوة * بالفتح اى قهرا * قسمها بين
الجيش * ان شاء * او اقر اهلها عليها بجزية * على رؤسهم * خراج * على اراضيتهم والاول
اولى عند حاجة الغانمين * او اخرجهم منها وانزل بها قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج * والجزية *
لو * كانوا * كفارا * فلو مسلمين وضع العشر لا غير * وقتل الاسارى * ان شاء ان لم يسلموا *
او استرقهم او تركهم احرارا ذمة لنا * الا مشركي العرب والمزنيين كاسيحي * وحرم منهم *
اى اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم ابن كمال لتعلق حق الغانمين وجوزة الشافعي رح لقوله تعالى
فاما منا بعد واما فدا قلنا نسخ بقوله تعالى واقتلوهم حيث وجدتموهم شرح مجمع * و
حرم * فداؤهم * بعد تمام الحرب اما قبله فيمجز بالمال لا بالاسير المسلم درر وصد الشريعة
وقال يجوز وهو اظهر الروايات عن الامام شمني وتفقدوا انه لا يفادى بنساء وصبيان وخيل وسلاح
الا لضرورة ولا باسير اسلم بمسلم اسير الا اذا امن على اسلامه * و * حرم * ردهم الى دارهم *
نابت في نسخ الشرح تبعال للردون المتن تبعال ابن الكمال للعلم به من منع المن بالاولى *
و * حرم * عقوبة شق نقلها الى دارنا فنلج ونحرق * بعد * اذ لا يعذب بالنار الارباب *
كما تحرق اسلحة وامتعة تعد ونقلها وما لا يحرق منها * كحل يد * يد فن بموضع خفي * وتكسر
او انهم وتراق ادهانهم مغايظة لهم * ويترك نساء وصبيان منهم شق اخراجها بارض خربة حتى
يموتوا جوعا * وعطشا للنهي عن قتلهم ولا وجه الى بقائهم * وجل المسلمون حية او عقرب في
رحالهم ثمة * اى في دار الحرب * ينزعون ذنب العقرب وانياب الحية * قطعاً للضرر عنا *
لا قتل * ابقاء للنسل تا تاريخانية وفيها مات نساء مسلمات ثمة واهل الحرب يجامعون الاموات
تحرقن بالنار * ولا تقسم غنيمة ثمة * الا اذا قسم عن اجتهاد والحاجة الغزاة فتصح * او الايداع *
فتحل اذا لم يكن للامام حمولة فان ابا واهل يجبرهم باجر المثل روايتان فاذا تعدر فان الحال

لو قسمها قد ركل على حملة قسم بينهم والافهم وما شق نقله وسبق حكمه * ولم تبع * الغنيمة * قبلها *
 لا للامام ولا لغيره يعني للمتمول اما لو باع شيئاً بطعام جاز جوهره * ورد * البيع * لو وقع * دفعا للفساد
 فان لم يكن رد ثمنه للغنيمة خائية * ومن دلحقهم ثمة كمقاتل لاسوقي * وحرابي ومردك اسلم ثمة *
 بلا قتال * فان قاتلوا شاركوهم * ولا من مات ثمة قبل قسمة او بيع ولو * مات * بعد احل هاتمه او بقسمة
 او بعد الاحراز بل ارايورث نصيبه * لتأكل ملكه تارخانية فيها ادعى رجل شهود الوقعة وبرهن
 وقد قسمت لم تنقض استحسانا وبغوض بقل رحظه من بيت المال وما في البحر من قياس الوقف على
 الغنيمة رده في النهر وحررنا في الوقف * ولهم * اي للغانمين لا غير * الانتفاع فيها * اي في دار
 الحرب * بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة * اطلق الكل تبع الكنز وقيل في الوقاية السلاح
 بالحاجة وهو الحق وقيل الكل في الظهيرية بعدم نهى الامام عن اكله فان نهى لم يبع فينبغي تقييد
 المتون به * و * بلا * بيع وتمول * فلو باع رد ثمنه فان قسمت تصدق به لو غير فقير ومن وجد
 ما لا يملكه اهل الحرب كصيد وعسل فهو مشترك فيتوقف بيعه على اجازة الامير فان هلك
 او اثنى انفع اجازة والارادة للغنيمة بحر * وبعد الخروج منها لا * الا برضاهم * ومن اسلم
 منهم * قبل مسكه * عصم نفسه وطفله وكل ما معه * فان كانوا اخذوا احرار نفسه فقط * او
 اودعه معصوما * ولو ذميا فلو عند حرابي فغنى كالموا اسلم ثم خرج الينائم ظهرنا على الدار فماله ثمة
 في سوى طفله لتبعيته * لا ولد * اكبير وزوجته وحملها وعقاره وعمل * المقاتل * وامته
 المقاتلة وحملها لانه جزء الام * حرابي دخل دارنا بغير امان * فاخذ * احل نا * فهو * وما
 معه * فغنى * لكل المسلمين سواء * اخذ قبل الاسلام او بعد * وقال لا اخذ * خاصة وفي
 الخمس روايتان قنية وفيها استأجره لخدمة سفره فغرا بغرس المستأجر وسلاحه نفسه
 بينهما الا اذا شرط في العقل انه للمستأجر *

* فصل في كيفية القسمة *

المعتبر في الاستحقاق * لسهم فارس وراجل * وقت المجاوزة * اي الانفصال من دارنا وعند
 الشافعي وقت القتال * فلو دخل دار الحرب فارسا فنفق * اي مات * فرسه استحق سهمين
 ومن دخل راجلا فشرى فرسا استحق سهمين لغير فرس واحد * صحيح كبير * صالح لقتال *
 فلو مر ايضا ان صح قبل الغنيمة استحقه استحسانا لا لومهر فكبر تارخانية وكان الفرق حصول

الارهاب بكبير مريض لا بالمهر ولو غصب فرسه قبل دخوله او ركبته آخر او نفرو دخل
 راجل انهم اخذوه فله سهمان لا لوباعه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاصح لانه ظهران
 قصد التجارة فتح واقرة المصنف لكن نقل في الشر نبلائية عن الجوهره والتبيين ما يخالفه
 وفي القهستانى لوباعه في وقت القتال فراجل على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق انتهى
 فتنبه ولتحفظ هذه القيود وخوف الخطأ في الافتاء والقضاء ولا * يسهم * لعبد وصبي
 وامرأة وذمي * ومجنون ومعتوه ومكاتب * ورضخ لهم * قبل اخراج الخمس عندنا *
 اذا باشر القتال او كانت المرأة تقوم بمصالح المريض * او تد اوى الجرحاء * او دل الذمي
 على الطريق * ومغاده جواز الاستعانة بالكار عند الحاجة وقد استعان عليه الصلوة والسلام
 باليهود علي اليهود وارضخ لهم * ولا يبلغ به السهم الا في الذمي اذا دل * فيزاد على السهم
 لانه كالاجرة * والبراذين * خيل العجم * والعناق * بكسر العين جمع عتيق كرام خيل
 العرب والهجين الذي ابوه عربي وامه عجمية والمقر في عكسه قاموس * سواء لا * يسهم *
 للراحلة والبغل * والحمار لعدم الارهاب * والخمس * الباقي يقسم اثلاثا عندنا *
 لليتيم والمسكين وابن السبيل * وجاز صرته بصنف واحد فتح وفي المنية لو صرفه للغانمين
 لاحتهم جاز وقد حققته في شرح الملتقى * وقد تم نقراء ذوى القربى * من بنى هاشم *
 منهم * اى من الاصناف الثلاثة * عليهم * لجواز الصدقات لغيرهم لاهم * ولا حق
 لاغنيائهم * عندنا وما نقله المصنف عن البحر من ان الحارثى يغيب ترجيح الصرف لاغنيائهم
 نظريه في النهر * وذكره تعالى للتبرك * باسمه في ابتداء الكلام اذا اكل الله * وسهمه
 عليه الصلوة والسلام سقط بموته * لانه حكم علق ومشتق وهو الرسالة * كالصغى * الذي
 كان عليه الصلوة والسلام يصطفيه لنفسه * ومن دخل دارهم باذن * الامام * او منعة *
 اى قوة * فاغار خمس * ما اخذ والا لانه غنيمية * والا لا * لانه اختلاس وفي المنية لو دخل
 اربعة خمس ولو ثلثة لا قال الامام ما اصبتم لا خمسة فلولهم منعة لم يجز والا جاز * وقد ب
 للامام ان ينفل وقت القتال حثا * وتحريصا فيقول * من قتل قتيلا فله سلبه * سماه قتيلا
 لقربه منه * او يقول من اخذ شيئا فهو له * وقد يكون بدفع مال او ترغيب مال فالتحريض
 نفسه واجب الامر به واختيار الادعى للمقصود مندوب ولا يخالفه تعبير القن وري فلا بأس

لانه ليس مطرد الماتركه اولى بل يستعمل فى المنى وب ايضا قاله المصنف ولذا عبر فى المبسوط
بالاستحباب * ويستحق الامام لوقال من قتل قتيلاً فله سلبه اذا قتل * هو استحسانا * بخلاف
ما لوقال منكم او من قتلته انا فلي سلبه * فلا يستحقه الا اذا اعمى بعلة ظهيرية ويستحقه مستحق
سهم او رضى نعم الدمي وغيره * وذ * اى التنفيل * انما يكون في مباح القتل فلا يستحقه
بقتل امرأة ومجنون ونحوهما ممن لم يقاتل وسام القاتل مقالة الامام ليس بشرط فى استحقاقه *
ما نقله اذ ليس في الوسع اساع الكل ويعم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالى او عزل ما لم
يمنعه الثانى نهر وكذا ايعم كل قتيل لانه نكرة فى سياق الشرط وهو من بخلاف ان قتلت قتيلاً ووقال
ان قتلت ذلك الفارس فلك كذا الم يصح وان قطعت راس او لك القتل فلك كذا اصح * ولو نقل
السرية * هى قطعة من الجيش من اربعة الى اربعمائة مأخوذة من السرى وهو المشى ليلادرد * الربع
وسمع العسكر دونها فلهم النفل * استحسانا ظهيرية وجاز التنفيل بالكل او بقدر منه لسرية
لا لعسكر والفرق فى الدرد * ولا ينفل بعد الاحراز هنا * اى بد ارنا * الا من الخمس *
لجواز لصنف واحد كامر * وسلبه ما معه من مركبه وثيابه وسلاحه * وكذا ما على مركبه لا ما
على دابة اخرى * و * التنفيل * حكمه قطع حق الباقيين لا الملك قبل الاحراز بل ار
الاسلام فلو قال الامام من اصاب جارية فهى له فاصابها مسلم فاستبرأها لم يحل له وطوها
ولا بيعها * كالمواخذ المتلصص ثمه واستبرأها لم تحل له اجماعا * والسلب للكل ان لم ينفل *
لحل يث ليس لك من سلب قتيلك الا ما طابت به نفس اما مك فحملنا حل يث السلب على
التنقيل قلت وفي معروضات المفتي ابنى السعد هل يحل وطى الامام المشتراة من الغزاة الآن
حيث وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجه المشروع ناجاب لا توجب في زماننا قسمة شرعية لكن في سنة
٩٤٨ وقع التنفيل الكلي فبعد اعطاء الخمس لا يبقى شبهة ابد انتهى فليحفظ والله اعلم *

*** باب اسعيلاء الكفار بعضهم بعضا او على اموالنا ***

اذا سبى كافر كافرا آخر بدار الحرب واخذ ماله يملكه * لاستيلائه على مباح * ولو سبى اهل
الحرب اهل الذمة من دارنا لا * يملكونهم لانهم احرار * وملكنا ما نجله من ذلك * السبى
للكافر * ان غلبنا عليهم * اعتبارا بسائر ملاكهم * وان غلبوا على اموالنا * ولو عبد امونا *
واحرزوها بدارهم ملكوها * لا للاستيلاء على مباح لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان

الأصل في الأشياء التوقف والاباحة رأى المعتزلة بل لان العصمة من جملة الاحكام المشروعة وهم لم
 يخاطبوا بها فبقى في حقهم ما لا غير معصوم فيملكونه كما حققه صاحب المجمع في شرحه ويفترض علينا
 اتباعهم فان اسلموا اتقروا ملكهم * وان غلبنا عليهم * اى بعد ما احرزوها بدارهم اما قبله فهي لما نكها
 مجانا مطلقا * فمن وجد ملكه قبل القسمة * بين المسلمين لا يبين الكفار كما حققه في الدرر * فهو له
 مجانا * بلا شئ * وان وجد به ما هو له بالقيمة * جبر للضررين بالقل للممكن * ولو * كان ملكه *
 مثليا فلا سبيل له عليه بعد ما * اذلوا خذ * اخذ * بمنله فلا يغيد ولو قبلها اخذ * مجانا كما مر * بالثمن *
 الذى اشتراه به * لو اشتراه منهم تاجر * اى من العذر واخرجه الى دارنا وبقيمة العرض لو اشتراه به و
 بالقيمة لو اتى به منهم زاد في الدرر او ملكه بعقل فاسل لكن في البحر شراء بخمر او خنزير ليس لما نكها
 اخذ * باتفاق الروايات وكذا لو اشتراه بمثله نسبة او بمثله قدر او وصفا بعقل صحيح او فاسل لعدم الغائى *
 فلو بافل قدر او اراد او صفا فله اخذ * لانه يغيد وليس يربوا لانه فداء * وان * وصليمة * نقاعينه * او
 قطع يد * واخذ * مشترى به * ارشه * او نقأها المشتري فبأخذ * بكل الثمن ان شاء لان الاوصاف لا يقابلها
 شئ منه * والقول للمشتري في مقداره * اى الثمن * يمينه عند عدم البرهان * لان البينة مبينة
 ولو برهنا فبينة المالك ايضا خلا فاللثاني نهر * وان تكرر الاسر والشراء * بان اسر ثانيا وشرأ آخر * اخذ *
 المشتري * الاول من الناني * ثمنه * جبر الورود الاسر على ملكه فكان الاخذ له * ثم يأخذ * المالك *
 القل يمين بالثمنين ان شاء * لقيامه عليه بهما وقيل الاخذ الاول لا يأخذ القل يمين كيلا يضيع الثمن *
 ولا يملكون حرنا ومن برنا وام ولدنا ومكاتبنا * لحريةهم من وجه فبأخذ * ما لملكه مجانا لكن بعد القسمة
 تؤدى قيمته من بيت المال * وتملك عليهم جميع ذلك بالغلبة * لعدم العصمة * ولو نال اليهم دابة
 ملكوها * لتحقيق الاستيلاء اذ لا يد للعجماء * وان ابق اليهم قن مسلم فاخذ * قهر * لا * خلا فلهما
 لظهور يد * على نفسه بالخروج من دارنا فلم يبق محلا للملك * بخلاف ما اذا ابق اليهم بعد ارتداد
 فاخذ * ملكوه اتفاقا * ولو ابق ومعه فرس او متاع فاشترى رجل * ذلك * كله منهم اخذ * المالك *
 العبد مجانا * لما مو انهم لا يملكونه * واخذ * غير * بالثمن * لانهم ملكوه * وعتق عبد مسلم * او
 ذمي لانه يجبر على بيعه ايضا زيلعي * شراء مستأمنهم بها وادخله دارهم * اقامة لبائين الدارين مقام
 الاعتاق كما لو استولوا عليه وادخلوه دارهم فابق الينا قتل بالمستأمن لانه او شرأه حربي لا يعتق عليه
 اتفاقا لما منع حق استرداده نهر * كعبد لهم اسلم ثمة مجانا * الى دارنا او الى عسكر نائمه او اشتراه مسلم

او ذمي او حربي ثمة او عرضة على البيع وان لم يقبل المشتري بحر * او ظهرنا عليهم * ففي هذه التسع الصور يعتق العبد بلا اعتاق ولا ولاء لاحد عليه لان هذا اعتق حكيم درروفي الزيلعي لو قال الحربي لعبد: آخذ ابيك انت حر لا يعتق عند ابي حنيفة رح لانه معتق ببيانه مسترق ببيانه * .

* باب المستأمن *

اي الطالب للامان * هو من يدخل دار غيره بامان * مسلما كان او حربيا * دخل مسلم دار الحرب بامان حرم تعرضه لشيء * من دم ومال وفرج * منهم * اذا المسلمون عند شروطهم * فلما اخرج * اليها * شيئا ملكه * ملكا * حراما * للغدر * فيتصدق به * وجوب اقبال بالاجرا لانه لو غصب منهم شيئا رده عليهم وجوبا * بخلاف الاسير * فيباح تعرضه * وان اطلقوه طوعا * لانه غير مستأمن فهو كالمتلصص * فانه يجوز له اخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج * لانه لا يباح الا بالملك * الا اذا وجب امراته الماسورة او ام ولد او من برته * لانهم ما ملكوهن بخلاف الامة * ولم يباح من اصل الحرب * اذ لو وطئهن تجب العدة المشبهة * فان ادانه حربي * دينا ببيع او قرض * او بعكسه او غصب احدهما صاحبه وخرجا اليها لم نقض لاحل بشيء * لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل * ويفتي المسلم برد المغصوب * زيلعي راد الكمال * ويرد الدين * ايضا * ديانة * لا قضاء لانه غدر * وكل الحكم * يجري * في حربيين فعلا ذلك * اي الادانة والغصب * ثم استأمننا * لما بيناه * خرج حربي مع مسلم الى العسكر فادعى المسلم انه اسيره وقال * الحربي * كنت مستأمنا فالقول للحربي اذا قامت قرينة * ككونه مكتونا او مغلول او مغللا بالظاهر بحر * وان خرجا * اي الحربيان * مسلمين * وتحاك * قضى بينهما بالدين * لو قوعه صحيحا المتراضى * واما الغصب * فلا * لما مر انه ملكه * قتل احل * المسلمين * المستأمنين صاحبه * عمد او خطأ * تجب الدية * لسقوط القود ثمة كالحل * في ماله * فيها لتعد الصيانة على العاقلة مع تبائن الدارين * والكفارة * ايضا * في الخطاء * لا لطلاق النص * وفي * قتل احل * الاسيرين * الآخرين * كفر فقط * لما مر بلا دية في الخطاء ولا شيء في العمل اصلا لانه بالاسر صار تبعاهم فسقطت حصته المقومة لا الموثمة فلما يكفر في الخطاء يقتل مسلم اسير او من اسلم ثمة * واوورثه مسلمون * ثمة فيكفر في الخطاء فقط اعلم الا حرا زيل ارنا والله سبحانه اعلم

فصل

في استنجان الكافر لا يمين حربي مستأمن في سنة * لئلا يصبر عينا لهم وعونا علينا * وقيل له * من يبل

لامام * ان اقامت سنة * قيل اتفاقي لجواز توحيث ما دونها كشهرو شهرين د در كن ينبغي ان لا يلحقه
 سر ربتقصير الملة جل انتح * وضعنا عليك الجزية فان مكث سنة * بعد قوله * فهم وذمي * ظاهر المتون
 ن قول الامام له ذلك شرط لكونه ذميا فلما قام سنة ارسنتين قبل القول فليس بذمي وبه صرح العتابي
 قيل نعم وبه جزم في الدرر قال في الفتح والاول الاوجه * ولا جزية عليه في حول المكث الا بشرط
 اخذها منه فيه * واذا صار ذميا * يجري القصاص بينه وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة خمره وخنزيره
 اذا اقلعه وتجب الدية عليه اذا قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه وتحرم غيبته كالمسلم * فتح وفيه
 لومات المستأمن في دارنا ورثته ثمه وقف ماله لهم وياخذوه بيمينته واو من اهل الدمة فبكفيل ولا يقبل
 كتاب ملكهم * واذا اراد الرجوع الى دار الحرب بعد الحول * ولو لتجارة او قضاء حاجة كما يفيد الاطلاق
 نهر * منع * لان عقل الدمة لا ينقض ومغادرة منع الذمي ايضا * كما يمنع * لو وضع عليه الخراج *
 بان الزم به واخذ منه عند حلول وقته لان خراج الارض كخراج الراس * او صار له * اى المستأمنة
 الكتابية * زوج مسلم او ذمي * لتبعيته اليه وان لم يدخل بها * لاعكسه * لا مكان طلاقه ولو نكحها هنا
 فطالبت به بها فلها معه من الرجوع تا تاريخا فلو لم يفه حتى مضى حول ينبغي صير ورثته ذميا على
 ما مر عن الذر ومنه علم حكم الدين الحادث في دارنا * فان رجع * المستأمن * اليهم * ولو غير
 دارة * حل دمه * لبطالان امانه * فان ترك ودیعة عند معصوم * مسلم او ذمي * اوديا * عليهم ما *
 ناسرا وظهر * بالبناء للمجهول بمعنى غلب * عليهم فاخذوه واقتلوه سقط دينه * وتسلمه وما غصب
 منه واجرة عين اجرها يسبق يده * وصار ماله * كوديعة وما عند شريكه ومضاربه وما في بيته في
 دارنا * فيا * واختلف في الرهن ورجع في النهر انه للمرتين بل يینه وفي السراج لو بعث من ياخذ
 الوديعة والقرض وجب التسليم اليه انتهى وعليه فيوفي منه دينه هنا ولو صارت وديعته فيا * وان
 قتل او مات فتمت * بلا غلبة عليهم * فلينه ووديعته وقرضه لو رثته * لان نفسه لم تصر مغنومة فكذلك
 ماله كالوظهر عليه فهو رب فماله له * حربي هناله تمه عرس واو لاد وديعة مع معصوم او غير فاسلم * هنا
 'وصار ذميا * ثم ظهر ناعليهم فكله فمى * لعدم يده ولايته ولوسبي طفله الينا فموقن مسلم * وان اسلم
 دمه فنجاء هفاظهر عليهم فطفله حر مسلم * لاتحاد الدار * ووديعة مع معصوم له * لان يده كيد
 محترمة * وغيره فمى * ولو عينا غصبها مسلم لعلم النيابة فتح * وللامام حق اخذ دية مسلم لاولى
 له * اصلا * ودية * مستأمن اسلم هسا من عاقلة قاتله خطأ * لقتله نغسا معصومة * وفي العمل له

القتل * قصاصا * والدية * صلحا * لا العقو * نظر الحق العامة * حربي او مرتد او من وجب عليه
 قود التجا بالحرم لا يقتل بل يحبس عنه الغن الخارج فيقتل * لان من دخله فهو آمن بالنص وسيمجي
 في الجنايات * لا تصير دار الاسلام دار الحرب الا بامور ثلاثة * باجراة احكام اهل الشرك وبتصالها
 بدار الحرب وبان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمنابا لآمان الاول * على نفسه * ودار الحرب
 تصير دار الاسلام باجراة احكام اهل الاسلام فيها * كجمعة وعيد * وان بقي فيها كافرا صلى وان
 لم تنصل بدار الاسلام * درر وهذا ثبت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح فكانه تركه بمجي
 بعضه ووضح باقيه انتهى *

* باب العشر والخراج والجزية *

ارض العرب * هي من حد الشام والكوفة الى اقصى اليمن * وما سلم اهله طوعا او فتح
 عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة * ايضا باجماع الصحابة رضى الله عنهم * عشرية * لانه اليق
 بالمسلم وكذا بستان مسلم اكرمه كان في داره درر ومر في باب العاشر شى من هذا حررناه في شرح
 الملتقى * ورواد * قرى * العراق وحد العذيب * بضم بفتح قرية من قرى الكوفة * الى عقبة حلوان *
 بن عمران بضم فسكون قرية بين بعل اد وهدل ان * عرضا ومن العلب * بفتح فسكون فمثلة
 قرية شرقى دجلة موقوفة على العلوية وما تيل من الثعلبية بفتح فسكون غلط المصنف عن المغرب *
 الى عبادان * بالتشديد حصن صغير بشط البحر في المثل ليس وراء عبادان قرية مستصفي *
 طولا * وبالايام اثنان وعشرون يوما نصف وعرضه عشرة ايام سراج * وما فتح عنوة * لم يقسم
 بين جيشنا الى مكة سواء * اقراهم عليه * او نقل اليه كفارا اخر * او فتح صلحا خراجية * لانه
 اليق بالكاثر * وارض السواد مملوكة لا هلهما يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها * هداية وعند
 الائمة الثلاثة هي موقوفة على المسلمين فلم يجز بيعهم فتح * ويجب الخراج في ارض الوقف *
 الا المشتراة من بيت المال اذا وقفها مشتر بها فلا عشر فيها ولا خراج شربلا نية معزيا للبحر
 وكذا الولم يوقفها كما ذكرته في شرح الملتقى * والصبي والمجنون لو * كانت الارض * خراجية
 والعشر لعشرية * درر ومر في الزكاة وقالوا اراضى الشام ومصر خراجية وفي الفتح الماء خوذ الان
 من اراضي مصر اجرة لا خراج الا ترى انها ليست مملوكة للزراع كانه لموت المالكين شيئا فشيئا بلا
 وارث فصارت لبيت المال على هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشيء منها لانه

كولى اليتيم فلا يجوز الاضرورة والعياذ بالله زاد فى البحر اورد غيب فى العقار بضعف قيمته على قول
 المتأخرين المفتي به قلت وسمي في باب الوصي جواز بيع عقار الصبي في سبع مسائل وانتى مفتي
 دمشق فضل الله الرضى بان غالب اراضي سلطانية لا تقراض ملاكها فالت لبيت المال فتكون في
 يد زراعتها كالعارية انتهى وفي النهر عن الواقعات او اراد السلطان شراءها لنفسه يأمر غيره ببيعها ثم
 يشتريها منه لنفسه انتهى واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل الصحة وبه عرف صحة
 وقف المشتراة من بيت المال وان شروط الواقفين صحيحة وانه لاخراج على اراضيها وموات احياء ذمى
 باذن الامام * اورد في كرام * خراجي ولو احياء مسلم اعتبر قربه * ما قارب الشيء يعطى حكمه *
 وكل منهما * اى العشرية والخراجية * ان سقي بماء العشر اخذ منه العشر الا ارض كافر تسقى *
 بماء العشر اذا كافر لا يبدل ابا العشر * وان سقي بماء الخراج اخذ منه * الخراج لان النماء بالماء *
 وهو * اى الخراج * نوعان خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخارج كالخمس ونحوه وخراج
 وظيفة ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمكين من الانتفاع بالارض كما وضع عمر
 رضي الله تعالى عنه على السواد لكل جرب * هوستون ذراعا في ستين ذراعا كسرى سيمع
 قبضات وقيل المعتبر في كل بلد عرفهم وعرف مصر النقدي بالغدان فتح وعلى الاول الممول
 بحر * يبلغه الماء صاعا من براوشعيرود رهما * عطف على صاع من اجود النقود زيلعى * ولجرب
 الرطبة خمسة دراهم ولجرب الكرم او النخل متصلة * قيد فيها * ضعفها ولما سواه * ما ليس فيه
 توظيف عمر رضي الله عنه * كرعفران وبستان * هو كل ارض يحوطها حائط وفيها اشجار متفرقة ويمكن
 الزرع تحتها فلو ملتفة اى متصلة لا يمكن زراعة ارضها فهو كرم * طاقة * وغاية الطاقة نصف الخراج
 لان * التنصيف عين الانصاف فلا يزداد عليه * في خراج المقاسمة ولا في الموظف على مقلد ارضا وظغه
 عمر رضي الله تعالى عنه وان طاقت على الصحيح كافي * وينقص مما وظف * عليها * ان لم تطق *
 بان * يبلغ الخراج ضعف الخراج الموظف فينقص الى نصف الخراج وجوبا وجوازا عند الاطاقة
 ويبلغ ان لا يزداد على النصف ولا ينقص من الخمس حدا دى وفيه لو غرس بارض الخراج كرم
 او شجر فعليه خراج الارض الى ان يطعم وكذا الوقف الكرم وزرع الحب فعليه خراج الكرم واذا اطعم
 فعليه قدر ما يطيق ولا يزيد على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان وكما يمكن الزرع تحت شجرة
 فبستان وما لا يمكن فكرم واما الاشجار التى على المسناة فلا شئ فيها انتهى وفي زكوة الخانية قوم شروا

ضيعة فيها كرم وارض فشري احدهما الكرم وآخر الاراضى واراد واتسم الخراج فلو معلوما فكما كان قبل الشراء والا كان جملة فان لم تعرف الكروم الا كروما قسم بقدر الحصاص قرية خراجهم متفاوت فطلبوا السوية ان لم يعلم قدرة ابتداء ترك على ما كان * ولاخراج ان غلب الماء على ارضه او انقطع * الماء * او اصاب الزرع آفة سماوية كغرق وحرق وشدة برد * الا اذا بقى من السنة ما يمكن الزرع فيه تانيا * اما اذا كانت الآفة غير سماوية * ويمكن الاحتراز عنها * كاكل قردة وسباع ونحوهما * كانعام و فارودودة بحر * او هلك * الخارج * بع الحصاد لا * يسقط وقبله يسقط ولو هلك بعضه ان فضل عما انفق شئ اخذ منه مقلار ما بينا مصنف سراج وتماهه فى الشرنبلانية معزيا للبحر قال وكذا حكم الاجارة فى الارض المستاجرة * فان عطلها صاحبها وكان خراجها موظفا او اسلم * صاحبها * او اشترى مسلم * من ذمى * ارض خراج يجب * الخراج * ولو منعه انسان من الزراعة او كان الخراج خراج مقاسمة لا * يجب شئ سراج وقد علمت ان المأخوذ من اراضي مصر اجرة لاخراج فما يفعل الآن من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلاحه واجبار على السكنى فى بلدة متعينة يعمر داره ويزرع الاراضى حرام بلا شبهة نهر ونحوه فى الشرنبلانية معزيا للبحر حيث قال تقدم ان مصر الآن ليست خراجية بل بالاجرة فلا شئ على من لم يزرع ولم يكن مستأجرا ولا جبر عليه بسببها فما يفعله الظلمة من الاضرار به حرام خصوصا اذا اراد الاشتغال بالعلم وقالوا للزرع الا خس تادرا على الاعلى كزعفران فعليه خراج الاعلى وهذا يعلم ولا يغنى به كيلا يتجرى الظلمة * باع ارضا خراجية ان بقى من السنة مقلار ما يمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والافعلى البائع * عناية * ولا يؤخذ العشر من الخارج من ارض الخراج * لانهما لا يجتمعان خلافا للشافعى رح * ولا يتكرر الخراج بتكرار الخارج فى سنة لو موظفا ولا * بان كان خراج مقاسمة * تكرر * لتعلقه بالخارج حقيقة * كالعشر * فانه يتكرر * ترك السلطان * او نائبه * الخراج لرب الارض * ارضه له ولو بشفاة * جاز * عند الثاني وحل له لو مصرنا والاتصق به به يغنى وما فى الحاروى من ترجيح حله لغير المصرف خلاف المشهور * ولو ترك العشر لا * يجوز اجماعا يخرج به بنفسه للفقراء سراج خلافا لما فى قاعدة تصرف الامام منوطا بالمصلحة من الاشياء معزيا للبرازية فتنبه وى النهر يعلم من قول الثانى حكم الاقطاعات من اراضى بيت المال اذ حاصلها ان الرقبة لبيت المال والخراج له وحينئذ فلا يصح بيعه ولا هبته ولا وقفه نعم له اجارته بخيرجا على اجارة المستأجر من الحوادث لو اقطعها السلطان له ولا ولاده ونسله وعقبه على ان مات منهم

انتقل نصيبه الى اخيه ثم مات السلطان وانتقل من اقطع له في زمان سلطان آخر هل يكون لاولاده
 لهم ارضه ومقتضى قواعدهم الغاء التعليق بموت المعلق فتدبره ولو اقطع السلطان ارضا مواتا او
 ملكها السلطان ثم اقطعها له جاز وقفه لها الارصاد من السلطان ليس بايقاف البتة وفي الاشياء
 قبيل القول في الدين اثنى العلامة قاسم بصحة اجارة المقطوع وان للامام ان يخرج ممتيا شاء وقيد
 ابن نجيم بغير الموات اما الموات فليس للامام اخرجه عنه لانه تملكه بالاحياء فليحفظ *

* فصل في الجزية *

هي لغة الجزاء لانها جزت عن القتل والجمع جزى كالحية ولحي وهي نوعان * الموضوع من الجزية يصلح
 لا يقل رولا يغير * تحرز عن الغدر * وما رضع بعد ما قهر واواقر وعلما لملكهم يقلد في كل سنة على
 فقير معتمل * يقلد على تحصيل النقدين باى وجه كان ينابيع وتكفي صحته في اكثر السنة هداية *
 اثناعشر درهما * في كل شهر درهم * وعلى وسط الحال ضعفه * في كل شهر درهمان * وعلى المكثرون
 ضعفه * في كل شهر اربعة دراهم وهذا للتسهيل للبيان الوجوب لانه باول الحول بناية * ومن ملك
 عشرة الاف درهم فصاعد اغنى ومن ملك ما دون مائتى درهم فصاعد متوسط ومن ملك ما دون
 المائتين او لا يملك شيئا فقير * قاله الكرخى وهو احسن الاقوال وعليه الاعتماد بحرا واعتبرا بوجع
 المعروف وهو الاصح تاتار خانية ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة فتح لانه وقت وجوب الاداء
 نهر * وتوضع على كتابى * يدخل في اليهود السامرة لانهم يد ينون بشريعة موسى عليه السلام وفي
 النصارى الفرنج والارمن واما الصابية ففى الخانية تؤخذ منهم عنده خلافا لهما * ومجوسى * ولو
 عربا لوضع عليه الصلوة والسلام على مجوس هجر * ووثنى عجمى * لجواز استرقائه فجاز ضرب الجزية
 عليه * لا * على وثنى * عربى * لان المعجزة فى حقه اظهر فلم يعد * ومرد * فلا يقبل منهما الا
 الاسلام والسيف ولو ظهرنا عليهم فنسأروهم وصبيانهم ففى * وصبي وامراة * وعبد ومكاتب ومملوك
 وابن ام ولد * وزمن * من زمن زمانه نقص بعض اعضائه او تعطل قواه فدخل المفلوج
 والشيخ العاجز * واعمل ونقير غير معتمل وراهب لا يخالط * لانه لا يقتل والجزية لا سقاطه وجزم
 الحد ادى بوجوبها ونقل ابن الكمال انه القياس ومغادة ان الاستحسان بخلافه فتأمل * والعبرة
 في الاصلية * للجزية * وعدل مهارة الوضع * فمن افاق واعتق او بلغ ابرأ بعد وضع الامام لم توضع
 عليه * بخلاف الفقير اذا ايسر بعد الوضع حيث توضع عليه * لان سقوطها المعجزة وقد زال

اختيار * وهي * اى الجزية ليست رضامنا بكفرهم كما دعى الملحة بل انما هي * عقوبة * لهم على
اقامتهم * على الكفر * فاذا اجازها لهم للاستدعاء الى الايمان بدونها فيها اولى وقال الله تعالى
حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون واخذها عليه الصلوة والسلام من مجوس هجر ونصارى
نجران واقربهم على دينهم ثم فرغ عليه بقوله * فتسقط بالاسلام * ولو بعد تمام السنة ويسقط المعجل
لسنة لالسنتين فيرد عليه سنة خلاصة * والموت والتكرار * للتدخل كما سيحكي * والعمي و
الزمانه وصيرورته فقير او شيخا كبير لا يستطيع العمل * ثم بين التكرار فقال * واذا اجتمع
عليه حولان تدخلت الاصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول * السنة * الثانية * زيلعي لان
الوجوب باول الحول بعكس خراج الارض * ويسقط الخراج * بالموت فى الاصح حاوى * وبالتدخل *
كالجزية * وقيل لا * يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عقوبة بخلاف العشر بحر
قال المصنف وعزاه فى الخانية لصاحب المذهب فكان هو المذهب وفيها لا يحل اكل الغلة
حتى يؤدى الخراج * ولا تقبل من الذمى لوبعثها على يد نائبه * فى الاصح * بل يكلف ان
يأتى بنفسه فيعطىها قائما والقابض منه قاعدا * هـ اية ويقول اعطيا عدو الله ويضعفه في
عنقه لا ياكافروا ثم القائل ان اذا دبه تنية * ولا يجوز ان يحل ثوابه ولا كنيسة ولا صومعة
ولا بيت نار ولا مقبرة * ولا صنما حاوى * فى دار الاسلام * ولو قرية فى المختار فتح * وبعد المنهم *
اى ما هدمه الامام لانهم اشياء فى آخر الءاء برفع الطاعون * من غير زيادة على البناء
الاول * ولا يعدل عن النقص الاول ان كفى وتماه فى شرح الوهبانية واما القليلة فترك مسكنا
فى الفتحة ومعبد فى الصلحية بحر خلافا لما فى القهستانى فتنبه * ويميز الذمى عنا في زيه *
بالكسر فى لباسه وهياتة * ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا * الا اذا استعان بهم الامام
لمحاربة وذبح عنا ذخيره وجاز بغل كحمارا تاريخانية وفى الفتحة هل اعند المتقدمين واختار
المتأخرون انه لا يركب اصلا الا لضرورة وفى الاشياء والمعتمد ان لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا
العمائم وان ركب الحمار لضرورة نزل فى المجمع * ويركب سرجا كالكف * كالبردة
فى مقلده شبه الزمانه * ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسيتج * فارسي معرب الزمان
صوف او شعروهل يلزم تمييزهم بكل العلامات خلاف اشياء والصحيح ان فتحها عنوة
فله ذلك والا فعلى الشرط تاريخانية * ويمنع عن لبس العمامة * ولو زرقا او صغرا على الصواب

نهر ونحوه في البحر واعتمده في الاشياء كما قد مناه وانما تكون طويلة سوداء * أو * من * زفار
الابرسم والنياب الفاخرة والمختصة باهل العلم والشرف * كصوف مريع وجوخ رفيع و براد
رقيقة ومن استكتابة ومباشرة يكون بها معظم اعنل المسلمين وتمامه في الفتح وفي الحاوي ينبغي *
ان يلزم * الصغار فيما يكون بينه وبين المسلمين في كل شيء وعليه فيمنع من القعود حال قيام
المسلم عند بحر وبحرم تعظيمه وتكره مصافحته ولا يبدأ بسلام الا الحاجة ولا يزاد في الجواب على
وعليك ويضيق عليه في المرور ويجعل على دارة علامة وتمامه في الاشياء من احكام الذمي
وفي شرح الوهبانية للشربلاني ويمنعون من استيطان مكة والمدينة لانهما من ارض العرب قال
عليه الصلوة والسلام لا يجتمع في ارض العرب دينان ولودخل للتجارة جاز ولا يطيل اياما دخوله
المسجد الحرام فذكره في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عنه والسير الكبير آخر تصنيف
محمد رحمه الله تعالى فالظاهر انه اورد فيه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الخانية تميز نسا ئهم لا
عبيد هم بالكسبيج * والذمي اذا اشترى دارا * اى اراد شراها * في المصر لا ينبغي ان يباع منه
وفلوا اشترى يجبر على بيعها من المسلم * وقيل لا يجبر الا اذا كثرت ردقلت وفي معروضات المفتي ابي
السعود من كتاب الصلوة سئل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت احد من المسلمين واحاط به الكفرة
فكان الامام والموزن فقط لاجل وظيفتهما يذبحان اليه فيوذنان ويصليان به فهل تحل لهما
الوظيفة فاجاب تلك البيوت ياخذها المسلمون بقيمتها جبر اعلى الفور وقد ورد الامر الشريف
السلطاني بن لك ايضا فالحاكم لا يؤخر هذا الاصلاحا انتهى فليحفظ وفيها من الجهاد وبعد ان ورد
الامر الشريف السلطاني بعدم استخدام الذميين للعبيد والجواري لو استخلم ذمي عبد او جارية
ما ذيلزمه فاجاب يلزمه التعزير الشدي والحبس ففي الخانية ويؤمرون بما كان استخفا فاهم وكذا
تميز دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك * واذا تكامل اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين
ليسكنوا فيها * في مصر * جاز * لعود نفعه اليها وليرواتعاملنا فيسلموا * بشرط عدم تقليل
الجماعات بسكنائهم * شرطه الامام الحلواني * فان لزم ذلك من سكنائهم امر و بالاعتزال
عنهم والسكنى بنا حية ليس فيها مسلمون * وهو محفوظ عن ابي يوسف رح بحر عن الذخيرة وفي
الاشياء واختلف في سكنائهم بيننا في مصر والمعتد الجواز في محلة خاصة انتهى واقرة المصنف
وغيره لكن رده شيخ الاسلام خواهر زادة وجزم بانه فهم خطأ فكانه فهم من الناحية المحلة

ولم يترك لك نقل صرح التمر تاشي في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي رح انهم
يؤمرون ببيع درهم في امصار المسلمين والخروج عنها والسكنى خارجها لئلا يكون لهم
محلة خاصة نقلا عن النسفي والمرادى بالمنع المذكور عن الامصار ان يكون لهم في المصر محلة
خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة عارضة كمنعة المسلمين فاما سكنناهم بينهم وهم مقهورون فلا
كذلك كذا في فتاوى الاسكوتاني فليحفظ * وينتقض عهدهم بالغلبة على موضع للحراب
او بالحق بدار الحرب * زاد في الفتح او بالامتناع من قبول الجزية * او يجعل نفسه
طليعة للمشركين * بان يبعث ايطالع على اخبار العدو ولولم يبعثوا ذلك لم ينتقض عهدهم
وعليه يحمل كلام المعيط * وصار * الذي في هذه الاربع الصور * كما مر * في كل
احكامه * الا انه * لو اسر * يسترق * والمرتب يقتل * ولا يجبر على قبول الذمة * والمرتب
يجبر على الاسلام * لا * ينتقض عهد * بقوله نقضت العهد * زيلعي * بخلاف
الامان * للحربي فانه ينتقض بالقول بحر * ولا بالاباء عن * اداء * الجزية * بل عن
قبولها كما مر ونقل العيني عن الواقعات قتله بالاباء عن الاداء قال وهو قول الثلاثة لكن
ضعفه في البحر * ولا بالزنا بمسلمة وقتل مسلم * وافتتان مسلم عن دينه وقطع الطريق *
وسب النبي صلى الله عليه وسلم * لان كفره المقارن له لا يمنعه فالطاري لا يرفعه فلو من
مسلم قتل كاسيحي * ويؤدب الذي يعاتب علي سبه الاسلام او القرآن او النبي * صلى الله
عليه وسلم حاوي وغيره قال العيني واختيارى في السب ان يقتل انهمى وتبعه ابن الهمام
قلت وبه انتهى شيخنا الخير الرملي وهو قول الشافعي رح ثم رأيت في معروضات المفتي ابي
السعود انه ورد امر سلطانى بالعمل بقول ائمتنا القائلين بقتله اذا ظهر انه معتاده وبه انتهى
ثم انتهى في بكر اليهودى قال لبشر النصرانى نبيكم عيسى ولد زنا بانه يقتل لسبه الانبياء
عليهم الصلوة والسلام انتهى قلت ويؤيد ان ابن كمال باشا في احاديثه الاربعينية في
الحديث الرابع والثلاثون يا عايشة لا تكونى فاحشة مألوفة والحق انه يقتل عندنا اذا اعلن
بشتمه عليه الصلوة والسلام صرح به في سيرالك خيرة حيث قال واستدل محمد رح لبيان قتل
المراة اذا اعلنت بشتم الرسول صلى الله عليه وسلم بما روى عن عمر بن عبد الله لما سمع عصما
بنيت مروان بن المؤدب الرسول فقتلها لئلا ملحه صلى الله عليه وسلم علي ذلك انتهى فليحفظ *

ويؤخذ مال بالغ تغلبي وتغلبية * لامن طفلهم الاخراج * ضعف زكوتنا * باحكامها * مما
 نجب فيه الزكوة * المعهود بيننا لان الصلح وقع كل لك * ويؤخذ * من مولا * اى معتق
 التغلبي * في الجزية والخراج كمولى القرشي * وحديث مولى القوم منهم مخصوص بالاجماع *
 ومصرف الجزية والخراج ومال التغلبي وهل يتهم للامام * انما يقبلها اذا وقع عند هم ان
 قتالنا لالين لاللك نيا جوهرة * وما اخذ منهم بلا حرب * ومنه تركة ذمي وما اخذ عاشر
 منهم ظهيرية * مصالحنا * خبر مصرف * كسل ثغورنا وبناء قنطرة وجسر وكفاية العلماء *
 والمتعلمين تجنيس وبه يدخل طلبة العلم فتح * والقضاة والعمال * ككتبة قضاة وشهود وقسمة
 ورقباء سوا حل * ورزق المقاتلة وزراريهم * اى زرارى كل من ذكر مسكين واعتمده في
 البحر قاتلا وهل يعطون بعد موت آبائهم حالة الصغر لم اره والى هنا تمت مصارف بيت المال
 ثلثة فهذا مصرف جزية وخراج ومصرف زكوة وعشر مرفي الزكوة ومصرف خمس وركاز مرفي
 السير وبقي رابع وهو لقطه وتركة بلا وارث ودية مقتول بلا ولى ومصرفها لقيط فقير وفقير بلا
 ولى وعلى الامام ان يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله ان يستقرض من احد ما ليصرفها للاخر
 ويعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصر كان الله عليه حسيبا زيلعي وفى الحاوى المراد
 بالحافظ في حديث لحافظ القرآن مائتا دينار هو المفتى اليوم ولا شئ لذمي في بيت المال الا
 ان يهلك لضعفه فيعطيه ما يسد جوعته * ومن مات * ممن ذكرني * نصف الحول حرم من
 العطاء * لانه صلة فلا تملك الا بالقبض واهل العطاء في زماننا القاضي والمفتى والمدرس
 صد الشريعة * لو مات * في آخره * او بعد تمامه كما صححه اخي زاده * يستحب الصرف الى
 قريبه * لانه اوفى تعب فيه ندم الوفاء له ومن تعجله ثم مات او عزل قبل الحول قيل يجب رد
 ما بقي وقيل لا كالنفقة المعجلة زيلعي * والموذن والامام اذا كان لهما وقف ولم يستوفيا حتى
 ماتا فانه يسقط * لانه كالصلة * وكذلك القاضي وقيل لا * يسقط لانه كلاجرة وهذا ثابت في نسخة
 الشرح ساقط من نسخ المتن هنا وتامه فى الدرر وقرن لخصناه في الوقف *

* باب المولى *

هو لغة الراجع مطلقا وشرعا * الراجع عن دين الاسلام وركنها اجراء كلمة الكفر على اللسان
 بعد الايمان * وهو متصل يقم على صاى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به عن الله تعالى مما علم

مجيئه ضرورة وهل هو فقط او هو مع الاقرار قولان واكثر الحنفية على الثاني والمحققون على الاول والاقرار شرط لاجزاء الاحكام الدنيوية بعد الاتفاق على انه يعتقلى متى طوبى به اتى به فان طوبى به فلم يقره وكفر عناد قال المصنف وفي الفتح من هزل بلفظ كفر ارتد وان لم يعتقده للاستحقاق فكفر العناد والكفر لغة الستر وشيء تكذب به صلى الله عليه وسلم في شيء مما جاء به من الدين ضرورة والفاظه تعرف في الفتاوى بل افردت بالتأليف مع انه لا يفتى بالكفر بشيء منها الا فيما اتفق المشايخ عليه كما سيحكي قال في البحر وقد الرمت نفسي ان لا افتى بشيء منها * وشرائط صحتها العقل * والصحو * والطوع * فلا تصح ردة مجنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل وسكران ومكره عليها واما البلوغ والدكورة فليس بشرا بل ائع وفي الاشباه لا تصح ردة سكران الا الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه * من ارتد عرض * التاكم * عليه الاسلام استحسننا * علي المذهب لبلوغه الدعوة * وتكشف شبهته * بيان لشبهة العرض * ويحبس * رجوبا وقيل ندبا * ثلاثة ايام * يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها خانية * ان استهمل * اى طلب المهلة والاقبله من ساعته الا اذا رجي اسلامه بدائع وكل الوارثين ثانيا لكنه يضرب وفي الثالثة يحبس ايضا حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فكذلك تارة خانية فلت تكن نقل في الزواهل عن آخر حد ود الخانية معزيا للبلخي ما يفيد قتله بلا توبة قنية * فان اسلم * فيها * والقتل * لحديث من بدل دينه فاقتلوه * واسلامه ان يتبرأ عن الاديان * سوى الاسلام * ارعن ما انتقل اليه * بعد نطقه بالشهادتين وتماه في الفتح ولو اتى بهما على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ برازية * وكره تنزيها لما مر * قتله قبل العرض بلا ضمان * لان الكفر مبيع للدم قيد باسلام المرتد لان الكفار اوصاف خمسة من ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر الوحداية كالثنوية ومن يفر بهما لكن ينكر بعثة الرسل كالغلاسة ومن ينكر اكل كالوثنية ومن يقرأ اكل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم كالعيسوية فيكتفى في الاولين بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقول محمد رسول الله وفي الرابع باحدهما وفي الخامس بهما مع التبري عن كل دين يخالف عن دين الاسلام بدائع وآخر كراهية الدروحين مثل فيستغفر من جهل حاله بل عمم في الدراشتراط التبري في كل يهودى ونصراني ومثله في فتاوى المصنف وابن نجيم وغيرهما وفي رهن قارئ الهداية كذا افتى علما ونازالى افتى به صحته بالشهادتين بالتبري لان التلغظ بهما صار علامة على

الاسلام فيقتل ان رجع ما لم يعد * * * واعلم انه * لا يغتنى بتكفير مسلم امكن حمل كلامه على محمل
 حسن او كان في كفره خلاف ولو * كان ذلك * رواية ضعيفة * كما حرره في البحر وعزاه في الاشباه
 الى الصغرى وفي الدردر وغيرها اذا كان في المسئلة وجوه توجب ان كفر واحد يمنعه فعلى المفتي
 الميل لما يمنعه ثم لو نمته ذلك فمسلم والالم ينفعه محمل المفتي خلافاً له وينبغي النعوذ بهن الدعاء
 صبا حاروسا فانه سبب العصمة من الكفر بوعن الصادق الامين صلي الله عليه وسلم اللهم
 انى اعوذ بك من ان اشرك بك شيئاً وانا اعلم واستغفرك لما لا اعلم انك انت علام
 الغيوب وتوبة البأس مقبولة دون ايمان البأس درر * وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة *
 الاجماعه من تكررت رده على ما مر * والكافر بسب نبي * من الانبياء فانه يقتل حداً ولا تقبل
 توبته مطلقاً وسب الله تعالى تيملت لانه حق الله تعالى والاول حق العبد لا يزول بالتوبة ومن
 شك في حد ابيه وكفره وكفره تمامه في الدردر في فصل الجزية معزى للبرازية وكذا الوغضه
 بالقلب فتح واشباهه وفي فتاوى المصنف ويجب الحاق الاستهزاء والاستخفاف به لتعلق حقه ايضاً
 وفيها سئل عن قال لشريف لحن الله والديك والدي الدين خلفك فاجاب الجمع المضاف
 يعم ما لم يتحقق عهد خلافاً لابي هاشم وامام الحرمين كافي جمع الجوامع وحينئذ فيعم حضرة
 الرسالة فينبغي القول بكفره واذا كفره بسبه لا توبة له على ما ذكره البرازي وتوارده الشارحون نعم
 لو لاحظ قول هشام وامام الحرمين باحتمال العهد فلا كفر وهو اللائق بمن هبنا لتصريحهم بالميل
 الى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة بقوله بان يسبه صلى الله عليه وسلم او بفعله بان يبغضه
 بقلبه قتل حداً كما مر بتصريح به لكن صرح في آخر الشفاء بان حكمه كما رتد ومفاده قبول التوبة
 كما لا يخفى زاد المصنف في شرحه وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن عبد العال
 ان الكمال وغيره تبعوا البرازية والبرازي تبع صاحب السيف المسلول وعزاه اليه ولم يغيره
 لاحد من علماء الحنفية وقد صرح في النتف ومعين الاحكام وشرح الطحاوى وحاوى الزاوى
 وغيرها بان حكمه كما رتد ولفظ النتف من سب الرسول صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه
 حكم المرتد ويفعل به ما يفعل بالمرتد انتهى وهو ظاهر في قبول توبته كما مر عن الشفاء انتهى
 فليست غلط قلت وظاهر الشفاء ان قوله يا ابن الف خنزير او يا ابن مائة كلب وان قوله لها شمي لعن
 الله بني هاشم كذلك وان شتم الملائكة كالانبياء عم ومن حوادث الفتوح ما اوحكم حنفي بكفره

بسبب نبي هل للشافعي رح ان يحكم بقبول توبته الظاهر نعم لانها احادثة اخرى وان حكم بموجبه نهر
قلت ثم رأيت في معروضات المفتي ابي السعود سؤالا ملخصة ان طالب علم ذكر عند حديث من
احاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال اكل احاديث النبي صلى الله عليه وسلم صدق يعمل بها
فاجاب بانه يكفر ولا بسبب استغفاره الا انكارى وثانيا بالحاقه الشيخ للنبي صلى الله عليه وسلم ففي
كفره الاول عن اعتقاده يؤمر بتجديد الايمان فلا يقتل والثاني يفيى الرتبة فبعد اخذه لا تقبل
توبته اتقا فيقتل وقبله اختلف في قبول توبته فعند ابي حنيفة تقبل فلا يقتل وعند بقية الائمة
لا تقبل ويقتل حد اقل لك ورد امر سلطاني في سنة ٩٤٤ لقضاء الممالك المحمية برعاية رأى الجانبين
بانه ان ظهر صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقبل ويكتفى بتعزيره وحسنه عملا بقول الامام
الاعظم وان لم يكن من اناس يفهم خبرهم يقتل عملا لقول الائمة ثم في سنة ٩٥٥ تقرر هذا الامر بامر
آخر فينظر القائل من اى الفريقين وفعمل بمقتضاه انتهى فلم يحفظ وليكن التوفيق * او * الكافر
بسبب * الشيخين او * بسبب * احدهما * في البحر عن الجوهرة معزى بالشهيد من سب الشيخين
او طعن فيهما كقوله لا تقبل توبته وبه اخذ الدبوسى وابو الليث وهو المختار للفتوى انتهى وجزم
به في الاشباه واقره المصنف قائلا وهذا يقوى القول بعدم قبول توبة من سب الرسول صلى الله
عليه وسلم وهذا هو الذى يلزم التعويل عليه فى الافتاء والقضاء رعاية لجانب حضرة المصطفى
صلى الله عليه وسلم انتهى لكن فى النهر وهذا الوجود له فى اصل الجوهرة وانما وجد على
هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت ويكفي ما مر من الامر
فتدبر فى المعروضات المزبورة ما معناه ان من قال عن فصوص الحكم للشيخ محيى الدين العربى
انه خارج عن الشريعة وقد صنعه لاضلال الخلق ومن طالعه لم يجد ما ذابله اجاب نعم فيه
كلمات تبائن الشريعة وتكلف بعض المحققين لارجاعها الى الشريعة لكننا يتقنا ان بعض اليهود
افتراه على الشيخ قدس سره فيجب الاحتياط بترك مطالعة تلك الكلمات وقد صدر امر سلطاني
بالنهي فيجب الاجتناب من كل وجه انتهى فلم يحفظ وقد اثنى صاحب القاموس عليه فكتب اللهم
انطقنا بما فيه رضاك الذى اعتقده وادين الله به انه كان رضى الله تعالى عنه شيخ الطريقة حاله
علما وامام الحقيقة حقيقة ورسم ومحيى رسوم المعارف فعلا واسما واذا تقلقل فكر المرأى طرف
من علمه عرفت فيه خواطره عباب لا تكدره الدلاء وشجاء تتقاصا عنه الا اذا كانت دعوته تحرق

السبع الطبايق تفرق بركاته فتملأ الأناق والى ابن اصفه وهو يقينا فوق ما وصفته وناطق بما كتبه
وغالب ظني انى ما انصفته * وما على اذ اماتلت معتقدى * دع الجهول يظن الجهل عدوانا *
والله والله والله العظيم ومن * اقامه حجة الله برهانا * ان الذى قلت بعضا من مناقبه * ما زدت الا
على زدت نقصانا * الى ان قال ومن خواص كتبه ان من واظب على مطالعتها انشرح صدره
لغك المعضلات وحل المشكلات وقد اثنى عليه العارف عبد الوهاب الشعرانى سيما في كتابه
تنبيه الاغنياء علي قطرة من بحر علوم الاولياء فعليك به وباللله التوفيق * والكافر بسبب
اعتقاده * السكر * لا توبة له * ولو امرأة * فى الاصح لسيها فى الارض بالفساد ذكره الزيلعى
ثم قال * وكذا الكافر بسبب * الزندقة * لا توبة له وجعله فى الفتح ظاهر المذهب لكن فى
حظر الخانية الفتوى على انه * اذا اخذ * السا حرار الزندىق المعروف الداعي * قبل توبته *
ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو اخذ بعد ما قبلت وافاد فى السراج ان الخناق كالساحر
لا توبة له وفى الشمني الكاهن قيل كالساحر وفى حاشية البيضاوى ملاحسرو الداعى الى
الاحاد والاباحى كالزندق وفى الفتح المناق الذى يبطن الكفر ويظهر الاسلام كالزندق
الذى لا يتبين بين ركن من علم انه ينكر فى الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر و
يظهر اعتقاده حرمة وتماه فيه وفيه يكفر الساحر بتعلمه وفعله اعتقد تحريره او لا ويقتل
انتهى لكن فى حظر الخانية لو استعمله للتجربة والامتحان ولا يعتق ولا يكفر وحينئذ فالمستثنى احد
عشر * واعلم ان * كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا * جماعة * المرأة والخنى ومن اسلامه
تبعوا الصبى اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا * زاد فى
الاشباه ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين انتهى ولو شهد نصرانيان على نصرانى انه اسلم
وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت اتفاقا وتماه فى آخر كراهية الدرر
ويلحق بالصبى ومن ولدته المردة بيننا اذا بلغ مرتد او السكران اذا اسلم وكذا اللقيط لان
اسلامه حكمى لا حقيقى وقيل فى الخانية وغيرها المكره بالحربي اما الذمي والمستأمن فلا يصح
اسلامه انتهى لكن حمله المصنف فى كتاب الاكراد على جواب القياس وفى الاستحسان يصح
فليحفظ وحينئذ فالمستثنى اربعة عشر * شهد * واعلم مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له * لا
لتكن بيب الشهود العدل بل * لان انكاره توبة ورجوع * يعنى فيمتنع القتل فقط ويثبت بقية

احكام المرتد كحط عمل وبطلان وقف وبينونة زوجة لو فيما تقبل توبته والا قتل كالردة بسببه عليه الصلوة والسلام كما مر اشباهه زاد في البحر وقد رأيت من يغلط في هذا المحل واقره المصنف وحينئذ المستثنى اربعة عشر وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني ما يكون كفرا اتفاقا يبطال العمل والنكاح فالأولاد والأولاد زنا ومافيه خلاف يومر بالاستغفار والتوبة وتجدد النكاح ولا يترك المرتد على رده باعطاء الجزية ولا بامان موت ولا بامان مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد للحاق بدار الحرب بخلاف المرتدة خانية والكفر كله ملة واحدة خلافا للشافعي رح فلو تنصر يهودي او عكسه ترك على حاله ولم يجبر على العود ويجزى ملك المرتد عن ماله زوالا موقوفان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على رده او حكم بلحاظه ورث كسب اسلامه وارثه المسلم ولو زوجته بشرط العدة زياحي بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده نفي بعد قضاء دين رده وقال اميراث ايضا ككسب المرتد وان حكم القاضي بلحاظه عتق مدبرة من ثلث ماله وام ولد من كل ماله وحل دينه وقسم ماله ويؤدي مكاتبه الى الورثة والاولاد للمرتد لانه المعتقد بدائع وينبغي ان لا يصح القضاء به الا في ضمن دعوى حق العبد نهر واعلم ان تصرفات المرتد على اربعة اقسام فينفذ منه اتفاقا ما لا يعتمد تما مة ولا ية وهي خمس الاستيلاء والطلاق وقبول الهدية وتسليم الشفعة والحجر على عبد المأذون ويبطل منه اتفاقا ما يعتمد الملة وهي خمس النكاح وان يبيح والصيد والشهادة والارث ويتوقف منه اتفاقا ما يعتمد المساواة وهو المغاوضة او ولاية متعنة وهو هو التصرف على ولد الصغير ويتوقف منه عند الامام وينفذ عند هاكل ما كان مبادلة مال بمال او عقد تبرع كالمبايعة والصرف والسلم والعتق والتدبير والكتابة والهبة والرهن والاجارة والصلح عن اقرار وقبض الدين لانه مبادلة حكمية والوصية وبقي امانه وعقله ولا شك في بطلانها واما ايداعه واستيداعه والتقاطه ولقطة فينبغي عدم جوازها نهر ان اسلم نفذ وان هلك بموت او قتل او لحق بدار الحرب وحكم بلحاظه بطل ذلك كله فان جاء مسلما قبله اى قبل الحكم فكانه لم يرتد ولو عاد بعد الموت الحقيقي زيلعى وان جاء مسلما بعد ماله مع وارثه اخذه بقضاء اورضاء ولو في بيت المال لانه في النهر وان هلك ماله او ازاله الوارث عن

ملكه لا * ياخذ * ولو قاتلها لصحة القضاء وله ولاء مدبرة وام ولد ومكاتبه له ان لم يؤد وان
عجز عا در قباله بدائع * ويقضي ما ترك من عباد في الاسلام * لان ترك الصلوة والصيام معصية
والمعصية تبقى بعد الردة * وما ادخل منها فيه يبطل ولا يقضي * من العبادات * الا الحج *
لانه بالردة صار كافرا الاصلي فاذا اسلم وهو غني فعليه الحج فقط * مسلم اصاب مالا او شيئا يجب
به القصاص او حل السرقة * يعنى المال المسروق لا الحمل خانية واصله انه يؤخذ بحق العبد
واما غيره ففيه التفصيل * اولا لدية ثم ارتد او اصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق * و حاربنا
زمانا * ثم جاء مسلما يؤخذ به كله او اصابه بعد ما لحق مرتد افاسلم * لا يؤخذ بشيء من
ذلك لان الحربي لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه محاربا لنا * اخبرت بارتداد
زوجها فلها التزوج باخر بعد العدة * استحسننا * كافي الاخبار * من ثقة * بموته او تطليقه *
نلنا وكذا الولم يكن ثقة فاتها بكتاب طلاقها واكبر رأيها انه حق لا بأس بان تعتد وتزوج
مبسوط * والمرتدة * ولو صغيرة او خنثى بحر * تحبس * ابد او لا تجالس ولا تواكل حقائق * حتى
تسلم ولا تقتل * خلافا للمشافعي رح * وان قتلها احد لا يضمن * شيئا ولو امة في الاصح وتحبس
حذل مولاهما لخل منته سوى الوطى سواء طلب ذلك ام لا في الاصح ويتولى ضربها جماعة بين الحقين
وليس للمرتدة التزوج بغير زوجها به يغتنى وعن الامام تسترق ولو في دار الاسلام ولو اتمى به
حسبا لقصد ما السعى لا بأس به وتكون قنة للزوج بالاستيلاء مجتنب وفي الفتح انها في المسلمين
فيشترها من الامام او يهبها له لو مصرنا * و * صح * تصرفها * لانها لا تقتل * واكتسابها *
مطلقا * لورثتها * ويرثها زوجها المسلم لو مريضة وماتت في العدة كما مر في طلاق المريض
قلت وفي الزواهر انه لا يرثها لو صالحة لانها لا تقتل فلم تكن فارة فتعامل * ولدت امة فادعاه
فهو ابنه حر يرثه في * امته * المسلمة مطلقا * ولدته لقتل من نصف حول او اكثر لاسلامه
تبع لامة * والمسلم يرث المرتد * ان مات * المارتد * او لحق به ارحم وكذا في * امته *
النصرانية * اى الكتابية * الا اذا جاءت لاكثر من نصف حول من ارتد * وكذا النصفه لعاقته
من ماء المرتد فيتبعه لقربه للاسلام باليمين عليه والمرتد لا يرث المرتد * وان لحق بماله * اى
مع ماله * ظهر عليه فهو * اى ماله * في لا * نفسه لان المرتد لا يسترق * فان رجع * اى بعد
ما لحق بذا مال سواء قضى بالحقه او لا في ظاهر رواية وهو الوجه فتح * فالحق * ذاتيا * بماله و

ظهر عليه فهو لوارثه * لانه بالحاق انتقل لوارثه فكان ملكا قد يما وحكمه ما مر انه له * قبل
 قسمته بلاشئ وبعدها بقيته * ان شاء ولا يأخذ لو مثلها لعدم الغائقة * وان قضى بعبء *
 شخص * مرتد لحق * بد اهرم * لابنه فكانه * الابن * فجاء * المرتد * مسلما قبلها والولاء *
 كلاهما للاب * الذي عاد مسلما لجعل الابن كالوكيل * مرتد قتل رجلا خطاء فلحق ارتد قتل نسيته
 في كسب الاسلام * ان كان والافني كسب الردة بحر عن الخانية وكذا الواقربغصب اما لو كان الغصب
 بالمعائنة اربا بالبينة فانه في الكسبين اتفان اظم ميرة واعلم ان جناية العبد والامة والمكاتب والمذبر
 كجنائيتهم في غير الردة * قطعت يد عمه افا رتد والعياذ بالله تعالى ومات منه ارتد لحق * فحكم
 به * فجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله لوارثه * في المسئلتين لان السراية
 حلت محلا غير معصوم فاهل رت قيد بالعمد لانه في الخطاء على العاقلة * وقيدنا بالحكم
 بلحاظه لانه * ان * عاد قبله او * اسلم ههنا * ولم يلحق * فمات منه * بالسراية * ضمن *
 الدية * كلها * لكونه معصوما وقت السراية ايضا ارتد الغاطع فقتل او مات ثم سرى الى النفس
 فهو رد لعمد الفوات محل القود ولو خطاء فالدية على العاقلة في ثلث سنين من يوم القضاء
 عليهم خانية ولا عاقلة لمرتد * ولو ارتد مكاتب ولحق * واكتسب مالا * واخذ بماله * ولم
 يسلم * فقتل قبل مكاتبه ماله وما بقي * من ماله * لوارثه * لان الردة لا تؤثر في الكتابة *
 زوجان ارتدا ولحقا فوات * المرتدة * ولد او ولد له * اى لذلك المولود * ولد فظهر عليهم *
 جميعا * فالولدان في * كاصلها * * الولد * الاول يجبر * بالضرب * على الاسلام * وان
 حبست به ثمة لتبعيته لابيويه * لا لاني * لعدم تبعيته الجدل على الظاهر فحكمه كحربي * *
 قيد برد تهما لانه * اومات مسلم عن امرائه حامل فارقت ولحققت فوات هناك ثم ظهر عليهم *
 اى على اهل تلك الدار * فانه لا يسترى ويرث اباه * لانه مسلم * ولو لم تكن ولدته حتى سببت
 ثم ولدته في دار الاسلام فهو مسلم * تبع لابييه * مرتد * تبع لامه * فلا يرث اباه * لرقه
 بدائع * واذا ارتد صبي عاقل صح * خلا فاللثاني ولا خلاف في تخليده في النار لعدم العفو
 عن الكفر تلويح * كاسلامه * فانه يصح اتقا * فلا يرث ابويه الكافرين * تغريغ على الثاني *
 ويجبر عليه * بالضرب تغريغ على الاول * فالعاقل والمميز * وهو ابن سبع فاكثر مجتبه وسراجية *
 وقيل الذي يعقن ان الاسلام سبب النجاة يميز الخبيث من الطيب والحاو من المر * قائله

الطرسوسي في انفع الوسائل قائلوا لم ارم من قدره بالسن قلت وقد رايت نقله ويؤيد انه عليه
 الصلوة والسلام عرض الاسلام على علي رضي الله تعالى عنه وسنه سبع وكان يفتخر به حتى قال *
 "سبقتكم الى الاسلام طرا" * غلاما ما بلغت اوان حلمي * سبقتكم الى الاسلام قهرا * بصارم همتي
 وعنان عزمي * ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ ظاهر كلامهم نعم اتفقا وفي التجريد المختار
 عند الماتريدي انه مخاطب باداء الايمان كالبالغ حتى لو مات بعد بلا ايمان خلد في النار
 فهو في شرح الوهبانية * بدرويش درويشان كفر بعضهم * وصحح ان لا كفر وهو المحرر *
 كذا قول شئ لله قيل بكفره * ويا حاضر يا ناظر ليس يكفر * ومن يستحل الرقص قالوا بكفره
 ولا سيما بالدف يلهو ويتمر * ومن لولى قال طي مسافة * يجوز جهول ثم بعض يكفر *
 واثباتها في كل ما جاء خارقا * عن النسفي النجم يروى وينصر *

* باب البغاة *

البغي لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا نبغي وعرفا طلب ما لا يحل من جور وظلم فتح وشرعا *
 هم الخارجون عن * طاعة * الامام * الحق * بغير حق * فلو بحق فليسوا ببغاة وتامه في
 جامع الفصولين ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلثة قطع طريق وعلم حكمهم وبغاه ويجب
 حكمهم وخوارج وهم قوم لهم منعة خرجوا عليه بتاويل يرون انه طي باطل كفر او معصية توجب قتاله
 بتاويلهم يستحلون دماؤنا واماوالنا ويسبون نساءنا ويكفرون اصحاب نبينا عليه الصلوة والسلام
 وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كحقيقه في الفتح وانما لم نكفرهم لكونه عن تاويل وان كان
 باطلا بخلاف المستحل بلا تاويل كما مر في باب الامامة * والامام يصير اماما * بامر من * بالمبايعة * من
 الاشراف والاعيان وبان ينقل حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بائع الناس *
 الامام * ولم ينقل حكمه فيهم لعجزه * عن قهرهم * لا يصير اماما فاذا صار اماما فجار لا يعزل
 ان * كان * قهرا وغلبة * لعوده بالقهر فلا يغيل * ولا يعزل به * لانه مغيل خائفة وتامه
 في كتب الكلام * فاذا خرج جماعة مسلمون عن طاعته * او طاعة نائبه الذي الناس به في
 امان دهر * وغلبوا على بلد دعاهم اليه * اى الى طاعته * وكشف شبهتهم * استحسانا *
 فان تحبزو ومجتمعين حل لنا قتالهم بداء حتى تفرق جمعهم * اذا الحكم يد ار على دايه
 وهو الاجتماع والامتناع * ومن دعاه الامام الى ذلك * اى قتلهم * افترض عليه اجابته *

لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية فرض فكيف فيما هو طاعة بل ائع * لو قادرا * والا لزم
 بيته در روفى المبتغي لو بغوا لاجل ظلم السلطان ولا يمتنع عنه لا ينبغي للناس معاونة السلطان
 ولا معاونتهم * ولو طلبوا الموادعة اجيبوا اليها * ان خير المسلمين * كما في اهل الحرب *
 والا لا * يجابوا بحر * ولا يؤخذ منهم شئ فلو اخذ ثامنهم رهونا واخذ وامنا رهونا ثم غدروا
 بنا وقتلوا رهونا لا تقتل رهونهم ولكنهم يحبسون الى ان يهلك اهل البغي او يتوبوا وكذلك
 اهل الشرك * اذا فعلوا برهونا ذلك لا نفعل برهونهم * * ولكن * يجبرونهم على الاسلام
 او يصيروا ذمة * لنا * ولولهم فئة اجبر على جرحهم * اى اثم قتله * واتبع مواليهم والا لا *
 لعدم الخوف * والامام بالخيار في اسيرهم ان شاء قتله وان شاء حبسه * حتى يتوب اهل البغي
 فان تابوا حبسه ايضا حتى يحل ثوبه سراج * ونقا تلهم بالنجيق والاغراق وغير ذلك كاهل
 الحرب وما لا يجوز قتله من اهل الحرب * كنساء وشيوخ * لا يجوز قتله منهم * ما لم يقاتلوا ولا
 يقتل عادل محرمة مباشرة ما لم يرد قتله * ولم تسب لهم ذرية ونحس اموالهم الى ظهور
 ثوبتهم * فيرد عليهم وبيع الكراع اولى لانه انفع فتح ويقاس عليه العبيد نهر * ونقا تلهم بسلاحهم
 وخيلهم عند الحاجة ولا ينتفع بغيرهما من اموالهم مطلقا * ولو عند الحاجة سراج * ولو قال
 الباغي قبت والقي السلاح * من يده * كف عنه ولو قال كف عني لا نظر في امرى لعلي
 اتوب والقي السلاح كف عنه ولو قال انا على دينك ومعه السلاح لا * لان وجود السلاح
 معه قرينة بقاء بغيه فمتى القاه كف عنه والا لافتح * ولو قتل باغ مثله وظهر عليهم فلا شئ فيه *
 لكونه مباح القتل فتح فلا اثم عليه ايضا وقتلا شاهدا ولا يصلح على بغاة بل يكفنون ويدفنون
 بل ائع * ويكره نقل روسهم الى الافاق * وكذلك رؤس اهل الحرب لانها مثله وجوز بعض
 المشائخ لوفيه كسر شوكتهم او فواغ قلبنا فتح ومر في الجهاد * ولو غلبوا على مصر فقتل مصرى
 مثله عمد اظهر على المصر قتل به ان لم يجر على اهله * اى المصر * احكامهم * وان جرى
 لا لاقطاع ولاية الامام عنهم * وان قتل عادل باغيا ورثه * مطلقا * وبالعكس اذا قال * الباغى وقت
 قتله * انا على باطل لا يبرئه اتقا لعدم الشبهة * وان قال انا على حق * في الخروج على الامام واصر
 على دعواه * ورثه * اما لو رجع تبطل ديانته فلا يرثه ابن كل وفي الفتح او دخل باغ بامان فقتله عادل
 عمد الزمه الدية كما في المستأمن لبقاء شبهة الاباحة * ويكره * تحريما * بيع السلاح من اهل

الفتنة ان علم * لانه ائنة على المعصية * وبيع ما يتحل منه كالحديد * ونحوه يكره لاهل الحرب * لا *
 لاهل البغي لعدم تفرغهم لعمله سلاحا يقرب زوالهم بخلاف اهل الحرب ذيلعي قلت وافاد كلامهم
 ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والافتن زيارتها في الفتح ينفل حكم قاضيهم لوعاد لا والا
 لا لو كتب قاضيهم الى قاضيها كتابا فان علم انه قضى بشهادة على ليس نفل والا لا والله سبحانه اعلم *

* كتاب المقيط *

عقبه مع اللقطة بالجهاد لعرضيتهم الغوات النفس المال وقتل المقيط المتعلقة بالنفس وهي مقيدة
 على المال * هو * امة ما يلقط نعل بمعنى مفعول ثم غلب على الاول المنبذ باعتبار المال وشرعا *
 اسم حتى موارد طرحة امله خوفا من العيلة او فرارا من تهمة الربية * مضيعه آثم ومحرزه غانم *
 التقاطه فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يرعه * ولو لم يعلم به غيره فغرض عين ومثله
 رؤية اعمى يقع في بئر شمني * والا فمندوب * لما فيه من الشنقة والاحياء * رهو حر * مسلم
 تبع لال ارب * الا بحجة رقه * على خصم وهو الملقط لسبق يد * وما يحتاج اليه * من نفقة وكسوة
 وسكنى ودراء ومهر اذ ازوجه السلطان * في بيت المال * ان يره من على القاطن * ران كان
 له مال * او قرابة * ففي ماله * او على قرابته * وارته * ولديته * في بيت المال كجنايته * لان
 الغرم بالغنم * وليس لاحل اخذ عنه قهررا * وصل للامام الاعظام اخذ بالولاية العامة في
 الفتح لا وقره المصنف تبعا للبحر وحرر في النهر نعم لكن لا ينبغي اخذ الا بموجب * فلو اخذ
 احد وخاصة الاول رد اليه * الا اذا دفعه باختياره لانه ابطل حقه * وهذا اذا تحل
 الملقط فلو تعدد وترجع احد هما * كالورج * مسلم وكافر فتنازعا قضى به للمسلم * لانه اذ تم
 للقيط خانية ولو استويا فالرأى للقاضي بحر بحثا * وثبت نسبه من واحد * بمحرر دعواه ولو
 غير الملقط استحسانا لو حيا والافبا لبينة خانية * ومن اثنين * مستويين كولد امة مشتركة
 وعبارته المنية ادعاه اكثر من اثنين فعن الامام انه الى خمسة ظاهرة في عدم قبول دعوى
 الزائد ولا يشترط اتحاد الامام نهر لكن في التهستاني عن النظم ما يفيد ثبوته من الاكثر
 فليحرر زيه ولواد عته امرأة * واحد * ذات زوج فان صدقها زوجها او شهد له القابلة او
 اقامت بينة * واورجلا وامرأتين علي الولادة * صحت * دعوتها * والا لا * لما فيه من تحميل
 النسب علي الغير * وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولواد عته امرأتان واقامت

احد لهما البينة فهي اولى به وان اقامتا جميعا فهو بينهما * خلا فالحال من الخانية * وان *
ادعاه خارجان * ووصف احدهما علامة به * اى بجسد لا بثوبه * ووافق فهو احق * اذ لم
يعارضها اقوى منها كبينة الآخر وحرية وسبقه واسلامه وسنه ان ارخافان اشتبه فبينهما ولو ادعى
احدهما انه ابنه والاخر انه ابنته فاذا هو خنثى فلم مشكلا قضى لهما والافلمن ادعى انه ابنه و
لوشهد المسلم فميان وللذمي مسلم قضى به للمسلم تاتار خانيه * ويثبت نسبه * من ذمي *
لكن * هو مسلم * استحسانا فينزع من يد قبيل عقل الاديان ما لم يبرهن بمسلمين انه ابنه
فيكون كافرا نهر * ان لم يكن * اى يوجب * فى مكان اهل الذمة * كقرية لهم اربعة او كنيسة والمسئلة
رباعية لانه امان يجب * مسلم فى مكانا فمسلم او كافر فى مكانهم فكافر او كافر فى مكاننا او
عكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان كسبته اختيار * ويثبت * من عبد وهو حر * وان ادعى
انه ابنه من زوجته الامة عند محل رح وكلام الزيلعي ظاهر فى اختياره * ولو ادعاه حران احدهما
انه ابنه من هذه الحرية والاخر من هذه الامة فالذى يدعى به من الحرية اولى * لثبوته من جانبين
ريلعى * وان وجد معه مال فهو له * عملا بالظاهر ولو فوته او تحته اودابة هو عليها الا ما كان بقرة *
فيصرفه الواجب * او غيره * اليه بامر القاضى * في ظاهر الرواية لانه مال ضائع * ولو قرر القاضي
ولاه للملتقط صح * ظهيرية لانه قضاء فى فصل مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه ان يوالي من شاء ما لم
يعقل عنه بيت المال خانية * ويدفعه فى حرثة ويقبض هبته * وصلته * وليس له ختنة * ولو
فعل فملك ضمن واوعلم الختان انه ملتقط ضمن ذخيرة * وله نقله حيث شاء * وينبغي منعه من
مصر الى قرية بحر * ولا ينفذ للملتقط عليه نكاح وبيع * كذا * اجارة * فى الاصح لان الولاية
عليه في ماله ونفسه للسلطان لحد يث السلطان ولى من لا ولى له فهو ع لوباع او قفل او
دبر او كاتب او اعتق او وهب او تصدق وسلم ثم اقرانه عبد لزيد لا يصدق فى ابطال شى من
ذلك لانه متهم وتماه فى الخانية ومجهول نسب كعقيد والله اعلم *

* كتاب اللقطة *

هى * بالفتح وتسكن اسم وضع للمال الملتقط عني وشرعا ما يوجد ضائعا ابن كمال فى التاتار خانية
من الماضيات مال يوجد ولا يعرف مالكة وليس بمباح كمال الحربى ونفي المحيط * دفع
شى ضائع للحفاظ على الغير لا للتملك * وهذا يعم ما علم مالكه كالواقع من السكران وفيه انه

امانة لا لقطعة لانه لا يعرف بل يدفع لما لئله * نذرب رفعها لصاحبها * ان امن على نفسه تعريضها
 والا فالترك اولى وفي البذل ائع وان اخذها لنفسه حرم لانه كالغصب * ووجب * اى فرض
 فتح وغيره * عند خوف ضياعها * كما مر لان مال المسلم حرمة كالنفسه فلو تركها حتى ضاعت
 اثم وهل يضمن ظاهر كلام النهر لا و ظاهر كلام المصنف نعم لما في الصيرفية حمار يأكل حنطة
 انسان فلم يمنعه حتى اكل قال في البذل ائع الصحيح انه يضمن انتهت في الفتح وغيره لو رفعها
 ثم رد ها لمكانها لم يضمن في ظاهر الرواية وصح التقاط صبي وعبد لا مجنون وممل هوش ومعتوه
 وسكران لعلم الحفظ منهم * فان اشهد عليه * بان اخذ له ليرة على ربه ويكفيه ان يقول
 من سمعتموه ينشل لقطعة فدلوه علي * وعرف * اى نادى عليها حيث وجدها وفي الجامع
 الصغير * الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها وانها تفسد ان بقيت كالاطعمة * والثمار * كانت
 امانة * لم تضمن بلا تعد فلزم يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن ان انكر ربها اخذ الرد
 وقيل الثانى قوله يمينه وبه نأخذ حاروى واقرة المصنف وغيره * ولو من الحرم اقليلة او
 كثيرة * فلا فرق بين مكان ومكان ولقطعة ولقطعة * فينتفع * الرفع * بها لو فعير او الا تصدق
 بها على فقير ولو على اصله وفرعه وعرضه الا اذا عرف انها لمى فانها توضع في بيت المال *
 تاتار خانية وفي القنية لو رجلي وجود المالك وجب الايصال * فان جاء مالها * بعد التصديق *
 خير بين اجازة فعله ولو بعد هلاكها * وله ثوابها * او تضمينه * والظاهر انه ليس للوصى
 والاب اجازتها نهر وفي الوهبانية الصبي كبالغ فيضمن ان لم يشهد ثم لايه او وصيه التصديق
 وضمانها في مالها مال الصغير * ولو تصدق به بامر القاضي * في الاصح * كما * له ان * يضمن
 القاضي * او الامام * لو فعل ذلك * لانه تصدق بمال الغير بغير اذنه فخير * او * يضمن
 المسكين وايضا ضمن لا يرجع به على صاحبه * ولو العين قائمة اخذها من الفقير * ولا شئ للملقة قط *
 لمال او بهيمة اوصال * من اجل اصلا * الابا لشرط كمن رده فله كذا فله اجر مثله تاتار خانية
 كاجارة فاسق * ونذرب التقاطه البهيمة الضالة وتعريضها ما لم يخف ضياعها * فيجب ذكره لومعها
 ماتدفع به عن نفسها كقرن لبقر وكدم لابل تاتار خانية * ولو * كان التقاطه * في الصحراء * ان
 ظن انها ضالة حاروى * وهو في الانفاق على المقيط واللقطة متبرع * لقصور ولايته * الا اذا قال
 له قاض انفق لترجع * فلزم يذكرا الرجوع لم يكن ديننا في الاصح * او يصونه اللقيط بعد بلوغه *

كذا في المجموع أي يصل ته على أن القاضي قال له ذلك لا مازعه ابن ملك نهروث الملديون بالنفقة
 رب اللقطة وأبو اللقيط أو سيل هـ أو هو بعد بلوغه * وان كان لها نفع آجرها * باذن الحاكم *
 وافق عليها * منه كالضال بخلاف الأبق وسيجى في بابها * وان لم يكن نفع باعها * القاضي
 وحفظ ثمنها ولو الاتفاق أصلح أمر به لان ولايته نظرية اختيار فلوم يكن ثمة نظر لم يغفل أمر به
 فتح بحثا * وله منعها من ربها أي أخذ النفقة * فان هلكت بعد حبسه سقطت وتبطل لا * ولا
 ينفعها إلى مد عيها * جبر عليه * بلا بينة فان بين علامة حل الدفع * بلا جبر * وكل ان
 يحل * ان صدق مطلقا * بين أولا وله أخذ كقبول الامع البينة في الاصح نهاية * التقط لقطعة
 فصاعت منه ثم وجب لها في يد غيره فلا خصوصية بينهم ما بخلاف الوديعه * مجتبه * ونوازل كن في
 السراج الصحيح ان له الخصوصية لان يد هـ احق * عليه ديون ومظالم جهل اربابها وايسر *
 من عليه ذلك * من معرفتهم فعليه التصديق بقول رها من ماله وان استغفرت جميع ماله *
 هل امن هـ صاحبنا لا نعلم بينهم خلافا كمن في يد هـ عروض لم يعلم مستحقها اعتبار اللديون
 بالاعيان ومتى فعل ذلك * سقط عنه المطالبة * من اسحاب اللديون * في العقيل * مجتبه
 وفي العمل * وجب لقطعة وعرفها ولم يرد بها فان نفع بها لغتر * ثم ايسر يجب عليه ان يتصدق بمثلها *
 مات في البادية جازل رفيقه يبيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه إلى اهله حطب وجب في الماء ان
 له قيمة للقطعة والا فحلل لاخذ * كسائر المباحات الاصلية درر وفي الحاروي غريب مات في
 بيت انسان ولم يعرف وارثه فتركته كقطعة ما لم يكن كثير اذ ابيت المال بعد التفحص عن ورثته
 سنين فان لم يجد هم نل له لو مصر فا * محضة * أي برج * حمام اختلط بها أصلي لغيره لا
 ينبغي له ان يأخذ * وان اخذ * طلب صاحبه ليرده عليه * لانه كاللقطة * فان فرخ عنده * فان
 كنت * الام غريبة لا يتعرض لغربها * لانه ملك الغير * وان الام لصاحب المحضة والغريب ذكر
 والفرخ له * ولو لم يعلم ان يبرجه غريبا لاشى عليه ان شاء الله تعالى قلت واذا لم يملك الفرخ فان
 فقير اكله وان غنيا تصدق به ثم اشترا * وهكذا كان يفعل الامام الحاروني ظهيرية وفي الوهبانية
 مر بثمار تحت اشجار وفي غير امصار لا بأس بالتناول ما لم يعلم النهي صريحا او دلالة وعليه
 الاعتماد وفيها * نظم * واخذك تغا حامن النهر جاريا * يجوز وكتر على رفى الجوز ينكر *

* كتاب الآبق *

مناسبتة عرضية التلف والزوال والاباق انطلاق الرقيق تمردا كل اعرفه ابن الكمال لم يخل
 الهارب من موجرة ومستعمرة ومودعه ووصيه * اخذ * فرض ان خاف ضياعه وحرم * اخذ *
 لنفسه ويندب * اخذ * ان قوى عليه * والا فلا ندب لما في البذل ائع حكم اخذ * كقطعة * فان
 ادعاه * آخر * دفعه اليه ان برهن واستوثق * منه * بكفيل * ان شاء لجواز ان يدعيه آخر *
 ويحلفه * الحاكم ايضا * بالله ما اخرجه عن ملكه بوجه وان لم يبرهن * عطف على ان برهن *
 واقر * العبد * انه عبده اذكر * المولى * علامة وحلية دفع اليه بكفيل فان انكر المولى اباقه *
 مخافة جعله * حلف * ان لا يبرهن على اباقه او على اقرار المولى بذلك زيلعى * فان طالت
 المدة * اى مدة مجئ المولى * باعه القاضى ولو علم مكانه * لئلا يتضرر المولى بكثرة النفقة * وحفظ
 ثمنه لصاحبه وامسك من ثمنه ما انفق عليه منه وان جاء * المولى * بعد * وبرهن * ارعلم *
 دفع باقى الثمن اليه ولا يملك المولى نقض بيعه * اى بيع القاضى لانه بامر الشرع كحكمه لا ينقض
 قلت لكن رأيت فى معروضات المرحوم ابي السعود مفتى الروم انه صدر امر السلطان بمنع
 القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد العسكرية وحينئذ فلا يصح بيع عبيد السامية فلهما اخذها
 من مشتريها ويرجع المشتري بثمنه على البائع قال واما فى عبيد الرعايا فكذلك اذ اكن بغبن
 فاحش والا فللرعايا الثمن بهذا الامر ايضا انتهى بالمعنى فليحفظ فانه مهم * ولوزعم *
 المولى * قد يبره او كما بته * واستيلا دها * لم يصدق فى نقضه * الا ان يكون عنده * وان منها
 او يبرهن على ذلك نهر * واختلف فى الضال * قيل اخذ * افضل وقيل تركه ولو عرف بيته
 فايصا له اليه اولى * ابق عبد فجاء به رجل فقال لم اجل معه شيئا * من المال * صدق * ولا
 شئ عليه * ولمن رده * خبر لقوله الاتى اربعون درهما * اليه من مدة سفر * فاكثر * وهو *
 اى والحال ان الراد ولو صبيا او عبد الكن يجعل لمولا * ممن يستحق الجعل * قيل به لانه
 لا جعل لسلطان وشحنة وخفير ووصى يثم وعائلة ومن استعان به كان رجلا ته نخل * فقال
 نعم او كان فى عياله وابن واحد الزوجين مطالقا زيلعى وشريك نتف وورثانية والواجبة والمستثنى
 احد عشر * اربعون درهما * فبطل صلحه فيما زاد عليها * ولو بلا شرط * استحسانا ولو رد
 امة ولها ولد يعقل الا باق فجعلان نهر لحن * وان لم يعد لها * عند الثاني لثبوته بالنص

فإن أعول عليه إر باب المتون * إن أشهد أنه أخذ ليرده * والا لا شيء له * و * ليراده *
 من أقل منها بقسطه وقيل يرضخ له برأى الحاكم * أو يقد ر باصلاحهما * به يفتى * تاتارخانية
 بحر * ولو من المصر * فيرضخ له أو بقسطه كما مر * وام ولد رمد بر * ومأذون * كقن *
 في الجعل * وإن مات المولى قبل وصوله * أي الأبق * وهو ولد بر وام ولد فلا جعل له *
 لعتقهما بموته * وإن أبق منه بعد إشهاده * المتقلم * لم يضمن * لأنه أمانة حتى لو استعمله
 في حاجة نفسه ثم أبق ضمن ابن ملك عن القنية وفي الوهبانية لو أنكر المولى أباه قبل قوله
 يمينه ويلزم مريد الرد قيمته ما لم يبين أباه * وضمن لو أبق * أو مات * قبله * مع تمكنه
 منه لأنه غاصب * ولا جعل له في الوجهين * خلا للثاني في الثاني لأن الإشهاد عند إيس
 بشرط فيه وفي اللقطة * ولا جعل لبر دمكاتب * لحرته يد * وجعل عبد الرهن على البرتهن
 لو قيمته مساوية للدين أو أقل ولو أكثر من الدين فعليه بقدر دينه والباقي على الراهن * لأن
 حقه بالقد والمضمون منه * وجعل عبد أوصى برقبته لانسان بخل مته لاخر على صاحب الخدم *
 في الحال لأن المنفعة له * فإذا انقضت * الخدم * رجع صاحبها على صاحب الرتبة أو بيع
 العبد فيه * أي في الجعل * وجعل ما ذون مديون على من يستقر له الملك * فان بيع بدأ بالجعل
 والباقي للغرماء * كإحب جعل * أبق جنى خطأ لافي يد الأخذ على من سيصير له * مغصوب
 على غاصبه وموهب على موهوب له وإن رجع الواهب * بعد الرد لأن زوال ملكه بالرجوع
 بتقصير منه وهو ترك التصرف * وجعل * عبد صبي في ماله * والأبق * نفقته كنفقة لقطة *
 كما مر * وله حبسه * لدين نفقته ولا يؤجره القاضي خشية إباته ثانيا * ولكن * يحبسه تعزيرا
 له * وتيل يؤجره للنفقة وبه جزم في الهداية والكافي * بخلاف اللقطة والضال * وقد رفي
 التاتارخانية مدة حبسه ستة أشهر ونفقته فيها من بيت المال ثم يعدها يبيعه القاضي كما مر
 فرع أبق بعد البيع قبل القبض للمشتري رفع الأمر للقاضي ليفسخ والله سبحانه أعلم *

* كتاب المفقود *

هو * لغة المعدوم وشرعا * غائب لم يد راحي هو في توقع * قدومه * أم ميت أودع الخلل
 البلعق * القفر جمعه بلاقع فلا دخل الأسير ومرتك لم يد رالحق أم لا * وهو في حق نفسه حتى *
 بالاستصحاب هذا الأصل فيه * فلا تنكح عرسه غيره ولا يقيم ماله * قلت وفي معروضات المفتي

ابي السعد انه ليس لامين بيت المال نزعه من يد من يبد منه عليه قبل ذهابه لما سيجي
 معزيا الخزانه المفتين * ولا تغسخ اجارته ونصب القاضى من * اى وكيل * ياخذ حقه * كغلاته
 ود يونه المقر بها * ويحفظ ماله ويقوم عليه * عند الحاجة فلوله وكيل فله حقه ماله لا تعمير
 داره الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون وصيا تجنيس * لكنه * اى هذا الوكيل المنصوب *
 ليس يخصم فيما يد عي على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار او رقيق ونحوه * لانه
 ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بلا
 خلاف ولو قضى بخصومته لم ينقل زاد الزيلعي فى القضاء وتبعه الكمال الابتغى قاض آخر لكن
 فى الخلاصة الفتوى على النفاذ يعنى لو القاضي مجهل انهر * ولا يبيع * القاضي * ما لا يخاف
 فساد * فى نفقه ولا فى غيرها بخلاف ما يخاف فساد * فانه يبيعه القاضي ويحفظ ثمنه قلت لكن فى
 معروضات المفتى ابي السعد ان القضاء وامناء بيت المال فى زماننا مامورون بالبيع مطلقا وان لم
 يخف فساد * فان ظهر حيا فله الثمن لان القضاء غير مامورين بفسخه نعم اذا بيع بغبن فاحش له
 فسحه انتهى فليحفظ * وينفق على عرسه وقرابه ولاداء * وهم اصوله وفروع * ولا يغرق بينه و
 بينها ولو بعل مضى اربع سنين * خلافا لما لك رح * وميت فى حق غيره فلا يرث من غيره *
 حتى لو مات رجل عن بنتين وابن مفقود وللمفقود بنتان وابن والتركه فى يد البنيتين والكل
 مقرون بغتق الابن واختصموا للقاضي لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه اى لا ينزعه من
 يد البنيتين خزانة المفتين * ولا يستحق ما اوصى له اذا مات الموصى بل يوقف قسطه الى موت اقرانه
 فى بلد * على المذهب * لانه الغالب واختار الزيلعي تفويضه للامام وطريق قبول البيينة ان
 يجعل القاضي من فى يد * المال خصما عنه او ينصب عليه فيما تقبل عليه البيينة نهر قلت وفى
 واقعات المفتى لقل رى اقتضى معزيا للقنية انه انما يحكم بموته بقضاء لانه امر محتمل فما لم ينضم
 اليه القضاء لا يكون حجة * فان ظهر قبله * قبل موت اقرانه * حيا فله ذلك * القسط * وبعد
 يحكم بموته فى حق ماله يوم علم ذلك * اى موت اقرانه * نتعد * منه * عرسه للموت ويقسم
 ماله بين من يرثه الان * ويحكم بموته فى حق * مال غيره من حين فقده فيرد الموقوف له الى
 من يرث مورثه عند موته * لما تقرران الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دانعة لانه بنته * ولو
 كان مع المفقود وارث يتحجب به لم يعط * الوارث * شيئا وان انتقض حقه * به * اعطى اقل

النصيبين * ويوقف الباقي * كالحمل * ومحملة الفرائض ولذا حذفه القدرى وغيره فروع
ليس للقاضى تزويج امة غائب ومجنون وعبد هما وله ان يكاتبهما ويبيعهما والله اعلم *

* كتاب الشركة *

لا يخفى مناسبتها للمفقود من حيث الامانة بل قد يتحقق فى ماله عند موت مورثه * هى *
بكر فسكون فى المعروف لغة الخلط سمي بها العقد لانها بسببه وشرعا * عبارة عن عقد
بين المتشاركين فى الاصل والربح * جوهره * وركنها فى شركة العين اختلاطهما وفى العقد
اللفظ المفيد له * وشرط جوازها كون الواحد قابلا للشركة * وهى ضربان شركة ملك وهى ان
يملك * متعلد اى اثنان فاكثر * عينا * او حفظا كثوب هبته الربح في دارهما فانهما شريكان
فى الحفظ فهستانى * اودينا * على ما هو الحق فلو دفع المديون لاحدهما فلا خراج الرجوع
بنصف ما اخذ نتج وسيجى متنافي الصلح وان من حيل اختصاصه بما اخذه ان يهبه المديون
قد رخصته ويهبه رب الدين حصته وهما نية * بارت اربع او غيرهما * باى سبب كان جبريا
او اختياريا ولو متعا قبالا لو اشترى شيئا ثم اشرك فيه آخر منية * وكل * من شركاء الملك * اجنبى
فى * الامتناع عن تصرف مضر فى * مال صاحبه * لعدم تضمنها الوكالة * فصحه له بيع حصته
ولو من غير شريكه بلا اذن الا فى صورة الخلط * لملئها بفعلها كحطنة بشعير وكبناء وشجر وزرع
مشرك فهستانى وتمايه فى فصل الثلثين من العما دية ونحوه فى فتاوى ابن نجيم وفيها بعد
ورقتين ان المطبخة كذلك لكن فيها بعد ورقتين آخرين جواز بيع البناء والغرس المشترك
فى الارض المحتكرة ولولا اجنبى فتنبه يجوز بيعه من شريكه لامن اجنبى الا باذنه ولو كانت
الدار مشتركة بينهما باع احدهما بيت معين او نصيبه من بيت معين من الدار فلا خراج يبطل
البيع وفى الواتعات دارين رجلين باع احدهما نصيبه لآخر لم يجز لانه لا يخلو امان بانه بشرط
الترك او بشرط القلع او الهدم اما الاول فلا يجوز لانه شرط منفعة للمشتري سوى البيع فصار
كشرط اجارة فى البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقلع لان فيه ضررا بالشريك الذى لم يبيع وفى الفتوى
شجرة بين قوم باع احدهم نصيبه متاعا والا شجار قد انتهت آوان القطع حتى لا يضر بها القطع
جاز الشراء والمشتري ان يقطع لانه ليس فى القسمة ضرر وفى النوازل باع نصيبه من الشجرة
بلا عرض بلا اذن شريكه ان بلغت اوان قطعها جاز البيع لانه لا يتضرر المشتري بالقسمة

وان لم تبلغ فسد لتضرره بها وفيها باع بناء بلا عرضه على ان يترك المشتري البناء فالبيع فاسد
 عما ديه من الفصل الثلثين من مسائل الشيوع * والاختلاط * بلا صنع من احد هما فلا يجوز
 بيعه الا باذنه لعدم شيوع الشركة في كل حبة منها بخلاف نحو حمام وطاحون وعبد ودابة
 حيث يصح بيع حصته اتفاقا كما بسطه المصنف في فتاواه ثم الظاهر ان البيع ليس بقيد بل المراد
 الاخراج عن الملك ولو بهبة او وصية وتامه في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة وهي
 نافعة لمن ابتلى بالافتاء وزاد الوافي محشي الدرد الشفعة ايضا فراجعها واما الا انتفاع به بغيبة
 شريكه نفى بيت وخادم وارض ينتفع بالكل ان كانت الارض ينفعها الزرع والا لا بحر بخلاف
 الدابة ونحوها وتامه في الفصل الثالث والثلثين من الفصولين * وشركة عقد * اى واقعة
 بسبب عقد قابلة للوكالة * وركنها * اى ماهيتها * الايجاب والقبول * ولو معني كما لو دفع
 له الغا وقال اخرج مثلها واشترى الربح بيننا * وشرطها * اى شركة العقد * كون المعقود
 عليه قابلا للوكالة * فلا تصح في مباح كاحتطاب * وعدم ما يقطعها كشرط درهم مسماة من
 الربح لاحد هما * لانه قد لا يربح غير المسمى وحكمها شركة في الربح * وهي * اربعة مغاوضة و
 عنان وتقبل ورجوه وكل من الاخيرين يكون مغاوضة وعنانا كما سيجي * اما مغاوضة * من
 التفويض بمعنى المساواة في كل شئ * ان تضمنت وكالة وكفالة * لصحة الوكالة بالجهول
 ضمنا لا قصدا * وتساويا مالا * تصح به الشركة وكذا ربحا كما حققه الوافي * وتصرفنا ودينا *
 لا يخفى ان التساوي في التصرف يستلزم التساوي في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف
 الملة مع الكراهة * فلا تصح * مغاوضة وان صحت عنانا * بين حر وعبد * ولو مكاتبا او مأذونا *
 وصبي وبالغ ومسلم وكافر * لعدم المساواة وافاد انها لا تصح بين صبيين لعدم اهليتهما لكفالة
 ولا مأذونين لتفاوتيهما قيمة * وكل موضع لم تصح المغاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك
 في العنان كان عنانا * كما مر * لاستجماع شرايطه * كما سيتضح * وتصح * المغاوضة * بين حنفي
 وشافعي * وان تفاوتا تصرفا في متروكة التسمية لتساويهما ملة وولاية والالزام بالحجة
 نابتة * ولا تصح الابلغظ المغاوضة * وان لم يعرفا معناها سراج * اوبيان * جميع * مقتضياتها *
 ان لم ين كر لفظها اذ العبرة للمعنى لا للمبني واذا صحت * فما اشتراه احل هما يقع مشتركا
 الاطعام اهله وكسوتهم * استحسننا لان المعلوم بدلالة الحال كالمشرط بالمقال واراد بالاستثنى

ما كان من حوائجه ولو جارية للوطي باذن شريكه كما سيجي * وللبائع مطالبة ايها شاء بثمانها *
 اى الطعام والكسوة * ويرجع الآخر * بما ادعى * على المشتري بقدر حصته * ان ادعى
 من مال الشركة * وكل دين لازم احدهما بتجارة * واستقراض * وغصب * واستهلاك *
 وكفالة بمال بامر لازم الآخر ولو * لزومه * باقراره * الا اذا اقر لمن لا تقبل شهادته له ولو معتد به
 فيلزمه خاصة كمهر وخلع وجناية * وكل * ما لا تصح الشركة فيه وفائدة اللزوم انه * اذا ادعى
 على احد هما فله تحليف الآخر * ولو ادعى على الغائب فله تحليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم
 له تحليفه البتة ولو الجيه * وبطلت ان ذهب لاحد هما او ورث ما تصح فيه الشركة * مما يجي و
 وصل ليد ، ولو بصلقه او ايصاء لغوات المساواة بقاء وهي شرط كالابتداء * لا * تبطل بقبض * مالا
 تصح فيه * الشركة * كعرض وعقار * واذا بطلت بما ذكر * صارت عنانا * اى تنقلب اليها * ولا
 تصح مغاوضة وعنان * ذكر فيهما المال والا فلهما تقبل ووجوه * بغير النغلين والغلوس النافذة
 والتبر والنقرة * اى فضة وذهب لم يضر با * ان جرى * مجرى النقرة * التعامل بهما * والا
 فكعروض * وصحت بعرض هو * المتاع غير النغلين ويحرك قاموس * ان باع كل منهما نصف
 عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقداها * مغاوضة او عنانا وهذه حيلة لصحتها بالعروض وهذا
 ان تساوى القيمة وان تغاوت باع صاحب الاقل بقدر ما تثبت به الشركة ابن كمال فقوله بنصف
 عرض الآخر اتفاقي * ولا تصح بمال غائب او دين مغاوضة كنت او عنانا * لتعذر المضى على
 موجب الشركة * واما عنان * بالكسر وتفتح * ان تضمنت وكالة فغط * بيان لشرطها * فتصح
 من اهل التوكيل * كصبي ومعتوه يعقل البيع * وان لم يكن اصلا للكفالة * لكونها لا تقتضى الكفالة
 بل الوكالة * * كذا * تصح * عاما وخصا ومطلقا وموقتا * ومع التفاضل في المال دون الربح وعكسه
 وبيع المال دون بعض وبخلاف الجنس كدنانير * من احدهما * ودراهم * من الآخر *
 و * بخلاف * الوصف كبيض وسود وان تغاوت قيمتهما الربح على ما شرطوا * مع * عدم
 الخلط * لاستناد الشركة في الربح الى العقد لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد خلط * ويطالب
 المشتري بالثمن فقط * لعدم تضمن الكفالة * ويرجع على شريكه حصته منه ان ادعى من مال
 نفسه * اى مع بقاء مال الشركة والا فالشراء له خاصة لئلا يصير مستدينا على مال الشركة بلا اذن
 بحر * وتبطل الشركة بهلاك المالكين او احدهما قبل الشراء * والهلاك على ما ذكره قبل الخلط

وعليهما بعد * وان اشترى احدهما بماله وهلك * بعد * مال الآخر * قبل ان يشتري به
شيء * فالمشترى * بالفتح * بينهما * شركة عقد على ما شرط * ورجع على شريكه بحصته منه *
اي من الثمن لقيام الشركة وقت الشراء * وان هلك * مال احدهما * ثم اشترى الآخر بماله
فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة * بان قال على ان ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا
فهو وصلا والشرعية * فالمشترى مشترك بينهما على ما شرط * في اصل المال لا الربح لصيرورتهما *
شركة ملك لبقاء الوكالة * المصريح بها ويرجع بحصة ثمنه * والا * اي وان ذكر امجرد الشركة
ولم يتصادق على الوكالة فيها ابن كل * فهو بلن اشتراء خاصة * لان الشركة لما بطلت بطل ما في
ضمنها من الوكالة * وتفسد باشتراط دواهم مسماة من الربح لاحدهما * لقطع الشركة كامر لا لانه
شرط لعدم فسادها بالشروط فظاهره بطلان الشرط لا الشركة بحر ومصنف قلت صرح صلا والشرعية
وابن النكاح بفساد الشركة ويكون الربح على قدر المال * وكل من شريك العنان والمفاوضة ان
يستاجر * من يتجر له او يحفظ المال * ويبضع * اي يدفع المال بضاعة بان يشترط الربح لرب
المال * ويودع * ويعير * ويضارب * لانهادون الشركة فتضمنتها * ويوكل اجنبيا * ببيع وشراء
ولونها المفاوض الاخر صرح نهيه بحر * ويبيع * بما عزمه من خلاصه * وينقل ونسيه * بزانية *
ويسافر * بالمال له حمل اولاهو والصحيح خلافا للاشياء وقيل ان له حمل يضمن والا لظاهرية
وموتة السفر وانكراه من رأس المال ان لم يربح خلاصه * لا * يملك الشريك * الشركة * الا
باذن شريكه جوهره * ولا * الرهن * الا باذنه او يكون هو العاقد في موجب الدين و
حينئذ فيصح اقراره بالرهن والارتهان سراج * ولا * الكتابة * والاذن بالتجارة * وتزويج
الامة * وهل اكله * لو عانا * اما المفاوض فله كل ذلك ولو فاض ان يأذن شريكه جازوا
تتعقد عانا بحر * ولا يجوز لهما * في عنان ومفاوضة * تزويج العبد ولا الاعتاق ولو على
مال * لا * الهبة * اي لثوب ونحوه فلم يجز في حصة شريكه وجاز في نحولحم وخبز وفاكهة *
ولا * القرض * الا باذن شريكه اذا ناصر يحافيه سراج وفيه اذا قال له اعمل برأيك فله كل
تجارة الا القرض والهبة * وكذا اكل ما كان اتلا فالله مال * او كان * تمليكا * للمال * بغير عوض *
لان الشركة ونسبت للاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك لا ينتظمه عقد ما * وصح بيع * شريك *
مفاوض ممن ترد شهادته له * كابنه وابيه وينفعل على المفاوضة اجماعا * لا * يصح * اقراره

بل ين * فلا ينقل على المغاوضة عند بزازية وفي الخلاصة اقر شريك العنان بجارية لم يجز في
 حصة شريكه ولو باع احدهما ليس للاخر اخل ثمنه ولا الخصومة فيما باعه اراد انه * وهو *
 اى الشريك * امين في المال فيقبل قوله * اى يمينه * في * مقل ارا الربح والخسران و
 الضياع * والدفع لشريكه ولو * ادعاه * بعد موته * كفى البحر مستدلا بما في وكالة الولوالجية
 كل من حكي امر الا يملك استينافه ان فيه الجواب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي
 الضمان عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا الضابط * ويضمن بالتعدى * وهذا حكم الامانات و
 فى الخانية التقييد بالمكان صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم فجاوز ضمن حصة شريكه وفى الاشباه
 نهى احد هما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة جاز * كما يضمن الشريك * عنانا او مغاوضة
 بحر * بموته مجهلا نصيب صاحبه * على المذنب والقول بخلافه غلط كما في وقف الخانية وسيجيى
 فى الودية خلافا للاشباه فروع في المحيط قد وقع حادثان الاولى نهى عن البيع نسبة
 فباعه فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه فى حصة شريكه فان اجاز فالربح لهما الثانية نهى
 عن الاخراج فخرج ثم ربح فاجبت انه غاصب حصة شريكه بالاخراج فينبغي ان لا يكون
 الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة نهرو فيه وتفرع على كونه امانة ما سئل قارى
 الهداية ممن طلب محاسبة شريكه فاجاب لا يلزمه بالتفصيل ومثله المضارب والوصي
 والمتولى نهرو قال وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالمحاسبة الا الوصول الى سحت المحصول *
 * واما * تقبل * وتسمى شركة صنائع وعمال وابدان * ان اتفق * صانعان * خياطان او
 خياط وصباغ * فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان * على ان يتقبلا الاعمال * التى يمكن استحقاقها
 ومنه تعليم كتابة وقرآن وفقه على المفتى به بخلاف شركة دالين ومغنين وشهود ومحاكم وقرأ
 مجالس واعان ووعاظ وسواهم لان التوكيل بسؤال لا يصح قنية واشباه * ويكون الكسب
 بينهما * على ما شرطنا مطلقا فى الاصح لانه ليس بربح بل بدل عمل فصح تقويمه * وكل ما
 تقبله احد هما يلزمهما * وعلى هذا الاصل * فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب * كل
 منهما * بالاجر وببرأ * دافعها * بالدفع اليه * اى الى احد هما * والحاصل من * اجر عمل *
 احد هما بينهما على الشرط * ولو الاخر مريضا او مسافرا او امتنع عمل ابلا عن رلان الشرط مطلق
 العمل لا القابل الا ترى ان القصار لو استعان بغيره او استأجره استحق الاجر بزازية * واما *

وجوه * هن اربع وجوه شركة العقل * ان عقد اهما * بلا مال * على ان يشتريا * نوعا وانواعا *
 بوجوههما * اى بسبب وجاهتهما * وبيعهما * فما حصل بالبيع يد نعان منه ثمن ما اشتريا * بالنسيئة *
 وما بقي بينهما * ويكون كل منهما * من التقبل والوجوه * عنانا ومفاوضة * ايضا * بشرطه *
 السابق واذا اطلقت كانت عنانا * وتتضمن * شركة كل من التقبل والوجوه * الوكالة * لاعتبارها
 في جميع انواع الشركة * والكفالة ايضا اذا كانت مفاوضة * بشرطها * والربح * فيها * على ما شرطنا
 من مناصفة المشتري * بفتح الراء * او مثالثته * ليكون الربح بقدر الملك لثلا يوردي الى ربح ما لم
 يضمن بخلاف العنان كما مر في الدرر لا يستحق الربح الا باحدى ثلث بمال او عمل او تقبل والله اعلم
 * فصل في الشركة الفاسدة *

لا تصح شركة في احتطاب واحتشاش واصحايد واستقاء وسائر المباحات * كما جتناه ثمار من
 جبال وطلب معدن من كنز وطبخ اجر من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح
 لا يصح * وما حصله احد هما فله وما حصله معا فلهما * نصفين ان لم يعلم ما اكل * ما حصله
 احد هما باعائه صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالغاما بلغ عند محمدرح * عند ابي يوسف رح
 لا يجاوز به نصف ثمن ذلك * قيل تقبل بهم قول محمدرح يؤذن باختياره ونهر وعنايه * والربح
 في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط الفضل * فلو كل المال لاحد هما فلا خراج مثله
 كالودفع دابته لرجل امورجرها والاجر بينهما فالشركة فاسدة والربح للمالك وللآخر اجر مثله
 وكذا لك السفينة والبيت ولوليبيع عليها البر فالربح لرب البر وللآخر اجر مثل الدابة ولو
 لاحد هما بغل وللآخر بعير فالاجر بينهما على مثل اجر البغل والبعير ونهر * وتبطل الشركة *
 اى شركة العقل * بمرور احد هما * علم الآخر والا لانه عزل حكمي * ولو حكما * بان قضى
 بلحاظه مرتين * وتبطل ايضا * بانكارها * بقوله لا اعمل معك فتح * ويفسخ احد هما *
 ولو المال عروضا بخلاف المضاربة هو المختار بزيادة خلا فاللزيعي وبتوقف على علم الآخر لانه
 عزل قصدي * ويجنونه مطبقا * فالربح بعد ذلك للعامل لكنه يتصدق بربح مال المجنون
 تاثر خانية * ولم يترك احد هما مال الاخر بغير اذنه فان اذن كل فاديا معا * او جهل * ضمن كل
 نصيب صاحبه * وتقاصا او رجوع بالزيادة * وان اديا متعاقبا كان الضمان على الثاني علم باداء
 صاحبه او لا كما مر باداء الزكوة * والكفارة * اذا دفع للفقير بعد ادائه الامر بنفسه * لان فعل

الأمر عزل حكمي وفيه لا يشترط العلم خلا فإلهما * اشترى أحد المتغاضين أمة باذن الآخر *
 صريحاً فلا يكفي سكوته * ليطأها فهي له * لا للشركة * بلا شيء * لتضمن الاذن بالشراء للوطى الهبة
 اذ لا طريق لحله الا بها الحرمه وطى المشتركة وهبة الماشاع فيما لا يقسم جائزة وقال لا يلزمه نصف الثمن *
 وللبيع * والمستحق * اخذ كل بئمنها * وعقرها لتضمن المفاوضة للكفالة * ومن اشترى عبد *
 مثلاً * فقال له آخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعد صح وان لم يصح وان لم يصح
 وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه اخر وقال مثله واجيب
 بنعم فان * كان القائل * عالماً بمشاركة الاول فله ربه وان لم يعلم فله نصفه * تكون مطلوبه شركته
 في كامله * و * حينئذ * خرج العبد من ملك الاول * ما اشترى اليوم من انواع التجارة
 فهو بيني وبينك فقال نعم جاز اشياء وفيها تقبل ثلثة عملاً بلا عقد شركة فعمله احد هم فله ثلث
 الاجر ولا شيء للآخرين فروع القول مانكر الشركة برهن الورثة على المفاوضة لم يقبل حتى
 يبرهنوا انه كان مع الحي في حيوة اميت برهنوا على الارث والحي على المفاوضة قضى له بنصفه فتح
 تصرف احد الشريكين في البلد والاخر في السفر واراد القسمة فقال ذواليل قد استغضت الفا
 فالقول له ان المال في يدك شروا كرماء فباعوا ثم تهود فغوا لاحد هم ليحفظه فله في التراب ولم يجز
 حلف فقط دفع لاخر ما لا اقرضه نصفه وعقد الشركة في اكل فشرى امتعة فطلب رب المال حصته
 ان لم يصرف لنصفه اخذ المناع بقيمة الوقت بينهما متاع على دابة في الطريق سقطت فاكترى
 احدهما دابة بغيبة الاخر خوفاً من هلاك المتاع ونقصه رجع بحصته فنيه دابة مشتركة قال
 البيطارون لابد من كيمافكواها الحاضر فملكتم يضمن داربين اثنين سكن احدهما وخربت
 ان خربت بالسكني ضمن طاحونة مشتركة قال احدهما لصاحبه عمرها فقال هذا اعمارنا فكفني
 لا ارضى بعمارتك نعمرهما لم يرجع جواهر الفتاوى وفي السراجية طاحونة مشتركة انفق احد هما
 في عمارتها فليس بمتطوع ولو انفق على عبد مشترك او ادنى خراج كرم مشترك فهو متطوع
 الكل من منح المصنف قلت والضابط ان كل من اجبر ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما بلا
 اذن فهو متطوع والا لا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلث وصي وناظر ضرورة تعد رقسمته
 ككسرى نهرومومة قنائة وبئر ودولاب وسغينة معيبة وحائط لا يقسم اساسه فان كان الحائط يحتمل
 القسمة ويبني كل واحد في نصيبه المستر * يجبر والا اجبر وكذا اكل ما لا يقسم كحمام وخان و

طاحون وتماه في متفرقات قضاء البحر والعيني والاشباه وفي غصب المجتبى زرع بلا اذن
 شريكه فلنفع له شريكه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجوز وبعده جاز وان اراد
 فلعه يقاسمه فيقلعه من نصيبه ويضمن الزرع نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع
 وفي تسمية الاشباه المشترك اذا انه لم يابى احدهما العماراة فان احتمل القسمة لاجبر وقسم
 الابن ثم اجرة ليرجع وتماه في شركة المنظومة المجيبة وفيها * باع شريك شقصه لآخر * ولو
 بلا اذن شريك ناظر * فيما عدل الخلط والاختلاط * جوز ذاك البيع والتعاطي * ثم الشريك
 ههنا لو باع * حصته من فرس وابتاع * ذلك منه الاجنبي وهلك * وكان ذا بغير اذن الشريك *
 فان يشاروا ضمنوا الشريك او * من اشترى على ما قد روروا * وان يكون كل شريك آجرا *
 حصته حمام له من آخر * وكان شخص منهما قد اذنا * لذلك في تعميها وبالبناء * فلا رجوع
 صاح للمستاجر * في اذا ابناء على الشريك الآخر * لو واحد من الشريكين سكن * في الدار مق
 مضت من الزمن * فليس للشريك ان يطالبه * باجرة السكنى ولا المطالبة * بانه يسكن مثل
 الاول * لكنه ان كان في المستقبل * يطالب ان يهايب الشريكا * يجاب فافهم ودع التشكيكا *
 * كتاب الوقف *

مناسبتة للشركة اذ خال غيره معه في ماله غير ان ملكه باق فيها لانيه * هو * لغة الحبس
 وشرعا * حبس العين على * حكم * ملك الواقف والتصدق بالمنفعة * ولو في الجملة في
 الاصح انه * عنده * جائز غير لازم كالعارية * وعندهما هو حبسها * على حكم * ملك الله
 تعالى وصرف منفعتها على كل من احب * ولو غنيا فيلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه
 الفتوى ابن الكمال وابن الشحنة * وسببه ارادة محبوب النفس * في الدنيا بين الاحباب
 وفي الاخرة بالشواب يعني بالبينه من اهلها لانه مباح بل ايل صحته من الكافر وقد يكون واجبا
 بالنذر فيتصدق بها او يثمنها ولو وقفها على من لا تجوز له الزكوة جاز في الحكم وبقي نذره
 وبهذا عرف صفته وحكمه ما مر في تعريفه * ومحل المال المتقوم وركنه الالفاظ الخاصة كارضى *
 هذه * صفة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحوه * من الالفاظ كموقوفة لله تعالى او على
 وجه الخير او البر واكتفى ابو يوسف بلفظ موقوفة فقط قال الشهيد ونحن نفتي به للعرف *
 وشرطه شرط سائر التبرعات * كحرية وتكليف * وان يكون * قرية في ذاته معلوما * منجز *

لا معلقا إلا بكائن ولا مضافا ولا مورتنا ولا بخيار شرط ولا ذكر معه اشتراط بيعه وصرف ثمنه لحاج
فان ذكره بطل وقفه بزانية وفي الفتح لو وقف المرتد فقتل او مات او ارتد المسلم بطل
وقفه ولا يصح وقف مسلم او ذمي على بيعة او حربي قبل از مجوسي وجاز على ذمي لانه قريب
حتى لو قال على ان من اسلم من ولد او انتقل الى غير النصرانية فلا شيء له لزوم شرطه على المذهب
والملك يزول * عن الموقوف باحد امور الاربعة بافراز مسجد كاسمجي * وبقضاء القاضي * لا ذ
مجهل فيه وصورته ان يسلمه الى المتولى ثم يظهر الرجوع معين المفتى معزيا للفتح * المولى من
قبل السلطان * لا المحكم وسمجي ان البينة تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء باوقف قضاء على الكفا
فلا تسمع فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر لا تسمع انتى ابو السعد مفتي الروم بالاول
وبه جزم في المنظومة المجيبة ورجحه المصنف صونا عن التحيل لا بطله لكنه نقل بعد عن البحران
المعتمد الثاني وصححه في القواكه البدرية وبه انتى المصنف * او بالموت اذا علق به أى بموته
كاذامت فقل وقفه دارى على كذا الصحيح انه كوصيته تلزم من الثلث بالموت لا قبله قلت ولو
لوارثه وان ردوه لكنه يقسم كالثلثين فنقول البزازية انه ارث أى حكما فلا خلل فى عبارته
فاعتبر الوارث بالنظر للعلة والوسية وان ردوا بالنظر للغير ان لم تنغل لوارثه لانها لم تتمحض
له بل لغيره بعد فانهم * او بقوله وتفتها في حياتي وبعد وفاتي مؤبد * فانه جائز عند هم
لكن عند الامام ما دام حيا هو نذربا لتصدق بالعلة فعليه الوفاء وله الرجوع ولو لم يرجع
حتى مات جاز من الثلث قلت نفى هذين الامرين له الرجوع ما دام حيا غنيا او فقيرا بامر
قاض او غيره شربلاية فنقول الدردر لو انتقر يفسخه القاضي لو غير مسجل منظور فيه * ولا
يتم الوقف حتى يقبض * لم يقل للمتولى لان تسليم كل شى بما يليق به ففي المسجد بالافراز
وفي غيره بنصب المتولى وتسليمه اياه ابن كمال * ويفرز * فلا يجوز وقف مشاع يقسم خلافا
للثاني * يجعل آخره لجهته * قرابة * لا تنقطع * هذا بيان شرائطه الخاصة على قول محمد لانه
كالصلقة وجعله ابو يوسف كالاتاق واختلف الترجيح والاخذ بقول الثاني احوط واسهل بحر
وفى الدردرود والشرعية وبه يفتى واقرة المصنف * واذا وقته * بشهر او سنة * بطل * اتفاقا
دردر وعليه فلو وقف على رجل بعينه عاد بعد موته لورثة الواقف به يفتى خانية وفتح قلت
وجزم فى الخانية بصحة الوقف مطلقا تنبيه واقرة الشربلاية * فاذا تم لازم لا يملك ولا يملك

ولا يعار ولا يرهن * فبطل شرط واقف الكتب الرهن كما مر في التذبير ولو سكنه المشتري أو المورثين
ثم بان انه وقف أو لصغير لزم اجر المثل قنية * ولا يقسم * بل يتهايون * الا عند هما * فيقسم
المشاع وبه افتى قارئ الهداية وغيره * اذا كانت * القسمة * بين الواقف * وشريكه * المالك *
أو الواقف الآخر وانما ظره ان اختلف جهة وقفهما فارى الهداية ولو وقف نصف عقار كله له بالقاضي
يقسمه مع الواقف صلر الشريعة وابن الكمال وبعد موته لورثته ذلك فيغرز القاضي الوقف من
المملك ولهم بيعه به افتى قارئ الهداية واعتمد في المنظومة المحببة * لا ما وقوف عليهم * فلا
يقسم الوقف بين مستحقه اجماعا درر وكافي وخلاصة وغيرها لان حقهم ليس في العين وبه
جزم ابن نجيم في فتاواه وفي فتاوى قارئ الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك ولو سكن
بعضهم ولم يجعل الاخر موضعاً يكفبه فليس له اجره ولا له ان يقول انا استعملنا بقلر ما استعملته
لان المهاييات انما تكون بعد الخصومة قنية نعم أو استعمله كله احلهم بالغلبة بلا اذن الاخر
لزومه اجر حصه شريكه ولو تفاعل على سكناهما بخلاف الملك المشترك أو مع الاجارة قنية قلت
وأوبعضه ملك وبعضه وقف يأتي في الغصب * ويزول ملكه عن المسجد والمصلى * بالفعل *
وبقوله جعلته مسجلا * عند الباني * وشرط محمدرح * والامام * الصلوة فيه * بجماعة وقيل
يكفي واحد وجعله في الخانية ظاهر الرواية فروع اراد اهل المحلة نقض المسجد وبناءه احكم من
الاول ان كان الباني من اهل المحلة لهم ذلك والا بزازية * وان جعل تحته سردابا لمصالحه *
اي المسجد * جاز * كمسجد القدس * ولو جعل لغيرها * جعل * فوقه بيتا وجعل باب المسجد الى
طريق وعزله عن ملكه لا * يكون مسجد * وله بيعه ويورث عنه * خلافا لهما * كما لو جعل وسطا داره
مسجلا واذن للصلوة فيه * حيث لا يكون مسجد الا اذا شرط الطريق زيلعي فروع لو بنى فوقه بيتا
للامام لا يضر لانه من المصالح اما لو تمت المسجد به ثم اراد البناء منع ووقال عنيت ذلك لم يصدق
تاتارخانية فاذا كان هذا في الواقف فكيف بغيره فوجب هدمه ولو على جلر المسجد ولا يجوز اخذ
الاجرة منه ولا ان يجعل شيئا منه مستغلا ولا سكنى بزازية * ولو خرب حوله واستغنى عنه يبقى
مسجد عند الامام والغاني * ابل الى قيام الساعة * وبه يقتضى * حاوى القدسي * وعادالى
المملك * اى ملك الباني او ورثته * عند محمدرح * وعن الثاني ينقل الى مسجد آخر باذن
القاضي * ومثله * في الخلاف المذكور * حشيش المسجد وحصره مع الاستغناء عنها ركن الرباط

والبئر اذا لم ينتفع بهما فيصرف وقف المسجد والرباط والبئر * والحوض * الى اقرب مسجد او
رباط او بئر * او حوض * اليه * تغريب على قولهما ذررونها وقف ضيعة على الفقراء وسلمها
للمتولى ثم قال لوصيه اعطه من غلتها فلانا كذا الم يصح لخروجه عن ملكه بالتبجيل فلو قبله صح
قلت لكن سيجي معزيا لغتار على مريد زاده ان للوقوف الرجوع في الشروط لو مسجلا * انحل
الوقوف والجهة وقال مرسوم بعض الموقوف عليه * بسبب خراب وقف احد هما جاز للحاكم
ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانهما حينئذ كشى واحد * وان اختلف احد هما *
بان بنى رجلان مسجد ين اورجل مسجد او مدرسة ووقف عليهما اوقافا * لا يجوز * له ذلك *
ولو وقف العقار ببقرة واكرته * بفتحين عبده الحراثون * صح * استحسانا تبعا للعقار وجاز
وقف القن على مصالح الرباط خلاصه ونفقتة وجنايته في مال الوقف ولو تمتل عمل الاتود فيه
بزازية بل تجب قيمته ليشترى بهما بله * كاصح * وقف مشاع * قضى بجوازه * لانه مجتهد
فيه فللحنفي المقلدان يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه لاختلاف الترجيح واذا كان في المسئلة
قولان مصححان جاز الافتاء والقضاء باحد هما بحر ومصنف * و * كاصح ايضا وقف كل * منقول *
قصدا * فيه تعامل للناس كفاس وقدوم * بل * رد راسهم رد نائير * قلت بل ورد الامر للقضاء
بالحكم به كافي معروضات المفتي ابي السعود ومكيل وموزون فيباع ويدفع ثمنه مضاربة او
بضاعة فعلي هذا الوقف كذا على شرط ان يقرضه لمن لا بد له له ليزرع له لنفسه فاذا ادرك اخذ
مقداره ثم اقرضه لغيره وهكذا جاز خلاصه وفيها وقف بقرة على ان ما خرج من لبنها او سمونها
للفقراء ان اعتادوا ذلك رجوت ان يجوز * وقد روجنازة * وثيا بها ووصف وكتب لان التعامل
يترك به القياس لحديث ماراه المسلمون حسنا فعند الله حسن بخلاف ما لا تعامل فيه كثياب
ومتاع وهذا قول محمد رح وعليه الفتوى اختيار والحق في البحر السفينة بالمتاع وفي البزازية
جاز وقف الاكسية على الفقراء فيلفع اليهم شتاء ثم يردونها بعده وفي الدرر وقف مصحفا
على اهل مسجد للقراءة ان يحصون جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرأ فيه ولا يكون محصورا
على هذا المسجد وبه عرف حكم نقل كتب الاوقاف من محالها للانتفاع بها والفقهاء بذل
مبتلون فان وقفها على مستحقي وقفه لم يجز نقلها وان على طلبة العلم وجعل مقرها في خزائنه
التي في مكان كذا انفي جواز النقل تردد نهر * ويبدأ من غلته بعمارة * ثم ما هو اقرب لعمارة

كامام مسجد و مدرس مدرسة يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذللك الى آخر المصالح
 وتماه في البحر * وان لم يشترطه الواقف * لثبوته اقتضاء وتقطع الجهات للعمارة ان لم يخف
 ضرر بين فتح فان خيف كامام وخطيب وفراش قد موافيعطوا المشروط لهم واما الناظر والناظر
 والجاني فان عملوا زمن العمارة فلهم اجر عملهم لا المشروط بحر قال في النهر وهو الحق خلافا
 لما في الاشياء وفيها عن الذخيرة لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التعمير من وهل يرجع عليهم
 الظاهر لا لتعديده بالذفع وما قطع العمارة يسقط رأسا وفيها لو شرط الواقف تقليم العمارة تم
 الغاضل المقفرا والمستحقين لزوم الناظر امساك قدر العمارة كل سنة وان لم يحتج الان لجواز ان
 يحدث حدث ولا غلة بخلاف ما اذالم بشرط فليحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وفي الوصاية
 لو زاد المتولي دافعا على اجر المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرحها للشر بن لاني عند
 قوله * زيد خل في وقف المصالح قيم * امام خطيب والموزن يعبر * الشعائر التي تقدم شرط ام
 لم يشترط بعد العمارة هي امام وخطيب ومدرس ورفاد وفراش وموزن وناظر وثن زيت و
 قناديل وحصير وماء وضوء وكلفة نقله للميضاة فليس مباشر وشاهد وشاد وجاب وخازن وكتب
 من الشعائر فتقل قيمهم في دفتر المحاسبات ليس بنوعي ويقع الاشتباه في ابواب ومزملاتي قاله
 في البحر قلت ولا تردد في تقل قيم ابواب ومزملاتي وخادم مطهرة انتهى قلت انما يكون
 المدرس من الشعائر لو مدرس المدرسة اما مدرس الجامع فلا لانه لا يتعطل لغيبته بخلاف المدرسة
 حيث تغفل اصلا وهل يأخذ ايام البطالة كعيد ورمضان لم اره وينبغي الحاقه ببطالة القاضي
 واختلغوا فيها والاصح انه يأخذ لانها للاستراحة اشباه من قاعة العادة محكمة وسميى مالوغاب
 فليحفظ * ولو كان الموقوف * دارا فعمارتها على من له السكنى * ولو متعلدا من ماله لامن
 الغلبة اذ الغرم بالغنم درر * ولم يزدد في الاصح * يعني انما تجب العمارة عليه بقدر الصفة
 التي وقفها الواقف * ولو ابنى * من له السكنى * او عجز * لفقره * عمر الحاكم * اى اجرها
 الحاكم منه او من غيره وعمرها * باجرتها * كعمارة الواقف ولم يزدد في الاصح الا برضاء
 من له السكنى زيلعى ولا يجبر الابي على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل المتولى والقاضي *
 ثم ردها * بعد التعمير * الى من له السكنى * رعاية للحقين فلاعامة على من له الاستقلال
 لانه لا سكنى له فلو سكن هل تلزمه الاجرة الظاهرة لالعدم الفائدة الا اذا احتج الى العمارة

فنياً خلفها المتولي ليعمر بها ولو هو المتولي ينبغي ان يجبر القاضى على عمارتها مما عليه من
 الاجر فان لم يفعل نصب متولياً ليعمرها ولو شرط الواقف غلتهامه وموتنها عليه صحا وهل يجبر
 على عمارتها الظاهر لا نهروني الفتح ولم يجز القاضى من يستأجرها لم اره وخطري انه
 يخبره بين ان يعمرها او يرد هالورثة الواقف قلت فلو كان هو الوارث لم اره وفي فتاوى قارى
 الهن اية ما يغفل استبدل له اورد ثمنه للوارث او للفقراء * او صرف * الحاكم او المتولي حاروى *
 نغضه * او ثمنه ان تغل راعادة عينه * الى عمارته ان احتاج والا حفظه لاحتاج * الا اذا
 خاف ضياعه فيبيعه ويمسك ثمنه لاحتاج حاروى * ولا يقسم * النقص او ثمنه * بين
 مستحقي الوقف * لان حقهم في المنافع لا العين * جعل شيئاً * اى جعل البانى شيئاً * من
 الطريق مسجد * الضيقة ولم يضر بالمارين * جاز * لانها للمسلمين * كعكسه * اى كجواز
 عكسه وهو ما اذا جعل في المسجد ممر لتعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز لكل احد ان
 يمر فيه حتى الكافر الا الجنب والحائض والدواب زيلعي * كما لو جعل * الامام * الطريق
 مسجد الا عكسه * لجواز الصلوة في الطريق لا المرور في المسجد * تؤخذ ارض * ودارو
 حانوت * بجانب مسجد ضاق على الناس بالقيمة كرها * درر و عمادية * جعل * الواقف *
 الولاية لنفسه جاز * بالاجماع وكذا لو لم يشترطها لاحد فالولاية له عند الثاني وهو ظاهر
 المذهب نهراً خلا فاما نقله المصنف ثم اوصيه ان كان والا فللحاكم فتاوى ابن نجيم وقارئ الهداية
 وسيجيى * وينزع * وجوباً بزازية * لو * الواقف درر فقيره اولى * غير مأمون * او عاجزا
 او ظهريه فسق كشرب خمر ونحوه فتح او كان يصرف ماله في الكيمياء ونحوها وان شرط عدم
 نزع * اى لا ينزعه قاض ولا سلطان لمخالفته لحكم الشرع فيبطل كاوصى فلو ما لم تصح تولية
 غيره اشباه * رجاز جعل غلة الوقف * الولاية لنفسه عند الثاني * وعليه الفتوى * و *
 جاز * شرط الاستبدال به * ارضا اخرى حينئذ * او * شرط * يبيعه ويشترى بثمنه ارضا اخرى
 اذا شاء فاذا فعل صارت الثانية كالاولى في شرائطها وان لم يذكرها ثم لا يستبدل لها * بثلاثة
 لانه حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى لا الثانية * واما * الاستبدال ولوللمساكين *
 بدون الشرط فلا يملكه الا القاضى * درر و شرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون
 البذل عقاراً والمبدل قاضي الجنة المغسر بنى العلم والعمل وفي النهر ان المستبدل قاضي الجنة

فالنفس به مطمئنة فلا يخشى ضياعه ولو بالذراهم والدنانير وكذا الوشرط على من وهب احدى
المسائل السبع التي يخالف فيها شرط الواقف كما بسطه في الاشياء وزاد ان المصنف في زواجره
ثامنة وهي اذ انص الواقف وراى الحاكم فتم مشارف جاز كالوصي وعزاه لانفع الوسائل و
فيها لا يجوز استبدال الامر الا في اربع قلت لكن في معروضات المفتي ابي السعود انه في سنة
احدى وخمسين وتسعمائة ورد الامر الشريف بمنع استبدال امر ان يصير باذن السلطان
تبع الترجيح صد الشريعة انتهى فليحفظ وفيها ايضا الوشرط الواقف العزل والنصب وسائر التصرفات
لمن يتولى من اولاده ولا يد اخلهم احد من القضاة والامراء وان داخلوهم فعليهم لعنة الله
صل يمكن مد اخلتهم فاجاب بانه في سنة اربع واربعين وتسعمائة وحررت هذه الوقفيات
المشروطة هكذا فامتلون او من الامراء يعرضون للذلة العلية على مقتضى الشرع ومن دونهم
رتبه تعرض بارائهم مع قضاة البلاد على المشروع من المراد لا يخالف القضاة المتولين ولا
المتولون القضاة بهذا المورد الامر الشريف فالواقفون لو ارادوا اى فساد صد ريد روادا
داخلهم القضاة والامراء فعليهم اللعنة فهم الملعونون لما تقرر ان الشرائط المخالفة للشرع جميعها
لغو وباطل انتهى فليحفظ * بنى على ارض ثم وقف البنا * قصد * بد * ونها ان الارض مملوكة لا يصح *
وقيل صح وعليه الفتوى سئل قارئ الهداية عن وقف البناء والغراش بلا ارض فاجاب الفتوى على
صحة ذلك ورجحه شارح الوهبانية واقره المصنف معللا بانه منقول فيه تعامل فيتعين به الافتاء * وان
موقوفة على ما عين البناء له جاز * تبعا * اجماعا وان * الارض * لجهة اخرى فمختلف فيه *
الصحة كما في المنظومة المجيبة وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار بلا ارض فاجاب يصح لو الارض
وتغاول غير الواقف وسئل ايضا عن البناء والغراش في الارض المحتكرة هل يجوز بيعه ووقفه وهل
يجوز وقف العين المرهونة او المستأجرة فاجاب نعم وفي البرازية لا يجوز وقف البناء في ارض
عارية او اجارة واما حكم الزيادة في الارض المحتكرة ففي المنية حانوت لرجل في ارض وقف فابطل
صاحبه ان يستأجر الارض باجر المثل ان العمارة لو رفعت تستأجر باكثر مما يستأجره امره برفع
العمارة ويؤجره لغيره والا تترك في يدك الاجر ومثله في البحر وفيه لوزيل عليه ان اجارته
مشاهدة تفسخ عند راس الشهر ثم ان ضرر رفع البناء لم يرفع وان لم يضر رفع او يملكه القيم برضا
المستأجر فان لم يرض تبقى الى ان يخلص ملكه محيط يبقى لو اجارته مسانحة او مد : طوله و

الظاهر انه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا الزيادة في نفس الارض انتهى اما وقف الاقطاعات ففي النهر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا او ملكا للامام فاقطعها رجلا قال واغلب اوقاف الامراء بمصر انما هو اقطاعات يجعلونها مشتراة صورة من وكيل بيت المال وفي الوهبانية * ولو وقف السلطان من بيت مالنا * لمصلحة عمت يجوز ويؤجر * قلت وفي شرحه بالشر نبلا في وكذا يصح اذنه بذلك ان فتحت عنوة لاصلاح ابقاء ملك ما لكها قبل الفتح * اطلق * القاضي * بيع الوقف غير المسجل لو ارث الواقف فباع صح * وكان حكما يبطل ان الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه الواقف او بعضه او رجع عنه ووقفه لجهة اخرى وحكم بالثاني قبل الحكم بلزوم الاول صح الثاني لوقوعه في محل الاجتهاد كما حققه المصنف وافتى به تبع الشيخ وقارنى الهداية والملايبي السعد قلت لكن حمله في النهر على القاضي المجتهد فراجع * واو * اطلق القاضي البيع * لغيره * اى غير الوارث * لا * يصح بيعه لانه اذا بطل عاد الى ملك الوارث وبيع مال الغير لا يجوز درر يعني بغير طريق شرعي لما فى العمادية باع القيم الوقف بامر القاضي ورأيه جاز قلت واما المسجل لو انقطع ثبوته واراد اولاد الواقف ابطاله فقال المفتى ابو السعود في معروضاته قد منع القضاء من استماع هذه الدوى فليحفظ * الوقف في مرض موته كجهة فيه * من الثلث مع القبض * فان خرج * الوقف * من الثلث او اجازة الوارث تغل في الكل والابطال في الزائد على الثلث * ولو اجازة البعض جاز بقدره وبطل وقف راض معسر ومريض ومليون بمحيط بخلاف صحيح لو قبل الحجر فان شرط وفاء دينه من غلته صح وان لم يشترط يوفى من الغاضل عن كفايته بلا سرف ولو وقفه على غيره فغلته لمن جعله له خاصة فتاوى ابن نجيم قلت قيد بمحيط لان غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد الدين لوله ورثة والا ففى كله فلو باعها القاضي ثم ظهر مال شرعى به ارض بل لها وتامه فى الاسعاف في باب وقف المريض وفي الوهبانية * فان وقف الموهون فافتكه بحر * فان مات عن عيين بقى لا يغير * اى والا فيبطل اول الغلة يمهل فليتأمل قلت لكن في معروضات المفتى ابي السعود سئل عن وقف على اولاد وهراب من الدين هل يصح فاجاب لا يصح ولا يلزم والقضاء ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل بالدين انتهى فليحفظ * الوقف * على ثلثة اوجه * اما للفقراء او للاغنياء

ثم للفقراء أو يستوى فيه الغريقان كروبا و خان و مقابر و سقايات و قناطر و نحو ذلك * كما جحد
 وطواحين و طست لا احتياج الكل لذلك بخلاف الادوية فلم يجز نعي بلا تعميم أو تنصيص
 فيدخل الاغنياء تبعاً للفقراء قنية فروع اقرب وقف صحيح بأنه اخبره من يده و رارثه يعلم
 خلافه جاز الوقف ولا تسمع دعوى وارثه قضاء در در في الوهبانية * و يبطل ارفاف امره
 بارتداد * فحال ارتداد منه لا وقف اجله *

* فصل *

يراعى شرط الواقف في اجارته * فلم يزد القيم بل القاضي لانه له ولاية النظر للفقير و غائب
 و ميت * فلو اهل الواقف مدتها قليل تطلق * الزيادة للقيم * و قيل تقييد بسنة * مطابقاً *
 وبها * اى بالسنة * يفتي في الدار و بنت سنين في الارض * الا اذا كانت المصلحة بخلاف
 ذلك و هذا مما يختلف زماناً و موضعاً و في البرازية لو احتيج لك يعقل عقوداً فيكون العقل
 الاول لازماً لانه باجر والثاني لانه مضاف قلت لكن قال ابو جعفر الفتحى على ابطال الاجارة
 الطويلة ولو يعقود ذكره الكرماني في الباب التاسع عشر و اقره القدرى و سيجي في
 الاجارة * و يوجز * باجره المثل * و لا * يجوز * بالاتل * ولو هو المستحق قارئ الهداية الا
 بنقصان يسير اذ لم يرغب فيه الا بالاتل اشباه * فلو رخص اجرة * بعد العقد * لا يفسخ العقد *
 للزيم الضرر * ولو زاد * اجرة * على اجر مثله قيل يعقل ثانياً به على الاصح * في الاشباه ولو زاد اجر
 مثله في نفسه بلا زيادة احدى للمتلوي فسخها به يفتي و ما لم يفسخ فله المسمى * و قيل لا * يعقل
 به ثانياً * كزيادة * و احدى * تعيناً * فانها لا تعتبر و سيجي في الاجارة * والمستاجر الاول
 او لى من غيره اذ قبل الزيادة و الموقوف عليه * الغلة او السكنى * لا يملك الاجارة * ولا
 الدعوى لو غصب منه الوقف * الا بتولية * و اذن القاضي ولو الوقف على رجل معين على
 ما عليه الغنوى عمادية لان حقه في الغلة لا العين و هل يملك السكنى من يستحق الربع في
 الوهبانية لا وني شرحها للشرنبلاني و التحرير نعم * و الموقوف * اذا آجره المتولى بدون اجر
 المثل لزم المستاجر * لا المتولى كما غلط فيه بعضهم * تمامه * اى تمام اجر المثل * كاب * و كذا
 وصى خانية * اجر منزل صغيرة بدونه * فانه يلزم المستاجر تمامه اذ ليس لكل منهما ولاية
 الحط و الاسقاط و في الاشياء عن القنية ان القاضي بامره بالاستيجار باجر المثل و عليه تسليم

زود السنين الماضية ولو كان القيم ساكناً مع قدرته على الرفع للقاضي لا غرامه عليه وانما هي
 علي المستاجر واذا اظفر الناظر بما لساكن فله اخذ النقصان منه فيصير في مصر فله قضاء
 ودياته انتهى فليحفظ قلت وقيل باجارة المتولي لما في غصب الاشياء لو آجر الغاصب ما منفعه
 مضمونة من مال وقف او يتيم او معد للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا اجر المثل وعلى الغاصب
 رد ما قبضه لا غير لتاويل العقد انتهى فليحفظ * يغتنى بالضمان في غصب عقار الوقف
 وغصب منفعه * اذ اتلناها لو سكن بلا اذن او اسكنه المتولي بلا اجر كان علي الساكن اجر
 المثل ولو غير معد للاستغلال به يغتنى صيانة للوقف وكذا منافع مال اليتيم دور * وكذا * يغتنى
 بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه * حاوى القدرى ومتى قضى بالقيمة شرى بها
 عقار آخر فيكون وقفاً بدل الاول * والذى * تقبل فيه الشهادة * حسبة * بدون الدعوى *
 اربعة عشر منها الوقف على ما في الاشياء لان حكمه التصديق بالغلة وهو حق الله تعالى بقى
 لو الوقف على معينين هل تقبل بلا دعوى في الخانية ينبغي لاتفاقا وفي شرح الوهبانية للشيخ
 حسن وهذا التفصيل هو المختار وفي التاتارخانية ان هو حق الله تقبل والا لا بالدعوى
 فليحفظ قلت لكن بحث فيه ابن الشحنة ووافق المصنف بقبولها مطلقاً لثبوت اصل الوقف لما له
 للفقراء وباشتراط الدعوى لثبوت الاستحقاق لما في الخانية لو كان ثمة مستحق ولم يدع
 لم يدفع له شيء من الغلة وتصرف كلها للفقراء قلت ومغادة انه لو ادعى استحقاق مع انها لا تسمع
 منه على المفتى به الا بتولية كما مر فتدبر وفي الاشياء لنا شاهد حسبة في اربعة عشر وليس
 لنا مل على حسبة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع عند البعض والمفتى به لا الا
 بتولية فاذا لم تسمع دعواه فلا جنبي اولى وقد مر فتنبه * ويشترط * في دعوى الوقف * بيان
 الواقف * ولو الوقف قد يما * في الصحيح * بزاوية لثلاث يكون اثباتاً للمجهول وفي العمادية يقبل * و*
 تقبل فيه * الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالشهرة لا ثبات اصله وان
 صرحوا به * اى بالسماع في المختار ولو الوقف على معينين حفظ الاركان القديمة عن استهلاك
 بخلاف غيره * لا * تقبل بالشهرة * لا ثبات شرائطه في الاصح * درر وغيره لكن في المجتبى
 المختار قبولها على شرائطه ايضا واعتمده في المعراج واقره الشرنبلاني وقواه في الفتح بقولهم
 يسلم به منقطع الثبوت المجهولة شرائطه ومصارفه ما كان عليه في دارين القضاة انتهى وجوابه

ان ذلك للضرورة والمدة عي عام بحر * وبيان المصروف * كقولهم على مسجد كذا * من اصله *
لوقوف صحة الوقف عليه فتقبل بالتسامع * وبعض مستحقه * وكذا بعض الورثة ولا ثالث
لهما كما في الاشياء قلت وكذا الوثبت اعساره في وجه احد الغرماء كما سيحكي فتأمل وقالوا تقبل
بيننا الافلاس بغيبة المدة عي وكذا اعتراض بعض الاولياء المتساوين يثبت الاعتراض لكل كمال
وكذا الامان والقود ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين والتتبع يقتضى
عدم الحصر ثم انما ينتصب احد الورثة خصما عن الكل لوفى دعوى دين لادين مالم يكن
بيد فليحفظ * ينتصب خصما عن الكل * اى اذا كان وقف بين جماعة وواقفه واحد فلو احدى
منهم او وكيله الدعوى على واحد منهم او وكيله * وقيل لا * ينتصب فلا يصح القضاء الا بقر
ما في يد الحاضرين * وهذا * اى انتصاب بعضهم * اذا كان اصل الوقف ثابتا والا فلا * ينتصب
احد المستحقين خصما وتماه في شرح الوهبانية * اشترى المتولى بمال الوقف دارا * للوقف *
لا تلحق بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح * لان للزومها كالاكثر اى لم يوجد ههنا *
مات الموذن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما من الوقف سقط * لانه كالمصلحة * كالتقاضي وقيل
لا * يسقط لانه كالاجرة كذا في الد ر قبل باب المرتد وغيرها قال المصنف ثمه ظاهرة ترجع
الاول لحكاية الثاني يقبل قلت قد جزم في البغية تلخيص القنية بانه يورث بخلاف رزق القاضي
كذا في وقف الاشياء ومغرم النهر ولوعلي الامام دار وقف فلم يستوف الاجرة حتى مات
ان اجرها المتولى سقط وان اجرها الامام لاعمادية اخذ الامام الغلة وقت الادراك و
ذهب قبل تمام السنة لا تسترد منه غلة باقى السنة فصا رك الجزية وموت القاضي قبل الحول
يحل للامام غلة باقى السنة لو فقير او كذا الحكم في طلبه العلم في المد ارس درر ونظم ابن
الشحنة الغيبة المسقط للمعلوم المقتضية للعزل ومنه * وما ليس بد منه اذ لم يزد على * ثلث
شهور فهو يعطي ويغفر * وقد اطبقوا الا يأخذ السهم مطلقا * لما قد مضى والحكم في الشرع
يسفر * قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير فرض الحج وصلة الرحم اما فيهما فلا يستحق
العزل وسقوط المعلوم كما في شرح الوهبانية للشربلانى وفي المنظومة المجيبة * كذا ان حكم سائر
الارباب * ولم يكن عندنا من باب * لا تجز استنابة الفقيه لا * ولا المد رس بعن رحصلا *
والمتولي لو واقف اجزا * لكنه في صكه ما ذكرنا * من اى جهة تولي الوقفا * ما جوزوا

ذلك حيث يلغي * ومثله الوصي اذ يختلف * حكمها في ذال على ما يعرف * بحسب التقليل
والنص ففس * كل التصرفات كيلا تلتبس * قلت لكن السيوطي رسالة سماها الضيافة في جواز
الاستنابة ونقل الاجماع على ذلك فلم يحفظ * ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه * لقيامه
مقامه ولو جعله على امر الوقف فقط كان وصيا في كل شيء خلا للثاني ولو جعل النظر لرجل
ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين ما لم يخصص وتماه في الاسعاف فلو وجب كتابا وقف في كل
اسم متول وتاريخ الثاني متأخر اشتركا بحر فرع طالب التولية لا يولى الا المشروط له النظر
لانه مولى فيريد التنفيذ نهر * ثم * اذا مات المشروط له بعد موت الواقف لم يوص الى احد
فولاية النصب * للقاضي * اذ لا ولاية للمستحق الا بتولية كامر * وما دام يصلح احد للتولية
من اقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب * لانه اشفق ومن قصده نسبة الوقف اليهم *
ازاد المتولى اقامة غيره مقامه في حياته * وصحته * ان كان التفويض له * بالشرط * عاما
صح * ولا يملك عزله الا ان كان الواقف جعل له التفويض والعزل * والا * فان فوض في
صحته * لا * يصح وان في مرض موته صح وينبغي ان يكون له العزل * والتفويض * الى غيره
كالايضاء اسباه قال رسلت عن ناظر معين بالشرط ثم من بعده للمحاكم فهل اذا فوض النظر بغيره ثم
مات ينتقل للمحاكم فاجبت ان فوض في صحته فنعم وان في مرض موته لا مادام المفوض له بافيا
لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتبا لرجل معين ثم من بعده للمفقره فقرع عنه لغيره ثم مات
هل ينتقل للمفقره فاجبت بالانتقال وفيها للواقف عزل الناظر مطالق به يفتى ولم ارحكم عزله
لمدرس و امام ولاهما ولو لم يجعل ناظرا فنصب القاضي لم يملك الواقف اخراجه ولو عزل
الناظر نفسه ان علم الواقف ان القاضي صحيح والا لا * باع دارا * ثم باعها المشتري من آخر * ثم
ادعى اني كنت وقتها او فال وقف على لم تصح * فلا يحلف المشتري * واذا اقام بينة * او
ابرز حجة شرعية * قبلت * فيبطل البيع ويلزم اجر المنزل فيه لاني الملك لو استحق على المعتمد
بزازية وغيرها وليس للمشتري حبسه بالثمن منه من الاستحقاق وهي احدى المسائل السبع
المستتناة من قولهم من سعى في نقض ما تم من جهته نسعيه مردود عليه واعتمد في الفتح وفي
البحر انه اذا ادعى وقفا محكما بالز مه قبل والا لاهو تفصيل حسن اعتمده المصنف في باب
الاستحقاق لكن اعتمد الاول آخذ الكتاب تبعه الكنز وغيره وفي العمادية لا تقبل عند الامام

وهو المختار وصوبه الزيلعى قال وهو احوط وفى دعوى المنظومة المجيبة وهذا فى وقف هو
حق الله تعالى اما لو كان على العباد لم يجز قلت وقد مناقبها مطلقا لثبوت اصله لما له للفقراء
فتد برو فى فتاوى ابن نجيم نعم تسمع دعواه وبينته ويبطل البيع * البانى * للمسجد * اولى *
من القوم * بنصب الامام والموذن فى المختار الا اذا عين القوم اصلح ممن عينه * البانى *
صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه * فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له او على مكان هيا
لبناء مسجد او مدرسة صح * فى الاصح * وتصرف للغة للفقراء الى ان يولد لزيد او يبنى
المسجد عمادية * زاد * فى النهر وينبغى انه لو وقفه على مدرسة يد رس فيها المدرس مع
طلبة فلا رس فى غيرها لتعذر التدريس فيها ان تصرف العلوقة له لا للفقراء كما يقع فى الروم
فروع مهمة حدثت للفتوى ارض الامام ارضا على ساقية ليصرف خراجها لكلفتها فاستغنى
عنها لخراب البلد فنقلها وكيل الامام لساقية هى ملك هل يصح اجاب بعض الشافعية بان
الارضاد على الملك ارضاد على المالك يعنى فيصح فحينئذ يلزم المرصد عليه ادارتها كما
كانت لما فى الحاروى الحوض اذا خرب صرفت اوقافه فى حوض آخر فتد برد اركبيره فيها
بيوت وقف بيتا منها على عتيقة فلان والباقي على ذريته وعقبه ثم على عتقائه قال الوقف
الى العتقاء هل يدخل من خصه بالبيت فى الثانى اختلف الفتاوى اختلف من خلاف مذكورة
فى الذخيرة لكن فى الخانية اوصى لرجل بمال وللفقراء بمال والموصى له محتاج هل
يعطى من نصيب الفقراء اختلفوا والاصح نعم استأجروا موقوفة فيها اشجار مثمرة هل له
الاكل منها الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل لما فى الحاروى غرس فى المسجد اشجارا
مثمرة ان غرس للسبيل فلكل مسلم الاكل والافتباع لمصالح المسجد حسبة قولهم شرط الواقف
كنص الشارع اى فى المفهوم والدلالة وجوب العمل به فنجب عليه خذمة وتأييد اتركها
لمن يعمل والا اثم لا سيما فيما يلزم بتركها تعطيل الكل من النهر وفى الاشياء الجامكية فى
الاوقاف لها شبه الاجرة اى فى زمن المباشرة والحل للاغنياء وشبه الصلة فلو مات او عزل
لا تسترد المعجلة وشبه الصلقة لتصحيح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء وتمامه
فيها يكره اعطاء نصاب لفقير من وقف الفقراء الا اذا وقف على فقراء قرابته اختيارا ومنه
يعلم حكم المرتب انكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فلم يحفظ ليس للقاضى ان يقرر

وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا لحل للمقرر الاخذ الا النظر على الوقف باجر مثله تنية
يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما تقيا ثم قال بعد ورقتين
والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قلت واعتمده في المنظومة المجيبة ونقل عن المبسوط
ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع فيعمل بامر
وان غائر شرط الواقف لان اصلها البيت المال بفتح تعليق التقرير في الوظائف فلو قال القاضي ان
مات فلان او شعرت وظيفة كذا انقل قرر تك فيها صح ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية
المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصى الناظر اذا آجر انسا فلهرب ومال الوقف عليه
لم يضمن ولو فرط في خشب الوقف حتى ضاع ضمن لا يجوز الاستدانة على الوقف الا اذا احتيج
اليها مصلحة الوقف كتمعيم وشراء بن رفيع جوز بشرطين الاول اذن القاضي فلو بيع منه يستدين
بنفسه الثاني ان لا تيسر اجارة العين والصرف من اجارته والاستدانة للمتولى والقرض والشراء نسبة
وهل للمتولى شراء متاع فوق قيمته ثم يبعه للعمارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم اقر
بارض في يد غيره انها وقف فكذب ثم ملكها صارت وقفا يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان
خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة فلو اقر المشروط له الربع والنظر انه يستحقه فلان دونه
صح ولو جعله لغيره لا رسمجي في آخر الاقرار ولا يكفي صرف الناظر لثبوت استحقاقه بل لا بد
من اثبات نسبه وسجي في باب دعوى ثبوت النسب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين
يعمل بالمتأخر منهما عند تالانه ناسخ الاول الوصف بعد الحمل يرجع الى الاخير عندنا الى
الجميع عند الشافعية لو بالوارد ولو بنهم فالى الاخير اتفاقا الكل من وقف الاشباه وتامه في القاعدة
التاسعة متى وقف حال صحته وقال على الغريضة الشرعية قسم علي ذكورهم وانا نهم بالسوية
هو المختار المنقول عن الاخيار كما حققه مفتي الدمشق يحيى بن المنقاري في الرسالة المرضية على
الغريضة الشرعية ونحوه في فتاوى المصنف وفيها متى ثبت بطريق شرعي وقفية مكان وجب
نقض البيع ولا اثم على البائع مع عدم علمه وللمتولى اجر مثله ولو بنى المشتري او غرس فذلك
لهما فيملك معهما بالانفع للوقف وفي البرازية معزيا للجامع انما يرجع بقيمة البناء بعد نقضه ان
سلمه المشتري للبائع وان امسكه لم يرجع بشئ بخلاف مالواستحق المبيع لو انقطع ثبوته فما كان
في دواوين القضاة والافرن برهن على شئ حكم له به والاصرف للفقراء ما لم يظهر وجه بطلانه

بطريق شرعي فيعود للملك واقفه او وارثه او لبيت المال فلو وقفه السلطان عاما جاز ولو لجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يصح لو شهد المتولي مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها لا تلزم المحاسبة في كل عام ويكتفي القاضي منه بالاجمال لو معروف بالامانة ولو متهمما يجبره علي التعيين شيئا فشيئا ولا يحبس بل يهدده ولو اتهمه يحلفه قنية قلت وقد منافي الشركة ان الشريك والمضارب والوصي والمتولي لا يلزم بالتفصيل وان عرض قضاتنا ليس الا الوصول لسحت المحصول ولو ادعي المتولي الدفع قبل قوله بلا يمين لكن افتى الملا ابو السعود انه ان ادعى الدفع من غلة الوقف في وقفه كاولاده واولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كاستأجر شخصا للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لا يقبل قوله فال المصنف وهو تفصيل في غاية الحسن فيعمل به واعتمد ابنه في حاشية الاشباه قلت وسيجي في العارية معزيا لا خي زاده لو آجر القيم ثم عزل فقبض الاجرة للمنصوب في الاصح هل يملك المعزول مصادقة الاستأجر على التعمير قيل نعم قال المصنف والذي ترجح عندي لا ليس للمتولي اخذ زيادة على ما قرره الواقف اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من نماء وعوائد شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر المرتضى برد الرشوة على الراشي غلب الدعوى الشرعية الكل من فتاوى المصنف قلت لكن سيجي في الوصايا ومرايضان للمتولي اجر مثل عمله فتيه ولو وقف لفقره قرأ به لم يستحق مدعيها ولو ولما لصغير الابنية على فقره وقرابته مع بيان جهتها فاذا قضى له استحققه من حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم وفيها سئل عن شرط السكنى لزوجته فلانة بعد وفاته مادامت عزبا فمات وتزوجت وطلقت هل ينقطع حقها بالتزويج اجاب نعم قلت كذا الوقف على امهات اولاده الامن تزوج او على بني فلان الامن خرج فخرج بعضهم ثم عاد او على بني فلان ممن يتعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فلا شيء له الا ان شرط انه لو عاد فله نل يحفظ خزانة المختين وفي الوهبانية قضى بدخول ولد البنت بعد مضي سنين فله غلة الا تي لا الماضي لو مستهلكة وقف على بنيه وله ولد واحد فله النصف والباقي للفقره او على ولد له الكل لانه مفرد مضاف فبهم للمتولي الاقالة لو خير اجر بعرض معين صح وخصاه بالنقود للمستأجر غرس الشجر بلا اذن الناظر اذا لم يضر الارض وليس له الحضر الا باذنه وبأذن لو خير او الا لا وما بناه مستأجرا

غرسه فله ما لم ينوه للوقف وأما تولي سناه وغرسه للوقف ما لم يشهد أنه أنفسه قبله ولو أجاز لابنه لم
يجز خلافا لهما نعم: اتفاقا وهذا الوباشر بنفسه فلو القاضي صح وكذلك الوصي بخلاف الوكيل
وقف على أصحاب الحد يث لا يدخل فيه الشافعي إذا لم يكن في طلب الحد يث ويدخل
الحنفي كان في طلبه أو لابتزازية أي لكونه يعمل بأمرسل ويقبل من خير المواعيد على القياس
وإذا زل على حفر القبور والأكفان لأعلى الصوفية والعميان هو الأصح. أو شرط النظر للارشاد
فالارشاد من أولاده فاستويا اشتراكه افتى الملا أبو السعود معلل بأن أفعال التفصيل ينتظم
الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهر عن الأسعاف شرطه لأفضل أولاده فاستويا فلا سندهم ولو
أحد هما أورد والأخر أعلم بأمور الوقف فهو أولى إذا من خيانتها انتهت جوهره وكذا
لو شرطه لارشادهم كافي أنفع الوسائل ولو ضم القاضي للقيم ثقة أي ناظر حسبة هل للأصيل أن
يستقل بالتصرف لم أره وافتي الشيخ الأخ أنه ان ضم إليه لخباثة لم يستقل والأفله ذلك وهو
حسن فنهرو في فنون مريد زاده معزى اللجانبة وغيره ليس المشرف التصرف بل الحفظ ليس
للمتولي أن يسد على الوقف للعمارة إلا باذن القاضي مات المتولي والجباة يدعون تسليم
الغلة إليه في حياته ولا يئنه لهم صدقوا بيمينهم لا تكارهم الضمان لا يجوز الرجوع عن الوقف
إذا كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع عن المتوقف عليه المشروط كالموذن والامام والمعلم وإن
كانوا أصالح انتهت جوهره وفي جواهر الفتاوى شرطه لنفسه مادام حيا ثم لولده فلان ما عاش
ثم من بعده للأحفاد من أولاده فأنها تصرف للأب لا للواقف لأن الكناية تصرف
لأقرب المكنيات بمقتضى الوضع وكذلك مسائل ثلاثة وقف على زيد وعمر ونسله فأنها لعمر
فقط ووقف على ولي وولي والى الذكور فالذكور راجع لولي الولد فحسب وعكسه ونفت
على بنى زيد وعمر ولم يدخل بنى عمر ولأنهم أقرب إلى زيد فينصرف إليه هو الأصح
وقد منان الوصف بعد متعاطفين للأخير عندنا وفي الزيلعي من باب المحرمات وقولهم
ينصرف الشرط إليهما وهو الأصل قلنا ذلك في الشرط المصرح به والاستثناء بمشيئة الله تعالى
وأما الصفة المذكورة في آخر الكلام فتصرف إلى ما يليه نحو جاء زيد وعمر والعالم إلى
آخره فليحفظ وفي المنظومة المجيبة قال: * والوصف بعد حمل إذا أتى * يرجع للجميع فمما
ثبتا * عن الامام الشافعي في * أن كان ذا العطف أو أراه * أن كان ذا العطف بتم وقعا *

الى الآخر باتفاق رجعا * ولو على البنين وتفا يجعل * ان في ذاك البنات تدخل * وولد
الابن كذلك البنت * يدخل في ذرية يثبت * لو وقف الواقف على الذرية * من غير ترتيب
في السوية * يقسم بين من علاه والاسفل * من غير تفصيل لبعض فاقبل * وتنقض القسمة
في كل سنة * ويقسم الباقي علي من عينه * ولو على اولاده ثم على * لاد اولاده قد جعل *
وتفانقا واليس في ذيل خل * اولاد بنته على ما ينقل * بنى اولادى كذا اقاربى * واخوتى
لفظ ابائى احسب * بشارك الاث والـ كور * فيه وذاك واضح مسطر * ومما يكثر وقوعه
ما لو وقف على ذريته مرتبا جعل من شرطه ان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه
لو كان حيا فهل له حظ ابية او كان حيا ويشارك الطبقة الاولى الى اولى ائمة السبكي بالمشاركة و
خالقه السيوطى وهذا المخالفة واجبة كما افاده ابن نجيم في الاشباه من القاعدة التاسعة لكنه
ذكر بعد درقين ان بعضهم يعبر بين الطبقات بشم بعضهم باء او بابا و : يشارك بخلاف ثم
فراجعه متاملا مع شرح الوهبانية فانه نقل عن سبكي واتعتين آخرتين يحتاج اليهما ولم يزل
العلماء متحيرين في فهم شروط الواقفين الا من رحم الله وتلافيت فيمن وقف على اولاد
الظهور دون الاناث فماتت مستحقة عن والدين ابوهما من اولاد الظهور بانه ينتقل نصيبها
اليهما الصديق كونهما من اولاد الظهور باعتبار ابيهما كما يعلم من الاسعاف وغيره وفي الاسعاف
والعائنا ركانية لو وقف على عقبه يكون لولد وولد ولد ابدا ما تناسلوا من اولاد الذكور
دون الاناث الا ان يكون ازواجهن من ولد ولد الذكور كل من يرجع نسبه الى الواقف
بالاباء فهو من عقبه وكل من كان ابوه من غير الذكور من ولد الواقف فليس من عقبه انتهى
وسيجي في الوصايا انه لو اوصى لاله او جنسه دخل كل من ينسب اليه من قبل آباءه ولا يدخل اولاد
البنات وانها لو اوصت الى اهل بيتها او لجنسها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من قومها لان
الولد انما ينسب لابيها لا لاميها قامت وبه علم جواب حادثة لو وقف على اولاد الظهور دون اولاد
اليطون فماتت مستحقة عن والدين ابوهما من اولاد الظهور هل ينتقل نصيبها اليهما فاجبت نعم ينتقل
نصيبها اليهما الصديق كونهما من اولاد الظهور باعتبار واليهما المذكور اليه والله تعالى اعلم *

* فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد *

من الدرر وغيرها عبارة الواهب في الوقف على نفسه وولد ونسله وعقبه جعل ربعة بنفسه

ايام حيوته ثم وثم جاز عند الثاني وبه يفتى كجعله لوان ؛ ولكن يختص بالصلي ويعم الانثى مالم
بقيد بالذكور ويستقل به الواحد فان انتفى الصلي فللفقراء دون ولد الولد الان لا يكون حين
الوقف صلي فيختص بولد الابن ولوانثى دون من درنه من البطون ودون ولد البنت في
الصحيح ولوزاد ولد ولي فقط اقتصر عليهم ولوزاد البطن الثالث عم نسله ويستوى الاقرب
والابعد الا ان ينكر ما يدل على الترتيب كالولان ابتداء على اولادى بلفظ الجمع او على
ولدى واولاد اولادى ولوقال على اولادى ولكن سماهم فمات احد هم صرف نصيبه للفقراء
ولو على امرأته واولادها ثم ماتت لم يختص ابنها بنصيبها اذ لم يشترط رد نصيب من مات منهم
الى ولد ؛ ولوقال على بنى او على اخوتى دخل الاثا على الوجه وعلى نثاى لايدخل البنون
ولوقال على بنى وله بنات فقط او قال على بناتي وله بنون فالغلة للمساكين ويكون وقفاً منقطعاً
فان حدث ما ذكر عا داليه ويدخل في قسمة الغلة من ولد لدون نصف حول من طلوع الغلة
الاكثر الا اذا ولدت مبانته او ام ولد ؛ المة تنقذ لدون سنتين لنسبته بلا حل واطمها لم يلحق
فلا لاحتمال علوته بعد طلوع الغلة ونقسم بينهم بالسوية ان لم يرتب البطون وان قال للذكر
كانت بين فكم قال فلورصيبه فرض ذكر مع الاناث وانثى مع الذكور ويرجع سهمه للورثة لعدم
صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم ما يرجع للورثة وان قال على ولي ونسلي ابد
او كلما مات واحد منهم كان نصيبه لنسله فالغلة لجميع ولده ونسله جميعهم وهميتهم بالسوية ونصيب
الميت اولد ؛ ايضا بالارث عملاً بالشرط ولوان كل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن
فوقه ولم يكن فوقه احد او سكت عنه يكون راجعاً لاصل الملة لا للفقراء ما دام نسله باقياً والنسل
اسم للولد وولد ابد او لوانثى والعقب للولد وولد من الذكور اى دون الاناث الا ان يكون
ازواجهن من ولد ؛ الذكور وآله وجنسه واهل بيته كل من يناسبه الى اقصى اب له في
الاسلام وهو الذى ادرك الاسلام اسلم او لا وقرابته وارحامه وانسابه كل من يناسبه الى اقصى
اب له في الاسلام من قبل ابويه سوى ابويه وولد ؛ لصليه فانهم لا يسمون قرابة اتفا وكن
من علامتهم اوسفل عند هما خلافاً للمحمد رح فعل هم منها وان قيل ؛ بفقرائهم يعتبر الفقروقت
وجود الغلة وهو المجوز لا دخل الزكاة فلوتا خر صرفها سنين لعارض فافتقر الغنى واستغنى الفقير
بترك المغتقر وقت القسمة الفقير وقت وجود الغلة لان المصلات انما نملك حقيقة بالقبض

وطر والغني والموت لا يبطل ما استحقه وامام من ولد منهم لدون نصف حول بعد مجي الغلة فلا حظ له لعدم احتياجه فكان بمنزلة الغني وقبل يستحق لان الفقير من لا شيء له والحمل لا شيء له ولو قيد بصلحائهم او بالا قرب فالاقرب ارفالا حوج او بمن جاوزة منهم او بمن سكن مصر تقيد الاستحقاق به عملا بشرطه وتما مه في الاسعاف ومن احوجه حوادث زمانه الى ما خفى من مسائل الاوقاف فليُنظر في كتاب الاسعاف المخصوص باحكام الاوقاف الملخص من كتابي هلال والخصاف كذا في البرهان شرح مواهب الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى بن ابي بكر الطرابلسي الحنفى نزىل القاهرة بعد دمشق المتوفى في اوائل القرن العاشر سنة اثنين وعشرين وتسعمائة وهو ايضا صاحب الاسعاف الله اعلم بالصواب *

قول الاشباة اختلاف الشاهدين ما منع الا في احدى واربعين * قال في زواهر الجواهر حاشيتها للشیخ صالح بن المصنف قد ذكر في الشرح المحال عليه مسائل لا يضر فيها اختلاف الشاهدين وانا اذكرها سر دانا قول الاولى شهد احد هما ان عليه الف درهم وشهد الآخر انه اقر بالف درهم تقبل الثانية ادعى كرحنة جيدة فشهد احد هما بالجودة والآخر بالردية تقبل بالردية يقضى بالاولى الثالثة ادعى مائة دينار فقال احد هما نيسابورية والآخر بخارجية وامام على يد عي نيسابورية وهى اجود يقضى بالتخارجية بخلاف الرابعة لو اختلفا في الهبة والعطية الخامسة لو اختلفا في لفظ النكاح والتزويج السادسة شهد احد هما انه جعلها صلقة موقوفة ابد اطلاق ان لزيد ثلث غلتها وشهد آخر ان لزيد نصفها تقبل على الثلث السابعة انه باع ببيع الوفاء فشهد احد هما به والآخر ان المشتري اقرب لك تقبل الثامنة شهد احد هما انها جاريته والآخر انها كانت له تقبل التاسعة ادعى الغامط لقا فشهد احد هما على اقراره بالف قرض والآخر بالف ودعة تقبل العاشرة ادعى الابراء فشهد احد هما به والآخر انه وهبه او تصدق عليه او حلله جاز الحادية عشر ادعى الهبة فشهد احد هما بالبراءة والآخر بالتصدق او انه حلله جاز الثانية عشر ادعى الكفيل الهبة فشهد احد هما بها والآخر بالبراءة ثبت الابراء الثالثة عشر شهد احد هما على اقراره انه اخذ منه العبد والآخر على اقراره بانه اودعه منه هذا العبد تقبل الرابعة عشر شهد احد هما انه غصبه منه والآخر ان اودعه منه هذا العبد يقضى للمدعي الخامسة عشر شهد احد هما انها ولدت منه والآخر انها حبلت منه تقبل السادسة

عشر شهيد احدهما انها ولدت منه ذكر او الآخر انثى تقبل السابعة عشر شهيد احدهما انه اقران
الدار له والآخر انه سكن فيها تقبل الثامنة عشر انكر اذن عبده فشهد احدهما على اذنه في
الثياب والآخر في الطعام تقبل التاسعة عشر اختلف شاهد الاقرار بالمال في كونه اقر بالعربية او
بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق العشرون شهيد احدهما انه قال لعبد: انت حر والآخر انه
قال آزادي تقبل الحادية والعشرون قال لامرأته ان كلمت فلانا فانت طالق فكلمته فشهد
احدهما انها كلمته غداً والآخر عشيّة طلقت الثانية والعشرون ان طلقته فبعت عبداً حرّاً فقال
احدهما طلقها اليوم والآخر انه طلقها امس يقع الطلاق والعناق الثالثة والعشرون شهيد
احدهما انه طلقها ثلاث البتة والآخر انه طلقها اثنتين البتة يقضى بطلقتين ويملك الرجعة
الرابعة والعشرون شهيد احدهما انه اعتق بالعربية وشهد الآخر بالفارسية تقبل الخامسة
والعشرون اختلفا في مقلد المهر يقضى بالاقل السادسة والعشرون شهيد احدهما انه وكله
بخصومة مع فلان في دار سماه وشهد الآخر انه وكله بخصومة فيه وفي شيء آخر تقبل في دار اجتماعها
عليه السابعة والعشرون شهيد احدهما انه وقفه في صحته والآخر بانه وقفه في مرضه قبل الثامنة
والعشرون ولو شهد انه اوصى اليه يوم الخميس وآخر يوم الجمعة جازت التاسعة والعشرون
ادعى ما لا يشهد احدهما ان المحتال عليه احوال غريمه بهذا المال وشهد الآخر انه كفّل
عن غريمه بهذا المال تقبل الثلثون شهيد احدهما انه باع كل الى شهر وشهد الآخر بالبيع
ولم يذكر الاجل تقبل الحادية والثلاثون شهيد احدهما انه باعه بشرط الخيار ثلثة ايام وشهد
الآخر بالبيع ولم يذكر الخيار تقبل الثانية والثلاثون شهيد واحد انه وكله بالخصومة في هذه
الدار عند قاضي الكوفة وآخر عند قاضي البصرة جازت شهدا دتهما الثالثة والثلاثون شهيد
احدهما انه وكله بالقبض والآخر انه آجره تقبل الرابعة والثلاثون شهيد احدهما انه وكله
بالقبض والآخر انه سلطه على قبضه تقبل الخامسة والثلاثون شهيد احدهما انه وكله بقبضه
والآخر انه اوصى له بقبضه في حيوته تقبل السادسة والثلاثون شهيد احدهما انه وكله بطلب
دينه والآخر بتقاضيه تقبل السابعة والثلاثون شهيد احدهما انه وكله بقبضه والآخر بطلبه تقبل
الثامنة والثلاثون شهيد احدهما انه وكله بقبضه والآخر انه امره باخذه او ارسله لياخذ؛ تقبل
التاسعة والثلاثون اختلفا في زمن اقراره في الوقف تقبل الاربعون اختلفا في مكان اقراره

به تقبل الحادية والاربعون اختلغا في وقفه في صحته اوفي مرضه تقبل الثانية والاربعون شهد
 احدهما بوقفه على زيد والآخر على عمر وتقبل وتكون وتغافل عن الفقر اه انتهى قالت وزدت
 بفضل الله على ما ذكره المصنف مسائل منها لو اختلغا في تاريخ الرهن بان شهد احدهما
 انه رهن يوم الخميس والآخر انه رهن يوم الجمعة تسمع عندهما خلافا لمحمد رح جواه و
 الفتاوى ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد بمال واختلغا فقال احدهما كنا
 جميعا في مكان كذا قال الآخر كنا في مكان كذا اتقبل ومنها لو قال احدهما والمسئلة بحالها
 كان ذلك بالغاة وقال الآخر كان ذلك بالعشي تقبل وبما في الولو الحجة ومنها شهد اعلی
 رجل انه طلق امرأته واحد هما يقول انه عين منكوحة بنت فلان والآخر يقول ما عينها انی اعلم
 واشهد ان المرأة التي كانت له سوى ابنة فلان قد طلقها واخرجهما من داره قبل هذا التطليق
 قال فخر الدين اذا شهد اعلی الطلاق الا انه عين احدهما المرأة وذكرها باسمها لم يعين الآخر
 التي هي في نكاحه وليس في نكاحه ذير امرأة واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى
 ومنها ادعى ملك داره فشهد له احدهما انها له وقال ملكه وشهد الآخر انها كانت ملكه تقبل
 منية المغني ومنها ادعى الغين او الفاو خمسمائة فشهد احدهما له بالف والآخر بالف و
 خمسمائة تضي له بالالف اجماعا منية ومنها لو شهد ان له على هذا الرجل الف درهم وشهد
 احدهما انه قد قضا المطلوب منها خمسمائة والطالب ينكر ذلك فان شهدا تهما على الالف
 مقبولة ولو الحجة ومنها ادعى جارية في يد رجل وجاء بشاهدين فشهد احدهما انها جاريته غصبها
 منه هذا وشهد الآخر انها جاريته ولم يقل غصبها منه قبلت الشهادة مجمع الفتاوى ومنها شهد
 بسرقة بقرة واختلغا في لونها تقبل عنده خلافا لهما جامع الفصولين ومنها شهد احدهما بكفالة و
 الآخر بحوالة تقبل في الكفالة لانها اقل جامع الفصولين ومنها شهد احدهما انه وكله بطلاقها
 وحدها وشهد الآخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليها
 وهي فيه ايضا ومنها شهد ابو كالة وزاد احدهما انه عزله تقبل في الوكالة لاني العزل وهي منه
 ايضا ومنها ادعت ارضا شهد احدهما انها ملكها بالاذن لان زوجها دفعها اليها عوضا من الاستيمان
 وشهد الآخر انها تملكها لان زوجها اقر انها ملكها تقبل لان كل بائع مقر بالملك لمشتريه فكانها
 شهد انه ملكها وقيل ترد لانه لما شهد احدهما انه دفعها عوضا وشهد بالعتق وشهد الآخر

باقراره بالملك فاختلف المشهود به اما لو شهد احد هما ان زوجها دفعها عوضا والاخر باقراره
 انه دفعها عوضا تقبل لا تفاهما كالمشهد احدهما بالبيع والاخر باقراره به وهي في جامع
 الفصولين انتهى كلام الشيخ صالح بن الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي في الاشباه السكوت كالنطق
 الا في مسائل عد منها سبعة وثلاثين قلت وزاد في تنوير البصائر مسئلتين الاولى مسئلة السكوت
 في الاجارة قبول ورضا كقوله لساكن داره اسكن بكذا او الا فانقل فسكت لزمه المسمى وذكره
 المؤلف في الاجارة الثانية سكوت المودع قبول دلالة قال المؤلف في بحره سكوته عند وضعه
 يمين يده فانه قبول دلالة انتهى وزاد عليها في زواهر الجواهر مسائل منها عند قوله الرابعة
 والعشرون سكوته عند بيع زوجته فقال وكذا سكوتها عند بيع زوجها لما في البرازية الفتوى
 على عدم سماع الدعوى في القريب والزوجة انتهى وصحح قاضي خان انها تسمع فليتأمل
 عند الفتوى قلت ويزاد ما في متفرقات التنوير من سكوت الجار عند تصرف المشتري فيه فراغا
 وبناء وغير بناء للبرازية وهكذا ذكره في تنوير البصائر معزيا اليها فالعجب من صاحب الجواهر
 الزواهر كيف ذكر صدركلام البرازية وترك الآخر ومنها لو تزوجت من غير كفو فسكت الولي حتى
 ولدت كان سكوته رضا يلعي ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير امره فهناه القوم وقبل التهنئة
 فهو رضا لان قبول التهنئة دليل الاجازة ومنها ان الوكالة كانت ثبت بالصرح ثبت بالسكوت ولذا
 قال في الظهيرية لو قال ابن العم لكبيرة اني اريد ان ازوجك من نفسي فسكت فزوجها جاز ذكره
 المؤلف في بحره من بحث الاولياء ومنها سكوت اهل العلم والصلاح في التعديل كما في شهادات
 البحر قال ويكتفي بالسكوت من اهل العلم والصلاح فيكون سكوته تزكية للشاهد لما في الملتقط وكان
 الليث بن مساور قاضيا فاحتاج الى تعديل وكان المزكى مريضا فعاده القاضي وسئل عن الشاهد
 فسكت المعدل ثم ساله فسكت فقال اسئلك ولا تجيبني فقال المعدل اما يكفيك من مثلي السكوت
 قلت قد عد هذه في الاشباه معزيا للشهادات شرحه فكيف تكون زائدة اذهى فيه نعم زاد
 تقييده بكونه من اهل العلم والصلاح فعلا من الزوائد منها لو ان العبد خرج اصلوة الجمعة
 فراه مولا فسكت حل له الخروج اليها لان السكوت بمنزلة الرضاء كما في جمعة البحر ومنها
 ما في القنية بعد ان رقم بعلامة (لوعت) ولوزفت اليه بلاجهار فله ان يطالب بما بعث اليه
 من الدنانير وان كان الجهار قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث له في عرفهم حينئذ يعني

انه ان لم يجهز بما يليق فله استرداد ما بعث. والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكنت
بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء
ومنها اذا ابرأه فسكت صح ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره البرهان في الاختيار في كتاب
الاقرار ومنها سكوت الراهن عند بيع المرتهن الرهن يكون مبطلا في احدى الروايتين ذكره
الزيلعي وغيره وهي تعلم من الاشياء اول القاعدة الحمد لله العزيز اوهاب وهو اعلم بالصواب
قول الاشياء لا يحلف الممكر في احدى وثلاثين مسألة بينها في الشرح قال الشيخ شرف الدين
في حاشيته عليها المسماة بتنوير البصائر على الاشياء والنظائر اقول قال في شرحه لمحال
عليه ثم اعلم ان المصنف اقتصر على عدم الاستحلاف عند على الاشياء السبعة وفي الحاشية
انه لا يستحلف في احدى وثلاثين خصلة بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكر سردا
اختصار السبعة وفي تزويج البنت صغيرة او كبيرة وعندهما لا يستحلف الاب في الصغيرة وفي
تزويج المولى امته خلافا لهما وفي دعوى الدائن الايصاء فانكره لا يحلف وفي دعوى الدين
على الوصي وفي الدعوى على الوكيل في المثلثين كالوصي وفيما اذا كان في يد رجل شيء
فادعاه رجلان كل اشترى منه فاقربه لا حد هما وانكر الآخر لا يحلفه وكذا لو انكرهما فحلف
لاحدهما فنكل له وقضى عليه لم يحلف الآخر وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فاقتر
لاحدهما لا يحلف الآخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه فاقربه لا حد هما او حلف
لاحدهما فنكل لا يحلف الآخر وفيما اذا ادعى احد هما الرهن والتسليم والآخر الشراء فاقتر
بالرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري ولو ادعى احد هذين الاجارة والآخر الشراء فاقتر بهما
وانكره لا يحلف لمدعيه ويقال لمدعيه ان شئت فانتظر انقضاء المدعي او ملك الرهن وان شئت
فانسح وفيما اذا ادعى احد هما الصدقة والقبض والآخر الشراء فاقتر لا حد هما لا يحلف وفيما
اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقتر لا حد هما او نكل لا يحلف بخلاف ما لو ادعى كل منهما على ذي
اليدين الغصب منه فاقتر لا حد هما او حلف لا حد هما فنكل لا يحلف للثاني كالوادعي كل منهما
الايداع فاقتر لا حد هما لا يحلف للثاني وكذا الاعارة ويحلف ماله عليك كذا ولا قيمة وهي كذا او
كذا وفيما اذا ادعى البائع رضى الموكل بالعيب لم يحلف وكيله وفيما اذا انكر توكيله له في النكاح
وفهما اذا اختلف الصانع والمستصنع في المأمور به لا يمين على واحد منهما وكذا الوادعي الصانع

على رجل انه استصنع في كذا فانكر لا يحلف التحادية والثلثون لو ادعى انه وكيل عن الغائب
 بقبض دينه وبالصنعة فانكر لا يستحلف المدعيون على قوله خلا فالحامد ذكر بعضهم وقال
 الحلواني يستحلف في قولهم جميعا انتهى وبه علم ان ما في الخلاصة تساهل وقصور حيث قال
 كل موضع لو اقر ازمه فاذا انكره يستحلف الا في ثلث منها لو وكيل بالشراء اذا وجد
 بالمشتري عيبا فادان يرد به بالعيب لا يحلف فاذا اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد الثانية
 لو ادعى على الامر رضا لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدعيون ان
 الموكل ابراه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر لزمه انتهى وزدت
 على الواحد والثلثين السابقة البائع اذا انكر قيام العيب للحال لا يحلف عند الامام
 ولو اقر به لزمه كما مر في خيار العيب والشاهد اذا انكر رجوعه لا يستحلف ولو اقر به ضمن ما
 تلف بها والسارق اذا انكرها لا يستحلف ولا الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا
 المتولي للمسجد والاقواف الا اذا ادعى عليهم العقل فيحلفون حينئذ انتهى قلت وزدت على ما
 ذكره مسائل الاولى لو ادعى على رجل شيئا واراد استحلافه فقال المدعى عليه هو لابني الصغير
 فلا يحلف وفي فتاوى الفضلي عليه اية في قولهم جميعا فاذا استحلف فذلك والى ارض
 يقضي بالارض للمدعى ثم ينتظر بلوغ الصبي ان صدقه المدعى كان كما قال وان كذب به ضمن
 الوالد قيمة الارض ويؤخذ الارض من المدعى وقد فع للصبي وهذا بمنزلة مالوا اقر لغائب
 لم يظهر جحوده ولا تصدقه لا تسقط عنه اليمين فكذا هنا قلت وعلي الاول رجوع هذه الى
 قول القن ولا يستحلف الاب في مال الصبي لانه لما اقر بها للصبي ظهر انها من ماله وفيه تأمل
 الثانية لو اشترى دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشراء قال في النوازل ولوان رجلا اشترى
 دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشراء اقر ان الدار لابنه الصغير ولا بنته فلا يمين
 على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار لغيره بعد ذلك الثالثة لو كان في
 يد رجل غلام او جارية او ثوب ادعاه رجلان فنقل ما الى القاضي ثم اراد الآخر تحلفه فان
 ادعى ملكا من سلا او شراء من جهته لم يكن له ان يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تحليفه لانه
 لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل الرابعة لو اشترى الاب لابنه الصغير دارا
 ثم اختلف مع الشفع في مقل اراهم فاقول الاب بلا يمين كافي كثير من اهل هب الخامسة

لواد عى السارق انه استهلك المسروق ورب المسروق انه قائم عند : فالقول للسارق ولا يمين عليه قال ابو الليث فى النوازل وسئل ابو القاسم عن السارق اذا استهلك المسروق بعد ما قطعت يد : هل يضمن قال لا ويستوى حكمه فيما استهلكه قبل القطع وبعد القطع له فان قال السارق قد هلك وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو عندك قائم هل يحلف قال يجب ان يكون القول قول السارق ولا يمين عليه السادسة اذ اذهب لرجل شيئاً واراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك الموهوب فالقول قوله ولا يمين عليه كافي الخانية وغيرها السابعة ادعى عليه انك رضى فلان الميت فانكر لا يحلف الثامنة ادعى عليه انك وكيل فلان فانكر انه وكيل فلان لا يحلف وهما في البرازية التاسعة قال الواهب اشترط العوض وقال الموهوب له لم يشترطه فالقول له بلا يمين العاشرة اشترى العبد شيئاً فقال البائع انت محجور فقال العبد انا ما ذون فالقول له بدون اليمين الحادية عشر اذ اشترى عبد من عبد فقال احدهما انا محجور فقال الآخر انا وانت ما ذون لنا فالقول له بلا يمين الثانية عشر باع القاضي مال اليتيم فرد : المشتري عليه بيع فقال ابرأ تني منه فالقول له بلا يمين وكذا الوادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم واراد تحليفه لم يحلفه لان قوله على وجه الحكم وكذا اني كل شئ يدعى عليه الثالثة عشر لو طالب ابو الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك او صغيرة او كبيرة بكر او ولو اختلف الاب والزوج في بكارتها ولا بينة للزوج والتمس من القاضي تحليفه على العلم بذلك عن ابي يوسف رح انه يحلف وذكر الخصاص انه لا يحلف كالوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدين ان صاحب الدين ابرأه وانكر الوكيل لا يحلف الوكيل وكذلك هناك اني الظهيرة الرابعة عشر اشترى امته فادعى ان لها زوجاً فقال البائع لها زوج عبدى فطلقها قبل البيع او مات فالقول له بلا يمين كذا اني السراجية والله اعلم هذا التحرير من خواص هذا الكتاب كذا اني حاشية الاشباة للشرف الغزى ايضا قلت ونفى حاشيتها للشيخ صالح زاد سبعة اخر فنقول الخامسة عشر لو طعن المدعى عليه فى الشاهد وقال هوادعى هذا الدار لنفسه قبل شهادته فانكر فاراد تحليفه لا يحلف مجمع الفتاوى السادسة عشر اذ كانت التركة مستغرقة بديون جماعة باعيانهم فجاء غريم آخر وادعى ديناً لنفسه على الميت فالخصم هو الوارث لكنه لا يحلف لانه حينئذ لو اقر له لم يقبل فلم يحلف مجمع الفتاوى السابعة عشر رجل له على رجل الف درهم فاقربها ثم انكر اقراره هل يحلف بالله ما اقرت

قال الدبوسي نعم وقال الصفار لا وإنما يحلف على نفس الحق مجمع الفتاوى والثامنة عشر دفع
 الآخر ما لا ثم اختلغا فقال قبضت ودعته وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف المدعى عليه قال
 القاضي القول لرب المال لأنه أقرب بسبب الضمان وهو تبض مال الغير مجمع الفتاوى والثامنة
 عشر رجل قد مر رجلا للقاضي وقال ان فلان ابن فلان توفي ولم يترك وارثا غيري وله علي هذا
 كن اركن امن المال فانكر المدعى عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما لم يعلم اني ابنه وانه مات
 لم يحلف بل يبرهن الابن عليهم ما ثم يحلف على ما يدعى لاييه من المال وقيل يستحلف على
 العلم الاول قول الاسام والثاني قولهما وقال الحلواني الصحيح قول الثاني انه يحلف ولو الجية
 ومنها العشرون لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعى عليه للقاضي انه قد كان ادعى علي
 هذه الدعوى عند قاضي بلد كن اثم خرج من دعواه ذلك فابرأني من هذه الدعوى فحلفه
 انه لم يبرأني منها فان حلف حلفت له ما له علي شيء اختلف فيه والصحيح انه يستحلف على
 دعواه ولو الجية ومنها انه لو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه للقاضي
 واراد استخلافه علي السبب لا يحلفه علي السبب فائالة قلت وبهذه مع ما قبلها انين و
 خمسين مسئلة فليحفظ وقد افاد الامام الحلواني ان الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع الاستخلاف
 ايضا الا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم ارقم الرقف ولا يدعى عليه شيء معلوما فانه يحلف نظرا
 للوقف واليتيم والله تعالى اعلم * قول الاشباة * القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفل قضاؤه
 الا في مسائل الى آخره اى فينقض فيها حكم الحاكم قال ابن المصنف الشيخ صالح بن محمد بن
 عبد الله في حاشيته عليها المسماة بزواهر الجواهر في التفسير على الاشباة والنظائر قد ظفرت
 بمسائل آخر قرررتها تميميا للغائدة وقسمتها على ثلاثة اقسام الاول ما لا يختلف فيه مشائخنا
 والثاني ما اختلفوا فيه والثالث ما لا نص فيه عن الامام واختلف اصحابنا فيه وتعارضت فيه
 تصانيفهم فمن قسم الاول اذا باع دارا تبضها المشتري واستحققت منه وتعلو للبائع ردها
 فقصى على البائع للمشتري بدار مثلها في المواضع والكنطة والزرع والبناء كقول عثمان السبتي
 ثم رفع لقاض آخر ابطله والزم برد الثمن فقط الا ان يكون احد ثبنا او غرس فيلزمه بقيمته
 ذلك مع الثمن ومنه حاكم قضى ببطلان شفعة الشريك ثم رفع لقاض آخر فانه ينقضه ويثبت
 الشفعة للشريك لمخالفته لنص الحديث ومنه المحدث ود في قل ف اذا قضى بشيء بعن ثبوته ثم رفع

الحكم لقاض لا يراه ابطله ومنه ما لو حكم اعمى ثم رفع لمن لم يره نقضه لانه ليس من اهل الشهادة والقضاء فوقها ومنه اذا حكم بشهادة الصبيان ثم رفع لآخر نقضه لانه كالمجنون وكذا اما اداه نائم في نومه ومنه الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحمام ورفع لآخر لا يمضيه ومنه الحكم باجارة المليون في دينه لا ينقل ومنه القضاء بخط شهود اموات لا ينقل ومنه القضاء بجواز بيع الدراهم بالدينار نسيئة ومنه القضاء بشهادة اهل الذمة في الاسغار في الوصية ثم رفع لمن لا يراه نقضه ومنه اذا قضى بشيء رفع لآخر فنقضه ولم يبين وجه النقص امضي النقص ومنه اذا باع رجل من آخر عبد او امه ومضى علي ذلك ملك ثم ظهر فيه عيب لم يقر البائع به ولم تقم به بينة بانه كان موجودا عند نرده القاضي على البائع ثم رفع حكمه لآخر فانه يبطل الرد ويعيده للمشتري ومنه اذا حكم بتحريم بنت المرأة التي لم يلد خل بها ثم رفع لحاكم آخر بطل حكم الاول لمخالفته النص وربا تبكهم اللاتى في حجبوركم الآية ومن القسم الثاني اذا اختلف على قولين ثم اخذ الناس باحد قوليه ثم تركوا الآخر فحكم القاضي بالمتروك لم ينقض عند خلاف الثاني ومنه اذا حكم بوطى امرأته وحكم ببقاء النكاح ثم رفع لآخر يرى خلافه لم يبطله ثم ان الزوج جاهلا فهو في سعة وان عالما لا يحل ولا يحرم خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الحاكم في المنتقى رجل وطى امرأته ف قضى ان ذلك لا يحرمها ثم رفع لآخر فرق بينهما ما ذكر ذلك لا يحرمها عالمقا فالظاهر ان ذلك من هبه او قول الامام لمخالفته النص ولا تنكحوا وهو اوطى ومنه اذا قضى بخلاف من هبه غلطا ووافق قول مجتهد ثم رفع لآخر امضاه عند الامام وقال لا ينقضه لانه غلط والغلط ليس بمجتهد ومنه المديون اذا حبس لا يكون حبسه حجر اعليه قال القاسم بن معن حجر فلو حكم به ثم رفع لآخر نقضه وقال لا ينقل فلو حكم الثاني نقل ولم ينتقض ومن القسم الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الاصول ثم رفع لحاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني وعن الامام لا لا خلاف الاثار ومنه اذا قضى القاضي بشهادة الاب لابنه او لجد ثم رفع لآخر لا يراه امضاه عند الثاني وينقضه عند محله ومنه اذا تزوج الزاني بابنته من الزنا وحكم الحاكم بحل ذلك ثم رفع لمن لا يراه ابطله لانه مما يستشعنه الناس ذكر في شرح الطحاوى ومنه رجل اعتق عبد اثم مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاضي بميراثه للمعتق ثم رفع لحاكم آخر نقضه وجعل ماله لبيت المال عند ابي يوسف رح وهو صحيح اقواله عليه الصلوة والسلام انما الولاء لمن اعتق ولا يلزم مولى المولات لانه مستحق بالعقد وهو تائم بهما

فاستويا كالزوجة فاغتنم هذا المقام فانه

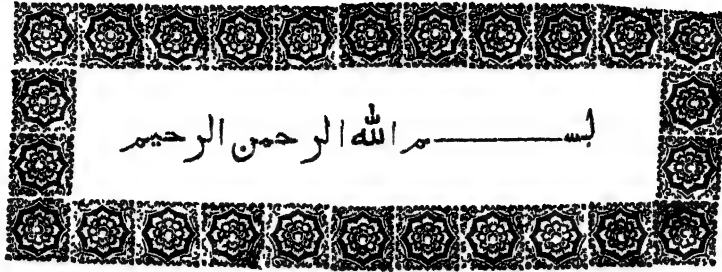
من جواهر هذا الكتاب والله

سبحانه اعلم

بالصواب *

* *

*



* كتاب الجبوع *

لما فرغ من حقوق الله العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد المعاملات ومناسبتها للوقوف ازالة الملك لكن لا الى مالك وهنا اليه فكانا كسيط ومركب وجمع لكونه باعتبار كل من البيع والمبيع والتمن انواعا اربعة نافذ موقوف فاسد باطل ومقايضة صرف سلم بيع مطلق ومرا بحة تولية وضعية مساومة * هو * لغة مقابلة شئ بشئ مالا او لابل وشره بشئ الجنس وهو من الاصل اد ويستعمل متعد يا ومن للتاكيد او باللام يقال بعثك الشئ وبعث لك فهي زائفة قاله ابن القطاع وباع عليه القاضي اى بلا رضاء وشرعا * مبادلة شئ مرغوب فيه بمثله * خرج غير المرغوب كتراب وميتة ودم * طلى وجهه * مغيل * مخصوص * اى بايجاب او تعاط فخرج التبرع من الجانبين والهبة بشرط العوض وخرج بمغيل مالا يغيل فلا يصح بيع درهم بد درهم استويا وزنا وصفة ولا مقايضة احد الشريكين حصه داره حصه الآخر صيرفية ولا اجارة السكنى بالسكنى اشباه * ويكون بقول وفعل اما القول فالايجاب والقبول * وهما ركنه وشرطه اهلية المتعاقدين ومحلله المال وحكمه ثبوت الملك وحكمته نظام بقاء المعاش والعالم وصفته مباح مكروه حرام واجب وثبوتها بالكتاب والسنة والاجماع والقياس * فالايجاب * هو * ما يدكر او لا من كلام احد المتعاقدين فالقبول ما يدكر ثانيا * من الآخر سواء كان بعث او اشترى * الدال على التراضي * قيل به اقتل اء بالآية وبينا للبيع الشرعى ولد الم يلزم بيع المكروه وان انعقد ولم ينعقد مع الهزل لعدم

الرضا بحكمه معه هل اورد علي التعريفيين ما في التا تاريخية لوخر جامعاصح البيع تكن في
القهستاني لوكانا معلم ينعقد كما قالوا في السلام وعلى الاول ما في الاشباه تكرار الايجاب
مبطل للاول الا في عتق وطلاق على مال وسمي في الصلح وفي المنظومة المجيبة * وكل عقد
بعد عقد جلد * فابطل الثاني لانه سدى * فالصلح بعد الصلح اصح باطلا * كذا النكاح
ما عدى مسائل * منها الشراء بعد الشراء صححوا * كذا كفالة على ما صرحوا * اذا المراد صاح في
المحقق * منها اذا زيادة التوثيق * وهما عبارة عن كل لفظين ينبيان عن معنى التملك والتملك
ما ضمين * كبعت واشتريت * او حالين * كمضارعين لم يقر بالسوف والسين كما بيعك فيقول
اشتريته او احد هما ماض والاخر حال * و * لكن * لا يحتاج الاول الى نية بخلاف الثاني *
فان نوى به الايجاب للحال صح * على الاصح والا لا * الا اذا استعملوه للحال كاهل خوارزم
فكالماضي وكابيعك الآن لتمضيه للحال واما التخصص للاستقبال فكالامر لا يصح اصلا الا الامر
اذا دل على الحال كخذ * بكذا فقال اخذت او رضيت صح بطريق الاقتضاء فليحفظ * وتصح
اضافته الى عضو يصح اضافة العتق اليه * كوجه وفرج * والا لا * كظهر وبطن * وكل *
مادل على معنى بعت واشتريت * نحو قد فعلت ونعم وهات الثمن * وهولك او عبدك او
فدك او خذ * قبول * لكن في الاول الاجبة ان بدأ البائع فقبل المشتري بنعم لم ينعقد لانه
ليس بتحقيق وبعكسه صح لانه جواب وفي القنية نعم بعد الاستفهام كهل بعت مني بكذا بيع
ان نقل الثمن لان النقل دليل التحقيق ولو قال بعتك فبلغه غير جاز فليحفظ * ولا يتوقف
شطر العقد فيه * اى البيع * على قبول غائب * فلو قال بعت فلانا الغائب فبلغه فقبل لم
ينعقد * اتقا * الا اذا كان بكتابة او رسالة فيعتبر مجلس بلوغها * كما * لا يتوقف في
النكاح علي الاظهر * خلا للثاني فله الرجوع لانه عقد معاوضة بخلاف الخلع واعتق على
مال حيث يتوقف اتقا فلا رجوع لانه يمين نهاية * واما الفعل في التعالي * وهو التناول
قاموس * في خسيس ونفيس * خلا للكرخي * ولو * التعالي * من احدى الجانبين علي
الاصح * فتح وبه يقتضي فيض * اذا لم يصرح معه * مع التعاطي * بعدم الرضاء * فلودفع الدارهم
واخذ الباطل طبع والبائع يقول لا اعليها بهما لم ينعقد لو كان بعد عقد فاسد خلاصة وبزارة
وصرح في لبربان الايجاب والقبول بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما اليه قبل متاركة الفاسد

ففي بيع التعاطي بالاولى وعليه فيحمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك وتامه في الاشياء
من الفوائد اذ ابطال المتضمن بطل المتضمن والمبنى على الفاسد فاسد * ونيل لابد * في
التعاطي * من الاعطاء من الجانبين وعليه الاكثر * قاله الطرسوسي واختاره البرازي
وانتهى به الحلواني واكتفى الكرمانى بتسليم المبيع مع بيان الثمن فتحرر ثلثة اقوال وقد
علمت المفتى به وحررنا في شرح الملتقى صحة الاقالة والاجارة والصرف بالتعاطي فليحفظ
فروع ما يستجره الانسان من البياح اذا احاسبه على اثمائها بعد استهلاكها جازا استحسانا
بيع البراءة التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح بخلاف بيع خطوط الائمة لان مال الوقف
قائم ثمة ولا كل لك هنا اشباه وقنية ومفاد * انه يجوز للمستحق بيع خبز قبل قبضه من
المشرف بخلاف الجندی بحر وتعقبه في النهر وافتى المصنف ببطلان بيع الحامكية كما في
الاشباه بيع الدين انما يجوز من المديون وفيها وفي الاشباه لا يجوز الاعتياض عن الحقوق
المحررة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاقواف وفيها في آخر
بحث تعارض العرف مع اللغة المذهب عدم اعتبار العرف الخاص لكن انتهى كغيره باعتباره
وعليه فيفتى بجواز النزول عن الوظائف بمال وبلزوم خلوا الحوائث فليس لرب الحانوت
اخراج ولا اخارته الغير ولو وقع انتهت ملخصا وفي معين المفتى للمصنف معزيا
للولا الحجة عمارة في ارض بيعت فان بناء او اشجار اجاز وان كر ابار او كرت انهار او نحوه
مما لم يكن ذلك بمال ولا بمعنى ما لم يجز انتهت قلت ومفاد * ان بيع المسكنة لا يجوز
وكذا رهنها ولد اجعلوه الآن فراغا كالوظائف فليحذر زنتهم وسند كره في بيع الوفاء * وينعقد *
ايضا * بلفظ واحد كما في بيع القاصي * والوصى * والاب من طفله وشرائه منه * فانه
لوفور شفقتة جعلت عبارته كعبارتين وتامه في الدرر * واذا اوجب واحد قبل الآخر *
بائع كان او مشتريا * في المجلس * لان خيار القبول مقيد به * كل المبيع بكل الثمن او ترك *
لئلا يلزم تفريق الصفقة * الا اذا عاد * الايجاب والقبول او رضي الآخر وكان الثمن منقسما
على المبيع بالاجزاء كمكيل وموزون * والا لا * وان رضي الآخر لعلمه جواز البيع بالحصصة ابتداء
كما حرره الوافي * او بين ثمن كل * كقوله بعتهما كل واحد بمائة وان لم يذكر لفظ بعث عند
ابي يوسف ومحمد رحم وهو المختار كما في الشر بن لانية عن البرهان * او ما لم يقبل بطل

الايجاب ان رجوع الموجب * قبل القبول * او قام احدهما * وان لم يذهب * عن
 مجلسه * على الرجوع نهروا بن انكماش فانه كمجاس خمار المخيرة وكذا اسائر التملكات فتح *
 واذا وجد الزم البيع * بلا خيار الا بعيب او روية خلافا للشافعي وحديثه محمول على تفرق
 الاقوال اذا لا حوالا لثالث قبل قبولهما بعد * وبعد احدهما واطلاق المتبايعين قبي الاول
 مجاز الاول وفي الثاني مجاز الكون وفي الثالثة حقيقة فحمل عليه * وشرط الصحة معرفة قدر *
 مبيع وثن * ووصف ثمن * كمصري ارد مشقى * غير مشار اليه * لا يشترط ذلك * في
 مشار اليه * لنفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربويا قبل بيعه او سلما اتقا او رأس مال
 سلم لومكيلا او موزونا خلافا لهما كما سيحى فروع لو كان الثمن في صبرة ولم يعرف ما فيها من
 خارج خير ويسمى خيار الكمية لا خيار الروية لعدم ثبوته في النقد فتح * وصح بثمن حال *
 وهو الاصل * وموجل الى معلوم * لئلا يفضى الى النزاع ولو باع مؤجلا صرف لشهر به
 يغتنى ولو اختلفا في الاجل فالقول لنا فيه الا في السلم ولو في قدره فلمدعي الاقل والبيئة
 فيهما للمشتري ولو في مضيه فالقول والبيئة للمشتري ويبطل الاجل بموت المديون لا الدائن
 فروع باع بحال ثم اجله اجلا معلوما او مجهولا كنيروز وحصا د صار مؤجلا منية له الف
 من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بتاجيل بزازية عليه الف ثمن جعله به نحو ما ان
 اجل بنجم حل الباقي فالامر كما شرط املة قطرهى كثيرة الوتوع قلت ومما يكثر وقوعه ما لو شري
 بقطع رائجة فكسدت يضرب جلد يدك يجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير اذ لا يمكن للحكام
 الحكم بمثلها لمنع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من الغضة الجديده لا نها ما لم يغلب غشها
 فجيد هاورد يمتها سواء اجماعا اما ما غلب غشه فقيه الخلاف كما سيحى في فصل القرض نتنبه
 وبه اجاب سعدى افندى * وهذا اذا بيع * بثمن دين فربيعين فسل فتح او * بخلاف جنسه
 ولم يجمعها قدر * لما فيه من ربا النساءى التماجيل كما سيحى في باب * والاجل * ابتداء
 من وقت التسليم * ولو فيه خيار فمن سقوط الخيار عند خاينة * والمشتري * بثمن مؤجل
 الى سنة منكورة * اجل سنة امانية * من تسليم * لمنع البائع السلة * عن المشتري * سنة الاجل *
 المنكرة تحصيل لغائذ التاجيل فلو معينة ولم يمتنع البائع من التسليم لا اتعا لان التقصير منه * و *
 الثمن المسمى قدره لا وصفه * ينصرف مطلقه الى غالب نقد الاجل * بلد العقل مجمع الفتاوى

لأنه المتعارف * وان اختلف النقود مالية * كذ ص ب ش ر ق ي * فسد العقل مع الاستواء
 في رواجها الا اذا بين * في المجلس لزوال الجهالة * وصح بيع الطعام * وفي عرف المتقن مبن
 اسم للحنطة و دقيقتها * كيلا وجزافا * مثلث الجيم معرب كزاف المجازفة * اذا كان بخلاف
 جنسه ولم يكن راس مال سلم * لشرطية معرفته كما سيجي * او كان لجنسه وهو دون نصف
 صاع * اذا لا ربوا فيه كما سيجي * و * من المجازفة البيع * باناء و حجر لا يعرف قدره * قيد
 فيها والمشتري الخيار فيها من ههنا * اذا لم يحتمل * الاناء النقصان * و * العجر *
 التفتت * فان احتملها لم يجز كبيعها قد رما يملأ هذا البيت ولو قد رما يملأ هذا الطست
 لجاز سراج * و * صح * في ما * سمي * صاع في بيع صبر كل صاع بكذا * مع الخيار للمشتري
 لتفرق الصفقة عليه ويسمى خيار الكشف * و * صح * في اكل ان كملت في المجلس * لزوال
 المقدس قبل تقريره * او سمي جملة بقرانها * بلا خيار ولو عند العقل وبه لو بعد * في
 المجلس او بعد * عند ههنا وبه يغني فان رضي هل يلزم البيع بلا رضي البائع الظاهر
 نعم نهر * وفسد في الكل في بيع ثلثة * بفتح فتشديد قطع الغنم * وثوب كل شاة وزراع * لف
 ونشر * بكذا * وان علم عدد الغنم في المجلس لم ينقلب صححا عند * على الاصح ولورضا
 انعق بالتعاطي ونظيره البيع بالرقم سراج * وكذا * الحكم * في كل معدود متفاوت * كابل
 وعبيد وبطيخ وكذا اكل ما في تبعيضه ضرر كمصنوع او ان بدائع ولو سمي عدد الغنم والذراع
 او جملة الثمن صح اتفاقا واضابط لكافة كل ان الافراد ان لم تعلم نهايتها فان لم ترد للجهالة
 فلا ستغراق كيمين وتعليق والاذان لم تعلم في المجلس فعلي الواحد اتفاقا كجارية وكفالة واقرار الانان
 تفاوت الافراد كغنم لم يصح في شئ عنده والاصح في واحد عنده كالصبرة وصحاحا فيها في
 الكل يروى في النهر عن العيون والشر نبلا لية عن البرهان والقهستاني عن المحيط وغيره
 بقواهما يغني تيسيرا * وان باع صبرة على انها مائة تغيز بمائة درهم وهي اقل او اكثر اخذ *
 المشتري * لاقل بخصته * ان شاء * وفسخ * لتفرق الصفقة وكذا اكل مكيل وموزون ليس في
 بيعه ضرر * وما زاد للبائع * لوقوع العقل على قدر معين * وان باع المذروع مثله * على
 انه مائة ذراع مثلا * اخذ * المشتري * الاقل بكل الثمن او ترك * الا اذا قبض المبيع او شاهد
 فلا خيار له لا انتفاء لغرور نهر * و * اخذ * الاكثر بلا خيار للبائع * لان الذرع وصف لتعيبه

بالتبعض ضد القدر والوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما افاده بقوله *
وان قال * في بيع المذروع * كل ذراع بدراهم اخذ الاقل بحصته * لصيرورته اصلا بانراة
بد كرا الثمن * وترك * لتفريق الصفقة * وكذا * اخذ * الاكثر كل ذراع بدراهم او نسخ * لدفع
ضرر التزام الزائد * وفصل بيع عشرة اذرع من ذراع من دار * او حمام وصحاحه وان لم يسم
جملتها على الصحيح لان ازالتها يبدلها * لا * يفسد * بيع عشرة اسهم من مائة سهم * اتفاقا
لشروع السهم لا الذراع بقى لو تراصيا على تعيين الاذرع في مكان لم يره وينبغي انقلابه
صححا لوفى المجلس ولم يعد به فبيع بالتعاطى نهر * اشترى عددا من قيمي * ثيابا او غنما
جوهره * على انه كل انقص او زاد فسد * للجهالة ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا انخلا
منمرا فاذا واحدة فيها لا تثمر فسد بحر * كالوباع عدلا * من الثياب * او غنما واستثنى واحد
بغير عينه فسد ولو بعينه جاز * البيع خائية * واوبى ثمن كل من القيمي * بان قال كل ثوب
منه بكذا * ونقص * ثوب * صح * البيع * بقدره * لعدم الجهالة * وخير * لتفريق الصفقة *
وان زاد * ثوبا * فسد * للجهالة المرید ولورد الزائد او عزله هل يحل له الباقي خلاف
مذكور في الشرح والنهر * اشترى ثوبا * متفاوت جوانبه فلولم متفاوت ككر باس لم تحل له
الزيادة ان لم يضره القطع وجاز بيع ذراع منه نهر * على انه عشرة اذرع كل ذراع بدراهم
اخذ * بعشرة في عشرة وزيادة نصف بلا خيار * لانه انفع * واخذ * بتسعة في تسعة ونصف
بخيار * لتفريق الصفقة وقال محمد رح ياخذ في الاول بعشرة ونصف بالخيار وفي الثاني
بتسعة ونصف به وهو اعدل الاقوال بحرواقرة المصنف وغيره قلت لكن صح القهستاني و
غيره قول الامام وعليه المتون فعليه الفتوى انتهى والله اعلم *

* فصل فيما يخل في البيع تبعا وما لا يخل *

الاصل ان مسائل هذا الفصل مبينة على قاعدتين احدهما ما افاده بقوله * كل ما كان
في الدار من البناء * يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يخل بلا ذكر وذكر الثانية
بقوله او * متصلا به تبعا لها دخل في بيعها * يعني ان كل ما كان متصلا بالمبيع اتصال قرار
وهو ما وضع لا لان يفصله البشر دخل تبعا وما لا فلا وما لم يكن من القسمين فان
من حقوقه ومرايقه دخل بدكرها والا لا * فيلخل البناء والمغاييح * المتصلة اغلاقتها كضبة

وكميلون ولومن نضة لا القفل لعدم اتصاله * اولسلم المتصل والسرير والد رج المتصلة *
والروحى لو اسفلها مبنيا والبكرة لا الد لو الحبل ما لم يقل بمراقبها * فى بيعها * اى
الد اركن ابستانها كما سيجى فى باب الاستحقاق ويدخل فى بيع الحمام القدر ولا
القصاص وفى الحمار اكانه ان شراه من المراءىين واهل القرى لا لومن الحمرئين وقد دخل
قلاده عرفا ويدخل البقرة الرضيع وفى الاتان لا رضيعا ولا بهيفتى وقد دخل ثياب عبد و
جارية اى كسوة مثلها يعطيها هذه او غيرها لاجلها الا ان سلمها او قبضها وسكت وتامه فى
الصيرفية * ويدخل الشجر فى بيع الارض بلا ذكر * قيل فى المسئلتين فبالذكر اولى * مشمرة
كانت اولا * صغيرة او كبيرة لا البايسة لانها على شرف القلع فتح * اذا كانت موضوعة فيها *
كالبناء * للقرار * فلو فيها صغار تقلع زمن الربيع ان من اصلها قد دخل وان من وجه الارض لا
الا بالشرط وتامه فى شرح الوهبانية وفى القنية شرى كرماد دخل النوايد المنصوبة فى الارض
وكذا الاعمة المدقوة فى الارض التى عليها اغصان الكرم المسماة بارض الخليل بركائز الكرم
وفى النهر كما دخل تبعا لا يقابله شئ من الثمن لكونها كالوصف وذكره المصنف فى باب
الاستحقاق قبيل السلم * لا يدخل الزرع فى بيع الارض بلا تسمية * الا اذا ثبتت ولا قيمة له
فيلدخلى فى الاصح شرح مجمع * ولا الثمر فى بيع الشجر دون الثمرة * عبرنا بالشرط وثمه
بالتسمية ليفيد ان لا فرق وان هذا الشرط غير مغسود وخصه بالثمرات باع لقوله صلى الله عليه
وسلم الثمرة للبائع الا ان يشترط المبتاع * ويؤمر البائع بقطعها * الزرع والثمر * وتسليم المبيع *
الارض والشجر عند وجوب تسليمها فلو لم ينقد الثمن لم يؤمر به خانية * وان لم يظهر صلاحه *
لان ملك المشتري مشغول بملك البائع فيجب على تسليمه فارغا * كالواصى بنخل لرجل
وعليه بسر حيث يجبر الورثة على قطع البسر هو المختار * من الرواية ولو الاجية وما فى
الفصولين باع ارضاها دون الزرع فهو للبائع باجر مثلها محمول على ما اذا رضى المشتري
نهر * ومن باع ثمر باءة * اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا * ظهر صلاحها ولا يصح * فى الاصح *
ولوهرز بعضها دون بعض لا يصح * فى ظاهر المذهب * وصححه السرخسي واننى الحلو فى الجواز
لو الخارج اكثر زيلعى * ويقطعها المشتري فى الحال * جبر عليه * وان شرط تركها على الاشجار
فسد البيع * كشرط القطع على البائع حاروى * وقيل * قاله محمد رح * لا * يفسد * اذا

تناهت * الثمرة للتعريف فكان شرطاً يقتضيه العقل * وبه يغتنى * بحر من الاسرار لكن في
القهمسة اني عن المضمرات انه على قوله الفتوى فتنبه قيل باسقاط الترك لانه لو شراها مطلقاً
ويتركها باذن البائع طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تناهت
لم يتصدق بشئ وان استأجر الشجر الى وقت الادراك بحالت الاجارة وطابت الزيادة لبقاء
الاذن ولو استأجر الارض لترك الزرع فسدت لجهالة المدق ولم تطلب الزيادة ملتقى الا بحر
لعساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل كما حررناه في شرحه والكميلة ان يأخذ الشجر
معاملته على ان له جزءاً من الف جزء وان يشتري اصول الرطبة كالباذنجان واشجار البطيخ والخيار
ليكون الحادث للمشتري وفي الزرع الحشيش يشتري الموجود ببعض الثمن ويستأجر الارض
مدق معلومة يعلم فيها الادراك بباقي الثمن وفي الاشجار الموجودة ويحل له للبائع ما يوجد فان
حاف ان يرجع يقول على اني متى رجعت في الاذن تكون مأذوناً في الترك شمنى ملخصاً *
ما جاز ايراد العقل عليه بانفراده صح استثنائه منه * الا الوصية بالخدمة يصح افراده اذن
استثنائها اشباه ثم فرع على هذه الفاعدة بقوله * فصح استثنائه * فغير من صبرة وشاة معينة
من قطيع * وارطال معلومة من بيع ثمر نخلة * لصحة ايراد العقل عليها ولو الثمر على رؤس النخل
على الظاهر * كصحته * بيع بر في سنبله * بغير سنبل البر لا احتمال الربوا * وباقي وارض
وسسم في قشرها وجوز ولوز فستق في قشرها الاول * وهو الا على وعلى البائع اخراجه الا
اذا باع بما فيه وهل له خيار روية الوجه نعم فتح وانما يبطل بيع ما في ثمر قطن وصرع من
نوع وحب ولبس لانه معلوم عرفاً * واجرة كيل وعد وزن وذرع على بائع * لانه من تمام
التسليم * واجرة وزن ثمن ونقل * وقطع ثمر واخراج طعام من سفينة * على المشتري *
الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاءه يرد به عيب الزيادة فرع ظهر بعد نفل الصراف ان
المرادهم زيوف رد الاجرة وان وجد البعض فبقدره نهر عن اجارة البرازية واما الدلال
فان باع العين بنفسه باذن ربها فاجرتة على البائع وان سعى بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر
العرف وتامه في شرح الوهبانية * ويسلم الثمن اولاً في بيع سلعة بل نأير دراهم * ان احضر
البائع السلعة * وفي بيع سلعة بمثلها * او ثمن بمثله * سلماً معاً * ما لم يكن احد هادينا كسلم
وثن من مؤجل ثم التسليم يكون بالتخلية على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وشرط

في الاجناس شرطاً ثالثاً ان يقول خلعت بينك وبين المبيع فلوم يقله اركان بعيد الم يصرف قابضاً
والناس عنه غافلون فانهم يشتررون قرية ويقرون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض
على الصحيح كذا الهبة والصلقة حانية وتما مه فيما عاقبها على الملتقى * وجد * اي البائع
الثلث * زيوفا ليس له استرداد السلعة وحبسها به * لسقوط حقه بالتسليم وقال زفر له ذلك
لو وجد هارصاً ارستوتة او مستحقاً كمارتهن منية * قبض بدل * درهمه * الجيا د * التي
كانت له على زيد * زيوفا * على ظن انها جيا د * ثم علم بانها زيوفا يرد هارسترد الجيا دان *
كانت * قائمة والا فلا * يرد ولا يسترد كما لو علم بذلك عند القبض وقال ابو يوسف يرد هار
الزيوف ويرجع بالجيا د كما لو كانت رصا ص ارستوتة * اشترى شيئاً وقبضه ومات مغلساً قبل نقد
الثلث فالبائع اسوة للغرماء * وعند الشافعي هو احق به كما * اولى يقبضه * المشتري * فان البائع
احق به * اتفاقلنا قوله عليه الصلوة والسلام اذا مات المشتري مغلساً فوجد البائع متاعه
بعينه فهو اسوة للغرماء شرح مجمع المعيني فروع باع نصف الزرع بلا ارض ان باعه الا كارب
الارض جاز وبعبكسه لا الا اذا كان البذر من الاكار فينبغي ان يجوز خانية باع شجراً او كرماً
مثمر الا يدخل الثمر وحينئذ فيعارة الشجر الى الادراك فلوا بي المشتري اعارته خير البائع
ان شاء ابطال البيع انقطع الثمر جامع الفصولين قال في النهر ولا فرق يظهر بين المشتري والبائع

* باب خيار الشرط *

وجه تقلد يه مع بيان تقسيمه مبين في الدرر ثم الخيارات بلغت سبعة عشر والثلاثة المبوب لها
وخيار تعيين وغبن ونقل وكمية واستحقاق وتعزير فعلي وكشف حال وخيانة ومرا بعة وتولية
وفوات وصف مرغوب فيه وتفريق صفقة بهلاك بعض مبيع واجارة عقد الغصولي وظهور
المبيع مستأجراً ومروناً اشياء من احكام الفسوخ قال ويفسخ باقالة وتخالف فبلغت تسعة
عشر سبباً واغلبها ذكرها المصنف يعرفه من مارس الكتاب * صح شرطه للمتبايعين * معا *
ولا حد هما * ولو وصيا * ولغيرهما * ولو بعد العقد لا قبله تا تاريخا ئية * في مبيع كله او بعضه *
كثله او ربعه لو ناسل اولوا ختلفا في اشتراطه فالقول لنا فيه على المذهب * ثلثة ايام او اقل *
وفسد عند اطلاق او تا بيد * لا اكثر * فيفسد فذلك فسخه خلافاً لها * خبرائه * جوزان اجاز *
من له الخيار * في الثلثة * فينقلب صحيحاً على الظاهر * وصح * شرطه ايضاً * في لازم *

يحتمل الفسخ * كمزراعة ومعاملة واجارة وقسمه وصلاح عن مال * ولو بغير عينه * وكتابة و
خلع * ورهن * وعتق على مال * لو شرط لزوجة وراهن وقن * ونحوها * ككفالة وحالة و
ابراء وتسليم شفعة بعد الطلبين ووقف عند الثاني اشباه واقالة بزازية فهي ستة عشر لا في
نكاح وطلاق ويمين ونذر وصرف وسلم واقرار الا الاقرار بعقل يقبله اشباه وكالة ووصية نهر
فهي تسعة وقد كنت غيرت ما نظمه في النهر فقلت * يا تي خيار الشرط في الاجارة * والبيع
والابراء والكفالة * والرهن والعتق وترك الشفعة * والصلح والخلع كذا والقسمه * والوقف
والحالة والاقالة * لا الصرف والاقرار والوكالة * ولا النكاح والطلاق والسلم * نذر وایمان
فهذه ايجتمعت * فان اشترى * شخص شيئا * على انه * اى المشتري * ان لم ينقل ثمنه الى
ثلاثة ايام فلا بيع صح استحسانا * خلافا لفرقلو لم ينقل في الثلاثة فسد فنقل عتقه بعد هالو في
يده فليحفظ * وان اشترى * كذلك * الى اربعة * ايام * لا يصح * خلافا لمحمد رح * فان
نقل في الثلاثة جاز * اتفقا لان خيار النقل ملحق بخيار الشرط فلوترك التفريع لكان اولى *
ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره * فقط اتفقا * فيهلك على المشتري بقيمته * اى
بدله ليعمر المثل * اذا قبضه باذن البائع * يوم قبضه كالمقبوض على سوم الشراء فانه بعد
بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغه ما بلغت نهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه بزازية ولو فى يد الوكيل
ضمنه من ماله بلا رجوع الا بامره بالسوم خانية واما على سوم النظر بغير مضمون مطلقا وعلى
سوم الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين وعلى سوم القرض بقرض ساومه به وعلى سوم
النكاح لامة بقيمتها نهر * ويخرج عن ملكه * اى البائع * مع خيار المشتري * فقط * فيهلك
فى يده بالثمن كتعيبه * فيها بعيب لا يرتفع كقطع يد فيلزمه قيمته فى المسئلة الاولى وللبيع
فسخ البيع واخذ نقصان القيمي لا المثل لشبهة الربو احد ادى وثمنه فى النانية ولو يرتفع
كمريض فان زال فى المدة فهو على خياره والا لزمه العقد لتعد الرد ابن كمال * ولا يملك
المشتري خلافا لهما * لثلا يصير سائبة قلنا السائبة هي التي لا ملك فيها لاحد ولا تعلق ملك
والثاني موجود ههنا يلزمه حكم اجتماع البدل والعود على موضوعه بالنقض بشراء
تعيبه * ولا يخرج شئ منهما * اى من مبيع وثمن من ملك بائع او مشتري * عن مالكه *
اتفقا * اذا كان الخيار لهما * وايهما نسخ فى المدة انسخ البيع وايهما اجاز بطل خياره فقط *

* وهذا الخلاف * تظاهر نمرته * في عشر مسائل جميعها العينية في قوله * اسحق عزك نعم *
 الالف من الامة لو شراها بخيار روى زوجته بقي الذكاح والسين من الاستبراء فحيضها في
 المدة لا يعتبر استبراء من المحرم فلا يعتق محرم ق من قربان لمنكوحة المشتري
 فله ردها الا اذا انقصها به ع من الودعة عند بائنه فيملك على البائع لا ارتفاع القبض
 بالرد لعن م الملك زمن الزوجة المشتري لو زلت في المدة في يد البائع لم تصرام ولد ولو
 في يد المشتري لزمه العقد لان الولاد عيب در رواين كمال وفي البحر عن الخانية اذا
 ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا لم تنقصها الولاد لا يبطل خياره واقرو المصنف *
 ك من الكسب المعبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ ف من الفسخ ابيع الامة فلا استبراء
 على البائع خ من الخمر فلو شراه ذمي من مثله بالخيار فاسلم احد هما فهو للمبايع عيني وتبعه
 المصنف لكن عبارة ابن كمال اسلم المشتري م من المأذون او ابراءه البائع عن الثمن
 صح استحسانا وبقي خياره لا نه يلي ع م التملك كل ذل عند خلا فاليها قلت وزيد على
 ذلك مماثل منها التعليق كان مائة فمهر فشرها بخياره لم يعتق ت واستل امة السكينة
 باجارة او اعاره ليس باختياره وصيد شراء بخياره فاحرم بطل البيع و الزوائد
 الحادثة في المدة بعد الفسخ للبائع والعصير في بيع مسلمين لو تخمر في المدة فسد خلا فاليها
 فينبغي ان ير مز بها لفظا تصدرو بضم لرمز الرمز ولم اره لاحد فليحفظ * اجاز من انه الخيار *
 ولو اجابيا * صح ولو مع جهل صاحبه * اجماعا الا ان يكون الخيار لهما وفسخ احد هما فليس
 للآخر الا جارة لان المفسوخ لا تلحقه الاجارة * فان فسخ * بالقول * لا * يصح * الا اذا علم
 الآخر * في المدة فلم يعلم لزم العقد والحيلة ان يستوثق بكفيل مخافة الغيبة اذ يرفع الامر الى
 الحاكم اينصب من يرد عليه عيني قيد نأ بالقول لصحته بالغفل بلا علمه اتفاقا فاد بقوله *
 وتم العقد بموته * ولا يخلفه الوارث كخيار رزية وتقرير ونقل لان الاوصاف لا تورث واما
 خيار العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث فيها لانه يرث خياره در
 فليحفظ * ومضي المدة * وان لم يعلم لمرض او اغماء * والاعتاق * ولو لبعضه * وتوابه * وكذا
 كل تصرف لا ينفذ او لا يحل الا في الملك جارة ولو بلا تسليم في الاصح * ونظر الى نرج *
 داخل شهوة والقول لمذكر الشهوة فتح ومفاد انه لو شراها بالخيار على انها بكر فاد بها ليعلم

انها بكرام لا كان اجازة ولو وجد ما ثبتا ولم يلبث نله الرد بهذا العيب نهرو سمجى نى با به
ولو فعل البائع ذلك كان فسحا * وطلب الشفعة * وان لم يأخذ ما معراج * بها * اى بد او
فيها خيار الشرط بخلاف خيار روية وعيب معراج * من المشتري اذا كان الخيار له * لانه
دليل الاجازة * ولو شرط المشتري * ان البائع لا يغيد * كلام الورد به جزم البهني * الخيار
لغيره * عاقل اكان او غيره بهني * صح * استحسانا وثبت الخيار لهما * فان اجاز احد هما *
من النائب والمستنيب * ونقض صح * ان وافقه الآخر * فان اجاز احد هما وعكس الآخر
فلا سبق اولى * لعدم المزاحم * ولو كانا معا فالفسخ * احق في الاصح زيلعى لان الاجازة يفع
والفسوخ لا تجاز واعتراض بانه يجاز لما في المبسوط او تفاسخا ثم * تراضي على فسخ الفسخ * على *
اعادة العقل بينهما جاز * اذ فسخ الفسخ اجازة واجيب بمنع كونه اجازة بل بيع ابتداء . باع عيدين
على انه بالخيار في احد هما ان فصل اتم من كل واحد منهما زعين * الذي فيه الخيار * صح *
البيع للعلم بالمبيع والتمن * والا * يعين ولا يفصل او عين فقط او فصل فقط * لا * يصح لهما
المبيع والتمن او احد هما * وكذا لو بن الخيار للمشتري * فتاتي ايضا الانواع الاربعة فروع
وكله يبيع بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم يجز ولو بكاه با شراء وانما هذه تفصل على الوكيل والفرق
ان الشراء متى لم ينفل على الامر لم ينفل على المي المومر بخلاف البيع فتح سمجى في الفضولي والوكالة
فليحفظ * وصح خيار التعيين * في القيميات لاني المليات لعدم تفاوتها ولو للبائع نى لاصح
كافى لانه قد يرث قيميا ويقبضه وكيله ولا يعرفه فيبيعه بهذا الشرط فمست الحاجة اليه نهرو *
فيما دون الاربعة * لاندفاع الحاجة بالثلاثة اوجود جيد وردى ووسط ومنه كخيار الشرط ولا
يشترط معه خيار شرط في الاصح فتح * ولو اشترى * شيئا على انهما * بالخيار فرضي احد هما *
بالبيع صريحا او دلالة * لا يرد : الآخر * بل يبطل خياره خلافا لما ركد الخلاف في خمائر
الرؤية والعيب فليس لاحد هما الرد بعد رؤية الآخر ورضاه بالعيب خلافا لما اضرر البائع
بعيب الشركة * كايلازم البيع واشترى * رجل * عبد ابن رجلين صفعة * واحد * على ان الخيار
لهما * للبايعين * فرضى احد هما دون الآخر * فليس لاحد هما الا فساد اجازة او ردا خلافا
لهما مجمع * اشترى عبد ابشر خبزة او كتبه * اى حرفته كذا * فظهر بخلافه * بان لم
يوجد معه ادنى ما يطلق عليه اسم الكتابة والتميز * اخذ * بكل الثمن * ان شاء * او تركه *

لهذا الوصف المرغوب فيه واودع المشتري انه ليس كذلك لم يجبر على القبض حتى يعلم ذلك وكذا سائر الحرف واختيار ولو امتنع الرد بسبب ما يقوم كاتباً وغير كاتب ورجع بالتفاوت في الاصح * بخلاف شرائه شاة على انها حامل او تحلب كذا اطلاقاً * او تحبز كذا اصاعاً * يكتب كذا قد رافس لانه شرط ماسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب او لبون جاز لانه وصف * والقول للمنكر * لو اختلفا * في * شرط * الخيار * علي الظاهر * كافي دعوى الاجل المضي * والاجازة والزيادة * اشترى جارية بالخيار فرد غيرها * بدلها * قايلاً بانها المشتراة فقال * البائع * ليست هي * ولا بينة له * فالقول للمشتري * بيمينه * وجاز للمائع * ولو * درر انعقد بيعاً بالتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فليحفظ * واوقال البائع عند ردّه كان يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري * لان اصل عدم الخيار والكتابة وكان الظاهر شاهد له * واواشتراه من غير اشتراط كتمه وخبره وكان يحسن ذلك فنسيه في يد البائع رده عليه * لتغير المبيع قبل تبضه زيلعي قال واواختاره اخذه بكل الثمن لما مر ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن فروع باع داره بما فيها من الجنوع والابواب والخشب والنخل فاذا ليس فيها شيء من ذلك لا خيار للمشتري شرعى دارا على ان بناءها حجر فاذا هو لبن او ارضا على ان شجرها كلها مثمرة فاذا واحد منها لا تثمر او ثوبا على انه مصبوغ بعصفر فاذا هو بن عفران فسد لو على انها بغلة مثلاً فاذا هو بغل جاز وخير بعكسه جاز بلا خيار كونه على صفة خير من المشروط مجتبى فليحفظ الضابط البيع لا يبطل بالشرط في اثنان وثمانين موضعاً من كورة في الاشياء شرط انها مغنية ان للتبري لا يفسد وان للرغبة فسد بدائع ولو شرط حبسها ان الشرط من المشتري فسد وان من البائع جاز لان حبسها عيب فذكره للبراءة منه حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الآماء الاولاد فسد خانية ولو شرط انها ذات لبن جاز على الاكثر قلت والضابط للاوصاف ان كل وصف لا غرر فيه فاشترطه جائز لا ما فيه غرر الا ان يرغب فيه في الخانية في فصل الشروط المفسدة متى ما بين ما يعرف بالعيان اتفق الغرر *

* باب خيار الرؤية *

من اضافة المسبب الى السبب وما قيل من اضافة الشيء الى شرطه غير ظاهر مما ينبغي ان له الرد قبل الرؤية * هو يثبت * في اربعة مواضع * الشراء * للاعيان * والاجارة والقسمة

والصالح عن دعوى المال على شئ بعينه * لان كلامها معارضة فليس في ديون ونقود وعقود
لا تفسخ بالفسخ خيار الرؤية فتح * صح الشراء والبيع لما يراه والاشارة اليه * اى
المبيع * او الى مكانه شرط الجواز * فلولا يشترط لك لم يجز اجماعا فتح وبحروفى حاشية
اخي زاده الاصح الجواز * وله * اى للمشتري * ان يرد * اذا رآه * الا اذا حمله
البائع لبیت المشتري فلا يرد * اذا رآه * الا اذا عاد الى البائع اشباه * وان رضى *
بالقول * قبله * اى قبل ان يراه لان خياره معاقب بالرؤية بالنص ولا وجود للمعلق قبل
الشرط * ولو نسخته قبلها * قبل الرؤية * صح * فسخه * فى الاصح * بحرف لم لزوم البيع
بسبب جهالة المبيع فلم يقع متبر ما * ونبت الخيار * للرؤية * مطلقا غير موقت * بعد *
هو الاصح عناية لادلاق النص ما لم يوجد مبطله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومفيد الرضاء
بعد الرؤية لا تبطل مادرنقله الاخل بالشفعة ثم رد الاول بالرؤية در من خيار الشرط فلا يحفظ *
ويشترط لفسخه علم البائع * بالفسخ خوف الغرر * ولا خيار لبائع ما لم يره * فى الاصح *
وكفى رؤية ما يؤذن بالمقصود كوجه صبرة رقيق ووجه دابة تركب * وكفلها *
ايضا فى الاصح * و * رؤية * ظاهر تبوط مطوى * وقال زفرلابد من نشره كله وهو المختار
كافى اكثر المعبرات و * له المصنف ارجح * رد اخل دار * وقال زفرلابد من رؤية داخل البيوت
وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهرية وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان *
و * كفى * جس شاه لحم ونظر * جميع جسم شاه ننية للدر والنسل مع ضررها ظهيرية و
ضرع بقر حلوب وناقته لانه المقصود جوهره * وكفى * ذرق مطعوم * شم مشوم * لا خارج
دار وصحتها * على المفتى به كأم * رؤية دهن فى زجاج * لوجود الحائل * وكفى رؤية
وكيل قبض و * وكيل * شراء لرؤية رسول * المشتري وببانه فى الدر * وصح عقد الاعمل *
ولو غبره وهو كالبصر الا فى اثني عشر مسألة مذكورة فى الاشباه * وسقط خيار * جس مبيع
وشبهه ذرته * فيما يعرف بذكر * ووصف عقار * وشجر وعبد وكل ما لا يعرف بجس
وشم وذوق حل ادى * بنذر وكلمه ولو ابصر بعد ذلك فلا خيار له ولا اكله * اذا رجلت *
المنكورات كشم الاعمل وكذا رؤية البصير وجه الصبرة ونحوها نهر * قبل شرائه ولو بعد
ثبت له الخيار بها * اى المنكورات لانها مسقطه كإغلاط فيه بعضهم * فيمتك * خياره فى جميع

عمره على الصحيح * ما لم يوجن منه ما يدل على الرضا من قول أو فعل * أو بتعيين غيره يهلك
بعضه عند * ولو قبل الروية تولوا اذن للاكارتان يزرعها قبل الروية فزرعها بطل لان فعله
بامر * كفعله عيني ولو شري فافجة مسك فخرج المسك منها لم يرد خيار روية ولا عيب لان
الاخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا * ومن رأى أحد ثوبين فاشترى احدهما ثم رأى الآخر فله
ردهما * ان شاء * لا رد الاخر وحده * لتفريق الصفقة * ولو اشترى ما رأى * حال كونه *
قاصدا للشراء * عند روية فلو رآه لا لقصد شراء ثم شراء قيل له الخيار ظهيرية ووجهه ظاهر
لانه لا يتعامل التامل المغفل بحر تال للمصنف ولغوت مدركه قوله عليه * عالما بانه مرئية * السابق *
وقت الشراء * فلو لم يعلم به خير لعلم الرضا * درر * فلا خيار له الا اذا تغير * فمتخير * رأى
ثوبا فرفع البائع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرفه فله الخيار * وكذا لو كانا ملفوفين وثنهما
متفاوتا لانه ربما يكون الاروئي بالاكثير * ولو سمى لكل واحد * من الثياب * عشرة لا خيار له *
لان الثمن لما لم يختلف استويا في الاوصاف بحر * فالقول للبائع * بيمينه * اذا اختلفا *
في التغير * هذا لو المدة قريبة وان بعيدة فالقول للمشتري * عملا بالظاهر وفي الظهيرية
الشهر فما فوته بعيد وفي الفتح الشهر وفي مثل الدابة والمملوك قليل * كما * ان القول للمشتري
بيمينه * لو اختلفا في * اصل * الروية * لانه ينكر الروية وكذا لو انكر البائع كون المردود
مبيعا في بيع بات او فيه خيار شرط او روية فالقول للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبائع
والفرق ان المشتري ينغرد بالفسخ في الاول والاخير * اشترى على * من متاع ولم يره *
وباع * او لبس نهر * منه ثوبا * بعد القبض * او وهب وسلم رده بخيار عيب * لا بخيار * روية
او شرط * الاصل ان رد البعض يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام جائز لا قبله فخير الشرط
الروية يمنعان تامها وخيار العيب يمنعه قبل القبض لا بعد * وهل يعود خيار الروية بعد
مقوله عن الثاني لا خيار شرط وصحته قاضيان وغيره * فروع شري شيا لم يره ليس للبائع
مطالبته بالثمن قبل الروية ولو تبايعا عينا بعين فلهما الخيار مجتبى شري جارية بعبد والى
فتقاضا ثم رد بائع الجارية العبد بخيار روية لم يطل البيع في الجارية بحصة الالف ظهيرية
لما مر انه لا خيار في الدين اراد بيع ضيعته ولا يكون للمشتري خيار روية فالحيلة ان يقر بثوب
لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له يستحق الثوب المقر به فيبطل خيار المشتري

للزوم تفريق الصفة وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو احيية شرعاً شئيين باحد مما عيب
ان قبضهما له رد المعيب والا لا بالبايع *

* باب خيار العيب *

هو لغة ما يخلو عنه اصل الفطرة السليمة وشرعا ما افاد بقوله * من وجد بمشترى ما ينقص
التمن * ولو يسير الجوهر * عند التجار * المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصناعة قاله
المصنف * اخذ * بكل التمن اورد * * مالم يتبعن امساكه كحلالين فاحرما او احدهما وفي
المحيط وصى او وكيل او عبد ما ذون شئ شيئا بالف وقيمتة ثلثة آلاف لم يرد بعيب بخلاف
خيار الشرط والرؤية اشباهه وللأضرار بمتيم وموكل ومولى وفي النهروينبغي الرجوع بالنقصان
كوارث شرعى من التركة كفنا ووجد به عيبا ولو تبرع بالكفن اجنبى لا يرجع وهذه احدى ستة
مسائل لا رجوع فيها بالنقصان مذكورة في البزازية وذكرنا في شرحنا للملتقى معزيا للقنية
انه قد يرد بالعيب ولا يرجع بالتمن * كالأباق * الا اذا ابق من المشتري الى البائع في البلقة
ولم يختلف عند * فانه ليس بعيب واختلف في الثور والاحسن انه عيب وليس للمشتري مطالبة
البائع بالتمن قبل عوده من الاباق ابن ملك قنية * والبول في الفراش والسرقة * الا اذا سرق
شيا للاكل من المولى او يسير اكفلس وفلسين ولو سرق عند المشتري ايضا فقطع رجوع بربع التمن
لقطعه بالسرقتين جميعا ولو رضى البائع ياخذ * يرجع بثلاثة ارباع ثمنه عيني * وكلها تختلف
صغرا * اى مع التمييز وقد روه بخمس سنين اوان ياكل ويلبس وحده وتماه في الجوهر *
فلولم ياكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا ابن ملك * وكبرا * لانها في الصغر لقصور عقل
وضعف مثانة عيب وفي الكبر لسوء اختيار ورواه باطن عيب آخر فعند اتحاد الحالة بان ثبت
اباؤه عند بائعه ثم مشتريه كلاهما في صغره او كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف
لا يكونه عيبا حاداً كعبد حم عند بائعه ثم حم عند مشتريه ان من نوعه له رده والا لا عيني
بقى لو وجد عيبول ثم تعيب حتى رجع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع ان يسترد النقصان لزوال
ذلك العيب بالبلوغ ينبغي نعم فتح * والجنون * هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات
قلوبه وبه علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب وشعاعه في الدماغ درر *
وهو يختلف بهما * لاتحاد سببه بخلاف ما مر وقيل يختلف عيني زواله فوق يوم والملك

ولابد من معارضة عند المشتري في الاصح والأفلا فلا في ثلث زنا الجارية والقول من الزنا والولادة
فتح قلت لكن في البرازية الولادة ليست بعيب إلا أن توجب نقصا أو عليها لغيره واعتبد في
النهر وفيه العيب في بنات آدم لا في البهائم والجن لهم والبصر والعمى والعور والحوال والصمم
والخرس والقروح والأفواض عيوب وكل الألدوة وهو انتفاخ الأنثيين والعينين والخصي عيب
واذا اشترى على أنه خصي فوجله فحلا فلا خياله جوهرة * واليخر * نين النعم * واللب فر *
نين الابط وكل اثنين الانف برزية * والزنا والتول منه * كلها عيب * فيها * لا فيه ولو امرد
في الاصح خلاصة * إلا أن يفحش إلا أن فيه * بحيث يمنع القرب من المولى * أو يكون
الزنا عادة له * بأن يتكرر أكثر من مرتين واللواطة بها عيب مطلقا وبه أن مجانا لأنه دليل
الأبنية وإن باجر لا قنية وفيها شرى حمارا تلوه الحمر لن طاروع فعيب والألا واما التخنث يلين
صوت وتكسر مشي فان كثر رد لا أن قل برزية * والكفر * باقسامه وكل الرفض والاعتزال
بحر بحثا عيب فيها ولو المشتري ذميا سراج * وعدم الحمض * لبنت سبعة عشر عند هها خمسة
عشر ويعرف بقولها إذا انضم إليه نكول البائع قبل القبض وبعد * هو الصحيح يلتقى ولا تسمع
في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني * والاستحاضة والسعال القلنيم * لا المعتاد * والدين *
الذي يطالب به في الحال لا الموجل لعنقه نانه ليس بعيب كما نقله مسكون عن الذ خيرة تكن جسم
الكمال وعلة بنقصان ولأله وميرانه * والشعر والماء في العين وكل مرض فيها * فهو عيب
معراج كسبل وحوض كثيرة دمع * والثوبول * بمنلثة كنز نور بشر صغار صلب مستدير على صور
شتمى جمعه ثايل قاموس وقيد * بالكثرة بعض شرار الهداية * وكلها الكي عيب لو عن داء
والألا * وقطع الاصبع عيب والاصبعان عيبان والأصابع مع الكف عيب واحد واليسير وهو
من يعمل بيساره فقط إلا أن يعمل باليمين أيضا كعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والشويع
وشرب خمر جرأوقها ران على عمه أو عدم ختنها أو الكبرين مولودين وعد منهم حق حمار وقلة اكل
دواب ونكاح وكل بونمية ترك صلوة لكن في القنية تركها في العبد لا يوجب الرد وفيها البوطهر أن
الدمشومة ينبغي أن يتمكن من الرد لأن الناس لا يرغبون فيها وفي المنظومة المحمية والمحال
عيب لو على البقن أو الشفة لا الخد والعيوب كثيرة يرانا الله منها * حدث عيب آخر عند
المشتري * بغير فعل البائع فلو به بعد القبض رجع بحصته في الثمن ووجب الإرش وأما قبله

فله اخذ؛ أورد؛ بكل الثمن مطلقا ولو برهن البائع على حد ونثر المشتري على قدره قال قول
للبيع والمبينة للمشتري ولا يرد جبراماله حمل وموثة الافني بلل العقل بحر * رجع بنقصائه *
الا فيما استثنى ومنه ما لو شراه تولية او خاططه لطفله زيلعى او رضى به البائع جوهرة * وله
الرد برضى البائع * الا لما نفع عيب او زيادة كان * اشترى ثوبا فقطعه فاطلع على عيب *
قد ير * رجع به * اى بنقصائه لتعد الرد بالقطع * فان قبله البائع كذا لك له ذلك * لانه
اسقط حقه * ولو اشترى بغير افخرة فوجد امعاء فاسدا * يرجع لانفساد ماليته * كا * لا
يرجع * لو باع المشتري النوب كله او بعضه او وهبه * بعد القطع * لجواز رده مقطوعا لا
مخيطا كما قاده بقوله * فلو قطعه * اى الثوب المشترى * وخاططه او صبغه * باى صبغ كان
عيني * اولت السويق بسمن * او خبز الدقيق او غرس او بنى * ثم اطلع على عيب رجع
بنقصائه * لا ممتناع الرد بسبب الزيادة لحق الشرع لحصول الربو احتملى لو تراخى ما علي الرد
لا يقضى القاضي به در رواين كال * كا * يرجع * لو باعه * اى المستنع رده * في هذه الصور
بعد رؤية العيب * قبل الرضا به صريحا او لالة * او مات العبد * المراد هلاك المبيع عند
المشتري * او اعتقه * او دبر او استولى ازا وقف قبل علمه بعيبه * او كان * المبيع * طعاما فأكله
او بعضه * او اطعمه عهد او مل به او ام وال او لبس الثوب حتى تحرق فانه يرجع بالنقصان
استحسانا عند ما وعليه الفتوى بحر وعنه ما يرد ما بقى ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى
اختيارا وقهستانى ولو كان في وعائين فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا ابن كال وابن
ملك وسيجي قلت فعلى ما في الاختيار والقهستانى بترجح القياس فتنبه * ولو اعتقه على
مال * او كاتبه * او قتله * او ابق او اطعمه طفله او امرأته او مكاتبه او ضيفه مجتبى بعد اطلاعه
على عيب كذا ذكره المصنف تبعا للعينى فى الرمز لكن ذكره فى المجمع فى الجميع قبل الرؤية
واقره شراحه حتى العينى فيغيب البعديتة بالا ولوية فتنبه * لا * يرجع بشئ لامتناع الرد بفعله
والاصل ان كل موضع للبائع اخذ معيبا لا يرجع باخراجه عن ملكه والارجع اختيارا وفيه الفتوى
على قولهما في الاكل واقره القهستانى * وشرى نحو بيطخ * كجوز وقناه * نكسره فوجد
فاسدا * ايستفغ به * ولو علفا للاب * اب * فله * ان لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه * نقصائه * الا
اذا رضى البائع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله رده * وان لم ينتفع به اصلا فله كل الثمن *

لبطلان البيع ولورجل اكثره فاسل اجاز بخصته عندهما نهروفي المجتبى لو كان من اذائها
 فاكله ثم اقر بائعه بوقوع فارة فيه رجع بنقصان العيب عندهما وبه يغنى باعت ما اشتراه فرد
 المشتري الثاني عليه بعيب رده على بائعه لورده عليه بقضاء لانه فسخ ما لم يحدث به عيب
 آخر عند ميرجع بالنقصان وهذا لو بعد قبضه فلو قبله رده مطلقا في غير العقار كالرد
بخيار روية او شرط درر وهذا اذا باعه قبل اطلاقه على العيب فلو بعد فلا رد مطلقا بحر
 وهذا في غير النقل بين لعدم تعيينهما فله الرد مطلقا شرح مجمع ولو رده برضاه
بلا قضاء لا وان لم يحدث مثله في الاصل لانه اقاله ادعى عيبا موجب الفسخ او حط
ثمن بعد قبضه المبيع لم يحجر المشتري على دفع الثمن للبائع بل يبرهن المشتري
لا ثبات العيب او يحلف بائعه على نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود وان ادعى غيبة
شهود دفع الذهن ان حلف بائعه ولو قال احضرهم الى ثلاثة ايام اجله ولو قال لا بينة
لي فحلفه ثم اتى بها تقبل خلا فاليهما فتح ولزم العيب بنكوله اي البائع عن الحلف
ادعى المشتري ابا قاتا ونحوه مما يشترط لرده وجود العيب عندهما كبول وسرقه و
جنون لم يحلف بائعه اذا انكر قيامه للحال حتى يبرهن المشتري انه قد ابق عنده
فان يبرهن حلف بائعه عندهما بالله ما ابق وما سرق وما جن قط وفي الكبير بالله ما
ابق منذ بلغ مبلغ الرجال لا اختلافه صغرا وكبرا واعلم ان العيوب انواع خفي كابق وعلم
حكمه وظاهر كعور وصمم واصبع زائدة او ناقصة فيقضى بالرد بلا يمين للتمقن به اذا لم يدع الرضى
به وما لا يعرفه الا الاطباء ككبد فيكفي قول عدل ولا ثباته عند بائعه قول عدلين وما لا يعرفه
الا النساء كرتق فيكفي قول الواحد ثم يحلف البائع عيني قلت وبقى خامس ما لا ينظر
الرجال والنساء ففي شرح قاضيهان شري جارية وادعى انها خنثى حلف البائع استحق
بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض للكل خير في الكل لتفرق الصفقة
وان بعد خير في القيمي لا في غيره لان تبعض القيمي عيب لا المثلى كاسمجي وان
اشترى شيتين فقبض احد هما دون الآخر فحكمه حكم ما قبل قبضهما فلوا استحق او تعيب
احدهما خير وهو اي خمارا العيب بعد روبة العيب علي التراخي على المعتدل
وما في الكاوي غريب يحجر فلو خاصم ثم ترك ثم عاد وخصم فله الرد ما لم يوجد مبطله

كذا ليل الرضى فتح وفى الخلاصة لو لم يوجد البائع حتى ملك رجع بالنقصان * واللبس و
 الركوب والمداواة * له وبه عيني * رضى بالعيب * الذى يد اوبه فقط ما لم ينقصه برجلى
 وكل اكل مفيد رضا بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه العرض على البيع الا الدراهم
 اذ اوجد هازيونا فعرضها على البيع فليس برضا * تعرض ثوب على خياط لينظر آيكفيه ام لا
 او عرضه على المقومين ليقوم ولو قال له البائع اتبعه قال نعم لزم ولو قال لا لان نعم عرض
 على البائع ولا تقرير المكذب اذية * لا * يكون رضا * الركوب للرد * على البائع * او
 شراء العلف لها واللسقى * والحال ان المشتري * لا بل له منه * اى الركوب بعجز او صعوبة
 وهل هو قيل للاخيرين او للثلاثة استظهر البرجلى الثانى واعتدل المصنف تبعا للرد
 والبحر والشمى وغيرهم الا ولو قال البائع ركبتهما لاحتك وقال المشتري لا بل لاردها
 فالقول للمشتري بحر وفى الفتح وجد بها عيبا فى السفر فحملها فهو عدل * اختلفا بعد التقابض
 فى عد المبيع * او احد ام متعدد دامتوزع الثمن على نقل بالرد * وفى عد * المقبوض
 فالقول للمشتري * لانه قابض والقول للمقبض مطلقا قد را اوصفة او تعيينا فلو جاء ليرد
 بخيار شرط او روية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري فى تعيينه او جاء ليرد بخيار
 عيب فالقول للبائع كالمواختلفا فى طول المبيع وعرضه فتح * اشترى عبد بن * او شي من ينتفع
 باحد هما واحد * صفقة واحدة * وقبض احدهما ورجل * به او * بالآخر عيبا * لم يعلم
 به الا بعد القبض * اخذهما او ردهما ولو قبضهما ردا لمعيب * بحصته سالما * وحده * لجواز
 التفريق بعد التمام * كالمقبض كليا او جزيا * او زوجي خف ونحوه كزجى ثور ثم الف احدهما
 الآخر بحيث لا يعمل بل ونه * ورجل ببعضه عيبا فان له رد كله او اخذ * بهيمه لانه كشي
 واحد ولو نبي وعابين على الاظهر عناية وهو الاصح برهان * اشترى جارية فوطئها او قبلها
 او مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردهما مطلقا * ولو ثبنا خلا فاللشاعى واحمد ولنا انه
 استوفى ما هو وجزوها ولو اوطئ زوجها ان ثبنا ردها وان بكر الابحر * ورجع بالنقصان *
 لا متناع الرد وفى المنظومة المجيبة لو شرط بكارتها فبانت ثيبا لم يرد ما بل يرجع باربعين
 درهما نقصان هذا العيب وفى التامى والملتقط الثبوت ليمت بعيب الا اذا شرط البكارة
 فيرد ما لعد المشروط * الا اذا قبلها البائع * لان الامتناع لحقه فاذا رضى زال الامتناع

* ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب * الحادث * لعود الممنوع بزوال المانع
 * ودر فريد المبيع مع النقصان على الرجوع نهر * ظهر عيب بمشترى * البائع * الغائب * واثبته *
 عند القاضي فوضعه عند عدل * فاذا هلك * هلك على المشتري الا اذا قضى * القاضي *
 بالرد على بائعه * لان القضاء على الغائب بلا خصم ينفذ على الاظهر * ودر * قتل * العبد *
 المقبوض او قطع بسبب * كان * عند البائع * كقتل اورد * رد المقتوع * واما مسكه ورجع بنصف
 ثمنه مجمع * واخذ ثمنهما * اي ثمن المقتوع والمقتول ولو تد ازلته الا يدى فقطع عند
 الاخير او قتل رجع الباعة بعضهم على بعض وان علموا بذاك لكونه كالا * تحققاق لا كالعيب
 خلافا لما * وصح البيع بشرط البراءة عن كل عيب وان لم يسم * خلافا للشافعى لان البراءة
 عن الحقوق المجردة لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم انضائه الى المنازعة * ويدخل فيه
 الموجود * الحادث * بعد العقل * قبل القبض فلا يرد بعيب * وخصه بمحل رح وما لك
 بالوجود كقولنا عن كل عيب به ولو قال ما حدث صح عند الثمانى * وفسد عند الثالث
 نهر * ابراه من كل داء فهو على * المرض وقيل على * ما فى الباطن * واعتمد * المصنف
 تبعاً للاختيار والجمهرة لانه المعروف في العادة * وما سواه * في العرف * مرض * و
 لو ابراه من كل غائبة فهي السرقة والابق والزنا * اشترى عبد فقال لمن ساومه اياه
 اشترى * فلا عيب به فلم يتفق * بينهما * البيع فوجد * مشتريه * به عيبا * فله * رد * على بائعه *
 بشرطه * ولا يمينه * من الرد عليه * اقراره السابق * بعد م العيب لانه مخرج عن الترويج *
 ولو عينه * اي العيب يقال لا عوربه ولا شلل * لا * يرد به لاحاطة العلم به الا ان لا يحدث مثله
 كالا صبح به زائدة ثم وجد ما فله رده للتيقن بكذا * قال * لا آخر * عجبى * هذا * ابقى
 فاشترى مني فاشترىه * وباع * من آخر * فوجد * المشتري * الثاني * ابقا لا يرد به بما سبق من
 اقرار البائع * الاول ما لم يبرهن انه ابق عند * لان اقرار البائع الاول ليس بحجة على
 البائع الثاني الموجود منه السكوت * اشترى جارية لها لبن فارضعت صبياله ثم وجد بها عيبا
 كان له ان يردّها * لانه استخداها * خلاف الشاء المصرى فلا يردّها مع لبنها او صاع تمر بل يرجع
 بالنقصان على المختار شروح مجمع وحررناه فيما علقناه على المنازكا واستخدمها في غير
 ذلك ففي المصروف الاستعمال بعد العلم بالعيب ليس برضا * احتكاما لان الناصر يتوسعون

فيه وهو للاختيار وفي البرازية الصحيح انه رضا في المرة الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي
 الصغر على انه مرة ليس برضا الا على كره من القن بحر * قال المشتري ليس به * بالبيع *
 اصبح زائدا ونحوها * مما لا يحدث مثله في تلك المدة * ثم وجد به ذلك كان له الرد * بلا يمين
 لما مر * باع عبدا * وقال للمشتري * برئت اليك من كل عيب به الا الا باق فوجده آبقا فله الرد
 ولو قال الا باقه لا * لانه في الاول لم يصف الا باق للعبد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا باباه للحال
 وفي الثاني اضافته اليه فكان اخبارا بانه آبق فيكون راضيا به قبل الشراء خانية وفيها لو ابرأ
 من كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك * مشتر * لعبدا وامة * قال اعتق البائع * العبد *
 اودعها واستولك * الامة * او هو حر الاصل وانكر البائع حلف * لعجز المشتري عن الانبات *
 فان حلف قضى على المشتري بما قاله * من العتق ونحوه لا قراره بذلك * ورجع بالعيب ان
 علم به * لان المبطل للرجوع اذ الته عن ملكه الى غيره بان شأته او اقراره ولم يوجد * حتى
 لو قال باعه وهو ملك فلان وصدقه * فلان * واخذه لا يرجع * بالنقصان لانه باقراره
 كانه وهبه * وجد المشتري لغنيمة محرزة * بدارنا او غير محرزة لو البيع * من الامام او امينه *
 بحر قال المصنف فقيده محرزة غير لازم * عيبا لا يرد عليها * لان الامين لا ينتصب خصما
 بل ينصب له الامام خصما فيرد على * منصوب الامام ولا يحلفه * لان فائدة الحلف النكول
 ولا يصح نكوله واقاراره * فاذا رد عليه * المعيب * بعد تبوته يباع ويدفع الثمن اليه * يرد
 النقص والفضل الى محله * لان الغرم بالغرم درر * وجد * المشتري * بمشتريه عيبا واراد
 الرد به فاصطالحا على ان يدفع البائع الدراهم الى المشتري ولا يرد عليه جاز * يجعله حطما
 من الثمن * وعلى العكس * وهو ان يصطالحا ان يدفع المشتري الدراهم الى البائع ويرد
 عليه * لا يصح * لانه لا رجه له غير الرشوة فلا يجوز وفي الصغر على ادعى عيبا فصالحه على
 مال ثم برأ وظهر ان لا عيب فللبائع ان يرجع بما ادعى ولو زال بمعالجة المشتري لا قنية *
 رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب * الذي به * يساوي الثمن * المسمى *
 والا * يساوه * لا * يلزم الموكل فروع لا يحل كتمان العيب في مبيع او ثمن لان الغش حرام
 الا في مسئلتين الاولى الاسير لو شري شيئا ثم ودفع الثمن مغشوشا جاز ان كان حرا لا عبدا
 الثانية يجوز اعطاء الزيف والناقص في الجماليات اشباه وفيها رد المبيع بعيب بقضاء نسخ في

حق الكل الا في مسئلتين احدهما لو احوال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء عن غير المشتري وكان منقولاً لم يجز قبل قبضه ولو كان فسخاً لجاز في البرازية شري عبيد ان ضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده لم يضمن لانه ضمان العهد وضمنه الثاني لانه ضمان العيوب وان ضمن السرقة والحرية او الجنون او العمى فوجد كذلك ضمن الثمن وفي جواهر الفتوى شري ثمره كرم ولا يمكن قطاً فيها الغلبة الزنا بيران بعد القبض لم يرد وان قبله فان انتقص المبيع بتناول الزنا بيران فله الفسخ لتفرق الصفقة عليه *

* باب البيع الفاسد *

المراد بالفاسد الممنوع مجازاً عن فيما نعيم الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بعض الصحيح تبعاً وكل ما اورث خلافاً في ركن البيع فهو مبطل وما اورثه في غيره فمفسد * بطل بيع ما ليس بمال * المال ما يميل اليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع درر فخرج التراب ونحوه * كالم * المسفوح فجاز بيع كبد وطحال * والامية * سوى سمك وجراد ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حتف انفها او تخنق ونحوه * والحر والبيع به * اى جعله ثمناً با دخال الباء عليه لان ركن البيع مبادلة المال بالمال ولم يوجد * والمعلن ومكبيع حق التعلی * اى علو سقط لانه معنوم ومنه بيع ما اصله غائب كجزر وفجل او بعضه معنوم كورد وياسمين وورق فرصاد وجوزة ما لك لتعامل الناس وبه افتى بعض مشائخنا عملاً بالاستحسان وهذا اذا نبت ولم يعلم وجوده فاذا علم جازوله خيار الرؤية وتكفي رؤية البعض عند ما وعليه الفتوى شرح مجمع * والمضامين * ما في ظهور الآباء من المني * والملاقيح * جمع ملقوحة ما في البطن من الجنين * والنتاج * بكسر النون حبل الحبلية اى نتاج النتاج لداية او ادمي * وبيع امة تبين انه * ذكر الضمير لتذكير الخبر * عبد وعكسه * بخلاف البهائم والاصل ان الذكور الانثى من بني آدم جنسان حكماً فيبطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح ويتخير لغوات الوصف * ومترك التسمية عمد * ولو من كافر برازية وكل اما ضم اليه لان حرمة بالنص * وبيع الكراب وكري الانهار * لانه ليس بمال متقوم بخلاف بناء وشجر فيصح اذا لم يشترط تركها ولو الهبة * وما في حكمه * اى حكم ما ليس بمال * كام الولد والمكاتب والمند بر المطلق * نان بيعه ولا باطل اى بقاء فلم يملكوا بالقبض لا ابتداء نصح ببيعهم من

انفسهم وبيع قن ضم اليهم درز و قول ابن كل بيع هو لاء باطل موقوف ضعفه في البحر بان
 المارجم اشترط رضا المكاتب قبل البيع وعد م نفاذ القضاء ببيع ام الولد وصح في الفتح نفاذه
 قلت الا وجه توقفه على قضاء آخر امضاء او رد اعيني ونهر فليكن التوفيق وفي السراج ولد هو لاء
 كهم وبيع معتق البعض كحر * و * بطل * بيع مال غير متقوم * اى غير مباح الانتفاع به ابن
 كمال فليحفظ * كخمر وخنزير وميته لم تمت حتف انفعها * بل بالحنق ونحوه فانها مال عند
 الذمى كخمر وخنزير وهذا ان بيعت * بالثمن * اى بالدين كدراهم ودنانير ومكيل و
 موزون بطل في الكل وان بيعت بعين كعرض بطل في الخمر ونفس في العرض فيملكه بالقبض
 بقيمته ابن كمال * و * بطل * بيع قن ضم الى حر و ذكية ضمت الى ميتة ماتت حتف انفعها *
 قيل به لكونه كالحر * وان سمي ثمن كل * اى فصل الثمن خلا فاليها ومبني الخلاف ان
 الصفة لا تعدد بمجرد تفصيل الثمن بل لابد من تكرار لفظ العقل عند خلا فاليها و ظاهر
 النهاية يغيد انه فاسد * بخلاف بيع قن ضم الى مدبر * ونحوه * او قن غيره ومملك ضم الى
 وقف * غير المسجل العامر فانه كالحر بخلاف الغامر بالمعجمة الخراب فكمال بر اشباه من قاعده
 اذا اجتمع الحرام والحلال * ولو محكوما به * فى الاصح خلا فاما لما افتى به الملا ابو السعود فيصح
 بحصته في القن وعين والمملك لانها مال فى الجملة ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر
 لم يصح عيني * كابطال بيع صبي لا يعقل ومجنون * شيأ وبول * ورجيع آدمى لم يغلب عليه
 تراب * نلو مغلوبا به جاز كسرتين وعر ويكتفى في البحر بمجرد خلطه بتراب * وشعر انسان *
 نكرامة الادمى ولو كان اذكرة المصنف وغيره في بحث شعر الخنزير * وبيع * ليس في ملكه *
 لبطلان بيع المعدوم وماله خطر العدم * لا بطريق السلم * فانه صحيح لانه عليه الصلوة
 والسلام نهى عن بيع ماله عند الانسان ورخص في السلم * و * بطل * بيع صرح
 بنفي الثمن فيه * لا نعلم ام الركن وهو المال * و * البيع الباطل * حكمه عدم
 ملك المشتري اياه * اذا قبضه فلا ضمان لو ملك المبيع عنده لانه امانة وصح في
 القنية ضمانه قيل وعليه الغتوى وفيها بيع الحر بي اياه وابنه قيل باطل وقيل فاسد وفي
 وصاياها بيع الوصى مال اليتيم بغبن فاحش باطل وقيل فاسد ورجح وفي التنف بيع
 المضطرو وشرأوه فاسد * ونفس * بيع * ما سكوت * اى وقع السكوت * فيه * عن * الثمن *

كبيعه بقيمته * و * فسل * بيع عرض * هو المتاع القيمي ابن كمال * بخم وعكسه * فينعقل في
العرض لا الخمر كأمير * ز * فسل * بيعه * أي العرض * بأم الولك والمكاتب والمدبر حتى لو تقابضا
مالك المشتري * للعرض * العرض * لما مر انهم مال في الجملة * و * فسل * بيع * سمك
لم يصد * لو بالعرض والباطل لعدم الملك صدرا للشرعية * اوصيل ثم القى في مكان لا يؤخذ
منه الا بحيلة * للعجز عن التسليم * وان اخذ بدنه صاحبه * وله خيار الرؤية * الا اذا دخل
بنفسه ولم يدركه * فلو سده ملكه ولم يجز اجارة بركة ليصاد منها السمك بحر * و * بيع *
طير في الهوى لا يرجع * بعد ارساله من يد * اما قبل صيده * اصلا فباطل لعدم الملك * وان *
كان * يطير ويرجع * كالحمام * صح * وقيل لا ورجه في النهر * و * بيع * الحمل * أي
الجنين وجزم في البحر بطلانه كالنتاج * وامة الا حملها * لغساده بالشرط بخلاف هبة ووصية *
ولبن في ضرع * وجزم البر جندى بطلانه * ولو لو في صدق * للغرر * وصرف على ظهر
غنم * وجوزه الثاني ومالك وفي السراج لو سلم الصرف واللبن بعد العقد لم ينقلب صحيحا وكذا
كل ما اتصافه خلق كجلد حيوان ونوى تمر وبزر بطيخ لما مر انه معدوم عرفا وانما صححو ابيع
الكراث وشجر الصفصاف واوراق التوت باغصانها للتعامل وفي القنية باع اوراق توت لم
تقطع قبله بسنة جاز وبسنتين لالانه يشبهه موضع قطعه عرفا * وجذع * معين * في سقف *
اما غير المعين فلا ينقلب صحيحا ابن كمال * وذراع من ثوب يضره التبعض * فلو قطع
وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحيحا ولو لم يضره القطع ككر باس جاز لا انتفاء المانع *
وضربة القانص * بقاف زنون الصائد * والغائص * بغين معجمة الغواص والبيع فيها
باطل للغرر بحر ونهر وابن كمال والمصنف وقد نظمه ملا خسر وفي سلك الفاسد
فتبعه في المختصر ويجب ان يراد به الباطل لانه مما ليس في ملكه كأمير * والمزابنة *
هي بيع الرطب على النخل بتمر مقطوع مثل كيله تغليرا شروح مجمع ومثله العنب بالزبيب
عناية للنهي وشبهة الربوا قال المصنف فلو لم يكن رطبا جاز لا اختلاف الجنس * والملازمة *
للمسلة * والمناينة * أي نبذها للمشتري * والقاء الحجر * عليها وهي من بيع الجاهلية
فنهى عنها كلها عيني لوجود القمار فكانت فاسدة ان سبق ذكر الثمن بحر * و * بيع * ثوب
من ثوبين * او عبد من عبد ين لجهالة المبيع فلو قبضهما وملكهما معا ضمن نصف قيمة كل

اذا الفاسد معتبر بالصحيح ولو مرتين فقيمة الاول لتعد ردة والقول للمضامن وهذا اذا لم يشترط
 خيار التعيين فلو شرط اخذ ايها شاء جاز لا مر * والمراعى * اى الكلاء * واجارتهما * اما
 بطلان بيعها فلعدم الملك لحد يث الناس شركاء في ثلث في الماء والكلاء والنار واما بطلان
 اجارتهما فلا نهى على استهلاك عين ابن كل هذا اذا نبت بنفسه وان انبتة يسقي وتربية ملكه
 وجاز بيعه عيني وقيل لا قال وبيع الفصيل والرطوبة على ثلثة اوجه ان ليقطعه او ليرسل وابته
 فتأكله جاز وان ليركبه لم يجز حملته ان يستاجر الارض لضرب فسطاطه او لا يغاف دوابه
 او لمنفعة اخرى كمقيل ومراح وتما مه في وقف الاشياء * وبيع دود القز * اى الابرسم *
 وبيضه * اى بزره وهو بزر الغليق الذى فيه الدود * والنحل * المحرز وهو دود العسل وهذا عند
 محمد رح وبه قالت الثلثة وبه يفتى عيني وابن ملك وخلاصة وغيرها وجوز ابو الليث بيع العلق
 وبه يفتى للحاجة مجتبى * بخلاف غيرهما من الهوام * فلا يجوز اتقا كحيات وضب وما في
 بحر كسرطان الا السمك وما جاز الا انتفاع بجلده او عظامه والحاصل ان جواز البيع يدور
 مع حل الانتفاع مجتبى واعتمد المصنف وسمي في المتفرقات فرع انما تجوز الشركة
 في القز اذا كان البيض منها والعمل منها وهو بينهما انصافا لا اثلا فلودفع بزر القز وبقرة
 اورد حاجة لاخر بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك لحد وثه من ملكه وعليه قيمة العلف
 واجر المنزل للعامل عيني ملخصا ومثله دفع البيض كما لا يخفى * والابق * ولو لطفله او ليتيم
 في حجره ولو وهبه لم يصح عيني وما في الاشياء تحريف نهر * الامن يزعم انه * اى الابق *
 عند * فحينئذ يجوز لعدم المانع وهو هل يصير قابضا ان قبضه لنفسه او قبضه ولم يشهد نعم
 وان اشهد لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان لانه اقوى عناية والا اذا ابق من
 الغاصب نبا عنه المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم ذخيرة * ولو باعه ثم عاد * وسلمه *
 يتم البيع * على القول بفساد ورجه انكامل * وقيل لا * يتم * على * القول ببطلانه وهو *
 الاظهر * من الرواية واختاره في الهداية وغيرها وبه يفتى البلخي وغيره بحر وابن كمال *
 ولبن امرأة * ولو * فى وعاء * ولو امة * على الاظهر لانه جزء آدمى والرق مختص بالحرى ولا
 حيوة فى اللبن فلا يحله الرق * وشعر الخنزير * لنجاسة عينه فيبطل بيعه ابن كمال * وان
 جاز لا انتفاع به * لضرورة الخرز حتى لو لم يوجد بلا ثمن جاز الشراء للضرورة وكراه البيع فلا

ج

يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافاً للمحمل قيل هذا في المتنوف أما المجزئ وذو ظاهر رعاية
وعن أبي يوسف يكره الحرز به لأنه نجس ولكم يلبس السلف مثل هذا الخنف ذكره القهستاني
وأحل هذا في زمانه وأما في زماننا فلا حاجة إليه كما لا يخفى * وجعل ميتة قبل الدبغ *
لرب العرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصله منها اعتماداً على ما سبق قاله الرافي فليحفظ * وبعد *
أي الدبغ * يباع * الأجلد إنسان وخنزير وحية * وينتفع به * لطهارته حينئذ * لغير الأكل *
ولو جعل ما كول على الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا اجزؤها وفي المجمع
ويجوز بيع الدمن المتنجس والانتفاع به في غير الأكل بخلاف الودك * كما ينتفع بما لا *
تحله حيوة منها كعصبتها وصفها كما مر في الطهارة * ونسل * شراء ما باع بنفسه أو بوكيله *
من الذي اشتراه ولو حكماً كوارثه * بالآقل * من قدر الثمن الأول * قبل نقل * كل *
الثمن * الأول صورته باع شيئاً بعشرة ولم يقبض الثمن ثم شراه بخمسة لم يجز وإن رخص
السعر للربوا خلافاً للشافعي * وشراه من لا تجوز له شهادته * كإبنه وأبيه * كشرائه بنفسه *
فلا يجوز أيضاً خلافاً لهما في غير عبده ومكاتبه * ولا بد * لعدم الجواز * من اتحاد جنس
الثمن * وكون المبيع بحاله * فإن اختلف * جنس الثمن أو تعيب المبيع * جاز مطلقاً * كالموشراه
بازيد أو بعد النقل * والدراهم والدنانير من جنس واحد * في ثمان مسائل منها * هنا *
وفي قضاء دين وشفعة وإكراه ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقاء وامتناع ومرا بحة ويزاد زكوة و
شركات وقيم متلفات وارش جنایات كإسقاطه المصنف معزياً للعمادة وفي الخلاصة كل
عوض ملك بعقل فيفسخ بهلاكه قبل قبضه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه * وصح * البيع *
فيما ضم إليه * كان باع بعشرة ولم يقبضها ثم شراه ما شىء آخر بعشرة فسد في الأول وجاز في
الآخر فينقسم الثمن على تيممها ولا يشيع الفساد لأنه طارىء ولمكان الاجتهاد * وبيع
* زيت على أن يوزنه بظرفه ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطلاً * لأن مقتضى العقل طرح مقدار
وزنه كما فاده بقوله * بخلاف شرط طرح وزن الظرف * فإنه يجوز كما لو عرف قدر وزنه *
ولو اختلفا في نفس الظرف وقدره فالقول للمشتري * يمينه لأنه قابض أو منكر * وصح
بيع الطريق * وفي الشربلية نية عن الحانية لا يصح ومن قسمة الوهبانية وليس لهم قال الإمام
تقاسم بد رب ولم ينفذ كذا البيع يكره في معاباتها وارتضاها في الغاز إلا شبهة * شعر * وما لك

ارض ليس يملك بيعها * لغمر شريك ثم او منه ينظر * حد * اى بين له طول وعرض * اولاً
وهبته * واذا لم يبين بقدر عرض باب الدار العظمى * لا بيع مسجل الماء وهبته * لجهالة
اذ لا يدري قد رما يشغله من الماء * وصح بيع حق المرورتين * للارض * بلا خلاف *
ومقصودا * وحد * في رواية * وبه اخذ عامة المشائخ شمني وفي اخرى لا وصححه ابوالميث
* وكل * بيع * الثوب * وظاهر الرواية نساده الاتبع اخا نية وشرح وهبانية وسنحقة في
احياء الموات * لا يصح بيع حق التصيل وهبته * سواء كان على الارض لجهالة محله كما
مراد على السطح لانه حق التعلو وقد مر بطلانه * ولا * البيع * بمن مؤجل * الى النيروز *
هو ازل يوم من الربيع تحل فيه الشمس برج الحمل وهذا نيروز السلطان ونيروز المجوس
يوم تحل في الحوت وعد البرجندى سبعة فاذا لم يبيننا فالعقل فاسد ابن كمال * والمهرجان *
هو اول يوم من الخريف تحل فيه الشمس برج الميزان * وصوم النصارى * ونظرهم *
ونظر اليهود * وصومهم فاكتمى بذكر احد هما سراج * اذ لم يدرا المتعاقدان * النيروز ما بعد *
فلوعرنا جاز * بخلاف نظر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم * للعلم به وهو خمسون يوماً *
ولا الى قدوم الحاج والحصاد * للزراعة * والد ياس * للحب * والقطن * للعنب لانها
تتقدم وتتاخر * ولوباع مطلقا عنها * اى عن هذه الآجال * ثم اجل الثمن * الدين اما
تاجيل المبيع والثلث العين فمفسد ولو الى معلوم شمني * اليها صح * التاجيل * كما لو كفل
الى هذه الاوقات * لان الجهالة اليسيرة محتملة في الدين والكفالة الا الفاحشة * واسقط *
المشتري * الاجل * في الصور المذكورة * قبل حلوله * وقبل فسخه * وقبل * الافتراق *
حتى لو تفرقا قبل الاسقاط تاكد الفساد * لا ينقلب * جائز اتفاقا بين كمال وابن ملك كجهالة
فاحشة كهبوب الريح ومجيئ المطر فلا ينقلب جائز ان ابطال الاجل عيني * او امر المسلم
بييع خمر او خنزير او شرائها * اى وكل المسلم * ذميا او امر المحرم غيره * اى غير
المحرم * بيع صيد * يعنى صح ذلك عند الامام مع اشد كراهة كما صح ما مر لان العائد
يتصرف باهليته وانتقال الملك الى الامر حكمي وقالا لا يصح وهو الاظهر شربلا لية
عن البرهان * ولا * بيع بشرط * عطف على النيروز يعنى الاصل الجامع في فساد العقل
بسبب شرط * لا يقتضيه العقل ولا يلائمه وفيه نفع لاحلها * او فيه نفع * لمبيع هو من اهل

الاستحقاق * للنفع بان يكون آدميا فلو لم يكن كشرط ان لا يركب الدابة المبيعة لم يكن مفسدا
 كما مبيح * ولم يجر العرف به ولم يرد الشرع بجوازها * اما لو جرى العرف به كبيع نعل مع
 شرط تشريكه او رد الشرع به كخيار شرط فلا نماد * كشرط ان يقطعه * البائع * ويخطئه قباء *
 مثال لما لا يقتضيه العقل وفيه نفع للمشتري * او يستخذمه * مثال لما فيه نفع للبائع وانما قال *
 شهر * لما مر ان الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخذام * او يعتقه * فان اعتقه
 صح ان يعد قبضه ولزم الثمن عندك والا لشرح مجمع * ازيد برة او يكاتبه او يستولها ولا يخرج
 القن عن ملكه * مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم نزع علي الاصل بقوله * فيصح * البيع * يشترط
 يقتضيه العقل كشرط الملك للمشتري * وشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن والا * يقتضيه ولا نفع
 فيه لاحد * ولو اجنبيا ابن ملك فلو شرط ان يسكنها فلان او ان يقرضه البائع او المشتري كل
 فالظاهر الفساد ذكره اخى زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة * كشرط ان لا يبيع * عبر ابن كمال
 بركب * الدابة المبيعة * فانها ليست باهل للنفع * ولا يقتضيه لكن يلايه * كشرط رهن
 معلوم وكفيل حاضر ابن ملك * ارجى العرف به كبيع نعل * اى صرم سماء باسم ما يؤل
 عيني * على ان يحل و * البائع * ويشركه * اى يضع عليه الشراك وهو السير ومثله تسمير القبقاب *
 استحسانا * للتعامل بلا تكثير هذا اذا علقه بكلمة على وان بكلمة ان بطل البيع الا فى بيعت ان
 رضى فلان ووقته كخيار الشرط اشباه من الشرط والتعليق وبحر من مسائل شتى * واذا قبض
 المشتري المبيع برضا * غير ابن كل باذن * بائعه صريحا او دلالة * بان قبضه فى مجلس
 العقل بحضوره * فى البيع الفاسد * وبه خرج الباطل وتقدم مع حكمه وحينئذ فلا حاجة لقول
 الهل اية والعناية وكل من عوضه مال كانا دابة ابن كل لكن لجاب سعدى بانه لما كان الفاسد يعم الباطل
 مجازا كما مر حقق اخراجه بذلك فتنبه * ولم ينهه * البائع عنه ولم يكن فيه خيار شرط * ملكه *
 الا فى ثلث فى بيع الها ذل وفي شراء الاب من ماله لطفله اربعه له كل لك فاسد الا يملكه حتى
 يستعمله وفي المقبوض فى يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه ثبت كل احكام الملك الا
 خمسة لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطوها ولا ان يتزوجها منه البائع ولا شفعة لجاره لو عقارا
 اشباه وفي الجوهره وشرح المجمع ولا شفعة بها فهمي سادسة * بمثله ان مثليا والا بقيمته *
 يعنى يعد هلاكه او تعد رده * يوم قبضه * لان به يد خل فى ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته

كالمغصوب * والقول فيها للمشتري * لانكاره الزيادة * و * يجب * على كل واحد منهما نسخه
 قبل القبض * ويكون امتناع عنه ابن ملك * او بعد * مادام * المبيع بحاله جوهره * في يد
 المشتري * اعد اما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بحر * و * لذ * لا يشترط فيه قضا وقاض *
 لان الواجب شرعا لا يحتاج للقضاء درر * واذا اصر * احدهما * على امساكه وعلم به القاضي
 فله نسخه * جبر اعليهما حقا للشرع بزازية * وكل مبيع فاسد رده المشتري على بائعه بهية او
 صدقة او بيع او بوجه من الوجوه * كاعارة واجارة وغصب * ووقع في يد بائعه فهي متاركة *
 للبيع * وبرئ المشتري من ضمانه * قنية والاصل ان المستحق بجهة اذ وصل الى المستحق بجهة
 اخرى اعتبر واصلا بجهة مستحقة ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا وتماه في جامع
 الفصولين * فان باعه * اى باع المشتري المشتري فاسد * بيعا صحيحا باقا * فلو فاسدا
 او بخيار لم يمتنع الفسخ * لغير بائعه * فلو منه كان نقض الاول كما علمت * وفساده بغير الاكراه * فلو به
 يتنقص كل تصرفات المشتري * او وهبه وسلم او اعتقه * وكاتبه واستولها ولم تحبل ردها مع
 عقرها اتفاقا سراج * بعد قبضه * فلو قبله لم يعتقه بل يعتق البائع بامر * وكذا لو امره
 بطحن الحنطة او ذبح الشاة فيصير المشتري قابضا اقتضاء نقل ملك المأمور ما لا يملكه الامر
 وما في الخانية على خلاف هذا امارا رواية او غلط من الكاتب كما بسطه العمادى * ووقفه *
 وقفا صحيحا لانه استهلكه حين وقفه واخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين على خلاف
 هذا غير صحيح كما بسطه المصنف * اورهنه او اوصى * او تصدق * به نقل * البيع الفاسد
 في جميع ما مر وامتنع الفسخ لتعلق حق العبد به الا في اربع مذكورة في الاشباه وكذا كل
 تصرف قولى غير اجارة ونكاح وهل يبطل نكاح الامة بالفسخ المختار نعم ولو الحجية ومتى زال
 المانع كرجوع هبة وعجز مكاتب وفك رهن عادى حق الفسخ لو قبل القضاء بالقيمة لا بعد * ولا
 يبطل حق الفسخ بموت احدهما * فيحلفه الوارث به يغتلى * و * بعد الفسخ * لا يأخذ *
 بائعه * حتى يرد ثمنه * المنقود بخلاف ما لو شري من مديونه بل ينده شراء فاسد فليس للمشتري
 حبسه لاستيفاء دينه كاجارة ورهن وعقد صحيح والفرق في الكافى * فان مات احدهما * او
 المؤجر او المستقرض او الراهن فاسد اعينى وزيلعى بعد الفسخ * فالمشتري * ونحوه * احق به *
 من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه فله حق حبسه حتى يأخذ ماله * فياخذ * المشتري * دراهم

الثمن بعينها لوقائمه ومثلها لوها كنه * بناء على تعين الد راهم في البيع الفاسد وهو الاصح
 * و * انما * طاب للبائع ما ربح * في الثمن لاعلي الرواية الصحيحة المقابلة للاصح بل
 على الاصل ايضا لان الثمن في العقل الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه في الاول كما افاد *
 سعدى * لا * يطيب * للمشتري * ما ربح في بيع يتعين بالتعيين بان باعه بازيد لتعلق العقل
 بعينه فتمكن الخبث في الربح فيتصدق به * كما طاب ربح مال ادعاه * على آخر فصل قه
 على ذلك * نقضى * اى ارفاه اياه * ثم ظهر عدله بتصادقهما * انه لم يكن عليه شيء لان بلل
 المستحق مملوك ملكا فاسدا والخبث لغساده الملك انما يعمل فيما يتعين لانيما لا يتعين واما الخبث
 بعد م الملك كالتغصب فيعمل فيهما كما بسطه خسر ووابن كمال وقال الكمال لو تعمدا الكذب في
 دعواه الدين لا يملكه اصلا وقواه في النهروفيه الحرام ينتقل فلو دخل بامان واخذ مال حربي
 بلا رضا واخرجه اليها ملكه وصح بيعه لكن لا يطيب له ولا للمشتري منه بخلاف البيع الفاسد
 فانه لا يطيب له لغساده عقله ويطيب للمشتري منه لصحة عقله وفي حظر الاشياء الحرمات تعدد
 مع العلم بها الا في حق الوارث وقيل في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال وسنحققه
 ثمه * بنى او غرس فيما اشتراه فاسدا * شروع فيما يقطع حق الاسترداد من الافعال الحسية
 بعد الفراغ من القولية * لزمه قيمتها * وامتنع الغسخ وقالوا ينقضها ويرد المبيع ورجحه الكمال
 وتعقبه في النهرونيه لخصولها بتسليط البائع وكذا اكل زيادة متصلة غير متولدة كصبغ وخياطة وطحن
 حنطة ولت سويق وغزل قطن وحرارية علقمت منه فلو منفصلة كولد ومتولدة كسمن فله الغسخ
 ويضمنها باستهلاكها سوى منفصلة غير متولدة كجوهر وفي جامع الفصولين لو نقص في يد المشتري
 بفعل المشتري او المبيع او بآفة سماوية اخذ البائع مع الارش ولو بفعل البائع صار مستردا
 ولو بفعل اجنبي خير البائع * وكره * تحريمها مع الصحة * البيع عند الاذان الاول * الا اذا
 تباعا يمشيان فلا بأس به لتعليل النهي بالا خلال بالسعى فاذا انتفخا انتفخا وقد خص منه من
 لاجماعة عليه ذكره المصنف * وكره * النجش * بفتح تين ويسكن ان يزيلا ولا يزيل الشراء
 او يملحه بما ليس فيه ليرجه ويجرى في النكاح وغيرها ثم النهي محمول على ما * اذا كانت
 السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره لانتفاء الخلد اعناية * والسوم على سوم غيره *
 ولو ذميا او مستأما وذكر الاخر في الحد يث ليس قيل ابل لزيادة التنفير نهر وهذا * بعد

الاتفاق على مبلغ الثمن * أو المهر * والألا * يكره لأنه بيع من يزيد وقد باع عليه أفضل
الصلوة والسلام قد حارحلسا بيع من يزيد * وتلقي الجلب * بمعنى المجلوب أو الجالب
وهذا * إذا كان يضر باهل البلد أو يلبس السعور * علي الواردين لعدم علمهم به فيكره للضرر
والغرر * وأما إذا انتفيا فلا * يكره * و * كره * بيع الحاضر للباضي * وهذا * في حالة قسط
وعوزو والألا * لا نعلم الضرر وقيل الحاضر المالك والباضي المشتري والأصح كما في المجتبى
أنهما السمسار والبائع ولو افقنه آخر الحديث دعوا إلى الناس يرزق الله بعضهم بعضا ولد اعلى
باللام لا بمن * لا * يكره * بيع من يزيد * لما مر ويعمل بيع الدلالة * ولا يفرق * عبر بالنفي
مبالغة في المنع للعننه عليه أفضل الصلوة والسلام من فرق بين والد وولد وأخ وأخيه وواهب
ماجه وغيره عيني وعن الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والأئمة الثلاثة * بين وغير * غير بالغ *
وذى رحم محرم منه * أى محرم من جهة الرحم لا الرضاع كما بن عم هو أخ رضا فانهم *
الأذا كان * التفريق * باعتاق * وتوابعه ولوعلى مال أو بيع ممن حلف بعقده أو كان المالك
كافر لعدم مخاطبته بالشرائع أو متعد أو لو الآخر لطفله أو مكاتبه فلا بأس به أو تعدد محارمه
فالباع ما سوى واحد غير الأقرب والأبوين والملحق بهما فتح * أو بحق مستحق * كثير وجه
مستحقا * وكل فع واحد صا بالجنابة وبيعه بالدین * أو باتلاف مال الغير * ورده بعيب *
لان النظر في دفع الضرر عن الغير لا في الضرر بالغير * بخلاف الكبيرين والزوجين * فلا
بأس به خلافا لأحمد فالمستثنى أحد عشر * وكما يكره التفريق ببيع * وغيره من اسباب
الملك كصلقة ووصية * يكره * بشراء الامن حرى ابن ملك * بقسمة فى الميراث والغنائم *
جوهره واعلم ان فسخ المكره واجب على كل واحد منهما أيضا بحرر وغيره لرفع الاثم مجمع
وفيه ويصح شراء كافر مسلما أو مصحفا مع الأجبارة على اخراجها عن ملكه وسيجب فى المتفرقات *

* فصل في الفصولى *

مناسبتة ظاهرة وذكره فى الكنز بعد الاستحقاق لانه من صورته * هو * من يشتغل بما لا
يعنيه فالقائل لمن يأمر بالمعروف انت فضولى يخشى عليه الكفر فتح واصطلاحا * من يتصرف
فى حق غيره * بمنزلة الجنس * بغير اذن شرعي * فصل خرج به نحو وكيل ووصي *
كل تصرف صدر منه * تمليك كان كبيع وتزويج أو اسقاطا كطلاق واعتاق * وله مجيز * أى

لهذه التصرف من يقد رطل ا جازته * حال وقوعه انعقل موقوفا * ومالا مجيز له حالة العقد
لا ينعقل اصلا بيا نه صبي باع مثلاثم بلغ قبل ا جازة وليه فاجاز بنفسه جاز لان له وليا يجيزه
حالة العقد بخلاف مالو طلق مثلاثم بلغ فاجاز به بنفسه لم يجز لان وقت العقد لا مجيز له فبطل
مالم يقل او قعته فيصح ان شاء الا ا جازة كما بسطه العمادى * وقف بيع مال الغير * لو الغير
بالغا قلا فلو صغيرا او مجنونا لم ينعقل اصلا كما في الزواهر معزيا للحاوى وهذا ان باعه
على * انه لما لكه * اما لو باعه على انه لنفسه او باعه من نفسه او شرط الخيار فيه لما لكه
المكلف او باع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به فالبيع باطل والحاصل ان البيع موقوف الا
في هذه الخمسة فباطل فيه قيد بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفل عليه الا اذا كان المشتري صبي او
مجنونا واعلمه فيتوقف هذا اذا لم يصفه الفضولي الى غيره فلو اضافه بان قال بع هذا العبد لغلان
فقال البائع بعته لغلان توقف بزانية وغيرها لان بيعه لنفسه باطل كما في البحر والاشباه عن
البلد ائح كانه لانه غاصب وكذا من نفسه لان الواحد لا يتولى طرفي البيع الا الاب كأمرو عبارة
الاشباه بيع الفضولي موقوف الا في ثلث فباطل اذا باع لنفسه بد ائح واذا شرط الخيار فيه
للمالك تنقيح واذا باع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به فتح ككن ضعف المصنف الاولى لمخالفتها
لفروع المذهب لتصريحهم بان بيع الغاصب موقوف وبان المبيع اذا استحق فللمستحق ا جازته
على الظاهر مع ان البائع باع لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الا جازة
اما الثانية ففي النهي وينبغي ايفاء الشرط فقط قلت وحاصله كما قال شيخنا ان بيعه موقوف
لو لنفسه علي الصحيح انتهى لكن في حاشية الاشباه لابن المصنف وزدت عليه مسئلتين من
الحاوى وهما بيع الفضولي مال صغير ومجنون لا ينعقل اصلا الى هنا * وقف * بيع العبد
والصبي المحجورين * على ا جازة المولى والولى وكذا المعتوه وفي العمادية وغيرها لا تنعقل اتاير
العبد ولا عقوده وسنحققه في الحجر * وقف * بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد * على ا جازة
القاضي * وبيع الموهون والمستأجر والارض في مزارعة الغير * على ا جازة مرتين ومستأجر
ومزارع * وقف * بيع شئ برقمه * اى المكتوب عليه فان علمه المشتري في مجلس البيع
نفذ والا بطل قلت وفي مريحة البحر انه فاسد له عريضة الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه
فمحرم مباشرته وعلي الضعيف لا وترك المصنف قول الدروبيع المبيع من غير مشترية لدخوله

في بيع مال الغير * وبيع المرتن والبيع بما باع فلان والبائع يعلم والمشتري لا يعلم الباع بمثل
 ما يبيع الناس به او بمثل ما اخذ به فلان * فان علم في المجلس صح والباطل * وبيع الشيء بقيمته *
 فان بين في المجلس صح والباطل وفي * وبيع فيه خيارا للمجلس * وقف * بيع الغاصب * متى
 اجازة المالك يعنى اذا باعه لملكه لا لنفسه متى ما مر من البدائع وقف ايضا يبيع المالك المغضوب على
 البيعة او اقرار الغاصب وبيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس وبيع المريض لوارثه على
 اجازة الباقي وبيع الورثة التركة المستغرقة على اجازة الغرماء وبيع احد الوكيلين او الوصيين
 او الناظرين اذا باع بحضرة الآخر توقف على اجازة او بغيته فباطل واوصله في النهر الى نيف
 وثلاثين * وحكمه * اى يبيع الفضولى لوله مجيز حال وقوعه كامر * قبول الاجازة * من المالك *
 اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائما * بان لا يتغير المبيع بحيث يعد شيئا آخر لان اجازته كالبيع
 حكما * وكذا * يشترط قيام * الثمن * ايضا * او كان عرضا * معيننا لانه مبيع من وجه فيكون
 ملكا للفضولى وعليه مثل المبيع او مثليا والافقيته وغير العرض ملك للمجيز امانة في يد الفضولى
 ملتقى * و * كذا يشترط قيام * صاحب المتاع ايضا * فلا تجوز اجازة وارثه لبطالته بموته * و *
 حكمه ايضا * اخذ * المالك * الثمن او طلبه * من المشتري ويكون اجازة عمادية وهل للمشتري
 الرجوع على الفضولى بمثله لو هلك في يده قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم انه فضولى
 وقت الاداء الا ان علم قنية واعتمد ابن الشحنة واقرة المصنف وجزم الزيلعي وابن ملك بانه
 امانة مطلقا * وقوله * اسات نهر * بئس ما صنعت او احسنت او اصب * على المختار فتح *
 وهبة الثمن من المشتري والتصدق عليه به اجازة * لو المبيع قائما عمادية * وقوله لا اجيز رد
 له * اى للمبيع الموقوف فلوا اجازة * لم يجز لان المفسوخ لا يجاز بخلاف المستأجر لو قال لا
 اجيز بيع الاجير ثم اجاز جازا فاد كلامه جواز الاجازة بالفعل وبالقول وان للمالك
 الاجازة والفسخ والمشتري الفسخ لا الاجازة وكل الفضولى قبلها في البيع لا النكاح لانه معبر محض
 بزانية وفي الجمع او اجاز احد المالكين خير امشتري في حصته والزمن محمل بها * سمع ان فضوايا باع
 ملكه فاجاز ولم يعلم مقل ارا ثمن فلما علم رد البيع فاما اعتبر اجازته * لصيرورته بالاجازة كالوكيل
 حتى يصح حظه من الثمن مطلقا بزانية * اشترى من غاصب عبد انا عتقه * امشتري *
 او باعه لاجار المالك * بيع الغاصب * او ادى الغاصب * الضمان الى المالك على الاصح

هذه اية * او * ادى * المشتري الضمان اليه * علي الصحيح زيلعي * نفذ الاول * وهو العتق *
 لا الثاني * وهو البيع لان الاعناق انما يفتقر للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته فيد بعث
 المشتري لان عتق الغاصب لا ينفذ باء الضمان لثبوت ملكه به زيلعي * ولو قطعت يد *
 مثلا * عند مشتريه فاجيز * البيع * فارشه * اى القطع * له * وكذا اكل ما يحدث من المبيع *
 كالكسب والولد والعقر * ولو * قبل الاجازة * يكون للمشتري لان الملك تم له من وقت
 الشراء بخلاف الغاصب لما مر * وتصدق بما زاد على نصف الثمن وجوبا * لعدم دخوله في
 ضمانه فتح * باع عبد غيره بغير امره * قيد اتفاقي * برهن المشتري * مثلا * على اقرار
 البائع * الفضولي * او * علي اقرار * رب العبد انه لم يأمره بالبيع * للعبد * واراد * المشتري
 رد المبيع ردت * بينته ولم يقبل قوله للتناقض * كالأرقام * البائع * البينة انه باع بلا امره
 برهن على اقرار المشتري بذلك * واصله ان من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في
 مسثلتين * وان اقرار البائع * المذکور ولو عند غير القاضي بحر * بان رب العبد لم يأمره
 بالبيع ووافقه عليه * على عدم الامر * المشتري انتقض * البيع لان التناقض لا يمنع صحة
 الاقرار لعدم التهمة فاذا اتوا نقا بطل * في حقهما لا في حق المالك * للعبد * ان كذبهما *
 وادعى انه كان بامره فيطالب البائع بالثمن لانه وكيل للمشتري خلافا للثاني * باع دار
 غيره بغير امره * واقبضها المشتري نهرا وما ادخالها في بناء المشتري فقبل اتفاقي درر * ثم
 اعترف البائع * الفضولي * بالغصب وانكر المشتري لم يضمنه قيمة الدار * لعدم سراية
 اقراره علي المشتري * فان برهن المالك اخذها * لانه نورد عوا به فروع باعه فضولي
 وآجره آخر او زوجه او رهنه فاجيزا معا ثبت الاقوى فتصير مملوكة لزوجته فتح سكوت المالك
 عند العقل ليس باجازة خافية من آخر فصل الاقالة انتهى *

* باب الاقالة *

هي * لغة الرفع من اقال اجوف يائي وشرعا * رفع البيع * وعم في الجوهرة فعبّر بالعقد *
 وتصح بلغظين ماضيين * وهن اركانها * اذ احدهما مستقبل * كقلنى فقال اقلتك لعدم المساومة
 فيها فكانت كالنكاح وقال محمد كالبيع قال البرجندی وهو المختار * وتصح ايضا * بغا سحتك
 وتركت وتاركتك ورفعت وبالتعاطى * ولو من احد الجانبين * كالبيع * هو الصحيح بزيادة

وفى السراجية لأبد من التسليم والقبض من الجانبين * وتوقف على قبول الآخر فى المجلس ولو * كان القبول * فعلا * كلقطعه أو قبضه فوراً قول المشتري انك لا تأخذها من شرائطها اتحاد المجلس ورضى المتعاقد بين الورثة أو الوصى وبقاء المحل القابل للغسل بخيار فلور زاد زيادة تمنع الغسل لم تصح خلافاً لهما وقبض بدل الصرف فى اقالته وان لا يهب البائع الثمن للمشتري قبل قبضه وان لا يكون البيع بائناً من القيمة فى بيع ماذون ووصى بمثل * وتصح اقالته المتولى ان خيرائه للوقوف * والا لا * الاصل ان من ملك البيع ملك اقالته الا فى خمس النكاح المذكورة والوكيل بالشراء تيل وبالسلم اشباهه ولا اقالته فى نكاح وطلاق وعتاق جوهره وبراء بحر من باب التحالف * وهى * مندوبة للحديث وتجب فى عقد مكروه وناسل بحر وفيما اذا غره البائع يسيرا نهراً حثاً فلو فاحشا فله الرد كاسمى * وحكمها انها نسخ فى حق المتعاضدين فيما دون من وجبات * بفتح الجيم اى احكم * العقد * اما لو وجب بشرط ائله كانت يباع يد اى حقها ايضا كان شرائه ينفى الموأجل عيناً ثم تقايلا لم يعد الاجل فيصير دينه حالاً كانه باعه منه ولو رد به بخيار بقضاء عاد الاجل لانه نسخ ولو كان به كغيلة لم تعد الكفالة فيها خانية ثم ذكر لكونها فسخا نروعا * فالاول * انها تبطل بعد ولادة المبيعة * لتعد را الغسل بالزيادة المنفصلة بعد القبض حقا للمشرع لا تبطل مطلقاً من ملك * والثاني * تصح بئله الثمن الاول وبالسكوت عنه * ويرد من المشرط ولو لمقبوض اجودا وارداً ولو تقايلا وقد كسدت ردانكاس * الا اذا باع المتولى الوصى للوقوف وللصغير شيئاً بائناً من قيمته واشترى شيئاً بائلاً منها للوقوف وللصغير لم تجز اقالته ولو بمثل الثمن الاول وكذا الماذون كأمير * وان * وصيلة * شرط غير جنسه او أكثر منه او * اجله وكذا فى * الاقل الامع تعييه * فيكون فسخا بالانل لو بقدر العيب لا زيل ولا نقص تيل الا بقدر ما يتغابن الناس فيه * والثالث * لا تقصد بالشرط * الفاسل * وان لم يصح تعليقها به * كما يجبى * والرابع * جاز للبائع بيع المبيع منه * ثانياً بئله * قبل قبضه * ولو كان بيعاً فى حقها لم يطل كبيعته من غير المشتري عيني * والخامس * جاز قبض المكيل والموزون منه * بعد ها * بلا اعادة كميته ووزنه * السادس * جاز هبة المبيع منه بعد اقالته قبل القبض * ولو كان بيعاً فى حقها لما جاز كل ذلك * و * انما * هى بيع فى حق ثالث * لو بعد القبض يلفظ الاقالته فلو قبله فهى فسخ فى حق الكل فى غير العقار ولو بلفظ مفاسخة او متاركة او تراد

لم يجعل بيعا اتقا فلو بلفظ البيع فبيع اجماعا وثمرته في مواضع * فالاول * لو كان المبيع عقارا
فسلم الشفع الشفعة ثم تقايلا قضى له بها * تكونها بيعا جلد افكان الشفع ثالثا * والثاني *
لا يرد البائع الثاني على الا زل بعيب علمه بعد ما * لانه بيع في حقه * والثالث * ليس
للواسب الرجوع اذا باع الموصوب له لموصوب من آخر ثم تقايلا * لانه كالمشتري من المشتري منه *
و* الرابع * المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقل الثمن جاز للبائع شراؤه منه
بالاقل * والخامس * اذا اشترى بعروض التجارة عبد للمخدة بعد ما حال عليها الحول و
وجد به عيبا فرد به غير قضاء واسترد العررض فهلك في يده لم تسقط الزكوة * فالفقير ثالثا
اذ ارد بعيب بلا قضاء اقاله زيزاد التقابض في الصرف ووجوب الاستبراء لانه حق الله تعالى
خالله ثالثا اصل الشريعة والاقالة بعد الاجارة والرهن فالمرتبة ثالثا مائة وفي تسعة * والاقالة *
يمنع سحتها هلاك المبيع * ولو حكما كابق * لا الثمن * ولو في بدل الصرف * وهلاك بعضه
يمنع * الاقالة * بقدره * اعتبار اللجز وبالكل * ليس منه ما لو شري صابونا فجف تقايلا بقاء
كل المبيع فتح * واذا هلك احد البائنين في المقايضة * وكذا في السلم * صحت * الاقالة *
في الباقي منهما وعلى المشتري قيمة الهالك ان قيميا ومثله ان مثليا ولو هلك بطلت * الا في
الصرف * تقايلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه او ملك المبيع بعد ما قبل القبض
بطلت * بزازية * وان اشترى * ارضا مشجرة فزاعه * او عبد افقطعت يده واخذ ارشها ثم
تقايلا صحت وزعه جميع الثمن ولا شيء لبايعه من ارش الشجر واليد ان عالما به * بقطع اليد
والشجر * وقت الاقالة وان غير عالم خير بين الاخذ بجميع ثمنه او الترك * قنية وفيها شري ارضا
مزرعة ثم حصله ثم تقايلا صحت في الارض بحصتها او تقايلا بعد ادراكه لم يجز فيها تقايلا
ثم علم ان المشتري كان وطى المبيعة ردها واخذ ثمنها وفيها مؤنة الرد على البائع مطلقا *
تصح اقالة الاقالة فلو تقايلا البيع ثم تقايلاها * اى الاقالة * ارتفعت وعاد البيع * الاقالة السلم *
فانها لا تقبل الاقالة تكون المسلم فيه ديناسقط والساقط لا يعود اشباه وفيها رأس المال بعد الاقالة
كهو قبلها فلا يتصرف فيه بعن ها قبلها الا في مسئلتين لو اختلفا فيه بعد ما فلا تحالف ولو تغرقا
قبل قبضه جاز الا في الصرف وفيها اختلف المتبايعان في الصحة والاطلاق فالقول لمن عي
الاطلاق وفي الصحة والفساد لمن عي الصحة قلت الا في مسألة اذا ادعى المشتري بيعه من

بائعه باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه الفاسد و
لوعكسه تحالف بشرط قيام المبيع الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري ورايت معزيا
للخلاصة باع كراما وسلمه فاكل مشتريه نزله سنة ثم تقايلا لم يصح انتهى *

* باب المزابحة والعولية *

لما بين المثلين شرع في الثمن ولم يذكر المساومة والوضعية لظهورهما * المزابحة * مصد ررايح
وشرعا * بيع ما ملكه * من العروض ولوبهبة ارارث اوصية او غصب فانه اذا ثمنه * بما قام
عليه * وبفضل مؤنة وان لم تكن من جنسه كاجر قصار ونحوه ثم باعه مزابحة على تلك القيمة جاز
مبسوط * والتولية * مصد رولي غيرة وجعله واليا وشرعا * بيعه بثمنه الاول * ولو حكما يعني
بقيمته وعبر عنها به لانه الغالب * وشرط صحتهما كون العوض مثليا او * قيميا * مما وء للمشتري
و * كون * الربح شيئا معلوما * ولو قيميا * اشار اليه كهن الثوب لا انتفاء الجهالة حتي لو باعه
بربح ده يازده اى العشرة باحدى عشر لم يجز الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيخير شرح المجمع
للعيني * ويضم * البائع * الى رأس المال اجر القصار والصبيغ * باى لون كان * والطراز *
بالكسر علم الثوب * والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم واجرة الغسل والخياطة وكسوته * وطعام
المبيع بلا سرف وسقي الزروع والكرورم وكشحمها وكري المثناة والانهار وغرس الاشجار وتخصيص
الدار * واجرة السمسار * هو الدال على مكان السلعة وصاحبها * المشروط في العقد * على
ما جزم به في الدرد ورجح في البحر الاطلاق وضابطه كما يزيد في المبيع او في قيمته يضم درر
واعتمده العيني وغيره عادة التجار بالضم * ويقول قام علي بكذ او لا يقول اشتريته * لانه
كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه ارباع برقمه لو صادقا في الرقم فتح * لا * يضم * اجر
الطبيب * والمعلم درر ولو للعلم والشعور وفيه ما فيه بل ان اعلمه في المبسوط بعدم العرف * والى لالة
والراعي ولا نفقة نفسه * ولا اجر عمل بنفسه او تطوع به متطوع * وجعل الا بق و
كذ ابيت الحفظ * بخلاف اجرة المخزن فانها تضم كما صرحوا به وكأنه للعرف والا فلا فرق
يظهر فتدبر * وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بضمه * هذا هو الاصل
كما علمت فليكن المعول عليه كما يفيد كلام الكمال * فان ظهر خيانة في مزابحة باقراره او
ببرهان * على ذلك * اربنكوله * عن اليمين * اخذ * المشتري * بكل نمته او رده *

لغوات الرضاء * وله الخطا * قد ر الخيانة * في التولية * لتحقيق التولية * ولو هلك المبيع *
 واستهلكه في المراجعة * قبل رده او حدث به ما يمنع منه * من الرد * لزمه بجميع الثمن *
 المسمى * وسقط خياره * وقد مناه له لو وجد المولى بالمبيع عيباً ثم حدث آخر لم يرجع
 بالنقصان * شرائانياً * بجنس الثمن الاول * بعد بيعه بربح فان رايح طرح ماريح * قبل
 ذلك الربح * وان استغرق الربح * بمنه لم يرايح * خلافاً لهما وهوارفق ، قوله اوثق الى آخره
 بحر ولو بين ذلك ارباع بغير الجنس او تخلل ثالث جازاً اتفاقاً فتح رايح * اى جازان
 يبيع مراجعة لغيره * سيل شرعى من مكاتبه او ما ذكره * ولم * المستغرق دينه لرقبته *
 فاعتبار هذا القيد لتحقيق الشراء بغير المال بون بالاولى * على ما شرى المأذون كعكسه *
 نغياً للتمهة وكل اكل من لا تقبل شهادته له كاصله وفرعه ولو بين ذلك رايح على شراء نفسه
 ابن الكمال * ولو كان مضارباً معه * عشرة بالنصف اشترى بها ثوباً وباعه من رب المال
 بخمسة عشر * باع * الثوب * مراجعة رب المال باثني عشر ونصف * لان نصف الربح
 ملكه كذا عكسه * سيجى فى بابيه وتحقيقه في النهر * يرايح * يريد ما * بلا بيان * اى من
 غير بيان * انه اشتراه سليماً * اما بيان نفس العيب فواجب * لتعيب عند * بالتعيب *
 بآنة سماوية اربعين المبيع * ووطئ الشبهة ولم ينقصها الوطئ * كقرض فاروق نازلثوب
 المشتري وقال ابو يوسف وزفر والدلة لابد من بيانه قال ابو الليث وبه فأخذ ورجعه
 الكمال واقره المصنف * ويرايح ببيان بالتعيب * ولو بفعل غيره بغير امره وان لم يأخذ
 الارش وقيد اخذه فى الهداية وغيرها اتفاقاً فتح * ووطئ البكر * كتكسره بنشره * طمعه
 لصيرورة الاوصاف مقصوداً بالاتلاف ولد اقال ولم ينقصها الوطئ * اشتراه بالفسخ
 وباع بربح مائة بلا بيان خير المشتري فان تلف * المبيع لتعيب او تعيب * فعلم * بالاجل *
 لزمه كل الثمن * حالاً * وكل * حكم * التولية * في جميع ما مروى قال ابو جعفر المختار
 للمتولى الرجوع بفضل ما بين الحال والموجب بحر والمصنف * رلى رجلاً شيئاً * اى باعه *
 تولية بما قام عليه او بما اشتراه * به * ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد * البيع لجهالة الثمن
 * وكل * حكم المراجعة * خير المشتري بين اخذه وتركه * او علم فى مجلسه * ولا بطل
 * و * اعلم انه * لا رد بغير فاحش * هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين * فى ظاهر

الرواية * وبه ائتمى بعضهم مطلقا كما في القضية ثم رقم وقال * ويغنى بالرد * وفقا للناس
وعليه اكثر روايات المضاربة وبه يغنى ثم رقم وقال * ان غره * اى غرا المشتري البائع
او بالعكس او غره الدال فله الرد * والا لا * وبه ائتمى صدر الاسلام وغيره ثم قال *
وتصرفه في بعض المبيع * قبل علمه بالغبن * غير مانع منه * فيرد مثل ما تلغه ويرجع بكل
الثلث على الصواب انتهى ملخصا بقى لو كان قيميالم اراه قلت وبالاخير جزم الامام علاء الدين
السمرقندي في تحفة الفقهاء وصححه الزيلعي وغيره في كفاية الاشياء عن بيع
الخانية من فصل الغرور ولا يوجب الرجوع الا في ثلث منها هذه وضابطها ان يكون في
عقل يرجع نفعه الى الدافع كودية واجارة فلو ملكا ثم استحقا رجوع على الدافع بما
ضمنه ولا رجوع في عارية هبة لكون القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة
كبايعوا عبدى او ابنى فقذ اذنت له ثم ظهر حرا او ابن الغير رجعا عليه المغرور ان كان الاب
حر او الا فبعل العتق وهل ان اضافه اليه وامر بما يعتقه ومنه اوبنى المشتري او استولد ثم
استحقا رجوع على البائع بقيمة البناء والولد ومنه ما يأتى في باب الاستحقاق اشترى فانا عبد
بخلاف ارتهنى الثالثة اذا كان الغرور بالشرط كما الزوج امرأه على انها حرة ثم استحققت رجوع
على المخبر بقيمة الولد المستحق وسيجيئ في آخر الدعوى فروع هل يتقبل الرد بالتعزير
في الوارث استظهر المصنف لا تنصرتهم بان لحقوق المجرور لا تورث قلت وفي حاشية الاشياء
لابن المصنف وبه ائتمى شيخنا العلامة على المقل سى مفتى مصر قلت وقد قد مناه في خيار
الشرط معزيا للدركن ذكر المصنف في شرح منظومة الفقيه ما يخالفه وما الى انه يورث
كخيار العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة المفتى في كتاب الغرائض وايدى بما فى بحث
القول في الملك من الاشياء قبل التاسعة ان الوارث يرد بالعيب ويصير مغرورا بخلاف
الوصى فتأمل وقد مناه عن الخاتمة انه متى عاين ما يعرف بالعيان انفي الغرور فتأمل انتهى *

*** فصل في التصرف في المبيع والثلث قبل القبض ***

*** والربادة والحق فيه ما و تا جيل الديون ***

صح بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل قبضه * من بائعه لعدم الغرور لندرة هلاك العقار حتى لو كان
علوا او على شطآنه وكان كمنقول فسلما * يصح اتفانها ككتابة واجارة * وبيع منه قول * قبل

قبضه ولو من بائعه كما سيجي * بخلاف * عتقه وتل بيعة * هبته والتصدق به زاتراضه * ورهنه
واعارته * من غير بائعه * فانه صحيح * على * قول محمد وهو الاصح * والاصل ان كل عوض ملك
يعقل ينفسخ بهلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز مما لا فجا ان عيني * والمنقول * لو رهنه من
البائع قبل قبضه فقبله * البائع * انتقض البيع ولو باعه قبله لم يصح * هذا البيع لم ينتقض البيع
الاول لان الهبة مجاز عن الاقالة بخلاف بيعه قبله فانه باطل مطلقة جوهرة قلت وفي المواهب
فصل بيع المنقول قبل قبضه انتهى ونقي الصحة يستعملها فتنبه * اشترى مكيلا بشرط الكيل
حرم * اى كره تحريما * بيعه واكله حتى يكيله * وقد صرحوا بفساد زبانه لا يقال
لاكله انه اكل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال لكونه اكل ملكه * ومثله المعلن ود والموزون *
بشرط الوزن والعد لا حتمال الزيادة وهي المباع بخلاف مجازفة لان الكيل المشتري وقيد
بقوله * غير الكراهي * والى فانير * ليجواز التصرف فيهما بعد القبض قبل الوزن كبيع التعاطي
فانه لا يحتاج في الموزونات الى وزن المشتري فانما لانه صار يباع بالقبض بعد الوزن قنية و
عليه الفتوى خلاصة . وكفى كيلا من البائع بحضرته * اى المشتري * بعد البيع * لافيله اصلا
او بعد بغيبته ولو كيل بحضرة رجل فشراءه قبل كيلا لم يجز وان اكثاله الثانى لعدم كيل
الاول فلم يكن قابضا فتح * ولو كان * المكيل والموزون * نمنا جازا التصرف فيه قبل كيلا ووزنه *
لجوازه قبل القبض قبل الكيل اولى * لا * بحرم المد روع قبل ذرعه * وان اشتراه
بشرطه الا اذا فرد لكل ذراع ثمنه فهو * في حرمة ما ذكر * كموزون * والاصل ما مر مرارا
ان الذراع وصف لا قدر فيكون كله للمشتري الا اذا كان مقصودا واستثنى ابن الكمال من
الموزون ما يضره التبعض لان الوزن حينئذ فيه وصف * وجازا التصرف في الثمن * بهبة
او بيع او غيرهما لوعينا اى مشار اليه ولو دينافا التصرف فيه تملكه ممن عليه الدين ولو دعوى
ولا يجوز من غيره ابن ملك * قبل قبضه * سواء * تعين بالتعيين * ككيل * اولاه كنقود
فلو باع ابلا بدراهم او بكريرين اجاز اخذ بل لهما شيئا آخر * وكذا الحكم في كل دين قبل
قبضه كمنه اجرة وضمان متلف * وبدل خلع وعتق بمال وموروث وموصى به والحاصل جواز
التصرف في الاثمان والديون كلها قبل قبضها عيني * سوى صرف وسلم * فلا يجوز اخذ
بخلاف جنسه لغوات شرطه * وصح * الزيادة فيه * ولو من غير جنسه في المجلس او بعد *

من المشتري أو وارثه خلاصة ولغظ ابن ملك أو من اجنبي * ان * في غير الصرف و * قبل
 البائع * في المجلس فلو بعد ما بطلت خلاصة وفيها لوند م بعد ما زاد اجبر * وكان المبيع قائما *
 فلا تصح بعد هلاكه ولو حكما على الظاهر بان باعه ثم شراه ثم زاد * زاد في الخلاصة وكونه
 محلا للمقابلة في حق المشتري حقيقة فلو باع بعد القبض أو ببر أو كاتب أو ماتت الشاة فزاد
 لم يجز لغوات محل البيع بخلاف ما لو آجرا ورهن أو جعل الحل يد سيفا أو ذبح الشاة لقيام
 الاسم والصورة وبعض المنافع * و * صح * الخط منه * ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن
 * * الزيادة والخط * يلتحقان بأصل العقد * بالاستناد فبطل خط الكل واثرا لا لتحقق
 في تولية ومراعاة وشفعة واستحقاق وهلاك وحبس مبيع وفساد صرف لكن انما يظهر
 في الشفعة الخط فقط * و * صح * الزيادة في المبيع * ولزم البائع ونعها * ان * في غير
 سلم زيلعي * قبل المشتري ويلتحق * ايضا * بالعقد فلم هكت الزيادة قبل القبض سقط
 حصتها من الثمن * وكل الزاد في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه انفسخ العقد بقدره
 قنية * ولا يشترط للزيادة هنا قيام المبيع * فتصح بعد دلاكه بخلافه في الثمن كما مر * و
 يصح الخط من المبيع ان * كان المبيع * دينا وان عيننا لا * يصح لانه اسقاط واسقاط العين لا يصح
 بخلاف الدين فيرجع بما دفع في براءة الاسقاط لا في براءة الاستيفاء اتفاقا لو اطلقها فتقوان
 وما الا براءة المضاف الى الثمن فصحيح ولو بهيمة أو حط فيرجع المشتري بما دفع على ما ذكره
 السرخسي فيتمأمل عند الفتوى بحر قال وفي النهر وهو المناسب للاطلاق وفي البرازية بانه
 على ان يهبه من الثمن كل الا يصح ولو على ان يحط من ثمنه كذا اجاز للوقد * الخط باصل
 العقد دون الهبة * والاستحقاق * لبائع أو مشتر أو شفيع * يتعلق بما ونع عليه العقد و *
 يتعلق * بالزيادة * ايضا فلورد بحق عيب رجع المشتري بالكل * ولزم تأجيل كل الدين *
 ان قبل المديون * الا * في سبع على ما في مد اينات الاشياء بدلى صرف وسلم ونمن عند
 اقالته وبعد ما واخل به الشفيع ودين الميت والسابع * الغرض * فلا يلزم تأجيله الا في
 اربع اذا كان محجورا أو حكمه مالكي بلزومه بعد ثبوت اصل الدين عند اراحاله على
 آخر فاجله المقرض اراحاله على مديون مؤجل دينه لان الحوالة مبرية والرابع الوصية *
 اوصى بان يقرض من ماله الف درهم الى فلانا الى سنة * فيلزم من ثلثه وتسامح فيها نظر للموصي *

أَوْ أَوْصَى بِتَأْجِيلِ قَرْضِهِ * الَّذِي لَهُ * عَلَى زَيْدٍ سَنَةً * فَيَصِحُّ وَيُلْزَمُ : الْحَاصِلُ أَنَّ تَأْجِيلَ الدَّيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ بَاطِلٌ فِي بَدَلِ صَرْفٍ وَسَلَمٍ وَصَحِيحٍ غَيْرِ لَازِمٍ فِي قَرْضٍ وَقَالَتْ وَشَفِيعٌ وَدَيْنٌ مَيْتٌ وَلَا زِمٌ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ وَاتْرَدَ الْمُصَنِّفُ : تَعَقُّبُهُ فِي النَّهْرِ بِأَنَّ الْمَلْحَقَ بِالْقَرْضِ تَأْجِيلُهُ بَاطِلٌ قُلْتُ : مَنْ حِيلَ تَأْجِيلُ الْقَرْضِ كِفَالَتُهُ مُوجِبٌ جَلًّا فَيَتَأَخَّرُ عَنِ الْإِصْلَاحِ لِأَنَّ الدَّيْنَ وَاجِبٌ بِحَرِّ نَهْرٍ فَهِيَ حَسْمَةٌ نَهْ * غُظْ وَفِي حِيلِ الْأَشْبَاهِ حِمْلَةٌ تَأْجِيلُ دَيْنٍ مَيْتٌ إِنْ يَقْرَ الْوَارِثُ بِأَنَّهُ ضَمِنَ مَا عَلَى الْمَيْتِ فِي حَيَوْتِهِ مُوجِبٌ جَلًّا إِلَى كُلِّ أَوْ يَصْدَقُ الْطَالِبُ أَنَّهُ كَانَ مُوجِبًا عَلَيْهِمَا وَيَقْرَ الطَّالِبُ بِأَنَّ الْمَيْتَ لَمْ يَتْرَكْ شَيْئًا وَالْأَمْرُ الْوَارِثُ بِالْبَيْعِ لِلدَّيْنِ وَهَذَا عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ مِنْ أَنَّ الدَّيْنَ إِذَا حُلَّ بِمَوْتِ الْمَدْيُونِ لَا يَحُلُّ عَلَى كَفِيلِهِ نَلْتُ وَسَمِعْتُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ أَنَّهُ لَوْ حُلَّ بِمَوْتِهِ إِذَا دَاخِلَ قَبْلَ حُلُولِهِ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْمَرَابَحَةِ الْأَبْقَى رَمًا مَضَى مِنْ الْأَيَّامِ وَهُوَ جَوَابُ الْمَتَأَخَّرِينَ *

* فِتْلَةُ نِي الْقَرْضِ *

هُوَ * أَغْتَا مَا تَعَطَّاهُ * بِتَقَايَا * وَشَرَعًا مَا تَعَطَّاهُ مِنْ مِثْلِي لِقَاضَا * وَهُوَ خَصَرٌ مِنْ قَوْلِهِ * عَقْلٌ مَخْصُوصٌ * أَيْ بَلْغَا الْقَرْضِ وَنَحْوِهِ * يَرُدُّ عَلَى دَفْعِ مَالٍ * بِمَنْزِلَةِ الْجَسِّ * مِثْلِي * خَرَجَ الْقِيمِي * لِأَخْرَاجِهِ * خَرَجَ بِهِ نَحْوُ وَدِيْعَةٍ رَهْبَةٍ * وَصَحَّ * التَّرْضُ * فِي مِثْلِي * كُلُّ مَا يَضْمَنُ بِالْمِثْلِ عِنْدَ الْإِسْتِهْلَاكِ * لَا فَيَ غَيْرُهُ * مِنَ الْقِيمِيَّاتِ كَحَيَوَانٍ وَحَطَبٍ وَعَقَارٍ وَكُلِّ مَتَاعٍ وَتَعَلُّوْ رَدِّ الْمِثْلِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَبْضَ بِقَرْضٍ فَاسِدٌ كَالْقَبْضِ بِبَيْعٍ فَاسِدٍ فَيَحْرُمُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ لَا يَحِلُّ لِيُثْبِتَ الْمَلِكُ جَمْعَ الْأَنْصُوبِ مِنْ * فَيَصِحُّ اسْتِقْرَاضُ الدَّاهِمِ وَالْكَافِرِ وَكَذَا * كُلُّ مَا يَكُنْ أَوْ يُوْزَنُ أَوْ يَرَى مَتَقَارِبًا فَصَحَّ اسْتِقْرَاضُ جَوْزٍ وَبَيْضٍ * وَكَأَنَّ عَدَدَ الْأَحْمِ وَالْأَوْخِيزِ وَالْأَوْعَدِ * كَمَا سَمِعْتُ * اسْتَقْرَضَ مِنَ الْفُلُوسِ الرَّائِجَةَ وَالْعَلَى فَكُنْتُ فَعَلِيهِ مِثْلُهَا * سَدَّ لَا * يَنْزِمُ * قِيَمَتُهَا * وَكُنْ أَيْ كَالِ يُوْزَنُ لِمَا مَرَّ مِنْهُ مَضْمُونٌ بِمِثْلِهِ فَلَا عَجْرَ بَغْلًا يَهْدِيهِ وَرَخَصَهُ ذَكَرُ * فِي الْمَبْسُوطِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ رَجَعْلُهُ فِي الْبِرَازِيَةِ وَغَيْرِهَا عَلَى قَوْلِ الْأَمَامِ وَعِنْدَ الثَّانِي عَلَيْهِ قِيَمَتُهُمَا يَوْمَ الْقَبْضِ : عِنْدَ الثَّلَاثِ قِيَمَتُهُمَا فِي آخِرِ يَوْمٍ وَاجِبٍ : وَجَلَّ الْفَتْوَى قَالَ وَكُنْ الْخِلَافُ * إِذَا اسْتَقْرَضَ طَعْمًا بِالْعِرَاقِ فَاحْدَثَ مَا حَبَّ الْقَرْضُ بِمَكَّةَ بَعْدَهُ قَبْلَهُ بِالْعِرَاقِ يَوْمَ اقْتَرَضَهُ عِنْدَ الثَّانِي * لَمْ يَلَمْ : لَنَا ثَلَاثُ يَوْمٍ أَحْتَصِمًا رَأْسَ عَلَيْهِ

ان يرجع * معه * الى العراق فيأخذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه
 رخيص فلقبه المقرض في بلد الطعام فيه غال فاحذر الطالب بحقه فليس له حبس لمطرب
 وبو المر المطلوب بان يوثق له * بكفيل * حتى يعطيه طعاما في البلد الذي اخذ منه
 استقرض شيئا من لغوا كميلا او وزنا فلم يقبضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض
 على تاخير الى مجئ الحديث الا ان يتراضيا على القيمة بعد موجهه بخلاف الغلوس
 اذا كسدت وتماه في صرف الخانية * ويملك * المستقرض * القرض بنفس القبط
 عند هما * امي الامام ومحمد خلا فاللثاني فله رد المثل ولو قائما خلا فانه بناء على انعقاد
 بلفظ القرض وفيه * محيمان وينبغي اعتماد الانعة دلالة فادته الملك المحال بحر فجاز شراء
 المستقرض القرض ولو فائما من المقرض بدراهم مقبوضة فلو تغير قاتبل تمضمها بدل لانه
 افتراق عن دين بزيادة فليحفظ * اقترض صبيا * محجورا * فاستهلكه الصبي لا بضن *
 خلا فاللثاني * وكل * الخلاف لو باعه او اودعه ومثله * المعتوه * او * كان المستقرض *
 عبد * محجورا لا يؤخذ به قبل العتق * خلا فاللثاني * وهو كالدبوع * سواء خانية وفيها *
 استقرض من آخر دراهم فاته المقرض بها فقال المستقرض * منه * القها في الماء فلقها *
 قال محمد * لا شيء على المستقرض * وكذا الدين والسلم بخلاف الشراء والوديعة فان
 بالالقاء يعد قابضا ولفرق ان له اعطاء غيره في الاول والثاني وغراي غريب الرواية *
 وفيها * القرض لا يتعلق بالجائز من الشرط فالحاسد منها لا يبطل . كنه يلغو شرط شيء
 آخر ولو استقرض الدراهم مكسورة على ان يؤدي * محجورا * كان باطلا * وكل الواقضة
 طعاما بشرط رد في مكان آخر * ومن عليه مثل ما قبض * فان قضاء اجود بلا شرط جاز
 ويجبر الدائن على قبول الاجود وقيل لا بحرر في الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط
 لغو بان يقرض على ان يكتب به لى بلد كذا اليومى دينه وفي الاشياء كل قرض جرفعا حرام فكره
 للمرتين السكنى المرهونة باذن الراهن فروع استقرض عشرة دراهم وارسل عبد
 لا حذها فقال المقرض دفعته اليه واقرا العبد به وقال دفعتها الى مولاي فانكر المولى
 قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقرانه قبضها
 بحق انتمى عشرون رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وامروه بالدفن لاحد هم قد نفى ليس

له ان يطلب منه الا حصته قلت ومفاده صحة التوكيل بقبض القرض لا بالاستقرار في قنية
وفيهما استقرار العجين وزنا يجوز وينبغي جوازه في الخميرة بلا وزن سئل رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن خميرة يعطها الجيران ان يكون ربوا فقل ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
تعالى حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله تعالى قبيح وفيها شراء الشيء المسمى بمثل غل الحاجة
القرض يجوز ويكره واقره المصنف قلت وفي معروضات المفتي ابي السعود لو ادان زيد ا
العشرة باثنى عشر او ثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد ان ورد الامر السلطاني
وفتوى شيخ الاسلام بان لا تعطى لعشرة بازيد من عشرة ونصف دينه على ذلك فلم يتمثل
ما اذا يلزمه فاجاب يعزروا بحس الى ان يظهر توهمه وصلاحه فيترك وفي هذه الصرورة
هل يرد ما اخذ من الربح لصاحبه فاجاب ان حصله منه بالتراضى ورد الامر بعد الرجوع
تكن بظهر ان المناسب الامر بالرجوع واقبح من ذلك لسلم حتى ان بعض القري قد خربت
بهذه الخصوص انتهى *

* باب الربوا *

هو لغة مطلق الزيادة وشرعا * فضل * ولو حكما قد خل ربه النسيئة والبروع الفاسدة فكيفها
من الربوا فيجب رد عين الربوا لنا لما لارد ضمانه لانه يملك بالقبض قنية وبحر * حال عن
عوض * خرج مسئلة صرف الجنس بخلاف جنسه * بمعيار شرعى * وهو الكيل والوزن
فليس النرج والعدد ربوا * مشروطا بذلك الفضل * لا احد المتعاقدين * اى بائع
او مشتر فلو شرط غيرهما فليس بربوا بل بيعا ناسدا * فى المعاوضة * فليس الفضل فى الهبة
بربوا فلو شرط عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاد دنانيرا وهبه منه ان علم الربوا ولم يقصد الشراء
وهذا ان ضررها اكمل لانها هبة مشاع لا يقسم كما فى المنع عن الذخير عن محل وفى صرف المجمع
ان صحة الزيادة والحط قول الامام وان محل الاجازا لحط وجعله هبة مبتدأ كحط كل الثمن
وا بطل الزيادة قال ابن الملك والفرق بينهما اخفى عنى قال وفى الخلاصة لو باع درهما
بد درهم واحد فما اكثر وزنا فحلله زيادته جاز لانه هبة مشاع لا يقسم ولو باع قطعة لحم بلحم
اكثرو زنا فوهبه الفضل لم يجز لانه هبة مشاع يقسم قلت وما قد مناعن الذخير عن محل
بمخرج فى عدم الفرق بينهما وعليه فاكل من الزيادة والحط والعقد صحيح عند محل وكذا

هند الامام موى العقل فيفسد اعدم النساءى فليحفظ فاني لم ارمس ينه على هذا *
 وعلمه * اى علة تحريم الزيادة * القاب * المهور بكميل اوزن * مع الجنس فان وجد احرم
 الفضل * اى الزيادة * والنساء * بالمل التاخير فلم يجمع قفير بر بقفير منه متساويا واحد هما
 نساء * زان عد ما * بكسر ال ال عن باب علم ابن ملك * حلا * كهروى بهرويين لعدم العلة
 فبقي على اصل الاباحة * ون جد احد هداى اى القدر وحده ازا الجنس * حل الفضل وحرم
 النساء * ولو مع التساوى حتى لو باع عبد ابعد الى اجل لم يجز لوجود الجنسية واستثنى فى
 المجمع المردا سلام منقود فى موزين كيملا يفسد اكثر اياه اب السلام ونقل ابن الكمال عن الغاية
 جواز اسلام الحنطة في الزيت نلت ومفاده ان القدر بانقراده لا يحرم النساء بخلاف الجنس
 فليحرم زوق مرفى السلم ان حرمة النساء تنحقق بالجنس وبالقدر بالمفق قنية ثم يرجع على الاصل
 الاول بقوله * فحرم بيع كيملى و زنى يفسده متفاضلا ولو غير مطعوم * خلافا للمشافعى *
 كجص * كيملى * وحل * زنى ثم اختلاف الجنس بمرفى با خلاف الاسم الخاص واختلاف
 المقصود كما بسطه الكمال * حل * مع ذلك * متمذلا لاسنغاءلا * وبلا معيار شرعى فان الشرع
 لا يقدر المعيار بالذرة وبما دون نصف صاع * كحفنة * كحفنة * ونلت وخمس ما لم يبلغ نصف
 صاع * تغا ح' بتغا حنين وفلس بفاس من * اوا كمر * باع * انهما * لو اخره لكان الى ما في النهر انه
 قيل فى الكل فلو كانا غير معينين ازا حل هالم يجز اتغافا * وتمرة بتمر تين * وببضة ببضتين
 وجوز بجز تين وسيف بسيفين ودوا قبل و تين و انا با نقل منه ما لم يكن من احد النقلين
 قيمته المتفاضل فتح و ابرة بابر تين * وذرة من ذهب فضة مما لا يخل * تحت الوزن
 بمثل ما فجاز الفضل لفقد القدر وحرم النساء لوجود الجنس حتى لو اتغافا كحفنة بر بحفنتي
 شعير فحل مطلقا لعدم العلة وحرم الكل ومحمد رح صحح كما فعله الكمال * وما نص اشارة
 على كونه كبايا * كبر * شعير و امر * ملح * ا * وزنيا * كذهب ونضة * فم وكذا * لا يتغير ابل *
 فلم يصح بيع حنطة بحنطة وزنا لوبا با ذهابا بل ذهب او فضة بفضة كبا * ولو * مع التساوى *
 لان النص اقوى من العرف فلا يترك الاقوى بالادنى * ما لم ينص عليه حمل على العرب *
 وعن الثافى اعتبار العرف مطلقا ووجه الكمال وخرج عليه سعدى اننى اسقراض
 الكراهه على داو بيع الك تيق وزنا في زماننا يعنى بمثله ونى الكافى الفتوى على عاد الناس

بحر و اقراء المصنف * والمعتبر تعيين الربوى في غير الصرف * ومضروع ذهب ونضة * بلا
 شرطا تقابض * حتى لو باع برا بهر بعينهما وتفرقا قبل القبض جاز خلافا للشافعي في بيع الطعام
 ولو احل هما دينا فان هو الثمن وقبضه وعين قبل التفريق جاز والا لا كبيعته ما ليس عنده
 سراج * وجعل مال الربوا * الا في حقوق العباد * ورديه سواء * الا في اربع مال وقف
 ويتيم ومريض وفي القلب الرهن اذا انكسر اشباه * باع فلو سا بمثلها او بد را هم
 او دنانير فان نقل احد هما جاز * وان تفرقا بلا قبض احد هما لم يجز كما مر * كما جاز بيع لحم
 بحيو ان ولومن جسده * لانه بيع الموزون بما ليس بموزون فيجوز كيف ما كان بشرط
 التعيين اما نسيئة فلا وشرط محله زيادة المجانس ولو باع من بوحه بحية او بدل بوحه جاز اتفاقا
 وكذا المملوك ختم ان تساويا وزنا ابن ملك واراد بالملوكة المفصلة عن السقط ككرش
 وامعاء بحر * و * كما جاز بيع * كرباس بقطن مطلقا * كيف كان لا اختلا فيهما جنسا * كبيع
 قطن بغزل * القطن * في * قول محمد وهو الاصح حاوى وفي القنية لا بأس بغزل قطن بتياب
 قطن يد اييد لانهما ليسا بموزونين ولا جنسين وكذا لك غزل كل جنس بشيا به اذ الموزن *
 و * كبيع * رطب برطب او بتمر متما ثلا * كيلا لا وزنا خلافا للعين في الحال لا المال خلافا
 لهما ولو باع مجازفة او موازنة لم يجز اتفاقا ابن ملك * وعنب * بعنب او * بزبيب * متما ثلا *
 كذا لك * وكذا اكل ثمرة تجف كتين ورماني يباع رطبها برطبها ويا بسهما كبيع برطبها او
 مبلولا بمثلها وباليابس وكذا ابيع تمر وزبيب منقوع بمثله او باليابس منهما خلافا لمحمد
 زيلعي وفي العناية كل تفاوت خلقي كالرطب والتمر والجيد والردى فهو ساقط الا اعتبارا
 كل تفاوت بصنع العباد كالحنطة بالدقيف والحنطة المقلية بغيرها يغسل كما سمع * و * كبيع *
 لحوم مختلفة بعضها ببعض متغاضلا * يد اييد * وابن بقر وغنم وخل دقل * بفتحتين ردى
 التمر وخصه باعتبار العادة * بخل عنب وشحم بطن بالية * بالفتح ما يسميه العوام لية *
 او بلحم وخبز * ولومن بر * ببر او دقيق * واومنه وزيت مطبوخ بغير المطبوخ ودهن
 مربى بالبنفسج بغير المربى منه * متغاضلا * او وزنا كيف كان لا اختلاف اجناسها فلو اتحد
 لم يجز متغاضلا الا في لحم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجز زيلعي وفي الفتح
 لحم الدجاج والا يوزن في عادة مصر وفي النهر لعله في زمنه اما في زمانه فلا والحاصل

ان الاختلاف باختلاف الاصل والمقصود او بتبدل الصفة فليحفظ وجاز الاختبر ولو في الخبز
نسيئة * به يغنى در اذا اتى بشرائط السلم لحاجة الناس والا حوط المنع اذ قل ما يقبض
من جنس ما سمي وفي القهستاني معنى للخرانة الاحسن ان يبيع خاتما مثلاً من الخبز بقدر
ما يريد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصير دينا في ذمة الخباز
وبسلم الخباز الخاتم ثم يشتري الخاتم بالهر وفيه معنى للمضمرات يجوز السلم في الخبز
وزنا وكذا عد او عليه الفتوى وسمي جواز استقراضه ايضا * و* جاز بيع اللبن بالخبز *
لاختلاف المقاصد والاسم حاوي * لا * يجوز * بيع البرد ثيقا وسويق * هو المجرش *
ولا بيع دقيق بسويق مطلقا * ولو تساوى بالعدم المسوى فيحرم لشبهة الربو اخلافا لهما
واما بيع الدقيق بالدقيق متساويا كيلا اذا كانا مكبوسين فجاز اتفاقا ابن ملك كبيع
سويق بسويق وحنطة مقلية بمقلية واما المقلية بغيرها فاسد كالمز * و* لا * الزيتون بزيت والسهم
بحل * بهملة الشيرج * حتى يكون الزيت والحل اكثر مما في الزيتون والسهم *
ليكون قدره بمثله والزائد بالنقل وكذا اكل ما لثقله قيمة كجوز بل منه ولبن بسمنه وعنب
بعصيره فان لا قيمة له كبيع تراب ذهب بن ذهب فسل بالزيادة ولرب الفضل * ويستقرض الخبز
وزنا وعدا * عند محمد وعليه الفتوى ابن ملك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تيسيرا
وفي المجتبى باع رغيفا نقل ابرغيفين نسيئة جاز وبعكسه لا وجاز بيع كسراته كيف كان *
ولا ربوا بين سيد وعبد * ولو مدبرا لا مكاتبا * اذا لم يكن دينه مستغرا قال رقبته وكسبه *
فلو مستغرا يتحقق الربو اتفاقا ابن ملك وغيره لكن في البحر عن المعراج التحقيق الاطلاق
وانما يرد الزيادة للربوا بل لتعلق الغرماء * ولا ربوا بين متغاضين وشريكي عنان
اذا تباعا من مالها * اى مال الشركة زيلعى * ولا بين حربي ومسلم * مستأمن
ولو بعقل فاسد او قمار * ثمه * لان ماله ثمه مباح فيحل برضا مطلقا بلا عد رخلا فاللنا في
والثلاثة * و* حكم * من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر كحربي * فللمسلم الربو معه
خلافا لهما لان ماله غير معصوم فلو هاجر ايناثم عا د اليهم فلا ربوا اتفاقا جوهره قلت ومنه
يعلم حكم من اسلم ثمه ولم يهاجر والحاصل ان الربو احرام الا في هذه الاست مسائل *
* باب الحقوق في المبيع *

آخرها تبعيتها وترتيب الجامع الصغير * اشترى بيتا فوقه آخر لا يدخل فيه العلو *
 مثلث العين * ولو قال بكل حق * هو له او بكل قليل وكثير * ما لم ينص عليه * لان الشيء
 لا يستنبع مثله * وكذا لا يدخل العلو لشرائه منزل * هو ما لا اصطبل فيه * الا بكل حق هو له
 او برافقه * اى حقوقه كطريق ونحوه وعند الثانى المرافق اشباه * او بكل قليل او
 كثير هو فيه او منه ويدخل * العلو * بشرائه او ان لم يذ كر شيئا * ولو لا بنية بتراب او
 بخيام او قباب وهذا التفصيل عرف الكوفة وفى عرفنا يدخل العلو بلا ذكر فى الصور كلها
 فتح وكافى سواء كان المبيع بيتا فوقه علوا وغيره الادار الملك فتسمى سرى نهر كما يدخل
 فى شراء الدار * الكنيف وبئر الماء والاشجار التى فى صحنها * كذا * البستان الداخل *
 وان لم يصرح بذلك * لا * البستان * الخارج الا اذا كان اصغر منها * فيدخل تبعها ولو مثلها
 اراكبر فلا الا بالشرط زيلعى وعينى * والظلة لا تدخل فى بيع الدار * لبنائها على الطريق
 فاخذت حكمه * الا بكل حق ونحوه * مما مر وقال ان مفتحتها فى الدار تدخل كالعلو *
 ويدخل الباب الاعظم فى بيع بيت او دار مع ذكر المرافق * لانه من مرافقها خانية *
 لا * يدخل * الطريق والمسيل والشرب الا بنحو كل حق * ونحوه مما مر * بخلاف الاجارة *
 لد اروض فتدخل بلا ذكر لانها تعقد للانتفاع لا غير * والرهن والوقف * خلاصة *
 ولو اقرب دارا صالح عليها او وصى بها ولم يذ كر حقوقها ومرافقها لا يدخل الطريق *
 كالبيع ولا يدخل فى القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق الا برضى صريح نهر عن الفتح
 وفى الحواشي يعقوبة ينبغى ان يكون الرهن كالبيع اذ لا يقصد به الانتفاع قلت هو جيد
 لولا مخالفته للمنقول كامر ولفظ الخلاصة ويدخل الطريق فى الرهن والصدقة الموقوفة
 كالاجارة واعتمده المصنف تبعا للبحر نعم ينبغى ان تكون الهبة والنكاح والخلع والعنق
 على مال كالبيع والرهن فيها لا يخفى انتهى *

* باب الاستحقاق *

هو طلب الحق * الاستحقاق نوعان * احدهما * مبطل للملك * بالكلية * كالعتق * والحرية
 الاصلية * ونحوه * كتدبير وكتابة * و * ثانيهما * ناقل له * من شخص الى آخر * كالاستحقاق
 به * اى بالملك بان ادعى زيد على بكر ان ما فى يده من العبد ملك له ورهن * فالناقل

لا يوجب نسخ العقد * على الظاهر لانه لا يوجب بطلان الملك * والحكم به حكم على ذى
اليد وعلى من تلقى * ذواليد * الملك منه * ولو مورثه فيتعدى الى بقية الورثة اشباه *
فلا تسمع دعوى الملك منهم * للحكم عليهم * بل دعوى التناج ولا يرجع * احد من
المشتريين * على بائعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه * لئلا
يجتمع ثمنان فى ملك واحد لان بدل المستحق مملوك ولو صالح بشئ قليل او ابرأ عن ثمنه
بعد الحكم له يرجوع عليه فلبائعه ان يرجع على بائعه ايضا لزال البدل عن ملكه ولو حكم
للمستحق نصالح المشتري لم يرجع لانه بالصلح ابطال حق الرجوع وتاممه فى جامع الفصولين *
والمبطل يوجبه * اى يوجب نسخ المعقود اتفاقا * فكل واحد من الباعة الرجوع على بائعه
وان لم يرجع عليه ويرجع * هو ايضا كذلك * على الكفيل ولو قبل القضاء عليه * لعدم اجتماع
الثنين اذ بدل الحر لا يملك * والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة * من الناس سواء
كان ببينة او بقوله انا حر اذ لم يسبق منه اقرار بالرق اشباه * فلا تسمع دعوى الملك من
احد كذا العتق وفروعه * بمنزلة حرية الاصل * واما * الحكم بالعتق * فى الملك المورخ
فعلى الكافة من وقت التاريخ * لا يكون قضاء * قبله * كما بسطه ملا خسر ويعقوب
باشا فاخفظه فان اكثر الكتب عنه خالية * و * اختلفوا * فى القضاء بالوقف قيل كالحرية
وقيل لا * فتسمع فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر * وهو المختار * صحة العمادى وفى الاشباه
القضاء يتعدى الى اربع حرية ونسب ونكاح وولاء وفى الوقف يقتصر على الاصح *
يثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة * كما سيجى ان
حجة متعدي * اما اذا كان الاستحقاق باقرار المشتري او بنكوله او اقرار وكيل المشتري
بالخصوصة او بنكوله فلا رجوع * لانه حجة قاصرة * و * الاصل ان * البينة حجة
متعدي * تظهر فى حق كافة الناس لكن لا فى كل شئ كما هو ظاهر كلام الزيلعي والعيني بل
فى عتق ونحوه كما مر ذكره المصنف * لا الاقرار * بل هو حجة قاصرة على المقر لعدم ولايته
على غيره بقى لو اجتمعا فان ثبت الحق بهما قضى بالاقرار الا عند الحاجة فالبينة اولى
فتح ونهر * فلما استحكمت مبيعة ولد * عند المشتري لا بالاستيلاء * ببينة يتبعها ولها
بشرط القضاء به * اى الولد فى الاصح زيلعي وكلام البزازى يفيد تقييد بما اذا سكنت

الشهود فلو بينا انه لدى اليد او قالوا لا اذن رى لا يقضى به نهر ثم استيلاده لا يمنع استحقات
 الولد بالبينة فيكون ولد المغرور حراً بالقيمة لمستحقه كما مر في باب دعوى النسب * وان
 اقر * ذواليد * بها * لرجل * لا * يتبعها فياً خذها وحدها والفرق ما مر من الاصل وهذا
 اذا كان لم يدعه المقر له فلو ادعاه تبعتها وكذا ساثر الزوائد نعم لا ضمان بهلاكها كزوائد
 المغصوب ولم ينكر النكول لانه في حكم الاقرار قهستاني معزيا للعمادة * ومنع التناقض *
 اى التدافع في الكلام * دعوى الملك * لعين او منفعة لما فى الصغرى طلب نكاح امة يمنع
 دعوى تملكها ولا يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا وفق وهل يكفي امكان التوفيق خلاف
 سنحقة في متفرقات القضاء وفروع هذا الاصل كثيرة سيجي في الدعوى ومنها ادعى
 على آخر انه اخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه ليس هو باخى ثم مات المدعى
 عن تركه فجاء المدعى عليه يطلب ميراثه ان قال هو اخى لم يقبل للتناقض وان قال ابى او
 ابني قبل * لا الحرية * والاصل ان التناقض لا يمنع ما يخفى سببه كالنسب والطلاق *
 وكذا الحرية * فلو قال عبد لمشتري اشترني فانا عبد * لزيد * فاشتراه * معتمدا على مقالته * فاذا
 هو حر * اى ظهر انه حر * فان كان البائع حاضر او غائبا غيبة معروفة * يعرف مكانه *
 فلا شئ على العبد * لوجود القابض * والارجع المشتري على العبد * باليمن خلا نالنا نى
 ولو قال العبد اشترني فقط اوانا عبد فقط لا رجوع عليه اتفاقا درر * ورجع * العبد على
 البائع * اذا غفربه * بخلاف الرهن * بان قال ارتهنى فاني عبد لم يضمن اصلا والاصل
 ان التغير يوجب الضمان في ضمن عقل المعاوضة لا الوثيقة * باع عقار ثم برهن انه وقف
 محكوم بلزومه قبل والا لا * لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق فتح واعتمده
 المصنف تبعا للبحر على خلاف ما صوبه الزيلعى وتقدم فى الوقف وسيجي آخر الكتاب *
 اشترى شياً ولم يقبضه حتى ادعاه آخر * انه له * لا تسمع دعواه بدون حضور البائع و
 المشتري * للقضاء عليهما او قضى له بحضورهما ثم برهن احدهما على ان المستحق باعه من
 البائع ثم هو باعه من المشتري قبل لزوم البيع وتمامه فى الفتح * لا عبرة بتاريخ الغيبة *
 بل العبرة بتاريخ الملك * فلو قال المستحق * عند الدعوى * غابت * عني * هذه * الدابة *
 منذ سنة * فقبل القضاء بها للمستحق اخبر المستحق عليه البائع عن القصة * فقال البائع لى

بيته انها كانت ملكا لي منذ سنتين * مثلا وبرهن على ذلك لا تندفع * الخصومة * بل يقضى
 بها للمستحق لبقاء دعواه في ملك مطلق خال عن التاريخ من الطرفين * العلم بكونه
 ملك الغير لا يمنع من الرجوع * على البائع * عند الاستحقاق * فلو استرد المشتري يعلم
 غصب البائع اياها كان الولد رقيقا لا نعل ام الغرور يرجع بالثمن وان اقر بملكية المبيع
 للمستحق درروفي القنية لو اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده ورجع لم يبطل اقراره فلو
 وصل اليه بسبب ما مر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل بخلاف النص * لا يحكم *
 القاضي * بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب قاض كذا * لان الخط يشبه الخط فلم يجز
 الاعتماد على نفس السجل * بل لابد من الشهادة على مضمونه * ليقضي للمستحق عليه
 بالرجوع بالثمن * كذا * الحكم * فيما سوى نقل الشهادة والوكالة * من محاضر وسجلات
 وصكوك لان المقصود بكل منهما الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها لتتصيل العلم
 للقاضي ولد الزم اسلامهم ولو الخصم كافرا * ولا رجوع في دعوى حق مجهول * من دار صواع
 على شيء معين واستحق بعضها ليجوز دعواه فيما بقي * ولو استحق كلها رد كل العوض *
 لدخول المدعي في المستحق * واستفيد منه * اى من جواب المسئلة امران احدهما *
 صحة الصلح عن مجهول * على معلوم لان جهالة الساقط لا تغضى الى المنازعة * والثاني *
 عدم اشتراط صحة الدعوى لصحته * لجهالة المدعى به حتى لو برهن لم يقبل ما لم يدع اقراره
 به * ورجع * المدعى عليه * بحصته في دعوى كلها ان استحق شيء منها * لغوات سلامة
 المبدل قيد بالمجهول لانه لو ادعى تدرا معلوما كبرعها لم يرجع مادام في يده ذلك المقدار
 وان بقى اقل رجع بحساب ما استحق منه فخرج لو صالح من الدنانير على الدراهم وقبض
 الدراهم فاستحققت بعد التفريق رجع بالدنانير لان هذا الصلح في معني الصرف اذا استحق البدل
 بطل الصلح فوجب الرجوع درروفيها فزوع اخر فلتنظر وفي المنظومة المجيبة مهمة منها
 نظم لو مستحقا ظهرا لمبيع * له على بائعه الرجوع * بالثمن الذي له قد دفعا * الا اذا البائع
 ههنا ادعى * بانه كان قد يما اشترى * ذلك من ذا اشترى بلا مر * لو اشترى خرابة
 وانفقا * شيئا على تعميرها وطغفا * ذلك يسرى بعد ما اكماها * ثم استحق رجل تماها *
 فاشترى في ذلك ليس راجعا * على الذي غدا التلك بائعا * ولا على ذا المستحق مطالقا * بل

الذى كان عليها انفقاً * وان مبيع مستحق ظهر * ثم قضى القاضي على من اشترى * به
فصلح الذى ادعاه * صلحاً على شئ له اداه * يرجع في ذاك بكل الثمن * على الذى
قد باعه فاستبين * وفي المنية شئ دارا وبني فيها فاستحقت رجوع بالثمن وقيمة البناء مبنيا
على البائع اذ اسلم النقض اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير كما لو استحقت بجميع
بنائها لما تقرر ان الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء
مثلاً ولو حفر بئر او نقي بالوعة او رم من الدار شيئاً ثم استحقت لم يرجع بشئ على البائع لان
الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسألة الخرابه حتى لو كتب في الصك فما انفق
المشتري فيها من نفقة او رم فيها من مرمه فعلى البائع يفسد البيع ولو حفر بئر او طواه يرجع
بقيمة الطي لا بقيمة الحفر فاذا شرطاه فسد وكذا لو حفر ساقية ان تنظر عليها رجوع بقيمة
بناء القنطرة لا بنفقة حفر الساقية وبالجملة فانما يرجع اذا بنى فيها او غرس بقيمة ما يمكن
نقضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة حص وطين وتامه في الفصل الخامس عشر من
الفصولين وفيه شئ كرم ما فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يد * ولم يأكل من ثمره
ولو شري ارضين فاستحقت احد بهما ان قبل القبض خير المشتري وان بعل * لزمه غير المستحق
بخصته من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد والبقرة لم يرجع بما انفق ولو استحق ثياب القن
او بردة الحمار لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل في البيع تبعاً لخاصة له من الثمن ولكن يخير
المشتري فيه قنية ولو استحق من يد المشتري الاخير كان قضاء على جميع الباعة ولكل ان
يرجع على بائعه بالثمن بلا اعادة بينه لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه المشتري عند ابي
حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رح له ان يرجع قال لا ترى ان المشتري الثاني لو ابرأ
الاول من الثمن كان للاول الرجوع كما لو وجد العبد حراً فللكل الرجوع قبله خانية لكن
في الفصول ما يخالفه فتنبه ولو اشترى عبد اذا عتقه بمال اخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع
المستحق بالمال على المعتق ولو شري دارا بعبد واخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت
الشفعة ويأخذ البائع الدار من الشفيع لبطان البيع انتهى *

* باب السلم *

هو * لغة كالسلف وزنا ومعنى وشرعا * بيع اجل * وهو المسلم فيه * بعاجل * وهو رأس

المال * وركنه ركن البيع * حتى ينعقد بلفظ البيع في الاصح * ويسمى صاحب الدراهم رب
السلم والمسلم * بكسر اللام * و * يسمى * الاخر المسلم اليه والحنطة مثلا المسلم فيه * *
والثمن راس المال * وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه * *
لف ونشر مرتب * ويصح فيما امكن ضبط صفته * كجودته وردائه * ومعرفة قدره ككميل
وموزون * وخرج بقوله * مثنى * الدراهم والنانير لانها اثنان فلم يجز فيها السلم
خلا فالملك * وعدى متقارب كجوز وبيض وفلس * وكثيرى ومشمش وتين * ولبن * *
بكسر الباء * وأجر بملين معين * بين صفته ومكان ضر به خلاصة * وذرعى كثوب بين
قدره * طولا وعرضا * وصفته * كقطن وكتان ومركب منهما * وصنعتة * كعمل الشام او
مصر او زيد او عمرو * ورقته * وغلظه * ووزنه ان بيع به * فان الديباج كاثقل وزنه زاد
قيمه والحريز كلما خف وزنه زاد قيمته فلا بد من بيانه مع الذرع * لا * يصح فى عدى متفاوتة
هو متفاوت ماله * كبطيخ وقرع * ودرورمان فلم يجز عد دابل ميمز وما جاز عد داجاز كيلا
وزنا نهر * ويصح فى سمك مليح * ومالح لغة ردية * * فى * طرى حين يوجل وزنا وضربا * *
اي نوعا قيد لهما لاعد اللتفاوت * ولوصغار اجاز وزنا وكيلا * وفى الكبار رو ايتان
مجتبى * لا فى حيوان * ما خلا فاللشافعي * واطرافه * كرووس واكارع خلا فالملك وجاز
وزنا فى رواية * * لا * فى حطب بالحزم ورد طبة بالجزز الا اذا ضبط بما لا يؤدى
الى نزاع * وجاز وزنا فتح * وجوهرو خرز الاصغار لو تبايع وزنا * لانه انما يعلم
به * ومنقطع * لا يوجد فى الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو انقطع
فى اقليم دون آخر لم يجز فى المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق خير رب السلم بين انتظار
وجوده والفسخ واخذ رأس ماله * ولحم ولومنزوع عظم * وجوازه اذا بين وصفه و
موضعه لانه موزون معلوم وبه قالت الاثمة الثلاثة وعليه الفتوى بحر وشرح مجمع لكن فى
القهستانى انه يصح فى المنزوع بلا خلاف انما الخلاف فى غير المنزوع فنية لكن صرح
غيره بالروايتين فتدبر ولو حكم بجوازه صح اتفا قابز اية وفى العينى انه قيمى
عنده منلي عندهما * * لا * بمكيال وذراع مجهول * قيل فيها وجوزه الثانى فى الماء قربا
للتعامل فتح * وبرقية * بعينها * وثمر نخلة معينة الا اذا كانت النسبة لثمره * او نخلة اقربه *

بيان الصفة * لالتعيين الخارج كفتح مرجي اوبلدى بد يارنا فالمانع والمقضي العرف
 فتح * و * لا * فى حنطة حد يئة قبل حد وثها * لانها منقطعة فى الحال وكونها موجودة
 وقت العقد الى وقت المحل شرط فتح وفي الجوهره اسلم فى حنطة جديده اوفى ذرة حد يئة
 لم يجز لانه لا يد رعى اىكون فى تلك السنة شىء ام لا قلت وعليه فما يكتب فى وثيقة السلم
 من قوله جد يد عامة مغسل له اى قبل وجود الجدين اما بعده فيصح كما لا يخفى * وشرطه *
 اى شروط صحته التي تد كرفى العقل سبعة * بيان جنس * كبر او ثمر * و * بيان * نوع *
 كمسقي او بعلي * وصفه * كجيد وردى * وقد ر * ككل اكيلا لا ينقبض ولا ينسط *
 واجل واقله * فى السلم * شهر * به يفتى وفى الحاروى لا بأس بالسلم فى نوع واحد
 على ان يكون حلول بعضه فى وقت وبعضه فى وقت آخر * ويبطل * الاجل * بموت المسلم
 اليه لا بموت رب السلم * فيؤخذ المسلم فيه * من تركته حالا * لبطلان الاجل بموت
 المدينون لا الدائن ولد اشترط دام وجوده لتزوم القدره على تسليمه بموته * و * بيان *
 قد ررأس المال * ان تعلق العقد بمقل راءه كافي * مكيل وموزون وعدى غير متفاوت *
 واكتفيا بالاشارة كما فى من روع وحيوان قلنا ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج
 الى رد رأس المال ابن كمال وقد ينفق بعضه ثم يجد باقيه معيبا فيرده ولا يستبدل له رب السلم
 في مجلس الرد فينفسخ العقل في المردود ويبقى فى غيرة فتلزم جهالة المسلم فيه فيما بقى
 ابن مالك فوجب بيانه * و * السابع بيان * مكان الايفاء * للمسلم فيه * فيما له حمل * وموئنه
 ومثله الثمن والاجرة والقسمة وعينا مكان العقد وبه قالت الثلثة كبيع وقرض واقتلاف و
 غصب قلنا هل اواجبة التسليم فى الحال بخلاف الاول * شرط الايفاء فى المدينه لكل محللاتها
 سواء فيه * اى فى الايفاء * حتى لو ارفاه فى محلة منها برئ * وليس له ان يطالبه فى
 محلة اخرى بزاوية وفيها قبله شرط حمله الى منزله بعد الايفاء فى المكان المشروط لم يصح
 لاجتماع الصفتين الاجارة والتجارة * وما لا حمل له كمسك وكافور وصغار لو لا بشرط
 فيه بيان مكان الايفاء * اتفقا * يوفيه حيث شاء * فى الاصح وصح ابن الكمال مكان العقد *
 ولوعين * فيما ذكر * مكاناتعين فى الاصح * فتح * لانه يغفل سقوط خطر الطريق * و * بقى
 من الشروط * قبض رأس المال * ووعينا * قبل الافتراق * بابل انها وان ناما وسارا

فرسحا او اكبر ولود خل ليخرج الد راهم ان توارى عن المسلم اليه بهطل وان بحيث يراه
 لا وصحت الكفالة والحوالة والارتهان برأس مال السلم بزازية * وهو شرط بقائه على
 الصحة لا شرط انعقاده بوصفها * فينعقد صحته بطل بالافتراق بلا قبض * ولو ابي المسلم
 اليه قبض رأس المال اجبر عليه * خلاصة ربقى من الشروط كون رأس المال منقود او عدم
 الخيار وان لا يشمل البديلين احدهما علتي الربو وهو القدر المتفق او الجنس لان حرمة
 النساء تحقق به وعد هالعينى تبعاً للغاية سبعة عشر زاد المصنف وغيره القدر على تحصيل
 المسلم فيه ثم فرع على الشرط الثامن بقوله * فان اسلم مائتي درهم في كره * بضمه فتشدين
 ستون قفيزا او القفيز ثمانية مكايك والمكوك صاع ونصف عيني * بر * حاله كون المائتين
 مغسومة * مائة دينار عليه * اى علي المسلم اليه * ومائة نقل * نقل هارب السلم * وانترقا * على
 ذلك * فالسلم فيه * حصه * الدين باطل * لانه دين دين وصح في حصه النقل ولم يشع الفساد
 لانه طارحتى لو نقل الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدث ما دنا من او على غير العاقل فسد
 في الكل * ولا يجوز التصرف * للمسلم اليه * فى رأس المال * ولا لرب السلم في *
 المسلم فيه قبل قبضه بنحو * بيع * شركة * ومراجعة * وتولية * ولو ممن عليه حتى اودعه منه
 كان اقاله اذا قبل وفى الصغر اقاله بعض السلم جائزة * ولا * يجوز لرب السلم * شراء
 شئ من المسلم اليه برأس المال بعد الاقاله * في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسداً جاز
 الاستبدال كسائر الديون * قبل قبضه * يحكم الاقاله لقوله عايه افضل الصلوة السلام
 لا تأخذ الا سلمك او رأس مالك اى الاسلامك حال قيام العقد او رأس مالك حال انفساخه
 فامتنع الاستبدال * بخلاف * بدل * الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه * لكن *
 بشرط قبضه فى مجلس الاقاله * لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم * ولو شرب * المسلم اليه فى
 كره * كراو امر * المشتري * رب السلم بقبضه قضاء * عما عليه * لم يصح * للزوم الكيل
 مرتين ولم يوجد * وصح لو كان * الكرقضا * وامر مقرضه به * لانه اعارة لا استبدال *
 كما * صح * لو امر * المسلم اليه * رب السلم بقبضه منه له ثم لنفسه * فاكتاله مرتين
 لزاول المانع * امره * اى المسلم اليه * رب السلم ان يكيل المسلم فيه * في ظرفه *
 فكاله في ظرفه * اى وعاء رب السلم * بغيبته * اما بحضوره فيصير قابضا بالتخلية * او امر

المشتري البائع * بذ لك * فكال في ظرفه * ظرف البائع * لم يكن قابضا * لحقه * بخلاف
كيله في ظرف المشتري بامر * فانه قبض لان حقه في العين والاول في الذمة * كيل
العين * المشتراة * ثم كيل الدين * المسلم فيه وجعلهما * في ظرف المشتري قبض بامر *
لتبعية الدين للعين * وعكسه * وهو كيل الدين اولا * لا * يكون قبضا وخيراه بين
نقض البيع والشركة * اسلم امة في كبر وقبضت فتقايلا * اسلم * ماتت * قبل قبضها
بحكم الاقالة * بقى * عقد الاقالة * او ماتت فتقايلا صح * لبقاء المعقود عليه وهو المسلم
فيه * وعليه قيمتها يوم القبض فيهما * في المسئلتين لانه سبب الضمان * وكذا * الحكم
في * المقايضة بخلاف الشراء بالثمن فيهما * لان الامة اصل في البيع والحاصل جواز
الاقالة في السلم قبل هلاك الجارية وبعد * بخلاف البيع * تقايلا البيع في عهد فابق *
بعد الاقالة * من يد المشتري فان لم يقدر على تسليمه * للبائع * بطلت الاقالة
والبيع بحاله * قنية * والقول لمعي الرداءة والتاجيل لالتا في الوصف * وهو الرداءة *
والاجل * والاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان خرج خصومة
ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمعي الصحة عندهما وعند المنكر * ولو
اختلفا في مقدار القول للطالب مع يمينه * لا نكارة الزيادة * وان برهن قبل وان
برهنا قضي بينة المطلوب * اى المسلم اليه لاثباتها الزيادة * وان * اختلفا * قى مضيه
فالقول للمطلوب * اى المسلم اليه بيمينه الا ان يبرهن الآخر وان برهنا بيمينه
المطلوب ولو اختلفا في المسلم تحالفا فتح * والاستصناع * هو طلب عمل الصنعة * باجل *
ذكر علي سبيل الاستمهال الاستعجال فانه لا يصير سلما * سلم * فتعبر شر ائطه * جرى
فيه تعامل ام لا * وقال الاول استصناع * وبذ ونه * اى الاجل * فيما فيه تعامل الناس
كخف ومقمة وطست * بمهلة وذكره في المغرب بالشين المعجمة وقد يقال طشوت * صح *
الاستصناع * ببعالعدة * على الصحيح ثم فرع عليه بقوله * فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع
الامر عنه * ولو كان علق لما لزم * والمبيع هو العين لاعمله * خلافا للبردي * فان جاء *
الصانع * بمصنوع غيره او بمصنوعه قبل العقل * فاخذ * صح * ولو كان المبيع عمله لما صح * ولا
يتعين * المبيع * له * اى الامر * بلارضا فصيح بيع الصانع * لمصنوعه * قبل روية امره *

ولو تعين له لما صح بيعه * وله * اى للأمر * اخذ وتركه * بخيار الروية ومغاداة انه
 لا خيار للصانع بين روية المصنوع له وهو الاصح نهر * ولم يصح فيما يتعامل فيه كالثوب
 الا باجل كما مر * فانه لم يصح فسدان ذكر الاجل على وجه الاستمهال وان للاستعجال
 كعلي ان تفرغه غدا كان صحيحا فروع السلم في الدبس لا يجوز لما في اجارة جواهر
 الفتاوى ولو جعل الدبس اجرة لا يجوز لانه ليس بمنلى لان النار عملت فيه ولذا لا يجوز
 السلم فيه فلا يجب في الدمة حتى لو كان عينا جائزاً وتنت وسمي في الغصب ان الرب
 والفطر واللحم والفحم والاجر والصابون والمصفر والسرقتين والجلود والصرم وبر مخلوط
 بشعير قيمي فليحفظ انتهى *

* باب الممفرقات *

من ابوابها وعبر في الكنز بمسائل منشورة وفي الدرر بمسائل شتى والمعنى واحد *
اشترى ثورا افرسا من خزف لاجل استيناس الصبي لا يصح * ولا قيمة له * فلا يضمن
 متلفه وقيل بخلافه * يصح ويضمن تنية وفي آخر حظار المجتنب عن ابي يوسف يجوز
 بيع اللعبة وان يلعب بها الصبيان * وصح بيع الكلب * ولو عقورا * والفهد * والعيل
 والقرد * والسباع * بسائر انواعها حتى الهرة وكن الطيور * علمت اولا * سوى
 الخنزير وهو المختار للانتفاع بها وبجلدها قد مناه في البيع الفاسد والتمسخر بالقرد
 وان كان حراما لا يمنع بيعه بل يكره كبيع العصير شرح وهبانية فروع لا ينبغي اتخاذ
 الكلب الا لخوف لص او غيره فلا بأس ومثله سائر السباع عيني وجازاقتناؤه لصيد
 وحراسة ماشية وزرع اجماعا * كما صح بيع خر حمام كثير و * صح * هبته * قنية *
 وادنى القيمة التي تشتري الجواز البع نلس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز * قنية * كالا
 يجوز بيع هوام الارض كالخناس * والقنائل والعقارب والوزغ والضب * و *
 لا هوام * البحر كالسرطان * وكما فيه سوى السمك وجوز في الغنبة بيع ماله ثمن
 كسفنقور وجلود خز وجل الملاء لو حيا واطلق الحسن الجواز وجوز ابا الليث بيع الحيات
 ان انتفع بها في الادوية والا لاورده في البلد ائع بانه غير سديد لان المحرم شرعا
 لا يجوز الانتفاع به للبدن اوى كالخمر فلا تقع الحاجة الى شرع البيع * ويجوز بيع دهن

نجس * اى متنجس كما قد مناه فى البيع الفاسد * ويتنفع به للاستباح * فى غير مسجد
 كما مر * والذمى كالمسلم فى بيع * كصرف وسلم وربوا وغيرها * غير الخمر والخنزير
 وميتة لم تمت حتف انفسها * بل بنحو خنق او ذبح مجوسي فانها كخنزير وقد امرنا بتركهم
 وما يدنون * وصح شراؤه * اى الكافر كما قد مناه فى البيع الفاسد * عبد امسلياً او
 مصحفاً * او شقصا منهما * ويجبر على البيع * ولو لمشتري صغيراً اجبر عليه وليه ولو لم يكن
 اقام القاضى له ولياً وكذا لو اسلم عند * ويتبعه طفله ولو اعنقه او كاتبه جازنان عجز اجبر
 ايضاً ولو دبره او استولدها سعيها في قيمتها ويوقع ضرراً لوطنه مسلمة وذلك حرام
 قريع من عادته شراء المردان يجبر على بيعه دفعا للفساد ونهرو غيره * وكذا
 محرم اخذ صيد ايو مربا رساله ولو اسلم مقرض الخمر سقطت ولو المستقرض
 فروايتان * وطئ زوج * الامة * المشتراة * التي انكحها مشتريها قبل قبضها * قبض
 لمشتريها * لحصوله بتسليمه فصار نعله كفعله * لا * مجرد * نكاحها * استحساناً *
 فلو انقض البيع * قبل القبض * بطل النكاح فى * قول الثانى وهو * المختار * وقيد
 الكمال بما اذا لم يكن بطلاً نه بموتها فلو به قبل القبض لم يبطل النكاح وان بطل
 البيع فيلزمه المهر للمشتري فتح * اشترى شيئاً * منقولاً لان العقار لا يبيعه القاضى *
 وغاب * المشتري * قبل القبض ونقل الثمن غيبة معروفة فاقام بائعه بينة انه باعه *
 منه لم يبع في دينه لا مكان ذهابه اليه * وان جهل مكانه يبع المابيع * اى باعه القاضى
 او ما مورده نظر الغائب وادى الثمن وما فضل يمسكه للغائب وان نقص نبعه البائع
 اذا ظفر به * وان اشترى انسان شيئاً * وغاب واحد * منهما * فللحاضر * مع * كل
 ثمنه ويجبر البائع على قبول الكل ودفع الكل للحاضر * وله قبضه وحبسه * عن
 شريكه اذا حضر * حتى ينقل شريكه * الثمن بخلاف احد المستاجرين والفرق ان
 للبائع حبس المبيع لاستيفاء الثمن فكان مضطراً بخلاف المؤجر اللهم الا اذا شرط تعجيل
 الاجرة * باع * شيئاً * بالف منقال ذهب وفضة تنصفاً به * اى بالمنقال فيجب خمسمائة
 منقال من كل منهما لعدم الاولوية * وفى * يبعه شيئاً * بالف من الذهب والفضة *
 تنصفاً وانصرف للوزن المعهود فالنصف * من الذهب مثاقيل و * النصف * من الفضة

وراهم * ومثله له طي آخر كرحنطة وشعير وسوسم لزمنه من كل ثلث كروهن اقله ته
 في المعاملات كلها كسهر ووصية ووديعة وغصب واجارة وبل لخلع وغيره في موزون
 ومكيل ومعد ودومل روع عيني وقوله * وزن سبعة * تغل لم في الزكوة وافاد الكمال
 ان اسم الد را هم ينصرف للمتعارف في بلد العقل ففي مصر ينصرف للغلوس وافاد في
 النهر ان قيمته تختلف باختلاف الا زمان فانتي القا ني بانه يساوي نصفاً وثلاثة فلوس
 فلواطلق الواقف الد را هم اعتبر زمنه ان عرف والاصرف للفضة لانه الاصل كالوقتيد : بالنقرة
 كواقف الشخصية ونحوها فقيمة درهمها نصفان وافاد المصنف ان النقرة تطلق على
 الغضة والد هب وعلي الغلوس النحاس بعرف مصر الآن فلا بد من مرجح فان لم يوجد
 فالعمل علي الاستيما رات اقل يمة للوقف كما عولوا عليها في نظاير كعمرة خراج
 ونحوه قال وبه افتى الملا ابو السعود افندي * ولوقبض زيفاد لجيل * كان له
 على آخر * جاصلا به * فلوعلم وانفقه كان قضاء اتفاقا * ونفق او انفق * فلوقا امارده
 اتفاقا * فهو قضاء * لحقه وقال ابو يوسف رح اذ لم يعلم يرد مثل زيغه ويرجع لجيل :
 استحسانا كالوكانت ستوفة از بهرجة واختاروه للغنوى ابن كمال قلت ورجحه في البئر
 والنهر والشرب لبلالية وبه يفتي * ولوفرخ او باض طير في ارض * لرجل * او تكسر فيها
 طيبي * اى انكسر رجله بنفسه فلو كسرها رجل كان للكا سر لا لاخل * فهو لا لاخل * اسبق
 يد له لمباح * الا اذا هميا ارضه لذ لك * فهو له * او كان صاحب الارض قريبا من الصيد *
 بحيث يقل رعلى اخل : لو مد يد : فهو لصا حب الارض لتمكنه منه فلواخل : غيره
 لم يملكه نهر * وكذا * مثل ما مر * صيد تعلق بشبكة نصبت للجفاف * اودخل دار
 رجل * ود رهم او سكر نثر فوق على ثوب لم يعد له * سا بقا * ولم يكف * لاحقا
 فلواخل : او كفه ملكه بهن الفعل فروع غسل النحل في ارضه ملكه مطلقا لانه
 صار من انزالها شرعى وازا فطلب المشتري ان يكتب له البائع صكالا يجبر عليه ولا
 على الاشهاد والخروج اليه الا اذا جاءه : بعول وصك فليس له الامتناع من
 الاقرار شرعى قطننا فغزلته امرأته فكله له المرأة اذا كغنت زوجها بلاذن الورثة كغن
 مثله رجعت في التركة ولو اكدر لا ترجع بشئ قال رحمه الله تعالى ترجع بقيمة كغن

المثل لا يبيعه اكتسب حراما واشترى به او بالك راهم المنصوبة شيئا قال الكرخي
 ان نقل قبل البيع تصدق بالربح والا لا وهن اقياس وقال ابو بكر كلاهما سواء ولا
 يطيب له وكذا لو اشترى ولم يقل بهن الك راهم واعطى من الك راهم دفع ما له مضاربة
 لرجل جاهل جازا خذ ربحه ما لم يعلم ان ذلك اكتسب الحرام من رمى ثوبه لا يجوز لاحد
 اخذ ما لم يقل حين رمى لئلا خذ من اراد باع الاب ضيعة طفله والاب مغسل فاسق
 لم يجز بيعه استحسانا نشرت لطفها على ان لا ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالمهبة استحسانا قال
 الاسير اشترى او فكني فشراه رجع بما ادعى كانه اقضه ولو قال بالف فشراه باكثر لم يلزمه
 الفضل لانه تخلص لا شراء اشترى دارا وادبغ وتاذى جيرانه ان على الك وام يمنع
 وعلي الندرة يتحمل منه شري لهما على انه لحم غنم فوجد لحم معزله الرد قال زن لى
 من هذا اللحم ثلثة ارطال فوزن له اجبر ومن هذا الخبز فوزن له لم يجبر شري
 بن راخري فيما فاذا هو ربيعي اشترى بنو الباطن فاذا هو بنو القباء ان فائما رده وان
 مستهلكا فعليه مثله ساوم صاحب الزجاج فدفع له قل حال ينظره فوقع منه على اقل اح ناكسر
 ضمن الا قد اح لا القبح شري شجرة باصلها وفي قطعها من الاصل ضرر بالبائع يقطعه
 من وجه الارض من حيث لا يتضرر به البائع ولو انهم من سقوطه حائط ضمن القاع
 ما تولد من تلعه دفع الك راهم زيونا فكسرها اشترى لاشي عليه ونعم ما صنع حيث
 غشه وخانه وكذا لو دفع اليه لينظر اليه فكسره لا بأس ببيع المغموس اذا بين غشه البائع
 او كان ظاهرا يرى ولذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في حنطة خلط فيها شعير والشعير
 يرى لا بأس ببيعه وان طحنه لا يبيع وقال الثاني في رجل معه فضة نحاس لا يبيعها حتى
 يبين وكل شيء لا يجوز فانه ينبغى ان يقطع ويعاتب صاحبه اذا انغته وهو يعرفه شري فلوسا
 بد رهم فنفعها اليه وقال هي بد رهمك لا ينفعها حتى يعد ما شري بالك رهم الزيف
 ورضى باقل مما يشري بالجد حل له شري ثيابا ببغل ادعى ان يوفي ثمنه بسمر قند لم
 يجز لهما لانه الاجل باع نصف ارضه بشرط خراج كلها على المشتري فهو فاسد اخذ الخراج
 من الاكار له ان يرجع على الالهقان استحسانا شري الكرم مع الغلة وقبضه ان رضي
 الاكار جاز البيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجز بيعه تضادهما وقال انفعه

فان نفق جازوا لأفرد على فقبله ولم ينقبه له رده استحسانا بخلاف جارية وجن بها عيبا فقال
اعرضها أو بعها فان نفقت والأفرد ما تعرضها علي البيع سقط الرد قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى إذا وطئ الرجل امته ثم زوجها مكانه فللزوجة وطؤها بلا استبراء وقال أبو يوسف
استقمح ولا يقر بها حتى تحيض حيضة كما لو اشترأها كما سمجى في الحظر والكل من
الملتقط * ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به * هنا اعلان أحدهما أن كل ما كان
مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا فلا كالقرض ثانيهما أن كل ما كان من التمليكات
أو لتقييدات كرجعة يبطل تعليقه بالشرط في الأصح لكن في إسقاطات والتزامات
يخلف بها كحج وطلاق يصح مطلقا وفي إطلاقات ولأيات وتحريرات بالملا ثم بزازية
فالاول أربعة عشر على ما في الدرر والكنز واجارة الوقاية * البيع * ان علقه بكلمة ان
لا بعلى على ما بيناه في البيع الفاسد * والقسمة * للمثلى اما قسمة القيمي فتصح بخيار شرط
ورؤية * والاجارة * الا في قوله اذا جاء رأس الشهر فقد آجرتك داري بكن ان يصح
به يغني عما دية وقوله لغاصب داره فرغها والا فاجرتها كل شهر بكن اجاز كما سمجى
في متفرقات الاجارة مع انه تعليق بعدم التفرغ * والاجارة * بالزء فنقول البكر
اجزت النكاح ان رضيت امي مبطل للاجارة بزازية وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط
اذا انعقل موقوف لا يصح تعليق اجازته بالشرط بحرف قصرها علي البيع تصور * والرجعة *
قال المصنف انها ذكرتها تبعا للكنز وغيره قال شيخنا في بحره وهو خطأ والصواب
انها لا تبطل بالشرط اعتبارا لهما باصلها وهو النكاح واطال الكلام لكن تعقبه في النهر
وفرق بانها لا تغتقر اشهود ومهر وله رجعة امة على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشرط
بخلاف النكاح * والصلح عن مال * بمال درر وغيرها وفي النهر الظاهر الاطلاق حتى
لو كان عن سكوت أو انكار كان فداء في حق المنكر ولا يجوز تعليقه * والابراء عن الديون *
لانه تملك من وجه الا اذا كان الشرط متعارفا او علقه بامر كائن كان اعطيت شريكى
فقد ابراءك وقد اعطاه صح وكذا اموته ويكون وصية ولو لوارثه على ما بحثه في النهر *
وعزل الوكيل والاعتكاف * فانهما ليس مما يخلف به فلم يجز تعليقهما بالشرط وهذا في
احل الروايتين كما بسطه في النهر والصحيح الحاق الاعتكاف بالنذر * والمزارعة والمعاملات *

اى اساقات لانهما اجارة * الاقرار * الا اذا علقه بمجى الغن او بموته فيجوز ويلزمه
 للمحال عيني * والوقف * الرابع عشر * التكبير * كقول المحكمين اذا حل الشهر فاحكم
 بيننا لانه صلح معني فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثانى وعليه الفتوى كما في قضاء الخانية
 وبقي ابطال الاجل ففى البرازية انه يبطل بالشرط الفاسد وكذا الحجر على ما فى الاشياء *
 وما * يصح * ولا يبطل بالشرط الفاسد * لعدم المعايضة المالية سبعة وعشرون على ما عد *
 المصنف تبعاً للعيني وزدت ثمانية * القرض * والهبة * والصدقة * والنكاح * والطلاق * والخلع
والعتق * والرهن * والايضاء * كجعلتك وصياً على ان تتزوج بنتى * والوصية * والشركة
والمضاربة * كذا * القضاء * والامارة * كوليتهك بلد كذا امرؤ بى اصح وبطل الشرط
 فله عزله بلا جنحة وهل يشترط لصحة عزله كمد رس ايدى السلطان ان يقول رجعت
 عن التابيد انتى بعضهم بذ لك واختار فى النهر اطلاق الصحة وفى البرازية لو شرط
 عليه ان لا يرتشى ولا يشرب الخمر ولا يمتثل قول احد ولا يسمع خصومة زيد صح التقليل
 والشرط * والكفالة * والحوالة * الا اذا شرط فى الحوالة الاعطاء من ثمن دار المحيل
 فتفسد لعدم قدرته على الوفاء بالملتزم كما عراه المصنف للبرازية واجاب فى النهر بان
 هذا من المحتمل وعد وليس الكلام فيه فليحذر * والوكالة * والاقالة * والكتابة * الا اذا
 كان الفساد فى صلب العقد اى نفس البدل ككتابتة على خمر نتفسد به وعليه يحل اطلاقهم
 كما حره خسرو * واذن العبد فى التجارة * ودعوة الوالد * كهذا الولد منى ان رضيت
 امرأتى * والصلح * عن دم العمل * وكن الابراء عنه * ولم يذكره اكتفاء بالصلح درر *
عن الجراحة * التى فيها القود والا كان من القسم الاول وعن جناية غصب وودعة
 وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة وكفالة درر * والنسب * والحجر * عن المأذون
نهر * والغصب * وامان القن * اشياء * وعقد النمة * وتعليق الرد بالعيب * وتعليقه * بخيار
شرط وعزل القاضى * كعزلتك ان شاء فلان * فينعزل * ويبطل الشرط * لما ذكرنا انها كلها ليست
بمعاوضة مالية * فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص
 بالاسقاطات المحضة التى يحلف بها كطلاق وعتاق وبالاتزامات التى يحلف بها كحج وصلوة
 والتولييات كقضاء وامارة عيني وزيلعى وزاد فى النهر الاذن فى التجارة وتسليم الشفعة

والإسلام وحرر المصنف دخول الإسلام في القسم الأول لأنه من الإقرار ودخول الكفر
 هنا لأنه ترك ويصح تعليق هبة وحوالة وكفالة وإبراء عنها بملائمة * وما تصح إصافته إلى *
 الزمان * المستقبل الإجارة وفسخها والمزارة والمعاملة والامضاربة والوكالة والكفالة
 والإيصاء والوصية والقضاء والإمارة والطلاق والعتاق والوفاء * فهي أربعة عشر وبقي
 العارية والأذن في التجارة فيصحان مضافين أيضا عمداً * وما لا تصح إصافته إلى المستقبل *
 عشرة * البيع وإجازته ونسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال
 والإبراء عن الدين * لأنها تمليكات للحال فلا تضاف للاستقبال كما لا تعلق بالشرط الفاسد
 لما فيه من معني القمار وبقي الوكالة على قول الثاني المفتى به انتهى *

* باب الصرف *

عنونه بالباب لا الكتاب لأنه من أنواع البيع * هو لغة الزيادة وشرعا * بيع الثمن بالثمن
 أي ما خلق المثلثية ومنه المصوغ * جنسا بجنس أو بغير جنس * كذ هب بنضة * ويشترط *
 عدم التاجيل والخيار * والتماثل * أي التساوي وزنا * والتقابض * بالبراجم لا بالتخلية *
 قبل الافتراق * وهو شرط بقائه صحيحا على الصحيح * أن أحدهما جنسا وأن * وصيلة * اختلغا
 جودة وصياغة * لما في الربو * والآن * بان لم يتجانسا * شرط التقابض * لحرمة النساء *
 فلو باع * النخلين * أحدهما بالآخر جزافا * أو بفضل * وتقابضا فيه * أي المجلس *
 صح * العوضان * لا يتعينان * حتى لو استقرضا فاديا قبل افتراقهما وأمسكا ما أشار إليه
 في العقد وأديا مثلما جاز * ويفسد * الصرف * بخيار الشرط والاجل * لاخلالهما بالتقبض *
 ويصح مع إسقاطهما في المجلس * لزوال المانع وصح خيار روية وعيب في مصوغ لا نقل
 فرع الشرط الفاسد يلتحق بأصل العقد عند خلافها لهما نهرا * ظهر بعض الثمن زيوفا
 فرد * ينتقض فيه فقط لا يصرف في ثمن الصرف قبل تبضه * لوجوبه حقا لله تعالى * فلو باع
 دينارين درهمين واشترى بها * قبل قبضها * ثوبا * مثلاً * فسد بيع الثوب * والصرف بحاله *
 باع أمة نعل ألف درهم مع طوق * فضة نى عنقها * قيمته ألف * إنما يبين قيمتها ليغفل
 انقسام الثمن على المائتين إذ أنه غير جنس الطوق والأنا ليعبره بوزن الطوق لا بقيمته فنقل *
 مقابل به والباقي بالجارية * بالغين * متعلق ببيع * ونقل من الثمن ألفا وأرباعها بالفين ألف

نقل والف نسئة ارباع سيفاً حليته خمسون وتخلص بلا ضرر * فباعه * بمائة ونقل خمسين فما نقل *
 فهو * ثمن الغضة سواء سكت او قال خذ هذا من ثمنها * تحرياً للجواز وكذا لو قال هذا
 المعجل حصه السيف لانه اسم للحلية ايضاً لخلوها في بيعه تبعاً ولو زاد خاصة فسد البيع
 لانه لا احتمال * فان افتقرنا من غير قبض بطل في الحلية فقط * وصح في السيف * ان
 تخلص بلا ضرر * كطوق الجارية * وان لم تخلص * الا بضرر * بطل اصلاً * والا صل انه
 متى بيع نقد مع غيره كمغضض ومزركش بنقل من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله او اقل
 او جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التقاض فقط * ومن باع اثناء فضة بغضة او بل ذهب ونقل
 بعض ثمنه * في المجلس * ثم افتقرنا صح فيما قبض واشتركا في الاناء * لانه صرف *
 ولا خيار للمشتري * لتعيبه من قبله بعد ما نقل * بخلاف هلاك احد العبدین قبل القبض *
 فتغير لعل م صنعته * وان استحق بعضه * اى الاناء * اخذ المشتري ما بقى بقسطه او رد *
 لتعيبه بغير صنعته قلت ومفاده تخصيص استحقاقه بالبيئة لا بالقرار فليحذر * فان اجار المستحق
 قبل فسخ الحاكم العقل جاز العقد * اختلفوا متى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق ظاهر الرواية
 انه لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح فتح * وكان الثمن له يأخذه البائع من المشتري ويسلم له اذا لم يفترقا
 بعد الاجازة ويصير العاقل وكيلًا للمميز فتعلق احكام العقل به دون المميز * حتى يبطل العقد
 بمفارقة العاقل دون المستحق جوهره * ولو باع قطعة نقره فاستحق بعضها اخذ * المشتري *
 ما بقى بقسطه بلا خيار * لان التبعض لا يضرها وهذا لو كان الاستحقاق * بعد قبضها
 وان قبل قبضها له الخيار * لتفرق الصفة وكذا الدينار والدرهم جوهره * وصح بيع
 درهمين ودينار بدرهم ودينارين * بصرف الجنس بخلاف جنسه * ومثله *
 بيع كبروكى شعير بكبرى بروكوى شعير * كذا * بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار *
 صح * بيع درهم صحيح ودرهمين غلة * بفتح * نتشيد ما يرد بيت المال ويقبله التجار *
 بل درهمين صحيحين ودرهم غلة * للمساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة * وصح * بيع من
 عليه عشرة دراهم * دين * ممن هو له * اى من دأته فصيح يبعه منه * دينار ابها * اتقانا
 وتقع المقاصة بنفس العقل اذ لا ربوا في دين سقط * او * يبعه * بعشرة مطلقة * عن التقيد
 بل ين عليه * ان دفع * البائع * الدينار * للمشتري * واقفاً العشرة * الثمن * بالعشرة

الذي يقاوم ايضا استحسانا * وما غلب فضته وذهبه فضة وذهب * حكما * فلا يصح بيع الخالص
 به ولا بيع بعضه ببعض الا متساويا وزنا * وكذا * لا يصح الاستقراض بها الا وزنا * كما مر
 في بابها * والغالب * عليه * الغش منها في حكم عروض * اعتبارا للغالب * فيصح بيعه
 بالخالص ان كان الخالص اكثر * من المغشوش ليكون قدره بمثله والزائد بالغش كما مر *
 وبجنسه متفاضلا * وزنا وعدا بصرف الجنس بخلافه * بشرط التقابض * قبل الافتراق *
 في المجلس * في صورتين لضرر التمييز * وان كان الخالص مثله * اى المغشوش * اراقل
 منه اولاي رى فلا * يصح البيع للربوا في الاوليين ولا حتماله في الثالث * وهو * اى
 من الغالب الغش * لا يتعين بالتعيين ان راج * لثمنيته حينئذ * والا * يرج * تعين به * كسلعة
 وان قبله البعض فكز يوفى فيتعلق العقل بجنسه زيفا ان علم البائع بحاله والا فيجنسه جيل *
 و * صح * المبايعة والا استقراض بما يروج منه * عملا بالعرف فيما لا نص فيه فان راج *
 وزنا * فيه * او عددا * فيه * او بهما * فبكل منهما * والمتساوى * غشه وفضته او ذهبه *
 كغالب الفضة * والذهب * في تباع واستقراض * فلم يجز الا بالوزن الا اذا اشار اليهما
 كما في الخلاصة * و * اما في * الصرف فكغالب غش * فيصح بالاعتبار بالمار * اشترى شيئا به *
 بغالب الغش وهو نافع * او بغلوس نافقة فكسدت * ذلك * قبل التسليم * للبائع * بطل *
 البيع * كالوا انقطعت * عن اى الناس فانه كالكساد وكذا حكم الراهم لو كسدت او
 انقطعت بطل وصحائه بقيمة المبيع وبه ينتمى رفقا بالناس بحرو حقائق * وحل الكساد ان
 تترك المعاملة بها في جميع البلاد * فلوراجت في بعضها لم يبطل بل يتخير البائع لتعييها *
 و * حل * الانقطاع عن موجوده في السوق وان وجد في الصيارفة وفي البيوت * كذا
 ذكره العيني وابن ملك بالعطف خلافا لما في نسخ المصنف وقد عزاه للهداية ولم اراه فيها
 والله اعلم وفي البزازية اوراجت قبل نسخ البائع البيع عا د جائز العلم انفساخ العقد
 بلافسخ وعليه فقول المصنف بطل البيع اى ثبت للبائع ولاية فسخه والله الموفق * و * قيد
 بالكساد لانه * لو نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله * اجماعا ولا يتخير البائع * وعكسه *
 لو غلت قيمتها وزادت فذلك البيع على حاله ولا يتخير المشتري ويطلب بنقل ذلك
 العيار الذي كان وقع وقت البيع * فتح * و * قيد بقوله تامل التسليم لانه * لو باع الدلال *

وكذا افضولي * متاع الغير بغير اذنه بدراهم معلومة واستوفاهما فكسدت قبل دفعها الى
رب المتاع لا يغسل البيع * لان حق القبض له عينى وغيره * وصح المبيع بالغلوس النافقة وان لم
تعين كالدراهم وبالكاس لا حتى تعينها * كسلع * ويجب * على المستقرض * رد * مثل * الغلوس
القرض اذا كسدت * واوجب محل قيمتها يوم الكساد وعليه الغتوى بزيادة وفى النهر
وتاخير صاحب الهداية دليلهما ظاهر فى اختيار قوامهما * اشتري شيئا بنصف درهم * مثلاً *
فلوس صح * بلا بيان عدد للعلم به * وعليه فلوس تباع بنصف درهم وكذا اثلث درهم
اوربعة وكذا واشترى بد درهم فلوس او بد درهمين فلوس جاز * عند الثانى وهو الاصح للعرف
كافى * ومن اعطى مير فبادرهما * كبير * فقال اعطنى به نصف درهم فلوسا * بالنصب
صفة نصف * ونصفا * من النضة صغیرا * الاحبة صح * ويكون النصف الاحبة بمثله وما بقى بالفلوس
ولو كرر لفظ نصف بطل فى الكل للزوم الزوا * وما تقر رطهر ان * الاموال ثلثة * الاول * ثمن
بكل حال وهو النقل ان * صحبه الباء او لا قبل بجنسه او لا * والثانى * مبيع بكل حال كالثياب
والدواب * والثالث * ثمن من وجه مبيع من وجه كالمثلثات * فان اتصل بها الباء فثمن
والا فمبيع واما الغلوس فان رائجة فكثمن والاكسلعة * والثمن * من حكمه عدم اشتراط
وجوده فى ملك العائد عند العقل وعدم بطلانه * اى العقل * بهلاكه * اى الثمن * ويصح
الاستعمال به فى غير الصرف والسلم * لافيهما * وحكم المبيع خلافة * اى الثمن * فى
الكل * فيشترط وجود المبيع فى ملكه وهكذا من حكمها وجوب التساوى عند المقابلة بالجنس فى
المقدرات كما تقررت نيب فى بيع العينة وبأتى متنا فى الكفالة بيع التلجبة ويأتى متنا فى الاقرار
وهو ان يظهر عقل او هو لا يبرأ انه يلجى اليه لخوف عدوه وليس يبيع فى الحقيقة بل كالتهمز
كما بسطته فى آخر شرحى على المداور وندمت عن النلو يوح ان الاقسام ثمانية وسبعون وعقد له
قاضى خان فضلاً آخر الاكراه ملخصة انه بيع منعقد غير لازم كالبيع بالخيار وجعله الباقي فاسد او
لو ادعى احد هما بيع التلجبة وانكر الآخر فاقول لم ادعى الجبل بيمينه ولو ادعى احد هما قبل ولو برهنا
فالتلجبة ولو تابعا فى العلانية ان اعترفنا ببنائنا على التلجبة فالبيع باطل لاتفاقهما انهما هزل لابل ولا
فلازم ولولم تحتصر همانية فباطل على الظاهر منية قلت ومغاداة انهما لو تواضعا على الوفاء
قبل العقل ثم عقدا محالين عن شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة وبيع الوفاء ذكرته

هنا تبعا للملذوز صورته ان يبيعه العين بلف على انه ان رد عليه الثمن رد عليه العين وسماه
الشافعية بالرهن المعاد ويسمى بمصر بيع الامانة وبالشام بيع الاطاعة قيل هو رهن فتضمن
زوائد وقيل بيع يفيده الانتفاع به وفي اقاله شرح المجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل
ان بلفظ البيع لم يكن رهنا ثم ان ذكر الفسخ فيه او قبله او زعماء غير لازم كان بيعا فاسد الرهن
على وجه الميعاد جازوازم الوفاء به لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح
كما في الكافي والخانية واقرة خسرو هنا والمصنف في باب الاكراه وابن الملك في باب الاقاله
بزيادة وفي الظهيرية لو ذكر الشرط بعد العقد يلتحق بالعقد عند ابي حنيفة ولم يذكر انه
في مجلس العقد او بعده وفي البرازية ولو باءه لا خربا تا توقف على اجازة مشترية وفاء
ولو باعه المشتري فللبائع او ورثته حق استرداد وفاد في الشربلية ان ورثة كل من البائع
والمشتري يقوم مقام مورثه نظر الجانب الرهن فليحفظوا واستأجره بائعه لا يلزمه الاجر
لانه رهن حكما حتى لا يحل الانتفاع به قلت وفي فناء ابن الحلبي ان صدرت الاجارة
بعد قبض المشتري المبيع وفاء او للبناء وحده فهي صحيحة والاجرة لازمة للمبايع طول مدة
التواجر انتهى قنية قلت وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده فافتى علماء الروم بلزوم اجر
المثل ويسمونه بيع الاستقلال وفي الك ررصح بيع الوفاء في العقار استحسانا واختلاف في
المنقول وفي المتقطار المنية اختلافان البيع بات او فاء جد او هزل فالقول لم يعمي الجدل
والبيات الا بقرينة الهزل والوفاء قلت لكنه ذكر في الشهادات ان القول لم يعمي الوفاء
استحسانا كما سيجي فليحفظ ولو قال البائع بعثك بيعا باقا فالقول له الا ان يدل على الوفاء
بنقصان الثمن كثيرا الا ان يدعي صاحبه تغير السعر وفي الاشباه في او اخر قاعدا العادة
محكمة عن المنية لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف جوزة مشائخ بخاري للعرف ثم نقل
في آخرها عن اجارة البرازية ان به انتهى مشائخ بلخ وخوازم وابوعلى النسقي ايضا قال
والفتوى على جواب الكتاب للطحان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص وفيها من
البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة الناس فرار من الربو اقالوا
ماضاق علي الناس امرا الا اتسع حكمه ثم قال والحاصل ان المنه ب عدم اعتبار العرف الخاص
ولكن افتى كثير باعتباره ناتول علي اعتباره ينبغي ان يغني بان ما يقع في بعض الاسواق من خلو

الحيوانيت لازم ربيصير الخلو في الحانوت حقاله فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وكنز الاقول علي اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالنزول عن الوظائف بما يعطي لصاحبها وينبغي الجواز وانه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله تلت وايد في زواجر الجواهر بما في راقعات الصرصرى رجل في يد دكان فغاب فرغ المتولى امره للقاضي فامر القاضي بفتحه واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الخائب فهو اولى بدكانه وان كان له خلوفه واولى بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء اجرها ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر باداء ذلك ان رضي به ولا يؤمر بالخروج من الدكان والله تعالى اعلم انتهى بلغظه *

* كتاب الكفالة *

مناسبتها للبيع لكونها فيه غالبا ولكونها بالامر معاوضة انتهاء * هي * لغة الضم وحكى ابن القطاع كفلته وكفلت به وعنه وتثليث الغاء شرعا * ضم ذمة * الكفيل * الى ذمة * الاصيل * في المطالبة مطلقا * بنفس اربدين او عين كمغصوب ونحوه كما سيجي لان المطالبة تعم ذلك ومن عرفها بالضم في الدين انما اراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال لانه محل الخلاف وبه يستغني عما ذكره ملا خسر * وركنها اثبات وقبول * بالالفاظ الاتية ولم يجعل الثاني الثاني وكذا * وشرطها كون المكفول به * نفسا او مالا * مقدورا والتسليم * من الكفيل فلم تصح بحد وقود * وفي الدين كونه صححا قائما * لاساقطا بموته مفلسا ولا ضعيفا كبدل كتابة ونفقة زوجة قبل الحكم بها فما ليس ديننا بالاولى نهر * وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل * بما هو علي الاصيل نفسا او مالا * واصلها من هو اهل التبرع * فلا تنفل من مجنون ولا صبي الا اذا استدل ان له وليه وامره ان يكفل بالمال عنه فيصح ويكون اذا نفي الاداء محيط ومغادره ان الصبي يطالب بهن المال بموجب الكفاية ولو لاها لطلب الولي نهر ولا من مريض الامن الثلث ولا من عبده ولو ما ذونا في التجارة * ويطلب بعد العتق الا اذا اذن له المولى ولا من مكاتب ولو باذن المولى * والمكفي * وهو الدائن * مكفول له والمكفي عليه * وهو المديون * مكفول عنه * ويسمى الاصيل ايضا * والنفس ازر

المال مكفول به ومن لزمته المطالبة كفيل * ودليلها الاجماع وسند * قوله عليه افضل
 الصلوة والسلام الزعيم غارم وتركها احوط مكتوب في التوربة الزعامة اولها ملامة
 واسطها ندامة وآخرها غرامة مجتبى * وكفالة النفس تنعقد بكفلة بنفسه ونحوها مما
 يعبر به عن بدنه * كالطلاق وقد منائمه انهم لو تعارفوا اطلاق اليد علي الجملة وقع به الطلاق
 فكذلك اني الكفالة فتح * و * بجزء شائع ككفلة * بنصفه او ثلثه او ربعه * ينعقد * بضمنته او
 علي اوالي * او عندي * او انا به زعيم * اي كفيل * او تبيل به * اي بفلان او غيرهم او
 حميل بمعنى محمول بل ائع * و * ينعقد بقوله * انا ضامن حتى يجتمعوا * وحتى * يلتقيا *
 ويكون كفيل الى الغاية تاخر خاتمة * وقيل لا * ينعقد * لعدم بيان المضمون به * اهو
 نفس او مال كما نقله في الخاتمة عن الذاني قال المصنف والظاهر انه ليس المذهب لكن
 استنبط منه في فتاويه انه لو قال الطالب ضمنت بالمال وقال الضامن انما ضمنت بنفسه لا يصح
 ثم قال وينبغي انه اذا اعترف انه ضمن بالنفس ان يؤاخذ باقراره الى آخره فراجع *
 كما * لا تنعقد * في * قوله * انا ضامن * او كفيل * لمعرفته * علي المذهب خلا فالثاني
 لانه لم يلتزم المطالبة بل المعرفة واختلف في انما ضامن لتعريفه او على تعريفه والوجه للزوم
 فتح كذا ضامن لوجهه لانه يعبر به عن الجملة سراج وفي معرفة فلان علي يلزمه ان يدل عليه
 خاتمة ولا يلزم ان يكون كفيلان * واذا كفل الى ثلاثة ايام * مثلا * كان كفيل بعد الثلاثة * ايضا ابد حتى
 بسلمه لما في المتنق وشرح المجمع لوسلمه للحال برئ وانما المدة لتأخير المطالبة وازاد وانما برئ بعد
 ذلك لم يصير كفيل اصل في ظاهر الرواية وهي الخيلة في كماله لا تلزم درر وشباه قامت ونقاه في لسان
 الحكم عن ابن الليث وان عليه الغتوى ثم نقل عن الواقعات ان الغتوى انه يصير كفيل
 انتهى لكن تغوى الاول بانه ظاهر المذهب قنية * ولا يطالب * بالمكفول به * في الحال *
 في ظاهر الرواية * وبه ينتهي * وصححه في السراجية وفي البرازية كفل متى اركلها
 طلب فله اجل شهر وصحت واه اجل شهر من طلبه فاذا اتم الشهر فطالبه لزمه التسليم ولا اجل
 له ثانيا ثم قال كفل متى انه بالخيار عشرة ايام او اكثر صح بخلاف البيع لان مبناها علي
 التوسع * وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضره فيه ان طلبه * كان بين مؤجل حل * فان
 احضره * فيها * والا حبسه الحاكم * حين يظهر مطالبه ولو ظهر عجزه ابتداء لا يحبس عيني

فان غاب * امهله الحاكم مذكها به واياه ولول ان الحرب عيني وابن ملك * ولولم
 يعلم مكانه لا يطالب به * لانه عاجز * ان ثبت ذلك بتصل بق الطالب * زيلعي زاد في
 البحر * اوبينة اقامها الكفيل * مستد لايما في القنية غاب المكفول فللك ان ملازمة الكفيل
 حتى يحضره وحيلة دعه ان يدعي الكفيل عليه ان خصمك غائب غيبة لا تدري من لي
 موضعه فان برهن على ذلك تدفع عنه الخصومة واواختلفا فان له خرجة للتجارة معروفة
 امر الكفيل بالذهاب اليه والاحلف انه لا يدري موضعه ثم في كل موضع فلما بذها به اليه
 للطالب ان يستوثق بكفيل من الكفيل لثلا يغيب الآخر * ويبرأ * الكفيل بالنفس * بموت
 المكفول به * او عيلا * اراد به دفع توهم ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه ازمته قيمته وسمي
 ماله كفل برتبته * وموت الكفيل * وقيل يطالب وارثه باحضاره سراج * لا * بموت *
 الطالب بل وارثه ارضيه يطالب الكفيل وقيل يبرأ وهبانية والمال هب الاول * و
 يبرأ * بل دعه الى من كفل له حيث * اى في موضع * يمكن مخاصمته * سواء قبله الطالب
 ام لا * وان لم يذل * رقت التكفيل * اذا دعت اليك فانا برى * ويبرأ بتسليمه مرة قال سلمته
 اليك بجهة الكفالة او لان طلبه منه فلا بد ان يقول ذلك * واوشرطه بيمينه في مجلس الغاضى
 سلمه فيه * لم يحضر تسليمه في غيره * به يغتفر في زمانها ان الناس في اعانة الحق ولو سلمه
 عند الامير او شرط تسليمه عند هذا القاضي فسلمه عند قاض آخر جاز * ولو سلمه في السجن
 لو سجن هذا القاضي اسجن امير الجبل في هذا المصرجا ابن ملك * وكذا يبرأ * الكفيل *
 بتسليمه المطلوب نفسه * لتصل المقصود * وتسلمه وكيل الكفيل * لقيامه مقامه * و
 رسوله * اليه * ان رسوله الى غيره * لا جنبي وفيه يشترط قبول الطالب ويشترط ان يقول كل
 واحد من هؤلاء سلمت اليك عن الكفيل * ودر * من كفالته * اى بحكم الكفالة عيني والا لا يبرأ
 ابن كمال فله حفظ * فان قال ان لم اوف * اى آت * به غدا فهو من مال عليه * من المال *
 فلم يواف به مع قدرته عليه * فلو عجز بحس او مرض ام يلزمه المال الا اذا عجز بموت المطلوب
 او جنونه كما فاده بقوله * او مات المطلوب * في الصورة المذكورة * ضمن المال * في
 صورتين لانه علق الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح ولا يبرأ عن كفالة النفس لعدم
 التناهي فلما برأ عنها فلم يواف به لم يجب المال لغنى شرطه قيم بموت المطلوب لانه لو مات

الطالب طلب وارثه وأومات الكفيل طواب وارثه ورر فان دفعه أوارث للطالب برعي وان
 لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال علي الوارث يعني من تركه الميعة عيني * ولو اختلفا في
 المرافاة * وعد معها * فالقول للطالب * لانه منكرها * وحيث أن المال لازم على الكفيل *
 خانية وفيها لو اختلف الطالب فلم يجد الكفيل نصب عنه القاضي وكيل ولا يصدق الكفيل
 على المرافاة الا بحجة * ادعى على آخر * حقا عيني او * مائة دينار ولم يبينها * اجيدة ام
 رديئة ام شريفة لم تصح الدعوى * فقال رجل * المدعى دعه فان الكفيل بنفسه * ان لم
 يوافك به غدا فعليه * اى فعلي المائة * فلم يوافق * الرجل * به غدا فعليه المائة * اى التي
 بينها المدعى اما بالبهنة او باقرار المدعى عليه وتصح الكفالتان لانه اذا بين التحق البيان باصل
 الدعوى فتبين صحة الكفالة بالنفس فترتب عليه الثانية * والقول له * اى الكفيل * في البيان *
 لانه يدعى صحة الكفالة وكلام السراج يفيق اشتراط اقرار المدعى عليه بالمال
 فليست ر * لا يجبر * المدعى عليه * على اعطاء الكفيل بالنفس في * دعوى *
 حد وقود * مطلقا ولا يجبر في قود وحد قود وسرقة كتعزير لانه حق آدمى والمراد
 بالاجبر الملازمة لا الحبس * ولو اعطي * برضاه كفيل في قود وقود وسرقة * جاز *
 اتفاقا بين كمال فظاهر كلامهم انها في حقوقه تعالى لا يجوز نهر قلب وسيجيى انها لا تصح
 بنفس حد وقود فليكن التوفيق * ولا حبس فيها حتى يشهد شاهدان مستوران او
 واحد عدل * يعرفه القاضي بالعدالة لان الحبس للتهمة مشروع وكل تعزير المتهم
 بحر فواثل لا يلزم احدا احضارا حد فلا يلزم الزوج احضار زوجته لساع دعوى عليها
 الا في اربع كفيل نفس وسجان قاض والاب في صورتين في الاشباه وفي حاشيتها لا بن
 المصنف معزيا لا حكومات العماد والاب يطالب باحضار طفله اذا تعينت وفيها القاضي
 ياخذ كفيل باحضار المدعى وكذا المدعى عليه الا في اربع مكاتبه وما ذونه ووصى ووكيل
 اذا لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وفي شرح المجمع عن محمد اذا كان المدعى عليه معروفا
 لا يجبر على الكفيل ولو كان ذريه لا يجبر اتفاقا بل حقه في اليمين فقط انتهى بابراء الاصيل
 يبرأ الكفيل الا كفيل النفس الا اذا قال لاحق لي قبله ولا ملوكي ولا ليتيم انا وصيه
 ولا لوقف انا متولي حينئذ يبرأ الكفيل اشباه * واما كفالة المال فتصح به ولو * المال *

مجهول اذا اصاب * ذلك المال * دينا صحيحا * الا اذا كان الدين مشتركا كما سيجي
 لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز ظهريته والافى مسئلة النفقة المقدرة فتصح مع انها تسقط
 بموت وطلاق اشباه وكانهم اخذوا فيها بالاستحسان للحاجة لا بالقياس والافى بدل
 السعاية عنده بنزاية وكنه الحق ببدل الكتابة والافى لا يسقط لانه لا يغبل التعجيز
 فيلغز اى دين صحيح ولا تصح الكفالة به روى دين ضعيف وتصح به * والدين الصحيح *
 هو ما لا يسقط الا بالاداء او بالابراء * ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط دين المهر
 بباطل وعتمها لابن الزوج للابراء الحكمى ابن كمال * فلا تصح بدل الكتابة * لانه يسقط
 بدلها بالتعجيز ولو كفل رادى رجع بما دى يحري عني لو كفل بامرأة وسيجي قيد آخر * بكفالت *
متعلق بتصح * عنه بالف * مثال المعلوم * و * مثل المجهول بأربعة امثلة * بمالك عايه
وبما يدركك في هذا البيع * وهذا يسمى ضمان الدرك * وبما بايعت فلا نافعى *
 وكن اقول الرجل لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة ابد اما دامت الزوجية خاتمة
 فليحفظ * وما غصبك فلان فعلى * ما هنا شرطية اى ان بائعته فعلى لا ما اشترته لما سيجي
 ان الكفالة بالمبيع لا تجوز وشرط في انك القبول ولود لالة بان بائعه او غصب منه للحال
 نهر ولو باع ثانيا لم يلزم الكفيل الا في كلما وقيل يلزمه الا في اذا ارعاه القهستانى و
 الشر نبلالى فليحفظ ولو رجع عنه الكفيل قبل المبايعة صح بخلاف الكفالة بالذوب وبخلاف
 ما غصبك الناس او من غصبك من الناس او بايعك او قتلك او من غصبته او قتلتها فالكفيلة
 فانه باطل كقوله ما غصبك اهل هذه الدار فانا ضامنه فانه باطل حتى يسمى انسا نا بعينه * او علقت
بشرط صريح ملائم * اى موافق للكفالة باحد امور ثلاثة بكونه شرطا للزوم الحق * نحو *
 قوله * ان استحق المبيع * او جحدك المودع او غصبك كذا او قتلك او قتل ابنك او صيدك
 فعلى الدية ورضى به المكفول جاز بخلاف ان اكلك سبع * او * شرطا * لا مكان الاستيفاء
 نحو ان قدم زيد * فعلى ما عليه من الدين وهو معنى قوله * وهو * اى والحال ان زيد *
 مكفول عنه * او مضاربه او مودعه او غاصبه جازت الكفالة المتعلقة بقل ومه لتوسله
 بالاداء * او * شرطا * لتعذره * اى الاستيفاء * نحو ان غاب زيد عن المصر فعلى *
 وامثلته كثيرة فهذه جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها * ولا تصح * ان علقت بغير

ملائمة * فحوان هبت الريح اوجاء المطر * لانه تعليق بالخطر تنبطل ولا يلزم المال وما في
الهداية سهو كما حرره ابن انكمار نعم لو جعله اجلا صحت ولزم المال لئلا نلحقه * ولا
تصح * ايضا * بجها لة المكفول عنه * في تعليق واضافة لا تخير ككفالت بمالك على فلان
او فلانة فتصح والتعيين للمكفول له لانه صاحب الحق * ولا * بجها لة المكفول له * وبه
مطلقا نعم لو قالت كفلت رجلا او عارنه بوجهه لا باسمه جاز واما رجل اتى به وحلف انه
هو برى بزازبة وفي السراجية قال لضعفه وهو يخاف على دابة من الذئب ان اكل الذئب
حمارك فانها من فاكله الذئب لم يضمن * فحوما ذاب * اى ثبت * لك على الناس او *
على * احد منهم فعلى * مثال الاول ونحو ما ياعت به احد من الناس مغني المذني *
وما ذاب * عليك * المذني او احد منهم عليك فعلى * مثال الثاني * ولا * تصح * بنفس
حل وتصاص * لان النيابة لا تجرى في العقوبات * ولا * بحمل دابة معينة مستأجرة له
وخذمة عبد معينة مستأجرها * اى المثلثة لانه يلزم تعيين المقود عليه خلاف غير المعين
لوجوب مطلق الفعل لا التسليم * ولا ببيع * قبل قبضه * ومروءون وامانة * باعيا فيها
فلو بتسليمها صح اكل درر ورجحه الكمال فلو هلك المستأجر مثلا لاشى عليه ككفيل
النفس * وصح * ايضا * لو * المكفول به * ثمن * لكونه ديناصحة على المشتري الا ان
يكون صياحة تجوز عليه فلا يلزم الكفيل تبعا للاصيل خاتمة * ولا * كذا * او مقبوضا
على سوم الشراء * ان سمي الثمن والا فهو امانة كامر * ومبيعا فاسل * وبنل صلح عن
دم وخلع ومهر خاتمة والاصل انها تصح بالاعيان المضمونة بنفسها لا بغيرها لا بالامانات *
ولا * تصح الكفالة بنوعها * بلا قبول الطالب * او نائبه ولو فضوليا * في مجلس العقل *
وجوزها الثاني بلا قبول به يسمى درر وبرزية واقرة في البحر وبه تالت الاثمة الثلاثة
لكن نقل المصنف عن الطرسوسى ان الفتوى على توأهما واختاره الشيخ قاسم هكذا حكم
الانشاء * ولو اخبر عنها * بان قال انا كفيل بمال فلان على فلان حال غيبة الطالب او كفيل
وارث المريض * الملى * عنه * بامر * بان يقول المريض لو ارثته تكفل عني بما على من
الدين فكفل به مع غيبة الثرما * صح * في الصورتين بلا قبول اتفاقا استحسانا لانها وصية
فلو قال لاجنبي لم يصح وقيل يصح شرح مبيح وفي الفتح الصحة اوجه وحقق انها كفالة لكن

يرد عليه توقفها على المال ولو له مال غائب هل يؤمر الغريم بانتظاره ويطالب الكفيل
 لم اره وينبغي على انه وصية ان ينتظر لا على انها كفالة وقيل نابا مره لان تبرع الوارث
 بضمانه في غيبتهم لا يصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد موته صح سراج ولعله قول
 الثاني لما مر نهروني البرازية اختلغا في الاخبار والانشاء فالقول للمخير * ولا تصح *
 بن * ساقط ولو من وارث * عن ميت مغلس * الا اذا كان به كفيل ارده من معراج او ظهر
 له مال فتصح بقدره ابن ملك او لحقه دين بعد موته فتصح الكفالة به بان حفر بئرا على الطريق
 فتلف به شيء بعد موته لزومه ضمان المال في ماله وضمان النفس على عاقلته لثبوت الدين مستندا
 الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة بحره عند وصحها مطلقا وبه
 قالت الائمة الثلاثة ولو تبرع به احد صح اجماعا * ولا تصح كفالة الوكيل * بالثمن للموكل *
 فيما وكل ببيعه لان حق القبض له بالاصالة فيصير ضامنا لنفسه ومغاداة ان الوصي والناظر
 لا يصح ضمانهما الثمن عن المشتري فيما باعاه لان القبض لهما وكذا الوارث عن الثمن
 صح وضمانا ولا تصح كفالة المضارب * لرب المال به * اى بالثمن لما مر ولان الثمن امانة
 عند ضمان الضمان تغيير لحكم الشرع * ولا تصح * للشريك بين مشترك * مطلقا ولو بالارث
 لانه لو صح الضمان مع الشركة يصير ضامنا لنفسه ولو صح حصة صاحبه يورث الى قسمة
 الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز نعم لو تبرع جاز كما لو كان صفتين * ولا تصح الكفالة *
 بالعمدة * لاشتباها المراد بها * ولا * بالخلاص * اى تخليص مبيع يستحق لعززه عنه نعم
 لو ضمن تخليصه ولو بشراء ان قد رواه لا فيرد الثمن كان كالرك عيني فائلكه متى ادعى
 بكفالة فاسد رجع كصححة جامع الفصولين ثم قال ونظيره لو كفل بيد كتابته لم يصح فيرجع
 بما ادعى اذا حسب انه يجبر على ذلك لضمانه السابق واقره المصنف فليحفظ * ولو كفل
 بامر * اى بامر المطلوب بشرط قوله عنى او على انه علي وهو غير صبي وعبد محجورين
 ابن ملك * رجع عليه بما ادعى * ان ادعى ماضيه والا فيما ضمن وان ادعى ارضى لملكه
 الدين بالاداء فكان كالتالي وكما لو ملكه بهبة وارث عيني * وان بغيره لا * يرجع لغيره
 الا اذا انا جاز في المجلس فيرجع عمادية وحيلة الرجوع بلا امر ان يهبه الطالب الدين
 ويؤكله بقبضه ولو الهبة * ولا يطالب كفيل * اصلا * بما ل قبل ان يورث * الكفيل *

عنه * لان تمككه بالاداء نعم للكفيل اخذ رهين من الاصيل قبل ادائه خانية * فان لوزم *
 الكفيل * لازمه * اى لازم هو الاصيل ايضا حتى يخلصه * واذا احبسه له حبسه * هذا اذا
 كفل بامر * ولم يكن ملى تكفيل للمطلوب دين مثله والا فلا ملازمة ولا حبس سراج وفي
 الاشباه اداء الكفيل يوجب براتهما للطالب الا اذا احاله الكفيل على مدبونه وشرط
 براءة نفسه فقط * وبرئ * الكفيل * باداء الاصيل * اجماعا الا اذا برهن على ادائه
 قبل الكفالة فيبرأ فقط كما لو حلف بحر * ولو ابرأ * الطالب * الاصيل ازاخر عنه *
 اى اجله * برئ الكفيل * تبعا للاصيل الا كفيل النفس كما مر * وتأخر * الد بن *
 عنه * تبعا للاصيل الا اذا صالح المكاتب من قتل العمد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب
 تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن اشباه * ولا ينعكس *
 لعدم تبعية الاصيل للفرع نعم لو تكفل بالمال مؤجلا تأجل عنهما لان تأجيله على الكفيل
 تأجيل عليهما فيه يشترط قبول الاصيل الا برأء والتأجيل لا الكفيل الا اذا وهبه او تصدق عليه
 ودرقلت وفي فتاوى ابن نجيم اجله على الكفيل بتأجيل عليهما وعزاه للحارثي القدسي فليحفظ
 وفي القنية طالب الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى يجي الاصيل فقال لا تملق لي عليه انما
 نعلق عليك هل يبرأ اجاب نعم وتيل لا وهو المختار * واذا حل الدين * المؤجل *
 علي الكفيل بموته لا يحل علي الاصيل * فلو اداه وارثه لم يرجع او الكفالة بامر *
 الا ان اجله خلا فارتفع * كما لا يحل * المؤجل * علي الكفيل * اتفاقا * فاذا
 حل علي الاصيل به * اى بموته ولو ما تأخر الطالب درر * صالح احد هارب
 المال عن الف * الد بن * على نصه * مثلا * برئا الا * ان المسئلة مربعة فاذا شرط براءتهما
 وبرأء الاصيل اوسكت برئا * اذا شرط براءة الكفيل وحده * كانت فسحا
 للكفالة لا اسقاطا لاصل على الدين * فيبرأ هو * وحده عن خمسمائة * دون الاصيل *
 فيبقى عليه الالف فيرجع عليه الطالب بخمسمائة والكفيل بخمسمائة لو باعه لو صالح على
 جنس آخر رجوع بالالف كما مر * صالح الكفيل الطالب على شئ ليبرئه عن الكفالة لم يصح *
 لصلح * ولا يجب المال علي الكفيل * خانية وهو باطلاقة يعم الكفالة بالمال والنفس
 نعم * قال السالب للكفيل برئت الى من المال * الذي كفلت به * رجع * الكفيل بالمالي *

على المطلوب اذا كانت الكفالة * بامر * لا قراره بالقبض ومغادره براءة المطلوب للطالب لاقتراره
 كالكفيل * وفي * قوله للكفيل * برئت * بلا الي * او براءة تك لا * رجوع كقوله انت في حل لانه
 براءة لا اقرار بالقبض * خلا ما لا يبي يوسف في الاول * اى برئت فانه جعل كالاول اى
 الى قيل هو قول الامام واختاره في الهداية وهو اقرب الاحتمالين فكان اولى نهر
 معزى بالعناية واجمعوا انه لو كتبه فى الصك كان اقرارا بالقبض عملا بالعرف * وهذا *
 كله * مع غيبة الطالب ومع حضرته يرجع اليه في البيان * لمراعاة اتفاقا لانه المجمل ومثل
 كفالة الحوالة * وبطل تعليق البراءة عن الكفالة بالنشر * الغير الملائم على ما اختاره في
 الفتح والمعراج واقره المصنف هنا وفي المتفرقات لكن فى النهر ظاهر الزيلعى وغيره ترجيح
 الاطلاق قيد بكفالة المال لان فى كفالة النفس تفصيلا مبسوطا فى الخاتمة * لا يسترد
 اصل ما ادى الى الكفيل * بامر له ليدفعه الى الطالب * وان لم يعطه طالبه * ولا يعمل
 بهبه عن الاداء لو كفلا بامر والاعمال لانه حينئذ يملك الاسترداد بحرقه المصنف
 لكنه قد م قبله ما يخالفه فلم يحرز * وان ربح * الكفيل * به طاب له * لانه نماء ملكه
 حيث تبضه على وجه الاقضاء فلو على وجه الرسالة فلا تمحضه امانة خلا فاللثانى *
 ونابردة * على الاصيل ان تضى الدين بنفسه درر * فيما يتعين بالتعيين * كحظنة
 لانها لا يتعين كنقود فلا يندب ولورده هل يطيب للاصيل الاشبه نعم ولو غنيا عناية *
 امر * الاصيل * كفيله ببيع العينة * اى ببيع العبن بالربح نسبة لبيعها المستقرض باقل
 ليقتضيه اخترعه اكلة الربوا وهو مكروه من موم شرعا لما فيه من الاعراض عن مبرة
 الاقراض * ففعل * الكفيل ذلك * ما بيع للكفيل * وزيادة * الربح عليه * لانه العاقد *
 ولا * شئ * على الامر * لانه اما ضمان الخسران او توكيل بمجهول وذالك باطل * كفيل *
 عن رجل * بما ذاب له او باضى له عليه او بما لزمه له * عبارة الدردولزم بالضمير وفى الهداية
 وهذا اماض اريد به المستقبل كقوله اطال الله بقاءك * تغاب الاصيل فبرهن المدعي على
 الكفيل ان له على الاصيل كذا لم يقبل * برهانه حتى يحضر الغائب فيقفى عليه فيلزمه
 ابعالا لاصل * وان برهن ان له على زيد الغائب كذا * من المال * وهو * اى الحاضر *
 كفيل تضى * بالمال * على الكفيل * نقط * ولو زاد بامر تضى عليهما * فللكفيل الرجوع

لان المكفول به هنا مال مطلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم وهذا حيلة اثبات الدين
 على الغائب لو خاف الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل ويدعى عليه مثل هذه
 الكفالة فيقر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيبرهن المدعى على الدين اين فيقتضى
 به على الكفيل والاصيل ثم يبرأ الكفيل فيبقى المال على الغائب وكذا الحوالة وتماه في الفتح
 والتحرر * كفالته بالدرك تسامى * منه بالبيع كشفعة فلا دعوى له * ككتب شهادته في
 صك كتب فيه باع ما كنه او باع يبعنا فلان او باقا * فانه تسليم ايضا كالوشه بالبيع عند
 القاضى قضى بها ولا * لا * يكون تسليم * كتب شهادته في صك بيع مطلق * عما ذكر *
 او كتب شهادته على اقرار العاقدين * لانه مجرد اخبار فلا تناقض ولم يذكر الختم لانه
 وقع اتفاقا باعتبار عاقدتهم * قال * الكفيل * ضمنته لك الى شهر وقال الطالب * هو *
 حال فاقول للضامن * لانه ينكر المطالبة * وعكسه * اى الحكم المذكور * في * قوله *
 لك على ما ثمة الى شهر * مثلاً * اذا قال الآخر * وهو المقر له * حالة * لان المقر له ينكر
 الاجل والحيلة لمن عليه دين موجب وخاف الكذب او حلوله باقراره ان يقول هو حال
 او موجب فان قال حال انكره ولا حرج عليه زيلعى * ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق
 المبيع قبل القضاء على البائع بالتمن * اذ بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على الظاهر
 كما مر * وصح ضمان الخراج * اى الموظف فى كل سنة وهو ما يجب عليه فى الدمة بقريته
 قوله * والرهن به * اذ الرهن بخراج المقاسمة باطل نهر على خلاف ما اطلقه في البحر
 وتجوز الزيلعى الرهن في كل ما تجوز به الكفالة بجامع التوثيق منقوض بالدرك لجواز
 الكفالة به دون الرهن * وكذا النوائب * ولو بغير حق كجنايات زماننا فانها في
 المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو اخذه من الاكارفلة الرجوع على مالك الارض
 وعليه الفتوى صدر الشريعة واقره المصنف وابن الكمال وقيل : شمس الائمة بما اذا
 امره به طائعا فلمكرها في الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الاكمل وقالوا ان من قام
 بتوزيعها بالعدل اجر وعليه فلا يفسق حيث عدل وهو نادروني وكالة البراية قال لرجل
 خلصني من مصادرة الوالى ازال الاسير ذلك فخلصه رجوع بلا شرط علي الصحيح قلت
 وهذا يقع في ديارنا كثيرا وهو ان الصوابا شئ يمسك رجلا ويحبسه فيقول الاخر خلصني

فمخلصه بمبلغ فحينئذ يرجع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الامر فتدبر كذا بخط المصنف على
 هاهنا فلنحفظ * والقسم * اي النصيب من النائبة وقيل هي النائبة الموظفة وقيل غير
 ذلك وايا ما كان فالكالة بها صحيحة صد الشريعة * قال * رجل * لاخر اسلك هذا الطريق فانه
 امن فسلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ ماله فانا ضامن * والمسئلة بحالها *
 ضمن * هذا وارد على ما قدمه بقوله ولا تصح بجهالة المكفر عنه كما في الشرع بلاليه والاصل ان
 المغرور انما يرجع على الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الغار صفة السلامة للمغرور
 نصادر روتها مه في الاشياء ومرفى المراجعة فروع ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة
 للكفيل منع الاصيل من السفر وكفايته حالة ليخلصه منها براءة او براءة وفي الكفيل بالنفس
 يرد هاهنا كما في الصغير على اي لو بامر من قام عن غيره بواجب بامر رجوع بما دفع
 وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل امر بتعويض عن هبة
 وباطعام عن كفارته وباداء زكوة ماله وبان يهب فلانا عنى الغافي كل موضع يملك المذنوع
 اليه المال المذنوع اليه مقابلا بملك مال فان المأمور يرجع بلا شرط والا فلا روتها مه في
 وكالة السراج والكل من الاشياء وفي الملتقط الكفيل للمختلعة بها لعلها علي الزوج من الدين
 لا يبرأ بتجدد النكاح بينهما ثوب غاب عن الدلال لاضمان عليه ولو غاب عن صاحب
 الحانوت وقد ساوم واتفقا على ثمن فعليه قيمة الثوب ولو طاف به الدلال ثم وضعه
 في حانوت فملك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام
 لانه مودع المودع دلال معروف في يده ثوب تبين انه مسروق فقال رددت على الذي
 اخذت منه برئ ولو قال طالب غريمي مصر كذا فاذا اخذت مالي فلك عشرة منه
 يجب اجر المثل لا يزاد على عشرة ملتقطا فتبين بان ضمان الدلال والسمسار النمن للبائع
 باطل لانه وكيل بالاجر وذكره وان الوكيل لا يصح ضمانه لانه يصير عاملا لنفسه فليحذر
 فائدة ذكر الطرسوسي في مؤلف له ان مصادرة السلطان لارباب الاموال
 لا تجوز لابعمال بيت المال مستد لابان عمر رضى الله تعالى عنه صادر باهريه انتهى
 وذلك حين استعمله على البحرين ثم عزله واخذ منه اثني عشر الف اثم دعاه للعمل فابى
 رواه الحاكم وغيره واراد بعمل بيت المال خذ ماله الدين يخينون امواله ومن ذلك

كتبتة اذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم ويلحق كتبة الاوقاف ونظارها
اذا توسعوا وتعاطوا انواع اللهو وبنوا الاماكن فللحاكم اخذ اموالهم منهم وعزلهم فان
عرف خيانتهم في وقف معين رد المال اليهم والاوضعه في بيت المال نهر وبحر وفي التلخيص
لو كفّل الحال مؤجلاً تأخر عن الاصيل ولو قرضاً لان الدين واحد قلت وقد منا انها
حلية تأجيل القرض وسيجيئ ان للمديون السفر قبل حلول الدين وليس للدين ائتمن منه ولكن
يسافر معه فاذا حل منه ليوثيه واستحسن ابو يوسف رحمه الله اخذ كفيل شهر الا امرأة
طلبت كفيل بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط بقية الديون لكنه
مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشرنبلاني تكن في المنصورة المجيبة * لو قال مديون
مراده السفر * واجل الدين عليه ما استقر * وطلبت التكفيل قالوا يلزم * عليه
اعطاء كفيل يعلم * لو حبس الكفيل قالوا اجازله * اذا اراد حبس من قد كفله * لانه
قد كان ذالاجله * حبس فليجازه بفعله * ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل * لا شك ان
الدين في ذالحال حل * عليه قالوا ارث ان اداه لم يرجع به من قبل ما التا جيل ثم *

*** باب كفالة الرجلين ***

دين عليهما للاخر * بان اشترى يامنه عبداً بمائة * وكفّل كل صاحبه * بامره * جاز
ولم يرجع على شريكه الا بما اداه زائد على النصف * لرجحان جهة الاصله على
النيابة ولانه لو رجع بنصفه لادى الى الدور در * وان كفلا عن رجل بشي بالتعاقب *
بان كان على رجل دين فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه منفردا * ثم كفّل
كل * من الكفيلين * عن صاحبه * بامره * بالجميع وبهذه القيود خالفت الاولى * فما ادى *
احدهما * رجع بنصفه على شريكه * لكون الكل كفالة هنا * او * يرجع ان شاء * بالكل
على الاصيل * لكونه كفيل بالكل بامره * وان ابرأ الطالب احدهما اخذ * الطالب
الكفيل * الاخر ب كله * بحكم كفالته * ولو انترق المفاضان * وعليهما دين * اخذ
الغريم ايا شاء منهما بكل الدين * لتضمنها لكفالة كما مر * ولا رجوع * على صاحبه *
حتى يؤدى اكثر من النصف * لما مر * كاتب عبده كتابة واحدة وكفّل كل * من العبدین *
عن صاحبه صح * استحسانا * و * حينئذ * فما ادى احدهما * رجع على صاحبه بنصفه

لا امتوائهما للكفالة * ولو اعتق * المولى * احدهما * والمسئلة بحالها * صح واخذ ايا شاء
 منهما بحصة من لم يعتقه * المعتق بالكفالة والاخر بالاصالة * فان اخذ المعتق رجعا على
 صاحبه * لكفالاته * وان اخذ الاخر لا * لاصالته * واذا كفل * شخص * عن عبد مالا *
 موصوفا بكونه * لم يظهر في حق مولاه * بل في حقه بعد عتقه * كمال لزمه باقرار واستقرار
 واستهلاك ودیعة فهو * اى المال المذكور * حال وان لم يسمه * اى الحلول للحلوله علي
 العبد وعدم مطالبته لعسرته والكفيل غير معسر ويرجع بعد عتقه لو بامر * ولو كفل مؤجلا
 فاجل * مر * ادعى * شخص * رقبة عبد فكفل به رجل فمات * العبد * المكفول * قبل
 تسليمه * فبرهن المدعى انه * كان * له ضمن الكفيل قيمته * لجوازاها بالاعيان
 المضرونة كما مر * ولو ادعى على عبد مالا فكفل بنفسه * اى بنفس العبد * رجل فمات
 العبد برئ الكفيل * كما مر في الحر * ولو كفل عبد غير مملوك * عن سيد * بامر *
 جازلان الحق له * فاذا اعتق فاداه او كفل سيد * عنه * بامر * فاداه * ولو * بعد عتقه لم يرجع
 واحل منهما على الآخر * لان عقادها غير موجبة له للرجوع لان كلا منهما لا يستوجب
 وينال على الآخر فلا تنقلب موجبة له بعد ذلك * كما لو كفل رجل عن رجل بغير امره فبلغه
 فاجاز * الكفالة * لم تكن الكفالة موجبة للرجوع * لما قلنا * وقالوا فائدة كفالة المولى
 عن عبد * وجوب مطالبته بايفاء الدين من ساير ماله وفائدة كفالة العبد عن مولاه تعلقه *
 اى الدين * برقبته * وهذا الم يثبت المصنف متنا في شرحه والله تعالى اعلم *

* كتاب الحوالة *

هي * لغة النقل وشرعا * نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه * وهل توجب
 البراءة من الدين المصحح نعم فتح * المدينون محيل وال دائن محتال ومحتال له ومحال
 ومحال له * ويزاد خامس وهو حويل فتح * ومن يقبلها محتال عليه ومحال عليه * فالفرق
 بالصلة وقد تحذف من الاول * والمال محال به * والحوالة * شرط لصحتها رضي الكل بلا
 خلاف الا في الاول * وهو المحيل فلا يشترط على المختار شر نبلا لبة عن المواهب بل قال
 ابن الكمال انها شرطه القل وري للرجوع عليه فلا اختلاف في الرواية لكن استظهر الاكمل
 ان ابتداءها ان من المحيل شرط ضرورة والا لا اراد بالرضاء القبول فان قبولها

في مجلس الايجاب شرط الانعقاد بحر عن البلد ائع لكن في الدردو غيرها الشرط
 قبول المحتال او نائبه ورضا الباقيين لاحضورهما و اقر المصنف * وتصح في الدين *
 المعلوم * لاني العين * زاد في الجوهره ولا في الحقوق انتهى وبه عرف ان حواله الغازي
 بحقه من غنيمه محرزة لا تصح وكذا حواله المستحق بمعلومه في الوقف علي الناظر
 نهر ثم قال بعد ورقتين وهذا في الحواله المطلقة ظاهر واما المقيدة ففي البحر ان مال
 الوقف في يد الناظر ينبغي ان تصح كالحالة على المودع والا لالانها مطالبة
 انتهى ومقتضاها صحتها بحق الغنيمه وعندى فيه تردد * وبرى المحيل من الدين *
 والمطالبة جميعا * بالقبول * من المحتال للحواله * فلا يرجع المحتال علي المحيل الا بالتوى *
 بالقصر ويمد هلاك المال لان برأته مقيدة بسلامه حقه وقيد في البحوان لا يكون
 المحيل هو المحتال عليه ثانيا * وهو * باحد امرين * ان يحسد * المحال عليه الحواله *
 ويحلف ولا يمينه له * اى المحتال والمحيل * او بموت المحال عليه مغلسا * بغير عين
 ودين وكفيل وقالاهما وبان فلسه الحاكم * ولو اختلفا فيه * اى فى موته مغلسا وكذا فى
 موته قبل الاداء وبعد * فالقول للمحتال مع يمينه علي العلم * لتمسكه بالاصل وهوالعسرة
 زيلعي وقيل القول للمحيل بيمينه فتح * طالب المحتال عليه المحيل بما * اى بمثل ما *
 احال به * مدعيا قضاء دينه بامر * فقال المحيل * انما * احلت لدين * ثابت * لى عليك *
 لم يقبل قوله بل * ضمن * المحيل * مثل الدين * للمحتال عليه لانكاره وقبول الحواله ليس
 اقرار بالدين لصحتها بدونه * فان قال المحيل للمحتال احلتك * على فلان بمعنى وكنتك *
 لتقبضه لى فقال المحتال * بل * احلتنى لدين لى عليك فالقول للمحيل * لانه منكر ولفظ
 الحواله يستعمل في الوكالة * احال بماله عند زيد * حال كونه * ودية * بان اودع
 رجلا الغائم احال بها غريمه * صحت فان هلك * الودية * برئ * المودع واعاد الدين
 على المحيل لان الحواله مقيدة بها بخلاف المقيدة بالمغصوب فانه لا يبرأ لان مثله يخلفه
 وتصح ايضا بين خاص فصارت الحواله المقيدة ثلثة اقسام وحكمها ان لا يملك المحيل
 مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمحيل مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعد
 موته بخلاف الحواله المطلقة كما بسطه خسر وغيره * باع بشرط ان يحيل على المشتري

بالتن غريماله * أى للبائع * بطل ولو باع بشرط ان يحتال بالتمن ص * لانه شرط ملائم
 كشرط الجودة بخلاف الاول * ادى المال فى الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان شاء رجع
 على * المحتال * القابض وان شاء رجع على المحيل * وكذا فى كل موضع ورد الاستحقاق
 بزازية وفيهما من صورفساد الحوالة ما لو شرط فيها الاعطاء من ثمن دار المحيل مثلا
 لعجزه عن الوفاء بالملتزم نعم لو اجازة جاز كما لو قبلها المحتال عليه بشرط الاعطاء من ثمن
 داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الاداء * ولا يصح تاجيل عقد ما * فلو قال
 ضمنت بمالك على فلان على ان احيلك به على فلان الى شهر انصرف التأجيل الى الدين
 لانه لا يصح تاجيل عقد الحوالة بحر عن المحيط * وكرهت السفتجة * بضم السين وتفتح
 وفتح الناء وهى اقراض لسقوط خطرا لطريق فكا نه احال الخطر المتوقع على المستقرض
 فكان فى معنى الحوالة وقالوا اذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا بأس ^ن فرع فى
 النهرو والبحر عن صرف البزازية ولو ان المستقرض وهب منه الزائد لم يحسن لانه مشاع ^ن يحتمل
 القسمة * ولو توكل المحيل عن المحتال بقبض دين الحوالة لم يصح * ولو شرط المحتال الضمان
 على المحيل صح ويطالب ايا شاء لان الحوالة بشرط عدم برأة المحيل كفالة خانية وفيها
 عن الثاني لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال راد على محجود المال لم يصدق وان برهن لان
 المشهود عليه غائب فلو حاضرا وجعل الحوالة ولا بينة كان القول له وجعل محجودا فسحاف ^ن فرع
 الاب او الوصى اذا احتال بمال اليتيم فان كان خير اليتيم بان كان الثاني املي صح سراجية
 والالم يجوز كفى مضاربة الجوهرية قلت ومغادرة عدم الجواز لو تساويا او تقاربا وبه جزم فى
 الخاية والوجه له لانه حينئذ اشتغال بما لا يفيق والعقود انما شرعت للغائبة انتهى *

* كتاب القضاء *

لما ذن اكثر المنازعات تقع فى الديون والمبايعات اعقبها بما يقطعها * هو * بالمد ويقصر لغة
 الحكم شرعا * فصل الخصومات وقطع المنازعات * وتيل غير ذلك كما بسطه فى المطولات واركانه
 ست على ما نظمه ابن العرس بقوله * اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعد هذا التحقيق *
 حكم ومحكوم به وله * ومحكوم عليه وحاكم وطريق * اهله اهل الشهادة * اى اداؤه اعلى
 المسلمين كذا فى الحواشي السعلية ويرد عليه ان الكافر يجوز تقليد القضاء لمحكم بين اهل الامة

ذكره الزيلعي في التحكيم * وشرط أهليتها أهليته * فان كلا منهما من باب الولاية والشهادة
اقول لانهما ملزمة علي القاضي والقضاء ملزم علي الخصم فلذلك اقبل حكم القضاء يستغنى من
حكم الشهادة ابن كمال * والفاسق اهلها فيكون اهلها لكنه لا يقبل * وجوبا وياثم مقلده
كقابل شهادته به يقتضى رقيب * في القاعدة بما اذا غلب على ظنه صدقه فليحفظ درر واستثنى
الناني الفاسق اذا الجاه والمروءة فانه يجب قبول شهادته بزيادة قال في النهر وعليه فلا ياثم
ايضا بتولية القضاء حيث كان كذلك الا ان يفرق بينهما انتهى قلت سيجي تضعيفه فراجع
وفي معروضات المفتي ابي السعود لما وقع التساوي في قضاة زماننا في وجود العدل الظاهر
وردا لا يرتفع به الا نضل في العلم والديانة والعدل * والعدل ولا تقبل شهادته على
عدوه اذا كانت دنيوية * ولو قضى القاضي بها لا ينفذ ذكره يعقوب باشا * فلا تصح قضاة
عليه * لما تقرر ان اهل اهل الشهادة قال المصنف به انتهى مفتي مصر شيخ الاسلام امين
الدين بن عبد العال قال وكذا سجل العدل ولا يقبل على عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية
انه لم ير نقلها عندنا وينبغي النفاذ لو القاضي عدل لا وقال ابن وهبان بحثا ان يعلمه لم يجوز
وان بشهادة العدل بمحض من الناس جاز انتهى قلت واعتمد القاضي محب الدين
في منظومته فقال * ولو على عدوه قاض حكم * ان كان عدلا صحيح ذلك وانبرم * واختار
بعض العلماء وفضلا * ان كان بالعلم قضاء لم يقبل * وان يكن بمحض من الملا * وبشهادة العدل
قبلا * قلت لكن نقل في البحر والعيني والزيلعي والمصنف وغيرهم عند مسئلة التقليل
من الجائز عن الناصح في تهذيب ادب القاضي للخصاف ان من لم يجز شهادته لم يجز
قضاؤه ولو لم يجز قضاؤه لم يعتمد على كتابه انتهى وهو صريح او كالصريح فيما اعتمد المصنف
كما لا يخفى فليعتمد وبه انتهى محقق الشافعية الرملي ومن خطه نقلت انه لو قضى عليه ثم اثبت
عداوته بطل قضاؤه فليحفظ في شرح الوهبانية للشرنبلالي ثم ثبت العدل او بنحو
قتل وجرح وقتل ولي لا بمخاصمة نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه المخاصمة كشهادة
وكيل فيما وكل فيه ووصي وشريك * والفاسق لا يصلح مفتيا * لان الفتوى من امور الدين
والفاسق لا يقبل قوله في الديانات ابن ملك زاد العيني واختاره كثير من المتأخرين
وبه جزم صاحب المجموع في متنه وله في شرحه عبارات بليغة وهو قول الاثمة للثقة

وظاهر ما في التحرير انه لا يحل استفتاءه اتفاقا كما بسطه المصنف * وقيل نعم * يصلح وبه
 جزم في الكنز لانه يجتهد حل ارنسبة الخطاء ولا خلاف في اشتراط اسلامه وعقله وشرط
 بعضهم تيقظه لا حريته وذكرته ونطقه فيصح افتاء الاخرس لا قضاؤه * ويكتفى بالاشارة
 منه لامن القاضي * للزوم صيغة مخصوصة كحكمت والزمتم بعد دعوى صحيحة واما
 الاطرش وهو من يسمع الصوت القوي فالاصح الصحة بخلاف الاصم * ويفتي القاضي *
 واو في مجلس القضاء وهو الصحيح * من لم يخاصم اليه * ظهيرية وسيتضح * وبأخذ *
 القاضي كالمفتي * بقول ابي حنيفة على الاطلاق ثم بقول ابي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول
 زفر بن الحسن بن زياد * وبإدارة النهر ثم بقول الحسن قنية وهو الاصح منية وسراجية وصح
 في الحامى اعتبار قوة المدرك والاول اضبط نهر * ولا يحير اذا لم يكن مجتهدا * بل
 المقلد متى خالف معتزل من هبه لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار للفتوى كما بسطه المصنف
 في فتاواه وغيره وقد مناه اول الكتاب وسيجيى في القهستاني وغيره واعلم ان كل موضع
 قالوا الرأى فيه للقاضى فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد وانتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ
 القضاء في المجتهد فيه اذا علم انه مجتهد فيه والا فلا * واذا اختلف مفتيان * في جواب
 حادثة * اخذ بقول ائمتهم بعد ان يكون اورعهما * سراجية وفي الملتقط واذا اشكل
 عليه امر ولا رأى له فيه شار العلماء ونظرا حسن اقوالهم وقضى بما رآه صوابا لا بغيره الا
 ان يكون غيره اقوى في اللغة ووجوه الاجتهاد فيجوز ترك رأيه بزيادة ثم قال وان لم يكن
 مجتهدا فعليه تقليد هم واتباع رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه * المصر شرط لنفاذ
 القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا * فينفذ في القرى وفي عقار لا في ولايته
 على الصحيح خلاصة * وبه يفتى * بزيادة * اخذ القضاء برشوة * للسلطان او لقومه وهو
 عالم بها او بشغاعة جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم * اوارتشى * هو راعوانه بعلمه
 شرئلا لية * وحكم لا ينفذ حكمه * ومنه ما لو جعل لموليه مبلغا في كل شهر يأخذ منه ويفرض
 اليه قضاء ناحية فتاوى المصنف لكن في الفتح من قلل بواسطة الشفعاء كمن قلل احتسابا و
 مثله في البرازية بزيادة وان لم يحل الطلب بالشفعاء * ولو كان عد لا ففسق ياخذها *
 او بغيرها وخصها لانها المعظم * استحق العزل * وجوبا وقيل ينعزل وعليه الفتوى ابن

الكمال وابن الملك وفي الخلاصة عن النراد ولو فسق ازارتد او عمى ثم صلح و ابصر فهو
 على قضائه وما قضى في فسقه ونحوه باطل واعتمد في الفتح والبحر وانفقوا في الامارة
 والسلطنة على عدم الانعزال بالغسق لانها مبنية على القهر والغلبة لكن في اول دعوى
 الخانية الوالى كالقاضى فليحفظ * وينبغي ان يكون موثقاً به في عفاة وعقله وصلاحه
 وفهمه وعلمه بالسنة والاثار ووجوه الفقه والاجتهاد شرط الاولوية * لتعذره على انه
 يجوز خلوا الزمن عنه عند الاكثر نهر فتصح تولية العامى ابن الكمال ويحكم بفتوى غيره
 لكن في ايمان البرازية المفتى يفتى بالديانة والقاضى يقضى بالظاهر وان الجاهل
 لا يمكنه القضاء بالفتوى ايضا فلا بد من كون الحاكم فى الماء والغروج عالماً بما كبريت
 الاحمر واين الكبريت الاحمر واين العلم * ومثله * فيما ذكر * المفتى * وهو عند الاصوليين
 المجتهد اما من يحفظ اقوال المجتهد فليس بمقت وفتواه ليس بفتوى بل هو نقل كلام كما
 بسطه ابن الهمام * ولا يطلب القضاء * بقلبه * ولا يسأله بلسانه * في الخلاصة طالب
 الولاية لا بولى الا اذا تعين عليه القضاء وكانت التولية مشروطة له او ادعى ان العزل من
 القاضى الاول بغير جنحه نهر قال واستحب الشافعية والمالكية طلب القضاء لحامل الذكر
 نشر للعلم * ويختار * المقلد * الا قد ردوا لولى به ولا يكون فظا غليظا جبارا عنيدا *
 لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي اطلاق اسم خليفة الله خلاف تارخانية * وكره *
 تحريما * التقليد * اى اخذ القضاء * لمن خاف الحيف * اى الظلم * او العجز * يكفى
 احدهما فى الكراهة ابن كمال * وان تعين له او امنه لا * يكره فتح ثم ان انحصر فرض عينا
 والا كفاية بحر * والتقليد رخصة * اى مباح * والترك عزيمة * عند العامة بزازية فالولى
 عدله * ونحرم على غير الاهل الدخول فيه قطعا * من غير تردد فى الحرمة ففيه الاحكام
 الخمسة * ويجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والجار * ولو كان اذكرة مسكين وغيره
 الا اذا كان يمنع من القضاء بالحق فيحرم ولو نقد وال لغلبة كفار ورجب علي المسلمين
 تعيين وال وامام الجمعة نتج * ومن * سلطان الخوارج * اهل البغى * واذا اصحت التولية
 صح العزل واذا رفع قضاء الباغى الى قاضى العدل تغذ * وقيل لا وبه جزم الناصبي * و
 اذا تقلد طلب ديوان قاض قبله * يعنى السجلات * ونظر فى حال المحبرسين * في سجن

القاضي واما المحبوسين في سجن الوالى فعلى الامام النظر في احوالهم فمن لزمه الادب اذ به
والا اطلقه ولا يبيت احد في قيد الا رجلا مطلوباً به ونفقة من ليس له مال في بيت المال
بحر* فمن اقر منهم بحق او قامت عليه بينة الزمه الحبس* ذكره مسكين وقيل الحق*
والا نادى عليه* بقدر ما يرى ثم يطلقه بكفيل بنفسه فان ادى نادى عليه شهر اثم
اطلقه* وعمل في الودائع وغلات الوقف ببينة وقرار* ذى اليد* ولم يعمل* الوالى*
بقول المعزول* لالتحاته بالرعيا نشهادة الفرد لا تقبل خصوصاً بفعل نفسه دررو
مغاده رد هارلومع آخر نهر تلت لكن افنى قارئ الهداية بقبولها وتبعه ابن نجم
فتنبه* الا ان يقر ذوا اليد انه* اى المعزول* سلمها* اى الودائع والغلات* اليه
فيقبل قوله فيهما* انها يزيد الا اذا بدأ ذوا اليد بالاتقار للغير ثم اقر بتسليم القاضي
اليه فاقر القاضي بانها لا خرفي سلم للمقر له الازل ويضمن المقر قيمته او بمثله القاضي باتقراره
الناسي يسلمه لمن اقر له القاضي* ردة قضى في المسجد* ويختار مسجد افى وسط البلد تيسيراً
للناس ويستبرأ القبله كخطيب و مدرس خانبة واجرة المحضر على المدعي مو الاصح بحر
عن البرازية وفي الخانية علي المنرد وهو الصحيح* وكذا السلطان* والمفتى والفقيه*
او في* دارة* رداً اذن عموماً* ويرد هدية* التذكير للتقليل ابن كمال وهي ما يعطى
بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة ابن ملك ولو نادى المهدى بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصة
ولو تعذر الرد لعدم معرفته او بعد مكانه وضعها في بيت المال ومن خصوصياته عليه افضل
الصلوة والسلام ان هداياه له تاتار خانبة ومغاده انه ليس للامام قبول الهدية والالم
تكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتى والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدى للعالم لعلمه
بخلاف القاضي* الا* من اربع السلطان والباشا اشباه وبحر* قريبه* المحرم*
او ممن جرت عادته بذلك* بقدر عادته ولا خصوصية لهما درر* ويرد اجابة*
دعوة خاصة وهي التي لا يتدخلها صاحبها لولا حضور القاضي* ولو من محرم ومعتاد
وقيل وهي كالهدي وفي السراج وشرح المجمع ولا يجب دعوة خصم غير معتاد ولو عامه للتمهة*
ويشهد الجنائز ويعود المريد* ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى شرئبلاليه عن البرهان*
ويسوى* وجوباً* بين الخصمين جلوساً واتياً الا اشارة ونظر او يمتنع عن مسارة احد هما

والإشارة إليه * ورفع صوته عليه * والله عني وجهه * وكذلك القيام له بالاولى * رضيا عنه *
نعم لو فعل ذلك معهما معا جازنهر * ولا يزح * في مجلس الحكم * مطلقا * ولو لغمرهما
لذ هابة بهما بته * ولا يلقنه حجة * وعن الثاني لا بأس به عيني * ولا * يلقن * الشاهد
شهادته * واستحسنه ابو يوسف رح فيما لا يستغفل به زيادة علم والفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء
لزياة تجر بته بزاية وفي الولوالجية حكى أن ابا يوسف رقت موته قال اللهم انك تعلم
اني لم امل الى احد الخصمين حتى بالقلب الا في خصوصية نصراني مع الرشيد لم اسوينهما
وقضيت علي الرشيد ثم بكى انتهى قلت ومغاده ان القاضي يقضى علي من ولاه وفي المتقى و
يصح لمن ولاه وعليه وسيمجي في روع في البدائع من جملة ادب القاضي انه لا يكلم احد
الخصمين بلسان لا يعرفه الاخر وفي النانا رخانية والاحوط ان يقول للخصمين احكم بينكما
حتى اذا كان في التقليل خلل يصير حكما بتحكيمهما قضى بحق ثم امره السلطان بالاستئناف
بمحضر من العلماء لم يلزمه بزاية طلب الماضي عليه نسخة السجل من المقضى له ايعرضه
علي العلماء هو صحيح ام لا فامتنع الزمه الثاني بذ لك جواهر الفتاوى وفي الفتح متى امكن
اقامة الحق بلا ايفاء وصد وركان اولي وهل يقبل قصص الخصوم ان جالس القاضي للقضاء
لا والاخذ ها ولا ياخذ بما فيها الا اذا اقر بلفظه صريحا انتهى *

* فصل في الحبس *

هو مشرع بقوله تعالى او ينفوا من الارض وحبس عليه افضل الصلوة والسلام رجلا بالتهمة
في المسجد واحداث السجن علي رضي الله عنه بناء من قصب سماه ناعا فنقبه اللصوص
فبناه غيره من مدروساه مخيسا بفتح الهاء وتكسر موضع الحبس وهو التذليل وفيه يقول
علي رضي الله تعالى عنه قال * الا تراني كيسا مكيسا * بنيت بعد نافع مخيسا * حصنا حصينا
وامينا كيسا * صفته ان يكون به موضع لبس فيه فراش ولا وطاء * ليفجر فيوم في ومغاده انه
لوجي له به منع منه * ولا يمكن احد ان يدخل عليه للاستيناس الا اقرار به وجيرانه * لا احتياجه
للمشاورة * ولا يمكن * عند طويلا ومغاده ان زوجته لا تحبس معه ولو هي الحابسة
له وهو الظاهر وفي المتقى يمكن من ودائ جاريتها لو فيه خلوة * ولا يخرج لجمعة
لا لجماعة ولا لحج فرض * فغرة اولى * ولا لحضور جنازة ولو كان بكفيل * زيلعي وفي

الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى * ولو مرض مرضا
 اضناه ولم يجد من يخرج بكفيل والا * به يفتى ولا يخرج لمعالجة وكسب بل لا يكتسب
 فيه ولوله دين اخرج لمخاصم ثم يحبس خانية * ولا يضرب * المحبوس الا في ثلث اذا امتنع
 عن كفارة الظهار والا لفاق على قريبه او القسم بين نسائه بعد وعظه والضا بطما يغوت
 بالتأخير لا الى خلف اشباه قلت ويزاد ما في الوهبانية وان فر يضرب دون قيل تاد بار
 تطمين باب الحبس في العنت يذكر * ولا يغل * الا اذا خاف فراره فيقيد او يحول
 الى سجن اللصوص وهل يطين الباب الرأى فيه للقاضي بزازية * ولا يجرد ولا يؤاجر *
 وعن الثاني يؤجره لقضاء دينه * ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة * ولو كان ببيلة
 الا قاضي فيها لازمة ليلا ونهارا حتى يأخذ حقه جواهر الفتاوى * وتعين مكانه * اى
 مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق * للقاضي الا اذا طلب * المدعي * مكانا
 آخر * فيجيبه لذ لك قنية وانتي المصنف تبعا لقارضى الهداية بان العبرة في ذلك لصاحب
 الحق لا للقاضي انتهى وفي النهر وينبغي ان لا يجاب لو طلب حبسه في مكان اللصوص ونحوه
فرع في البحر عن المحيط ويجعل للنساء سجن على حدة نفيا للفتنة * واذا ثبت الحق
 للمدعي * ولود انقا وهو سدس درهم * بينة عجل حبسه بطلب المدعي * لظهور الماحل
 بانكاره * والا * يثبت بينة بل باقرار * لم يعجل * حبسه بل يامر به بالاداء فان ادى
 حبسه وعكسه السرخسي وسوى بينهما في الكنز والدرر استحسنة الزيلعي والاول
 مختار الهداية والوقاية والمجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا انتهى قلت وفي منية
 المفتي لو ثبت بينة يحبس في اول مرة وبالاقرار يحبس في الثانية والثالثة دون الاولى
 فلمكن التوفيق * ويحبس * المديون * في * كل دين هو بدل مال او ملتزم بعقد درر
 ومجمع وملتقي مثل * الثمن * ولو لمنفعة كالاجرة * والقرض * ولولد ممي * والمهر الممجل
 وما لزمه بكفالة * ولو بالرك او كفيل الكفيل وان كثروا بزازية لانه التزمه بعقد كالمهر
 هذا هو المعتمد خلافا لفتوى قاضيه خان لتقديم المتون والشروح على الفتاوى بحر فليحفظ
 نعم عده في الاختيار كبدل الخلع هنا خطاء ظاهر فتنبه وزاد القلانسي انه يحبس ايضا
 في كل من يقل رطل تسليمها كالعين المنصوبة * لا * يحبس * في غيره * اى غير ما ذكر

وهو تسع صور بدل خلع ومغضوب ومتلف ودم عمد وعتق حظ شريك وأرش جنائية ونفقة
قريب وزوجة ومهر مؤجل قلت ظاهرة ولو بعد طلاق وفي نفقات البز ازية يثبت اليسار
بالاخبار هنا بخلاف سائر الديون لكن انتفى ابن نجيم بان القول له يمينه ما لم يثبت غناه
فراجعوه ولو اختلفا فقال المديون ليس بدل مال وقال الدائن انه ثمن متاع فالقول للمديون
ما لم يبرهن رب الدين طر سوسى بحثا واقره في النهر فرع لا يحبس في دين مؤجل
وكن الا يمنع من السفر قبل حل الاجل وان بعد وله السفر معه فاذا حل منعه منه حتى
يوفيه بدل اتع وقد مناه في الكفالة * ان ادعى * المديون * الفقر * اذا اصل العسرة * الا
ان يبرهن غريمه على غناه * اى قد رتته على الوفاء ولو با تراض او بتقاضي غريمه *
فمحسبه * حينئذ * بما رأى * ولو يومها هو الصحيح بل في شهادات الملتقط قال ابو حنيفة
اذا كان المعسر معروفا بالعسرة لم احسبه وفي الخانية ولو فقره ظاهر اسأل عنه عاجلا و
قبل يمينه على افلاسه وخلقى سبيله نهرو في البز ازية قال المديون حلفه انه ما يعلم اني
معسر اجابه القاضي فان حلف حبسه بطلبه وان نكل خلاه واقره المصنف وغمره قلت قد منا
ان الرأى لمن له ملكة الاجتهاد فتنبه * ثم * بعد حبسه بما يراه لو حاله مشكلا عند القاضي و
الاعمل بما ظهر بحرو اعتمد المصنف * سأل عنه * احتياطا لا وجوبا من جبرانه ويكفى عدل
بغيبة دائن واما المستور فان وافق قوله رأى القاضي عمل به والا لانفع الوسائل بحثا ولا
يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا تنازعا في اليسار والاعسار قهستانى قلت
لكنها بالاعسار للنفي وهى ليست بحجة ولذلك لم يجب السؤال انفع الوسائل فتنبه * فان لم
يظهر له مال خلاه * بلا كغفل الا في نكث مال يتيم ووقف واذا كان الدائن غائبا ثم لا يحسبه
ثانيا للارل ولا لغيرة حتى يثبت غريمه غناه بز ازية وفي القنية برهن المحبوس على افلاسه
فاد الدائن اطلاقه قبل تغليمه فعلى القاضي القضاء به حتى لا يعيى الدائن ثانيا فرع
احضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد تطويل حبسه ان علمه وقد رة اخذه او كغفلا و
خلاه خانية وفي الاشباه لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضاء خصمه الا اذا ثبت اعساره
او احضر الدين للقاضي في غيبة خصمه * ولو قال * من يراد حبسه * ابيع عرضي واقضى
ديني اجله القاضي * يومين او * ثلاثة ايام ولا يحسبه * لان الثلاثة مدق ضربت لا بلاه

الاعل ار * واوله عقار يحبس * اى * لمبيعه و يقضى الدين * الى عليه * ولو بمن
 قليل * بزازية و سيجى تمامه فى الحجر * ولم يمنع غرما عنه * على الظاهر فيلازمونه
 نها را لا لالا ان يكتسب فيه ويستاجر المرأة امرأة تلازمها قنية فرع لو اختار
 المطلوب الحبس و لطلب الملازمة نفى حجر الهداية لخبر الطالب الا لضرورة وكلفه فى
 البرازية كغفل بالنفس و للطالب ملازمة بلا امر قاض او مقر الحق * ولا يقبل برهانه على
 افلاسه قبل حبسه * انما مهمل على النفي وصحة عزمى زاده وصح غيره قبولها والمعمل عليه رايه
 كما مر فان علم اعساره قبلها والا لانهر فليحفظ * وبينة يساره احق * من بينة اعساره بالقبول لان
 اليسار عارض والبيئات للانبات نعم اربين سبب اعساره وشهدوا به فتقدم لاثباتها ام عارضاً فتح
 بحثنا و عتمد * في النهر وفى القنية ان لم يبينوا عقد ارميملك قبلت والالم يكن قبولها لانها قامت
 للمحبوس وهو منكر والبيينة متى قامت للمسكر لا تقبل * وابد حبس الموسر * لانه جزاء الظلم
 قلت و سيجى في الحجر انه يباع ماله لى يده عند همار به يغنى وحينئذ فلا يتأبد حبسه فتنبه *
 ولا يحبس لما مضى من نفقة زوجته وولد * * اذا ادعى الفقر ان تضل بها لا نه ليست بل
 مال ولا لزمته بعقد على ما مر حتى لو برهنت على يساره حبس بطلبها * بل يحبس اذا *
 برهنت على يساره بطلبها كما لو * ابل ان ينفق عليها * او على احوله او فروعه فيحبس
 احياء لهم بحر قلت وهل حبس المحرمه لو ابل لم ادره وظاهر تقييد هم لا لكن ما مر عن الاشياء
 لا يضرب المحبوس الا فى ثلاثة يفيده فتأمل عند الفتوى و سيجى حبس الولي بدلين الصغير *
 لا * يحبس * اصل * وان علا * فى دين فرعه * بل يقضى القاضي دينه من عين ماله
 او قيمته والصحيح عندهما بيع عقاره كمنقوله بحر فليحفظ * ولا يستخلف قاض * نائباً * الا اذا
 فوض اليه * صريحاً كقول من شئت او دلالة كجعلتك قاضى القضاة وال دلالة هنا اقوى لان
 في الصريح المذكور يملك الاستخلاف لا العزل وفي الدلالة يملكها بقوله ول من شئت
 واستبدل او استخلف من شئت فان قاضى القضاة هو الذى يتصرف فيهم مطلقاً لتقليد او
 عز لا * بخلاف المأمور باقامة الجمعة * فانه يستخلف بلا تفويض للاذن دلالة ابن ملك
 وغيره وما ذكره ملاخسر وقال فى البحر لا اصل له وناهى ونهم فهمه من بعض عبارات وقد
 مر فى الجمعة * نائب القاضى المفوض اليه الاستنباط * فقط لا العزل * نائب عن الاصل *

وهو السلطان وحيد **فلا** * يملك ان * يعزله القاضي بغير تفويض منه للعزل ايضا * كوكيل
 * وكل * وكذا * لا يعزل * ايضا * بعزله * ولا بموته ولا بموت السلطان بل بعزله
 زيلعي وعيني وابن ملك وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدردر والمقتضى وفي البرازية
 وعليه الفتوى وتماه في الاشياء وفي فتاوى المصنف وهذا هو المعتمد في المذهب لا ما ذكره
 ابن الغرس لمخالفته للمذهب * ونائب غيره * اى غير المفوض له * ان قضى عنده او *
 في غيبته * اجازة * القاضي * صح * تضارعه لو اهل بل لو قضى فضولى او هو في غير نوبته
 واجازة جازلان المتصور وحصول رأيه بحر قال به علم دخول الفضولى في القضاء فرع
 في الاشياء والمنظومة لمجيئة لو فوض لعبد فغوض لغيره صح ولو حكم بنفسه لم يصح واو عتق
 فقضى صح بخلاف صبي بلغ * فاذا رفع اليه حكم قاض * خرج المحكم ودخل الاميت والمعزول
 والمخالف لرأيه لانه نكرة في سياق الشرط فيهم فانهم * آخر * قيل اتفانى اذ حكم نفسه
 قبل ذلك كذا لك ابن كمال * نقل * اى الزم الحكم والعمل بمقتضاه لو مجتهد فيه عالما
 باختلاف الغفراء فيه فلم يعلم لم يجز تضارعه ولا يمضيه الثاني في ظاهر المذهب زيلعي
 وعيني وابن كمال لكن في الخلاصة ويفتق بالخلافه وتاثيره تيسير الفليحفظ بعد دعوى صحيحة
 من خصم على خصم حاضرا لا كان افتاء فيحكم بمذهبه لا غير وسيجيى آخر الكتاب وانه
 اذا ارتاب في حكم الازل له طلب شهود الاصل قال وبه عرف ان تناهين زمانا لا تعتبر
 لتروك ما ذكره وتعارفوا في زماننا القضاء بالموجب وهو عبارة عن المعنى المتعاقب بما اضيف
 اليه في ان القاضي شرعا من انه يقضى به فاذا حكم حنفى بموجب بيع الما بركان معناه الحكم
 ببطالان البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشئ لا يقتضى بطلان نفسه وبه
 ظهر ان الحكم بالموجب اعم نهره الاما * عرى عن دليل مجمع او * خالف كتابا لم يختلف
 في تاريخه السلف كمتروك التسمية * او سنة مشهورة * كتخليل بلا وطى لمخالفة حديث
 العسيلة المشهورة * او اجماعا * كحل المنة لاجماع الصحابة على فسادها وكبيع ام وال على
 الاظهر وتيل ينفل على الاصح * وبه من ذلك * ما لو قضى بشاهد ويمين المدعى * لمخالفته
 للحديث المشهور البينة على من ادعى واليمين على من انكر * او بقصاص بتعيين الولي
 واحد امن اهل المحلة او صحة كاح المنة او لموتت او صحة بيع عبد معتق البعض او بسقوط

الدين بمضي سنين او بصحة طلاق الد وروبقاء النكاح * كما مر في باب به * وقضاء عبد
 وصبي مطلقا * وقضاء * كافر على مسلم ابل او نحو ذلك * كالتعريق بين الزوجين بشهادة
 المرضعة * لا ينفذ * في الكل وعد منها في الاشياء فيغار اربعين وذكر في الدرر لا ينفذ
 سبع صور منها او قضت المرأة بحل وتود رسمه متنا خلاف لما ذكره المصنف شرحا والاصل
 ان القضاء يصح في موضع الاختلاف لا الخلاف والفرق ان الاول دليل لا الثاني وهل
 اختلاف الشافعي معتبرا الاصح نعم صدق الشريعة * يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف
 يوم القتل * فلو برهن على موت ابيه في يوم كذا اثم برهننت امرأة ان اميت نكحها بعد
 ذلك قضى بالنكاح ولو برهن على قتله فيه فبرهننت ان المقتول نكحها بعد لا تقبل وكذا
 جميع العقود والمداينات الا في مسألة الزوجة التي معها ولد فانه تبطل بيمينها بتاريخ
 مناقض لما قضى القاضي به من يوم القتل اشباه واستثنى محشوها من الاول مسائل منها
 ادعاء ميراثا لا سبقه ما نرى بخبر من الوكيل على وكالته وحكم به افا دعوى المطلوب
 موت الطالب صح الد فع برهن انه شراه من ابيه من سنة وبرهن ذرا ليد على موته من سنتين
 لم تسمع وقبل تسمع وسره ان القضاء بائنة عبارة عن دفع النزاع والموت من حيث انه
 موت ليس محلا للنزاع ليرتفع اثباته بخلاف القتل فانه من حيث هو محل للنزاع كما
 لا يخفى * وينفذ القضاء بشهادة الزور ظاهر او باطنا * حيث كان المحل قابلا والقاضي غير
 عالم بزوجه * في العقود * كبيع ونكاح * والغسوخ * كاتالة وطلاق لقول على رضي الله
 تعالى عنه لتلك المرأة شاهدك زوجك وقالا وزنر والثلاثة ظاهر انقطوعه عليه الغوى شربلاية
 عن ابرهان * بخلاف الاملاك المرسلة * اى المطلقة عن ذكر سبب الملك فظاهر انقط
 اجما عالتزام الاسباب حتى لو ذكر سببا معيننا فعلي الخلاف ان كان سببا يمكن انشاؤه
 والا لا ينفذ اتفاقا كالارث وكما لو كانت المرأة محرمة بنحو ذلك او ردة وكما وعلم القاضي
 بكنز الشهود حيث لا ينفذ اصلا كالتضاء باليمين النكاذبة زيلعي ونكاح الفتح * قضى في
 مجتهل فيه بخلاف رايه * اى من هبه مجمع وابن كمال * لا ينفذ مطلقا * ناسيا او عامدا
 عندهما والائمة الثالثة وبه يفتى مجمع ووقاية وملتنى قبل بالنفاذ يفتى وفي شرح الوهبانية
 للشربلاي قضى من ليس مجتهل اكنهية زماننا بخلاف من هبه عاملا لا ينفذ اتفاقا

وكذا اناسيا عندهما ولوقيد السلطان بصحيح من هبه كز ما ننا تقييد بلا خلاف لكونه معزولا عنه انتهى وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت * ولو حكم القاضي بحكم مخالف * لمذهب ماصح اضلا يسطر * قلت واما امير الامير فمتى صادف * فصلا مجتهدا فيه نفل امره كما قد مناه عن سير التا تاريخانية وغيرها فليحفظ * لا يقضي على غائب ولا له * اى لا يصح بل ولا ينفذ على الممتنى به بحر * الا بحضور نائبه * اى من يقوم مقام الغائب * حقيقة كوكيله ووصيه ومتولى الوتف * افاد بالاستثناء ان القاضي انما يحكم على الغائب والميت لا على الوكيل والوصى فيكتب في السجل انه حكم على الميت وعلي الغائب بحضور وكيله وبحضرة وصيه جامع الفصولين وافاد بانكاف عدم الحضر فان احد الورثة كل لك ينتصب خصما عن الباقيين وكذا احد شريكي الدين واجنبي بيد مال اليتيم واحد الموقوف عليهم اى لو الوقف ثانيا كما مر فى باب * ارب * نائبه * شرعا كوصى نصبه القاضي * خرج المستر كما سمجى * ارحكما بان يكون ما يدعى على الغائب سببا * لا محالة فلو شرى امه ثم ادعى ان مولاهما زوجها من فلان الغائب واراد ردها بعيب الزوج لم يقبل لاحتمال انه طلقها وزال العيب ابن كمال * لما يدعى على الحاضر * مثاله * كما اذا * ادعى دارافى يد رجل و * برهن * المدعى * على ذى اليد انه اشترى * الدار * من فلان الغائب فتحكم * الحاكم * على * ذى اليد * الحاضر كان * ذلك * حكما على الغائب * ايضا حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لان الشراء من المالك سبب الملكية لا محالة له صور كثيرة ذكر منها فى المجتبى تسعا وعشرين * ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا * لما يدعى عليه الحاضر كما اذا ادعى عبد على مولاه انه علق عتقه بتطليق زيد وزوجه و برهن على التطليق بغيبة زيد * لا * يقبل فى الاصح * اذا كان فيه ابطال حق الغائب * فلم يكن كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغائب ومن حيل اثبات العتق على الغائب ان يدعى المشهور وعليه ان الشاهد عبد فلان فبرهن المدعى ان ماله الغائب اعتقه تقبل ومن حيل الطلاق حيلة الكفالة بمهرها معلقة بطلاته ودعوى كفالته بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يزني فحيلته ما فى دعوى البرازية ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فاقرت بزوجة الغائب وانكر طلاقه فبرهن عليها بالطلاق فيقضي عليها انها زوجة الحاضر

لا يحتاج الى اعادة البيعة اذا حضر الغائب * ولوقضي على غائب بلا نائب ينفل *
 في اظهر الروايتين عن اصحابنا ذكره ملاخسروني باب خيار العيب * وقيل لا ينفل *
 ووجهه غير واحد وفي المنية والبزازية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح
 توقفه على امضاء قاض آخر وفي البحر والمعتدل ان القضاء على المسخر لا يجوز الا لضرورة
 وهي في خمسة مسائل اشترط بالخيراء فتوارى المكفول له حلف ليوفيه اليوم فتغيب الدائن
 جعل امرها بيد ما ان لم تصل نفقتها فتغيب الخامسة اذا توارى الخصم فالمتأخرون ان
 القاضي ينصب وكيله في الكل وهو قول الناني خانية قلت ونقل شراح الوهبانية عن
 شرح ادب القاضي انه قول الكل وان القاضي يختم بينته مدقيرها ثم ينصب الوكيل *
 ولا يبيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة * لعدم ملكهم حيث كان الدين
 لغيرهم * يقرض القاضي مال الوقف والغائب * واللقطة * واليتيم * من ملى موتى حيث
 لا وصي ولا من يقبله مضاربة ولا مستغلا يشترط له اخذ المال من اب مبد روضه عند
 عدل قنية * ويكتب الصك * ند بالاحتفظه * لا * يقرضه * الاب * ولو قابضا لانه
 لا يقضي لولده * ولا * الوصي * ولا الملتقط فان اقترضوا ضمنوا العجزهم عن التحصيل
 بخلاف القاضي ويستثنى اقراضهم للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفقا بحر ومضى جاز للملقاط
 التصديق فالاقراض اولى * ولوقضى بالجوازنا لغرم عليه في ماله ان متعمدا واقر به *
 امي العمل * ولو خطأ نال الغرم * على المقضى له * وروى المنع معزيا للسراج قال محمد
 لو قال تعمد الجواز انزل عن القضاء وفيه عن ابي يوسف رح اذا غلب جورته ورشوته ردت
 قضاياه وشهادته **فروع** القضاء مظهر لا مثبت ويتخصص بزمان ومكان وخصومة حتى
 لو امر السلطان بعد سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة نسمعها لم ينفل قلت فلا تسمع الآن
 بعد ما لا بامر الان في الوقف والارث ووجود عدل شرعي وبه انفتى المفتى ابو السعود فليحفظ امر
 السلطان انما ينفل اذا وافق الشرع والا فلا اشباه من القاعدة الخامسة وفوائده شتى فلوا امر تضاته
 بتحليف الشهود وجب على العلماء ان ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضاك الى امر يلزم
 منه سخطك او سخط الخلق تعالى قضاء الباشا وكتابه الى القاضي جائز ان لم يكن قاض مولى
 من السلطان والحاكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز يعني في البحر

وفي الفصل الاول من جامع الفصولين القاضى بتأخير الحكم يا ثم ويعزل ويعزرفى الاشياء لا يجوز للقاضى تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا فى ثلث لريبة ولوجاء صلح اقارب و اذا استمهل الملك لا يصح رجوعه عن قضائه الا فى ثلث لربعلمه او ظهر خطأؤه او بخلاف من هبه فعل القاضى حكم فلوزوج اليتيمة من نفسه او ابنه لم يحزن الا فى مسئلتين اذا اذن الولى للقاضى بعزويهما كان وكيلاً واذا اعطى فقيراً من وقف الفقراء كان له اعطاء غيره امر القاضى حكم الا فى مسئلة الوقف المذكورة فامره فتوى فلوصرف لغيره صح القاضى يحلف غريب الميت ولو اقربه المريض لا يقبل قول امين القاضى انه حلف المخدرة الا بشاهد من اعتمد على امر القاضى الذى ليس بشرعى لم يخرج عن العهد انتهى وقد منا فى الوقف عن المنظومة المجيبة معزيا للمبسوط ان للسلطان مخالفة شرط الواقف لو غلبه قرع ومزارع وانه يعمل بامرء وان غاثر الشرط فليحفظ قلت واجاب صفى انذى بانه متى كان فى الوقف سعة ولم يقصر فى اداء دخل متد لا يمنع قنية وفى الوهبانية يحبس الولى بين الصغير حتى يوفيه ويظهر فقر الصغير قلت لكن قد م شارحها عن قاضىحان الحرو العبد والبالغ والصبي فى الحبس سواء فليتنا مل نفيه هنا قال الشرنبلا لى قال وليس للقاضى البيع مع وجود اب او وصي وهى فائدة حسنة قلت وفى القنية ومتى باعاً للقاضى نقضه لو ا صلح كما نظم الشارح فضمنه للمتن مغير البعض نقلت * وينقض بيعاً من اب او وصيه * ولو مصلحاً او الا صلح النقض يسطر * ويحبس فى دين على الطفل والد * وصي و للتأديب بعض تصور * وفي الدين لم يحبس اب ومكاتب * وعبد لمولاه كعكس ومعسرة * نعم لو العبد مديوناً يحبس المولى بل ينفه لانه للفرماء وكذا يحبس بدين مكاتبه الا فيما كان من جنس الكتابة ففى عتاق الوهبانية * وفي غير جنس الحق يحبس سيد * مكاتبه والعبد فيها مخير * وفى حجرها ويحبس ذوالكتب الصالح المحرر * على الدين اذ بالكتب ما هو معسر *

* باب الع ح كيم *

* هو * لغة جعل الحكم فيما لك لغيرك وعرفنا * تولية الخصمين حاكماً يحكم بينهما وركنه لغظه الدال عليه مع قبول الآخر * ذلك * وشرطه من جهة المحكم * بالكسر * العقل لا الحرية والاسلام * فيصح تحكيم ذمى ذمياً * و * شرطه * من جهة المحكم * بالفتح * صلاحيته

للقضاء * كافر * ويشترط الأهلية * المذكورة * وقته * أي التحكيم * ووقت الحكم جميعا
 فلو حكما عبدان فاعتق أو صبيا فبلغ أو ذميا فأسلم ثم حكما لا ينفذ كما * هو الحكم *
 في مقلد * بفتح اللام مشددة بخلاف الشهادة وقد مناهه لو استقصى العبد ثم عتق فقتل
 صح وغرامة سعدى أفندى للمبتغى * حكما رجلا * معلوما اذ لو حكما أول من يدخل المسجد
 لم يجز أجماعا للجهالة * فحكم بينهما بيينة أو اقرارا ونكول * ورضيا بحكمه * صح لوفى غير حد و
 قود ودية على عاقلة * الأصل أن حكم المحكم بمنزلة الصلح وهذه لا تجوز بالصلح فلا تجوز
 بالتحكيم * وينفرد أحدهما بنقضه * أي التحكيم بعن وقوعه * كما * ينفرد أحد العاتدين
 * في مضاربة وشركة ووكالة * بلا التماس طالب * فان حكم لزمهما * ولا يبطل حكمه
 بعزلهما لصدوره عن ولاية شرعية * ولا * يتعدى حكمه إلى * غيرهما * إلا في مسئلة مالو
 حكم أحد الشريكين وغريماله رجلا فحكم بينهما والزم الشريك تعدى للشريك الغائب
 لأن حكمه كالصلح بحر * فلو حكما في عيب مبيع فقتل برده ليس للبائع رده على بائعه
 إلا برضاء البائع الأول والثاني والمشتري * بتحكيمة فتح ثم استثناء الثلاثة يغيى صحة
 التحكيم في كل المجتهدين كحكمه بكون الكنايات رواجع وفسخ اليمين المضافة إلى الملك وغير
 ذلك لكن هذا مما يعلم ويحكم وظاهر الهداية أنه يجب بلا سجل فتأمل * وصح اخباره
 باتقار أحد الخصمين وبعلة الشاهد حال ولايته * أي بقاء تحكيمهما * لا * يصح * اخباره
 بحكمه * لا نقضاء ولايته * ولا يصح حكمه لأبويه وولده وزوجته * كحكم القاضي * بخلاف
 حكمهما * أي القاضي والمحكم عليهم حيث يصح كالشهادة * حكم رجلين فلا بد من
 اجتماعهما * على المحكوم به * ويمضي القاضي حكمه إن وافق مذهبه وإلا بطله * لأن حكمه
 لا يرفع خلافا * وليس له * للمحكم * تعويض التحكيم إلى غيره وحكمه بالوقف لا يرفع
 الخلاف * علي الصحيح خاتمة * فلورفع إلى موافق * لمذهبه * حكم * ابتداء *
 بلزومه * بشرطه * ولا يمضيه * لأنه لم يقع معتبرا أو الحاصل أنه كلقاضي إلا في مسائل
 عد في البحر منها سبعة عشر منها لو ارتد أن عزل فإذا أسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف
 القاضي ومنها لو رد الشهادة لتهمة فلعينه قبولها وينبغي أن لا يلي الحبس ولم اره وكذا
 لم ار حكم قبول الهدية وينبغي أن لا يجوز إذا هدى إليه وقت التحكيم انتهى *

* كتاب القاضي الي القاضي وغيره *

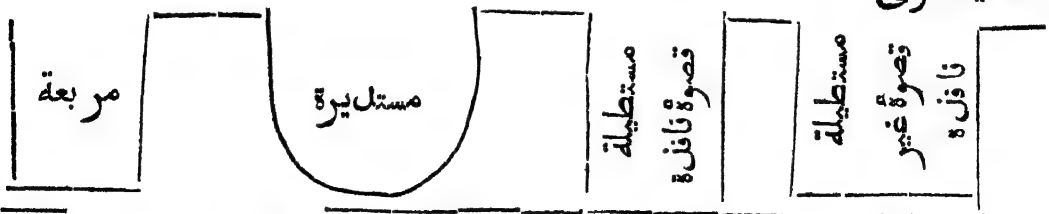
اراد بغيره قوله والمرأة تقضي الخ * القاضي يكتب الي القاضي * في كل حق به يغتنى استحسانا *
 في غير حل وقود * للشبهة * فان شهد واملى خصمه حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه *
 فليحفظ وكتاب الحكم * هو السجل الحكمي * اى الحجية التي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم
 وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقائع الناس * وان لم يكن الخصم حاضر لم يحكم * لانه
 حكم على الغائب * وكتب الشهادة * الى قاض يكون الخصم في ولاية * ليحكم * القاضي *
 المكتوب اليه بها على رأيه وان كان مخالفا لرأى الكاتب * لانه ابتداء حكم * وهو *
 نقل الشهادة حقيقة ويسمى * الكتاب الحكمي * وليس بسجل * وقرأ * الكتاب *
 عليهم * او اعلمهم به * وختم عند هم * اى عند شهود الطريق * وسلم * الكتاب *
 اليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه * وهو ان يكتب فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهادتهما *
 فلو كان * العنوان * على ظاهره لم يقبل * قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر
 فيعمل به واكتفى الثاني بان يشهد هم انه كتابه وعليه الفتوى كما في الغريمة عن الكفاية
 وفي الملتقى وليس الخبر كالبيان * فاذا ارسل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه * او لا *
 ولا يقبله * اى لا يقرأه * الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لدمى على
 ذمى * لشهادتهم على فعل المسلم * الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم * اى الشهود * بخلاف كتاب
 الامان * في دار الحرب * حيث لا يحتاج الى بينة * لانه ليس بملزوم وفي الاشياء لا يعمل
 بالخط الا في مسألة كتاب الامان ويلحق به البراءة ودفعه ببيع وصراف وسمسار وجوزة
 محمد رحل او وقاض وشاهد ان يثقن به قيل وبه يغتنى * ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين القاضيين
 كالشهادة على الشهادة * على الظاهر وجوزهما الثاني ان بحيث لا يعود في يومه وعليه
 الفتوى شر نبلاية وسراجية * ويبطل * الكتاب * بموت الكاتب وعزله قبل وصول
 الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة * واجازة الثاني * واما بعد هما فلا * يبطل *
 و * يبطل * بجنون الكاتب وردته وحده لقذف وعمايه وفسقه بعد عدلته * لخروجه
 عن الاهلية واجازة الثاني * و * كذا * بموت المكتوب اليه * لخروجه عن الاهلية *
 الا اذا اعمم بعد تخصيص * اسم المكتوب اليه * بخلاف ما لو اعمم ابتداء * وجوزة الثاني

وعليه العمل خلاصة * لا * يبطل * بموت الخصم * ايا كان لقيام وارثه او وصيه مقامه
قلت وكذا لا يبطل بموت شاهد الاصل كما سيأتي متنا في بابه خلافا لما وقع في الخانية ههنا فانه
مخالف لما ذكره بنفسه ثمه فتنبه * و * اعلم ان * الكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه * في الاصح
بحر فمن جوزها ومن لا فلا الا ان المعتمد عدم حكمه بعلمه في زماننا اشباه وفيها الامام
يقضى بعلمه في حد قذف وقود وتعزير قلت فهل الامام قتل كما قد مناه في حد ود لم اره
لكن في شرح الوهبانية للشريفي والمختار الآن عدم حكمه بعلمه مطلقا كما لا يقضى بعلمه
في الحد ود الخالصة لله تعالى كزنا وخمر مطلقا غير انه يعز من به اثر السكر للثمة وعن الامام
ان علم القاضي في طلاق وعتاق وغصب يثبت الحيلولة على وجه الحسبة لا القضاء *
ولا يقبل * كتاب القاضي * من محكم بل من قاض مولى من قبل الامام يملك * اقامة *
الجمعة * وقيل يقبل من قاضي رستاق الى قاضي مصر او رستاق واعتمد المصنف والكمال * كتب
كتابه الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فوصل الى قاض ولي بعد كتابة هذا المكتوب لا يقبل *
لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر الفتاوى وفيها لوجعل الخطاب للمكتوب اليه ليس لناثبه
ان يقبله * والمرأة تقضى في غير حد وقود وان ائتم المولى بها * لخير البخاري لم يغلق
قوم ولو امرهم الى امرأة * وتصلح ناظرة * لوقف * وصية * لیتيم * وشاهد * فتح فيصح
تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف ولولا شرط واقف بحر قال وقد افتيت فيمن
شرط الشهادة في وقفه لغلان ثم لولد فمات وترك بنتا انها تستحق وظيفة الشهادة وفي الاشباه
من احكام الانثى اختارني المسائر جواز كونها بنية لارسول لبناء حالهن على الستر * ولو
قضت في حد وقود فرفع الى قاض آخر * يرى جوازه * فامضاه ليس لغيره ابطاله *
بخلاف شريح عيني والخنثى كالانثى بحر واعلم انه اذا وقع للقاضي حادثة اولولد فاناب
غيره * وقضى نائب القاضي له اولولد جاز * قضاؤه * كما لو قضي للامام الذي فله
القضاء اولولد الامام * سراجية وفي البرازية كل من تقبل شهادته له وعليه انتهى خلافا
للجواهر والملتقط فليحفظ * ويقضي لناثب بما شهد وابه عند الاصل وعكسه * وهو قضاء
الاصل بما شهد وابه عند النائب فيجوز للقاضي ان يقضى بملك الشهادة باخبار النائب
وعكسه خلاصة فروع لا يقضى القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب

قاضي لمن لا يقبل شهادته له فيجوز قضاؤه اشباهه وفيها لا يقضي لنفسه ولا لولده الا في الوصية
 وحرر الشر بنبلالي في شرحه للوصاية صح قضاء القاضي لام امرأته ولا امرأة ابية ولو في
 حيوة امرأته وابية وانما يقضي فيما هو تحت نظره من الاوقاف وزاد يمين فقال * ويقضي
 لام العرس حال حيوتها * وعرس ابية وهو حي محرر * وبعد وفاة ان خلي عن نصيبه *
 بميراث مقضي به فتبصروا * ويقضي لو تف مستحق لريعة * بوصف القضاء والعلم ان كان ينظر *
 * هذه مسائل شتى *

اي متفرقة وجاروا شتى اي متفرقين * يمنع صاحب سفل عليه علو * اي طبقة * لاخر
 من ان يتد * اي يدق الولد * في سفله * وهو البيت التحتاني * وينقب كوة * بفتح
 اوضم الطاقة وكل بالعكس دعوى المجمع * بلا رضي الآخر * وهذا عند * وهو القياس
 وقالا لكل فعل ما لا يضر ولو انهم لم السفل بلا صنع ربه لم يجبر على البناء لعدم التعدي
 ولد على العلوان يمني ثم يرجع بما انفق ان بنى باذنه اراذن قاض والا فقيمة البناء يوم
 بنى وتامه في العيني * زايدة مستطيلة * اي سكة طويلة * ينشعب عنها سكة مثلها * لكن *
 غير نافذة * الى محل آخر * يمنع اهل الارلى عن فتح باب * للمرور لا للاستضاءة والريح
 عيني * في القصوى * الغير نافذة علي الصحيح اذ لا حق لهم في المرور بخلاف النافذة *
 وفي زايدة مستطيلة لئلا * اي اتصل * طرفها * اي نهاية سعة اعوجا جابا بالمستطيلة *
 لا يمنع * لانها كساحة مشتركة في دار بخلاف مالو كانت مربعة فانها كسكة في سكة ولد ا
 يمكنهم نصب البوابة ابن كمال بهذه الصورة *

مستطيلة اولى



ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر * بجاره ضررا * بينا * فيمنع
 من ذلك وعليه الفتوى بزاوية واختاره في العمادية وافتى به قارئ الهل اية حتى يمنع
 الجار من فتح الطائفة وهذا جواب المشائخ استحسانا وجواب ظاهر الرواية عدم المنع مطلقا
 وبه افتى طائفة كالامام ظهير الدين وابن الشحنة ووالده ورجحه في الفتح وفي نسمة

المجتبى وبه يفتى واعتمد المصنف ثمه فقال وقد اختلف الا فتاء وينبغي ان يعول على ظاهر
الرواية انتهى قلت وحيث تعارض متنه وشرحه فالعمل على المتون كما تقرر مرارا فتدبر قلت
وبقى ما لو اشكل هل يضر ام لا وقد حرر محشي الاشياء المنع قيا على مسئلة السفل والعلوانه
لا يتل اذا اضر وكذا ان شكل علي المختار للمفتوى كما في الخانية قال المحشى فكذلك اتصرفه
في ملكه اذا اضر او اشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع قال ولم ارم نبه عليه فليغتنم فانه من خواص
كتابى انتهى * ادعى * على آخر * هبة * مع قبض * في وقت نسئل * المدعى * بينة يقال *
قد * جعل فيها * اى الهبة * فاشتريتها منها * ولم يقل ذلك * اى جعل فيها ومغاده
الاكتفاء بامكان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من اقوال اربعة واختار الخجندی انه
يكفي من المدعى عليه لا من المدعى لانه مستحق وذاك دافع والظاهر يكفي للدفع
للاستحقاق بزانية * فاقام بينة علي الشراء بعد وقتها * اى وقت الهبة * تقبل * في صورتين *
وقبله لا * لوضوح التوفيق في الوجه الاول وظهور التناقض في الثانى ولو لم يذكر لهما
تاريخا او ذكر لاحد هما تقبل لامكان التوفيق بتأخير الشراء وهل يشترط كون الكلامين
عند القاضى او الثانى فقط خلاف وينبغي ترجيح الثانى بحران به التناقض والتناقض
يرتفع بتصديق الخصم ويقول المناقض تركت الاول وادعى بكذ او بتكذيب الحاكم وتمامه
فى البحر واقره المصنف * كما لو ادعى او لا انها * اى الدار مثلا * وقف عليه ثم ادعاها
لنفسه او ادعاها لغيره ثم * ادعاها * لنفسه * لم تقبل للتناقض وقيل تقبل ان وقف بان
قال كان لغلان ثم اشتريته درر في اخر الد عوى قال * ولو ادعى الملك * لنفسه * اولاهم
ادعى الوقف * عليه * تقبل كما لو ادعاها لنفسه ثم لغيره * فانه تقبل * ومن قال لآخر
اشتريت مني هذه التجارية وانكر * الاخر الشراء جاز * للبائع ان يطاها ان ترك * البائع *
الخصومة * اقترن تركه بفعل يدل على الرضاء بالفسخ كما مساكها ونقلها لمنزله لما تقرر ان *
جحد * جميع العقود * ما عدا النكاح فسخ * فللبائع ردّها بعيب قد يبر لتام الفسخ
بالتراضي عيني اما النكاح فلا يقبل الفسخ اصلا فلان * لو جحد انه تزوجها ثم ادعاها وبرهن *
على النكاح * يقبل * برهانه * بخلاف البيع * فانه اذا انكره ثم ادعاها لا يقبل لانفسا خه
بالا نكار بخلاف النكاح * اقرب قبض عشرة * دراهم * ثم ادعى انها زيوف * ارنه رجة *

صدق * يمينه لان اسم الد را هم بعلمها بخلاف الستوتة لغلبة غشها * و * لد ا * لو اد على
انها ستوتة لا * يصدق * ان * كان البيان * مفصلا وصدق لو * بين * موصولا * نهاية
فالتفصيل في المفصول لانى الموصول * ولو اقر بقبض الجيا لم يصدق مطلقا * ولو موصولا
للتناقض * ولو اقر انه قبض حقه او * قبض * الثمن واستوفى * حقه * صدق في دعواه
الزيادة لو * بين * موصولا والا لا * لان قوله جيا مفسر فلا يحتمل التأويل بخلاف
غيره لانه ظاهر ارنص فيحتمل التأويل ابن كمال * اقر بد ين ثم اد على ان بعضه قرض
وبعضه ربوا * وبرهن عليه * قبل * برهانه قنية عن علا و الد ين و سيجي في الاقرار *
قال لاخر لك على الف * درهم * برده * المقر له * ثم صدقه * في مجلسه * فلا شئ عليه *
للمقر له الا بحجة او اقرار ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لواحد * ومن ادعى على
آخر ما لا يقال * المدعى عليه * ما كان لك على شئ قط فبرهن المدعى على * انه له عليه * الف
وبرهن * المدعى عليه * على القضاء * اى الايغاء * ولا يبراه ولو بعد القضاء * اى الحكم بالمال
اذال دفع بعد قضاء القاضى صحيح الا في المسئلة الخمسة كما سيجي * قبل برهانه * لا مكان
التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويرأ منه د نعا للخصومة و سيجي في الاقرار انه لو برهن
على قول المدعى انا مبطل في الدعوى او شهودى كذب او ليس لى عليه شئ صح الدعوى
الى آخره وذكره في الد رر قبيل الاقرار في فصل الاشتراء * كما * يقبل * لو ادعى القصاص
على آخر فانكر * المدعى عليه * فبرهن المدعى * على القصاص * ثم برهن المدعى عليه
على العفو او * على * الصلح عنه على مال وكن افي دعوى الرق * بان ادعى عبودية
شخص فانكر فبرهن المدعى ثم برهن العبد ان المدعى اعنقه يقبل ان لم يصلحه ولو ادعى
الا يغاء ثم صالحه قبل برهانه الا يغاء بحر وفيه برهن ان له اربع مائة ثم اقر ان عليه المنكر ثلث
مائة سقط عن المنكر ثلث مائة وقيل لا وعليه الفتوى ملنقط وكانه لما كان المدعى عليه جاحدا فلنمته
غير مشغولة في زعمه فابن تقع المقاصة والله تعالى اعلم * وان زاد * كلمة * ولا اعرفك * ونحوه
كما رأيتك * لا * يقبل لتعد التوفيق وقيل يقبل لان المحتجب والمخدرة قد يتأذى بالشغب
على بابه فبأمر بارضاء الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى
اقرار المدعى عليه بالوصول او الايصال صح درر في آخر الدعوى لان التناقض لا يمنع

بيا
 نه
 د

صحة الاقرار * اقر ببيع عبد * من فلان ثم جعله * صح * لان الاقرار بالبيع بلا ثمن باطل
 اقرار بزانية * ادعى على آخر انه باعه امته * منه * فقال الآخر لم ابعها منك قط فبرهن *
 المدعى * على الشراء * منه * فوجد * المدعى * بها عيبا * واراد ردها * فبرهن البائع
 انه * اى المشتري * برئ اليه من كل عيب بها لم يقبل * بينة البائع للتناقض وعن
 الثانى تقبل لامكان التوفيق ببيع وكيله وابطائه عن العيب ومنه واقعة سمرقند ادعت انه
 نكحها بكن او طابته بالمهر فانكر فبرهننت فادعى انه خلعها على المهر تقبل لاحتمال انه
 زوجه ابوه وهو صغير ولم يعلم خلاصة * يبطل * جميع * صك * اى مكتوب * كتب ان شاء
 الله في آخره * وقال آخره فقط وهو استحسان راجح على قوله ففتح وتفقوا ان الفرجة كفاصل
 السكوت وعلى انصرافه لكل اى فى جمل عطفت بو او واعقبت بشرط اما الاستثناء باللا
 واخراتها فلا خير الا القرينة كعلي مائة درهم وخمسون دينارا الا درهما فللاول استحسانا
 واما الاستثناء بان انشا الله تعالى بعد جملتين ايقاعتين فاليهما اتفاقا ربعين معلقين
 او طلاق معلق وعق معلق فاليهما عند الثلث ولا خير عند الثانى ولو بلا عطف او به بعد سكوت
 فلا خير اتفاقا وعطفه بعد سكوته لغوا لا بما فيه تشديد على نفسه وتامه فى البحر * مات
 ذمى فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثته قبله صدقوا * تحكيما للحال * كما يحكم
 الحال * فى مسئلة * جريان * ماء الطاحونة * ثم الحال انما تصلح حجة للفعلاستحقاق *
 كما فى مسلم مات فقالت عرسه * الائمة * اسلمت قبل موته * فارئه * وقالوا بعد *
 فالقول لهم لان الحاد يضاف لا قرب اوقاته فرع وقع الاختلاف فى كفر الميت
 وسلامه فالقول لمدعى الاسلام بحر * قال المودع * بالفتح * هذا ابن مودعى * بالكسر *
 الميت لا وارث له غيره * دفعها اليه * وجوبا كقوله هذا ابن دائنى قيد بالوارث لانه لو اقرانه
 وصيه او وكيله او المشتري منه لم يدفعها * فان اقر ثانيا بن آخر له لم ينفذ * اقراره *
 اذا اكل به * الابن * الاول * لانه اقرار على الغير ويضمن للثانى حظه ان دفع للاول
 بلا قضاء زيلعي * تركة قسمت بين الورثة او الغرماء بشهود لم يقولوا نعلم * كن انسخ المتن .
 والشرح وعبرة الدردر وغيرها لا نعلم * له وارثا وغريما لم يكفلوا * خلا فاليهما اجها له
 المكفول له ويتلوم القاضى مدق ثم يقضى ولو ثبت بالاتقرار كفلا اتفاقا ولو نال الشهود ذلك

لا اتفاقا * اذ على * على آخر * دار النفسه ولا خيه الغائب * ارثا * وهر من عليه * على
 ما ادعاه * اخذ * الما عي * نصف الما عي * مشاعا * وترك باقيه مع ذى اليد بلا كفيل
 جحد * ذواليد * دعواه * ولم يحسد * خلا فاهما وقولهما استحسان نهائية ولا تعاد البينه
 ولا القضاء اذ احضر الغائب في الاصح لا انتصاب احد الورثة خصما للميت حتى تقضى منه
 ديونه ثم انما يكون خصما بشروط تسعة مبسوطة في البحر والحق الفرق بين الدين والعين *
 ومثله * اى مثل العقار * المنقول * فيما ذكر * فى الاصح * درر كن اعتمد فى الملتقى انه
 يؤخذ منه اتفاقا ومثله فى البحر قال واجمعوا انه لا يؤخذ لو مقر * اوارصى له بثلاث
 ماله يقع * ذلك * على كل شىء * لانها اخذت الميراث * ولو قال مالى او ما املكه صدقة فهو
 على * جنس * مال الزكاة * استحسانا * وان لم يحسد غير * امسك منه * قل * توته فاذا
 ملك * غمره * تصدق بقدره * فى البحر قال ان فعلت كذا فما املكه صدقة فحيلته ان يبيع
 ملكه من رجل بثوب فى منديل ويقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرد به بخيار الروية فلا يلزمه شىء
 لو قال الف درهم من مالى صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له
 شىء لا يجب شىء * وصح الايصاء بعلم الوصى * نصح تصرفه * لا * يصح * التوكيل بلا علم
 وكيل * والفرق ان تصرف الوصى خلافة والوكيل نيابة * فلو علم * التوكيل بالتوكيل *
 ولومن * مميزا * فاسق صح تصرفه ولا يثبت عزله الا باخبار عدل * او فاسق
 ان صدقه عناية * او مستورين او فاسقين * فى الاصح * كاخبار السيد بجناية عبد *
 فلو باعه كان مختارا للقاء * والشفع * بالبيع * والبكر * بالنكاح * والمسلم الذى لم يهاجر *
 بالشرائع وكذا الاخبار بعيب لمريد شراء وحجر ما ذون ونسخ شركة وعزل قاض ومتولى
 وقف نهى عشر يشترط فيها احد شرطى الشهادة لالفاظها * ويشترط سائر الشروط فى الشاهد *
 وقيل * فى البحر بالعزل القصدى وبما اذا لم يصدقه ويكون المخبر غير المرسل ورسوله
 فانه يعمل بخبره مطلقا كما سيجى فى بابيه * باع قاض او امينه * وان لم يقل جعلتك امينا فى
 بيعه على الصحيح ولو الاجبة * عبد الدين للغماء واخذ المال فضاع * ثمنه عند القاضي
 واستحق العبد او ضاع قبل تسليمه لم يضمن لان امين القاضى كالقاضى والقاضى كلامام
 وكل منهما لا يضمن بل ولا يحلف بخلاف نائب الناظر * ورجع المشتري على النعماء *

لتعذر الرجوع علي العاقد * ولو باعه الوصي له * أي لاجل الغرماء * بأمر القاضي *
 أو بلا أمره * فاستحق * العبد * أو مات قبل القبض * للعبد من الوصي * رضاع * الثمن *
 رجوع المشتري على الوصي * لأنه وإن نصبه القاضي عاقد انبابة عن الميت نترجع الحقوق
 إليه * وهو يرجع على الغرماء * لأنه عامل لهم ولو ظهر بعد للميت مال رجع الغريم فيه
 بدنه * والأصح * إخراج القاضي الثلث للغرماء ولم يعطهم إياه حتى ملك كان * الهالك *
 من مالهم * أي الفقراء * والنلمان للورثة * لما مر * أمرك قاض * عدل * برجم أو فطع *
 في سرفة * أو ضرب * في حل * قضى به * بما ذكر * وسعك فعله * لوجوب طاعة ولي
 الأمر ومنعه محل حتى يعاين الحجة واستحسنوه في زماننا وفي العيون وبه يغتنى الألفي
 كتاب القاضي للضرورة وقيل يقبل لو عدل لا عالما * وإن عدل لاجل أهله أن استفسر
 فاحسن * تفسير * الشرائط صدق والألا وكل * لا يقبل قوله * لو * كان * فاستقا *
 عالما كان أوجه لالتهمة فلقضاء أربعة * إلا أن يعاين الحجة * أي سببا شرعيا *
 صب دمه لا نسا ن عند الشهود * فادعى ما بكه ضما به * وقال * الصاب * كانت *
 الدهن * بخسة وانكره المالك فالقول للصاب * لانكاره الضمان والشهود يشهدون
 على الصاب لأعلى عدم النجاسة * ولو قتل رجلا وقال تمتلته لردته أو لقتله أبى لم يسمع *
 قوله ليلا يؤدى إلى فتح باب العد إن فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم
 فلا يهمل بخلاف المال إقرار بزازية * صدق * أي قاض * معزول * بلا يمين * قال لزيد
 اخذت منك العاقضية به * أي الألف * ليكرود فعت إليه أو قال قضيت بقطع يدك في
 حق وادعى زيد أخذه * الألف * وقطعه اليد ظلما وأقر بكونهما * أي الأخذ والقطع *
 في * وقت * قضائه * وكل الوزعم فعله قبل التقليد أو بعد العزل في الأصح لأنه أسند فعله
 إلى حالة معمودية منافية للضمان فيصدق إلا أن يبرهن زيد على كونهما في غير قضائه
 فالقاضي يكون مبطلا صدق الشريعة فخرج نقل في الأشباه عن بعض الشافعية إذا لم يكن
 للقاضي شيء في بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والأوقاف وفي الخبابة
 للمتولى العشر في مسألة الطاحونة قلت تكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لأجل
 لهما أخذ الأجر به كأنكاح صغير لأنه واجب عليه وكحواب المفتي بالقول وأما بالكتابة فيجوز لهما

على قد ركتبها لان الكتب لا تلزمها وتماه في شرح الوصاية وفيها قال * وليس له اجر وان
كان قاسما * وان لم يكن من يمت مال مقرر * ورخص بعض لا نعد ام مقرر * وفي عصرنا
فالقول الاول ينصر * وجوز للمفتي على كتب حفظه * على قد رة اذ ليس في الكتب يحصر *

* كذاب الشهادات *

اخرها عن القضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود * هي * لغة خبر قاطع شرعا * اخبار صدق
لا ثبات حق * فتح قلت فاطلاقتها على الزور مجاز كاطلاق اليمين على الغموس * بلفظ
الشهادة في مجلس القاضى * ولو بلا دعوى كما في عتق الامة وسبب وجوبها طلب ذي
الحق او خوف فوت حقه بان لم يعلم بها ذوالحق وخاف فوته لزمه ان يشهد بلا طلب فتح *
شرطها * احد وعشرون شرائط منها واحد وشرائط التحمل ثلاثة * العقل الكامل * وقت
التحمل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما ثبت بالتسامع * وشرائط الاداء سبعة عشر عامة وسبعة
خاصة منها * الضبط ولو لاية * في شرط الاسلام لو الملبى على عليه مسلما * والقدر * على
التمييز * بالسمع والبصر * بين المدعي والمدعى عليه * ومن الشرائط عدم قرابة ولا د
او زوجية او عد او ذنوبة او دفع مغرم او جر مغنم كما سيجي * وركنها لفظ اشهد * لا غير
لتضمنه معني مشاهدة وقسم واخبار للحال فكا انه يقول اتسم بالله لقد اطلعت على ذلك
وانا اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو زاد فيما اعلم بطل للشك * و
حكمها وجوب الحكم على القاضى به وجوبها بعد التزكية * به معني افتراضه فور الا في ثلث
قد منها * فلو امتنع * بعد وجود شرائطها * اثم * لتركه الغرض * واستحق العزل * لغسقه
* وغرر * لا رتكابه مالا يجوز شرعا زيلعى * وكفران لم ير الوجوب * اى ان لم يعتقد افتراضه
عليه ابن ملك واطلق الكافي فيجى كفره واستظهر المصنف الاول * ويجب اداؤها بالطلب *
ولو حكما كما مر لكن وجوبه بشروط سبعة مبسطة في البحر وغيره منها عدالة قاض وقرب
مكانه وعلمه بقبوله او بكونه اسرع قبول لا وطلب المدعي * لو في حق العبد ان لم يوجد بدله *
اى بدل الشاهد لانها فرض كفاية يتعين لو لم يكن الا الشاهد ان لتحمل او اداء وكذا الكاتب
اذ اتعين لكن له اخذ الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بلا عدل لم تقبل وبه تقبل لحد يث
اكرموا الشهود وجوز الثاني الا كل مطلقا وبه يفتى بحر اقره المصنف * ويجب الاداء *

بلا طلب لو * الشهادة * في حقوق الله تعالى * وهي كثيرة على منها في الاشياء اربعة
 عشر قال ومتى اخر شاهد الحسبة شهد به بلا على رفسق فترد * كطلاق امرأة * اى باننا *
 وعقامة * وتكبيرها وكل اعترق عبد وتكبيره شرح وهبانية وكذا الرضاع كما مر في
 بابه وهل يقبل جرح الشاهد حسبة الظاهر نعم لكونه حق الله تعالى اشياء فيبلغن ثمانية عشر
 وليس لنا من على حسبة الا في الوقف على المروج فليحفظ * وسرها في الحل ودابر *
 لكل يث من ستر سترنا لاولى الكتمان الملهتك بحر والاولى * ان يقول * الشاهد *
 في السرقة اخذ * احياء للحق * لا سرق * رعاية للمسترة ونصا بها للزنا اربعة رجال *
 ليس منهم ابن زوجها ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين واحدا ولو شهد ابنته ثم اربعة
 بزناه محصنا فاعتقه القاضي ثم رجمه ثم رجع الكل ضمن الاولان قيمته لمولاه والاربعة ديته له ايضا لو
 وارثا * ولبقية الحل ودوالقود * منه * اسلام كافر ذكر * لما لها بقتله بخلاف الاثنى عشر *
 و * مثله * رده مسلم رجلا * الا المعلق فيقع ولا يحل كما مر * وللولادة واستهلال
 الصبي للصلوة عليه * وللا ارث عندهما والشانعي واحدا وصوار جرح فتح * والباركة وعيوب
 النساء فيما لا يطالع عليه الرجال امرأة * حرة مسلمة والننتان احوط والاصح قبول رجل واحد
 خلاصة وفي البر جندى عن الملتقطان المعلم اذا شهد منفردا في حوادث الصبيان
 تقبل شهادته انتهى فليحفظ * ونصا بها * لغيرها من الحقوق سواء كان الحق مالا او غيره
 ككنكاح وطلاق ووكالة ووصية واستهلال صبي ولولا ارث رجلا * الا في حوادث
 صبيان المكتنفانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا قهستاني عن التجنيس * او رجل وامرأتان *
 ولا فرق بينهما لقوله تعالى فتدكر احد بهما الاخرى ولم تقبل شهادة اربع بلا رجل لثلا
 يكثر خروجهم وخصهم الا ثمة الثلاثة بالاموال وتوابعها * ولزم في الكل * من المراتب
 الاربع * لغظا شهد * بلغظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا اللغظ كطهارة ماء
 ورؤية هلال فلهذا اخبار لا شهادة * لقبولها والعدل لوجوبه * في انما بيع العدل من لم
 يطعن عليه في بطن ولا فرج ومنه الكذب لخروجه من البطن * لاصحته * خلافا للشانعي *
 فلو قضى بشهادة فاسق نفى * واثم فتح * الا ان يمنع منه * اى من القضاء بشهادة الفاسق *
 الامام فلا * ينفل لما مر انه يتاقت ويتقين بزمان ومكان وحادثه وقول معتمد حتى لا ينفل

قضاؤه باقوال ضعيفة وما في القنية والمجتمعي من قبول ذي المروءة الصادق فنقول الغائي
 بحر وضعفه الكمال بانه تعليل في مقابلة النص فلا يقبل واقره المصنف * وهى * ان * على
 حاضر يحتاج * الشاهد * الى الاشارة الى * ثلثة مواضع اعنى * الخصمين والمشهود به
 لو عينا * لا ديننا * وان على غائب * كما في نقل الشهادة * او ميت فلا بد * لقبولها * من
 نسبة الى جده فلا يكفي ذكر اسمه واسم ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها * اى بالصناعة *
 لا محالة * بان لا يشار له في المصر غيره * فلو قضى بلا ذكر الجدل نقل * فاما لمعتبر التعريف
 لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط اربلقبه وحده كفى جامع الغصولين وملتقط *
 ولا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد وقود وعندهما يسأل في الكل * ان جهل
 بحالهم بحر * سراوعلنا به يفتى * وهو اختلاف زمان لانهما كان في القرن الرابع ولو اكتفى بالسر
 جاز مجمع وبه يفتى سراجية * وكفى بالتزكية * قول المزكي * هو عدل في الاصح * لثبوت
 الحرية بالدارد رريعنى الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية فهي بعبارة جواب
 عن النقض بالعدل وبدل الله عن النقض بالحد ودا بن كمال * والتعديل من الخصم الذي
 لم يرجع اليه في التعديل لم يصح * فلو كان ممن يرجع اليه في التعديل صح بزازية والمراد
 بتعديل تزيينه بقوله هو عدول زاد لكنهم اخطوا ونسوا ولم يزد * و * اما * قوله
 صدقوا او هم عدول صدقة فانه اعتراف بالحق * فيقضى باقراره لا بالبينة عند التجرد
 اختيار وفي البحر عن التهنيد يحلف الشهود في زماننا نعتن بالتزكية اذا المجهول لا يعرف
 المجهول واقره المصنف ثم نقل عن الصيرفية تفويضه للقاضي قلت ولا تنس ما مر عن الاشياء *
 والشاهد * له * ان يشهد بما سمع او رأى في مثل البيع * ولو بالتعاطي فيكون من المرى *
 والاقرار * ولو بالكتابة فيكون مرثيا * وحكم الحاكم والغضب والقتل وان لم يشهد عليه *
 ولو محتغما يرى وجه المقر ويفهمه * ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين القائل *
 بان لم يكن في البيت غيره لكن لو نسوا تقبل درر * او يرى شخصا * اى القائلة * مع
 شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان ابن فلان * ويكفي هذا للشهادة علي الاسم والنسب و
 عليه الغتوى جامع الغصولين فرع في الجواهر عن محمد لا ينبغي للفقهاء كتب الشهادة لان
 عند الاداء يبغضهم المدعى عليه فيضره * واذا كان بين الخطيين * بان اخرج المدعي

خط اقرار المدعى عليه فانكر كونه خطه فاستكتب فكتب وبين الخططين * مشابهة ظاهرة *
 على انهما خطا كاتب واحد * لا يحكم عليه بالمال * هو الصحيح خاتمة وان يغتنى قارئ الهداية
 بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على هذا التصحيح لان قاضيخان ممن يعتمد على تصحيحاته
 كذا ذكره المصنف هنا وفي كتاب الاقرار واعتمد في الاشياء لكن في شرح الوهبانية
 لو قال هذا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا معنونا فلا
 يصدق ويلزم بالمال ونحوه في الملتقط وفتاوى قارئ الهداية فراجع ذلك * ولا يشهد
 على شهادة غير ما لم يشهد عليه * وقيد في النهاية بما اذا سمعه في غير مجلس القاضي
 فلو فيه جاز وان لم يشهد شره بلالية عن الجوهرة وبخالفه تصوير صدق الشريعة وغيره وقولهم لا بد
 من التحمل وقبول التحمل وعدم النهي بعد التحمل على الاظهر نعم الشهادة بقضاء القاضي صحيحة
 وان لم يشهد هما القاضي عليه وقيد ابو يوسف بمجلس القضاء وهو الاحوط ذكره في
 الخلاصة * كفى * عدل * واحد * في اثني عشر مسألة على ما في الاشياء منها اخبار القاضي
 بافلاس المحبوس بعد المدة * للتركية * اى تركية السر واما تركية العلانية فشهادة اجماعا *
 وترجمة الشاهد * والنخبة * والرسالة * من القاضي الى المذكرى والاثنان احوط وجاز
 تركية عبد وصبي ووالد وقد نظم ابن وهبان منها احد عشر فقال * ويقبل عدل واحد
 في تقوم * وجرح وتعدل وارش يقدر * وترجمة والسلم هل هو جيد * وافلاسه الارسال
 والعيب يظهر * وصوم على ما مر او عند علة * وموت اذا للشاهد بين بخير * والتركية
 للذمي * تكون * بالامانة في دينه ولسانه ويد * وانه صاحب يقظة * فان لم يعرفه المسلمون
 بآلوا عنه عدل والمشرمين اختيار وفي الملتقط عدل نصراني ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر
 الذمي لا تقبل * ولا يشهد من رأى خطه ولم يذكرها * اى الحادثة * كذا القاضي والراوى *
 لمشابهة الخط للخط وجوازه لو في حوزة وبه تأخذ حرج المبتغى * ولا يشهد احد * بما لم
 يعاينه * بالاجماع * الا في عشرة على ما في شرح الوهبانية منها العتق والولاء عند التانى والمهر
 على الاصح بزازية * والنسب والموت والنكاح والدخول * وزوجة * ولاية القاضي واصل الوفى *
 قيل وشرايطه على المختار كما مر في بابه * واصله * هو كل ما يتعلق به صحته وتوقف عليه * والا
 فمن شرائطه * فله شهادة بذلك اذا اخبر بها * بهن * الاشياء * من يثق * الشاهد *

به * من خبر جماعة لا يتصور تواطؤهم علي الكذب بلا شرط عدالة أو شهادة عدلين
 إلا في الموت فيكفي العدل ولو اثنى وهو المختار ملتقى وفتح وقيد شارح الوهبانية بان
 لا يكون المخبر منهم ما كوارث وموصى له * ومن في يد شيء سوى رقيق * علم رقة * ويعبر
 عن نفسه * والافه وكمناع * فلك ان تشهد به انه له ان وقع في قلبك ذلك * اي انه ملكه
 والا لا ولو عاين القاضي ذلك جازله القضاء به بزيادة اي اذا ادعاه المالك والا لا *
 وان فسر الشاهد للقاضي ان شهداته بالتسامع او بمعاينة اليد ردت على الصحيح الا
 في الوقف والموت اذا * فسروا * قالوا اخبرنا به من نثق به تقبل على الاصح * خلاصه وفي
 الغرمية عن الخائفة معني التفسير ان يقول لا شهدنا لانا سمعنا من الناس اما لو قال لم نعاين
 ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره والله اعلم *

* باب القبول وعدله *

اي من يجب علي القاضي قبول شهادته ومن لم يجب لامن يصح قبولها ولا يصح لصحة شهادة
 الفاسق مثلاً كما حققه المصنف تبعاً ليعقوب باشا وغيره * تقبل من اهل الا هواء * اي
 اصحاب بدع لا تكفر كجبر وقد رورفض وخروج وتشبيه وتعطيل وكل منهم اثنى عشر فرقة
 نصاروا اثنى وسبعين * الا الخطابية * صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعةهم و
 كل من حلف انه محقق فردهم لا لبلد عتهم بل لتهمة الكذب ولم يبق مانعهم ذكر بحر * و
 من الذمى لو عدل لا في دينهم جوهر * طي مثله * الا في خمس مسائل على ما في
 الاشباه وتبطل باسلامه قبل القضاء وكن ابعده لوبعقوبة كقود بحر * وان اختلفا لملة * كاليهود
 والنصارى والذمى * علي المستامن لا عكسه * ولو مرتد اعلى مثله في الاصح * وتقبل منه
 علي * مستامن * مثله مع اتحاد الدار * لان اختلاف داريهما يقطع الولاية كما يمنع التوارث
 وتقبل * من عد وبسبب الدين * لانها من التدين بخلاف الدين نيوية فانه لا يأمن من القول
 عليه كما سيجي واما الصديق لصديقه فتقبل الا اذا كانت الصداقة متناهية بحيث يتصرف كل
 في مال الآخر فتاوى المصنف معزيا لمعين الاحكام * ومن * مرتكب صغيرة * بلا اصرار *
 ان اجتنب الكبائر * كلها وغلب صوابه على صغائره درر وغيرها قال وهو معنى العدل
 وفي الخلاصة كل فعل يرفض المروءة والكرم كبيرة واقرة ابن الكمال قال ومتى ارتكب

كبيرة سقطت على الله * ومن * اترف * لوم من عدوا لا ربه تأخذ بحر والاشتهر بشي
من الشرائع كفر ابن كمال * وخصي * واتطع * وولد الزنا * ولوبا الزنا خلا فالملك * وخنثى *
كانت لمرشكلا والافلاشكال * وعتيق لمعتقه وعكسه * الاتهمة كما في الخلاصة شهد ابع
* تنقها ان الثمن كذا عند اختلاف بائع ومشتري لم تقبل لجر النفع بائنا العتق * ولاخيه
وعمه ومن محرم رضاعا ومضاهرة * الا اذا امتدت الخصومة وخاصر معه على ما في
القنية وفي الخزنة تخصم الشهود والم على عليه تقبل لوعول ولا * ومن كافر على عبد كافر مولاه
مسلم او * على وكيل * حر كافر موكله مسلم لا * يجوز * عكسه * لقيامها على مسلم قص او في
الاول غسنا * * تقبل * على ذمي ميت وصية مسلم ان لم يكن عليه دين لمسلم * بحر وفي الاشياء
لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا كافر او ضرورة في مسئلتين في الايصاء شهد كافر ان
على كافر انه اوصى الى كافر واحضر مسلما عليه حق للميت وفي النسب شهد ان النصراني
ابن اميت فادعى على مسلم بحق وهذا استحسان وزجهه في الدرر * والعمال * للسلطان *
الا اذا كانوا اعوانا على الظلم * فلا تقبل شهادة تهم لغلبة ظلمهم كرهت من القرية والجابي
والصراف والمعرفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف ومحضر قضاة العهد الوكلاء
المغتلة واصكاك وضمان الجهات كمقاطعة سوق النجاسين حتى حل لعن الشاهد لشهادته على
باطل فتح وبحر وفي الوهبانية امير كبير اذ على فشهد له عماله وتوابعه ورعاياهم لا تقبل
كشهادة المزارع لرب الارض وقيل اراد بالعمال المحترفين اي بحرفة لا ثقة به وهي حرفة
آبائه واجل اده والافلامرودة له لودنية فلا شهادة له لما عرف في حد العن الة نفع واقره
المصنف * لا * تقبل * من اعمى * اى لا يقضى بها ولو قضى صح وعم قواه * مطلقا * مالو
عمى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز بالسماح خلا فاللثاني وافاد عدم قبول الاخرس
مطلقا بالاولى * ومر تد وملكوك * ولو مكاتبا او مبعضا * وصبي * ومعتق ومجنون * الا *
في حال صحته الا * ان يتحملا في الرق والتميز واديا بعد الحرية * ولو لمعتقه كما مر *
و * بعد * البلوغ * وكذا بعد ابصار واسلام وتوبة فسق وطلاق زوجة لان المعتبر حال
الاداء شرح تكملة وفي البحر متى حكم برده لعملة ثم زالت نشهد فيها لم تقبل الا اربعة عبد
وصبي واعمى وكافر على مسلم اذ خال الكمال احد الزوجين مع الاربعة سهو * ومحمد ود

في قذف * تمام الحد وقيل بالاكفر * وان تاب * بتكذيبه نفسه فتح لان الرد من
 تمام الحد بالنص والاستثناء منصرف لما يليه وهو واولئك هم الفاسقون * الا ان الحد كافرا *
 في القذف * فيسلم * فيقبل وان ضرب اكثره بعد اسلامه على الظاهر بخلاف عبد حل فعتق لم
 تقبل * او يقيم * المحل ود * بينة على صدقه * اما اربعة على زناه واثنين على اقراره به كالمو
 برهن قبل الحد بحروفه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحل ود يقبل والمعرف بالكذب
 وشاهد الزور لو عد لا لا تقبل ابل املتقط لكن سيجي ترجيح قبولها * ومسجون في حادثة * تقع
 في * السجن * وكل لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع
 في الحمامات وان مست الحاجات مانع الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان
 وحمامات النساء فكان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع بزيادة صغرى وشر نبلاية لكن
 في الحامى تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام بحكم الدية كيهن والد م
 انتهى فليتنبه عند الفتوى وقد من قبول شهادة المعلم في حوادث الصبيان * والزوجة
 لزوجها وهولها * وجاز عليها الا في مسئلتين في الاشياء * ولو في عقد من ثلث * لما في
 القنية طلقها ثلثا وهي في العقد لم تجز شهادته لها ولو شهدا له ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت
 حانية فعلم منع الزوجية عند القضاء لا تحمل الاداء * والفرع لاصله * وان علا الا اذا
 شهد الحد لابن ابنه على ابيه اشياء قال وجاز على اصله الا اذا شهد على ابيه لامة و او
 بطلاق ضرتها والام في نكاحه ونهيا بعد ثمان ورق لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في
 مسئلة القاتل اذا شهد بعفوري المقتول فراجع * وبالعكس * للتهمة * وسيل لعبد ومكاتبه
 والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما * لانها لنفسه من وجه في الاشياء للخصم ان يطعن
 بثلاثة بوق وحد وشركة وفي فتاوى النسفي لو شهد بعض اهل القرية على بعض منهم
 بزيادة الخراج لا تقبل مالم يكن خراج كل ارض معيننا ولا خراج للشاهد وكل اهل قرية
 شهد على ضيعة انها من قريتهم لا تقبل وكل اهل سكة يشهدون بشئ من مصالحه لو غير نافذ
 وفي النافذ ان طلب حقا لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا في وقف المد رسة انتهى
 فليحفظ * والاجير الخاص لمستأجرة * مسانئة او مشاهرة او الخادم او التابع او التلميذ
 الخاص الذي يعمل ضررا سنا ذه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه و رده ممنى قوله عليه افضل

الصلوة والسلام ولا شهادة للقانع بأهل البيت أى الطالب معاشه منهم من القنوع لامن
القناعة ومغادرة قبول شهادة المستأجر والاستاذ له * ومخنت * بالفتح من يفعل الردي
ويوتى وأما بالكسر فالتكسر المتلين فى اعضائه وكلامه خلقة فيقبل بحر * ومغنية * ولو
لنفسها الحرمة رفع صوتها دررو ينبغي تقيده بملأومتها عليه ليظهر عند القاضى كما فى
مد من الشرب على الله وذكره الوانى * ونائكة فى مصيبة غيرها * باجر در وفتح زاد
فى العينى فلونى مصيبتها تقبل وعلة الوافى بزيادة اضطارارها وانساب صبرها واختيارها
فكان كالشرب للتدأوى * وعد وبسبب الدنيا * جعله ابن الكمال عكس الفرع لاصله
فتقبل له لاعليه واعتمد فى الوهبانية والمجبية قبولها مالم يغسق بسببها قالوا والحقد فسق
للنهي عنه وفى الاشباه فى تمة قاعد اذا اجتمع الحلال والحرام ولو العداوة للدنيا
لا تقبل سواء شهد على عدوه او غيره لانها فسق وهو لا يتجزئ وفى فتاوى المصنف لا تقبل
شهادة الجاهل على العالم لغسقه بترك ما يجب تعلمه شرعا فحينئذ لا تقبل شهادة على مثله
وغيره وللحاكم تعزيزه على تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما
يحق وينبغي * ومجازف فى كلامه * ويحلف فيه كثير اراعتا دشم اولاده او غيرهم
لانه معصية كبيرة كترك زكاة ارحح على رواية فورية او ترك جماعة او جمعة او اكل فوق شبع
بلا عن روج لغرحة قلوم امير وركوب بحر ولبس حرير وبول فى سوق او الى قبلة
او شمس او قمر وطفيلي ومسخرة ورقاص وشتام للابنة فى بلادنا يشتمون بائع الابنة فتح
وغيره وفى شرح الوهبانية لا تقبل شهادة البخيل لانه لبخله يستقصي فيما يتعرض من الناس
فياخذ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من اهل العراق لتعصبهم ونقل
المصنف عن جواهر الفتاوى ولا من انتقل من مذهب ابي حنيفة الى مذهب الشافعي
قال ركن ابائع الاكفان والحنوط لتمنية الموت وكذا الدلال والوكيل لو باثبات النكاح اما
لو شهد انها امرأته تقبل والحيلة ان يشهد بالنكاح ولا يذكرا الوكالة بزيادة وتسهيل و
اعتمد قد وردى افندى فى واقعاته وذكره المصنف فى اجازة معينة معزيا للبرازية و
ملخصه انها لا تقبل شهادة الدالين والصكاكين المحضرين والوكلاء المفتعلة على انوارهم
ونحوه فى فتاوى مرید زاده وفيها وصي اخرج من الوصاية بعد قبولها لم تجزئها دته للميت

اهل اوكد الوكيل بعد ما اخرج من الوكالة ان خاصم اتفاقا والا فكل لك عند ابي يوسف
 رح * ومد من الشرب * لغمر الخمر لان بقطرة منها يرتكب الكبيرة فتزد شهادته وما ذكره
 ابن الضمالة غلط كما حرره في البحر قال وفي غير الخمر يشترط الادمان لان شربه صغيرة
 وانما قال * على اللهو * ليخرج الشرب للتدريس فلا يسقط العمل له لشبهة الاختلاف
 صدر الشريعة وابن كمال * ومن يلعب بالصبيان * لعدم مروته وكذا به غالبا كافي * و
 الطيور * الا اذا امسكها للاستيناس فيباح الا ان يجرح حمام غيره فلا لاكله الحرام عني
 وعناية * والطنبور * وكل لهوشنيع بين الناس كالطنابير والمزامير وان لم يكن شنيعا نحو
 العمل او ضرب القصب فلا اذا افحش بان يرتصون به خانية له خوله في حل الكبار بحر *
 ومن يغني الناس * لانه يجمعهم على كبيرة هداية وغيروها وكلام سعدى افندي يفيد تقييده
 بالاجرة فتأمل اما المغنى لنفسه لدفع وحشة فلا بأس به عند العامة عناية وصحة العيني
 وغيره قال ولو فيه وعظا وحكمة فجاز انفاقهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا
 انتهى ومنهم من اجاز في العرس كما جاز ضرب الدف فيه وفي البحر والمان هب حرمة
 مطلقا فانقاع الاختلاف بل ظاهر اهل اية انه كبيرة ولو لنفسه واتره المصنف قال لا تقبل
 شهادة من يسمع الغناء او يجلس مجلس الغناء زاد العيني او مجلس النجوم والشرب وان
 لم يسكر لان اختلاطه بهم وتركه الامر بالمعروف يسقط عدلته * او يرتكب ما يحسد به * للفسق
 ومراعاة من يرتكب كبيرة قاله المصنف وغيره * او يدخل الحمام بغير ازار * لانه حرام *
 او يلعب بنرد * او طاب مطلقا قمارا ولا اما الشطرنج فلشبهة الاختلاف بشرط واحد من
 ست فلن اقال * او يقامر بشرط نوح اوية كبه الصلوة * حتى يغوت وقتها * او يحلف عليه *
 كثيرا * او يلعب به على الطريق او يذكره عليه فسقا * اشباه او يدوم عليه ذكره سعدى
 افندي معزى للكافي والمعراج * او ياكل كل الربوا * قيل به بالشبهة ولا يخفى ان الفسق
 يمنعها شرعا الا ان القاضي لا يثبت ذلك الا بعد ظهوره له فالكل سواء بحر فليحفظ * او يبزل
 او ياكل على الطريق * وكذا كل ما يدخل بالمرورة ومنه كشف عورته ليستنجي من جانب البركة
 والناس حضور وقد كثر في زماننا فتح * او يظهري سب السلف * لظهور فسقه بخلاف من
 يخفيه لانه فاسق مستور عيني قال المصنف وانما نذرنا بالسلف تبعنا كلامهم والا فالاولى ان

يقال سب المسلم لسقوط العد إله بسب المسلم وان لم يكن من السلف كافي السراج والنهاية
وفيها الفرق بين السلف والخلف ان السلف الصالح الاصل والاول من التابعين منهم
ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه والخلف بالفتح من بعد هم في الخير وبالسكون في الشر بحر
وفيه عن العناية عن ابي يوسف لا تقبل شهادة من سب الصحابة واطبقها ممن تبرأ منهم
لانهم يعتقون دينان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب * شهد ان اباهما
او صلى اليه فان ادعاه صحت * شهدا تهما استحسنا كاشها دة دائني الميت ومليونيه و
الموصي لهما ووصيه لثالث على الايصاء * وان انكر لا * لان القاضي لا يملك اجبار
احد على قبول الوصية عيني * كما * لا تقبل * لو شهد ان اباهما الغائب وكله بقبض ديونه
وادعي الوكيل اذ انكر * والفرق ان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي *
شهد الوصي * اى وصى الميت * بحق للميت * بعد ما عزل له القاضي عن الوصاية نصب
غيره او بعد ما ادرك الورثة * لا تقبل * شهدا تهما للميت فى ماله او غيره * خاصم اولا *
لحلول الوصي محل الميت وان الايملك عزل نفسه بلا عزل قاض وكان كالميت نفسه فاستوى
خصامه وعلمه بخلاف الوكيل فلذا قال * ولو شهد وكيل بعد عزله للموكل ان خاصم * فى
مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله * لا تقبل * انفا للتمهة * والاقبلت * بعد مها خلافا
للثاني فيعمله كالوصي سراج وفى قسامة الزيلعي كل من صار خصما فى حالة لا تقبل شهادته
فيها من كان يعرضه ان يصير خصما ولم ينتصب خصما بعد تقبل وهذا ان الاصلان متفق
عليهما وتماه فيه قيل ان مجلس القاضي لانه لو خاصم فى غيره ثم عزله قبلت عندهما كالوشهد فى
غير ما وكل فيه وعليه جامع الفناوى وفى البرازية وكله بالخصومة عند القاضي فخاصم المطلوب باللف
درهم عند القاضي ثم عزله فشهد ان موكله على المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف ما لو وكله عند غير
القاضي وخصصه وتماه فيها * كما قبلت * عندهما خلافا للثاني * بشهادة اثنين
بنين على الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما للشاهد بنين بنين على الميت * لان كل فريق
يشهد بالدين فى الذمة وهى تقبل حقوقا شتى فلم تقع الشركة له فى ذلك بخلاف الوصية
بغير عين كافي وصايا المجمع وشروحه وسبجي ثمة * وكشهادة وصيين لو ارث كبير * على
اجنبى * فى غير مال الميت * فانها مقبولة فى ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان على اقرار

الميت بشئ معين لو ارث بالغ تقبل بزانية * ولو * شهد * في ماله * اى الميت *
 لا * خلافا لهما ولو لصغير لم تجز اتفاقا وسيجى فى الوصايا * كما * لا تقبل * الشهادة على
 جرح * بالفتح اى فسق * مجرد * عن اثبات حق الله تعالى او للعب فان تضمنته قبلت
 والا لا * بعد التعديل ولو قبله قبلت * اى الشهادة بل الاخبار ولو من واحد
 على الجرح المجرد * كذا * اعتمد المصنف تبعا لما قرره صدر الشريعة واقره ملا
 خسر وادخله تحت قولهم الدفع اسهل من الرنع وذكر وجهه واطلق ابن الكمال
 ردھا تبعا لعامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام الوافي وعزمي زادة الميل اليه وكذا
 اتقهنستاني وقال وفيه ان القاضى لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يزكى الشهود سرا
 وعلنا فان عدلوا قبلها وعزاه للمضمرات وجعله البرجندى على قولها لا قوله فتنبه *
 مثل ان يشهد واعلى شهود المدعي * على الجرح المجرد * بانهم فسقة او زناة او آكلة
 الربوا او شرابة الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بزورا وانهم اجراء في هذه الشهادات
 او ان المدعي مبطل فى هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه
 الحادثة * فلا تقبل بعد التعديل بل قبله درر واعتمد المصنف * وتقبل او شهدوا
 على * الجرح المركب كاقراء * المدعى بفسقهم او اقراره بشهادتهم بزورا وبانه
 استأجرهم على هذه الشهادة * او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذى كان فيه
 الحق عمنى * او انهم عيب او محذون بقذف * او انه ابن الملعون او ابنو عناية او
 قاذف والمقذوف يدعيه * او انهم زنا او صغوة او سرقوا منى كذا * وبينه * او شربوا
 الخمر ولم ينقادوا العهد * كما مر في بابهم او قتلوا النفس عمل عمنى * او شركاء المدعى *
 والمدعى مال * او انه استأجرهم بكذا * للشهادة * واعطاهم ذلك مما كان لى ذنبه *
 من المال ولو لم يقله لم تقبل لدعواه الا سميتموا بغيره ولا ولاية له عليه * او اني صاليتهم
 على كذا او دفعته اليهم * اى رشوة والا فلا صلح بالمعنى الشرعى ولو قال ولم ادفعه لم
 يقبل * على ان لا يشهد واعلى زورا * قد * شهدوا زورا * وانا اطلب ما اعطيتهم و
 انما قبلت في هذه الصر ولا نهاحق الله تعالى او العبد فمست الحاجة لاحيائهما * شهد
 عدل فلم يبرح * عن المجلس القاضى ولم يبطل المجلس ولم يكن به المشهود له * حتى

قال اوهمت * اخطأت * بعض شهادتي ولا مناقضة قبلت * شهادته بجميع ما شهد به
لو عد لا ولو بعد القضاء وعليه الفتوى خانية وبحر قلت لكن عبارة الملقى تقتضي قبول
قوله اوهمت وانه يقضي بما بقي وهو مختار السر خسي وغيره وظاهر كلام الاكمل و
سعدى ترجمته فتنبه وتبصر * وان * قال الشاهد * بعد قيامه عن المجلس لا * تقبل
علي الظاهر احتياطا وكل الوجه الغلط في بعض المحل ودور النسب هذه اية * بينة انه *
اي المجروح * مات من الجرح اولى من بينة الموت بعد البراء * ولو * اقام اولياء
المقتول بينة على ان زيد اجره ونفله واقام زيد بينة على ان المقتول قال ان زيد ا
لم يجرحني ولم يقتلني فبينة زيد اولى من بينة اولياء المقتول * مجمع الفتاوى * وبينة الغبن *
من يتم بلغ * اولى من بينة كون القيمة * اى قيمة ما اشتراه من وصيه في ذلك الوقت *
مثل الثمن * لانها تثبت امر ازال اولان بينة الفساد ارجح من بينة الصحة در خلافا
لما في الوهبانية اما برون البينة فالقول لم عي الصحة منبهة * زبينة كون المتصرف *
في نحو تدبير او خلع او خصومة * ذاعقل اولى من بينة الورثة مثلا كونه مخاوط العقل او
مجنونا * ولو قال الشهود لا ندرى كان في صحة او مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان
يهدي يصدق حتى يشهد انه كان صحيح العقل بزانية * وبينة الاكراه * في اقراره * اولى
من بينة الطوع * ان ارضا واخذ تاريخهما فان اختلفا ازم يورخا فبينة الطوع اولى ملتقط
وغيره واعتمد المصنف وابنه وعزمي زاده فروغ بينة الفساد اولى من بينة الصحة
وهسانية وفي الاشياء اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لم عي البطلان
وفي الصحة والفساد لم عي الصحة الا في مسألة الاقاله وفي الملتقط اختلفا في البيع والرهن
فالبيع اولى اختلفا في البتات والوفاء فالوفاء اولى استحسانا شهادة قاصرة ينسبها غيرهم
تقبل كان شهد ابا الدار بلا ذكر انها في يد الخصم فشهد به آخرا ان اوشهد ابا الملك في المحل ود
وآخرا ان بالحل ود اوشهد على الاسم والنسب ولم يعرفنا الرجل بعينه فشهد آخرا ان انه المسمى
به در شهد واحد فقال البا قون نحن نشهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد بشهادته و
عليه الفتوى شهادة النفي المتواتر مقبولة الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل الا
في عمل بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عاجهما بالعتق قبلت في حق النصراني فقط

اشباه قلت وزاد محشيها خمسة اخرى معزية للبرازية انتهى *

* باب الاختلاف في الشهادة *

مبنى الباب على اصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنها ان الشهادة باكثر من المدعي باطله بخلاف الاقل الاتفاق فيه ومنها ان المملك المطلق ازيد من المقيّد لثبوته من الاصل والمملك بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى معنى فقط وسبتضخ *

تقدم الدعوى في حقوق العباد شرطا قبولها * لتوقفها على مطالبتهم ولو بالتوكيل اختلاف حقوق الله لوجوب اقامتها على كل واحد فكل احد خصم فكان الدعوى موجودة * فاذا وافقتها * اى وافقت الشهادة الدعوى * قبلت والا * توفيقها * لا تقبل وهذا الحل الاصول المتقدمة * فلما ادعى ملكا مطلقا فشهد * به * بسبب * كبراء * اوارث * قبلت * لكونها بالاقل مما ادعى فتطابقا معنى كما مر * وعكسه * بان ادعى سبب وشهدا بمطلق * لا تقبل لكونها بالاكثر كما مر قلت وهذا في غير دعوى ارض ونجاح وشرى مجهول كما بسطه الكمال واستثنى في البحر ثلثة وعشرين * ولذا يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى الا * في اثنين واربعين مسألة مبسوطة في البحر وزاد ابن المصنف في حاشيته على الاشباه ثلثة عشر آخر تركها خشية التطويل * بطريق الوضوح * لا تضمن واكتفيا بالموافقة المعنوية وبه قلت الثلثة * ولو شهد احد هما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت * لا اتحاد معناهما * كذا الهبة والعطية * ونحوهما * ولو شهد احد هما بالف والاخر بالعين ومائة ومائتين او طلقة وطلقتين او ثلث ردت * لاختلاف المعنيين * كما لو ادعى غصبا او قتلا فشهد احد هما به والاخر بالاقرار به * لم تقبل ولو شهد ابا لاقرار به قبلت * وكذا * لا تقبل * في كل قول جمع مع فعل * بان ادعى الغان شهد احد هما بالدفع والاخر بالاقرارها لا تسمع للجمع بين قول وفعل قنية الا اذا اتحد اللفظا كشهادة احد هما ببيع او قرض او طلاق او اعتاق والاخر بالاقرار به فتقبل لا اتحاد صيغة الانشاء والاقرار فانه يقول في انشاء بعت واقرضت وفي الاقرار كنت بعت واقرضت فلم يمنع القبول بخلاف شهادة احد هما بقتله عمدا بسيف والاخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار الآلة محيطا وشر نبلا لية * وتقبل على الف في *

شهادة احد هما * بالف * والآخر بالف * ومائة ان ادعى * المدعى * الاكثر * لا الاقل
 الا ان ينفق باستيفاء ابراء ابن كمال وهذا في الدين * وفي العين تقبل على الواحد كما
 لو شهد واحد ان هذا بين العبدين له واخر ان هذا له ثبأت علي * العبد * الواحد *
 الذي اتفقا عليه * اتفقا * درر * وفي العقد لا * تقبل * مطلقا * سواء كان المدعى اقل
 المالكين او اكثرهما عزمي زاده ثم فرع على هذا الاصل بقوله * فلو شهد واحد بشراء عبد
 او كتابته على الف وآخر بالف وخمسمائة ردت * لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف
 باختلاف ابدل فلم يعم العبد على كل واحد * ومنه العتق مال والصلح عن قود والرهن
 والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة * لف ونشر مرتب اذ مقصود هم اثبات
 العقد كما مر * وان ادعى الآخر * كما لو لى مثلا * نكد عوى الدين * اذ مقصود هم المال
 فتقبل على الاقل ان ادعى الاكثر كما مر * والاجازة كما بيع * او * في اول المدة * للحاجة لا ثبات
 العقد * كالدین بعد ما * لو ادعى المورج ولو المستأجر فد عوى عقد اتفانا * وصح
 النكاح * بالاقل اى * بالف * مطلقا * استحسانا * خلافا لهما * ولزم * في صحة لشهادة *
 الجرب شهادة ارث * بان يقول مات وتركه ميراثا للمدعى * الا ان يشهد بملكه * عند
 موته * او يدعيه اريد من يقوم مقامه * كمسئلا جرو مستعير وغاصب ومودع فيستغنى
 ذلك عن الجران الا يدعى عند المات تنقلب يد ملك بواسطة الضمان فاذا ثبت
 الملك ثبت الجبر ضرورة * ولا بد مع الجبر * المذکور * من بيان سبب الورثة *
 بيان * انه اخوه لا بيه وامه او لاحدهما * نحو ذلك ظاهرة وبقي شرط ثالث * وهو *
 قول الشاهد لا وارث * او لا اعلم * له * وارثا * غيره * وراجع وهو ان يدرك ل شاهد
 الميت والا فباطلة لعدم معاينة السبب ذكرهما البزازي * وذكر اسم الميت ليس بشرط
 وان شهد ابدحي * سواء قال * منذ شهر * او لا * ردت * لقيامها بمجهول لتنوع يد
 الحي * بخلاف ما لو شهد انها كانت ملكه او اقر المولى عليه بذلك او شهد شاهد ان
 انه اقر انه كان في يد المدعى * دفع للمدعى لمعلومية الاقرار وجهالة المقر به لا تبطل
 الاقرار والاصل ان الشهادة بالملك المنقضى مقبولة لا باليد المنقضية لتنوع اليد لا الملك
 بزازية ولو اقر انه كان بيد المدعى بغير حق هل يكون اقراره باليد المفتى به نعم جامع

الفصول من فروع شهد بالف وقال احد هما قضى بخمسائة قبلت بالف الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به شهد بسرقة بقره واختلغا في لونها قطع خلا فالحما واستظهر صد الشريعة قوله ما وهذا اذا لم يذكر المدعى لونها ذكره الزيلعي ادعى المدعى ان يصل متفرقا وشهد ا به مطلقا وجملة لم تقبل وهما نية شهد ا في دين الحي بانه كان عليه كذا تقبل الا اذا سألهم الخصم عن بقائه الآن فقالا لا نذكرى وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقول مات وهو عليه بحر قلت ويخالفه ما في معين الحكم من ثبوته به مجرد بيان سببه وان لم يقول مات وعليه دين انتهى والاحتياط لا يخفى ادعى ملكا في الماضي وشهد ا به في الحال لم تقبل في الاصح كالشهد ا بالماضي ايضا جامع الفصولين انتهى والله اعلم *

* باب الشهادة على الشهادة *

هي مقبولة * وان كثرت استحسانا في كل حق على الصحيح * الا في حد وقود * لسقوطها بالاشبهة وجاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا * بشرط تعدد حضور الاصل بموت * اى موت الاصل وما نقله القهستاني عن قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله عن الخائنة عنها وهو خطأ والصواب ما هنا * او مرض او سفر * واكتفى الثاني بغيبته بحيث يتعدى ان يبيت باهله واستحسنه غير واحد وفي القهستاني والسراجية وعليه الفتوى واقره المصنف * او كون المرأة مخدرة * لا تخالط الرجال وان خرجت حاجة وحمام قنية وفيها لا يجوز الاشهاد لسلطان وامير وهل يجوز لمحبوس ان من غير حاكم الخصومة نعم ذكره المصنف في الوكالة وقوله * عند الشهادة * عند القاضي قيد للكل لا طلاق جواز الاشهاد لا الاداء كما مر * و * بشرط * شهادة عدد * نصاب ولو رجلا وامرأتين وما في الحارثي غلط بحر * عن كل اصل * ولو امرأة * لا تغاير فرعي هذا اذ ان * خلا للشافعي * و * كيفتها * ان يقول الاصل مخاطبا للفرع * ولو ابنه بحر * شهد على شهداني اني اشهد بكذا * ويكفى سكوت الفرع ولو رد ارتد قنية ولا ينبغي ان يشهد على شهادة من ليس بعقل عند حارثي * ويقول الفرع اشهد ان فلانا اشهدني على شهدته بكذا او قال لي اشهد على شهدتي بذلك * هذا اوسط العبارات وفيه خمس شينات والاقصر منه ان يقول اشهد على شهدتي بذلك او يقول الفرع اشهد على شهدته بكذا او عليه فتوى السرخسي

وغيره ابن كمال وهو الاصح كما في القهستاني عن الزاهدي * ويكفي تعديل الفرع
 لاصله * ان عرف الفرع بالعدالة والالزم تعديل الكل * كما يكفي تعديل احد
 الشاهد بين صاحبه * في الاصح لان العدل لا يتهم بماله * وان سكت * الفرع *
 عنه نظر * القاضي * في حاله * وكذا لو قال لا اعرف حاله علي الصحيح شر بلا لية و
 شرح المجمع وكذا لو قال ليس بعدل علي ما في القهستاني عن المحيط فتنبه *
 وتبطل شهادة الفرع * با مواربنهم عن الشهادة على الاظهر خلاصة وسيجي متنا
 ما يتالفه ويخرج اصله عن اهليتها كفسق وخرس وعي * بانكار اصله الشهادة *
 كقولهم ما لنا شهادة اولم نشهد هم او شهدناهم وغلطنا ولو سئلوا فسكتوا قبلت خلاصة *
 شهد اهل شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الغلانية قالوا اخبرنا بمعرفتها وجاء المدعي
 بامرأة لم يعرفها انها هي قيل له مات شاهد ين انها هي فلانة * ولو مقررة * ومثله الكتاب
 الحكمي * وهو كتاب القاضي الى القاضي لانه كالشهادة على الشهادة فلو جاء المدعي
 برجل لم يعرفه كلفه اثبات انه هو ولو مقررا لا احتمال التزوير بخبر ويلزم مدعي الاشتراك
 البيان كما بسطه قاضيه * ولو قال فيها التميمية لم يجز حتى ينسبها الى فخذها *
 كجد ما يكفي نسبتها لزوجها والمقصود الاعلام * اشهده على شهادته ثم نهاه عنها لم
 يصح * اى نهيه فله ان يشهد على ذلك در رواقره المصنف هنا لكنه قدم ترجيح خلافه
 عن الخلاصة * كافر ان شهد اهل شهادة مسلمين لكافر على كافر لم تقبل كل اشهاد تهما على
 القضاء كافر على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة ابيه وعلى قضاء ابيه * في الصحيح
 در خلافا للملتقط * من ظهر انه شهد بزور * بان اقر على نفسه ولم يدع سهوا ولا غلطا
 كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي * عزز بالتشهير * وعليه
 الفتوى سراجية وزاد اضربه وحبسه مجمع وفي البحر وظاهر كلامهم ان للقاضي ان يسحب
 وجهه اذ اراه سياسة وقيل ان رجع مضر اضرب اجماعا وان تأثبا لم يعزرا جماعا وتغويض
 مدة توبته لرأى القاضي على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا او مستورا لا تقبل شهادته ابد
 قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتى عيني وغيره والله اعلم *

* باب الرجوع عن الشهادة *

موان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو انكرها لا يكون رجوعا * ورجوع * شرطه
 مجلس القاضي * ولو غير الاول لانه فسخ او توبة وهي بحسب الجناية كما قال عليه الصلوة
 والسلام السر بالسرو العلانية بالعلانية * فلو ادعى * المشهود عليه * رجوعهما عند غيره
 وبرهن * او اراد يمينهما * لا يقبل * لغساده عوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض
 وتضمنه اياهما ملتقى او برهن انهما اقرا برجوعهما عند غير القاضي قبل وجعل انشاء الحال
 ابن ملك * فان رجعا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان * وعزروا عن بعضها لانه فسق
 نفسه جامع الغصوين * وبعد * لم يفسخ الحكم مطلقا * لترجمته بالقضاء * بخلاف ظهور
 الشاهد عند او محو دافى قذف * فان القضاء يبطل ويرد ما اخذه وتلزمه الدية لو قصاصا
 ولا يضمن الشهود لما امران الحاكم اذ الخطأ بالغرم على المتضي له شرح تكملة * وضمننا ما
 اتلفناه للمشهود عليه * لتسببهما تعدل يجمع تعدل وتضمن المباشرة لانه كالمجاء الى القضاء * قبض
 المدعي المال ام لا به يفتى * بحر وبزازية وخلاصة وخزانة المغنين وقيدة في الوقاية
 والكنز والدردر والمتمتع بما اذا قبض المال بعد ما لا تلاف قبله وقبل ان المال عينا
 فكالاول وان ديناف الثاني واقرا القمستاني * والعبرة فيه لمن بقى * من الشهود * لامن رجع
 فان رجع احدهما من النصف وان رجع احدهما لم يضمن وان رجع آخر ضمننا النصف
 وان رجعت امرأة من رجل امرأتين ضمننا الربع وان رجعتا فالنصف وان رجع ثمان
 نسوة من رجل وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت اخرها ضمن * التبع * ربعه * لبقاء
 ثلثة ارباع النصاب * فان رجعوا انما غرم بالاسداس * وقالوا عليهم النصف كما لو رجعن
 فقط * ولا يضمن راجع في النكاح شهد بمهر منها * او اقل اذا تلاف بموض كلاتلاف *
 وان زاد عليه ضمننا * او هي الدعية وهو المنكر عزمي زاده * ولو شهد ابا صل النكاح
 باقل من مهر مثلها فلا ضمان * علي المعتمد انغل والممانلة بين البضع والمال * بخلاف
 ما لو شهد اعليه اقبض المهر او بعضه ثم رجعا * ضمننا لهما لا تلافهما المهر * وضمننا في البيع و
 الشراء ما نقص عن قيمة المبيع * لو الشهادة على البائع * او اراد * لو الشهادة على
 المشتري لا تلاف بلا عوض ولو شهد ابالبيع ونقل الثمن فلو في شهادة واحق ضمننا القيمة
 ولو في شهادة اثنين ضمننا الثمن عيني * ولو شهد اعلى البائع بالبيع بالعين الى سنة وقيمتها الف

فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا وان شاء اخذ المشتري الى سنة وايلما اختار برئ الآخر *
وتاممه في خزاذه المقتين * وفي الطلاق قبل وطئ وخلوة ضمنا نصف المال * المسمى *
او امانة * ان لم يسم * ولو شهد انه طلقها ثلثا وآخران انه طلقها واحدة قبل الدخول
ثم رجعوا فضمن نصف المهر على شهود الثلث لا غير * للحرمة الغليظة * ولو بعد وطئ او
خلوة فلا ضمان * ولو شهد باطلاق قبل الدخول وآخران بالدخول ثم رجعوا ضمن
شهود الدخول ثلثة ارباع المهر وشهود الطلاق ربعه اختيار * ولو شهد ابعثت فرجعا
ضمن القيمة * لمولاه * مطلقا * ولو معسرين لانه ضمان اتلاف * والولاء للمعتق * لعدم
تحول العتق اليهما با ل ضمان فلا يتحول الولاء هذه اية * وفي التل بيزمنا ما نقضه *
وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث ولزمها بقية قيمته وتاممه في البحر *
وفي الكتابة يضمن قيمته * كلها وان شاء اتبع المكاتب * ولا يعتق حتى يؤدى ما عليه
اليهما * وتصلق بالفضل والولاء لمولاه ولو عجز عاد لمولاه ورد قيمته على الشهود *
وفي الاستيلاء يضمن نقصان قيمتها * بان تقوم قنة وام ولد لوجاز بيعها فيضمنان ما
بينهما * فان مات المولى عتقت وضمننا * بقية * قيمتها * امة * للورثة * وتاممه في العيني *
وفي القصاص الدية * في مال الشاهدين وورثاء * ولم يقتصا * لعدم المباشرة ولو شهدا
بالعقول يضمنان القصاص ليس بمال اختيار * وضمن شهود الفرع برجوعهم *
لاضافة التلف اليهم * لا شهود الاصل بقولهم * بعد القضاء * لم تشهد الفرع على
شهادتنا او اشهدناهم وغلطنا * وكذا لو قالوا رجعنا عنها لعدم اتلافهم ولا الفرع
لعدم رجوعهم * ولا اعتبار بقول الفرع * بعد الحكم * كذب الاصول او غلطوا *
فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفرع فقط * وضمن المزكون * ولوالدية * بالرجوع *
عن التزكية * مع علمهم بكونهم عبيدا * خلا فاليهما * اما مع الخطاء فلا * اجماعا بحر *
وضمن شهود التعليق * قيمة القن ونصف المهر لو قبل الدخول * لا شهود الاحصان *
لانه شرط بخلاف التزكية لانها علة * والشرط * ولو وحدهم على الصحيح عيني قال وضمن
شاهد الايقاع لا التفويض لانه علة والتفويض سبب انتهى والله اعلم *

* كتاب الوكالة *

منا سبته ان كلاما من الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غيره * التوكيل صحيح *
 بالكتاب والسنة قال الله تعالى فا بعثوا احداكم بورقكم وكل عليه افضل الصلوة والسلام
 حكيم ابن حزام بشرأء اضمية وعليه الاجماع وهو خاص وعام كانت وكيلتي في كل شيء
 عم الكل حتى الطلاق وتال الشهيدين به يفتى وخصه ابو الليث بغير طلاق وعتاق ووقف
 اعتمد في الاشباه وخصه قاضيخان بالماوضات فلا يلي العتق والتبرعات وهو المذهب
 كما في تنوير البصائر وزواجر الجواهر وسيجي انه به يفتى واعتمد في الملتقط فقال و
 اما الهبات والعتاق فلا يكون وكلا عند ابي حنيفة خلافا لمحمد وفي الشرنبلالية ولو لم
 يكن للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة * وهو اقامة الغير مقام نفسه * ترها او عجزا *
 في تصرف جائز معلوم * فلوجهل ثبت الادنى وهو الحفظ * ممن يملكه * اى المتصرف
 نظرا الى اصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي ابن الكمال * فلا يصح توكيل
 مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل * بتصرف ضار * نحو طلاق وعتاق وهبة وصلة
 وصح به ايمنغه بلا اذن وليه كقبول هبة * وصح * ما ترد دين ضرر ونفع كبيع واجارة ان
 ما ذونا والا توقف على اجازة رايه * كما لو باشره بنفسه * ولا يصح توكيل عبد محجور ورو
 صح لو ما ذونا ومكاتبه وتوقف توكيل مرتد فان اسلم نفل وان مات او لحق او قتل لا *
 خلافا لهما * وصح * توكيل مسلم ذميا ببيع خمر او خنزير * او شرائهما كما مر في البيع
 الفاسد * ومحرم حلالا ببيع صيد * وان امتنع عنه الموكل * بعارض النهي كما قد منا فتنبه ثم
 ذكر شرط الوكيل فقال * اذ كان الوكيل يعقل والعقل ولو صبيا او عبدا محجورا * لا يخفى
 ان الكلام الآن في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل فلن لم يقل ويقصد به تبعال للكنز ثم ذكر
 ضابطا للموكل فيه فقال * بكل ما يباشره * الموكل * بنفسه * لنفسه فشميل الخصومة فلن اقال *
 فصح بخصومة في حقوق العباد برضاء الخصم * وجوزاه بلا رضاه وبه قامت الثلثة وعليه
 فتوى ابو الميث وغيره واختاره العتاي وصححه في النهاية والمختار للفتوى تفويضه للحاكم
 د ر * الا ان يكون * الموكل * مريضا * لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدر ميه ابن كمال *
 او غائبا مدة سفر او مريدا له * ويكفي قوله انا اريد السفر ابن كل * او محدرة * لم تخاط
 الرجال كما مر * او حائضا * او نغساء * والحاكم باله سجد * اذ لم يرض الطالب بالتأخير

بحر * او محبوسا من غير حاكم * هذه * الخصومة * فلو منه فليس بعد ريزازية بحنا *
اولا يحسن الد عوى * خانية * لا * يكون من الاعلار * ان كان * الموكل * شريفا خاصا من
دونه * بل الشريف وغيره سواء بحر * وله الرجوع عن الرضاء قبل سماع الحاكم
الد على * لا بعد * قنيه * ولو اختلفا في كونها مخدرة ان من بنات الاشراف فالقول لها
مطلقا * ولو ثبتا فبرسل امينه ليخلفها مع شاهدين بحر واقرة المصنف * وان من الاوساط
فالقول لها لو بكران * هي * من الا سافل فلا في الوجهين * عملا بالظاهر ريزازية *
وصح * بايغائها * كذا * باستيفائها الا في حد وقود * بغيبة موكله عن المجلس * وحقوق
عقل لا بد من اضافته * اى ذلك العقل * الى الوكيل كبيع واجازة وصلح عن اقرار يتعلق
به * ما دام حيا ولو غائبا ابن ملك * ان لم يكن محجورا كتسليم مبيع وقبضه وقبض نمين
ورجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبته * لانه
العاقد حقيقة وحكما لكن في الجوهره لو حضر فالعهد على آخذ الثمن لا العاقد في اصح
الا قاييل ولو اضاف العقل الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا ابن ملك فليحفظ
فقوله لا بد فيه ما فيه ولد اقال ابن الكمال يكتفى بالاضافة الى نفسه فافهم * شرط * الموكل *
عدم تتعلق الحقوق به * اى بالوكيل * لغو * باطل جوهره * والملك يثبت للموكل ابتداء *
في الاصح * فلا يعتق قريب الوكيل بشرائه ولا يغسل ذكاح زوجته به * لكن * هما *
ثابتان * على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجته * لان الموجب للعتق والفساد
الملك المستقر * وفي كل عقد لا بد من اضافته الى موكله * يعنى لا يستغنى عن الاضافة
الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح ابن كمال * كنكاح وخلع وصلح عن دم عمل او
انكار وعتق على مال وكنا به وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن واقراض * و
شركة ومضاربة عيني * تتعلق بموكله * لا به لكونه فيها صغيرا محضا حتى لو اضافته لنفسه
وقع النكاح له فكان كالرسول * فلا مطالبة عليه * في النكاح * بمهر وتسليم * للزوجة *
وللمشترى الاباء عن دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو مع نهي الوكيل * استحسانا *
ولا يطالبه الوكيل ثانيا * لعدم الغائين * نعم تقع المقاصة بين الوكيل او وحده ويضمنه
لموكله بخلاف وكيل يتيم وصرف عيني * وماله * اى مثل الوكيل عبد * ما ذون لا دين عليه

مع مولاه * فلا يملك قبض ديونه ولو قبض صح استحسانا ما لم يكن عليه دين لانه للغرماء بزيادة
 فرع التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة درر التوكيل بقبض القرض صحيح والله اعلم

* باب الوكالة بالبيع والشراء *

الاصل انها ان عمت او علمت اوجهات جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحض كفارس
 صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الثمن
 والصفة كتركبي صحت والا لا * وكله بشراء ثوب هروى او فرس او بغل صح * بما يتحمله
 حال الامر زيلعي فراجع * وان لم يسم ثمننا * لانه من القسم الاول * وبشراء دار وعبد جاز
 ان سمي * الموكل * ثمننا * يخصص نوعا ولا يحرر * او نوعا * كخبشي زاد في البرازية او قل راكنا
 قفيزا * والا * بسم ذاك * لا * يصح * والحق بجهالة الجنس * وهي ما او وكله * بشراء
 ثوب او دابة لا * يصح * وان سمي ثمننا * للجهالة الفاحشة * وبشراء طعام وبين قدره
 او دفع ثمنه وقع * في عرفنا * على المعتاد * المهيأ * للاكل * من كل مطعوم يمكن اكله
 بلا ادام * كلهم مطبوخ ومشوى * وبه قالت الثلاثة * وبه يقتضى * عيني وغيره اعتبارا
 للعرف كافي اليمين * وفي الوصية له * اى لشخص * بطعام يدخل كل مطعوم * ولودواء
 به حلاوة كسكنجبين بزيادة * وللوكيل الرد بالعيب مادام المبيع فى يده * لتعلق الحقوق
 به * ولوارثه او وصيه ذلك بعد موته * موت الوكيل * فان لم يكونا فلموكله ذلك * اى
 الرد بالعيب وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه * فلو سلمه الى موكله امتنع رده الا
 بامره * لانتفاء الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع فاسل افله الغسخ مطلقا الحق الشرع قنية *
 و * للوكيل * حبس المبيع بثمن دفعه * الوكيل * من ماله او لا * بالاولى لانه كالبائع * ولو
 اشتراه * الوكيل * بنقل ثم اجله البائع كان للوكيل المطالبة به حالا * وهي الحيلة خلاصة
 ولو وهبه كل الثمن رجع بكله ولو بعضه رجع بالباقي لانه حط بجزءه * فلو هلك المبيع من
 يده قبل محبسه هلك من مال موكله ولم يسقط الثمن * لان يده كيد * ولو * هلك *
 بعد حبسه فهو كمبيع * فيهلك بالثمن وعند الثانى كرهن * ولا اعتبار بمغارقة الموكل بل
 بمغارقة الوكيل * ولو حاضر اكما اعتمد المصنف تبعا للبحر خلافا لعيني وابن ملك بل
 بمغارقة الوكيل ولو صبيا * في صرف وسلم فيبطل العقل بمغارقة صاحبه قبل القبض *

لأنه العاقل والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم لأنه لا يجوز أن يكل * والرسول فيهما *
 أي لأصرف والسلم * لا تعتبر مغارته بل مغارته مرسله * لأن الرسالة في العقد لا القبض
 واستغيل صحة التوكيل بهما * وكله بشراء عشرة أرطال لحم بثمن درهم فاشترى ضعفه بثمن درهم
 مما يباع منه عشرة بثمن درهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم * خلا فالحما والثلثة قلنا
 أنه ما مور بارطال مقدرة فينفذ الزائد على الوكيل ولو اشترى مما لا يساوي ذلك وقع
 للوكيل أجماعا كغير موزون * ولو وكله بشيء بعينه * بخلاف الوكيل بالنكاح إذا تزوجها
 لنفسه صح منية والفرق في الوافي * غير الموكل لا يشتريه لنفسه * ولو لموكل آخر بالاولى *
 عند غيبته حتى لم يكن مخالفا * د فعلا للضرر * فلو اشترى بغير النقود أو بخلاف ما سمي *
 الموكل له * من الثمن وقع الشراء للوكيل * لمخالفة أمره وينعزل في ضمن المخالفة عيني *
 وإن * بشيء * بغير عينه فالشراء للوكيل إلا إذا نواه للموكل * وقت الشراء * أو
 شراها بما له * أي بما للموكل ولو تكاذا في النية حكم بالنقل أجماعا ولو توافقا
 أنها لم تنصرف في رأيتان * زعم أنه اشترى عبدا للموكل فملكه وقال موكله بل شريته
 لنفسك فان * كان العبد معينا وهو حي * قائم * فالقول للمأمر * أجماعا * مطلقا * نقض
 الثمن أو لا لا خبره عن أمر يملك استينافه * وإن ميتة * والحال أن * الثمن منقود
 فكذلك * الحكم * والأ * يكن منقودا * فالقول للموكل * لأنه ينكر الرجوع
 عليه * وإن * العبد * غير معين * وهو حي أو ميت * فكذلك * أي يكون للمأمر * أن
 الثمن منقودا * لأنه معين * والأ فلا أمر * اللهم خلا فالحما قال يعني هذا العمر وفباؤه ثم
 أنكر الأمر أي أنكر المشتري أن عمر الأمر بالشراء * أخذه عمرو ولغا أنكاره *
 الأمر لما قضته لا قراره بتوكيله بقوله يعني لعمر * إلا أن يقول عمرو لم أمر به * أي
 بالشراء * فلا * يأخذ عمرو لأن إقرار المشتري ارتد بوجه * إلا أن يسلمه المشتري إليه * أي
 إلى عمرو لأن التسليم على وجه البيع بيع بالتعاطي وإن لم يوجد نقل الثمن للعرف * أمره
 بشراء شيئين معينين أو غير معينين * إذا نواه للموكل كما مر بحر * والحال أنه * لم يسم
 ثمنها فاشترى له أحدهما بقدر قيمته أو بزيادة * يسيرة * يتغابن الناس فيها صح * عن الأمر *
 والأ * إذ ليس لوكيل الشراء * الشراء * بغير فاحش أجماعا بخلاف وكيل البيع كما سيجي *

و* كذا * بشرائهما باللف وقيمتيهما سواء فاشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح ولو بالأكثر *
 ولو يسيراً * لا يلزم الأمر * إلا أن يشتري الثاني * من المعينين مثلاً * بما بقي * من اللف *
 قبل الخصومة * لحصول المقصود وجوز أنه ان بقي ما يشتري بمثله الآخر * ولو امر
 رجل * مديونه بشراء شيء معين بدین له عليه وعينه أو عين * البائع صح * وجعل البائع
 وكيلاً بالقبض دالة فيبرأ الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان توكيل المجهول
 باطل وإن قال * والا * يعين * فلا * يلزم الأمر * ونقل على المأمور * نهلاكه عليه خلا فإلها
 وكذا الخلاف لو أمره أن يسلم ما عليه ويصرفه بناء على تعيين النقود في الوكالات عند عدم
 تعيينها في المعاوضات عندهما * ولو أمره * أي امر رجل مديونه * بالتصدق بما عليه صح *
 أمره بجعله المال لله تعالى وهو معلوم * كما * صح أمره * لو أمره بالاجر المستأجر بمرمته ما
 استأجره مما عليه من الاجرة * وكذا لو أمره بشراء عبد بسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقاً
 للضرورة لانه لا يجد الاجر كل وقت فجعل المورجراً كالمورج في القبض قلت وفي شرح الجامع
 الصغير لقاضيخان ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز بعد الوجوب قيل على الخلاف
 ألح فراجع * ولو أمره * بشرائه باللف ودفع * اللف * فاشترى بقيمته كذا مك فقال *
 الأمر * اشترى بنصفه وقال المأمور * بل بلكه صدق لانه أمين * وان كان قيمته نصفه *
 فالقول * للأمر * بلايمين در رواين انك مال تبعالصل والشرعية حيث قال صدق في الكل
 بغير الحلف وتبعهم المصنف لكن جزم الوافي بانه تحريف وصوابه بعد الحلف * وان لم يدفع *
 اللف * وقيمته نصفه * فالقول * للأمر * بلايمين قاله المصنف تبعاللل رد كما قلت لكن
 في الاشياء القول للوكيل يمينه الا في اربع فباليمنه فتنبه * وان * كان * قيمته الغايته لغان
 ثم يفسخ العقد بينهما * فيلزم * المبيع * المأمور * وكذا الأمر * بشراء معين من غير بيان
 فمن فقال المأمور اشترى بكذا أو * ان * صدق به بائعه * على الاظهر * وقال الأمر بنصفه
 تحالفاً * لوقوع الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف * ولو اختلفا في مقداره * أي الثمن *
 فقال الأمر امرتك بشوائه بمائة وقال المأمور باللف فالقول الأمر * بيمينه * فان برهن
 قدم برهان المأمور * لانها اكثر اثباتاً * ولو أمره * بشراء اخيه فاشترى الوكيل فقال
 الأمر ليس هذا * المشتري * باخي فالقول له * بيمينه * ويكون الوكيل مشترياً لنفسه *

والاصل ان الشراء متى لم ينغل على الأمر ينغل على المأمور بخلاف البيع كما مر في خيار
 الروية * وعق العبد عليه * اى على الوكيل * انعمه * عتقه على مولاه فيؤاخذ به خانيه * و
 لو امره عبد * بشراء نفسه الامر من مولا * بكن اذ نع * المبلغ * فقال * الوكيل * لسيد *
 اشتريته لنفسه فبا على هذا * الوجه * عتق * على المالك * وولاه * لسيد * وكان الوكيل
 سفيها * وان قال * الوكيل * اشتريته * ولم يقل لنفسه * فالعبد * ملك * للمشتري
 والالف للسيد فيهما * لانه كسب عبده * وعلى هذا العبد الف اخرى * في الصورة الاولى
 بدل الاعناق * كما على المشتري * الف * مثلها في الثانية * لان الاولى مال المولى
 فلا يصلح بدلا * وشراء العبد من سيد * اعتاق * فتلغواحكام الشراء فلن اقال * فلوشري *
 العبد * نفسه الى العطاء صح * الشراء بحر * كما صح في حصته اذا اشترى نفسه من مولا *
 ومعه رجل * آخر * وبطل الشراء في حصته شريكه * بخلاف ما لو شري الاب
 ولد * مع رجل آخر فانه يصح فيهما بيعوع الثانية من بحث الا استحقاق والفرق انعقاد
 البيع الثانى لا الاولان الشرع جعله اعتاقا ولد ابطال في حصته شريكه للزوم الجمع
 بين الحقيقة والمجاز * قال لعبد اشترى نفسك من مولاك فقال مولاه يعني نفسي لفلان
 ففعل * اى باعه على هذا الوجه * فهو لامر * فلور جد به عيبا ان علم به العبد فلا رد
 لان علم الوكيل كعلم المولى وان لم يعلم فالرد للعبد اختيار * وان لم يقل لفلان عتق *
 لانه اتى بتصرف آخر فنغل عليه وعليه الثمن فيها الزوال حجره بعقد باشر * مقتربا بادن
 المولى در دفعه الوكيل اذا خالف ان خلا فالى خير في الجنس كبيع بالف درهم
 فباعه بالف ومائة نغل ولو بمائة دينار لا ولو خيرا خلاصة ودرر *

فصل *

لا يعقد وكيل البيع والشراء * والاجارة والصرف والسلام ونحوها * مع من ترد شهادته له *
 للتهمة وجوزة بمثل القيمة الامن عبده ومكاتبه * الا اذا اطلق عليه المولى * كبيع من شئت *
 فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة * اتفاقا * كما يجوز عقد * معهم * باكثر من القيمة * اتفاقا اى
 بيعه لا شراؤه باكثر منها اتفاقا كالموابع باقل منها بغبن فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا ايسر عند *
 خلافا لهما ابن ملك وغيره وفي السراجية لو صرح بهم جازا جماعا الا من نفسه وطفله وعبد *

غير المديون * وصح بيعه بما قل أو أكثر وبالعرض * وخصاه بالقيمة وبالنقود وبه يغتني بزيادة ولا يجوز في الصرف كد ينار بد رهم بغبن فاحش اجما عالانه بيع من وجه شراء من وجه صيرفية * وصح * بالنسيئة ان * التوكيل بالبيع * للتجارة وان * كان * للحاجة لا يجوز * كالمراة اذا دفعت غزلا الى رجل لبيعها ليتعين النقد * به يغتني خلاصة وكذا في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كما افاده المصنف وهذا ايضا ان باع بما يبيع الناس نسيئة فان طول المدة لم يجز به يغتني ابن ملك ومتى عين الامر شيئا تعين الا في بيعه بالنسيئة باللف فباع بالنقد باللف جاز بحر فلت وقد منانه ان خالف الى خير في ذلك الجنس جاز والاولا وانها تنقيد برمان ومكان لكن في المزاوية الوكيل الى عشرة ايام وكيل في العشرة وبعد ها في الاصح وكل الكفيل لكنه لا يبطل الابد الاجل كما في تنوير البصائر وفي زواهر الجواهر قال بعه بشهود او برأى فلان او علمه او معرفته وباع به ونهم جاز بخلاف لا تبع الا بشهود والا بمحض فلان به يغتني قلت وانه علم حكم واقعة الفتوى دفع له ما لا وقال اشترى زيتا بمعرفة فلان فذهب واشترى الا معرفته فملك الزيت | يضمن بخلاف لا تشتري الا بمعرفة فلان فليحفظ * وصح * اخذ رهنه وكفيلة باليمن الا ضمان عليه ان ضاع * الرهن * في يد او تولى * اى المال * علي الكفيل * لان الجواز الشرعى يما في الضمان * وتقيد شراؤه بمثل القيمة وغبن يسير * وهو ما يقوم به مقوم له ان لم يكن سعرة معروء وان كان * سعرة * معروءا * بين الناس * كخبز ولحم * وموز وجبن * لا ينقل على الموكل وان قلت الزيادة * ولو فلسا واحدا به يغتني بحروبية * وكله ببيع عبد ببيع نصفه صح * لا طلاق التوكيل وقالان باع الباقي قبل الخصومة جاز والاولا وهو استحسان ملة في هذه اية وظاهرة ترجيح قولها والمغنى به خلافة حروية ابن الكمال الخلاف بما يتعيب بالشركة والاجازاتغا فليراجع * وفي الشراء يتوقف على شراء بائيه قبل الخصومة * اتغا فا * ولورد مبيع بعيب على كيله * بالبيع * بمنه انكوله او اقراره فيما لا يحدث * مثله في هذه المدة * رد * الوكيل * على الامر لو بان رارة فيما لا يحدث لا * يرد * ولزم الوكيل * الا صل في الوكالة لخصوص وفي المضاربة العموم * وفرع عليه بقوله * فان باع * الوكيل * نسيئة قال اسرتك بمثل واما المذلت صدق الامر ومضى * الاختلاف * في المضاربة * صدق * المضارب *

عملاً بالأصل * لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين * معا كوكلة كما بكذا * وحده * ولو الآخر عبد
 أو صبي أو مات أو جن * إلا * فيما إذا وكلهما على التعاقب بخلاف الوصيين كما سمع في
 بابه * وفي الخصومة * بشرط رأى الآخر لا حضرته على الصحيح إلا إذا انتهيا إلى القبض
 فحتى يستجما جورة * وعق معين وطلاق معينة لم يعوضا * بخلاف معوض وغير معين *
 وتعليق بهشيتها * أي الوكيلين فإنه يلزم اجتماعهما عملاً بالتعليق قاله المصنف قلت وظاهره
 عطفه علي لم يعوضا كما يعلم من العيني والد رر فحق العبارة ولا علقا بهشيتها فتدبر * و
 في * تدبر ورد عين * كودية وعارية ومغصوب ومبيع فاسد خلاصة بخلاف استردادها
 فلو قبض أحدهما ضمن كله لعدم امره بقبض شيء منه وحده سراج * وفي * تسليم هبة *
 بخلاف قبضها ولو الجية * وقضاء دين * بخلاف اقتضاؤه عيني * و * بخلاف * الوصاية *
 لاثنين * و * كذا * المضاربة والقضاء * والتحكيم * والتولية علي الوقف * فان هذه
 الستة * كالوكالة فليس لأحدهما الانفراد * بحر الأفي مسألة ما إذا شرط الواقف النظر
 له والاستئجار مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان أشباه * والوكيل بتقضاء الدين *
 من ماله أو من مال موكله * لا يجبر عليه * إذا لم يكن للموكل على الوكيل دين وهي واقعة
 الفتوى كما بسطه العمدى واعتمد المصنف قال ومغادرة ان الوكيل يبيع عين من مال
 الموكل لو فاء دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بنحو طلاق ولو بطلبها على المعتمد وعق
 وهبة من فلان وبيع منه لكونه متبرعا الأفي مسائل إذا وكله ببيع عين ثم غاب أو ببيع
 رهن شرط فيه أو بعده في الأصح أو بخصومة بطلب المدعي وغاب المدعي عليه أشباه خلافا لما
 افتى به قارئ الهداية قلت وظاهر الأشباه ان الوكيل بالأجر يجبر فتدبر ولا تنس مسألة واقعة
 الفتوى وراجع تنوير البصائر فلعله أوفى وفي فروق الأشباه التوكيل بغير رضا الخصم
 لا يجوز عند الإمام إلا ان يكون الموكل حاضرا بنفسه أو مسافرا أو مريضا أو مخرقة *
 الوكيل لا يوكل إلا بأذن أمره * لوجود الرضاء * إلا * إذا وكله * في دفع زكاة * فوكل
 الآخر ثم دفع الأخير جاز ولا يتوقف بخلاف شراء الأضيحة الضحية الخانية * و * إلا الوكيل *
 في قبض الدين * إذا وكل * لمن في عياله * صح ابن ملك * و * إلا * عند تغدير الثمن *
 من الموكل الأول * له * أي لو كمله فيجوز بلا إجازته لحصول المقصود د رر * والتفويض

الى رايه * كما عمل برأيك * كالأذن * في التوكيل * الأفي طلاق وعتاق * لانهما ما
 يحلف به فلا يقوم غيره مقامه قنية * فان وكل * الوكيل غيره * بل ونهما * بدون اذن
 وتغويض * ففعل الثاني * بحضرته او غيبته * فاجازه * الوكيل * الاول صح * وتعلق
 حقوقه بالعاقدة على الصحيح * الأفي * ما ليس بعقد نحو طلاق وعتاق * لتعلقهما بالشرط
 فكان الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني * وبراء * عن الدبن قنية * وخصومة وقضاء
 دين * فلا تكفي الحضرة ابن ملك خلا فاللخانية * وان فعل اجنبي فاجازه الوكيل * الاول *
 جاز الأفي شراء * فانه ينفل عليه ولا يتوقف متى وجد نفاذا * وان وكل به * اى بالامر
 او التغويض * فهو * اى الذاتي * وكيل الأمر * وحينئذ * فلا يعزل بعزل موكله او موته
 ويعزلان بموت الاول * كما مر في القضاء وفي البحر عن الخلاصة والخانية له عزله في قوله
 اصنع ما شئت لرضاه بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل برأيك قال المصنف فعليه لو تهل
 للقاضي اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تغويض العزل صريح لان النائب كوكيل الوكيل و
 اعلم ان الوكيل وكالة عامة مطلقة مفوضة انما يملك المعاوضات والطلاق والعتاق والتبرعات
 به يفتى زواهر الجواهر وتنوير البصائر * قال * لرجل * فوضت اليك امرا امرأتى
 صاروكيلا بالطلاق وتقييل * طلاقه * بالمجلس بخلاف قوله وكنتك * في امر امرأتى فلا يتقييل
 به درر * من لا ولايته له على غيره لم يجز تصرفه في حقه * وحينئذ * فاذا باع عبد او مكاتب
 او ذمي * او حر بي عيني * مال صغيرة الحر المسلم او شري واحد منهم به او زوج صغيرة
 كذللك * اى حرة مسلمة * لم يجز * لعدم الولاية * والولاية في مال الصغير الى الأب ثم وصيه
 ثم وصي وصيه * اذ الوصي يملك الايصاء * ثم الي * الجد * اب الاب ثم الى وصيه *
 ثم وصي وصيه * ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي * ثم وصي وصيه * وليس لوصي
 الام * ووصي الاخ * ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب او وصيه او وصي وصيه
 او الجد * اب الاب * وان لم يكن واحد مما ذكرنا فله * اى لوصي الام * الحفظ
 و * له * بيع المنقول لا العقار * ولا يشتري الا الطعام والكسوة لانها من جملة
 حفظ الصغير خانية فروع وصي القاضي كوصي الاب الا اذا قيل القاضي او امينه
 بنوع تقيل به وفي الاب يعم الكل عمادية وفي منغرات البحر القاضي او امينه

لا ترجع حقوق عقل با شراه لليتيم اليهما بخلاف وكيل ووصى و اب فلو ضمن القاضي او امينه ثمن ما باعه لليتيم بعد بلوغه صح بخلافهم وفي الاشباه جاز التوكيل بكل ما يعقد الوكيل لنفسه الا الوصى فله ان يشتري مال اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة و جاز التوكيل بالتوكيل

*** باب الوكالة بالخصومة والقبض ***

وكيل الخصومة والتقاضى * اى اخذ الدين * لا يملك القبض * عند زفروبه يفتى لفساد الزمان واعتمد فى البحر العرف * ولا * الصلح * اجماعا بحر * ورسول التقاضى يملك القبض لا الخصومة * اجماعا بحر ارسلتك او كن رسولاعنى ارسال وامر تك بقبضه توكيل خلافا للمزيلعى * ولا بملكها * اى الخصومة والقبض * وكيل الملازمة كالا بملك الخصومة وكيل الصلح * بحر * وكيل قبض الدين يملكها * اى الخصومة خلافا لهما لوكيل الدائن ولوكيل القاضي لا يملكها اتفاقا كوكيل بقبض العين اتفاقا واما وكيل قسمة واخذ شفعة ورجوع هبة ورد بعيب فملكها مع القبض اتفاقا ابن ملك * امره بقبض دينه وان لا يقبضه الا جميعا بقبضه الا درهمه لم يجز قبضه * امان كور * علي الامر * لمخالفته له فلم يصركيلا * والامر * له الرجوع على الغريم بملكه * وكل لا يقبض درهمه دون درهم بحر * وللم يكن للغريم بينة على الايفاء فقصى عليه * بالدين * وقبضه الوكيل فضاء منه ثم برهن المطلوب على الايفاء * للموكل * فلا سبيل له * للمدين * على الوكيل وانما يرجع على الموكل * لان يد وكيله خير * الوكيل بالخصومة اذا بلى * الخصومة * لا يجبر عليها الا اذا كان وكيل الخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه * فى الاشباه لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لتبرعه الا فى ثلث كما مر * بخلاف الكفيل * فانه يجبر عليها للائتمان * وكله بخصوماته واخذ حقوقه من الناس متى ان لا يكون وكيلانيما يدعى على الموكل جاز * هذه التوكيل * فلواثبت * الموكل * المال له * اى موكله * ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل * لانه ليس بوكيل فيه دزر * وصح اقرار الوكيل بالخصومة * لا بغبرها مطلقا * بغير الحدود والقصاص * على موكله * عند القاضي دون غيره * استحسانا * وان انعزل * الوكيل * به * اى بهن الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان برهن بعد * على الوكالة للتناقض دزر * وكل اذا اسنثنى * الموكل * اقراره * بان قال وكلتك بالخصومة

غير جائز الاقرار صح التوكيل والاستثناء على الظاهر بزانية * فلو اقره عند * اى
القاضي * لا يصح * وخرج * به * عن الوكالة * فلا تسمع خصومته درر * صح التوكيل بالاقرار
ولا يصير به * اى بالتوكيل * مقرا * بحر * وبطل توكيل الكفيل بالمال * لئلا يصير
عاملا لنفسه * كما * لا يصح * لو وكله بقبضه * اى الدين * من نفسه او عبده * لان
الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا اذا وكل المديون ببراءة نفسه فيصح ويصح عزله قبل ابرائه
نفسه اشياء * او وكل المحتال المحيل بقبضه من المحال عليه * او وكل المديون وكيل
الطالب بالقبض لم يصح لاستحالة كونه قاضيا ومقضيا قنية * بخلاف كفيل النفس والرسول
ووكيل الامام ببيع الغنائم والوكيل بالتزويج * حيث يصح ضما نهم لان كلا منهم سفير *
الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وتبطل الوكالة * لان الكفالة اتوى للزومها فتصلح
ناسخة * بخلاف العكس وكذا كلما صحت كفالة الوكيل بالقبض بطلت ودلته تقدمات
الكفالة او تاخرت * لما قلنا * وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز * لما مر
انه يصير عاملا لنفسه * فان ادعى بحكم الضمان رجوع * بطلانه * وبدونه لا * لتبرعه *
ادعى انه وكيل الغائب بقبض دينه فصلته الغريم او ربه فعه اليه * عملا باقراره ولا
يصدق لو ادعى الایفاء * فان حضر الغائب فصلته * فى التوكيل * فيها * ونعمت *
والامر الغريم بدفع الدين اليه * اى الغائب * ثانيا * لفساد الاداء بانكاره مع يمينه *
ورجع * الغريم * به على الوكيل ان باقيا فى يده ولو حكما * بان استهلكه فانه يضمن
مثله خلاصة * وان ضاع لا * عملا بتصديقه * الا ان * كان قد * ضمنه عند الدفع *
لقد رما ياخذ * الدائن ثانيا لا ما اخذ * الوكيل لانه امانة لا يجوز بها الكفالة زيلعي و
عيني * او قال له قبضت منك على انى ابرأتك من الدين * فهو كما لو قال الاب للختن عند
اخذ مهر بنته اخذ منك على انى ابرأتك من مهر بنتى فان اخذته البنت ثانيا رجع الختن
على الاب فكذلك ابرزانية * وكذا * يضمنه * اذا لم يصلقه على الوكالة * يعم صورتي
التكنيب والسكوت * ودفع له ذلك على زعمه * الوكالة فهذه اسباب للرجوع عند
الهلاك * فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لموكله صدق * الوكيل * بخلفه وفي الوجوه *
المنكورة * كلها * الغريم * ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب * وان برهن انه ليس

بوكيل اوطى اقراره بذلك او اراد استخلافه لم يقبل لسعيه في نقض ما اوجبه للغائب نعم لو
 برهن ان الطالب جحد الوكالة واخذ منى المال تقبل بحر ولومات الموكل وورثه غريمه
 اوروهمه له اخذ قائما ولو ما تكاظمه الا اذا صدقه علي الوكالة ولو اقر بالدين وانكر
 الوكالة حلف ما علم ان الدائن وكله عيني * قال اني وكيل بقبض الوديعه فصله
 المودع لم يؤمر بال دفع اليه * علي المشهور خلافا لابي الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد
 مطلقا لما مر * وكذا الحكم * لو ادعى شراءه من المالك وصدقه * المودع لم يؤمر بالدفع
 لانه اقرار علي الغير * ولو ادعى انتقالها بالارث او الوصية منه وصدقه امر بالدفع اليه *
 لا تغاظمها على ملك الوارث * اذا لم يكن علي الميت دين مستغرق * ولا بد من التلوم فيها
 لاحتمال ظهور وارث آخر * ولو انكر موته او قال لا ادرى لا * يؤمر به ما لم يبرهن
 ودعوى الايضاء كوكالة فليس لمودع ميت ومديونه الدفع قبل ثبوت انه وصى ولو لا
 وصي تدفع لبعض الوارثة برئ عن حصته نقط * ولو وكله بقبض مال فادعى الغريم ما
 يسقط حق موكله * كاداء او ابراء او اقراره بانه ملكي * دفع * الغريم * المال * ولو
 عقارا * اليه * اى الوكيل لان جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تحليف الموكل لا الوكيل
 لان النيابة لا تجرى في اليمين خلافا لزنر * ولو وكله بعيب في امته وادعى البائع ان
 المشتري رضي بالعيب لم يرد عليه حتى يحلف المشتري * والفرق ان القضاء هنا فسخ
 لا يقبل النقض بخلاف ما مر خلافا لهما * ولورد ما الوكيل على البائع بالعيب فحضر
 الموكل وصدقه على الرضي كانت له لا للبائع * اتفاقا في الاصح لان القضاء لا عن
 دليل بل للجهل بالرضاء ثم ظهر خلافه فلا ينفذ باطنا نهاية * والمأمر بالانفاق * على
 اهل او بناء * او لقضاء الدين او الشراء او التصديق * عن زكوة * اذا امسك ما دفع
 اليه ونقل من ماله * ناولا للر جوع كذا قيد الخامسة في الاشياء * حال قيامه لم
 يكن متبرعا * بل يقع التقاص استحسانا * اذا لم يضاف الى غيره * فلو كانت وقت انفاقه
 مستهلكة ولو بصرها لدين نفسه او اضاف العقل الى دراهيم نفسه ضمن وصار مشتريا
 لنفسه متبرعا بالانفاق لان الدراهيم تتعين في الوكالة نهاية وبزاية نعم في الماتقى
 لو امره ان يقبض من مديونه الغار يصدق فتصدق بالف امره علي المديون جاز

استحساناً * وصى اتفق من ماله * الحال ان * مال اليتيم غائب فهو * اى الوصى
 كالاب * متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع * عليه جامع الفصولين وغيره
 وعلمه في الخلاصة بان قول الوصى وان اعتبر في الاتفاق نكن لا يقبل في الرجوع فى مال
 اليتيم الا بالبينة فروع الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم وبيانه في الدرر وصرح
 النوكيل بالسلم لا يقبل عقد السلم فللناظر ان يسلم من ربه في زينه وحصره وليس له
 ان يوكل به من يجعله يجعل امينا على القرية فياً مرة بعقد السلم ويسلم منه على ما قرره باطلا
 لانه وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها وتامه في شرح الوهبانية انتهى والله اعلم *

*** باب عزل الوكيل ***

الوكالة من العقود العبر اللازمة * كالعارية * فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم
 بها مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى صحة على غريم * وبيانه في الدرر * فلم يركل
 العزل متى شاء مالم يتعلق به حق الغير * كوكيل خصومه بطلب الخصم كاسمجي ولو الوكالة
 دورية في طلاق وعتاق على ما صححه البرازي وسمي عن العيني خلافاً فنه * بشرط
 علم الوكيل * اى فى القصصى اما الحكمي فيثبت وينعزل قبل العلم كالرسول * ولو عزله *
 قبل وجود الشرط فى المعلق به * اى بشرطه يغتنى شرح وهبانية * ويثبت ذلك * اى
 العزل * بمشافهة به وبكتابه * مكتوب بعزله * وارساله رسولا * مميزا * عد لا ارضيه * اتفاقا *
 حرا او عدا صغيرا او كبيرا * صدقه او كذب به ذكره المصنف فى متفرقات القضاء * اذا
 قال * الرسول * الموكل ارسلنى اليك لا بلغك عزله اياك عن وكالته ولو اخبره فضولى *
 بالعزل * فلا بد من احد شطرى الشهادة * عد او عدالة * كاخوانها * المتقدم
 فى المتفرقات وقد مناهه متى صدقه قبل ولو فسقا اتفاقا ابن ملك * و * فرع على *
 عدم لزومها من الجانبين * بقوله * فللوكيل * اى بالخصومة وبشراء المعين لا الوكيل
 بنكاح وطلاق وعتاق وبيع ماله وبشراء شئ بغير عينه كما في الاشياء * عزل نفسه بشرط علم
 موكله * وكذا يشترط علم السلطان بعزل تاض وامام نفسهما والا لا كاسطه فى الجواهر *
 وكله بقبض الدين ملك عزله ان بغير حضرة المديون وان * وكله * بحضرته لا * لتعلق
 حقه به كامر * الا اذا علم به * بالعزل * المديون * فتح ينعزل ثم فرع عليه بقوله * نلو

دفع المديون دينه اليه * اى الوكيل * قبل علمه * اى المديون * بعزله يبرأ *
 وبعد * لال فعه لغير وكيل * ولو عزل العدل * الموكل ببيع الرهن * نفسه بحضرة المرتهن
 ان رضى به * بالعزل * صح والا لا * لتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصومة بطلب المدعي
 عند غيبته كما مر وليس منه توكيله بطلانها بطلبها علي الصحيح لانه لا حق لها فيه ولا قوله
 كلما عزلتك فانت وكيلى لعزله بكما وكنتك فانت معزول عيني * وقول الوكيل بعد القبول
 بحضرة الموكل القيت توكيلي اوانا برئى من الوكالة ليس بعزل كجحد الموكل * بقوله
 لم اوكلك لا يكون عزلا * الا ان يقول * الموكل للوكيل * والله لا اوكلك بشئ فقد عرفت
 انها وانك فعزل * زيلعي لكنه ذكر في الوصايا ان جحد عزله وحمله المصنف على ما اذا
 وافقه الوكيل علي الترك لكن اثبت القهستاني اختلاف الرواية وقدم الثانى وعلله بان
 جحد ما عدل المكاح نسخ ثم قال وفي رواية لم ينعزل بالجحود انتهى فليحفظ * وينعزل
 الوكيل * بلا عزل * بنهاية * الشئ * الموكل فيه كما لو وكله بقبض دين فقبضه *
 بنفسه * او * وكله * بنكاح فزوجه * الوكيل بزانية ولوباع الموكل والوكيل معا ولم يعلم
 السابق فبيع الموكل اولئى عند محمد وابي يوسف يشتركان ويخيران كما فى الاختيار وغيره *
 و * ينعزل * بموت احد هما وجنونه ماعبقا * بالفساد * مستوعبا سنة علي الصحيح درر
 وغيره الكن فى الشربلية عن المضمرات شهرو به يغتنى وكذا فى القهستاني والباقاني
 وجعله فاضى خان فى فصل فيما يقضى بالاجتهاد قول ابى حنيفة وان عليه الغتوى
 فليحفظ * و * بالحكم * بلحرقه مرتدا * ثم لا تعود بعوده مسلما على المذهب ولا
 بافاته بحرقه فى شرح المجمع واعلم ان الوكالة اذا كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض فلذا
 قال * الا * الوكالة اللازمة * اذا وكل الراهن العدل والمرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل
 فلا ينعزل * بالعزل ولا * بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالامر بالين والوكيل ببيع الوفاء *
 لا ينعزلان بموت الموكل بخلاف الوكالة بالخصومة او الطلاق بزانية قلت والحاصل كما فى
 البحر ان الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقيا او حكما ولا بالخروج عن الاهلية
 بحنون وردة * وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالحقيقى بل بالحكمي وبالخروج عن
 الاهلية قلت فاطلاق الدرر فيه نظر * و * ينعزل * بافراق احد الشريكين * ولو بتوكيل

تألف بالتصرف * وان لم يعلم الوكيل * لانه عزل حكمي * و* ينعزل * بعجزه وكره او
مكاتباً وحجره * اى موكله * لوما ذونا كن لك * اى علم به او لالا نه عزل حكمي كما مر
هنا * اذا كان وكيله في العقود والخصومة اما اذا كان وكيله في قضاء دين واقتضائه وقبض
وديعة فلا * ينعزل بعجزه وحجره ولو عزل المولى وكيله عبد الماذون لم ينعزل * و* ينعزل *
بتصرفه * اى الموكل * بنفسه فيما وكل فيه تصرفاً يعجز الوكيل عن التصرف معه والا لا كما
لو طلقها واحدة والعدى باقية * فللو وكيل تطليقها اخرى لبقاء المحل ولو ارتد الزوج او لحق
وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة * وتعود الوكالة اذا عاد اليه * اى الموكل * قد يم ملكه * كان
وكله يبيع فباع موكله ثم رد عليه بما هو منسوخ بقي علي وكالته * اربقي اثره * اى اثر ملكه
كمسئلة العدة بخلاف ما لو تجد المالك فروغ في الملتقط عزل وكتب لا ينعزل ما لم يصله
الكتاب وكل غائباً ثم عزله قبل قبوله صح وبعد لا دفع اليه قمعة ايل نعمها الى انسان
يصلحها فدفعها ونسئ لا يضمن الوكيل بالدفع ابراره ماله عليه برئى من الكل قضاء واما في
الآخرة فلا الا بقدر ما يتوهم ان له عليه وفي الاشباه قال لم يونه من جاءك بعلامة
كذا او من اخذ اصبعك او قال لك كذا فادفع اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع
اليه وفي الوهبانية * ومن قال اعط المال قابض خنصر * فاعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر *
وبعه وبع بالنقل اربع لخال * فخالفه قالوا يجوز التغير * وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم * كذا
قول رب الدين والخصم يجبر * ولو قبض الدال مال المبيع كى * يسلمه منه وضاع يشطر *

* كتاب الدعوى *

لا يغنى مناسبتها للوكالة بالخصومة * هى * لغة قول يفصل به الانسان ايجاب حق مل
غيره والقها للتأنيث فلا تنون وجمعها دعوى بفتح الواو كفتوى وفتاوى ودرلكن جزم
في المصباح بكسرها ايضاً فيهما محافظاً علي الف التانيث وشرعاً * قول مقبول * عند
القاضي * يقصد به طلب حق قبل غيره * خرج الشهادة والاقرار * اودفعه * اى
دفع الخصم * عن حق نفسه * دخل دعوى التعرض فتسمع به يغنى بزازية بخلاف دعوى
تقطع النزاع فلا تسمع سراجية وهذا اذا اريد بالحق في التعريف الامر الوجودى فلوا ريد
ما يعم الوجودى والعلمى لم يحتج لهذا القيد * والى عي من اذا ترك دعواه ترك *

اى لا يجبر عليها * والمدعى عليه بخلافه * اى يجبر عليها فلو في البلد قاضيان كل
 فى كل محلة فالجبار للمدعى عليه عند محله وبه يغتنى بزازية ولو القضاة فى المداصب
 الا ربعة على الظاهر وبه انتمت مراراً بحرقال المصنف لوالولاية لقاضيين فاكثر على
 السواء فالعبرة للمدعى نعم لو امر السلطان باجابة المدعى عليه لزم اعتباره لعزله بالنسبة
 اليها كما مر مراراً قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة على حدة اما اذا كان فى
 المصر حنفى وشافعى ومالكي وحنبلية فى مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي ان يقع
 الخلاف فى اجابة المدعى لما انه صاحب الحق كذا بخط المصنف على هامش البرازية
 فليحفظ * وركنهما اضافة الحق الى نفسه * لو اصيل كل على كذا * او * اضافة * الى من
 ناب * المدعى * منابه * كوكيل ووصى * عند النزاع * متعلق باضافة الحق * واصلها
 العاقل المميز * ولو صبياً لوماً ذوناً فى الخصومة والا لا اشباه * وشرطها * اى شرط جواز
 الدعوى * مجلس القضاء وحضور خصمه * فلا يقضى على غائب وهل يحضره بمجرد الدعى
 ان بالمصر او بحيث يبيت بمنزله نعم والا فحتى يبرهن او يحلف منية * ومعلومية * المال *
 المدعى * اذا لا يقضى بمجهول ولا يقال مدعى فيه * به الا ان يتضمن الاخبار * و *
 شرطها ايضا * كونها ملزمة * شيئاً على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثاً * وكون المدعى مما
 يحتمل الثبوت فدعى ما يستحيل وجوده * عقلاً او عادة * باطله * لتيقن الكذب فى
 المستحيل العقلى كقوله لمعرف النسب او لمن لا يولد مثله لمثله هذا بنى وظهوره فى المستحيل
 العادى كدعى معروف بالفقر موالاً عظيمة على آخر انه اقترضها اياها دفعة واحدة
 او غصبها منه فالظاهر عدم سماعها بحروبه جزم ابن الغرس فى الفواكة البدوية * و
 حكمها وجوب الجواب على الخصم * وهو المدعى عليه بلا او بنعم حتى لو سكوت كان
 انكاراً فتسمع البينة عليه الا ان يكون اخرس اختياراً وسحقه وسببها تعلق البقاء
 المقدر بتعاطي المعاملات * فلو كان ما يدعى منه منغولاً فى يد الخصم ذكر *
 المدعى * انه فى يده بغير حق * لاحتمال كونه مرهوناً فى يده او محبوساً بالثمن
 فى يده * وطلب * المدعى * احضاره ان امكن * فعلى الغريم احضاره * ليشار اليه فى
 الدعوى والشهادة * والاستحلاف * وذكر * المدعى * قيمته ان تعذر * احضار العين

بان كان في ثقلها مؤنة وان قلت ابن الكمال معزى بالخزانة * بهلاكها او غيبتها * لانه مثله
معنى * وان تعدر * احضارها * مع بقائها كرحى وصبرة طعام * وقطيع غنم * بعث
القاضي امينه * ليشار اليها * والا * تكن باقية * اكتفى * الملك على في الدعوى * بذكر القيمة *
وقالوا لو ادعى انه غصب منه عين كذا لم يذ كر قيمتها تسمع فيحلف خصمه او يجبر على
البيان در دو ابن ملك ولهن الرو * ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر
قيمة الكل جملة كفى ذلك * الاجمال على الصحيح وتقبل بينته او يحلف خصمه على الكل
مرة * وان لم يذ كر قيمة كل عين على حدة * لانه لما صح دعوى الغصب بلا بيان فلان
يصح اذا بين قيمة الكل جملة بالا ولي وقيل في دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها
نصا با فاما في غيرها فلا يشترط عمادية وهذا اكله في دعوى العين لا الدين فلو * ادعى قيمة
شئ مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه * في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بما ذا
يقضى * وقد اختلف في بيان الذكورة والانوثة في الدابة * فشرطه ابو الليث ايضا واختاره
في الاختيار وشرط الصدق والشهيد بيان السن ايضا وتامه في العمادية * وفي دعوى الابداع
لا بد من بيان مكانه * امي مكان الايداع * سواء كان له حمل او لا وفي الغصب ان له حمل
ومؤنة فلا بد * لصحة الدعوى * من بيانه والا * حمل له * لا * وفي غصب غير المتلى يبين
قيمه يوم غصبه على الظاهر عمادية * ويشترط التحديد في دعوى العقار كما * يشترط * في
الشهادة عليه ولو * كان العقار * مشهورا * خلا فالحما * الا اذا عرف الشهود ان اربعينها
فلا يحتاج الى ذكر حمل ودها * كالدعوى ثمن العقار لانه دعوى الدين حقيقة بحر * ولا بد
من ذكر بلق بها الى ارثم المحملة ثم السكة * فيبدأ بالاعم ثم بالاخص فالاخص كما في النسب *
ويكتفى بذكر ثلثة * فلو ترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا ملتنقى لان الملك على يختلف
به ثم انما ثبت الغلط باقرار الشاهد فصولين * وذكر اسماء اصحابها * امي الحدود * واسماء
ابائهم ولا بد من ذكر الجدل * لكل منهم * ان لم يكن * الرجل * متورا * والا اكتفى
باسمه لحصول المقصود * وذكر * انه * امي العقار * في يذ * * غير خصما * ويزيل *
عليه * بغير حق ان كان * المدعي * منقول * لما مر * ولا تثبت يد في العقار بتصادقهما
بل لا بد من بيانه او علم قاض * لاحتمال تزويرهما بخلاف المنقول لمعاينة يد * ثم هذا

ليس على اطلاقه بل * اذا ادعى * العقار * ملكا مطلقا ما في دعوى الغصب و * دعوى *
الشراء * من ذى اليد * فلا * يفتقر لبيينة لان دعوى الفعل كما تصح على ذى اليد تصح على
 غيره ايضا بزيادة * و * ذكر * انه يطالب به * لتوقفه على طلبه ولاحتتمال رهنه ارجسه بالثمن
 وبه استغنى عن زيادة بغير حق فانهم * ولو كان * ما يدعيه * دينا * مكبلا او موزونا نقل
 او غيره * ذكر وصفه * لانه لا يعرف الا به * ولا بد في دعوى المبادات من ذكر الجنس و
 النوع والصفة والقدر وسبب الوجوب * فلو ادعى كره بردينا عليه ولم يذكر سببالم تسع
 واذا ذكر نفى السلم انما له المطالبة في مكان عيناه وفي نحو قرض وغصب واستهلاك في
 مكان القرض ونحوه بحر الحفظ * ويسأل القاضي المدعى عليه * عن الدعوى فيقول
 انه يدعى عليك كذا فماذا تقول * بعد صحتها والا * تصد رصحة * لا * يسأل لعدم
 وجوب جوابه * فان اقر * فيها * او انكر بمرهن المدعى قضى عليه * بلا طلب المدعى *
 والا * يبرهن * حلفه * الحاكم * بعد طلبه * اذا لا بد من طلبه اليمين في جميع الدعاوى
 الا عند الثاني في اربع على ما في البرازية قال واجمعوا على التحليف بلا طلب في دعوى
 الدين على الميث * واذا قال * المدعى عليه * لا اقر ولا انكر لا يستحلف بل يحبس
 ليفر او ينكر * درر وكن الولى لم السكوت بلا آفة عند الثاني خلاصة قال في البحر
 وبه افتيت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء انتهى ثم نقل عن البدائع
 الاشبه انه انكار فيستحلف قيدا بتحليف الحاكم لانها لو * اصطالحا على ان يحلف عند
 غير قاض ويكون بريافه باطل * لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم ولا عبرة
 ليمين ولا نكول عند غير القاضي * فلو برهن عليه * اى على حقه * يقبل والا يحلف
 ثانيا عند قاض * بزيادة الا اذا كان حلفه الاول عنده فيكفي درر ونقل المصنف عن القنية
 ان التحليف حق القاضي فما لم يكن باستحلافه لم يعتبر * وكن الواصالحا ان المدعى
 لو حلف بالخصم فالخصم ضامن للمال وحلف * اى المدعى * لم يضمن * الخصم لان
 فيه تغيير الشرع * واليمين لا ترد على مدعى * لتحديث البيينة على المدعى وحديث
 الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الراوى عمنى * برهن *
 المدعى * على دعواه وطلب من القاضي ان يحلف المدعى انه محق في الدعوى

أو على أن الشهود صادقون أو محققون في الشهادة لا يجيبه * القاضي إلى طلبه لأن
 الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لأن لفظ الشاهد عندنا يمين ولا يكرر اليمين لأننا امرنا
 بأكرام الشهود ولدالو * علم الشاهد أن القاضي يحلفه * ويعمل بالمنسوخ * له للامتناع
 عن أداء الشهادة * لأنه لا يلزمه بزانية * وبينه الخارج في الملك المطلق * وهو الذي
 لم يذكر له سبب * أحق من بيعة ذي اليد * لأنه المدعي والبيعة له بالحديث بخلاف المقيّد
 بسبب كنتاج ونكاح فالبيعة لذى اليد أجماعاً كما سيأتي * وقضى * القاضي * عليه بنكوله
 مرة * بنكوله * في مجلس القاضي * حقيقة * بقوله لا يحلف أو * حكماً كان * سكت * وعلم
 أنه * من غير آفة * كخرس وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين لثالث القضاء أحوط *
 وهل يشترط القضاء على فور النكول خلاف * درر ولم ارفيه ترجيحاً قاله المصنف قلت قد منا
 أنه يفترض القضاء فوراً لا في ثلث * قضى عليه بالنكول ثم اراد أن يحلف لا يلتفت إليه
 والقضاء على حاله * ماض درر فبلغت طرق القضاء ثلثاً وعدّها في الأشاء سبعاً بيعة وقرار
 ويمين ونكول عنه وقسامة وعلم قاض علي المرجوع والسابع ترينة قاطعة كان ظهر من دار
 خالية انسان خائف بسكين متلوث بدم قد خلوها فوراً فزأوا من بوحالحمينه اخذ به اذ لا
 يمتري احد انه قاتله * شك فيما يدعى عليه ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف * تحرزا
 عن الوقوع في الحرام * وان ابنى خصمه الا حلفه ان اكبر رأيه ان المدعي مبطل حلف
 والا * بان غلب على ظنه انه محق * لا * يحلف بزانية * وتقبل البيعة لو اقامها المدعي
 وان قال قبل اليمين لا بيعة لى سراج خلا لما في شرح المجمع عن المحيط * بعد يمين *
 المدعي عليه كما تقبل البيعة بعد القضاء بالنكول خانية * عند العامة * وهو الصحيح لقول
 شريح اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البيعة العادية ولأن اليمين كالحلف عن البيعة
 فاذا جاء الاصل انتهى حكم الخلف كأنه لم يوجد أصلاً بحر * ويظهر كل به باقامتها * أي البيعة *
 لو ادعاه * أي المال * بلا سبب فحلف * أي المدعي عليه ثم اقامها حتى يستث في
 يمينه وعليه الفتوى طلاق الخانية خلا فالطلاق الدرر * وان * ادعاه * بسبب فحلف *
 أنه لا دين عليه * ثم اقامها * المدعي على السبب * لا * يظهر كل به لجواز أنه وجد القرض
 ثم وجد الابرأه أو الايغاه وعليه الفتوى فصولين وسراج وشمى وغيرهم * ولا تحليف

في نكاح * انكره هو او هي * ورجعة * جعلها هو اذ هي بعد علق * وفي ايلاء * انكره
 احدهما بعد الملك * واستيلاد * تدعيه الامة ولا يتأتى عكسه لثبوته باقراره * ورق
 ونسب * بان ادعى على مجهول انه قننه او ابنه وبالعكس * وولاة * عتاة او موالاة
 ادعاه الا على ارا لا سفلى * وحل ولعان والغتوى على انه يحلف * المنكر * في الاشياء
 السبعة * ومن عد هاستة الحق امومية الولد بالنسب اذ الرق والحاصل ان ما غنى به التحليف
 في الكل الا في الحل ودونها حل قذف ولعان فلا يمين اجماعا الا اذا تضمن حقا بان علق
 عتق عبدا * بزنا نفسه بل لعين تحليفه فان ثلث ثبت العتق لا الزنا * وكذا * يستحلف السارق *
 لاجل المال * فان نكل ضمن ولم يقطع * وان اقر بها قطع وقالوا يستحلف في التعزير كما
 بسطه في الدرر وفي الفصول ادعى نكاحها فحيلة دفع يمينها ان تزوج فلا يحلف وفي الخانية
 لا استحلاف في احد على ثلثين مسئلة * النيا بة تجرى في الاستحلاف لا الحلف * وفرع
 على الاول بقوله * فالوكيل والوصي والامولى واب الصغير يملك الاستحلاف * فله طلب يمين
 خصمه * ولا يحلف * واحل منهم * الا اذا * ادعى عليه العقد * وصح اقراره * على الاصيل
 فيستحلف كالكامل بالبيع فان اقراره صحيح على الموكل نكل انكوله وفي الخلاصة كل موضع
 لو اقراره فاذا انكره يستحلف الا في ثلث ذكرها والصواب في اربع وثلاثين لما مر عن الخانية
 وزاد ستة اخرى في البحر زاد اربعة عشر في تنوير البصائر حاشية الاشياء والنظائر
 لابن المصنف ولولا خشية التطويل لا وردتها كلها * التحليف على فعل نفسه يكون على
 البتات * اى القطع بانه ليس كذلك * و * التحليف * على فعل غيره * يكون *
 على العلم * اى انه لا يعلم انه كذلك لعلم علمه بما فعل غيره ظاهرا اللهم * الا اذا كان *
 فعل الغير * شيئا يتصل به * اى بالحلف وفرع عليه بقوله * فان ادعى * مشتري العبد *
 مرة العبد او ابا قه * وثبت ذلك * يحلف * البائع * على البتات * مع انه فعل الغير
 وانما صح باعتبار وجوب تسليمه سليما فرجع الى فعل نفسه فحلفه على البتات لانها اكل و
 لذ اعتبر مطلقا بخلاف العكس درر عن الزيلعي وفي شرح المجمع عنه هذا اذا قال المنكر
 لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم حلف على البتات كمودع ادعى قبض ربهما وفرع على قوله
 وفعل غيره على العلم بقوله * اذا ادعى * بكر * سبق الشراء * له على شراء زيد ولا

بينة * يحلف خصمه * وهو بكر * على العام * أي أنه لا يعلم أنه اشتراه قبله لما مر *
 كذا إذا ادعى ديناً أو عينا على وارث إذا علم القاضي كونه ميراثاً أو اقرب به المدعى
 أو برهن الخصم عليه * فيحلف على العلم * وأودعاه * أي الدين والعين * الوارث *
 على غيره * يحلف * المدعى عليه * دليلاً * أي هو وباله وشراء ورده * يحلف *
 جاحل القود * أجماعاً * فان نكل فان كان في النفس حبس حتى يقر أو يحلف فيما
 دونه يغتصر * لان الأطراف خلقت ناية للنفس كالمال فيجرب فيها إلا بتلّال خلافاً
 لهما * قال المدعي لى بينه حاضرة * في المص * وطلب بيمين خصمه لم يحلف * خلافاً لهما
 ولو حاضرة في مجلس الخصم لم يحلف اتفاقاً لو غائبة عن المص حلف اتفاقاً ابن سلك
 وقد ر في المجتبى الغيبة بهذه السفر * يا حاكم القاضي * في مسألة الماتن فيما لا يسقط
 بشبهة * كغلاظة * يوم من هو به بحر فلا حظ من خصمه * ولو وجهها المال حقيراً
 في ظاهر المذهب عيني * بنفسه ثلثة أيام * في الصحيح وعن الناني إلى مجله الناني
 وصحح * فان امتنع من * اعطاء * ذلك * التكفل * لازمه * بنفسه أو أأمينه * مقدّر
 مدة التكفل * لئلا يغيب * إلا ان يكون * الخصم * غريباً * أي مسافراً فيلزم أو
 يكفل * إلى انتهاء مجلس القاضي * دفعا للضرر حتى لو علم وقت سفره يكذله إليه وينظره
 في ربه أو استخبر رفاقاً لو أنكره المدعي بزانية * قال لا بينة لى وطلب يمينه فحلفه
 القاضي ثم برهن * دليلاً * دعواه بعن اليمين قبل ذلك * البرهان عند الامام * منه *
 وكذا لو قال المدعي كل بينة اتى بها فهي شهود زور أو قال إذا حلفت فانت بريء من المال
 فحلف * ثم برهن * على الحق قبل خانية وبه جزم في السراج كما مر * وقيل لا * يقبل
 قائله محكم كمانى العمادية وعكسه ابن الملك وكذا الخلاف لو قال لا دفع لى ثم اتى بدفع
 أو قال الشاهد لا شهادة لى ثم شهد الأصح القبول لجواز النسيان ثم التذكرة كما في
 الدرر وأقر المصنف * ادعى المدعيون الايضال فانكر المدعي * ذلك * ولا بينة له على
 مدعاه فطلب يمينه قال المدعي اجعل حقي في الختم ثم استخفى له ذلك * قنية *
 واليمين بالله تعالى * لحد يث من كان حاله لم يحلف بالله تعالى أو ليد زه وتول والله خزنة
 وظاهره أنه لو حلف بغيره لم يكن يميناً ولم ادره صريحاً بصر * لا بطلاق وعناق * وان الح

الخصم وعليه الغموض تاتارخانية لان التحليف بهما حرام خانية * وقيل ان مست الضرورة
 فوض الى القاضي * اتبا عا للبعض * فله حلفه * القضي * به فكل فقضى عليه * بالمال *
 لم ينفل * تضاؤه * على * قول * الاكثر * كذا في حزانة المفتين وظاهره انه مفرع علي قول
 الاكثر اما على القول بالتحليف بهما فيعتبر نكوله ويقضي به والا فلا فائدة بحره واعتمده
 المصنف قلت واحلف بالطلاق انه لا مال علمه ثم ارهن المانعي علي المال ان شهدوا
 على السبب كالاقرار لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم
 قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يثبت لاحتمال صدقه خلا فالابي
 يوسف كان في شرح الوصاية للشربلالي وقد تقدم * ويغلظ بذكر اوصافه تعالى * و
 قيد : بعضهم بغاسق ومال خطير * والاختيا * فيه * في صفته الي القاضي * ويجتنب
 العطف كيلا تتكرر اليمين . فلو حلف بالله ونكل عن التغليظ لا يقضى عليه به * اي بالنكول
 لان المقصود الحلف بالله وقد حصل زيلعي * لا * يستحب التغليظ على المسلم * بزمان
 ولا يمكن * كذا في الحاموي فظاهره انه سباح * ويستحلف اليهودي بالله الذي انزل
 التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي
 خلق النار * فيغلظ الى كل بمعتقد * فلو اكتفى بالله كفى كالمسلم اختيار * ولو نى بالله تعالى *
 لانه يقربه وان عبد غير * وجزم ابن الكمال بان الدهرية لا يعتق * نه تعالى قلت وعليه
 فيما ذ الحلقون وبقي تحليف الاخرس ان يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه وان
 كان كذا او كذا فاذا اراد برأسه اي نعم صار حالفا ولو اصرم ايضا كتب له لتجيب بخطه ان
 عرفه والا فباشارته ولو اعمى ايضا فايداه او وصيه او من نصبه القاضي شرح وصاية *
 ولا يحلفون في بيوت عباداتهم * لكراهة دخولها بحر * ويحلف القاضي * في دعوى
 سبب يرتفع * على الحاصل * اي على صورة انكار المنكر وفسره بقوله * اي بالله
 ما بينكما نكاح قائم * ما بينكما * بيع قائم وما يجب عليك رده * لو قائما او بدل له لو
 هالك * وما هي بائن منك * قوله * الآن * متعلق بالجميع مسكين * في دعوى نكاح
 وبيع وغصب وطلاق * فيه لف ونشر لا على السبب اي بالله ما نكحت وما بيعت خلافا
 للثاني نظر الدين على عليه ايضا لاحتمال طلاقه واتالته * الا اذ الزم * من الحلف علي

الحاصل * ترك النظر للمدعي فيحلف * بالاجماع * علي السبب * اي على صورة
دعوى المدعي * كل عوى شفعة بالجوارر نفقة مبتوتة والخم لايراهما * لكونه شافعي
لصدق حلفه على الحاصل في معتقده فيمتضرر المدعي قلت ومفاده انه لا اعتبار بهذ هب
المدعي عليه واما من هب المدعي نفيه خلاف والاروجه ان يسئلة القاضي هل تعتقد
وجوب شفعة الجوارر ولا واعتمد المصنف * وكذا * اي يحلف على السبب اجماعا *
في سبب لا يرتفع * برافع بعد ثبوته * كعبد مسلم يدعي * على مولاه * عتقه * لعدم تكرار
رقه * واما * في الامة * والمسلمة * والعبد الكافر * فلتكررتهم بالحق حلف مولاها *
على الحاصل * والحاصل اعتبار الحاصل الا لضرر مدعي وسبب غير متكرر * وصح فداء
اليمين والصلح منه * لئلا يث ذبوا عن اعراضكم باموالكم وتال الشهيد الاحتراز عن اليمين
الصادقة راجب قال في البحر اي ثابت بدليل جواز الحلف صادقا ولا يحلف المنكر *
بعده * ابد الا انه اسقط حقه * وتيل بالغداء والصلح لان المدعي * لو اسقطه * اي
اليمين * قصدا بان قال برئت من الحلف او تركته عليه او وهبته لا يصح وله التحليف *
بخلاف البراءة عن المال لان التحليف للتياكم بزازية وكذا اذا اشترى يمينه لم يجز لعدم
ركن البيع درر فرع استحلفه خصمه فقال حلفتني مرتان عند حاكم او محكم وبرهن قبل
والا لله تحليفه درر نلت ولم ارمالو قال اني قد حلفت بالطلاق اني لا احلف فيحذر *

* باب النكاح *

لما قدم يمين الواحد ذكر يمين الاثنين * اختلفا * اي المتبايعان * في قدر ثمن * او
وصفه او جنسه * او * في قدر مبيع حكم لمن برهن * لانه نورد عواها بالحجة * وان
برهن فلمثبت الزيادة * اذا البينات للاثبات * وان اختلفا فيهما * اي الثمن والمبيع
جميعا * قدم برهان البائع لو * الاختلاف * في الثمن وبرهان المشتري لو في المبيع *
نظر الاثبات الزيادة * وان عجزا * في الصور الثلث عن البينة فان رضي كل بمقالة الآخر
فيها * و * ان * لم يرض واحد منهما بد عوى الآخر تحالفا * ما لم يكن فيه خيار فيفسخ
من له الخيار * وبدأ * يمين * المشتري * لانه البادي بالانكار وهذا * لو * كان * بيع عين
بدن والا * بان كان مقايضة او صرافة فهو غير * وقيل يفرع ابن ملك ويقتصر على الذي في

الاصح * وفسخ القاضي البيع بطلب احدهما * او طلبهما ولا يفسخ بالتخالف ولا يفسخ
 احدهما بل يفسخهما بحر * ومن اكل * منهما * لزمه دعوى الآخر * بالقضاء واصله قوله
 صلى الله عليه وسلم اذا اختلفا المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وترا د او هن اكله لو
 الاختلاف في البذل مقصود افلوفى ضمن شئ كما اختلافهما في الزق فالقول للمشتري في انه
 الزق ولا تحالفا كما لو اختلفا في وصف المبيع كقوله اشتريته على انه كاتب او خباز وقال البائع
 لم اشترطه فالقول للبائع ولا تحالفا ظهيرة * * وقيل باختلافهما في ثمن ومبيع لانه * لا تحالفا في *
 غيرهما لانه لا يختل به قوام العقل نحو * اجل وشرط * رهن او خيار او ضمان * قبض بعض ثمن
 والقول للمنكر * بممينه وقال زفر والشافعي يتحالفان * ولا * تحالفا اذا اختلفا * بعد
 هلاك المبيع * او خروجه عن ملكه او تعييبه بما لا يرد به * وحلف المشتري * الا اذا
 استهلكه في يد البائع غير المشتري وقال محمد والشافعي رح يتحالفان ويفسخ على تيمة
 الهالك وهذا هو الثمن دينا فلو مقايضة تحالفا اجماعا لان المبيع كل منهما ويرد مثل الهالك
 او قيمته كما لو اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان قال احدهما دراهم والاخر
 دنانير تحالفا ولزم المشتري رد القيمة سراج * ولا * تحالفا * بعد هلاك بعضه * او
 خروجه عن ملكه كعبد بين مات احدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمن
 لم يتحالفا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى * الا ان يرضى البائع بترك حصة الهالك * اصلا
 فحينئذ يتحالفان هذا على تخريج الجمهور وصرف مشائخ بلخ الاستثناء الى يمين المشتري *
 ولا في * تد * بدل كتابة * لعدم لزومها * * قد ر * رأس مال بعد اقالة * عقل * السلم *
 بل القول للمعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم * وان اختلفا * اى المتعاقدين * في مقدار
 الثمن بعد الاقالة * ولا بينة * تحالفا * وعاد البيع * لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا
 ولم يرد المشتري الى بائعه * بحكم الاقالة * فان رد اليه يحكم الاقالة لا * تحالفا
 خلا فالمحمل * وان اختلفا * اى الزوجان * في * مقدار * المهر * او جنسه * قضى لمن
 اقام البرهان وان برهننا فللمرأة اذا كان مهر المنزل شاهد للزوج * بان كان كمقالته او اقل *
 وان كان شاهد لها * بان كان كمقالتها او اكثر * فبينته اولى * لا ثباتها خلاف الظاهر *
 وان كان غير شاهد لكل منهما * بان كان بينهما * فالتهاقر * للامتناء * ويجب مهر المنزل * على

الصحيح * فان عجزا * عن البرهان * نحا لغا لم يفسخ النكاح * لتبعية المهر بخلاف البيع * ويبطل
 بيمينه * لان اول التسليمين عليه فيكون اول اليمينين عليه ظهريه * ونحكم * بالتشديد اى يجعل *
 مهر مثلها * حكما لسقوط اعتبار التسمية بالتحالف * فيقضي بقوله لو كان كعقلته اواقل ببقولها
 لو كعقلتها واكثر وبه لو بينهما * اى بين مائد عيه ويد عيه * ولو اختلفا * اى المورج والمستاجر *
 فى * بدل * الاجارة * اوفى قد رالة * قبل الاستيفاء * للمنفعة * نحا لغا * وتراد اوبل ا
 بيمين المستاجر لو اختلفا فى البدل والمورج لو فى المدة ولو برهنا فالبينة للمورج فى البدل
 والمستاجر فى المدة * وبعد لا والقول للمستاجر * لانه منكر للزيادة * ولو اختلفا * بعد *
 التمكين من * استيفاء البعض * من المنفعة * نحا لغا ونسخ العقل فى الباقي والقول فى
 الماضي للمستاجر * لان عقا وها ساعة فساعة فكل جزء كعقد بخلاف البيع * وان اختلف
 الزوجان * ولو مملوكين او مكاتبين او صغيرين والصغير يجامع اذمية مع مسلم قام
 النكاح اولا فى بيت لهما اولا حلها خزائنه الاكمل لان العبرة للبدل لا للملك * فى متاع *
 هو هنا ما كان فى * البيت * ولو ذهبا او فضة * فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع
 بيمينه * الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للاخرنا القول له لتعرض الظاهرين
 ورر وغيرها * والقول له فى الصالح لهما * لانها ومافى يد هافى يد والقول لذى اليد بخلاف
 ما يختص بها لان ظاهرها اظهر من ظاهرة وهو يد الاستعمال * ولو اقاما بينة يقضى
 بيمينتها * لانها خارجة خائفة والبيت للزوج الا ان يكون لها بينة بحر وهد الو
 حيمين * وان مات احدهما واختلف وارثه مع الحي فى المشكل * الصالح لهما *
 فالقول * فيه * للحي * ولو رقيقا وقال الشافعي ومالك الكل بينهما وقال ابن ابي
 ليلى الكل له وقال الحسن البصرى الكل لها وهى المسبعة وعد فى الخائفة تسعة اقوال *
 ولو احدهما مملوك * ولو ما ذونا ومكاتبنا وقالوا والشافعي هما كالحرة * فالقول للحرة فى
 الحيوة وللحي فى الموت * لان يد الحر اقوى ولا يد للميت * اعتقت الامة * او المكاتب
 او المدبرة * واختارت نفسها فمافى البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعد * قبل ان تختار
 نفسها فهو على ما وصفتنا * فى الطلاق * بحرر فيه طلقها ومضت العقد فامشكل للزوج و
 لو رنته به لانها صارت اجنبية لا يد لها ولما ذكرنا ان المشكل للزوج فى الطلاق فكذا

لوارثه اموالومات وهى في العدة فالمشكل لها كانه لم يطلقها بل ليل ارثها ولو اختلف المؤجر والمستأجر فى متاع البيت فالقول للمستأجر بيمينه وليس للمؤجر الا ما عليه من ثياب بدنه ولو اختلف اسكافي وعطاري في آلات الاساكفة وآلات العطارين وهى في ايديهما فهي بينهما بلا نظر لما يصلح لكل منهما وتماه في السراج * رجل معروف بالفقر والحاجة صار يبدى غلاما وعلى عنقه بدرة وذلك بدارة فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهي للمعروف باليسار وكذا اكناس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول * الذى هي على عنقه * هي لى وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل رجلان في سفينة بهاد قيق فادعى كل واحد السفينة وما فيها واحد هما يعرف ببيع الدقيق والآخر يعرف بانه ملاح فالدقيق للذى يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف انه ملاح * عملا بالظاهر ولو فيها راكب وآخر ممسك وآخر يجنبها وآخر يمدها وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة اثلاثا ولا شئ للمادرجل يقود قطارا بل وآخر راكب ان على الكل متاع للراكب فكلها له والقائد اجيره وان لا شئ عليها فللراكب ما هو راكبه والباقي للقائد بخلاف البقر والغنم وتماه في خزانه الاكمل *

*** فصل فى دفع الدعاوى ***

لما قدم من يكون خصما ذكر من لا يكون خصما * قال ذواليد هذا الشئ * المدعى منقولان او عقاران * اودعني اواعارني اوجرني اورهني زيد الغائب او غصبته منه * من الغائب * وبرهن عليه * على ما ذكر والعين قائمة لاهالكه وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه او بوجهه وشرط محمدرح معرفته بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يحسن ذكره الزيلعي وفي الشربلية عن خط العلامة الملقب سى عن البرازية ان تعويل الائمة على قول محمدرح انتهى فليحفظ * دفعت خصومة المدعى * للملك المطلق لان يد هو لاء ليست يد خصومة وقال ابو يوسف ان عرف ذواليد بالحييل لا تنفع وبه يوهن ملتقى واختاره في المختار وهذه خمسة كتاب الدعوى لان فيها اقوال خمسة علماء كما بسطه في الدرر اوان صورها خمس عيني وغيره قلت وفيه نظر اذ الحكم كذلك لو قال وكنتى صاحبه يحفظه او اسكننى فيها زيد الغائب وسرقته منه او انتزعت منه او ضل منه فوجدته بحرا وهي في يدي مزارعة برازية فالصور احد عشر قلت لكن الحق في

البزازية المزادة بالاجارة او الودعة قال فلا يزاد علي الخمس وقد حررته في شرح
 الملتقى * وان * كان هالكا او قال الشهود اودعه من لانعرفه او اقر ذواليد بيد الخصومة
 كان * قال * ذواليد * اشتريته * او اتعبته * من الغائب او * لم يدع الملك المطلق بل ادعى
 عليه الفعل بان * قال المدعي غصبه * مني * او * قال * سرق مني * وبناءه للمفعول للمستتر عليه فكانه
 قال سرقته مني بخلاف غصب مني او غصبه مني فلان الغائب كما سيأتي حيث تدفع
 وهل تدفع بالمصدر الصحيح لبزازية * وقال ذواليد * في الدفع * اودعني فلان وبرهن
 عليه لا * تدفع في انكل لما قلنا * قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه
 انه وديعة عندي * اودعه من فلان تدفع مع البرهان على ما ذكر ولو
 برهن المدعي على مقاتله الاول يجعله خضعا ويحكم عليه * لسبق اقرار يمنع الدفع ببزازية *
 وان قال المدعي اشتريته من فلان * الغائب * وقال ذواليد في الدفع اودعني فلان
 ذلك * اي بنفسه فلو بوكيله لم تدفع بلا بينة * دفعت الخصومة وان لم يبرهن * لتوافقهما
 ان اصل الملك للغائب الا اذا قال اشتريته ووكلي بقبضه وبرهن ولو صدقه في الشراء
 لم يؤمر بالتسليم لئلا يكون قضاء على الغائب باقراره وهي عجيبة ثم انتصار الدارر وغيرها
 على دعوى الشراء قيل اتفاقي فلن اتال * ولو ادعى انه له غصبه عنه فلان الغائب وبرهن
 عليه وزعم ذواليد ان هذا الغائب اودعه عنده اذن دفعت * لتوافقهما ان اليد لك الرجل *
 ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا * تدفع برعم ذي اليد اذ ذلك الغائب
 استحسانا ببزازية وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني ولو اتفقا على الملك لزيد وكل يدعي
 الاجارة منه لم يكن الثاني خصما للاول علي الصحيح والمدعي رهن او شراء اما المشتري فخصم
 لكل فر وع قال المدعي عليه في دفع يمهل الى المجلس الثاني صغرى للمدعي تحليف
 مدعي الايداع على البينات ودروله تحليف المدعي على العلم وتماه في البزازية وكل
 ينقل امته فبرهنت انه اعتقها قبل للدفع لالعتق ما لم يحضر المولى ابن ملك *

* باب دعوى الرجلين *

تقدم حجة خارج في ملك مطلق * اي لم يذكر له سبب كما مر * على حجة ذي اليد وان
 وقت احدهما فقط * وقال ابو يوسف ذوالوقت احق وثمرته فيما لو * قال * في دعواه *

هذا المسمى الى غايته من شهر وتال في هذا المسمى من سنة يقضى اليه على * لان ما ذكره
 تاريخ غيبته لا ملك فلم يوجد التاريخ من الطرفين فقضى بمئة الخاوج وقال ابو يوسف
 يقضى للمورخ ولو في حالة الانفراد وينبغي ان يقضى بقوله لانه اوفق واظهر كل اذكرة
 في جامع القصور لمن واقرة المصنف * ولو برهن خارجان على شئ قضى به لهما فان
 برهننا في * دعوى * نكاح سقطا * لتعدد الجمع لوحية ولوميتة قضى به بينهما وطل كل
 نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد ولو ولدت يثبت النسب منهما وتامه في الخلاصة *
 وهي لمن صدقته اذ لم تكن في يد من كذبته ولم يكن دخل * من كذبته * بها * هذا اذ لم
 يورخا * فان ارخا فالسابق احق بها * فلو ارخا احدهما فهي لمن صدقته اولى اليه
 برازية قلت وعلى ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ احدهما لم ارض به على هذا افتاء مل *
 ولو اقرت لمن لا حجة له فهي له وان برهن الاخر قضى له ولو برهن احدهما وقضى له ثم
 برهن الآخر لم يقض له الا اذا ثبت سبقه * لان البرهان مع التاريخ اقوى منه بدونه *
 كما لم يقض ببرهان خارج على ذي يد ظهر نكاحه الا اذا ثبت سبقه * اي ان نكاحه اسبق *
 وان * ذكر اسبب الملك بان * برهننا على شراء شئ من ذي اليد فلكل نصفه بنصف الثمن *
 ان شاء * او تركه * اما خير لتفريق الصفقة عليه * وان ترك احدهما بعد ما قضى لهما لم
 يأنخل الا آخره * لانفساخه بالقضاء فلو قبله فله * وهو * اي ما ادعيا شراء * للسابق *
 تاريخا * ان ارخا * فيرد البائع ما قبضه من الآخر اليه سراج * وهو * لذى يد ان لم
 يورخا او ارخا احدهما * او استوى تاريخهما * وهو * لذى وقت ان وقت احدهما
 فقط * والحال انه * لا يد لهما * وان لم يوتما فنقل مران لكل نصفه بنصف * والشراء احق
 من هبة او صدقة * ورهن ولومع قبض وهذا * ان لم يورخا فلو ارخا واتحد الملك
 فالاسبق احق * لقوله * ولو ارخت احدهما فقط فالمرور رخصة اولى * واختلف الملك
 استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختلف التصحيح فيما يقسم كالدار والاصح ان الكل
 مل على الشراء لان الاستحقاق من قبيل الشروع المقارن لا الطاوى هبة الدرر * والشراء
 والمهر سواء * فينصف وترجع هي بنصف القيمة وهو بنصف الثمن اذ يفسخ لما مر * هذا
 اذ لم يورخا او ارخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ احدهما كان احق * قيل بشراء

لان النكاح احق من هبة او رهن او صلقة عما دية و المراد من النكاح المهر كما حرره
 في المهر مغلا للجامع نعم يستوى النكاح والشراء لو تنازعنا في الامة من رجل واحد ولا
 مرجح فتكون ملكا له منكوحة للآخر فتدبر * ورهن مع قبض احق من هبة بلا عوض
 معه * استحسانا ولو به فهي احق لانها بيع انتهاء والبيع ولو بوجه اقوى من الرهن ولو العين معها
 استويا ما لم يورثا واحدا هما اسبق * وان برهن خارجا على ملك مورخ او بشراء
 مورخ من واحد * غير ذي يد * او * برهن * خارج على ملك مورخ وذو يد على ملك
 مورخ اقدم فالسابق احق وان برهننا على شراء متفق تاريخهما * او مختلف عيني وكل يد على
 الشراء * من * رجل * آخر اوقت احدهما فقط استويا * ان تعدد البائع وان اتحد فذو
 الوقت احق ثم لا بد من ذكر المدهي وشهوده ما يفهم ملك بائعه ان لم يكن المبيع في يد
 البائع وان شهدوا بيده فقولان بزازية * فان برهن خارج على المملك وذو اليد على
 الشراء منه او برهننا على سبب ملك لا يتكرر كالنكاح * وما في معناه كنسج لايعاد وغزل
 قطن * وحلب لبن وجز صرف * ونحوها ولو عند بائعه درر * ذو اليد احق * من الخارج
 اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كنسج او رديعة او اجارة ونحوها في رواية درر
 او كان سببا يتكرر كبناء وغرس ونسج خرز وزرع بر ونحوه او اشكل على اهل الخبرة فهو
 للخارج لانهم الاصل وانما عدلنا عنه بعد يث النكاح * وان برهن كل * من الخارجين
 او ذي اليد او الخارج وذو اليد عيني * على الشراء من الآخر بلا وقت سقطا وترك
 المال * الملك على به * في يد من معه * وقال محمد يقضى للخارج قلنا الا قد ام علي الشراء
 اقرار منه بالملك له ولو اثبتا قبضاها تورثا اتفاقا درر * ولا يرجح بزيادة عدل الشهود *
 فان الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرع على هذا الاصل بقوله * فلو اقام احد
 الملك عيين شاهدين والاخر اربعة فهما سواء * في ذلك * وكذا لا ترجح بزيادة
 العدل * لان الاعتبار اصل العدالة اذ لاحد للاعدلية * دار في يد آخر ادعى رجل نصفها
 وآخر كلها وبرهننا فلانول ربعها والباقي للآخر بطريق المنازعة * وهو ان النصف سالم للمدعي الكل
 بلا منازعة ثم استوت منازعتهم في النصف الآخر فينصف * وقالوا الثلث له والباقي للنازي
 بطريق العول * لان في المسئلة فلا نصفنا للمسئلة من اثنين وتعمل الى ثلثة واعلم ان انواع القسمة

اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا هو ثمانية ممرات وذيون ووضعية ومعا بات وذو راسهم
 مسئلة وسعاية وجناية رتمقي او بطريق المنازعة اجماعا وهي مسئلة الفضوليين ويطريق المنازعة عنده
 والعول عند هما وهو ثلث مسائل مسئلة الكتاب اذا اوصى لرجل بكل ماله او بغيب بعينه ولا آخر
 بنصف ذلك ويطريق العول عند هـ والمنازعة عند هـ وهو خمس كما بسطه الزيلي والعيني وتامة
 في البحر والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثابت في عين او ذمة شائعا فعولية او مميزات او
 لاحد هـ شائعا ولا آخر في الكل فمنازعة وعند هـ متى ثبتا معا على الشيوع فعولية ولا فمنازعة
 فلم يحفظ * ولو اكد ارفى ايديهما فهي للثاني * نصف لابل لقضاء ونصف به لانه خارج ولو في يد
 ثلثة واد على احدهم كلها واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا قسمت عنده بالمنازعة وعند هـ ما بالاعول
 وبيانه في الكافي * ولو برهنوا على نتاج دابة * في ايديهما او احد هـ او غير هـ * وارضا قضي
 لمن وافق سننها تاريخه * بشهادة الظاهر * فلو لم يؤرخا قضي بهالك على اليد ولهما ان في
 ايديهما او في يد ثالث وان لم يوافقهما * بان خالف او اشكل * فلهما ان كانت في
 ايديهما او كانا خارجين فان في يد احد هـ ما قضي بهاله * هو الاصح قلت وهذا اولى مما وقع
 في الدرر والكنز والملتقى فتبصر * برهن احد الخارجين على الغصب * من زيد * و
 الآخر علي الوديعة * منه * استويا * لانها بالجدل تصير غصبا * الناس احرار * بلا بيان *
 الا في * اربع * الشهادة والحد ودور الفصا والاعقل * كذا في نسخة المصنف وفي نسخة
 والعقل وعبارة الاشباه والالية وحديثه * فلو ادعى علي مجهول الحال * احرام لا * انه عبد
 فانكر وقال انا حر الاصل فالقول له * لمسكه بالاصل * واللابس * للشوب * احق
 من اخذ الكم والراكب * احق * من اخذ اللجام وعن في السرج اولى من رد يفه وذو حملها
 ممن علق كوز بهها * لانه اكثر تصرفا * والجالس على البساط والمتعلق به سواء * كجالسيه
 وراكبي سرج * كمن معه ثوب وطرفه مع الآخر لا هل يته * اي طرفه الغير منسوجة لانها
 ليست بثوب * بخلاف جالسي دار تنازعا فيها * حيث لا يقضى لهما لاحتمال انها في
 يد غير هـ ما وهما علم انه ليس في يد غير هـ عيني * والحائظ لمن جده عليه او متصل به
 اتصال تربيع * بان تعد اخل انصاف لبناته في لبنات الآخر ولو من خشب فبان تكون
 الخشب مراكبة في الآخر على ذلك لانه على انهما بنيا معا ولذلك اسمي بذلك لانه حينئذ يبنى

مربعاً * لالمن له * اتصال ملازقة * ولتقب واد * حال او * مرادى * كقصد وطبق بوضع
على الجذوع * بل * يكون * بين الجارين لوتنازعا * ولا يختص به صاحب الهراوى
بل صاحب الجذوع الواحد احق منه خانية ولو لاحدهما جذوع وللآخر اتصال فلذى
الاتصال وللآخر حق الوضع وقيل لذى الجذوع ملتقى وتما فيه فى العيني وغيره واما
حق المطالبة برفع جذوع وضعت تعدى فلا يسقط بابراء ولا صلح وغفوري بيع واجارة اشباه
من احكام الساتط لا يعود فليحفظ * وذويت من دار * فيها بيوت كثيرة * كل
بيوت * منها * فى حق ساحتها فهي بينهما نصفين * كالطريق * بخلاف الشرب *
اذا تنازعا فيه * فانه يقدر بالارض * بقدر سقيها * برهنا * اى الخارجان * على
ين * لكل منهما * فى ارض قضى بينهما * فتنصف * ولو برهن عليه * اى على ايدى *
احدهما او كان تصرف فيها * بان لبن او بنى * قضى بيده * لوجود تصرفه * ادعى الملك
فى الحال وشهد الشهود ان هذا العين كان ملكه تقبل * لان ما ثبت فى زمان يحكم ببقائه
ما لم يوجد المزيل ورر * صبي يعبر عن نفسه * اى يعقل ما يقول * قال انا حر فاقول له *
لانه فى يد نفسه كالبالغ * فان قال انا عبد لفلان * لغير ذى اليد * قضى * به * لذى اليد *
كمين لا يعبر عن نفسه لا قراره بعد ماله * فلو كبر وادعى الحرية تسمع مع البرهان *
لما تقرران التناقض فى دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم *

* باب دعوى النسب *

الدعوى نوعان دعوى استيلاء وهو ان يكون اصل العلوق فى ملك المدعى ودعوى تحرير
وهو خلافه والاول اقوى لسبقه واستنادها لوقت العلوق واقتصاد دعوى التحرير على الحال
وسيتضح * مبينة ولدات لا قل من ستة اشهر منذ بيعت فادعاه * البائع * ثبت نسبه *
منه استحسانا للعلوقه فى ملكه ومبنى النسب على الخفاء فيعفى فيه التناقض * و * اذا
صحت استندت فـ صارت ام ولد * فيفسخ البيع ويرد الثمن * لكن * ان ادعاه
المشتري قبله ثبت * نسبه * منه * لوجود ملكه واميتها باقراره وقيل يحمل على انه
نكحها واستولد هائم اشتريها * ولو ادعاه معه * اى مع ادعاء البائع * او بعد * لا * لان
دعوته تحرير والبائع استيلاء فكان اقوى كما مر * وكذا * يثبت من البائع * لو ادعاه بعد

موت الام بخلاف موت الولد * لغوات الاصل * وبأخذ * البائع بعد موت امه *
 ويسترد المشتري كل الثمن * وقال حصته * واعتاقها * اى اعتاق المشتري الام والولد *
 كموتهما * فى الحكم * والتدبير كالاتاق * لانه ايضا لا يحتمل الابطال ويرد حصته اتفاقا
 ملتقى وغيره وكذا انحصتها ايضا على الصحيح من مذهب الامام كما فى القهستاني والبرهان
 ونقله فى الدردر والمنع عن النهى اية على خلاف ما فى الكافى عن المبسوط وعبارة المراهب
 وان ادعاه بعد عتقها او موتها ثبت منه وعليه رد الثمن واكتفيا برد حصته وقيل لا يرد
 حصتها فى الاعتاق بالاتفاق انتهى فليحفظ * ولورلد * الامة المذكورة * لاكثر
 من حولين من وقت البيع وصدقه المشتري ثبت النسب * بتصليقه * وهى ام ولد *
 على المعنى اللغوى * نكاحا * حملا لامر * على اصلاح بقى لورلدت فيما بين الاقل
 والاكثر ان صدقه فحكمه كالاول لاحتمال العلوق قبل بيعه والا لا ملتقى ولوتنازعا
 فالقول للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند الثانى خلافا للثالث شربلية وشرح مجمع وفيه
 لورلدت عند المشتري ولد بن احد همالد ون ستة اشهر والآخر لاكثر ثم ادعى البائع
 الاول ثبت نسبهما بلا تصديق المشتري * باع من ولد عند * وادعاه بعد بيع مشتريه ثبت
 نسبه * لكون العلوق فى ملكه * ورد بيعه * لان البيع يحتمل النقص * وكذا * الحكم *
 لو كاتب الوال اورهنه منه او آجره وكاتب الام اورهنها او آجرها وزوجها ثم ادعاه * فثبت
 نسبه وترده * التصرفات بخلاف الاعتاق كما مر * باع احد التوامين المولودين *
 يعنى علقا وولد * عند * واعتقه المشتري ثم ادعى البائع * الولد * الآخر ثبت نسبهما
 منه وبطل عتق المشتري * بامرفوقه وهو حرة الاصل لانهما علقا فى ملكه حتى او اشتراها
 حبلى لم يبطل عتقه لانها د عوة تحرير فتقتصر عيني وغيره وجزم به المصنف ثم قال وحيلة
 اسقاط د عوة البائع ان يقرأ البائع انه ابن عبد * فلان فلا تصح دعواه ابل مجتبى وقد
 افاد * بقوله * قال * عمرو * لصبي معه * ارمع غيره عيني * وهو ابن زيد * الغائب *
 ثم قال هو ابني لم يكن ابنه * ابل * وان * وصيلة * جحد زيد بنوته * خلافا لهما لان
 النسب لا يحتمل النقص بعد نبوته حتى لو صدقه بعد تكدب به صح وكذا لو قال لصبي
 هذا الوال مني ثم قال ليس مني لم يصح نفيه لانه بعد الاقرار به لا ينتفى بالنفى فلا حاجة الى

الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبارة العمادة كما زعمه ملا خسر وكما افاده الشر نبلالي وهذا
 اذا صلح الابن اما بل ونه فلا الا اذا عاد الابن الى التصديق لبقاء اقرار الاب ولو انكر
 الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل واما الاقرار بان نه اخوه فلا يقبل لانه اقرار على
 الغير فروع لو قال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين جهة الارث صح اذا التناقض
 في النسب عفرو لو ادعى بنوة العم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن انه اقر اني ابنه تقبل
 لثبوت النسب باقراره ولا تسمع الاطلى خصم هو وارث او دائن او مدين او موصى له ولو حضر
 رجلا ليدعى عليه حقا لابييه وهو مقربه او لانه اثبات نسبه بالبينة عند القاضي بخضرة ذلك
 الرجل ولو ادعى ارثا عن ابيه فلو اقربه امر بالرفع اليه ولا يكون قضاء على الاب حتى اوجاء حيا
 ياخذ من الدافع والدافع علي الابن ولو انكر قيل للابن برهن على موت ابيك وانك وارثه و
 لا يمين والصحيح تحليفه على العلم بانه ابن فلان وانه مات ثم يكلف الابن للبينة بل المكاتمة في
 جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين * ولو كان * الصبي * مع مسلم وكافر فقال
 المسلم هو عبدى وقال الكافر هو بنى فهو حر ابن الكافر * لنيله الحرية حالا والاسلام مالا لكن جزم
 ابن الكمال بانه يكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للمتخفة فليحفظ * قال زوج
 امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره فبرهنهما * ان ادعى ما
 والا ففيه تفصيل ابن الكمال وهذا * لو غير معبر والا * بان كان معبرا * فهو لمن صدقه *
 لان قيام ايدى بهما وفاضلها يغفل انه منهما * ولو ولدت امه اشتراها فاستحققت غرم
 الاب قيمة الولد * يوم الخصومة لانه يوم المنع * وهو حر * لانه ولد مغرور والمغرور
 من يطاء امرأه معتمد على مالك يمين او نكاح فتلك منه ثم تستحق فلذا قال * وكل * الحكم *
 لو ملكها بسبب آخر * بائى سبب كان عيني * كالزوجها على انها حرة فولدت له ثم استحققت *
 غرم قيمة ولده * فان مات الولد قبل الخصومة فلا شئ على ابيه * لعلم المنع كما مر *
 وارثه له * لانه حر الاصل في حقه فبرهنه * فان قتله ابوه او غيره * وقبض الاب من
 ديتة قل رقيمته * غرم الاب قيمته * للمستحق كما لو كان حيا ولم يقبض شيئا لا شئ عليه
 وان قبض اقل لزمه بقوله عيني * ورجع بها * اى بالقيمة في صورتين * كما يرجع
 بثمنها ولو هالكه * على بائنها وكن الواستحقها المشتري الثاني لكن انما يرجع المشتري

الاول على البائع الاول بالثمن فقط كما في المواهب وغيرها * لا بعقرها * الذي اخذه منه المستحق للزومه باستيفاء منافعها كما في باب المراجعة والاستحقاق مع مسائل التناقض وغالبها مر في متفرقات القضاء ويحیی في الاقرار فروع التناقض في موضع الخفاء عفو لا تسمع الد عوى على غريم الميت الا اذا وصب جميع ماله لاجنبي وسلمه له فانها تسمع عليه لكونه زائداً الا يجوز للمدعى عليه الانكار من علمه بالحق الا في دعوى العيب ليبرهن فيتمكن من الرد وفي الوصي اذا علم بالدين لا تحليف مع البرهان الا في ثلث دعوى دين على ميت واستحقاق مبيع ودعوى آبق الاقرار لا يجمع البينة الا في اربع وكالة وصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عين من مشرود دعوى الآبق لا تحليف على حق مجهول الا في ست اذا اتهم القاضي وصى يتيم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع لا يحلف المدعى اذا حلف المدعى عليه الا في مسألة في دعوى البحر قال وهي غريبة يجب حفظها اشباه قلت وهي ما لو قال المصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب لم ادروا لكنها لا تبلغ المائة صدق بيمينه والزم بيمينه فلم يبين يحلف على الزيادة نمر يحلف المصوب منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر خيرا الغاصب بين اخذه او قيمته فليحفظ *

* كتاب الاقرار *

مناسبتة ان المدعى عليه اما منكر او مقر وهو اقرب لغلبة الصدق * هو لغة الاثبات يقال اقر الشيء اذا ثبت وشرعا * اخبار بحق عليه * للغير * من وجه انشاء من وجه قيد بعليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى الاقرار ثم فرع على كل من الشبهين فقال * فلوجه * الاول * وهو الاخبار * صح اقراره بالملك للغير * ومتى اقر بملك الغير * يلزمه تسليمه * الى المقر له * اذا ملكه * برهنة من الزمان لغاذه على نفسه ولو كان انشاء لما صح لعدم وجود الملك وفي الاشباه اقر بحرية عبد ثم شرأ عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم شرأها او ورثها صارت وقفا مواخذة له بزعمه * ولا يصح اقراره بطلاق وعتاق مكرها * ولو كان انشاء لصح لعدم التخلف * وصح اقرار المأذون بعين في يده و المسلم بخمر ونصف داره مشاعا والمرأة بالزوجية من غير شهود * ولو كان انشاء لما صح * ولا تسمع دعواه عليه * بانه اقر له * بشيء * معين * بناء على الاقرار * له بذلك به يغتنى

لانه اخبار يحتمل انكذب حتى لو اقر كاذب لم يحل له لان الاقرار ليس سببا للملك نعم اوسله
برضاه كان ابتداء حبة وهو الا وجه بزازية * الا ان يقول * في دعواه * هو ملكي * و
اقر لي به او يقول لي عليه كذا او هكذا اقر به فتسمع اجما عا لانه لم يجعل الاقرار سببا
للو جوب ثم لو انكر الاقرار هل يحلف الغتوى انه لا يحلف على الاقرار بل على المال واما
دعوى الاقرار في الدف فتمسح عند العامة * ولسلوجه * الثاني * وهو الانشاء * لورد *
المقر له * اقراره ثم قيل لا يصح * ولو كان اخبار الصح واما بعد القبول فلا يرتد
بالرد ولو اعا د المقر اقراره فصل قه لزمه لانه اقرار آخر ثم لو انكر اقراره
الثاني لا يحلف ولا تقبل عليه بينة قال في البينع والاشبه قبولها واعتمد ابن الشحنة
واقره الشرنبلالي * والملك التابت به * بالاقرار * لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة
فلا يملكها المقر له * ولو اخبار الملكها * اقر حر مكلف * يقظان طائعا * او عبد * او صبي
او معتوه * ما ذون * لهم ان اقر او ابتجارة كاترا ر محجور بحد وقود والافبع عتقه ونائمه
ومغمل عليه كمنون وسيجيئ السكران ومرا المكره * بحق معلوم او مجهول صح * لان جهالة
المقر به لا تضر الا اذا بين سببا تضره الجهالة كبيع واجارة واما جهالة المقر فتضر كقوله لك
على احد نال درهم لجهالة المقضى عليه الا اذا جمع بين نفسه وعبد فيصح وكذا تضر جهالة
المقر له ان فحشت كل واحد من الناس على كذا او الا لا كذا هذا ينحصر على كذا فيصح ولا يجبر
على البيان لجهالة المدعى بحرو نقله في الدركن باختصار مغل كما بينه عزمي زاده *
ولزمه بيان ما جهل * كشي وحق * بذى قيمة * كفلس وجوزة لا بما لا قيمة له كحبة
حنطة وجلد ميتة وصبي حر لانه رجوع فلا يصح * والقول للمقر مع حلفه * لانه المنكر *
ان ادعي المقر له اكثر منه * ولا بينة * ولا يصدق في اقل من درهم في على مال ومن النصاب *
اي نصاب الزكاة في الاصح اختيار وقيل ان المقر فقير فنصاب السرقة وصح * في مال
عظيم * لو بينه * من الذهب او الفضة ومن خمس وعشرين من الابل * لانها ادنى نصاب
يؤخذ من جنسه * ومن قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلثة نصب في اموال
عظام * ولو فسر به غير مال الزكاة اعتبر قيمتها كما مر * في درهم ثلثة * في درهم *
او دنانير او ثياب * كثيرة عشرة * لانها نهاية اسم الجمع * وكذا درهم درهم * علي

المعتمد ولو خفضه لزمه مائة درهم وفي درهم او درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد
 الا بحجة زيلعي * وكذا كذا * درهما * احد عشر وكذا او كذا احد وعشرون * لان نظيره
 بالواحد وعشرون * ولو ثلث بلا وا واحد عشر * اذ لا نظير له فحمل علي التكرار * ومعها
 فمائة واحد وعشرون وان ربع * مع الواو * زيد الف * ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو
 سدس زيد مائة الف ولو سبع زيد الف الف وهكذا يعتبر نظيره ا ب ا * و * لو قال له *
 على او * له * قبلي * فهو * اقرار بدين * لان علي لا يجاب وقبلي للضمان غالبا *
 وصدق ان وصل به هو ودیعة * لانه يحتمله مجازا * وان فصل لا * يصدق لتقررته بالسكوت *
 عندى او معي اوفى بيتى اوفى كيسي او صدوقي * اقرار * بالا مائة * عملا بالعرف * جميع
 مالى او ما ملكه له * اوله من مالى او من دراهمي كذا فهو * هبة لا اقرار * ولو عبر بقي مالى
 او بقي دراهمي كان اقرارا بالشركة * فلا بد * لصحة الهبة * من التسليم * بخلاف الاقرار
 والاصل انه متى اضاف المغر به الى ملكه كان هبة ولا يراد ما في بيتى لانها اضافة نسبة لا ملك
 ولا الارض التي حل ودها كذا الطفلي فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان يكون مما
 يحتمل القسمة فيشترط قبضه مفرزا لاضافة تغدير ابد ليل قول المصنف اقر لآخر بعين
 ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا وتلميكا ينبغي الثاني
 فيراعى فيه شرائط التملك فراجع * قال لي عليك الف فقال اتزنه او انتقله او اجلني به
 او قضيتك اياه او ابرأتني منه او تصدقت به علي او وصيته لي او احلتك به علي زيد * ونحو
 ذلك * فهو اقرار له بها * لر جوع الضمير اليها في كل ذلك عزمى زاده فكان جوابا وهذا
 اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود بذلك لم يلزمه شيء اما لو ادعي الاستهزاء
 لم يصدق * وبلا ضمير * مثل اتزن الى آخره وكذا انتحاسب او ما استقرضت من احد سواك
 او غيرك او قبلك او بعدك * لا * يكون اقرارا لعدم انصرافه الى المنكور فكان كلاما
 مبتدأ والاصل ان كلما يصلح جوابا باللا يبدأ به يجعل جوابا وما يصلح للابتداء للبناء و
 يصلح لهما يجعل ابتداء لئلا يلزمه المال بالشك اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلا
 فلو غير مستقل كقوله نعم كان اقرارا مطلقا حتى لو قال اعطني ثوب عبدى هذا او افتح
 لي باب دارى هذه او حصص لي دارى هذه او اسرج دايتي هذه او اعطني سرجهما

اولنجامها فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والد ادوا لادبته كافي * قال آليس لي عليك الف فقال
 بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا * وقيل نعم لان الاقرار يحمل علي العرف لا على دقائق العربية
 كذا في الجوهر والفرق ان بلى جواب الاستفهام المنفي بالاثبات ونعم جوابه بالنفي * والاياء
 بالراس * من الناطق * ليس باقرار بىل وعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف
 افتاء ونسب واسلام وكفر * وامان كافر واشارة محرم لصيد والشيخ برأسه في رواية الحل يث
 والطلاق في انت طالق هكذا وأشار بثلاث اشارات الاشباه ويزاد اليمين كحلفه لا يستخدم فلانا ولا
 بظهره اولاد ل عليه وأشار حنث عمادية فتحرر بطلان اشارة الناطق الا في تسع فليغظ *
 وان اقر بين مؤجل وادعى المقر له حمله لزمه * الدين * حالا * وعند الشافعي مؤجلا
 بيمينه * كقراره بعبد في يده انه لرجل وانه استأجره منه * فلا يصدق في تاجيل واجارة
 لانه دعوى بلا حجة * وح * يستخلف المقر له فيهما بخلاف ما لو اقر بال درهم السود
 فكذب في صفتها * حيث * يلزمه ما اقر به فقط * لان السود نوع والا جل عارض لثبوته
 بالشرط والقول للمقر في النوع وللمنكر في العوارض * كقرار الكفيل بد بين مؤجل *
 فان القول له في الاجل لثبوته في كفالة المؤجل بلا شرط * وشراؤه * امة * متنبقة اقرار
 بالملك للبائع كنوب في جراب وكذا الاستيلاء والاستيداع * وقبول الوديعة بحر * والاعارة
 والاستيها ب والاستيجار ولو من وكيل * فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع
 دعواه لنفسه ولغيره بوكالة او وصاية للتناقض بخلاف ابرائه عن جميع الدعاوى ثم الد دعوى
 بهما لعدم التناقض ذكره في الد رتبيل الاقرار وصحته في الجامع خلا فالتصحيح
 اوهبانية ووقف شارحها الشر بنبلالي بانه ان قال بعني هذا كان اقرارا وان قال آتبيع
 هذا لا يبرده * مسألة كتابته وختمه على صك البيع فانه ليس باقرار بعد ملكه * وله
 علي * مائة ودرهم كلها درهم * وكذا المكيل والموزون استحسانا * وفي مائة وثوب
 ومائة وثوبان يفسر المائة * لانها مبهمه * وفي مائة وثلاثة اثواب كلها ثياب * خلا فالشافعي
 قلنا الا ثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف التفسير اليهما لاستوائهما في الحاجة اليه *
 والاقرار بد ادبته في اصطبل تلزمه * الدابة * فقط * والاصل ان ما يصلح ظرفا ان يمكن
 نقله لزمه والا لزم المظروف فقط خلا فالمحم وان لم يصلح لزم الاول فقط كقوله درهم

في درهم درقلت ومغاده انه لو قال دابة في خيمة لزماه ولو قال ثوب في درهم لزماه
 الثوب ولم اره فليحذر * وبخاتم * تلزمه * حلقة ونصه * جميعا * وبسيف جفنه وحما ثله ونصله
 وبجولة * بقاء فحيم بيت مزين بستور وسرر * العيد ان والكسوة وبتمر في قوصرة او بطعام في
 جوالق او * في * سغينة او ثوب في منديل او * في * ثوب يلزمه الظرف كالمظروف * لما قد مناه *
 ومن قوصرة * مثلاً * لا * تلزمه القوصرة ونحوها * كثوب في عشرة و طعام في بيت *
 فيلزم المظروف فقط لما مر اذ العشرة لا تكون ظرفاً لواحد عادة * وبخمس في خمسة وعنى *
 معنى على او * الضرب خمسة * لما مر والزمه زفر بخمسة وعشرين * وعشرة ان عنى مع *
 كما مر في الطلاق * ومن درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة تسعة * لد خول
 الغاية الاولى ضرورة اذ لا وجود لما فوق الواحد بل وانه بخلاف الثانية وما بين الحائطين
 فلذا قال * و * في له * كرحنطة الى كرى شعير لزماه * جميعا * الا قفيرا * لانه لغائة الثانية *
 ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم وتسعة دنانير * عند
 ابي حنيفة لما مر نهاية * وفي * له * من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما *
 فقط لما مر * وصح الاقرار بالحمل المحتمل وجوده وقته * اى وقت الاقرار بان تلد لدون
 نصف حول لو مزوجة اولدون حولين لو معتق لثبوت نسبه * ولو * الحمل * غير آدمى *
 ويقدر بباد نى مدق يتصور ذلك عند اهل الخبرة زيلعى تكن في الجوهرة اقل مدق حمل الشاة
 اربعة اشهر واقلها البقية الدواب ستة اشهر * و * صح * له ان بين * المقر * سبباً صالحاً يتصور
 للحمل * كالارث والوصية * كقوله مات ابو فورثه او اوصى له به فلان فيجوز والا فلا
 كما يأتى * فان ولدته حياً لاقل من نصف حول * مذ اقر * فله ما اقر وان ولدته حيين
 فلهما * نصفين واواحد هاذكر والاخر انشئ فكذلك فى الوصية بخلاف الميراث اى فانه يعطى
 للذكر مثل حظ الانثيين * وان ولدته ميتاً فيرد لورثة * ذلك * الموصى والمورث * لعدم اهلية
 الجنين * وان نسره * بما لا يتصور كهبة او * بيع او قراض او ايهام الاقرار * ولم يبين سبباً * لغا *
 وحمل محل المبهمة على السبب الصالح وبه قالت الثلثة * و * اما * الاقرار للرضيع *
 فانه * صحيح وان بين * المقر * سبباً غير صالح منه حقيقة كالقراض * او ثمن مبيع لان هذا
 المقر محل لثبوت الدين للصغير في الجملة اشباه * اقر بشئ على انه بالخيار * ثلاثة ايام *

لزمه بلاخياري * لان الاتقرار اخبار فلا يقبل الخيار * وان * وصلية * صدقه المقر له * في
الخيار لم يعتبر تصد يقه * الا اذا اقر بعقد * بيع * وقع بالخيار له * فيصح باعتبار العقد
اذا صدقه او برهن فلذا قال * الا ان يكذب به المقر له * فلا يصح لانه منكر والقول له *
كأقراره بد ين بسبب كفاية على انه بالخيار في مدع ولو * المدع * طويلة * او قصيرة فانه يصح
اذا صدقه لان الكفاية عقد ايضا بخلاف ما مر لانها افعال لا تقبل الخيار زيلي * الامر
بكتابة الاتقرار اقرار حكما * فانه كما يكون باللسان يكون بالبنان فلوقال للصكان اكتب خط
اقرارى بالف علي او اكتب بيع دارى او طلاق امرأتى صح كتب ام لم يكتب وحل للصكان
ان يشهد الاني حد وقود خانية وقد منافى الشهادات عدم اعتبار مشابهة الخططين * احد
الورثة اقر بالدين * المدعى به على مورثه وجعل * الباقون * بلزمه * الدين * كله * يعني
ان وفى ما ورثه به برهان وشرح مجمع * وقيل حصته * واختاره ابو الليث وفعا
للضرورة لو شهد هذا المقر مع آخران الدين كان علي الميت قبلت وبهذه العلم انه لا يحل
الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضى عليه باقراره فليحفظ هذه الزيادة
ورر * اشهد على الف في مجلس او اشهد رجلين آخرين في مجلس آخر * بلا بيان
السبب * لزم * المالان * الغان * كمالو اختلف السبب بخلاف مالو التحل السبب او
الشهود او اشهد على صك واحد واقر عند الشهود ثم عند القاضي او بعكسه ابن ملك
والاصل ان المعروف والمنكر اذا اعيد معرنا كان الثاني عين الاول او منكر فغيره ولو
نسي الشهود في موطن او موطنين فهما مالان ما لم يعلم اتحاد وقيل واحد وتامه في
الخانية * اقر ثم ادعى * المقر * انه كاذب في الاتقرار يحلف المقر له ان المقر لم يكن
كاذبا في اقراره * عند الثاني وبه يفتى ورر * وكذا * الحكم يجرى * لو ادعى وارث
المقر * فيحلف * وان كانت الدوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم انا لا نعلم
انه كان كاذبا * صدق الشريعة *

* باب الاستثناء وما فى معناه *

فى كونه مغيرا كالشرط ونحوه * هو * عندنا * تكلم بالباقي بعد الثنيا باعتبار الحاصل
من مجموع التركيب ونفى واثبات باعتبار الاجزاء * فالقائل له على عشرة الاثنية له عبارتان

مطولة وهي ما ذكرناه ومختصرة وهي ان يقول ابتداء له على سبعة وهذا معنى قولهم
 تكلم بالباقي بعد الثمنا اى بعد الاستثناء * وشرط فيه الاتصال * بالمستثنى منه * الا
 لضرورة كتغسل او سعال او اخذ قم * به يفتى * والنداء بينهما لا يضر * لانه للتنبيه
 والتاكيد * كقوله لك على الف درهم يادلان الا عشرة بخلاف لك على الف فاشهد والا كل
 ونحوه * مما يعد فاصلا لان الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح الاستثناء * فمن
 استثنى بعض ما اقربه صح * استثناء * ولو الاكثر عند الاكثر * ولزمه الباقي * ولو مما
 لا يقسم كهدا العبد لفلان الا ثلثه او ثلثيه صح علي المذهب * والاستثناء * المستغرق
 باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية * لان استثناء الكل ليس برجوع بل هو استثناء فاسد هو
 الصحيح جوهره وهذا * ان كان * الاستثناء * بعين لفظ الصدرا ومساو له * كايأتى *
 وان بغيرهما كعبيد احرار الا هؤلاء او الاسامى وغانما وراشل * ومثله نسائي طوالق
 الا هؤلاء او الا زينب وعمره وهند * وهم الكل صح * استثناء * وكذا اثلث ما لى لزيد
 الا ابا والثلث الف صح فلا يستحق شيئا اذ الشرط ابهام البقاء لاحقيقته حتى لو طلقها ستا
 الا اربعا صح ووقع ثنتان * كما صح استثناء الكيلى والوزنى والمعدود الذى لا تتفاوت
 آحاده كالفلوس والجوز من الدراهم والدنانير ويكون المستثنى القيمة * استحسانا
 للمبوتها فى الدمة فكانت كالتمنين * وان استغرقت * القيمة * جميع ما اقربه * لاستغراقه
 بغير المساوى * بخلاف * له على * دينار الا مائة درهم لاستغراقه بالمساوى * فيبطل لانه
 استثناء الكل بحر لكن فى الجوهره وبغيرها على مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة
 او اكثر لا يلزمه شىء فليحرر * واذا استثنى عددين بينهما حرف الشك كان الاقل مخرجا
 نحوله على الف درهم الا مائة * درهم * او خمسين * درهما فيلزمه تسعة وخمسون
 على الاصح بحر * واذا كان المستثنى مجمولا ثبت الاكثر نحوله على مائة درهم الاشياء او *
 الا * قليلا او * الا * بعضا لزمه احد وخمسون * لوقوع الشك فى المخرج فيحكم بخروج
 الاقل * ولو وصل اقراره بان شاء الله * او فلان او علقه بشرط على خطر لا يكائن كان
 متفانه تنجز * بطل اقراره * بقي لو ادعى المشيئة هل يصدق لم اره وقد منافى الطلاق
 ان المعتمد لا يليكن الاقرار كن لك لتعلق حق العبد ناله المصنف * وصح استثناء البيت

من الدار لا استثناء البناء * منهما لك خوله تبعاً فكان وصفاً واستثناء الوصف لا يجوز *
 وان قال بناؤها لي وعرضتها لك فكما قال * لان العرصة هي البقعة لا البناء حتى لو
 قال وارضها لك كان له البناء ايضاً لك خوله تبعاً الا اذا قال بناؤها لزيد والارض لعمر
 فكما قال * واستثناء * فص الخاتم ونخلة البستان وطوق الجارية كالبناء * فيما مر * و
 ان قال * مكلف * له علي الف من ثمن عبد ما قبضته * الجملة صفة عبد وقوله * موصولا *
 باقراره حال منها ذكره في الحاروي فلم يحفظ * وعينه * اي عين العبد وهو في يد المقر له *
 فان سلمه الى المقر لزمه الالف والا * عملاً بالصفة * وان لم يعين * العبد * لزمه *
 الالف * مطلقاً * وصل ام فصل وقوله ما قبضته لغو لانه رجوع * كقوله من
 ثمن خمر او خنزير او مال قمار او حرا وميتة اودم * فيلزمه مطلقاً * وان وصل * لانه رجوع *
 الا اذا صدقه او اقام بينة * فلا يلزمه * ولو قال له علي الف درهم حرام او ربوا فهي
 لازمة مطلقاً * وصل ام فصل لاحتمال حله عند غيره * ولو قال ملي زور او باطلا لزمه
 ان كذب به المقر له والا * بان صدقه * لا * يلزمه * والا قرار بالبيع تلجئة *
 هي ان يلجئك الى ان تأتي امرأاً طنه علي خلاف ظاهره فانه * على هذا التفصيل *
 ان كذب به لزم البيع والا * ولو قال له علي الف درهم زيوف * ولم يذكر السبب *
 فهي كما قال علي الاصم * بحر * ولو قال له علي الف * من ثمن متاع او قرض وهي زيوف
 مثلاً لم يصدق مطلقاً لانه رجوع ولو قال * من غصب او ودعة الا انها زيوف او نبهجة
 صدق مطلقاً * وصل ام فصل * وان قال ستوة او رصاص فان وصل صدق وان فصل
 لا * لانها دراهم مجازاً * وصدق * بيمينه * في غصبته * او اودعني * نوباً اذا جاء بمعيب *
 ولا بينة * * صدق * في له علي الف * ولو من ثمن متاع مثلاً * والا انه ينقص كل *
 اي الدرهم وزن خمسة لا وزن سبعة * متصلاً وان فصل * بلا ضرورة * لا * يصدق
 لصحة استثناء القدر لا الوصف كالزيادة * ولو قال * لا آخر * اخذت منك الف او دعة
 فهلك * في يدي بلا تعد * وقال الاخر بل * اخذت هاهنا * غصباً ضمن * المقر لا قراره
 بالاذن وهو سبب الضمان * وفي * قوله انت * اعطيتني دعة وقال الآخر * بل * غصبته *
 مني * لا * يضمن بل القول له لا نكاره الضمان * وفي هذا كان ودعة * او قرضاً لي *

عندك ياخذته * منك * فقال * المقر له * بل هو لي اخذ * المقر له * لو قائما والا فقيمه
 لاقراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو سبب الضمان * وصدق من قال آجرت * فلا نا * فرسى *
 هن * او ثوبى هن افر كيه اربسه * واعرته ثوبى او اسكنته بيتى * ورده او خاط *
 فلان * ثوبى هن ابكنا فقبضته * منه وقال فلان بل ذلك لي فالقول للمقر استحسانا لان
 اليد في الاجارة ضرورة بخلاف الوديعة * هذا الالف وديعة فلان لا بل وديعة فلان
 فالالف للاول وعلى المقر * الف * مثله للثاني بخلاف هي لغلان لا بل لغلان * بلا ذكر
 ايداع * حيث لا تجب عليه للثاني شيء * لانه لم يقر بايداعه وهذا * ان كانت معينة وان
 كانت غير معينة لزمه ايضا كقوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرحضة بل فلانا
 لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي للاول وعليه للثاني مثلها ولو كان المقر له
 واحد يلزمه اكثرهما قد راوا فضلها ما وصفا * ونحوه الف درهم لا بل الغان اوالف
 درهم جواد لا بل زيوف او عكسه * ولو قال الدين الدين على فلان لغلان او الوديعة
 التي عند فلان * هي * لغلان فهو اقرار له وحق القبض للمقر * نكن * لو سلم الى المقر له
 برعى * اقرارا خلاصة تكنه مخالف لما مر انه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولد اقال
 في الحامى القدسي ولولم يسلطه على القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح
 وان لم يقله لم يصح قال المصنف وهو المان كور في عامة المعتمرات خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى *

* باب اقرار المريض *

يعنى مرض الموت وحده * مر في طلاق المريض وسيجيى في الوصايا * اقراره بدين لاجنبى
 نافذ من كل ماله * باثر عمر ولو بعين فكن لك الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيتقيد بالثلث
 ذكره المصنف في معينه فلم يحفظ * وآخر الارث عنه وددين الصحة * مطلقا * وما لزمه في
 مرضه بسبب معروف * ببينة او بمعاينة قاض * قد م على ما اقر به في مرض موته ولو *
 المقر به * وديعة * وعند الشافعى الكل سواء * والسبب المعروف * ما ليس بتبرع * كنكاح
 مشاهد ان بمهر المثل * اما الزيادة فباطلة وان جاز النكاح عناية * وبيع مشاهد و اطلاق
 كذلك * اى مشاهد * و * المريض * ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو *
 كان ذلك * اعطاء مهر وايفاء اجرة * فلا يسلم لهما * الا * في مشلتين * اذا قضى ما استقرض

في مرضه او نقل الثمن ما اشترى فيه * لو بمثل القيمة كما في البرهان * وقد علم ذلك *
 اى ثبت كل منهما * بالبرهان * لا باقراره للتممة * بخلاف * اعطاء المهر ونحوه * ما
 اذ لم يؤد حتى مات فان البائع اسوة للغرماء * في الثمن * اذ لم تكن العين * المبيعة * في
 يده * اى يد البائع فان كانت كان اولى * واذا اقر المريض * بد بين ثم اقر بد بين تحاصا
 وصل او فصل * لا استواء * ولو اقر بد بين ثم بود يعة تحاصا وبعبكسه الود يعة اولى وبراؤه
 مد يونه وهو مد يون غير جائز * اى لا يجوز * ان كان اجنبيا وان كان * وارثا فلا * يجوز *
 مطلقا * سواء كان المريض مد يونا او لا للتممة وحيطة صحته ان يقول لاحق لى عليه
 كما افاده بقوله * وقوله لم يكن لى على هذا المطلوب شى * يشمل الوارث وغيره *
 صحيح قضاء لاديانته * فترفع به مطالبة الدنيا لمطالبة الاخرة حاوى الا المهر فلا يصح
 علي الصحيح بزازية اى لظهور انه عليه غالبا بخلاف اقرار البنات في مرضها بان الشى
 الغلانى ملك ابنى او امى لاحق لى فيه وانه كان عندى عارية فانه يصح ولا تسمع
 دعوى زوجها فيه كما بسطه في الاشياء قائلا فاغتسر هذا التحريم فانه من مفردات
 كتابى * وان اقر المريض لوارثه * بمفرده او مع اجنبي بعين اودين * بطل * خلافا للشافعى
 ونا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بد بين * الا ان يصدق به * بقية * الورثة *
 فلوم يكن وارث آخر او وصى لزوجته او هى له وصية او وصية واما غيرهما فيرث
 لكل فرضا او رد افلا يحتاج لوصيته شربلا لية وفي شرحه للوهبانية اقرب وقف ولا
 وارث له فلو على جهة عامة صح تصديق السلطان او نائبه وكذا الوقف خلافا لما زعمه
 الطرسوسى فليحفظ * ولو * كان ذلك * اقرارا بقبض دينه * او غصبه او رهنه ونحوه
 ذلك * عليه * اى على وارثه او عبد وارثه او مكاتبه لا يصح لوقوعه اولا * ولو فعله ثم
 برأ ثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت اختيار ولو مات المقر له ثم المريض وورثة
 المقر له من ورثة المريض جاز اقراره كاتقارره للاجنبي بحر وسجى عن الصيرفية *
 بخلاف اقراره * اى لوارثه * بود يعة مستهلكة * فانه جائز وصورته ان يقول كانت
 عندى ود يعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهرية والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف
 الا فى ثلث مذكورة في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها النفى كلاحق لى

قبل ابي ارامي وهذا الحيلة في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشيء الغلاني ملك ابي
 اوامي كان عندى عارية وهذا احسن لا قرينة وتما مذهبها فليحفظ فانه مهم * اقرنيه *
 اى في مرض موته * لو ارثه يوم مرقى الحال بسليمه الى الوارث فاذا مات يرد *
 برازية وفي القنية تصرفات المريض نافذة وانما ينقض بعد الموت * والعبرة بكونه وارثا وقت
 الموت لا وقت الاقرار * فلو ارثه لآخيه مثلا ثم ولد له صح الاقرار لعلم ارثه * الا اذا صار وارثا *
 وقت الموت * بسبب جد يد كل تزويج * عقل الموالاة * فيجوز كما ذكره بقوله * فلو اقر لها *
 اى لا جنبية * ثم تزوجها صح بخلاف اقراره لآخيه المحجوب * بكفر اوابن * اذا زال
 حجب * باسلامه او بموت الابن لا يصح لان ارثه بسبب قل به لا جد يد * وبخلاف
 الهبة * لها في مرضه * والوصية لها * ثم تزوجها فلا تصح لان الوصية تملك بعد
 الموت وهي حيا * اقرنيه انه كان له على ابنته ائمة عشرة د رهم قل استوفيتها
 وله * اى المقر * ابن بنكر ذلك صح اقراره * لان الميت ايس بوارث * كما لو اقر لامرأته
 في مرض موته بل ين ثم مات قبله ونكح * منها * وارثا * صح الاقرار * وقيل لا *
 ما ثلله بل يع الد بن صير فيه ولو اقر فيه لوارثه ولا جنبى بل ين لم يصح خلا فالحمد رح
 عمادية * وان اقر لا جنبى * مجهول نسبه * ثم اقر ببنته * وصلته وهو من اهل التصديق *
 ثبت نسبه * مسند الوقت العلوق * و * اذا ثبت * بطل اقراره * لما مر ولولم يثبت
 ان كان به او عرف نسبه صح الاقرار لعلم بموت النسب شرعيا له معزيا للينا بيع * ولو
 اقر لمن طلقها نكاحا * بمعنى بائنا * فيه * اى في مرض موته * فلها الاقل من الارث *
 الد بن * ويدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا تصير شريكة في اعيان
 تركته شرعا لآلته * وهذا اذا كانت في العدة * و * طلقها بسواها * فان مضت العدة
 جائز لعلم انهم عزيمة * وان طلقها بلا سواها لآلها الميراث بالغاما بالغ ولا يصح الاقرار لها *
 لانها وارثة ادهر فاروا همله * كبر المشائخ لظهوره من كتاب الطلاق * وان اقر لغلان
 مجهول * النسب في مولده او في بلد هوفيهما وهما في السن بحيث * يوان مثله بملك انه
 انه وصلته الغلام * لو ميرا او لا لم يستج لنصل يقه غامروح * ثبت نسبه ولو * المتروك
 مريضا * اذ نسب * شارك * الغلام * الورثة * فان انتفت هذه الشروط يواخذ الماتم

من حيث استحقاق المال كالأقارب باخوة غيره كما مر عن الينابيع كذا في الشرع فلا لية فيعبر
عند الغنم * وصح إقراره * أي المريض * بالولد والوالدين * قال في البرهان و
إن عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي لو أقرب بالجد وابن الابن لا يصح لأن فيه حمل
النسب على الغير * بالشروط * الثلاثة * المتقدمة * في الابن * وصح * بالزوجة بشرط
خلوها عن زوج وعدته وخلوها * أي المقر * عن اختها * مثلاً * وأربع سواها * وصح * بالمولى
من جهة العتاقة إن لم يكن ولادته ثابتاً من جهة غيره * أي غير المقر * والمرأة * صح * إقرارها
بالوالدين والزوج والمولى * الأصل أن إقرار الإنسان على نفسه حجة لا على غيره قلت
وما ذكره من صحة الإقرار بالأم كالأب هو المشهور الذي عليه الجمهور وقد ذكر الأمام
العتابي في فرائضه أن الإقرار بالأم لا يصح وكذا في ضوء السراج لأن الانساب للآباء وللأمهات
وفيه حمل الزوجة على الغير فلا يصح انتهي ولكن الحق صحة إجماع الأصالة فكانت
كالأب فليحفظ * و * كذا صح * بالولد إن شهدت * امرأة * ولو * قابله * بتعيين الولد
أما النسب فبالفرأش شمني ولو معتدة حملت ولادتها فحجة تامة كما مر في باب ثبوت
النسب * أو صلحها الزوج إن كان * لها زوج * أو كانت معتدة * منه * وصح * مطلقاً
أن لم تكن كذلك * أي مزوجة ولا معتدة * أو كانت * مزوجة * وأدعت أنه من غيره *
فصار كما لو أدعاه منها لم يصدق في حقها إلا بتصليقها قلت بقي لو لم يعرف لها زوج
غيره لم أره فيعبر * ولا بد من تصديق هؤلاء في الولد إذا كان لا يعبر عن نفسه *
أما أمرانه ح كالمحتاج * ولو كان المقر له عبد الغير اشترط تصديق مولاه * لأن الحق له * وصح
التصديق * من المقر له * بعد موت المقر * لبقاء النسب والعقد بعد الموت * إلا تصديق
الزوج بعد موتها * مقرة لانقطاع النكاح بموته ولهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه *
وأقر * رجل * بنسب * فيه تحمیل * على غيره * لم يقل من غير ولد كما في الدرر لفساده
بالجد وابن الابن كما قال * كالأخ والعمة والجد وابن الابن لا يصح * الإقرار * في حق
غيره * إلا ببرهان * منه إقرار اثنين كما مر في باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا لو صدق
المقر عليه أو لورثة زهم من أهل التصديق * ويصح في حق نفسه حتى يلزمه * أي المقر *
الأحكام من النفقة والحضانة والأرث إذا تصادقا عليه * أي على ذلك الإقراران إقراره

حجة عليهما * فان لم يكن له * اى لهد المقر * وارث غيره * مطلقا * لا اثر بياكذ وى الارحام
ولا بعيد اكمولى الموالاة عيني وغيره * ورثه والا لا * لان نسبه لم يثبت فلا يزاحم الوارث
المعروف والمراد غير الزوجين لان وجودهما غير مانع قاله ابن الكمال ثم للمقر ان يرجع
عن اقراره لانه وصية من وجه زيلعى اى وان صدقه المقر له كما في البدائع لكن تقل
المصنف عن شرح السراجية ان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فلم يجز عند الفتوى *
ومن مات ابوه فاقرباؤه شاركه في الارث * فيستحق نصف نصيب المقر * ولم يثبت نسبه *
لما تقر ان اقراره مقبول في حق نفسه فقط قلت بقي لو اقر الاخ بابن هل يصح قال الشافعية
لا لان ما ادعى وجوده الى نفيه انتفى من اصله ولم اراه لا تمتنا صريحا وظاهرا كلا مهم
نعم فلم يرجع * وان ترك * شخص * ابني وله على آخر مائة فاقرا احدهما بقبض ابيه خمسين
منها فلا شئ للمقر * لان اقراره ينصرف الى نصيبه * وللاخر خمسون * بعل حلفه انه
لا يعلم ان اباه قبض شطر المائة قاله الاكمل قلت وكذا الحكم لو اقر ان اباه قبض
كل الدين لكنه هنا يحلف لحق الغريم زيلعى *

* فصل في مسائل شتى *

اقرت المرأة المكلفة بدين * لاخر * فكذلك بها زوجها صح * اقرارها * في حقه ايضا * عند
ابى حنيفة * فتحبس * المقر * وتلازم * وان تضر الزوج ومنه * احلى المسائل الست
الخارجة من قاعد الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهى في الاشياء
وينبغي ان يخرج ايضا من كان في اجارة غيره فاقرا لاخر بدين فان له حبسه وان تضر
المستأجر وهى واقعة الفتوى ولم نرها صريحة * وعند مالك * تصدق في حق الزوج فلا تحبس
لا تلازم دررقات وينبغي ان يعول علي قولهما افتاء وقضاء لان الغالب ان الاب يعلمها الافرار
له او لبعض اقاربها ليتوصل بذلك الى منعها بالحبس عند * عن زوجها كما وقفت عليه
مرارا حين ابتليت بالقضاء كذا ذكره المصنف * مجهولة النسب اقرت بالرق لانسان *
وصدقها المقر له * ولها زوج ولا دمنه * اى الزوج * وكل بها * زوجها * صح في حقها
خاصة * فولد علق بعد الافرار رفيق خلافا للمحمد * لا * في * حقه * يرد عليه انتقاص طلاؤها
كما حقه في الشر نبلاية * وحق الاولاد * ونزع علم حقه بقوله * فلا يبطل النكاح * وعلى

حق الاولاذ بقوله * واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقتها احرار * لمحصلهم قبل
 اقرارها بالرق * مجهول النسب حر وعبد * ثم اقر بالرق لانسان وصدة * المقر له *
 صح * اقراره * في حقه * فقط * دون ابطال العتق فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان *
 له وارث يستغرق التركة * والا فيرث * الكل اذ الباقي كما في شر بلاية * المقر له فان
 مات المقر ثم العتيق فارثه لعصبة المقر * ولو جنى هذا العتيق سعى في جنايته لانه لا
 عاقلة له ولو جنى عليه يجب ارش العبد * وكامله في الشهادة لان حريته بالظاهر وهو
 يصلح للدفع لا للاستحقاق * قال رجل آخر * لي عليك الف فقال * في جوابه * الصدق
 او الحق واليقين او اذكر * كقوله حنا ونحوه * اذكر لفظ الحق والصدق * كقوله الحق الحق
 وحقا حقا * ونحوه اقرت بها البر * كقوله البر حق او الحق بر الخ * فاقرار ولو قال الحق
 حق او الصدق صدق او اليقين يقين لا * يكون اقرارا لانه لا م تام بخلاف ما مر لانه لا يصح
 للابتداء فيجعل جوابا فكانه قال ادعيت الحق الخ * قال لامته يا سارة باز اذبة يا مجنونة
 يا آبهة او قال هذه السارة فعلت كذا او باعها فوجد بها واحدا منها * اى من هذه
 العيوب * لا ترد به * لانه قد اء او شتمه لا اخبار * بخلاف هذا سارة او دل آبهة
 او دل زانية ازل مجنونة * حيث ترد باحد هالانه اخبار وهو لتحقيق الوصف * بخلاف
 يا طالق ازل هذه المطلقة فعلت كذا * حيث تطلق امرأته لتمكنه من انبائه شرعا
 فجعل ايجابا ليكون صادقا بخلاف الاول درر * اقرار السكران بطريق مختار *
 اى ممنوع مكرم * صحيح * في كل حق نلوا اقر بقود اتم عليه الحد في سكره وفي سرقة
 يضمن المسروق كالبسطه سعدى افندى في باب حد الشرب * الا في * ما يقبل الرجوع
 كالردة * حد الزنا وشرب الخمر وان * سكر * بطريق مباح * كشر به مكرها *
 لا * يعتبر بل هو كالاغواء الا في سقوط القضاء وتامه في احكامات الاشياء * المقر له اذا
 كذب المقر بطل اقراره * لما تقرر انه يرتد بالرد * الا في * ست * ما هنات به بالاشهاد به
 الاقرار بالحرية والنسب ولاء العتاقة والوقف * في * ٧١ * عاف لو وقف على رجل نقيلا
 ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد * والطلاق والرق * فكانها لا ترتد ويراد
 الميراث بزازية والنكاح كما في متفرقات قضاء البحر وتامه * واستثنى منه مسئلتين

من الابرأء وهما ابرأء الكفيل لا يرتد وابرأء الملك يون بعن قوله ابرأءني فابرأء لا يرتد
 فامستثنى عشرة فلم يحفظ وفي وكالة الوهبانية ومتى صدقه فيها ثم رده لا يرتد بالرد وهل
 يشترط لصحة الرد مجلس الابرأء خلاف والضابط ان مافيه تملك مال من وجه يقبل
 الرد والا فلا كابطال شفعة وطلاق وعناق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فلم يحفظ * صالح
 احد الورثة وابرأء ابرأء عامما * وقال لم يبق لي حق من تركته ابي عند الوصي او
 قبضت الجميع ونحو ذلك * ثم ظهر في يد وصيه من * التركة شيء لم يكن وقت الصلح * و
 نحققه * تسعد دعوى حصته منه على الاصح * صلح الجزائية ولا تناقض لحمل قوله لم يبق لي
 حق اى مما قبضته على ان الابرأء عن الاعيان باطل وح فالوجه عدم صحة البرأء
 كما افاده ابن الشحنة واعتمد الشرع لئلا يوسخ الصلح في التركة * اقر * رجل * بمال
 في صك واشهد عليه * به * ثم ادعى ان بعض هذا المال * المقربه * قرض وبعضه ربوا
 عليه فان اقام على ذلك بينة تقبل * وان كان متناقضا لانا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار
 شرح وهبانية قلت وحرر شارحها الشرع لئلا يوسخ الصلح بالقرع لانه لا عدل رمان
 اقر غايته ان يقال بانه يحلف المقر له على قول ابي يوسف المختار للفتوى في هذه ونحوها
 انتهى قلت وبه جزم المصنف فيما مر فتدبر * اقر بعن الدخول * من هنا الى كتاب الصلح
 ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح * انه طلقها قبل الدخول ازمه مهر * بالدخول *
 ونصف * بالاقرار * اقر المشروط له الربع * او بعضه * انه * اى ربع الوقت * يستخذه فلان
 دونه صحيح * وسقط حقه ولو كتاب الوقت بخلافه * واوجعه لغير * واستقطه للاحد * لم يصح
 وكل المشروط له النظر على هذا * كما مر في الوقت وذكره في الاشياء ثمه وهنا وفي الساقط
 لا يعود فراجع * القصص المرفوعة الى القاضي لا يبرأ احد رانعها بما كان فيها من اقرار
 وتناقض * لما قدمنا في القضاء انه لا يبرأ احد بما فيها * الا اذا اقر * بلفظه صريحا * قال له
 على الف في علمي او فيما اعلم او احسب او اظن لا شيء عليه * خلا فالثاني في الاول
 تلناهي للشك عرفانهم لو قال تد علمت لزمه اتفاقا * قال غصبنا الف * من فلان * ثم قال كنا
 عشرة انفس * مثلا * وادعى الغاصب * كذا في نسخ المتن وقد عامت سقر طاذك من
 نسخ الشرح وصوابه وادعى الطالب كعابره في المجمع وقال شراحه اى المنصوب

منه * انه هو وحده * غضبها * لزومه الالف كلها * والزومه زفر بعشرها قلنا هذا الضمير
يستعمل في الواحد والظاهر انه يخبر بفعله دون غيره فيكون قوله مكننا عشرة رجوعا فلا
يصح نعم لو قال غضبنا كذا صحيح اتفاقا لانه لا يستعمل في الواحد * قال * رجل * اوصى
ابي بثلاث ماله لزيد بل لعمر وابل لمكر فالثالث للاول وليس لغيره شيء * وقال زفر لكل
ثلاث وليس للابن شيء فلنا نفاذ الوصية في الثالث وقد اقر به الاول فاستحقه فلم يصح رجوعه
بعد ذلك للثاني بهما بخلاف الدين لنفاذه من الكل الكل من المجمع والله اعلم فروع اقر بشيء ثم
ادعى الخطأ لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بناء على افناء المفتى ثم تبين عدم الوقوع لم يقع
وبانه فنية اقرار المكره باطل الا اذا اقر بالسارق مكرها فانتهى بعضهم بصحته ظهريه
الاقرار بشيء محال وبالكين بعد الابرأ العام وانه اقر به يلزمه ذكره المصنف في
نعم لو ادعى ديناً بسبب حادث بعد الابرأ العام وانه اقر به يلزمه ذكره المصنف في
فتاويه نلت ومغاده انه لو اقر ببقاء الدين ايضا فحكمه كالاول وهي واقعة الفتوى فتأمل
الفعل في المرض اخط من نعل الصحة لاني مسئلة اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه صحيح
في المرض لاني الصحة تنه وتماه في الاشباه وفي الوه بانية شعور واسناد بيع فيه
للصحة اقبلن * وفي القبض من ثلث الترات يقدر * اقر بمهر المثل في ضعف موته *
فبينة الايهاب من قبل تهدر * وليس بلا تشهد مقر انعه * ولو قال لا تشهر فتخلف يسطر *
ومن قال ملكي ذاك كان منشئا * ومن قال هذا ملك ذاهم ومظهر * ومن قال لا
دعوى لي اليوم عند ذاك * نمايد عي من بعد منها فمنكر *

* كتاب الصلح *

مناسبتة ان انكار المقر سبب للخصومة المستلزمة للصلح * هو لغة اسم من المصالحة وشرعا *
عقل يرفع النزاع * ويقطع الخصومة * ركه الايجاب * مطلقا * والقبول * فيما يتعين
اما فيما لا يتعين كالدراهم فيتم بلا قبول عناية وسنجي * وشرطه العقل لا البلوغ والحرية
فصح من صبي ما ذون ان عرى * صلحه * عن ضررين * صح * من عبد ما ذون ومكاتب *
لوفيه نفع * وشرطه ايضا * كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه * كون *
المصالح عنه حقا يجوز الا عنماض عنه ولو * كان * غير مال كالقصاص والتعزير معلوما كان *

المصالح عنه * ارمجهولا * يصح لو المصالح عنه * مما لا يجوز الاصل عنه * ويبطل بقوله *
 كحق شفعة وحذنف وكفالة بنفس * ويبطل به الاول والثالث * وكن الثاني لو قبل
الرفع للحاكم لا حذنا وشرب مطلقا * وطلب الصلح كاف عن القبول من المالك على
ان كان المالك على به * فما لا يتعين بالتعيين * كالدراهم والدناير * وطلب الصلح على ذلك
لانه اسقاط للبعض وهو يتم بالمسقط * وان كان ما يتعين بالتعيين * فلا بد من قبول المالك
عليه * لانه كالبيع بحر * وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى * وقوع المالك في مصالح
وعنه لو مقرا * وهو صحيح مع اقرار او سكوت او انكار * فالاول حكمه * كبيع ان وقع
عن مال بمال * وح * فتجوز فيه * احكام البيع * كالشفعة والرد بعيب وخيار روية وشرط
ويفسد جهالة البذل * المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط وتشتط القدر على تسليم
البذل * وما يستحق من المالك على * اي المصالح عنه * يرد المالك على حصته من العرض *
اي البذل ان كلا فكل او بعضا فبعضا * وما استحق من البذل يرجع * المالك على * بحصته
من المالك على * كاذاكرنا لانه معاوضة وهذا حكمها * وحكمه كالأجارة ان وقع * الصلح *
عن مال بمنفعة * كخمس مئة عبد وسكنى دار * فشرط التوقيت فيه * ان احتج اليه والا لا
كصبيغ ثوب * ويبطل بموت احد هما وبهلاك المحل في المدة * وكذا الوقوع عن منفعة
بمال او بمنفعة عن جنس آخر * بكمال لانه حكم الاجارة * والآخران * اي الصلح بسكوت
وانكار * معاوضة في حق المالك على وفد اعين وقطع نزاع في حق الآخر * وح * فلا شفعة في
صلح عن دار مع احد هما * اي مع سكوت او انكار لكن للشفيع ان يقوم مقام المالك على
فيدلى بحجته فان كان للملك على بينة اقامها للشفيع عليه واخذ الدار بالشفعة لان باقاة
الحجة تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له بينة فحلف المالك على عليه فنكّل
شر نبلا لية * وتجب في صلح * وقع * عليها باحد هما * او باقرار لان المالك على يأخذها
عن المال نيوا * اخذ بزمه * وما استحق من المالك على دالم على حصته من العرض ورجع
بالخصومة فيه * فيخاصم المستحق لخلوا العرض عن العرض * وما استحق من البذل رجعا الى
الدعوى في كله او في بعضه * هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجعا للمالك على نفسه
لا بالدعوى لان اقل امه على المبايعة اقرار بالملكية عيني وغمره * وهلاك البذل *

كلا او بعضا * قبل التسليم له * اى للمدعى * كاستحقاقه * كذل لك * فتح الفصلين * اى
مع اقرار او مع سكوت وانكروا هذا الابدل ما يتعين والالم يبطل بل يرجع بمثله عيني * صالح
عن * كذا نسخ المتن والشرح وصوابه على * بعض ما يدعيه * اى عين يدعيها الجواز في
الدين كما سيجي فإودعى عليه دارا فصالحه على بيت معلوم منها فلو من غير ما صح قهستاني *
لم يصح * لان ما تبضه من عين حقه وحيلة صحته ما ذكره بقوله * الا بزيادة شئ * آخر
كشوب ودرهم * فى البدل * فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقى * او * يلحق به *
الابراء عن دعوى الباقي فى * لكن ظاهر الرواية الصلة مطلقا شر نبلالية ومثل عليه
فى الاختيار وعزاه فى العزيمة البزازية وفى الجلاية لشئ الاسلام وجعل ما فى المتن
رواية ابن سماعة وقولهم الابراء عن الاعيان باطل معناه بطل الابراء عن دعوى
الاعيان ولم يصرمك للمدعى عليه وان الوظفر بتلك الاعيان حل له اخذ ما لكن لا تسمع
دعواه فى الحكم واما الصالح على بعض الدين فيصح ويبرأ عن دعوى الباقي اى قضا
لاديانة نك الوظفر به اخذ قهستاني وتماه فى احكام الدين من الاشباه وقد حققته
فى شرح المتنق * صح * الصالح * عن دعوى المال مطلقا * ولو باقرار او بمنفعة *
و * عن دعوى * المنفعة * ولو بمنفعة من جنس آخر * و * عن دعوى * الرق وكان عتقا على
مال * ويثبت الولاء لو باقرار او الا لا ببينة دررقلت ولا يعود بالبينة رقيقا وكذا
فى كل موضع اقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدعى لانه يأخذ الابدل باختياره
نزل بائعا فلم يحتفظ * و * عن دعوى الزوج * النكاح * على غير مزروجة * وكان خلعا به
ولا يطالب لمبطلا ويحل لها الزوج لعدم الدخول ولو ادعت المرأة فصلا لهما لم يصح
وقاية ونفاية ودرو ملتقى وصحته فى المجتمع والاختيار وصح الصحة فى درر البتار *
وان قتل العبد المأذون له رجلا عم لم يجز صلحه عن نفسه * لانه لبس من تجارته
فلم يلزم المولى ان يكتفى بسقطابه لعمود ويؤخذ بالبدل بعن عتقه * وان قتل عبد له *
اى للمأذون * رجلا عم او ماله * المأذون * عنه جاز * لانه من تجارته والمكاتب
كالحر * والصالح عن المغصوب اليها لك على اكثر من قيمته قبل القضاء بالقيمة جاز * كصلحه
بعرض * فلا تقبل بینه الغاصب بول * اى الصلح على * ان قيمته اقل مما صالح عليه

ولا رجوع للغاصب * على المَغصوب منه بشيء * لو اتصا دافعا بعد : انها اقل *
 بحر * ولو اعتق موسر عمل مشترك فصاله * الموسر * الشريك على اكثر من نصف قيمته
 لا يجوز * لانه مقد رشحا فبطل الفضل اتفاقا * كالصالح في * المسئلة * الاولى *
 على اكثر من قيمة المَغصوب * بعد القضاء بالقيمة * فانه لا يجوز لان نقل يرا القاضى
 كالشارع * وكذا الوصاله بعرض صح وان كانت قيمته اكثر من قيمة مَغصوب تلف * لعدم
 الربو * و * صح * في * الجباية * العمد * مطلقا ولو فنى نفس مع اقراره * باكثر من الدية
 والادش * او باقل لعدم الربو * وفي الخطأ * كذا لك * لا * تصح الزيادة لان الدية
 في الخطأ مقدرة حتي لو صالح بغير مقدار يرها صح كيف كان بشرط المجلس لئلا يكون ديننا
 بين وتعيين القاضى احدها يصير غيره كجنس آخر او صالح على خمر فسد فتلزم
 الدية في الخطأ ويسقط القود لعدم ما يرجع اليه اختصار * وكل * زيد * عمرا بالصالح عن
 دم عمل ارطى بعض دين يذ عليه * على آخر من مكبل او مؤزون * لزمت له الموكل *
 لانه اسقاط فكان الوكيل سغيرا * الا ان يضمه الوكيل * فيؤخذ بضمانه * كماله
 وقع اصلح * من الوكيل * من مال بمال عن اقراره * فيلزم الوكيل لانه ح كبيع *
 اما اذا كان عن انكار لا * يلزم الوكيل مطالعا بخرودر * صالح عنه * فضولي * بلا
 امر صح ان ضمن المال او اضاف * الصلح * الى ماله او قال على * هذا او * كذا او سلم * المال
 صح وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بامره عزمي زاده * والا * يسلم في الصورة
 الرابعة * فهو موقوف فان اجازته المدعى عليه جاز ولزمه * البدل * والا بطل والخلع
 في جميع ما ذكرنا من الاحكام * الخمسة * كالصلح ادعى وقفية دار ولا بيعة له
 فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز وطالب له * البدل * لو صادفاني دعواه وقيل *
 فائله صاحب الاجناس * لا * يطيب له لانه بيع معني وبيع الوقف لا يصح * كل صلح بعد صلح
 فالثاني باطل وكذا * النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة * والصلح بعد الشراء * و
 الاصل ان كل عقد اعيد فلنا نرى باطل الا في ثلاث مذكورة في موع الاشهاد الكفاية والشراء
 الاجارة فلنراجع * انما * المدعى عليه * بيعة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبله *
 قبل الصلح * ليس لي قبل فلان حق والصلح ماض * علي الصحة * ولو قال * المدعى * بعني *

وجوب د بينهما عليه حتى * وقعت المقاصة بل ينه السابق * لانه قاض لا قابض * ولو ابرأ *
 الشريك المدينون * عن البعض قسم الباقي على سهامه * ومثله المقاصة ولو اجل نصيبه
 صح عند الثاني والغصب والاستيجار بنصيبه قبض لا التزويج والصلح عن جناية عمد وحيلة
 اختصاصه بما قبض ان يهبه الغريم قد ردينه ثم يبريه او يبيعه به كفا من قمر مثلا ثم يبريه
 ملتقط وغيره وموت في الشركة * صالح احد ربي سلم عن نصيبه على ما دفع من رأس
 المال فان اجاز الشريك * الآخر * فغل عليهما وان رد رد * لان فيه قسمة الدين
 قبل قبضه وانه باطل نعم لو كانا شريكي مغاوضة جاز مطلقا بحر *

* فصل في النخارج *

اخرجت الورثة احد هم عن * الشركة وهي * عرض او هي * عقار * بمال اعطوه له *
 او * اخرجوه * عن * تركته هي * ذهب بفضة * ونحوها له * او * على * العكس * اذن
 نقل بين بهما * صح * في الكل صرفا للجنس بخلاف جنسه * قل * ما اعطوه * او * اكثر * لكن
 بشرط التقابض فيما هو صرف * و * في اخراجه عن * نقل بين وغيرهما باحد النقلين لا
 يصح الا ان يكون ما اعطي له اكثر من حصته من ذلك الجنس * تحرزا عن الربوا ولا بد من
 حضور النقلين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شرعية رجالية ولو بعرض جاز مطلقا لعدم
 الربا وكل الواكروا ارثه لانه ح ليس بيد بل لقطع المنازعة * وبطل الصلح ان اخرج
 احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان تكون الدينون لبعيتهم * لان تمليك الدين
 من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر لصحته حيلة فقال * وصح لو شرطوا ابراء الغرماء
 منه * اى من حصته لانه تمليك الدين ممن عليه الدين فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء * او
 قضاو نصيب المصالح منه * اى الدين * تبرعا * منهم * واحالهم بخصته او اقرضوه قل ر
 حصته منه وصالحوه عن غيره * بما يصلح به لا * واحالهم بالقرض على الغرماء * و
 يقبلوا الحوالة وهذا احسن التحيل ابن كمال والاوجه ان يبيعه كفا من تمر او نحوه
 بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء ابن ملك * وفي صحة صلح عن تركته مجهوله * اعيانها
 ولا دين فيها * على مكمل او موزون * متعلق بصلح * اختلاف * والصحيح الصحة زيلعي
 لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في التركة جنس بل الصلح لم يجز

والاجاز وان لم يد رفعلي الاختلاف * ولو * التركة * مجهولة وهي غير مكمل اوموزون
 في يد البقية * من الورثة * صح في الاصح * لانها تفضي للمنازعة لقيامها في يد هم حتى
 لو كانت في يد المصالح او بعضها لم يجز ما لم يعلم جميع ما في يد له للحاجة الى التسليم ابن
 ملك * وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة * الا ان يضمن الورثة الدين بلا
 رجوع او يضمن اجنبي بشرط براءة الميث او يوفى من مال آخر * ولا * ينبغي * ان
 يصالح * ولا يقسم * قبل القضاء * للدين * في غير دين محيط ولو فعل الصلح * والقسمة * صح *
 لان التركة لا تخلو عن قليل دين فلو وقف الكل تضرر الورثة فيوقف قد رالدين استجسانا
 وقاية لئلا يحتاجوا الى نقض القسمة بحر * ولو اخر جواوا احد * من الورثة * فصحته
 تقسم بين الباقي على السواء * ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث وان كان * المعطى *
 مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم * يقسم بينهم وقيد الخصاص بكونه عن انكار فلو عن اقرار
 فعلى السواء و صلح احد هم عن بعض الاعيان صحيح ولو لم يد كرفى صك التجار ان في
 التركة دين ام لا فالصك صحيح وكذا لو لم يد كره في الفتوى فيفتى بالصحة ويحمل على
 وجود شرائطها مجمع الفتاوى * والموصى له * ببلغ من التركة * كوارث فيما قد مناه *
 من مسئلة التجار * صالحوا * اى الورثة * احد هم * وخرج من بينهم * ثم ظهر
 للميت دين او عين لم يعلموها هل يكون ذلك د اخلا في الصلح * المذكور * قولان
 اشهرهما لا * بل بين الكل والقولان حكاهما في الخانية مقدم لعدم الدخول وقد
 ذكر في اول فتاواه انه يقدم ما هو الا شهر فكان هو المعتمد كذا في البحر قلت وفي
 البرازية انه الاصح ولا يبطل الصلح وفي الوهبانية شعروا في مال طفل بالشهود فلم
 يجز * وما يدعي خصم ولا يتنور * وصح على الابراء من كل غائب * ولو زال عيب عنه
 صالح يهدر * ومن قال ان تحلف فتبرأ فلم يجز * ولو مدع كالا جنبي يصور *

* كتاب المضاربة *

هي * لغة مفاعلة من الضرب في الارض وهو السير فيها شرعا * عقد شركة في الربح
 بمال من جانب * رب المال * وعمل من جانب * المضارب * وركنها الايجاب والقبول
 وحكمها * انواع لانها * ايداع ابتداء * ومن حيل الضمان ان يقرضه المال الادرها

ثم يعقد شركة عنان بالذرههم وبما اقرضه على ان يعجلا والربح بينهما ثم يعمل المستقرض
 فقط فان هلك فالقرض عليه * وتوكيل مع العمل * لتصرفه بامره * وشركة ان ربح و
 غصب ان خالف وان اجاز رب المال بعد * لضمير ورته غاصبا بالمخالفة * واجارة
 فاسدة ان فسدت فلا ربح * للمضارب * حبل له اجر * مثل * عمله مطلقا * ربح او لا *
 بلا زيادة على المشروط * خلافا للمحمل والنلثة * الا في وصى اخذ مال يتيم مضاربة فاسدة *
 كشرطه لنفسه عشرة دراهم * فلا شيء له * في مال اليتيم * اذا عمل * اشباهه فهو استثناء
 من اجر عمله * والفاسد * لا ضمان فيها * ايضا * كصححة * لانه امين * ودفع
 المال الى آخر مع شرط الربح * كله * للمالك بضاعة * فيكون وكيل متبرعا * ومع شرطه
 للعامل قرض * لقلة ضرره * وشرطها * امور سبعة * كون رأس المال من الاثمان * كما مر
 في الشركة * وهو معلوم * للعاقدين * فكفت فيه الاشارة * والقول في قدره و
 صفته للمضارب بيمينه والبيئة للمالك واما المضاربة بين فان على المضارب لم تجز وان
 على ثالث جاز وكره ولو قال اشترى عبد انسيئة ثم بعه وضارب بثمنه ففعل جاز كقوله
 لغاصب او مستودع او مستبضع اعلم بما في يدك مضاربة بالنصف جاز مجتبى * وكون
 رأس المال عينا لادينا * كما بسطه في الدرر * مسلما الى المضارب * ليتمكنه التصرف *
 بخلاف الشركة * لان العمل فيها من الجانبين * وكون الربح بينهما شائعا * فلو عين
 قدر افسدت * وكون نصيب كل منهما معلوما * عند العقد ومن شرطها كون نصيب
 المضارب من الربح حتى لو شرط له من رأس المال او منه ومن الربح فسدت في الجلاية
 كل شرط يوجب جهالة في الربح او يقطع الشركة فيه يغسلها والابطال الشرط وصح العقد
 اعتبارا بالوكالة * ولو اذ عي المضارب فسادها فالقول لرب المال وبعبكه للمضارب *
 الاصل ان القول ملك عي الصحة في العقود الا اذا قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا
 عشرة وقال المضارب الثلث فالقول لرب المال ولو فيه فسادها لانه يتكرز بزيادة يد عيها
 المضارب خانية وما في الاشباه فيه اشتباه فافهم * ويملك المضارب في المطلقة * التي لم
 نقيض بمكان ارزمان او نوع * البيع * ولو فاسد * بنقل ونسيئة متعارفة والشرء والتوكيل
 بهما والسفر برا وبحرا * ولو دفع له المال في بلد علي الظاهر * والابضاع * اى دفع

المال بضاعة * ولولرب المال ولا تفسد به * المضاربة كما يجي * ويملك الايداع والرهن
والارتهان والاجارة والاستيجار * فلوا سناً جراً أرضاً بيضاً ليزرعها او يغرسها جاً زطهيرية *
والاحتياال * اى قبول الحوالة * باليمن مطلقاً * على الايسر والاعسر لان كل ذلك
من صنيع التجار * لا * يملك * المضاربة * والشركة والخلط بمال نفسه * الا باذن او
اعمل برأيك * اذ الشئ لا يتضمن مثله * و * لا * الا قراض والاستدانة وان قيل له
ذلك * اى اعمل برأيك لانهما ليسا من صنيع التجار فلم يدخل في التعميم * مالم ينص *
المالك * عليهما * فيملكهما اذا استد ان كانت شركة وجوه وح * فلوا شترى بمال المضاربة
ثوباً وقصر بالماء او حمل * متاع المضاربة * بماله * وقد * قيل له ذلك فهو متطوع * لانه لا
يملك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال بالماء لانه لو قصره بالنشاء فحكمه كصبغ * وان
صبغه احمر نشر يك بما زاد * الصبغ ودخل فى اعمل برأيك كالخلط * و * كان له * حصه *
قيمة * صبغه ان بيع وحصه الثوب * ابيض * فى مالها * ولولم يقل اعمل برأيك لم يكن
شريكاً بل غاصباً وانما قال احمر لما مر ان السواد نقص عند الامام فلا يدخل فى اعمل
برأيك بحر * ولا * يملك ايضا * تجاً وزبلك او سلعة او وقف او شخص عينه المالك * لان
المضاربة تقبل تقييد المغيث ولولبع العقد مالم يصير المال عرضاً لانه لا يملك عزله فلا يملك
تخصيصه كما سيجي قيل ناباً لمقيد لان غير المقيد لا يعتبر اصلاً كنهيه عن بيع الحال واما المقيد فى
الجملة كسوق من مصر فان صرح بالنهاى صح والا لا * فان فعل ضمن * بالمخالفة * وكان
ذلك الشراء له * ولولم يتصرف فيه حتى عاد للوفاق عادت المضاربة وكذا الوعاد فى
البعض اعتباراً للجزء بالكل * ولا * يملك * تزويج قن من مالها ولا شراء من يعتق على
رب المال بقراية او يمن بخلاف الوكيل بالشراء * فانه يملك ذلك * عند عدم القرينة *
المقيدة للوكالة كاشترى عبد البيعه او استأجره او جارية أطاها * ولا من يعتق عليه * اى
المضارب * اذا كان فى المال ربح * هو هنان تكون قيمة هذا العبد اكثر من كل رأس
المال كما بسطه العيني فلم يحفظ * فان فعل * شراء من يعتق على واحد منهما * وقع الشراء
لنفسه وان لم يكن * ربح كما ذكرنا * صح * للمضاربة * فان ظهر * الربح * بزيادة قيمته
بعد الشراء عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك * لعتقه لانه لا يصنعه * وسعي * العبد * المعتق فى

قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه أو الأب أو الوصي من يعتق على الصغير نقل على العاقل * إذا نظر فيه للصغير * والمأذون إذا اشترى من يعتق على المولى صح وعتق عليه إن لم يكن مستغرقاً بالدين والألا * خلا فإلهما زيلعي * مضارب معه ألف بالنصف اشترى مئة فولد أمسا وبأله * أي لألف * فادعاه موسراً فصارت قيمته * أي الولد وحده كما ذكرنا * الفاونصفه * أي خمسمائة ونقلت دعوته لوجود الملك بظهور الربح المذكور فعتق * سعى لرب المال في ألف وربعه * إن شاء المالك * أو اعتقه * إن شاء * ولرب المال بعد قبض الفه * من الولد * تضمن المدة * ولو معسراً لأنه ضمان تملك * نصف قيمتها * أي الأمانة لظهور نفوذ دعوته فيها ويحمل علي أنه تزوجها ثم اشتراها حبلى منه ولو صارت قيمتها الفاونصفه صارت أم ولد ضمن للمالك الفاونربعه ولو موسراً فلو معسراً فلا سعاية عليها لأن أم الولد لا تسعى وتهامه في البحر *

* باب المضارب أيضاً رب *

لما قدم المفردة شرع في المركبة فقال * مضارب المضارب * آخر * بلاذن * المالك * لم يضمن بالدفع مالم يعمل الثاني ربح * الثاني * أولاً * علي الظاهر لأن الدفع ابداع وهو يملكه فاذا عمل تبين أنه مضاربة فيضمن إلا إذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وإن ربح بل للثاني أجر مثله علي المضارب الأول وللأول الربح المشروط * فإن ضاع * المال * من يد * أي يد الثاني * قبل العمل * الموجب للضمان * فلا ضمان * على أحد * وكذا * لا ضمان * لو غصب المال من الثاني و * أنا * الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني أو وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل * حتى ضمنه * خير رب المال إن شاء ضمن * المضارب * الأول رأس ماله وإن شاء ضمن الثاني * ولو اختار أخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك بحر * فان أذن * المالك بالدفع * ودفع بالثلث * وقد قيل * للأول ما رزق الله فبيننا نصفان فللمالك النصف * عملاً بشرطه * وللأول السدس الباقي وللثاني الثلث * المشروط * ولو قيل ما رزقك الله بكاف الخطاب * والمسئلة بحالها * فللثاني ثلثه والباقي بين الأول والمالك نصفان * باعتبار الكاف فيكون لكل ثلث * ومثله ما ربح من شيء أو ما كان لك فيه من ربح * ونحو ذلك وكذا الوشرط للثاني أكثر من الثلث أو أقل فالباقي بين المالك والأول *

ولو قال له ما ربحت * بيننا * نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما بقي * لأنه لم يربح
سواه * ولو قيل ما رزق الله على نصغه او ما كان من فضل الله فبيننا نصفان فلنفع بالنصف فللمالك
النصف وللثاني كل لك ولا شيء للاول * ليجعله ماله للثاني * ولو شرط * الاول * للثاني
ثلثيه * والمسئلة بحالها * ضمن الاول للثاني سدسا * بالتسمية لأنه التزام سلامة الثلثين *
وان شرط * المضارب * للمالك ثلثه * وشرط * لعبه المالك ثلثه * وقوله * على ان يعمل معه *
عادي وليس بقيد * وشرط * لنفسه ثلثه صح * وصار كأنه اشترط للمولى ثلثي الربح كأنه في عامة
الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه * ولو عقد ما المأذون مع اجنبي وشرط
المأذون عمل مولا له لم يصح ان لم يكن * المأذون * عليه دين * لأنه كاشترط العمل على
المالك * والا صح * لأنه لا يملك كسبه * واشترط عمل رب المال مع المضارب مفسد *
للعقد لأنه يمنع التخلية فيمنع الصحة * وكذا اشترط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب
المال مع * المضارب * الثاني * بخلاف مكاتب شرط عمل مولا له كما لو مضارب مولا له *
ولو شرط بعض الربح للمساكين او للحج او في الرقاب * او لامرأة المضارب او مكاتبه صح
العقد * ولم يصح الشرط ويكون * المشروط * لرب المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان
شاء لنفسه او لرب المال صح * الشرط * والا * بان شاء لا جنبي * لا * يصح ومتى شرط البعض
لا جنبي ان شرط عليه عمله صح الشرط والا لا قلت لكن في القهستاني انه يصح مطلقا والمشروط
للاجنبي ان شرط عمله والا فللمالك ايضا وعزاه للذخيرة خلافا للبرجندى وغيره فتنبه
ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب اودين المالك جاز ويكون للمشروط له قضاء دينه
ولا يلزم بدفعه لغرمائه بحر * وتبطل * المضاربة * بموت احد هما * لكونها وكالة وكذا
بقنله وحجر يطرأ على احد هما ويجنون احد هما مطبقا قهستاني وفي البرازية مات المضارب
والمال عروض باعها وصيه ولومات رب المال والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو
عرضا تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض ونقد * وبالحكم * بلحق المالك
مرندا فان عاد بعده لكونه مسلما فالمضاربة على حالها * حكم بلحاظه ام لا عناية * بخلاف
الوكيل * لأنه لا حق له بخلاف المضارب * ولو ارتد المضارب مهي على حالها فان مات
او قتل او لحق به ارا الحرب وحكم بلحاظه بطلت * وما تصرف نافذ وعهدته على المالك عند

الامام بعز * ولو ارتد المالك فقط * اى ولم يلحق * فتصرفه * اى المضارب * موقوف ورد *
 المرأة * لانها لا تقبل فلم ينقل بسبب التلف فى حقها * غير مؤثرة وينعزل بعزله * لانه وكيل *
 ان علم به * بخبر رجلين مطلقا ونضولى عدل او رسول مميز * والا * يعلم * لا * ينعزل * فان علم *
 بالعزل ولو حكما كموت المالك ولو حكما * والمال عروض * هو هنا ما كان خلاف جنس رأس
 المال فالدراهم والدنانير جنسان * باعها * ولو نسيته وان نهاه عنها * ثم لا يتصرف فى ثمنها *
 ولا فى نقل من جنس رأس ماله ويبدل خلافا به استحسانا لوجوب رد جنسه ولتظهر الربح * ولا
 يملك المالك فسخا فى هذه الحالة * بل ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه نهائية *
 بخلاف احد الشريكين اذا انسح الشركة ومالها متعة * صح * افترا وفى المال ديون وربح
 يجبر المضارب على اقتضاء الديون * اذ حينئذ يعمل بالاجرة * والا * ربح * لا * جبر
 لانه حينئذ متبرع * و * يؤمر بان * يوكل المالك عليه * لانه غير العاقد * وح فالوكيل بالبيع
 والمستبضع كالمضارب * يؤمر ان بالتوكيل * والسماز يجبر على التقاضى * وكذا الدلال
 لانها ما يعملان بالاجرة فروع استوجر علي ان يبيع ويشترى لم تجز لعدم قدرته عليه
 والحيلة ان يستأجره مدة للخدمة ويستعمله فى البيع زبلعى * وما ملك من مال المضاربة
 فيصرف الى الربح * لانه تبع * فان زاد الهالك على الربح لم يضمن * ولو فاسد * من
 عمله لانه امين * وان قسم الربح وبقية المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراد الربح
 لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن * لما مر ثم ذكر مفهوم قوله
 وبقية المضاربة فقال * وان قسم الربح فسخت المضاربة والمال فى يد المضارب ثم
 هلك ما هلك المال لم يتراد وبقية المضاربة * لانه عقل جديد وهى الحيلة النافعة للمضارب *

* فصل فى المتفرقات *

المضاربة لا تغسل بدفع كل المال او بعضه * تقيد الهداية بالبعض اتفاقا فى عناية * الى
 المالك بضاعة لا مضاربة * لما مر * وان اخذه * اى المالك المال * بغير امر المضارب
 وباع واشترى بطلت ان كان رأس المال نقل * لانه عامل لنفسه * وان صار عرضا لا
 لان النقص الصريح لا يعمل فهذه اولى عناية ثم ان باع بعرض بقتى وان بنقل بطلت
 لما مر * واذا اسافر * ولو يوما * فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه * بفتح الراء ما يركب و

لو بكرة * وكلما يحتاجه عا * اى فى عا * التجارة بالمعروف * فى مالها * لو صمحة
 لا فاسل * لانه اجير فلا نفقة له كمستبضع ووكيل وشريك كافى وفي الاخير خلاف * وان
 عمل فى المصر * سواء ولد فيه او اتخذ * دارا * فنفقته فى ماله * كد وابه علي الظاهر اما
 اذ انوى الاقامة بمصر ولم يتجن * دارا فله النفقة ابن ملك ما لم يأخذ مالا لانه لم يحتبس
 بماله ولو سافر بماله وماله او خلط باذن اربما لين لرجلين انفق بالحصة واذا قدم رد ما بقي
 مجمع ويضمن الزائد على المعروف فلو انفق من ماله ليرجع فى ماله له ذلك ولو ملك لم
 يرجع على المالك * رباخذ المالك قد رما نفقته المضارب من رأس المال ان كان ثمة ربح
 فان استوفاه وفضل شئ * من الربح * اتسما * على الشرط لان ما انفق به يجعل كالمالك
 والهالك يصرف الى الربح كما * وان لم يظهر ربح فلا شئ عليه * اى المضارب * وان باع
 المتاع مراهجة حسب ما انفق على المتاع من الحملان واجرة السمسار والقصار والصباغ و
 نحوه * مما اعتيل ضمه * ويقول * البائع * قام على بكن او كذا يضم الى رأس المال
 ما يوجب زيادة فيه حقيقة ارحكما او اعتاده التجارة * كاجرة السمسار هذا هو الاصل
 نهاية * لا * يضم * ما انفق على نفسه * لعدم الزيادة والعادة * مضارب بالنصف شري
 بالغها بزا * اى ثوبا * وباعه بالغين وشري بهما عبد انصاعا فى يد * قبل نقلهما لبايع
 العبد * غرم المضارب * نصف الربح * ربعهما * غرم * المالك الباقي * يصير *
 ربع العبد * ملكا * للمضارب * خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه وما من المضاربة
 امانة وبميسماتناف * وباقيه لهما ورأس المال * جميع ما دفع المالك وهو * الفان وخمسائة *
 ولكن * رابع * المضارب فى بيع العبد * على الغين * نقط لانه شراء بهما * ولو بيع * العبد *
 بضعفهما * بأربعة آلاف * فحصتها ثلثة آلاف * لان ربحه للمضارب * والربح منها نصف
 الالف بينهما * لان رأس المال الفان وخمسائة * ولو شري من رب المال بالالف عبد ا
 شراء * رب المال * بنصفه رابع بنصفه * وكذا عكسه لانه وكيله ومنه علم جواز شراء المالك
 من المضارب وعكسه * ولو شري بالغها عبد ا قيمته الفان فقتل العبد رجلا خطاء ثلثة ارباع
 الفل * على المالك وربعه على المضارب * على قد رملكهما * والعبد يحد م المالك ثلثة
 ايام والمضارب يوم * لخروجه عن المضاربة بالغل * للتنافى كما امر ولو اختار المالك الدفع

والمضارب المالك آفته ذلك لعوضه الربح ايضاح * اشترى بالفها عبد او صلك الممن قبل
النقل * للمباع لم يضمن لانه امين بل * دفع المالك * للمضارب * الفا اخرى ثم وثم *
اي كلما صلك دفع اخرى الى غير نهاية * ورأس المال جميع ما دفع * بمخلاف الوكيل
لان يده ثانيا يد استيفاء لا امانة * معه الغان فقال * للمالك * دفعت الى الفاور ببنت
الفا وقال المالك دفعت الغين فالقول للمضارب * لان المقول في مقد ارالمقبوض
للقاوض امينا او ضمينا كما لوانكره اصلا * ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقد ارالربح فالقول
لرب المال في مقد ارالربح فقط * لانه يستغاد من جهته * وايهما اقام بينة تقبل وان اقامها
فالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال وبينة المضارب في دعواه
الزيادة في الربح * قيل الاختلاف بكونه في المقد ارلانه لو كان في الصفة فالقول لرب
المال فلان اقال * معه الف فقال هو مضاربة بالنصف وقد ربح الفا وقال المالك هو بضاعة
فالقول للمالك * لانه منكر * وكذا الوقال * المضارب * هي قرض وقال رب المال هي بضاعة
او ودعة او مضاربة فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب * لانه يدعى عليه
التملك * والمالك ينكر واما الوادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب *
لانه ينكر الضمان وايهما اقام البينة قبلت * وان اقاما فبينة رب المال اولى * لانها اكثر
اثباتا واما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم او الاطلاق وادعى المالك
الخصوص فالقول للمضارب لتمسكه بالاصل ولو ادعى كل نوعا فالقول للمالك والبينة
للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمها نفى الضمان ولو وقتت البينات قضى بالمناخوة
والافبينة المالك فروع دفع الوصى مال الصغير الى نفسه مضاربة زوقيد *
الطرسوسي بان لا يجعل الوصي لنفسه من الربح اكثر مما يجعل لامثاله وتامه في شرح
الوصاية وفيها مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عا دينا في تركته
وفي الاختيار دفع المضارب شيئا للعاشر ليكف عنه ضمن لانه ليس من امور التجارة
لكن صرح في مجمع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصي لانها يقصد ان
الاصلاح وسمي آخر الوديعة وفيه لو شري بما لها متاعا فقال انا امسكه حتى اجل سنة
كثير او اراد المالك بيعه فان في المال ربح اجبر علي بيعه لعلمه باجر كما مر الا ان يقول

للمالك اعطيك رأس المال وحضتك من الربح فيجبر المالك على قبول ذلك وفي الموازنة
دفع اليه ألفا نصفها هبة ونصفها مضاربة فهلكت يضمن حصة الهبة انتهى قلت والمغتنى به
انه لا ضمان مطلقا في المضاربة لانها امانة ولا في الهبة لانها فاسدة وهي تملك بالقبض
على المعتمل المغتنى به كما هي جارية فلا ضمان فيها وبه يضعف قول الروهابية شعروا ودعه
عشر اعلي ان خمسة * له هبة ناستهلك الخمس بخسر *

* كتاب الايداع *

لا خفاء في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة * هو لغة من الودع اى الترك
وشرا * تسليط الغير على حفظ ما له صريحا او دلالة * كان انفتق رق رجل فاخذ رجل
بغيبه ما لكة ثم تركه ضمن لانه بهن الاخذ التزم حفظه دلالة بحر * والودعة ما تترك
عند الامين * وهي اخص من الامانة كما حققه المصنف وغيره * وركنها الايجاب
صريحا * كاردعتك * او كناية * كقوله لرجل اعطنى الف درهم ارا عطيني هذا التوب
ملا نقال اعطيتك كان ودعة بحر لان الاعطاء يحتمل الهبة لكن الودعة ادنى وهو متيقن
فصار كناية * او فعلا * كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو ايداع * والقبول
من المودع صريحا * كقبلت * او دلالة * كالموسكت عند وضعه فانه قبول دلالة كوضع
ثيابه في حمام بمرأى من الثبايب وكقوله لرب الخان اين اربطها نقال هناك كان ايداعا
خائفة وهذا في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة فتتم بالايجاب وحده حتى لو قال
للمغاصب اودعتك المغصوب برئى عن الضمان وان لم يقبل اختياره * وشروطها كون المال
قابلا لاثبات اليد عليه * فلو اودع الابق او الطير في الهواء لم يضمن * وكون المودع
مكلفا شرط الوجوب الحفظ عليه * فلو اودع صبيا فاستهلكها لم يضمن ولو عبد امسجورا ضمن
بعل عتقه * وهي امانة * هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب واستحباب
قبولها * فلا تضمن بالهلاك * الا اذا كانت الودعة باجرا شباة معزيا للزيلي * مطلقا *
سواء امكن التحرز ام لا هلك معها شيء او لا الحد يث اندار قطنى ليس على المستودع غير
المغل ضمان * واشتراط الضمان علي الامين * كالحمامى والخانى * باطل به يفتى *
خلاصة وصل رشريعة * وللمودع حفظها بنفسه وعياله * كما له * وهم من يسكن معه

حقيقة اوحكامها لمن يموت * فلو دفعها الولد المميز وزوجته ولا يسكن معهم ولو لا ينفق عليها
لم يضمن خلاصه وكذا لو دفعها زوجها لان العبرة للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبر ان معا
عيني * وشرط كونه * اى من فى عياله * امينا * فلو علم خيانتها ضمن خلاصه * و * جاز *
لمن فى عياله الدفع لمن فى عياله ولو نهاه عن الدفع الى بعض من فى عياله فدففع ان
وجد يد امته * بان كان له عيال غير ابن ملك * ضمن والا لا وان حفظها بغيرهم
ضمن * وعن محمد رح ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذرته وشريكه مغاوضة وعنا
جاز وعليه الفتوى ابن ملك واعتمد ابن الكمال وغيره واقرة المصنف * الا اذا خاف
الحرق او الغرق وكان غالبا محيطا * فلو غير محيط ضمن * فسلمها الى جارة او * الى * فلك
آخر * الا اذا سكنه دفعها لمن فى عياله او القاه ف وقعت فى البحر ابتداء او بالتدريج
ضمن زيلعي * فان ادعاه * اى الدفع لجارة او فلك آخر * صدق ان علم وقوعه * اى
الحرق * بيينة * اى بدال المودع * والا * يعلم ونوع الحريق فى دارة * لا * يصدق الا بيينة
فحصل بين كلامى الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق * ولو منعه الدود يعة ظلمها بعل طلبه *
لردود يعتنه فلو حملها اليه لم يضمن ابن ملك * بنفسه * ولو حكما كوكيله بخلاف رسوله
ولو بعلامة منه على الظاهر * قاد راعلى تسليمها ضمن والا * بان كان عاجزا وخاف على
نفسه او ماله بان كان مدفونا معها ابن ملك * لا * يضمن كطالب الظالم * فلو كانت
الدود يعة سيغا اراد صاحبه ان يأخذ * ليضرب به رجلا فله المنع من الدفع * الى ان يعلم
انه ترك الراى الاول وانه ينتفع به على وجه مباح جواهر * كما لو اودعت * امرأة *
كتابا فيه اقرار منها للزوج بمال او بقبض مهرها منه * فله منعه منها الثلاثين هب حق
الزوج خانية * ومنه * اى من المنع ظلما * موته * اى موت المودع * مجهلا فانه
يضمن * فتصيرد ينافى تركته الا اذا علم ان وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث
انا علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا انا علمتها وهلك صدق من او ما
لو كانت عند سواه الا فى مسئلة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الدود يعة لا يضمن و
المودع اذا دل ضمن خلاصة الا اذا منعه من الاخذ حال الاخذ * كفى سائر الامانات *
فانها تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل كشرىك ومفاوض * الا * فى عشر طين ما فى

الاشياء منها * ناظر اودع غلات الوقف ثم مات مجهلا * فلا يضمن قيل بالغلة لان الناظر
 لو مات مجهلا لمال المول ضمنه اشياء اى لثمن الارض المستعمله قلت فلعين الوقف
 بالاولى كالدراهم الموقوفة على القول بجوازه قاله المصنف واقروا ابنه في الزواهر وقيل
 موته بحشبا للقباء فلو بمرض ونحوه ضمن لتسكنه من بيانها فكان مانعا لها ظمما فيضمن ورد
 ما يحسنه في انفع الوسائل فتنبيه * و * منها * قاض مات مجهلا لاموال اليتامى * زاد في
 الاشياء عند من اودعها ولا بد منه لانه لو وضعها في بيته ومات مجهلا ضمن لانه مودع
 بخلاف مالواودع غيره لان للقاضي ولا ية ايداع مال اليتيم على المعتمل كما في تنوير
 البصائر فليحفظ * و * منها * سلطان اودع بعض الغنيمه عند غازي مات مجهلا * وليس
 منها مسئله حل المتغاضين على المعتمل لما نقله المصنف هنا في الشركة عن وقف الخانية ان
 الصواب انه يضمن نصيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط قلت واقره محشوها بقي
 المستثنى تسعة فليحفظ وزاد الشرنبلالي في شرحه للوهبانية علي العشرة تسعة الجدل وصيه
 ووصى القاضي وستة من المحجورين لان الحجرة يشمل سبعة فانه لصغر ورق وجنون وغفلة
 ودين وسفه وعته والمعتوه كصبي وان بلغ ثم مات لا يضمن الا ان يشهد وانها كانت في يد
 بعل بلوغه لزوال المانع وهو الصبا فان كان الصبي والمعتوه مأذنه المأذنه ما قبل البلوغ
 والافاقه ضمنا كن في شرح الجامع الوجيز قال فبلغ تسعة عشر ونظم عاظا على بيتي الوهبانية
 بيتين وهي شعري كل امين مات والعين يحصر * وما وجد ت عمنا فلين تصير *
 سوى متولى الوقف ثم مغاوض * ومودع مال الغنم وهو المومر * وصاحب دار القوت الريح
 مثل ما * لو القاه ملاك به ليس يشعر * كن اوالجد وقاض وصيهم * جميعا ومحجورا
 فوارث يسطر * وكل لو خلطها المودع * بجنسها او بغيره * بماله * او مال آخر ابن كمال *
 بغير اذن * المالك * بحيث لا تتميز * الا بكلفة كحنطة بشعير ودراهم جياذ بزئوف مجتبى *
 ضمنها * لا ستهلاكه بالخلط لكن لا يباح تناولها قبل اداء الضمان وصح البراء ولو خلطه
 بردي ضمنه لانه عيبه وبعبك شريك لعدمه مجتبى * وان باذنه اشتركا * شركة املاك *
 كما لو اختلطت بغير صنعه * كان انشق الكيس لعدم التعدي ولو خلطها غير المودع ضمن
 الخاطا ولو صغير او لا يضمن ابوه خلاصه * ولو انفق بعضها فرد مثلها فخلطه بالباقي * خلطا

لا يتميز مئة ^{فمن} ~~فمن~~ * الكل لخلط ماله بها فلرثا تي التمييز وانفق ولم يرد او اودع وه يعين
 فانفق احد ^{لها} ~~لها~~ ضمن ما انفق فقط مجتبي وهذا اذا لم يضره التبعض * واذا تعدى
 عليها * فلبس ثوبها او ركب دابتها او اخذ بعضها * ثم رد * عينه الى يد * حتى زال
 التعدى زال * مايو دى الى * الضمان * اذا لم يكن من نيته العود اليه اشباه من شروط
 النية * بخلاف المستعير والمستأجر * فلوازالاه لم يبرأ العملهما لا نفسها بخلاف مودع ووكيل
 بيع او حفظ او اجارة او استمجار ومضارب ومستبضع وشريك عانا او مغاوضة ومستعير
 لرمي اشباه والحاصل ان الامين اذا تعدى ثم ازاله لا يزول الضمان الا في هذه العشرة
 لان يد وكيل المالك ولو كذب به في عوده للوفاء فالقول له وقيل للمودع عمادية * وبخلاف *
 اقراره بعد جحوده * اى جحود الايداع حتى لو ادعى هبة او بيعا لم يضمن خلاصه وقيل
 بقوله * بعد طلب * ربه * ردها * فلوسأله عن حالها فجدد لها فهلكت لم يضمن بحرو
 قيل بقوله * ونقلها من مكانها وقت الانكار * اى حال جحوده لانه لو لم ينقلها وقته فهلكت
 لم يضمن خلاصه وقيل بقوله * وكانت * الوديعة * منقولا * لان العقار لا يضمن بالجحود
 عند هما خلا فالحمل في الاصح غصب الزيلعي وقيل بقوله * ولم يكن هناك من يخاف منه
 عليها * فلو كان لم يضمن لانه من باب الحفظ وقيل بقوله * ولم يحضرها بعد جحودها * لانه
 لو جدد هائم احضرها فقال له ربهاد عماد يعة فان امكنه اخذها لم يضمن لانه ايداع
 جدي والاضمنها لانه لم يتم الرد اختيار وقيل بقوله * لما لكها * لانه لو جدد هالغيره لم يضمن
 لانه من الحفظ فاذا تمت هذه الشروط لم يبرأ بقراره الا بعقل جدي ولم يوجب * ولو
 جدد هائم ادعى رد ما بعد ذلك وبرهن عليه قبل * وبرئ * كما لو برهن انه رد ما قبل
 الجحود وقال غلطت في الجحود او نسيت او ظننت اني دفعتها * قبل برهانه ولو ادعى
 هلاكها قبل جحودها حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان نكل برئ وكذا العارية
 منهاج ويضمن قيمتها يوم الجحود ان علم والاف يوم الايداع عماديه بخلاف مضارب
 جدد ثم اشترى لم يضمن خانية * و * المودع * له السفر بها * ولو لها حمل درر * عند
 عد من ماله * و * عدم * الخوف عليها * بالاخراج فلو نهاه او خاف فان له بد من
 السفر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وباهله لا اختيار * ولو اودع عا شيا * منليا او قيميا *

لم يجز ان * يدفع المودع الى احد ما حفظه في غيبة صاحبه * ولو دفع هل يضمن في الدر
 نعم وفي البحر الاستحسان لا فكان هو المختار * فان اودع رجل عند رجلين ما يقسم اقتسامه
 وحفظه كل نصفه * كمرتهنين ومستبضيين ووصيين وعدلى رهن ووكيلى شراء * ولو
 دفعه * احد ما * الى صاحبه ضمن * الدافع * بخلاف ما لا يقسم * لجواز حفظ احد ما
 باذن الآخر * ولو قال لا تدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت فدفعها الى من لا بد
 منه او حفظها في بيت آخر من الدار فان كانت بيوت الدار * مستوبة في الحفظ * او احرز *
 لم يضمن والا ضمن * لان التقييد مفعول * ولا يضمن مودع المودع * فيضمن الاول فقط
 ان هلك بعد مغارقتة وان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني قال بل رد هار
 هلك عندى لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه امين سراجية وفي المجتبى القصار اذا
 غلط فدفع ثوب رجل الى غيره فقلعه فكلها ماضا من وعن محل اصاب الوديعة شئ فامر المودع
 رجلا ليعالجها فعطبت من ذلك فذر بها تضمين من شاء لكن ان ضمن المعالج رجع على الاول
 ان لم يعلم انها الغيرة والا لم يرجع انتهى * بخلاف مودع الغاصب * فيضمن ايا شاء واذا ضمن
 المودع رجع على الغاصب وان علم على الظاهر رد رر خلا فالما نقله القمستانى والباقانى و
 والبرجندى وغيرهم فتنبه * معه الف ادعى رجلا ن كل منهما انه له اودعه اياه فنكل *
 عن الحلف * لهما فهو لهما وعليه الف آخر بينهما * ولو حلف لاحد ما ونكل للآخر
 فالالف لمن نكل له * دفع الى رجل الف وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى
 ضاعت لم يضمن * اذ لا يلزمه ذلك * كما لو قال له احمل الي الوديعة اليوم فقال
 افعل ولم يفعل حتى مضى اليوم * وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية عما دية *
 قال * رب الوديعة * للمودع ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعت وكذبه * في
 الدفع * فلان رضاعت * الوديعة * صدق المودع مع يمينه * لانه امين سراجية * قال *
 المودع * ابتداء لا ادرى كيف ذهبت لا يضمن علي الاصح كما لو قال ذهبت ولا
 ادرى كيف ذهبت * فان القول قوله بخلاف قوله لا ادرى اضا عت ام لم تضع او لا
 ادرى وضعتها او فنتها في ادرى او موضع آخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن
 لكنه قال سرقت من المكان المدفون فيه لا يضمن وتما مه في العمادية فروع هـ د

المودع أو الوصي على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه أو عضوه فلا يمنع المايضين وان يخاف
 الخبس أو القهول ضمن وان خشى اخذ ما له كله فهو محذور كما لو كان الجائر هو الآخر فلا يخل بنفسه
 فلا ضمان عما دية خيف على الوديعة الفساد رفع الامر للحاكم لبيعته ولو لم يرفع حتى
 فسد فلا ضمان فلوا اتفق عليها بلا امر قاض فهو متبرع قرأه من مصحف الوديعة أو ارهن فملك
 حالة القراءة فلا ضمان لان له ولاية هذا التصرف صيرفية قالي وكذا لو وضع السراج على
 المنارة وفيها اذرع صكا وعرف اداء بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث الاداء
 حبس المودع الصدق اهـ أو في الاشباه ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث
 وعلى الميت دين ليس للسيد اخذ وديعة العبد العامل لغير امانة لا اجر له الا الوصي
 والناتر اذا عملا قلت فعلم منه ان لا اجر للناتر في المسقف اذا احيل عليه المستحقون
 فلم يفظروني الوهبانية شعروا ودافع الف مقرضا ومقرضا * وبيع القراض الشرط جازو
 يسنر * وان يدعي ذوا المال قرضا وخصمه * قراضا قرب المال قل قيل اجدر * وفي
 العكس بعد الربح فالقول قوله * كذا لك في الابضاع ما يتغير * وان قال قل ضاعت من
 البيت وحلها * ويصح ويستحلف فقل يتصور * وتارك في قوم لامر صحيفة * فراحوا وراحت
 يضمن المتأخر * وتارك نشر الصوف صيغا فعت لم * يضمن وقرض الغار بها لعكس يؤثر *
 اذا لم يسد الثقب من بعد علمه * ولم يعلم الملاك ما هي تنفر * قلت بقى اوسد * مره ففتحه
 الغار وافسد * لم ينكر وينبغي تفصيله كما مر فتدبر والله اعلم *

* كليات العمارة *

اخبروا عن الوديعة لان فيها تمليك وان اشترك في الامانة ومسئوليتها عن الله تعالى
 في اجابة المضطر لانها لا تكون الا لمحتاج كالقرض منذ اكانت الصدقة بعشرة والقرض
 بثمانية عشر * هي * لغة مشددة وتخفف اعارة الشيء قايوس وشرعا * تمليك المنافع
 سجانا * افاد بالتمليك لزوم الانجاب والقبول او فعلا وحكمها كونها اما نذر شرطها
 قابلية الاستعارة للانتفاع وخلوها عن شرط العوض لانها تصير اجارة وصرح في العمادية
 بجواز اعارة المشاع وايداعه وبيعه بعين لان جهالة العين لا تقضي الى المنازعة لعدم
 لزومها وقالوا علف الابنة على المستعير وكن انفقة عبيد اما كسوته فعلى المعير وهذا

اذا طلب الاستعارة فلو قال المولى خذ واستخذ منه من غير ان يستعيره نفعته على المولى
 ايضا لانه ودیعة * وتصح باعرتك * لانه صريح * وا طمعتك ارضي * ابي غلتها لانه صريح
 مجازا من اطلاق اسم المحل على الحال * ومنحتك * بمعنى اعطيتك * ثوبي او جاريتي
 هذه وحملتك على دأبتي هذه اذا لم يرده * بمنحتك وحملتك * الهبة * لانه صريح
 فيقول العارية بلائية والهبة بهاى مجازا * واخذ منك عبدى * واجرتك دارى شهرا
 مجازا * ودارى * مبتدأ * لك * خبر * سكنى * تميرى بطريق السكنى * ودارى لك عمرى *
 مفعول مطلق اى اعمرتها اى عمرى * سكنى * تميرى يعنى جعلت سكناها لك مدة عمرى *
 و * لعنم لزومها * يرجع المعير متى شاء * ولو مونة او فيه ضرر فنبطل وتبقى العدة باجر
 المثل كمن استعار امة لترضع ولد وصار لا يأخذ الا ندى بها فلها اجر المثل الى الخطام و
 تمامه فى الاشياء ونيتها معزى للقنية. تلزم العارية فيها اذا استعار رجل ارغيرة فوضع جلده
 فوضعها ثم باع المعير الجدل ليس للمشتري دفعها وتقبل نعم الا اذا شرطه وقت البيع قلت
 وبالقبيل جزم فى الخلاصة والبرازية وغيرهما واعتمد * مكشيتها فى تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن
 المصنف فانه ارتضا فلم يحفظ * ولا تضمن بالهلاك من غير تعد * وشرط الضمان باطل كشرط عدله
 فى الرهن خلافا للجوهرة * ولا توجر ولا ترهن * لان الشئ لا يتضمن ما فوقه * كالدیعة *
 فانها لا توجر ولا ترهن بل ولا تودع ولا تعار بخلاف العارية على المختار واما المستأجر
 فهو اجر وودع ويعار ولا يرهن واما الرهن فكالودیعة وفى الوهبانية نظم تسع مسائل
 لا يملك فيها تمليكا لغيره بدون اذن سواء قبض او لا فقال شعير ومالك امر لا يملكه بدون *
 امر وكميل مستعير موجر * ركو باولبسا فيهما ومضارب * ومرتهن ايضا وقاض يومر *
 ومستودع مستبضع ومزارع * اذا لم يكن من عنده البذل ريبذ * قلت والباعثرة * وما
 للمساقى ان يساقى غيره * وان اذن المولى له ليس ينكر * فان اجر * المستعير * اورهن فهلك
 ضمنه المعير * للذعى * ولا رجوع له * للمستعير * على احد * لانه بالضمان ظهر انه اجر
 مالك نفسه ويتصدق بالاجر خلافا للثانى * او * ضمن * المستأجر * سكت عن المرتهن و
 فى شرح الوهبانية الخامسة لا يملك المرتهن ان يرهن فيضمن وللمالك الشار ورجع
 الثانى على الاول * ورجع * المستأجر * على المستعير اذا لم يعلم بانه عارية فى يد * دفعا

لضرر الغرور * وله ان يعير ما اختلف استعماله او لا ان لم يعين * المعدر * منتفعار * يعير *
 ما لا يختلف ان عين * وان اختلف لا للتفاوت وعزاه في زواجر الجواهر للاختيار *
 ومثله * اى كالمعار * الموجر * وهذا عند عدم النهى فلو قال لا تدفع لغيرك تدفع فملك
 ضمن مطلقا خلاصة * فمن استعار دابة او استأجرها مطلقا * بلا تقييد * يحمل * ما شاء *
 ويعير له * للحمل * ويركب * عملا بالاطلاق * وايا فعل * اولا * تعين * مرادا * وضمن
 بغيره * ان عطبت حتى لو البس او اركب غيره لم يركب بنفسه بعد * هو الصحيح كافي * وان
 اطلق * المعير او الموجر * الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء * في اى وقت شاء لما مر *
 وان قيد * بوقت او نوع او بهما * ضمن بالخلاف الى شرف فقط * لا الى مثل او خير * وكذا اتقييد
 الاجارة بنوع او قدر * مثل العارية * عارية الثمنين والمكمل والموزون والمعدود المتقارب *
 عند الاطلاق * قرض * ضرورة استهلاك عينها * فيضمن * المستعير * بهلاكها قبل
 الانتفاع * لانه قرض حتى لو استعارها ليعير الميزان او يزين النكان كان عارية ولو اعاره
 قصعة ثريد فقرض ولو بينهما مباحة فاباحة وتصح عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجري
 مجرى الهلاك صير فيه * ولو اعار رارضا للبناء والغرس صح * للعلم بالمنفعة * وله ان يرجع
 متى شاء * لما تقرر انها غير لازمة * وكلفه قلعها الا اذا كان فيه مضره بالارض فيترك بالقيمة
 مقلوعين * لئلا يتلف ارضه * وان وقت * العارية * فرجع قبله * كلفه قلعها * وضمن * المعير
 للمستعير * ما نقص * البناء والغرس * بالقلع * بان يقوم قائما الى المدّة المضروبة وتعتبر القيمة يوم
 الاسترداد بجر * واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يحصل الزرع وقتها اولا * فترك
 باجر المثل مراعاة للحقين فلو قال المعير اعطيك البذر وكلفتك ان كان لم ينبت لم يجز لان
 بيع الزرع قبل نباته باطل وبعد نباته فيه كلام اشار الى الجواز في المغني نهاية * وموثة
 الرد على المستعير فلو كانت موفته فامسكها بعد * فهلكت ضمنها * لان موثة الرد عليه نهاية *
 الا اذا استعارها ليرهنها * فتكون كالاجارة رهن الخانية * وكذا الموصى له بالخمس موثة الرد
 عليه وكذا الموجر والغاصب والمرتهن * موثة الرد عليهم لحصول المنفعة لهم هذا هو الاخراج
 باذن رب المال والا فموثة رد مستأجر او مستعار على الذى اخبره اجارة البرازية بخلاف
 شركة ومضاربة وهبة قضى بالرجوع مجتبى * وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره

مشاهدة * لامياومة * ارمع عبد ربها مطلقا * يقوم عليها اولافى الاصح * اواجيره * اى مشاهدة
كما مر فها كنت قبل قبضها * برى * لانه اتى بالتسليم المتقارن * بخلاف نفيس * كجوهرة *
و^١ بخلاف الرد مع الاجنبى * اى * بان كانت العارية موقته فمضت ملتها ثم بعثها مع
الاجنبى * لعمريه بالامساك بعد المدة * والا فالاستعير يملك الايداع * فيما يملك الا عارة *
من الاجنبى * به يغتنى زيلغنى فتعين حمل كلاهم على هذا و^٢ بخلاف رد ودیعة ومغصوب
الى دار المالك فانه ليس بتسليم * واذا استعار ارضا * ببيضاء * للزراعة يكتب المستعير * انك *
اطعمتني ارضك لازرعها * فتخصص لئلا يعم البناء ونحوه * العبد اما ذون يملك الا عارة
والحجور واذا استعار واستهلكها يضمن بعد العنق وله عار * عبد محجور عبد المحجور * مثله
فاستهلكها ضمن * الثانى * للمحال ولو استعار ذهبا ففعل صبيا فسرق الذهب منه *
اى من الصبى * فان كان الصبى يضبطه حفظ ما عليه * من الثياب * لم يضمن *
والا ضمن لانه اعادة والمستعير يملكها * وضعها * اى العارية منه بين يديه فنام فضاعت
لم يضمن لو نام جالسا * لانه لا يعد مضى مالها * وضمن لو نام مضطجعا * لتركه الحفظ *
ليس لابل اعاره مال طفله * لعدم البدل وكذا القاضى والوصى * طلب * شخص * من
رجل بورا عارديه يقال اعطيت غدا فلما كان الغد ذهب السالب واخذ به بغير اذنه و
استعمله ميات * الثور * لاضمان عليه * خانية عن ابراهيم بن يوسف لكن في المجتبى
وغيره انه يضمن * جهن ابنته بما يجهن مثلها ثم قال كنت اعزها الامتعة ان العرف مستمر *
بين الناس * ان الاب مما يدفع ذلك * الجهاز * ملكا لا اعادة لا يقبل قوله * انه اعادة لان
الظاهر يكى به * وان لم يكن * العرف * كذا لك * او تارة وتارة * فالقول له * به يغتنى كما
لو كان اكثر مما يجهن به مثلها فان القول له اتفقا * والام * وولى الصغيرة * كالأب * فيما
ذكر وفيما يدعيه الاجنبى بعد الموت لا يقبل الابينة شرح وهبانية وتقدم فى باب المهر
فى الاشياء * كل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله * بيمينه * كالمودع
اذا ادعى الرد والوكيل والناظر * اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعنى من الاولاد
والفقراء وامثالهما واما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله فى حق
ارباب الوظائف لكن لا يضمن ما انكروه له بل يدفعه ثانيا من مال الوتف كما بسطه فى

حاشية اخي زاد : قلت وقد مر في الوقف عن المولى ابي السعود واستحسنه المصنف و
 اقروه ابنه فليحفظ * ومواء كان في حيوة مستحقة اربعل موته الا في الوكيل بقبض الدين
 اذا ادعى بعل موت الموكل انه قبضه رد نفعه له في حيوة لم يقبل * قوله * الا بيمينه بخلاف
 الوكيل بقبض العين * كرد بعة قال قبضتها في حياة وهلك وانكرت الورثة او قال دفعتها
 اليه فانه يصلق لانه ينفي الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه بوجب
 الضمان علي الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصلق وكالة الوكيل الجية قلت و ظاهره
 انه لا يصلق لاني حق نفسه ولا في حق الموكل وقد افتى بعضهم انه يصلق في حق نفسه
 لاني حق الموكل وحمل عليه كلام الوكيل الجية فيتأمل عند الفتوى فروع اوصى بالعارية
 ليس للورثة الرجوع العارية كالاجارة تنفسح بموت احد هاتين وعليه دين وعند
 رد بعة بغير عينها فالتركة بينهم بالحصص استأجر بعير الى مكة فعلي الذهاب وفي العارية
 على الذهاب والمجئ لان ردها عليه استعار دابة الذهاب فامسكها في بيته فهلك ضمن
 لانه اعارها للذهاب لا للمساك استقرض ثورا فاغار عليه الا تراك لم يضمن لانه عارية
 عرفا استعار ارضا يبني ويسكن واذا اخرج فالبنا للمالك فللمالك اجر مثلها مقل ارا السكني
 والبناء للمستعير لان الاعارة تملك بلا عوض فكانت اجارة معنى وفست ليجهاالة المدة
 وكل الوشرط الخراج على المستعير لجهالة البدل والحملة ان يوجره الارض سنين معلومة
 ببدل معلوم ثم يامر به باء الخراج منه استعار كتابا فوجد فيه خطأ اصلحه ان علم
 رضاء صاحبه قلت ولا ياتم بتركه الا في القرآن لان اصلاحه واجب بخط مناسبه وفي
 الوهبانية شعير وسفر راى اصلاحه مستعيره * يجوز اذا مولاه لا يتأثر * وفي معاياها
 شعير راى معير ليس يملك اخذها * اعارو في غير الرهان التصور * وهل واهب لابن
 يجوز رجوعه * وهل مودع ما ضيع المال ينسرق *

* كتاب الهبة *

وجه المناسبه ظاهر * هو لغة التنزل على الغير ولو غرمال وشرعا * تملك العين مجازا *
 اى بلا عوض لان عدم العوض شرط فيه واما تملك الدين من غير من عليه الدين فان
 امره بقبضه صححت لرجوعها الى هبة الدين * وسببها ارادة الخير للواهب * ديموي

كهوض ومحبة وحسن ثناء واخرى قال الامام ابو منصور يجب علي المؤمن ان يعلم
ولده الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلمه التوحيد والايمان اذ حسب الدينارا من
كل خطيئة نهاية وهي مندوبة وقبولها سنة قال عليه الصلوة والسلام تهاد وانجابوا *
وشرائط صحتها في الواهب العقل والبلوغ والملك * فلا تصح هبة صغير ورقيق ولو مكاتباً *
و * شرائط صحتها في الموهوب بان يكون مقبوضاً غير مشاع مميزاً غير مشغول * كما
سيتمتع * وركتها * هو * الايجاب والقبول * كما سيجي * وحكمها ثبتت الملك للموهوب
له غير لازم * فله الرجوع والفسخ * وعدم صحة خيار الشرط فيها * فلو شرطه صحت ان اختمها
قبل تغريمها وكنها لوابرأه صح البراء وبطل الشرط خلاصة * و * حكمها انها * لا تبطل
بالشرط الفاسد * فهبة عبد على ان يعتقه تصح ويبطل الشرط * وتصح بايجاب كوهبت
وتحل واطعمتك من الطعام ولو * ذلك * على وجه المزاج * بخلاف اطعمتك ارضى
فانه عارية لرقتها واطعام لغلتها بحر * ازالا ضافة الى ما * اى جزء * يعبر به عن الكل
كوهبت لك فرجها وجعلته لك * لان اللام للتملك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكل
هي لك حلال الا ان يكون قبله كلام يغيد الهبة خلاصة * واعمرك هذا الشئ وحملتك
على هذه الدابة نارياً * بالحمل الهبة كامر * وكسوتك هذا الثوب ودأري لك هبة *
او عمري تسكنها لان قوله تسكنها مشورة لا تفسير لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم
فقد اشار عليه في ملكه بان يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل * لا * لو قال *
هبة سكنى او سكنى هبة * بل تكون عارية آخذ ابالمتيقن وحاصله ان اللفظ ان انبأ عن
تملك الرقبة فهبة او المنافع فعارية او احتمال اعتبار النية نوازل وفي البحر اغرسه باسم
ابنى الا قرب الصحة * و * تصح * بقبول * اى فى حق الموهوب له اما في حق الواهب
فتصح بالايجاب وحده لانه متبرع حتى لو حلف ان يهب عبد لغلان فهو هبة ولم يقبل
بر وبعبكسه حنث بخلاف الجميع * و * تصح * بقبض بلا اذن في المجلس * فانه هنا
كالقبول فاختص بالمجلس * وبعد * به * اى بعد المجلس بالاذن وفي المحيط لو كان امره
بالقبض حين وهبه لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعد * والتمكن من القبض كالقبض
فلوهب لرجل نيا باني صند وق مقفل ودفع اليه الصند وق لم يكن قبضاً * لعدم تمكنه

من القبض * وان مفتوحا كان قبضا لتمكينه منه * فانه كالتخلية في البيع اختيار وفي
الرد والمختار صحته بالتخلية في صحيح الهبة لا فاسد ما وفي النصف ثلاثة عشر عقد الا تصح
بلا قبض * ولونها عن القبض لم يصح قبضه مطلقا * ولو في المجلس لان الصريح
اقول من الدلالة * وتم * الهبة * بالقبض * الكامل * ولو الموهوب شاغلا للملك
الواهب لا مشغولا به * والاصل ان الموهوب ان مشغولا بملك الواهب منع تمامها وان
شاغلا فلا يورث جرا بانيه طعام الواهب ارد اراضيها متاعه اود ابة عليها سرجه وسلمها
كل لك لا تصح وبعبكسه تصح في الطعام والمتاع والسرجه فقط لان كلامها شاغل للملك
الواهب لا مشغول به لان شغله بغير ملك واهبه لا يمنع تمامها كمن رصد قتلان القبض
شرط تمامها وتامه في العمادية وفي الاشياء هبة المشغول لا تجوز الا اذا رهب الاب
لطغله قلت وذلك لان المعارف والتي وصبتها لزوجها على المذهب لان المرأة ومناعتها
في يد الزوج فصيح التسليم وقد غيرت بيت الوهابية - لمت شعروا ومن وهبت للزوج
دار الها بها * متاع وهم فيها تصح الميرور * وفي الجواهر وحيلة هبة المشغول ان يودع
الشاغل او لا عند الموهوب له ثم يسلمه اليه ارمثا فتصح لشغلها بالمتاع * في يد * في متعلق
بتتم * محوز * مفرغ * مقسوم ومتاع لا - يبقى منتفعا به بل ان * يقسم * كبيت وحمام
صغيرين لانها * لا * تتم بالقبض * فيما يقسم ولو * وهبه * لشريكه * او لاجنبي لعدم
تصور القبض الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب وفي الصيرفية عن العتايي و
قيل يجوز لشريكه وهو المختار * فان قسمه وسلمه صح * لزوال المانع * ولو سلمه شائعا
لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه * فيضمنه وينفذ تصرف الواهب رد لكن فيها عن الفصول
الهبة الفاسدة تفقد الملك بالقبض وبه يغنى ومثله في البرازية على خلاف ما صحته
في العمادية لكن لفظ الفتوى اكل من لفظ الصحيح كما بسطه المصنف مع بقية
احكام المشاع وهل للتقريب الرجوع في الهبة الفاسدة قال في الدرر نعم وتعقبه في
الشرنبلانية بانه غير ظاهر على القول المفتى به من افادتها للملك بالقبض فليحفظ *
والمانع * من تمام القبض * شيوع * مقارن * للعقد . لا طارئ * كان يرجع في بعضها
شائعا فانه لا يفسد ما اتفقا * والاستحقاق * شيوع * مقارن * لا طارئ فيفسد

الكل حتى لو وهب ارضا وزرعها وسلمها فاستحق الزرع بطلت في الارض لا استحقاق البعض
الشائع فيما يحتمل القسمة والاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان مستند الى ما قبل الهبة فيكون
مقارناتها لا طارئا كما زعمه صدق الشريعة وان تبعه ابن الكمال فتنبه * ولا تصح هبة لبن
في ضرع وصوف ملئ غنم ونخل في ارض وتور في نخل * لانه كمشاع * ولو فصله * وسلمه *
جاز * ليزال المانع وهل يكفى فصل الموهوب له باذن الواهب ظاهر الرواية نعم * بخلاف
دقيق في برودهن في سمس وسمن في لبن * حيث لا يصح اصلا لانه معدوم فلا يملك
الا بعقل جدي * وملك * بالقبول * بلا قبض جدي لو الموهوب في يد الموهوب له *
ولو قبض او امانة لانه ح عامل لنفسه والاصل ان القبضين اذا تجا نساب احدهما
عن الآخر اذا تغاثر انا اب الا على عن الادنى لا عكسه * وهبة من له ولاية على الطفل
في الجملة * وهو كل من يعوله فدخل الاخ والعم عند عدم الاب لو في عيالهم * تتم
بالعقد * لو الموهوب معلوما وكان في يده او يد مودعه لان قبض الولي ينوب عنه و
الاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكتفى فيه بالايجاب * وان وهب له اجنبي تتم بقبض
ولبه * وهو واحد اربعة الاب ثم وصيه ثم الجل ثم وصيه وان لم يكن في حجرهم عند علمهم
تتم بقبض من يعوله كعمه * وامه واجنبي * ولو ملتقطا * لو في حجرهما * والا للغوات
الولاية * وقبضه لومميزا * يعقل التحصيل * ولو مع وجود ابه * مجتبى لانه في النافع
كالمحض البالغ حتى لو وهب له اعمى لا نفع له وتلقاه مرته لم يصح قبوله اشباه قلت لكن
في البرجندى اختلف فيما لو قبض من يعوله والاب حاضر فقبل لا يجوز والصحيح هو
الجواز انتهى وظاهرا لقهستانى ترجمته وعزاه الفخر الاسلام وغيره على خلاف ما
اعتمده المصنف في شرحه وعزاه للخلاصة لكن متنه يحتمله بوصول ابوباه والا جنبي ايضا
فتأمل * وصح رد لها كقبوله * سراجية وفيها حسنات الصبي له ولا بويه اجر التعبير
ونحوه ويباح لو ائذ به ان يأكل من مأكل وهب له وقيل لا انتهى فافاد ان غير المأكول
لا يباح لهما الاحتاجة وضعوا هدايا الشتان بين يدي الصبي فما يصلح له كشياب الصبيان
فالهدية له والا فان المهدى من اقارب الاب او معارفه فلا باب او من معارف الام
فلام قال هذا للصبي اولا ولو قال اهديت للاب اولام فالقول له وكل ازفاف البنت

خلاصة وفيها انخذ لولد او لتلميذ ثيابا ثم اراد دفعها لغيره ليس له ذلك ما لم يبين وقت
 الاتخاذ انها عارية وفي المبتغي ثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ورساوة
 وفي الخانية لا بأس بتفضيل بعض الاولاد في المحبة لانها عمل القلب وكذلك في العطايا
 اذا لم يقصد به الاضرار وان قصدت يسوي بينهم يعطى البنت كالابن عند الثنائي وعليه
 الغنوى ولو وهب في صحته كل المال للولد جائزا ثم وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من مال
 طفله ولو بعوض لانها تبرع ابتداء وفيها يبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع
 الواهب في هبته * ولو قبض زوج الصغيرة * اما البالغة فالتقبض بها * بعد الزفاف ما
 وهب لها صح * قبضه ولو حضرة الاب في الصحيح لنيا بته عنه نصح قبض الاب كقبضها
 مميزة * وقبله * اى الزفاف * لا يصح * لعدم الولاية * وهب انان دار الواحد صح *
 لعدم الشيوع * وبعبارة * لكبيرين * لا * عند الشيوع فيما يحتل القسمة اما لا يستملها
 كالبيت فيصح اتفاقا قيلنا بكبيرين لانه لو وهب لكبير وصغير في عيال الكبير او لابنيه
 صغير وكبير لم يجز اتفاقا وقيدنا بالهبة لجواز الرهن والاجارة من اثنين اتفاقا * واذا
 تصدق بعشرة * دراهم * او وهبها للفقيرين صح * لان الهبة للفقير صدقة وصدقة يراد بها
 وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوع * لا لغنيين * لان الصدقة على الغني هبة فلا تصح للشيوع
 اى لا تملك حتى لو قسمها وسلمها صح فروع وهب لرجلين درهما ان صح صحاح و
 ان مغشورا لانه مما يقسم تكونه في حكم العروض معه درهما فقال لرجل وهبت
 لك احدهما ونصفهما ان استويا لم يجز وان اختلفا جائز لانه مشاع لا يقسم وان الوهب
 ثلثهما جائز مطلقا تجوز هبة حائط بين دارة وبين دار جارة وهبته البيت من الدار
 فهل ايدل على كون سقف الواهب على الحائط او اخلاط البيت يحيطان الدار لا يمنع صحة
 الهبة مجتنبى والله اعلم بالصواب *

* باب الرجوع في الهبة *

صح الرجوع فيها بعد القبض * اما قبله فلم تتم الهبة * مع انتفاء مانعه * الا ترى * وان كره *
 الرجوع تحريما وتبيل تنزيها نهاية * ولومع اسعاط حقه من الرجوع * فلا يسقط باسقاطه
 خانية وفي الجواهر لا يصح الانباء عن الرجوع واوصالته من حق الرجوع على شيء صح و

كان عوضا عن الهبة لكن سيجب اشتراطه في العقل * ويمنع الرجوع فيها * حروف * دمع
 خرقه * اى الموانع السبعة الآتية * فالدال الزيادة * في نفس العين الموجهة لزيادة القيمة *
 المتصلة * فان زالت قبل الرجوع كان له الرجوع كان شب ثم شاخ لكن في الخاتمة ما يخالفه
 واعتمله القهستاني فليتنبه له لان الساقط لا يعود * كبناء وغرس * ان عد ازيادة في كل
 الارض والارجع ولو عد افي قطع منها امتنع فيها فقط زيلعى * وسمن * وجمال وخياطة
 وصبغ وقصر ثوب وكبر صغير وسماع اصم وابصار اعمى واسلام عبد ومداواته وغفوجناية
 وتعليم قرآن وكتابة او قراءة ونقط مصحف باعرابه وحمل تمر من بغل ادا الى بلخ مثلا و
 نحوها وفي البرازية والسجل ان زاد خيرا منع الرجوع وان نقص لا ولو اختلفا في الزيادة
 ففي المتولدة ككبر القول للواهب وفي نحو بناء وخياطة وصبغ للموهوب له خاتمة وحاوى
 ومثله في المحيط لكنه استثنى ما لو كان لا يبنى في مثل تلك الاما * لا يمنع * الزيادة *
 المنفصلة كولد وارش وعقر * وثمرة فيرجع في الاصل لا الزيادة لكن لا يرجع بالام
 حتى يستغني الولد عنها كذا نقله القهستاني لكن نقل البرجندى وغيره انه قول ابي
 يوسف رح فليتنبه له ولو حبلت ولم تلد هل للواهب الرجوع قال في السراج لا وقال
 الزيلعى نعم وفي الجوهرة مريض مديون بمستغرق وهب امة فمات وقد وطئت رد هامة
 عقرها هو المختار * والميم موت احد المتعاقدين * بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا
 والعين في يد الوارث فالقول للوارث وقد نظم المصنف ما يسقط بالموت فقال * كفارة
 دية خراج ورابع * ضمان لعنق هكذ انفعات * كذا هبة حكم الجميع سقوطها *
 بموت لما ان الجميع صلات * والعين العوض * بشرط ان يذكر لفظا يعلم الواهب انه
 عوض كل هبته * فان قال خذ عوض هبتك او بدلها * او في مقابلتها ونحو ذلك *
 فقبضه الواهب سقط الرجوع * ولولم يذكر انه عوض رجع كل بهبته * و * لذا * يشترط
 فيه شرائط الهبة * كقبض وانراز وعلم شيوع ولو العوض مجانسا او يسيرا في بعض
 نسخ المتن بدل البهية العقل وهو تحريف * ولا يجوز للاب ان يعرض عما وهب للصغير
 من ماله * ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فلكل منهما الرجوع بحر * ولا يجوز
 تعويض مسلم من نصراني عن هبته خمر او خنزيرا * اذ لا يصح تملكهما من المسلم بحر *

ويشترط ان لا يكون العوض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي * لا يصح * فله
 الرجوع في الباقي * ولو الموهوب شيئين فعوضه احد هما عن الآخر ان كانا في عقدين
 صح والا لان اختلاف العقد كاختلاف العين والد راسم تتعين في هبة ورجوع مجتنب *
 ودقيق الحنطة يصلح عوضا عنها * لحد وانه باطن وكذا الوصغ بعض الثياب اوتت بعض
 السويق ثم عوضه صح خائفة * ولو عوضه ولد احدى جاريتين موهبتين وجد * ذلك الولد *
 بعد الهبة امتنع الرجوع وصح * العوض * من اجنبى ويسقط حق الواهب في الرجوع اذا
 قبضه * كبدل التلع * ولو * التويض * بغير اذن الموهوب له * ولا رجوع ولو بامر الا
 اذا قال عوض عني على انى ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين * والاصل
 ان كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الا مر بادهائه مثبتا للرجوع من غير
 اشتراط الضمان وما لا فلا * الا اذا شرط الضمان ظهيرة وح * فلوامر المديون رجلا بقضاء
 دينه رجوع عليه * وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال انفق على بناء
 دارى او قال الاسير اشترى فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع كغاله خائفة مع انه لا يطالب بهما
 لا بحبس ولا بملازمة فتأمل * وان استحق نصف الهبة رجوع بنصف العوض وعكسه لا مالم
 يرد ما بقى * لانه يصلح عوضا ابتداء فكذلك ابقاء لكنه يجبر ليسلم العوض ومرا دة العوض
 الغير المشروط فان المشروط فباد له كما سيجى فيموزع البدل على المبدل نهاية * كما لو استحق
 كل العوض بحيث يرجع فى كلها ان كانت قائمة لا ان كانت هائكة * كما لو استحق العوض و
 قد ازدادت الهبة لم يرجع خلاصة * وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع
 العوض ان كان قائما وبمثله ان * العوض * هائكا وهو مثلى وبقيته ان قيميا * غاية *
 ولو عوض النصف رجوع بالم يعوض * ولا يضرب الشيع لان طارى تنجيد نقل فى المجتبى انه
 يشترط في العوض ان يكون مشروطا في عقد الهبة اما اذا عوضه بعد فلا ولم ار من صرح
 به غيره وفروع المذهب مطلقة كما مر فتدبر * والخاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له *
 ولو بهبة الا اذا رجع الثاني فلاول الرجوع سواء كان بقضاء او رضا لما سيجى ان الرجوع
 نسخ حتى لو عادت بسبب جديد بان تصدق بها الثالث على الثاني او بانه منه لم يرجع
 الا ول ولو باع نصفه رجع فى الباقي لعدم المانع وقيل الخروج بقواه * بالكية * بان يكون

خروجاً عن ملكه من كل وجه ثم فرع علمه بقوله * فلو ضحى الموهوب له بالشاة الموهوبة أو
 نذراً لتصدق بها وصارت لهما لا يمنع الرجوع * ومثله المتعة والقرآن والنذر ومجتنب
 وفي المنهاج وان وهب له ثوباً فجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافاً لثاني * كما
 لو ذبحها من غير نضحية * فله الرجوع اتفاقاً فرع عبد عليه دين أو جنابة خطأ فهو به
 مولاه لغريمه أو لولي الجنابة سقط الدين والجنابة ثم لو رجع صح استئساناً ولا يعود الدين
 والجنابة عند محمد ورواية عن الإمام كما لا يعود النكاح ولو وهبها لزوجها ثم رجع خائبة *
 والزواج الزوجية وقت الهبة فلو وهب لامراً ثم نكحها رجع ولو وهب لامراً ثم لا * كعكسه انتهى
 فرع لا تصح هبة المولى لام ولد أو وفي مرضه ولا تنقلب وصية إذا لا يد للمحجور أما
 لو أوصى لها بعد موته تصح لعتقها بموته فيسلم لها كافي * والقاف القرابة فلو وهب لذي
 رحم محرم منه * نسبا * وأو ذمياً أو مستأمناً لا يرجع * شمني * ولو وهب لمحرّم بلا رحم
 كاخيه رضاعاً * ولو ابن عمه * ولمحرّم بالمصاهرة كأمهات النساء والربائب وأخيه وهو
 عبد لأجنبي أو لعبد أخيه رجع ولو كانا * أي العبد ومولاه * إذا رجع محرم من الواهب
 فلا رجوع فيها اتفاقاً على الأصح * لأن الهبة لا يهاوتعت تمنع الرجوع يعرف فرع
 وهب لأخيه وأجنبي ما لا يقسم فقبضه له الرجوع في حظ الأجنبي لعدم المانع درر *
 والهاء هلاك العين الموهوبة ولو أدها * أي الهلاك * صدق بلا حلف * لأنه ينكر
 الرد * فان قال الواهب هي هذه * العين * حلف * المنكر * أنها ليست هذه * خلاصة *
 كما يحلف الواهب أن الموهوب له ليس بأخيه إذا ادعى * الأخ * ذلك * لأنه يدعي
 سبب النسب لا النسب خائبة * ولا يصح الرجوع بالاتراض بما أوتى الحاكم * للاختلاف
 فيه فيضمن بمعنه بعد القضاء لا قبله * وإذا رجع أحدهما * بقضاء أو رضاء * كان فسخاً
 لعقل الهبة * من الأصل * وإعادة الملك القديم لا هبة للواهب فلهذا * لا يشترط فيه
 قبض الواهب وصح * الرجوع * في الشائع * ولو كان هبة لما صح فيه * ولو أوصى
 بأئنه مطلقاً * بقضاء أو رضاء * بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء * لأن حق
 المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فانترقائم مرادهم بالفسخ من الأصل أن لا يتروك
 على العقد أثر في المستقبل لإبطال أثره أصلاً ولا لعدا المنفصل إلى ملك الواهب برجوعه

فصولين * اتفقا * الواهب والموهوب له * علي الرجوع في موضع لا يصح * رجوعه من
المواضع السبعة السابقة * كالهبة لقربته جاز * هذا الاتفاق بينهما جوهرية وفي المجتبى
لا تجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانها هبة ثم قال وكل شيء
يفسخه الحاكم اذا اختصا اليه فهنا حكمه ولرهب الدين لطفل المديون لم يجز لانه غير
مقبوض وفي الدرك قضي بطلان الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد الرجوع * تلغت *
العين * الموهوبة واستحقها مستحق وضمن * المستحق * الموهوب له لم يرجع علي الواهب
بما ضمن * لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة * والا عارضا كالهبة * هنا لان قبض المستعير
كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد وتما مه في العمادية * واذا وقعت الهبة بشرط العوض
المعين فهي هبة ابتداء فيشترط الاتفاق في العوضين ويبطل * العوض * بالشروع *
فيما يقسم * بيع انتهائهم نترد بالعيب وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة * هذا اذا قال وهبتك
علي ان تعوضني كذا الما وقال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاء وقيل العوض بكونه
معينا لانه لو كان مجهولا بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء فخرج وهب الواقف
ارضا بشرط استبدال اله بلا شرط عوض لم يجز وان شرط كان كبيع ذكر : الناصبي وفي
المجمع واجاز محمد هبة مال طفله بشرط عوض مساو ومنعاه قلت فيحتاج علي قولهما الى الفرق
بين الوقف ومال الصغير *

* فصل في مسائل متفرقة *

وهب املا لاهلها او علي ان يردها عليه او يعتقها او يستولدها او * وهب * دارا علي ان
يردها عليه شيئا منها * ولو معيننا كذا الدار او زرعتها * او علي ان يعوض في الهبة والصدقة شيئا عنها
صحت * الهبة * وبطل الاستثناء في الصورة الاولى * وبطل * الشرط * في الصور الباقية
لا فائدة بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنس ما مر من اشتراط معلومية العوض *
اعتق حمل امته ثم وهبها صاحبه ولودبره ثم وهبها لم يصح * لبقاء الحمل علي ملكه فكان مشغولا
به بخلاف الاول * كما لا يصح * لابعاد عن الدين * بشرط محض كقوله مالي يونه اذا جاء
غدا وان مت بفتح التاء فانتهى من الدين وان مت من مرضك هذا وان مت من
مرضى هذا فانتهى في حل من مهرى فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق * الا بشرط كائن * ليكون

ننجيز اقول له لم يونه ان كان لي عليك دين ابرأتك عنه صح كذا ان مت بضم التاء فانت برى
 منه اوفى حل جاز وكان وصية خانية * جاز العمري * للمعمر له ولورثته بعد لبطلان الشرط *
 لا * نجوز * الرقبى * لانها تعليق بالخطر واذ لم تصح تكون عارية شمني لحد يث احمد وغيره
 من امر عمرى فهمي لمعمره في حموته ومماته لا ترقبوا من ارقب شيأ فهو وسهيل الميراث * بعث
 الى امرأته متاعا * هذا يا ليها * وبعثت له ايضا * هذا يا عوضا للهبة صرحت بالعوض
 اولا * ثم افترق ابعول الزفاف وادعى * الزوج * انه عارية * لاهبة وحلف * فاراد الاسترداد
 وازادت * هي * الاسترداد ايضا يستر دكل * منهم ما * ما اعطى * اذ لاهبة فلا عوض ولوا استهلك
 اجلهما ما بعته الاخر ضمنه لان من استهلك العارية ضمنها خانية * هبة الدين ممن عليه
 الدين وابرأه عنه يتم من غير قبول * اذ لم يوجب انفساخ عقد صرف او سلم لكن يرتد
 بالرد في المجلس وغيره لما فيه من معنى الاسقاط وقيل يتقيد بالمجلس كذا في العناية لكن في
 الصيرفية لو لم يقبل ولم يرد حتي افترق قائم بعد ايام رد لا يرتد في الصحيح لكن في المجتبى الاصح
 ان الهبة تمليك والابرأ اسقاط * تمليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا * في ثلث
 حواله او وصية * اذا سلطه * اى سلط المملك غير المليون * على قبضه * اى الدين * فيصح * حديثه
 ومنه ماله وهبت من ابنها ما على ابيه فالمتعمد الصحة للتسليط ويتفرع على هذا الاصل
 لو قضى دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكيله بالبيع فصولين * و * ليس منه *
 ما اذا اقر الدائن ان الدين لغلان وان اسمه * في كتاب الدين * عارية * حيث * صح *
 اقراره لكونه اخبار الا تمليكا فللمقر له قبضه بزازية وتمامه في الاشياء من احكام الدين
 وكذا لو قال الدائن الذي على فلان لغلان بزازية وغيرها قلت وهو مشكل لانه مع
 الاضافة الى نفسه يكون تمليكا وتمليك الدين ممن ليس عليه باطل فتأمله وفي الاشياء في
 قاعة تصرف الامام معزيا لصلح البرازية اصطلاحا ان يكتب اسم احد هما في الديوان
 فالعطاء لمن كتب اسمه الخ * والصدقة كالهبة * بجامع التبرع وح * لا تصح غير مقبوضة
 ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها * ولو طلى غني لان المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا
 فقال الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب خانية فروع كتب قصة الى السلطان يسئله
 تمليك ارض محلة ودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتبه جعلتها ملكا له هل يحتاج الى القبول

فى المجلس القياس نعم لكن لما تعدد الوصول اقيم السؤال بالقصة مقام حضوره
اعطت زوجها ما لا يسو له لمتوسع فظفر به بعض غسر مائه ان كانت وهبته او اقترضته
ليس لها ان تسترد من الغريم وان اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لاله دفع لابنه
ما لا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه هبة فالكل له والافميراث وتماجه
فى جواهر الفتاوى بعث اليه بهدية نى انا هل يباح اكليها فيه ان كان ثريدا ونحوه مما لو حوله
الى انا آخر ذهبت لذته يباح والا فان كان بينهما انبساط يباح ايضا والا فلا د على قوما
الى طعام وفرقهم على اخونة ليس لاهل خوان مناوله اهل خوان آخر ولا اعطاء سائل وخادم
وهرة لغير رب المنزل ولا كلب ولولرب البيت الا ان يناله الخبز المحترق للاذن عادة وتماجه
فى الجوهرة وفي الاشباه لا جبر على الصلوة الا فى اربع شفعة ونفقة زوجة وعين موصى بها
ومال وقف وقد حررت ابيات الوهبانية على وفق ما فى شرحها للشر نبالى فقلت شعروا هب
دين ليس يرجع مطلقا * و ابرء ذى نصف يصح المحرر * على حجها او تركه ظلمه لها * اذا
وهبت مهر او لم يوف بخسر * معلق تطليق بابراء مهرها * وانكاح اخر على لو يرد فيظفر * وان قبض
الانسان مال مبيعه * فابراء يؤخذ منه كالدين اظهر * ومن دون ارض فى البناء صحيحة * وعندى
فيه وقعة فمحرر * قلت وجه توفيقى نصريحهم فى كتاب الرهن بان رهن البناء دون الارض
وعكسه لا يصح لانه كالشائع فتأمل واشرت باظهر لما فى العمادية عن خواهر زاده انه لا يرجع
واختاره بعض المشائخ ويظفر اى بنكاح ضررتها لانه برده للابراء ابطله فلا حنت فليفظ *

* كتاب الاجارة *

قدم الهبة لانها تملك عين وهذه تملك منفعة * هى * لغة اسم للاجرة وهو ما يستحق
على عمل الخير ولن ابدع به يقال اعظم الله اجر ك وشرعا * تملك نفع * مقصود
من العين * بعوض * حتى لو استأجر ثيابا او اوانى ليجمل بها اودابة ليجبها بين يديه
اودارا لا يسكنها او عبد او دراهم او غير ذلك لا يستعمله بل ايظن الناس انه له فالاجارة
فاسدة فى الكل ولا اجر له لانها منفعة غير مقصودة من العين بزازية وسيجي * وكل
ما يصلح ثمنا * اى بدلا فى البيع * صلح اجرة * لانها ثمن المنفعة ولا ينعكس كليا فلا
يقال ما لا يجوز ثمنا لا يجوز اجرة لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيجي * و

تعتقد بأمرتك هذه إلى إرثها بكل * لأن العارية بعوض اجارة بخلاف العكس *
 أو هبتك وأجرتك منافعها * شهرًا بكل * إذا دان ركنها الإيجاب والقبول وشرطها كون
 الاجرة والمنفعة معلومتين لأن جهاتهما تقضي إلى المنازعة وحكمها وقوع الملك في
 اليد لين ساعة فساعة وهل تعتقد بالتعاطي ظاهر الخلاصة نعم ان علمت المدة وفي البرازية ان
 قصرت نعم والالا * ويعلم النفع ببيان الملك كالسكنى والزراعة مدة كذا * أي مدة كانت وان طال
 ولو مضافة كاجر تكها غدا أو للموخر بيعها اليوم وتبطل الاجارة به يغتني خانية * ولم ترد
 في الوقف على ثلاث سنين * في الضياع وعلى سنة في غيرهما كما مر في بابها والحيلة ان يعتقد
 عقود امتنعة كل عقد سنة بكل فيلزم العقد الاول لأنه ناجز لا الباقي لأنه مضاف فلم يتولي
 نسخه خانية وفيها لشرط الوقف مدة يتبع الا اذا كانت اجارته أكثر نفعًا فهو جرها القاضي
 لا المتولي لأن ولايته عامة تمت وقد من في الوقف ان الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة
 ولو بعقود وسيجي متناهي ليراجع وليحفظ * فلو آجرها المتولي أكثر لم يصح * الاجارة وتنسخ
 في كل المدة لأن العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتأوى قارى الهداية ورجحه المصنف
 على ما في انفع الوسائل وافاد فساد ما يقع كثير من اخذ كرم الوقف أو اليتيم مساقاة فيستأجر
 ارضه الخالية من الاشجار بمبلغ كثير ويساقى على اشجاره بسهم من الف سهم فالحظ ظاهر
 في الاجارة لا في المساقاة فمقادة فساد المساقاة بالاولى لأن كلاهما عقد على حدة قلت
 وتيل وابسراية الفساد في باب البيع الفاسد بالفساد القوي المجمع عليه فيسرى كجمع بين
 حرو عبد بخلاف الضعيف المختلف فيقتصر على محله ولا يتعداه كجمع بين عبد ومملوك فتل بر
 وجعلوه ايضا من الفساد الطارئ فتنبه ومن حوادث الروم وصي زيد باع ضيعة من
 تركته لدين على انها ملكه ثم ظهر ان بعضها وقف مسجل هل يصح البيع في الباقي اجاب
 فريق بنعم وفريق بلا الف بعضهم رسالة ملخصها ترجيح الاول فتأمل وفي جواهر الفتاوى آجر
 ضيعة وقف ثلاث سنين وكتب في الصك انه آجر ثلاثين عقد كل عقد عقيب الآخر لا تصح الاجارة
 وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة للوقوف ثم قال ولو قضى قاض بصحتها تجوز ويرتفع
 الخلاف انتهى قلت وسيجي ان المتولي والوصي لو آجروا دون اجر المثل يلزم المستأجر
 تمام اجر المثل وانه يعمل بالانفع للوقف وفي صلح الخانية متى فسد العقد في البعض

لمفسد مقارن يفسد في الكل * و * يعلم النفع ايضا * ببيان العمل كالصياغة والصبغ والخياطة *
بما يرفع الجهالة فيشترط في استيجار الدابة للركوب بيان الوقت او الموضع فلو خلا عنها
فهى فاسدة بزيادة * و * يعلم ايضا * بالاشارة كنقل هذا الطعام الى كذا * و * اعلم ان * الاجر
لا يلزم بالعقل فلا يجب تسليمه به بل بتعجيله او شرطه في الاجارة * فالنجز ما المضافة فلا
تملك فيها الاجرة بشرط التعجيل اجما عاوتيل تجعل عقوده في كل الاحكام فيفتى برواية
تملكها بشرط التعجيل للتسجعة شرح وصاية للشربلالي * والاستيقاء * للمنفعة * وتمكنه
منه * الا في ثلث مذكورة في الاشياء ثم فرع على هذا بقوله * فيجب الاجر الدار قبضت ولم
تسكن * لوجود تمكنه من الانتفاع وهذا * اذا كانت الاجارة صحيحة ما في الفاسدة
فلا * يجب الاجر * الحقيقة الانتفاع * كما بسطه في العمادية فظاهر ما في الاسعاف اخراج
الوقف فتجب اجرة في الفاسد * بالتمكن كذا في الاشياء قلت وهل مال اليتيم والمعد للاستغلال
والمستأجر في البيع وفاء على ما افتى به علماء الروم كذلك محل تردد فلترجع بقوله * ويسقط
الاجر بالغصب * اى بالاحولولة بين المستأجر والعين لان حقيقة الغصب لا تجري في العقار
وهل تنسخ بالغصب قال في الهداية نعم خلا فالقاضي خان ولو غصب في بعض المد
فبحسبه * الا اذا امكن اخراج الغاصب * من الدار مثلا * بشغاعة او حماية * اشياء *
ولو انكر ذلك * اى الغصب * المؤجر * وادعاه المستأجر * ولا بينة له * لكم الحال *
كمسئلة الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه فرد ذخيرة وبقوله * ولا يعتق قريب
المؤجر لو كان آجرة * لانه لم يملكه بالعقل المراد من تمكنه من الاستبقاء تسليم المحل الى
المستأجر بحيث لا مانع من الانتفاع * فلو سلمه * العين المؤجرة * بعد مضي بعض الملك *
المؤجرة * فليس لاحدهما الامتناع * من التسليم والتسلم في باقى المدة * اذا لم
يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيها لاجله فان كان فيها * اى في العين المؤجرة *
وقت كذلك * كبيوت مكة ومنى وحوانيثها من الموسم فانه لا يرغب فيها بعد الموسم فلو لم
يسلم في الوقت الذي يرغب لاجله * خبر في قبض الباقي * كما في البيع كذا
في البحر ولو سلمه المفتاح فلم يقدر على الفتح لضيقه ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب
الاجر والا لا اشياء قلت وكذا لو عجز المستأجر عن الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليمه

لان التخلية لم تصح صير فيه ولو اختلفا بحكم الحال ولو بوهنا فبينة المُوَجَّر ذخيرته وكذا
 البيع وقيل ان قال له اقبض المفتاح وافتح الباب فهو تسليم والا لا كما بسطه المصنف*
 وللمُوَجَّر طلب الاجر للدار والارض كل يوم والمدة كل مرحلة* اذا اطلقه ولو بين تعيين*
 وللخياطه ونحوها* من الصنائع* اذا فرغ وسلم* فهلكه قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا اكل من
 عمله اثر وسالا اثر له كحمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم بحر* وان* وصليته* عمل في بيت
 المستأجر* نعم لو سرق بعن ما خا ط بعضه اراهم مبعن ما بناه فله الاجر بحسابه على المنصب
 بحر وابن كمال* ثوب خاطه الخياط باجر ففتقه رجل قبل ان يقبضه رب الثوب فلا اجر
 له* بل له تضمين الغاتق* ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو الغاتق فعليه
 الاعادة* كانه لم يعمل بخلاف فتق الاجنبي وهل للخياط اجر التفصيل بلا خياطة الاصح
 لا اشباهه لكن في حاشيتها معزيا للمضمرات المفتى به نعم وقال المصنف ينبغي ان يحكم العرف
 انهمي ثم رأيت في التاتارخانية معزيا للكبرى ان الفتوى على الاول فتأمل* وللخياط
 طلب الاجر* للخبز في بيت المستأجر بعد اخر اجه من التنوير* لان تمامه بذ لك باخراج
 بعضه بحسابه جوهره* فان احترق بعد* اي بعد اخر اجه بغير فعله* فله الاجر لتسليمه
 بالوضع في بيته* ولا غرم* لعدم التعدي وقالا يغرم مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمن
 الخبز واعطاه الاجر ولو احترق قبله لا اجر* له* ويغرم* اتفاقالنقصيرة بحر ودرر*
 وان لم يكن الشجر فيه* اي في بيت المستأجر سواء كان في بيت الخباز ولا* فاحترق*
 او سرق* فلا اجر له* لعدم التسليم حقيقة* ولا ضمان* لو سرق لانه في يد امانة خلافا
 لهما وهي مسألة الاجر المشترك جوهره* وان* احترق الخبز او سقط من يد* قبل
 الاخراج فعليه الضمان* ثم اما لك بالتيار* فان ضمنه قيمته مخبوزا لاهل الاجر وان
 ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر له* للهلاك قبل التسليم ولا يضمن الحطب والملح* وللطبخ بعد الغرف*
 الا اذا كان لاهل بيته جوهره* والا صل في ذلك العرف* فان افسد* اي الطعام*
 الطباخ او احرقه او لم ينضجه فهو ضامن* للطعام ولو دخل بنار الخبز او لطبخ بها فوقعت
 منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن الاذن لا يضمن صاحب الدار لو احترق شيء من
 السكان لعدم التعدي جوهره* وضرب* اللبن بعن الاقامة* وقالوا بعن تشرجه اي جعل

بعضه على بعض ويقولهما يفتى ابن كمال معز باللعين وهذا إذا ضرب به في بيت المستأجر
فلو في غير ملكه فلا أجر حتى يعد منصرفاً عنه ومسرجاً عند هماز يلغى فروع الملبس على
اللبن والتراب على المستأجر وادخال الحمل المنزل على الحمل لا صبه في الجوالق
أو صعوده للغرفة إلا بشرط وإيكاف دابة للحمل على المكارع وكذا الحبال والجوالق
والحجر على الكاتب واشترط الورق عليه يفسد مظهرية * ومن * كان * لعمله أثر في العين
كالصباغ والقصار حبسها لأجل الأجر * وهل المراد بالأنوعين مملوكة للعامل كالنشا والغرام
مجرد ما يعاين ويرأى قولان أصحهما الثاني فغسل الثوب وكسر الغستق والخطب والطحان
والخياط والخفاف وحالق رأس العبد لهم حبس العين بالأجر على الأصح مجتنب * وهذا
إذا كان حالاً أما إذا كان * الأجر * مؤجلاً فلا يملك حبسها كعمله في بيت المستأجر لتسليمه
حكمًا ويضمن بالتعدي ولو في بيت المستأجر غاية * فان حبس فضاء فلا أجر ولا ضمان *
لعدم التعدي * ومن لا أثر لعمله كالحمال * على ظهر أوداته * والملاح * وغسل الثوب
أي لتطهيره لا لتحسينه مجتنب فليحفظ * لا يتحبس * العين للآجرة * فلو حبس ضمن
ضمان الغصب * وسيجى في بابها * وصاحبها بالشيء إن شاء ضمنه قيمتها * أي بدلها
شرعاً * محمولة وله الأجر وإن شاء غير محمولة ولا أجر * جوهرية * وإذا شرط عمله بنفسه *
بان يقول له أعمل بنفسك أو بيدك * لا يستعمل غيره إلا الظاهر فلها استعجال غيرها *
بشرط وغيره خلاصة * وإن أطلق كان له * أي للآجير * أن استأجر غيره * إذا
بالاستيجار أنه لودفع لاجنبى ضمن الأول والثاني وبه صرح في الخلاصة وقيل بشرط العمل
لأنه لو شرطه اليوم أو غدا فلم يفعل وطالبه مراراً ففطر حتى سرق لا يضمن وإجاب سمس الأئمة
بالضمان كذا في الخلاصة * وقوله على أن تعمل إطلاق لا يقييد * مستصفاً * فله أن يستأجر
غيره استأجره ليأتي بغيره له فمات بعضهم فبأن يبقى فله أجر بحسبه * لأنه أو في بعض
المعقود عليه وقيل بقوله * لو كانوا * أي عياله * معلومين * أي للعاقل * إن يكون الأجر
مقابلاً بجملة * والآن * يكونوا معلومين * فله * أي له كل أجر ونقل ابن الكمال أن
كانت المرونة تقل بنقصان عدد هم فبحسبه والأكله * استأجر رجلاً لبصال قط * أي كتاب *
أوزاد إلى زيد أن رده * أي المكتوب والهاد * لموته * أي زيد * أو غيبته لا شيء له *

لان نقضه بعودة كالحياط اذا خاط ثم فتق وفي الخاتمة استاجره لين هب لموضع كن اريد عو
فلانا باجر مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلان وجب الاجر * فان دفع القط الى
ورثته * في صورة الموت * او من يسلم اليه اذا حضر في * صورة * غيبته وجب الاجر
بالك هاب * وهو نصف الاجر المسمى كن افي الدرر والغرر وتبعه المصنف ولكن
تعقبه المحشون وعولوا على لزوم كل الاجر لكن في القهستاني عن النهاية انه اذا شرط
المجبي بالجواب فنصفه والا فكله فليكن التوقيق * واذا وجد * ولم يوصله اليه لم يجب له
شي لانتهاء المعقود عليه * وهو الايصال واختلف فيما لمزقه * متولى ارض الوقف آجرها
بغير اجر المثل يلزم مستأجرها * اى مستأجر ارض الوقف لا المتولى كما غلط فيه بعضهم *
تمام اجر المثل * على المفتى به كما في البحر عن التلخيص وغيره وكذا حكم وصي واب
كما في مجمع الفتاوى * يقتضى بالضمنان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا *
يفتى * بكل ما هو نافع للوقف * فيما اختلف فيه العلماء حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة
الغاشية نظر للوقف وصيانة لحق الله تعالى حارم القدسي * مات الاجر وعليه ديون *
حتى فسخ العقد بعد تعجيل البدل * فالمستأجر * لو عين في بدله ولو بعقل ناسل اشباه * احق
بالمستأجر من غرمائه * حتى يستوفى الاجرة المعجلة * الا انه لا يسقط الدين بهلاكه * اى
بهلاك هذا المستأجر لانه ليس برهن من كل وجه * بخلاف الرهن * فانه مضمون باقل من
قيمه ومن الدين كما سيجي * في باب مجمع الفتاوى فروع الزيادة في الاجرة من المستأجر
تصح في المدة وبعد ها واما الزيادة على المستأجر فان في الملك ولو ليطم لم تقبل كما لو رخصت
وان في الوقف فان الاجارة فاسدة آجرها الناظر بلا عرض على الاول لكن الاصل صحتها
باجر المثل ولو ادعى رجل انها بغبن فاحش فان اخبر القاضي ذو خبرة انها كاذب
فسخها وتقبل الزيادة وان شهد وارقت العقد انها باجر المثل والا فان كانت اضرارا
تعنتا لم تقبل وان كانت الزيادة اجر المثل فالمختار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضي
ثم يوجرها ممن زاد فان كانت دارا او حانوتا او ارضا فارغة عرضها على المستأجر فان
قبلها فهو احق ولزومه الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر زيادة اجر المثل وادعى
انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها آجرها المتولى وان كانت مزروعة لم

تصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى او غرس فان كان استاجرها مشاهرة فانها تورجر لغيره اذ افرغ الشهر ان لم يقبلها لان عقادها عند رأس كل شهر والبناء يتملكه الناظر بقيمته مستحق القلع للوقف او يصبر حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم تورجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع واما اذا زاد اجرا للمثل في نفسه من غير ان يزيد احد فللمتولى نسخها وعليه الفتوى وما لم تفسخ كان على المستاجر المسمى اشباه معزبا للصغرى قلت وظاهر قوله والبناء يتملكه الناظر الخ انه يتملكه لجهة الوقف تهرأ على صاحبه وهذا هو الارض تنقص بالقلع والا شرط رضا كما في عامة الشروح منها البحر والمنح فيعمل عليها لانها الموضوعة لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى وفي فتاوى مؤيد زاده من الوقف معزبا للغصولين حانوت وقف بنى فيه ما كنه بلا اذن متوليه ان لم يضر رفعه رفعه وان ضره هو المضيع ماله فليتر بص الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذ ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذ لا بد له على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اطلحوا ان يجعلوا ذلك للوقف بشمن لا يجاوزا قل القيمتين منزوعا ومبني فيه صح ولولحق الآخر دين رفع الامر الى القاضي فيفسخ العقد وليس للآخر ان يفسخ بنفسه وعليه الفتوى وتجوز بمثل الاجرا وبأكثر او باقل مما يتغابن فيه الناس بما لا يتغابن به فتكون فاسدة فيؤجره اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره باجرا للمثل او بزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر انتهت وفي فتاوى الحانوتي بينة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة أولا اجرة للمثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض قال وبه اجاب بقية المذاهب فليحفظ والله اعلم *

* باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها *

اي في الاجارة تصح اجارة حانوت * اي دكان * ود اربلايان ما يعمل فيها * لصرفه للمتعارف * و * بلايان * من يسكنها * فله ان يسكنه غيره باجارة غيرها كاسمجي * وله ان يعمل فيها * اي الحانوت والدار * كل ما اراد * فيتم ويربط دوابه ويكسر حطابه ويستنجي بجلاره ويتخذ بالوعة ان لم تضر ويطن برحى اليد وان ضره يغتنى فنية * غير انه لا يسكن * بالبناء للغاغل والمفعول * حل اذا اوقصارا او طجانا من غير رضى المالك واشتراطه * ذلك * في عقد

الاجارة * لانه يوهن البناء فيمتوثف على الرضاء * ولو اختلفا في الاشهر ايا فالقول للموَجِر * كما
 لو انكرا صل العقل * وان اقاما البينة فالبينة بنية المستاجر * لا ثباتها الزيادة خلاصة وفيها
 استاجر للقصاره فله الحد اذ ان اتحد ضررها ولو فعل ما ليس له لزمه الاجروان انهم به
 البناء ضمنه ولا اجر لانهم لا يجتمعان * وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها *
 وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل يبطل التقييد لانه غير مفيد بخلاف ما يختلف به كما سيجي
 ولو اجر باكثر تصدق بالفضل الا في مسئلتين اذا آجرها بخلاف الجنس او اصلح فيها شيئا ولو
 اجرها من الموَجِر لا تصح وتنسخ الاجارة في الاصح احر معزيا للجوهره وسيجي تصحيح
 خلافة فتنبه * * تصح اجارة * ارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع
 فيها او قال على ان ازرع فيها ما اشاء * كيلا تقع المنازعة والافهى فاسدة للجهالة و
 تنقلب صحيحة بزرعها ويجب المسمى وللمستأجر الشرب والطريق ويزرع زرعين ربعا
 وخريفا ولوم يمكنه الزراعة للحال لاحتمالها السقي او كرى ان امكنه الزراعة في مدة العقل
 جازوا الا وتماه في القنية * آجرها وهي مشغولة بزرع غيره ان كان يحق لا تجوز * الاجارة
 لكن * لو حصه وسلمها انقلبت * جائزة * ما لم يستحصل الزرع * فتجوز ويؤمر بالمصادو
 التسليم به يغتني بزراية * الا ان يؤجرها مضافة * الى المستقبل فتجوز مطلقا * وان كان
 الزرع * بغير حق صحت * لا مكان التسليم بجبره على قلعه ادرك او لا فتاوى
 قارعى الهداية وفي الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة بعنى ويؤمر بالتفريغ وابتداء المدة
 من حين تسليمها وفي الاشياء استأجر مشغولا ونازعاصح في الفارغ فقط وسيجي في المتفرقات *
 * تصح اجارة ارض * للبناء والغرس * وسائر الا نفعات كطبخ آجر وخزف و
 مقيلا ومراحا حتى تلزم الاجرة بالتسليم امكن زرعها ام لا بحر * فان مضت المدة قلعهما
 وسلمها فارغة * لعدم نهايتهما * الا ان يغرم له الموَجِر قيمته * اى البناء والغرس *
 مقلوعا * بان تقوم الارض بهما وبدونها فيضمن ما بينهما اختيار * ويتملكه * بالنصف
 عطف على يغرم لان فيه نظر الهما قال في المحرر وهذا الاستثناء من لزوم القلع على
 المستاجر فاناد انه لا يلزمه القلع لو رضى الموَجِر بدفع القيمة لكن ان كانت تنقص
 بتملكها جبراطى المستأجر والا فبرضاء * او يرضى * الموَجِر عطف على يغرم * بتركه *

اى البناء والغرس * فيكون البناء والغرس لهن او الارض لهن * وهذا الترك ان
 باجر فاجارة والا فاعارة فلها ان يؤاجرهما لثا ويقسما الاجر على قيمة الارض بلا
 بناء وعلى قيمة البناء بلا ارض فيأخذ كل حصته مجتنب وفي وقف القنية بنى فى الدار المسبلة
 بلا اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف يجبر القيم على دفع قيمته للبانى الخ * ولو استأجر
 ارض وقف وغرس فيها * وبنى * ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجرا استبقاؤها باجر
 المثل اذ لم يكن فى ذلك ضرر * بالوقف * لو ابى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك *
 كذا فى القنية قال فى البحر وبهذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة وهى منقولة ايضا فى
 اوقاف الخصاص * والرطوبة * لعدم نهايتها * كالشجر * فتقلع بعد مضي المدة ثم المراد
 بالرطوبة ما يبقى اصله فى الارض ابد او انما يقطف ورقه ويباع او زهره واما اذا كان له
 نهاية معلومة كما فى العجل والجزر والباذنجان فينبغى ان يكون كالزرع يترك باجر المثل
 الى نهايته كذا حرره المصنف فى حواشي الكنز وقواه بما فى معاملة الخانية فليحفظ قلت
 بقى لوله نهاية معلومة لكنها بعيدة طويلة كالقصب فيكون كالشجر كما فى فتاوى ابن السبكي
 فليحفظ * والزرع يترك باجر المثل الى ادراكه * رعاية للجانين لان له نهاية
 كما مر * بخلاف موت احدهما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى * على حاله * الى التصاد *
 وان انفسخت الاجارة لان ابقاءه على ما كان اولى ما دامت المدة باقية اما بعد ها فباجر
 المثل * ويلحق بالمستأجر المستعير * فيترك الى ادراكه باجر المثل * واما الغاصب فيؤمر
 بالقلع مطلقا * لظلمه ثم المراد بقولهم يترك الزرع باجرا بقضاء او بعقلهما حتى لا يجب
 الاجر الا باحدهما كما فى القنية فليحفظ بحر * وتصح * اجارة الدابة للوكوب والتحمل والثوب
 للبس لا * تصح اجارة الدابة * ليجنبها * اى لاجل ان يعملها جنبة بين يديه * ولا
 يركبها ولا * تصح اجارتها ايضا * لاجل * ان يربطها على باب داره ليراه الناس *
 فيقال له فرس * او * لاجل ان * يزين بتمته * او حانوته * بالثوب * لما قل منا ان
 هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا فسدت فلا اجر وكذا الواستأجر بيتا ليصلى فيه او طيبا
 ليشمه او كتابا لو شعره ايقراه او مصحفا شرح وصانته * وان لم يقيدها براكب ولا لبس
 وراكب من شاء * وتعين اول راكب ولا بس ولو لم يمين من يركبها فسدت

للجهاز وتقلب صحبة ركوبها * وان قيل براكب او لا بس فخالف ضمن اذا عطبت
 ولا اجر عليه وان سلم * بخلاف حانوت اقل فيه حل اذا ملاحيث يجب الاجر اذا سلم لانه
 لما سلم تبين انه لم يخالف وانه مما لا يوهن الدار كما في الغاية لانه مع الضمان ممتنع *
 ومثله * في الحكم * كل ما يختلف بالمستعمل * كالفسطاط * وفيما لا يختلف فيه بطل تقييد
 به كما لو شرط سكنى واحد له ان يسكن غيره * لما مر ان التقييد غير مفيد *
 وان سمى نوعا وقد راكك بر له حمل مثله واخف لا اضر كالملمح * والاصل
 ان من استحق منفعة مقدره بالعقل فاستوفاه او مثلها او دونها جاز ولو اكثر لم يجز ومنه
 تحميل وزن البر تظنا لا شعير افي الاصح * ولو اردف من يستمسك بنفسه وعطبت الدابة
 يضمن النصف * ولا اعتبار للنقل لان الادمي غير موزون وهذا * ان كانت الدابة *
 تطيق حمل الاثنين والافالكل * بكل حال * كما لو حملة * الركب * على عاتقه * فانه يضمن
 الكل * وان كانت تطيق حملها * لكونه في مكان واحد * وان كان * الرديف * صغيرا
 لا يستمسك يضمن بقدر ثقله * كحملة شيا آخر ولو من ملك صاحبها كولد النانة لعدم الاذن
 وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان يسأل اهل الشجرة كم يزيد ولوركب على موضع الحمل
 ضمن الكل لما مر وكذا الواس ثيابا كثيرة ولو ما يلبسه الناس ضمن بقدر ما زاد مجتنب *
 واذا اهلك بعد بلوغ القصد وجب جميع الاجر * لركوبه بنفسه * مع التضمن * اى لنصف
 القيمة لركوب غيره ثم ان ضمن الركب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع لو مستأجر امن
 المستأجر والا لا قيل بكونها عطبت لانها لو سلمت لزم المسمى فقط وبكونه اردفه لانه لو اقلع
 في السرج صار غاصبا فلا اجر عليه بحر عن الغاية لكن في السراج الوهاج عن المشكل ما يخالفه
 مليتا مل عند الفتوى كيف وفي الاشباه وغيرها ان الاجر والضمان لا يجتمعان * واذا
 استأجر ليحمل عليها قد ارفح حمل عليها اكثر منه فعطبت ضمن مازاد الثقل * وهذا اذا
 حملها المستأجر * فان حملها صاحبها * بيد * وحده فلا ضمان على المستأجر * لانه هو المباشر
 عما دية * وان حملا * الحمل * معا * ووضعا * عليها * وجب النصف على المستأجر * بفعله
 وهذا فعل ربهما مجتنب * ولو كان البر مثلا * في جوفين فحمل كل واحد * منهما * جوقا
 اى وعاء كعمل من لا * وحده * ووضعا * عليها * معا ومتعاقبا * لا ضمان على المستأجر * ويجعل

حمل المستأجر ما كان مستحقاً بالعقد غاية ومغادة أنه لضمان علي المستأجر سواء تقدم
 أو تأخر وهو الوجه ومن ثمة حولنا عليه على خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح المصنف
 قلت وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله * وكذا لضمان لو حمل
 المتأجر أو لا ثم رتبة الدابة وان حملها ربها أو لا ثم المستأجر ضمن نصف القيمة * انتهى
 قتيبة * وهذا * أي ما مر من الحكم * إذا كانت الدابة * المستأجرة * تطبق مثله إما
 إذا كانت لا تطبق فجميع القيمة لازم * على المستأجر زيلعي * ويجب عليه كل الأجر *
 الأجر للحمل والضمان للزيادة غاية وإذا زاد بالزيادة منها من جنس المسمى فلمن غيره
 ضمن الكل كما لو حمل المسمى وحده ثم حمل عليه الزيادة وحدها بحر قال ولم يتعرضوا
 للأجر إذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط وان حملها المستأجر لان منافع الغصب لا
 تضمن عندنا ومنه علم حكم المكارث في طريق مكة * ضمن بضر بها وكسبها * بلجامها
 لتقييد الأذن بالسلاطة حتى لو هلك الصغير بضر بالاب أو الوصي للتأديب ضمن لو توعه
 بزجر وتعييرك وقال لا يضمنان بالمتعارف وفي الغاية عن التهمة الأصح رجوع الإمام
 لقولهما * لا * يضمن * بسوقها * اتعاقا وظاهراً الهداية ان للمستأجر الضرب للأذن العرفي
 وأما ضربه دابة نفسه فقال في القنية عن أبي حنيفة لا يضر بها صلاً ويخاصم فيما زاد
 على التأديب * و * ضمن * بنزع السرج * وضع * الأيكاف * سواء أركف بمثله
 أو لا * وبالإسراج بما لا يسرج * هذا الحمار * بمثله في جميع قيمته * ولو بمثله أو أسرجها مكان
 الأيكاف لا يضمن إلا إذا زاد وزناً فيضمن بحسابه ابن كمال * كما * يضمن * لو استأجرها
 بغير لجام فاللجام بلجام لا يلجم بمثله * وكذلك الوايل له لان الحمار لا يختلف باللجام وغيره
 غاية * أو سلك طريقاً غير ما عينه * المالك * ونفاوتاً * بعد أو وعراً أو خوفاً بحيث لا يسلكه
 الناس ابن كمال * أو حمله في البحر إذا قيل بالبر مطلقاً * سلكه الناس أو لا لخطر
 البحر فلم يقيّد بالبر لضمان * وان بلغ * المنزل * له الأجر * لحصول المقصود *
 ضمن بزرع رطبة وقد أمر بالبر ما نقص * من الأرض لان الرطبة أضرم البر * ولا أجر *
 لأنه غاصب إلا فيما استثنى كما سيجي قيد بزرع الأرض لأنه بالقل ضرراً لا يضمن ويجب
 الأجر * و * ضمن * بخياطة قباء وأمر بقميص قيمة ثوبه وله * أي صاحب الثوب * أدخل

القباء ودفع اجر مثله * لا يجاوز المسمى * الا جارة الفاسدة * وكذا اذا خاطبه
سراويل * وقد امر بالقباء فان الحكم كذا لك * في الاصح * فتقييد الد رر بالقباء اتفاقي *
و * ضمن * بصبغه اصغر وقد امر باحمر قيمة ثوب ابيض وان شاء * المالك * اخذه واعطاه
ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له واوصى رديا ان لم يكن * الصبغ * فاحشا لا يضمن * الصباغ * وان *
كان * فاحشا * عند اهل ذمه * يضمن * قيمة ثوب ابيض خلاصة فروع قال للخياط اقطع
طوله وعرضه وكفه كل افعاء ناقصا ان قد را صبع ونحوه عفو وان اكثر ضمنه قال ان كفا في قميصا
فاتقطعه بد رهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمن ولو قال ايكفيني قميصا فقال نعم فقال اقطعه
فاتقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن نزل الجمل في مغازة ولم ير تحمل حتى نسل المال بسرقة
او مطر ضمن لو السرقة والمطر غالبا خلاصة وفي الاشياء استعان برجل في السوق لبيع متاعه
فطلب منه اجرا فالجدة لعادتهم وكذا الوادخل رجلا في حانوته ليعمل له وفي الد رر
دفع غلامه او ابنه لحائك مدة كذا يعلمه النسخ وشرط عليه كل شهر كذا اجاز ولو لم يشترط
فبعد التعليم طلب كل من المعلم والمولى اجرا من الآخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل
وفيهما استأجر دابة الى موضع فجاوزها الى آخر ثم عاد الى الاول فعطبت ضمن مطلقا في الاصح
كما في العارية وهو قولهما راجع اليه رجع الامام كما في مجمع الفتاوى وفيه خوف المكارئ فراجع
واعاد الحمل لمحله الاول لا اجر له وينبغي ان يجبر على الاعادة وفيه دفع ابريسما الى صباغ
ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه وردة على فلم يرد ثم هلك لاضمان وفيه سئل ظهير الدين عن
استأجر رجلا ليعمل له في الضيعة فلما خرج نزل المطر وامتنع بسببه هل له الاجر قال لا استأجر
دابة ليحملها كذا فمرضت فحملها دونه هل للمستكرئ الرجوع بحصته قال لا لانه رضى
بن لك استأجر رجلا فمرضت فحملها دونه هل للمستكرئ الرجوع بحصته قال لا لانه رضى
تسقط حصته مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسا من الطحن استأجر حماما سنة فغرق مدة هل يجب
كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان منتفعار وفي الوهبانية قال شعير ويسقط في وقت العماره
مثل ما * لو انهم بعض الدار فالهدم بحزر * وخالف في قدر العماره امر * يقدم فيها
قوله لا المعمر * قلت ومفاده رجوع المستأجر بما ثبت على المجرى بمجرى الا مر يعنى
الا في توروبا لوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا

تفسخ به ما لم يقسمها المستأجر بحضرة المورج وهو الاصح واذا بنيت لاختيار له وفي سنكى
 عرصتها لا يجب الا جرقاله ابن الشحنة قلت وفي نعيمه نظرو لعله اريد المسمى اما
 اجرة المثل او حصّة العرصة فلا ما نع من لزومها فتأمله وسيجي في فسحها ما يقول فتنبه
 استأجرهما ما وشرط حط اجرة شهرين للعطلة فان شرط حطه قدر العطلة صح بزيادة
 اجرة السجن والسجان في زماننا يجب ان تكون علي رب الدين خزائن الفتاوى انقضت
 مدة الاجارة ورب الارباع غائب فمكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه السنة
 لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والد ارني يد امرأته
 لان المرأة لم تسكنها باجرة آجر دارة كل شهر بكن الفلك الفسخ عند تمام الشهر فلو غاب
 المستأجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومناحه فيهما لم يكن للآجر الفسخ مع المرأة لانها ليست
 بنصف والحيلة اجارتها الاخر قبل تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى فتنعقل الثانية فتخرج
 منها المرأة وتسلم للثاني خاتمة والله تعالى اعلم *

* باب الاجارة الفاسدة *

الفاسد * من العقود * ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا
 اصلا * لا باصله ولا بوصفه * وحكم الاول * وهو الفاسد * وجوب اجر المثل
 بالاستعمال * لو المسمى معلوما ابن كمال * بخلاف الثاني * وهو الباطل فانه لا اجر فيه
 بالاستعمال حقائق * ولا تملك المنافع في الاجارة الفاسدة بالقبض بخلاف البيع
 الفاسد * فان المبيع يملك * بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبضها المستأجر ليس
 له ان يورجها ولو آجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا وللاول نقض الثانية بحرم معنى المصلحة
 وفي الاشياء المستأجر فاسد الوأجر صحيحا جازو سمجي * تفسد الاجارة بالشروط
 المخالفة لمقتضى العقل فكل ما افسد البيع * مما مر * يفسد ها * كجهالة ما جور او احرارة او
 مدة او عمل وكشرط طعام عبد وعلف دابة ومرومة دار ومغارمها وعشرون ذراج ومونة
 رد اشياء * وتفسد ايضا * بالشيوع * بان يورج نصيبا من داره ان نصيبه من دار مشتركة
 من غير شريكه او من احد شريكه انفع الوسايل وعدا * فيه في الفصل الثامن و
 احترز بسالا صلي * عن المطارعي فلا يفسد ها على المهور كان اجرا لكل ثم فسح في البعض او

أجر الواحد فئات احد هما او بالنعكس وهي الجملة في اجارة المشاع كما لو قضى بجوازه *
 الا اذا أجر * كل نصيبه او بعضه * من شريكه * فتجوز وجوازه بكل حال وعليه القنول زيلعي
 وبحر معزبا للمغني لكن رده العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المغني شاذ مجبول
 القائل فلا يعول عليه قلت وفي البدل ائع لو أجر مشاعا يحتمل القسمة فنقسم وسلم حازل زوال
 المانع ولو باطلها الحاكم ثم قسم وسلم لم يجز ويفتق بجوازه لوالبناء لرجل والعرصة لا آخر
 فصولين من الفصل الحادي والعشرين يعني الوسط منه * وتفسد * بجهالة المسمى *
 كله او بعضه كتسمية ثوب اداة او مائة درهم طلى ان يرمها المستاجر لصيرورة المزمة من
 الاجرة فيصير الاجر مجبولا * وتفسد * بعد ما التسمية * اصلا او بتسمية خمر او خنزير *
 فان فسدت بالاخيرين * بجهالة المسمى وعدم التسمية * وجب اجرا للمثل * يعني الوسط منه ولا
 ينقص عن المسمى لا بالتمكين بل * باستيفاء المنفعة * حقيقة كما مر * بالغاما بلغ * لعدم ما يرجع اليه
 ولا ينقص عن المسمى * والا * تفسد بهما بل بالشرط والشروع مع العلم بالمسمى * لم يزد * اجر المثل *
 علي المسمى * لرضائهما به * وينقص عنه * لفساد التسمية واستثنى الزيلعي ما لو استأجر دارا
 طلى ان لا يسكنها فسدت ويجب ان سكنها اجر للمثل بالغاما بالغ وحمله في البحر على ما اذا جهل المسمى
 لكن ارجعه قاضيخان في شرح الجامع الى جهالة المسمى فانهم وعلى كل فلا استثناء فتنبه قلت
 وينبغي استثناء الوقف لان الواجب فيه اجر للمثل بالغاما بالغ فتأمل * فان أجرد ادة * تغريغ
 على جهالة المسمى * بعبد مجبول فسكن مدة ولم يدفعه فعليه للمدة اجر المثل بالغاما بالغ وتفسخ
 في الباقي * من المدة * أجر حانوت كل شهر بكذا صح في واحد فقط وفسد في الباقي * لجهالتها
 والاصل انه متى دخل كل فيما لا يعرف منتهاه وتعين ادناه واذا تم الشهر فلكل فسحها بشرط
 حضور الآخر لانتفاء العقل الصحيح * وفي * كل شهر سكن في اوله * هو الليلة الاولى ويومها عرفا
 وبه يفتى * صح العقل فيه * ايضا وليس للموخر اخرجه حتى ينقضي الا بعد ركا لو عجل اجرة
 شهرين فاكثر لكونه كالمسمى زيلعي * الا ان يسمى الكل * اى جملة شهر معلومة فيصح لزوال
 المانع * واذا أجرها سنة بكذا صح وان لم يسمى أجر كل شهر * وتقسم سوية * واول المدة
 ما سمي * ان سمي * والافوقت العقل * هو اولها * فان كان * العقل * حين يهمل *
 بضم ففتح اى يبصر الهلال والمراد اليوم الاول من الشهر شمسي * اعتبر الاهلة والا

فالايام * كل شهر ثلثون يوما وقال لا يعم الاول بالايام والباقي بالاهلة * استأجر عبدا
باجر معلوم وبطعامه لم يجز * لجها له بعض الاجر كما مر * وجاز اجارة الحمام * لانه
عليه الصلوة والسلام دخل حمام الجحفة لتعارف الناس وقال عليه السلام ما رآه المؤمنون
حسنا فهو عند الله حسن قلت والمعروف وقفه على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر * و *
جاز * بناؤه للرجال والنساء * هو الصحيح للحاجة بل حاجتهم اكثر لكثرة اسباب
اغتسالهم وكرامة عثمان مضمولة على ما فيه كشف عورة زيلعي وفي احكامات الاشياء
ويكره لها دخول الحمام في قول وتيل الالمريضة او نغساء والمعتدل ان لا كراهة مطلقا
فأت وفي زماننا لاشك في الكراهة لتتقق كشف العورة وقد مر في النفقة * والحجام *
لانه عليه الصلوة والسلام احتجم واعطى اجرتة وحديث النهي عن كسبه
منسوخ * والظئر * بكسر فهمز المربعة * باجر معين * لتعامل الناس بخلاف بقية
الحيوانات لعدم التعارف * و * كذا * بطعامها وكسوتها * ولها الوسط وهذا عند الامام
لجريان العادة بالتوسعة على الظئر شفقة على الولد * وللزوج ان بطأها * خلافا
لمالك * لا في بيت المستأجر * لانه منك فلا يدخله * الا باذنه * والزوج * له في نكاح
ظاهر * اي معلوم بغير الاقرار * فستأجر مطلقا * شانه اجارتها او لاني الاصح * ولو
غير ظاهر * بان علم باقرارهما * لا * يفسدها لان قولهما لا يقبل في حق المستأجر * وللمستأجر
فستأجر يحبلها ومرضها ونجورها * فجور ابيننا ونحو ذلك من الاعذار * لا بكفرها * لانه
لا يضر بالصبي * ولو مات الصبي او الظئر انتقضت * الاجارة * ولو مات ابوه لا وعليها
غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودهنه * بفتح الدال اي طليه بالد من للعرف
هو معتبر فيما لا نص فيه * لا * يلزمها * نمن شيء من ذلك * وما ذكره محمد رح من ان الد من
والريحان عليها فعادة اهل الكوفة * وهو * اي ثمنه * واجرة عملها على ايده ان لم يكن
له * للصغير * مال والا نفى ماله * لانه كالفقة * فان ارضعته بلبس شاة او غن ته بطعام
ومضت الملة لا اجر لها * لان الصحيح ان المعقود عليه هو الارضاع والتربية لا اللبن
والتغذية عناية * بخلاف ما لود فنته الى خاد مها حتى ارضعته * او استأجرت من
ارضعته حتى تستحق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على الاصح شرذبل الى عن الذخير ذوا

آجرت نفسها ذلك لقوم آخرين ولم يعلم الاولون فارضت عليها و فرغت اثمت ولها الاجر
 كاملا على الفريقين شبهها بالاجير الخاص والمشارك وتماه في العناية * لا تصح الاجارة
 لعسب التيس * وهو نزوه علي الاناث * ولا لاجل المعاصي مثل * الغنا والنوح و
 الملاهي * ولو احدث بلا شرط يباح * ولا لاجل الطاعات مثل * الاذان والحج والامامة
 وتعليم القرآن والفقه ويفتى اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان و
 يجبر المستأجر على دفع ما قبل * فيجب المسمى بعقد واجر المثل اذا لم يذكر مذكرا شرح وهبانية
 من الشركة * ويحبس به * به يفنى * ويجبر * على دفع الحلو المرسومة * هي ما يهدى
 للمعلم على رؤس سور القرآن سميت به لان العادة اهداء الحلواني * ولو دفع
 غزلا لا خير لينسجه له بنصفه * اى بنصف الغزل * واستأجر بغلا ليحمل طعامه ببعضه او
 ثورا ليطحن به ببعض دقيقه * فسدت في الكل لانه استأجره بجزء من عمله والاصل
 في ذلك نهيه عليه الصلوة والسلام عن تقييد الطحان وقد منادى في بيع الوفاء والحيلة ان يفرز
 له الاجرا ولا ويسمى تقييدا بلا تعيين ثم يعطيه تقييدا منه فيجوز ولو استأجره ليحمل له نصف
 هذا الطعام بنصفه الآخر لا اجر له اصلا لصيرورته شريكا وما استشكله الزيلعي اجاب
 عنه المصنف قال وصرحوا بان دلالة النص لا عموم لها فلا يخصص عنها شئ بالعرف
 كما زعمه مشائخ بلخ * او * استأجر * خباز ليخبز له كذا * كقفيذ دقيق * اليوم بدرهم *
 فسدت عند الامام لجمعه بين العمل والوقت ولا ترجيح لاحد مما فيغضي للمنازعة
 حتى لو قال في اليوم ا و على ان تفرغ منه اليوم جازت اجماعا * او ارضا بشرط
 ان يثنىها * اى يحرقها مرتين * او يكرئ انهارها * العظام * او يسرقها *
 لبقاء اثر هذه الافعال لرب الارض فلم يبق لم تغسل * او * بشرط ان * يزرعها بزرعة ارض
 اخرى * لما يجي * ان اجنس بانفراده يحرم النساء وقوله * فسدت * جواب الشرط وهو قوله ولو
 دفع الخ * وصحت لو * استأجرها * على ان يكرئها و يزرعها او يسقيها و يزرعها * لانه شرط
 يقتضيه العقل * ولو استأجره لحمل طعام * مشترك * بينهما فلا اجر له * لانه لا يعمل شئاً
 لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر * كراه من استأجر الرهن من المرتين * فانه لا
 اجر له لنفعه به لانه وفي جواهر الفتاوى او استأجر حماما فدخل المورجر مع بعض اصل قائمه

الحمام لا اجر عليه لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شي من الاجر لانه ليس بمعلوم * استأجر ارضا ولم يكرائه يزرعها او امي شي يزرعها * فسدت الا ان يعتم بخلاف الدار لو قوعه على السكنى كما مرواذا فسدت * فزرعها فمضى الاجل * عاد صحيحا * فله المسمى * استحسانا وكذا الولم يمض الاجل لار تغايج الجهة لة بالزراعة قبل تمام العقل قلت فلرحل ف قوله فمضى الاجل كقاضيخان في شرح الجامع لكان اولي * وان استأجر حمارا الى بغل اد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك * الحمار * لم يضمن * لفساد الاجارة فالعين امانة كما في الصحيحة * فان بلغ فله المسمى * لما مر في الزراعة * فان تنازعا قبل الزرع * في مسألة الزراعة * او الحمل * في مسئلتنا * فسخت الاجارة دفعا للفساد * لقيامه بعد * استأجر دابة ثم حمل الاجارة في بعض الطريق وجب عليه اجرا ما ركب قبل الانكار ولا يجب لما بعد * عند ابي يوسف راح لانه بالمجود صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى درر و كانه لا قول الا امام وفي الاشياء تصر الثوب المجود فان قبله فله الاجر والا لا وكل الصباغ والنساج * اجارة المنفعة بالمنفعة تجوز اذا اختلفا * جنسا كاستيجار سكنى دار بزراعة ارض * واذا اختلف الا * يجوز كاجارة السكنى بالسكنى واللبس باللبس والركوب بالركوب ونحو ذلك لما تقر بان الجنس بافراد * يحرم النساء فيجب اجر المثل باستيفاء النفع كما مر لفساد العقل * استأجره ليصيد له او يستطب * له * فان وقت * لذ لك وقتا * جاز * ذلك * والا لا * فلم يوقت وعين الخطب فسل * الا اذا عين الخطب وهو * امي الخطب * ملكه فيحوز * مجتبي وبه يغتنى صير فنية فروع استأجر امرأته لتخبز له خبز اللاكل لم يجوز للبيع جاز صير فيه آجرت دارها لزوجهها فسكنها فلا اجر خانيه واشباه قلت لكن في حاشيتها تنوير البصائر عن المضمرات معزى للكبرى قال قاضيخان هنا الفتوى على صحتها لتبعيتها له في السكنى فليحفظ و جاز اجارة الماشطة لتزوين العروس ان ذكر العمل والمدة بزيادة و جاز اجارة القناه والنهر مع الماء به يغتنى لعموم البلوى مضمرات *

*** باب ضمان الاجير ***

الاجراء على ضرر بين مشترك وخاص فالاول من يعمل لا لواحد * كالخياط ونحوه * او يعمل له عملا غير موقت * كان استأجره للخياطة في بيته غيرة مقيم به كان اجير امشركا

وان لم يعمل لغيره * او موقتا بلا تخصيص * كان استا جرة لرعي غنمه شهرا. ان رهم كان
مشتركا لان يقول ولا ترعى غنم غيرى وسيتمضم ويضى جواهر الفتاوى استا جرحا ثا
لينيح ثوبا ثم اجر الحائك نفسه من آخر للنسج صح كلا العقد ين لان المعقود عليه العمل
لا المنفعة * ولا يستحق * المشترك * الا جرح حتى يعمل كالقصار ونحوه * كفتال وحمال وملاح
ودلال وله خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف المحل مجتبى * ولا * يضمن آدميا
مطلقا لانه متاعا هلك بلا عمله وقيل يصلح على نصف قيمته ويجبر عليه واجرة بحسابه ان
ضمنه في مكان كسره والحجام ونحوه ان جاوز المعتاد ضمن الزيادة ما لم يهلك فيضمن
نصف دية النفس ففي قطع الختان الحشفة الدية ان برئ ونصفها ان مات لموته بفعلين
ما ذون فيه وغير ما ذون * ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان * لان شرط الضمان
في الامانة باطل كالمودع * وبه يفتى * كما في عامة المعتمرات وبه جزم اصحاب المتون
نكان هو المذنب خلا فالما في الاشياء وافتمى المتأخرون بالصالح على نصف القيمة وقيل
ان الاجير مصلحا لا يضمن وان بخلافه يضمن وان مستورا الحال يؤمر بالصالح عمادية
قلت وهل يجبر عليه حرر في تنوير البصائر نعم كمن تمت مدته في وسط البحر او البرية تبقي
الاجارة بالبحر * ويضمن ما هلك بعمله كتخريق التوب من دقه وزلق الحمال وغرق
السفينة * من مذبح جاوز المعتاد لا بخلاف الحجام ونحوه كما يأتى عمادية والفرق في
الدرر وغيرها على خلاف ما يحته صدر الشريعة فتأمل لكن قوى القهستاني قول صدر
الشرعية فتنبه وفي المنية هذا اذا لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة فان كان لا
يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه وفيها حمل رب المتاع متاعه
على الدابة وركبها فساقتها المكارى فعثرت وفسد المتاع لا يضمن اجماعا قلت و
قد مناعن الاشياء معزى للزبلى ان الودعة باجر مضمونة للمحفظ * ولا يضمن به بني آدم
مطلقا ممن غرق في السفينة او سقط عن الدابة وان كان بسوقه او قوده * لان الآدمى
لا يضمن بالعقل بل بالجناية ولا جنابة لاذنه فيه * وان انكسروا في الطريق * ان شاء
المالك * ضمن الحمال قيمته في مكان حملة ولا اجرا وفي موضع الكسر واجرة بحسابه * وهذا
لو انكسر بصلبه والابان زاحمه الناس فانكسر فلا ضمان خلا ذالهما * ولا ضمان على الحجام

وبزاع * اى بيطار * ونصاد ولم يجاوز الموضع المعتاد فان جاوز * المعتاد * ضمن
 الزيادة كلها اذ الم يملك * المجنى عليه * وان هلك ضمن بنصف دية النفس * لتلفها بما ذون فيه
 وغير ما ذون منه فيتنصف ثم فرع عليه بقوله * فلو قطع الختان الشفة وبرئ المقطوع تجب عليه
 دية كاملة * لانه لما برئ كان عليه ضمان الشفة وهى عضو كامل كاللسان * وان مات فالواجب
 عليه نصفها * لتصل تلف النفس بفعلين احدهما ما ذون فيه وهو قطع الخلق والآخر
 غير ما ذون فيه وهو قطع الشفة فيضمن النصف ولو شرا على السجام ونحوه العمل على وجه
 لا يبرى لا يصح لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المتاد فيضمن عماديه وفيها سئل صاحب
 المحيط عن نصاد قال له غلام اربع ا فصل ني نفصله فصل امعتاد ا فمات بسببه قال تجب دية
 السر وقيمة العبد على عاقلة الغصاة لانه خطأ وسئل عن فصل ثأما وتركه حتى مات من
 السيلان قال يجب التصاص * والثانى وهو * الاجير * الخاص * ويسمى اجير وحل *
 وهو من يعمل لواحد عملا موقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه فى المدة وان لم يعمل
 كمن استؤجر شهرا للخلعة او شهرا لرعى الغنم * المسمى باجير مسي بشلاف مالو
 اخر المدة بان استأجر للرعى شهر حيث يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يشتم غيره ولا
 يرعى لغيره فيكون خاصا وتقيقه في الدرد وليس للشخص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص
 من أجرته بقدر ما عمل متاوىل النوازل * وان هلك فى المدة نصف الغنم او اكسر * من
 نصفه * فله الاجرة كاملة * ما دام يرعى منها شيئا ما مر ان المعقود عليه تسليم نفسه جوهرة
 وظاهر التعليل بقاء الاجرة لو هلك كلها وبه صرح فى العمادية * ولا يضمن ما هلك فى يد
 او بعمله * كتشريق الثوب من دونه الا اذا تم الفساد فيضمن كما مودع ثم فرع على هذا
 الاصل بقوله * فلا ضمان على ظئر فى صبي ضاع فى يد ما او سرق ما عليه * من التحلى
 لكونها اجير وحل وكذا الاضمان على حارس السوق وحافظ الختان * وصح ترديد الاجر
 بالترديد فى العمل * كان خطه فارسيا فبد رهم او روميا فبد رهمين * وزمانه فى الاول *
 كذا بخط المصنف ملحقا ولم يشرحه وسيوضح قال شيخنا الرملى ومعناه يجوز فى اليوم الارل
 دون الثانى كان خطه اليوم فبد رهم او غل ا فنصفه * ومكانه * كان سكنت هذه
 فبد رهم او هذه فبد رهمين * والعالم * كان سكنت عطارا فبد رهم او حاد ا فبد رهمين

* والمسافة * كان ذهبت الكوفة فبد رم او البصرة فبد رهمين * والعمل * كان
 حملت شعير فبد رهم او بر فبد رهمين وكن الوخير بين ثلثة اشياء ولوبين اربعة لم
 يجز كما في البيع ويجب اجر ما وجد الا في تغيير الزمان فيجب بشيا طته في الاول ما
 سمى وفي الغل اجر الماثل لايزاد علي درهم ولو خاطه بعد غل لايزاد على نصف درهم
 وفيه خلا فهما * بنى المستأجر تنورا او دكانا * عبارة الدرر او كانونا * في الدار المستاجرة
 فاحترق بعض بيوت الجيران او الدار لضمان عليه مطلقا * سواء بنى باذن رب الدار
 ام لا * الا ان يجاوز ما يصنعه الناس * في وضعه وايقاد نار لا يوقد مثلها في التنور
 والكانون * استأجر حمارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجز به بعد الطلب لا يضمن
 كل اراع ذل من قطيعة شاة فخاف على الباقي * الهلاك * ان تبعها * لانه انما ترك الحفظ
 بعد ر فلا يضمن كل فع الودبعة حال الغرق وقالوا ان كان الراعي مشتركا ضمن ولو خلط
 الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الدواب بانها الغلان وان لم يمكنه ضمن
 قيمتها يوم الخلط والقول له في قدر القيمة عمادية وليس للراعي ان ينزل على شي منها
 بلا اذن ربها فان فعل فعطبت ضمن وان نزل بلا فعله فلا ضمان جوهره * ولا يسافر بعبد
استأجره للمخمة * لمشغته * الابشر * لان الشرط املك عليك ام لك وكذا لو عرف بالسفر
 لان المعروف كالمشروط * يخلاف العبد الموصى بخدمته فان له ان يسافر به مطلقا * لان موثقه
 عليه * واو سافر * المستأجر * به * فهلك * ضمن * قيمته لانه غاصب * ولا اجر عليه و
ان سلم * لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل * ولا يسترد مستأجر
 من عبد * او صبي * مجنور * اجر ادفعه اليه لاجل عمله * لعوده باعد الغراغ * استسحانا *
 ولا يضمن غاصب عبد ما اكل * الغاصب * من اجرة * الذي آجر العبد نفسه به لعدم
 تقومه عند ابي حنيفة * كما * لا يضمن اتفاقا * لو آجره الغاصب * لان الاجر له لملكه *
وجازل لعبد قبضها * لو آجر نفسه لا لو آجره المولى الا بوكالة لانه العاقل عناية * فلو وجدها
مولاه * قائمة * في يدها * لبقاء ملكه كمسروق بعد القطع * استأجر عبد اشهرين
 شهر اباربعة وشهر الخمسة صح على الترتيب * المذكور حتى لو عمل في الاول فقط فله
 اربعة وبعبكسه خمسة * اختلفا * الاجر والمستأجر * في اباق العبد او مرضه او جرى ماء

الرحى حكم الحال فيكون القول قول من شهد له * الحال * مع يمينه كما يحكم * الحال *
 لرباع شجر فيه ثمر واختلفا في بيعه * اى الثمر * معها * اى الشجر * فالقول قول من فى
 يد الثمر * والاصل ان القول لمن يشهد له الظاهر وفي الخلاصة انقطع ماء الرحى سقط من
 الآجر بحسابه ورتعاد عادت ولو اختلفا في قدر الانقطاع فالقول للمستأجر ولو في نفسه
 حكم الحال * والقول قول رب الثوب * يمينه * فى القميص والقباء والسمرة والصغرة *
 كل * فى الاجرة وعد مه * وقال ابو يوسف ان كان الصانع معاملا له فله الاجر والا لا
 وقيل * اى وقال محمد * ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيام حاله بها *
 اى بهذه الصنعة * كان القول قوله * بشهادة الظاهر * والا فلا وبه يفتى * زيلعي
 وهذا بعد العمل اما قبله فيتحقق ان اختيار فرع فعل الاجير في كل الصنائع يضاف
 لاستاذة فيما تلغه يضمنه الاستاذ اختيار يعني ما لم يتعد فيضمنه هو عمادة وفي الاشباه
 ادعى نازل الخان وداخل الحمام وساكن المعد للاستغلال الغصب لم يصح والاجر
 واجب قلت وكذا مال اليتيم على المفتى به قنية وفيها الاجرة للارض كالخراج على
 المعتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط
 ما بعد قلت وهو ما اعتمد في ان لو الحية لكن جزم في الشائبة برأية عدم سقوط
 شئ حيث قال اصاب الزرع آفة فهلك او غرق ولم ينبت لزم الاجر لانه قد زرع ولو
 غرقت قبل ان يزرع فلا اجر عليه انتهى *

* باب فسخ الاجارة *

تفسخ * بالقضاء والرضا * بخيار شرط وراوية * كالبيع خلا فاللشاعي * وخيار *
 عيب * حاصل قبل العقد او بعد * بعد القبض او قبله * يغوت النفع به * صفة عيب *
 كخراب الدار وانقطاع ماء الرحى * انقطاع ماء * الارض * وكذا لو كانت تسقي بماء
 السماء فانقطع المطر فلا اجر خانية اى وان لم تنفسخ على الاصح كما مروى البهورة
 لوجاء من الماء ما يزرع بعضها فالمستأجر بالخيار ان شاء فسخ الاجارة كلها او ترك ودفع بحساب
 ما روى منها ونى اللول الحية لو استأجرها بغير شربها فانقطع ماء الزرع على وجه لا يرجى
 فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجى منه السقي فالاجر واجب وفى لسان الحكام استأجر

حما ما في قرية ففرعوا ورحلوا سقط الاجر عنه وان نغر بعض الناس لا يسقط الاجر *
او يخل * عطف على يغوت * به * اي بالنفع بحيث ينتفع به في الجملة * كمرض العبد ودبر
الابنة * اي قرحتها وسقوط حائط دار وفي التبيين لو انقطع ماء الرحى والبيت مما ينتفع
 به لغير الطحن فعليه من الاجرة حصته لبقاء بعض المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته *
فان لم يخل * العيب * به او ازاله المؤجر * او انتفع بالخل * سقط خياره * لزوال
السبب * وعماره الدار * المستأجرة * وتطمينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء على
رب الدار * وكذا كل ما يخل بالسكنى * فان ابنى صاحبها * ان يفعل * كان للمستأجر ان
يخرج منها الا ان يكون * المستأجر * استأجرها وهي كذلك وقد رآها * لرضاها بالعيب *
واصلاح ماء البئر والبالوعة والمخرج على صاحب الدار * لكن * بلا جبر عليه * لانه
 لا يجبر على اصلاح ملكه * فان فعله المستأجر فهو متبرع * وله ان يخرج ان ابنى ربها خانية
 اي الا اذا رآها كما مروى في الجوهرة وله ان يتفرد بالفسخ بلا قضاء ولو استأجر دارين
 فسقطت او تعيبت احد بهما فله تركهما لو عقل عليهما صفة واحدة قلت وفي حاشية الاشباه
 معزيا للنهائية ان العبد رظاه ويتفرد وان مشتبه لا ينغرد وهو الاصح * وبعد * عطف
 على بخيار شرط * لزوم ضرر لم يستحق بالعقد ان يبقى العقل كما في سكون ضرر
استأجر لقلعه وموت عرس واختلاعهما استأجر * طباخ * لطبخ وليمتها * * بعد *
لزوم دين * سواء كان ثابتا * بعيان * من الناس * او بيان * اي بينة * او اقرار *
الحال انه * لا مال له غيره * اي غير المستأجر لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المعجلة
تستغرق قيمتها اشباه * * * بعد * افلاس مستأجر دكان ليتجرو * بعد * افلاس خياط
يعمل بماله * لا بآبائه * استأجر عبد الخياط فترك عمله * * بعد * بل اء مكترى دابة
من سفر * ولو في نصف طريقه فله نصف الاجر ان استويا صعوبة وسهولة والا فبقدر شرح
 وهبانية وخانية * بخلاف بدل المكارى * نانه ليس بعن راذي مكنه ارسال اجيره وفي
 الملتقى ولو مرض فهو عن رفي رواية الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالاولى يفتى ثم قال
 ولو استأجر دكانا لعمل الخياطة فتركه لعمل آخر فعن ركن الواستأجر عقار اثم اراد السفر
 انتهى وفي القهستان سفر مستأجر دار للسكنى عن ردون سفر مؤجرها ولو اختلفا

فالقول للمستأجر فيمختلف بأنه عزم علي السفر وفي الواو الجية تحوله عن صنعته الى غيرها
 عن روان لم يغلس حيث لم يمكنه ان يتعاطاها فيه وفي الاشباه لا يلزم المكارى الذهاب
 معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر بتخليتها * و * بخلاف * ترك خميلة مستأجر
 عبد لم يخط لي عمل * متعلق بترك * في الصرف * لا مكان الجمع * و * بخلاف * بيع ما اجره *
 فانه ايضا ليس بعذر ربن ون لحوق دين كما مر يوقف بيعه الى انقضاء مدتها وهو المختار
 لكن لو قضى بجوازه نفذ وتامه في شرح الوهبانية وفيه معنى للخانية لو باع الاجر المستأجر
 فاراد المستأجر ان يفسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع الراهن الرهن للمرتين ففسخه *
 وتنفسخ * بلا حاجة الى الفسخ * بموت احد العاقلين * عندنا لا يجزئه مطابقا *
 عقولها لنفسه * الا لضرورة كموته في طريق مكة ولا حاكم في الطريق تنبقي الى مكة فيرفع
 الامر الى القاضي ليفعل الاصلح فيؤجرها له لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة
 الا ياب ان يرهن على دفعها وتقبل البينة هنا بلا خصم لانه يربى الاخذ من ثمن ما في يده
 اشباه وفي الخانية استأجر دارا وحامها وارضها شهر افسكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني
 ان معد الللاستغلال نعم والا لا به يغتنى قلت فكل الوقف ومال اليتيم وكن الوتقضاء
 المالك وطالبه بالاجر فسكن يلزمه الاجر بسكنائه بعد ولو سكن المستأجر بعد موت المؤجر
 هل يلزمه اجر ذلك قيل نعم لمضيه علي الاجارة وقيل هو كالمسئلة الاولى وينبغي ان لا يظهر
 الا نغساخ هنا ما لم يطالبه الوارث بالنقرىغ او بالتزام اجر آخر فلو معد الللاستغلال لانه
 وصل مجتهد فيه وهل يلزم المسمى او اجر المثل ظاهر القنية الثاني وتامه في شرح الوهبانية
 وفي المنية مات احد هما والزرع بقل بقى العقل بالمسمى حتى يترك ويعد المنة بالاجر
 المثل وفي جامع الفصولين لو رضى الوارث وهو كبير ببقاء الاجارة ورضى به المستأجر
 جاز انتهى اى فيجعل الرضاء بالبقاء انشاء عقل اى ليجوزها بالتعاطى فتأمل وفي حاشية
 الاشباه المستأجر والمرتين المشتري احق بالعين من سائر غير ماء لو العقل صحيحا ولو فاسدا
 فاسوة الغرماء فليحفظ * فان عقلها لغيره لا * تنفسخ * كوكيل * اى بالاجارة واما
 الوكيل بالاستيجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستيجار وتوكيل بشراء المنافع
 فصا دكا لتوكيل بشراء الاعيان فيصير مستأجر لنفسه ثم يصير مؤجر للموكل فهو معنى قولنا

ان الوكيل بالاستعجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة قلت ومثله في شرح
المجمع والبرازية والعمادية ثم قال المصنف قلت هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من
ان الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى المولى واما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للمولى
ابتداءً وبه جزم في الكنز وهو الاصح كما في البصر فلا يستقيم والله اعلم انتهى قلت و
تعقبه شيخنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لا تغا قهم على عدم عتق قريب
الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب للعتق والفساد للملك المستقر ثم قال والحاصل ان
الاصح ان الاجارة لا تنسخ بموت المستأجر والنقل به مستفيض انتهى والله اعلم * ووصي *
واب وجد وقاض * ومتولى الوقف * لبقاء المستحق عليه والمستحق حتى لو مات المعقود له
بطلت درر الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع غلته له كما في وقف الاشياء معزيا للوهابية
قال واطلاق التون بخلافه قلت وباطلاق المتون انتهى قارى الهداية فكان هو المذهب
المعتمد كما قاله المصنف في حاشيته على الاشياء ولد اقال في الاشياء بعد اربع اوراق
لا تنسخ الاجارة بموت مؤجر الوقف الا في مستثنتين ما اذا آجرها الواقف ثم ارتد ثم مات
لبطلان الوقف برده وفيما اذا آجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ وفي وقف
فتاوى ابن نجيم سئل اذا آجر الناظر ثم مات فاجاب لا تنسخ الاجارة في الوقف بموت
المؤجر والمستأجر كذا رأيت في عدة نسخ لكنه مخالف لما في اجارة فتاوى قارى الهداية
فتنبه وفيها ايضا لا تنسخ بموت المتولى ولو الغلة له بمفرده فتنبه وفي الغيظ الواقف لو
آجر الوقف بنفسه ثم مات نفى الاستحسان لا تبطل لانه آجر لغيره ومثله في البرازية
وفي السراجية وحكم عزل القاضي والمتولى كالموت فلا تنسخ * و * تنسخ ايضا * بموت
احد المستبجرين او مؤجرين في حصته * او حصته الميت لو عقل هال نفسه * فقط * وبقيت في
حصته الحي فرع في وقف الاشياء تحلية البعيد با طلة فلو استأجر قرية وهو بالمصر لم
تصح تخليتها على الاصح فينبغي للمتولي ان يذهب للقرية مع المستأجر وغيره فيخلي
بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله احياء مال الوقف فليحفظ قلت لكن نقل محشيها ابن
المصنف في زواجر الجواهر عن بيوع فتاوى قارى الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من
الذهاب اليها او الى دخول فيها كان نابضا والا فلا فتنبه انتهى مسامحة لى شمسى احرق

حسائل * اى بقايا اصول تصب محصور في * ارض مستأجرة او مستعارة * ومثله ارض بيت المال المعدة لحط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد قلت وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع في الارض يضمن ما احرقته في مكانه بنفس الوضع لا ما نقلته الريح على ما عليه الفتوى قاله شيخنا * فاحترق شيء من ارض غيره لم يضمن * لانه تسبب لامباشرة * ان لم تضطرب الرياح * فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون مباشرا * وكذا كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه * اى في ذلك الموضع * لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيء * سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه * بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق الوضع * حيث يضمن الواضع اذا تلف به شيء وهو في مكانه وكذا بعد ما زال لا يزيل كوضع جرة في الطريق ثم آخر آخرى فتد حرجتا فانكسر تاضمن كل جرة صاحبه وان زال بيزيل كريح وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كما حققه في الخانية ثم فرع عليه بقوله * فلو وضع جرة في الطريق فاحترق بذلك شيء ضمن * لتعدى به بالوضع * وكذا * يضمن * في كل موضع ليس له فيه حق المرور الا اذا هبت به * اى بالموضوع * الريح فلا ضمان * لنسخها فعله وكذا الدوح حرج السيل الحجر * وبه يفتى * خانية ولو اخرج الحد بد من الكير في دكانه ثم ضربه بمطرقة فخرج الشرار الى الطريق واحرق شيئا ضمن ولو لم يضربه واخرجه الريح لازيلعى * سقى ارضه سقيا لا تحمله فتعدى * الماء الى ارض جاره * فانسلها * ضمن * لانه مباشر لا متسبب * اتعد خياط او صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف * سواء اتعد العمل ام اختلف كخياط مع قصار * صح * استحسانا لانه شركة الصنائع فهذه ابرجها منه يقبل وهذا الحد اتعد يعمل * كاستيبار جمل لحمل عليه محملا اورا كمين الى مكة وله الحمل المعتاد ورؤيته احب * وكل اذا لم يرأ الطراحة والليف وفي الولو الجية ولو تكارر الى مكة ابلا مسماة بغير اعيانها جاز ويجعل المعقود عليه حملا في ذمة المكارر والابل آلة وجهاتها لا تفسد قلت فما يغلقه الحجاج من الاجارة للحمل والركوب الى مكة بلا تعيين الابل صحيح والله اعلم * استأجر حملا لحمل مقل ار من الزاد فاكل منه ردعه * من زاد ونحوه * قال لغاصب دارة فرغها والا فاجرتها كل شهر بكذا فلم يفرغ

وجب * على الغاصب * المسمى * لان سكرته رضاء * الا اذا انكر الغاصب ملكه وان
 اثبت * بهيمة لانه اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة * واقر * عطف على انكر * به * اى
 بملكه * * لكن * لم يرص بالاجر * لانه صرح بعلم الرضاء فى الاشباه السكوت فى الاجارة
 رضاء وقبول فلو قال للساكن اسكن بكذ او الا فانتقل او قال الراعى لا ارضى بالمسمى بل
 نكذ انسكت لزوم ما سمي بقى لو سكت ثم لما طال به قال لم اسمع كلامك هل يصدق ان به صمم
 نعم والا لا عملا بالظاهر * للمستأجر ان يؤجر المؤجر * بعد قبضه قيل وقبله * من غير مؤجره
 واما من مؤجره فلا * يجوز وان تخلل ثالث به يفتى للزوم تملك المالك وهل تبطل الاول
 بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبانية قلت وصححه قاضى خان وغيره وفى المضمرات وعليه
 الفتوى وقد مناعن البحر معزيا للجوهرة الاصح نعم واقره المصنف ثمه ونقل هنا عن
 الخلاصة ما بغيد انه ان قبضه منه بعد ما استأجر بطلت والا فلا يمكن التوفيق فتأمل وهل
 تسقط الاجارة ما دام فى يد المؤجر خلاف مبسوط فى شرح الوهبانية * وكله باستيجار
 عقار ففعل * الوكيل * وقبض ولم يسلها * اى لم يسلم الوكيل العين المؤجرة * اليه *
 اى الى الموكل * حتى مضت المدة * فالاجر على الوكيل لانه اصيل فى الحقوق * ورجع
 الوكيل بالاجر على الامر * لنيايته عنه فى القبض فصار قابضا حكما * وكذا * الحكم *
 ان شرط * الوكيل * تعجيل الاجر وقبض * الدار * ومضت المدة ولم يطلب الامر * الدار
 منه فانه يرجع ايضا لصيرورة الامر قابضا بقبضه سالم يظهر المانع * وان طلب * الامر الدار *
 وايلى * الوكيل * لتعجيل * الاجر * لا * يرجع لانه لما حبس الدار بحق لم يبق يد
 يد نيابة فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا يلزمه الاجر * يستحق القاضى الاجر على كتب
 الوثائق * والمحاضر والسجلات * قد رما يحوز لغيرة كالمفتي * فانه يستحق اجرا لمثل
 على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة باليد ومع هذا
 الكف اولى احتراز عن الثقيل والقال وصيانة لماء الوجه عن الابتال بزيادة وتمايه
 فى قضاء الوهبانية وفى الصيرفية حكم وطلب اجرة ليكتب شهادته جاز وكذا المفتى لوفى
 البلاء غير وقيل مطلقا لان كتابته ليست بواجبة عليه وفيها استأجره ليكتب له تعويذا
 لاجل السحر جاز ان بين له قد ركا غن والخطا وكذا المكتوب * المستأجر لا يكون خصما

لمد على الاجارة والرهن والشراء * لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين * بخلاف
المشتري * والموصوب له للملكهما العين وهل يشترط حضور الآخر مع المشتري قولان *
وتصح الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والا يضاء
الوصية والقضاء والا مارة والطلاق والعناق والوقف * حال كون كل واحد مما ذكر *
مضافا * الى الزمان المستقبل كآجر تلك او فاسختك رأس الشهر صحح بالاجماع * لا يصح
مضافا للاحتمال كل ما كان تمليكا للمال مثل * البيع واجازته ونسخه والقسمة والشركة
والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال وانراء الدين * وقد مر في منفرقات البيوع *
زاد اجر المنزل في نفسه من غير ان يزيد احد فلم يتولى فسخها ومالم يفسخ كان على المستأجر
المسمى * به يغتني * فسخ العقل بعد تعجيل البدل فللمعجل حبس البدل حتى يستوفى
مال البدل * صححا كان العقل او فاسد الوالعين في يد المستأجر فليست بفسخ * استأجر
مشغولا وفارغاص في الفارغ فقط * لا المشغول كما مر لكن حرر مضي الاشياء ان الراجح
صححة اجارة المشغول ويؤمر بالتفريق والتسليم مالم يكن فيه ضرر فله فسخها فتنبه * استأجر
شاة لارضاع ولده او جديده لم يبيز * لعدم العرف * المستأجر فاسد اذا آجر صححا
جازت * لو بعد قبضه في الاصح منية * وقيل لا * وتقدم الكل والكل في الاشياء فروع
اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهي صححة لان العبرة للمعاني وقد منه
في الجهاد صح استتجار قلم بيمان الاجر والمدة استأجر شيئا لينتفع به خارج المصرفا ينتفع به
في المصرفان كان ثوبا لزم الاجر وان كان دابة لاساقها ولم يركبها لزم الاجر الا لعن ربها
اخطاء الكاتب في البعض ان الخطاء في كل ورقة خير ان شاء اخذها واعطى اجر مثله او
تركه عليه واخذ منه القيمة وان في البعض اعطاء بحسب به من المسمى المصير في باجر اذا
ظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسب به ان دلني على كذا فله كذا
فد له اجر مثله ان مشى لاجله من دلني على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله
الا اذا عين الموضع استأجره لسفر حوض عشرة في عشرة وبين العمق فحفر خمسة في خمسة كان
له ربع الاجر الكل من الاشياء وفيها حازا استتجار طريق للمروور ان بين المدة نلت وفي
حاشيتها هن اقولها وهو المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على كذا اجاز لان

الاجرة يتعين بدلالته وفي الغاية دأرى لك اجارة هبة صحت غير لازمة فكل نسخها و
لو بعد القبض فليست وفي لزوم الاجارة المضافة تصحيحان وايدى عدم لزومها بان عليه
الفتوى وفي المجتبى لا تجوز اجارة البناء وعن محمد تجوز لو منتععا به كجل اروسقف وبه
بفتى ومنه اجارة بناء مكة وكرة اجارة ارضها وفي الوهبانية شعرو في الكلب والبازي
قولان والبناء * كام القرى ا وارضها ليس تؤجر * ولودفع الدلال ثوبا لتأجر * يقلبه
لوراح ليس يخسر * ومن قال قصدي ان اسافر فانسيت * فحلفه او فاسأل رفا قالين كروا *
ويغسخ من ترك التجارة ما اكترى * ولو كان في بعض الطريق وموؤجر * له نسخها الو
مات منها معين * واطلق يعقوب وبالضعف ينكر * وايجار ذى ضعف من الكل جائز * ولو ان
اجرا المثل من ذاك اكتر * ومن مات مد يونا واجر عقاره * فرفاه للمستأجر الحبس اجدر *
* كتاب المكاتب *

مما سبته للاجارة ان في كل منهما ملك الرقبة لشخص ومنفعته لغيره * الكتابة * لغة من
الكتب وهي جمع الحروف سمى به لان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة وشرعا * تحرير
المملوك يد * اى من جهة اليد * حالا ورقبة مالا * يعني عند اداء البذل حتى لو اداه
حالا لا عتق حالا * وركنها الايجاب والقبول * بلفظ الكتابة او ما يؤدى معناه * وشرطها
كون البذل * المذكور فيها * معلوما * قد رده وجنسه وكون الرق في المحل قائما * لا * كونه
مجمعا او مؤجلا * لصحتها بالحال * وحكمها في جانب العبد انتقاء الحجر * في الحال
* وثبوت الحرية في حق اليد لا الرقبة * الا بالاداء * وفي * جانب * المولى نبوت ولاية
مخالفة البذل في الحال ان كانت حالة والمملك في البذل اذا قبضه * وعوده للملك
اذا عجز * كاتب قنه ولو * القن * صغيرا يعقل بمال حال * اى نقل كله * او مؤجل *
كله * او منجى * اى مقسط على اشهر معلومة * ارفال جعلت عليك لغا تو ديه نجوما
اولها كذا وآخرها كذا فان اديته فانت حر وان عجزت فقن وقبل * العبد
ذلك * صح * وصار مكاتب لا طلاق قوله تعالى فكا تبوهم والامر للمدب على الصحيح
والمراد بالخير ان لا يضرب بالمسلمين بعد العتق فلو يضربنا لا فضل تركه ولو فعل صح ولو كاتب
نصف عبد * جاز ونصفه الآخر مأذون له في التجارة ولو اراد منعه ليس له ذلك كيلا

يُبطل على العبد حق العتق وتماه في التا تاريخانية * و * اذ اصحت الكتابة * خرج
من يد * دون ملكه * حتى يؤدى كل البذل لحد يث ابي دار * والمكاتب عبد ما بقي
عليه درهم ثم فرع عليه بقوله * وغرم المولى * العقر * ان وطى مكاتبته * لحر مته عليه *
او جني عليها * فانه يغرم ارشها * او * جنى * على ولدها واتفق * المولى * مالها *
لانه بعقد الكتابة صار كل منهما كالا جنبي نعم لاحد ولا قود علي المولى للشبهة شمني *
ولو اعتقه عتق مجانا * لا سقاط حقه * و * نسل * ان كاتبه على خمر او خنزير * لعدم
ماليته في حق المسلم فلو كانا ذميين جاز * او * على * قيمته * اى قيمة نفس العبد
لجهالة القدر * او على عين معينة لغيره * لعجزه عن تسليم ملك الغير * او على مائة
دينار ليرد * سيد * عليه * وصيفا * غير معين لجهالة القدر * فهو * اى عقد الكتابة *
فاسل * في الكل لما ذكرنا * فان ادى * المكاتب * الشمر عتق * بالاداء * وكذا الخنزير *
لما ليتهما في الجملة * وسعى في قيمته * باللغة ما بلغت يعني قبل ان يترافعا للقاضي ان
كمال * و * اعلم انه متى سمي مالا ونسلت الكتابة بوجه من الوجوه * لم ينقص من
المسمى * بل يزداد عليه * ولو * كاتبه * على ميتة ونحرها * كالد * بل * العقد لعدم
ماليتها اصلا عند احد فلا يعتق بالاداء الا اذا علقه بالشرط صريحا فيعتق للشرط لا
للعقد * وصح * العقد * على حيوان بين جنسه فقط * اى لا نوعه وصفته * ويؤدى
الوسط او قيمته * ويجبر على تبولها * و * صح ايضا * من كافر كاتب قذا * كافرا * مثله
على خمر * لما ليته عند هـ * معلومة * اى مقدرة ليعلم البذل * و * اى * من المولى
والعبد * اسلم فله قيمة الشمر عتق بقبضها * ان تعليق عنقه باداء الشمر لكن مع ذلك يسعى
في قيمته كما مر * و * صح ايضا على * خد مته شهراله * اى للمولى * او لغيره * او ححر ثمر
او بناء دارا ذابين قد والمعمول والاجر بما يرفع النزاع * لحصول الركن والشرط *
لا تفسل الكتابة بشرط * اشبههم بالانكاح انتل اء لانها مبادلة بغير مال وهو انصرف * الا ان يكون
الشرط في صلب العقد فتفسد لشبهه بالبيع انتهاء لانه في البذل مال هو لاصل والله اعلم *

* باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله *

وما لا يجوز * للمكاتب البيع والشراء * ولو مسابا * يسير * والسفر وان شرط * المولى *

على ماله وتزويج أمته وكنا به عبد والولاء له ان ادعى * الثاني * بعد حقه والى * بان ادته قبله
 اراد يامعا * فليس * لا التزوج بغير اذن مولاه * ولا الهبة ولو بعوض * ولا التصديق الا
 بمسير منهما * ولا التكفل مطلقا * ولو باذن مولاه بنفس لانه تبرع * ولا الاقراض و
 اعتاق عبد ولو بمان وبيع نفسه منه وتزويج عبد * لنقصه بالمهر والنفقة * واب ووصى
 وقاض وامينه في رقيق صغير * تحت حجرهم * كمكاتب * فيما ذكر * بخلاف مضارب
 وما ذون وشريك * ولومها وضة على الاشبه لا اختصاص تصرفهم بالتجارة * ولو اشترى
 اياه او ابنه مكاتب عليه * تبعها والمراد قرابة الولاد لا غير * ولو اشترى * ممرما * ذير
 الاولاد * كالاخ والعلم لا يكاتب عليه خلا فلهما * ولو اشترى ام ولد * مع ولد * منها *
 وكذا لو اشترى انا ثم شراه جورة * لم يجز بيعها * لتبنيها لولدها * وكن * لا تدخل في
 كتابه * ثم نزع عليه بقوله * فلا تعتق بعته ولا يفسخ نكاحه * لانه لم يملكها * فجاز له
 بطلانها بملك النكاح وكذا المكاتبه اذا اشترت بعها غير ان لها بيعه مطلقا لان الحرية
 لم تثبت من جهتها * ولو ملكها بل ونه * امى بل ون الولد * جاز له بيعها * خلا فلهما
 وان ولد له من امته ولد * فاعاده * فكاتب عليه * تبع له * كان * كسبه له * لانه كسب
 كسبه * زوج * المكاتب * امته من عبد * فكاتبهما فولدته دخل في كتابتها وكسبه * و
 قيمته لو قتل * لها * لان تبعيتها ارجح * مكاتب او ما ذون نصح امه زعمت انها حرة باذن
 مولاه * متعلق بنكح * فولدت منه ثم استحققت فالولد رقيق فلمس له اخله بالقيمة * خلافا
 لمحمد لانه وال المغرور وخصا المغرور بالسراجم الصابة واستشكله الزيلعي * ولو اشترى
 المكاتب امه شراء فاسل افوطها ثم ردها للغسل * لشرائها * او شرها * فاستحققت
 وجب عليه العقر في حالة الكتابة * قبل عتقه له خوله في كتابته لان الاذن بالشراء
 اذن بالوطع * ولو وطئها * بنكاح * بلا اذن * اخل به * بالعقر * منزل حقيق * امى
 عنقه لعدم دخوله فيها كما مر * والمآذون كالمكاتب فيهما * في الفصلين * واذا ارادت
 مكاتبه من سبيها * فلها الخياران شاءت * مضت على كتابتها * وتأخذ العقر منه * او
 ان شاءت * عجزت * نفسها * وهى ام ولد * وينبت نسبه بلا اتصال ية لانها ملكة رقبة *
 ولو كاتب شخص ام ولد * او ولد بر صبح وعنقت * ام الولد * ميتا باموته * بالاستيلاء *

وسعى المد برفى ثلثي قيمته * ان شاء * او * سعي * في كل البدل بموت سيد فقير * لم
يترك غيره * ولود بر مكاتبه صح فان عجز بقى مد برا والا سعى في ثلثي قيمته * ان شاء *
او * في * ثلثي البدل بموته * اى المولى * معسرا * لم يترك غيره * وان * كان * مات
موسرا بحيث يخرج * المد بر * من الثلث عتق * بالتكبير * وسقط عنه بدل الكتابة كما
لواعتق المولى مكاتبه * فانه يعتق مجانا لقيام ملكه * كاتبه على الف مؤجل ثم صالحه على
نصفه حالا صح * استحسانا * مريض كاتب عبد * على الغين الى سنة فمات * المريض *
و * الحال ان * قيمة المكاتب الف * درهم * ولم تجز الورثة * التأجيل ولم يترك غيره *
ادى * المكاتب * ثلثي البدل * وعند محل ثلثي القيمة * حالا والباقي الى اجله او رد
رقيقا * لقيام البدل مقام الرقبة فتنفذ في ثلثه * وان كاتبه على الف الى سنة * الحال
ان * قيمته الفان ولم يجز واذا دى ثلثي القيمة حالا * وسقط الباقي * او رد رقيقا * انفاذا
لوقوع المحاباة في القدر والنأخير فتنفذ بالثلث * حر قال لمولى عبد كاتبك فلانا *
الغائب * على الف درهم على اني ان اديت اليك الغافه وحر فكاتبه المولى علي هذا الشرط
وقبل * المولى * ثم ادى * الحر * الغاءتق * اعبد سكم الشرط وكذا لو لم يقل ان اديت
فاذا يعتق استحسانا لنفوذ تصرف الفضولي في كل ما ليس بضرر ولا يرجع الحر علي العبد
لانه متبرع * واذا بلغ العبد * هذا الامر * فقبل صار مكاتبيا * انما يحتاج لقبوله لاجل
لزوم البدل عليه * قال عبد حاضر لسيد كاتبنني عن نفسي وعن فلان الغائب فكاتبهما
فقبل * العبد * الساخر صح * العقد استحسانا في الساخر اصاله والغائب تبعه * ويهرج
ادى بدل الكتابة عتقا جميعا * بلا رجوع * ويثبت المولى علي القبول * للبدل من احدهما *
ولا بطلان * العبد * الغائب بشي * لعدم التزامه * وقبوله * الكتابة * لغو * لا يعتبر *
كرد * اياها ولو حرره سقط عن الحاضر حصنه ولو حرر الساخر او مات ادى الغائب
حصته حالا والارد قنאו او ابرا الحاضر ارضه له عتقا جميعا * وان كاتب الامة عن نفسه
وعن ابنين صغيرين لها * وقبلت * صح * استحسانا لما مر * واى ادى * من ذكر * لم
يرجع * علي الآخر لانه متبرع ويحجر علي القبول الى آخر ما مر فرع كاتب نصف
عبد * فاذا دى بالكتابة عتق نصفه وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله مكاتب على ذلك ان

وبه نأخذ حاوي القديسي *

* باب كتابة العبد المشترک *

عبد لشريكين اذن احدهما لصاحبه ان يكتب حظه باللف ويقبض بدل الكتابة فكتب *
الشريك المأذون له تغل في حظه فقط عند الامام لتجزى الكتابة عنده وليس لشريكه
فسخه لاذنه * واذن قبض بعضه * بعض اللف * فعجز فالمقبوض * كله * للقباض * لاذنه
له بالقبض فيكون متبرعا ولو قبض الالف عتق حظا للقباض * امة بين شريكين كاتبها فوطئها
احدهما فولدت فادعاه * الواطئ * ثم وطئها * الشريك * الآخر فولدت فادعاه *
الواطئ الثاني صحت دعوته لقيام ملكه ظاهرا خلا فالحما * فان عجزت * بعد ذلك
جعلت الكتابة كان لم تكن وح * فهي * في الحقيقة * ام ولد للاول * لزوال المانع من
الانتقال ووطئها سابق * وضمن * الاول * لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن
شريكه عقرها * كاملا لو طئها ام ولد الغير حقيقة * وقيمة الولد * ايضا * وهو ابنه * لانه
بمنزلة المغرور * واي * من الشريكين * دفع العقر الى المكاتبه صح * اي قبل العجز
لاختصاصها بمنافعتها اذا عجزت ترد للمولى * وان دبر الثاني ولم يطأها * والمسئلة بحالها *
عجزت بطل التلبيس وضمن * الاول * لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول *
وهي ام ولد * وان كاتبها فحررها احدهما مورا فاعجزت ضمن * المعتق * لشريكه
نصف قيمتها ورجع * الضامن * به عليها * لما تفرران الساكت اذا ضمن المعتق يرجع
عنده لا عندهما فرفع عبد لرجلين دبره احدهما ثم حرره الآخر غنيا وعكسا اعتق
المكاتب ان شاء او استسعى في الصوتين او ضمن شريكه في الاولى فقط والله تعالى اعلم *

* باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى *

مكاتب عجز عن اداء نعيم ان كان له مال سيصل اليه لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة ايام *
لانها مله ضربت لا يلاء الا عند ار * والا عجزه * الحاكم في الحال * وفسخها بطلب مولاه
او فسخه مولاه برضا ولو كانت الكتابة * فاسدة * فالمولى * له الفسخ * بغير رضا * ويملك
المكاتب فسخها * مطلقا * في الجائزة والفاسدة وان لم يرض المولى وعاد رقه * بفسخها * وما في
بدل مولاه * والمكاتب * اذا مات وله مال * بقي بالبدل * لم تنفسح وتؤدي كتابته من ماله

وحكم بعثته في آخر * جزء من اجزاء * حياته كما يحكم بعثت اولاده * المولودين في
كتابته لا قبلها * والباقي من ماله ميراث لورثته ولو * لم يترك مالا * ترك ولد اولد
في كتابته ولا وفاء بقيت كتابته وسعى * الابن في كتابة ابيه * على نجومه * المقسطة *
فاذا ادعى حكم بعثت ابيه قبل موته وبعثته * تبعاً * ولو ترك ولد الشتره * في كتابته *
ادعى البذل حبالاً اورد * الى حاله * رقيقاً * وسوداً بينهما * اما الابوان فيردان للرق
كما مات وقالان ادباً حالاً اعتقار الا لا * اشترى * المكاتب * ابنة فمات عن وفاء ورثته
ابنه * لموته حر اعن ابن حر كما مر * وكل ابنة برته * لو كان هو * اى المكاتب * وابنه *
الكبير * مكاتبين كتابة واحدة * لصيرورتهما كشخص واحد ضرورة انشاء العقل *
فان ترك * المكاتب * ولد امن حره * اى معتقه * و * ترك * ديناً بقي ببل لها * بنى الولد
فقضى به * بما جنى * على عاقلة امه * ضرورة ان الاب لم يعتق بعل * لم يكن ذلك *
القضاء * نعيمز الا بيه * لعدم المنافاة ولا رجوع قيد بالدين لان في الدين لا يأتى القضاء
بالالحاق بالام لا مكان الوفاء في الحال * ولو قضى به * بالولاء * لقوم امه بعل خصومهم
مع قوم الاب في ولائه فهره اى القضاء بما ذكر * نعيمز * لانه في فصل مجتهد فيه * وكتاب
لسيد * وان لم يكن مصرفاً * للصقة * ما ادعى اليه من الصقات فعيجز * لتبدل الملك
واصله حل بث بريرة هى لك صلقة ولنا هدية * كما في وارث * شخص * وبقرسات عن
صلقة اخذها * وارثه الغنى * و * كما في * ابن السبيل اخذها ثم وصل الى ماله وهى
في يد * اى الزكوة وكفقير استغنى وهى في يده فانها تطيب له بشلاف فقير اباح لغنى
اوها شمي عين زكوة اخذها لا يسئل لان الملك لم يتبدل * فان جنى ببل وكاتبه سيد *
جاهلاً * بينا يته * او * جنى * ما تب فلم يقض به * بما جنى * فعجز * فان شاء المولى *
دفع * العبد * اوفى * لزوال المانع بالعيجز * وان قضى به عليه * حال كونه * مكاتباً فعيجز
بيع فيه * لانتقال السبق من رقبته الى قيمته بالقضاء قيل بالعيجز لان جنائيات المكاتب عليه
في كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت قبل القضاء فعليه قيمة واحد *
ولو بعل فقير ولو اقربنا ية خطاء لزمته في كسبه ببل السكهم بها ولو لم يسكهم عليه حتى عجز
بطلت * وان ما دنا السيل لم تنفسح الكتابة كالتبوير وامومية الزوال * وكما جال الابن انا

مات الطالت * ويؤدى المال الى ورثته على نجومه * كأجل الدين بخلاف موت المطلوب
 لخراب ذمته هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو فى مرضه لا يصح تأجيله الا من الثالث *
 وان حرره * اى كل الورثة فى مجلس واحد * عتق مجانا * استحسانا ويجعل ابراء
 اقتضاء * فان حرره بعضهم * فى مجلس والاخر فى آخر * لم ينفذ عتقه * على الصحيح
 لانه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عاد رقه * مكاتب تحت امة طلقها اثنان فملكها لا
 تحمل له * ان يطأها * حتى تنكح زوجا غيره * وكذا الحر كما تقرر فى محله * كاتبا عبدا
 كناية واحدة * اى بعقل واحد * وعجز المكاتب لا يعجزه القاضي حتى يجتمعا * لانهما
 كواحد بخلاف الورثة فان القاضي يعجزه بطلب احد هم مجتبه وفيه كاتبا عبدا به بره
 يعجز احد هما فرد المولى فى الرق والقاضي ولم يعلم بكتابة الآخر لم يصح فان غاب هذا
 المردود وجاء الآخر ثم عجز فليس للآخر رده فى الرق فرع اختلف المولى والمكاتب فى
 قدر البذل فالقول للمكاتب عندنا ولا يحبس المكاتب فى دين مولاه فى الكتابة وفيما
 سوى دين الكتابة قولان سراجية قلت وفى اعتاق الوهبانية شعرونى غير جنس الحق
 يحبس سيدا * مكاتبه والعبد فيها مخير * ولا لاولاد لزوجين حررا * لمولى ابيهم ليس
 للام معبر * توفي وما وفى فامليت * من الولد يع والحي تسعى ونحضر * اى وان لم يكن معها
 ولد بيعت وان كان استسعت على نجومه صغيرا كان ولدها او كبيرا عند ما تسعى مطلقا *

* كتاب الولاء *

هو * لغة النصره والمحبة مشتق من الولى وهو الغرب وشرعا * عبارة عن التناصر بولاء
 العتاقة او بولاء الموالاة * زيلعي * ومن آثاره الارث والعقل * وولاية النكاح و
 بهن اعلم ان الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكمية تصلح سببا لارث * وسببه
 العتق على ملكه * لا الاعتاق لان بالاستيلاء وارث القريب يحصل العتق بلا اعتاق
 واما حديث الولاء من اعتق فجرى على الغالب * من اعتق * اى حصل له عتق *
 باعتاق * ولو من وصيه * او بقرع له * ككتابة وتدبير واستيلاء * او بملك قريب نولاه
 لسيده * ولو امرأة او ذميا او ميتا حتى تنفذ وصاياه وتقضى ديونه منه * ولو شرط عدله *
 لمخالفته للشرع فيبطل * ومن اعتق امته * الحال ان * زوجها قن * الغير * نولت * لا تبار

من نصف حول من عتقت لا ينتقل ولأهل الحمل الموجود عند العتق عن موالى الأم ابل
وكل الولدات والبنات من ستة اشهر والاخر لا كثر منه وبينهما اقل من نصف
حول ضرورة كونها نوا ميين فاذا ولدت بعد عتقها لا كثر من نصف حول فولاؤه لموالى الأم
ايضا المعلن رتبته للاب لرتبه فان عتق القن وهو الاب قبل موت الولد لا بعد : **فروغ**
ولاء ابنة الى موالىه لزال المانع هل اذ لم تكن معتلة فلو معتلة فولد لا كثر من
نصف حول من العتق ولزوال حواين من الفراق لا ينتقل موالى الاب عتق له موالى
موالاه ولم يكن له ذلك وقيل بالعمى لان ولأهل الموالا لا يكون في العرب لقوا انسابهم
المع معتقة ولولاء عرب فولدت منه فولد لها موالاه لقوا ولأهل العتافة حتى اعتبروت
في الكفاة لا في اعينهم ولأهل الموالاة والمعتق مقدم على الردوة مقدم على ذري
الارحام مؤخر عن العصبة النسبية لانه عصبة سببية فان مات المولى ثم المعتق ولا
وارث له نسبي فميز انه لا قرب عصبة المولى الذ كوروسنتقه في بابه وليس المنسا
من الولاء الاساعنقن كما في الحديث المان كور في الذردو غير وان كان قل العيني وغير
انه حديث منكروا اصل له وسيجي البواب عنه في الفرائض ثم فرج دلى المال كور بقوله
لمومات المعتق ولم يترك الابنة معتقة فلا شيء لها ما اى لابنة المدة ويوضع ماله في بيت المال
هذا ظاهر الرواية وذكر الزيلعي معزيا للنسبية ان بنت المعتق نزلت في ذوات الفسادات المال
وكل ما فضل عن فرض احد الزوجين يرد عليه وكل المال يكون للابن والابنت ربيعة كذا
في فرائض الاشباة واقراء المصنف وغيره واذا ملكت لدمي عبد او مسلمة فامته فولاؤه
له لان الولاء بالنسب فينوايون به عند عدم التناجب كالمسلمين لمولاهم الا يرد ولا
يعتق عنه وبهذا اتضح ساد القول بان الولاء هو الميراث حق الاتصاح ولولاء عتق حرى
في دار الحرب عبد احرى لا يعتق : **فروغ** اعتاد الا ان يشلى سبيلا اذا حله عتق
حر ولا ولأه له حتى لو خرج الى بلاد مسلمين لا يرد له خلا فابناني : **فروغ** ان مولى
من شاء لانه لا ولأه لا احد عليه : **فروغ** ورد دخل مسلم في دار الحرب فاشترى عبد امة فامته
بالتول عتق : **فروغ** ولا اخلية ولو كان العبد مسلما باعتقه مسلم او حرى في دار الاسلام فولاؤه له
اي امة عتقه : **فروغ** ادعياء ولأه ميت وبرهن كل انه اعتقه ينضى بالولاء والميراث له

المولى يستحق ميراث الولاء والا حتى تنفل منه وصاياه وتقضى منه ديونه الكفائة تعتبر في
ولاء العنائة فمعتقة التاجر كغزو لمعتق العطار دون الد باغ الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى
عن م ارق في اصلها فلا ولأ على ولدها والاب اذا كان كنف لك فلو عربي لا ولأ عليه
مطافا واوعيه لا ولأ عليه لقوم الاب ويرث معتق الام وعصبته خلا فاللثاني *

* فصل في ولأ الموالاة *

اسلم رجل * مكاف * على يد آخر ووالأ * او * والى * غير * الشرط كونه عجميا لامسلا
على ما مر وسيمى * على ان يرثه * اذا مات * ويعقل عنه * اذا جنى * ص * هذا
لعقل * وعقله عليه وارثه له * وكذا الوشرط الارث من الجنين * ولو والى صبي عاقل
باذن ابيه او وصيه ص * لعدم المانع * كما لو والى العبد باذن سيده آخر * فانه يصح
ربون وكيله عن سيده بعقل الموالاة * وآخر * ارثه * عن ذى الرحم * لضعفه * وله
لنقل عنه محضه الى غيره ان لم يعقل عنه او عن ولد * وان عقل عنه ارثه * ولا *
بنتفل اذ اكمل * ولا يواى معتق احد * للزوم ولأ العنائة * امرأه والت تم والى *
مجهول النسب * يتبعها المولود فيما عقلت * وكذا لو اقرت بعقل الموالاة او انشأته و
الولد معها لانه نفع محض في حق صغير لم يدر له اب * وعقل الموالاة * شرطه ان
يكون * حرا * مجهول النسب * بان لا ينسب الى غيره امانسبة غيره اليه فغير مانع عناية *
والانى * ان لا يكون عربيا * الثالث * ان لا يكون له ولأ عتاقه ولا ولأ موالاة مع
احد وقد عقل عنه * والرابع * ان لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس * ان يشترط العقل
والارث واما الاسلام فليس بشرط فتجوز موالاة المسلم الذمي وعكسه والذمي الذمي
وان اسلم الاسفل لان الموالاة كالوصية كما بسط في البدائع وفي الوهبانية شعبي ومعتق
عبد عن ابيه ولاؤه * له وابوه بالمشيئة يؤجر * يعني اعتق عبد عن ابيه المميت فالولأ
له والاجر للاب ان شاء الله تعالى من غير ان ينقص من اجر الابن وكذا الصلقات والاعوات
لا يوبه وكل مرء من يكون الاجر لهم من غير ان ينقص من اجر الابن شئ مضمورات والله اعلم *

* كتاب الاكراه *

نعم لغة حمل الانسان على شئ بكمه وشرعا * فعل يوجب من المكروه فيجوز في المثل معنى

يُضْرَبُ بِهِ مَدْفُوعًا إِلَى الْفِعْلِ الَّذِي طَلَبَ مِنْهُ * وَهُوَ نَوْعَانِ تَامٌ وَهُوَ الْمَجْبِيُّ بِتَلْفِ نَفْسٍ أَوْ ضَرْفٍ
أَوْ ضَرْبٍ مَبْرُوحٍ وَالْأَفْنَاقِصُ وَهُوَ غَيْرُ الْمَجْبِيِّ * وَشَرْطُهُ * أَرْبَعَةُ أُمُورٍ * قَدْ رَدَّ الْمَكْرَهُ
عَلَى إِيْقَاعٍ مَا هَدَّ بِهِ سُلْطَانًا أَوْ لَصًا * أَوْ نَحْوَهُ * وَالتَّانِي * خَوْفُ الْمَكْرَهُ * بِالْفَتْحِ *
إِيْقَاعُهُ * أَيْ إِيْقَاعٌ مَا هَدَّ بِهِ فِي الْحَالِ بَغْلَبَةً ظَنَّهُ لِيَصِيرَ مُلْجَأً * وَالثَّالِثُ * كَوْنُ
الشَّيْءِ الْمَكْرَهُ بِهِ مُتَلَفًا نَفْسًا أَوْ عَضْوًا أَوْ مَوْجِبًا عَمَّا يَعِدُ مِنَ الرِّضَا * وَقَدْ أَدْنَى مَرَاتِمَهُ وَهُوَ يَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ فَإِنَّ الْأَشْرَافَ يَغْمُونَ بِكَلَامٍ خَشِنٍ وَالْأَرْدَالُ رَبِّهَا لَا يَغْمُونَ إِلَّا
بِالضَّرْبِ الْمَبْرُوحِ ابْنُ كَمَالٍ * وَالرَّابِعُ * كَوْنُ الْمَكْرَهُ مَمْتَنَعًا عَمَّا كَرِهَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ * أَمَّا
لِحَقِّهِ * كَبَيْعِ مَا لَهُ * أَوْ لِحَقِّ * شَخْصٍ * آخَرٍ * كَاتِلَافِ مَا لِغَيْرِهِ * أَوْ لِحَقِّ الشَّرْعِ *
كَشُرْبِ الْخَمْرِ وَالزَّانَا * فَلَوْ أَكْرَهُ بِقَتْلِهِ أَوْ ضَرْبِهِ شَيْئًا * مُتَلَفًا لَبَسُوطًا أَوْ سَوَاطِينًا أَلْعَلَّ
الْمَذْكَورَ وَالْعَيْنَ بِزَاوِيَةٍ * أَوْ حَبْسٍ * أَوْ قَيْدٍ مَدِيدِينَ بِتِلَافِ حَبْسٍ يَوْمًا أَوْ قَيْدٍ أَوْ ضَرْبٍ
غَيْرِ شَيْءٍ إِلَّا لَدَى جَاهٍ دَرَرٍ * حَتَّى يَبَاعَ أَوْ اشْتَرَى أَوْ اقْرَأَ أَوْ أُجْرَفَ نَسْخٌ * مَا عَقْدٌ وَلَا
يَبْطُلُ حَقُّ الْفَسْخِ بِمَوْتِ أَحَدٍ هَا وَلَا بِمَوْتِ الْمُشْتَرَى وَلَا بِالزِّيَادَةِ الْمُنْفَصِلَةِ وَتَضْمِينُ بِالْتَعْدِي وَ
سَمِجِي أَنَّهُ يَسْتَرِدُّ وَإِنْ تَدَاوَلَتْهُ إِلَّا يَدِي * أَوْ أَمَضِي * لِأَنَّ الْأَكْرَاهُ الْمَجْبِيُّ وَغَيْرُ الْمَجْبِيِّ يَعْدُ مَا نِ
الرِّضَاءُ وَالرِّضَاءُ شَرْطُ لَصَحَّةِ هَذِهِ الْعُقُودِ وَكَانَ لَصَحَّةُ الْأَقْرَارِ فَلِذَا صَارَ لَهُ حَقُّ الْفَسْخِ وَ
الْإِمْضَاءُ نَهْمُ أَنْ تَلْكَ الْعُقُودُ نَافِذَةً عِنْدَنَا * وَح * يَمْلِكُهُ الْمُشْتَرَى أَنْ قَبِضَ فَيَصْحَحَ اعْتِمَادُهُ * وَكَانَ
كُلُّ تَصَرُّفٍ لَا يُمْكِنُ نَقْضُهُ * وَلِزِمَهُ قِيَمَتُهُ * وَقَدْ أَلْعَتَقَ وَلَوْ مَعْسَرًا زَاهِدًا لَا تِلَافَ لَهُ يَعْقِلُ
فَاسِدٌ * فَإِنْ قَبِضَ ثَمَنَهُ أَوْ سَلَّمَ * الْمَبِيعُ * طَوْعًا * قَيْدٌ لِلْمَذْكَورِينَ * نَقْذٌ * بِعَنْ لَزِمَ
لِأَمْرٍ أَنْ عَقُودَ الْمَكْرَهُ نَافِذَةٌ عِنْدَنَا وَالمَعْلُوقُ عَلَى الرِّضَا وَالْإِجَازَةِ لَزِمَهُ لَا نَقَازَ إِذَا لَزِمَ
أَمْرٌ وَرَاءَ النِّقَازِ كَمَا حَقَّقَهُ ابْنُ الْكَمَالِ فَلْتَ وَالضَّاطِّانُ مَا لَا يَصِحُّ مَعَ الْهَزْلِ يَنْعَقِدُ فَاسِدًا
فَلَهُ إِبْطَالُهُ وَمَا يَصِحُّ فَيَصْحَحُ فَيُضْمِنُ الْحَامِلُ كَمَا هِيَ بِحَقِّهِ * وَإِنْ قَبِضَ * الثَّمَنُ * مَكْرَهُهَا *
يَلْزِمُ * وَرَدَهُ * وَلَمْ يَضْمِنْ أَنْ هَلِكَ الثَّمَنُ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ دَرَرٌ * أَنْ بَقِيَ * فِي يَدِهِ فَاسِدًا
الْعَقْلُ * لَكِنَّهُ يَخْتَلِفُ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ فِي أَرْبَعِ * صُورٍ * يُجُوزُ بِالْإِجَازَةِ * الْقَوْلِيَّةُ وَالْعَقْدِيَّةُ *
وَالثَّانِي أَنَّهُ * يَنْقُضُ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرَى مِنْهُ * وَإِنْ تَدَاوَلَتْهُ إِلَّا يَدِي * وَالثَّالِثُ *
تَعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ وَفَتْ الْأَعْتَاقُ دُونَ * وَقَدْ * الْقَبْضُ * وَالرَّابِعُ * الثَّمَنُ وَالْمَتَمُّنُ أَمَّا نَهْ

يد المكرة * لا خذ * باذن المشتري فلا ضمان بلا تعد بخلافها في الفاسد بزانية * امر
السلطان اكراه وان لم يتوعد * وامر غيره لا ان لم يعلم * المأمور * بدلالة الحال انه لو لم
يمتثل امره يقتله او يقطع يده او يضر به ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه * منية المفتى
وبه يغتنى وفي الزانية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه * اكراه المحرم على
قتل صيد فابى حتى قتل كان ما جورا * عند الله تعالى اشباه * ولو اكراه البائع * على
البيع * لا المشتري وملك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع * لقبضه بعقل فاسد * و * البائع
المكروه * له ان يضمن ايا شاء * من المكروه بالكسر والمشتري * فان ضمن المكروه رجع
علي المشتري بقيمته وان ضمن المشتري نفق * اى جازما مر * كل شراء بعد * ولا
ينفق ما قبله * لو ضمن المشتري الثانى مثلا لصيرورته ملكه فيجوز ما بعد * لا ما قبله
فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بائعه بخلاف ما اذا اجاز لما لك احد البياعات
حيث يجوز الجميع وياخذ الثمن من المشتري الاول لزوال المانع بالاجازة * فان
اكراه على اكل ميتة اودم او لحم خنزير او شرب خمر * باكراه غير ملبى * بحبس
او ضرب او قيد لم يحل * اذ لا ضرورة في اكراه غير ملبى نعم لا يحل للشرب للشبهة *
و * ان اكراه بملبى * يقتل او قطع * عضوا او ضرب مبرح ابن كمال * حل * الفعل بل فرض *
فان صبر فقتل اثم * الا اذا اراد به مغايظة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم الا باحدا الاكراه
لا ياتى لخفائه فيعد بالجهل كالجهل بالخطاب في ازل الاسلام وفي دار الحرب * كما
في المخصصة * كما قد مناه في الحج * و * ان اكراه * على الكفر * بالله * وبسب النبي عليه
الصلوة والسلام مجمع وقد روى * بقطع او قتل رخص له ان يظهر ما امر به * على لسانه
ويورى * وقلبه مطمئن بالايان * ثم ان ورى لا يكفر وبانت امرأته قضاء ولا ديانه
وان خطر بها له التورية ولم يور كفرو بانت امرأته ديانه وقضاء نوازل وجلاية * ويوجر
لو صبر * لتركه الاجراء المحرم ومثله سائر حقوقه تعالى كفساد صوم و صلوة و قتل دين حرم
او في احرام وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب اختيار * ولم يرخص في الاجراء *
بغيرهما * بغير التطلع والقتل يعني بغير الملبى ابن كمال اذ التكم بكلمة الكفر لا يحل ابن كمال
ورخص له اطلاق مال مسلم * او ذمي اختيار * بقتل او قطع * ويوجر لو صبر ابن ملك *

وضمن * رب المال * المكره * بالكسر لان المكره بالفتح كالآلة * لا * يرخص *
 قتله * اوسبه او قطع عضوه وما لا يستباح بحال اختيار * ويقاد في * القتل * العمل المكره *
 بالكسر لو مكلفا على ما في المبسوط خلا فالما في النهاية * فقط * لان القاتل كالآلة واروجه
 الشافعي عليهما ونفاه ابو يوسف عنهما للشبهة * ولو اكره على الزنا لا يرخص له * لان
 فيه قتل النفس بضياعها لكنه لا يحل استحسانا بل يغرم المهر ولو طاعة لانها لا يسقطان
 جميعا شرح وهبانية * وفي جانب المرأة يرخص * لها الزنا * بالاكره الملقى * لان نسب
 الولد لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل من جانيها بخلاف الرجل * لا بغيره لكنه يسقط
 الحد في زناها لا زناه * لانه لما لم يكن الملقى رخصة له لم يكن غير الملقى شبهة له فرع
 ظاهر تعليمهم ان حكم اللواطه كحكم المرأة لعدم الولد فترخص بالملقى الا ان يفرق بكونها
 اشد حرمة من الزنا لانها لم تبح بطريقه او لكون قبحها عقليا ولد الا تكون في الجنة على
 الصحيح قاله المصنف * وصح نكاحه وعلاقته وعنته * لو بالقول لا بالفعل كشرائه قريبه ابن
 كمال * ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطاق ونذره وبمينه وظهاره ورجعته وايلؤه
 وذييه فيه * اى فى الايلاء بقول او فعل * واسلامه * ولو ذميا كما هو اطلاق كثير من
 المشائخ وما فى الخاتمة من التفصيل بقياس والاستحسان صحته مطلقا ليجب * بلا قتل لرجع *
 للشبهة كما مر في باب المرد * وتوكيله بطلاق وعتاق * وما فى الاشباه من خلافه بقياس
 والاستحسان وقوعه والاصل عندنا ان كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكره لان ما يصح مع الهزل لا
 يستعمل الفسخ وكل ما لا يستعمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكره وعد ما ابو الليث فى خزنة العنقه نجانية
 عشر وعدنا ما فى باب الطلاق نظما عشرين * لا * يصح مع الاكره * ابرؤه مديونه او *
 ابرؤه * كقبيله * بنفس او مال لان البرء لا تصح مع الهزل وكذا الواكراه الشفيع على ان يسكت
 عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفيعته * و * لا * رده * بلسائه وقلبه مطمئن بالايمان *
 فلا تبين زوجته * لا * ينقض به والقول له استحسانا قلت وقد مناعن النوازل مثله
 فلعله قياس فتا * اكره * الاذى رجلا ليقر بسرقة او قتل رجل بهم او * ليقر * بفسخ رجل
 بعمل باقر بن النضر طعن يده او قتل * طعن * اذكر * ان كان الممر موصوفا بالصالح اقتص
 من الغاصي وان منهما بالسرقه معروف بها وبالقتل * لا * يعتص من الغاصي استحسانا

للشبهة خائفة * قيل له اما ان تشرب هذا الشراب او تباع كرمك فهو اكره ان كان شرا بالاحل *
 كالخمر * والافلا * تنية قال وكذا الزنا وسائر المحرمات * صادرة السلطان ولم يعين
 ببيع ماله فباعه صح * لعدم تعيينه والحيلة ان يقول من اين اعطى ولا مال لى فاذا قال
 الظالم بع كذا انقل صار مكرها فيه بزانية * خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت
 مهرها لم تصح * الهبة * ان قل ز الزوج علي الضرب * وان هدد باطلاق او تزوج عليها
 او تسر فليس باكره خائفة وفي مجمع الفتاوى منع أمرته اريضة عن المسير الى ابويها الا
 ان تهبه مهرها فوهبت بعض المهر فالهبة باطلة لانها كالمكره قلت ويدخل منه جواب حادثة
 القتل وهي زوج البنت البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها الاب الا ان يشهد عليها
 انها استوفت منه مهرات اهلها فقررت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها لكونها في معني المكره
 وبه انتهى ابو السعود مفتي الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الاقران في بحث
 الهبة * المكره يأخذ الا لا يضمن * ما اخذه * اذ انوى * الاخذ * وقت الاخذ انه يردده على
 صاحبه ولا يضمن واذا اختلفا * اى المالك والمكره * فى النية فالقول للمكره مع يمينه * ولا يضمن
 مجتنب وفيه البكره على الاخذ والدفع انها يسعه مادام حاضر عند المكره واللام يحل لزوال القدرة
 والا لبقاء البعد منه وبهذا تبين انه لا عد ولا عوان الظلمة فى الاخذ عند غيبة الامير
 اورشوله فليحفظ فروع اكره على اكل طعام نفسه ان جائعا لا رجوع وان شعبا نارجع
 بقيمته على المكره لحصول منفعة الاكل له في الاول لا الثانى قال اهل الحرب لنبي اخذوه
 ان قلت است بنبي تركناك ولا قتلناك لا يسعه قول ذلك وان قيل لغير نبي ان قلت هذا ليس
 بنبي تركنا نبيك وان قلت بنبي قتلنا وسعه لا متناع الكذب على الانبياء قال حربى
 لرجل ان دفعت جاريته لزوجها فدفعت لك الف اسير لم يحل اقربعتك عبده مكرها
 لم يعتق فى الصحيح وهل الاكره باخذ المال معتبر شرعا على ظاهر القنية نعم وفى الوهبانية
 قال شعمر وان يقل المديون انى مرافع * لتبرئى فالاكراه معنى مصور * وصح فى
 الاستحسان اسلام مكره * ولا قتل ان يرتد بعد ويجبر *

* كتاب الحجر *

هو لغة المنع مطلقا وشرعا * منع من نفاذ تصرف قولى * لا فعلى لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن

رفة فلا يتصور الحجر عنه قلت يشكل عليه الرقيق لمنع نفاذ فعله في الحال بل بعد العتق كما صرح
 به في البدائع اللهم الا ان يقال الاصل فيه ذلك لكنه آخر لعتقه لقيام المانع فتأمل * وسببه
 صغير او جنون * نعم القوي والضعيف كما في المعتوه وحكمه كمميز كما سيجي في المأذون *
 ورق فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب * اني لا يفريق بحال واما الذي لجن ويفيق
 فحكمه كمميز نهائية * ولا * اعتاقهما واقراهما * نظرا لهما * وصح طلاق عبدا واقتراره
 في حق نفسه فقط * لا سيده * فلوا قرب مال آخر الى عتقه * لو غير مولا ولا ولوله صد *
 وبحل وقود اقيم في الحال * لبقائه على اصل الحرية في حقهما * ومن عقت * عقلا يدور
 بين نفع وضرر كما سيجي في المأذون * منهم * من هولااء المحجورين * وهو يعقله * يعرف
 ان البيع سالب للملك والشراء جالب * اجاز وليه اورد * وان لم يعقله فباطل نهائية *
 وان اتلفوا * اي هولااء المحجورون سواء عقلا او لادرا * شيئا * مقوما من مال او
 نفس * ضمنوا * اذا حجر في الفعل لكن ضمان العبد بعد العتق على ما مر من الاشياء
 الاصبى المحجور مؤاخذا بفعاله فيضمن ما اتلفه من المال للحال واذا قتل فالدية على
 عاقلته الا في مسائل لو اتلف ما اقترضه وما اودع عنده بلا اذن وليه وما اعير له وما بيع
 منه بلا اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا اودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرها فلمالك
 تضمين الافرار والاخل * ولا يحجر على حر مكلف بسفه * هو تبيع المال وتضييعه على
 خلاف مقتضي الشرع او العقل درر لوني الخمر كان يصرفه في بناء المساجد ونحو ذلك
 فيحجر عليه عند هما وتامه في فوائد شتى من الاشياء * ونسق ودين * وغفلة * بل *
 يمنع * مفت ما جن * يعلم السيل الباطلة كتعليم الردة لتبيين من زوجها وتسقط عنها الزكاة *
 وطبيب جاهل ومكار مغلس وعند هما يحجر على الحر بالسفه * والغفلة * به * اي بقولهما *
 يغتلى * صيانة لماله وعلى قولهما المفتى به * فيكون في احكامه كصغير * ثم هذا الخلاف
 في تصرفات تستعمل الغسخ ويطلبها الهزل واما ما لا يستعمل ولا يبطاه الهزل فلا يحجر
 عليه بالاجماع فلن اقال * الا في نكاح وطلاق وعتاق واستيلاد وتكبير ووجوب زكوة *
 وفطرة * وحي وعبادات وزوال ولاية ابيه وجاه * وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي
 الانفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثالث فهو * في * وكبالغ * وفي كفارة كماله

اشباهه والحاصل ان كل ما يستوى فيه الهزل والجل ينفل من المحتجور وما لا فلا الا باذن
القاضي خانية * فان بلغ * الصبي * غير رشيد لم يسلم اليه ما له حتى يبلغ خمساً وعشرين
سنة فصح تصرفه قبله * اى قبل المقلد ارا المالكور من المدة * وبعد * يسلم اليه * وجوبا
حتى لو منعه منه بعد طلبه ضمن وقيل طلبه لضمان كما يفيد كلام المجتبى وغيره قاله شيخنا *
وان لم يكن رشيد * وقال لا يلد فع حتى يؤنس رشده ولا يجوز تصرفه فيه * والرشد *
المذكور في قوله تعالى فان انستم منهم رشداً * هو كونه صالحاً في ما له فقط * ولو فاسداً
قاله ابن عباس * والقاضي يتبسبس الحر المليون لبيع ما له لدينه وتضيدهم دينه
من دراهمه * يعنى بلا امره وكذا لو كان دنانير * وباع دنانيره لدراهمه دينه وبالعكس
استحساناً * لا تحادها في الثمنية * لا * يبيع القاضي * عرضه * لا * عقاره * للدين *
خلا فالحما وبه * اى بقولهما يبيعهما للدين * يفتى * اختيار وصحة في تصحيح القدرى
ويبيع كل ما لا يحتاجه في الحال ولو اقرب مال يلزمه بعد الدين ما لم يكن تاباً بينة او
علم قاض فيزاحم الغرماء كمال استهلكه اذ لا حجر في الفعل كما مر * ائلس ومعه عرض
شراهه فقبضه بالاذن * من بائعه ولم يؤد ثمنه * فبائعه اسوة للغرماء * في ثمنه * وان *
ائلس * قبل قبضه وبعد * لكن * بغير اذن بائعه كان له استرداده وحبس به بالثمن * و
قال الشافعي للبائع الفسخ * حجر القاضي عليه ثم رفع الى * قاض * آخر فاطلقه * و
اجاز ما صنع المحتجور كن في الخانية وهو ساقط من الدرر والمنح * جاز اطلاقه * وما صنع
المحتجور في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الناني وبعد * كان جائز الان حجر الاول مجتهد
فيه فيتوقف على امضاء قاض آخر فروع يصح الحجر على الغائب لكن لا ينحجر ما لم يعلم
خانيه ولا يرتفع الحجر بالرشد بل باطلاق القاضي ولو ادعى الرشاد على خصمه بقاء
على السفه ربه هنا ينبغي نقل يمينه بقاء السفه شبهة وفي الوهبانية قال شعرون من
يدعي اقراره قبل يحجر * فمن يدعيه وقتنه فهو اجد * ولو باع والقاضي اجاز وقال

لا * تؤد فما اداءه من بعل ينسب *

* فصل *

بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال * والاصل هو الانزال * والتجارية بالاحتلام

والحيض والحبل * ولم يذكر الانزال صريحا لانه قل ما يعلم منها * فان لم يوجد فيها * شئ *
 منها فحتى يتم لكل منهما خمسة عشرة سنة به يفتى * لقصر اعمار اهل زماننا * وادنى مدته
 له اثنتى عشرة سنة ولها تسع سنين * هو المختار كما فى احكام الصغار * فان راقها * اى بان
 بلغا هذا السن * فقالا بلغنا صل فان لم يكن بهما الظاهر * كذا اقيد * فى العمادية وغيرها
 بعل اثنتى عشرة سنة يشترط شرطا آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون حاله
 مثله والا لا يقبل قوله شرح وهبانية * وهما * ح * كالبالغ حكما * فلا يقبل حدوده البلوغ
 بعل اقراره مع احتمال حاله فلا تنقض قسمته ولا بيعه وفي الشرنبلالية يقبل قول
 المراهقين قل بلغنا مع تفسير كل بما ذابلا بلا يمين وفي الشراثة اقرار بالبلوغ فقبل اثنتى عشرة
 سنة لا تصح الا بالبيننة وبعل * تصح انتهى *

* كتاب المأذون *

الاذن * لغة الاعلام وشرعا * فك * الحبر * اى فى التجارة لان التجار لا ينفك عن
 العمل المأذون فى غير باب التجارة ابن كمال * واسقاط الحق * المسقطه والمولى لو
 المأذون رقيقا والمولى لوصيا وعند زفر والشافعى هو وكيل وانا بة * ثم يصرف *
 العبد * لنفسه باهليته فلا يتوقف * بوقت ولا يتخصص بنوع تفريع على كونه اسقاطا *
 ولا يرجع بالعمدة على سيده * لفكه التجار * فلو اذن لعبد * تفريع على نك التجار *
 يوما * او شهرا * صار مأذونا مطلقا حتى يتجر عليه * لان الاسقاطات لا تتوقف *
 ولم يتخصص بنوع فاذا اذن فى نوع عم اذنه فى الانواع كلها * لانه نك التجار لا وكيل
 ثم اعلم ان الاذن بالتصرف الذرى اذن بالتجارة وبالشخصى اشبه ام * وبثبت *
 الاذن * دلالة فعبد رأه * سبي * يبيع ملك اجنبى * فلو ملك مولا لم يجز حتى يأذن
 بالنطق بزازية ودرر عن الخانية لكن سوى بينهما الزيلعى وغيره جزم بالنسوية ان
 الكمال وصاحب الملقى ورجحه فى الشرنبلالية بان ما فى المتون والشروح اولى مما
 فى كتب الفناوى فليحفظ * ويشتري * ما اراد * وسكت * السيل * مأذون * حبر
 المبدى الا اذا كان المولى قاضيا اشباه واكن * لا * يكون مأذونا * فى * بيع * ذك
 الشئ * او شرائه فلا ينفذ على المولى بيع ذك المتاع لانه يلزم ان يصير مأذونا تبعا ان

يُصير ما ذرنا وهو باطل قلت لكن قيل: القهستانى معزى بالك خيرة بالبيع دون الشراء من
مال مولاه اى فيصح فيه ايضا وعليه فيفتقر الى الفرق والله الموفق * و * يثبت * صريحا
فلواذن مطلقا * بلا قيل * صح كل تجارة منه اجما عا * اما لو قيل فعند نايعة خلافا للشافعى *
فيبيع ويشترى ولو بغين فاحش * خلافا لهما * ويؤكل بهما ويرهن ويرهن ويعبر الثوب
والدابة * لانه من عادة التجار * ويصالح من قصاص وجب على عبد * ويبيع من مولاه
بمثل القيمة واما باقل * منها * فلا * يبيع * مولاه منه بمثل القيمة او اقل والمولى
حبس المبيع لقبض اتمه * من العبد * ويبطل الثمن * خلافا لما صححه شارح المجمع معزى
للمحقق * لوسلم * المبيع * قبل قبضه * لانه لا يجب له على عبد دين فيخرج مجانا حتى
لو كان الثمن عربيا لم يبطل لتعيينه بالعقد وهذا كله لو المأذون مديوننا والا لم يجز بينهما
بيع نهائية * ولو باع المولى منه باكثر حط الزائد او فسخ العقد * اى بؤمر السيل بان
يفعل واحد منهما لحق الغرماء * فيما كان من انتجارة وتقبل الشهادة عليه * اى على
العبد المأذون بحق ما * وان لم يحضر مولاه * ولو محجورا لا تقبل يعنى لا تقبل على
مولاه بل عليه فيؤاخذ به بعد العقد ولو حضر امعافان الد عوى باستهلاك مال او
غصبه قضى على المولى وان باستهلاك وديعة اربضاعة على المحجور تسمع على العبد
قيل على المولى ولو شهد واعلى اقرار العبد بحق لم يقض على المولى مطلقا *
لعمادية * وبأخذ الارض اجارة ومساواة ومزارعة ويشترى بن رايزرعه * ويؤاخذ
ريزارع * ويشارك عانا لا مغاوضة ريسا جردو جر * ولو * نفسه ويقرب دينة وغصب
ودين * ولو عليه دين * تغير زوج وولد والى * وسيل فان اقراره لهما * بال بين بايل
عنده خلافا لهما * ولو بعين صح ان لم يكن مديوننا وهبانية * ويهدى طعاما يسيرا *
بما لا يعمل سرفا ومغادة انه لا يهدى من غير المأكول اصلا ابن كمال وجزم به ابن
الاشحنة والمحجور لا يهدى شيئا وعن الناني اذا دفع للمحجور قرت يومه فد على بعض رفا فائده
للاكل منه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تتصلق من بيت
سيداها وزوجها باليسير كغيف ونحوه ملتقى واو علم منه عدم الرضا * لم يجز * ويضيف
من طعامه * ويتخذ الضيافة اليسيرة بقدر ماله * ويحط من الثمن بعد * بقد رما بيط التجار *

ويحايى ويؤجل مجتنب * ولا يتزوج * الا باذن * ولا يتسرى وان اذن له * المولى *
 ولا يزوج رقيقه * وقال ابو يوسف يزوج الامة * ولا يكاتبه * الا ان يجيزه المولى ولا
 دين عليه ولا لاية القبض للمولى * ولا يعتق بمال * الا ان يجيزه المولى الى آخر
 ما مر * ولا يغيره ولا يقرض ولا يهب ولو بعوض ولا يكفل مطلقا * بنفس او مال * ولا
 يصالح عن قصاص وجب عليه ولا يعفو عن القصاص * ويصالح عن قصاص وجب على عبد
 خزانة الققه * وكل دين وجب عليه بتجارة او بما هو في معناها * امثلة الاول *
 كبيع وشراء واجارة واستيجار * امثلة الثانى * غرم ودیعة وغضب واسانة جسد هما * عبارة
 الد ر رو غير ما حبلها بلاميم فتنبه * وعقر وجب بوطى مشترية بعد الاستحقاق * كل
 ذ لك * يتعلق برقبته * ككل بين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة * يباح فيه * ولهم
 استسعاءه ايضا يلغى ومغاده ان زوجته لو اختارت استسعاءه لنفقة كل يوم ان يكون
 لها ذ لك ايضا يحرم النفقة * بحضور مولاه * او نائبه لاحتمال ان يغد يه خلاف بيع
 الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى لان العبد خصم فيه * ويقسم ثمنه بالخصص *
 يتعلق * بكسب حصل قبل الدين اربع * و * يتعلق * بما رهب له وان لم يضر * مولاه
 هذا قيل للكسب والاثهاب لكن يشترط حضور العبد لانه الخصم في كسبه ثم انما يبطل
 بالكسب وعند عدله يستوفى من الرقبة قلت واما الكسب الحاصل قبل الاذن فيحق
 المولى فله اخذ * مطلقا قال شيخنا ومغاده انه لو اكتسب المحجور شيئا واودعه عند آخر
 هلك فى يد المودع للمولى تضمينه لانه كمودع الغاصب فتأمل * لا * يتعلق الدين * بما
 اخذه مولاه منه قبل الدين وطولب * المأذون * بما بقى * من الدين زائد عن كسبه
 وثمانه * بعل عتقه * ولا يباع ثانيا * ولمولا : اخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد * عليه *
 للغرماء * يعنى لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحوق الدين
 كان له ان ياخذها بعل لحوقه استحسانا لانه لو منع منها يحجر عليه ينسل باب الاكتساب *
 وينتجر تحجره ان علم هو نفسه لك فع الضرر عنه * واكثر اهل سوته ان كان الاذن
 شائعا اما اذا لم يعلم به * اى بالاذن * الا العبد * وحل * كفى فى حجرة علمه به فقط *
 ولا يشترط مع ذلك علم اكثر اهل سوته لا تنفاه الضرر وفى البرازية باع عبد : المأذون

ان لم يكن عليه دين صار محجورا عليه علم اهل سوته ببيعه ام لا لصحة البيع وان عليه دين لا مالم يقبضه المشتري لفساد البيع وهل للغرماء فسخه ان ديونهم حالة نعم الا اذا كان بالثمن وفاء او بربوا العبد او ادى المولى وتماه في السراجية * وبموت سيد وجنونه مطبقا ولسوقه * وكل ابينون المأذون ولسوقه ايضا * بدار الحرب مرتدا وان لم يعلم احد به * لانه موت حكما * ولا ينحجر حكما * باقته * وان لم يعلم احد كجنونه * ولو عاد منه * او افاق من جنونه * لم يعد الاذن * في الصحيح زيلعي وقهستاني * وباستيلادها * بان ولدت منه فاعاده كان حجرا لالة مالم يصرح بخلافه * لا * تنحجر بالتدبير وضمن بهما قيمتهما * فقط * للغرماء * لو عليهما دين محيط * اقراره * مبتدأ * بعد حجرة ان مامعه امانة او غصب او دين عليه * لاخر * صحيح * خبر * فيمضيه منه * قالالا يصح * احاط دينه بماله ورقبته لا يملك سيد مامعه فلم يعتق عبد من كسبه بتحرير مولا * وقال لا يملكه فيعتق وعليه قيمته موسرا ولو معسر افلهم ان يضمنوا العبد المعتق ثم يرجع على المولى ابن كمال * ولو اشترى ذارحم محرم من المولى لم يعتق * ولو ملكه يعتق * ولو اتلف المولى ما في يده من الرقيق ضمن * ولو ملكه لم يضمن خلا فالحما بناء على ثبوت الملك وعدمه * وان لم يحط دينه بماله ورقبته * صح تحريره * اجما عا * وصح اعتاقه * حال كون المأذون * مديونا * ولو بحيط * وضمن المولى للغرماء الاقل من دينه و قيمته * وان شاورا تبعوا العبد بكل ديونهم وبا تباع احد هما لا يبرأ الاخر فهما ككفيل مع سكون عنه * وطولب بما بقى * من دينهم اذا لم تف به قيمته * بعد عتقه * لتقرره في ذمته وصح تدبيره ولا ينحجر ويخسر الغرماء كعتقه الا ان من اختار احد الشئيين ليس له الرجوع شرح تكملة وفي الهداية ولو كان المأذون مديونا او ام ولد لم يضمن قيمتهما لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما لانها لا يباعان بالدين ولو اعتقه المولى باذن الغرماء فلهم تضمين مولا زيلعي * والمأذون * ان باعه سيد * باقل من الديون * وغيبه المشتري * قيل به لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع كما مر * ضمن الغرماء البائع قيمته * لتعد به * فان رد * العبد * عليه بعيب قبل القبض * مطلقا او بخيار روية او شرط * او بطل * بقضاء رجوع * السيد * بقيمته على الغرماء و

باد * حقهم في العبد * لزوال المانع * وان رد بعد القبض لا بقضاء فلا سبيل لهم على
 لعبد ولا للمولى على القيمة * لان الد بالتراضي اقاله وهي بيع في حق غيرها * وان
 فصل من دينهم شيء رجعوا به على العبد بعد الحرية * كما مر * او ضمنوا مشتيه * عطف
 على البائع اي ان شأوا ضمنوا المشتري ورجع المشتري بالثمن على البائع * او اجازوا
 البيع واخذ الثمن * لا قيمة العبد * وان باعه * السيد * معلما بل ينفه * يعني مقرابه لا
 منكر كما سيجي لتحقق الخاصمة ويسقط خيار المشتري لا الغرماء * فللغرماء رد البيع * ان
 لم يصل ثمنه اليهم لان قبضهم الثمن دليل على الرضاء للبيع الا اذا كان فيه مصابة فاما
 ان ترفع او ينقض البيع ابن كمال وقال المصنف هل اذا كان الدين حلالا وكان البيع بلا طلب
 الغرماء والثمن لا يغني بل بينهم * الا فالبيع نال لزوال المانع * وان غاب البائع * وقد تبضه المشتري *
 فالمشتري ليس ينضم لهم * لو منكر ادينه خلاف الثاني ولو مقر انخصم كما هو * ولو بقلبه *
 بان غاب المشتري والبائع حاضر * فالحكم كذا لك * اي لا خصومة * اجما عا * حتى
 يحضر المشتري لكن لهم تضمين البائع تيممه اذ اجازة البيع واخذ الثمن * عبد قد م مصرأ
 وقال انا عبد فلان مأذون في التجارة فباع واشترى * فهو مأذون وح * لزومه كل شيء
 من التجارة وكن * الحكم * او اشترى * العبد * وباع ساكتا عن اذنه وحبره * كان
 مأذونا استمسنا للضرورة التعامل وامر المسلم بمعمل على الصلاح فيعمل عليه ضرورة
 شرح الجامع ومفاد تقييد المسئلة بالمسلم ابن كمال * وكن * لا يباع له ينفه * اذ لم
 يف كسبه * الا اذا اقر مر لاديه * اي بالاذن او اثبتته الغريم بالبينة * وتصرف الصبي
 والمعتوه * الذي يعقل البيع والشراء * ان كان نائعا * معناه لا سلام والالتهاب صح
 بلا اذن وان ضارا كالملاق والمحاق * والصلته والقرض * لا وان اذن به وليهما
 وما ترد * من المعتوه * بين نزع زور كالبائع والشراء ترتف على الاذن * حتى
 او بعلنا جازة نفل * فان اذن لها الولي فمما يشره ويبيع كعبد مأذون * في كل احكامه *
 والشرط * لصحة الاذن * ان يعقل البيع سأل للملك * عن البائع * والذراء جالب له *
 زاد الزيلعي وان يقص الربيع ويعزب الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر * ووليها ابن زعيم *
 بعد موته ثم وصي * به كما في القهستاني عن العمادية * ثم زيد * جاز * المتيقن * ان

علا * ثم وصيه * ثم وصى وصيه قهستاني زاد الزيلعي والقهستاني ثم الوالي بالطريق
 الاول * ثم القاضي اوصيه * ايها تصرف فلن الم يقل ثم * دون الام اوصيه *
 هذا في المال بخلاف النكاح كما مر في باب به * رأى القاضي الصبي او المعتوه او عبد هما *
 او عبد نسبه كما مر * يبيع ويشترى فسكت لا يكون * سكوته * اذنا في التتارة * القاضي *
 له ان يأذن للبيعه والمعتوه اذ لم يكن له ولي ولعبد هما اذا كان لكل واحد منهما * من
 الصبي والمعتوه * ولي وامتنع * الولي * من الاذن عند طلب ذلك منه * اى من القاضي
 زيلعي قلت وفي البرجندى عن الشرافة لوايل ابوه اوصيه صح اذن القاضي له زاد
 شارح الوهبانية لا ينتجر بعد ذلك اصلا لانه حكم الا ينتجر قاض آخر فتدبر فروع
 لو اقر الانسان بماعهما من كسب او ارث صح علي الظاهر كذا دون درر المأذون
 لا يكون مأذونا قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال بايعوا عبدى فاني اذنت له
 مبايعوه وهو لا يعلم بنك صار مأذونا بخلاف قوله بايعوا ابني الصغير لا يصح الاذن للآبق و
 المنصوب المتجرد ولا يمينه ولا يصير متجورا بهما علي الصحيح اشباه وفي الوهبانية شعور
 لو اذن القاضي لطفل وقد ابى * ابوه يصح الاذن منه فيمتجر * وضمن يعقوب الصغير وديعة *
 وتسليمه يغتنى به حيث ينكر * ولورهن المتجور او باع او شرى * وجوزة المولى فما
 بتغير * لتوقف تصرف المتجور على الاجازة فلم يلزم بل اذن له في التجارة فاجازها
 العبد بجازا مستحسنا ولولم بأذن له فاعتقه فاجازها لم تصح اجازته قال وكذا الصبي
 المميز قلت ولا يشق ان ما هو تبرع ابتداء صار فلا يصح باذن ولي الصغير كالقرض *

* كتاب النصب *

هو لغة اخذ الشئ ما لا او غير ذلك على وجه التغلب وشرعا * ازالة يد محقة * ولو حكما
 كمتود * لما اخذ قبل ان يدونه * با ثبات يد مبطله * واعتبر الشافعي رحمه الله تعالى
 نبات اليد فقط والشجرة في الزايف ثمرة بستان مغصوب لا تضمن عند اخلا فانه درر
 في مال : فلا يتحقق في ميتة وحرية متقوم * اى مباح شرعا قهستاني فلا يتحقق في خمر
 مسلم * متقوم * فلا يتحقق في مال حربي * قابل للنقل * فلا يتحقق في العقار خلافا
 لمحمد بن بدير اذن ما ذكره * احتراز به عن الودينة واعلم ان الموقوف مضمون بالانكشاف

مع انه ليس بمملوك اصلا كما صرح به في البذل ائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما فعل
ابن الكمال لكان اولي * ولا بغفية * احتزر زبه عن السرقة وفيه لابن الكمال كلام *
فاستحل ام العبد وتحميل الدابة غصب * لا زالقيد المالك * لاجلوسه على بساط * لعد م
ازاليتها فلا يضمن ما لم يهلك بفعله وكذا الدود دخل دار انسان واخذ متاعه وجعل فهو ضامن
وان لم يحوله ولم يحلل لم يضمن ما لم يهلك بفعله او يخرج من الدار خائفة * وحكمه الاثم
من علم انه مال الغير ورد العين قائمة والغرم هاتكة * بفعله او غيره او آفة سماوية
فهو مستاني * ولغير من علم الاخير ان * فلا اثر لانه خطأ وهو مرفوع بالحد يث *
المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المغصوب
بان غصبه وقيمته اكبر وكان الثاني املا من الاول فان الضمان على الثاني * كذا في
وقف الخائفة وفي غصبها غصب عيلا فاستهلكه ويبس لبن امه ضمن قيمة العجل ونقصان
الام وفي كراهيتها من هدم حائط غيره ضمن نقصانه ولم يؤمر بعمارته الا في حائط المسجد
وفي القنية تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في
مال امراته فماتت وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج * ويجب رد
عين المغصوب * ما لم يتغير تغيرا فاحشا مجتبى * في مكان غصبه * لتفاوت القيم باختلاف
الاماكن * ويبرأ بردها ولو بغير علم المالك * في البرازية غصب د راهم انسان من كيسه ثم ردها
فيه بلا علمه برئ وكل الواسلها اليه بجهة اخرى كهبة او ايداع او شراء وكل الواطعمه فاكله
خلافا للشافعي رحمه الله تعالى زيلعي * ويجب رد مثله ان هلك وهو مثلي وان انقطع المثل *
بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ابن كمال * فقيمته بغير
الخصومة * اى وقت القضاء وعند ابي يوسف روح يوم الغصب وعند محمد يوم الانقضاء
ورجحاهمستاني * ونجب القيمة في القيمة يوم الغصب * اجماعا * والمثلي المخلوط بخلاف
جنسه * كبر مخلوط بشعير وشيرج مخلوط بزيت ونحو ذلك كل من نجس * قيمه * فتجب
قيمته يوم غصبه وكل اكل موزون يختلف بالصنعة كقمقم وقد رد ردودس ذكره في الجواهر
زاد المصنف ورب وقطران كلا منهما يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دينافى الذمة
قلت وفي الذخيرة والجبن قيمه في الضمان مثلي في غيره كالسلم وفي المجتبى السويق

فمبي لغا وقه بألقلي وقيل مثلي وفي الاشباه المقسم واللحم واوبيا والآجر قيمي وفي حاشيتها
لا بن المصنف هنا وفيما يجلب التيسير معزيا للفصولين وغيره وكل الصابون والسر قمن و
الورق والابر والعصفر والصرم والجلد والد من المتنجش وكذا الحفنة وكل مكيل وموزون
مشرف علي الهلاك مضمون بقيمته في ذلك الوقت كسقيته موقورة اخذت في الفرق و
القلى الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمتها ساعة كما في المجتبى وفي الصيرفة
صب ماء في حنطة فانفسها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه الماء لا مثلها هذا
اذ لم ينقلها فلو نقلها لمكان ضمن المثل لانه غصبه وهو مثلي بخلاف ما لو صب الماء في الموضع
الذي فيه الحنطة بغير نقل انتهى والحاصل كما في الدرد وغيره ان كل ما يوجد له مثل
في الاسواق بلا تغاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فقيمي فليحفظ * فان ادعى
هلاكه * مرتبط بوجوب رد العين لانه الموجب الاصلى ورد المثل والقيمة مخلص على
الراجح * حبس حتى يعلم * الحاكم * انه لو بقي لظهر * اى لا ظهره * ثم قضى *
الحاكم * عليه بالبدل * من مثله وقيمه * ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه
بعد الرد وعكس المالك * اى ادعى الهلاك عند الغاصب * واقام البرهان فبرهان الغاصب *
انه رد * وهلك عند المالك * اولى * خلافا للتأني ملتقى ولو اختلفا في القيمة وبرهنا
فالبينة للمالك ومجيى واوفي نفس المصوب فالقول للغاصب * والغصب * انما يتحقق *
فيما ينقل فلو اخذ عقارا وهلك في يد * باثمة سمانية كغلبة سبل * لم يضمن * خلافا لمحمد
وبقوله قالت الشئنة وبه يغتنى في الوقف ذكره العيني وذكر ظهير الدين في فتاويه الفتوى
في غصب العقار والدرد الموقوفة بالضمان وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان
وفي فوائد صاحب المحيط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير لزمه
الجر البتل صيانة لمال الوقف والصغير وفي اجارة الغيض انما لا يتحقق الغصب عندهما
في العقار في حكم الضمان اما فيما وراء ذلك فيتحقق الا ترى انه يتحقق في الرد فكذلك
في استحقاق الاجرة انتهى فليحفظ * قيل * قائله الاستروشنى وعاد الدين في فصولهما
والاصح انه * اى العقار * يضمن بالبيع والتسليم * كذلك * بالبحرود في * العقار *
الوديعة وبالرجوع عن الشهادة * بعد القضاء وفي الاشياء العقار لا يضمن الا في مسائل

وعد هذه الثلاثة * واذا نقص * العقار * بسكناء وزراعته ضمن المنقصان * بالاجماع
 فيعطي ما زاد البئر ووصفه في المجتبى وعن الثاني مثل بئر وفي الصيرفية هو المختار
 ولو ثبت له قلعته وتماه في المجتبى * كما * يضمن اتقا * في النقلي * ما نقص بفعله
 كافي قطع الاشجار ولو قطعها رجل آخر اهدم البناء ضمن هو لا الغاصب * كما لو غصب عبدا و
 أجره فنقص في مدة الاجارة * بالاستعمال وهذا ساقط من نسخ الشرح لدخوله تحت قوله * وان
 استغله * فنقصه الاستغلال او أجر المستعار ونقص ضمن النقصان و * تصدق * بما بقي من *
 الغلة * والاجرة خلافا لابي يوسف كذا في الملتقى لكن نقل المصنف عن البرازية ان
 الغنى يتصدق بكل الغلة في الصحيح * كما لو تصرف في المغصوب والوديعة * بان باعه *
 وربح * فيه * اذا كان * ذلك * متعينا بالاشارة او بالشراء بالكراهة الوديعة او لغصب
 ونقد ها * يعنى يتصدق بربح حصل فيهما اذا كانا مما يتعين بالاشارة وان كانا مما لا
 يتعين فعلى اربعة اوجه فان اشار اليها ونقد ها فذلك يتصدق * وان اشار اليها و
 نقد غير ها او * اشار * الى غير ها * ونقد ها * او اطلق * ولم يشر * ونقد ها لا * يتصدق
 في الصور الثلاث عند الكرخى قيل * وبه يغنى * والمختار انه لا يحل مطلقا كذا في
 الملتقى ولو بعل الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى على
 قول الكرخى في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قولها وعند ابي يوسف لا يتصدق
 بشئ منه كما لو اختلف الجنس ذكره الزيلعي فليحفظ * فان غصب وغير * المغصوب * فزال
 اسمه واعظم منافعه * اى اكثر مقاصده احترازا عن دهرهم فسبكها بلا ضرب فانه وان
 زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعه والى لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم
 يكن زوال الاسم مغنيا عن اعظم منافعه كما ظنه ملا خسرو وغيره * او اختلط * المغصوب *
 بملك الغاصب بحيث يمتنع امتيازه * باختلاط بربوة * او يمكن بحرج * كبر بشعير * ضمه
 وملكه بلا حل الانتفاع قبل ادائه فانه * اى رضا مالكة باداءه او ابراءه او تضمين قاض
 والقياس حله وهو رواية فلو غصب طعاما فمضغه حتى صار مستهلكا يبتلعه حلالا في
 رواية حراما على المعتمد حسب المادة الفساد * كذا في شاة * بالتنوين بدل الاضافة اى شاة
 غيره ذكره ابن سلطان * وانما ارشدها وطحن بر او زردية وجعل حليل سيفارة غير آنية

والبناء على ساحة * بالجيم خشبة عظيمة تثبت بالهند * وقيمتها * اى البناء * اكثر منها * اى من قيمة الساحة يملكها الباني بالقيمة وكذا الوغصب ارضا بنى عليها او غرس او ابتلعت دجاجة لولة او ادخل البقر رأسه فى قنار او ادع فصيلا فكبر فى بيت المودع ولم يكن اخراجه الا بهدم الجبل او اسقط ديناره فى محبرة غيره ولم يكن اخراجه الا بكسرها ونحو ذلك يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر الاشد يزال بالاخف كما فى هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابتلع لولة فمات لا يشق بطنه لان حرمة الادمى اعظم من حرمة المال وقيمتها فى تركته وجوزة الشافعية قياسا على الشق لاخراج الرأى قلت وقد منا فى الجناز عن الفتح انه يشق ايضا فلا خلاف وفى تنوير البصائر انه الاصح فليست طبعي لو كانت قيمة الساحة والبناء سواء فان اصطحا على شيء جاز وان تنازعا يباع البناء عليها ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما من بلالية عن البرازية بقى لو اراد العاصب نقض البناء ورد الساحة هل له ذلك ان قضى عليه بالقيمة لا للجل وقبله قولان لتضييع المال بلا فائدة وتامه فى المجتبى * وان ضرب التجارين درهما او دينار او اناه لم يملكه وهو المالك مجبانا * خلافا لهما * فان ذبح شاة غيره * ونحوها مما يورث كل * طرحها المالك عليه واخذ قيمتها او اخذها وضمنه نقصانها وكل * الحكم * لو * قطع يد ها ارتفع طرف دابة غير مأكولة كل فى الملتقى قيل ولفظ غير غير سدى هنا قلت قوله غير سدى لثبوت الخيار فى غير المأكولة ايضا لكن اذا اختار ربها اخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية فليحفظ بخلاف طرف العين فان فيه الارش او * خرق ثوبا * خرقا * فاحشاو * هو ما * فوت بعض العين وبعض نفعه لأكلة * نلوكه ضمن كلها * وفى خرق يسير * نقصه * ولم يفوت شيئا * من النفع * ضمنه النقصان مع اخذ عينه لیس غير * لقيام العين من كل وجه ما لم يجلد فيه صنعة او يكون زبرده كما بسطه الزيلعى قلت ومنه يعلم جواب حادثة وهى غصبت حيامة موهة نالک هب فزال تمويهها بشير ما تكها بين تضمينها موهة او اخذها بلا شيء لانها تابع مستهلكة ولو كان مكان الغصب شراى بوزنها فضة فلا رد لتعيبها ولا رجوع بالنقصان للزوم الربوا فاعتنمه فقل من صرح به قاله شيخنا * ومن بنى او غرس فى ارض غيره * بغير اذنه * امر بالقلع والرد * لو قيمة الساحة اكثر كما مر * وللمالك ان يضمن له قيمة بناء او

شجر امر بقلعه * اى مستحق القلع فتقوم بدونه ما ومع احد هما مستحق القلع فيضمن الغضل *
ان نقصت الارض به * اى بالقلع ولو زرعها يعتبر العرف فان اقتصموا الغلة انصافا او
ارباعا اعتبروا الا فالخارج للزارع وعليه اجر مثل الارض واما في الوقف فتجب الحصة
والاجر بكل حال فصولين * غصب ثوبا فصبغه * لا عبرة للالوان بل لحقيقة الزيادة والنقصان *
اوسويقا فثلته بسمن فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض وثل السويق * عبر في المبسوط
بالقيمة لتغييره بالقلبي فلم يبق مثليا وسما : هنا مثلا لقيام القيمة مقامه كذا في الاختيار
وقد منا قولين عن المجتبى * وان شاء اخذ المصبوغ او الملتوت وغرم ما زاد الصبغ و *
غرم * السمن * لانه منلي وقت اتصاله بملكه والصبغ لم يبق منليا قبل اتصاله بملكه لا متزاجه
بالماء مجتبى * رد غاصب الغاصب المغصوب على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه كما لو هلك
المغصوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب * فانه يبرأ ايضا لقيام القيمة مقام
العين * اذا كان قبضه القيمة معروفة بقضاء او ببيعة او تصديق المالك لا باقرار الغاصب
الا في حق نفسه وغاصبه عما دية * غصب شيئا ثم غصبه آخر منه فاراد المالك ان يأخذ
بعض الصان من الاول وبعضه من الثاني فله ذلك * سرا حية والمالك بالخيار في تضمين
ايهما شاء واذا اختار تضمين احدهما لم يكن تركه وتضمين الآخر وقيل يملكه عما دية *
الاجازة لا تلحق الا تلف فلوا تلف مال غيره تعين يا نعال المالك اجزت اذ رخصت لم يبرأ
من الضمان * اشباه معزيا للبرازية لكن تقل المصنف عن العما دية ان الاجازة تلحق
الانعال هو الصحيح قال وعليه فتلحق الا تلف لانه من جملة الانعال فليست بفساد * كسر *
الغاصب * الخشب * كسر * فاحشا لا يملكه واوكسره الموهوب له لم ينقطع حق الرجوع *
اشباه ونفها آجرها الغاصب ورد اجرها الى المالك تعيب له لان احل الاجرة اجارة
فروع استعار منشارا فانقطع في النشر فوصله بلا اذن مالكة انقطع حقه وطل المستعير
قيمته منكسر اشرح وهبانية ركب دار غيره لا طفاء حريق وقع في البلد فانهم شئ
بتركه لم يضمن لان ضرر الحريق عام فكان لكل دفعه جوهره لا يجوز دخول بيت انسان
الا باذنه الا في الغزو وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو اعلمه اخذ في حفر قبره
فلن فيه آخر ميتة فهو على ثلثة اوجه ان الارض للكافر فله نبشه وله تسويته وان مباحة

فله قيمة حفره وان وتقافكك لك ولا يكره لو الارض متسعة لان الحافر لا يدري باى
ارض يموت لا يجوز التصرف في مال غيره بلا اذنه ولا ولايته الا في مسائل من كورة
في الاشياء غصب حمارة فتبعها جحشها فاكله الذئب ضمنه كما في معاينة الوهبانية شعري
وغاصب شئ كيف يضمن غيره * وليس له فعل بما يتغير * وغاصب نهر هل له منه
شربه * وهل ثم نهر طاهر لا يطهر *

* فصل *

غيب * بمعجزة * ما غصبه وضمن قيمته * للمالك * ملكه * عند ناملكا * مستند الى وقت الغصب *
فتسلم له الاكساب لا الا ولاد ملتقى * والقول له * بيمينه لو اختلفا * في قيمته ان لم يبرهن
المالك على الزيادة * فان برهن ابرهنا فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفي
الزيادة هو الصحيح زيلعي ونقل المصنف عن البحر والجواهر لو قال الغاصب ار المودع
المتعدى لا اعرف قيمته لكن علمت انها اقل مما يقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجبر على
البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة
اخذ هاتم ان ظهر المغضوب فللغاصب اخذ * ودفع القيمة اورده واخذ القيمة وهي من
خو اس كتابنا في حفظ * فان ظهر * المغضوب * وهي * اى قيمته * اكثر مما ضمن * او مثله
اورده على الاصح عناية فالاولى ترك قوله وهي اكثر * وقد ضمن بقوله اخذ * للمالك و
يرد عوضه او امضى الضمان * ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزومه باقراره ذكره الوانى
نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب وروية مجتبى * ولو ضمن بقول المالك ابرهنا فله
او نكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك * لرضاء بحيث ادعى هذا المقدار فقط * وان باع *
الغاصب * المغضوب فضمنه المالك نفل ببعه وان حرره * اى الغاصب لان تحرير المشتري
من الغاصب نافذ في الاصح عناية * ثم ضمنه لا * لان الملك الناقص يكفى لنفاذ البيع
لا لعتق * وزوائد المغضوب مطلقا * متصلة كانت كسمن وحسن او منفصلة كدروثر *
امانة لانضمن الابالتعدى او امانع بعد طلب المالك * لانها امانة ولو طلب المتصلة لا يضمن *
وما نقصته التجارية بالولادة مضمون ويجبر بولدها * بقيمته او بغرته ان وفى به والا فيسقط
بمسابه ولو ماتت وبالولد وفاء كفى هو الصحيح اختيار * زنى بامه مغضوبة * اى غصبها * نردها

بما ملاقات بالولادة ضمن قيمتها * يوم عقلت * بخلاف الحجر * لأنها لا تضمن
 بالغصب ليبقى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردها محمولة فماتت لا تضمن وكذلك الوزنت
 عندها فجلدت فماتت به ملتقى ولو زنى بها واستولى ما يثبت النسب والولد
 رقيق درر * و * بخلاف * منافع الغصب استوفاهما أو عطلها * فإنها لا تضمن عندنا
 ويوجد في بعض المتون ومنافع الغصب غير مفسوثة إلى آخره لكن لا يلايمه ما يأتى
 من عطف خمر المسلم الخ مع أنه اخضرنته بر * إلا * في ثلث فتجب اجر المثل على
 اختيار المتأخرين * ان يكون * المغصوب * وقفا * للسكنى أو للاشتغال *
 أو مال يتيم * إلا في مسألة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر
 عليهما كذا في الأشباه معزيا لوصايا القنية قلت ويستثنى أيضا سكنى شريك اليتيم فقد
 نقل المصنف وغيره عن القنية أنه لا شيء عليه وكذا إلا جنبي بلا عقل وقيل دار اليتيم
 كالوقوف انتهى قلت ويمكن حمل كلا الأمرين على قول المتقدمين بعدم اجرته وإنما
 على القول المعتمد أنها كالوقوف فتجب الاجرة على الشريك والزوجة تكون سكنى المرأة
 واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الاجرة وبه افتى ابن فتيمة وما في الصيرفية
 من التفصيل لواليتيم يقد رعى المنع فلا اجر والا فليهما غير ظاهر وعليه فهو عليه لاعليها كما
 افاده في تنوير البصائر ثم نقل عن الخانية ان مسألة الدار كمسألة الارض وان المأخوذ اذا
 سكن فيما اذا كان لا يضرها فللغائب ان يسكن قد شرى بعه قالوا وعليه الفتوى * أو معد *
 أى اعد صاحبه * للاشتغال * بان بناء ذلك أو اشتراؤه لك قليل أو أجره ثلث سنين
 على الولاء وفي الأشباه لا تصير الدار معدة له باجارتها بل ببناؤها أو شرائها له ولا باعد
 البائع بالنسبة للمشتري ويشترط علم المستعمل بكونه معد احتى يجب الاجر وان لا يكون
 المستعمل مشهورا بالغصب قلت ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له بيمينه لأنه منكر
 الآخر مدع قال شيخنا وسوت رب الدار وبيعه يبطل إلا عداد لو بنى لنفسه ثم راد
 ان يعد فان قال بلسانه ويخبر الناس جاز ذكره المصنف * إلا * في المعد للاشتغال فلا ضمان
 فيه * اذا سكن بتأويل ملك * كبيت سكه احد الشركاء في الملك ولو ايتيم كما
 مر عن القنية وتنبه اما في الوقف اذا سكنه احد هو بالعلمة بلاذن لزم الاجر * أو عقل *

كبيت الوهن اذا سكنه المرتين ثم بان للغير معد الاجارة فلا شيء عليه بقى لو اجر الغاصب
 احدهما فعلى المستأجر المسمى الاجر المثل ولا يلزم الغاصب الاجر بل يرد ما قبضه
 للمالك اشباه وقنية وفى الشر نبلا لية وينظر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كما لو سكن *
 * بخلاف * خمر المسلم وخنزيره * بان اسلم وصافى يد * اذا اتلفها * مسلم او ذمي * فلا *
 ضمان * وضمن * المتلف المسلم قيمتها لان الخمر فى حقنا قيمي حكما * لو كانا لذي * والمتلف
 غير الامام او ما مورء يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الزق خلافا لمحمد مجتبى ولا ضمان
 في ميتة ودم اصلا * بخلاف ما لو اشتراها * اى الخمر * منه * اى الذمي * وشربها فلا ضمان
 ولا تمن * لانه فعله بتسليط بائعه بخلاف غصبها مجتبى وفيه اتلف ذمي خمر ذمي ثم
 اسلم او احد هما لا شيء عليه الا في رواية عليه قيمة الخمر * غصب خمر مسلم فخللها بما
 لا قيمة له * كمنطة او ملح يسير لا قيمة له او تشميس * او * غصب * بجلد ميتة فل يبع به * بما لا
 قيمة له كتراب وشمس * اخذها المالك مجانا * لكن * لو اتلفها ما ضمن * لالوتلغا وفى
 شرح الوهبانية يضمن قيمته من بوجاه واعتمد * في الملتقى * ولو خللها بذى قيمة كالملمح *
 الكثير * والخل ملكه ولا شيء عليه * لما لكه خلافا لهما * ولو دبح به * اى بذى قيمة كقرا
 وعفص * الجمل اخذ * المالك ورد ما زاد الدبح * وللغاصب حبسه حتى ياخذ حقه *
 ولو اتلفه فلا يضمن * كما لو تلف ولا ضمان بالتلف الميتة ولو لذمي ولا بالتلف متروك
 التسمية عند اول من يبيحه ملتقى لان ولاية الحاجة ثابتة * وضمن بكسر معزف * بكسر
 الميم آلة الله ولو لكافر ابن كمال * قيمته * خشبا منحوتا * صالحا لغير الله * ضمن القيمة
 لا المثل * باراقة سكر ومنصف * سيجى بيانه فى الاشارة * وصح بيعها * كلها وقال لا يضمن
 ولا يصح بيعها وعليه الفتوى ملتقى ودروزيلعى وغيرها واقرة المصنف واما طبل الغزاة
 راد فى حظر الخلاصة والصيادين والذى يباح ضرب به فى العرس فمضمون اتفاقا *
 كالأمة المغنية ونحوها * ككباش تطوح وحمامة طيارة وديك مقاتل وعبد خصى حيث
 تجب قيمتها غير صالحة لهذ * الامور * ولو غصب ام ولد فملك لا يضمن بخلاف * موت *
 المدبر * لتقوم المالك ببردون ام الولد وقالوا يضمنها بالتقرمها * حل قيل عبد غيره اورد باطابته
 او فتح باب اصطبله او قفص طائره فل هبت * هذ * الملك كورات * او سعى الى سلطان بمن

يؤذيه * الحال انه * لا يدفع بلا رفع * الى السلطان * أو * سعي * بمن يباشر الفسق
ولا يمتنع بنهيها أو قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم * فقال * انه وجد كثر انغمسه *
السلطان * شيئا لا يضمن * في هذه المذكورات * ولو غرمه * السلطان * البته * بمثل
هذه السعاية * ضمن * وكذا * يضمن * لو سعى بغير حق عند محمد زجراله * اى للساعي *
وبه يفتى * وعزروا الساعي عبد اطلب يعد عتقه * ولو مات الساعي فلم يسعى به ان
ياخذ قد بالخسران من تركته * هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل المصنف انه لو مات المشكو
عليه بسقوطه من سطح لخوفه غرم الشاكي دية لولمات بالضرب لند ورة وقد مر في
باب السرقة * امر * شخص * عبد غيره بالابق أو قال * له * اقتل نفسك ففعل * ذلك *
وجب عليه قيمته * ولو قال له انلف مال مولاي فالتف لا يضمن الامر والفرق ان بامره
بالابق والقتل صار غاصبا لانه استعمله في ذلك الفعل وبامره بالالتف لا يصير غاصبا
للمال بل للعبد وهو قائم ثم يتلف وانما التلف بفعل العبد واعلم ان الامر لضمان عليه
بالامر الا في ستة اذ كان الامر سلطانا او ابا او سيدا او مالكا او مورثا او عبدا او امره بالتلف
مال غير سيد * واذا امره بحفر باب في حائط الغير غرم الحافر ورجع على الامر اشباه *
استعمل عبد الغير لنفسه * بان ارسله في حاجته * وان لم يعلم انه عبد أو قال ذلك
العبد * الذي استعمله * انى حرضه ضمن قيمته ان هلك * العبد عمادية وفيها جاء رجل
الى اخرو قال انى حرضت عملى في عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم او لم
يعلم هذا اذا استعمله في عمل نفسه * ولو استعمله لغيره * اى في عمل غيره * لا ضمان
عليه لانه لا يصير به غاصبا كقول له لعبد ادق هذه الشجرة وانثر المشمش لنا كله انت نسقط
لم يضمن الامر ولو قال لتأكله انت وانضمن قيمته كله لانه استعمله كله في نفعه * غلام
جاء الى فصاد فقال افضل بى فغصص * فصل امعتاد * بغيره بالاولى * فمات من ذلك
ضمن قيمة العبد عائلة الغصص * وكل * الحكم فى * الصبي تجب دية يابى عاقلة الغصص *
عمادية فرغ غصب عبد او معه مال من المولى صار غاصبا للمال ايضا بل قالوا يضمن
ثيابه تبعالضمان عينه بخلاف الحر عمادية وفي الوهبانية شععى ولونسى الحرفات يضمن
نقصها * ولونسى القرآن او شاخ يذكر * ولو علم الدلال قيمة سلعة * فقوم للسلطان

انقص بخسر * و متلف احد من فرتين يسلم السبقية والمجموع منه بخسر * قلت وعن
ابي يوسف لا يضمن الا لسلعة التي اتلفها وفي البرازية هو المختار واقره الشربلاي
وذكر ما يغفل ان السلطان ليس بقيد وانه ينبغي القول بتضمن القاضي ايضا سيما في
استئجار الوقف ومال اليتيم فليحفظ والله اعلم *

* كتاب الشفعة *

مناسبته تملك مال الغير بغير رضا * هي لغة الضم وشرعا * تملك البقعة جبرا على المشتري
بما قام عليه * بمثله لو مثليا والا فبقيمته * وسببها اتصال ملك الشفيع بالمشتري * بشرطة
او جوار * وشرطها ان يكون المحل عقارا * سفلا كان او علوا وان لم يكن طريقه في السفل
لانه التحق بالعقار بما له من حق القرار فلهما في الكمال في اول باب
ماهي فيه من ان البناء اذا بيع مع حق القرار يلحق بالعقار فرد شيئا الرمي وافتى
بعد منها تبعا للبرازية وغيره فليحفظ * وركنها اخذ الشفيع من احد المتعاقدين * عند
وجود سببها وشرطها * وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب * ولو بعد سنين * وصفتها
ان الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ * فيثبت بها ما يثبت بالشراء كالرد بشيء روية وعيب * يجب
له لا عليه * بعد البيع * ولو فاسد النقص فيه حق المالك كما ياتي او بخيار للمشتري *
وتستقر بلا شاهد * في مجلسه اى طلب الماوية فلا تبطل بعد * وملك بالخذ بالتراضي
او بقضاء القاضي * عطف على الاخذ لثبوت ملك الشفيع بمجرد الحكم قبل الاخذ كما
حرره ملا خسرو * بقدر رؤس الشفعاء لا الملك * خلافا للشافعي * للخليط * متعلق
بتجب * في نفس المبيع ثم * ان لم يكن او سلم له * في حق المبيع * وهو الذي قاسم وبقيت
له شركة في حق العقار * كالشرب والطريق خاصين * ثم فسر ذلك بقوله * كشراب نهر *
صغير * لا تحريم فيه السفن والطريق لا يذنب * فلو حاصرين لا شفعة بهما بانه شرب نهر
مشارك بين قوم تسقي ارضهم منه بيعت ارض منها لكل اهل الشرب الشفعة ولو انهم
عامة لم يملك به الا لشفعة للطيار الا لصق نقط * ثم لجا وملا سقى * ولو ذميا او مؤذنا
ومكاتبه * في سكة اخرى * وظهر داره لظهورها فلو بابه في تلك السكة فهو
خليط كما مر * وواضح جرح على حائنه وشريك في خشبة عليه جار * ولو في نهر

الجدار فشريك ملتقى قلت لكن قال المصنف ولو كان بعض الجدران شريكاً في الجدار لا يتقدم على غيره من الجدران لان الشركة في البناء المجرى دون الارض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح المجمع وكذا الجار المقابل في السكة الغير النافذة الشفعة بخلاف النافذة * اسقط بعضهم حقه * من الشفعة * بعد القضاء * فلو قبله فليس بقى اخذ الكل لزوال المزاحمة * ليس لمن بقى اخذ نصيب التارك * لانه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر زيلي * ولو كان بعضهم غائباً يقضى بالشفعة بين الحاضرين في الجميع * لا احتمال عدم طلبه فلا يؤخر بالشك * وكذا لو كان الشريك غائباً فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة * كلها * ثم اذا حضر وطلب قضى له بها * فلو مثل الاول قضى له بنصفه واوفوقه فبكله ولو دونه منعه خلاصة * اسقط * الشفع * الشفعة قبل الشراء لم يصح * لغفل شرطه وهو البيع * اراد الشفع اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبراً على المشتري * لضرر تفريق الصفقة * ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه به * لاعتراضه وبقسم بين البقية بل لو طلب احد الشريكين النصف بناء على انه يستحقه فقط بطلت شفعته اذا شرط صحتها ان يطلب اكل كما بسطه الزيلعي فليحفظ * وصح بيع دور مكة فتجب الشفعة فيها * وعليه الفتوى اشباه قلت ومغادة صحة اجارتها بالاولى وقد قد مناه فليحفظ لكنه يكره وسنحقيقه في الخطر وفيها * ويصح الطب من وكيل الشراء ان لم يسلم الى موكله وان سلم لا * وبطلت هو المختار * ولا شفعة في الوقف * ولا له نوازل * ولا بجواره * شرح مجمع وخانية خلافاً للثلاثة والبرازية ولعل لا سقاطه قاله المصنف قلت وحمل شيخنا الرملى الاول على الاخذ به والثاني على اخذه بنفسه اذا بيع نفى القبض حق الشفعة يبتني على صحة البيع انتهى فمغادة ان مالا يملك من الوقف بحال لاشفعة فيه وما يملك بحال ففيه الشفعة واما اذا بيع بجواره او كان بعض المبيع ملكاً وبعضه وقف فباع المالك فلا شفعة للوقف والله اعلم *

* باب طلب الشفعة *

ويطلبها الشفع في مجلس عامه * من مشتراً ورسوله او عدل او عد * بالبيع * وان ائمن المجلس كالمخيرة هو الاصح درروعاية المتون خلافاً لما في جواهر الفتاوى انه على

الغور وعليه الفتوى * بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه * كأننا طالبها أو اطلبها * وهو *
 يسمى * طلب الموائبة * أي المبادرة والاشهاد فيه ليس بلازم بل لمخافة الجحود * ثم * يشهد *
 على البائع لو * العقار * في يده أو على المشتري * وإن لم يكن ذا يد لأنه مالك أو عند
 العقار * فيقول اشترى فلان هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الآن فاشهدوا
 عليه وهو طلب اشهاد * ويسمي طلب تقرير * وهذا الطلب * لابد منه حتى لو تمكن *
 ولو بكتاب أو رسول * ولم يشهد بطلت شفيعته وإن لم يتمكن * منه * لا * تبطل ولو اشهد في
 طلب الموائبة عند أحد هو لآء كفاه * وقام مقام الطالبين * ثم بعد * هذا ين الطالبين *
 يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دارك وأنا شفيعها بدارك إلى * لو قال بسبب
 كذا كما في الملتقى لشميل الشريك في نفس المبيع * فمرة يسلم * الدار * إلى * هذا
 لو قبضها المشتري وطلب الخصومة لا يتوقف عليه * وهو * يسمى * طلب تمليك
 وخصومة وبتأخير * مطلقا * بعد زو بغير شهر أو أكثر * لا تبطل الشفعة * حتى
 يسقطها بلسانه * به يغتنى * وهذا ظاهر المذهب وقيل يغتنى بقول محمداً إن آخر شهر
 بلا عد ربطلت كذا في الملتقى يعني دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي لئلا يمر به إلا خذ
 أو التوك * وإذا طلب * الشفيع * سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فإن
 أقر بها * أي بملكية ما يشفع به * أو نكل عن الحلف على العلم أو برهن الشفيع *
 أنها ملكه * سأل عنه الشرا * هل اشترت أم لا * فإن أقر به أو نكل عن اليمين على
 الحاصل * في شفعة الخليط * أو * علي * السبب * في شفعة الجوار لخلاف الشافعي كما
 مر في كتاب الدعوى * أو برهن الشفيع قضى له بها * هذا إذا لم ينكر المشتري طلب الشفيع
 . الشفعة فإن أنكر فالقول له بيمينه ابن كمال * وإن لم يحضر الثمن وقت الدعوى وإذا قضى
 لزومه أحضاره وللمشتري حبس إلى أن يقبض ثمنه فلو قيل للشفيع * أي بعد القضاء
 وأما قبله فتبطل عند محمداً رحمه الله تعالى لعدم التاكيد ذكره الزيلعي * إذا الثمن
 فآخر لم تبطل * شفيعته * والخصم * للشفيع المشتري مطلقا * البائع قبل التسليم * لأول
 بملكه والثاني بيد ابن كمال * * ولكن * لا تسمع البينة عليه حتى يحضر المشتري *
 لأنه المالك * ويفسخ بحضوره * ولو سلم للمشتري لا يلزم حضور البائع لزوال الملك

والله عنده ابن كمال * ويقضى * القاضي * بالشفعة والعهد * لضمان الثمن عند
 الاستحقاق * على البائع قبل تسليم المبيع الى المشتري * والعهد * على المشتري لو بعه *
 لماهر * المشفع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه * دون خيار
 الشرط والاجل اختيار وفي الاشياء الشفعة بيع في كل الاحكام الا ضمان الغرور
 للجبر * وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن * والدأر مقبوضة والثمن منقود *
 صدق المشتري * بيمينه لانه منكرو لا يتحالفان * وان برهننا فالشفيع احق * لان بينته
 ملزمة * ادعى المشتري نمناو * ادعى * بأئعه اقل منه بلا قبضه فالقول له * اى
 للبائع * ومع قبضه للمشتري * ولو عكس فبعد قبضه القول للمشتري وقبله يتحالفان وائى نكل
 اعتبر قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع وأخذ الشفع بما قاله البائع ملتقى * وحط البعض
 يظهر في حق الشفع * فيأخذ بالباقي وكل اصابة البعض الا اذا نأنت بعد القبض اشياء *
 وحط الكل والزيادة لا * نأى * خذ به بكل المسمى ولو حط النصف ثم النصف يأخذ بالنصف
 الاخير ولو علم انه شراءه بالف فسلم ثم حط البائع مائة فله الشفعة كما لو باعه بالف فسلم
 ثم زاد البائع له جارية او متاعا قنية * وفي الشراء بمثلي * ولو حكما كالخمر في حق المسلم
 ابن كمال * يأخذ بمثله وفي * الشراء بالقيمي بالقيمة * اى يوم الشراء * ففي بيع دقار
 بعقار يأخذ * الشفع * كلا * من العقارين * بقيمة الاخر * في الشراء * بمن سوجل
 يأخذ بحال او طلب الشفعة في الحال واخذ بعد الاجل * لا يتعجل ما على المشتري
 لو أخذ بحال * واوسكت عنه * فلم يطلب في الحال * وصبر حتى يطلب عند * حلول *
 الاجل بطلت شفעתه * خلا فالابى يوسف * ويأخذ * بمثل الثمن وقيمة الشئ بمران كان *
 البائع والمشتري * الشفع ذميا * لا بد ان يكون البائع ايضا ذميا لا يغسل
 البيع فلا تنبت الشفعة ابن كمال معزى بالمسود * ويأخذ * بقيمتها * لما سر * لو *
 كان الشفع * مسلما * لمنعه عن تملكها وتملكها ثم قيمة الشئ بمران ذميا فائمه مقام
 الدار لا مقام الشئ بمران الا يسلم تملكها بخلاف الموروث المأشور وطريق معرفة قيمة
 الخمر والشئ بمران الرجوع الى ذمى اسلم او فاسق تاب * ولو اختلف فيه فالتقيل للمشتري
 عناية * ويأخذ الشفع * بأشدهن وقيمة البناء والغرس * مستحق القلع كما مر في الغصب

قلت واما لود منها بالوان كثيرة او طلاها بحص كثير خير الشفيع بين تركها واخذها واعطاء ما زاد الصبغ فيها العن ونقصه ولا قيمة لنقصه بخلاف البناء حاوي الزاهدى وسيجيى * لو بنى المشتري او غرس او كلف * الشفيع * المشتري قلعهما * الا اذا كان فى القلع نقصان الارض فان الشفيع له ان يأخذها مع قيمة البناء والغرس مقلوعة غير ثابتة قهستانى وعن الثانى ان شاء اخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس او ترك ربه قال الشافعى ومالك رحمهما الله قلنا بنى فيما لغيره فيه حق اقوى وان اتقدم عليه فينقصه * كما ينقص * الشفيع * جميع تصرفاته * اى المشتري * حتى الوتف والمسجد والمقبرة * والهبة زيلعى وزاهدى واما الزرع فلا يقطع استحسانا له نهاية معلومة ويبقى بالاجر * ورجع الشفيع بالثمن فقط ان اخذ * بالشغعة * ثم بنى او غرس ثم استنقت * ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على احد لانه ليس بمغرور بخلاف المشتري * و * يأخذ * بكل الثمن ان خربت الدار او جف الشجر * بلا فعل احد والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف * وهذا اذا لم يبق شئ من نقض او خشب * فلو بقى واخذ المشتري لا انفصاله من الارض حيث لم يكن تبعالا لارض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ زيلعى قلت فلو لم يأخذ المشتري كان هلك بعد انفصاله لم يسقط شئ من الثمن لعدم حبسه اذ هو من التوابع والتوابع لا يقابلها شئ من الثمن وبالاخذ بالشغعة تحولت الصفقة الى الشفيع فقد هلك ما دخل تبعات قبل القبض ولا يسقط بمثله شئ من الثمن قاله شيخنا * بخلاف ما اذا تلف بعض الارض بغرق حيث يسقط عن الثمن حصته * لان الغائبة بعض الاصل زيلعى * و * يأخذ * بحصة العرصة * من الثمن * ان نقض المشتري البناء * لانه فصل الا تلافى فى الاول الآفة سماوية ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف ان هلكه كما مر لتقومه بالحبس * ونقص الاجهبي كنقصه * اى المشتري * والنقص * بالكسر المنقوض * له * اى للمشتري وليس للشفيع اخذ ولو ان التبعية بانفصاله * و * يأخذ * بثمنها * استحسانا لا اتصاله * ان ابتاع ارضا وبخلافها او اثمر * بعد الشراء * فى يد هوان جند * المشتري * فليس للشفيع اخذ * لما مر * او هلك بآفة سماوية ونزل من السماء بها سقط حصته من الثمن فى الاول *

اى شراها بثمنها * بكل الثمن فى الثانى * لحد وثه بعد القبض * قضى بالشفعة للشفيع
 ليس له تركها * شرح وهبانية لتحويل الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضاء * الطلب
 فى بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفقا وفي هبة بعوض * مشروط ولا شيوع فيهما *
 وقت التقابض * وفي بيع فصرلى او بخيار بائع وقت البيع عند الثانى ووقت الاجازة
 عند الثالث وبخيار مشتر وقت البيع اتفقا مجتبى * من لم ير الشفعة بالجوار * كالشافعي
 رحمه الله تعالى مثلا * طلبها عند حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم *
 اعتقد ذلك * حكم له بها والا * يقل له * لا * يحكم منية وبزازية فروع اخر الشفيع
 ايجاب الطلب لكون القاضي لا يراها فهو معد وروكنا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع
 بخلاف سبت اليهود كما يأتى شرعى ارضا بمائة فرغ تراها وباعه بمائة ثم اخذها الشفيع
 بالشفعة اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة
 التراب الذى باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري
 ارفع ما كبست فيها فهو ملكك حارم الزاهدى وفيه شئ دارا الى الحصاد فليس
 للشفيع ان يعجل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها يبيع فاسد انتهى قلت وسيجيى انه لا
 شفعة فيما يبيع فاسد ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذ اسقط الفسخ ببناء ونحوه وجبت
 وفي المبسوط الهبة بشرط العوض انما تنبت الملك للموهوب له اذ قبض الكل فلورهب دارا
 على عوض الف درهم نقبض احد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى
 اذ قبض العوض الآخر كان له ان يأخذ الى اربا لشفعة *

* باب ما تثبت هى فيه اولا *

تثبت * لان ثبت قصد الانفي عقار ملكه بعوض * خرج الهبة * هو مال * خرج المهر * وان لم
 يكن * يقسم * خلا فاللشافعي رحمه الله * كرحى * اى بيت الرحى مع الرحى نهاية * وحمام
 و بئر * ونهر * وبيت صغير * لا يمكن قسمته * لافى عرض * بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما
 بعده من عطف الخاص على العام * وفلك * خلا فالملك * وبناء ونخل * اذا * يبعاصد *
 ولومع حق القرار خلا فالما فهمه ابن الكمال لمخالفته المنقول كما افاده شيخنا الرملى *
 و * لافى * ارث وصلته وهبة لا بعوض * مشروط * ودار قسمت او جعلت اجرة او بدل

خلع أو عتق أو صلح عن دم عمد أو مهر وان قبل بيعها * أي الدار * مال * لان
معني البيع تابع فيه وأوجبها في حصة المال * أو * دار * بيعت بخيار البائع ولم يسقط
خياره فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار * في الصحيح وقيل عند البيع و
صحيح * أو بيعت * الدار ربعاً * فاسل أو لم يسقط فسخه فان سقط * حق فسخه كان بني
المشتري فيها * تثبت * الشفعة كما مر * أو رد بخيار روية أو شرط أو عيب بقضاء *
متعلق بالآخر فقط خلا لما زعمه المصنف تبعاً للدرر * بعد ما سلمت * أي اذا بيع و
سلمت الشفعة ثم رد المبيع بخيار روية أو شرط كيف ما كان أو عيب بقضاء فلا شفعة لانه
فسخ لا بيع * بخلاف الرد * بعيب بعد القبض * بلا قضاء أو باقالة * فان له الشفعة لان
الرد بعيب بلا قضاء والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ * و تثبت * الشفعة * للعبد المأذون
المستغرق بالدين * احاطة الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ابن كمال * في مبيع
سليم * و تثبت * لسيد في مبيعه * بناء على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء
احد هما يتوزن من الآخر * و تثبت * لمن شري * اصاله أو وكالة * واشترى له *
بالوكالة وفائدته انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً وللدائر شريكاً آخر فلهما
الشفعة ولو هو شريكاً وللدائر فلا شفعة للجار مع وجوده * لا * شفعة * لمن باع * اصاله
أو وكالة * أو بيع له * أي وكل بالبيع * أو ضمن الدرك * والاصل ان الشفعة تبطل
بإظهار الرغبة عنها لا فيها *

* باب ما يبطلها *

يبطلها ترك طلب الموانبة * تركه بان لا يطلب في مجلس اخبر فيه بالبيع ابن كمال
وتقدم ترجمته * أو * ترك طلب * الانتهاء * عند عقار أو ذي يد لا الا شهادته عند طلب
الموانبة لانه غير لازم * مع القدرة * كما مر * و يبطلها * تسليمها بعد البيع * علم
بالسقوط أو لا * فقط * لا قبله كما مر * ولو * تسليمها * من اب أو وصي * خلافاً لمحمد
فيما بيع بقيمة أو اقل ملتقى * الوكيل بطلبها اذا سلم * الشفعة * أو اقر علي الموكل
بتسليمه * الشفعة * صح * لو كان التسليم أو الاقرار * عند القاضي * والالم يصح لكنه
يخرج من الخصومة وسكون من يملك التسليم تسليم * و يبطلها * صلحه منها على

عوض * اى غير المشغوع لما يأتى * وعليه رده * لا نه رشوة * و * يبطلها * بيع شفعتها
بمال * ولا يلزم المال وكذا الكفالة بخلاف القود ولو صالح على اخذ نصف الدار ببعض
الثلثين صح ولو صالح على اخذ بيت بحصته من الثلثين لا لجهالة الثلثين عند الاخذ ولا تسقط
شفعتها * و * يبطلها * موت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله * ولا تورث خلافا
للشافعي رحمه الله ولو مات بعد القضاء لا تبطل * لا * يبطلها * موت المشتري * لبقاء
المستحق * و * يبطلها * بيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا * علم ببيعها ام لا و
كن الوجه ما يشفع به مسجل او مقبرة او وقتا مسجلا درر * ولو باع بشرط الخيار *
لنفسه * لا * تبطل لبقاء السبب * و * يبطلها * شراء الشفيع من المشتري * فلمن
دونه او مثله اخذها منه بالشفعة بالعقل الاول او الثانى بخلاف ما لو اشتراها ابتداء
حيث لا شفعة لمن دونه * وكذا * يبطلها * ان استأجرها او ساومها * بيعا او اجارة
ملتقى * او طلب منه ان يوليها * عقد الشراء * اضمن الدرك * مستدرك بما مر
آتفا تبطل في الكل لدليل الاعراض زيلعى * قيل للشفيع انها بيعت بالف فسلم ثم علم
انها بيعت باقل او بمر او شعير * او عدوى متقارب * قيمته الف او اكثر فله الشفعة واو
بان انها بيعت بنانير * او بعروض * قيمتها الف فلا شفعة * والفرق بينهما ان هذا
قيمي وذاك مثلي فربما يسهل عليه وان كثر * ولو علم ان المشتري زين فسلم ثم بان انه بكر
فله الشفعة ولو علم ان المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره * لعدم التسليم في
حقه * ولو بلغه بشرائه النصف فسلم ثم بلغه شراء الكل فله الشفعة في الكل وفي عكسه * بان
اخر بشرائه الكل فسلم ثم ظهر شراء النصف * لا * شفعة له على الظاهر لان التسليم في الكل
تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في التحويل فقال * وان باع * رجل * عقارا الا
ذراعا * مثلا * في جانب * حل * الشفيع فلا شفعة * لعدم الاتصال والقول بان نصب ذراعاس هو
* وكذا * لا شفعة * لو وهب هذا القدر للمشتري * وتبضه * وان ابتاع سهما منه بثمن ثم
ابتاع بقيمتها فالشفعة للجاري في السهم الاول فقط * والباقي للمشتري لانه شريك وحيلة كانه
ان يشتري الدراع او السهم بكل الثمن الا درهما ثم الباقي بالباقي وليس له تحليفه
بالله ما اردت به ابطال شفعتي وله تحليفه بالله ان البيع الاول ما كان تلجئة مؤيد زاء

معزى بالوجهين * وان ابتاعه بثمن * كثير * ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة بالثمن لا بالثوب * فلا يرغب فيه وهذه حيلة تعم الشريك والجار لكنها تضرب بالبيع اذ يلزمه كل الثمن اذا استحق المنزل فالاولى بيع دراهم الثمن بدينا رليبطل الصرف اذا استحق وحيلة اخرى احسن واسهل وهي المتعارفة في الامصار ذكرها بقوله * وكذا لو اشترى بـ درهم معلومة * بوزن او اشارة * مع قبضه فلوس اشير اليها وجهل قدرها وضيع الفلوس بعد القبض * في المجلس لان جهالة الثمن تمنع الشفعة درر قلت ونحوه في المضمرات وينبغي ان الشفيع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان يأخذها بالك درهم وقيمتها كما لو اشترى دارا بعرض او عقار للشفيع اخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف ثم نقل عن مقطعات الظهيرية ما يوافقه قلت ووافقه في تنوير البصائر وافر شيخنا لكن تعقبه ابنه في زواهر الجواهر بانه مخالف للاول وما في المتون والشروح مقدم على الفتاوى كما مر مرارا انتهى وقد قلنا انه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الغسغ نعم اذا سقط الغسغ بالبناء ونحوه وجبت والله اعلم * نكره الحيلة لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها وادق * كقوله للشفيع اشتريه مني ذكره البرازي * واما الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء فنحن ابي يوسف لا نكره وعند محمد رح نكره ويفتى بقول ابي يوسف في الشفعة * قيل * في السراجية بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسنه محشي الاشباه * وبطله * وهو الكراهة * في الزكوة * والحج وآية السحرة جوهر * ولا حيلة * موجودة في كلامهم * لاسقاط الحيلة * بزاذية قال وطلبناها كثيرا فلم نجد لها * اذا اشترى جماعة عقارا او البائع واحد يتعد الاخذ * بالشفعة * بتعد درهم للشفيع ان يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي وعكسه * وهو ما اذا تعدد البائع واتحد المشتري * لا يتعد الاخذ بها بل يأخذ الكل ويترك لان فيه تغريق الصفقة على المشتري بخلاف الاول لقيام الشفيع مقام احد هم فلم تتفرق الصفقة بلافق بين كونه قبل القبض او بعده سمي لكل بعض تمنا او سمي لكل جملة لان العبرة هنا لا بتعدد الصفقة لالاتحاد الثمن واعلم انه لو طلب الحصة فهو على شفيعته ولو اشترى دارين او قريتين بمصرين صفقة اخذها بتدعيمهما او تركهما للاحد اهما ولو احدهما بالما شرق والاخرى بالمغرب شرح مجمع رباني *

والمعتبر في هذا * أي العبد والالتحاد * العاقد * لتعلق حقوق العقل به * دون المالك *
فلو وكل واحد جماعة للشفيع اخذ نصيب بعضهم * اشترى نصف دار غير مقسومة فقام
المشتري * البائع اخذ الشفيع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة * وان وقع في
غير جانبه على الاصح * وليس له * أي للشفيع * نقضها مطلقا * سواء قسم بقضاء او رضاء
على الاصح لانها من تمام القبض حتى لو قاسم الشريك كان للشفيع النقص كما ذكره
بقوله * بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك
الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه * كنقص بيعه وهبته * كما لو اشترى اثنان دارا وهما
شفيعان ثم جاء شفيع ثالث بعد ما اقتسما بقضاء او غير ذلك * أي للشفيع * ان ينقض
القسمة * ضرورة صيرورة النصف ثلثا شرح وهبانية * اختلف الجار والمشتري في
ملكية الدار التي يسكن فيها * الشفيع الذي هو الجار * فالقول للمشتري * لانه ينكر
استحقاق الشفعة * وللجار تحليفه * أي تحليف المشتري * على العلم عند أبي يوسف رح
وبه يغني كما لو انكر المشتري طلب الموائبة * فانه يحلف على العلم * وان انكر * المشتري *
طلب الاشهاد عند لقائه حلف * المشتري * على البتات * لانه محيط به علما دون
الاول حاوي الزاهدي ولوبر هنا فيمنه الشفيع احق وقال ابو يوسف رح بينه المشتري
فروع باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطالت
الاجارة وان ردها شرى لطغله والاب شفيع له الشفعة والوصى كالباب اذا كانت دار
الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لازقه فقط تلت لكن في شرح المجموع ما
ينبغي لغيره فتنبه ولو فيه تغريق الصغفة الابراء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا لا ديانة
ان لم يعلم بها اذا صبغ المشتري البناء فجاء الشفيع خيرا ن شاء اعطاه ما زاد الصبغ وانكر
آخر الجار طلبه لكون القاضي لا يراها فهو معد وربهودي سمع بالبيع يوم السبت فلم
يطلب لم يكن عن راقلت يؤخذ منه ان اليهودي اذا طلب خصمه من القاضي حضارة
يوم سبته فانه يكلفه الحضور ولا يكون سبته عن راوهي واقعة الغتوى قاله المصنف فلت
وهي في واقعات الحسامي ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لا بطلان لها يحلف وفي
الرهبانية خلافه قلت وسند كره لان ابن المصنف في حاشيته للاشهاد ايدى بما لا مزيد عليه

فلنحفظ تعليقاً ابطلها بالشرط جاً نزله دعوى في رقبة الدار وشفعته فيها يقول هذه
 الدار داري وانا ادعيها فان وصلت الى والا فانا على شفعتي فيها استولى الشفيع عليها
 بلا قضاء ان اعتمد على قول عالم لا يكون ظالماً والاك ان ظالماً اشياء على عدل الرؤس
 العقل والشفعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه الكل في الاشياء لا شفعة لم ترد
 عناية صبي شفيع لاولي له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي فيما يطلبها جازجواهر
 شري كرماء وله شفيع غائب فائتت الاشجار فاكلها المشتري ثم اتى الشفيع واخذ ان
 الاشجار رقت القبض منمرة سقط بقدره والا لانه لا حصه له من الثمن ح مؤثذاده
 معزى بالواقعات الحسامى وفي الوهبانية شعرياً خذ فيما يشتري لصغيره * اب ووصى
 للبلوغ يورخر * وليس له تفريق دارين بيعتا * ولو غير جار فالتفريق اجدر * وما ضر
 اسقاط التحيل مسقطاً * وتحليفه في النكر لا شك انكر *

* كتاب القسمة *

ومما سمعته ان احل الشريكين اذا اراد الافتراق باع فتجب الشفعة او قسم * هي *
 لغة اسم للقسمة كالقدرة للقتل او شرعاً * جمع نصيب شائع له في مكان معين وسببها طلب
 الشركاء او بعضهم للانتفاع بملكه على وجه الخصوص * فلو لم يوجد طلبهم لاتصح القسمة *
 وركنها هو الفعل الذي يحصل به الافراز والتمييز بين الانصاء * ككيل وذرع * وشرطها
 عدم فوت المنفعة بالقسمة * ونال الا يقسم نحو حائط حمام * وحكمها تعيين نصب كل *
 من الشركاء * على حدة وتشتمل * مطلقاً * على * معنى * الافراز * وهو اخذ عين
 حقه * * على معنى * المبادلة * وهي اخذ عوض حقه * * الافراز * هو الغالب في
 المثلي * وما في حكمه كالعددي المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه ايضا بن كمال
 عن ايكاني * والمبادلة * غالبية * في غير * * اي غير المثلي وهو القيمي اذا تقررت هذه
 الاصل * * في اخذ الشريك حصته بغية صاحبه في الاول * * اي المثلي لعدم التفاوت * *
 لا الثاني * * اي القيمي لتفاوته في الخانية مكيل او موزون بين حاضر وغائب او بالغ
 وصغير فاخذ الحاضر او البالغ نصيبه فغلت القسمة ان سلم حظ الاخرين والا لا كصبرة
 من دهقان وزراع امره الدهقان بقسمها ان ذهب بما افترزه للدهقان ولا

فهلاك الباقي عليهما وان يحظ نفسه او لا فالهلاك علي الدهقان خاصة كذا قاله بعض
المشائخ انتهى ملخصا * وان اجبر عليهما * اى على قسمة غير المثلين * فى متحمل الجنس *
منه * فقط * سوى رقيق غير المغنم * عند طلب الخصم * فيجبر لما فيها من معنى الافراز
على ان المبادلة قد يجرى فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما فى الشفعة ويبيع ملك
الملد بون لو ناء دينه * وينصب قاسم يرزق من بيت المال ليقسم بلا * اخذ * اجر * منهم *
وهو احب * وما فى بعض النسخ واجب غلط * وان نصب باجر * المثل * صح *
لانها ليست بقضاء حقيقة فجاز له اخذ الاجرة عليهما وان لم يجز على القضاء ذكره اخي
زاده * وهو على عدد الرؤس * مطلقا لا الانصباء خلافا لهما قيدنا بالقاسم لان اجرة
الكيل والوزان بقدر الانصباء اجماعا وكذا اسائر المون كاجرة الراعى والعمل والحفظ
وغيرها شرح مجمع زاد فى الملتقى ان لم يكن للقسمة وان كان لها فعلى الخلاف لكن ذكره
فى الهداية بلفظ قليل وتامه فيما علقته عليه * و * القاسم * يجب كونه عدلا امينا عالما
بهما ولا يتعين واحد لهما * لثلاث يتحكم بالزيادة * ولا يشترى القسام * خوف تواطئهم *
وصحت برضاء الشركاء الا اذا كان فيهم صغير * او مجنون * لانا ئب عنه * او غائب لا وكيل
عنه لعدم لزومها الا باجازة القاضي او الغائب او الصبي اذا بلغ او وليه هذا الورثة
ولو شركاء بطلت منية المفتي وغيرها * وقسم نقلى يد عون ارثه بينهم * او ملكه مطلقا
او شراءه صدر الشريعة فلا فرق فى النقلى بين شراء وارث وملك مطلق قلت ومن النقلى
البناء والا شيا رحى لم تبدل المنفعة بالقسمة وان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا * وعقار
يد عون شراءه او ملكه مطلقا ان ادعوا انه ميراث عن زيد لا * يقسم * حتى يبرهنوا على
موته وعدد ورثته * وقالوا يقسم باعترافهم كما فى الصور الآخرة * لان برهنان
العقار معها حتى يبرهنوا انه لهما * اتفقا فى الاصح لانه يحتمل انه معها باجارة او
اعارة فتكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه * ولو برهننا على الموت وعدد الورثة و
هو * اى العقار قلت قال شيخنا وكذا المنقول بالازلى * معها وفيهم صغير او غائب
قسم بينهم ونصب قابض لهما * نظرا للغائب والصغير ولا بد من البينة على اصل الميراث
عنده ايضا خلافا لهما كما مر * فان برهن * وارث * واحد * لا يقسم اذ لا بد من حضور

اثنين ولو احدهما صغير او الآخر موصى له * او كانوا * اى الشركاء * مشترعين * اى
 شركاء بغير الارث * وغاب احدهم * لان فى الشراء لا يصلح الحاضر خصما عن الغائب
 بخلاف الارث * او كان * فى صورة الارث العقار او بعضه * مع الوارث الطفل او
 الغائب او * كان * شئ منه لا * يقسم للزوم القضاء على الطفل او الغائب بلا خصم حاضر
 منهما * وتسم * المال المشترك * بطلب احد هم ان انتفع كل * حصته * بعد القسمة و بطلب
 ذى الكثير ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته * وفى الخانية يقسم بطلب كل وعليه الفتوى
 لكن المتون على الاول نعليها المول * وان تضر الكل لم يقسم الا برضاهم * لئلا يعود
 على موضوعه بالنقض فى المجتبى حانوت لهما يعملان فيه طلب احد هما القسمة ان
 امكن لكل ان يعمل فيه بعد القسمة ما كان يعمل فيه قبلها قسم والا لا * وتسم عروض
 انحل جنسها الانسان * بعضهم ما فى بعض لوقوعها معاوضة لا تميز افيتمهل التراضى دون
 جبر القاضى * و * لا * الرقيق * وحده لغش التفاوت فى الادمى وقالوا يقسمه لو
 ذكر انقط او انا ثا فقط كما يقسم الابل والغنم ورقمق المغنم * و * لا * الجوهر * لغش تفاوتها *
 و * لا * الحمام * والبئر والرحى والكتب وكل ما فى قسمته ضرر * الا برضاهم * لما مر ولو
 اراد احد هما البيع وابى الآخر لم يجبر على بيع نصيبه خلا فاما ملك وفى الجوهر لا تقسم
 الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهاياة ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم وكذا لو
 كان كتابا ذا مجالات كثيرة ولو تراضيا ان تقوم الكتب وادخل كل بعضها بالقيمة لو كان
 بالتراضى جازوا لا وفى الثا تاريخانيه دارا وحانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها
 فتشا جرافيه فقال احد هما لا اكرى ولا انتفع وقال الآخر اريد ذلك امر القاضى
 بالمهاياة ثم يقال لمن لا يريد الا انتفاع ان شئت وانتفع وان شئت ما غلق الباب * دور
 مشتركة او دار وضيعة او دار وحانوت قسم كل واحدها * منفردة مطلقا ولو
 متلازمة او فى محلين او مصر بن مسكين * اذا كانت كلها فى مصر واولا *
 وقال ان الكل فى مصر واولا لراى فيه للمقاضى وان فى مصرين فقولاها كقولها *
 ويصور القاسم ما يقسمه على قرطاس * ليرفعه للمقاضى * ويعد له على سهام القسمة
 وبذره و يقوم البناء ويغرز كل نصيب بطريقه وشربه وبلقب الانصباء بالاول

والثاني والثالث * وهلم جرا * ويكتب اسامهم ويقرع * لطيب القلوب * فمن
خرج اسمه او لانه السهم الاول ومن خرج ثانيا لانه السهم الثاني الى ان ينتهي الى
الاخير * اعلم ان * الد راهم لا تدخل في القسمة * لعقار ومنقول * الا برضاهم *
فلو كان ارض وبناء او منقول قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من العرصة بمقابلة
البناء فان بقي فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل د راهم للضرورة واستحسنه في الاختيار *
تسم ولا حل هم مسيل ماء او طريق في ملك الآخرو * الحال انه * لم يشترط في القسمة
صرف عنه ان امكن والا فسخت القسمة * اجماعا واستونغت ولو اختلفوا انقال بعضهم
ابقينا ه مشترك كما كان ان امكن انرا كل فعل كما بسطه الزيلعي * اختلفوا في مقدار
عرض الطريق جعل * عرضها * قد رعرض باب الد ار * واما في الارض فبقول رممر
النور زيلعي * بطوله * اى ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان
فوق الباب لا فيما د ونه لان قد رطول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء
المشترك لا يجوز الا برضا الشركاء جلا لية * ولو شرطوا ان يكون الطريق في قسمة الد ار
على التغاوت جازوان * وصلية * كان سها مهم في الد ار متساوية * ذلك لان *
القسمة على التغاوت بالتراضي في غير الاموال الربوية جائزة * فجاز قسمة التبن
بالاكرار لانه ليس بوزني لا العنب بالسريحة علي الصحيح بل بالقياس او الميزان لانه
وزني * سفل له * اى فوته * علو * مشتركان * وسفل ميرد * مشترك والعلو للاخر *
وعلو مجرد * مشترك والسفل لآخر * قوم كل واحد * من ذاك * على حل * وقسم بالقيمة *
عد محل وبه يغنى * انكر بعض الشركاء بدل القسمة استيفاء نصيبه وشهد القاسمان
بالاستيفاء * لحقه * يقبل * وان قسما باجرني الاصح ابن ملك * وان شهد قاسم
واحد لا * لانه فرد * ولو ادعى احد هم ان من نصيبه شيئا ورفع في يد صاحبه غلط او قل كان افر
بالاستيفاء * ولم يقربه ذكره البرجندى * لم يصدق الا ببرهان * او اقرار الخصم او
نكوله فلو قال الا بحجة لعمت ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الامين ثم ظهر غلطه *
وان قال قبضته فأخذ شريكى بعضه وانكر * شريكه ذلك * حلف * لانه منكر * وان
قال قبل اقراره بالاستيفاء اصاني من ذلك كذا الى ان او لم يسلمه الى وكذا به شريكه

تجافوا وتفسخ القسمة * كالاختلاف في قدر المبيع * ولو اقتسما دارا وصاب كلا طائفة
فادعى أحدهما بيتاني يد الآخر أنه من نصيبه وانكر الآخر فعليه البينة لأنه مدعى *
وان أقامها فالعبرة لبينة المدعى * لأنه خارج وان كان قبل الشهاد على القبض
تجافوا فسخت وكل الواختلاف في الحدود * وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ
القسمة اتفاقا علي الصحيح وفي استحقاق بعض شائع في الكل تفسخ * اتفاقا * وفي *
استحقاق * بعض شائع من نصيبه لا تفسخ * جبر اخلافا للثاني * بل * المستحق منه *
يرجع * بحصة ذلك * في نصيب شريكه * ان شاء او نقض القسمة دفعا لضرر التشقّبص قلت
قد بقي ههنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شائعا فسخت
وان كان معينان تساويا فظاهر والافا لعبرة لذلك الزائد كما مر فلذلك لم يفردها
بالذكر * ظهر دين في التركة المقسومة تفسخ * القسمة * الا اذا قضوه * اى الدين *
او ابرا الغرماء ذمم الورثة او يبقى منها * اى من التركة * ما بقى به * لزوال المانع *
ولو ظهر غبن فاحش * لا يدخل تحت التقويم * في القسمة * فان كانت بقضاء * بطأت *
انفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد * ولو وقعت بالتراضي * تبطل
ايضا * في الاصح * لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها خلافا لتصحيح
الخلاصة قلت فلو قال كلكنز تفسخ لكان اولى * وتسمع دعواه ذلك * اى ما ذكر من الغبن
الفاحش * ان لم يقر بالا ستيفاء وان اقربه لا * تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض
الا اذا ادعى العضب فتسمع دعواه وتماه في الخانية * ادعى احد المتقاسمين *
للتركة * دينا في التركة صح * دعواه لانه لا تناقض لتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة *
ولو ادعى عينا * باى سبب كان * لا * تسمع للتناقض اذا لا قدم علي القسمة اعتراف
بالشركة وفي الخانية اتسموا دارا وارضاهم ادعى احد هم في قسم الآخر بناء او خلا زعم
انه بناء او غرسه لم تقبل بمنته * وقعت شجرة في نصيب احد هما اغصانها متلية في
نصيب الآخر ليس له ان يجبره علي قطعها به يغني * لانه استحق الشجرة باغصانها اختيار *
بنى احد هما * اى احد الشريكين * بغير اذن الآخر * في عقار مشترك بينهما * فطلب
شريكه رفع بنائه قسم * العقار * فان وقع البناء * في نصيب الباني فيها * ونعمت * والاهدم *

البناء وحكم الغرس كذلك بزائية * القسمة تقبل النقص فلو اقتسموا واخذوا حصتهم
ثم تراضوا على الاشتراك بينهم صح * وعادات الشركة في عقار وغيره لان قسمة
التراضى مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها بالتراضى بزائية * المقبوض بالقسمة الفاسدة *
كقسمة على شرط هبة او صلقة او بيع من المقسوم او غيره * يثبت الملك فيه ويغيب *
جواز * التصرف فيه * لقابضه ويضمنه بالقيمة * كالمقبوض بالشر الفاسد * فانه يغيب الملك كما
مر في باب به * وقيل لا * يثبت جزم بالقييل في الاشياء وبالأول في البرازية والقيمة *
ولو تهاثيا في سكنى دار * واحدة يسكنها بعضا وذا بعضا وهذا شهر او ذاشهر *
او دارين * يسكن كل دار * او في خدمة عبد * يخدم هذا يوما وذا يوما * او عبد ين *
يخدم هذا والآخر الآخر * او في غلة دار دارين * كذلك * صح * التهاثي في
الوجوه الستة استحسانا اتفاقا والاصح ان القاضي يهاثي بينهما جبرا بطلب احد هما ولا
تبطل بموت احد هما ولا بموتهما ولو طلب احد هما القسمة فيما يقسم بطلت ولو اتفقا
على ان تغلق كل عبد على من يخدمه جازا استحسانا بخلاف الكسوة وما زاد في نوبة احد هما
في الدار الواحدة مشتركة لاني الدارين ونجوز في عبد ود اعلي السكنى والخدمة وكذلك في
كل مختلفي المنفعة ملتقى وتماه فيما علقته عليه * ولو تهاثيا * في غلة عبد او غلة عبد ين *
تهاثيا * في غلة بغل او بغلين او * في ركوب بغل او بغلين او * في تمر وشجرة او *
في لبن شاة لا * يصح في المسائل الثمان وحيلة الثمار ونحوها ان يشتري حظ شريكه
ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته او ينتفع باللبن بمقدار معلوم استقرارا لنصيب صاحبه اذ قرض
المشاع جائز فروع الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان
لحفظ النفس فعلى عدد الرؤس ولا يخل صبيان ونساء فلو غرم السلطان قرية تقسم
على هذا ولو خيف الغرق فاتفقوا على القاء امتعة فالغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ
النفس المشترك اذا ائتمم فابى احد هما العماراة ان احتمل القسمة لاجبر وقسم والا بنى
ثم آجره ليرجع بما اتفق لوبامر القاضي والافقيمة البناء وقت البناء وله التصرف في
ملكه وان تضر جاره في ظاهر الرواية الكل في الاشياء وفي المحتبى وبه يغتنى وفي
السراجية الغنوى على المنع قال المصنف فقل اختلف الافتاء وينبغي ان يعمل على ظاهر الرواية

انتهى قلت و مر في متفرقات القضاء وفي الوهبانية و شرحها شعور و لوزرع
الانسان ارض ابلاره * فليس ليجار منعه لو يضر * و حيط له اهل فحمل واحد * ولا
حمل فيه قيل ليس يغير * وما الشريك ان يعلى حيطه * و قيل التعلی جائز فيعمر * و ممنوع
قسم عند منع مشارك * من الرم قاض مؤجر فيعمر * و ينفق في المختار راض باذنه *
و يمنع نفعاً من ابي قيل يفسد * و خذ منعاً بالاذن منه لحاكم * و خذ قيمة ان لا وهن المحرر *

* كتاب الزراعة *

مناسبتها ذاهرة * هي لغة مفاعلة من الزرع و شرعا * عفل على الزرع ببعض الخارج * و ركانها
اربعة ارض و بن و عمل و بقر * و لا تصح عند الامام * لانها كقنبر الطحان * و عند ما تصح
و به ينتهي * للمحتاج و بما ساعلى المضاربة * بشروط * تمانية * صلاحية الارض للزراعة و اهلية
الما قبلين و ذكر المدة * اى مدة متعارفة فتغسل بما لا يتمكن فيها اسنها و بما لا يعيش اليها
احد هما غالباً و قيل في بلادنا تصح بلا بيان مدة و يقع على اول زرع واحد و عليه الفتوى
مجتبى و بزازبة و اقراء المصنف * و ذكر * رب البذر * و قيل يحكم العرف * و ذكر *
جنسه * لانه لعلمه باعلام الارض و شرطه في الاختيار * و ذكر * قط * العامل *
الآخر * و اوبينا حظ رب البذر و سكتا عن حظ العامل جاز استحسانه * و بشرط *
التشايخا بين الارض * و لومع البذر * و العامل * و بشرط * الشركة في الخارج * ثم فرع
على الاخير قوله * فتبدل ان شرط واحد هما نفعان مسمان او بالخرج من موضع معين
او رفع * رب البذر * بن رة او رفع الخراج الموظف و تنصيف الباقي * و بعد رفعه *
بخلاف * شرط رفع * خراج المفاضة * كمثل او ربح * او شرط * رفع * العشر * للارض
او لاجل واحد هما لانه مشاع فلا يؤدى الى قطع الشركة * او شرط * النبن لاجل مياه السب
للاخر * اى تبطل لقطع الشركة فيما هو المقصود * او شرط * تنصيف السب و النبن
لغير رب البذر * لانه خلاف مقتضى العقل * او شرط * تنصيف النبن و السب لاجل
هما * لقطع الشركة في المقصود * و ان شرط تنصيف السب و النبن لصاحب البذر * كما
هو مقتضى العقل * و لم يتعرض للنبن صحت * و ح النبن لرب البذر و قيل انهما تبعاً
لحسب كن اقاله المصنف تبعاً للصود و غيره لكن اعتمد صاحب المانقل الثانى حيث قلده

فقال والتبن بينهما وقيل لرب البذر قلت وفي شرح الوهبانية عن القنية المزارع بالربع
 لا يستحق من التبن شيأ وبالثلث يستحق النصف * وكذا صحت * لو كان الأرض والبذر للزبد
 والبقر والعمل للأخرا والأرض له والباقي للأخرا والعمل له والباقي للأخرا * فهذا
 الثلاثة جائزة * وبطلت * في أربعة أوجه * لو كان الأرض والبقر للزبد والبقر والبذر له
 والأخرا للأخرا والبقر والبذر له والباقي للأخرا * فهي بالتقسيم العقبى سبعة أوجه
 لأنه إذا كان من أحد هما واحد والثلاثة من الآخر فهي أربعة وإذا كان من أحد هما
 اثنان واثنان من الآخر فهي ثلثة ومتى دخل ثالث فأكثر بحصة فسدت * وإذا صحت
 فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء * في الصحيحة * ويجبر من ابتلى عن
 المضي لأرب البذر فلا يجبر قبل القائه * وبعد * يجبر درر * ومتى فسدت المزارعة
 فالخارج لرب البذر * لأنه نماء ملكه * ويكون * للأخرا أجر مثل عمله أو أرضه ولا
 يزاد على الشرط * بالغاما بلغ عند محمد * وان لم يخرج شيء * في الفاسدة * فان كان البذر
 من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض والبقر وان كان من قبل رب الأرض فعليه أجر
 مثل العامل * حاوى * ولو امتنع رب الأرض من المضي فيها وقد كبر العامل * في
 الأرض * فلا شيء له * لكرابه * حكما * أى فى القضاء إذا لا قيمة للمناع * ويسترضى
 ديانته * فيفتى بان يوفيه أجر مثله لغرره * وتفسخ المزارعة بدین محجوج الى
 بيعها إذا لم ينبت الزرع لكن يجب ان يسترضى المزارع ديانته إذا عمل * كما سر * أما
 إذا نبت ولم يستحصل لم تبع الأرض لتعلق حق المزارع * حتى أو اجاز جاز * فان مضت
 المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل أجر مثل نصيبه من الأرض الى ادراكه * أى
 الزرع كما فى الاجارة بخلاف مالومات أحد هما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل
 على العامل أو وارثه لبقاء العقل استحسانا كما سيجى * دفع * رجل * أرضه الى آخر
 على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذا لك فعلا على
 هذا فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الأرض أجر *
 لشركته فيه * و * العامل * يجب عليه نصف أجر الأرض لصاحبها * لفساد العقد * وكذا
 لو كان البذر ثلثا من أحد هما وثلثه من الآخر والربع بينهما * نصفين أو * على

قد ربن رهبا * نهو ناسد ايضاً لا شرطه الا عارة في المزارعة عمادية * و * اعلم
 ان * نفعه الزرع * مطلقاً بعد مضي مدة المزارعة * عليهما بقدر الحصص * واما
 قبل مضيها فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة بن رو مؤنة حفظ وكري نهر علي العامل و
 لو بلا شرط فاذا اتناهى بقي مالا مشتركاً بينهما فتجب عليهما مؤنته كحصاد ودياس كذا
 حرره المصنف وحمل عليه اصل صدر الشريعة فليحفظ * فان شرطه علي العامل فسدت *
 كما لو شرطه علي رب الارض * بخلاف مالومات رب الارض والزرع بقل فان
 العمل فيه جميعاً علي العامل او وارثه * لبقاء مدة العقل والعقل يوجب علي العامل
 عملاً يحتاج اليه الى انتهاء الزرع كما مر ولومات قبل البذر بطلت ولا شئ لكرابه
 كما مر وكن الو فسخت بل بين محوج مجتنبى * وصح اشتراط العمل * كحصاد ودياس و
 نسف علي العامل * عند الناني للتعامل وهو الاصح * وعليه الفتوى ملتقى * الغلة في
 المزارعة مطلقاً * ولو فاسدة * امانة في يد المزارع * ثم فرع عليه بقوله * فلا ضمان
 عليه لو هلك * الغلة في يده بلا صنعه فلا تصح بها الكفالة نعم لو كفله حصته ان استهلكها
 صحت المزارعة والكفالة ان لم تكن على وجه الشرط والافسدت المزارعة خائفة *
 ومثله * في الحكم * المعاملة * اى المساواة فان حصته الدهقان في يد العامل امانة *
 واذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع * بهذا السبب * لم يضمن *
 المزارع * في * المزارعة * الغاسل * يضمن في الصحة * لوجوب العمل عليه فيها
 كما مر وهي في يد امانة فيضمن بالتقصير في السراجه كما ترك السقي عمل احتى يبس
 الزرع ضمن وقت ما ترك السقي قيمته ثابتاً في الارض وان لم يكن للزرع قيمة قومت
 الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما فروع اخر الاكار السقي ان
 تأخير اعتماد الايضمن والا ضمن شرطاً عليه الحصاد فنغافل حتى هلك ضمن الا ان يؤخر
 تاخير اعتماد اترك حفظ الزرع حتى اكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد حتى اكل كله
 ان امكن طرده ضمن والا لا بزازية زرع ارض رجل بلا امره طالبه بحصة الارض فان
 كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف او بالثلث ونحوه وجب ذلك حرث بين رجلين
 ابي احد هما ان يسقيه اجبر فلو فسدت قبل رفعه للحاكم لا ضمان عليه وان رفع الى القاضي

وامره بذ لك ثم امتنع ضمن جواهر الغتاوى شرط البذل رطل المزارع ثم زرعها رب الارض
ان على وجه الاعانة فمزارعة والا فنفذ لها دفع الارض المستأجرة من الآخر
مزارعة جازان البذر من المستأجر ومعاملة لم يجز استأجر ارضا ثم استأجر صاحبها
ليعمل فيها جاز الكل من نسخ المصنف قلت وفيه في آخر باب جنابة الههيممة معزيا للخلاصة
ستانى ضيع امر البستان وغفل حتى دخل الماء وتلقت الكروم والحيطان قال يضمن
الكروم لا الحيطان ولو فيه حصرم ضمن الحصرم لا العنب لنهايته فصا وحفظه عليها فلت
قال ق ويضمن العنب في عرفنا انتهى انفق بلا اذن الآخر ولا امر قاض فهو متبرع كمرمة
دار مشتركة مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى ان يستحصل فله ذلك وان ابل رب
الارض ملتقى وفي الوهبانية شجر وياخذ ارضا لليتيم وصيه * مزارعة ان كان ماهو
يبن ر * ولو قال بذ الارض منى مزارع * له القول بعد الفصل والخصم يذ كر *

* كتاب المساقاة *

لا تخفى مناسبتها * هي * المعاملة ببلغة اهل المدينة فهي لغة وشرعا معادلة * ذ ذع الشجر *
والكروم وهل المراد بالشجر ما بعيم غير المثمر كالجوز والصفا لم اره * الى من يصلحه
بجزء * معلوم * من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافه * كل * شروطا * تمكن هذا لشرح بيان
البذل رواته * الا في اربعة اشياء * فلا تشتط هنا * اذ امنع احد ما يجزر عليه * اذ
لا ضرر * بخلاف المزارعة * كما مر * واذا انقضت المدة تترك بلا اجر * ويعمل بلا اجر
في المزارعة باجر * واذا استحق النخل يرجع العامل باجر مثله وفي المزارعة بقيمة
الزرع * الرابع * بيان المدة ليس بشرط * هنا استحسننا للاحكام بوجهه عادة * و * ح * يقع
على اول ثمر يخرج * في اول السنة وفي الرطبة على ادراك بذرها اذ الرغبة فيه وحده
فان لم يخرج في تلك السنة ثم فسدت * ولو ذ كر مد * لا يخرج الثمر * ففسدت ولو
تبلغ * السرة فيها * اولا * تبلغ * صح * لعدم التيقن بقوات المقصود * فلو خرج في
الوقت المسمى فعلي الشرط * لصحة العقد * والا ففسدت فله امل اجر المثل * اي ورم
عمله الى ادراك الثمر * ولو دفع غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فما
خرج كان بينهما اتفصل * هذه * المساقاة ان لم يذكر اعراما معلومة * وان ذكر ذلك *

صح * وكن الودفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه
يجوز * وان لم يسم المدة * ويقع على اول جز يكون ولودفع رطبة انتهت جز اذا
على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون بينهما نصفين جاز بلا بيان مدة
والرطبة لصاحبها ولو شرط الشراكة فيها * اى في الرطبة * فسدت * لشرطهما
الشراكة فيما لا ينمو بعمله * وتصح في الكروم والشجر والرتاب * المراد منها
جميع البقول * واصول الباذنجان والنخل * وخصها الشافعي رحمه الله بالكرم
والنخل * لو فيه * اى الشجر المذكور * ثمرة غير مدركة * يعنى تزيد بالعمل * وان
مدركة * فلانتهت * لا * تصح * كالمزاعة * لعدم الحاجة * دفع ارضا بيضاء مد
معلومة ليغرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح * لا شرائا الشراكة فيما هو موجود
قبل الشراكة نكان كقفيز الطحان فتغسل * والتمر والغرس لرب الارض * تبعالارضه *
وللاخر قيمة غرسه * يوم الغرس * واجرمثل عمله * وحيلة الجوزان يبيع نصف الغراس بنصف
الارض ويستأجر رب الارض العامل ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل في نصيبه صد ر
الشريعة * ذهبت الريح بنواة رجل والقتها في كرم آخر فنبت منها شجرة فهي لصاحب
الكرم اذ لا قيمة للنواة وكن الووتعت خوخة في ارض غيره فنبتت * لان الخوخة
لا تنبت الا بعد ذهاب لحماها * وتبطل * المساقاة * كالمزاعة بموت احدهما ومضي مدتها
والثمنين * هذا قيل لصورتي الموت ومضي المدة * فان مات العامل تقوم ورثته عليه *
ان شاؤا حتى يدرك الثمر * وان كره الدافع * اى رب الارض وان اراد والقلع لم
يجبر واعلى العمل * وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثته الدافع *
دفعاً للضرر * وان ماتا فالخيار في ذلك لورثة العامل * كما مر * وان لم يمت احدهما
بل انقضت مدتها * اى المساقاة * فالخيار للعامل * ان شاء عمل على ما كان * وتفسخ
بالعن كالمزاعة * كما في الاجارات * ومنه كون العامل عاجزاً عن العمل وكونه
سارقاً يضاف على ثمرة وسعفه منه * دفعاً للضرر فروع ما قبل الادراك كسقي وتلقيح
وحفظ فعلى العامل وما بعد كجن اذ وحفظ فعليهما ولو شرط على العامل فسدت اتفاقاً
ملتقى والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك كسقى فعلى العامل وبعد كحصاد فعليهما

كما بعل القسمة فليحفظ دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد احدهما على النصف ان زاد
 رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع يقسم وان زاد العامل جاز لانه اسقاط دفع الشجر لشريكه
 مساقاة لم يجز فلا اجر له لانه شريك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية شعر ومال المساقى
 ان يساقى غيره * وان اذن المولى له ليس ينكر * وفي معاياتها * واى شياء دون
 ذبح يحلها * واى المساقى والمزارع يكفر *

* كتاب النى بائح *

مناسبتها للمزارعة كونها اتلا فاني الحال الانتفاع بالنبات والليم في المال الذى بيحه
 اسم ما ين بيع كالب بيع بالكسر واما بالفتح فقطع الاوداج * حرم حيوان من شأنه الذى بيع *
 خرج السمك والجراد فيحلان بلا ذكاة ودخل المتروكة والنطيحة وكل * ما لم يذك *
 ذكاة شرعية اختياريا كان او اضطراريا * وذكاة الضرورة جرح * وطعن وانهار دم *
 في اى موضع وقع من البدن و * ذكاة * الاختيار ذبح بين السلق واللبة * بالفتح المنحر من
 الصدر * وعروته الحلقوم * كله وسطه اذاعلاه واسفله وهو مجرى النفس على الصحيح *
 والمرى * هو مجرى الطعام والشراب * والودجان * مجرى الدم * وحل * المان بوح * بقطع
 اى ثلث منها * اذ لاكثر حكم الكل وهل يكفى قطع اكثر كل منها خلاف وصح
 البزازى قطع كل حلقوم ومرى واكثر ودج وسيجى * انه يكفى من الحيوة قد رما يبقى
 في المان بوح * وحل الذى بيع * بكل ما فرى الاوداج * اراد بالوداج كل
 الاربعة تغلبها * فانهر الدم * اى اساله * ولو * بنار او * بليطة * اى قشر تصب * او مروة *
 هي حجارة بيض كالسكين يذبح بها * الا سنا وظفرا قائمين ولو كانا سنزوعين حل * عندنا *
 مع الكراهة * لما فيه من الضرر باليهوان كن بشفرة كلبلة * وندب احد اد
 شغرتة قبل الاصباح وكرة بعل كالجرب رجل الى المان بيع وذبحها من تغها * ان بقيت حية حتى
 تقطع العروق والام تل بموتها بلا ذكاة * والنشح * بنشح فسكون بلوغ السكين النشح وهو عرق
 ابيض في جوف عظم الرقبة * وكرة كل تعذيب بلا فائدة مثل * قطع الرأس و
 السلخ قبل ان تبرد * اى تسكن من الاضطراب وهو تفسير باللازم كما لا يخفى * و *
 كره * ترك التوجه الى القبلة * لمخالفة السنة * وشروط كون الذى ابيع مسلما حلالا خارج الحرم

ان كان صيدا * فصيد الحريم لا تحله الذكاة في الحريم مطلقا * او كتابيا ذميا او خريبا *
 الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسموح * فتحل ذبيحتهما واو * الذابح * مجنون او امرأة
 او صبيا يعقل التسمية والذبح * ويقدر * او اقلق او اخرس لا * تحل * ذبيحة * غير كتابي
 من * وثني * ومجوسي * ومرتد * وجني وجبري لو ابوه سنيا ولو ابوه جبريا حلت اشباهه
 لانه صار كمرتد فتنبه بخلاف يهودي او مجوسي تنصر لانه يقر على ما انتقل اليه عندنا
 فيعتبر ذلك عند الذبح حتى او نمجس يهودي لا تحل ذكوته والمتولد بين مشرك وكتابي
 ككتابي لانه اخذ * وشارك التسمية عند * خلافا للمشافعي وهو مخالف للاجماع
 كما بسطه الزيلعي * فان تركها فاسيا حل * خلافا لما لك * وان ذكر مع اسمه * تعالى *
 غير فان وصل * بلا عطف * كركه بقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان * او مني ومنه بسم الله
 محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدأ لكن يكره للوصول صورة ولو بالجر او لنصب
 حرم درر قيل هذا اذا عرف النحر والوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا
 بالعطف لعدم العرف زيلعي كما افاده بقوله * وان عطف حرمت نحو بسم الله واسم فلان
 او فلان * لانه اصل به لغیر الله قال عليه الصلوة والسلام موطنان لا ذكر فيهما عند
 العطاس وعند الذبح * فان فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع * والدعاء * قبل
 التسمية او بعد الذبح لا بأس به * لعدم القران اصلا * والشرط في التسمية هو ان ذكر
 الخالص عن شوب الدعاء * وغيره * فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي * لانه دعاء وسؤل *
 بخلاف الحمد لله او سبحان الله يريد الله التسمية * فانه يحل * واول عطاس عند الذبح
 فقال الحمد لله لا يسل في الاصح * لعدم قصد التسمية * بخلاف الخدابة * حيث يجزيه
 قلت ينبغي حمله على ما اذا نوى والا لا يوفق بينه وبين ما مر في الجمعة فتأمل * والمستحب
 ان يقول بسم الله الله اكبر بلا واروكره بها * لانه يقطع فور التسمية كما عزا الزيلعي
 للحلواني وقال قبله والمتن اول المنقول عن النبي عليه الصلوة والسلام بالواو * ولو سمى
 ولم تحضره النية صح بخلاف ما لو قص بها التبرك في ابتداء الفعل * او نوى بها امر آخر
 فانه لا يصح فلا تحل * كما لو قال الله اكبر واراد به متابعة المزدن فانه لا يصير شارعا
 في الصلوة * بزازية وفيها * واشترط * التسمية من الذابح * حالة الذبح * او الرمي

بصيد او الارسال او حال وضع الحل يد لبحار الوحش اذ لم يفعل عن طلبه كما يحيى *
والمعتبر الذي عقب التسمية قبل تبدل المجلس * حتى لو اجمع شاتين احداهما فوق
الاخرى فلن يحكما ذبحة واحدة بتسمية واحدة حلنا بخلاف ما لو ذبحهما على التعاقب لان
الذي يح يتعد فيتعد التسمية وذكره الزيلعي في الصيد ولو سعى الذي ثم اشتغل
بالكل او شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم والا لا وحداً لطول ما يستكثره الناظر
واذا حل د الشفرة ينقطع الفور بزانية * وحب * بالسياء * نحر الابل * في اسفل العنق *
وكره ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه * فندب ذبحها وكره نحرها لترك السنة ومنعه
مالك * ولا بد من ذبح صيد مستأنس * لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن
ذكاة الاختيار * وكفى جرح نعم * كبقر وغنم * توحش * فيخرج كصيد * او تعد ذبحة * كان
تردد في بئر او نك او صال حتى لو قتله المصوّل عليه مريد اذ كاته حل وفي النهاية بقرة
تعسرت ولادتها فادخل ربه ايد ذبح الولد حل وان جرحه في غير متصل الذي ان لم يقدر
على ذبحة حل وان قد رلا تلت ونقل المصنف ان من التعل وما لو ادرك صيد حيا او
اشرف ثور على الهلاك وضاق الوقت على الذي يح ولم يبد آله الذي يح فيجرحه حل في رواية
وفي منظومة النسفي شعرا ان السنين مفر ديسكمه * لم يتنك ذكاة امه * فينف المصنف
ان وقال ان تم خلقه اكل لقوله عليه الصلوة والسلام ذكاة السنين ذكاة امه وحمله الامام
على التشبيه اى كن كوة امه بل ليل انه روى بالنصب وليس في ذبح الام اضاءة الولد لعدم
التيقن بموته * ولا يسل ذناب يصيد بنابه * فيخرج نسيو البعير * او مخلب * يصيد بمخلبه
اى ظفره فيخرج نحر الحمامة * من سبع * بيان لدى ناب والسبع كل مشتطف منتهب
جرح قاتل عادة * او طير * بيان لدى مخلب * ولا اشترات * هي صغار دواب
الارض واحد ما حشرة * والحمير الاهلية * بخلاف الوحشية فانها ربهها حلال * والبغل *
الذي امه حمارة فلوا امه بقرة اكل اتقاها ولو فرسا ذكاه * والخيول * وعندهما والشافعي
تحل وقيل ان ابا حنيفة رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى عما دية ولا بأس
بلبنها على الاوجه * والضبيع * والثعلب * لان لهما نابين وعند الثلاثة يسلم * والسحفاة *
برية او بحرية * والغراب * الذي يأكل الجيف لانه ملحق بالخبائث قاله

المصنف ثم قال والتجيب ما تستخيه الطباع السليمة * والغداف * بوزن غراب النسر
 جمعه غد فان قاموس * والفيل * والضب وماروى من اكله محمول على الابتداء *
 واليربوع وابن عرس والرخم والبغات * هو طائر دنى الهمة يشبه الرخم وكلها من سباع
 البهائم وقيل الخفاش لانه ذوناب * ولا * يحل * حيوان مائى الا السمك * الذى
 مات بافه ولو متولد فى ماء نجس ولو طافية مجروحة وهبانية * غير الطافى * على وجه
 الماء الذى مات حتف انفه وهو ما بطنه من فوق فلو ظهره من فوق فليس بطاف فيؤكل
 كما يؤكل ما فى بطن الطافى وما مات بحر الماء او برده وبربطه فيه او القاء شئ نموته
 بافه وهبانية * ولا * الجريث * سمك اسود * والمارماهى * سمك فى صورة الحية و
 افردهما بالكسر للخفاء وخلاف محم * وحل الجراد * وان مات حتف انفه بخلاف
 السمك * وانواع السمك بلا ذكاة * لحد يث احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودان
 الكبد والطحال بكسرا لطاء * وحل * غراب الزرع * الذى يأكل الحب * والارنب
 والعقق * هو غراب يجمع بين اكل الحب والجيف والاصح حله * معها * اى مع الذكوة *
 وذبح ما لا يؤكل يطهر لحمه وشحمه وجلده * تقدر فى الطهارة ترجيح خلافه * الا الاذى
 والخنزير * كما مر * ذبح شاة * مريضة * فتحركت او خرج الدم حلت والا لان لم تدر
 حيوته * عند الذبح * وان علم * حيوته * حلت * مطلقا * وان لم تتحرك ولم يخرج الدم * و
 هذا يأتى فى منشفة ومتردية وطبيعة والذى يقره الذئب بطنها فذكاة هذه الاشياء تحلل
 وان كانت حيا تها خفية وعليه الغتوى لقوله تعالى الاما ذكيتهم من غير فصل وسيجيى
 فى الصيل * ذبح شاة لم تد رحيا تها وقت الذبح * ولم تتحرك ولم يخرج الدم * ان فتحت
 فاهها لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان فتحت عينها لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان مدت
 رجلها لا تؤكل وان قبضتها اكلت وان نام شعرها لا تؤكل وان قام اكلت لان الحيوان
 يسترخى بالموت ففتح فم وعين ومد رجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخاء مقابلها
 حركات تشتمل على حيوته وهذا اكله اذ لم تعلم الحيوة * وان علمت حيا تها *
 وان قلت * وقت الذبح اكلت مطلقا * بكل حال زيلعي * سمكة فى سمكة فان كانت المظروفة
 صحيحة حلتا * يعنى المظروف والمظروف لموت المبلوعة بسبب حادث * والا * تكون صحيحة * حل

الظرف لا المظروف * كما لو خرجت من دبرها لاستحالتها عند ردة جوهره وقد غير المصنف عبارة مثله إلى ما سمعته ولو وجد فيها درة ملكها حلالا ولو خاتما اردنا رامضروبالا وهو قطة * ذبح لعدوم الامير ونحوه * كواحد من العظام * يحرم * لانه اهل به لغير الله * ولو * وصليته * ذكر اسم الله تعالى ولو * ذبح * للضيف لا * يحرم لانه سنة الخليل واکرام الضيف اکرام الله تعالى والفارق انه ان قد مهالاً اكل منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف وللولية او للربح وان لم يقد مهالاً اكل منها بل يد نعمها لغيره كان لتعظيم غير الله تعالى فتسرم وهل يكفر قولان بزازية وشرح وهبانية قلت ونى صيد المنية انه يكره ولا يكفر لانا لانسمى الظن بالمسلم انه يتقرب الى الآدمى بهذا النحر ونحوه نى شرح الوهبانية عن الذبح ونظامه فقال شعمر وفا علمه جمهورهم قال كافر * وفصلى واسمعيل ليس بكفر * العضو * بعنى السرة * المنفصل من السرة * حقيقة وحكما لانه مطلق فينصرف للكامل كما حقه فى تنوير البصائر قلت لكن ظاهر المتن النعمم يدل على الاستثناء فتأمل * كميتته * كالأذن المقطوعة والسن الساقطة الا فى حق صاحبه فظاهر وان كثيرا شبهاء من الطهارة وهو المشار كما فى تنوير البصائر * الامن من نوح قبل موته فيسل اكله لو من * الحيوان * المأكول * لان ما بقى من السيوف غير معتبر اصلا بزازية قلت لكن يحكمه كما مر وحررنا فى الطهارة قول الوهبانية شعمر وقد حملنا لليم البغال وامها * من السيل قطعاً والكراهة تنكر * وان بمنزلة اكل فوق عنز فبجاءه ما * نناج له رأس ككلب فنذار * فان اكلت لهما كلب جميعها . وان اكلت تبنا فللرأس يستر * ويؤكل باقيها وان اكلت لذات * وذافاضر منها والصياح يشتر * وان اشكت فاذبح فان كرسها بل * فعنزوا الا فهو كلب فيطهر * وفي معانيها شعمر واي شبهة دون ذبح يحلها * ومن ذال الذى صحى ولا دم ينهر *

* كتاب الاضحية *

من ذكر الخاص بعد العام * هى * لغة اسم ما بذبح ايام الاضحية من تسمية الشئ باسمه وقته وشرعا * ذبح حيوان مخصوص بنية القرابة فى وقت مخصوص وشرائها الاسلام والاقامة واليسار الى يتعلق به * وجرب * صدقه الغطار * كما مر * لا ان كوز *

فتجب على الاثنى * خانية * وسببها الوقت * وهو ايام النحر وقيل الراس وقد مه في
 التاتارخانية * وركنهما * ذبح * ما يجوز ذبحه * من النعم لا غير فيكره ذبح وجاجة وديك
 لانه تشبه بالمجوس بزازية * وحكمها الخروج عن عهد الراجب * في الدنيا *
 والوصول الى النواب * بفضل الله تعالى * في العقبى * مع صحة النية اذ لا ثواب بل ونها *
 فتجب الضحية * اى اراقة الدم من النعم عملا لا اعتقادا بقدرية ممكنة هي ما يجب بمجرد
 التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب لانها شرط محض لا ميسرة هي ما
 يجب بل التمكن بصفة اليسر فغيره من العسر الى اليسر فيشترط بقاؤها لانها شرط في
 معني العملة كما سر في الفطرة بدليل وجوب اتصاله بعينها او بقيمتها الوضعت اياها * على
 حر مسلم مقيم * بمصر او قرية او بادية عيني فلا تجب على حاج مسافرا ما اهل مكة نلتزمهم
 وان حجوا وتيل لا تلزم المتروم سراج * موسم * يسار الفطرة * عن نفسه لا عن طفله *
 على الظاهر بخلاف الفطرة * شاة * بالرفع بل من ضمير تجب او فاعله * اوسع
 بل نة * هي الابل والبقر سميت به لضخامتها ولو لاحد هم اقل من سبع لم يجز عن احد وتجزى
 عمادون سبعة بالاولى * فجر * نصب على الظرفية * يوم النحر الى آخر ايامه * وهي ثلثة
 افضلها اولها * ويضحي عن ولده الصغير من ماله * صححه في الهدي اية * وقيل لا * صححه
 في ايكافي قال وليس للاب ان يفعل من مال طفله ورجحه ابن الشحنة قلت وهو المعتمد لما
 في متن مواهب الرحمن من انه اصح ما يفتى به وعلمه في البرهان بانه ان كان المقصود
 الاتلاف فالاب لا يملكه في مال ولده كالتعلق او التصديق باللحم فما لا يصح لا يحتمل صدقة
 التطوع وعزاه للمبسوط نلحفظ ثم فرع على القول الاول بقوله * فاكل منه الطفل * و
 ادخله قد راحته * وما بقي يبدل بما ينتفع * الصغير * بعينه * كنوب وخف لا بما يستهلك
 كخبز ونحوه ابن كمال وكذا الاحد والوصي * وصح اشتراك ستة في بدنة شريت لاضحية *
 اى ان يوفى وقت الشراء الاشتراك صح استحسانا والا لا * استحسانا رذا * اى الاشتراك *
 قبل الشراء احب ويقسم اللحم وزنا لا جزا الا اذا ضم معه من الاكارع والجلل * صر
 للجنس لخلاف جنسه * واول وقتها بعد الصلوة ان ذبح في مصر * اى بعد اس
 صلوة عين ولو قبل الخطبة لكن بعد ما احب وبعد مضي وقتها لم يصار العذر ويجوز

الغد وبعد : قبل الصلوة لان الغد تقع قضاء الايام زيلعي وغيره * وبعد
 طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره * وآخره قبيل غروب يوم الثالث وجوزة الشافعي
 في الرابع والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه فحيلة مصرى اراد التعجيل ان يخرجها
 لخارج المصر فيضحي بها اذا طلع الفجر مجتبى * والمعتبر آخر وقتها للفقير وضد * والولادة
 والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقيرا في آخرها لا تجب عليه وان ولد في اليوم
 الآخر تجب عليه وان مات فيه لا * تجب عليه * تبين ان الامام صلى بغير طهارة تعاد الصلوة
 دون الاضحية * لان من العلماء من قال لا يعيد الصلوة الا الامام وحده فكان للاجتهاد
 فيه مساغ زيلعي وفي المجتبى انما تعاد قبل التفريق لا بعد : وفي البرازية بلكة فيها فتنة
 فلم يصلوا وضحوا بعد طلوع الفجر جاز في المختار لكن في الينا بيع ولو تعدل الترك فسق
 اول وقتها لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس انتهى وقيل لا تجوز قبل الزوال في اليوم
 الاول وتجوز في بقية الايام قلت وقد منا انه مختار الزيلعي وغيره وبه جزم في المواهب
 فتنبه * كما لو شهد وانه يوم العيد عند الامام فصلوا * ثم ضحوا * ثم بان انه يوم عرفة
 اجزأتهم الصلوة والتضحية * لانه لا يمكن التحرز عن مثل هذا الخطاء فيكم : الجواز
 صيانه لجميع المسلمين عن الخطاء زيلعي * وكره * تنزيها * الذبح ليلا * لاحتمال الغلط *
 ولو تركت التضحية ومضت ايامها تصدق بها حية ناذر * فاعل تصدق * لمعينة * ولو
 فقير اولو ذبحها تصدق بلحمها ولو نقصها تصدق بقيمة النقصان ايضا ولا ياكل الناذر
 منها فان اكل تصدق بقيمة ما اكل * وفقير * عطف عليه * شراها لها * لوجوبها عليه
 بل لك حتى يمنع عليه بيعها * و * تصدق * بقيمتها غنى شراها اول * لتعلقها ببن عمه
 شراها اول فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزى فيها * وصح الجلع * ذر ستة اشهر *
 من الضأن * ان كان بحيث لو خلط بالانسايا لا يمكن التمييز من بعد * و * ص *
 الثنى فصاعد من الثلاثة * الثنى * هو ابن خمس من الابل وحولين من البقر
 والجاموس وحول من الشاة * والمعز والمتولد بين الاهلى والوحشي يتبع الام قاله
 المصنف فروع الشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم * انكبش افضل
 من النعجة اذا استويا فيهما والانى من المعز افضل من التيس اذا استويا قيمة والانى

من الابل والبقر افضل حادى وفى الرومانية ان الانثى افضل من الذكرا اذا استويا
قيمة والله اعلم ولدت الاضحية ولد اقبل الذبيح يذبح الولد معها وعند بعضهم يتصدق
به بلا ذبيح ضلت او سرت فاشترى اخرى ثم وجدها فالافضل ذبيحتها وان ذبح الاول
جا زر كذا الثانية ولو قيمتها كالاولى او اكثر وان اقل ضمن الزائد ويتصدق به بلا
فرق بين غني وفقير وقال بعضهم ان رجبت عن يسار فكذا الجواب وان عن اعسار
ذبيحتها يبيع * ويضحي بالجماء والخصي والثولاء * اى المجنونة * اذا لم يمنعها من
السوم والرعى وان منعها لا * تجوز النضحية بها * والجرباء السميمة * فلو مهزولة لم
يجز لان الجرب فى اللحم نقص * لا بالعمياء والعوراء والعجفاء * المهزولة التى لا منح
فى عظامها * والعرجاء التى لا تمشي الى امانسك * اى المذبح والمريضة لبين مرضها *
ومقطوع الاذن او الذنب او العين * اى التى ذهب اكثر نور عينها فاطلق القطع
على الذهاب مجازا وانما يعرف بتقريب العلف * او * اكثر * الالية * لان للاكثر
حكم الكل بقاء وذهابا فيكفى بقاء الاكثر وعليه الفتوى مجتبى * ولا بالهتاء * النبى لا
اسنان لها ويكفى بقاء الاكثر وقيل ما تعلقت به * والسكاء * التى لا اذن لها خلقة فلولها
اذن صغيرة خلقة اجزأت زيلعي * والجداء * مقطوعة رؤوس ضرورها وبسها ولا
الجداء مقطوعة الانف ولا المصومة اطباها وهى التى عولجت حتى انقطع لبنها ولا
التى لا الية لها خلقة مجتبى ولا بالخنثى لان لحمها لا ينضج شرح وهبانية وتما فيه *
و * لا * الجلالة * التى تأكل من ردة ولاتاكل غيرها * ولواشترها سليمة ثم تعيبت بعيب
مانع * كما امر * فعليه اقامة غيرها مقامها ان كان غنيا وان كان فقيرا اجزاء ذلك * وكذا
لو كانت معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه بخلاف الغني ولا يضر تعيبها من اضطرارها عند
الذبيح وكذا لو مات فعلى الغنى غيرها لا الفقير ولو ضلت او سرت فشرى اخرى
فظهرت فعلى الغنى احداها وعلى الفقير كلاهما شمنى * وان مات احد السبعة *
المشتركين فى ابله * وقال الورثة اذ يحوا عنه وعنكم صح * عن الكل استحسانا
لقصد القرية من الكل ولو ذبحوها بلا اذن الورثة لم يجزهم لان بعضها لم يقع قرية *
وان كان الشريك الستة نصرا نيا او مريدا اللحم لم يجز عن واحد * منهم لان الاراقة

لا تجزى على هذه اية لما مر فمروغ ولو ان ثلثة نفر اشترى كل واحد منهم شاة للاضحية
احد هم بعشرة والاخر بعشرين والاخر بثلثين وقيمة كل واحدة منها مثل ثمنها
فاختلطت حتى لا يعرف كل واحد منهم شاته بعينها فاصطلحوا على ان يأخذ كل واحد منهم شاة
يضحي بها اجزائهم ويتصدق صاحب الثلثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق
صاحب العشرة بشيء وان اذن كل واحد منهم لصاحبه ان يذبحها عنه اجزأته ولا شيء
عليه كمالوضحي اضحية غيره بغير امره يابيع * وياكل من لحم الاضحية ويؤكل غنيا
ويدخر وندب ان لا ينقص التصديق عن الثلث * وندب تركه لذي عيال توسعة
عليهم * وان يذبح بيده ان علم ذلك والا * يلمه * يشهد لها * بنفسه ويا من غيره
بالذبح كماليجعلها مية * وكره ذبح الكتابي * واما المحوسى فيحرم لانه لبس من اهل
درد * وينصدق بجلد ما او يعمل منه نسوغ بال وجرات * وقربة وسفرة ودلو *
او يبدل بهما ينتفع به باقيا * دما مر * لا يمسه ملك كذبل ولحم ونسوة * كراهم * ان يبع
اللحم او الجلد به * اي يمسه ملك * او بدراهم تصدق بسمه * ومغادة صحة البع مع
الكراهة وعن الثاني باطل لانه كالتف مبيهي * ولا يعطى اجر الزارستها * لانه كبيع
واستغيت من قوله عليه الصلوة والسلام من باع جلد اضحيته فلا اضحية له من اية *
وكره جزصونها قبل الذبح * لينتفع به فان جزه تصدق به ولا يركبها ولا يحمل عليها شيئا
لا يؤجرها فان نعل تصدق بالاجرة حاروى الفتاوى لانه التزم اقامة القرية بجميع
اجزائها * بخلاف ما بعده * لحصول المقصود مبيهي * ويكره * الا نفع بلبسها قبله *
كما في الصوف ومنهم من اجازها للغني لوجودها في الذمة فلا تتعين زيوعي * ولو غلط
اثنان وذبح كل شاة صاحبه * يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله غلطا او لم يغلطا فيكون
كل واحد وكيفا عن الآخر دلالة هذه اية قاله ابن الكمال وظاهر كلام صدر الشريعة وغيره
وقوعه عن صاحبه * صح * استحسانا * بلا عزم * ويتحالان ولو اكلا ولم يعرفاه عرفا
هذه اية وان تشا حاضن الكل لصاحبه قيمة لحمه وتصدق بها قلت وفي اوائل القاعدة
الاولى من الاشباه لورشها بنية الاضحية فذبحها غيره بلا اذنه فان اخذها
من بوحه ولم يضمه اجزأته وان ضمته لا تجزيه وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا

ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه انتهى **فراجع** * **كما** * **يصح** * **لو ضحى شاة الغصب** *
 ان ضمنه قيمتها حية كما اذا باعها وكل الواثقها ضمن لصاحبها قيمتها هدية لظهور انه
 ملكها بالزمان من وقت الغصب * **لا الوديعة وان ضمنها** * لان سبب ضمانه هنا
 بالذبح والملك يثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فيقع في غير ملكه قلت ويظهر ان العارية
 كالوديعة والمرهونة كالمغصوبة لكونها مضمونة بالدين وكل المشتركة فليراجع فروع ان
 اضحيته عليه الصلوة والسلام **سوداء** **ثلاثة عشر** اضحيات لزمه ثنتان لمجيئ الاثر بهما
 خانية والاصح وجوب الكل لا يجابه ما لله من جنسه ايجاب شرح وهبانية قلت ومفاده
 لزوم الذرربما من جنسه واجب اعتقادي اراضلاحي قاله المصنف فلم يحفظ غنم بين
 رجلين ضحيا بها جازي خلاف العتق لصحة قسمة الغنم لا الرقيق **ضحى** **بثنتين** فالاضحية
 كلاهما وقيل الزائد لحم والافضل الاكثر قيمة فان استويا فالاكثر لحما فان استويا فاطيبهما و
 لو ضحى بالكل فالكل فرض كارك ان الصلوة فان الغرض منها ما يطلق عليه الاسم فاذا طولها
 يقع الكل فرضا مجتبي شري اضحية وامر رجلا بنسبها فقال تركت التسمية عمل الزمه
 قيمتها يشترى الامر بها اخرى ويضحى ويتصدق ولا ياكل لوايام النحر باقية والاتصدق
 بقيمتها على الفقراء خانية وفيها اراد التضحية فوضع يد مع يد القصاب في الذبح واعانه
 على الذبح سمي كل وجوبا فلوتركها احد هما او ظن ان تسمية احد هما تكفي حرمت وهي
 تصلح لغزا فيقال اي شاة لا تحل بالتسمية مرة بل لا بد ان يسمي عليها مرتين وقد نظمه
 شيخنا الخير الرملي نقال شعري اي ذبح لا بد للحل فيه * ان يشني بذ كرزى التنزيه *
 فاجب عنه بالقريض فانا * لا نراه نثرا ولا نرضيه * نقلت في الجواب * شعري خذ جوابا
 نظما كما تبتغيه * من فقيه مروي عن فقيه * هي شاة في ذبحها اشترك اثنا * ن فتكرار
 ان كشرط كمان رويه * ذاك ذبح قصابه وضع اليد * مع صاحب الذي يرتجيه *
 نعلي كل واحد منهما ان * يذكر الله جل عن تشبيهه * وفي الوهبانية وشرحها قال * شعري *
 ولو ذبحا شاة معا ثم واحد * اخل ببسم الله فالشاة تهجر * وان يشترى منها ثلاثا ثلثة *
 واشكل فالتوكيل بالذبح يحسر * وكيل شري الشاة للغير ان شري * يصح خلاف
 العكس والقرد يحسر * ولو قال سوداء غير صحيح لا * اذا كان في قرناء عينا غير * بثنتين

ممن يند رالعشر الزموا* وتصحيح ايجاب الجميع محرر* وعن ميت بالامر الزم تصدقا*
والا نكل منها وهذا المخير* ومن مال طفل فالصحيح سقوطها* وعن ابيه في حقه وهو اظهر*
وراهب شاة راجع بعد ذبحها* فيجزى من ضحى عليها ويؤجر*

* كتاب الحظر والاباحة *

مناسبتها ظاهرة والحظر لغة المنع والكبس وشرعا ما يمنع من اعتما له شرعا والمحذور ضد
المباح والمباح ما اجيز للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق ثواب وعقاب نعم يحاسب عليه
حسابا يسيرا اختصار* كل مكروه* اى كراهة تحريم* حرام* اى كالحرام في العقوبة
بالنار* عند محمد* واما المكروه كراهة تنزيه فالى الحل اقرب اتفاقا* وعند هما*
وهو الصحيح المختار ومثله الشبهة والبدعة* الى الحرام اقرب* فالمكروه تحريما* نسبته
الى الحرام كنسبة الواجب الى الغرض* فيثبت بما يثبت به الواجب يعنى بظنى الثبوت
ويأثم بار تكابه كما يأثم بترك الواجب ومثله السنة المؤكدة وفى الزيلعي فى بحث حرمة
الخيال القريب من الحرام ما تعلق به محذورون استحقاق العقوبة بالنار بل العتاب
كثر ك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته
النبي المختار صلى الله عليه وسلم لحد يث من ترك سنتى لم يدل شفاعتى فترك السنة المؤكدة
قريب من الحرام وليس يحرام انتهى* الاكل* للغذاء والشرب للعطش ومن حرام
او ميتة او مال غيره وان ضمنه* فرض* يثاب عليه بحكم الحديث ولكن* مقدار ما
يلفع* الانسان* الهلاك عن نفسه وما جور عليه وهو مقل ارما يتمكن به من الصلوة
قا ئما ومن صومه* مفاده جواز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الغرض لكنه لم يجز كما فى
الملتقى وغيره قلت ولغضا لمبتغى بالغين الغرض بقدر ما يندفع به الهلاك ويمكن معه
الصلوة قانما انتهى فتنبه* ومباح الى الشبع تعزيز قوته وحرام* عبر فى الثانية بيكره*
وهو ما فوقه* اى الشبع وهو اكل طعام غلب على ظنه انه افسد معدته وكنافى الشرب
قهستانى* الا ان يقصد قوة صوم الغد او لئلا يستحي خفيه* او نحو ذلك ولا تجوز الرياضة
بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادة ولا بأس بانواع القواكه وتركه افضل واتخاذ
الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وسنة الاكل بالبسملة اوله والحمد لله

آخره وغسل اليدين قبله وبعد * ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده ملتقى *
 وكره لحم الأتان * أي الحمامة الأصلية خلافا لما لك * ولبنها * لبن * الجلالة *
 التي تأكل العذرة * * لبن * الرمكة * أي الغرس وبول الأبل وإجازة أبو يوسف
 للتداوى * * كره * لحمها * أي لحم الجلالة والرمكة وتحبس الجلالة حتى يذهب
 نتن لحمها وقد ربثت أيام لدجاجة وأربعة لشاة وعشرة لأبل وبقر على الأظهر ولو أكلت
 النجاسة وغيرها بحيث لم ينتن لحمها حلت كما حل أكل جدى غدى بلبن خنزير لأن
 لحمه لا يتغير وما غلى به يصير مستهلكا لا يبقى له أثر * ولوسقي ما يؤكل لحمه خمر أفى به
 من ساعته حل أكله ويكره * زيلعي وصيد شرح الوهبانية * * ذكره * الأكل والشرب
 والأدهان والطيب من أناء ذهب وفضة للرجل والمرأة * لا طلاق الحديث * * وكل *
 يكره * إلا كل بملعقة الفضة والذهب والأكحال بميلها * وما أشبه ذلك من الاستعمال
 كمحكمة ومرآة وقلم ودواة ونحوها يعني إذا استعملت ابتداء فيها صنعت له بحسب
 متعارف الناس والأفلاكراة حتى لو نقل الطعام من أناء الذهب إلى موضع آخر أزال
 صب الماء أو الدهن في كفه لا طلى رأسه ابتداء ثم استعمله لأبأس به مجتنب وغيره وهو ما
 حرره في الدرر فليحفظ واستثنى القهستاني وغيره استعمال البيضة والجوشن والساعد
 أن منهما في الحرب للضرورة وهذا فيما يقع إلى البدن وأما غيره تجهل أباوان فتحة من ذهب
 وفضة وسرير كذلك وفرش عليه من ديباج ونحوه فلا بأس به بل فعله السلف خلاصة
 حتى أباح أبو حنيفة توسل الديباج والنوم عليه كما يأتي ويكره الأكل في نحاس أو
 صغرو الأنفل الخزف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ أواني بيته خرفا زارته الملائكة
 اختيار * لا * يكره ما ذكر * من * أناء * رصاص وزجاج وبلور عقيق * خلافا لما شافعي رحمه الله *
 وحل الشرب من أناء مفضض * أي مزوق بالفضة * والركوب على سرج مفضض و
 الجلوس على كرسي مفضض * * لكن بشرط أن * يتقى * أي يجتنب * موضع الفضة *
 بفهم قيل ويد وجلوس سرج ونحوه وكذلك الأناء المضرب بذهب أو فضة والكرسي المضرب
 بهما وحلية مرآة ومصحف بهما * كما أرجله * أي التفضيض * في نصل سيف وسكين
 أو في قبضتهما أو لجام أو ركاب ولم يضع يد موضع الذهب والفضة * * وكل * كتابة النوب بذهب

او فصة وفي المجتبى لأبأس بالسككين المفضض والمحابر والركاب وعن الثاني يكره الكل
 والتخلاف في المغضض اما المطلق فلا بأس به بالاجماع بلا فرق بين لجام وركاب وغير
 هما لان الطلا مستهلك لا يخلص فلا عبرة لكونه عيني وغيره * ويقبل قول كافر * ولو
 منوسيا * قال اشتريت اللحم من كتابي فيحل او قال * اشتريته * من مجوسى فيحرم *
 ولا يرد به قول الواحد واصله ان خبر الكافر مقبول بالاجماع في المعاملات لا في
 الديانات وعليه يحمل قول الكنز ويقبل قول الكافر في الحل والحرمة يعنى الحاصلين
 في ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمة كما توهمه الزيدى * روى يقبل قول المملوك *
 ولو انثنى * والصبي في الهدي * سواء اخبر باهل المولى غيره او نفسه * والاذن *
 سواء كان بالتجارة او بدخول الدار مثلا وقيد في السراج بما اذا غلب على رأيه صدقهم
 فلو شرى صغيرا فتوصا بهن واشنان لا بأس ببيعه ولو توزيب وحلولا ينبغي بيعه لان الظاهر
 ككل به وتامه فيه * و * يقبل قول * الفاسق والتافرو العبد في المعاملات * اكثر
 وقدمها * حكما اذا اخبر انه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه * ان غلب على
 الرأي صدقته كما مر وسيمى آخر البشار * وشرط العدة في الديانات * هي النية
 بين العبد والرب * كالشروع بنجاسة الماء فيتييم * ولا يتوضأ * ان اخبر بها مسلم عدل *
 منزجر عما يعتقل حرمة * ولو عبد * ارامة * ويتحرف في * خبر الفاسق * بنجاسة
 الماء * و * خبر * المستور ثم يعمل بغالب ظنه ولو اراق الماء فيتييم فيما اذا غلب على رايه
 صدقه ويتوضأ فيتييم فيما اذا غلب * بان رأيه * كل به كان احوط * وفي الجوهري و
 تيسره بعلى الرضوخ احوط قلت واما الكافر اذا غلب صدقه على كل به فاراقته احب ثم ستانى
 وخلاصة وخانية قلت لكن لو تيمم قبل الا راقه لم يجز تيممه بخلاف خبر الفاسق لصلاحيته
 ملتزم ما في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبر عدل بطهارته وعمل بنجاسته حكمهم بطهارته
 بخلاف الدائمة وتعتبر الغلبة في اوان طاهرة ونجسة وذكاة وميتة فان الاغلب ظاهرا
 تحرى ربا عكس والسواء لا الا لعطش وفي الثياب يتحرى مطلقا * دعي الى رامة ونه
 لعب او غناء تعد واكل * لو المنكر في المنزل ولو علي المائدة لا ينبغي ان يفعل بل يشرح معرضا
 لغوله تعالى فلا تفعل بعد الذكوى مع القوم الظالمين * فان قرع على المنع ففعل والا *

يقدر * صبر ان لم يكن ممن يقتل به فان كان * مقتدى * ولم يقدر على المنع خرج ولا
يقدر * لان فيه شين الدين والمحكى عن الامام كان قبل ان يصير مقتدى به * وان علم
اولا * باللعب * لا يحضر اصلا * سواء كان ممن يقتل به او لالا ان حق الله عود انما يلزمه
بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت المسئلة ان الملاهي كلها حرام ويدخل
عليهم بلا اذ نهم لانكار المنكر قال ابن مسعود وصوت اللهور والغناء ينبت النفاق في
القلب كما ينبت الماء النبات قامت وفي البرازية استماع صوت الملاهي كضرب قصب ونحوه
حرام لقوله عليه الصلوة والسلام استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ
بها كفر اى بالنعمة فصرف الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكر فالواجب
كل الواجب ان يجتنب كيلا يسمع لما روى انه عليه الصلوة والسلام ادخل اصبعه في اذنيه
عند سماعه واشعار العرب لوفيهما ذكر الفسق تكرة انتهى اول غليظا لن نب كما في الاختيار
او الاستحلال كما في النهاية فائقة ومن ذلك ضرب النوبة للتفاخر فلو للتنبيه فلا بأس
به كما اذ ضرب في ثلث اوقات ثلث كبر ثلث نفثات الصور لمناسبة بينهما فبعد العصر للاشارة الى
نفخة الذرع وبعد العشاء الى نفخة الموت وبعد نصف الليل الى نفخة البعث وتاممه فيما
علقته على الملتقى والله اعلم

* فصل في اللبس *

يحرم لبس الحرير ولو بحائل * بينه وبين بدنه * على المذهب * الصحيح وعن الامام
انما يحرم اذا مس الجلد قال في القنية وهي رخصة عظيمة في موضع عمت به البلوى *
او في الحرير * فانه يحرم ايضا عند * وقال لا يحل في الحرير * على الرجل لا المرأة الا قدر
ارباع اصابع * كاعلام الثوب * مضمومة * وقيل منشورة وقيل بين وبين وظاهر المذهب
عدم جميع التثقيب ولو في عمامة كما بسط في القنية وفيها عمامة طرازها قدر اربع اصابع
من ابريسم من اصابع عمر رضى الله تعالى عنه وذلك قيس بشرب ناي رخص فيه * وكذا
الثوب المنسوج بدنه يحل اذ كان هذا المقدار * اربع اصابع * والا لا يحل للرجل
زيلعى وفي المجتبى العلم في العمامة في موضعين اراكثير يجمع وقيل لا وفيه وعن ابي حنيفة
عمامة عليها علم من تصب نضة قد رثلت اصابع لابس ومن ذهب يكره وقيل لا يكره وفيه

تكره الجبة المكفوفة بحريز قلت وبهذا يثبت كراهة ما اعتاده اهل زماننا من القمص البصرية
وفيه المرخص العلم في عرض الثوب قلت ومغادة ان القليل في طوله يكره انتهى قال المصنف
وبه جزم من لا خسر ووصل را الشريعة لكن اطلاق الهمزة وغيرها يخالفه وفي السراج
عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قال المصنف وهو مخالف لما مر من
التقييد با رباع اصابع وفيه رخصة عظيمة ان ابتلي به في زماننا انتهى قلت قال شيخنا واظن
انه البرائة وما يعقد على الرمح فانه حلال ولو كبير لانه ليس بلبس وبه يحصل التوفيق *
ولا بأس بكلة الديباج * هو ما سداه ولحمته ابريسم شرح وهبانية * وللرجال * الكلة
بالكسر الشخانة والناموسية لانه ليس بلبس ونظمه شارح الوهبانية فقال * شعر * وفي
كلة الديباج فالنوم جائز * وفي قنية والملتقى ذامسطر * وتكره التكة منه * اى من
الديباج وهو الصحيح وقال لا بأس بها * وكذا * تكره * القلنسوة وان كانت تحت
العمامة والكيس الذى يعاق * قنية * واختلف في عصا بة الجراحة به * اى بالحرير
كنافى المجتبى وفيه ان له ان يزين بيته بالديباج ويتجمل بالرائى ذهب ونضة بلا
تفاخر وفي القنية يحسن للفقهاء لف عمامة طويلة ولبس ثياب واسعة وفيها لا بأس
بشدها راسا ودعلى عينيه من ابريسم لعن رقلت ومنه الرمد وفي شرح الوهبانية
عن الملتقى لا بأس بعروة القميص وزره من الحرير لانه تبع وفي التا نارخانية عن السير
الكبير لا بأس بازار الديباج والذهب وفيها عن مختصر الطحاوى لا يكره
علم الثوب من الفضة ويكره من الذهب قالوا وهذا مشكل فقد رخص الشرع في
الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب انتهى * ويسل توسد * واقر الله * والنوم
عليه وقالوا لا شافعى وما لك حرام وهو الصحيح كما في المواهب قلت فليست هذا
لكنه خلاف المشهور وما جعله دنارا واذا زار اذانه يكره بالاجماع سراج واما الجلوس
على الفضة فحرام بالاجماع شرح مجمع * * * يحل * لبس ما سداه ابريسم ولحمته غيره *
ككتان وفطن وخز لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والنسج بالثمة فكانت هى المعتبرة
دون السداه قلت وفي الشربلية عن المواهب يكره ما سداه ظاهر كما يعتا به وقيل لا يكره
ونحوه في الاختيارات ولا يخفى ان الاصح اعتبار اللحم كما يعلم من العزيمة بل في المجتبى

ان اكثر المشائخ انتوا بخلافه وفي شرح المجمع الخزوف غنم البحر انتهى قلت وهذا
كان في زمانهم واما الآن فمن الحرير روح فيحرم به برجندي وقاتا رخاوية فلم يفظ * و*
حل * عكسه في الحرب نقط * لوصفها يحصل به اتقاء العد وقلور قيقا حرم بالاجماع
لعلم القائل سر امج واما خالصه فيكره فيها عند خلا فاليها ملتقي قلت ولم ار مالو
خلطت اللحمة بابريسم وغيره والظاهر اعتبار الغالب في حاوي الزاهد يكره ما كان
ظاهرا قزا وخطامنه خنز وخطامنه قز فظاهر المذهب علم جمع المتفرق الا اذا كان خطامنه
قز وخطامنه غير بحيث يرى كله قزا فاما اذا كان كل واحد مستبينا كالطراز في العمامة
فظاهر المذهب انه لا يجمع انتهى واقره شيخنا قلت وقد علمت ان العبرة للحمة
للاظهار على الظاهر فانهم * ذكر لبس المعصفر والمزعفر الاحمر والصغر للرجال * مفاده
انه لا يكره للنساء * ولا بأس بسائر الالوان * وفي المجتبي والقهستاني وشرح النقاية
لا يبي المكارم لا بأس بلبس الثوب الاحمر انتهى ومفاده ان الكراهة تنزيهية لكن صرح
في التحفة بالحرمه نافذ انها تحريرية وهي المحمل عند الاطلاق قاله المصنف قلت ولشرب لالي
فيها رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب * ولا يتكلى الرجل بذهب و
فضة * مطلقا * الا بخاتم ومنطقة وحلية سبف منها * اى الفضة اذا لم يرد به التزيين و
في المجتبي لا يحل استعمال منطقة وسطها من ديباج وقيل يحل اذا لم يبلغ عرضها اربع
اصابع وفيه بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقة حديد ونحاس وعظم وسيجيى حكم
لبس اللؤلؤ * ولا يتشتم * الا بالفضة لحصول الاستغناء بها فيحرم * بغيرها كحجر * و
صحح السرخسي جواز الشب والعقيق وعمم ملا خسرو * وذهب وحديد وصغر * وصرص
وزجاج وغيرها لما مر فاذا ثبت كراهة لبسها للتشتم ثبت كراهة بيعها وصيغها لما فيه من الاعانة
على ما لا يجوز وكل ما ادى الى ما لا يجوز لا يجوز وتامه في شرح الوهبانية * والعبرة
بالملته * من الفضة * لا بالفص * تمجوز من حجر وعقيق وياقوت وغيرها وحل سمار
الذهب في حجر الفص ويجعله لبطن كفه في يد اليسرى وقيل اليمنى الا انه من شعار
الروافض فيجب التحرز عنه قهستاني وغيره قلت ولعله كان وبان فتبصر وينقشه اسمه او اسم
الله تعالى لا تمثال انسان او طير ولا محل رسول الله ولا يزيد على مثقال * وترك التشتم

لغير السلطان والقاضي * وذى حاجة اليه كمتول * افضل ولا يشد سنه * المنحرك *
 بل ذهب بل بغضة * وجوزها محيل * ويتخذ انغامها * لان الغضة تنعنه * وكره الباس
 الصبي ذهباً او حبراً * فان ما حرم لبسه وشربه حرم الباسه واشرايه * لا * يكره * خرقه
 لوضوء * بالفتح بقية بلله * او مخاط * او عرق لولحاجة واول للتكبر نكره * و * لا *
 الرثيمة * هي خيط يربط باصبع او خاتم لتذكر الشيء والحاصل ان كل ما فعل نجس اكره
 وما فعل لحاجة لا عناية فرع في المجتبى التهمة المكروهة ما كان بغير العريية انتهى *

* فصل فى النظر *

والمس * وينظر الرجل من الرجل * ومن غلام بلغ حد الشهوة مجتبى ولو امرد صبيح
 الوجه وقد مر في الصلوة والاولى تنكير الرجل لئلا يتروهم ان الثاني عين الاول وكذا
 الكلام فيما بعد فهستاني قلت وتريئة المقام تكفي فتدبر ثم نقل عن الزاهدى انه لو نظر
 لعورة غيره باذنه لم يأثم قلت وفيه نظر ظاهر بل لفظ الزاهدى نظر لعورة غيره وهى غير
 باذنه لم يأثم انتهى نظم * سوى ما بين سرقته الى تحت ركبته * فالركبة عورة لا السرة *
 ومن عرسه وامته الحلال * له وطئها فخرج المجوسية والمكاتبه والمشاركة ومنكوحه الغير
 والمحرمه برضاع او مصاهرة فحكمها كالاجنبية مجتبى ويشكل بالمغضاة فانه لا يحل له وطئها
 وينظر اليها فهستاني قلت وقد يجاب بانه اغلبي * الى فرجها * بشهوة وغيره والاولى
 تركه لانه يورث النسيان * ومن محرمة * هى من لا يحل له نكاحها بل ابنته او سبب
 ولو بزنا * الى الرأس والوجه والصدر والساق والعضدان امن شهوته * وشبهوته ايضا
 ذكر ابن الهدي فممن قصره على الاول فقد قصر ابن كمال * والا لا الى الظهر والبطن *
 خلا فالشافعى رحمه الله * والغن * واصله قوله تعالى ولا يبدن ذنبتهم الا ليعولن
 الآية وتلك المذكورات مواضع الزينة بخلاف الظهر ونحوه * وحكمه غير * ولو مدبرة
 او ام وان * كل لك * فينظر اليها كمحرمة * وما حل نظره * مما مر من ذكره وانى *
 حل لمسه * اذا امن الشهوة على نفسه وعليها لانه عليه الصلوة والسلام كان يغفل رأس
 فاطمة وقال عليه الصلوة والسلام من قبل رجل امه فكانه قبل عتبة الجنة وان لم يامن
 ذلك او شك فلا يحل له للمس والنظر كشف الحقائق لابن سلطان والمجتبى * الا من

اجنبية * فلا يحل مس وجهها وكفها وان امن الشهرة لانه اغلظ ولذا اثبت به حرمة المصاهرة وهذا في الشابة اما العجوز التي لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومس يدها ان امن ومتى جاز المس والنظر جاز سفره بها ويخلو اذا امن عليه وعليها والا وفي الاشياء المخلوة بالاجنبية حرام الا لملازمة مد يوته هربت ودخلت خربة او كانت عجوزا شوهاا اربحائل والمخلوة بالمحرم مباحة الا الاخت رضاعا والصهرة الشابة وفي الشربة لانية معزيا للتهورة ولا يكلم الا جنبية الا عجوزا عطست او سلمت فيشمتها ويرد السلام عليها والا لا اتهمى وبه بان آن الغظة لاني نقل القهستاني ويكافها بما لا يحتاج اليه زائدة فتنبه *

وله مس ذلك * اى محل نظره * ان اراد الشراء وان خاف شهوته * للضرورة وقيل لا في زمانها وبه جزم في الاختيار * وامة بلغت حل الشهوة لا تعرض * على البيع * في ارار واحد * يستمر ما بين السرة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة * وينظر * من الاجنبية * ولو كانتا متجبتى * الى وجهها وكفها فقط * للضرورة قتل والقدم والذراع اذا آجرت نفسها للخبز تارخانيه * وعبدها كالا جنبى معها * فينظر اوجهها وكفها فقط نعم يدخل عليها بلا اذنها اجماعا ولا يسافر بها اجماعا خلاصة وعند الشافعي ومالك ينظر كمحرمه * فان خاف الشهوة * ارشك * امتنع نظره الى وجهها * فحل النظر مقيد بعدم الشهوة والافحرام وهذا في زمانهم اما في زماننا فيمنع من الشابة قهستاني وغيره *

الا * النظر والمس * لحاجة كقاض وشاهد يحكم ويشهد عليها * لف ونشر مرتب لا لتحمل الشهادة في الاصح * وكذا امر يدنكها * ولو عن شهوة بنبة السنة لا قضاء الشهوة * وشرائها ومداراتها فينظر * الطبيب * الى موضع مرضها بقدر الضرورة * اذا الضرورات تنقل ربقدرها وكذا انظر قابلة وختان وينبغي ان يعلم امرأة تد او يها لان نذر الجنس الى الجنس اخف * ونظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل * وقبل كالرجل محرمه والاول اصح سراج * وكذا * تنظر المرأة * من الرجل * كنظر الرجل للرجل * ان امنت شهوتها * فلوم تأمن او خافت او شكت حرم استحسانا كالرجل هو الاصح في الفصليين تارخانيه معزيا للمضمورات * والنميمة كالرجل الا جنبى في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمة * مجتنبى * وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال

لا يجوز بيعه * ولو بعل الموت كشعر عانة وشعر رأسها وعظم ذراع حرة ميمنة وساقها وقلامة ظفر رجلها دون يد هامجتي وفيه النظر الى ملاة الاجنية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر بشعر الا دمي حرام سواء كان شعرها او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة والنائمة والمتمصصة السامصة التي تنعف الشعر من الوجه والمتمصصة التي تفعل بها ذلك * والخصي والمحبوب والمخنث في النظر الى الاجنية كالفحل * وقيل لا بأس بمحبوب جف ما وده لكن في الكبير ان من جوزده فمن قلة التجربة والليانة * وجاز عزله عن امته بغير اذنها وعن عرسه به * اى باذن حرة او مولى امته وقيل يجوز بل منه لفساد الزمان ذكره ابن سلطان *

* باب الاستبراء وغيره *

من ملك * استمتع * امته * بنوع من انواع الملك كسواء وارث وسبي ودفع جناية ونسخ بيع بعل القبض ونحوها وقيد بالاستمتاع ليخرج شراء الزوجة كما سيجي * ولو بكر او مشترية من امرأة او عبد * ولو بعل كما كتبه وماذونه لو مستغر قبال بن والا لا استبراء * او * من * محرما * غير رحمها كيلا تعتق عليه * او من مال صبي * ولو طفله * حرم عليه وطئها وبكلا * في الاصح لاحتمال وقوعها في غير ملكه بظهورها حبلي * حتى يستبرأ بها بحضة فيمن تحيض وبشهر في ذات اشهر * وهي صغيرة وآيسة ومنقطعة حيض ولو حاضت فيه بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها بان صارت ممتنة الطهر وهي ممن تحيض استبراءها بشهرين وخمسة ايام عند حمل رح وبه يفتى والمستحاضة بل عنها من اول الشهر عشرة ايام برجندي وغيره فليحفظ * وبوضع الحمل في التامل ولا يعتد بحضة ملكها فيها ولا التي * بعد الملك * قبل قبضها ولا بولادة حصلت كذلك * اى بعل ملكها قبل قبضها * كما لا يعتد بالحاصل من ذلك * اى من حيضة ونحوها بعل البيع * قبل اجازة بيع فضولى وان كانت في يد المشتري ولا * يعتد ايضا * بالحاصل بعل القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها * شراء * لا نفع * الملك * ويجب بشرائه نصيب شريكه من امته مشتركة بينهما * لتمام ملكه * ان * يرتضى بحضة حاضتها وهي محرمة او مكاتبه بان * اشترى امته مجوسية او مسلمة * كتنها بعل

الشراء * قبل الاستبراء فخاصتها * ثم اسلمت المجوسية او عجزت المكاتبه * لوجودها
 بعد الملك * ولا يجب عند عود الابقه * اى في دار الاسلام خانية * ورد المغصوبة * اى
 اذ لم يصحبها الغاصب خانية * والمستأجرة وفك المرونة * لعدم استحلال الملك ولو
 اقال البيع قبل القبض لا استبراء على البائع كما لو باعها بخيار وقبضت ثم ابطله بخياره لعدم
 خروجها عن ملكه وكذا لو باع مدبرته او ام ولد وقبضت ان لم يطلها المشتري وكذا
 لو طلقها الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فالمختار وجوبه
 زيلعى قلت وفي الجلالية شري معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبرأها لعدم حل
 وطئها للبائع وقت وجود السبب * ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء اذا علم ان البائع لم
 يقربها نى طهرها ذلك والا لا يفعلها به يفتى * وهى اذا لم تكن تحت حرة * او اربع آماء *
 ان ينكحها * ويقبضها * ثم يشترها * فتحل له للحال لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى
 زوجته لا يجب ايضا ونقل في الدرع عن ظهرا لدين اشتراط وطئه قبل الشراء
 وذكر وجهه * وان كانت تحت حرة * فالحيلة * ان ينكحها البائع * اى يزوجه ممن يثق
 به كما سيجى * قبل الشراء او * ان ينكحها * المشتري قبل قبضه * لها فلوبعد لم يسقط * من
 موثوق به * ليس تحت حرة * او يزوجه بشرط ان يكون امرها بيدها * او بيد من يطلقها
 متى شاء ان خاف ان لا يطلقها * ثم يشترى * الامة * ويقبض او يقبض فيطلق الزوج *
 قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقيل المسئلة التي احل ابو يوسف
 عليها مائة الف درهم ان زينة خلعت الرشيد ان لا يشترى عليها جارية ولا يستوهبها
 فقال يشترى نصفها ويوهب له نصفها ملتقط * او يكتبها * المشتري * بعد الشراء * و
 القبض كما يفيد * اطلاقهم وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض وقد
 نقله المصنف عن شيخه بحثا كما سنذكره لكن في الشرنبلالية عن المواهب التصريح بتعجيل
 الكتابة بكونها قبل القبض فليحذر قلت ثم وقفت على البرهان شرح مواهب الرحمن
 فلم ارا لقيين المذكور فتدبر * ثم يفسخ برضاها فيجوز له الوطئ بلا استبراء * لزوال
 ملكه بالكتابة ثم يجدد بالتعجيل لكن لم يحلث ملكه حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء
 وهذا سهل الحيل تاتار خانية * له امتان * لا يجتمعان نكاحا * اختان * ام لا *

قبلهما * فلو قبل او وطئ احدهما لم يحل له وطئها وتقبيلها دون الاخر على * بشهوة * الشهوة
 في القبلة لا تعتبر بل في المس والنظر ابن كمال * حرمتا عليه وكذا لك * يحرم عليه *
 الدواعى كالنظر والتقبيل حتى يحرم فرج احدهما * عليه ولو بغير فعله كاستيلاء كفار
 عليها ابن كمال * بملك * ولو لبعضها باى سبب كان * او نكاح * صحيح لا فاسد الا
 بالخل خول * او عتق * ولو لبعضها او كتابة لانها تحرم فرجها بخلاف تدبير و رهن
 واجارة قلت والمستحب ان لا يمسه حتى تمضي حيضة على المحرمة كما بسطته في شرح
 المتقى * ذكره * تحريرا قهستاني * تقبيل الرجل * فم الرجل او يده او شيئا منه وكذا
 تقبيل المرأة المرأة عند لقاء او وداع قنية وهذا النوع شهوة واما على وجه البر فبما نثر عند
 الكل خانية وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد به البر وامن الشهوة كقبيل
 وجه وخذ نقيه ونحوه * كذا * معانقته في ازار واحد * وقال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل
 والمعاينة في ازار واحد * ولو كان عليه قميص او جبة جاز * بلا كراهة بالاجماع وصححه
 في الهدي اية وعليه المتون وفي التقا ئى لو القبلة على وجه المبرة دون الشهوة جاز
 بالاجماع * كالمصافحة * اى كما تجوز المصافحة لانها سنة قد يمتد متواترة لقوله عليه الصلوة
 والسلام من صافح اخاه المسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه واطلاق المصنف تبعاً للمد رر
 والكنز والوقاية والنقاية والمجمع والملتقى وغيرها يغيد جوازها مطلقاً ولو بعد العصر و
 قولهم انه بدعة اى مباحة حسنة كما افاده النورى في اذكاره وغيره في غيره وعليه يحمل
 ما نقله عنه شارح المجمع من انها بعد الحج والعصر ليس بشئ توفيقاً فتأمل وفي القنية
 السنة في المصافحة بكتايد يه وتمامه فيما علقه على الملتقى * ولا يجوز للرجل مضاجعة
 الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الفراش * قال عليه الصلوة والسلام لا
 يغضى الرجل الى الرجل في نوب واحد ولا تغضى المرأة الى المرأة في النوب الواحد
 واذا بلغ الصبي او الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما لئلا يخالعوا واما ربه في
 المصباح لقوله عليه الصلوة والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم ابنا عشر وفي المنتف اذا
 بلغوا استاكذا نى المجتمعي وفيه الغلام اذا بلغ حد الشهوة كالغسل والكافرة كالمسلمة عن ابي
 حنيفة رح لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة وحجته الختان وقيل فى ختان الكبير

إذا أمكنه ان يختن نفسه فعل والام يفعل الا ان لا يمكنه النكاح او شراء الجارية والظاهر
 في الكبير انه يختن ويكفى قطع الاكثر * ولا بأس بتقبيل يد * الرجل * العالم * والمتورع
 على سبيل التبرك ودر ونقل المصنف عن الجاهل مع انه لا بأس بتقبيل يد الحاكم المتدين *
 والسلطان العادل * وقيل سنة مجتبي * وتقبيل راسه * اى العالم * اجود * كما في البرازية
 * ولا رخصة فيه * اى فى تقبيل اليد * لغيرهما * اى لغير عالم وعادل هو المختار
 مجتبي وفي المحيط ان لتعظيم اسلامه واكرامه جازوان لنيل الدنيا كره * طلب من عالم
 اوزاهد ان * يدفع اليه قدمه * يمكنه من قدمه ليقبله اجابه وقيل لا * يرخص فيه
 كما يكره تقبيل المرأة فم اخرى او دخلها عند اللقاء والوداع كما في القنية مقول ما للمقبل
 قال * وما يفعل الجاهل من * تقبيل يد نفسه اذ القى غيره * فهو * مكروه * فلا
 رخصة فيه وما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء نمكروه اجما عا * وكل * ما يفعلونه من *
 تقبيل الارض بين يدي العلماء * والعظماء فحرام والفاعل والراعى به آثمان لانه
 يشبه عبادة الوثن وهل يكفران على وجه العبادة والتعظيم كفر وان على وجه التحية لا
 وصار اثما مرتكبا للكبرية وفي المتنقط التواضع لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب
 القيام تعظيما للقادى كما يجوز القيام ولوللغارى بين يدي العالم وسيجى نظاما فائى
 قيل التقبيل على خمسة اوجه قبله المودة للولد على النحل وقبله الرحمة لوالديه على الرأس
 وقبله الشفقة لاخته على الجبهة وقبله الشهوة لامرأته او امته على الغم وقبله التحية
 للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبله اليانة للحجر الاسود جوهرية قلت وتقدم في الحج
 تقبيل عتبة الكعبة وفى القنية في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصحف قيل بدعة لكن
 روى عن عمر رضى الله عنه انه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد ربي
 ومنشور ربي عز وجل كان عثمان رضى الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه وما
 تقبيل الخبز فجوز الشافعية انه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا يكره دوسه لايوسه ذكره ابن
 قاسم فى حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر فى بحث الوليمة وقواعد نالاتابه وجاء
 لا تقطعوا الخبز بالسكين واكرموه فان الله اكرمه *

* فصل فى البيع *

كره بيع العذرة * ربيع الادمى * خالصة لا * يكره بل يصح بيع * السرقين * اى
 الزبل خلا فالشافعى رحمه الله * ويصح * بيعها * مخلوطة بتراب او رماد غلب عليها *
 فى الصحيح * كما صح الانتفاع بمخلوطها * اى العذرة بل بها خالصة على ما صححه
 الزيلعى وغيره خلا فالصحيح الهداية فقد اختلف التصحيح وفى الملتقى ان الانتفاع
 كالبيع اى فى الحكم فانهم * وجاز اخذ دين على كافر من ثمن خمر * لصحة بيعه *
 بخلاف * دين على * المسلم * لبطلانه الا اذا وكل ذميا ببيعه فيجوز عنده خلا فالهماو
 على هذه الروايات مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم لا يحل لورثة كما بسطه الزيلعى
 وفى الاشباه الحرمه تنتقل مع العلم الا للوارث الا اذا علم ربه قلت ومضى البيع
 الفاسد لكن فى المجتبى مات وكسبه حرام فالمراث حلال ثم رمز وقال لا ناخذ
 بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فننبه * و * جاز * تحلية المصنف * لما فيه من
 تعظيمه كما فى نقش المسجل * وتفسيره ونقطه * اى اظهار اعرا به وبه يتصل الفرق جد
 خصوصا للعجم فيستحسن وعلى هذا الاساس بكتابة اسمى السور وعد الآى وعلامات
 الوقف ونحوها فهى بدعة حسنة ودرر ونية وفيها لباس بكواغل اخبار ونحوها فى
 مصحف وتفسير ونقه وتكره فى كتب نجوم وادب ويكره تصغير مصحف وكتابته بقلم دقيق
 يعنى تنزيها ولا يجوز لف شئ فى كاغل نقه ونحوه وفى كتب الطب يجوز * و * جاز * دخول
 النمل فى مسجل * مطلقا وكرهه مالك مطلقا وكرهه محمد والشافعى واحمد فى المسجل الحرام
 قلنا النهي تكويينى لا تكليفى وقد جوزوا عبور عابر السبيل جنبوا حقه منى لا يقر بوالا
 يحجوا ولا يعتمر واعراة بعد حج عامهم هذا عام تسع حين امر الصديق ونا دلى على يعمر
 بسورة براءة وقال الا لا يحج بعد عامنا هذا مشرك ولا يطوف عريان رواه الشيخان و
 غيرهما فليحفظ قلت ولا تنس ما مر فى فصل الجزية * و * جاز * عيادته * بالاجماع
 وفى عيادة المجوسى قولان * و * جاز * عيادة فاسق * على الاصح لانه مسلم والعيادة
 من حقوق المسلمين * و * جاز * خصاء البهائم * حتى الهرة واما خصاء الادمى فحرام قيل
 والغرس وقيدوه بالمنفعة والافحرام * وانزاء الحمير على الخيل * كعكسه قهستاني *
 والحقنة * للتداوى ولولرجل بظاهر لا بنجس وكن اكل تد * ولا يجوز الا بطاهر و

جوزة في النهاية بحرم اذا اخبره طبيب مسلم ان فيه شفاء ولم يجعل مما حايقهم مقامه
قلت وفي البرازية ومعنى قوله عليه الصلوة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم
نفي الحرمة عند العلم بالشفاء دل عليه جو از اساعة اللقمة بالخمر وجواز شربه لازالة
العطش انتهى وقد قد مناه * و * جاز * رزق القاضي * من بيت المال لو بيت المال
حلالا جمع بحق والالم يحل وعبر بالرزق ليغيد تقل يره بقدر ما يكفيه واهله في كل
زمان ولو غنيا في الاصح وهذا الوجه شرط ولوبه كالأجرة فحرام لان القضاء طاعة فلم تجز كسائر
الطاعات قلت وهل يجري فيه كلام المتأخرين بحرر * و * جاز * سفر الامة وام
الول * والمكاتب والمبعدة * بلا محرم * هذا في زمانهم اما في زماننا فلا لغلبة اهل
الفساد وبه يفتي ابن كمال * و * جاز * شراء مالابد للصغير منه وبيعه * اى بيع مالابد
للصغير منه * لا خوعم وام وملتقط هو في حجرهم * اى في كنفهم والا لا * و * جاز *
اجارته لامة فقط * لو في حجرها وكذا الملتقط علي الاصح كذا اعزاه المصنف لشرح
المجمع ولم اره فيه ويأتي متنا ما ينافيه فتنبه وكذا العمة عند الثانی خلا فاللثا وواجر
الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ العمل لتمكضه نفعاً فيجب المسمى وصح اجارة اب وجد و
قاص ولوبون اجر المثل في الصحيح كما يعلم من الدرر تنبصر * و * جاز * بيع عصير *
عناب * ممن * يعلم انه * يتخذ خمر * لان المعصية لا تقوم بعينه بل بعلة تغيره وقيل يكره
لاعانه على المعصية ونقل المصنف عن السراج والمشكلات ان قوله ممن اى من كافرا ما
بيعه من المسلم فيكره ومثله في الجوهر والباقي وغيرهما زاد القمستاني معزى بالخانية
انه يكره بالاتفاق * بخلاف بيع امرء ممن يلوط به وبيع سلاح من اهل الفتنة * لان
المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة في مسألة الامرء مصرح بها في بيع الخانية وغيرها واعتمده
المصنف على خلاف ما في الزيلعي والعيني وان اقره المصنف في باب البغاة قلت وقد منا
ثم معزى للنهر ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والا فتزيتها فليحفظ توفيقا *
و * جاز تعمير كنيسة * و * حمل خمر ذمي * بنفسه او دابته * باجر * لا عصرها لقيام
المعصية بعينه * و * جاز * اجارة بيت بسواد الكوفة * اى تربها * لا بغيرها على
الاصح * واما الامصار وقرى غير الكوفة فلا يمكنون لظهور شعار الاسلام فيها وخص

سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة * ليتخذ بيت نارا وكنيسة اربعة اوياع
فيه الخمر * وقال لا ينبغي ذلك لانها اعانت علي المعصية وبه قالت الثلاثة زيلعي * و
جاز * بيع بناء بيوت مكة وارضها * بلاكراهة وبه قال الشافعي رحمه الله وبه يغتسل عمنى
وقد مرفى الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع ارضها كبنائها وبه يعمل وفي
مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بنائها واجارتها لكن في الزيلعي
وغيره يكره اجارتها وفي آخر الفصل الخامس من التانارخانية واجارة الوهبانية قال ابو حنيفة
اكره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم وكان يغتسل لهم ان ينزلوا عليهم في دورهم
لقوله تعالى سوا العاكف فيه والباد ورخص فيها في غير ايام الموسم انتهى فليحفظ قلت
وبه يظهر الفرق والتوفيق وهكذا كان ينادى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ابام
الموسم ويقول يا اهل مكة لاتنخن والبيوتكم ابوا بالنزل البادية حيث شاء ثم يتلو الآية
فليحفظ * و * جاز * قيد العبد * تحرزا عن التمرد والابق وموسنة المسلمين في
الفساق * وقبول هدية عبد تاجر واجابة دعوته واستعاره دابته * استحسانا *
وكره كسوته * اى قبول هدية العبد * ثوبا واهل ارضه النقلين * لعدم الضرورة *
واستخدام الخصم * ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم لو سنة خمسة عشر *
و * كره * اقراض * اى اعطاء * بقال * كشبا زوغيره * دراهم * اوبر الشوف هلاكه
لو بقى بيد المشتري * لياخذ * متفرقا * منه * بذ لك * ماشاء * لو لم يشترط حال العقل
لكن يعلم انه يدفع لك شريلا اية لانه قرض جر نفعا وهو بقاء ماله نلوا ودعه لا يكره
لانه لو هلك لا يضمن وكذا الوشرط ذلك قبل الاقراض ثم اقترضه يكره اتفاقا قهستاني
وشريلا لية * و * كره * تسيما * اللعب بالنرد * كذا * الشترنج * بكسرا وله ويهمل ولا
يفتح الا نادرا واباحه الشافعي رحمه الله وابو يوسف راح في رواية ونظمها شارح الوهبانية
فقال نظما * شعري * ولا بأس بالشطرنج وهي رواية * عن البحر قاضى الشرق والغرب
تؤثر * وهذا اذا لم يقامر ولم يداوم ولم يخل بواجب والا فحرام بالاجماع * و * كره *
كل لهو * لقوله عليه الصلوة والسلام كل لهو والمسلم حرام الا ثلاثة ملاعبة اهلها وتأديبه
بفرسه ومناصلته بقوسه * و * كره * جعل الغل * طوق له رواية * في عنق العبد * يعلم

باباقه وفي زماننا لا بأس به لغلبة الأباقي خصوصاً في السودان وهو المبتدأ كما في شرح المجمع
للعيني * بخلاف القيد * فانه حلال كما مر * وكره * قوله في دعائه بمعتقد العزم من
عرشك * بتقل يم العين وعن أبي يوسف لا بأس به وبه أخذ أبو الليث للأنثرو
الأحوط الامتناع لكونه خبر واحد فيما يخالف القطعي إذا المتشابه إنما بت بالقطعي هذه اية
وفي التاتار خانية معزياً للمنتقى عن أبي يوسف رح عن أبي حنيفة رح لا ينبغي
لأحد أن يدعوا الله إلا به والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استغنى من قوله تعالى والله
الاسماء الحسنى فادعوه بها قال وكان الأيضي أحد على أحد الأعلى النبي صلى الله عليه وسلم
وكره موله * بحق رسلك وانبائك وأوليائك * أو بحق البيت لأنه لاحق للبيت على
المخالق تعالى وأما ما لا يخبر بحق الله أو بالله أن تنحل كذا لا يلزم ذلك وإن كان الأولي
فعله درروني المختارات قال ابن المبارك سأل لوجه الله أو لحق الله يعز بنى أن لا يعطيه
شيأ لأنه عظم ما حفر الله وفيها قرآ القرآن ولا يعمل بموجبه يثاب على قرآته كمن
يصلى ويعصى فرح هل يكره رفع الصوت بالدكر والدعاء قيل نعم وإنما مه
قبيل جنابات البرازية * وكره * احتكار قوت البشر * كتين وعنب ولوز * والبهاثم *
كتين وقت * في بلد يضر بأهله * لحد يث الجالب مرزوق والمحتكر ملعون فإن لم
يضر لم يكره ومثله تلقى الجلب * ويجب أن * يأمره القاضي ببيع ما فضل عن دته
وقوت أهله فإن لم يبيع * بل خالف أمر القاضي * عزره * بما يراه رادعاً * وباع *
القاضي * عليه * طعامه * وفاقاً * على الصحيح وفي السراج لو خاف الإمام على أهل
بلد الهلاك أخذ الطعام من المحتكرين وفرق عليهم فاذ وجدوا سعة ردوا مثله وهذا ليس
بمحذور بل للضرورة ومن اضطر لمال غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه ونقله الزبائعي
عن الأخيار وقرأه * ولا يكون محتكراً بحبس غلة أرضه * بلا خلاف * ومجلبه من
بلد آخر * خلافاً للناني وعند محمد أن كان يجلب منه عادة كره وهو المختار ملتقى * ولا
يسعر الحاكم * لقوله عليه الصلوة والسلام لا تسعروا فإن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق *
إلا إذا تعدى الأرباب عن القيمة تعدى فاحشاً فيسعر بمشورة أهل الرأي * وقال
مالك رح على الوالي التسعير عام الغلاء وفي الاختيار ثم إذا سعر وخاف البائع ضرب

الامام لو نقص لا يحل للمشتري وحيلته ان يقول له بغني بما تجبه ولو اصاب لحوامل معر
 الخبز واللحم ووزن ناقص ارجع المشتري بالنقصان في الخبز لا اللحم لشهرة سعرة عادة
 بخلاف اللحم قلت وافاد ان التسعير في القوتين لا غير وبه صرح العتابي وغيره لكنه اذا
 تعدى ارباب غير القوتين وظلموا على العامة فيسعر عليهم الحاكم بناء على ما قاله ابو يوسف
 رح ينبغي انه يجوز ذكره القهستاني فان ابا يوسف رح يعتبر حقيقة الضرر كما تقرر
 فتدبر * يكره امساك الحمامات * ولو في برجها * ان كان يضر بالناس * بنظر او جلب
 والاحتياط ان يتصلق بهائم يشتريها او توهب له مجتنب * فان كان يطيرها فوق السطح
 مطلعا على عورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس برميها تلك الحمامات عزروا منع
 اشد المنع فان لم يمتنع بذلك ذنبها * اى الحمامات * المحتسب * وصرح في الوهبانية
 بوجوب التعزير وذبح الحمامات ولم يقيد بما مر ولعله اعتمد عادتهم وان للاستيناس
 فباح كسرها عاصف لم يعتقها ان قال من اخذها فهي له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل
 يكره لانه تضع المال جامع الفتاوى وفي المختارات سيب داينه وقال هي لمن اخذها لم يأخذها
 ممن اخذها ومرو في الحج وجاز ركوب الثور وتسميله والكراب على التسمير بلا جهل وضرب اذ ظلم
 الابنة اشد من ظلم الذمى وظلم الذمى اشد من ظلم المسلم * ولا بأس بالمسابقة في الرمي
 والفرس * والبغل والسما ركز افي الملتقى والمجمع واقره المصنف هنا خلافا لما ذكره في
 مسائل شتى فتنبه * والا بل * علي * الاقدام * لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا
 وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام اى بالجعل وامابذنه فيباح في كل الملاعب كما
 يأتي * حل الجعل * وطاب لانه يصير مستحقا ذكره البرجندى وغيره وعلمه البرازى
 بانه لا يستحق بالشرط شيء لعدم العقل والقبض انتهى ومغاده لزومه بالعقل كما يقول
 الشافعية فتبصر * ان شرط المال * في المسابقة * من جانب واحد وحرم لشرط * فيها *
 من الجانبين * لانه يصير قمارا * الا اذا ادخلنا * محلا * بينهما * بفرس كفى
 لفرسيهما بتوهم ان يسبقهما والالم يجرثم اذا سبقهما اخذ منهما وان سبقاه لم يعطهما
 وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه * و * كل الحكم * في المنفعة * فاذا
 شرط لمن معه الصواب صح وان شرطه لكل على صاحبه لا درر ومجتنب والمصارعة

ليست بيد عة الا للتلهي فتكره بر جندی واما السباق بلا جعل فيحل في كل شيء كما
يا تى وعند الشافعية المسابقة بالاقلام والطير والبقر والسباحة والصولجان والبنوق
والسفن ورمى البحر واشالته باليد والشباك والوقوف على رجل ومعرفة ما بيد
من زوج او فرد واللعب بالخاتم وكذا يحل كل لعب خطر لحاذق تغلب سلامته كرمى
لرام وصيد الحية ويحل التفرج عليهم ح وحديث حل ثوا عن بني اسرائيل يغيد حل
سماع الا عاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذ به بقصد الفرجة لا الحجة بل وما
يتيقن كذ به لكن بقصد ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نورا لشجاعة علي السنة
آدميين او حيوانات ذكره ابن حجر * ويستحب قلم اظافيره * الا لمجاهد في
دار الحرب فيستحب توفير شاربه واظفاره * يوم الجمعة * وكونه بعن الصلوة افضل
الا اذا اخره اليه تاخيرا فاحشا فيكره لان من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا و
في الحديث من قلم اظافيره يوم الجمعة اعاده الله من البلايا الى يوم الجمعة الثانية
وزيادة ثلاثة ايام ودرر وعنه عليه الصاواة والسلام من قلم اظفاره مخالفا لم ترمد
عينه ابل اي عنى كقول علي رضي الله تعالى عنه * شعري * قلموا اظفاركم بسنة وادب * يمينها
خوابس يسارها او خصب * وبيانه وتماه في مفتاح السعادة وفي شرح الغزنوية وروى
انه صلى الله عليه وسلم بداه بمسحة اليمنى الى الخنصر ثم بخنصره اليسرى الى الابهام
وختمه بابهام اليمنى وذكر له الغزالي في الاحياء وجهها وجميعها ولم يثبت في اصابع الرجل
نقل والا دلى تقليدها كتشليلها قلت وفي الماوهب الليلية قال الحافظ ابن حجر انه يستحب
كيف ما احتاج اليه ولم يثبت في كيفيته شيء ولا في تعيين يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم
وما يعزى من النظم في ذلك الامام علي بن ابي طالب * حجر قال شيخنا انه باطل * ويستحب *
حلق عانته وتنظيف بدنه بالاغسال في كل اسبوع مرة * والا فضل يوم الجمعة وجاز
في كل خمسة عشرة تركه وراء الاربعين مجتنب وفيه حلق الشارب بدعة وقل
سنة ولا بأس بنشف الشيب واخذ اطراف اللحية والسنة فيها القبضة وفيه قطعت شعر رأسها
اثمت ولعن زاده في البرازية وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق و
لن يحرم على الرجل قطع لحية والمعني المؤثر التشبه بالرجال انتهى قلت واما حلق راسه

ففي الرومانية قال **شعر** * وقد قيل حلق الراس في كل جمعة **سب** * وبعض بالجواز
يعبر **رجل** تعلم علم الصلوة أو نحو ذلك ليعلم الناس وأخر ليعمل به فالأول أفضل **سب** * لأنه متعل
وروى من أكره العلم ساعة خير من أحياء لاله وله الخروج لطلب العلم الشرعي بلا اذن
والله لو ملتجأوا تمامه في الدردية إذا كان الرجل يصوم ويصلي ويضر الناس ببدن
ولسانه فلكره بما فيه ليس بغيبة حتى لو أخبر السلطان بذلك ليجزى لا ثم عليه **سب** * وقالوا
إن عالم إن أبا يقدر على منعه أعلمه ولو بكتابة وإلا لا كيلا تقع العداوة تمامه في
الدردية **وكن** **لا** **ثم** **عليه** * وذكر مسامحة أخيه على وجه الأمنام لا يكون غيبة إنما
الغيبة إن بن كره على وجه الغضب بريد السب **سب** * ولو اعتاب أهل قرية لم يلبس بغيبة لأنه
لا يبرئ بدناهم بل بعضهم وهم مبهول خائفة فتباح غيبة مبهول ومتظاهرين بفتح المصاهرة
والسوء اعتداء تين يرانده ولشكر من ذلامه للتأكم شرح رومية **سب** * وكما تكون الغيبة
باللسان **سب** **صريحا** **نكون** * أيضا الفعل وبالندب وبالنكابة وبالسرقة وبالومز **سب**
بغمر العين والاشارة باليد **سب** * وكما يفهم منه المتصود فهو داخل في الغيبة وهو حرام و
من ذلك ما قالت عائشة رضي الله عنها دخلت علينا امرأة فلما رأنات رأت منى
تصيرة يقال عليه العلوذ والسلام اغتبتها ومن ذلك المتأخرات كان يمشى متعارجا وكما
بمشي فهو غيبة بل اتبع لأنه أعظم في المصير والنفهم ومن الغيبة إن يقول بعض من
مر بنا اليوم أو بعض من رأينا إذا كان المخاطب يفهم شخصا معينا لأن المتلزم مفهومه
دون ما به التهمهم وأما إذا لم يفهم عينه حاروتما في شرح الرومانية وفيها الغيبة إن
تصف أخاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه إذا سمعه عن أبي هريرة قال قال عليه الصلوة
والسلام أتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكر كذا أخاك ما ذكره قيل
أفرأيت إن كان في أخى ما أقول قال إن كان فيه ما تقول اغتبه وإن لم يكن فيه فقل بهتة
وإذا لم تبلغه يكفيك الندم والاشراطيان كل ما غتابه به **سب** * وصله الرحم واجب ولو
كانت **سب** **سلام** **وتحبه** **وهل** **ية** * ومعارضة ومجاساة ومكالمة وتلطف واحسان وبزورهم
غبا ليزيد حبابل يزور اقرباءه كل جمعة أو شهر ولا يرد حاجتهم لأنه من القطيعة في
الذين يث إن الله يصل من وصل رحمه ويقطع من قطعها وفي المتل يث علة الرحم تزني

في العمر وتماه في الرد * ويسلم * المسلم * على اهل الذمة * لوله حاجة اليه والا
 كره وهو الصحيح كما كره للمسلم مصافحة الذي لا يدين له في الدين * وفي نسخ الشرح واكثر الماتون بلفظ
 يسلم فارادتها كذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن الا يسلم فانهم وفي
 شرح البشاري للعيني في حديث ابي الا سلام خير قال تطعم الطعام وتقرأ السلام على
 من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التميمي مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا تبوءوا لليهود ولا النصراني بالسلام فاذا القيتهم احد هم
 في طريق فاضطروه الى اضيقته رواه البشاري وكذا الشخص منه الغاسق بل ليل آخر وما
 من شك فيه فالاصل فيه البقاء على العموم حتى يثبت الشخص ويمكن ان يقال ان
 الحديث المذكور كان في ابتداء الاسلام لمصلحة التأليف ثم ورد النهي انتهى فليست بلفظ ولو سلم
 يهودي او نصراني او مجوسي على مسلم فلا بأس بالرد * ولكن لا يزيد على قوله
 وعليك * كما في الثانية * ولو سلم على النعمي تبجلا يكفر * لان تبجلا الكافر كفرو
 لو قال لمجوسي يا استاذ تبجلا كافر كما في الاشياء وفيها لو قال اني امي اطال الله بقاءك ان
 نوع بقلبه اعلمه يسلم او يودي الجزية ذليلا فلا بأس به * ولا يجب رد سلام السائل *
 لانه ليس للتحية ولا من يسلم وقت الشبهة خانية وفيها واذا اتى دارا فيها يجب ان
 يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم او لا ثم يتكلم ولو في قضاء يسلم او لا ثم يتكلم ولو قال السلام
 عليك يا زيد لم يسقط برد غيره ولو قال يا فلان او اشارة لمعين سقط وشرط في الرد وجواب
 العاطس اسماعه فلواصر يزيه تحريك شفطيه انتهى قلت وفي المجتبي ويسقط عن الباقيين
 برد صبي يعقل لانه من اهل اقامة الغرض في الجملة بل ليل حل ذبيحته وقيل لا وفي
 المجتبي ويسقط برد العجوز وفي رد الشابة والصبي والمجنون قولان وظاهر العاجية ترجيح
 عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ الجمع وكذا الرد ولا يزيد الراد على وبركاته
 ورد السلام وتشميت العاطس على الفور ويجب رد كتاب التحية كرد السلام ولو قال لا خير
 اقرأنا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام علي الغاسق لومعانا والا كما يكره
 على عا جز عن الرد حقيقة كاكل او شرعا كمصل وقارعي ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى
 وقد هنا في باب ما يغسل الصلوة كراهته في نيف وعشرين موضعاً وانه لا يجب رد سلام

عليكم بجزم الميم ولودخل ولم ير احد ايقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
فخرج يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يتخط رقاب الناس في المختار كما في الاختيار
ومتن مواهب الرحمن لان عليا رضى تصدق بخاتمه في الصلوة فمدحه الله تعالى بقوله
ويؤتون الزكوة وهم راكعون * احب الاسماء الى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن *
وجاز التسمية بعلي ورشيد وغيرهما من الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير ما يراد
في حق الله لكن التسمية بغير ذلك في زماننا اولى لان العوام يصغرونها عند النداء
كذل في السراجية وفيها * ومن كان اسمه محمداً لا بأس بان يكتبي ابا القاسم * لان قوله
عليه الصلوة والسلام سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي قد نسخ لان عليا رضى الله عنه كنى
ابنه محمداً بن الحنفية ابا القاسم * ويكره ان يدعى الرجل اباة وان تدعى المرأة
زوجها باسمه * انتهى بلغظه * وفيها يكره * الكلام في المسح وخلف الجنابة و
في الخلا وفي حالة الجماع * وزاد ابو الهيثم في البسنان وعند قراءة القرآن وزاد في
الملتقى تبعاً للمختار وعند الذكير فما ظنك به عند الغناء الذي يسمونه وجد الله للعربية
فضل على سائر اللسان وهو لسان اهل الجنة من تعلمها او علم غيرهم أجور * وفي
الحديث احبوا العرب لثلاثة لاني عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة في الجنة عربي و
فيها * تطيبين الغبور لا يكره في المختار * وقيل يكره وقال "يزدري" لم احتج للكتابة
كيلا يذهب الاثر ولا يستهين لا بأس به ذكر المصنف في آخر باب الوصية الاقارب و
قد مناه في الجنائز يكره تسمي الموتى بغضب او بيت عيشة الا لشوق الوقوع في
المعصية * امي فيكره لشم في الدنيا لا اله الا الله ليت فيمن الارض خير لانه من ظهرها
خلاصة * لا بأس بلبس الصبي الارز أو البائع * كل في مخرج الوصاية معز بالمنية
وقاس عليه الطرسوسى بقية الاحياء ركبا قوت وزمرد و نارعه ابن وهبان با انه يساج الى
نقل صريح وجزم في الجوهرة بترمة اللؤلؤ قلت وحمل المصنف ما في المية على قوله
وما في الجوهرة على قولهما قال وقد رجحوا قولهما في الكافي قولهما اقرب الى عرف ديارنا
فيفتح به ثم قال المصنف وعليه الفتوى فالمعتمل في المذهب حرمة لبس اللؤلؤ وانه على
الرجال لانه من حلى النساء * ويكره * للؤلؤ الباس * التلخال او السوار للصبي * ولا بأس بنقش

اذن البنت والطفل استحسانا ملقطا قلت وهل يجوز الحزام في الانف لم اراه * ويكره للدكر
والانثى الكتابة بالقلم المتخفى من الذهب والفضة او من دواة كذالك * سراجية ثم قال
لا بأس بتمويه السلاح بذهب وفضة ولا بأس بسرج ولجام ونغر من الذهب عند ابي حنيفة
رح خلا فالابى يوسف رح * جارية لزيد قال بكر وكلنى زيد ببيعها حل لعمر وشراؤها
ووطئها * لقبول قول بكر ان اكبر رأيه صدقه كما مروا ان اكبر رأيه كذب به لا يقبل قوله و
لا يشتري منه ولم يشتره ان ذلك الشئ لغيره فلا بأس بشرائه منه * كما حل وطى من
زفت اليه وقال النساء هي امرأتك وحل * نكاح من قالت طلقني زوجي وانقضت عدتي او
كنت امه لفلان واعتقني * ان وقع في قلبه صدقها وتامه في الخانية قلت وحاصله
انه متى اخبرت بامر محتمل فان نقة او وقع في قلبه صدقها لا بأس بتزوجها وان بامر
مستنكر لا مالم يستفسرها فروع كتب ما قول الشافعي رح يكتب جواب ابي حنيفة واذا
كتب المقتي بد ين يكتب ولا يصلح قضاء لبقضي القاضي بحسنه الترحيع بالقرآن والاذان
بالصوت الطيب طيب ان لم يزد فيه السروى وان زاد كره له ولمستمعه وقوله احسنت
ان لسكوته فحسن وان لتلك القراءة يشي عليه الكفر المناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة
ولا حد ثلثة حرام لقهر مسلم واظهار علمه ونيل دنيا او مال او قبول التكبير على المنابر
للعظا والاعتا سنة الانبياء والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة من ضلالة اليهود و
النصارى قراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكرره كما في الحاروى
القدسي يستحب الرجل خضاب شعره ولونه غير حرب في الاصح والاصح انه
عليه الصلوة والسلام لم يغامله ويكره بالسراود قبل لا يسمع الفتاوى والكل من منه المصنف
الكتب التي لا ينتفع بها يمضى عنها اسم الله ملائكته ورسوله ويسرق الباقي ولا بأس ان
تلقى في ماء جار كما هي اوتد فن وهو احسن كما في الانبياء القصص المكرره ان يحل ثهم بما
لمس له اصل معروف او يعظمهم بما لا يعظمه او يزيل وينقص يعنى في اصله اما التزيين
بالعبارات اللطيفة المرتقة والشرح لنوائده فذاك حسن الافضل مشاركة اهل محله في
اعطاء النائية لكن في زماننا اكثر ما ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن و
ان اعطي فليعط من عجز ليس لدى الحق ان يأخذ غير جنس حقه وجوزة الشافعي

وهو الاوسع معلم طلب من الصبيان اثمان الحصى فجمعها وشرى ببعضها واخذ بعضها
له ذلك لانه تملك له من الالباء والاباس بوطى المنكوحة بمعينة الامة دون عكسه وجد ما لا
قيمة له لا بأس الا انتفاع به ولوله قيمة وهو غنى تصدق به لا بأس بالجماع فى بيت فيه مصحف
للبلوى لا تركب مسلمة على السرج للمحس يث من الول للتمهى والوحاجة غزوا وحج او مقصد
دينى او دنيوى لا بد لها منه فلا بأس به تغنى بالقرآن ولم يخرج بالحانه من قد وهو صريح
فى العربية مستحسن ذكر الله من ملوع الغجر الى طلوع الشمس اولى من قراءة القرآن
وتستحب القراءة عند الطلوع او الغروب لا بأس للامام عقيب الصلوة بقراءة آية الكرسي
وخواتيم سورة البقرة والاخفاء افضل قراءة الغائصة بعد الصلوة جهر اللهم مات بركة قال
استاذنا لكنهما مستحسنان للعادة والآثار الرشوة لا تملك بالقبض لا بأس بالرشوة اذا خاف
على دينه والنبي عليه الصلوة والسلام كان يعطى الشعراء ولما خاف لسانه وكفى بسهم
المولفة من الصلوات دليل على امثاله جمع اهل المحلة للامام فحسن ومن السمت ما يؤخذ
على كل مباح كملح وكلاء ومعادن وماء وما يؤخذ غزول غزول وشعر وسخرة وحكواتي
قال الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث واصحاب المعازف وقواد و
كاهن ومقامروا شمة وفروعه كثيرة فيل له يا خبيث ونسوه جازله الرد في كل شمة لا
توجب الحد وتركه افضل كره قول الصائم المتطوع اذا سئل اصائم قال حتى انظر
فانه نفاق او حقيق من له اطفال ومال قليل لا يوصى بنفل من صلى وتصدق يرائى به
الناس لا يعاقب بتلك الصلوة ولا يثاب بها قيل هذا فى الغرائض وعمة الزاهدى للنوافل
لقولهم الريا لا يدخل الغرائض غزل الرجل على هبة غزل المرأة يكره يكره
للمرأة سور الرجل وسورها له وله ضرب زوجته على ترك الصلوة على الا يهر لا يجب
على الزوج تطليق الفاجرة لا يجوز الوضوء من التبييض المعد للشراب فى الصحيح ويمنع
من الوضوء منه وفيه وحمله لاهله ان مأذونا به جازوا الا لا الكذب مباح لاهله حقه
ودفع الظلم من نفسه والمراد التعريض لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال الله
نعالي قبل اخرا صون الكل من المحرم وفي الروبانية قال شمس وللصالح جاز الكذب
او دفع ظالم زاهد لترضي والقتال ليظلم ويكره في التمام تغين خادم ومن

شاء تنويرا فقا لوا بنور * من قام اجلا لا شخص فجائز * وفي غير اهل العلم بعض يقرر * و
يفسق معتاد المرور بجامع * ومن علم الاطفال فيه ويوزر * وجوز نقل الميت البعض مطلقا *
ومن بعضهم ما فوق ميلين يحظر * وللزوجة القسمين لا فوق شبعها * ومن ذكرها التعوين
للحلب تحظر * ويكره ان تسقى لاسقاط حملها * وجاز زلعن رحيث لا يتصور * وان اسقطت
ميتا ففي السقط غرة * لوالده من عاقل الام تحضر * وفي يوم عاشوراء يكره كحلهم *
ولا باس باعتماد خلطا ويوجر * وبعضهم المختار في الكحل جائز * لفعل رسول الله نهو
المقرر * وضرب عبيد الغير جازبا مره * وما جاز في احرار والاب يأمر * واثوب من
ذكر القرآن استماعه * وقالوا نواب الطفل للطفل يحضر * ودرسك باقي الذكر اولى من الصلوة *
فغلا ودرس العلم اولى وانظر * وقد كرهوا والله اعلم ونحوه * لاعلام ختم الدرس حين يقرر *
* كتاب احياء الموات *

لعل مناسبتة ان فيه ما يكره وما لا يكره الحياة نوعان حاسة ونامية والمراد هنا النامية و
سمي مواتا لبطلان الانتفاع بها و احياءه ببناء وغرس اوكرب اوسقي * اذا احيى مسلم
ارضى غير منتفع بها وايست بمملوكة لمسلم ولاذمي * فلو كانت مملوكة لم تكن مواتا ناز
لم يعرف مالكيها فهي لقطة يتصرف فيها الامام ولو ظهر مالكيها ترد اليه ويضمنه نقصانها اذا
نقصت بالذرع * وهي بعيدة من القرية اذا صاح من بقصي العامر * وهو جمهورى الصوت
بزاوية * لا يسمع بها صوت ملكها * عند ابي يوسف رح وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر
محمل رح على ارتفاع اهل القرية به وبه قالت الثلثة قلت وهذا ظاهر الرواية وبه يفتى كما
في زكوة الكبر على ذكره القهستاني وكذا في البرجندى عن المنصورية عن تاج الدين ان
الفتوى على قول محمل رح فالعجب من الاشرب لالى كيف لم يذكر ذلك فليحفظ * ان اذن له
الامام فى ذلك * وقال لا يملكها بلاذنه وهى او مسلما فلو ذمها شرطا لاذن اتفاننا ولو
مستأ من ا لم يملكها ادلا اتفانهم ستانى * ولو تركها بعد احياء وزرعها غيره فالاول احق
بها * فى الاصح * ولو احيى ارضا ميتة ثم احاط احياء بنحو انبها الاربعة من اربعة نفر
على التعاقب تعيين طريق الاول فى الارض الاربعة ومن حجار ارضا * اى منع غيره منها
بوضع علامة من حجار وغيره * ثم اهلها ثلث سنين دفعت الى غيره وتبناها وراحت اليها

وان لم يملكها * لانه اما يملكها بالاحياء والتعمير لا بمجرد التحجير * ولو كرهها وضرب
عليها السناء اوشق لها نهر ا اربل رها فهو احياء * مبسوط * ولا يجوز احياء ما قرب
من العامر * بل يترك مرعى لهم ومطر حائل صائد هم لتعلق حقهم به فلم يكن مواتا
وكن لو كان محتطبا * و * اعلم انه * ليس للامام ان يقطع ما لا غني للمسلمين عنه *
من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي اودعه الله تعالى في جواهر الارض
بارزا * كمعادن الملح * والكتل والقارور النغط * والابار * التي لم تملك بالاستنباط و
السعي وفي المستنبط بالسعي كالماء الصريح والماء المترز في الظرف فملك المترز والمستنبط
وتامه في شرح المصابع في حديث المسلمون شركاء في ثلث في الماء والكلاء والنار *
التي يستقى منها الناس * زياعى يعنى النبي لم تملك بالاستنباط والسعي فلو قطع هذه
المعادن الظاهرة لم يكن لا قطاها حكم بل المقطع وغيره سواء فلو منعهم المقطع كان
بمنعه متعل يا وكان لما اخذ ما لا لالا نه منع بالمانع لا بالاخل وكف عن المنع وصرف عن
من اومة العمل لالا يشبهه اقطاعه بالصحة او بصير ممة في حكم الاملاك المسنقة ذكره
العلامة قاسم في رسالته احكام اجارة اقطاع الجندى * وحريره بئر الناضح * وهي
التي ينزع الماء منها بالبعير * كبر العطن * وهي التي ينزع الماء منها باليد والعطن
مناخ الابل حول البئر * اربعون ذراعا من كل جانب * وقالوا ان لنا ضح فستون وفي
الشرنبلالية عن شرح المجمع لوعشق البئر نوت اربعين يزا د عليها انتهى لكن نسبه
القحستاني لمحمد رح ثم قال وبغنى بقران الامام وعزاه للمتممة ثم قال وقيل ان ينفذ يرفى
بشروعين بما ذكرني اراضيهما لصلها بهما وفي اراضيهما ذراعا نوز د لالا ينفذ الماء الى
الثاني وعزاه للهداية وعزاه البرجندى كاني ناسد ذفا * اذ حفر هافى موات باذن الامام *
فلو في غير موات وفيه بلا اذن الامام لم يكن اليكم كذلك اذكره المصنف وعبارة لقستاني
وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك البئر لا يستحق الحرير فلو حفر في ملكه فله من الحرير
ما شاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركها المالك او ماتوا وانقرضوا لم يجوز احياءها ولو تركها
الماء بحيث لا يعود اليها لم يكن حريرا لعامر جاز احياءها وعزاه للمصنفات * وحريره
العين خمسائة ذراع * من كل جانب * كما في الحديث والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات

وكان ذراع الملك اى ملك الاكاسرة سبع قبضات فكسرمته قبضة * ويمنع غيره من الحفر *
وغيره * فيه * لانه ملكه فلو حفر فللول ردعه او تضمينه وتمامه فى الدردر * ولو حفر الثانى
بشرافى منتهى حريم البشر الاولى باذن الامام فلصاحب ماء البشر الاولى وتحول الى
الثانية فلا شىء عليه * لانه غير متعل والماء تحت الارض لا يملك فلا مخالصة * كمن بنى
حانوتاً بجانب حانوت غيره فكسدت * الحانوت * الاولى بسببه * فانه لاشىء عليه دردر
وزيلعي وفيه لو هدم جل ارغيره فلصاحبه ان يواخذ به بقيمته لا ببناء الجدار وهو الصحيح *
وللحافر الثانى الحريم من الجوانب الثلاثة دون الجانب الاولى * لسبق ملك
الاولي فيه * وللقناة * هى مجرى الماء تحت الارض * حريم بقدر ما يصلحه * للاقاء الطين
ونحوه وعن محمد رح كالبشر ولو ظهر الماء فكالمعين وفى الاختيار فوضه لرأى الامام اى
لو باذنه والا فلا شىء له ذكره ابرجندى * وحريم شجر يغرس فى الارض الموات خمسة
اذرع من كل جانب * فليس لغيره ان يغرس فيه * ويلحق ما امتنع عود وجلة والغرات اليه
بالموات اذ لم يكن * ذلك * حريماً * لعامر * وان * كان حريماً او * جازعوده لم يجز
احياؤه * لانه ليس بموات * والنهر فى ملك الغير لا حريم له الا بمرهان * وقاله مسناة
النهر لمشييه والقاء طينه وقد ره محمد رح بقدر عرض النهر من كل جانب وهو ارفق ملتقى و
قد ره ابو يوسف رح بنصف بطن النهر وعليه الفتوى قهستانى معزيا للكرمانى وفيه معزيا
للاختيار والحوض على هذا الاختلاف وفيه معزيا للكرمانى ولو كان النهر صغير احتج الى
كرهه فى كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزيا للكرمانى ان الخلاف فى نهر مملوك له
مسناة فارغة بلزقها ارض لغير صاحب النهر فامسناة له عندهما ولصاحب الارض عنده
وفيه معزيا للتممة الصحيح ان له حريماً بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لاقاء الطين ونحوه
انتهى قلت وممن نقل الاتفاق الشرنبلالى عن الاختيار وشرح المجمع والله تعالى اعلم *

* فصل *

الشرب * هو لغة * نصيب الماء * وشرعاً نوبة الانتفاع بالماء سقى للزراعة والدواب * والشفة
شرب بنى آدم والبهائم * بالشعاة * ولكل حقها فى كل ما لم يحرز بانه * اوجب * و
لكل * سقى ارضه من بحر او نهر عظيم كجلة والغرات ونحوهما * لان الملك بالاحراز

ولا احراز لان قهر الماء يمنع تهر غمره * * * وكل * شق نهر لسقى ارضه منها ولنصب
 الرحي ان لم يضر بالابته * لان الارتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يضر باحد كالا ارتفاع
 بشمس وقمر وهواء * لا سقى دابه ان خيف تحريب النهر لكثيرتها ولا * سقى * ارضه وشجره
 وزرعها ونصب دولاب * ونحوها * من نهر غيره وقتناقه وبشره الا باذنه * لان الحق له في ترويق
 على اذنه * وله سقى شجره وخضر زرع في دارة حملها اليه بجراره * واوانه * في الاصح *
 وقيل لا الا باذنه * والمتحرز في كوزو ح * بهملة مضمومة الثانية * لا يذبح به الا
 باذن صاحبه * الملكة با حرازه * ولو كانت البئر والحوض او النهر في ملك رجل فله ان
 يمنع من يد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يجل ماء بقر به فان لم يجل يقال له * اى
 لصاحب البئر ونحوه * اما ان تخرج الماء اليه او تركه * لياخذ الماء * بشرط ان لا يفسد
 صفته * اى جانب النهر ونحوه * لان له حق الشفة * لحدوث احمى المسلمين شركاء
 في ثلث في الماء والكلاء والنار * وحكم الكلاء كحكم الماء * يقال للمالك اما ان تقطع * تمنع اليه
 والا تتركه لياخذ من ما يريد * زيلعى * ولو منع الماء وهو يضاف على * * * *
 العطش كان له ان يقاذه بالسراج * * * * * وان كان مسترخيا في الارابي فانه * * * *
 كسعام عند المشقة دررته اذا كان به فضل عن حاجته * الملكة بالاحراز فصار * * * *
 نيل في البئر ونحوها الا ان يقاذه بغير سلاح لانه ارتكب محصية فكان كالمنزوي * * * *
 نهر * اى حفرة * غير مملوك من بيت المال فان لم يكن * * * * * في بيت المال * * * *
 الناس على كرهه * ان * * * * * * * * * * * * * * * *
 ابل منهم على ذلك * وقيل في الشاخص لا يستبرهون ان ياعر القاضى نعم * * * *
 كره اسهر الماشرك عليهم من اعداءه واذا جاوز ارض رجل * * * * * * * * * *
 وقالوا عليهم كرهه من اوله الى آخره بالخصص كما يستمرن في استحقاق الشفة ولا كرهى على اهل
 الشفة * * * * * * * * * * * * * * * *
 نهر فاراد رب الارض ان لا يسرى النهر في ارضه لم يكن له ذلك ويتركه * * * *
 لم يكن في بلد ولم يكن جاريا في اى في الارض * * * * * * * * * *
 نيل * * * * * * * * * * * * * * * *

سطح او الميزاب او المشى كل ذلك في دار غيره فحكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب *
 زيلعي * نهر بين قوم اختصمو في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم * لانه المقصود *
 بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم يستوون في ملك رقبته * بلا اعتبار سرعة الدار وضيقها
 لان المقصود الاستطراق * وليس لاحد من الشركاء * في النهر * ان يشق منه نهر او
 ان ينصب عليه رحى * الا وحى ونزع في ملكه ولا يضر بنهر ولا بماء وقاية * اود الية كناية
 عورة او جسر * او قنطرة * او يوسع نهر النهر او يقسم بالايام * والحال انه * قد كانت
 القسمة بالكمون * بكسر الكاف جمع كوة بفتحها النقب لان القليم يترك على ذلك
 لظهور الحق فيه * او يسرق نصيبه الى ارض له اخرى ليس له منه * اى من النهر * شرب
 بلا رضاهم * بتعلق بالجميع وانهم تقضه بعد الاجازة واورثتهم من بهم وليس
 للاعلى من النهر بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بل ونه ملتقى * كطريق مشترك اراد
 احد هم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتحتها في هذا
 الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحدا حيث لا يمنع * لان المارة لا تزاد *
 ويورث الشرب وبوصلى بالانفعا به * اما الايصاء ببيع فباطل * ولا يباع * الشرب *
 ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به * لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الغول
 كما سيجى * ولا بوصلى بذلك * اى ببيع واخويه * ولا يصلح * الماء * بل خلع وبيع
 عن دمهم وحرثهم وان صحت هذه العقود * لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لان
 الشرب لا يملك بسبب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبع الشرب بلا ارض فلو لم يكن له
 ارض قيل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فباع الماء الى ان ينقضى دينه وقيل ينظر
 الامام لا ارض لا شرب لهما يضمهما اليها فيبيعهما براضا ربهما فينظر لقيمة الارض بلا شرب
 ولقيمتها معه فيصرف نفاوت ما بينهما الى بن الميت وتماضى الزيلعي * ولا يضمن من
 ملاه ارضه ماء فنزلت ارض جاره او غرت * لانه تسبب غير متعل وهل اذا سقاها سقيا
 معتادا تنحمله ارضه عادة ولا يضمن وعليه الغتوى وفي النخلة وهل اذا سقى في
 نوبته مقل ارضه او ما اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه يضمن الى مال اسماعيل
 الزاهدى قهسنا ني * ولا يضمن من سقى ارضه * او زرعه * من شرب غيره بغير ذنه *

فى رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن الكمال عن الخلاصة لما مر انه غير متقوم ولو تصدق بنزله فحسن لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المغصوب فان الدابة اذا سمت به انعم وصار شيئاً آخر فمستأني * فان تكرّر ذلك منه * لا ضمان و*
 اذ به الامام بالضرب والحبس ان رأى * الامام * ذلك * خائفة وتماه فى شرح
 الوهبانية وقال وجوز بعض مشائخ بلخ بيع الشرب لتعامل اهل بلخ والقياس يترك بالتعامل
 ونوقض بانه تعامل اهل بلدة واحدة وافتنى الناصبي بضمانه ذكره فى جواهر الفتاوى
 قال وينفذ الحكم بصحة بيعه فليحفظ قلت وفى الهداية وشروحها من البيع الفاسد
 انه يضمن بالاتلاف فلو سقى ارض نفسه بماء غير ضمنه وبه جزم فى النقاية هنا فافهم
 قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفى الوهبانية شعروا ساقى بشرب الغير ليس بضامن *
 وضمنه بعض وما مر اظهر * وما جوزوا اخذ التراب الذى على * جوانب نهر دون
 اذن يقرر * ولو حفروا نهر او القوا ترابه * فلو فى حريم ليس بالنقل يؤمر *

* كتاب الاشربة *

هى جمع شراب و* الشراب * لغة كل مائع يشرب واصطلاحاً * ما يسكر والمسكر منها
 اربعة * انواع الاول * الخمر وهى التى * بكسر النون فتشيد الياء * من ماء العنب
 اذا غلا واشتد وقف * اى رمي * بالزبد * اى الرغوة ولم يشترط ان قد وبه قالت
 الثلثة وبه اخذ ابو حفص الكبير وهو الاظهر كما فى الشرنبلالية عن المواهب وياتى
 ما يفيد وقد تطلق الخمرة على غير ما ذكر مما زائم شرع فى احكامها العشرة فقال *
 وحرم قليلها وكثيرها * بالاجماع * لعينها * اى لذاتها وفى قوله تعالى انما الخمر و
 الميسر الاية عشر الاثل على حرمتها مبسوطة فى المجتبى وغيره * وهى نيسة نجاسة
 غليظة كالبول ويكفر مستحلها وسقط تقومها * فى حق المسلم * لاماليتها * فى الاصح *
 وحرم الانتفاع بها * ولولسقى دواب او لطين او نظر للتلمي او فى دواء او دهن او طعام
 او غير ذلك الا لتخليل او لخوف عطش بقدر الضرورة فلوزاد فسكر حل مبيتهى * ولا يجوز
 بيعها * لحد يث مسلم ان الذى حرم شرابها حرم بيعها * ويحل شاربها وان لم يسكر منها و*
 يحل * شارب غيرها ان سكر ولا يؤثر فيها الطبخ * الا انه لا يحل فيه ما لم يسكر منه

لاختصاص الحل بالنى ذكره الزيلعى واستظهره المصنف وضعف ما فى القنية والمجيبين
ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب القنية مخا لغا للقواعد ما لم يعضده
نقل من غيره انتهى وفيه كلام لا بن الشحنة ولا يجوز بها التدوى على المعتمد قاله
المصنف قلت ولو باحتقان او اقطار فى احليل نهية * ويجوز تخليلها ولو بطرح شئ
فيها * خلا فاللشافعى رح * يو * الثانى * الطلاء * بالكسر * وهو العصير يطبخ حتى
ينصب اقل من ثلثيه * ويصير مسكرا وصب المصنف ان هذا يسمى الباذق واما الطلاء
فما ذكره بقوله * وقيل ما يطبخ من ماء العنب حتى ذمب * ثا * ويبقى ثلثه * وصار مسكرا *
وهو الصواب * كما جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعنى فى التسمية لافى الحكم لان حل
هذا المثلث المسمى بالطلاء على ما فى المحيط ثابت بشرب كبار الصبا به رضى الله تعالى
عنهم كما فى الشرنبلالية قال وسمى بالطلاء لقوله من رضى الله تعالى عنه ما شبه هذا
بطلا البعير وهو القطران الذى يتلأ به البعير الجربان * ونجاسته * اى الطلاء على
التفسير الاول كذا قاله المصنف * كالخمر * به يفتى * و * الثالث * السكر * يفتحتين *
وهو الذى من ماء الرطب * اذا اشتد وتلأ بالزبد * و * الرابع * نقيع الزبيب وهو
الذى من ماء الزبيب بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان * والكل * اى الثلاثة المذكورة *
حرام اذا غلى واشتد * والالم يحرم اتقا وان قل ف حرم اتقا وظاهر كلامه كبقية
المتون انه اختار ههنا قولهما قاله البرجندى نعم قاله القهستانى وترك القيد هنا لانه اعتمد
على السابق انتهى فتنبه ولم يبين حكم نجاسة السكر والنقيع ومغاد كلامه انها خفيفة وهو
مختار السرخسى واختار فى الهداية انها غليظة * وحرمتها دون حرمة الخمر فلا يكفر
مستحلها * لان حرمتها بالاجتهاد * والحلل منها * اربعة انواع الاول * نبيل التمر
والزبيب ان طبخ ادنى طبخة * يحل شربه * وان اشتد * وهذا * اذا شرب * منه * بلا لهو
وطرب * فلو شرب للهو فقليله وكثيره حرام * وما لم يسكر * فلو شرب ما يغلب على ظنه انه
مسكر فيحرم لان المسكر حرام فى كل شراب * و * الثانى * النليطان * من الزبيب
والتمر اذا طبخ ادنى طبخة وان اشتد يحل بلا لهو * و * الثالث * نبيل العسل والتمين
والبر والشعير والورد * يحل سواء طبخ او لا بلا لهو وطرب * و * الرابع * المثلث العنبى *

وان اشتد وهو ما طبع من ماء العنب حتى ينصب ثلثه ويبقى ثلثه اذا قصص به استمر
الطعام والتداوى والتقوى على طاعة الله تعالى ولولله ولا يحل اجماعا حقائق * وصح
بيع غير الخمر * مما مر ومغاد * صحة بيع الحشيشة والافيون قلت وقد سئل ابن نجيم عن
بيع الحشيشة هل يجوز فكتب لا يجوز فيحمل على ان مراده بعلوم الجواز عدم الحل
فاله المصنف * وتضمن * هذه الاشارة * بالقيمة لا بالمثل * لمنعنا عن تمليك عينه وان
جاز فعله بخلاف الصليب حيث تضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقه وقد امرنا بتركهم
وما يد ينون زيلعي * وحررها محمد رح * اي الاشارة بالمتخذه من العمل والتهين ونحوها
فاله المصنف * مطلقا * قليلا وكثيرا * وبه يغتنى * ذكره الزيلعي وغيره واختاره شارح
الوهبانية وذكر انه مروي عن الكل ونظمه فقال شعر وفي عصرنا فاختير حلوا
وقعوا * طلاقا من مسكر الحب يسكر * وعن كلامه يروى وافتنى محمد بن * بتحرير ما قد قل
وهو المخرر * قلت وفي طلاق البرازية وقال محمد رح ما اسكر كثيرا فقليله حرام وهو نجس
ايضا ولو سكر منها المشترا في زماننا لكان زاد في الملتقى ووقوع طلاق من سكر منها تابع
للحرمة والكل حرام عند محمد رح وبه يفتى والخلاف انه امر عند قصص التقوى اما عند
قصص التلهي فحرام اجماعا انتهى وتما مه فيما علقته عليه راد القهستاني ان ليس الا بل
اذا اشتد لم يحل عند محمد رح حلا فالحما والسكر منه حرام بلا خلاف واشد والطلاق
على الخلاف وكل البن الرماك * اي الفرس اذا اشتد لم يحل وصح في الهل اية حمله وفي
الجزالة انه يكره تحريمها عند عامة المشايخ على قوله * وحل الانبياء * انشاذ النبي *
في الدباء * جمع دباء وهو القرع * والحنتم * جرة خضراء * والمانت * المطالب
بالزفت اي القير * والنتير * الخشبة المنقورة وما ورد من الهوى نسخ * وكره شرب
دردى الخمر * اي عكره * والاستشاط * بالردى لان فيه اجزاء الخمر وقليله ككثيره
كما مر * و * لكن * لا يحل شربه * عندنا * بلا سكر * وبه يحل اجماعا * ويحرم الكل
البنج والحشيشة * هي ورق القنب * والافيون * لانه مفسل للمعتل ويصل عن ذكر الله
تعالى وعن الصلوة * لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيئا من ذلك لاحل عاينه وان سكر *
منه * بل يعزرها دون الحل كل * في الجوهرية وكل التحريم جوزة لطيب كمن دون حرمة

الحشيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع وغيره ان من قال يحل النجس والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الرازي انه يكفر ويباح قتله قلت ونقل شيخنا النجم الغزي الشافعي في شرحه على منظومة ابيه البدر والمتعلقة بالكبائر والصغائر عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم جوزة الطيب باجماع الائمة الاربعة وانها مسكرة ثم قال شيخنا النجم والتتن الذي حدث وكان حدثه بل مشق في سنة خمسة عشر بعد الالف يدعي شاربه انه لا يسكر وان سلم له فانه مغترو وهو حرام لحدث احمد عن ام سلمة رضي قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتقر قال وليس من الكبائر ثرتنا وله المروة والمرتين ومع نهى ولي الامر عنه حرم قطعاً على ان استعماله ربما اضرب بالبدن نعم الاصرار عليه كبيرة كسائر الصغيرة انتهى بحروفيه وفي الاشباه في قاعدة الاصل الاباحة والتوقف وبظهور اثره فيما اشكل حاله كالحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته انتهى قلت فيفهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا المسمى بالتتن فتنبه وقد كرهه شيخنا العمادي في هديته الحاقيه بالثوم والبصل بالاولى فتدبر ومن جزم بحرمه الحشيشة شارح الوهبانية في الحظر ونظمه فقال شعر وانتوا بتحريم الحشيش وحرره * وتطليق محتش لزجر وقرروا * لبائعه التاديب والفسق انبتوا وزندقة للمستحل وحرروا *

* كتاب الصيد *

لعل منا سبته ان كلا منهما مما يورث السرور وهو مباح * بخمسة عشر شرطاً مبسوطاً في العناية وسنقررها في اثناء المسائل : الاول المحرم في غير الحرم او اللتلبي * كما هو ظاهر * اوحرفه * على ما في الاشباه قال المصنف وانما زنده تبعاله والا فالتحقيق عندى اباحة اتخاذ حرفة لانه نوع من الاكتساب وكل انواع الكسب في الاباحة سواء على المذهب الصحيح كما في البرازية وغيرها * نصب شبكة الصيد ملك ما تعلق بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف * فانه لم يملك ما تعلق بها * وان وجد * المقلش او غيره * خاتماً وديناراً مضروباً * بضرب الاسلام * لا يملكه ويجب تعريفه اعلم ان اسباب الملك ثمانية ناقلة كبيع وهبة وخلافة كارث واصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد او حكماً بالتهية كنصب شبكة لصيد للجفاف على المباح الخالي عن مالك فلا يتولى في مغازاة على حطب غيره

لم يمكنه ولم يحل للمقلش ما يجب ؛ بلا تعريف وتام التعريف في المطولات * وحل الصيد
 بكل ذى ناب ومخلب * تقل ما في الذبائح * من كلب وباز ونحوهما بشرط قابلية التعليم *
 بشرط * كونه ليس بنجس العين * ثم فرع على ما مهله من الاصل بقوله * فلا يجوز * الصيد
 بدب واسد * لعم قابليتهما التعليم فانهما لا يعملان للغير الا سدا لعلوهيته والدب
 لخساسته والحق بعضهم بالدب الحدأة لخشاستها * ولا يخنزير * لنجاسته عينه وعليه
 فلا يجوز بالكاب على القول بنجاسته عينه الا ان يقال ان النص ورد فيه فتنبه وبه يندفع قول
 القهستاني ان الكلب نجس العين عند بعضهم والخنزير نجس العين عند ابي حنيفة
 رح على ما في التجريد وغيره فتأمل * بشرط علمهما * علم ذى ناب ومخلب * وذا
بترك الاكل * اما الشرب من الصيد فلا يضر قهستاني ويأتى * ثلاثي الكلب * زنته
وبالرجوع اذا دعوته في البازي * ونحوه * وشروط * جرحهما في اى موضع منه *
 على الظاهر وبه يفتى وعن الثانی يحل بلا جرح وبه قال الشافعي رحمه الله * وشروط
ارسال مسلم او كتابي * وشروط * التسمية عند الارسال * واوحكما فالشرع لم
 تركها عمدا * على حيوان ممتنع * اى تادرا على الامتناع بقوائمه او بجناحيه * متوحش
 فالدب وقع في الشبكة او سقط في البئر واستأنس لا يتحقق فيه الحكم ان كور
 لذ اقال * يوكل * لان الكلام في صيد الاكل وان حل صيد غيره كما سبق او اعم
لحل الا انتفاع بالجلد مثلاً كما يأتى فتأمل * وشروط * ان لا يترك الكلب المعلم كلب
 لا لحل صيده * ككلب * غير معلم وكب * مجوسى * اولم يرسل اولم يسم عليه * وشروط
ان * لا يطول وقفته بعد ارساله * ايكون الاصطيد مضافا لارسال * يخلاف ما اذا
كمن واستخفى كالفهد * اي كما يحكم الفهد على وجه الحياة لا الاستراحة والفهد
 خصال حسنة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنف * فان اكل منه البازي اكل *
 لان تعليمه ليس بترك اكله * وان اكل الكلب منه * ونحوه * لا * يوكل مطلقا عندنا *
 كاكله منه * اي كما لا يوكل الصيد الذي اكل الكلب منه * بعد تركه * للاكل * ثلث
 مرات * لانه علامة الجهل * وكذا * لا يوكل * ما صاد بعد * حتي يعلم * ثانيا يترك
 الاكل ثلثا * او * ماداده * قبله لو بقي في ملكه * فان ما اتلفه من الصيد لا تظهر

فيه الحرمة اتفاقا لغوات المحل وفيه اشكال ذكره القهستاني * كصقير فر من صاحبه فيمكث
حينئذ رجع اليه فارسله فصاد * لم يؤكل لتركه ما صار به معلما فيكون كالكلب اذا اكل *
ولو اخل * الصياد * الصيد من الكلب وقطع منه بضعة والقاها اليه فاكلها او خطف
الكلب منه واكله اكل ما بقي كما لو شرب الكلب من دمه * لانه من غايته علمه * ولو نهش
الصيد فقطع منه بضعة فاكلها ثم ادركه فقتله ولم ياكل منه لا يؤكل * لانه حاله الاضطهاد *
ولو القى ما نهشه وتبع الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى اخله صاحبه ثم اكل ما القى حل *
لانه حلواكل من نفس الصيد لم يضر كما مر * واذا ادرك المرسل ازال الرامي * الصيد حيا *
بحياة فوق ما في المذكور * ذكاه * وجوبا * وشرط لعله بالرمي التسمية * ولو حكما
كما مر * وشرط * الجرح * ليتحقق معني الذكاه * وشرط * ان لا يقعد عن طلبه
لوعاب * الصيد * متعاملا لسهمة * فمادام في طلبه يحل وان قعد عن طلبه ثم اصابه
ميتا لا يؤكل لاحتمال موته بسبب آخر وشرط في الخانية لعله ان لا يتوارى عن بصره
وفيه كلام مبسوط في الزيلعي وغيره * فان ادركه الرامي او المرسل حيا ذكاه * وجوبا
فلو تركها حرم وسيجيئ * والحياة المعتبرة هنا * ما يكون * فوق ذكاه المذكور * بان
يعيش يوما وروى اكثره مجمع اما من ارها وهو ما لا يتوهم بقاؤه كما في الملتقى فلا يعتبر
ههنا حتى لو وقع في ماء لم يجرم * والمعتبر * في المتردية واخواتها * كطليعة وموقوذة
وما اكل السبع * والمريضة * مطلق * التسمية وان قلت * كما اشرنا اليه * وعليه التمسك *
وتقدم في الذبائح * فان تركها * اى الذكوة * عمد * مع القدره عليها * فمات *
حرم وكذا يحرم لو عجز عن التذكية في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله تعالى يسئل وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى قال المصنف وفي متني ومتن
الرواية اشارة الى حله والظاهر ما سمعته انتهى قلت ووجه الظاهر ان العجز عن التذكية
في مثل هذا الاصل الحرام * او ارسل مجوسي كلبه فزجره مسلم فانزجرا وقتله معراض
بعرضه * وهو سهم لا ريش له سمي به لا ما بينه بعرضه ولولرأسه حدة فاصاب بحد * حل *
او بندقة ثقيلة ذات حدة * لقتلها بالمثل لا بالحد * ولو كانت خفيفة لها حدة حل *
لقتلها بالجرح ولو لم يجرحه لا يؤكل مطلقا وشرط في الجرح الاداء وقيل لا ملنقى وقمامه

في ما علقته عليه * اورمى صيد افوق في ماء * لاحتمال قتله بالماء فيحرم ولوا لطهر ما ثابا
 فوق فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والا حل ملتقى * ابو * وقع * على سطح او جبل فتروى
 منه الى الارض حرم * في المسائل كلها لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن * فان وقع
 على الارض ابتداء * اذا احتراز عنه غير ممكن فيحمل * او ارسل مسلم كلبه فزجره * اى
 اغراه بصياحه * مجوسى فانزجر * اذا الزجر دون الارسل والفعل يرفع بما هو فوقه
 او مثله كنسخ الحد يث * اولم يرسله احد فزجره مسلم فانزجر * اذا الزجر ارسل
 حكما * او اخذ غير ما ارسل اليه * لان غرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله
 على صيود كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكل * اكل * في الوجوه المذكورة لما
 ذكرنا * كصيد رمى فقطع عضو منه فانه يؤكل لا العضو * خلا فاللشافعى ولنا قوله عليه
 الصلوة والسلام ما بين من السى فهو ميتة ولو قطعه ولم يبينه واحتمل التمامه اكل العضو
 ايضا والا لا ملتقى * وان قطعه * الرامى * انلا ثارا اكثره مع عجزه او قطع نصف راسه
 او اكثره او قل نصفين اكل كله * لان في هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة المذكور
 فلم يتناول الحد يث المذكور بخلاف ما لو كان اكثره مع راسه لا مكان المذكور *
 وحرم صيد مجوسى ووثنى وموتد ومحرّم * لانهم ليسوا من اهل الذكوة بخلاف كتابي
 لان ذكوة الاضطرار كذا الاختيار * وان رمى صيد اذ لم يشنه فرماه آخر فقتله
 فهو لثاني وحل وان اثنى الاول * بان اخرجته عن حيز الا متناع وفيه من
 الحياة ما يعيش * فالصيد * للاول وحرم * لقدرته على ذكوة الاختيار فصار
 قاتلا له فيحرم * وضمن الثانى للاول قيمته * كلها وقت اتلافه * غير ما نقصته جراحته وحل
 اصطيدا ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه * لمنفعة جلد * او شعره او ريشه او لدفع شره وكله
 مشروع لا طلاق النص وفي القنية يجوز ذبح الهرة والكلب لنفعه او الاولى ذبح الكلب
 اذا اخذته مراة الموت * وبه يطهر لحم غير نجس العين * كخنزير فلا يطهر اصلا *
 وجلده * وقيل يطهر جلده لا لحمه وهذا اصح ما يفتى به كما في الشر نبلا لية عن
 المواهب هنا ومرفى الطهارة * اخذ الصيد ليلا مباح والا لى عدم بعله * خانية * ويكره
 تعليم البازى بالطير الحى * لتعذيبه * سماع * الصائد * حس انسان او غيره من

الاهليات * كفرس وشاة * فرمى * اليه * فاصاب صيل الم يحل بخلاف ما اذا سمع حس
اسد * او خنزير * فرمى اليه * او ارسل كلبه * فاذا هو صيد حلال الاكل حل * ولو لم
يعلم ان الحس حس صيد او غيره لم يحل جوهره لانه اذا اجتمع المبيع والمحرم غلب
المحرم * رمى ظبيا فاصاب قرنه او ظلفه فمات ان ادماه اكل * لوجود الجرح * والا
لا والعبرة بحالة الرمي فحل الصيد برده اذا رمى * مسلما * لا باسلامه ووجب الجزاء
بكله * اذا رمى محرما * لا باحرامه * وسيجىء قبيل كتاب الديات فمى ع لوان
بازيا معلما اخذ صيد انقله ولا يد رى ارسله انسان او لا لا يؤكل لوقوع الشك في
الارسال ولا اباحه بل ونه وان كان مرسلا فهو مال الغير فلا يحوز ثمنه الا باذن صاحبه فيلغى
قلت وقد وقع في عصرنا حادثة القتل وهى ان رجلا وجد شاته من بوحه ببستان هل
يحل له اكلها ام لا ومقضى ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع الشك في ان الذابح ممن يحل
ذكرته ام لا وهل سمي الله تعالى عليها ام لا لكن فى الخلاصة من اللقطة قوم اصابوا بغيره
من بوحه في طريق البادية وان لم يكن ذلك قريبا من الماء ووقع في قلبه ان صاحبه
فعل ذلك اباحه للناس لاناس بالاخذ والاكل لان الثابت بالذالة كالتا بت بالصرى انتهى
فقد اباح اكلها بالشرط المذكور فعلم ان العلم بكون الذابح اهلا للذكوة ليس بشرط قاله
المصنف قلت قد يفرق بين حادثة القتل واللقطة بان الذابح في الاول غير المالك قطعاً
وفى الثانى يحتل ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها بتسميته فوجد صاحبها هل تؤكل
الاصح لا لكفره بتسميته على الحرام القطعى بلا تملك ولا اذن شرعى انتهى فيكرروني
الوهبانية قال شعري ومامات لا تطعمه كبا فانه * خبيث حرام نفعه متعل * وتمليك
عصفور لواحدة آجر * واعتاقه بعض الائمة ينكر * وان يلقيه مع غيره جاز اخذه *
كقشر لمرمان وماه المقشر * وفي معايتها شعري واي حلال لا يحل اصطيا * * صيود
وما صيدت ولا هي تنفر * هو صيد دخل دار رجل فغلق عليه بابها ملكه فلا يملك غيره
ولو بعد خروجه انتهى *

* كتاب الرهن *

من سبته ان كلا من الرهن والصيد سبب لتجصيل المال * هو * لغة حبس الشئ شرعا *

حبس شيء مالى * انى جعل الشيء محبوسا لان الحبس هو المرتهن * تحقق يمكن استيفاء *
 اى اخذه * منه * كلا او بعضا كان كان قيمة المرهون اقل من الدين * كالدین * كاف
 الاستقصاء لان العين لا يمكن استيفاء * من الرهن الا اذا صار دينا حكما كما سيجى *
 حقيقة * وهودين واجب ظاهر او باطنا او ظاهرا فقط كثمان عبد او خلع وحل حرا
 او خمر * او حكما * كالايمان المضمونة بالمثل او القيمة كما سيجى * وينعقد بايجاب و
 قبول * حال كونه * غير لازم * وح * للراهن تسليمه والرجوع عنه * كفى الهبة *
 فاذا سلمه وقبضه المارتهن * حال كونه * مسروبا * لا متفرقا كنمو على شجر * مغرانا * لا مشغولا
 بتق الراهن كشترين ون النمر * مميزا * لامشاعا ولو حكما بان اتصل المرهون بغير المرهون خلقته
 كالشجر وسيتضح * لزوم * افادان القبض شرط الزوم كفى الهبة وصح في المبتعبي انه شره الجواز *
 والتخلية * بين الرهن والمرتهن * قبض * حكما على الظاهر * كالبيع * فانها فيه ايضا قبض * وهو
 مضمون اذا هلك بالاقول من قيمته ومن الدين * وعند الشافعي رحمه الله تعالى هو امانة * والمعتبر
 قيمته يوم القبض * لا يوم الهلاك كما توهمه في الاشياء لمشا لثبته للمنقول كالحرد * المصنف *
 المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار * اى * يقل او ما يزيد اخذ * من الدين *
 ليس بمضمون في الاصح * كذا في القنية و الاشياء * فان * هلك * سارت قيمته
 الدين صار مستوفيا * دينه * حكما او زادت كان الفضل امانة * ويضمن بالاعلى *
 او نغصت سقط بقوله ورجع المارتهن والفضل * لان الاستغناء بقول الما لية * وضمن *
 المارتهن * بد عوى الهلاك بلا برهان مطلقا * سواء كان من اموال ذاهود او باطنية و
 خصه مالك رح بالباطنة * وله طلب دينه من راهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يد *
 لان الحبس جزاء مطله * وله حبس رهنه بعد الفسخ * للعدل * حتى يقبض دينه او
 يبرئه * لان الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يبقى رهنا ما بقي القبض والدين معا فاذا
 فات احدهما لم يبق رهنا زيلعى ودرر وغيرهما * لا الانتفاع به مملوفا * لا باستئجار
 ولا سكنى ولا ايس ولا اجارة او اعاره سواء كان من مرتتهن او راهن * لا باذن *
 كل الآخر وقيل لا يسئل للمرتتهن لانه ربوا وقيل ان شرطه كان ربوا لا لا في الاشياء
 والجواهر اباح الراهن للمرتتهن اكل النمار او سكنى الدار ولبن الشاة المرهونة ناكلهم الم يضمن

وله منعه ثم افا د في الاشياء انه يكره للمرتهن الا انتفاع بذ لك و مما آخر الرهن * ماتت
الشاة في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة ولبنها الذي شربه فحظ الشاة يسقط وحظ
اللبن يأخذ المرتهن فلو فعل * الا انتفاع قبل اذنه * صار متعديا ولم يبطل * الرهن *
به واذا طلب المرتهن * دينه امر باحضار رهنه * لئلا يصير مستوفيا مرتين الا اذا كان
له حمل او عند العدل لانه لم يأتمنه شرح مجمع * فان احضر سلم * له * كل دينه
اولا ثم * سلم المرتهن * رهنه * تحقيقا للتسوية * وان طلب * دينه * في غير بلد
العقد * للرهن * فكذلك * الحكم * ان لم يكن للرهن مؤنة وان كان * لحمله مؤنة * سلم
دينه وان لم يتضره * لان الواجب عليه التسليم يعنى التخلية لا النقل من مكان الى مكان
ونقل القهستانى عن الذ خيرة انه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يؤمر به انتهى فليحفظ *
و * لكن * للرهن ان يحلفه بالله ما هلك * وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه اما اذا لم يدع
فلا فائدة في احضاره وكذا الحكم عند كل نجم حل كما حرد ابن الشحنة ونظامه شارح الوهبانية
وقال شعير ولا دفع ما لم يحضر الرهن او يكن * بغير مكان العقل والحمل يعسر * كذا النجم
اولى دون دعوى مدينه * هلاكها وهذا في النهاية يذكر * ولا يكف مرتهن * قد *
طلب دينه احضار رهن قد وضع عند العدل با مر الراهن ولا * احضار * ثمن رهن
باعه المرتهن بامر * اى با مر الراهن * حتى يقبضه * لانه بذ لك وح * اذا قبضه *
اى الثمن * يكف احضاره * لقيام البذل مقام المبدل * ولا * يكف * مرتهن معه
رهنه تمكن الراهن من بيعه ليقضى دينه * بثمنه لان حكم الرهن الحبس الا اثم حتى
يقبض دينه * ولا * يكف * من قضى بعض دينه * او ابرا بعضه * تسليم بعض رهنه
حتى يقبض البقية من الدين * او يبرئها اعتبارا بحبس المبيع * ويجب * على المرتهن *
ان يحفظه بنفسه وعياله * كما في الردية * وضمن ان يحفظ بغيرهم * كما مر فيها * و *
ضمن * بايداعه * واعارته واجارته واستئجاره * وتعد به كل قيمته * فيسقط الدين
بقدره * وكذا * يضمن كل قيمته * يجعل خاتم الرهن في خنصرة * سواء جعل فيه
لباطن كفه او لا به يغنى برجندى * اليسرى او اليمنى * على ما اختاره الرضى لكن
قد منافي الحظر عن البرجندى فيها انه من شعار الروافض وانه يجب التحرز عنه فتنبه

قلت ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلِكَ فينبغي لزوم الضمان قيا سا على مسألة
السيف الآتية فليحذر لا يجعله في اصبع اخرى الا اذا كان المرتهن امرأَةً فتضمن لان
النساء يلبسن كذلِكَ فيكون استعما لا لحفظ ابن كمال معزيا للزيلي * و * مثله * تقلد
سيفي الرهن لا الثلثة * فان الشجعان يتقلدون في العادة بسيفين لا للثثة * و * في *
لبس خاتمه * اى خاتم الرهن * فوق آخر يرجع الى العادة * فان كان ممن يتجمل
بلبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن * ثم ان قضى بها * اى بالقيمة المذكورة من
جنس الدين يلتقيان قصاصا * بمجرد * اى بمجرد القضاء بالقيمة * اذا كان الدين حالا
وطالب * المرتهن * الراهن بالفضل ان كان * ثمه فضل * وان * كان الدين * مؤجلا
يضمن المرتهن قيمته ويكون رهنا عنده فاذا حل الاجل اخذ به بينه وان قضى
بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا عنده الى قضاء دينه * لانه بدل الرهن فاخذ
حكمه * واجرة بيت حفظه وحافظه * وما وى الغنم * علي المرتهن واجرة راعيه *
لو حيوانا * ونفقة الرهن والخراج * والعشر * علي الراهن * والاصل فيه * كل ما يحتاج
اليه مصلحة الرهن بنفسه وتبعيته فعلي الراهن لانه ملكه وكما كان لحفظه فعلي المرتهن لان
حبسه له واعلم انه لا يلزم شئ منه لو اشترط على الراهن قهستانى عن الذخيرة * واما
مؤنه رده * كجعل آبق * او رد حزر منه * كمل اواة جريح * الى يد * اى الى يد
المرتهن * فتقسم على المضمون والامانة فالمضمون علي المرتهن والامانة مضمونة علي الراهن *
لو قيمته أكثر من الدين والافعلي المرتهن وكل امعالجة امراض وقر و فداة جناية * وكل
ما وجب على احد هما فاداه الآخر كان متبرعا الا ان يأمر القاضى به ويجعله ديناً علي
الآخر * فيمنشئ يرجع عليه وبمجرد امر القاضى بلا تصريح يجعله ديناً عليه لا يرجع كما في
الملتقط ومن الامام لا يرجع لو صاحبه حاضر امطلقا خلا فاللشاني وهى مسألة السجور
زيلي * قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذي رهنه عدى
فالقول للمرتهن * لانه القابض بخلاف ما لو ادعى المرتهن رده علي الراهن بعقل قبضه
فان القول للراهن لانه امانكر فان برهنا فللراهن ايضا ويسقط الدين لاثباته الربا
ولو قبل قبضه فالقول للمرتهن لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنا فللراهن لاثباته

الضمان برأزية * يجوز له السفر به * بالرهن * اذا كان الطريق آمنا * كما في الوديعة *
وان كان له حمل وموثة * وكذا الانتقال عن البلد وكذا العدل الذي الرهن
في يد كفاي العمادية معزيا للعد على خلاف ما في فتاوى لقاضيخان ولعل ما في الوديعة قول
الامام وما في الفتاوى قولها كما يغفل كلام القنية فائلا في الحديث اذا عني
الرهن فهو بما فيه قالوا معناه اذا اشتبهت قيمته بعد هلاكه بان قال كل لا ادرى كم
كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين كذا ذكره المصنف اول الباب والله اعلم *

* باب ما يجوز ارتهاؤه وما لا يجوز *

لا يصح رهن مشاع * لعدم كونه مميزا كامر * مطلقا * مقارنا وطاريا من شريكه او غيره
يقسم اولاً ثم الصحيح انه فاسد يضمن بالقبض وجوزة الشافعي وفي الاشباه ما قبل البيع
قبل الرهن الا في اربعة المشاع والمشغول والمتصل بغيره والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده
غير الممل برفق يجوز بيعها لارهنها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيعه النصف
بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يغسخ البيع قال المصنف وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف
في الشيوع الطاري قللت بل ولا على الصحيح لانه بالخيار لا يخلو اما ان يبقى في ملكه
او يعود لملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كما بسطه في تنوير البصائر فتنبه قلنت و
الحيلة الصحيحة ما في حيل منية المفتي اراد رهن نصف داره مشاعا يبيع نصفها من طالب
الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم
الخيار فيبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده ابن المصنف في زواهر الجواهر
وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا يضر لما في الولا الحجة ولو جاء بثوبين وقال خذ احدهما
رهننا والاخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما يصير رهننا بالدين لان احدهما ليس
بارلى من الآخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضر * ولا رهن * ثمرة على نخل دونه *
لا * زرع ارض او نخل * او بناء * بدونها وكذا عكسها * كرهن الشجر لا الثمر والارض
لا النخل والاصل ان المرهون متي اتصل بغير المرهون خلقته لا يجوز لا متناع قبض المرهون
وحده درر وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر بمواضعها والدار بما فيها جاز
ملتقى لانه متصل اتصال مجاورة وفي القنية رهن دارا والحيطان مشتركة بينهما وبين الجيران صح

فى العرصة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه تبعاً * ولا * رهن الحرو والمدير
 والمكاتب وام الولد والوقف * ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال *
 ولا * بالامانات * كوديعة وامانة * ولا * بالدرى * خوف استحقاق المبيع فالرهن به
 باطل بخلاف الكفالة كما مر * ولا بعين مضمونة بغيرها اى بغير مثل او قيمة مثل * المبيع فى
 يد البائع * فانه مضمون بالثمن فاذا اهلك ذهب بالثمن * ولا * بالكفالة بالنفس *
 ولا * بالقصاص مطلقاً * فى نفس ومادونها * بخلاف الجناية خطأ * لا مكان استيفاء
 الارش من الرهن * ولا * بالشفعة وباجرة النائحة والمغنية والعبد الجانى او المديون *
 واذا لم يصح الرهن فى هذه الصور فللراهن اخذه فلو اهلك عند المرتهن قبل الطلب
 هلك مجاناً لا لحكم الباطل فبقى القبض باذن المالك صد بالشرعية وابن كمال *
 ولا * رهن خمر وارتهانها من مسلم او ذمى للمسلم * اى لا يجوز للمسلم ان يرهن
 خمر او يرهنها من مسلم او ذمى * ولا يضمن له * اى للمسلم * مرتهنها * حال كونه *
 ذمياً وفى عكسه الضمان * لقومها عند هم لا عندنا * وصح * الرهن * بعين مضمونة *
 بنفسها اى * بالمثل او بالقيمة كالمغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم عم او
 اعلم ان الاعيان ثلثة عين غير مضمونة اصلاً كالامانات وعين غير مضمونة ولكنها
 تشبه المضمونة كبيع فى يد البائع عين مضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه ونظامه فى الدرر *
 وصح * بالدين الموعود بان رهن ليقرضه كذا * كلف مثلاً فلو دفع اليه البعض و
 امتنع لا جبراً شبا * فاذا هلك * هذا الرهن * فى يد المرتهن كان مضموناً عليه بما وعد *
 من الدين فيسلم الالف للراهن جبراً * اذا كان الدين مساوياً للقيمة او اقل اما اذا
 كان اكثر فهو مضمون بالقيمة * هذا اذا سمي قد الدين فان لم يسمه لم يكن مضموناً
 فى الاصح كما مر فى المقبوض على سوم الرهن بان رهنه على ان يعطيه شيئاً فملك فى يد
 هل يضمن خلاف بين الامامين مذكور فى البرازية وغيرها والاصح انه غير مضمون و
 قد تقدم ان المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار غير مضمون فى الاصح *
 صح * برأس مال السلم وثمن الصرف والمسلم فيه فان هلك * الرهن * فى المجلس *
 تم الصرف والسلم * صار * المرتهن * مستوفياً * حكماً خلافاً للثلاثة * وان افتترقا قبل

نقد وهلاك بطلا * اى السلم والصرف واما المسلم فيه فيصح مطلقا فان هلك الرهن
 ثم العقول وصار عرضا للمسلم فيه * ولو * لم يهلك ولكن * تغا سخا السلم وبالمسلم فيه
 رهن فهو رهن برأس المال * استحسانا لانه بد له فقام مقامه * وان هلك * الرهن *
 بعد الفسخ * المذكور * هلك به * اى بالمسلم فيه فيلزم رب السلم دفع المسلم فيه لبقاء
 الرهن حكما الى ان يهلك * وللاب ان يرهن بنين * كائن * عليه عبد الطفله * لان
 له ايد اعنه فهذه الاولى لهلاكه مضمونا والوديعة امانة * والوصي كذ لك * وقال ابو يوسف
 رح لا يملكان ذلك ثم اذا هلك ضمنا قد رالدين للصغير لا الغفل لانه امانة وقال
 الامرتاشى يضمن الوصى القيمة لان للاب ان ينتفع بمال الصبي بخلاف الوصى لكن
 جزم فى الذخيرة وغيرها بالنسوية بينهما * وله * اى للاب * رهن ماله عند ولد
 الصغير بنين له * اى للصغير * عليه * اى على الاب * ويضمنه لاجله * اى لاجل الصغير
 بخلاف الوصى فانه لا يملك ذلك سراجية * وكذا عكسه * فللاب رهن متاع طفله من نفسه
 لانه لو فور شغفته جعل كشخصين وعبارتين كشرائه مال طفله * بخلاف الوصى * لانه
 وكبل مضمون فلا يتولى طرفى العقد فى رهن ولا بيع وتما مه فى الزيلعى * و * صح *
 بمن عبد او خل او ذكامة ان ظهر العهد حرا والخل خمر او الد كمة ميمته * و * صح *
 بيد صلح عن انكار ان اقر * بعد ذلك * ان لادين عليه * والاصل ما مر ان وجوب الدين ظاهرا
 يكفى لصحة الرهن والكفيل * و * صح * رهن الحجرين والماكيل والموزون فان رهن *
 امان كور بخلاف حنسه هلك بقيمته وهو ظاهر وان * بجنسه هلك بملكه * وزنا او كيلا
 لا قيمة خلا فالحما * من الدين ولا عبرة بالجودة * عند الما بلة بالجنس ثم ان تساويا
 فظاهر وان الد بن ازيد فالزائد فى ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالزائد
 امانة درر وصدرا اشرية * باع عبد اعلى ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه او يعطى
 كفيلا * كذ لك بعينه * صح ولا يجبر * المشتري * على الوفاء * لما مر انه غير لازم *
 وللبائع فسخه * لغوات الوصف المرغوب * الا ان يدفع المشتري الثمن حالا * يدفع *
 قيمة الرهن * المشروط * رهنا * لحصول المقصود * وان قال * المشتري * لبا نعه *
 وقد اعطاه شيئا غير مبيعه * امسك هن احتى اعطيك الثمن فهو رهن * لملغظه بما يغين

الرهن والعبرة للمعاني خلا فاللغاني والثالثة ر * لو كان * ذلك الشيء الذي قال له
المشتري أمسكه هو * المبيع * الذي اشتراه بعينه لو * بعد قبضه * لأنه ح يصلح ان
يكون رهنا بثمنه * ولو قبله لا * يكون رهنا لأنه محبوس بالثمن كما مر بقى لو كان المبيع
مما يفسد بمكته كلتم وخبر وجد فباطء المشتري وخاف البائع تلفه جاز بيعه وشراؤه و
لو باعه بازيد تصدق به لان فيه شبهة * رهن * رجل * عينا عند رجلين بدلين لكل
سهما صح وكله رهن من كل منهما * ولو غير شريكين * فان تهايشا كل واحد منهما في
توبته كالعقل في حق الآخر * هذا الوصل لا يتجزأ وان مما يتجزأ فلعقل كل حبس المصنف
فلو دفع لكاه ضمن عند دخلا فالحما واصله مسئلة الوديعة ذيلعي * ولو ملك ضمن كل
حصته * لتجزئ الاستيفاء * فان تضاعف ديس احد هما فله رهن للاخر * لما مر ان كل
العين رهن في يد كل منهما بلا تفرق * وان رهنا رجلا رهنا واحد * بدلين عليهما
صح بكل الدين ويمسكه الى استيفاء كل الدين * اذ لا شيوخ * ولو رهن حبس بدلين بالف لا
ياخذل احد هما بقضاء حصته * لحبس الكل بكل الدين كالمبيع في يد البائع * فان سئل
لكل واحد منهما شي من الدين له ان يتخير احد هما اذا دون ما سئل له البائع *
للعقل والعقل بتفصيل الثمن في الرهن والمبيع هو الاصح * ولو باطل بينه كل منهما امر
الرجلين * على رجل انه * احدى ان كل واحد * رهنه رهن البائع * كقول * عند
وقبضه * لاستحالة كون كل رهنا لركاه رهنا لركاه في الرهن والاحد ولا يمكن تميزه للرهن *
فتها قرتا وجهه في فیه لك اما انه اذا لباطل لا حكم له وان اذ البائع رهنه فان ارخا كان
صاحب الدار بيع الاقدم اولي وكذا اذا كان * الرهن * في يد احد رمان ذوالين *
احق * لقرينة سبقه * فخرسات راعده * اي رهن العبد مثله * وثالث * الرهن
معهما * اي في اي يمانية اولاته ايم اوليس البين معهما فان الحكم واحد ذيلعي *
فبرهن كل كل لك * كما وصفتنا * كان في يد كل واحد منهما نصيبه * اي العبد * رهنا
بقعه * استيسانا لا تقلا به باوت استيفاء والشائع بقبضه * اخذ عمامة ال يرون لتكون
رهنا عند لم تكن رهنا * واذا هكت تملك هلك المرهون قال وهن انا صا اذا رخص المطلب
بتركة رهنا عادية ومغادرة انه ان رضى بتركة كان رهنا والا لا رعاية لتمام الراجحة

وغيرها كما افاده المصنف وفي المجتبى لرب المال مسك مال المديون رهنا بلا اذنه و
 قيل اذا ايسر له اخذ مكان حقه قضاء عن دينه اقره المصنف * دفع ثوبين فقال خذ
 ايها شئت رهنا بكذا فاحل هما لم يكن واحد منهما رهنا قبل ان يختار احدهما * سراجية
 فروع غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب في حال انتفاع مرتبه باذن الراهن امره
 بدفعه للذال فل دفعه فهلك لم يضمن حمامي وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع
 عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فهلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة و
 المودع لا يضمن شيئا قنية الاجل في الرهن يفسد سلطه بيع الرهن وماد للمرتبه ببيعه
 بلا محضر وارثه غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتبه امره للقاضي لبيعه بل ينفذ
 ان يجوز ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز كل افي متفرقات يبيع
 النهر وفي الن خيرة ليس للمرتبه بيع ثمره الرهن وان خاف تلفها لان له ولاية الحبس
 لا البيع ويمكن رفعه الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي او كان
 بحال يفسد قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه *

* باب الرهن يوضع على يد المدين *

سمى به لعل الله في زعم الراهن والمرتهن * اذا وضع الرهن على يد عدل صح ويتم
 بتقبضه ولا يأخذ احد هما منه وضمن او دفع الى احد هما * لتعلق حقهما به فلرد دفعه
 فتلغ ضمن المتدبر واخذ منه قيمته وجعلها عند او عند غيره وليس للعدل جعلها
 رهنا في يد غيره لا يصير قاضيا ومتنضميا وهل للعدل الرجوع مبسوط في المداولات * واذا
 هلك يهلك من ضمان المرتبه فان وكل الراهن * المرتبه او وكل العدل وغيرهما
 ببيعه عند حلول الاجل صح * توكله * لو الوكيل * اهلا ان لك * ابي للبيع * عند
 التوكيل والا * يكن اهلا ان لك عند التوكيل * لا * تصح الوكالة وح * فلو وكل ببيعه
 صغيرا * لا يعقل * فباسته بعول بلوغه لم يصح * خلافا لهما * فان شرطت الوكالة *
 في عقد الرهن امر ينمزل بعزله * لا بموت الراهن * لا المرتبه * للزومها بلزوم
 العقد فهي تشالف الوكالة المفردة من وجوه احد هاهنا * والثاني ان الوكيل ههنا *
 يتبرر على البيع عند الامتناع وكل الشروط بعول الرهن في الاصل * يذلي على خلاف

ظاهر الرواية وان صححها ناضي خان وغيره على ما نقله القهستاني وغيره فتنبه بخلاف الوكالة
 المفردة * * * والثالث انه * * * يملك بيع الولد والارث * * * الرابع * * * اذا باع بخلاف جنس
 الدين كان له ان يصرفه الى جنسه * * * اي الدين بخلاف الوكالة المفردة * * * والخامس * * * اذا كان
 عبداً وقتله عبداً خطأ فندفع بالتبنيّة كان له بيعه بخلاف المفردة * * * متعلق بالجميع * * * وله بيعه
 في غيبة ورثته * * * اي ورثة اراهن * * * كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته * * * اي حضرة
 الراهن * * * وتبطل * * * الوكالة * * * بموت الوكيل * * * مطلقاً وعن الثاني ان وصيه يشكك لكونه
 خلاف جواب الاصل * * * ولو اوصى الى آخر ببيع لم يصح الا اذا كان مشرواً له * * * ذلك في الوكالة * *
 ولا يملك راهن ولا مرتهن ببيع بغير رضا الاخر فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل
 على بيعه كما هو * * * التكم * * * في الوكيل بالضرورة * * * اذا غاب مؤكّله واباه فانها يبيع عليها
 بان يبيعه اياها لبيع فان لم يعل ذلك باع القاضى دفعا للضرر * * * فان باعه العدل فالتمن
 رهن * * * كالتمن * * * فيهلك كهلاكه فان اوفى ثمنه * * * بعل يبيعه * * * المارتهن واستحق الرهن * * * و
 ضمن * * * فان كان المبيع * * * هالكافي يد المشرى ضمن المستحق الراهن * * * ان شاء لانه راسب * *
 و * * * صح البيع والقبض * * * لتملكه بضمائه * * * او ضمن المستحق * * * العدل * * * اوليه بالبيع * *
 ثم هو * * * اي العدل * * * يضمن الراهن وصدا * * * ايضا * * * او ضمن * * * المارتهن ثمنه * * * الذي اداه اليه * *
 وهو * * * اي الثمن * * * له * * * اي للعدل لانه بدل ملكه * * * ويرجع المارتهن على راهنه لئلا ينفذ
 ضرورة بطلان قبضه * * * وان كان الرهن * * * قائماً * * * في يد مشتريه * * * اخذ المستحق من مشتريه
 ورجع هو * * * اي المشتري * * * على العدل بثمنه * * * لانه العاقد * * * ثم يرجع * * * هو * * * اي العدل * * * على
 الراهن به * * * اي بثمنه * * * و * * * اذا رجع عليه * * * صح القبض * * * وسلم الثمن للمرتهن * * * او رجع العدل * *
 على المرتهن بثمنه * * * رجع * * * هو * * * اي المارتهن * * * على الراهن به * * * اي لئلا ينفذ زاد ههنا في المار
 والوقاية وان شرطت الوكالة بعل الرهن رجع العدل على الراهن ولا بأس بقبض المارتهن
 ثمنه اولا * * * فان هلك الرهن عند المرتهن فاستحق * * * الرهن * * * وضمن الراهن قيمته
 هلك * * * الرهن * * * بل ينفذ * * * وان ضمن المرتهن * * * القيمة * * * يرجع على الراهن بقيمتها * * * اني
 ضمنها لضرره * * * وبذلك لا ننقض قبضه فروع في الروايات ذهبت عين دا
 الرهن يسقط ربع الدين وسبب انتهى والله اعلم *

* باب التصرف فى الرهن والجنایة علیه وجنایته *

ای الرهن * على غيره توقف بيع الراهن رهنه على اجازة مرتهنه او قضاء دينه فان وجد احد هاتقل وصار ثمنه رهنا * فى صورة الاجازة * وان لم يجز * المرتهن البيع وفسخ * بيعه * لا يفسخ * بفسخه فى الاصح * * واذا بقي موقفا لمشتري * بالخيار * ان شاء صبر الى فكك الرهن او رفع الا مرالى القاضى لىفسخ البيع * وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال * ولوبا عه الراهن من رجل ثم باعه * الراهن ايضا * من رجل * آخر قبل ان يجهز المرتهن * البيع * فالثانى موقوف ايضا على اجازته * اذا موقوف لا يمنع توقف الثانى * فايها اجاز لزم ذلك وبطل الآخر ولوبا عه * الراهن * ثم آجره او رهنه او رهبه من غيره فا جاز المرتهن الاجازة والرهن والهبة جازا لىبيع الاول * لحصول النفع بتحول حقه للثمن على ماتقرر وفي محله تحرر * دون غير من هذه العقود * المذكورة اذ لا منفعة للمرتهن فيها فك انت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فيمنغل البيع وفى الاشياء باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن انفسخ الاول * وصح اعتاقه وتدبيره واستيلاد * اى نفل اعتاق الراهن * رهنه فان كان * غنيا * و كان دينه * اى المرتهن * حالا اخل * المرتهن * دينه من الرهن وان مؤجلا اخل قيمته للرهن بل له الى * زمان * حلوله * فاذا حل استوفى حقه لو من جنسه ورد الفضل * وان كان الراهن * معسرا * نفى العتق سعى العبد فى الاقل من قيمته ومن الدين ورجع على سيد غنيا وفى التدبير والاستيلاد سعى * اى كل * فى كل الدين بلا رجوع * لان كسب المال بروام الولد ملك المولى * فاذا ا تلف * الراهن * الرهن فحكمه حكم ما اذا اعتقه غنيا * كما مر * * والرهن * اذا ا تلفه اجنبى * اى غير الراهن * فالمرتهن يضمه * اى الم تلف * قيمته يوم هلك وتكون * القيمة * رهنا عنده * كما مر واما ضمانه على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زيلعى * وباعارته * اى المرتهن الرهن * من راهنه يخرج من ضمانه * تسميتها عارية مجاز * فلو هلك * الرهن * فى يد الراهن هلك مجانا * حتى لو كان اعطاه به كفيل لم يلزم الكفيل شئ لخروجه من الرهن نعم لو كان الراهن اخله بغير رضا المرتهن جاز ضمان

الكفيل تاتار خانية * فان عاد * قبضه * عادضانه و للمرتهن استرداد عنه الى يد
 فلو مات الراهن قبل ذلك * اى قبل الاسترداد * فالمرتهن احق به من سائر الغرماء *
 لبقاء حكم الرهن * ولو اعارة * او اودعه * احل هما اجنبيا باذن الآخر سقطضانه
 وكل واحد منهما ان يعيد رهنه كما كان * بخلاف الاجارة والبيع والهبة * والرهن *
 من المرتهن او من اجنبى اذا باشرها احد هما باذن الآخر * حيث يخرج عن الرهن
 ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ لها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف بيع المرتهن من الراهن
 لعدم لزومها بقى لو مات الراهن قبل رهنه ثانيا فالمرتهن اسوة للغرماء * ولو ادان
 الراهن للمرتهن فى استعماله او اعارته للعمل فهلك * الرهن * قبل ان يشرع فى العمل
 او بعد الفراغ منه هلك بالدين * لبقاء عقل الرهن * ولو هلك فى حالة العمل * والاستعمال *
 هلك امانته * لثبوت يد العارية ح * ولو اختلفت فى وقته * اى وقت هلاكه فقال المرتهن
 هلك فى حالة العمل وقال الراهن فى غيره * فالقول للمرتهن * لانه منكر * والبينة
 للراهن * لانهما اتفقا على زوال يد الرهن فلا يصدق الراهن فى عوده الا بحجة برأيه
 وفيها اذن للمرتهن فى لبس ثوب الرهن يوم ما فباء به المرتهن متشرقا وقال تشرق فى
 لبس ذلك اليوم وقال الراهن ما لبسته فيه ولا تشرق فيه فالقول للراهن وان انزل الراهن
 باللبس فيه ولكن قال تشرق قبل لبسه او بعد * فالقول للمرتهن فى تار ما عاد من
 الضمان فروع رهن الاب من مال غلبه شياً بد بن بلى نفسه جازوا الرهن قيمته اكبر
 من الدين فهلك ضمن الاب قد رالدين دون الزبادة بخلاف الوصي فانه ضمن قيمته
 والفرق ان الاب ان ينتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذللك الوصى ولو ادرك الابن
 ومات الاب ليس للابن اخذ * قبل قضاء الدين ويرجع الابن فى مال الاب ان كان
 رهنه لنفسه لانه مضطركم غير الرهن ولو رهن شيئاً ثم اقرب الرهن لغيره لا يصدق فى حق
 المرتهن ويؤمر بقضاء الدين ورده الى المقر له ولو رهن دار غيره فاجاز صاحبها جازو
 بينة الراهن على قيمة الرهن اولى وزوائد الرهن كولد وثمره رهن لا غلة دار وارض و
 عبد فلا يصير رهنه والرهن الغاسد كالصبيح فى ضمانه * وصح استعاره شئ لبرهنه ويرهن
 بها شاء * اذا اطلق ولم يقبله بشئ * وان قيل * بقول راجس او مرتهن او بلى نقيض

به * وح * فان خالف * ما قيل به المعير * ضمن المعير المستعير او المرتهن * لتعدي كل
 منهما * الا اذا خالف الى خير بان عين له اكثر من قيمته فنه باقل من ذلك * لم
 يضمن لمشا لفته الى خير * فان ضمن * المعير * المستعير تم غفل الرهن * لتملكه بالضمنان *
 وان ضمن المرتهن يرجع بما ضمن وبالكين على الراهن * كما في الاستحقاق * فان
 وافق وهلك عند المرتهن صار * المرتهن * مستوفيا له ينه ووجب مثله * اى مثل
 الدين * للمعير على المستعير * وهو الراهن لقضاء دينه به * ان كان كله مضمونا والا *
 يكن كله مضمونا * ضمن قدر المضمون والباقي امانة * وكن التوعيب نيل هب من
 الدين بحسبه ويجب مثله للمعير * ولو افته * اى الرهن * المعير اجبر المرتهن على
 القبول ثم يرجع * المعير * على الراهن * لانه غير متبرع لتخليص ملكه بخلاف
 الاجنبى * بما ادعى * بان ساوى الدين القيمة وان الدين ازيد فالزائد تبرع وان
 اقل فلا جبر در لكن استشكله الزيلعى وغيره واقرة المصنف فلن لم يعرج عليه فى متنه
 مع كمال متابعته للدر فتل بر * ولو هلك الرهن المستعار مع الراهن قبل رهنه او بعد
 فكه لم يضمن وان استخذه ازر كبه * ونحو ذلك * من قبل * لانه امين خالف ثم
 عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا للشافعى لكن فى الشر نبلا لية عن العمادية المستأجر
 والمستعير اذا خالفانم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهى بقى
 لولا اختلغا فالقول للراهن لانه ينكر الايفاء بما له ولواختلغا فى قدر ما امره بالرهن
 به فالقول للمعير هداية اختلغا فى الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن فى
 قدر الدين وقيمة الرهن شرح تكمله * ولومات مستعيرة مغلسا * مديونا * فالرهن *
 باق * على حاله فلا يباع الا برضاء المعير * لانه ملكه * ولو اراد المعير بيعه وابتى المرتهن *
 البيع * بيع بغير رضاه ان كان به * اى بالرهن * وفاء والا لا يباع الا برضاء اى المرتهن *
 ولومات المعير مغلسا وعليه دين امر الراهن بقضاء دين نفسه ويرد الرهن * ليصل كل ذى
 حق حقه * وان عجز لققره فالرهن على حاله * كما لو كان المعير حيا * ولورثته * اى ورثة
 المعير * اخذه * اى الرهن * بعد قضاء دينه * كمورث * فان طلب غرماء المعير من ورثته
 بيعه فان به وفاء يبيع والا فلا يباع الا برضاء المرتهن * كما مر بالمر * اعلم ان جناية الراهن

علي الرهن * كلا او بعضا * مضمونة كجناية المرتهن عليه ويسقط من دينه * اي دين المرتهن *
 بقدرها * اي الجناية لانه ائلف ملك غيره فله ربه ضمانه واذا الرهنه وقد حل الدين سقط
 بقدره وله ربه الباقي بالاتلاف لا بالرهن وهذا هو الدين من جنس الضمان والالم يسقط منه شيء
 والجناية علي المرتهن وللمرتهن ان يستوفي دينه لكن لو اورد عينه يسقط نصف دينه عنه قهستانى
 وبرجندى * وجناية الرهن عليهما * اي علي الراهن والمرتهن * وعلي الماهل * اي باطل *
 اذا كانت * الجناية * غير موجبة للقصاص * في النفس دون الاطراف اذ لا تؤذي طرفي
 حرو عبد * وان كانت موجبة للقصاص فمعتبة * فيقتص منه ويبطل الدين خانية وعبار
 القهستانى وشرح المجمع يبطل الرهن * كجنايته * اي الرهن * علي ابن الراهن او علي ابن
 المرتهن * فانها معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها ويدفعى وان كانت علي المال فبيع كما لو جنى
 علي الاجنبى اذ هو اجنبى لتبائن الاملاك زيلعي * ولو رهن عبد ايساوى الغا بالف مؤجل
 فرجعت قيمته الى مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل فالمرتهن يقبضها * اي المائة * قضاء
 لحقه ولا يرجع علي الراهن بشيء * كموته بلا قتل والاصل ان نقصان السعر لا يوجب سبوا الدين
 بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين باقيا ويل المرتهن يد الاستيغاء فيصير مسنونا للكل من
 لا يتلوا * ولو باعه * اي عبد المالك كور * بمائة بامر الراهن قبض المائة قضاء لحقه ورجع تسعمائة *
 لانه لما كان الدين باقيا وقد اذن ببيعه بمائة كان الباقي في ذمته وصار كانه استرده
 وباعه بنفسه * ولو قتله عبد قيمته مائة فل دفع به افتهكه * الراهن وجوبا * بكل الدين
 وهو الالف * لقيام الثاني مقام الاول لساود ما وقال محمد رح ان شاء افتهكه بكل
 دينه او تركه علي المرتهن بدينه وهو المشنا ركما في الشر بلا لية عن المواهب لكن عامة
 المتون والشرع علي الاول * فان جنى * ترك التفريع اولى * الرهن حطاء فل اء
 المرتهن * لانه ملكه * ولم يرجع * علي الراهن بشيء * ولا * يملك ان * يدفعه الى
 ولي الجناية * لانه لا يملك التملك * فان ابى * المرتهن من الغد * دفعه الراهن *
 ان شاء * او فل اء ويسقط الدين * بكل منهما * لواقيل من قيمة الرهن او مساويا
 ولو اكثر يسقط فل رقيمة العبد * فقط * ولا * يسقط * الباقي * من الدين ولو استهلك
 ما لا يستغرق رقبته فل اء المرتهن فان ابى باعه الراهن او فل اء ولو قتل ولد الراهن

انسانا واستهلك ما لادفعه الراهن؛ وخرج عن الرهن او فداه وبقي رهنا مع امه واماجناية الدابة
 فهو رويصير كانه هلك بأفة سماوية وتماه في الخانية * مات الراهن باع وصيه رهنه باذن
 مرتبه وقضى دينه * لقيامه مقامه * فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره
 ببيعه * لان نظره عام وهن الوورثته صغارا فلوكبارا خلفوا الميث في المال فكان عليهم
 تخليصه جوهره فروع رهن الوصي بعض التركة لدين على الميث عند غريم من غير مائه
 توقف على رضا البقية ولهم رده فان قضى دينهم قبل الرد نقل ولوا نحل الغريم جازو
 بيع في دينه واذا ارتهن بلين للميث على آخرا زاد درروفي معين المفتي للمصنف لا يبطل
 الرهن موت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتيهما ويبقى الرهن رهنا عند الورثة *

* فصل في مسائل متفرقة *

رهن عسيرا قيمته عشرة بعشرة فتخمر ثم تخلل وهو يساوي العشرة فهو رهن بعشرة * كما كان
 المعتبر فيه الزيادة والنقصان القدر لا القيمة على ما افاده ابن الكمال وعليه الفتوى فان
 انتقص شئ من قدره سقط بقدره والان فلا * ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة * هذا قيل
 لا بل منه لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين يكون الجمل ايضا بعضه امانة بحسابه فتنبه * فماتت *
 بلا ذبح * فل يبع جلد ها * بما لا قيمة له فلوله قيمة ثبت للمرتهن حق حبسه بما زاد دباغه
 وهل يبطل الرهن قولان * وهو * اى الجمل * يساوي دهما فهو رهن به بخلاف ما اذا ماتت
 الشاة المبيعة قبل القبض فل يبع جلد ها * حيث لا يعود البيع بقدره على المشهور والفرق
 ان الرهن يتقرر بالهلاك والبيع قبل القبض يفسخ به * ولو ابق عبد الرهن وجعل * العبد *
 بالدين ثم عاد يعود الدين والرهن * خلا فالزفر روح * ونماء الرهن كالولك والثمر والمين والصوف *
 والوبر والارش ونحو ذلك * للراهن * لتولده من ملكه * وهو رهن مع الاصل * تبعاله *
 بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالكسب والاجرة * وكذلك الهبة والصلقة * فانها غير داخلية
 في الرهن ويكون للراهن * الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن
 وما لا فلا مبيع الغنم * واذا هلك النماء * المذكور * هلك مجانا * لانه لم يدخل تحت العقد
 مقصودا * واذا بقي * النماء اى ولو حكما بان اكل بالاذن فانه لا يسقط حصه ما اكل منه
 فيرجع به على الراهن كما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما

قهستانى كما ذكره بقوله * بعد هلاك الاصل فك يخصصه * من الدين لانه صار مقصودا
 بالغناك والتبع يقا به شئ اذا كان مقصودا * وح * يقسم الدين على قيمته يوم الغناك
 وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين حصة الاصل وفك النماء بخصته * كما لو كان
 الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الغناك خمسة فنلتنا العشرة حصة
 الاصل فيسقط والنلت العشرة حصة النماء فيفك به * ولو اذن الراهن للمرتهن في اكل الزوائد *
 اى اكل زوائد الرهن بان قال له مهما زاد بكاه * فاكلها * ظاهرة بعدم اكل ثمنها وبه افتي
 المصنف قال الا ان يوجد نقل يخص حقيقة الاكل فيتبع * فلا ضمان عليه * اى على
 المرتهن لانه اتلفه باذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التملك *
 ولا يسقط شئ من الدين * قال فى الجواهر رجل رهن دارا وابع السكنى للمرتهن
 فوقع بسكناء خلل وخرب البعض لا يسقط شئ من الدين لانه لما اباح له السكنى اخل حكم
 العارية حتى لو اراد منعه كان له ذلك وفي المصنوعات ولو رهن شاة فقال له الراهن كل
 ولد هاراشر * لبنها فلا ضمان عليه وكذا الواذن له في ثمرة البستان نصا راكله كاكل الراهن
 ثم نقل عن التهذيب انه يكره للمرتهن ان ينتفع بالرهن وان اذن له الراهن قال المصنف و
 عليه يميل ما عن محمد بن اسلم رح من انه لا يميل للمرتهن ذلك ولو بالاذن لانه ربوا
 قلت وتعليقه يغفل انها تحريمية فتأمل * وان لم يفكك * الراهن * الرهن * بل بقي عند
 المرتهن على حاله * حتى هلك * الرهن في يد المرتهن * قسم الدين على قيمة النماء *
 اى الزيادة * التي اكلها المرتهن وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة
 اخل المرتهن من الراهن * كما في الهداية والكافي والثانية وغير هاروى الجواهر
 الاصل ان الاطلاق اذن الراهن كاتلاف الراهن بنفسه لتسايطه ونهبها اباح للمرتهن نفعه
 هل للمرتهن ان يوجره قال لا قيل فلو آجره ومضت المدة فالاجرة له ام للراهن قال له ان
 آجره بلا اذن وان باذنه فللما لك ربحا للرهن ونهبها رهن كرماء وتسليمه الموتين ثم دعه
 للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن رهن كرماء وابع ثم باع الكرم
 فقبض المرتهن النمن ان ثمرة حصل بعد البيع فللمشتري وان قبله للراهن ان قضى
 دين المرتهن ولا يكون رهنا ويحل البيع رجوعا عن الاباحة فانها تقبل الرجوع كما مر

وفيهما زرع المرتهن ارض الرهن ان ابيع له الا نتفاع لا يجب شيء وان لم يبيع لزوم نقصان الارض وضمان الماء لو من قناة مملوكة فليحفظ زرعها الراهن او غرسها فان المرتهن ينبغي ان تبقى رهنا ولا يبطل الرهن فتنبيه استحق الرهن ليس للمرتهن طلب غيره مقامه استحق بعضه ان شاعا يبطل الرهن فيما بقي وان مفروضا بقي فيما بقي ويجبس بكل الدين لكن هلكت حصته آجر داره لغيره ثم رهنها منه صح وبطلت الاجارة ولو ارتهن ثم آجره من راضنه فالاجارة باطلة بق الرهن سقط الدين كهلاكه فان عاد سقط بحساب نقصه لان الباقي غيب حيث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصدية فقال * والزيادة في الرهن تصح * وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا * وفي الدين لا * تصح خلافا لثاني والاصل ان اللاحق باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة في معقود به او عليه والزيادة في الدين ليست منهما * فان رهن * نسخ المتن والشرح بالغاء مع انه ذبه في شرحه على انه انما عطفها بالواو لا بالغاء ليغيد انها مسألة مستقلة لا فرع للاولى فتنبيه * عبد بالف فدفع عبد آخر رهنا مكان الاول وفيه كل من العبد ين الف فالاول رهن حتى يرد له الى الراهن والمرتهن في الآخر امين حتى يجعله مكان الاول * بان برد الاول الى الرهن فتح يصبر اننا نبي مضمرنا * ابرأ المرتهن الراهن عن الدين او رهنه منه ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بغير شيء * استحسانا لسقوط الدين الا اذا منعه من صاحبه فيصير غاصبا لمنع * ولو قبض المرتهن دينه * كله * او بعضه من راضنه او غيره * كمتطوع * ارشوط * المرتهن * بالدين عينا او صالح عنه * اى عن دينه * على شيء * لانه استيفاء * او احوال الراهن مرتته بدينه على آخر ثم هلك رهنه معه * اى في يد المرتهن * هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادعى * في صورة ايفاء راضن او متطوع او شراء او صلح * وبطلت الحوالة * وهلك الرهن بالدين لانه في معنى الابراء بطريق الاداء هداية ومغادرة عدم بطلان الصلح وان الدين ليس باكثر من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة قهستا * وكذا * اى كما يهلك الرهن بالدين في الصورة المذكورة يهلك به ايضا * لو تصاد قاعلى ان لادين * عليه * ثم هلك الرهن * بالدين لتوهم وجوب الدين لهما دقهما على قيامه فتكون المطالبة به باقية بخلاف الابراء فانه يسقط الدين اصلا * كل حكم * عرف * في الرهن

الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد * كما في العبادية قال وذكر الكرخي ان المقبوض
 بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفيها ايضا * وفي كل موضع كان الرهن مالا و
 المقابل به مضمونا الا انه فقد بعض شرائط الجواز * كرهن المشاع * ينعقد الرهن *
 لوجود شرط الانعقاد لكن * بصفة الفساد * كالغاسل من البيوع * وفي كل موضع لم يكن
 الرهن * كذ لك * اى لم يكن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا * لا ينعقد الرهن اصلا *
 وحينئذ * فاذا هلك هلك بغير شيء * بخلاف الغاسل فانه يهلك بالاكل من قيمته ومن الدين
 ومن مات وله غرماء فالمرتهن احق به كما في الرهن الصحيح فروع رهن الرهي باطل
 كما حررناه في العارية معزيالوهبانية وفي معاياتها شعرواى رهن لا يرام انعكاسه *
 ومجنيه لومات بالمرت يسطر * قال وهذا التعبير كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى كل
 نفس ترهن بكسبها عند الله تعالى والله اعلم بالصواب *

* كتاب الجنائيات *

مناسبته ان الرهن لصيانة المال وحكم الجنائية لصيانة النفس والمال وسيلة للنفس
 فقدم ثم الجنائية لئلا يكتسب من الشر وشرع اسم لفعل محرم حل مال او نفس و
 خص الفقهاء الغصب والسرقه بما حل بمال والجنائية بما حل بنفس و اطراف * القتل *
 الذى يتعلق به الاحكام الآتية من قود ودية وكفارة واثم وجرمان ارث خمسة والا
 فانواعه كثيرة كجرم و صلب و قتل حربى الاول * عمد او هو ان يتعمد ضربه * اى ضرب
 الادمى في اى موضع من جسد * بالآلة * تفرق الاحزأ مثل * سلاح * ومثقل لوم من حد بد
 جوهرة * ومثلد من خشب * وزجاج * وحجر * وابره فى مقنل برهان * وليطة *
 وتوله * وار * عطف على مد دلانها تشق الجلد وتعمل عمل الالكود حتى لو وضعت
 فى المنيح فاحرقت العروق اكل يعنى ان سال بها الدم والا لا كما في الكعائية قلت وفي
 شرح الوهبانية كلما به الذكوة يجب به القود والا فلا انتهى وفي البرهان وفي حد يد
 غير محد كالصنجة روايتان اظهرهما انه عمد وفي المجتبى واحماء النور يكفى للقود و
 ان لم يكن فيه نار وفي معين المفتي للمصنف الابرة اذا اصاب المقتل ففيه القود والا
 فلا فيحفظ وقالوا والثلثة ضربه قصا ابالا تطيقه البنية كخشب عظيم عمد * وموجه

الاثم * فان حرّمته اشد من حرمة اجراء كلمة الكفر لجوازه لمكروه بخلاف القتل * و*
 موجبه * القود عيناً * فلا يصير ما لا الا بالتراضي فيصح صلحا ولو بمثل الدية او اكثر ابن
 كمال عن الحقائق * لا الكفارة * لانها كبيرة محضة وفي الكفارة معنى العبادة فلا ينط
 بها قلت لكن في الخانية لو قتل مملوكه او ولده المملوك لغيره عمد اكان عليه الكفارة * و*
 الثاني * شبهه وهو ان يعضل ضربه بغير ما ذكر * اى بما لا يفرق الاجزاء ولو بحجر وخشب
 كبير بن عند * خلافا لغيره * وموجبه الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة * سيجى
 تفسير ذلك * لا القود * لشبهه بالخطاء نظرا لانه الا ان يتكرر منه فلا مام تتله سيما
 اختياري * وهو * اى شبه العمد * فيمادون النفس * من الاطراف * عمد * موجب
 للقصاص فليس فيمادون النفس شبه عمد * و* الثالث * خطاء * وهو نوعان لانه اما خطاء
 في ظن الفاعل * كان يرمى شخصا ظنه صيدا او حربيا * او مرتدا * فاذا هو مسلم او *
 خطاء في نفس الفعل كان يرمى * غرضا * او صيدا * فاصاب آدميا * او رمى غرضا فاصابه
 ثم رجع عنه او نجاه وزعنه الى ما وراءه فاصاب رجلا او قصد رجلا فاصاب غيره او اراد
 رجل فاصاب عنق غيره ولو عنقه فعمد قطعاً او اراد رجلا فاصاب حائطا ثم رجع السهم
 فاصاب الرجل فهو خطاء لانه اخطاء في اصابة الحائط ورجوعه سبب آخر والحكم يضاف
 لآخر اسمائه ابن كمال عن المحيط قال وكذا لو سقط من يد خشبة او لبنة فقتل رجلا
 يتحقق الخطاء في الفعل ولا تصد فيه فكلام صد راشرية فيه ما فيه وفي الوصاية رحم الله المؤلف
 شعروا قصد شخص ان صاب خلاله * فذا خطا والقتل فيه معد * وقاصد شخص حالة النوم
 ان يمت * فيقتص ان ابقى دما منه ينهر * و* الرابع * ما جرى مجراه * مجرى الخطاء *
 كنا ثم انقلب على رجل فقتله * لانه معد وركا لخطي * وموجبه * اى موجب هذا النوع
 من الفعل وهو الخطاء وما جرى مجراه * الكفارة والدية على العاقلة والاثم دون
 اثم القتل اذ شرع الكفارة يؤذن بالاثم لترك العزيمة * و* الخامس * قتل بسبب كحان
 البئر وواضع الحجر في غير ملكه * بغير اذن من السلطان ابن كمال وكذا وواضع خشبة
 على قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه بل عليه بالحفر ونحوه
 درر * وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة * ولا اثم القتل بل اثم الحفر والوضع في

غير ملكه ورر * وكل ذلك يوجب حرمان الارث * لو ايجاني مكافا ابن كمال * الامل *
اي القتل بسبب لعدم قتله والسقته الشافعي بالخطا في احكامه *

* فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه *

يجب القود * اي القصاص * بقتل كل مسقون الدم * بالنظر لقائله ورر وسيوضح عند قوله
ولو قتل القاتل اجنبى * على التأبيد * وهو المسلم والذمي لا المستأمن والاعترى *
بشرط كون القاتل مكافا * لما تقر انه ليس لصبي ومجنون عمد في الجزاية حكم عليه
بتدوين قبل دفعه الولي انقلب دية تمل من يدين ويفيق قتل في انايته فان جن بعد ان
مطبقا سقط وان غير مطبق قتل تمل عبد مولاه عمد الارواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد
الوقف عمد القود فيه قتل ختله عمد اربنته في نكاحه سقط القود انتهى * بشرط *
انتفاء شبهة * كولد او ملك او اعم كقوله امة نبي نقتله * بينهما * كما سيجي * فيقتل * وبالسرور
بالعبد * غير الوقف كما مر خلافا لدا نعي روح ولذا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه
ناسخ لقوله تعالى السر بالسر الآية كما رواه السيرطي في الدر المنثور عن الشافعي عن ابن عباس
على انه تخصيص بالانكر فلا ينبغي ما عد * وكيف ولودل لوجب ان لا يقتل السر بالانثى
ولا قائل به تمل ولا السر بالعبد ورد به خوله بالاولى ولا يبي الفتح المسمى انما شمر
قوله خل وابدعى ولد الغزال فانه * وما نى بسهمى مقلته على عمد * وادعته لوه انني
انا عبد * ولم ارحوا قتل يقتل بالعبد * فاجا به بعض السلفية راداعليه ثم نى خل و
بد مى من رام تغلب بلسله * وامشاش الشافعي في قتل العمد * وقود وادعته لوه وان
كنت عبد * ليعلم ان السر يقتل بالعبد * والمسلم بالذمي * خلافا لاهل السنة * امن
بل هو بمنزلة قيا سائ للمساواة * لا استيسار القيا م للمسلم من اية ومجنون ورر وغيرها
قان المصنف وينبغي ان يعزل عن الاستسكان لتحصينهم بالعمل به الا في مسائل مضبوطة
ليست هذه منها وقل انصره لا خسر وفي منته على القياس انتهى يعنى بجمعه المصنف
رحمه الله على عادته فلت وبعض العامة المترون حتى الماتق * ويقتل * العاتل * المجنون
وابايع بالاصح والاصح با دعى وزمن وناقص الاطراف والرجل * امرأة * بالاجماع *
والفرع باصله وان علا لا عكسه * خلافا لما لك روح فيها ذبح ابنته ذبحاى لا يقتص

الاصول وان علوا مطلقا ولو انا ثا من قبل الام في نفس او اطراف بغر وعهم وان سفلوا
 لغوله عليه الصلوة والسلام لا يقاد الوالد بولد وهو وصف معلل بالجزئية فيمتنع على من
 علا لا نهم اسباب احياؤه فلا يكون سببا لانهم وحي فتجب الدية في مال الاب في
 ثلث سنين لان هذا عمل والعاقلة لا تعقل العمل وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب
 حالة كبر الصلح زبلعي وجوهرة وسيمى في المعاقلة وفي الملتقى ولا قصاص على شريك
 الاب او المولى اذا لم يخطى او انصبى او الميّنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما تقرر من
 عدم تجزى القصاص فلا يقتل العامل عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ولا سيد بعبد *
 اى بعبد نفسه * وماله ومكاتبه وعبد ولد * هذا داخل تحت قولهم ومن ملك قصاصا
 على ابيه سقط كما سيجى * ولا بعبد يملك بعضه * لان القصاص لا يتجزى * ولا
 بعبد الرهن حتى يجتمع العاقلان * وقال محمد رحمه الله لا قود وان اجتمعاه جوهرة وعليه
 يحمل ما في الدار معزيا لكافى كما في المنح لكن في الشريعة لا لية عن الظهيرة انه
 اقرب الى الفقه بقي لو اخلفا نلها القيمة تكون رهنا مكانه ولو قتل عبد الاجارة فالقود
 للموخر واما المبيع اذا قتل في يد بائعه قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالقود له وان
 رد فلبائع القود وقيل القيمة جوهرة * ولا بمكاتب * وكان ابنه وعبد * شريفا لية *
 قتل عمل * لا حاجة لقيل العمل لانه شرط في كل قود * عن وفاء ووارث وسيد وان
 اجتمعا * لا اختلاف الصحابة في موته حر او رقيقا فاشتبه المولى فالقود * فان لم
 يدع وارثا غير سيد * سواء ترك وفاء او لا * وترك وارثا ولا وفاء * قاد سيد * لتعيينه وفي
 اولى الصور الاربع خلاف محمد رحمه الله ويسقط قود * تد * ورثة على ابيه * اى اصله لان الفرع
 لا يستوجب العقوبة على اصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب اب امرأته مثلا ولا وارث
 له غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا
 واما تصوير صدر الشريعة فثبوته فيه للابن اتل اء لا ارثا عند ابي حنيفة رحمه الله وان اتحد
 الحكم كما لا يخفى وفي الجوهرة لو عفا المبرور او وارثه قبل موته صح استحسانا لا انعقاد
 السبب لهما * لا قود بقتل مسلم مسلما ظنه مشركا بين الصغين * لما مر انه من الاختلاف
 انما اعاد عليهم قوله * بل القاتل عليه كفارة ودية * فالواحد اذا اختلفوا

فان كان في صف المشركين لا يجب شئ لسقوط عصيته قال عليه الصلوة والسلام من اكثر سواد
 قوم فهو منهم قلت فاذا كان اكثر سوادهم منهم وان لم يتزى بزيتهم فكيف بمن تزي
 قاله الزاهدى قال المصنف حتى لو تشكل جنى بما يباح قتله كحبة فينبغي الاقدام على قتله
 ثم اذا تبين انه جنى فلا شئ على القاتل والله اعلم * ولا يقاد الا بالسيف * وان قتله بغيره
 خلا فاللشافعي رح وفي الدر عن الكافي المراد بالسيف السلاح قلت وبه صرح في حج
 المضمرات حيث قال والتخصيص باسم العبد لا يمنع الحاق غيره به الا ترى انا الحقنا
 الرمح والشنجر بالسيف في قوله عليه الصلوة والسلام لا قود الا بالسيف فما في السراجية
 من له قود قاذب بالسيف فلو لقا في بئر او قتله بحجر او بنوع آخر عزرو كان مستوفيا
 يحمل على ان مراد بالسيف السلاح والله اعلم * ولا يبي المعتوه القود * تشفيا للصد رة * اذا
 ملكه ملك * الصلح * بالاولى * لا العفو * مجانا * بقطع يد * اى يد المعتوه * وقتل
 قريبه * لانه ابطال حقه ولا يملكه * وتقيده صلته بقل والد ية واكثر منه وان وقع باقل منه
 لم يصح * الصلح * وتجب الدية كاملة * لانه انظر للمعتوه * والقاضي كلاب * في جميع
 ما ذكرنا في الاصح كمن قتل ولاولى له للناكم قتله والصلح لا العفو لانه ضرر للمعاملة *
 والوصي * كالاخ * يصلح * عن القتل * فقط * بقل والد ية قوله القود في الاطراف استسمانا
 لانه يسلك بها مسلك الاموال * والصبي كامله * فيما ذكر * والمكبر القود قبل كبر الصغار *
 خلا فانهما والاصل ان كل ما لا يتجزى اذا وجد سببه كاملا ثبت لكل على النكاح كولاية
 انكاح وامان * الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا * يملك القود * حتى يبلغ الصغير *
 اجما عازي ليعي فليستفظ * ولو قتل القاتل اجنبى وجب القصاص عليه في * القتل * العمل *
 لانه محقون الدم بالنظر لقاتله كما مر * والد ية على العاقلة * اى القاتل * في الخطاء
 ولو قال ولي القاتل بقل القاتل * اى بقل الا جنبي * كنت اسرته بقتله ولا بينة له *
 على مقاتله * لا يصلح * ويقتل الا جنبي * في خلاف من حفر بئر في دار رجل فمات
 فيها شخص فقال رب الدار كنت امرته بالحفر صلح مجتنبى يعني لانه يملك استينافه للحال
 فيصدق بخلاف الاول لغوات الملل بالقتل كما هو القاعد وظاهره ان حق الولي يسقط
 رأسا كما لو مات القاتل حتف انفه * ولو استوفاه بعض الاولياء لم بضمن شيا * وفي الدر

والمجتبى دم بين اثنين فعفا احدهما وقتله الآخر ان علم ان عفو بعضهم يسقط حقه يقادر
 الافلا والدية في ماله بخلاف ممسك رجل ليقتل عمدا فقتل رلى القتييل الممسك فعليه
 القود لانه مما لا يشكل على الناس * جرح انسانا ومات * المجروح * فاقام اولياء المقتول
 بيينة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيينة انه برئ * من الجرح احة * ومات بعد
 مدة فبيينة رلى المقتول اولى * كذا في معين الحكام معزيا للكاوى القوسي * اقام اولياء المقتول
 البيينة على انه جرحه زيد وقتله واقام زيد البيينة على ان المقتول قال ان زيد الم يجرحني
 ولم يقتلني فبيينة زيد اولى * كذا في المشتعل معزيا للجمع الفتاوى * قال المجروح لم يجرحني
 فلان ثم مات * المجروح * ليس لورثته الد عوى على الجارح بهذا السبب * مطلقا
 وقيل ان الجرح معروف فا عند القاضي او الناس قبلت قنية وفي الد رد عن المسعودية
 لو عفا المجروح او الاولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا وفي الوهبانية جريح
 قال تغلبي فلان ومات ببرهن وارثه على آخر انه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اكد بهم ولو قال
 جرحني فلان ومات ببرهن ابنه على ابن آخر انه جرحه خطاء قبلت لقيامها على حرمانه الارث *
 مقاه سماحتى مات ان دعه اليه حتى اكله ولم يعلم به فمات لا قصاص ولا دية لكنه يحبس ويعزروا
 او جره * السم * ايجار التجب ان دية * على عاقلته * وان د فعه له في شربة فشرب ومات منه
 فكلازل * لانه شرب باختياره الا ان ال نفع خدعة فلا يلزم الا التميز والاستغفار رخانه *
 وان قتله بمر * بفتح الميم ما يعمل به في اطين * يقتص ان اصابه حد احد يد * اظهره
 وجرحه اجما عا كما نقله المصنف عن المجتبى * والا * يصبه حد بل قتله بظهوره ولم يجرحه *
 لا * يقتص في رواية الطحاوى وظاهر الرواية انه يقتص بلا جرح في حد يد ونحاس و
 ذهب ونحوها وعزاه في الدرر لقاضيخان لكن نقل المصنف عن الخلاصة ان الاصح
 اعتبار الجرح عند الامام لجوب القود وعليه جرى ابن الكمال وفي المجتبى ضرب بسيف
 في غمده فخرق السيف الغمد وقتله فلا قود فيه عند ابي حنيفة رح * كالخنق والتفريق *
 خلافا لهما والشافعي رحمهم الله تعالى ولو ادخله بيتا فمات فيه جوعا لم يضمن شيئا وقال
 تجب الدية ولو د فنه حيا فمات فيه جوعا لم يضمن شيئا وقالوا تجب الدية ولو د فنه حيا
 فمات عن محد رح يقاد به مجتبى بخلاف قتله بموالة ضرب السوط كما ممي ونه لو اعتاد

الحنق قتل سباسة ولا تقبل توبته لو بد مسكه كالساحر وفيه * قطار جلا وطرحه قد ام
اسد اوسج يقتله فلا تود فيه ولا دية ويعزر ويضرب ويحبس الى ان يموت * زادني
البرزازية وعن الاسام عليه الدية ولو قطص صبي او القاء في الشمس او البرد حتى مات
فعلى عاتقه الدية وفي الثانية قطار جلا والفا في البحر فربس وغرق كما القاه فعلى عاتقه
الدية عند ابي حنيفة روح لو سجع ساعة ثم غرق فلا دية لانه غرق بعجز * وفي الاول غرق
بطرحه في الماء * قطع عمقه ربقى من السجوم فلا دية لانه الروح يقتله آخر فلا تود فيه *
عليه لانه في حكم الميت * واوقله * وني * حالة * النزع تثل به * الا اذا كان يعلم انه
لا يعيش منه كمن افى الثانية وفي البرزازية شق بطنه يذيل وقطع آخر عنقه ان توهم
بقاؤه * ما بعل الشق تثل قاطع العنق والاقبل الشاق وعزر القاطع * ومن جرح رجلا
عمل اصا رذ افراش ومات يقص * الا اذا وجد ما يقطع كجز الرقبة * البرد منه وقيل منا
انه لو دعه البرد او الاولياء قبل موته صح استسنا * وان مات شص * بفعل نفسه
وزيل واسل ودية * من زيل ثاب الدية في ماله ان كان القتل * عمل * الا على عاتقه *
لان قول اسد والبيعة جنس واحد لانه هل دني الدارين وفعل زيل * يرمي الدارين
وفعل نفسه هل دني الدارين لا العقبي حتى يانم بالا جماع فصارت ثلاثة الناس ومفاد ان
يعبر في المقتول التكليف لكون عمله جنسا آخر غير جنس فعل اسد والبيعة وان
لا يزيد على الثلث * وعن دقائه لان فعل الكل جنس واحد ان كان * يجب تثل من شهر
سبعا حلي المسلمين * يعني في المال كما نص عليه ابن الكمال حيث قال غر جارا او نابة يقال
ويجب دفع من شهر سيفا على المسلمين ولو تسله ان لم يمكن دفع ضرر الا انه صرح به في
الكتايب اى لانه من باب دفع الصائل صرح به الحنفى وغيره * ياتي * اية * ولا شيء
بقيله * بخلاف الصائل * ولا * تثل * من شهر سلاحا على رجل لا لونه راى مصر
وغيره ايشهر عليه عصا يلاف مصر او نهاراى ديرة نقله مشهور * دله * وان شهر المذنون
على ضرر * سلاحا يقتله المشهور * عليه عمل * يجب الدية * في * وماله الصبي و
الذابة * الصائلة ونال الشافع روح لا ضمان في الكل لانه لدفع الشر * ولا ضرر به الشر
فانصرف * وكف عنه على وجه لا يربى ضرره ذابا * فقله * لا خير * في الشرور عليه از

غيره كل اعمه ابن الكمال تيمالكافى والكفاية * قتل القاتل * لانه بالانصراف عادت
 هصمته قلت تتحرر انه ما دام شاهر السيف له ضربه والا فلا يحفظ * ومن دخل عليه غيره
 ليلا فاخرج السرقة * من بيته * فاتبعه * رب البيت * فقتله فلا شئ عليه * لقوله عليه
 الصلوة والسلام قاتل دون مالك وكن الموتى تبيل الاخذ اذا اتى ما له ولم يتمكن
 من دفعه الا باقتل صل والشرعية وفي الصغرى فصل ماله ان عشرة ارا كثر له قتله وان
 اقل قاتله ولا يقتله وهل يقبل قوله انه كابره ان ببينة نعم والا فان المقتول معروف
 بالسرقة والشرم يقتص استحصانا والدية في ماله لورثة المقتول بزازية هذا * اذا لم يعلم
 انه لو صاح عليه طرح ماله وان علم ذلك بقتله مع ذلك وجب عليه القصاص * لقتله بغير
 حق * كما يغصب منه اذا قتل الغاصب * فانه يجب القود لقتله على دفعه بالاستغاثة
 بالمسلمين والقاضى * مباح الدم التجالى الحرم لم يقتل فيه * خلا فاللشافعي رح * ولم
 يخرج هذه للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج من الحرم فيقتل
 يقتل * خا رجحه راما فيما دون النفس فيقتص منه في الحرم اجماعا * ولو انشا القتل في
 الحرم فنل فيه * اجماعا سراحية ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره المصنف في الصحيح *
 ولو قال اتلنى بقله * بسيف * فلا نصاص وتجب الدية * في ماله في الصحيح لان الاباحة
 لا تجرى في النفس بسقط القود لشبهة الاذن وكن القاتل اقول اقول اخي ارا بنى ارا بنى فتأزمه
 الدية استحصانا كما في الجزازية عن الكفاية وفيها عن الواتعات لو ابنته صغيرا يقتص وفي
 الحazine بعنك دمي بفلس اربالف فقتله يتقص وفي القتل ابى عليه دية لابنه وفي اقطع يد
 فقتل يد يتقص وفي شج ابني نشبه لا شئ عليه فان مات فعليه الدية * وقيل لا * تجب الدية
 ايضا * ركن الاسلام كما في العمدية واستظهره طرسوسى لكن رد ابن
 وهبان * كقول القاتل اقول عبدى ارا اقطع يد * ففعل فلا ضمان عليه * اجماعا كقوله اقطع
 يدى ازرجلي وان سرى لنفسه ومات لان الاطراف كالاموال فصح الامر اقول اقطعه
 على ان تعطيني هذا الثوب او هذا المراهم نقطع يجب ارش اليد لا القود بطل الصلح
 بزازية فروع هبة القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه لا يجزى فيه التملك عن اولى عن
 القاتل اضل من الصالح والصالح افضل من القصاص وكن اغوا المجرورح لا تصح توبة القاتل

حتى يسلم نفسه للقود ووجهانية الامام شرط استيفاء القصاص كالحد ود عند الاصولين
وفرق الفقهاء اشباه وفيها في قاعدة الحد ود تند رعى بالشبهات القصاص كالحد ود الا في سبع
يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحد ود القصاص يورث والحد لا يصح عفو القصاص
لا الحد التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى حد القذف ويثبت باشارة اخرس
ركتاً بته بخلاف الحد تجوز الشفاعة في القصاص لا الحد السابعة لا بد في القصاص من
الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف انتهى وفي القنية نظر في باب دار رجل نعتاً الرجل
عينه لا يضمن ان لم يمكنه نكحته من غير فقهاء وان امكنه ضمن وقال الشافعي لا يضمن
فيها ولو ادخل رأسه في ما به يحجر ففقد أهلاً لا يضمن اجماعاً انما الخلاف فيمن نظر من
خارجها والله تعالى اعلم *

* باب القود فيما دون النفس *

وهو في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المائلة * وح * فيقاد قاطع اليد عمل امن المفصل *
فلو القطع من نصف ساعد او ساق او من قصبة انف لم يقل لا متناع حفظ المائلة وهي
الاصل في جريان القصاص * وان كانت يده اكبر منها * لا نسياد المنفعة * وكذا الحكم
في * الرجل والمارن والاذن * * كذا * عمن ضربت فزال ضوها وهي قائمة * غير
منخسفة * فيجعل على وجهه تطن رطب وتقابل عينه بهر آذ محماة ولو قلعت لا * قصاص
لتعد والمائلة في المجتمعى نقلاً اليمنى وبسرى الغائى ذاهبة اقتص منه وترك اعمى وعن
الثاني لا قود في نقي عمن حولاء * * كذا * هو ايضا * في كل شجة يراعى * ويتحقق *
فيها المائلة * كموضحة * ولا قود في عظم الا السن في كل شجة وان تغارتا * طولاً او كبراً
لما مر * فتقلع ان قلعت وقيل تبرد الى * اللحم * موضع اصل السن * ويسقط ما سواه لتعد
المائلة اذ ربما تغسل لها ته وبه اخل صاحب الكافي قال المصنف وفي المجتمعى وبه يغنى *
كما تبرد * الى ان يتماويا * ان كسرت * وفي المجتمعى ويؤجل حولاً فان لم يثبت يقتص
وقيل يؤجل الصبي لا البالغ فلو مات الصبي في الحول برأ وقال ابو يوسف فيه حكومة
عدل وكذا الخلاف اذ اجل في تحريكه فلم يسقط فعند ابي يوسف يجب حكومة
عدل الا لم اى اجرة القالع والطبيب انتهى وسحقه * وتوخذ الزينة بالثنية والنايب

بالناب ولا يؤخذ الا على بالا سفل ولا الا سفل بالا على * مجتنبى والحاصل انه لا يؤخذ
 عضو الا بمثله * ولا تؤد عندنا في * طرفى رجل وامرأة * طرفى * حر وعبد *
 طرفى * عبد بين * لتعد والمماثلة بل ليل اختلاف ديتهم وقيمتهن والاطراف كالأموال
 قلت هذا هو المشهور لكن في الواقعات لو قطعت المرأة يد رجل كان له القود لأن الناقص
 يسته في بالكمال اذا رضي صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عبد بين واقره
 القهستانى والبرجندى * وطرف المسلم والكافرسيان * للتساوى في الارش وقال الشافعى
 رح كل من يقتل به يقطع به ومن لا فلا * ولا فى * قطع يد من نصف الساعد * لما مر *
 ولا فى * جائئة برئت * وان لم تبرأ فان سارية يقتص والا ينتظر البرأ والسراية ابن كمال *
 لسان وذكر * ولو من اصلهما به يقتضى شرح وهبانية واقره المصنف لانه ينقبض وينبسط قلت
 لكن جزم قاضى خان بلزوم القصاص وجعله فى المحيط قول الامام ونصه قال ابو حنيفة
 رح ان قطع ذكره من اصله او من الشفة اقتص منه اذ له حد معلوم واقره فى
 الشر فلا لية نل يفظ * الا ان يقطع كل الشفة * فيقتص ولو بعضها لا وسيجى ما لو قطع
 بعض اللسان * ويجب القصاص فى الشفة ان استقصاها بالقطع * لا مكان المماثلة * والا *
 استقصاها * لا * يقتص مجتنبى وجوهرة وفى لسان اخرس وصبى لا يتكلم حكومة عدل *
 وان كان القاطع اشل او ناقص الاصابع او كان رأس الشاج اكبر * من المشجوج * خير
 المجننى عيله بين القود واخذ الارش * وطى هذا فى السن وسائر الاطراف التي تقاد
 اذا كان طرف الضارب القاطع معيبا يتخير المجنى عليه بين اخذ المعيب والارش كاملا قال
 برهان الدين هذا هو الشلاء ينتفع بها فلوم ينتفع بهالم تكن محلا للقود فله دية كاملة بلا خيار
 وعليه الغموى مجتنبى وفيه لا تقطع الصحيحة بالشلاء * ويسقط القود بموت القاتل * لغوات
 المحل * وبغور بعض الاولياء وبصلحهم على مال ولو قايلا ويجب حالا * عند الاطلاق *
 ويصلح احدهم وعفوه وامان بقى * من الورثة * حصه من الدية * فى ثلث سنين على
 القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة ملتقى * امر الحر القاتل وسيد * العبد * القاتل
 رجلا بالصلح عن دمها * الذى اشترك فيه * على الف ففعل المأمور * الصلح عن دمها *
 فالالف على * الحر والسيد * الأمرين نصفان * لانه مقابل بالقود وهو عليهما سوية

فبذل له كذل لك * ويقتل جمع بمفرد ان جرح كل واحد جرحاً مملوكاً * لان رهوق الروح
يتحقق بالمشاركة لانه غير متجزى بخلاف الاطراف كما سيجي * والا لا * كما في قصص العلامة
قاسم وفي المجتبى انما يقتلون اذا جرح من كل جرح يصلح لرهوق الروح فاما اذا كانوا نظارة
او مقرين او معينين بامساك واحد فلا قود عليهم والا ولي ان يعرف الجمع بلام العهد
فانه لو قتل فرد اجمع احد هم ابو * او عجنون سقط القود قهستاني * و * يقتل * فرد بجمع
اكتفاء * به للباقين خلافاً للشايعي رح * ان حضروهم فان حضر * ولي * واحد قتل
له وسقط * عندنا * حق البقية كمو * القاتل * حتف انفه لغوات المثل كما مر * قطع
رجلان * فاكثر * يد رجل * او رجله او قلعاسنه ونحو ذلك مما دون النفس جوهره * بان
اخذ اسكيناً او امراً على يد * حتى انفصلت فلا قصاص * عندنا * على واحد منهما * او منهم
لا نعد ام الماثلة لان الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط
فيها المساواة في العصمة فقط درر * وضمننا * او ضمنوا * ديتها * على عددهم بالسوية *
وان قطع واحد يميني رجلين فلهما قطع يمينه ودية يد بينهما * ان حضرا معا * فان
حضر احد هما وقطع له فلا خير عليه * اى على القاطع * نصف الية * لما مر ان الاطراف
ليست كالنفس * ولو قضى بالقصاص بينهما تم عفا احد هما قبل استيفاء الية فلا خير
القود * وعند محل له الارش * ويقاد عبد اتر بقتل عم * خلافاً لفرح * ولو اتر بقتل *
او بمال * لم ينفذ اقراره * على مولا * بل يكون في رتبته الى ان يعتق كما نقله المصنف
عن الجوهرية قال وظاهر كلام الزبلى بطلان اقراره بالسيطاء اصلاً يعنى لاني حقه ولا في
حق سيله ونحوه في احكام العبيد من الاشياء الملا بان موجب دفع الغل انتهي
فتأمل له لكن علله القهستاني بانه اقرار بالية علي العاقلة انتهى فتدبره * اذ قل اجمع
العلماء علي العمل بمقتضى قوله عليه الصلو * والسلام لا نعقل العراقل عبد ولا عمل ولا
صلحاً ولا اعترافاً حتى لو اقر لبحر بالقتل خلاء لم يكن اقراره اقراراً علي العاقلة اى الا ان
يصل قوه وكن اقراره القهستاني في المعتاتل فتنبه * رمى رجلاً عمداً فنفذ السهم منه الى
آخر فما تا يقتص للاول * لانه عم * والثاني الية على عاقلته * لانه خطأ * وقعت
حية عليه فلفعها عن نفسه فسقطت على آخر فلفعها عن نفسه ف وقعت على ثالث فليست *

اي الثالث فهلك فعلى من اليه هكنا سئل ابو حنيفة رح يحضره جماعة فقال لا
 يضمن الاول لان الحية لا تضر الثاني وكذا لك لا يضمن الثاني والثالث لو كثروا واما
 الاخير * فان لسعته مع سقوطها * فورا * من غير مهلة فعلى الدافع الدية * لو رثته
 المالك * والا * تلسعه فورا * لا * يضمن دافعها عليه ايضا فاستصوبوه جميعا وهذا من
 مناقبه رضى الله عنه صيرفية ومجمع الفتاوى قال المصنف وبهذا التفصيل اجبت في
 حادثة الفتوى وهي ان كلبا عقورا وقع على آخر فاقا عليه الثاني والثاني على
 الثالث والله اعلم فروع القى حية او عقورا في الطريق فلدغت رجلا ضمن الا اذا
 تحولت ثم لدغته وضع سيفا في الطريق فعثر به انسان ومات وكسر السيف فديته على
 رب السيف وقيمته على العاثر تور نطوح سيره للمرعى فنطاح ثور غيره فمات ان اشهد عليه
 ضمن . الا لا وقال في البلد ائح لا ضمان لان الاشهاد انما يكون في الحائط لا في
 الحيوان تاجية * و * اعلم * انه اذا اشتراك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كاجنبى
 شارك الاب في قتل ابنه * وكاجنبى شارك الزوج في قتل زوجته وله منه مال وكما مل مع
 مخطي وعاتل مع مجنون وبالع مع صغير وشريك حية وسبع كما في الخائبة * فلا قود
 على احد هما * اي لا قصاص على واحد منهما فيما ذكر * دخل رجل بيته فراه رجل مع
 امرأته او جاريته فقتله حل له ذلك ولا قصاص * عليه هذا ساقط من نسخ المتن ثابت في
 نسخ الشرح معزيا لشرح الوهبانية وقد حققناه في باب التعزير فروع صبي محجور قال
 له رجل شئ فرسى فاراد شها فرفسته فمات فديته على عائلته الامر وكذا الواعطى صبيها
 عصا او سلاحا او امره بحمل شئ او كسر خطبه ونحو ذلك بلا اذن وليه فمات ولو اعطاه
 السلاح ولم يقل امسكه فقولان صبي على حائط صاح به رجل فوقع فمات ان صاح به فقال
 لا تقع نوقع لا يضمن ولو قال قع فوقع ضمن به يفتى وقيل لا يضمن مطلقا تاجية *

* فصل في القتلى *

قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامرين * اي بالقطع والقتل * ولو كانا عمدين او * كانا *
 خطائين او * كانا * مختلفين * اي احل هما عمد او الاخر خطأ * تخلل بينهما برور
 او لا * فيؤخذ بالامرين في الكل بلا تدخل * الا في خطائين لم يتخلل بينهما بررا * فانما

يتل اخلان * فتجب فيه مادية واحدة * وان تخلل برؤ لم يتل اخلا كما علمت فالجاصل
 ان القطع اما عمد او خطأ والقتل كذلك صار اربعة ثم اما ان يكون بينهما برؤا ولا
 صارت ثمانية وقد علم حكم كل منهما * كمن ضربه مائة سوط فبرأ من تسعين ولم يبق اثرها *
 اى اثر الجراحة * ومات من عشرة * فغية دية واحدة لانه لما برأ من تسعين لم تبق معتبرة
 الا فى حق التعزير وكن اكل جراحة ان ملت ولم يبق لها اثر عند ابى حنيفة وعند ابى
 يوسف رح فى مثله حكومة عدل وعن محمد رح تجب اجرة الطبيب وثمان الادوية درر
 وصد الشريعة وهذا غيرة * وتجب حكومة * عدل مع دية النفس * فى مائة
 سوط جرحته وبقي اثرها * بالاجماع لبقاء الاثر ووجوب الارش باعتبار الاثر هذا اية و
 غيرها وفى جواهر الفتاوى رجل جرح رجلا فعجز المجرع عن الكسب يجب على الجراح
 النفقة والمداواة وفيها رجل جاء بعوان الى رجل فضربه العوان وعجز عن الكسب
 فمداواة المضرروب ونفقته على الذى جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر انه مفرع
 على قول محمد رح قلت وقد قلنا من اعزى للمجتبى عن ابى يوسف رح نحوه وسندقته فى
 الشجاج * ومن قطع * اى عمد او خطأ ليل ما يأتى وبه صرح فى البرهان كما فى
 الشرنبلالية لكن فى القهستانى من شرح الطحاوى ان البلية على العاقلة فى الشطاء و
 من ظن انها على القاطع فى الشطاء فقد اخطأ وكذا الوشم او جرح * دفعاعن قطعه * او
 شجته او جراحته * فمات منه ضمن قاطعه البلية * فى ماله خلا فالهما قلنا انه عفا عن
 القطع وهو غير القتل * ولو عفا عن البلية او عن القطع وما يند ث منه فهو دفعو عن
 النفس * فلا يضمن شيأ ورح * فالخطأ يعتبر من ثلث ماله * فان خرج من الثلث فيها
 والا فعلى العاقلة ثلثا البلية كما فى شرح الطحاوى فمن ظن انها على القاطع نقول اخطأ
 قطعاً ومغاده ان دفعوا الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكر القهستانى * والعمل من كله لا يتعلق
 حق الورثة بالدية لا بالقود لانه ليس بمال * والشجة مثله * اى مثل انقطع حكمه او
 خلافا * قطعت امرأة يد رجل عمد * اى او خطأ لما يأتى فلو اعلق كما سبق وكما للتعلق
 وغيره كان اولى ثأمل * فنكحها * المقطوع يد * على يده تم مات * فلو لم يمت من
 السراية فمهرها الارش ولو عمد اجماعا * يجب * عند ابى حنيفة رح * مهرها *

الدية في مالها ان تعدت * وتقع المقاصة بين المهر والدية ان تساويا والا تردا
 الفضل * وطلن عاقلتها ان اخطأت * في قطع يد * ولا يتقاصان لان الدية على
 العاقلة في الخطا بخلاف العمد فان الدية عليها والمهر على الزوج فيتقاصان قلت و
 قال صاحب الدرر ينبغي ان تقع المقاصة في الخطاء ايضا لانها عليها دون العاقلة علي
 القول المختار في الدية لكنه ليس على اطلاقه بل في العجم ولعله اطلقه لاحالته
 لمحله فليحفظ * وان نكحها على اليد وما يحد منها او علي الجنابة ثم مات * منه *
 وجب * لها * في العمد مهر المثل ولا شيء عليها * لرصاه بالسقوط * ولو خطاء رفع عن
 العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم * اى للعاقلة * فان خرج من الثلث سقط والاسقط
 ثلث المال * فقط * ولو قطعت يد * فانتص له فمات * المقطوع * الاول قبل *
 الثاني * قتل * الثاني * به * لسرايته وعن ابي يوسف رح لا قود لانه لما اقدم علي القطع
 فقد ابرأ عما وراءه وظاهر اشكال ابن الكمال يفيد تقوية قول ابي يوسف رح قال
 المصنف * ولو مات المقتص منه فديته على عاقلة المقتص له * خلا فالحما قلت هذا اذا استوفاه
 بنفسه بلا حكم الحاكم واما الحاكم والحكام والختان والغصادة والبزاع فلا يتقيد فعلهم بشرط
 السلامة كالاجير وتامه في الدرر الاصل ان الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح
 ينقيل به ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا او الام او الوصي ومن الاول ضرب الاب او الوصي
 او المعلم باذن الاب تعليمات لا ضمان نضرب التاديب مقيم لانه مباح وضرب التعليم
 لا لانه واجب ومحله في الضرب المعتاد واما غيره فهو واجب للضمان في الكل وتامه في
 الاشياء * وان قطع * ولي القتل * يد القتيل * بعد ذلك * عفا * عن القتل * ضمن
 القاطع دية اليد * لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتص للشبهة وقال لا شيء عليه *
 وضمان الصبي اذا مات من ضرب ابيه او وصيه تاديبا * اى للتاديب * عليهما * اى على
 الاب والوصي لان التاديب يحصل بالزجر والتعريك وقال لا يضمن لو معتادا واما غير
 المعتاد ففيه الضمان اتفاقا * كضرب معلم صبي او عبد ابغير اذن ابيه ومولا * لف
 ونشر مرتب فالضمان علي المعلم اجماعا * وان * الضرب * باذنه * لا * ضمان علي
 المعلم اجماعا قيل هذا رجوع من ابي حنيفة رح الى قولهما * وكذا يضمن زوج امرأ

ضربها تاديباً * لان تاديبها للولي كذا اعزاه المصنف لشرح المجمع للمعنى قلت وهو في
 الاشباه وغيرها كما قلنا مناه وفي ديات المجتبى الزوج والوصى كالاب تفصيلاً وخلاً فانعليهم
 الدية والكفارة وتكمل رجوع الامام الى قولها وتامه ثم فروع ضرب امرأة فانضاهما
 فان كانت تستمسك بولها ففيه ثلث الدية والا فكل الدية وان افتض بكراً بالزنا فانضاهما
 فان مطاوعة حل او لا غرم وان مكرهة فعليه الحد وارش الانضاء لا العقر حاروى القنسى
 قطع الحجام لحمه من عينه وكان غير حاذق فعصيت فعليه نصف الدية اشباه وفي القنية
 سئل نجم الدين عن صببية سقطت من سوط فانفتح أسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم
 رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم تموت وانا اشقه وابرأها فشقه فماتت بعد
 يوم او يومين هل يضمن فتأمل ملياً ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتاداً ولم يكن
 فاحشاً خارج الرسم قيل له فلو قال ان ماتت فانضاهما من هل يضمن قال لا انتهى قلت انما لم
 يعتبر شرط الضمان لما تقرر ان شرطه على الامين باطل على ما عليه الفتوى انتهى والله اعلم *

* باب الشهادة في القتل واعتبار حاله *

اي حالة القتل * القود ينبت للمورثة ابتداء بطريق الخلافة * من غير سبق ملك المورث
 لان شرعية القود تشفي الصدد ودرء التأرو والميت ايسر باهل له وقوله تعالى فقل
 جعلنا الوليه سلطاً نأص فيه * وقال لا يتاربى الارث * كما لو انقلب ما لا رثمة له الشلاف
 ما اذناه بقوله * لا يصير احد هم * اي احد الورثة * خصما عن البقية * في استيفاء
 القصاص خلافاً لها والاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الورثة فاحل هم خصم
 عن الباقين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق الورثة لا بصير
 احد هم خصما عن الباقين ثم فرع عليه بقوله * فلواتام حجة بقتل ابيه عمل اسع غيبة
 اخيه * يريد الفرد لا ينفين * اجما عا حتى يحضر الغائب لكنه يحبس لانه حارسته *
 فان حضر الغائب * يعيد هاتين الايتين * القاتل * قال لا يعيد * وفي القتل *
 الخطأ والدين لا يحتاج الى اعادة البينة بالاجماع ما مر * فلو برهن القاتل على عفو
 الغائب فالحاضر خصم * لا تقلا به مالا * وسقط القود وكن القاتل عيها عمدا او
 خطأ * الحال ان السيل بن * احد هاتين * فهو على التفصيل السابق * ولو اخبر

وليا قود بعفواخيهما * الثالث * فهو * اى اخبارهما * عفو للقصاص منهما * عملا برعهم
 وصى رباعية فالاول * ابن صد قهما * اى المخبرين * القاتل والاخ * الشريك * فلا شى
 له * اى للشريك عملا بتصل يقه * ولهما لثا الدية و * النابى * ان كل باهما فلا شى
 للمخبرين ولاخيهما لثا الدية و * الثالث * ان صد قهما القاتل وحده فكل منهم ثلثها و *
 الرابع * ان صد قهما الاخ فقط فله ثلثها * لان اقراره ارتد بتكذيب القاتل اياه فوجب
 له ثلث الدية و * لكنه * يصرف * ذلك * الى المخبرين * استحسانا وهو الاصح زيلعى لانه
 صار مقررهما بما اقرب به القاتل * وان شهد انه ضربه بشى جارج فلم يزل صاحب فراش
 حتى مات يقتص * لان النابت بالبينة كالنابت معاينه ولا يحتاج الشاهد ان يقول انه مات
 من جرخته بزازية * وان اختلف شاهد اتل في الزمان او * فى * المكان ارفى آله
 او قال احدهما قتله بعصا * قال * الآخر لم ادربما ذا قتله او شهد احدهما على معاينة
 القتل والاخر على اقرار القاتل به بطلت * لان القتل لا يتكرر * وكل * تبطل الشهادة *
 لو كمل النصاب فى كل واحد منهما * لتيقن القاضى بكنب احد الغريقين ولا اوبة *
 ولو كمل احد الغريقين دون الآخر قبل الكمال منهما * لعدم المعارض * ولو شهدا
 بقتله وقالاهما آله توجب الدية في ماله * فى ثلث سنين شرفلا لية استحسانا حملا على
 الادنى وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل فى القتل العمد * وان اقر كل واحد منهما *
 اى من الرجلين * انه قتله وقال الولي قتلتما جميعا له قتلتما * عملا باقرارهما * ولو كان
 مكان الاقرار * والمسئلة بها لها * شهادة لغت * الشهادتان لان التكليل بتفسيره فسق
 الشاهد يبطل شهادته اما فسق المقر لا يبيح الاقرار * وله قال * الولي * فى * صورة *
 الاقرار * السابقة * صد قتما ليس له ان يقتل واحدا منهما * لان تصديقته بافتراد
 كل بقتله وحده اقرار بان الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلتما لانه دعوى القتل بلا نص يق
 فيقتلها باقرارهما زيلعى * واقرار رجل بانه قتله وقامت البينة على آخرائه قتله وقال
 الولي قتلته كلاهما كان له * للولي * قتل المقر دون المشهود عليه * لان فيه تكليل ببعض موجب
 كما مر * ولو قال * الولي * لا احد المقرين صد قت انت قتلته وحده كان له قتله * لتصادقهما
 على وجوب القتل عليه وحده * كما لو قال ذلك لا احد المشهود عليهما * كان له قتله

لعن م تكد يبه شهوده عليه وانما كذب الاخرين زكنا احكم الخطاء في كل ما ذكر ذكره الربيعي *

شهد اعلى رجل بقتله خطأ وحكم بالدية * على العاقلة * في المشهود بقتله حيا ضمن العاقلة

الولى * لقبضه الدية بلا حق * ازال الشهود ورجعوا * اى الشهود * عليه * على الولي لتملكهم

المضون الذى فى يد الولي * و * الشهادة على القتل * العمل * فى هذا الحكم *

كالخطاء * فاذا جاء حي النخير الورثة بين تضمن الولي الدية والشهود * الا فى الرجوع *

فلا رجوع للشهود على الولي لانهم ارجبوا القود وهو ليس بما لوقا لا يرجعون كالخطأ *

ولو شهد على اقراره * اى اقرار القاتل بالخطأ والعمل ثم جاء حيا * او شهد على شهادة غير صافي

الخطأ * وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا لم يضمنا * اذ لم يظهر كذبهما فى شهادتهما *

وضمن الولي الدية * فى الصورتين * للعاقلة * اذ اظهر انه اخذها منهم بغير حق *

والمعتبر حالة الرمي * فى حق الحمل والضمان * لا الوصول * وح * فتجب الدية * فى

ماله وسقط القود للشبهة * برودة المرمي اليه قبل الوصول * ونال الاشئ عليه * لا * يجب

دية المرمي اليه * باسلامه * بالاجماع * ويجب * القيمة بعينه * بعد الرمي قبل الاصابة *

و * يجب * الحزاء على مرمي صيد افحل فوصل لا على حلال رماه فا حرم فوصل ولا

يضمن من رمى مقضيا عليه برجمه فرجع شاهد فوصل وحل صيد رماه مسلم فتس

فوصل لا * يحل * ما رماه مجوسي ناسلم فوصل * لما عرفت ان الاعتبار حالة الرمي * لغز *

اى جان لومات مجنيه فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فقل ختان تطع الششفة باذن

ابيه اى انسان بقطع اذنه يجب نصف الدية وبقطع رأسه نصف عشرها فقل جنين خرج

رأسه فقطعه فغره اى شئ يجب باثلاثه دية وثلاثة اخماسها فقل دية الاسنان اشباه

والله تعالى اعلم بالصواب *

* كتاب الدييات *

الدية فى الشرع اسم للمال الذى هو بدل النفس لا تسمية للمفعول بالاصل ولانه من

المنقولات الشرعية والارش اسم للواجب فيما دون النفس * دية شبه العمل مائة من

الابل ارباعا من بنت مخاض * وبنت لبون وحقة * الي جذعة * باوخال الغاية *

وهي * الدية * المغلظة لا غير * الدية * فى الخطاء اخماس منها ومن ابن مخاض

اوالف دينار من الذهب عشرة آلاف درهم من الورق * وقال الشافعي رحمه
 الله تعالى اثنا عشر الفارقا لامنها ومن البقر ما ثلثا بقرة ومن الغنم الغاشاة ومن الحلل
 ما ثلثا حلة كل حلة ثوبان ازار ورداء هو المختار * وكفارتها * اى الخطاء وشبه العمل * عتق *
 قن * مؤمن فان عجز عنه صام شهرين ولأه ولا اطعام فيهما * اذ لم يرد به النص والمقادير
 ترقيفية * وصح * اعتاق * رضيع احد ابويه مسلم * لانه مسلم تبعا * لا الجنين ودية المرأة
 علي النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها * روى ذلك عن علي رض موقفا
 ومرفوعا * والذمي والمستأمن والمسلم * في الدية * سواء * خلا فالشافعي رحمه الله تعالى
 وصح في الجوهر انه لادية في المستأمن واقره في الشر نبلا لية لكن بالتسوية جزم في
 الاختيار وصححه الزيلعي * وفي النفس * خبر المبتدأ وهو قوله الا تى الدية * والائف *
 وما رنه وارنبتة وقيل في ارنبتة حكومة عدل علي الصحيح * والذكور والشفة
 والعقل والشعر والوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق * افاد ان في لسان
 الاخرس حكومة عدل جهره وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنبه * او منع اداء اكثر الحروف *
 والا قسمت الدية على عدد حروف الهجاء الثمانية والعشرين او حروف اللسان الستة
 عشر تصحيان فما اصاب الغائت يلزمه وتماه في شرح الوصانية وغيرها * ولحية حلت
 فلم تنبت * ويوجب ستة فان مات فيها برئ وفي نصفها نصف الدية وفيما دونها حكمه
 عدل كشارب ولحية عدل في الصحيح ولا شيء في لحية كوسج على ذقنه شعرات معدودة
 ولو على خده ايضا ولكنه غير متصل فحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية * وشعر الرأس
 كذللك * اى اذا حلق ولم ينبت كذا روى عن علي رض وعند الشافعي رحمه الله فيها
 حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم ينبت فلا
 شيء عليه كشر صدر وساعد وساق * والعينين والشفتين والخاصيتين والرجلين و
 الاذنين والانبيين * اى الخصيتين * وذى المرأة * وحلمتها والاليتين اذا استأصمها
 والا فحكومة عدل وكذا فرج المرأة من الجانبين * الدية * وفي ذى الرجل
 حكومة عدل * وفي كل واحد من هذه الاشياء * المزدوجة * نصف الدية وفي
 اشجار العين الاربعة * جمع شجرة بضم الشين وتفتح الجنان او الهلب * الدية * اذا

قلعها ولم تنبت * وفي احد ما ربعا * ولو قطع جفون اشغارها فدية واحدة لانها كشي
واحد وفي جفن لا شعر عليه حكومة عدل لكن المعتمدان في كل دية كاملة جفنا او شعرة *
وفي كل اصبع من اصابع اليدين او الرجلين عشرها وما فيها مفاصل ففي احد ما ثلث
دية الا اصبع ونصفها * اي نصف دية الا اصبع * لو فيها مفاصل * كالا بهام * وفي كل
سن * يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل تجوهره * خمس من الابل *
او خمسون ديناراً * او خمسمائة درهم * لقوله عليه الصلوة والسلام في كل سن خمس
من الابل يعني نصف عشر دية لوجها ونصف عشر قيمته لوجها فان قلت تزيد دية
الاسنان كلها على دية النفس بثلاثة اخماسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على
خلاف القياس كما في الغاية وغيرها وفي العناية وليس في البدن ما يجب بتفريده اكثر
من قل رال ية سوى الاسنان وقد يوجب نواجل اربعة فتكون اسنانه ستا وثلثين ذكره
القهيستانى قلت وح فلاكوسج دية وخمسة دية ولغيره اما دية ونصف او ثلاثة اخماس او
اربعة اخماس وعلمت ان المراد على النصف فتبصر * وتجب دية كاملة في كل عضو
ذهب نفعه * بضرب ضارب * كيد شلت وعين ذهب ضوؤها وصلب انقطع ماؤه * و
كن اسلس بوله او احد به ولو زالت العين ولة فلا شيء عليه ولو بقي اثر الخربة فتكرمة
عدل * وتجب حكومة عدل بالالف عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كابل السلاء
او ارشه كاملا ان كان فيه جمال كالا ذن الشاخصة * وهو الطرش وسببى ما نوا الصقه بالتميم

في اواخر هذا الفصل *

* فصل في الشجاج *

وتختص الشجة بما يكون * بالوجه والرأس * لغة * وما يكون بغيرهما فتراحة *
اي تسمى جراحة وفيها حكومة عدل مجبى ومكبن * وهو * شجاج * عشره
الحارصة * بمهلات زهى التى تنزج الجمل اي تأخذ شه * والد امعه * مهملات النب
تظهر الدم كالدمع ولا نسيله * والامية * التى تسيله * والباضعة * النبى تبضع الجمل اي
تقطعه * والمتلاحمة * النبى تأخذ في اللحم * والسحاق * التى تصل الى السمحاق اي حلد
رفيقة بين اللحم وعظم الرأس * والموضحة * النبى توضح العظم اي تظهره * والهاشمة *

التي تهشم العظم اى تكسره * والمنقلة * التي تنقله بعد الكسر * والامة * التي تصل
 الى ام الدماغ وهي الجلد التي فيها الدماغ وبعد ها الدامغة بغين معجمة وهي التي
 تخرج الدماغ ولم يدكرها محمد رح للموت بعد ها عادة فتكون قتلا لا شيئا فعلم
 بالاستقراء بحسب الآثار انها لا تزيد علي العشرة * ويجب في الموضحة نصف عشر الدية *
 اى لو غير اصلع والافغيرها حكومة لان جلد * انقص زينة من غيره قمستانى عن الذخيرة *
 وفي السائمة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الامة والجائفة ثلثها فان نفلت
 الجائفة فنلثها * لانها اذا نفلت صارت جائفتين فيجب في كل ثلثها * وفي الخارصة و
 الدامعة والدامية والباضعة والمتلاحمة والسحاق حكومة عدل * اذ ليس فيه ارش
 مقدر من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل * وهي * اى حكومة
 العدل * ان ينظر كم مقدار اهدار الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية *
 قاله الكرخى وصححه شيخ الاسلام * وقيل * قائله الطحاوى * يقوم * المشجوج * عبد
 بلا هذا الاثر ثم معه نفل والتفاوت بين القيمتين * في الحر * من الدية * وفي العبد
 من القيمة فان نقص الحر عشر قيمته اخل عشر ديته وكل في النصف والثلث * هو * اى
 هذا التفاوت * هي * اى حكومة العدل * به يفتى * كما في الوقاية والنقاية والملتقى
 والدردر والخانية وغيرها وجزم به في المجمع وفي الخلاصة انما يستقيم قول الكرخى لو
 الجناية في الوجه والرأس فتح يفتى به ولو في غيرها وتعرض علي المفتى بقول الطحاوى
 مطلقا لانه ايسر انتهى ونحوه في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه
 من النفقة اجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ * ولاقصاص * وفي جميع الشجاج *
 الا في الموضحة عمد * وما لا قود فيه يستوى العمد والخطاء فيه لكن ظاهر المذهب
 وجوب القصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره محمد رح في الاصل وهو الاصح دردر ومجتبى
 وابن الكمال وغيرها لا مكان المساواة بان يسبر غورها بمسبار ثم تختل حليلة بقدره
 فيقطع واستثنى في الشربة لانية السحاق فلا يقاد اجما كما لا قود فيما بعد ها كالمسامة
 والمنقلة بالاجماع وعزاء للجوهرة فليحفظ ثم قال في المجتبى ولا قود في جلد رأس وبدن
 ولحم خدر وظهر ولا في اطامة وركزة ووجاة وفي سلخ جلد الوجه كمال الدية *

وفي * كل * اصابع اليد الواحدة نصف دية ولومع الكف * لانه تبع للاصابع * ومع
 نصف ساعد نصف دية * للكف * وحكومة عدل * لنصف الساعد وكن الساق * وفي *
 قطع * كف وفيها اصبع او اصبعان عشرين او خمسها * لف ونشر مرتب * ولا شيء في
 الكف * عند ابي حنيفة رح كما لو كان في الكف ثلث اصابع فانه لا شيء في الكف
 اجما عا اذ لاكثر حكم الكل وفي جواهر الفتاوى ضرب يد رجل وبرئ الا انه لا تصل يده
 الى ثغاه فيقتل والنقصان يوجب من جملة الدية ان نقص الثلثان ثلثا الدية وهكذا واقره
 المصنف ولو قطع مفصلا من اصبع فثل الباقي او قطع الاصابع فثل الكف لزم دية
 المقطوع فقط وسقط القصاص فانهمه وان خالف الدرر كن اذكر الشربلالي وسيجيئ متنا *
 وفي الاصبع الزائد * وعين الصبي وذكره ولسانه ان لم يعلم صحته ينظر * في العين * و
 حركة * في الذكر * وكلام * في اللسان * حكومة عدل * فان علمت الصفة فكبا لغ
 في خطأ او عمل اذا ثبت ببينة او باقرار الجاني وان انكر او قال لا اعرف صحته فتكومة
 العدل جوهرية * ودخل ارض موضوعة اذ هبت عقله او شعر رأسه في الدية * لد خول
 الجزء في الكل كمن قطع اصبعافشلت اليد * وان ذهب سمعه او بصره او ناقة لا تدخل
 لانها كاعضاء مختلفة بخلاف العقل لعود نفعه للكل * ولا قود ان ذهبت عيناه بل الدية
 فيهما * خلا فالهما * ولا يقطع اصبع شل جاريه * خلا فالهما * ولا * اصبع يقطع بفسله
 الاعلى فثل ما بقى * من الاصابع * بل دية المفصل والحكومة فيما بقى ولا * قود *
 بكسر نصف سن اسود * او اصفر او احمر * باتيها * بعن كسر دانه * بل كل دية السن *
 اذا فات منفعة المضغ والافلومما يرى حالة الحكم فالدية ايضا والا فتكومة عدل
 زيلعي فقول الدروا فلا شيء فيه فيه ما فيه ثم الاصل ان الجنائية متى وقعت على متلين
 متباينين حقيقة فارش احد هما لا يمنع قود الآخر ومتى وقعت على مثل وانثت شيئين
 فارش احد هما يمنع القود * ويجب الارش على من افاد سنه * بعن مضي حول *
 ثم نبتت * بعن ذلك لتبين الخطأ وسقط القود للشبهة وفي الملتقى ويستأني في
 افتصاص العين والموضحة حولا وكذا لو ضرب سنه فتحرك لكن في الخلاصة الكبير
 الذي لا يوجب نياته لا يوجب به يغنى قلت وقد يوفق بمائقله المصنف وغيره عن النهاية

الصحيح تأجيل البالغ كبير السنة لان نباته نادر * او قلعها فردت * اى رد صاحبها *
الى مكانها ونبت عليها اللحم * لعن معود العروق كما كانت وفى النهاية قال شيخ الاسلام
ان عادت الى حالتها الاولى فى المنفعة والجمال لا شئ عليه كما لو نبتت * وكذا
الاذن * اذا الصقها فالتحمت يجب الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه درر * الا
ان قلعته * السن * فنبتت اخرى * فانه يسقط الارش عنده كسفن الصغير خلا فاليهما
ولو نبتت معوجة فحكومة عدل ولو نبتت الى النصف فعليه نصف الارش ولا شئ فى ظفر
نبتت كما كان * او التحم شجة او التحم * جرح * حاصل ذلك * بضرب ولم يبق *
له * ان * فانه لا شئ فيه وقال ابو يوسف رح عليه ارش الالم وصي حكومة عدل وقال محمد
رح قدر ما لحقه من النفقة الى ان يبرأ من اجرة الطبيب وثمان دواء وفى شرح الطحاوى
فسر قول ابى يوسف ارش الالم باجرة الطبيب والمداواة فعليه لا خلاف بينهما قاله
المصنف وغيره قلت وقد قل مناصوه عن المجتنبى وذكرنا عنه روايتين فتنبه * ولا يقاد
جرح الابع برئه * خلا فاللشافعى رح * وعمل الصبي والمجنون * والمعنوة * خطاء *
بخلاف السكران والمغمى عليه * وعلى عاقبته الية * ان بلغ نصف العشر فاكثر ولم يكن من
العجم والا ففى ماله درر * ولا كفارة ولا حرمان ارث * خلا فاللشافعى رح ولو جن عن
القتل قتل وقيل لازتما مهنيما علقته على المنقلى * صبي ضرب سن صبي فانز عنها ينتظر
بلوغ الصبي المضروب * ان بلغ ولم ينبت فعلى عاقبته الية ولو من العجم ففى ماله درر
وسنحققه فى المعال انتهى * مهملة * حكومة العدل لا تحملها العاقلة مطلقا على الصحيح كما

فى تنوير البصائر معزيا للتاتار خانية *

* فصل فى الجنين *

ضرب بطن امرأة حرة * حامل خرج الامة والبهمة وسحقى حكمهما فلت بل الشرط حرية
الجنين دون امة كاملة علق من سيلها ومن المغرور فغيبه الغرة على العاقلة درر عن الزيدى
والعجب من المصنف كيف لم يذكره * فلو * كانت * المرأة كناية عن مجوسية * وزوجية *
فالقت جنينا ميتا * حرا * وجب * على العاقلة * عرة * غرة الشهر اوله وهذه اول مقادير
الايات * نصف عشر الية * اى دية الرجل لالجنين ذكر او عردة المرأة لوانثى

وكل منها خمسمائة درهم * في سنة * وقال الشافعي رح في ثلث سنين كالدية وقال
 مالك رح في ماله ولنا فعله عليه الصلوة والسلام * فان القته حيا فمات دية كاملة وان
 القته ميتا فماتت الام فدية * في الام * وغرة * في الجنين لما تقرران الفعل يتعد
 بتعد اثره وصرح في الذخيرة بتعد الغرة لوميتين فاكثر انتهى قلت وظاهرة تعد الدية و
 لم اره فليبر اجمع * وان ماتت فالقت ميتا فدية فقط * وقال الشافعي رح غرة ودية *
 وان القته حيا بع ما مات يجب عليه ديتان كما اذا القته حيا وما تار ما يجب فيه * من
 غرة او دية * يورث عنه وترث * منه * امه ولا يرث ضاربه * منها * فلو ضرب بطن امراته
 فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها * لانه قاتل * وفي جنين الامة * الرقيق
 * الذكركر نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى * لما تقرران دية الرقيق قيمته ولا يلزم
 زيادة الانثى لزيادة قيمة الذكركر غالبه وفيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الوقوف على كونه
 ذكرا او انثى فلا شيء عليه كما لو انقى بلا رأس لانه انما يجب القيمة اذا انقح فيه الروح و
 لا تنفخ من غير رأس ذخيرة * في مال الضارب للامة حالا * ولو القته حيا وقت نقصتها
 الولادة فعليه قيمة الجنين لانقصانها لوقيمة وفاء به والافعليه اتمام ذلك مجتنب وقال
 ابو يوسف رح فيه نقصانها كالبهيمة وقال الشافعي رح فيه عشر قيمة الام من ر الشريعة
 ولا يخفى انها للمولى * فان حرره * اى الجنين * سبيل * بع ضربه * ضرب بطن الامة *
 فالقت * حيا * فمات ففيه قيمته حيا * للمولى لاديتته وان مات بع العتق لان المعتبر حاله
 الضرب وعند الثلثة يجب دية وهو رواية عنا * ولا كفارة في الجنين * عندنا وجوب ابل
 ند بازيلعى * ان وقع ميتا وان خرج حيا ثم مات ففيه الكفارة * كذا اصرح به في الساجي
 القل سى وهو مفهوم من كلامهم اتصروا بوجوب الدية ح فتجب الكفارة فيه كما لا يخفى
 فليحفظ * وما استبان بعض خلقه * كظفر وشعر * كتمام فيما ذكر * من الاحكام وعبد ونفاس
 كما مر في بابه * وضمن الغرة عاقلة امرأ * حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة ففي
 مالها في سنة ايضا صد ر الشريعة ولم تأثم ما لم يستبين بعض خلقه وهو في الحظر نظما * اسقطته
 ميتا * عمل * بل راء او فعل * كضربها بطنها * بلا اذن زوجها فان اذن * ولم تتعمل *
 لا * غرة لعدم التعدي ولو امرت امرأة ففعلت لا تضمن المأمورة وامام الولد اذا فعلته

بنفسها حتى اسقطته فلا شيء عليها لاستحالة الدين على مملوكه ما لم يستحق فتح تجب للمولى الغرة لانه مغرور وفي الواقات شربت دواء لتسقطه عمد ا فان القته حيا فمات فعليها الدية والكفارة وان ميتا فالغرة ولا تراث في الحالين * وتجب في جنين البهيمة ما نقصت الام * ان نقصت * وان لم تنقص * الام * لا * يجب فيه شيء سراجية فرع في البرازية ضرب بطن امرأته بالسيف فقطع البطن ووقع احد الولدين حيا مجرورا بالسيف والاخر ميتا وبه جراحة السيف وماتت ايضا يقتص منه لاجل الزوجة لانه عمد وعلى عاقلته دية الولد الحي اذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطاء والله اعلم بالصواب *

* باب ما يحد منه الرجل في الطريق وغيره *

لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تسبيبا فقال * اخرج الى طريق العامة كنيفا * هو بيت الخلا * او ميزابا او جرسنا * كبرج وجذع وممر علو وحوض طاعة ونحوها عيني * او دكانا جاز * احده * ان لم يضر بالعامة * ولم يمنع منه فان ضرر لم يحل كما سيجي * ولكل واحد من اهل الخصومة * ولو ذميا * منعه * ابتداء * ومطالبته بنقضه * ورفع * بعد * اى بعد البناء سواء كان فيه ضرر او لا وقيل انما ينقض بخصومته اذا لم يكن له مثل ذلك والا كان متعنتا زيلعي * هذا * كله * اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام * زاد الصغار ولم يكن للمطالب مثله * وان بنى للمسلمين كمسجد ونحوه * او بنى باذن الامام * لا * ينقض * وان كان يضر بالعامة لا يجوز احده * لقوله عليه الصلوة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام * والقعود في الطريق لبيع وشراء * يجوز ان لم يضر باحد والا * طي هذا * التفصيل السابق وهذا في النافذ * وفي غير النافذ لا * يجوز ان يتصرف * باحداث * مطلقا * اضر بهم ام لا * الا باذنههم * لانه كالمملك الخاص بهم ثم الاصل فيما جهل حاله ان يجعل حد يثا لوفى طريق العامة وقد يمالوفى طريق الخاصة برجدي * فان مات احد * من الناس * بسقوطها عليه فل يته على عاقلته * اى عاقلة المخرج لتسببه * كما * تدعى العاقلة * لو حفر بئر في طريق ا ووضع حجرا * او ترابا او طينا ملتقى * فتلف به انسان * لانه سبب * فان تلف به * اى بواحد من المالكورات * بهيمة ضمن * في ماله *

ان لم ياذن به الامام فان اذن الامام في ذلك * اومات واقع في بشر طريق جوعا * او عطشا *
 او غملا * ضمان به يغتفر خلافا لمحمول رح * ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان في الد اخل
 رجلا فقتله فلا ضمان اصلا * لكونه في ملكه فلم يكن متعل يا * وان اصابه الخارج * او
 وسطه بزازية * فالضمان على واضعه * لتعل به ولو مستأجرا او مستعيرا او غاصبا ولا
 يبطل الضمان بالبيع لبقاء نفعه وهو الموجب للضمان بخلاف الحائط المائل كما بسطه
 الزيلعي * ولو اصابه الطرفان * من الميزاب * وعلم ذلك وجب * على واضعه * النصف
 وهذا النصف ولو لم يعلم اى طرف * منهما * اصابه ضمن * النصف * استحسانا * زيلعي *
 ومن نحل حجر او ضعه آخر فعطاب به رجل ضمن * لان فعل الاول نسخ بفعل الثاني *
 كمن حمل * على رأسه او ظهره * شيئا في الطريق فسقط منه على آخر او دخل بتصغير
 او قتل يل او حصاة في مسجد غيره * اى جعل فيه حصي او بوارى ابن كمال * او جلس
 فيه لا للصلوة * ولو قرآن او تعليم * يعطى به احد * كما عمل ضمن خلافا لهما * لا *
 يضمن * من سقط منه رداء لبسه * عليه * او ادخل هذه * الاشياء * المذكورات في
 مسجد حيه * اى محتله لان تدبير المسجد لاهله دون غيرهم ففعل الغير مباح فيتعين
 بالسلاطة * او جلس فيه للصلاة * الحاصل ان الجالس للصلوة في مسجد حيه او غيره
 لا يضمن ولا غير الصلوة يضمن مطلقا خلافا لهما واستشاهر في الشر نية معزيا للزيلعي
 وغيره قراهما وقد حققته في شرح المنتقى وفيه ولو استأجره ليبنى او يستغفر له في فناء
 حائوته او داره فتلغ به شئ ان قبل فراغه فعلى الآجر وان بعث * وولي الامر كما لو كان
 في غير فناءه ولم يعلم به الا جبر فان علمه فله كما لو امره بالبناء في وسط الطريق
 لفساد الامر لو قال الامر هو فناءى وليس لى حق الاستغفر فلى الاجير فيه اسماى لعلمه
 بفساد الامر فما اغره وعلى المستأجر استحسانا انتهت قات وقت قد م هو وغيره القياس
 هنا وظاهره ترجمته سيما على د اب رواية صاحب المنتقى من تقل بمه الاتوى فيأمل *
 ومن حفر بالوعة في طريق بامر السلطان او في ملكه اروضع خشبة فيها * اى الطريق *
 او قنطرة بلا اذن الامام * وكل اكل ما فعل في طريق العامة * فتعمل رجل المورور * عليها *
 لم يضمن * لان الاضافة الى المباشرا لى من المتسبب وبهذه تبين ان المتسبب انما يضمن

في حفر البئر ووضع الحجر اذ الم يعمل الواقع المروور كذا في المجتبى وفيه حفر في طريق مكة او غيرها من الغيا في لم يضمن بخلاف الا مصار قلت وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون الغيا في الصحارى لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار غالبا دون الصحارى * ولو استأجر * رجل * اربعة لحفر بئر له فوقع * البئر * عليهم * جميعا * من حفرهم فمات احد هم فعلى كل * واحد * من الثلاثة الباقيّة ربع الدية ويسقط ربعها * لان البئر وقع عليهم بفعلهم فقل مات من جنايته وجنابة صاحبه فيسقط ما قابل فعله خانية وغيرها زاد في الجوهره وهذا البئر في الطريق فلو في ملك المستأجر فينبغي ان لا يجب شيء لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون انتهى قلت وبهذا منه جواب حادثة هي ان رجلا له بكرم وارعه تارة تكون مملوكة وعلمها الشراج كراعى يبيع المال وتارة تكون للوقف وتارة في يد مدق طويلة يؤدي خراجها ويملك الانتفاع بها بغرس او غير * فيستأجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بئر يغرس فيه اشجار العنب وغيره فتسقط على احد هم هل لورثته مطالبته بديته قال المصنف والحكم فيها او شبهها عدم وجوب شيء على المستأجر وكذا على الأجر كما يفيد كلام الجوهره ويحمل اطلاق الفتاوى على ما وقع مقيل الاتحاد الحكم والحادثة والله اعلم فروع لو استأجر رب الدار الفعلة لاخراج جناح او طائفة فوقع قتل انسانا ان قبل فراغهم من عمله فالضمان عليهم لانه لم يكن مسلما لرب الدار ويضمن لورث المائ بحيث يزلق واستوعب الطريق فبنى حائوتا باذن صاحبه فالضمان على الأمر استيسانا وتماه في الملتقى والله اعلم *

* فصل في الكاظم المائ *

ما ان حائطا الى طريق العامة ضمن ربه * اي صاحبه * ما تلف به من نفس * انسان او حيوان * او مال ان طالب * ربه حقيقة او حكما كالواقف والقيم ولو حائطا المسجد فتضمن عاقلة الواقف كالقيم الرولى والراهن والمكاتب والعبد التأجر وكن احد الشركاء ولو الورثة استحسننا نعم في الظهيرية لومات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق صح الاشهاد على * ابن وان لم يملك الدار برجندي وغيره * بنقضه مكلف مسلم او ذمى * يعنى من اهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة فيلعي * حرار مكاتب و

ان لم يشهد * ولا يصح الطلب قبل الميل لعن م التعدي * و * الحال انه * لم ينقضه *
 وهو يملك نقضه * في مدة يقدر على نقضه فيها * لان دفع الضرر العام واجب ثم ما تلف
 به من النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه لان العاقلة لا تعقل المال ولا ضمان الا بالشهاد
 على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون الجدل ارملاكه اى من
 وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولد اقال * ولو تقدم الى من * لا يملك نقضه ممن *
 يسكنها باجارة او اعادة او الى المرتهن او الى المودع لا يعتد به * لعن م قد رتبهم على التصرف
 وح * فلو سقط * بعد التقدم لمن ذكر * واختلف شيئا فلا ضمان اصلا * لا على ساكن ولا على
 مالك * كما لو خرج * السائط * عن ملكه ببيع * او غيره كهبه حاروى القنسى وكذا الوجن
 مطبقا از ارتد ولحق وحكم بلحاظه ثم عاد او افاق خانية * بعد الاشهاد ولو قبل القبض *
 لزوال ولايته بالبيع ونسوه وان عاد ملكه بعد حاروى وخانية بخلاف نسوه الجناح لبقاء
 فعله كمامر * وان مال الى دار انسان * من مالك او ساكن باجارة او غيرها فلا ضمان
 لادنى ملازمة فمستأنى * فالطلب اليه * لان الحق له * فيصح ناجيها وبراءة منها * اى
 من الجناية * وان مال الى الطريق فاجله القاضى او من طلب النقض لا * يبرأ لانه حق
 العامة وتصرف القاضى فى حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم بخلاف تأجيل
 من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فادى دلب وح الطلب لانه ذاصح الاشهاد
 في البعض صح في الكل برجندي * فان بنى ما لا اتد اء ضمن بلا طلب كما فى اشرع
 الجناح وغيره * كميراب لتعل به * حائطين خمسة اشهد على احد هم فسقط على رجل
 ضمن * عاقلة * خمس الية * اى خمس ما تلف به من مال او نفس اتمكنه من
 اصلاحه بمرافعته للحكام * دار بين ثلاثة حفر احد هم فيها بئر او بنى حائطا يعطى به
 رجل ضمن ثلثى الدية * لتعل به في الثلثين وقد حصل التلف بلمة واحد فيعتبر بالاحصة
 وقالا انصافا لان التلف قسمان معتبر وهن * الاشهاد على الحائط شهاد على النقض *
 بالكسر ما ينقض من الجدار وح * فلو وقع السائط على الطريق بعد الانهاء فنعراسان
 بنقضه فمات ضمن * لان النقض ملكه فتفرغ عليه * وان عثر * رجل * بقيلعات
 بسقوطها * اى الحائط * لا يضمنه * لان تغريغه للاولياء لا اليه * بخلاف الجناح *

حيث يضمن ربه القتل الثاني ايضاً لبقاء جنايته فيلزمه تفريغ الطريق عن القتل الثاني
 ايضا يؤيد انه لو باع الحائط والنقص برئ ولو باع الجناح لازيلعي * ولا يصح الاشهاد
 قبل ان يهي الحائط * لانعدام التعدي ابتداءً وانتهاءً * وتقبل فيه شهادة رجل و
 امرأتين * لانه شهادة على التقدم لا على القتل فروع حائط بعضه صحيح وبعضه راء
 فاشهد عليه فسقط كله وقتل انسا ناضمه الا ان يكون الحائط طويلاً فيضمن ما اصاب الواهي
 فقط لانه كحائطين فالاشهاد يصح في الواهي لافي الصحيح حائطان احدهما مائل
 والآخر صحيح فاشهد علي المائل فسقط الصحيح فالتلف شيئاً كان هدرا خانية مسجد مال
 حائطه فالاشهاد علي من بناه والدية ملية عاقلة من بناءه وحائط الوقف على المساكين
 على عاقلة الواقف وحائط العبد الناجر على عاقلة مولاه ولو مستغرقاً استحسننا قال ولي
 القتل اذا جاء غداً عفوت عن القصاص لا يصح لانه تملك دل عليه مسئلة الاصل جارية
 قتلت رجلاً عمداً فزنا بها ولي القتل قبل ان يقتص لا يحل لانها صارت مملوكة ولو الجية *

*** باب جنائية اجهمة الجناية عليها ***

الاصل ان المرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه * ضمن
 الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصابته بيدها او رجلها او رأسها او كمت *
 بغمها * او خبطت * بيدها او صدمت * فلو حدثت * المذكورات * في السير في ملكه
 لم يضمن ربه الا في الوطى وهو ركبها * لانه مباشرة لقتله بنقله فيحرم الميراث * ولو حدثت
 في ملك غيره باذنه فهو كملكه * فلا يضمن كما اذا لم يكن صاحبها معها قهستانى * والا *
 يكن باذنه * ضمن ما اتلف مطلقاً * لتعديده * لا * يضمن الراكب * ما انفتحت برجلها *
 او ذنبها سائرة خلا فالشاعى رح * او عطب انسان بما راتت او بالت في الطريق
 سائرة او واقعة لاجل ذلك * لان بعض الدواب لا تفعله الا واقفاً * فلو * واقفها *
 لغيره * فبالت * ضمن * لتعديده بايقافه * الا في موضع اذن الامام بايقافها * فلا يضمن
 ومنه سوق الدواب واما باب المسجد فكل طريق الا اذا اعد الاسام لها موضعاً * فان
 اصابته بيدها او رجلها حصاة او نواة او انارت غباراً او حجر صغيراً فغنا عيناً * او فسل
 توباً * لم يضمن * لعدم امكان الاحتراز عنه * ولو * الحجر * كبيراً ضمن * لامكانه *

وضمن السائق والقائد ما ضمنه الركاب * وصحح في الدرر انه مطرد ومنعكس * و
 الركاب * عليه الكفارة * في الوطى كما مر * لا عليهما * اى لا على سائق وقائد ولو
 كان سائق وراكب لم يضمن السائق علي الصحيح خلا فالما جزم به القهستاني وغيره لان
 الاضافة الى المباشراولى من المتسبب كما مر اى اذا كان سببا لا يعمل بانقراده اتلا فانما هنا
 اما فى سبب يعمل بانقراده فيشتركان كما يأتى فى مسألة نفس الدابة باذن راعيها
 فليحفظ * وضمن عاقلة كل فارس * اوراجل * دية الاخر ان اصطد ما ومات منه *
 فوقع علي القفاء * لو * كانا * حرين * ليسا من العجم ولا عامدين ولا وقع علي وجههما *
 ولو * كانا * عبد ين * او وقع علي الوجه ابن كمال * يهد ردهما * فى العمد والخطا
 سربلا لية وغيرها ولو كانا من العجم فالدية في مالهم كما مر مرار ولو كانا عامدين فعلى
 كل نصف الدية ولو وقع احدهما على وجهه هدر دمه فقط ولو احدهما حرا والآخر
 عبد فعلى عاقلة الحر قيمة العبد في الخطأ ونصفها في العمد * كما لو تجاذب رجلان حبلا
 فانقطع الحبل فسقطا وما تا على القفاء * هدر دمه ما موت كل بقوة نفسه * فان وقع علي الوجه
 وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر * لموته بقوة صاحبه * فان تعاكسا * فوقع
 احدهما على القفاء والآخر على الوجه * ندية الواقع على الوجه على عاقلة الآخر * لموته بقوة
 صاحبه * وهدر دم * من وقع على القفاء * لموته بقوة نفسه * ولو قطع اسنان التبل بينهما فوقع
 كل منهما على القفاء فما تادى بينهما على عاقلة القاطع * لتسببه بالقطع * وعلى * سائق
 دابة وقع آذاتها * اى آلتها كسرج ونحوه * على رجل مات وقائد قطار * بالسر قطار
 الابل * وراعى بعير منه رجلا لدية وان كان معه سائق ضمنا * لاستوائهما في التسبب لكن
 ضمان المغمى علي العاقلة وضمان المال في ماله هذا هو السائق من جانب من الابل فلو
 توسطها واخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضمانا قد امه وراكب وسطها ايضمنه فقط ماله
 يأخذ بزمام ما خلفه * فان قتل بغير ربطا على قطار سائر بلا علم قائد * رجلا * منعول
 تتل * ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا بها على عاقلة الاربطة * لانه دية لا خسار كما
 توهمه صدر الشريعة فلوربط والقطار وانف ضمناها عاقلة القائد بلا رجوع لقوده بلا اذن *
 ومن ارسل بهيمة * او كلبا ملتقى * وكان خلفها سايقا لها فاصابت في فورها ضمن * لانه

الحامل لها وان لم يمش خلفها فما دامت في فورها نسأ ثقب حكما وان تراخي انقطع
السوق فالمراد بالسوق المشى خلفها والمراد بالبهيمة الكلب زيلعى * وان ارسل طيرا *
ساقه او لا وداية * او كلبا ولم يكن ساثقاله او انفلتت دابة * بنفسها * واصابت مالا وادمية
نهارا او ليلا لاضمان * في اكل لقوله عليه الصلوة والسلام العجماء جبا راى المنفلتة هـ ر *
كما لو جهت * الدابة * به * اى بالراكب ولو سكران * ولم يقدر * الراكب * على ردها *
فانه لا يضمن كالمفغلة لانه حائس بمسير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو اثلغت انسانا فدمه
هـ ر عا دية * ومن ضرب دابة عليها راكب او نخسها * بعود بلا اذن الراكب * فنفتحت او
ضربت بيدها * شيئا * آخر * غير الطاعن * او نقرت فصل مته وقتلته ضمن هو * اى
الناخس * لا الراكب * وقال ابو يوسف رح يضمنان نصفين كما لو كان موقفا دابته على
الطريق لتعدي به في الايقاف ايضا وكما لو كان باذنه وودعت احدا في فورها فدمه عليها
ولو نفتحت الناحس فدمه هـ ر ولو اقلت الراكب فقتلته فدمه على عاقلة الناحس ثم
الناخس انما يضمن لو الوطي فهو الناحس والا فالضمان على الراكب لا نقطاع اثر الناحس
درر وبزازية * و * ضمن * في فقى عين دجاجة او شاة تصاب او غيرها ما نقصها * لانها
للحم وفي عينيهما يخير ربها ان شاء تركها علي الغاقى وضمنه قيمتها او امسكها وضمنه النقصان
زيلعى * وفي عين بقرة جزار وجزورة * اى ابله فائدة الاضاقة عدم اعتبار الاعلاد
للم في الحكم الآتي ابن كمال * وحمار وبغل وفرس ربع القيمة * لان اقامة العمل بها
انما يمكن بربع عينها وعينا مستعملها فصارت كانه ذات عين اربع وقال الشافعي
رحمه الله تعالى كالشاة والفرق ما قل مناه لكن يرد عليه انه لو فقأ عيني حمار مثلا ان يضمن
نصف قيمته وليس كذلك كما مر فالاولى التمسك بما روى انه عليه الصلوة والسلام قضى
فى عين الدابة بربع القيمة والتقيير بالعين لانه لو قطع اذنها اذ ذنبها يضمن نقصانها و
كذلك النور والسمار وتيل جميع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها
وعليه الفتوى اى لو غير مأكول وان مأكولا خير كما مر في العينين لكن فى العيون ان امسكه
لا يضمنه شيئا عند ابي حنيفة رح وعليه الفتوى وعرضها كقطعها فروع نقل المصنف عن
الدرداء كالبياكل عنب الكرم فاشهد عليه فيه فلم ينفذه حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن

فيما اشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط المائل ونطح الثور وعقر كلب عقور فيضمن اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف ويمكن حمل المتلف في قول الزيلعي وان اتلف الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا كالحائط المائل على الآدمي انتهى فتصل التوثيق قلت وقد وقع الاستفتاء عن له نحل يضعه في بستانه فيخرج فياكل عنب الناس وفواكههم هل يضمن رب النحل ما اتلفه النحل من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى مكان آخر ام لا وجوابه ان لا يضمن ربه شيئا مطلقا اشهد واعليه ام لا اخذ امن مسألة الكلب بل اولى وكل اذكره المصنف في معينه لكن رأيت في فتاواه انه افتى بالضمان في مسألة النحل فراجع عند الفتوى واما تحويله من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو ظاهر المذهب واما جواب المشائخ فينبغي ان يؤمر بتحويله اذا كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي الصيرفة حمار يأكل حنطة انسان فلم يمنعه حتى اكل الصحيح ضما نه ادخل غنما او ثورا او فرسا او حمارا في زرع او كرم ان سائقا ضمن ما اتلف والا لا وقيل يضمن وتامه في البزازية *

* باب جناية المملوك والجناية عليه *

اعلم ان جنايات المملوك لا توجب الادفع او احد الموملا والا فقيمة واحد ولو فدى المقتن ثم جنى نكالا ولثم ونم بخلاف المذبح واختيه فانه لا تجب الاقيمة واحد سيوضح * جملة عبد خطاء * النقيين هذا الخطاء انما يغيب في النفس لان بعده يقتصر واما فيه دونها فلا يغيب لاستواء خطائه وعمله فيما دونها انما يثبت الشطاء وبالبنية واقرار مولاه و علم القاضي لا باقراره اعلا بل ائع قلت لكن قوله وعلم القاضي على غير المفتى به فانه لا يعمل بعلم القاضي في زماننا شربلا لية عن الاشياء وتقدم * دعه مولاه * ان شاء * بها فيملكه وليها او * ان شاء * فد ادنا رشها حالا * لكن الواجب الا علمي هو انفع على الصحيح وان اسقط الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره المصنف وغيره لكن في الشربلا لية عن السراج والجواهر عن البزدوى ان الصحيح هو الغلاء حتى لو اختاره ولم يقلد عليه اداه متى رجل ولا يبرأ بهلاك العبد وعلمه الزيلعي وغيره بانه اختار اصل حقهم فبطل حقهم في العبد عند ابي حنيفة رح انتهى

ومغاداة ان الاصل عند الفداء لا دفع و افاد شارح المجمع في تعليل الامام ان
الواجب احدهما و انه متى اختار احد هما تعين لکنه قد م ان الدفع هو الاصل
وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه * فان قلنا فجنى بعد فهي كالولي * حكما *
فان جنى جنائتين و دفع بهما الى وليهما و قلنا بهما فان وجهه * المولى * اربعة
او اعتقه او دبره واستولك صاغير عالم بها * بالجنابة * ضمن الاقل من قيمته و * الاقل من *
الارش وان علم بها غرم الارش * فقط اجماعا * و كبيعته * عالما بها * و كتعليق عتقه
بتل زيد ادرميه او شجه ففعل * العبد * ذلك * كما يصير فارب قوله ان مرضت فانت طالق
ثلثا * وان قطع عبد يد حر عمل او دفع اليه فاعتقه فمات من السراية فالعبد صلح بها *
اي بالجنابة لان عتقه دليل تصحيح الصلح * وان لم يعتقه * وقد سري * يرد على سيد *
فيقتل او يعفى * لبطالان الصلح * فان جنى ما ذون له مديون خطأ فاعتقه سيد بلا
علم بها غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه وغرم لوليها الاقل منها * اي
القيمة * ومن الارش ولو ابلغه * اي العبد الجاني * اجنبي فقيمة وا حلق لمولا لا غير
فان ولدت ما ذونة مديونة بيعت مع ولدها في الدين * ان كانت الولادة بعد لحرق
الدين فلو ولدت ثم نسقها الدين لم يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف اكسابها * فان
جنت فولدت لم يدفع الولد له * اي لولي الجنابة لتعلقها بذمة المولى لادمتها بخلاف
الدين * عبد * لرجل * زعم رجل ان سيد حرره فقتل * العبد المعتق * وليه *
اي ولي الزاعم عتقه * خطأ فلا شيء للسر عليه * لانه بزعمه عتقه اقرانه لا يستحق العبد
بل الدية لكنه لا يصدق على العاقلة الابحثة * فان قال معتق * رقه معروف لرجل *
فقتل اخاه * يشاطب به مولا * الذي اعتقه * خطأ قبل عتقى فقال الاخ * الذي
هو المولى * لا بل بعد صدق الاول * لانه منكر للضمان * وان قال لها قطعت يدك
وانت امتي وقالت * هي لابل * فعلته بعل العتق فالقول لها * لانه اقرب بسبب الضمان
ثم ادعى ما يبرئه فلا يكون القول له * وكل * القول لها في * كل ما اخذ * المولى *
منها * من المال لما ذكرنا استحسانا * الا لجماع والغلة * فالقول له لا سناد ولا لالة معهود
منافية للضمان * عبد * مجورا وصبي امرصيا بقتل رجل فقتله فليته على عاقلة اقاتل *

لأن عمل الصبي خطأ * ورجعوا على العبد بعد عتقه * وقيل لا * لا على الصبي الأمر
 أبدا * لقصور أهليته * فإن كان مأثور العبد * عبد * مثله دفع السيد القاتل أو فداه
 في الخطاء ولا رجوع له على الأمر في الحال ويرجع بعد العتق العبد بالقل من الغداء
 وقيمة العبد * لأنه مختار في دفع الزيادة لا مضطر * وكذا * الحكم في العبد * أن
 كان العبد القاتل صغيرا * لأن عمله خطأ * فإن كبير اتنص * منه * عبد حفر بئرا
 فاعتقه مولاه ثم وقع فيها إنسان أو أكثر فهلك فلا شيء عليه * لأن جناية العبد لا توجب
 عليه شيئا * ويجب على المولى قيمة واحدة * ولو الواقع الغأز يلعى * فإن قتل * عبد *
 عمل * رجلين * حريين لكل * منهما * وليان فعفا أحد وليي كل منهما دفع السيد نصفه
 إلى الحريين * اللذين لم يعفوا * أو فداه بديته * كاملة لأنه بذل لك العفو سقط القود
 وانقلب ما لا وهوديتان وقد سقط دية نصيب العافيين وبقي دية نصيب الساكتين أو دفع
 نصفه لهما * فإن قتل * العبد * أحد هما عمل أو الآخر خطأ فعفا أحد وليي العمل
 فدفع إلى وليي الخطاء ونصفها لأحد وليي العمل * الذي لم يعف * أو دفع إليهما وتسم
 اتلا ثاعولا * عند * وأرباعا من أمة عندهما * فإن قتل عبد هما قريسا * فعفا * أحدهما
 بذل كله * وقاليدفع الذي عفا نصف نصيبه للآخر ويغله بربع الدية وقيل بمسارح مع
 الإمام ووجهه أنه انقلب بالعموم لا المولى لا يستوجب دية عبد * دية ولا ثاعولا الموزنة فيه *

* فصل في الكفاية ما يوجب العبد *

دية العبد قيمته فإن بلغت هي دية الحر * بلغت * قيمة الأمانة دية الحر تنص من كل *
 من دية عبد وأمة * عشرة * دراهم أظهار الانطمارتية الرقية عن الحر وتعيين العشر بالدرهم
 مسعود رضي الله عنه وعنه من الأمانة خمسة وتكون حة على العائلة في ثلث سنين خلافا لما
 يرسف أرح * وفي الغصب يجب القيمة بالغه ما بلغت * بالاجماع * ومات در دية الحر
 قل من قيمته * وح * نفى يد * نصف قيمته * بالغه ما بلغت في البصيح ورويل لايزاد على
 خمسة آلاف الأخمسة وجزم به في المتقن * ويجب حكومة دل في البصيح * في البصيح وقيل
 كل قيمته * قطع يد عبد فحرره سيد * فسرى * فمات منه وله للعبد * وردة غير * غير المولى *
 لا يقتص * لاشتباهه من له الحق * والا * يكن له غير المولى * انتص منه * خلافا للمسلمين أرح *

قال * لعبد يه * احد كما حرشجا فبين * المولى * العتق في احد صا * بعد الشح * فارشها
 للسيل * لان البيان كالانشاء ولو قتل اذ يه حر وقيمة عبد لو القاتل واحد معا وقيمتها سواء و
 ان قتل كلا واحد معا وعلي التعاقب ولم يد ر الاول بقيمة العبد ين زيلعي * نقأ * رجل *
 عيني عبد * خير مولا * ان شاء * دفع مولا * عبد * المفقود للغاقي * واخذ * منه *
 قيمته * كاملة * او امسكه ولا يأخذ منه النقصان * وقال له اخذ النقصان وقال الشافعي
 رح ضمنه القيمة و امسك الجنة العمياء * ولو جنى من بر او ام ولد ضمن السيل الا قل من
 القيمة ومن الارش * لقيام قيمتها مغاها * فان دفع القيمة بقضاء فجنى * المذ بر او ام الولد
 جناية * اخرى يشارك الثاني الاول * اذ ليس في جناياته كلها الا قيمة واحدة ولا
 شى على المولى لانه مجبور على الدفع * ولو * دفع القيمة لولى الاولى * بغير قضاء اتبع
 السيل * بمصته من القيمة ورجع بها على الاول لانه تبضه بغير حق لان المولى لا يجب عليه
 الا قيمة واحدة * او * اتبع * ولى الجناية * الاولى وقال لا شى على المولى * وان
 اعتق * المولى * المذ بر وقد جنى جنايات لم تلزمه * اى المولى * الا قيمة واحدة علم
 بالجناية * قبل العتق * اولا * لان حق المولى لم يتعلق بالعبد فلم يكن مفوتاً بالا عتاق *
 وام الوال كالمذ بر * فيما مر * اقر المذ بر او ام الولد بجناية توجب المال لم يجوز اقراره *
 لانه اقرار على المولى * بخلاف ما اذا اقر بالقتل عمد افانه يصح اقراره * على نفسه * فيقتل به *
 ولو جنى المال بر خطأ فمات لم تسقط قيمته عن مولا * ولو قتل المذ بر مولا * خطأ سعى في
 قيمته ولو عمد ا قتله الوارث او استسعا في قيمته ثم قتله درو *

* فصل فى غصب القر وغيره *

نطع يد عبد * فغصبه رجل * وسرى * فمات منه ضمن * الغاصب * قيمته اقطع وان قطع
 يد * وهو * في يد غاصب فمات منه برى * الغاصب اصير ورته متلفا فيصير مستردا *
 غصب عبد * مجبور متله فمات في يد * ضمن * لان المجبور مؤاخذ بافعاله لا باتواله الا بعد
 عتقه * مل بر جنى عند غاصبه * فرد * ثم جنى عند سيله * اخرى * ضمن السيل قيمته
 لهما * نصفين * ورجع * المولى * بنصف قيمته على الغاصب ودفعه * اى دفع المولى
 نصف قيمته * الى * ولى الجناية * الاول * لان حقه لم يجب الا ارا احم قائم *

ثم رجع * المولى * به علي الغاصب * لانه اخذ منه بسوء كان عند الغاصب * وبعبارة *
 بان جنين عند مولاه ثم عند غاصبه * لا يرجع * المولى علي الغاصب * به ثانيا * لان
 الجناية الاولى كانت في يد مالكه * والقن * في الفصلين * كما لم يوجع
 المولى يد فع العمل * نفسه * هنا وثمة * اي في الما بر * القيمة * كما مر * بل يرجع
 عند غاصبه فرده فغصب * ثانيا * فجنين عند * كان * علي * قيمته لهما ورجع
 بقيته علي الغاصب * لكونها عند * ودفع * المولى * نصفها * اي القيمة الاخوذة
 ثانيا * الي * ولي الجناية * الاول ورجع * المولى * بل لك النصف علي الغاصب *
 وام المولى في كلها كمل بر * غصب * رجل * صبي حرا لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه
 الذهاب به بلا اذن وليه * فمات * هن الحر * في يد * فجاء ارجع لم يضمن وان سات
 بصا عنقه او نهش حية فل يته دلي عاقلة الغاصب * استجسا نا لتسببه بنقله لمكان الصواعق
 او الحيات حتى او نقله لموضع يغلب فيه السمى والامراض فمن يتجب فيه الدية على العاقلة
 لكونه قتل تسببا له اية وغيرها قلت بقي لوزن السر الكبير لهذا : الاماكن تعين بان مقيد
 ولم يمكنه التحرر عنه ضمن وان لم يمنعه من حفظ نفسه لانه بتقصير وفسادكم صغير ككبير مقيد
 عناية * ولو غصب صبي اغاب عن يد * حرم * الغاصب * حتى يجمع به اذ لم يرد *
 خانية كما لو دخل امرأة رجل حتى وقعت الفرة بينهما فانه يرد بها ارتعوب
 خلاصة نه امر ختان * صبي ففعل * الختان ذلك به بقتل حشاه ومات الصبي * من
 ذلك * فعلى عاقلة اختيار نصيب دية وان لم يمت فعلى عاقلة دية وان لم يمت فعلى عاقلة دية
 ضمان الاجير وفي معايات الوصاية فله من ثمنه ان ماتت جميعه * نعم عليه اذا
 ماتت بالموت يشترط ان يكون حمل * صبي ابي دابة رول اسكنه * فمات الصبي * او يمتن
 منه تمير فمات كان على عاقلة من حمل دية * ابي دية * ابي * من يركب
 مثله او لا يركب وتسامه في الثانية * كصبي اودع عين اذنته * اي تذلل الصبي العمل
 المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته * وان اودع طعنا * بلا اذن وليه وان ساذرنا له في
 التجارة فانه لم يضمن * لانه سلكه عايه وقال يوسف والشافعي رح يضمن ركن الو
 اودع عين مستحضر ما لا فاستهلكه * فانه بعن عنقه وعند ابي يوسف والشافعي رح في

الجال وكفى الخلف لو اعمر او اقرضا ولو كان باذن او مأذونه ضمن بالاجماع كما
لو استهلك الصبي مال الغير بلا ودعة ضمنه للحال قلت وهذا كله لو اجهى عا قلا والا
فلا يضمن بالاجماع وتباعد في العناية والبرئانية عن الشيلي وممكن على خلاف ما في
المنقذ والهداية والريعي فليحفظ *

* باب القسامة *

هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا شرعا اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعلى
مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص سيأتي بيانه * ميت * حر ولو ذميا او مجنون
شربلا لية * به جرح او اثر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه او عينه وجده في محلة او *
وجد * بل نه او اكثره * من اى جانب كان * انصفه مع رأسه * والنصي وان ورد في البدن
لكن لاكثر جهم الكل حتى لو وجد اقل من نصفه ولو مع رأسه لا لثلا يؤدى لتكرار
القسامة في فتيل واحد وهو غير مشروع * ولم يعلم فاتله * اذ لو علم كان هو الخصم وسقط
القسامة * وادعى عليه القتل بل اهلها * اى الماتة كلهم * او * ادعى على * بعضهم
حلف خمسون رجلا منهم يثبت ادهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتله * بان يحلف كل
منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتله * لا * يحلف * الولي * وقال الشافعي رح ان كان ثمة
لوث استحلف الا ولىاء خمسين يميننا ان اهل المحلة قتلوه ثم يقضى بالدية على المدعى
عاليه وتضى ما لك رح بالقود لو الد عوى بالعمى * ثم نضى على اهلها بالدية * لا مطلقا
بل * ان وقعت الد عوى بقتل عم وان * وقعت الد عوى * بخطأ على * اى فيبقى
بالدية على * عواقلهم * كما في شرح المجمع معزيا للين خيرة والخاتمة ونقل ابن الكمال
عن المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم اى
في ثلث سنين وكل اقيمة القن نوح في ثلث سنين شربلا لية * وان لم يتم العد د كور
التلف عليهم اتم خمسين يميننا وان تم * العد د في ازاراجه البري نكراره لا ومن نكلى
منهم حبس حتى يحلف * علي الوجه المذكور هنا فان في دعوى القتل العمى اى في
الخطأ فيقضى بالدية على عاقلتهم ولا يحسبون ابن كمال معزيا للخاتمة ولو اقر على نفسه
او عبدا قبل اقراره ولو على غيره فصلى الولي سقط التليف عن اهل المحلة * ولا

قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به * لانه ليس
بقتيل لان القتل عرفا هو فانت الحيوة بسبب مباشرة الحيوانه مات حتف انفه والغرامة
تتبع فعل العبد * او يسيل دم من فمه او انفه او دبره او ذكره * لان الدم يخرج منها
عادة بلا فعل احد * خلاف الاذن والعين * او نصف منه * اى ولا قسامة في نصف
ميت * شق طولاً او اقل منه * اى من نصفه * ولو معه الرأس * لما مر * او على رقبته *
اى الميت * حية ملتوية * لان الظاهر انه مات بها بزازية * وما تم خلقه ككبير * اى
وجد سقط تام الخلقة به اثر الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظهيرة ما ينالقه * فان
ادعى الولي على واحد من غيرهم * كان ابراء منه لاهل المصلحة * سقطت * القسامة
عنهم * و * ان ادعى الولي * على معين منهم لا * تسقط وقيل تسقط * قتيل على
دابة معها سائق اوراق او راكب قد يته على عاقبته * دون اهل المصلحة لانه في يد
فصار كانه في دارة * ولو اجتمع * فيها * سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا
وان لم تكن منكاهم * عملا بيلهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدابة وقيل
لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها مشتغيا وبه جزم في الجوهرة * وان لم يكن معها
احد فالدية والقسامة على اهل المصلحة * التي فيها القتل على الدابة * وان مرت
دابة عليها قتيل بين قريتين * او قبيلتين * فعلى اقر بهما * لما روى انه عليه الصلوة
والسلام امر في قتيل وجد بين قريتين بان يدرع فوجد الى احد بهما اقرب بشبر فقطعي
عليهم بالقسامة ولو استويا فعليهما وقيل الدابة اتفاقي قهستاني * بشرط استماع الصوت
منهم * هكنا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرها منه وعبارة البرجندى نقلا
عن النكا في يسمعون صوته لانه يحل حقه الغوث فينسبون الى التقصير في النصرة * والا *
بان كان في موضع لا يسمع منه الصوت * لا * تلزمهم نصرة فلا ينسبون الى التقصير فلا
يجعلون قاتلين تقديرا * ويراعى حال المكان الذي وجد فيه القتل فان كان مملوكا يجب
القسامة على الملاك والدية على عاقبته * وكل الموقوف على ارباب معلومين لان
العبارة للملك والولاية كما افاده المصنف مستند اللؤلؤ النجدة والبنزارية قلت ويتبع
التصريح به في المتن تبعا للدرر وغيره لا غير المقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا

ملك فيه لحد ولا يد ولا فعلى ذى الملك واليد والمراد بالولاية واليد الخصوص ولو لجماعة
يحصون فلرعاة المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد بل ائع لكن سيجى وجوبها فى بيت
المال فتأمل والمراد باليد ايضا اليد المحققة واما الاراضى التى لهما ملك اخذها وال
ظلمها فينبغى ان يكون القتل فيها هـ والانه ليس على الغاصب دية قهستانى عن
الكرمانى فليحذر * وان مبا حاكمه فى ايدى المسلمين تجب الدية فى بيت المال *
لما ذكرنا انه اذا كان بحال يسمع منه الصوت يجب عليه الغرث كذا فى الولوالجية وفيها *
ولو وجد * قتيل * فى ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض منها * اى
من اهل القرية * فهى عليه * على رب الارض * لا على اهلها * اى القرية لان العبوة
للملك والولاية انتهت قلت فهذه اصرىح فى ان القرب انما يعتبر اذا وجد فى ارض مباحة
لا مملوكة ولا موقوفة لان تدبيره لاربابه وسمعى متنافته * وان وجد فى دار انسان
فعليه القسامة * ولو عاقلته حضورا دخلوا فى القسامة ايضا خلافا لابي يوسف رح ملتقى *
والدية على عاقلته * ان ثبت انها له بالحجة كما سيجى وكان له عاقلته والا فعليه *
وهى * اى الدية والقسامة * على اهل الخطة * الذين خط لهم الامام اول الفتح ولو
بقى منهم واحد * دون السكان والمشتريين * وقال ابو يوسف رح كلهم مشتركون *
فان باع كلهم فعلى المشتريين * بالاجماع * وان وجد فى دار بين قوم لبعض اكثر
فهمى على * عد * الرؤس * كالشفعة * وان بيعت ولم تقبض * حتى وجد فيها قتيل *
فعلى عاقلته البائع وفى البيع بخيار على عاقلته ذى اليد * خلافا لهما * ولا تعقل عاقلته
حتى يشهد الشهود انها * اى الدار التى فيها قتيل * لذى اليد * ولو هو القتل
كما سيجى ولا يكفى مجرد اليد حتى لو كان به لم تد عاقلته ولا نفسه درر معللا بانه لا يمكن
الاجاب على الورثة للموتة بشئ ثم الورثة يخلغونه فيكون الاجاب على الورثة للموتة لا للموتة كذا
قيل قلت وقد يقال لما كان هو لا يدى لنفسه فغيره بالاولى لقوة الشبهة فتأمل * وان *
وجد * فى الفلك فالقسامة * والدية درر * على من فيها من الركاب والملاحين *
اتفقا لانه فى ايدى بهم كالدابة * وكذا العجلة * حكمها كغلك * وفى مسجد محله
وشارعها * الناص باهلها كما فاده ابن الكمال مستند الليل ائع وقد حققه ملا خسر

واقره المصنف * على اهلها وسوق مملوك علي الملاك * وعند ابي يوسف رح على السكان
 ملتقى * وفي غيره * اى غير المملوك * والشارع الاعظم * هو النافذ * والسجن
 والجامع * وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحصرون *
 لا قسامة * ولا دية على احد ابن كمال * واما * الدية فى بيت المال * لان الغرم
 بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر على بيت المال * اذا كان نائيا * اى بعيدا * عن
 المحلات والا * يكن نائيا بل قريبا منها * فعلى اقرب المحلات اليه * الدية والقسامة
 لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية على اهل المحلة وكل اهل السوق
 النائي اذا كان من يسكنها فى الايام او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة
 والدية عليه لانه يلزمه صيانته ذلك الموضع فيوصف بالتصغير فيجب عليه موجب التقصير
 كما فى العناية معزى النهاية قلت وبه افتي المرحوم ابو السعود مفتى الروم واعتمد
 المصنف وان خلا عنه المتون لانه مصرح به فى غالب الفتاوى والشروح فليست بظن * ويهدى زلوة *
 وجل * فى بركة وفى وسط الغرات * اذا كان يمر به الماء لا محتسبا كما ينبغي اذ لا ين
 لاحد وتيل اذا كان موضع انبعاث مائه فى دار الاسلام تجب الدية فى بيت المال لانه
 فى ايدى المسلمين ابن كمال * وفى غيره غير نه هو ما يستحق به الشفعة * على اهله *
 لا اختصاصهم به * ولودت البرية مملوكة * او رقت * لا احد * كما مر * سوى * او كانت
 تربية من القرية * او الاخبية او الفسطاط بحيث يسمع منه الصوت * تجب على المالك *
 اذى اليه * وعلى اهل الترية * وانرب الاخبية زياعى * ولم يحتسب بالشط * او الترية
 او مربوطا او ملقى على الشط * فعلى اتراب * الواضع اليه من * القرية * والا صار * د فى
 الثانية والاراضى واقره المصنف * اذا كان بصل صوت دل الارض والقرى اليه
 والا لا * كما مر * وان النقل قوم بالسيوف فاجلوا * اى تعز قوا * عن قتيل * على اهل
 المحلة * لان حفظهم عليهم * الا ان يدعى الزل على اولئك او يدعى * على * معين
 منهم * فلم يكن على اهل المحلة شئ ولا دلى ازلت حتى يمر من لان * عوى
 لا ينبت الحق ويرعى اهل المحلة لان * حجة عليه * وسختلف * على صينة اسم المجهول *
 قال قتله زيد حاف بالله دانت ولا يرتد * تا لا غير * ولا يقبل قوله فى حق من

يَزْعَم أَنَّهُ قَتَلَهُ * وَبَطَلَ شَهَادَةُ بَعْضِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِقَتْلِ غَيْرِهِمْ * خَلَا فَالْهَمَا * أَوْ * بِقَتْلِ *
وَاحِدٍ مِنْهُمْ * بَعِيْنُهُ لِلْمَتَّهَمَةِ * وَمِنْ جَرَحٍ فِي هِيْئِ الْقَتْلِ * مِنْهُ * فَبَقِيَ ذَا فِرَاشٍ حَتَّى مَاتَ
فَالِدِيَّةُ وَالْقَسَامَةُ عَلَى * ذَلِكَ * الْحَيِّ * خَلَا فَالْأَبَى يُوسُفُ رَحَ فُلُو مَعَهُ جَرِيحٌ بِهِ رَمَقَ
فَحْمِلُهُ آخِرَ لَاحِلِهِ فَمَكَثَ مَدَّةً لَمْ يَضْمَنْ الْحَامِلُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحَ وَفِي قِيَاسِ قَوْلِ
أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ يَضْمَنْ * وَفِي رَجُلَيْنِ بِلَا ثَالِثٍ وَجَدَ أَحَدَهُمَا قَتِيلًا ضَمِنَ الْآخَرَ * لِأَنَّ
الظَّاهِرَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ * وَبِئْسَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ خَلَا فَالْحَمَلُ رَحَ * وَفِي
قَوْلِ قَرِيْبَةٍ لَامْرَأَةٍ كَرَّرَ الْحَلْفَ عَلَيْهَا وَتَدْعِي عَاقِلَتَهَا * وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحَ الْقَسَامَةُ
عَلَى الْعَاقِلَةِ أَيْضًا قَالِ الْمُتَأَخِّرُونَ وَالْمَرْأَةُ تَدْخُلُ فِي التَّحْمِلِ مَعَ الْعَاقِلَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ
كَذَلِكَ فِي الْمَلْمُوعِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ * وَأَنْ وَجَدَ * قَتِيلًا * فِي دَارِ نَفْسِهِ فَالِدِيَّةُ
عَلَى عَاقِلَتِهِ وَرِثَتُهُ * عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ * وَعِنْدَ هُمَا وَزَوْفٍ لَا شَيْءَ فِيهِ * أَيْ فِي الْقَتِيلِ
الْمَلِكُ كُورٌ * وَبِهِ يَفْتَنُ * كَذَلِكَ أَذْكَرُهُ مَلَاخِصُ رَوَيْتِهِمَا لِمَارِجِهِ صَدِّ الشَّرْبَةِ وَتَبَعُهُمَا الْمَصْنُفُ وَخَالِفُهُمُ
ابْنُ الْكَمَالِ فَقَالَ لَهُمَا إِنَّ الدَّارِفِيَّ هُوَ حَمِيْنٌ وَجَدَ الْجَرَحَ فَيَجْعَلُ كَأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ فَيَكُونُ هَذَا
وَلَهُ أَنَّ الْقَسَامَةَ إِنَّمَا تَجِبُ بِظَهْرِ الْقَتْلِ وَحَالِ ظَهْرِهِ الدَّارِ لَوْرَثَتِهِ فَلْيَبْتِغِ عَاقِلَتَهُمْ لَا يَقَالُ
الْعَاقِلَةُ إِنَّمَا يَتَحْمَلُونَ مَا يَجِبُ عَلَى الْوَرِثَةِ تَخْفِيفًا لَهُمْ وَلَا يُمْكِنُ إِلَّا بِجَابِ عَلَى الْوَرِثَةِ لِلْوَرِثَةِ لِأَنَّ
الْإِجَابَ لَيْسَ لِلْوَرِثَةِ بَلْ لِلْمَقْتُولِ حَتَّى يَقْضِيَ مِنْهُ دِيُونُهُ وَتَنْفُلُ وَصَايَا هُمْ بِخَلْفِهِ الْوَارِثُ فِيهِ وَهُوَ
نَظِيرُ الصَّبِيِّ وَالْمَتَوَدِّعِ أَنْ تَقْتُلَ أَبَاهُ نَجِبُ الدِّيَّةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَتَكُونُ مِيرَاثًا لَهُ فَتَنْبِهُ * وَلَوْ وَجَدَ
فِي أَرْضٍ مَوْقُوفَةً أَوْ دَارَ كُنْزٍ لَكَ * يَعْنِي مَوْقُوفَةً * عَلَى أَرَبَابٍ مَعْلُومَةٍ فَالْقَسَامَةُ عَلَى الدِّيَّةِ عَلَى
أَرَبَائِهِمْ لِأَنَّ تِلْكَ بَيْتُهُمْ * وَأَنْ كَانَتْ * الْأَرْضُ أَوْ الدَّارُ * مَوْقُوفَةً عَلَى الْمَسْجِدِ فَهِيَ كَمَا لَوْ وَجَدَ
فِيهِ * أَيْ فِي الْمَسْجِدِ زَيْلَعِي وَدَرَرُوسَرَا حِيَّةٌ وَغَيْرُهَا وَقَدْ قَتَلَ مِنْهَا قَتْلًا وَالتَّقْيِيلُ يَكُونُ الْأَرَبَابُ
الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ مَعْلُومِينَ لِيُخْرَجَ غَيْرُ الْمَعْلُومِينَ كَمَا لَوْ كَانَ وَقَفًا عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ
أَنَّ الدِّيَّةَ تَكُونُ فِي بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّهُ حَاجٌّ يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ مَا أَعْلَى الْمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ فَاشْبَهَ الْجَمَاعَ
قَالَ الْمَصْنُفُ بِحَثٍّ * وَلَوْ وَجَدَ فِي مَعْسَكٍ فِي فَلَاذْغِيرٍ مَمْلُوكَةً فِي خِيْمَةٍ وَالْفُسْطَاطَ عَلَى مَنْ
يَسْكُنُهَا وَفِي خَارِجِهَا * أَيْ الْخِيْمَةَ وَالْفُسْطَاطَ * أَنْ كَانُوا * أَيْ سَاكِنُوا خَارِجَهُمَا * تَبَاثُلَ
عَلَى قَبِيلَةٍ وَجَدَ الْقَتِيلَ فِيهَا وَلَوْ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ كَانَ حُكْمُهُ كَمَا مَرَّ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ * وَلَوْ نَزَلَا

جملة مختلفة من فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية ملتقى * فلو كانت الارض التى نزل فيها العسكر * مملوكة فعلى المالك * بالاجماع لانهم سكان ولا يزاحمون المالك فى القسامة والدية درر لكن فى الملتقى خلا فالابى يوسف رح فتنبه * و فيها * ولو وجد فى قرية لا يتام لم يكن على الايتام قسامة وهى على عاقلتهم * لانهم ليسوا من اهل اليمين * وان كان فيهم مدرك فعليه * لانه من اهل اليمين ولو البية فروع لو وجد فى دار صبي او معتوه فعلى عاقلتها ولو فى دار ذمي حلف خمسين ويدى من ماله ولو تعاقلوا فعلى عاقلتها ولو مر رجل فى محلة فاصابه سهم او حجر ولم يد ر من اين ومات منه فعلى اهل المحلة القسامة والدية سراجية وفى الثانية وجد بهيمة او دابة مغنولة فلا شئ فيها وان وجد مكاتب او مدبر او ام ولد قتيل في محلة فالقسامة والقيمة على عواقلهم فى ثلث سنين ولو وجد العبد قتيل في دار مولاه فهى دار المولى فقيمة على مولاه لغرمائه حاله والا مكاتب فقيمة على مولاه مؤجلة ولو وجد المولى قتيل في داره ذونه مد يونا ولا فعلى المولى ولو وجد الحر قتيل في دار ابيه او امه او المرأة في دار زوجها القسامة والدية على العاقل ولا يحرم من الميراث والله تعالى اعلم *

* كتاب المعاقلة *

هى جمع معقلته * بفتح فسكون فضم * وهى الدية * وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك اى تمسكها ومنه 'لعقل لانه يمنع القبائح' * والعاقله اهل الديوان * وهم العسكر وعند الشافعى رح اهل العشيرة وهم العصبات * لمن هو منهم فتجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل * خرج ما انقلب ما لا يصلح * وشبهة قتل الاب ابنه عمل ابيه فى ماله كما مر فى الجنايات * فتؤخذ من عطاياهم * او من اراضيهم والفرق بين العطية والرزق ان الرزق ما يغرض فى بيت المال بقول الحاجة والكفاية مشاهرة او مياومة والعطاء ما يغرض فى كل سنة لا بقول الحاجة بل لصبر وعناؤه فى امر الدين * فى ثلث سنين * من وقت القضاء وكل ما يجب فى مال القاتل عمل ابان قتل الاب ابنه يؤخذ فى ثلث سنين عندنا وعند الشافعى يجب حالا * فان خرجت العطايا فى اكثر من ثلث سنين * او اقل تؤخذ منه * لحصول المقصود * وان لم يكن * القاتل * من اهل الديوان فعاقلته

قبيلته * واقاربه وكل من يتناصر صوبه تنوير البصائر * وتقسم * الدية * عليهم في ثلث سنين * ثم السنين بمعنى العطيات قهستانى فليحفظ * لا يؤخذ في كل سنة ادرهم او درهم وثلث ولم تزد على كل واحد من كل الدية في ثلث سنين على اربعة * على الاصح * فان لم تسع القبيلة لك ضم اليهم اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات والقاتل * عندنا * كاحد هم ولو * القاتل * امرأة او صبيا او مجنونا * فيشاركهم على الصحيح زيلعي * وعائلة المعتق قبيلة سيده ويعقل عن مولى الموالاة مولاة وقبيلة مولاة * اعلم انه * لا تعقل العاقلة جناية عبد ولا عمل * وان سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمدا كما مر * ولا ما لزم بصلح او اعتراف * ولا ما دون نصف عشر الدية لقوله عليه الصلوة والسلام لا تعقل العواقل عمدا ولا عبد او لا صلحا ولا اعترافا ولا ما دون ارش الموضحة بل الجاني * الا ان يصد قوه في اقراره او تقوم حجة * وانما قبلت البينة هنا مع الاقرار مع انها لا تعتبر معه لانها تثبت ما ليس يثبت باقرار المدعي عليه وهو الوجوب على العاقلة * ولو تصادق القاتل والولياء المقتول على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلته بالبيعة وكذا بهما العاقلة فلا شيء عليها * اى على العاقلة لان تصادقهما ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لان تصادقهما حجة في حقهما زيلعي واعلم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كان صبيا فالخصم ابوه خانية قلت يؤخذ من قوله الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة الفتوى وهى ان صبيا فقا عين صبية فماتت فاراد وليها تحليف العاقلة على نفي فعل الصبي والجواب انه لا يحلف لان ذلك فرع صحة الدعوى وهى غير متوجهة على العاقلة وبقي هنا شيء وهو ان العاقلة لو اقر وبفعل الجاني هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضي عليهم بالدية ام لا فان قلت نعم ينبغي ان يجرى الحلف في حقهم لظهور فائده قاله المصنف بحثا فيحذر * وان جننى حر على نفسه عبد خطاء فهى على عاقلته * يعنى اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل اطراف العهد وقال الشافعى رح لا تتحمل النقس ايضا * ولا يلد خل صبي وامراه ومجنون في العاقلة اذ لم يتناصروا * يعنى لو القاتل غيرهم والا فليد خلون على الصحيح كما مر * ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بعكسه * لعدم التناصر * والمكفار يتعاقلون فيما

بينهم وان اختلفت مللهم * لان الكفر كله ملّة واحدة يعني ان تناصر واوالا نفى ماله
 في ثلث سنين كما اسلم كما بسطة في المجتبى * واذا لم يكن للقاتل عاقلة * كقبط وحرابي
 اسلم * فالدّية في بيت المال * في ظاهر الراية وعليه الفتوى درر وبنازية وجعل الزيلعي
 رواية وجوبها في ماله رواية شاذة قلت وظاهر ما في المجتبى عن خوارزم من ان تناصرهم
 قد انعدم وبيت المال قد انهدم يرجع وجوبها في ماله فيودى في كل سنة ثلثة دراهم
 او اربعة كما نقله في المجتبى عن الناطقى قال وهذا حسن لا بد من حفظه واقره
 المصنف فليحفظ نقل وقع في كثير من المواضع انها في ثلث سنين فانهم وهذا اذا كان *
 القاتل * مسلماً * فلو ذميا ففي ماله اجماعاً بنازية * ومن له وارث معروف مطلقاً *
 ولو بعيداً او محروماً بقر او كفر * لا يعقله بيت المال * وهو الصحيح كما بسطه في الثانية *
 ولا عاقلة للعجم * وبه جزم في الدرر قاله المصنف لعدم تناصرهم وقيل لهم عواقل
 لانهم يتناصرون كالاساكفة والصياد بن والصرايين والسراجين فاهل ملة القاتل
 وصنعتة عاقلته وكذا لك طلبه العلم قلت وبه افتي الحلواني وغيره خاتمة زاد في المجتبى
 والحاصل ان التناصر اصل في هذا الباب ومعنى التناصر انه اذا حربه امر قاموا معه
 في كفايته وتماه فيه وفي تنوير البصائر معزى الحافضية والحق ان التناصر فيهم بالعرف
 فهم عاقلته الخ فليحفظ واقره القمستانى لكن حرر شيخنا الحانوتى ان التناصر منتف
 الآن لغلبة الحسد والبغض وتمني كل واحد المكروه لصاحبه فتنبه قلت وحيث لا قبيلة
 ولا تناصر فالدية في ماله او بيت المال والله تعالى اعلم بالصواب *

* كتاب الوصايا *

يعم الوصية والايصاء يقال اوصى الى فلان اى جعله وصياً والاسم منه الوصاية وسبب
 في باب مستقل واوصى لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فتح * هي تملك مضاف الى
 ما بعد الموت * عينا كان او دينا قلت يعني بطريق التبرع ليخرج نحو الاقرار بالدين فانه
 نافذ من كل المال كما سيجى ولا ينافيه وجوبها لحقه تعالى فتأمل * وصى * طلى ما في المجتبى
 اربعة اقسام * واجبة بالركوة * والكفارات * وفدية * الصيام والصلوة التى فطر فيها *
 ومباحة لغنى ومكرهة لاهل فسوق * والا فمستحبة * ولا تجب للوالدين والاقرين لان

آية البقرة منسوخة بآية النساء * سببها * ما هو * سبب التبرعات وشرائطها كون
الموصى اهلا للتمليك * فلم تجز من صغير ومجنون ومكاتب الا اذا صاف لعنقه كما سيجيى *
وعلم استغرائه بالدين * لتقدمه على الوصية كما سيجيى * وكون * الموصى له حيا
وقتها * تحقيقا وتقديرا ليشتمل الحمل الموصى له فانهم فانه به يسقط ايراد الشر بلاية
* وكونه * غير وارث * وقت الموت * ولا قاتل * وهل يشترط كونه معلوما
قلت نعم كما ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الآتي * وكون * الموصى به قابلا
للملك بعد موت الموصي * بعقل من العقود مالا او نفعا موجودا للحال ام معد وما وان
يكون بمقدار الثلث * وركنها قوله اوصيت بكذا لفلان وما يجزى مجرا من
الالفاظ المستعملة فيها * وفي البطلان ركنها الايجاب والقبول وقال زفر رح الايجاب
نقط قلت والمراد بالقبول ما يعم الصريح والدلالة بان يموت الموصى له بعد موت الموصى
بلا قبول كما سيجيى * وحكمها كون الموصى به ملكا جديدا للموصى له * كما في الهبة
فيلزم منه استبراء الجارية الموصى بها * وتجاوزا لثلث الاجنبى * عند عدم المانع *
وان لم يجز الوارث ذلك لا لزيادة عليه الا ان تجيز ورثته بعد موته * فلا تعتبر اجازتهم
حال حيوته اصلا بل بعد وفاته * وهم كبار * يعني يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت
لا وقت الوصية على عكس اقرار المريض للوارث * وتثبت باقل منه * ولو * عند غني ورثته
او استغنائهم بخصتهم كتركها * اى كماند بتركها * بلا احد هما * اى غني او استغناء
لانه حصة وصلة * وتوخر عن الدين * لتقدم حق العبد * وصحت باكل عند
عدم ورثته * ولو حكما كمستأمن لعدم المزارح * وملوكه بثلت ماله * اتفاقا
وتكون وصية بالعتق فان خرج من الثلث فيها والاسعى فى بقية قيمته وان فضل
من الثلث شئ فهو له * وبكنا نير او دراهم مرسله لا * تصح في الاصح كما لا تصح
بعين من اعيان ماله * وصحت لمكاتب نفسه او لم برة او لام ولد * استحسانا لا
لمكاتب وارثه * وصحت * للحمل وبه * كقوله اوصيت بحمل جاريتي اود ابنتي هذه
لفلان ثم انما تصح * ان ولد * الحمل * لا قل من ستة اشهر * لوزوج الحامل حيا ولو
ميتا رهى معتق حين الوصية فلا قل من سنتين بل ليل ثبوت نسبه اختيا روجوهرة ولا فرق

بين الآدمي وغيره من الحيوانات فلو اوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح ومدة
الحمل للآدمي ستة اشهر وللغيل احدى عشرة سنة وللابل والخيول والحمار سنة وللبقرة
تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر وللسنور شهران وللكلب اربعون يوما وللطير احدى وعشرون
يوما فهستانى معزيا للاستيفاء * من وقتها * اى وقت الوصية وعليه المتون وفي النهاية
من وقت موت الموصى وفي الكافى ما يفيد انه من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان
به زاد فى الكنز ولا تصح الهبة للحمل لعد م قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقبض عنه زيلعى
وغيره فلو صالح ابو الحمل عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية للاب علي الجنين ولوالجدة
قلت وبه علم جواب حادثة الفتوى وهى انه ليس للرصى ولو مشتارا التصرف فيما وقف
للحمل بل قالوا الحمل لا يلي ولا يولى عليه * وصحت بالامة الاحملها * لما تفرزان كل ما
صح افراده بالعقد صح استثناء منه وما لا فلا * ومن المسلم للدمى وبالعكس لا حرمى
فى دارة * قيل بن اريه لان المستأمن كالدمى كما افاده الماخسر وبهذا قلت وبه صرح
الحل ادى والزيلعى وغيرهما وسيجيئ متنافي وصايا الدمى * ولا لوارثه وفاتله مباشرة *
لا تسبها كما مر * الا باجازه ورثته * لقوله عليه الصلوة والسلام لا وصية لوارث الا ان
يجوزها الورثة يعنى عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر الحديث وسنحققه * وهم كما رثه عقلاء
فلهم تجز اجازة صغيرة ومجنون واجازة المريض كابتناء وصية ولو اجاز البعض ورد البعض
جاز على المجيز بقدر حصته * او يكون القتال صبيا او مجنونا * فتجوز بلا اجازة لانها ليسا
اهلا للعقوبة * ولم يكن له وارث سواء * كما فى الثانية اى سوى الموصى له القاتل والوارث
حتى لو اوصى لزوجته او هي له ولم يكن ثمه وارث آخر تصح الوصية ابن الكمال زاد في
المجبية فلو اوصت لزوجها بالنصف كان له الكل قلت وانما قيدوا بالزوجين لان غيرهما
لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل برد ارحم وقد قد مناه فى الاقراره عزيا للشربلالية
وفي فتاوى النوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا اسرته فان لم تميز
فلها السدس والباقي للموصى له لان له الثلث بلا اجازة فبقي الثلثان فلها ربعهما وهو
سدس الكل ولو كان مكانها زوج فان لم يجز فله الثلث والباقي للموصى له * ولا عن صبي
غير مميز اصلا * ولو فى وجوه الخير خلا فاللشافعي رح * وكذا * لا تصح * من مميز الا

فى تجهيزه وامر د فنه * فمجزا استحسا نا وعليه تحمل اجازة عمر رضى الله عنه لوصية
 يافع يعنى المراقق * وان * وصية * مات بعد الادراك ارضا فيها اليه * كان ادركت
 فثلثي لغلان لم تجز لقصور ولا يته فلا يملكه تنجيزا او تعليقا كما في الطلاق بخلاف
 العبد كما افاده بقوله * ولا من عبد ومكاتب وان ترك * المكاتب * وفاء * وقيل عند
 هاتصح في صورة ترك الوفاء درر * الا اذا اضافها * كل منهما وعبارة الد ر اضافها *
 الى العتق * فتصح لزوال المانع وهو حق المولى * ولا من معتقل اللسان بالاشارة الا اذا
 امتدت عقلته حتى صار له اشارة معهودة فهو كخرس * وقد ر الامتداد سنة وقيل ان
 امتدت لموته جازا قراره بالاشارة والاشهاد عليه وكان كخرس قالوا وعليه الفتوى
 درر وسيجي في مسائل شتى * وانما يصح قبولها بعد موته * لان او ان ثبوت حكمها
 بعد الموت * فبطل قبولها وردها قبله * وانما تملك بالقبول * الا اذا مات موصيه ثم
 هو بلا قبول فهو * اى المال الموصى به * لورثته * بلا قبول استحسا نا كما مروكنا
 لو اوصى للجنين يدخل فى ملكه بلا قبول استحسا نا لعدم من يلي عليه ليقبل عنه
 كما مر * وله * اى للموصى * الرجوع عنها بقول صريح او فعل يقطع حق المالك
 عن الغصب * بان يزيل اسمه واعظم منافعه كما عرف في الغصب * او * فعل * يزيد في
 الموصى به ما يمنع تسليمه الابه كالتسويق * الموصى به * بسمن والبناء * في الدار
 الموصى بها بخلاف تجصيصها وهدم بنائها لانه تصرف فى التابع * وتصرف * عطف
 على بقول صريح وعطف ابن الكمال تبعاً للدرر بار وعليه فهو اصل ثالث في كون فعله
 يفيد رجوعه عنها كما يفيد متن الدرر فتدبر * يزيل ملكه * فانه رجوع عاد لملكه
 ثانياً لا * كالباع والهبة * وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تميزه * لا * يكون
 راجعاً * بغسل ثوب اوصى به * لانه تصرف فى التبع واعلم ان التغير بعد موت الموصى
 لا يضر اصلاً * ولا يحجودها * درر وكنز ورواية وفى المجمع به يفتي ومثله فى العينو
 ثم نقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفى السراجية وعليه الفتوى واقره المصنف
 وكذا * لا يكون راجعاً بقوله * كل وصية اوصيت بها فحرام او ربوا واخرتها بخلاف
 قوله * تركتها * بخلاف قوله * كل وصية اوصيتها فهي باطلة اذ لا وصية

لزيد فهو لعمره واولفان وارثي * فكل ذلك رجوع عن الاول وتكون لوارثه
 بالا جازة كما مر * ولو كان فلان * الآخر * ميتا وقتها فالاولى من الوصيتين بحالها *
 لبطلان الثانية ولو حيا وقتها فمات قبل الموصي بطلت الاولى بالرجوع والثانية بالموت *
 وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعدهما * اى بعد الهبة والوصية لما تقرر انه يعتبر
 لجواز الوصية كون الموصى له وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية * بخلاف
 الاقرار * لانه يعتبر كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار فلو اقر لها فنكحها
 فمات جاز * ويبطل اقراره ووصيته وهبته لابنه كافر او عبدا * او مكاتبا * ان اسلم
 او اعتق بعد ذلك * لقيام البنوة وقت الاقرار فيورث تهمة الايثار * وهبة مقعد ومغلول
 وراشل ومسلول * به علة السل وهو قرح في الرئة * من كل ماله ان طالعت مدته *
 سنة * ولم يخف موته منه والا * تطل وخيف موته * فمن ثلثه * لانها امراض مزمنة
 لا قاتلة قيل مرض الموت ان لا يشرح لسوائج نفسه وعليه اعتمل في التجريد بزيادة والمختار
 انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش قهستاني عن هبة الذخيرة *
 واذا اجتمع الوصايا قدم الغرض وان اخبره الموصى وان تساوت * قوة * قل م ما قدم اذا
 ضاق الثلث عنها * قال الزيلعي كفارة قتل وظهار ويمين مقعدة على الفطرة لوجوبها
 بالكتاب دون الفطرة والى الاضحية لوجوبها اجما عا دون الاضحية وفي القهستاني
 عن الظهيرية عن الامام الطواويسى بيد أب كفارة قتل ثم يمين ثم ظهار ثم انطار ثم النذر ثم
 الفطرة ثم الاضحية وقد مر العشر على الشراج وفي البرجندى من هب اى خنيغة رح
 آخر ان حج النقل افضل من الصلوة * اوصى بحج * اى حجة الاسلام * احج عنه راكبا *
 فلم تبلغ النفقة * من بلد * فقال رجل انا احج عنه بهذا المال ماشيا لا يجزيه قهستاني معزى بالتممة
 فلمن بلد * ان كفى نفقته ذلك والا فمن حيث تكفى وان مات حاج فى طريقه ووصى بالحج
 عنه يحج من بلد * راكبا وقالا من حيث مات استحسانا هه اية ومجتبى وعلمنى قلت ومغاده
 ان قوله قياس وعليه المتون فكان القياس هنا هو المعتمل فانهم * ان بلغ نفقته ذلك والا فمن
 حيث تبلغ * ومن لا وطن له فمن حيث مات اجما عا * اوصى بان يشتري بكل ماله عبدا
 فيعتق عنه * عن الموصى * ولم تجز الورثة بطلت كل اذا اوصى بان يشتري له عبدا بالف

درهم وزاد الالف على الثلث * وقال لا يشتري بكل الثلث في المسئلتين مجمع * مريض
 اوصى بوصايا ثم برى من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل ان مت
 من مرضي هذا نقل اوصيت بكذا * كذا في الخانية * اوصى بوصية ثم جن ان اطبق
 الجنون * حتى بلغ ستة اشهر * بطلت والا لا * وكذا الوارث ثم اخذ بالوصي فصار
 معتوها حتى مات بطلت خانية * اوصى بان يعا زبنته من فلان او بان يسقى عنه الماء
 شهرا في الموسم اوفى سبيل الله فهو باطل * في قول ابي حنيفة رح خانية * قالوا وصي
 بهذا التبن لرب فلان * فان الوصية باطلة ولو قال يعلف بها ذاب فلان جاز ولو
 اوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جاز ويطل بيعها ولو اوصى بسكنى داره
 لرجل ولا مال له سواها جاز وله سكناها ما دام حيا وليس للوارث بيع ثلثيها وقال ابو
 يوسف رح له ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضا ويغز الثلث للوصية خانية * ولو اوصى
 بقطنه لرجل ويحبه لا خروا وصى بلحم شاه معينة لرجل ويطلها لا خروا وصى بكنطة
 في سنبليها لرجل وباتين لا خروا وصى بكنطة لرجل * وعلي الوصية لهما * وعلي الوصية لهما ان يدرس
 ويسلخ الشاة * اوصى بثلث ماله لبنت المقدس جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس
 وفي سراجيه ونحوه * قالوا وهذا يغفل جو از النفقة من وقف المسجد علي قناديله
 وسرجه وان يشتري بن لك الزيت والنفط للقناديل في رمضان خانية وفي المجتبي
 اوصى بثلث ماله للكهنة جاز ويصرف لفقراء الكعبة لا غير وكذا للمسجد والمقدس وفي
 الوصية لفقراء الكوفة جاز لغيرهم وفي الخانية اوصى بعمارة المسجد ويؤذن فيه
 جاز ويكون كسبه لوارث الوصى ولو اوصى بثلث ماله لعمال البر لا يصرف ثلثه
 لبناء السجن لان اصلاحه علي السلطان * اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس
 ثلاثة ايام فالوصية باطلة * كما في الخانية عن ابي بكر البلخي رح وفيها عن ابي جعفر
 رح اوصى باتخاذ الطعام بعد موته ويطعم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث
 ويحل لمن طال مقامه ومسافته لا لمن لم يطل ولو فضل طعام ان كثيرا يضمن والا لا انتهى
 قلت وحمل المصنف الاول على طعام يجتمع له النائحات بقية ثلاثة ايام فتكون وصية لهم
 فبطلت والنائي على ما كان لغيره من قروح اوصى بان يصلى عليه فلان او يحمل

بعد موته الى بلد آخر اويكفن في ثوب كذا اويطين قبره اويضرب على قبره قبة او لمن
يقرا عند قبره بشي معين فهي باطلة سراجية وسنحقة اوصى بثلاث ماله لله تعالى فهي باطلة
وقال محمد رح تصرف لوجوه البر قال اوصيت لغلان بالف وهو عشر مالى لم يكن له الا
الالف وفي اوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو الف فاذا فيه الغان ودنا نيمرو
جواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتبى قال ملك يونه اذا مت فانت برئ من ديني عليك
صحت وصيته ولو قال ان مت لا يبرأ للمخاطرة يدخل المجنون في الوصية للمرضي وفي
الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلاد نارا ووصى للعقلاء يصرف
للعلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة فتنبه واعلم ان الوصية في يد الموصي
او ورثته بمنزلة الوديعة سراج *

* باب الوصية بثلاث المال *

اذا اوصى بثلاث ماله لزيد ولاخر بثلاث ماله ولم تجز فثله لهما * نصغس اتفاقا * وان
اوصى * بثلاث ماله لزيد و * لاخر بسدس ماله فالثالث بينهما * اتلا ثا اتفاقا * وان
اوصى لاحد هما بجميع ماله ولاخر بثلاث ماله ولم تجز * الورثة ذلك * فثله بينهما نصغان *
لان الوصية باكثر من الثلث اذا لم تجز تقع باطلة فيجعل كانه اوصى لكل بالثلث فينصف
وقالا ارباعا لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل في الثامين يحصل اربعة يجعل
ثلث المال * ولا يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة رح * المراد بالضرب
المصطلح بين الحساب فعند سهام الوصية اثنان فاضرب نصف كل في الثلث يكون سدس
فلكل سدس المال وعند ما اربعة كما قد منا * الا في * ثلث سدس اهل وهي * المتباذو
السعاية والدراهم المرسله * اى المطلقة غير المقيده بثلاث اونصف اوتنحوها ومن صور
ذلك ان يوصي لرجل بالف درهم مثلاً او ثمانية في بيع بالف درهم او يوصى بعق عبد قيمته
الف درهم وهي ثلثا ماله ولاخر بثلاث ماله ولم تجز فالثالث بينهما اتلا ثا اجماعا * وبمثل
نصيب ابنه صحت * له ابن اولا * ونصيب ابنه لا * لوله ابن موجود وان لم يكن له
ابن صحت عناية وجوهرة زاد في شرح التكملة وصار كما لو اوصى بنصيب ابن لو كان انتهى
وفي المجتبى ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى ونقل المصنف عن السراج

ما يخالفه فتنبه * وله * في الصورة الاولى * ثلث ان اوصى مع ابنين * ونصف مع ابن
 واحد ان اجاز ومثلهم البنات والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزاد
 مثله على سهام الورثة مجتبى * وبجزء اوسهم من ماله فالبيان الى الورثة * يقال لهم اعطوه
 ما شئتم ثم التسوية بين الجزء والسهم عرفنا واما اصل الرواية فبخلافه * وان قال سدس
 مالى له ثم قال ثلثه له واجاز واله ثلث * اى حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول
 السدس فى الثلث مقد ما كان او مؤخر اخذوا بالمتيقن وبهذا اندفع سؤال صدر الشريعة
 واشكال ابن الكمال * وفى سدس مالى مكررا له سدس * لان المعرفة قد اعيدت
 معرفة * بثلاث د راصمه او غنمه او ثيابه * متفاوتة ولومتحدة فكالد راصم * اوعبيد ان
 هلك ثلثاه فله * جميع * ما بقى فى الاولين * اى الد راصم والغنم ان خرج من ثلث باقى
 جميع اصناف ماله اخي جلى * وثلث الباقي فى الآخرين * اى الثياب والعبيد وان
 خرج الباقي من ثلث كل المال * وكالاول على متحد الجنس كمكيل وموزون * وثياب
 متحد وضابطه ما يقسم جبرار كالثاني كل مختلف الجنس وضابطه ما لا يقسم جبرار * وبالف
 وله دين * من جنس الالف * وعين فان خرج * الالف * من ثلث العين دفع اليه
 والا * يخرج * فنلت العين * يدفع له * وكلما خرج * شئ * من الدين دفع اليه ثلثه
 حتى يستوفى حقه * وهو الالف * وبنلته لزيد وعمر ووصو * اى عمرو * ميت لزيد كاه *
 اى كل الثلث والاصل ان الميت والمعدوم لا يستحق شيئا فلا يزاحم غيره وصار * كما لو
 اوصى لزيد وجد ارصد اذا خرج المزاحم من الاصل اما اذا خرج * المزاحم * بعد صحة
 الايجاب يخرج بحصته * ولا يسلم للآخر كل الثلث اثبتت الشركة * كما لو قال ثلث مالى
 لفلان وفلان ابن عبد الله ان مات وهو فقير فمات الموصى وفلان ابن عبد الله غنى كان
 لفلان نصف الثلث * وكذا الومات احد هما قبل الموصى وفروعه كثيرة * واصله المعول
 عليه انه متى دخل فى الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة فى حق الآخر
 متى لم يدخل فى الوصية لفقد الاهلية كان الكل للآخر * ذكره الزيلعي * وقيل العبرة
 لوقت موت الموصى * واليه يشير كلام الد رر تبعا للكا فى حيث قال اوله ولولد بكر فمات ولد
 قبل موت الموصى النج لكن قول الزيلعي فيهما ما اذا خرج المزاحم بعد صحة الايجاب

الخ صريح في اعتبار حالة الايجاب وقيل فيه روايتان * ولو قال بين زيد وعمر * وهو
 ميت * لزيد نصفه * لان كامة بين توجب التنصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله
 نصفه ايضا * وبثلثه وهو * اى الموصى * فقير * وقت وصيته * له ثلث ماله عند موته *
 سواء * اكتسبه بعد الوصية او قبلها * لما تقرر ان الوصية ايجاب بعد الموت * اذ لم يكن
 الموصى به عينا او نوعا معيناً اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله كثلث غنمه فهلكت قبل موته
 بطلت * لتعلقها بالعين فتبطل بغواتها وان اكتسب غيرها * ولولم يكن له غنم عند الوصية
 فاستفادها * اى الغنم * ثم مات صحت * في الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال * ولو
 قال له شاة من مالى وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف * قوله * له شاة من غنمى ولا
 غنم له * يعنى لا شاة له فانها تبطل وكذا الولم يصفها لماله ولا غنم له وقيل تصح * وكذا
 الحكم فى كل نوع من انواع المال كالبقر والذئب ونحوهما * زيلعي * وبثلثه لاسمات
 اولاده وهن ثلث وللفقراء والمساكين * اى امهات الاولاد * ثلاثة اسهم من خمسة
 وسهم للفقراء وسهم للمساكين * وعند محمد رح يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء والمساكين جمع
 واقله اثنان قلنا ال الجنسية تبطل الجمعية * وبثلثه لزيد وللمساكين لزيد نصفه ولهم
 نصفه * وعند محمد رح اثلثا كامر * ولو اوصى بثلثه لزيد وللفقراء والمساكين قسم اثلثا * عند
 الامام وانصافا عند ابى يوسف رح واخماسا عند محمد رح اختيار * ولو اوصى للمساكين
 كان له صرفه الى مسكين واحد * وقال محمد رح لاثنين على مامر فلا يجوز صرف ماله للمساكين
 لا قل من اثنين عند * والخلاف فيما اذا لم يشر للمساكين فلو اشار لجماعة وقال املت مالى
 لهن * للمساكين لم يجوز صرفه واحدا تغاوا واوصى لفقراء باخ فاعطى غيره ثم جاء عند ابى يوسف
 رح وعليه الفتوى خلاصة وشرابلية * ومائة لرجل ومائة لآخر فقال لا خراشركمك مع ماله
 ثلث كل مائة * لتساوى نصيبهما فامكنت المساواة فلكل مائة * و * لو * باربع مائة *
 مثلا * له وبما تئين لآخر فقال لا خراشركمك مع ماله نصف ما لكل منهما * لتفاوت نصيبهما
 فيساوى كلامهما * وبثلث ماله لرجل ثم قال لا خراشركمك او ادخلتك معه فالثلث بينهما *
 لما ذكرنا * وان قال لورثته لفلان على دين فصل قوله فانه يصلق * وجوابه الى املت *
 استحسننا * بخلاف * قوله * كل من ادعى على تيمنا فاعطوه * لانه خلاف الشرع * الا ان

يقول ان رأى الوصى ان يعطيه فيجوز من الثلث * و يصير وصية ولو قال ما ادى فلان
من مال فهو صادق فان سبق منه دعوى في شئ معلوم فهو له والا لا مجبى * فان اوصى
بوصايا مع ذلك * اى مع قوله لورثته لفلان على دين فصل قوه * عزل الثالث لاصحاب الوصايا و
الثلاث للورثة وقيل لكل * من اصحاب الوصايا والورثة * صد قوه فيما شئتم وما بقي من الثلث
فللوصايا * والدين وان كان مقدما على الحقين الا انه مجهول وطريق تعيينه ما ذكر
فيكون خذ الورثة بثلاثي ما اقروا به والموصي لهم بثلاث ما اقروا به وما بقي فلهم ويكلف
كل على العلم لو ادى الزيادة قلت بقي لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل
الثلث كله ام بقدر الوصايا لم اراه وبقي ايضا هل يلزمهم ان يصل قوه في اكثر من الثلث
يراجع ابن الكمال به * ولا جنبي ووارثه او قاتله له نصف الوصية وبطل وصيته للوارث و
القاتل * لانهما من اهل الوصية على ما مر ولذا تصح باجازه الوارث * بخلاف ما اذا اقر بعين
اورد بن لوارثه ولا جنبي * حيث * لا يصح في حق الاجنبي ايضا * لانه اقرار بعقل سابق
بينهما فاذا الغاب عنه لغا بآتيه ضرورة قيل هذا اذ اتصاد قاتل انكر احد هما شركة الآخر صح اقراره
في حصة الاجنبي عند محل رح وعندهما تبطل في الكل لما قلنا زيلعى * ولو *
اوصى * بثياب متغاوثة * جيد ووسط و ردى * لثلاثة * انفس لكل منهم
بثوب * فضاع * منها * ثوب ولم يدر * اى هو * والوارث يقول لكل * منهم *
هلك حقه بطلت * الوصية لجهالة المستحق كوصيته لاحد من الرجلين * الا ان *
بسا محو او * يسلموا ما بقي منها * فتعود صحته لزوال المانع وهو المحمود فتقسم * لذى
الجيد ثلثاه ولذى الردى ثلثاه ولذى الوسط ثلث كل واحد منهما * لان التسوية بقدر
الامكان * و * لو اوصى احد الشريكين * ببیت معين من دار مشتركة وقسم ووقع في
حظه فهو للموصى له والا * يقع في حظه * فله مثل ذرعه * صرح صدر الشريعة و
غيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع الخ لكان اولى * والاقرار ببیت معين
من دار مشتركة مثلها * اى مثل الوصية فى الحكم المذکور * وبالف عين * اى
معين بان كانت ودية عند الموصى * من مال آخر ناجز رب المال * الوصية * بعد
موت الموصى و دفعه * اليه * صح وله المانع بعد الاجازة * لان اجازته تبرع فله ان

يمنع من التسليم واما بعد الد فـ لا رجوع له شرح تكمله * بخلاف ما اذا اوصى
بالزيادة على الثلث او لثلاثة فجازتها الورثة * حيث لا يكون لهم المنع بعد
الاجازة بل يجبروا على التسليم لما تقرران المجاز له يتملكه من قبل الموصى عندنا وعند
الشافعي رح من قبل المميز * ولو اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه * بالثلث *
صح * اقراره * في ثلث نصيبه * لا نصفه استحسانا لانه اقر له بثلث شائع في كل التركة
وهي معها فيكون مقرا بثلث مامعه وبثلث مامع اخيه بخلاف ما لو اقر احدهما بدين
على ابيهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث * وبامه فولدت بعد موت
الموصي ولد او كلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له والا * يخرجان * اخذ الثلث منها
ثم منه * لان التبع لا يزاحم الاصل وقالوا ياخذ منهما على السواء هذا اذا ولدت قبل
القسمة وقبول الموصى له فلربعد هما فهو للموصى له لانه نساء ملكه وكذا الوعد القبول وقبل
القسمة على ما ذكره القدرى ولو قبل موت الموصى فللورثة والكسب كالولاء فيما ذكر *

* باب العتق في المرض *

يعتبر حال العقل في تصرف منجز * هو الذي اوجب حكمه في الحال * فان كان في
الصحة فمن كل ماله والاف من ثلثه * والمراد بالتصرف الذي هو انشاء ويكون فيه معني
التبرع حتى ان الاقرار بالدين في المرض ينغل من كل المال والناكح فيه ينغل بقول ومهر
المثل من كل المال * والمضاف الى موته * وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد
موتي او هذا الزيد بعد موتي * من الثلث وان كان في الصحة * ومرض صح منه
كالصحة والمقعول والمفلوج والمسلول اذا تناول ولم يفعل في الفراش كالصحيح مجتنب تم
رمزحل البطايل سنة وفي المرض المعتبر المبيع لصلوته فاعدا * اعتاقه ومصاباته ومرفقه
وهبته وضمانه * كل ذلك حكمه كحكم * وصية فيعتبر من الثلث * كما قلنا في الوقف ان
وقف المريض المديون بحقيقة باطل فليحفظ وليحرر * ويزاحم اصحاب الوصايا في
الضرب ولم يسع * العبد * ان اجيز * عتقه لان المنع لحقهم فيسقط بالاجازة * فان
حايى فحرر * وضاق الثلث عنهما * فهي * اى المحاباة * احق وبعبارة * بان حرر فحايى *
استويا * وقالوا عتقه اولى فيهما * ووصيته بان يعتق عنه بهن المائة عبد لا تغفل * الوصية *

بما بقي ان هلك درهم * لان القربة تتفاوت بتفاوت قيمة العبد * بخلاف الحج * وقالوا
 صا سوا * وتبطل الوصية بعقد عبد * بان اوصى بان يعتك الورثة عبد * بعد موته *
 ان جنى بعد موته فل فع * بالجناية كما لو بيع بعد موته بالدين * وان فدى * الورثة
 العبد * لا * تبطل وكان الغد في اموالهم بالتزامهم * ولو اوصى * بثله * اى
 ثلث ماله * لبكر وترك عبد * فاقر كل من الوارث وبكر ان الميت اعتق هذا العبد *
 فادعى بكر عتقه في الصحة * لينفذ من كل المال * و * ادعى * الوارث * عتقه * فى
 المرض * لينفذ من الثلث ويقدم على بكر * فالقول للوارث مع اليمين * لانه ينكر
 استحقاق بكر * ولا شئ لزيد * كذا فى نسخ المتن والشرح قلت صوابه لبكر لانه المذكور اولا
 غاية الامر ان القوم مثلوا لزيد بغيره المصنف اولا ونسبه ثانيا والله تعالى اعلم * الا ان
 يفضل من ثلثه شئ * من قيمة العبد * او تقوم حجة على دعواه * فان الموصى له خصم
 لانه يثبت حقه وكذا العبد * ولو ادعى رجل ديناً على الميت * و * ادعى * العبد عتقا
 في الصحة ولا مال له غيره فصداً قهما الوارث يسعى في قيمته ويدفع الى الغريم *
 وقالوا يعتق ولا يسعى في شئ وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا والى درهم فادعاهما
 رجل ديناً آخر ودية وصداً قهما الابن فالالف بينهما نصفان عنده وقالوا الودية اقوى
 قلت وعكس فى الهداية فقال عنده الودية اقوى وعندهما سواء والاصح ما ذكرنا
 كما فى الكافى وتامه فى الشربلالية فليحفظ *

* باب الوصية للاقارب وغيرهم *

جاره من لصق به * وقالوا من يسكن في محله ويجمعهم مسجد المحلة وهو استحسان
 وقال الشافعي رح الجار الى اربعين داراً من كل جانب * وصهره كل ذى رحم محرم
 من عرسه * كأبائهما واعمامهما واخوالهما واخواتهما وغيرهم * بشرط موته وهى منكوحته
 او معتلته من رجعى * فلو من بائن لا يستحقها وان ورثت منه قال الحلواني رح هذا
 في عرفهم وامامى عرفنا فمختص بابويها عناية وغيرها واقرة القهستاني قلت لكن جزم
 فى البرهان وغيره بالاول واقرة فى الشربلالية ثم نقل عن العيني ان قول
 الهداية او غيرها انه عليه الصلوة والسلام لما تزوج صفية رض صوابه جويرية

بنت الحارث قلت فليتحفظ هذه الغائبة * وختنه زوج كل ذي * كذا في النسخ قلت للموافق
 لعامة الكتب ذات * رحم محرم منه كزوج بناته * وعماته وكل اكل ذي رحم من
 ازواجهم قيل هل اني عرفهم وفي عرفنا الصهر والبرأة وامها والشتن زوج المحرم فقط
 زيلعي وغيره زاد القهستاني وبنين في ديارنا ان يختص الصهر بابي الزوجة والشتن
 بزواج البنت لانه المشهور * واهله زوجته * وقالوا كل من في عياله ونفقته غير مما ليه
 وقولها استبان شرح تكملة قال ابن الكمال وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى فنجينا
 واهله الا امرأته انتهن قلت وجوابه في المسولات * والله اهل بيته * وقيل ليه التي ينسب
 اليها * ويح * يدخل فيه * كل * من ينسب اليه من قبل آبائه الى اقصى ابله في الاسلام *
 سوى الاب الا قصي لانه من ان اليه تمستاني من الكرماني * الا قوب والاب والاب
 والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب
 وان كانوا لا يصرون كما في الاختيار ويدخل فيه ابوه وجده وابنه وزوجته كما في
 شرح التكملة يعني اذا كانوا الا يرثون * ولا يدخل فيه اولاد البنات * واولاد
 الاخوات ولا احد من قرابة امه لان الولد انما ينسب لابيه لا لاسمه * وجده اهل
 بيت ابيه لان الانسان يتجنس بابيه لا بآبائه * وكل اهل بيته واهل نسبه * وجده
 فحكمه حكمه * وراست امرأه لجنسها واولادها لاهل بيتها لا ليدخل في نسبه * وان امرأه
 لانه ينسب الي ابيه لا اليها * الا ان يكون ابوه من اهل البيت * فمن قوم ابيه * فدخل
 لانه من جنسها * وروكا في وغيرهما ثلاث ومثله ان الشرف من الام فقط غير معتبر
 في اخر فتاوى ابن نجيم وبه اقل شيئا الرسلي وعم له سوية في الجملة * وان او من
 لا قاربه اول من قاربته * كذا النسخ قلت * والله الذي * اولاد رحله او لاسم به في
 لا قرب فالقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل في ان * قيل من قال
 للوالد قريبا فهو عاق * والوالد * ولو من عيين بكفر ورق كما يخيل * عموم قوله *
 والوارث * واما الجن والوالد فيلخل في المصرواية وقيل لا واختاره في الاختيار *
 ويكون للابنتين فصاعدا * بمعنى اقل الجمع في الوصية اثنان كما في الميراث * فان كان
 له * للموصي * عمان وخالان فهي لعميه * لا لارثه * وقالوا ارباعا * وله عم وخالان

كان له النصف ولهما النصف * وقالوا ثلاثا * ولوعم واحد لا غير فله نصفها ويرد النصف *
 الآخر * الى الورثة * لعدم من يستحقه * ولوعم وعمه استويا * لا ستواء قرابتهما *
 ولو انعدم المحرم بطلت * خلا فإلهما * ولولد فلان * فهي * للذكر والا نثى
 سواء * لان اسم الولد يعم الكل حتي الحمل ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب فلولاه
 بنات لصلبه وبنو ابن فهي للبنات عملا بالحقيقة فلو تعذر صرف الى الجاز تحرزا عن
 التعطيل ولا يدخل اولاد البنات ومن محل روح يدخلون اختيارا * ولورثة فلان للذكر
 مثل خط الا نثيين * لانه اعتبر الوراثة * وشرط صحتها * اى الوصية * هنا * اى فى
 الوصية لورثة فلان وما فى معناها كعقب فلان * موت الموصى لورثته * او لعقبه * قبل
 موت الموصى . لان الورثة والعقب انما يكون بعد الموت ثم ان كان معهم موصى له آخر
 نسب بينهم وبينه على دل الرؤس ثم ما اصاب الورثة يقسم بينهم للذكر كالا نثيين كما مر *
 فلو مات الموصى قبل موته * الموصى لورثته وعقبه * بطلت * الوصية لورثته او عقبه ثم
 ان كان معهم موصى له آخر كقوله اوصيت لفلان ولورثة وعقبه كانت الوصية كلها لفلان الموصى
 له دون ورثته وعقبه لان الاسم لا يتناولهم الا بعد الموت وتماه فى السراج وفيه عقبه
 ولده من الذكور والا ناث فان ماتوا نول ولده كل لك ولا يدخل اولاد الا ناث
 لانهم عقب لا بائهم لا له * وفى ايتام بنيه * اى بنى فلان واليتيم اسم لمن
 مات ابوه قبل السلام قال عليه الصلوة والسلام لا يتيم بعد البلوغ * وعهيا نهم وزمنائهم
 واراملهم * الارمل الذى لا يقدر على شئ رجلا كان او امرأة ويؤيده قوله * دخل *
 فى الوصية * فقيرهم وغنيهم وذكرهم وانثاهم * وقسم سوية * ان احصوا * بغير كتاب
 او حساب فانه ح يكون تمليكهم والا لفقرا نهم يعطى الوصى من شاء منهم شرح تكملة
 لتعذر التمليك ح فيراد به القرابة * وفى بنى فلان يختص بذكورهم * ولو اغنياء *
 الا اذا كان * فلان عبارة عن اسم قبيلة او اسم * فخذ فيتناول الا ناث * لان
 المراد ح مجرد الانتساب كما فى بنى آدم * وله ايدخل فيه ايضا * مولى العتاقة و *
 مولى * الموالاة وخلفاءهم * يعنى وهم يحصون والا فالوصية باطله والا صل ان
 اوصية متى وقعت باسم ينبى عن الحاجة كاية ام بنى فلان تصح وان لم يحصوا على ما مر لوقوعها

لله تعالى وهو معلوم وان كان لا ينبغي عن الحاجة فان احصوا صحت ويجعل تملكك والا
 بطلت وتماه في الاختيار * اوصى من له معتقون ومعتقون لمواليه بطلت * لان اللفظ مشترك ولا
 عموم له عندنا ولا قرينة تدل على احدهما ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا بين النفي والاثبات
 واختار شمس الائمة وصاحب الهداية انه يعم اذا وقع في حيز النفي وح نقول لهم لو حلف
 لا يكلم موالى فلان يعم الا على والاسفل لا لوقوعه في النفي بل لان التام على اليمين
 بعضه وهو غير مختلف عن اية واقرة المصنف * الا اذا عينه * اى الا على والاسفل قبل
 موته فح يصح لزوال المانع * ويدخل فيه * اى فى الموالى * من اعتقه في صيد ومريضه
 لا * يدخل فيه * من برره وامهات اولاده * وعن ابن يوسف رح يدخلون *
 اوصى بثلاث ما له الى الفقهاء دخل فيه من يد قن النظر في المسائل الشرعية وان علم ذلك
 مسائل مع ادلتها * كذا فى البقية قال حتى قيل من حفظ الوفاء من المسائل لم يدخل تحت
 الوصية * اوصى بان يطعن قبره او يضرب عليه قبة فهى باطلة * كما فى الثابتة وغيره
 قد مناه عن السراجية وغيره الكن قد مناهها فى الكرامة انه لا يكره تطاين القبور
 فى المختار فينبغى ان يكون القول بطلان الوصية بالنطين سنيا على القول بالكرامة
 لانها ح وصية بالمكره فانه المصنف قلت وكذا ينبغى ان يكون القول بطلان الوصية
 لمن يقرأ عند قبره بقاء على القول بكرامة القراء على القبور او بعدم جواز الاجارة
 على الطاعات اما على المفتى به من جوارهما فينبغى جوازهما مطلقا وتامه فى حواشي
 الاسماء من الوقف وحرر فى تنوير البصائر انه ينبغى المكان الذى عينه الوافى لقراء
 القرآن اولئك ريس فلوم يباشر فيه لا يستحق المشروء له ما فى شرح المنظومة يجب اتاع
 شرط الواقف وبالمباشرة فى غير المكان الذى عينه الوافى بغوت غرضه من احياء تلك
 البقعة قال وتحقيقه فى الدرة السنية فى مسئلة استحقاق الجامية انتهى *

* باب الوصية بالاحل والسكنى والشمس *

صحت الوصية بخل مة عبدة وسكنى دارة مدة معلومة وابد * ويكون محبوبا على ملك
 الميت فى حق المنفعة كما فى الوقف كما بسطه فى الدرر * وبغلتها فان خرجت البرقة
 من الثلث سلمت اليه * اى الى الموصى له * لها * اى لاحل الوصية * والى * يخرج

من الثلث * تقسم الدار اثلاثاً * أى فى مسألة الوصية بالسكنى اما فى الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر كما فى * وتهايا العبد * فيدخل منهم اثلاثاً هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والد اذ لا يدخل ممة العبد وقسمة الدار بقدر ثلث جميع المال كما افاده صدر الشريعة * وليس للورثة بيع ما فى ايديهم من ثلثها * على الظاهر لثبوت حقه فى سكنى كلها بظهور مال آخر او بخراب ما فى يده فتح يزاحمهم فى باقيها والبيع ينافيه فمنعوا عنه وعن ابي يوسف رح لهم ذلك * وليس للموصى له بالخذ ممة او السكنى ان يؤجر العبد او الدار * لان المنفعة ليست بمان على اصلنا فاذا ملكها بعوض كان مملكا اكثر مما ملكه يعنى وهو لا يجوز * ولا للموصى له بالغلة استئجار ممة * أى العبد * او سكنها * أى الدار * فى الاصح * ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوصائية لان حقهم فى المنفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما * ولا يخرج * لموصى له * العبد * الموصى بثلث ممة * من الكوفة * مثلاً * الا اذا كان ذلك مكانه * واهله فى موضع آخر * ان خرج من الثلث والا فلا * يخرج * الا باذن الورثة * لبقاء حقهم فيه * وبموته * أى الموصى له * فى حياة الموصى بطلت * الوصية * وبعد موته يعود * العبد والد الدار * الى الورثة * أى ورثة الموصى بحكم الملك ولوا تلفه الورثة ضمنوا قيمته ليشترى بها عبد يقوم مقام الاول ولهن ايمع المريض من التبرع باكثر من الثلث كذا ذكره المصنف فى الرهن ولو اوصى بهن العبد لغلان ويحل ممة لآخر وهو يخرج من الثلث صح وتما ممة فى الدرر وفى الشر نبلاية ونفقتة اذا لم يطق الخدم ممة على الموصى له بالرقبة الى ان يدرك الخدم ممة فيصير كال كبير ونفقة الكبير على من له الخدم ممة وأن ابي الاتفاق عليه رده الى من له الرقبة كالمستعبر مع المعير فان جنم فالغلاء على من له الخدم ممة ولو اوى فداه صاحب الرقبة او بنفعه وبطلت الوصية * وبشجرة بستانه فمات * والحال ان * فيه فمرة له هذه الثمرة * فقط * وان زاد ابل له هذه الثمرة وما يستقبل كما * فى الوصية * بغلة بستانه * فان له هذه وما يستقبل من ابل الاول * وان لم يكن فيه * أى البستان والمسئلة بحالها * ثمرة * حين الوصية * فهي * كالوصية * بالغلة * فى تناولها الثمرة المعد ممة ما عاش الموصى له زيلتى ونى العناية السقى والخراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب الغلة

لانه هو المنتفع به فصارت كالنفقة في فصل الخدمة تنجبة الغلة كل ما يحصل من ربح الارض وكرائها واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة قلت وظاهره دخول ثمن الجوز ونحوه في الغلة فلمحذر * وبصوف غنمه وولدها ولبنها له ما * بقي * في وقت موته سواء قال ابن اولا * لان المعدوم منها لا يستحق بشئ من العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بل ليل صحة المساقاة * اوصى بجعل داره مسجد او لم يخرج من الثلث واجازوا بجعل مسجد * لزوال المانع باجازتهم * وان لم يجزوا بجعل ثلثها مسجد * رعاية لجانب الوراثة والوصية * وبظاهر مركبه في سبيل الله بطلت * لان وقف المنقول باطل عنده فكذا الوصية وعند هما يجوز ان درو تال المصنف وفيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصوف ونحو ذلك كما مر * اوصى بشئ فلم مسجد لم تجز * الوصية لانه لا يملك وجوزها محمد رح قال المصنف بقول محمد رح افق مولا ناصا حب البحر * الا ان يقول * الموصى * ينفق عليه في يجوز اتفقا * قال اوصيت بثلثي لعلان او فلان بطلت * عند ابي حنيفة رح لجهالة الموصى له وعند ابي يوسف رح لهما ان يصنعا * على اخذ الثلث وعند محمد يشير الورثة ناهيا ما شاروا اعطوا *

* فصل في وصايا الالمى وصغير *

ذمي جعل داره بيعة او كنسية * او بيت نار * في وصيته فمات فمى عيراث * لانه وقف لم يسجل واما عند هما فلا نه معصية وليس هو كالمسجد لانهم بسكان وبل فنون فيه موتاه حتى لو كان المسجد كذلك يورث تطعا قاله المصنف وغيره لانه حينئذ لم يصير مسجدا خالصا لله تعالى * وان اوصى الالمى ان يبني داره بيعة او كنيسة للمعينين فزوجا من الثلث * وتعمل تملكا * و * ان اوصى * بل ارض * ان تبني * كنيسة * اربعة * في القرى * لموفي المصر لا يجوز اتفقا * لقوم غير معينين صحت * عند هما * امرانه معصية والله انهم ان يكون وما يد ينون فتصح كوصية حربي مستأمن * لا وارث له هنا * بكل ماله مسلم ارضمي * كذا في الوقاية ولا عمرة بمن امله لانهم اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه من ثقل ورد باقيه لورثه لا ارضا بل لانه لا مستحق له في دارنا وكذا لو اوصى لمستأمن مثله ولو اعتق عبدا * عند الموت ارضه نفل من الكل لما قلنا ولو اوصى له مسلم ارضمي جاز على الاظهر زيدي * وصاحب

الهرمى اذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم فى الوصية * لانا امرنا ببناء الاحكام على ظاهر
الاسلام * وان كان يكفر فهو بمنزلة المرتد * فتكون موقوفة عند نافذة عند ما شرح
المجمع * والمرتدة فى الوصية كذمية * فى الاصح لانها لا تقبل * الوصية المطلقة * كقوله
هذا القدر من مالى او ثلث مالى وصية * لا تحل للغنى * لانها صالحة وهى على الغنى
حرام * وان عمت كقوله يأكل منها الغنى والفقر لان اكل الغنى منها انما يصح بطريق
التملك والتمليك انما يصح لمعين والغنى لا يعين ولا يوصى * ولو خصت * الوصية * به *
امى بالغنى كقوله هذا القدر من مالى وصية لزيد وهو غنى * او بقوم * اغنياء * محصورين
حلت لهم * لصحة تملكهم * وكذا * الحكم فى * الوقف * كما حرره ملا خسر وفى جامع
الفصولين المتولى على الوقف كالوصى فروع اوصى بثلث ماله للصلوة جاز للوصى صرفه
للورثة لو محتاجين يعنى لغير قرابة الولاد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق
الوصية للمساكين فانها تجوز لكل ورثته ولا حل هم يعنى لو محتاجين حاضرين بالغنى
راضين فلو فيهم صغير او غائب او حاضر غير راض لم يجز اوصى بكفارة صلوة لرجل معين لم
يجز لغيره به يفتى لفساد الزمان اوصى لصلوته وثلث ماله ديون على المعسرين فتركها
الوصى لهم عن الغلبة لم يجزه ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم ولو امر ان يتصدق بالثلث
فمات فغصب غاصب ثلثها مثلاً واستهلكه فتركه صدقة عليه وهو معسر يجزى له الحصول قبضه
بعد الموت بخلاف الدين الكل من الغنية وفى الجواهر اوصى لرجل بعقار ومات فقسمت
التركة والموصى له في البطل وقد علم بالقسمة ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسمع ولا
يطلب بالنسخة ان لم يكن رد الوصية اوصى له بدار بناءها بعد موته قبل القبض صح
لجواز التصرف في الموصى به قبل قبضه وقفت ضيعة على ولدها وجعلت عم الولد
متولياً وللولد اب فالمتولى اولى من الاب شري داراً اوصى بها لرجل فاخذها الشفيع
من يد الموصى له يؤخذ الثمن ولو استحق الدار لا يرجع الموصى له على الورثة بشئ لانه
ظهر انه اوصى بمال الغير انتهى *

* باب الوصى *

وهو الموصى اليه * اوصى الى زيد * اى جعله وصياً * وقبل عنده صح فان رد عنده *

اى يعلمه * يرتد والا لا * يصح الرد بغيبته لثلاثين مائة من جهته ويصح اخراجه
 عنها ولو فى غيبته عند الامام خلافا للثلاثين مائة * فان سكت * الموصى اليه * فمات *
 موصيه * فله الرد والقبول ولزم * عقد الوصية * ببيع شئ من التركة وان جهل به *
 اى يكونه وصيا فان علم الوصي بالوصاية ليس بشرط فى صحة تصرفه * بخلاف الوكيل *
 فان علمه بالوكالة شرط * فان * سكت ثم * رد بعد موته ثم قبل صحح الا اذا انقضت قاض رده *
 فلا يصح قبوله بعد ذلك * ولو * اوصى * الى صبي وعبد غيره وكافر فاسق بدل * اى
 بدل لهم القاضى * بغيرهم * انما ما للنظر ولغظ بدل يفيد صحة الوصية فلو تصرفوا قبل الاخراج
 جاز سراجية * فلو بلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر * والمرتد و تاب الفاسق
 مجتنب وفيه فوض ولاية الوقف لصبي صح استحسانا * لم يشرجهم القاضى عنها * اى
 عن الوصايا لزوال الموجب للعزل الا ان يكون غير امين اختيار * والى عبد * و
 الحال ان * ورثته صغار صح * كايضا انه الى مكاتبه او مكاتب غيره ثم ان رد فى الرق فكالعبد *
 والا لا * وقال لا يصح مطلقا درر * ومن عجز عن القيام بها * حقيقة لا بسجور اخباره *
 ضم * القاضى * اليه غيره * رعاية لستق الموصى والورثة * ولو ظهر للقاضى عجزه اصلا
 استدلل غيره ولو عزله * اى الوصى المختيار * القاضى مع اهليته لها نفذ عزله وان جار *
 القاضى * واثم * فى الاشباه اختلفوا فى صحة عزله والا كمر على الصحة كما فى شرح
 الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم الصحة كما فى الفصوليين واما عزل الشاؤون فواجب
 انتهى قلت وعبارة جامع الفصوليين من الفصل السابع والعشرين الوصى من الميتم
 لو عد لا كافيا لا ينبغي للقاضى ان يعزله فلو عزله قيل ينعزل اقول الصحيح عندى انه
 لا ينعزل لان الموصى اشفق بنفسه من القاضى فكيف يعزله وينبغي ان يفتل به لفساد
 قضاة الزمان انتهى قال المصنف قال شيشنا فقل ترجح عدم صحة العزل للموصى فكيف
 بالوظائف فى الاوقاف * وبطل فعل احد الوصيين كالمتولين * فانهم افى التام كالموصيين
 اشباه ووقف القنية ومغاد * انه لو آجر احد همارض الوقف لم يجر بلا رأى الآخر
 وقد صارت واقعة الفتوى * ولو * وصلية * كان ايضا وكل منهما على الافراد *
 وقيل ينفراد قال ابو الليث وهو الاصح * نأخذ لكن الاول صحته فى الميسوء وحزم

به في الدردوني القهستاني انه اقرب الى الصواب قلت وهل اذا كانا وصيين او مترليين
من جهة الميت او لواقف او قاض واحد اما اذا كانا من جهة قاضيين من بلدتين فينفرد
احدهما بالتصرف لان كلام من القاضيين لا تصرف جاز تصرفه فكذلك انائبه ولو اراد كل
من القاضيين عزل منصوب القاضي الاخر جاز ان رأى فيه المصلحة والا لا وتامه
في وكالة تنوير البصائر معزيا للملتقطات وغيرهما فليحفظ وفي وصايا السراج لو لم يعلم
القاضي ان للميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصي فاراد ان يدخل في الوصية فله
ذلك وينصب القاضي الآخر لا يخرج الاول * البشرى كفته وتجهيزه والخصومة في
حقونه وشراء حاجة الطفل والاتهاب له واعتاق عبده * مدين * وردود يعة وتنفيذ وصية
معينتين * زاد في شرح الوهبانية عشرة اخر من مصادره مغضوب ومشتري على شراء فاسد
وقسمه كيلى اورزني وطلب دين وقضاء دين بجنس حقه * وبيع ما يشاف تلغه وجمع
اموال ضائعة * وقال ابو يوسف رح ينفر دكل بالتصرف في جميع الامور ولو نص على
الانفراد والاجتماع اتبع اتفاقا شرح وهبانية * وان مات احدهما فان اوصى الى
التي او الى آخر فله التصرف في التركة وحده * ولا يستأج الى نصب القاضي وصيا *
والا * يوصي * ضم * القاضي * اليه غيره * دروني الاشباة مات احدهما اقام
القاضي الآخر مقامه او ضم اليه آخر ولا تبطل الوصية الا اذا اوصى لهما ان يتصلقا
بذلك حيث شاء انتهى وتامه في شرح الوهبانية وهل فيه خلاف ابي يوسف رح
قولان وعنه ان المشرق ينفرد دون الوصي كما قررت في ما علقته على الملحق ويأتى *
ووصى الوصي * سواء اوصى اليه في ماله او في مال موصيه وقاينه * وصى في التركتين *
خلانا للشافعي رح * وتصح قسمته * اى الوصى حال كونه * نائبا عن ورثة * كبار *
غيب او صغار مع الموصى له * بالثلث * ولا رجوع * للورثة * عليه * اى الموصى له * ان ضاع
قسطهم معه * اى الوصي لصحة قسمته ح * و * اما * قسمته عن الموصى له * الغائب او
الحاضر بلا اذنه * معهم * اى الورثة ولو صغار اذ يلغى * فلا * تصح و ح * فيرجع
الموصى له بثلث ما بقى * من المال * ان ضاع قسطه * لانه كالشريك * معه * اى مع الوصي
فلا يضمن الوصى لانه امين * وصح * قسمه القاضي واخذ * قسمته الموصى له ان غاب * الموصى له فلا

شيء له ان هلك في يد القاضي او امينه وهذا في المكمل والموزون * لانه ان فراز * وفي
 غيرهما لا * تجوز لانه مبادلة كالبيع وبيع مال الغير لا يجوز فكذا القسمة * وان قاسمهم
 الوصي في الوصية يحجج * عن الميت * بثلاث ما بقي ان هلك * المال * في يده او * في
 يد * من دفع اليه ليحجج * خلا فالحما وقد تقرر في المناك * ولو افرز الميت شيئا من ماله
 للحجج فضايع بعد موته لا * يحجج عنه بثلاث باق لانه عينه فاذا اضلك بطلت * وصح بيع الوصي
 عبد * من التركة بغيبة الغرماء للغرماء * لتعلق حقهم بالمالية * وضمن وصي باع ما اوصى ببيعه
 وتصدق عنه بثمنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه * اى ضياعه * عند * لانه العاقل
 فالعهدة عليه * ورجع * الوصي * في التركة * كها وقال محمد رح في الثالث قلنا انه مغرور فكن
 ديننا حتى لو هلك التركة او لم تف فلا رجوع وفي المتقن انه يرجع على من تصدق عليه
 لان غنمه لهم فغرمه عليهم * كما يرجع في مال الطغل وصى باع ما صابه * اى الطفل * من
 التركة وهلك ثمنه معه فاستحق * المال المبيع * والطغل يرجع على الورثة بفسخته * لا بتقاض
 القسمة باستحقاق ما صابه * وصح احتياله بمال اليتيم لو خيرا * بان يكون الناني اسلا
 ولو مثله لم يجز منية * وصح * بيعه وشراره * من اجنبي بما يتغابن الناس * لا بما لا يتغابن وهو
 الفاحش لان ولايته نظرية فلو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض فهستاني وهذا
 اذا تابع الوصي للصغير مع الاجنبي * وان باع * الوصي * واشترى * مال اليتيم * من نفسه فان
 كان وصي القاضى لا يجوز * ذلك * مطلقا * لانه وكيله * وان كان وصي الاب جاز بشراء منفعة ظاهرة
 للصغير * وهو قدر النصف زيادة او نقصا و قال لا يجوز مطلقا * وبيع الاب مال صغير من
 نفسه جائز بمنل القيمة وما يتغابن فيه * وهو ليسير والا لا وهلكه في المنقول اساقى العقار
 فسيجي * ولو زاد الوصى على كفن مثله في العبد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء
 له * ح * ضمن ما دفعه من مال اليتيم * ولو الهبة * وفيها * لو دفع المال الى اليتيم
 قبل ظهور رشده بعد الادراك فضايع ضمن * لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه *
 و جاز بيعه * اى الوصي * على الكبير * الغائب * في غير العقار * الا ل بين او خوف
 هلاكه ذكره عزمي زاد معزيا للحنانية قلت وفي الزيلعي والقهستاني الاصح لانه نادر
 و جاز بيعه عقار صغير من اجنبي لا من نفسه بضعف قيمته او لنفقة الصغير او دين الميت او

وصية مرسلة لا نفاذ لها الا منه او لكونه غلابة لا تزيد على موثقه او خوف خرابه او نقصانه
او كونه فى يد متغلب درر او اشباه ملخصا قلت وهذا الوالبائع وصيا لا من قبل ام او اخ
فانهما لا يملكان بيع العقار مطلقا ولا شراء غير طعام وكسوة ولو البائع ابا فان محمود اعتل
الناس او مستور الحال يجوز ابن كمال * ولا ينجر * الوصي * فى ماله * اى اليتيم *
لنفسه * فان فعل تصدق بالزيج * وجاز * لو اجر من مال اليتيم * لليتيم * وتامه فى الدرر
قلت وفي الاشباه لا يملك الوصي بيع شئ باقل من ثمن المثل الا فى مسئلة الوصية ببيع
عبد من فلان وفيها فى الكلام فى اجر المثل للمولى اجر مثل عمله فلو لم يعمل لا اجر
له واما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح وهذا اذا عين القاضى للمولى اجرا فان
لم يعين وسعى فيه سنة فلا شئ له وعزاه للقنية ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقد مر فى الوقف
واما وصى القاضى فان نصبه باجر مثله جائز انتهى وفى القهستانى معزيا للذخيرة ولو
كانوا صغارا وكبارا باع حصص الصغار كما مر وكذا الكبار على ما مر من التفصيل ونقل
عن العمادية ان فى بيعه للعقار وفاء واختلاف المشايخ وجوزده صاحب الهداية لان فيه
استبقاء ملكه مع دفع الحاجة وان لغير الوصي التصرف لخوف متغلب وعليه الفتوى
وتامه فيما علقته على الملتقى * ولا يجوز اقراره بدىن على الميت ولا بشئ من تركته انه
لغلان الا ان يكون المقر وارثا فيصح فى حصته ولو اقر * الوصي * بعين آخر ثم ادعى
انه للصغير لا تسمع * درر * ووصى ابي الطفل احق بماله من جد وان لم يكن وصيه
فالجل * كما تقرر فى الحجر وفى المنية ليس للجد بيع العقار والعروض لقضاء الدين
وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي فان له ذلك والله اعلم *

* فصل فى شهادة الاوصياء *

وبطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير بمال * مطلقا * او كبير بمال الميت وصحت *
شهادتهما * بغيره * اى بغير مال الميت لا نقطاع ولا يتهما عنه فلا تهمه ح * كشهادة رجلين
لاخرين بدىن الف على ميت * وشهادة * الاخرين للاولين بمثله بخلاف شهادة
كل فريق بوصية الف * وقال ابو يوسف رحمه الله لا تقبل فى الدين ايضا وقد تقلم
فى الشهادات * او * شهادة * الاولين بعبد والاخرين بثلاث ماله * او اهل راسهم

المرسله لاثباتها الشركة فتبطل * ويصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين *
 كالعبد * وشهد المشهود لهما للشاهد بين بالوصية بعين آخر * لانه لا شركة فلا تهمه
 زيلعي * شهد الوصيان ان الميت اوصى لزيد معهما لغت * لاثباتهما لانفسهما معينا
 وح فيضم القاضي لهما نالدا وجوب الاقرار صا بأخر فيمنع تصر فيهما بل وانه كما تقرر * الا
 ان يدعى زيد ذلك * اى يدعى انه وصى معهما فتح تقبل شهادتهما استيسانا لانهما اسقط
 موثقة التعيين عنه * وكل ابنا الميت اذا شهد ان اباهما اوصى الى رجل * بغيرهما نفعما لنصب
 حافظ للشركة * * * * * هذا هو ينكر ولو يدعى تقبل استيسانا * بخلاف شهادتهما بان اباهما
 وكل زيد اقبض ديونه بالكونه حيث لا تقبل مطلقا * ادعى زيد الوكالة ام لا لان القاضي
 لا يملك نصب الوكيل عن المتى بطالبها ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصى تصح على
 الميت لانه ولو بعد العزل وان لم يشاصم ملتقى * وصى انفل الوصية من مال نفسه رجع
 مطلقا * وعليه الفتوى درر * كوكيل ادى الثمن من ماله * فان له ان يرجع *
 وكذا الوصى اذا اشترى كسوة للصغير او * اشترى ما ينفق عليه من مال نفسه *
 فانه يرجع اذا شهد على ذلك في البرازية وانما شرط الاشهاد لان قول الوصى في
 حق الاتفاق يقبل لافى حق الرجوع بلاشهاد انتمى فليست بملتكى لكن في التولية
 والثانية له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين وسجى ما يقبل وتنبه * او
 قضى دين الميت * انما ثبت شرعا * او كفنه * او ادى خراج اليتيم او حشره * من مال
 نفسه او اشترى الوارث الكبير لهما ما وكسوة للصغير * او كفن الوارث الميت او نفى
 دينه * من مال نفسه * فانه يرجع ولا يكون متطوعا * ولو كفن الوصى الميت من مال
 نفسه قبل قوله فيه * قبل هو مستدرك بقوله او كفنه * وله باع الوصى شيئا من مال
 اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باعه * رجع القاضي فيه الى اهل البصرة * والامانة * ان
 اخبره اثنان منهم انه باع بقيمة وان قيمته ذلك لا ينفقت * القاضي * الى من يزيد
 وان كان فى المرائد يشتري باكثر وفى السوق باقل لا ينقض بيع الوصى لى لك *
 اى لا جل تلك الزيادة * بل يرجع الى اهل المصيرة فان اجتمع رجلان منهن على
 شئ يؤخذ بقولهما * عند محم رح * وكفى قول واحد فى ذلك * عندهما كما فى النزكية

وعلى هذا اقيم الوقف اذا آجر مستغل الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجر الكل في الدار
 معزيا للخاتمة فروع يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في ثنتي
 عشرة مسألة على ما في الاشياء اذ على قضاء دين الميت اذ ادعى قضاء من ماله بعد بيع
 التركة قبل قبض ثمنها وان اليتيم استهلك مالا آخر فندفع ضامنه او اذن له بتجارة فركبه
 ديون فقضاها عنه او ادعى خراج ارضه في وقت لا تصلح للزراعة او جعل عبدا لا يبق
 او فلان عبد الجاني او الاتفاق على محرمه او على رقيقه الذين ماتوا والاتفاق عليه مما في ذمته
 وكذا امن مال نفسه حال غيبة ماله واراد الرجوع او انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها
 من ماله وهي مائة الثانية عشرة تجوز ربح ثم ادعى انه كان مضارب بالاصل ان كل شيء
 كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا ينصب القاضي وصيا في سبعة مواضع مبسوطة
 في الاشياء منها اذا كان له دين او عليه او لتنفيل وصيته وزاد في الزواهر موضعين اخرين
 اشترى الاب من طفله شيئا فوجده معيبا ينصب القاضي وصيا ليرده عليه واذا احتج
 لاثبات حق صغيرا بوجه غائب غيبة منقطعة ينصب والافلا وعزاهما لمجمع الفتاوى وصي
 القاضي كوصي الميت الا في ثمان ليس لوصي القاضي الشراء لنفسه ولا ان يبيع ممن
 لا تقبل شهادته له ولا ان يقبض الا باذن مبتدأ من القاضي ولا ان يؤجر الصغير لعمل
 ما ولا ان يجعل وصيا عند ماله لو خصه القاضي تخصيصا ولو نهاه عن بعض التصرفات صح
 نهيه وله عزله ولو عدل لا خلاف وصي الميت في ذلك كله وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه
 لو الوصية عامة انتهت وبه يحصل التوفيق وفي الفتاوى الصغير تيرعه في مرضه انما ينفل
 من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه في المنافع فينفل من الكل بان آجريا قل من اجرة
 المثل لانها تبطل بموته فلا اضرا على الورثة وفي حياته لا ملك لهم لكن في العمدية
 انها من الثلث فلعله روايتان باع مال اليتيم اوصيته والمشتري مغلس يؤجل ثلثة ايام
 فان نقل والا فسخ فان انكر الشراء وقد قبض يرفع الوصي الامر للحاكم فيقول ان كان بينكما
 بيع فقل فسخته قبل الوصاية ثم اراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم دفع لليتيم ماله بعد
 بلوغه واشهد اليتيم على نفسه انه لم يبق له من تركة والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا
 في يد الوصي انه من تركة ابي وبرهن تسمع للوصي الاكل والركوب بقدر الحاجة قال

الله تعالى ومن كان فقيراً فلها كل بالمعروف وله ان ينفق في تعليم القرآن والادب ان
 تاهل لك والافلينفق عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في الصلوة مجتنب وفيه جعل
 للوصي مشرفاً لم يتصرف به ونه وقيل للمشرف ان يتصرف وفيه للاب اعادة طفله اتفاقا
 لا مال له على الاكثر وفيه يملك الاب لا الجد عند عدم الوصي ما يملكه الوصي يملك الاب
 قسمة مال مشترك بينهما وبين الصغير بخلاف الوصي يملك الاب والجد بيع مال احد ماغليه
 للآخر بخلاف الوصي ولو باع الاب او الجد مال الصغير من الاجنبي بمثل قيمته جازاذا لم
 يكن فاسد الرأي ولو فاسد فان باع عقاره لم يجز وفي المنقول روايتان ولو اشترى
 لطفله ثوباً او طعاماً واشهد انه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لوجوبهما عليه
 وبمثله لو اشترى له داراً او عبد ايرجع سواء كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن
 ابي يوسف رحمه الله وهو حسن يجب حفظه انتهى والله تعالى اعلم *

* كتاب النكاح *

لما ذكر من غلب وجوده ذكرنا ذوالوجود وهو ذوالفرج وذكرنا من عرى عن
 الاثنين * جميعاً * فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فأنثى وان بال منهما
 فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل ولا تعتبر الكثرة * خلافاً لهما هذا قبل البلوغ * وان
 بلغ وخرجت لحيته او وصل الى امرأة او احتلم * كما يستلم الرجل * فرجل وان ظهر له
 ثدى او لبن او حاض او حبلى او امكن وطؤه فامرأة وان لم تظهر له علامة اصلاً او تعارضت
 الاعلامات فمشكل * لعدم المرجح وعن الحسن انه تعلل اصلاً عنه فان ضلع الرجل يزبد
 على ضلع المرأة بواحد ذكره ان يبلغي وح * فيؤخذ في امره بما هو الاحوط * في كل الاحكام
 قلت لكن قد منا انه لا يجب الغسل بايلاج فيه وانه لا يتعلق التحريم بلبنه * تنبه * فيقف
 بين صف الرجال والنساء * واذ ابلغ حد الشهوة * تباع له امته لتخته من ماله * فتكون
 امته او مثله * ويكره ان لتخته رجل او امرأة * احتياطاً ولا ضرورة لان التختان عندنا
 سنة * وان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم تباع * او يزوج امرأة اختاً له لتخته لانه
 ان كان ذكر اصح النكاح وان انثى فنظر الجنس اخف ثم يطلقها وتعتد ان خلا بها احتياطاً *
 ويكره له لبس الحرير والزاهي ولا يخلو به غير محرم * وان قبله رجل تنبت حرمة المصاهرة *

ولا يسافر بغير محرم * لا حتمال انه امرأة * وان قال ان الرجل او امرأة لا عبرة به *
 في الصحيح لانه دعوى بلاد ليل * وقيل يعتبر * لانه لا يقف عليه غيره لكن في الملتقى
 بعد تقرير الاشكاله لا يقبل وقبله يقبل قلت وبه يحصل التوفيق ويضعف ما نقله القهستاني
 عن شرح الفرائض للسيد وغيره الا ان يحمل على هذا فتنبه * ولومات قبل ظهور حاله
 لم يغسل ويقيم بالصعيد * لتعذر الغسل * ولا يحضر * حال كونه * مرافقا غسل ميت
 ذكره الا واثني وذب تسجئة قبره ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم *
 رعاية لحق الترتيب وتما م فروعه في احكامه من الاشياء بل عندى فيه تاليف مجمل
 منيف * وله * فى الميراث * اقل النصيبين * يعني اسوء الحالين به يغنى كما سنحققه
 وقالا نصف النصيبين * قومات ابوه وترك * معه * ابنا * واحد * له سهمان ولخنثى
 سهم * وعند ابى يوسف رح له ثلاثة اسهم من سبعة وعند محمد رح له خمسة من اثني عشر
 وعند ابى حنيفة رح له سهم من ثلاثة * لانه الاقل * وهو متيقن به فيقتصر عليه لان المال
 لا يوجب بالشك حتى لو كان الاقل تقل يره ذكر اقل را بنوا كزوج وام وشقيقة هي خنثى
 فله السدس على انه عصبة لانه الاقل ولو قد را نثى كان له النصف وعالت الى ثمانية ولو كان
 محروما على احد التقل يرين فلا شىء له كزوج وام وولد يها وشقيق خنثى فلا شىء له لانه
 عصبة ولو قد را نثى كان له النصف وعالت الى تسعة واومات عن عمه وولد اخيه خنثى
 قد را نثى وكان المال كله للعم والله اعلم *

* مسائل شتى *

جمع شتمت بمعنى متفرقة وهو من داب المصنفين لتد ارك ما لا ينكر فيما كان يحق ذكره
 فيه قلت وقد الحقت غالبها بحالها والله الحمد * عرق مد من الخمر خارج نجس * هذه
 مقل مة صغرى في تسليمها كلام وقد وعدتك به في اول نواقض الوضوء * وكل خارج
 نجس ينقض الوضوء * هذه مقل مة كبرى وهى مسلمة عندنا فينتج ان * عرق مد من
 الخمر ينقض الوضوء * لكنه يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله ما فى الذخائر الاشرفية
 لابن الشامة معزيا للمجتبى عرق الد جاجة الجلالة نجس قال وعليه فعرق مد من
 الخمر نجس بل اولى ثم قال وما اسمع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن

العزف ينقض الوضوء وهو فرع غريب وتخريج ظاهر قال المصنف وظهوره عولنا عليه
قلت قال شيخنا الرملة حفظه الله تعالى كيف يعول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية
ولا دراية أما الأولى فظاهر إذ لم ير عن أحد ممن يعتمد عليه وأما الثانية فلعلهم تسليم
المقدمة الأولى ويشهد لبطلانها مسألة الجدي إذا غل على بلبن الخنزير فقد عللوا حل
أكله بصيرورته مستهلكا لا يبقى له أثر فكذلك نقول في عرق مد من الخمر ويكفيها في
ضعفه غرابته وخروجه عن الجادة فيجب طرحه عن السرح من متن وشرح شيخنا خير وجل
في خلا له خرفاء فان كان * الشراء * صلبا رمى به وأكل الشجر ولا يغسل * خرفاء
الفأرة * الدهن والماء والسنة * للمضرورة * إلا إذا ظهر طعمه أو لونه * في الدهن
ونحوه لغششه وإمكان التحرز عنه حائية * والسنن * الرواتب لا يصلى ولا يستفتح *
تقل م في باب الوتر * الدعوة المستجابة في الجمعة وقت العصر عندنا * على قول عامة
مشائنا أشباه وقد مناه في الجمعة عن التاخر حائية * الخروج من الصلوة لا يتوقف على *
قوله * عليكم * وح * فلو دخل رجل في صلوته بعد ما لا يصير دأخلا فيها * قد سنا * في صفة
الصلوة * لف ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على ثوب طاهر *
كذا في النسخ وعبارة الكنز على الثوب الطاهر * لكن لا يسيل لو عصر لا ينجس *
قد مناه قبيل كتاب الصلوة * كما لو نشر الثوب المبلل على حبل نجس يابس * أو غسل
رجله ومشى على أرض نجسة أو نام على فراش نجس فعرق ولم يظهر أثر لا ينجس حائية *
نوى الزكوة إلا أنه سماه قرضا جاز * في الأصح لأن العبارة للغلب لا للسان * من له
حظ في بيت المال * كالأعلماء * طغربما وجد البيت المال فله أحد * ديانة * قد مناه قبيل باب
المصرف * افطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم آخر فعليه كفارة واحدة *
ولو في رمضانين على الصحيح وقد مناه في الصوم * ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين
اليوم صح ولو عن رمضانين كقضاء الصلوة صح * أيضا * وإن لم ينو في الصلوة أول صلوة
عليه أو آخر صلوة عليه * كذا في الكنز قال المصنف قال الزيلعي والأصح اشتراط التعيين
في الصلوة وفي رمضانين النسخ قلت وهكذا قد مناه في باب قضاء الغواثت تبعال ذلك رد
وغيرها ثم رايته في البحر قبيل باب اللعان ما نصه رنية التعيين لم تشترط باعتباره الواجب

مختلف متعل دبل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاته الا بنية التغيين
حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت يكفيه نية الظهر لا غير كذا فى المحيط وهو تفصيل
حسن فى الصلوات ينبغى حفظه انتهى بلغظه ثم رأيت نقله عنه فى الاشباه فى بحث تعيين
المنوى ثم قال وهن امشك وما ذكره اصحابنا كقاضى خان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا
فى العيين انتهى بحروفه فليتنبه لذلك * رأس شاة متلخ بدم احرق * الراس * وزال عنه
الدم فانحل منه مرفة جاز * استعما لها * والحرق كالغسل * وقد مناه من المطهرات *
سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل له العشر لا * لانه زكوة قلت وقد
قد منه فى الجهاد وقد منه فى الزكوة ايضا * عجز اصحاب الخراج من زراعة الارض
واداء الخراج ودفع الامام الاراضى الى غيرهم * بالاجرة * ليعطوا الخراج * من
اجرتها المستحقة * جاز * فان فضل شئ من اجرتها دفعه لما تكهارعاية للفقير فان لم
يجل الامام من يستأجرها باعها لقادر واخذ الخراج الماضى من الثمن لو عليهم خراج
ورد الفضل لاربابها زيلعي قلت وقد مناه فى الجهاد جميع سقوطه بالتد اخل فيحمل على
المرجوح او على ان مراده اخل خراج السنة الماضية فقط * غنم من بوحه وميتة فان
كانت المذ بوحه اكثر تحرى واكل والا * بان كانت الميتة اكثر واستويا * لا * يتحرى
لوفى حالة الاختيار بان يجب ذكوة والا تحرى واكل مطلقا ومرفى اداء الماء *
اياء الاخرس وكتابه كالبان * باللسان * بخلاف معتقل اللسان * وقال الشافعى
رحمهما سواء * فى وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود * وغيرها من الاحكام اى ايماء
الاخرس فيما ذكر معتبر ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته وامتدت عقلته الى موته
به بغنى قلت ومرفى الوصايا وذكره هنا الاكمل وابن الكمال والزيلعي وغيرهم ثم
مغاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلا توقف فان مات على عقلته نقل مستند او لا
لا رعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطئها لعدم نفاذ لكنه اذا مات بحاله كان لها
المهر من تركته قاله المصنف لكن ذكر ابنه فى الزواجر عند ذكر الاشباه الاحكام
الاربعة ان قولهم وايضا بطل للمقتصر والمستند ان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتصر او مالا
يصح تعليقه يقع مستند كما فى البحر من باب التعليق بخالف ذلك اذ مقتضاة وقوع الطلاق

والعتاق ونحوهما مما يصح تعليقه بالشر ما يقتصر انتنبه * لا * تكون اشارته وكتابه
 كالبيان * في حد * لانها تد رأيا لشبهة لكونها حق الله تعالى ولا في شهادة ما منية وهل
 يصح اسلامه بالاشارة ظاهر كلامهم نعم ولما اراد صريحا اشباه * ابتلع الصائم بل اق
 محبوبه * يقضى * ويكفر والا * يكن محبوبه * لا * يكفر ومرفى الصوم * قتل بعض
 الحجاج عن رضى ترك الحج * مرفى الحج * منعها زوجها من الدخول عليها وهو يسكن
 معها في بيتها اشوز * حكما كما حررناه في باب النفقة * ولو كان المانع لينقلها الى
 منزله * فليست ناشرة لوجوب السكنى عليه * او كان يسكن في بيت الغصب فامتنعت
 منه لا تكون ناشرة * لانها محقة اذ السكنى فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة *
 قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك * وكل امع ام والى
 وكله مرفى النفقة * قال لعبد يا مالكي ارقا لامتة انا عبدك لا تعتق * لانه
 ليس بصريح لا بكناية * بخلاف قوله * لعبد * يا مولاي * لانه كناية على ما مرفى
 محله * العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد ما لم يبرهن المالك على رفق
 دعواه بخلاف المنقول * او يعلم به القاضى * ولا يكفى تصديق المالك عليه انه
 فى يده في الصحيح لا حتمال المواضع قلت قد منا غير مرة اخرها في باب جنابة المملوك
 ان المفتى به في زماننا انه لا يعمل بعلم القاضي فتأمل وهذا اذا دعاه مسلما مطلقا ما اذا
 ادعى الشراء من ذى اليد وقراره بانه فى يده فانكر الشراء واقر بكونه فى يده لم
 يحتج لبرهانه على كونه فى يده لان دعوى الفعل كما يصح على ذى اليد تصح على غيره ايضا كما
 بسطه فى البرازية * عقار لا فى ولا يله القاضى يصح نضاره فيه * كمنقول هو الصحيح و
 تقدم فى القضاء ان المصر ليس بشرط فيه به يفتى ويكتب بالحكم لقاضى تملك الناحية
 ليا مرفى بالتسليم * وقيل لا يصح * ومشى عامه فى الكنز والمتقى * قضى الخاص بمئة فى
 حادثة ثم قال رجعت عن قضائى اريد الى غير ذلك اوتعت فى تلبيس الشهود ارا طلت
 حكمى ارحوز لك لا يعتبر قول القاضي فى كل ذلك لتعلق حق الغير به وهو المالك على
 والقضا ما ضان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة * الا فى ثلاث مرات فى القضاء
 لو علمه او بخلاف منه اظهر خطاؤه * اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضي فالقول

في حد

لَهُ * بِهِ يَقْتَضِي قَالَهُ ابْنُ الْعَرَسِ فِي الْقَوَائِدِ كَمَا هِيَ رَدٌّ فِي الْبِزَارِيَّةِ خِلَافًا لِلْمَحْمُولِ رَحِمَهُ
 زَادَ فِي الْبَحْرِ * مَا لَمْ يَنْغَلِقْ قَاضٍ آخَرَ * فَحَيٌّ لَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَقْضَ لَوْجُودِ
 قَضَاءِ الثَّانِي بِهِ قَالَ الْمَصْنُفُ وَهُوَ قَوْلُ حَسَنِ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ لِغَيْرِ صَاحِبِ الْبَحْرِ * شَرْطُ نَفَازِ
 الْقَضَاءِ فِي الْمَجْتَهِدِ أَتَى * مِنْ حَقُوقِ الْعِبَادِ * أَنْ يُصِيرَ الْحَاكِمُ فِي حَادِثَةٍ * بِأَنْ يَنْقَلِبَ مَعَهُ
 دَعْوَى صَحِيحَةٍ مِنْ خَصْمٍ عَلَى خَصْمٍ حَاضِرٍ مِنْ زَعْمٍ شَرْعِي فَلَوْ بَرِهَنَ بِحَقِّهِ عَلَى آخِرٍ عِنْدَ قَاضٍ
 فَقَضَى بِهِ بَرَهَانَهُ بَدَلًا مِنْ مَنَازَعَةٍ وَمَخَاصِمَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَنَزَاعٍ بَيْنَهُمَا لَمْ يَنْغَلِقْ قَضَاؤُهُ لِقَوْلِ شَرْطِهِ *
 وَهُوَ التَّلَاقُ بِخُصُومَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَكَانَ أَتَى مُتَحَكِّمًا * بِمَنْ هَبَهُ لَا غَيْرَ كَمَا قَدْ مَنَاهُ فِي الْقَضَاءِ
 وَإِنَادَهُ بِقَوْلِهِ * فَلَوْ رَفَعَ إِلَيْهِ * أَيْ إِلَى الْحَنَفِيِّ * قَضَاءٌ مَا لَكَ بِلَادَ عَرَبٍ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ وَ
 عَمِلَ الْحَنَفِيُّ بِمَقْتَضِي مَذْهَبِهِ * لَعَلَّ مَقْلَمَ مَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ لَخُرُوجِ قَضَاءِ الْمَالِكِيِّ
 مَخْرَجِ الْفَتَوَى لَعَلَّ مَقْلَمَ الْخُصُومَةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي هِيَ شَرْطُ انْعِقَادِ الْقَضَاءِ فِي
 حَقُوقِ الْعِبَادِ * إِذَا ارْتَابَ * الْقَاضِي * فِي حُكْمِهِ * الْقَاضِي * الْأَوَّلُ لَهُ طَلَبُ شُهُودِ
 الْأَصْلِ * مَرَفِي الْقَضَاءِ قِيلَ بِأَرْثِيَابِهِ فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ فَإِنَادَهُ إِذَا لَمْ يَرْتَبِ فِيهِ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُ
 قَالَ فِي الْقَوَائِدِ كَمَا هِيَ رَدٌّ قَالُوا قَضَاءُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ لَا يَنْقُضُ وَيَحْمِلُ عَلَى السُّلْطَانِ بِخِلَافِ قَضَاءِ
 غَيْرِهِ يَعْنِي إِذَا تَبَيَّنَ وَجْهٌ نَسَادَهُ بِطَرِيقَةٍ فَلِلثَّانِي نَقْضُهُ * إِذَا تَرْتَبَ بَيْعُ الْتَعَاطِي عَلَى بَيْعِ
 بَاطِلٍ أَوْ فَاسِدٍ لَا يَنْعَقِدُ * مَرَفِي أَوَّلِ الْبَيْعِ عَنِ الْخِلَاصَةِ وَالْبِزَارِيَّةِ وَالْبَحْرِ * خَبْرًا قَوْمَاتِهِ
 سَأَلَ رَجُلًا عَنْ شَيْءٍ فَاقْرَبَهُ وَهَمَّ بِرُؤُونِهِ وَيَسْمَعُونَ كَلَامَهُ وَهُوَ لَا يَرَاهُمْ جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ عَلَيْهِ *
 بِذَلِكَ الْأَقْرَارِ * وَإِنْ سَمِعُوا كَلَامَهُ وَلَمْ يَرَوْهُ لَا تَجُوزُ * شَهَادَتُهُمْ عَلَيْهِ لِأَنَّ النِّعْمَةَ تَشْتَبِهُ
 فَتَقَعُ الشُّبْهَةُ إِلَّا إِذَا عَلِمُوا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُهُ بِأَنْ دَخَلُوا الْبَيْتَ ثُمَّ خَرَجُوا وَجَلَسُوا عَلَى بَابِهِ
 وَلَا مَسْلُوكَ لَهُ غَيْرُهُ ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ فَسَمِعُوا أَقْرَارَهُ وَلَمْ يَرَوْهُ وَقْتَهُ * بَاعَ عَقَارًا * أَوْ حَيوانًا أَوْ ثَوْبًا *
 وَابْنَهُ أَوْ امْرَأَتَهُ * أَوْ غَيْرَهُمَا مِنْ أَقَارِبِهِ * حَاضِرٌ يَعْلَمُ بِهِ ثُمَّ ادَّعَى الْإِبْنَ * مِثْلًا * أَنَّهُ مَلِكُهُ
 لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ * كَذَا أَعْلَقَهُ فِي الْكَنْزِ وَالْمُلْتَقَى وَجَعَلَ سَكُوتَهُ كَالْفَصَاحِ قَطْعًا لِلتَّزْوِيرِ وَالْحِيلِ وَكَذَا
 لَوْ ضَمِنَ الدَّرَكُ أَوْ تَقَاضَى التَّمَنُّ وَقَالُوا فِيمَنْ زَوْجُهُ بِلَا جِهَاتٍ زَانٍ سَكُوتُهُ عَنْ طَلَبِ
 الْجِهَاتِ زَعْدُ الزَّانِ رَضَى فَلَا يَمْلِكُ طَلَبُ الْجِهَاتِ زَعْدُ سَكُوتِهِ كَمَا مَرَفِي بَابِ الْمَهْرِ * بِخِلَافِ
 الْأَجْنَبِيِّ * فَإِنْ سَكُوتُهُ * وَلَوْ جَارًا * لَا يَكُونُ رِضًا * إِلَّا إِذَا * سَكَتَ الْجَارُ وَقْتَ الْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ * وَ

تصرف المشتري فيه زرعاً وبناءً * فتح * لاتسع دعواه * على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع
 الفاسدة وبخلاف ما اذا باع الغضولي ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوته
 رضا عندنا خلافاً لابن ابي ليلى بزازية آخر الفصل الخامس عشر وخمسة باع ضيعة ثم ادعى
 انها وقف عليه * او على مسجد كذا او كنت وقفها * واراد تحليف المدعى عليه ليس له
 ذلك * اتفقا للتناقض * وان اقام بينة تقبل * على الاصح للصحة المدعى بل لقبول
 البينة في الوقف بلا دعوى خلافاً لما صوبه الزيلعي وقد حققناه في الوقف وباب الاستسحاق *
 وهبت مهرها لزوجها فماتت وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها
 وقال بل في الصحة فالقول للورثة * هذا ما اعتمد في الثانية تبعاً لرواية الجامع الصغير
 بعد نقله لما في فتاوى النسفي ان القول للزوج فقال والاعتماد على تلك الرواية لانهم
 تصادقوا على وجوب المهر واختلغوا في السقوط فالقول منكراً الخ قلت واقره في تنوير
 البصائر واعتمد شمسنا على خلاف ما جزم به في الملتقى كالكنز من ان القول للزوج وان
 جزم به شراحه كالزيلعي وابن سلطان بانه الاستحسان فتنبه قلت واستظهره ابن الهمام
 في آخر المهر فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بل لها وهم يدعونه لانفسهم والزوج
 ينكر فالقول له * وكلها بطلانها لا يملك عزلها * لانه يمين من جهته * وكلنك بكل اعلى
 اني متى عزلتك فانت وكيلى * فطريقه ان * يقول * في عزله * عزلتك بم عزلتك * لان
 متى لعموم الاوقات واما كلما فلعوم الافعال * فنقول كلما عزلتك فانت وكيلى يقول * في
 عزله * رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزه * الحاصلة من لفظ كلما فتح
 ينعزل * قبض بل الصلح شرط ان * كان * ديناً بين * بان صالح على دراهم عن
 دنانير او عين شئ آخر في الذمة * والا * يكون ديناً بين * لا يشترط قبضه لان الصلح
 اذا وقع على عين تعين لا يبقى ديناً في الذمة فجاز الا فتراق عنه * قال * المدعى *
 لا بينة لي فبرهن * ولو بعد حلف خصمه جواهر الفتاوى وكل الوقايل عند طلبه ليمينه اذا
 حلفت فانت برئ من المال الذي لي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال
 خانية * او * قال الشاهد * لاشهادة لي فشهد تقبل * لا يمكن التوفيق بالنسيان ثم بالتذكر *
 كما لو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد او قال لا حجة لي على فلان ثم انى بها *

بالحق فانهما تقبل لما قلنا بخلاف ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعى حقاً لم تسمع للتناقض *
 للامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع * من الاقطاع * انساناً من طريق الجادة ان لم
 يضرب بالماردة * لان الامام ولايته ذلك فكذلك انائبه * صادره السلطان ولم يعين بيع ماله *
 فلو عينه فمكره الا ان يأخذ الثمن طوعاً * فباع ماله * بسبب المصادرة * صح * بيعه لانه
 غير مكره كما مر في الاكره * كالمباين اذن اذا حبس بالكين فباع ماله لقضائه * صح اجماعاً *
 خوفها * زوجها او غيره * بالضرر حتى وصبت مهرها لم يصح ان قد رعى الضرر *
 لانها مكرهه عليه * وان اكرهها علي الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المأل * لان طلاق
 المكره واقع ولا يلزم المأل به لما قلنا * ولو احوالت انساناً علي الزوج ثم وصبت المهر للزوج
 لم يصح * قالوا وهي الحيلة قلت انما تتم بقبوله فيعلم حيلتها الا ان يقال انه يتمكن المحال
 من مطالبته برفعه الي من لا يشترط قبوله * انما بشر افي ملكه او بالوعة نزل منها حائط
 جاره وطلب جاره تحويله لم يجبر * عليه ومغادره انه يومر بالرفق دفعا للاذى * وان سقط الحائط منه
 لم يضمن * لعمري تعديده اذا حفره في ملكه فكان تسبباً ومرفى آخر لاجاره انه لو سقى ارضه
 سقيلاً لا يحتمله فتعدى لاجاره ضمن * عمود ارض زوجته بما له باذنها فالعمارة لها والنفقة
 دين عليها * لصحة امرها * ولو عمر لنفسه بلاذنها فالعمارة له * ويكون غاصباً للعرصة
 فيومر بالتفريق بطلبها ذلك * ولها بلاذنها فالعمارة لها وهو متطوع * في البناء فلا رجوع
 له ولو اختلفا في الاذن وعلمه ولا بينة فالقول لمنكره بيمينه وفي ان العمارة لها ارضه
 فالقول له لانه هو المملك كما افاد شيخنا وتقول في الغصب * قال هذا رضى عني ثم اعترف
 بالخطا وصدت * في خطائه * فله ان يتزوجها اذا لم يثبت عليه بان قال * افادته لا يثبت
 الا بالقول كقوله * هو حق او صدق او كما قلت او اشهد عليه بن لك شهوداً او ما في
 معنى ذلك * من الثبوت اللفظي الدال على الثبوت النفسي وهل يكون تكراراً قراره
 بن لك ثباتاً بخلاف مبسوط في المبسوط وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاقرار * ولو اخل *
 رجل * غريمه فنزعه انسان من يده يضمن * لانه تسبب * وكن اذا دل السارق
 على مال غيره ارامسكها رباً من عدوه حتى قتله * عاب * ولما قلنا * في يده مال لانسان
 فقل له سلطان ادفع الي هذا المال والا * تدفعه الي * اقطع يديك ارض بك خمسين

فل فعله لم يضمن * الدافع لانه مكره * قال تركت دعوى على فلان وفوضت امرى الى
 الآخر لا تسمع دعواه بعل * اى بعل هذا القول ذكره فى القنية * الاجازة تلحق
 الافعال * على الصحيح * فلو غصب عينا لانسان فاجاز المالك غصبه صح * اجازته وح *
 فيبرأ الغاصب عن الضمان * ولو انتفع به فامره بالاحتفاظ لا يبرأ عن الضمان ما لم يحتفظه
 وتما منه في العما دية * وضع سنجلا فى الصيراء ليصيد به خمرا ورحش وسمي عليه ونجاء
 في اليوم الثاني * قيل اتفاقي اذ لو وجد ميتا من ساعته لم يحل زيلعي ووجد الحمرا ومجر وحا
 ميتا لم يؤكل لان الشيطان ينسج انسان او يجرحه والا فهو كالنطيمة * ذكره تميميا *
 وقيل تنزيها والا دل اوجه * من الشاة * سبع * الحياء * الشخصية والغنة والمنانة والمرارة
 والدم المسفوح والذكر * لا اثر لو اردت كراهة ذلك وجمعها بعضهم في بيت واحد يقال
 شعير نقل ذكر والانتيان مثانة * كذا * دم ثم المرارة والغدة * وقال غيره شعير
 اذا ما زكيت شاة فكلها * سوى سبع فغيره البوال * فحاء ثم خاء ثم غين * ودال ثم عيمان
 وذال * للقاصي اقراض مال الغائب والطفل والمقطعة * بشر واثقل مت فى القضاء *
 بخلاف الـ والوصى والمقتط * الا اذا انشدها حنى ساغ تصدقه فاقرضه اولى بيلعى *
 قال ان كان الله يعدب المشركين فامرأته طالق لا تصلى امرأته لان من المشركين من
 لا يعدب * كذا اني الشائمة و ظاهر توحيه ان المراد بهن البعض من بعض ق عليه
 المشرك فى الجملة بان يكون مشركا في عمره ثم يستتم له بالسنى اداء افعال المشركين فانهم
 مشركون شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعدب رضى سالية جزئية لم تصدق الموجبة الكلية
 القايلة كل مشرك يعدب قاله المصنف وقد ورد هذا اللغز على غيره من الوجه ابن وهبان
 فقال شعير وهل قائل لا ينخل النار كما فر * ولكنها بالمو منين اعمر * قال ومعناه ان انكفار
 لما يرون النار يؤمنون بالله تعالى ورسوله ولا ينفخون قال الله تعالى ولم يك ينفعهم ايما نهم
 لما رأوا بأسنا ولعجز البيت معنى آخر وهو ان عمارا خزنتم القائلون بامرهم مؤمنون
 ففي البيت سوء الان قال ابن الشنينة وعندى ان هذا مما ينكر ذكره والتلفظ به ولا ينبغي
 ان يدون ويسطر ولا يقبل تاويل قايله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف
 الاول فلا تغفل ثم رأيت شيخنا قال قد قضى بنقله عن نفسه بالانكار وانه ما كان ينبغي له

ان يدونه وبالله التوفيق * صبي حشفته ظاهرة بحيث لو راها انسان ظنه مختونا ولا تقطع
 جلقة ذكره لا بتشد يد * الم * ترك * على حاله * كشيخ اسلم وقال اهل النظر لا يطبق الختان *
 ترك ايضا * ولو ختن ولم تقطع الجلقة كلها ينظرون قطع اكثر من النصف كان ختنا وان
 قطع النصف فما دونه لا * يكون ختنا يعتد به لعدم الختان حقيقة وحكما * و * الاصل
 ان * الختان سنة * كما جاء في الخبر * وهو من شعائر الاسلام * وخصائمه * ملواجتمع
 اهل بلد على تركه حاربهم الامام * فلا يترك الا لعذر روعه رشيخ لا يطيقه ظاهر * ووقته *
 غير معلوم وقيل * سبع سنين * كذا في المتن وقيل عشرة وقيل اقصة اثنا عشرة سنة وقيل
 العبرة بطاقتة وهو الاشبه وقال ابو حنيفة رح لا علم لي بوقته ولم يرد عنها فيه شيء فلذا
 اختلف المشائخ فيه وختان المرأة ليس سنة بل مكرومة للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي
 من ولد مختونا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام فقال شعث روفي الرسل مختون لعمر
 خلقه * ثمان وتسع طيمون اكارم * وهم زكريا شيث ادريس يوسف * وحنظلة عيسى
 وموسى وادم * ونوح شعيب سام اوط وصالح * سليمان يحيى هود ويس خاتم * ويجوز
 كي الصغير بطاقتة وغيره من المداواة للمصلحة * ويجوز * فصل اليها ثم ركيها وكل
 علاج فيه منفعة لها رجا زتل ما يضر منها ككلب عقور رهرة * تضر * ويل بها * اى
 الهرة * ذبا * ولا يضرها لانه لا يغيد ولا يحرقها وفي المبتغى يكرهه احرار جراد وقملة
 وعقرب ولا بأس باحراق حطب فيها نمل والقاء القملة ليس بادب * وجازت المسابقة
 بالفرس والابل والارجل والرمي * ليرتاض للجهاد * وحرم شرط الجعل من الجانبين *
 الا اذا ادخلنا الما محلا بشرطه كما مر في الحظر * لا * يحرم * من احل الجانبين * استئناسا
 ولا يجوز الاستباق في غير هذه الاربعة كالبغل بالجعل واما بلا جعل فيجوز في كل شيء وتامه
 في الزيلعي * ولا يصلي على غير الانبياء * لا على * غير الملائكة الا بطريق التبع *
 وهل يجوز الترحم على النبي قولان زيلعي قلت وفي الذخيرة انه يكره وجوزة السيوطي
 تبعالا استقلا لا فيمكن التوفيق وبالله التوفيق * ويستحب الترضى للصحابة * وكذا
 من اختلف في نبوته كذا القرنين ولقمان وقيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم
 كما في شرح الما مة للكرمانى * والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر

الاخياردون ايجوز عكسه * وهو ان تحرم للصحابة والترضي للتابعين ومن بعد حم * على
الراجح * ذكره انكر ماني وقال الزيلعي الاولى ان يدعوا للصحابة بالترضي والتابعين
 بالرحمة ولمن بعد هم بالمغفرة والتجاوز * والاعطاء باسم النبي وزوال مهر جان لا يجوز *
 اى الهل اياها باسم هذين البومين حرام * وان قصد تعظيمه * كما يعظمه المشركون *
 يكفر * قال ابو حفص الكبير لو ان رجلا عمل الله خمسين سنة ثم اهدى لمشرك يوم النيروز
 بيضة يرى تعظيم يومه فقد كفر وحبط عمله انتهى ولو اهدى لمسلم ولم يرد تعظيم اليوم
 بل جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي ان يفعله قبله اربعين نفيا للشبهة ولو شرب فيه
 مالم يشتره قبله ان اراد تعظيمه كفر وان اراد الاكل والشرب والتنعيم لا يكفر زيلعي *
 ولا باس بلبس القلا نس * غير حوى وكر باس عليه ابريسم فوق اربع اصابع سراجية
 وصح انه حرم لبسها * والدب لبس الاسود ارسال ذنب العمامة بمن كنفه الى وسط
 ظهره * وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر * ويكره * اى للرجال كما عرفى باب الكراهية *
 لبس المعصفر والمنزعة * لقول ابن عمر رضينا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس
 المعصفر وقال اياكم والاحمر فانها زى الشيطان يستحب التجميل وابعاح الله الزينة بقوله
 تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآية وخرج صلواته عليه رداء تيممه
 الفادهم زيلعي * والمشاب العالم ان ينقدم على الشيخ الجاهل * ولو قرأ شيئا قال الله تعالى
 والذين اوتوا العلم درجات فالرافع هو الله فمن وضعه يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر على
 الاصح وورثة الانبياء بلا خلاف * اخنصب لاجل التزين للنساء والجوازي جائز *
 الاصح ويكره بالسواد وتبل لاوه روى البخاري كما يجوز ان يأكل منكيا * فى الاصح ما روى
 انه عليه الصلوة والسلام كل منكيا يجمع الفتاوى * احلته الزلزلة فى ايمته ففر الى الغشاء
 لا بكره بل يستحب * لغرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائض المائل * واذا خرج
 من بلكة بها طاعون فان علم ان كل شئ بقدر الله تعالى فلا باس بان يخرج ويدخل
 ان كان عند انه لو خرج نجا ولو دخل ابتلى به كره له ذلك * فلا يدخل ولا يخرج صيانة
 لا اعتقاد به عليه حمل النهى فى الحديث الشريف مجمع الفتاوى * بقية فى بلكة امس
 فيها غيره افقه منه يريد ان يغزو ليس له ذلك * بزازية وغيرها * قضى المال بين الذين

المؤجل قبل الحلول اومات * نحل بموته * فاخذ من تركته لاياً خذ من المراكبة التي
جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين * قنية وبه انني المرحوم
ابو السعد افندي مفتي الروم وعلمه بالرفق للجانبين وقد قد منته قبل فصل القرص
فرع في اخر التكنز ينبغي لحاظ القرآن في كل اربعين يوماً ان يختم مرة *
* كتاب الفرائض *

هي علم باصول من نفعه وحساب تعرف بها حق كل من التركة والحقوق فهنا خمسة
بالاستقراء لان الحق اما للميت او عليه او لاولاد الاول التجهيز والثاني اما ان يتعلق بالذمة وهو
الدين المطلق او لا وهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري وهو الوصية او اضطراري
وهو الميراث وسمي فرائض لان الله تعالى قسمه بنفسه وارضه وضوح انها ربشمة
قلت ولذا سماه عليه الصلوة والسلام نصف العلم لثبوته بالنص لا غير واما غيره فبالنص
تارة وبالقياس اخرى وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحياة او بالضرورة وغيره
بالاختياري وهل ارث الحي من الحي ام من الميت المعتمد الثاني شرح وهبانية * بيد
من تركته الميت الخالية عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الجاني * والمأذون
المليون والمبيع المحبوس بالثمن والد المستأجرة وانما قدمت علي التكفين لتعلقها
بالمال قبل صيرورته تركة * بتجهيزه * يعم التكفين * من غير تفتير ولا تبذير * ككفن
السنة او قد رما كان يلبسه في حياته ولو صلك كفنه فلو قبل تفسيخه كفن مرة بعد اخرى
وكل من كل ماله * ثم تقدم ديونه التي لها مطالب من جهة العباد * ويقدم دين الصحة
على دين المرض ان جهل سببه والافسيان كما بسطه السيد واما دين الله فان اوصى به وجب
تنفيذه من ثلث الباقي والا لا * ثم تقدم وصيته * او مطلقة على الصحيح خلافا لما
اختاره في الاختيار * من ثلث ما بقى * بعد تجهيزه وديونه وانما قدمت في الآية
اهتماما لكونها مظنة التفريط * ثم رابعاً بل خامساً * يقسم الباقي * بعد ذلك * بين
ورثته * اي الذين ثبت ارثهم بالكتاب او السنة كقوله عليه الصلوة والسلام اطعموا
الجدات السدس والا جماع كجعل الجدل كالاب وابن الابن كالابن * ويتسحق الارث *
ولو لمصحف به يغنى وقيل لا يورث وانما هو للقارى من ولد يه صير فية با حل ثلثة * برحم

ونكاح * صحيح فلا توارث بغاسل ولا باطل اجماعا * وولا * والمستحقون للتركة عشرة
اصناف مرتبة كما افاد بقوله * فيبدأ بذي الفروض * اي السهام المقدرة وهم
اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنان من النسب وهما الزوجان *
ثم بالعصبات * آل للجنس فيستوى فيه الواحد والجمع وجمعه لا زد واج * النسبية *
لانها اقوى * ثم بالمعتق * ولو انثى وهو العصة السبية * ثم عصبة الذكور * لانه ليس
للنساء من الولا الا ما اعتقن * ثم الرد * على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم *
ثم ذوى الارحام ثم * بعد هم * مولى المولاة * كما مر فى كتاب الولا وله ابناقي بعد
فرض احل الزوجين ذكره السيد * ثم المقر له بنسب * على غيره * لم يثبت * فلو ثبت بان
صلته المقر عليه او اقرب بمنزل اقاربه او شهد رجل آخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان
رجع المقر وكذا الوصل له قبل رجوعه وتماه فى شروح السراجية سيما روح الشروح
وقد لخصته فيما علمته عليها * ثم * بعد هم * الموصى له بما زاد على الثلث * ولو بالكل وانما
قد م عليه المقر له لانه نوع قرابة بخلاف الموصى له * ثم * يوضع * فى بيت المال * لا
ارثا بل نيا للمسلمين * وموانعه * على ما هنا اربعة * الرق * ولو ناقصا مكاتب وكذا
مبعض عند ابى حنيفة ومالك رحمهما الله وقالاهو حريث ويحجب وقال الشافعى رح لا يرث
بل يرث وقال احمد يرث ويورث ويحجب بقدر ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر
الشافعية مسألة يرث فيها الرقيق مع رق كله صورتها مستأ من جنس عليه فليحق بدار
الحرب فاسترق ومات رقيقا بسراية تلك الجناية فدينته لورثته ولم اره لا ئمتنا فليحذر *
والقتل * الموجب للعود او الكفارة وان سقطا بحرمة الابوة على ما مر عند الشافعى رح
لا يرث القاتل مطلقا ولو مات القاتل قبل المقتول ورثه المقتول اجماعا * واخلاف الملتين *
اسلاما وكفرا وقال احمد رح اذا اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث واسا المرث فيورث
عندنا خلافا للشافعى رح قلت وذكر الشافعية مسألة يرث فيها الكافر صورتهما كافر مات
عن زوجته حاملا ووقفنا ميراث الحمل فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم اره صريحا
لا ئمتنا * و * الرابع * اختلاف الارين * فيما بين الكافر عندنا خلافا للشافعى رح *
حقيقة * كحربى وذمى * او حكما * كمستأ من وذمى وكحربيين من دارين مختلفين

كتركى وهندى لا تقطاع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت بقى من الموانع جهالة
 تاريخ الموتى كالغرقى والحرقى والهدمى والقتلى كما سمعنى ومنها جهالة الوارث و
 ذلك فى خمس مسائل واكثر مبسوطه فى المجتبى منها ارضعت صبيا مع ولدها وماتت وجهل
 ولدها فلا توارث وكذلك لو اشبه ولد مسلم من ولد نصرانى عند الظير وكبرافهما مسلمان
 ولا يرثان من ابويهما زاد فى المنية الا ان يصطلحا فلهما ان يأخذ الميراث بينهما ثم بين
 ذوى الغرض مقدما للزوجة لانها اصل الولاد اذ منها تتولد الا والاد فقال * فيغرض
للزوجة فصاعدا الثلث مع ولد او ولد الابن * وان سفل * والربع لها عند عد مهمما *
 فللزوجة حالتان الربع بلا ولد والثلث مع الولد * والربع للزوج * فاكثر كما لو ادعى
 رجلان فاكثر نكاح ميمنة وبرهنا ولم تكن فى بيت واحد منهم ولا دخل بها فانه يقسمون
 ميراث زوج واحد لعدم الاولوية * مع احد هما * اى الولد او ولد الابن * والنصف له عند
 عد مهمما * فللزوجة حالتان النصف والربع * والاب والجد * ثلاثة احوال الغرض المطلق وهو *
السدس * وذلك * مع ولد او ولد الابن * والنصيب المطلق عند عد مهمما او لغرض والنصيب
 مع البنت او بنت الابن قلت وفى الاشياء الجدل كالاب الا فى ثلاث عشر مسألة خمس فى
 الغرائض وباقيها فى غيرها زاد ابن المصنف فى زواهره اخرى من الفصولين ضمن الاب
 مهر صبيه فادى رجوع لشرط والا لا ولو وليا غيره او وصيا رجوع مطلقا انتهى فقله او
 وليا غيره يعم الجد فيرجع كالوصى بخلاف الاب * وللام * ثلاثة احوال * السدس مع
 احد هما او مع اثنين من الاخوة او * من * الاخوات * فصاعدا من اى جهة كانا
 ولو مختلفين والثلث عند عد مهمم والثلث الباقي مع الاب واحد الزوجين * والسدس *
للجد مطلقا * كام ام ام اب * فصاعدا * يشتركن فيه * اذا كن ناهيات * اى
صحيحات كالمذكورتين فان الغاسدة من ذوى الارحام كما سمعنى * متحاذيات فى
 الدرجة لان القربنى تجب البعد * مطلقا كما سمعنى * والسدس * لبنت الابن *
 فاكثر * مع البنت * الواحدة تكملة للثلثين * والسدس * للاخت لاب * فاكثر *
 مع الاخت * الواحدة * لابوين * تكملة للثلثين * والسدس * للو احد من ولد الام
والثلث لاثنين فصاعدا من ولد الام * ذكورهم كانائهم * والثلث * للام عند

عد م من لها معه السلس * كما مر * ولها ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين * كما
 قد منا وذلك * في زوجة وابوين * وام فلها ح الربع * او زوج وابوين * وام فلها ح
 السلس وسمي ثلثا تاديا مع قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث * والثلثان لكل اثنين
 فصاعد ممن فيه النصف * وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت
 لاب والزوج * الا الزوج * لانه لا يتعد *

* فصل في العصبات *

العصبات النسبية لثمة عصبه بنفسه وعصبه بغيره وعصبه مع غيره * يحوز العصبه بنفسه وهو
 كل ذكر * فالانثى لا تكون عصبه بنفسها بل بغيرها او مع غيرها * لم يدخل في نسبته الى الميت
 انثى * فان دخلت لم يكن عصبه كولد الام فانه ذو فرض وكاب الام وابن البنت فانها
 من ذوى الارحام * ما ابقت الفرائض * اى جنسها * وعند الانفراد يترز جميع
 المال * لجهة واحدة ثم العصبات بانفسهم اربعة اصناف جز الميت ثم اصله ثم جز ابيه
 ثم جزء جده * ويقدم الاقرب فالاقرب منهم * بهذا الترتيب فيقدم جز الميت * كالا بن
 ثم ابنه وان سفل ثم اصله الاب ويكون مع البنت * فاكثر عصبه وذاسهم * كما مر *
 ثم الجدل الصحيح * وهو اب الاب * وان علا * واما اب الام فغاسل من ذوى الارحام *
 ثم جزء ابيه الاخ * لابوين ثم لاب * ثم ابنه * لابوين ثم لاب * وان سفل * تاخير الاخوة عن
 الجد وان علا قول ابى حنيفة رح وهو المختار للفتوى خلافا لما اشافعي قيل وعليه الفتوى *
 ثم جزء جده العم * لابوين ثم لاب * ثم ابنه لابوين ثم لاب * وان سفل ثم عم الاب ثم ابنه
 ثم عم الجد ثم ابنه * كذلك وان سفل فاسبابها اربعة بنوة ثم ابوة ثم اخوة ثم عمومة وبع
 تر جميعهم بقرب الد رجة * يرجحون * عند التفات بابوين واب كما مر * بقوه
 القرابة فمن كان لابوين * من العصبات ولو انثى كالشقيقة مع البنت تقدم على الاخ
 لاب * مقدم على من كان لاب * لقوله عليه الصلوة والسلام ان اعيان بني الام
 ينوارثون ذون بني العلات والحاصل انه عند الاستواء في الد رجة يقدم ذوالقرا بتين
 وعند التفاوت فيها يقدم الاعلى ثم شرع في العصبه بغيره فقال * ويصير عصبه بغيره
 البنات بالابن وبنات الابن بالابن * وان سفلوا * والاخوات * لابوين

اولاب * باخمين * فمن اربع ذوات النصف والثلاثين يصرون عصبة باخواتهن
 ولو حكما كابن ابن ابن يعصب من مثله او فوقه ثم شرع في العصبة مع غيره
 فقال * ومع غيره الاخوات مع البنات * او بنات الابن لقول الفرضيين اجعلوا
 الاخوات مع البنات عصبة والمراد من الجمع هنا الجنس * وعصبة ولد الزنا *
 ولد * الملا عنة مولى الام * المراد بالمولى ما يعم المعتق والعصبة يعم ما لو كانت الام
 حرة الاصل كما بسطه العلامة قاسم لانه لا اب لها ويفترقان في مسألة واحدة وهى ان ولد
 الزنا يرث من توارثه ميراث اخ لام وولد الملا عنة يرث من توارثه ميراث اخ لابوين * ونحتم
 العصبات با * لعصبة السببية اى * المعتق ثم عصبة * بنفسه * دلي الترتيب المتقدم لقوله
 عليه الصلوة والسلام الولاء لخدمة كل خدمة النسب * واذا ترك * المعتق * اب مولاه وابن مولاه
 فالكل لابن * وقال ابو يوسف رح للاب السدس * او * ترك * جد * اى جل مولاه *
 واخاه فهو للجد * على الترتيب المتقدم * وتالا بينهما * كالميراث وليس هنا عصبة بغيره
 ولا مع غيره لقوله عليه الصلوة والسلام ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن الحديث هو وان
 كان فيه شئ وذ كنه تاك بلام كبر والصحابة فصا بمنزلة المشهور كما بسطه السيد واقره
 المصنف ثم شرع فى الحجب فقال * ولا يحرم ستة * من الورثة * بحال * البنت * الاب
 والام والابن والبنت * اى الابوان والولدان * والزوجان * وفريق يرثون بحال
 ويحجبون حجب الحرمان بحال اخرى وهم غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصبات او ذوى
 فروض وهو مبنى على اصلين احدهما انه * يحجب الاقرب ممن سواهم الا بعل * لما مر
 انه يقلد الاقرب فالاقرب التحل افي السبب ام لا * * الثانى ان * من ادلى بشخص
 لا يرث معه * كابن الابن لا يرث مع الابن * الاول الام * فيرث معها لعل ما استغراقها
 للتركة بجهة واحدة * والمحروم * كابن كافرا وقاتل * لا يحجب * عندنا صلا * ويحجب
 المحجوب * اتفاقا كام الاب تحجب بالاب وتحجب ام ام الام * كالاخوة و
 الاخوات * فانهم * يحجبون بالاب * حجب حرمان * ويحجبون الام من الثلث الى
 السدس * حجب نقصان ويختص حجب النقصان بخمسة بالام وبنت الابن والاخت
 لاب والزوجين * ويسقط بنو الايمان * وهم الاخوة والاخوات لاب وام بثلاثة *

بالابن * وابنه وان سفل * وبالاب * اتفان * وبالجد * عند ابي حنيفة رح * وقال
يقا سهم على اصول زيد ويقتل بالاول * وهو السقوط كما هو من صب ابي حنيفة رح
واصول زيد مبسوطة في المطولات وفي الرهبانية شعس وما سقطا اولاد عين وعلة * وقد اسقط
النعمان وهو المحرر * وعليه الفتوى كافي الملتقى والسراجية وان قال مصنفها في شرحها
على قولها الفتوى * * يسقط * بنو العلات * وهم الاخوة والاخوات لاب * بهم * اى يبنى
الايمان ايضا * وبهؤلاء * اى بالابن وابنه وبالاب والجد وكذا لاخت لاوين اذا
صارن عصبه كما علمته * و * يسقط * بنو الاخفاء * وهم الاخوة والاخوات لام *
بالولد وولد الابن * وان سفل * وبالاب والجد * بالاجماع لانهم من قبيل الكلالة
كما بسطه السيوطي * و * تسقط * الجدات مطلقا * ابويات ام اميات * بالام والابويات
بالاب * وكذا اب الجد الام الاب وان علت فانها تراث مع الجد لانها ليست من قبله بل
هي زوجته فكانا كالاوين * ونسب القربى * من اى جهة كانت * البعدى * نك * وانه
كانت القربى ام متجربة * كما قل مناه * واذا اجتمعا وكانت احداهما ذات قرابة واحده
كام الاب * كذا فى نسخ المتن والشروح والصواب الموافق للسراجية وغيرها كام
ام الاب وقد نقل م ان القربى * يجب البعدى مطلقا فانهم * والاخرى ذات قرابتين * واكثر كام
ام الام وهى ايضا ام اب الاب * بهذه الصورة *

صبي

ام	اب	ام
ام	اب	ام
ام	اب	ام

هذه ذات قرابتين ام هذه ذات قرابة واحده
ونوضحها ان امرأة زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولدت بينهما اول فلهن : المرأة جدته
لا بويه * قسم محمد رح السلس بينهما اذ لا ثمة باعتبار الجهات * وهما * اى ابو حنيفة
وابو يوسف رح * انصافا * باعتبار الابدان وبه قال مالك والشافعي رح وبه جزم
فى الكنز فقال وذات جهتين كل ات جهة * اذا استكمل البنات والاخوات لا بوين
فرضهن * وهو الثلثان * سقط بنات الابن * سقط * الاخوات لاب * ايضا * لا يتعصب

ابن ابن * في الصورة الاولى * اراخ * في الثانية * مواز * اى مساو * او نازل *
 اى سافل فحينئذ يعصبهم ويكون الباقي للزكرك لا نثيين قاله المصنف في شرحه قلت وفي
 اطلاقه نظر ظاهر لتصريحهم بان ابن الاخ لا يعصب اخته كالعم لا يعصب اخته وابن العم لا يعصب
 اخته وابن المعتق لا يعصب اخته بل المال للزكرك دون الانثى لانها من ذوى الارحام قال فى السراجية
 شعير وليس ابن الاخ بالمعصب * من مثله ارفوقه فى النسب * بخلاف ابن الابن وان سفل
 فانه يعصب من مثله ارفوقه ممن لم تكن ذات سهم ويسقط من دونه فلو ترك ثلث بنات ابن بعضهم
 اسفل من بعض وثلث بنات ابن ابن اخر كلك وثلث بنات ابن ابن كلك بهذه الصورة *

ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنب	ابن بنت	ابن بنت
	ابن بنت	ابن بنت
	ابن بنت	ابن بنت

فالعليا من الغريق الاول لا يوازيها احد فلها النصف والوسطى من الغريق
 الاول يوازيها العليا من الغريق الثاني فيكون لهما السدس تكملة للثلاثين ولا شئ
 للسغليات الا ان يكون مع واحدة منهم غلام فيعصبها ومن يحاذيها ومن فوقها ممن
 لا تكون صاحبة فرض وسقط السغليات * وبأخذ ابن عم * كذا في نسخ المتن والشرح
 وعبارة السيد وغيره وبأخذ احد ابني عم * هو اخ لام السدس * بالغرض وكذا
 لو كان الآخر زوجا لكان النصف * ويقتسمان الباقي * بينهما نصفين بالعصوبة حيث لا مانع
 من ارثه بهما فيرث بجهتي فرض وتعصيب واما بغرض وتعصيب معا بجهة واحدة فليس
 الا الاب وابوه قلت وقد يجتمع جهتا تعصيب كما بن هوا بن ابن عم بان تنكح ابن عمها
 فتولد ابنا وكا بن هو معتق وقد يجتمع جهتا فرض وانما يتصور فى المجوس لنكاحهم المحارم
 ويتوارثون بهما جميعا عندنا وعند الشافعي رح باقوى الجهتين وتامه في كتب الغرائض

وتأتى الإشارة إليه نى الغرقى * ولو تركت زوجا واما اوجة واخوة لام واخوة
 لا يوين اخذ الزوج النصف والام * او الجدة * السدس وولك الام الثلث ولا شئ
 للاخوة لا يوين * لا نهم عصبة ولم يبق لهم شئ وعند مالك والشافعي رح يشرك بين
 الصنفين الآخرين كان الكل اولاد ام وكل لك يفرض مالك والشافعي رح للاخت لا يوين
 اولاب النصف وللجد السدس مع زوج وام فتعول الى تسعة وعند ابى حنيفة رح واحمد
 تسقط الاخت قلت وحاصله انه ليس عند الحنفية مسألة المشتركة اتفا قارلا مسألة
 الاكل رية على المفتى به كما مر *

* باب العول *

وضله الرد كما سيجي * هو زيادة السهام * اذا كثرت الغروض * على مخرج الفريضة *
 ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص ارباب الديون بالمحصاه واول من
 حكم بالعول عمر رضي الله عنه ثم المخرج سبعة اربعة لاتعول الا ثلثان والثلثة والاربعة
 والثمانية وثلاثة قد تعول بالاختلاف كما سيجي في باب المخرج * فسنه تعول في اربع
 عولات * الى عشرة واربعة اشغفا * فتعول لسبعة كزوج وشقيقتين التمانية كهم وام
 وتسعة كهم واخ لام ولعشرة كهم واخ آخر لام * واثناعشرة تعول المنة * الى سبعة
 عشر واربعة اشغفا فتعول لثلاثة عشر كزوج وشقيقتين وام ولخمس عشرة كهم واخ لام ولسبعة عشر
 كهم واخ لام * واربعة وعشرون * تعول * الى سبعة وعشرين * فقط * كأم وأبنتين وابوس *
 وتسمى المنبرية * والردضه * كما مروح * فان فضل عنها * اى عن الغروض * * والتمال
 انه * لا عصبة * ثمة * بر ذلك * الفاضل * عليهم بقدر سهمهم * اجماعا لفساد بيت
 المال * الا على الزوجين * فلا يرد عليهما وقال عثمان رضي الله عنه يرد عليهما ايضا
 قاله المصنف وغيره قلت وجزم في الاختيار بان هذا وهم من الراوى فراجعته فقلت
 وفي الاشباه انه يرد عليهما في زماننا لفساد بيت المال وقد مناه في المولاه تم مسائل
 الرد اربعة اقسام لان المردود عليه اما صنف او اكثر وعلى كل اما ان يكون من لا يرد
 عليه ولا يكون * فالاول ان اتحد الجنس المردود عليهم * كبننتين او ختبن او جدتين *
 قسمت المسئلة من عد دروسهم * ابتداء قطعاً للتعويل * * والناني * ان كان * المردود

عليه * جنسين * ا وثلاثة لاكثر بالاستقرار * فمن عدد سها مهم * فمن اثنين لوسل سان وثلاثة
لوثلاث ولسل س واربعة لونسف ولسل س وخمسة كثلثين ولسل س تقصير المسافة * و *
الثالث * ان كان مع الاول * اى الجنس الواحد * من لايرد عليه * وهو الزوجان * اعطي *
من لايرد عليه * فرضه من اقل مخارجه وقسم الباقي على * رؤس * من يرد عليه كزوج وثلاث
بنات * فهي من اربعة للزوج واحد بقى ثلاثة وهى تستقيم عليهم فلا حاجة الى الضرب * وان
لم يستقم فان وافق رؤسهم * اى رؤس من يرد عليهم * كزوج وست بنات ضرب وفقها * وهى هنا
اثنان * فى مخرج فرض من لايرد عليه * وهى هنا اربعة تبلغ ثمانية للزوج اثنان والبنات ستة *
والا * يوافق بل يباين * ضرب كل عدد رؤسهم فيه * اى المخرج المذكور * كزوج وخمس بنات *
فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد بقى ثلاثة تباين الخمسة فاضرب الاربعة فى الخمسة تبلغ عشرين كان
للزوج واحد اضربه فى المضروب يكن خمسة نهى له والباقي ثلاثة اضربه فى المضروب تبلغ خمسة عشر
فلكل بنت ثلاثة * والرابع * لو كان مع الثانى * اى الجنسين فقط لاكثر هنا حكم الاستقرار اذ لا رد مع
اربع طوائف اصلا بالاستقرار * ولعل هذه النكتة اقتضاه فيما مر متنا على الجنسين والا فيراد بالثانى
بعضه لا كاه فتأمله * من لايرد عليه فاقسم الباقي من مخرج فرض من لايرد عليه على مسألة
من يرد عليه * ان استقام * كزوجة واربع جدات وست اخوات لام * فمخرج من
لايرد عليه اربعة للزوجة واحد بقى ثلاثة تستقيم على سهم الجدات وسهمي الاخوات
لكنه منكسر على احاد كل فريق كما سيجي * وان لم يستقم ضربت جميع مسألة من يرد
عليه فى مخرج من لايرد عليه * فالمبلغ الحاصل بهذا الضرب مخرج فروض الفر يقين *
كاربع زوجات وتسع بنات وست جدات * فمخرج من لايرد عليه ثمانية للزوجات الثمن
واحد بقى سبعة لا تستقيم على مسألة من يرد عليه وهى هنا خمسة لان الفر ضين ثلثان
وسل س فاضرب الخمسة فى الثمانية تبلغ اربعين فهى مخرج فرض الفر يقين * ثم
اضرب سهام من لايرد عليه * وهى سهم للزوجات * فى * خمسة * مسألة من يرد عليه *
يكن خمسة فهى حق الزوجات الاربع من الاربعين * و * اضرب * سهام * كل فريق * من
يرد عليه * وهى اربعة للبنات وسهم للجدات * فيما بقى * اى فى السبعة الباقية * من
مخرج فرض من لايرد عليه * يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجدات سبعة فاستقام

فرض كل فريق لكتفه منكسر على احاد كل فريق فصحة بالاصول السبعة الآتية في
باب المخارج تصح من الف واربعائة واربعين وتصح الاولى من ثمانية واربعين ولولا
خشية الاطالة لا وسعت الكلام هنا والله اعلم بالصواب *

* باب توريث ذوى الارحام *

هو كل * قريب ليس بذى سهم ولا عصبه * فهو قسم ثالث ح * ولا يرث مع ذى سهم * ولا *
عصبه سوى الزوجين * لعدم الرد عليهما * فيما خذ المنفرد جميع المال * بالقرابة * ويستحب
اقربهم الا بعل * كترت العصبات فهم اربعة اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جزء ابويه
ثم جزء جد به او جد تيه * و * ح * يقلم * جزء الميت وهم * اولاد البنات واولاد
بنات الابن * وان سفلوا * ثم * اصله وهم * الجد الفاسد والجدات الفاسدات *
وان علوا * ثم * جزء ابويه وهم * اولاد الاخوات لا بوين اولاب واولاد
الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة لا بوين اولاب وان نزلوا يقلم الجد
عليهم * خلا فاليها * ثم * جزء جد به او جد تيه وهم * الاخوال والخالات
والاعمام لام والعمات وبنات الاعمام واولاد هؤلاء ثم عمات الالباء والامهات واخواتهم
وخالاتهم واعمام الالباء لام واعمام الامهات كلهم واولاد هؤلاء * وان بعل را
بالعلو والسفل ويقلم الاقرب في كل صنف * واذا استورا في درجة * وانسد السبب *
قدم ولد الوارث * فلما اختلفت القرابة الاب والثلثان والقرابة الام والثلث وعند الاستواء فان اتفقت
صفة الاصول في الذكورة والا نوتة اعتبر ابل ان الفروع اتفاقا * و * اما * اذا
اختلفت الفروع * والاصول كينت ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر * محل في ذلك الاصول
وقسم * المال على اول بطن اختلف بالذكورة والا نوتة وهو هنا البطن الثاني وهو
ابن بنت وبنت بنت فمحمد اعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في مسئلتنا فنقسم *
عليهم اثلاثا واعطي كلا من الفروع نصيب اصله * فتح يكون ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب
ابيهما وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب امه وتماه في السراجية وشروحها * وهما * اعتبارا *
الفروع فقط * لكن قول محل اشهر الرايتين عن ابي حنيفة رح في جميع ذوى الارحام
وعليه الفتوى كل في شرح السراجية لمصنفها وفي المتقى ويقول محل رح يقتضى سئل

عمن ترك بنت شقيقه وابن وبنت شقيقته كيف تقسم فاجبت بالهم قد شرطوا هذا الغرور
في الاصول فبح تصير الشقيقة ككشقيقتين فيقسم المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف
الشقيقة بين اولادها اثلاثاً *

* فصل في الغرقى والكرقى *

وغیرهم * ولا توارث بين الغرقى والكرقى الا اذا علم ترتيب الموتى * فيرث المتأخر فلوجهل عينه
اعطي كل باليقين ووقف المشكوك فيه حتى يتبين او يصطلحوا شرح مجمع قلت واقرة المصنف
لكن نقل شيخنا عن ضوء السراج معزى بالمحمد رح انه لو مات احدهما ولم يد رايها هو يجعل
كانهما ما تامعا لتحقيق التعارض بينهما وهو مخالف لما مر فتدبر * و * اذا لم يعلم ترتيبهم *
يقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء * اذا توارث بالشك * والكافر يرث بالنسب
والسبب كالمسلم ولو * اجتمع * له قرابتان * لو تفرقتا * في شخصين حجب احدهما الآخر
فانه يرث بالاحجب وان لم يحجب احدهما الآخر يرث بالقرابتين * عندنا كما قد مناه *
ولا يرثون بالنكحة مستحقة عندهم * اى يستحلونها كزوج مجوسى امه لان النكاح الفاسد
لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المجوسى كذا فى الجوهرة قال وكل
نكاح لو اسلما يقران عليه يتوارثان وما لا فلا انتهى وصحة فى الظهيرية * ويرث ولد الزنا
واللعان بجهة الام فقط * لما قد مناه فى العصابات انه لا اب لهما * ووقف للحمل حظ ابن واحد *
او بنت واحد ايهما كان اكثر وعليه الفتوى لانه الغالب يكفلون احتيا طاكما لو ترك
ابوين وبنتا وزوجة حبلى فان المسئلة من اربعة وعشرين ان فرض الحمل ذكر او تعول
لسبعة وعشرين ان فرض انثى لان للبنتين الثلثين قلت هذا على كون الحمل من الميت
والا فمثله كثيرة كما لو تركت زوجا واما حبلى فللزوجة النصف واللام الثلث والحمل ان
قد رذكر السلس لانه عصبة فيقدر انثى ليغرض له النصف وتعول لثمانية كما لا يخفى
قلت ولم ار مالو كان على احد التقديرين يرث وعلى الآخر لا كهم واخوين لام فان
قد رذكر لم يبق له شئ فينبغي ان يقدر انثى وتعول لتسعة احتياطا وفى الوصاية قال
شعروها ملة ان تات با بن فلم يرث * وان ولدت بنتا لها الثلث يقدر *



* فصل في المدا سخرات *

مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة صحت المسئلة الاولى * واعطيت سهام كل وارث *
 ثم الثانية * الا اذا اتحد كان مات عن عشرة بنين ثم مات احد هم عنهم * فان استقام
 نصيب الميت الثاني على تركته فيها * ونعمت * وان لم يستقم فان كان بين سهامه ومسئلته
 موافقة ضربت وفق التصحيح في * كل * التصحيح الاول والا * يكن بينهما موافقة بل
 مباينة * ضربت كل الثاني في * كل * الاول يحصل مخرج المسئلتين فتضرب سهام ورثة
 الميت الاول في المضروب * اى في التصحيح الثاني اوفى وفقه * وسهام ورثة الميت الثاني
 في كل ما في يد اوفى وفقه من التصحيح * الاول وان كان فيهم من يرث من
 الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني اوفى وفقه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت
 الثاني اوفى وفقه * ولومات ثالث قبل القسمة * جعل المبلغ * الثاني * مقام الاول
 و * جعل * الثالثة مقام الثانية * في العمل * وهكذا * كما مات واحد تقيمه مقام
 الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاول الى ما لا يتناهى وهذا العمل فلا تغفل *

* باب المخارج *

الفروض * المذكورة في القرآن * نوعان الاول النصف * ومخرج كل كسر سمي كربع
 من اربعة الا النصف ذاته * من اثنين والرابع من اربعة والثلث من ثمانية والثاني الثلث
 والثلاثان * كلاهما * من ثلثة والسدس من ستة * علي التنصيف والتخفيف فنقول مثلاً السدس
 وضعفه وضعفه او تقول النصف ونصف ونصفه قلت واخصر الكل ان تقول الربع و
 الثلث ونصف كل وضعفه فاذا جاء في المسئلة عن مد الغروض احاد فمخرج كل فرد منفرد سمي
 الا النصف كما مر واذا جاء اثنين او ثلث وهما من نوع واحد فكل عدديكون مخرج الجزء
 فللك العدداً ايضاً يكون مخرجاً لضعفه واضعافه كالستة هي مخرج للسدس والضعفه
 وضعف ضعفه فاذا اختلف النصف * من النوع الاول * بكل * النوع الثاني * اى الثلثة
 الآخر * او بعضه * فاذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وشقيقتين
 واختين لام وام * فمن ستة * لتركبها من ضرب اثنين في ثلثة * او * اختلف * الربع *
 من النوع الاول بكل الثاني او بعضه فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر * فمن الثلث .

عشر * لتركبها من ضرب الاربعة في ثلاثة لموافقة الستة بالنصف * او * اختلط * الثمن *
من النوع الاول ببعض الثاني واما بلكه فغير متصور الا على رأى ابن مسعود ورض او في
الوصايا فليحفظ * فمن اربعة وعشرين * كزوجة وبنتين وام لتركبها من ضرب الثمانية
في ثلاثة لما قد منا من موافقة الستة بالنصف ولا يجتمع اكثر من اربعة فروض في مسألة
واحدة ولا يجتمع من اصحابها اكثر من خمس طوائف ولا ينكسر على اكثر من اربع
فرق * واذا انكسر سهام كل فريق عليهم ضربت عددهم في اصل المسئلة * وعولها
ان كانت عائلة * كامرأة واخوين * للمرأة الربع يبقى لهما ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب
اثنين في اربعة فتصح من ثمانية * وان وافق سهامهم عددهم ضربت وفق عددهم
في اصل المسئلة * وعولها * كامرأة وست اخوة * فلهم ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في
اربعة فتصح من ثمانية ايضا * فان انكسر سهام فريقين ازاكثرو عددهم رؤسهم متماثل
ضربت احد الاعداد في اصل المسئلة * وعولها * كثلاث بنات وثلاثة اعمام * فتكتفي
باحد المتماثلين فاضرب ثلاثة في اصل المسئلة تكن تسعة منها تصح وان انكسر على
ثلث فرق او اربع فاطلب المشاركة اول بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد
ثم افعل كما فعلت في الفريقين في الماخلة والمماثلة والموافقة والمباينة فما حصل
يسمى جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة اشار اليه بقوله * وان دخل بعض الاعداد في
بعض كاربعة زوجات وثلث جلات واثنى عشر عما ضربت اكثر الاعداد * لتدخل اخلها *
في اصل المسئلة * وهو اثنى عشر تكن مائة واربعة واربعين منها تصح * وان وافق
بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمسة عشر جلة وثمان عشرة بنتا وستة اعمام ضربت وفق
احدهما * اى احد الاعداد * في جميع الآخر الخارج في وفق الثالث ان وافق والا
في جميعه ثم الرابع كذلك * ثم المجتمع وهو جزء السهم وهو في مسئلتنا مائة وثمانون
في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل اربعة الاف وثلثمائة وعشرون منها تصح *
وان تباينت * اعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم * كامرأتين وعشر بنات وست
جلات وسبعة اعمام ضربت احدهما * اى احد الاعداد * في جميع الثاني والحاصل
في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع * يحصل جزء السهم وهو هنا مائتان وعشرة

لتوافق رؤس البنات والجدات لسهامهم بالنصف فاضربها في اصل المسئلة وهو هنا اربعة و
عشرون لحصل خمسة آلاف واربعون ومنها تستقيم * واذا اردت معرفة التماثل والتداخل
والتوافق والتباين بين العددين * هذا مقلد مة يحتاج اليها في تقسيم التركة *
فتماثل العددين كون احدهما مساويا للآخر * كثلاثة وثلاثة * وتداخل العددين
المختلفين * باحد امر بن علي ما هنا ما * بان يعد اتلها الاكثر * اي يغنيه * او
يكون اكثر العددين منقسما على الاقل قسمة صحيحة * بلا كسر وقسمة الستة على ثلاثة
هراثنين * وتوافق العددين ان لا يعد * اي لا يغني * اقلهما الاكثر لكن يعد هما عد
ثالث * كالثمانية مع العشرين يعد هما اربعة فيتوافقان بالربع * وتباين العددين ان لا يعد
العددين * المختلفين * معادل ثالث * اصلا كالتسعة مع العشرة * واذا اردت معرفة
التوافق والتباين بين العددين المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الباقين * مرارا
حتى اذا اتفقا في درجة واحدة * فان توافقا في واحد تباينا * ولا توافق * وان توافقا في
اثنين فبالنصف او ثلثة فبالثالث * هكذا * الى العشرة * وتسمى الكسور المطفة * واحد عشر
مضروب من احد عشرو هكذا * ويسمي الاصم * واذا اردت معرفة نصيب كل فريق * كائما
والجدات والاعمام وغيرهم * من التصحيح * الذي استقام علي الكل * واضرب ما كان له * اي
الفرق * من اصل المسئلة فيما * اي في جزء السهم الذي * مضربه في اصل المسئلة يخرج
نصيبه * اي ذلك الفرق * ثم اذا * اردت معرفة نصيب كل واحد من احاد ذلك الفرق *
نصبت سهام كل وارث في * جزء السهم * المضروب يشرح نصيبه * والاوضح الفرق النسبة
هو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم وحدهم ثم تعطى بمثل تلك
النسبة من المضروب لكل واحد من احاد ذلك الفرق * واذا اردت قسمة التركة بين الورثة
والغرماء * يعني كلا واحد لا معا لتقدم الغرماء على قسمة الموارث كما في شرح السراجية
يسمى * فان كان بين التركة والتصحيح * مماثلة فظاهرا * موافقة نصيب سهام كل وارث
من التصحيح في جميع التركة * كذا في نسخ المتن والشرح والموافق السراجية وغيره في وفق
التركة وانما يضرب في جميع التركة عند المباينة هذه المعرفة نصيب كل فرد * وتعمل كذلك
في معرفة نصيب كل فريق * منهم وامتناع الذين فان وفي فيها * * ان لم يوف وتعد .

الغرماء * ينزل مجموع الديون كالتصحيح * للمسئلة * و * ينزل * كل دين غريم كسها م
وارث * وتعمل كما مر ثم شرع في مسئلة التخرج فقال * ومن صالح من الورثة والغرماء
على شئ * معلوم * منها طرح * اى طرح سهامه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه * ثم
قسم الباقي من التصحيح * اوالد يون * على سهام من بقى منهم * فتصح منه كزوج وام
وعم فصالح الزوج على ما فى ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من
التصحيح وهى ثلثة و اقسام باقى التركة وهى ماعد المهر بين الام والعم اثلا ثابقد رسهامهما من
التصحيح قبل التخرج و ح يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج
كان لم يكن لثلا ينقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث الباقي لانه ح يكون
للأم سهم وللعلم سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو
الصواب ولقد غلط فى قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما
على ما عندى من النسخ فانهما قسما الباقي للامام سهم وللعلم سهمان وقد علمت انه
خلاف الاجماع وقال العلامة قطب الدين محمد بن سلطان فى شرحه للكنز وقوله فاجعله
كان لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحرر فتدبر قال مؤلفه العبد الفقير العاجز الحقير محمد علاء الدين
ابن شيخ علي الحسكى الحنفى العباسي الامام بجامع بنى امية ثم المفتى بن مشق المحمية
قد فرغت من تأليفه فى اواخر شهر المحرم الحرام سنة احدى وسبعين والى هجرية على
صاحبها افضل الصلوة واكزى التحمات وقد بالغت فى تلخيصه وتحريره وتنقيحه وتبعت
المصنف رحمه الله تعالى فى تغييره لمواضع كثيرة من متنه وتصحيحه ونهت عليه غالبا
وعلى مواضع سهواً و بالجملة فالسلامة من هذا الخطر امر يعز على البشر فستر الله على
من ستر وغفر لمن غفر * وان نجل عيبا فسد الخللا * جل من لا فيه عيب وعلا * كيف
لا وقت بيضته وفي قلبى من نار البعاد عن البلاد والاولاد والاخوان والا حقاد مايفتت
الا كباد فرحم الله التفتازانى حيث اعتد رواجاد حيث قال نظاما شعري يوما نحن روى
وبوما بالعقيق وبالسنن يوما يوما بالخليصاء * لكن لله الحمد اولا واخر اظاهروا باطنا فلند
من بابتداء تبيينه تجاه وجه صاحب الرسالة والقدر المنيف * وبختمه تجاه قبر صاحب
هذا المتن الشريف * فلعله علامة القبول منهم والتشريف قابل مؤلفه شعري افنان

كنت ربي قبلته * وان كان كل الناس ردوه عن حسد * نتقبلني مع ماتن واساتل *
وتحشرنا جميعا مع المصطفى احمد * واخواننا المسلمين لنا الخير دايما * ووالد ناد اع لنا
طالب الرش * وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير هذا آخر ما علقه المصنف
رحمه الله تعالى ورحم مشائخه وتلاميذه والآخذ عنهم والآخذ بين عنهم بمنه وكرمه اللهم
صل وسلم وبارك على خاتم الانبياء وسيد الاصفياء ومعدن الاسرار ومبني الانوار
وجمال الكونين وشرف الدارين سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليم دايما
امين امين امين *



خاتمة الطبع

نحمده ونشكره علي الطبع واتمام هذه الدرر الشريفة * المختارة عند العلماء المنيفة
هي التي كدر العقود على فحول الملاح * سيما وفي باب الانباء كالمصباح * والصلوة والسلام
على رسوله الكريم * وعلى آله واصحابه الذين جاهدوا في اعلاء الدين القويم * اما
بعد فيقول العبد الضعيف الجاني المغموس * مير عبد القدر وس * صانه الله تعالى
من البؤس * لما رايت قلة الكتب المطبوعة السابقة * وكثرة اشتياق المشتاقين العاليه *
صرفت عنا ن السعي بطبعه * ونقحته بمقابلة النسخ الثلاث احدها المطبوعة المصرية *
مع حاشيته الطحطاويه * وذا نيتها مطبوعة المولوي عبد الله * غفر عنه الله * وذا نيتها
المطبوعة الحجريه * وبصحب المولوي محمد محسن * حماده الله المهيعين * والجامع العلوم
العقليه * الماهر الغنون النقليه * وحين العصر * المولوي غلام كبير * صانه الله الاكبر *
والكاشف علم الاصول والفقه * المقبول بحضرة الاله * المولوي عبد الله * حفظ الله تعالى
وقد استطاع طبعها في اواخر الشهر الربيع المرجب من السنة الثمانية والسبعين من
الالف والمائتين الهجريه * عليه وعلى صحبه افضل الصلوات واكمل التحيات واحر
دعوانا الحمد لله رب العالمين *

